Distr.
GENERAL

E/1991/75
13 June 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١
جنيف ، ٣-٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١

دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ١٩٩١

91-15306 ١١٧٦ن (٩١)

تصدير

كان عام ١٩٩٠ عاما غير عادي اتسم بالصدمات والتباينات في الاقتصاد العالمي . وقد جلب نزاع الخليج - بالاضافة إلى الالام البشرية الجسيمة - الدمار للهياكل الاساسية ؛ والتلوث البيئي ؛ وزيادة حادة في أسعار الطاقة ؛ وزيادة الصعوبات الاقتصادية للعديد من البلدان ؛ والتآكل المفاجئ لثقة المستهلكين وأصحاب الاعمال في معظم أنحاء العالم . وجاءت التطورات المفاجئة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ايذانا ببدء فترة انتقالية من الاقتصاد الموجّه إلى النظام السوقي - وينم هذا التغيير عن طاقات كامنة كبيرة للاقتصاد العالمي وإن ثبت أنه أصعب بكثير مما كان متوقعا وأسفر عن انخفاض حاد في ناتج هذه الاقتصادات . ودخلت بعض الاقتصادات المتقدمة النمو فترة كساد وأوشكت اقتصادات أخرى على ذلك ، مما وضع حدا لأطول توسع لهذه الاقتصادات في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية . وظل العديد من الاقتصادات النامية يرزح تحت وطأة المشاكل التي استمرت في معظم العقد الاخير .

وأسفرت هذه التطورات عن معدل لنمو الناتج العالمي أبطأ ما يكون منذ عام ١٩٨٢ . وانخفض الدخل الفردي في أنحاء كبيرة من العالم . ويتنبأ لعام ١٩٩١ بنمو صفري على وجه الإجمال ، مع انخفاض واسع النطاق في ناتج أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وفترة كساد بدأت تظهر بالفعل في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي .

ومع ذلك استمر عدد كبير من البلدان ، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء ، في النمو بقوة في عام ١٩٩٠ ، بل إن بعضا منها نما بمعدل أسرع منه في عام ١٩٨٩ . ونجا البعض من أزمة الخليج وانخفاض معدل النمو للاقتصاد العالمي دون أن يلحقه نسبيا أي أذى . واحتفظت تجارة العالم بقدر من الازدهار فنمت صادرات بعض البلدان بقوة .

وتبحث "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١" هذه التطورات والقضايا وتطورات وقضايا أخرى . ويرد في الفصل الأول عرض عام للقضايا الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد العالمي وبرنامج العمل الرئيسي على الصعيدين القطري والدولي . وترد في الفصل الثاني دراسة اتجاهات الناتج العالمي وسياسات الاقتصاد الكلي وقضايا النمو والتنمية في مختلف المناطق والمجموعات القطرية . وتحظى مشاكل الفترة الانتقالية في

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وتنوُّع تجارب البلدان النامية ، خاصة في أعقاب أزمة الخليج ، باهتمام خاص . ويتطرق الفصل الثالث إلى مناقشة الاتجاهات الرئيسية في التجارة العالمية والمسائل المتصلة بالنظام التجاري . وتجري مناقشة الاتجاهات في نقل الموارد فيما بين البلدان ومشاكل تمويل الاصلاح الاقتصادي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في الفصل الرابع الذي يتضمن أيضا تحليلا لمسائل الوحدة النقدية في الاتحاد الأوروبي . وترد في الفصل الخامس مناقشة التطورات الصاخبة في أسواق الطاقة الدولية في عام ١٩٩٠ والمشاكل البيئية المتصلة بإنتاج الطاقة واستهلاكها .

وقد ترتبت من جراء التغييرات العميقة التي حدثت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وفي العلاقات السياسية بين الشرق والغرب آثار بعيدة المدى على الاقتصاد العالمي . وترد في الفصل السادس دراسة الآثار المترتبة من جراء هذه التغييرات على العلاقة الاقتصادية بين الشرق والغرب والجنوب . وتجري في الفصل الثامن مناقشة بعض الجوانب الاقتصادية لخفض النفقات العسكرية نتيجة لانتهاء الحرب الباردة .

وفي الماضي بحثت "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" بإسهاب مشاكل الديون الخارجية التي ظلت تشكّل عقبة رئيسية على طريق النمو في عدد كبير من البلدان النامية . ويرد في الفصل السابع من هذه "الدراسة" بحث السياسة الدولية الحالية لتخفيف عبء الديون .

ويكرس الفصل التاسع لثلاثة مواضيع خاصة هي : الفقر والانجازات الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة ، والمحاسبة البيئية ونظام الحسابات القومية ، وبعض مؤشرات ديموغرافية مختارة .

وأخيرا تتضمن "الدراسة" مرفقا احصائيا موسعا بالبيانات الاقتصادية والمالية العالمية نأمل أن يزيد من فائدتها .

وقد أعدّت "الدراسة" إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالتعاون مع الوكالات والمكاتب الاخرى في منظومة الامم المتحدة . ونعبّر عن تقديرنا لكل منها . وقد سجلت هذه السنة مساهمات خاصة من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . واعتمدت "الدراسة" كثيرا ، كما في الماضي ، على بيانات وتحاليل اللجان الاقليمية التابعة للامم المتحدة ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية

والتجارة "غات" ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

وطيلة سنوات عديدة ساهم أيضا في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" وغيرها من الاعمال التي تضطلع بها الادارة موظف متقاعد من موظفي الامم المتحدة ظل دائما يمثل إحدى الدعائم الفكرية للامانة العامة ، السيد سيدني ديل . ولم يحدث أبدا أن نسبت المساهمات لصاحبها ، تمشيا مع العادة المتبعة في الامم المتحدة بعدم تسمية الافراد . وقد وافى السيد ديل الاجل في السنة الماضية ، فترك فراغا كبيرا ونحن نشيد بذكراه .

ونأمل أن تنفع "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١" الجمهور وواضعي السياسات والمؤسسات الاكاديمية ونأمل بالدرجة الاولى أن تساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في مداولاتهما المتعلقة بالقضايا الجارية والناشئة في الاقتصاد العالمي وفي وضع برنامج أعمالهما .

(توقيع) رفيع الدين أحمد
وكيل الأمين العام
للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

المحتويات

	الصفحة
تصدير	٢
ملاحظات تفسيرية	١٧
الفصل	
الأول - حالة الاقتصاد في العالم	٢١
نحو نمو صفري	٢١
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	٢٥
أزمة الخليج	٢٦
الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان	٢٧
التنمية البشرية	٢٨
التدفقات المالية لأغراض التنمية	٢٩
نقص عالمي في المدخرات ؟	٣١
تخفيض النفقات العسكرية	٣٢
النظام التجاري العالمي وجولة أوروغواي	٣٣
الاستراتيجية الإنمائية الدولية	٣٤
توافق الآراء على السياسات العامة والشلل	٣٥
الثاني - الاتجاهات السائدة في الانتاج والسياسات في العالم	٣٩
نمو الانتاج العالمي : تفشي التناقض وتنوع التجربة	٤٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٤٣
اقتصادات في مرحلة التحول	٧٠
البلدان النامية	٩٦
صورة الاقتصاد العالمي في الأجل القصير	١٥٥
الثالث ـ التجارة الدولية	١٦٤
نظرة عامة	١٦٤

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
	التدفقات التجارية فيما بين مجموعات البلدان	١٦٩
	السلع الأساسية	١٩١
	نظام التبادل التجاري في عام ١٩٩٠	١٩٤
الرابع -	التمويل الدولي والنقل الصافي للموارد	٢١٣
	النقل الصافي للموارد فيما بين البلدان	٢٢٠
	التمويل الدولي للإصلاح في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	٢٥٠
	إنشاء اتحاد نقدي في الاتحاد الأوروبي	٢٦٥
الخامس -	الطاقة	٢٩٢
	سوق النفط الدولية	٢٩٢
	سياسات الطاقة والبيئة	٣٣١
السادس -	آثار التحولات الحادثة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي على العلاقات الاقتصادية فيما بين الشرق والغرب والجنوب	٣٥٥
	ألف - جوانب السياسة العامة التي تنطوي عليها التغييرات الحادثة في بيئة الشرق والغرب	٣٥٦
	التوقعات غير المتحققة في الشرق ، والفرص المتاحة للتغيير	٣٥٦
	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في الإطار الاقتصادي العالمي	٣٦٣
	المساعدة المقدمة من البلدان الغربية الى البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال	٣٧٣
	الأهداف الرئيسية للإصلاح في الشرق والآثار بالنسبة للاقتصاد العالمي	٣٧٨
	أثر الإصلاح والتغيرات في بيئة الشرق - الغرب	٣٨٤

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
	باء - العلاقات الاقتصادية الدولية لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي حتى حوالي عام ١٩٨٩	٤٠٣
	مشاكل البيانات	٤٠٤
	صورة عامة لصلات التجارة الخارجية	٤٠٨
	المستوى الإجمالي للتجارة مع البلدان النامية	٤٢٦
	تصنيف المجموعات بشكل تحليلي أجدى	٤٣٤
	التفاعلات المالية مع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٤٤٣
	الصلات المالية بالبلدان النامية	٤٥٠
	الصلات الخارجية الاخرى	٤٦٦
	الاستنتاجات	٤٦٨
السابع	- السياسة الدولية فيما يتعلق بتخفيف ديون البلدان النامية ، ١٩٩٠-١٩٩١	٤٦٩
	السياسة المتعلقة بالديون المستحقة للدائنين المتعددي الأطراف	٤٧٣
	السياسة المتبعة إزاء الدين الرسمي الثنائي	٤٧٧
	المفاوضات مع المصارف التجارية الدولية	٤٨٤
الثامن	- بعض الجوانب الاقتصادية للإنفاق العسكري ، على ضوء نهاية الحرب الباردة	٥١٥
	الدواعي الاقتصادية للإنفاق الدفاعي	٥٢٣
	الأمن والإنفاق العسكري في مختلف البلدان	٥٢٣
	مستقبل الإنفاق العسكري	٥٥٠
	بعض القضايا التي يتضمنها الانتقال الى مستويات أدنى من النفقات العسكرية	٥٦٣
	النتائج	٥٦٩

المحتويات (تابع)

	الصفحة
الفصل	
التاسع - قضايا خاصة	٥٧٣
ألف - الفقر والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها المرأة	٥٧٣
الفقر	٥٧٣
المشاركة في القوة العاملة	٥٧٥
التعليم	٥٨٣
الصحة والتغذية	٥٨٧
المرأة كمديرة لموارد طبيعية شحيحة	٥٩١
باء - المحاسبة البيئية ونظام الحسابات الوطنية	٥٩٣
تعديل نظام الحسابات الوطنية : نظام تابع معني بالحسابات البيئية الاقتصادية المتكاملة	٥٩٤
إطار محاسبي وإجراءات محاسبية	٥٩٨
جيم - مؤشرات ديموغرافية مختارة	٦٠٦
التكوين السكاني	٦٠٦
الوفيات	٦٠٩
التحول الحضري	٦١٤
المرفق - الجداول الإحصائية	٦١٨

المحتويات (تابع)

الصفحة

المربعات

الشاني - ١ ارتفاع البطالة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ٤٧
الشاني - ٢ خصخصة ممتلكات الدولة في أوروبا الشرقية ٨١
الشالث - ١ الإعانات الخاصة بالحبوب ٢٠٨
الرابع - ١ إجراءات المصارف المركزية في أسواق النقد الأجنبي ٢١٥
الرابع - ٢ تطور مفهوم وبرنامج الاتحاد النقدي الأوروبي ٢٨٦
الخامس - ١ الكويت : حرائق النفط والبيئة ٣٥٢

الجداول

الأول - ١ نمو الاقتصاد العالمي ، ١٩٨٨-١٩٩٢ ..... ٣٢
الشاني - ١ نمو السكان والإنتاج حسب المنطقة ، ١٩٨١-١٩٩٢ ..... ٤٢
الشاني - ٢ الإنتاج والبطالة والتضخم في البلدان الصناعية الرئيسية السبعة ، ١٩٨٩-١٩٩٠ ..... ٤٤
الشاني - ٣ البلدان النامية : التوزيع التكراري لمعدلات نمو الناتج ، ١٩٨٢-١٩٩٠ ..... ٩٨
الشاني - ٤ الصين : التغير السنوي في مؤشرات اقتصادية مختارة ، ١٩٨٨-١٩٩١ ..... ١٥١
الشالث - ١ التجارة العالمية ، ١٩٨٠-١٩٩٠ : التغير السنوي ١٦٥
الشالث - ٢ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : الميزان التجاري ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ١٧٣
الشالث - ٣ معدلات التعريفة للبلدان الأكثر رعاية بعد جولة طوكيو ١٧٥
الشالث - ٤ نسبة تغلغل الواردات في المصنوعات : الاستهلاك الظاهر ١٩٧٥-١٩٨٥ ..... ١٧٥
الشالث - ٥ البلدان النامية : الميزان التجاري ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ١٧٧
الشالث - ٦ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : الميزان التجاري ، ١٩٨٠ و ١٩٨٧-١٩٩٠ ..... ١٨٤

المحتويات (تابع)

المفحة

الجداول (تابع)

الرابع - ١	النقل الصافي للموارد المالية من مجموعات من البلدان النامية ١٩٨٠-١٩٩٠	٢٢١
الرابع - ٢	التحويلات الصافية للموارد الى الولايات المتحدة ، حسب المناطق ، ١٩٨٠-١٩٩٠	٢٣٠
الرابع - ٣	عدم استقرار أسعار الصرف لدى أعضاء آلية أسعار الصرف "ذات النطاق الضيق" ١٩٦١-١٩٩٠	٢٦٩
الرابع - ٤	معاملات اختصاص تضخم الاستهلاك الخاص : أعضاء آلية سعر الصرف "الضيقة النطاق" ، والاتحاد الاوروبي ككل ، ١٩٧٩-١٩٩٠	٢٧٧
الخامس - ١	أثر أزمة الخليج : الارقام التقديرية للعوائد الإضافية للصادرات النفطية والنفقات الإضافية على الواردات النفطية لعام ١٩٩٠	٢٩٧
الخامس - ٢	الطلب العالمي على النفط ، ١٩٨٦-١٩٩١	٣٠٥
الخامس - ٣	الإنتاج العالمي للنفط الخام	٣٠٩
الخامس - ٤	حصص إنتاج النفط الخام للأوبك	٣١١
الخامس - ٥	إنتاج وحصص النفط الخام للأوبك	٣١٢
الخامس - ٦	مؤشرات صناعة النفط في الولايات المتحدة ، ١٩٨٠-١٩٩٠	٣١٨
الخامس - ٧	كبريات الشركات المنتجة للنفط في العالم ، ١٩٨٩	٣٢٣
الخامس - ٨	احتياطيات النفط المؤكدة في العالم ، نهاية ١٩٧٩ ـ نهاية ١٩٩٠	٣٢٦
الخامس - ٩	الغازات الرئيسية للدفيئة	٣٣٧
السادس - ١	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، توزيع الصادرات حسب المجموعات الجغرافية الواسعة ، ١٩٧٥-١٩٨٨	٤٠٩
السادس - ٢	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، توزيع الواردات حسب المجموعات الجغرافية الواسعة ، ١٩٧٥-١٩٨٨	٤١٠
السادس - ٣	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، نمو حجم الصادرات ، ١٩٧٠ - ١٩٨٩	٤١١

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجداول (تابع)

السادس - ٤ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، نمو حجم الواردات ، ١٩٧٠-١٩٨٩ ..... ٤١٢

السادس - ٥ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التكوين السلعي للصادرات حسب المجموعات الشريكة ، ١٩٧٠-١٩٨٩ ..... ٤٢٠

السادس - ٦ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التكوين السلعي للواردات حسب المجموعات الشريكة ، ١٩٧٠-١٩٨٩ ..... ٤٢١

السادس - ٧ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، وجهة الصادرات حسب الفئات السلعية ، ١٩٧٠-١٩٨٩ ..... ٤٢٤

السادس - ٨ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، مصادر الواردات حسب الفئات السلعية ، ١٩٧٠-١٩٨٩ ..... ٤٢٥

السادس - ٩ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، الصادرات الى البلدان النامية ، ١٩٧٥-١٩٨٨ ..... ٤٢٩

السادس - ١٠ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، الواردات من البلدان النامية ، ١٩٧٥-١٩٨٨ ..... ٤٣٠

السادس - ١١ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التكوين السلعي للصادرات حسب مجموعات البلدان النامية ، ١٩٧٥-١٩٨٨ ..... ٤٣٢

السادس - ١٢ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التكوين السلعي للواردات حسب مجموعات البلدان النامية ، ١٩٧٥-١٩٨٨ ..... ٤٣٣

السادس - ١٣ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، الصادرات الى مجموعات مختارة من البلدان النامية ، ١٩٧٠-١٩٨٩ ..... ٤٣٧

السادس - ١٤ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، الواردات من مجموعات مختارة من البلدان النامية ، ١٩٧٠-١٩٨٩ ..... ٤٣٨

السادس - ١٥ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، الفوائض المتراكمة من الصادرات الى بلدان نامية ومجموعات من البلدان ، ١٩٦٠-١٩٨٩ ..... ٤٥٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجداول (تابع)

السادس - ١٦	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، الفوائض المتراكمة من الصادرات الى مجموعات مختارة من البلدان النامية ، ١٩٦٠-١٩٨٩	٤٥٦
السادس - ١٧	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التزامات المعونة ، ١٩٧٦-١٩٨٨	٤٦١
السادس - ١٨	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، مدفوعات المعونة ، ١٩٧٠-١٩٨٩	٤٦٥
السابع - ١	إعادة تنظيم مدفوعات الدين بموجب الاستراتيجية الدولية للدين : الاثر على صافي مجموع الدين القائم	٤٩٢
السابع - ٢	إعادة تنظيم مدفوعات الدين بموجب الاستراتيجية الدولية للدين : الاثر على خدمة الدين السنوية	٤٩٤
الثامن - ١	مكونات الإنفاق الحكومي المركزي ، في سنة ١٩٨٣ وآخر سنة أمكن جمع بيانات عنها	٥١٦
الثامن - ٢	تقديرات القوات العسكرية ، ١٩٨٩	٥٢٦
الثامن - ٣	الأعباء العسكرية النسبية ، ١٩٨٩	٥٣٢
الثامن - ٤	النسبة المئوية التي تتألف منها ميزانيات الدفاع في في مختلف البلدان ، ١٩٨٩	٥٤٠
الثامن - ٥	النفقات العسكرية ، ١٩٧٨-١٩٨٨	٥٥١
الثامن - ٦	الاتجاهات بالنسبة لمستوردات الأسلحة الرئيسية ، ١٩٧٠-١٩٨٩	٥٥٥
التاسع - ١	النسبة المئوية للنساء في مختلف الوظائف في الثمانينات	٥٨١
التاسع - ٢	المعلمات في المستويين التعليميين الاول والثاني (١٩٨٠ و ١٩٨٨)	٥٨٣
التاسع - ٣	إطار للمحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة (موحد)	٥٩٩
التاسع - ٤	تحليل مقارن للمحاسبة التقليدية والمحاسبة البيئية : مؤشرات مختارة	٦٠٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجداول (تابع)

التاسع - ٥ النسبة المئوية للسكان في الفئات العمرية صفر - ١٤ و ١٥ - ٦٤ و ٦٥ فأكثر حسب المناطق الرئيسية والاقاليم : ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ..... ٦٠٨

التاسع - ٦ نسب الإعالة السكانية ، الكلية والمتعلقة بالفئتين العمريتين دون سن ١٥ و ٦٥ سنة فأكثر ، حسب المناطق الرئيسية والاقاليم : ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ..... ٦١٠

التاسع - ٧ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدل الوفيات بين الرضع ، حسب المناطق الرئيسية والاقاليم : ١٩٨٠-١٩٨٥ و ١٩٨٥-١٩٩٠ ..... ٦١١

التاسع - ٨ معدلات الوفيات بين الامهات ، حسب المناطق الرئيسية والاقاليم ، ١٩٨٣ ..... ٦١٤

التاسع - ٩ النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الحضرية ، حسب المنطقة الرئيسية والمنطقة الفرعية ، ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ ..... ٦١٥

التاسع - ١٠ النسب المئوية لمجموع عدد السكان وللسكان الحضريين وللسكان الريفيين حسب المناطق الرئيسية والاقاليم : ١٩٨٠-١٩٨٥ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ ..... ٦١٦

المحتويات (تابع)

الصفحة

الاشكـــــال

الشاني - ١	توقعات المستهلكين في الولايات المتحدة ، ١٩٨٨-١٩٩٠	٥٢
الشاني - ٢	عرض النقود لدى مجموعة السبعة ، ١٩٧٥-١٩٩٠	٥٦
الشاني - ٣	تكوين الرصيد المالي لحكومة الولايات المتحدة ، ١٩٨٠-١٩٩٠	٦٦
الشاني - ٤	تقلص الناتج في الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول ، ١٩٩٠ ..	٧١
الشاني - ٥	دخل وإنفاق الاسر المعيشية في الاتحاد السوفياتي ، ١٩٨٥-١٩٩٠	٧٩
الشاني - ٦	أمريكا اللاتينية : الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك ، ١٩٨٠-١٩٩٠	١٠٩
الشاني - ٧	الصين : نمو الناتج الصناعي ، وعرض النقود ، والائتمان ، ١٩٨٨-١٩٩٠	١٤٨
الشالث - ١	التجارة والناتج ، ١٩٨٠-١٩٩٠ : التغير عن العام السابق	١٦٦
الشالث - ٢	الصادرات من السلع المصنعة ، ١٩٧٠-١٩٩٠	١٨٣
الشالث - ٣	الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية غير الوقودية ، ١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٣
الشالث - ٤	الحصص من الصادرات العالمية في داخل وما بين مناطق التبادل التجاري ، ١٩٩٠	١٩٩
الشالث - ٥	الهيكل التنظيمي لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف	٢٠٧
الرابع - ١	المدخرات واستخداماتها في البلدان النامية ، ١٩٨٩	٢٢٥
الرابع - ٢	النقل الدولي الصافي للموارد المالية في عام ١٩٩٠	٢٢٨
الرابع - ٣	الادخار المحلي الإجمالي وأوجه استخدامه في ثلاثة بلدان صناعية ، ١٩٨٩	٢٣٤
الرابع - ٤	مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية التي تم الحصول عليها ، ١٩٨٠-١٩٨٩	٢٣٧
الرابع - ٥	مصادر التغير في عبء خدمة الدين في الـ ١٥ بلدا المثقلة بالديون ، ١٩٨١-١٩٩٠	٢٤٨

المحتويات (تابع)

الصفحة

الاشكال (تابع)

الرابع - ٦ مصادر التغير في عبء خدمة الدين في بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء ، ١٩٨١-١٩٩٠ ..... ٣٤٩

الرابع - ٧ التحويل الصافي للموارد المالية لأوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالعملة الصعبة ١٩٨٥-١٩٩٠ ..... ٣٥٢

الخامس - ١ أسعار النفط الخام ، تسليم ظهر السفينة ٣٠٢

الخامس - ٢ إنتاج النفط الخام في العالم ٣١٥

السادس - ١ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التوزيع الجغرافي للصادرات ، ١٩٨٠-١٩٨٨ ..... ٤١٤

السادس - ٢ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التوزيع الجغرافي للواردات ، ١٩٨٠-١٩٨٨ ..... ٤١٥

السادس - ٣ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، حصة مجموعات البلدان النامية في مجموع الصادرات والواردات ، ١٩٨٠-١٩٨٨ ..... ٤٢٧

السادس - ٤ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التوزيع الجغرافي للصادرات الى مجموعات مختارة من البلدان النامية ، ١٩٧٠-١٩٨٩ ..... ٤٣٩

السادس - ٥ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التوزيع الجغرافي للواردات من مجموعات مختارة من البلدان النامية ، ١٩٧٠-١٩٨٩ ..... ٤٤٠

السادس - ٦ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، الدين الإجمالي والصافي ، ١٩٧٠-١٩٩٠ ..... ٤٤٥

السادس - ٧ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، الفوائض المتراكمة من الصادرات مع مجموعات مختارة من البلدان النامية ، ١٩٦٠-١٩٨٩ ..... ٤٥٧

السابع - ١ العروض المطروحة في السوق لشراء ديون ١٥ بلدان ناميا ... ٤٧١

السابع - ٢ حافظات قروض تسعة من مصارف المراكز النقدية في الولايات المتحدة لدى البلدان النامية ، ١٩٨٣-١٩٩٠ ..... ٥١٣

المحتويات (تابع)

الصفحة

الاشكال (تابع)

الشامن - ١ التغيرات في النفقات العسكرية الحقيقية وفي مستويات القوات المسلحة العاملة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ١٩٧٨-١٩٨٨ ..... ٥٣١

الشامن - ٢ التغييرات في الإنفاق العسكري الحقيقي وفي مستوى القوات المسلحة الفعلية فيما بين ٨٦ بلدا ناميا ، ١٩٧٨-١٩٨٨ ... ٥٤٤

الشامن - ٣ الاتجاهات في حجم الصادرات الرئيسية من الاسلحة الى البلدان النامية ٥٦٧

التاسع - ١ نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة ، ١٩٩٠ ..... ٥٧٧

التاسع - ٢ معدلات الامية حسب الجنس ، ١٩٩٠ ..... ٥٨٥

التاسع - ٣ نسبة الإناث الى مجموع التسجيل بالمدارس ، ١٩٨٨ ..... ٥٨٦

ملاحظات تفسيرية

استخدمت الرموز التالية في الجداول في كامل التقرير :

نقطتان (..) تشير إلى أن البيانات ليست متاحة أو لا ترد منفصلة .

شرطة (--) تشير إلى أن المبلغ صفر أو لا يستحق الذكر .

واصلة (-) تشير إلى أن البند غير منطبق .

علامة ناقص (-) تشير إلى عجز أو نقصان ، إلا إذا أشير إلى غير ذلك .

فاصلة (،) تستخدم للاشارة إلى العشريات .

خط منحن(/) بين السنوات يشير إلى سنة محصولية أو سنة مالية ، مثال ذلك سنة ١٩٩٠/١٩٨٩ .

استخدام الواصلة (-) بين التواريخ للتعبير عن السنوات ، مثلا ١٩٨٦-١٩٩٠ يعني شمول الفترة المعنية بكاملها ، بما في ذلك سنة البداية وسنة النهاية .

الاشارة إلى "الأطنان" تعني الأطنان المترية ، والاشارة إلى "الدولارات" تعني دولارات الولايات المتحدة ، ما لم ينص على غير ذلك .

معدلات النمو أو التغيير السنوية تشير إلى المعدلات المركّبة السنوية ، ما لم ينص على غير ذلك . وفي معظم الحالات ترد التنبؤات المتعلقة بمعدل النمو لعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ مدوّرة إلى أقرب نصف نقطة مئوية .

التفاصيل والنسب المئوية المذكورة في الجداول لا تتفق بالضرورة مع المجاميع نظرا لتدوير الأرقام إلى أقرب أرقام صحيحة .

التسميات المستخدمة في هذا المنشور والعرض الوارد لمادته لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها ، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها .

اصطلاح "البلد" كما هو مستخدم في نص هذا التقرير يشير أيضا ، حسب مقتضى الحال ، إلى الاقاليم أو المناطق .

لأغراض التحليل ، استخدم التصنيف التالي للبلدان :

البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : أمريكا الشمالية ، أوروبا الجنوبية والغربية (فيما عدا قبرص ومالطة ويوغوسلافيا) ، استراليا ، جنوب افريقيا ، نيوزيلندا ، اليابان .

البلدان النامية : أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، افريقيا (فيما عدا جنوب افريقيا) ، آسيا (فيما عدا اليابان) ، قبرص ، مالطة ، يوغوسلافيا ؛ وقد ورت تفاصيل منفصلة لأغراض بعض التحليلات .

جنوب وشرق آسيا : ما لم يُنص على غير ذلك جنوب آسيا ، وجنوب شرق آسيا وشرق آسيا ، فيما عدا الصين .

البحر الابيض المتوسط : تركيا ، قبرص ، مالطة ، يوغوسلافيا .

غرب آسيا : الاردن ، اسرائيل ، الامارات العربية المتحدة ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، الجمهورية العربية السورية ، العراق ، عمان ، الكويت ، لبنان ، المملكة العربية السعودية ، اليمن .

البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية (أو مجموعة السبعة) : ألمانيا[1] ، ايطاليا ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

---

(١) بانضمام الجمهورية الديمقراطية الالمانية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية اعتبارا من ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ توحدت الدولتان الالمانيتان لتشكلا دولة واحدة ذات سيادة . واعتبارا من تاريخ الوحدة تعمل جمهورية ألمانيا الاتحادية في الامم المتحدة تحت اسم "ألمانيا" .

ولتحليلات معيّنة ، قسمت البلدان النامية تقسيمات فرعية إلى المجموعات التالية :

البلدان ذات الفائض في رأس المال (أو البلدان ذات الفائض المصدرة للطاقة) : الإمارات العربية المتحدة ، بروني دار السلام ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية ايران الاسلامية ، العراق ، قطر ، الكويت ، المملكة العربية السعودية .

البلدان ذات العجز (أو البلدان المستوردة لرأس المال) ، وقسمت إلى المجموعتين الفرعيتين التاليتين :

البلدان الاخرى التي صافي مبادلاتها في مجال الطاقة تصديري (أو البلدان ذات العجز المصدرة للطاقة) : اكوادور ، اندونيسيا ، أنغولا ، البحرين ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، الجزائر ، الجمهورية العربية السورية ، عمان ، غابون ، فنزويلا ، الكاميرون ، الكونغو ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، نيجيريا .

البلدان التي صافي مبادلاتها في مجال الطاقة استيرادي : جميع البلدان النامية الاخرى .

الاقتصادات التي حققت فائضا مؤخرا : هونغ كونغ ، وجمهورية كوريا ، وسنغافورة ، واقليم تايوان الصيني .

تجميعات متنوعة :

البلدان المثقلة بالديون الخمسة عشر : الأرجنتين ، اكوادور ، أوروغواي ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، شيلي ، الفلبين ، فنزويلا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، يوغوسلافيا .

تجميعات متنوعة (تابع):

افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	القارة الافريقية والجزر القريبة منها ، ماعدا نيجيريا وشمال افريقيا (تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية ، ومصر ، والمغرب) ، وجنوب افريقيا .

تسميات مجموعات البلدان المستخدمة في النص والجداول لا يقصد بها إلا التيسير الإحصائي أو التحليلي وهي لا تعبّر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد معيّن أو بلغتها منطقة معيّنة في عملية التنمية .

الفصل الاول

حالة الاقتصاد في العالم

نحو نمو صفري

لقد تباطأ النشاط الاقتصادي في عام ١٩٩٠ بجميع أنحاء العالم ، إلا انه لم يكن هناك سبب رئيسي واحد لذلك يطغى على ما عداه من أسباب . وبالرغم من الاتجاه الى تحقيق العالمية ومن تعاظم الترابط ، كانت هناك قوى مختلفة تعمل عملها في مختلف مناطق العالم .

ومثلما حدث في سنة ١٩٨٩ ، أسفرت التطورات السياسية المفاجئة في سنة ١٩٩٠ عن صدمات اقتصادية شديدة وبدا أيضا انها تغير كثيرا من الفرضيات التي تستند إليها تطورات المستقبل . وأدّت جهود الإصلاح السياسي في أوروبا الشرقية ، وتوحيد المانيا ، والاضطراب الحادث في الاتحاد السوفياتي الى قدر كبير من تشوّش النظام الاقتصادي وانخفاضات شديدة في الانتاج .

وقد أتى غزو العراق للكويت في بداية آب/أغسطس بموجة صدمية سرت في أوصال الاقتصاد العالمي ، إذ حققت أسعار النفط طفرة كبيرة ، إلا أن أسواق النفط استعادت نظامها بعد ذلك بقليل . وقد أثّرت الأزمة الحادثة في الخليج على المنطقة نفسها تأثيرا بالغ العمق وعانى شركاء العراق والكويت الاقتصاديين من خسائر مختلفة الانواع ، ولكنه يبدو أن تأثر الاقتصاد العالمي في النهاية كان أقل مما صورته المخاوف .

وفي البلدان الصناعية ، اشتد الانكماش وتباطأ النمو ، باستثناء ما حدث في اليابان والمانيا . وفي بلدان عديدة انخفض الانتاج الصناعي فعليا . وفي امريكا اللاتينية ، بدا أن بعض برامج الإصلاح قد صمد للتجربة بينما انهار بعضها الآخر ؛ ولكن بالنسبة للقارة ككل ، كان هناك تناقص ضئيل في الانتاج . وفي افريقيا ، زاد الانتاج بسرعة الازدياد السكاني تقريبا ، وكان هذا أفضل مما حدث في الماضي ، إلا انه كان باديا أن الانتعاش والنمو الحقيقي بعيدين عن متناول الأيدي مثلما كان الحال في السابق . ورغم ذلك ، كان النمو في أجزاء عديدة من آسيا قويا متصلا .

وأدّى الاثر المشترك المترتب على هذه التغييرات الى تباطؤ نمو الانتاج العالمي فجاة ـ من ٣ في المائة في سنة ١٩٨٩ الى ١ في المائة سنة ١٩٩٠ . وقدّر عدد سكان العالم في سنة ١٩٩٠ بـ ٥,٣ بلايين نسمة محققا نموا بنسبة ١,٨ في المائة سنويا ، وبذلك تخلّف الإنتاج الاقتصادي عن النمو السكاني في العالم في السنة الماضية .

ولا تزال الاتجاهات نفسها سائدة ، بينما يشير تنبؤ الامانة العامة الى نمو صفري للعالم ككل في سنة ١٩٩١ . وهذا انخفاض في نصيب الفرد من الانتاج يكاد يبلغ ٢ في المائة . ويُتوقع شيء من الانتعاش في سنة ١٩٩٢ ، إلا أن نصيب الفرد من الإنتاج في امريكا اللاتينية وافريقيا لا يتوقع له إلا أن يظل على حاله بالكاد (انظر : الجدول الاول ـ ١) .

الجدول الاول - ١ - نمو الاقتصاد العالمي ، ١٩٨٨ - ١٩٩٢

(معدل التغير السنوي)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الانتاج العالمي	٤,٣	٣,٠	١,٠	٠,٠	٢,١
بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٤,٣	٣,٣	٢,٤	١,٤	٣,٠
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	٣,٧	١,٤	٦,٣-	٩,٥-	٤,٥-
البلدان النامية	٥,٠	٣,٤	٢,٩	٣,٥	٥,٠
نصف الكرة الغربي	٠,٨	١,١	٠,٧-	١,٥	٣,٠
افريقيا	٢,١	٣,٣	٣,٤	٣,٠	٣,٠
غرب آسيا	١,١	٢,٤	٠,٠	٠,٥-	٧,٠
جنوب وشرق آسيا	٨,٧	٦,٠	٦,١	٥,٥	٦,٠
الصين	١١,٣	٣,٣	٤,٨	٥,٥	٦,٠
منطقة البحر الابيض المتوسط	١,٤	١,٠	٠,٧-	٣,٠	٤,٠

المصدر : الجدول الثاني - ١ .

وكثير من التطورات التي لم تنعكس في أداء النمو الباعث على الانقباض يمكن اعتباره أكثر إيجابية . ففي امريكا اللاتينية ، كان مصير الإصلاح المالي والتكيّف الهيكلي الهادفين الى مواجهة التضخم المفرط هو الفشل في بعض البلدان ، ورغم ذلك حققا قدرا من النجاح في بلدان أخرى . وجزء من فقدان الزخم يمكن اعتباره منتجا فرعيا من منتجات التثبيت ، لا مفر منه تقريبا . وفي افريقيا ، بما فيها جنوب افريقيا ، ظهرت دلائل تغيُّر سياسي هام . وفي معظم البلدان الصناعية ، تضاءلت البطالة بعض الشيء في سنة ١٩٩٠ ، إلا انها زادت في بعض هذه البلدان مرة أخرى في مطلع ١٩٩١ .

ورغم ذلك ، فإن الحالة الاقتصادية في جميع مناطق العالم تقريبا لا تدعو الى الرضا ، بينما يثير احتمال عدم تحسنها جذريا في القريب العاجل عددا من الأسئلة المثيرة للازعاج . وهذه الأسئلة مختلفة الأشكال ، إلا ان هناك موضوعا متكررا يجمع بينها ، يمثله التساؤل التالي : هل هذا هو أفضل ما يمكن عمله ؟

فهل من المتعيّن أن يكون تقلص الإنتاج والعمالة في الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال في أوروبا الشرقية بمثل هذه الشدة وأن يفرض مثل هذه التكلفة الاجتماعية الباهظة التي يبدو أنه يفرضها ؟

ولماذا ، بعد كل سنوات "التكيُّف" هذه في الثمانينات ، لا تزال اقتصادات امريكا اللاتينية واقعة في أسر الديون ، ولماذا يوجد كل هذا القدر الكبير من الركود والتضخم المفرط ـ لا في بلد واحد فقط بل في بلدان عدة ، بل وفي بلدان كانت في الماضي أنجح من ذلك بكثير ؟

ولماذا تبقى البلدان الافريقية محبوسة في نمط ركودي تناقصي بعد سنوات من الاهتمام الدولي المكثف والمساعدات الدولية المكثفة ؟ ولماذا تصبح أفقر بلدان العالم أفقر وأفقر بعد عقد كامل شهد صدور إعلانات عن الحاجة الى التخفيف من حدة الفقر ؟ ولماذا تظل الكوارث الطبيعية في أقل البلدان نموا تلحق مثل هذه الخسائر البشرية والاقتصادية الجسيمة ؟

ولماذا ، من ناحية أخرى ، تعرف أكثر من ١٠ بلدان آسيوية ، كبيرة وصغيرة على السواء ، طريقة العمل السليمة وتبيّن أن التنمية ممكنة حقا ؟

وهل يعتبر الكساد الحالي في امريكا الشمالية وأوروبا حتميا ؟ وهل سيتم التغلب عليه بطريقة تعيد الى الاقتصاد العالمي جو النمو الدينامي المستقر ؟

ولماذا يسوء توزيع الدخول وينتشر الفقر وإساءة استعمال المخدرات في مثل هذا العدد الكبير من البلدان الغنية ؟

وعندما يعجز الاداء الاقتصادي عن تحقيق ما تنبئ به الإمكانات الظاهرة ويسفر عن الركود أو البطالة المتصاعدة أو التضخم الجامح ، قد يكون ذلك راجعا الى صدمات خارجة عن سيطرة الحكومات فرادى . ولعل إجراءات التكيف الضرورية قد تكون باهظة التكلفة وتستغرق وقتا طويلا ، حتى في أفضل الظروف . ولكن سياسات التكيّف قد تكون غير وافية بالغرض المطلوب ؛ وفي بعض الاحيان ، قد تكون السياسات نفسها أو السلبية المفرطة ، لا الصدمات الخارجية أو السياسية ، هي مصدر المشكلة .

وهناك نهجان مختلفان كل الاختلاف إزاء فشل السياسات العامة . ففي بعض الاحيان ، يُفترض انه ليس هناك في الواقع خلاف شديد بشأن السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها تحقيقا للمصلحة العامة . وإذا اعتمدت سياسات غير مناسبة ، فإن ذلك يحدث إما بسبب ضعف الحكومة أو مواجهتها لعوامل سياسية واجتماعية تضطرها الى ذلك . وقد يكون الجدير باللوم هو الجهل أو الخطأ أو الفساد واستغلال صلاحيات الدولة لتحقيق مصالح أنانية ، أو قد يكون الخطأ راجعا الى عدم وجود القيادة التي تعتبر ضرورية لإيجاد توافق آراء اجتماعي وسياسي بشأن السياسات السليمة المطلوبة ، التي تكون في العادة موجعة رغم سلامتها .

ولكن السياسات والنظريات الكامنة ورائها يمكن أن تكون أيضا محل نزاع شديد . والافكار السائدة بشأن السياسات "السليمة" قد تكون خاطئة . وعلى وجه التحديد ، فإذا ساد التوعك الاقتصادي قد يُظن ، نظرا لترابط الاقتصادات الوطنية المتغلغل ، أن التعاون الاقتصادي الدولي غير واف بالغرض .

وهذه المسائل سيجري تناولها في الصفحات التالية . إلا انه ينبغي أن نتذكر أن خلفية تحليل التطورات القريبة العهد والاحتمالات القصيرة الاجل هي عبارة عن سوء أداء شائع واختلالات شائعة تدعو الى القلق بالقدر نفسه لان بعض الدول النامية ، لا سيما في آسيا ، تحقق النجاح أو لان الحالة الراهنة قد لا تكون بالنسبة لكثير من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو أكثر من فترة توقف في أثناء فترة طويلة نسبيا من النمو المعتدل الذي بدأ في سنة ١٩٨٣ .

وتتضمن هذه المقدمة استعراضا موجزا للآثار المترتبة على الصدمات التي شدّت الانظار أكثر من غيرها عندما أصابت الاقتصاد العالمي في سنة ١٩٩٠ ، وتلى ذلك الاستعراض ملاحظات على تطور القضايا الإنمائية القائمة منذ وقت طويل ، ثم مناقشة ختامية تتناول الشواغل المتعلقة بالسياسات العامة .

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي

باتت الصعوبات التي ينطوي عليها الانتقال من التخطيط المركزي الى نظام اقتصادي قائم على السوق ظاهرة بشكل متزايد في غضون السنة ، ثم تفاقمت هذه الصعوبات بفعل إدماج ما كان يسمى الجمهورية الديمقراطية الالمانية المفاجئ في المانيا موحدة ، وانهيار النظام القديم المتعلق بالتجارة والمدفوعات فيما بين البلدان المنتمية الى مجلس التعاضد الاقتصادي ، وأوجه التصدّع المتعاظم في الاقتصاد السوفياتي .

وكانت آثار توحيد المانيا شديدة ، ولكنها كانت في الوقت نفسه متباينة ، فقد كان هناك تعزيز للاستهلاك والنمو ، ولكن كانت هناك حاجة الى تحويلات عامة ضخمة توجه الى المنطقة الشرقية ، وكان هناك أيضا بعض الضغط التضخمي ولجوء الى التقيّد الضريبي والنقدي معا . وأدّى الوقع المدمر المتخلف في الانتاج الصناعي والعمالة بالاجزاء الشرقية من البلد الى تساؤل حتمي ، وإن كان سابقا لأوانه ، يشكك في الحكمة من التكامل الفوري . كما اشتدت حدة المناقشات في بلدان أخرى بشأن السرعة المستصوبة لاجراءات التكيف الداخلة في عملية الانتقال ، ونزعت هذه المناقشات الى شل عملية الإصلاح في الاتحاد السوفياتي .

وهذه الاحداث تشغل جزءا كبيرا من هذه "الدراسة" . إلا انه بفعل الطابع الاكتفائي الذي اتسمت به الكتلة الشرقية القديمة كان الوقع الاقتصادي على سائر العالم محدودا حتى الآن ، إلا فيما يتعلق ببضعة بلدان كانت تربطها بتلك الكتلة صلة وثيقة في مجالي التجارة والمعونة . ورغم التسليم بالحاجة الى المساعدات الخارجية وانشغال المنظمات الدولية بعملية الانتقال ، كان التقدم في مجال الدعم الاجنبي بطيئا . ولم تتحقق حتى الآن المخاوف التي ترددت بشأن حدوث تحوّل ضخم في مسار الموارد بحيث تُحرم منها البلدان النامية ، ولكن هناك بالقطع تحولا في الاهتمام ، ولا يمكن أن نستبعد حدوث تحوّل في مسار التدفقات الرسمالية الرسمية في الوقت المناسب ، لا سيما إذا أصبح الاتحاد السوفياتي قادرا على استيعاب تحويلات ضخمة من الموارد .

وقد استجابت البلدان الغربية للحاجة الى التنسيق والمساعدة بوسائل مختلفة ، لا سيما بإنشاء هيئة خاضعة لإشراف الاتحاد الاوروبي وبتدشين المصرف الاوروبي للتعمير والتنمية . إلا أن هناك نقصا صارخا في مجال التنسيق فيما بين بلدان أوروبا الشرقية نفسها ، وهو نقص قد يكون من المتعين علاجه .

أزمة الخليج

بدا التعاون الدولي في إدارة الازمات موفقا في الاستجابة لغزو الكويت ، على الرغم من أن العواقب الطويلة الأجل المترتبة على الازمة يصعب التنبؤ بها وأن التوترات السياسية في المنطقة ليست بالضرورة أقرب الى الانفراج من أي وقت مضى .

وفي إطار التنظيم الجديد للعلاقات الدولية ، تسنى لمجلس الامن أن يفرض على العراق جزاءات كانت أفعل من أي جزاءات بذلت في الماضي محاولات لفرضها . وقد أمكن على وجه السرعة حشد إمدادات نفطية بديلة . وعلى الرغم من ذلك ، ارتفعت الاسعار بحدة ، مما أصاب المجموعة الفقيرة من البلدان المستوردة للنفط بالكرب الشديد ، ولكن عندما جرى اللجوء الى التدابير العسكرية لإنفاذ قرارات مجلس الامن تحوّل الفزع المتوقع على نطاق واسع في أسواق النفط الى عودة لمستويات ما قبل الازمة .

وكانت العواقب الاقتصادية القصيرة الاجل المترتبة على أزمة الخليج متنوعة الى أقصى الحدود . وتجري مناقشة هذه العواقب باستفاضة في الفصول التالية . وقد اشتد عناء الكثير من العمال المهاجرين في المنطقة وسكانها المدنيين وما حلّ بهم من خسائر . أما الخسائر التي لحقت بالأرواح البشرية ، فلم يجر حصرها بعد .

كما أنزلت الازمة خسائر اقتصادية بشركاء الكويت والعراق الاقتصاديين ؛ واختلفت هذه الخسائر من حيث طابعها وقسوتها ، بما فيها خسارات الاصول والتحويلات المالية ، وخرق عقود الدفع أو التسليم ، وفرص التجارة الضائعة ، ووقف التدفقات الرسمالية . وحدث اضطراب شديد في السياحة شرق البلقان وفي افريقيا ، كما حدث اضطراب مماثل في خدمات النقل البحري واستعمال قناة السويس ومرافق الموانئ في المنطقة بأسرها .

وسيدفع العراق تعويضات مقابل الضرر ، ووفقا لإجراء وضعه مجلس الامن ، وقد يستغرق تنفيذه زمنا طويلا ، نظرا لحجم الضرر الذي حاق بالاقتصاد العراقي خلال الحرب ولعواقب هذه الحرب .

وكان الضرر النازل باقتصاد الكويت وبيئته كبيرا للغاية . وبينما يمكن أن ينتعش اقتصاده خلال بضع سنوات ، قد يتطلب الأمر فترة أطول لإعادة البيئة الى حالتها الطبيعية بعد أن تدهورت . وهكذا ، كانت التكاليف التي تحملتها المنطقة وشركاؤها كبيرة ، كذلك كانت التكاليف التي تحملها تحالف البلدان التي وحدت صفوفها لكي تطرد العراق من الكويت . وقد تأثرت عدة بلدان نامية مستوردة للطاقة تأثرا شديدا بزيادة أسعار النفط السريعة في النصف الثاني من سنة ١٩٩٠ ؛ وعلى الرغم من ذلك ، فإن الاضطراب العالمي النطاق الذي ساد أسواق النفط كان محدودا ، بل كان من الممكن أن يكون أصغر من ذلك فيما لو أمكن احتواء التهاب أسعار النفط في خريف ١٩٩٠ . كما أعطت الأزمة دفعة جديدة للمناقشات المتعلقة بإمكانية ضمان قدر أكبر من الاستقرار لأسواق الطاقة في المستقبل .

الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان

تضاعف عدد الكوارث وحالات الطوارئ في عام ١٩٩٠ وبداية عام ١٩٩١ ، وأدى ذلك الى وضع أعباء على كاهل منظمات الاغاثة الرسمية وغير الحكومية تتجاوز طاقتها . فلقد ابتليت بنغلاديش مرة أخرى بأعاصير وفيضانات كبرى ؛ وللمرة الثانية ، أخذ الجفاف والمجاعة يهددان الملايين من الافريقيين ؛ وبدأ وباء الكوليرا الذي اندلع في بيرو ينتشر الى البلدان المجاورة .

والشيء الذي أخذ يزداد وضوحا هو الدور المشترك الذي يؤديه كل من الفقر والسياسات العامة ، حتى في الكوارث الطبيعية ، والفشل في احتواء أثرها . فالضحايا هم الفقراء في جميع الحالات تقريبا . ويمكن الحد من أثر كوارث الفيضانات بإقامة مآوي من الأعاصير وسدود رخيصة نسبيا ، وبذلك يتم التقليل من عدد الضحايا بعامل ١٠ أو أكثر . وحالات نقص الأغذية في افريقيا لا تعود الى الجفاف فقط وإنما الى المنازعات المسلحة والسياسات الزراعية غير الفعالة أيضا . وحيثما يزداد سكان المناطق الحضرية بسرعة ولا تتوفر مرافق معالجة المياه ، تصبح الكوليرا متغيرا عشوائيا بانتظار الحدوث . ويزداد الدمار الناشئ عن الزلازل بطريقة أسّية تبعا لمستويات الفقر والتشييد البدائي .

وفي حين تستدعي حالات الطوارئ الناشئة عن الكوارث الطبيعية استجابة انسانية فورية فإنها تشكل أعراضا لفقر يفتك ، في مظاهره اليومية المتمثلة في سوء التغذية والوفيات المفرطة ، بضحايا عددهم أكبر بكثير . ولذلك ، ظلت منظمة الصحة العالمية

تصر لسنوات عديدة على القول بأنه لتحسين الحالة الصحية في البلدان النامية لا غنى عن الامداد بالمياه ، والتغذية ، خطوات لعلاج الفقر .

ومن مظاهر الفقر الاخرى العنف والجريمة اللذين اندلعا على نطاق جديد ومزعج في بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الافريقية ، فضلا عن البعض من أغنى بلدان العالم . فالاتجار الدولي بالمخدرات يربط المشاكل الاجتماعية لتلك البلدان بمشاكل الفلاحين المنتجين ، الذين لم تعد محصولاتهم التقليدية تتيح أي مهرب من الفقر المدقع .

وفيما يتعلق بفئة الكوارث التي من صنع الانسان ، كان من آثار أزمة الخليج ظهور الملايين من اللاجئين الأكراد وانتشار حالات نقص الأغذية وأخطار الأوبئة . ولا تزال الآثار المدمرة للحروب الأهلية تشل الحياة الاقتصادية في عدد كبير من بلدان افريقيا مما أدى الى وجود ملايين من اللاجئين وإحداث ردة في مجال التنمية لا يمكن قياسها . ويمكن أن تسهم نهاية الحرب الباردة في استنفاد طاقة الفئات المتناحرة وتحسين فرص السلم وإعادة تشكيل الحكومات ، ولكن الفقر يهدد بمفاقمة الصراعات وإدامتها في شكل حلقة مفرغة .

وكون الفقر جوهر التحدي الذي يجابه التنمية الدولية هو أمر ظل واضحا على الدوام . ومن دواعي القلق كون هذا الفقر في حالة ازدياد لا انخفاض ، إلا في بلدان آسيا التي ظلت قوة الدفع الانمائي فيها عارمة متواصلة .

التنمية البشرية

لهذا السبب ، ظل الفقر وما يتصل به من أبعاد - سوء التغذية واعتلال الصحة ، والأمية ، والمأوى غير الوافي بالغرض - ، يحظيان باهتمام متجدد لدى صياغة السياسات الانمائية خلال السنوات الاخيرة . وقد مُنح تخفيف حدة الفقر أولوية عليا في برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف ، وجرى البحث عن الطرق الكفيلة بحماية أضعف الفئات في المجتمعات ، لاسيما الأطفال الذين يعانون قبل غيرهم من آثار سياسات التكيف التي تقلل مستويات الدخل والانفاق الحكومية .

وقد أظهرت الدراسات التي أجراها برنامج الامم المتحدة الإنمائي واللجان الاقليمية والبنك الدولي أن البلدان التي ترتفع فيها مستويات الدخل لا يقل الفقر أو

الامية فيها بالضرورة عما في البلدان الفقيرة . لذلك ، يلزم وضع سياسات واعية لمكافحة الفقر وضمان الحد الادنى من مستويات الصحة والتعليم ، لا لاسباب انسانية فقط وإنما أيضا لأن السكان ذاتهم يشكلون المورد الرئيسي لاي بلد ولأن أطفال اليوم هم صناع التنمية غدا .

وقضية الفرص البشرية تتصل بالتالي بقضية التنمية البشرية ؛ وقد نشأ في العديد من البلدان النامية اهتمام جديد وشديد بالعقبات الحائلة دون تنظيم الاعمال والمبادرة وبالحاجة الى تحقيق مزيد من الحرية الاقتصادية والامن الاقتصادي .

بيد أن التنمية البشرية وتحسين الاحوال على المستوى الاقتصادي الجزئي لا يشكلان بديلين للسياسات الاقتصادية الكلية ، التي تؤدي الى حفز النمو بزيادة الاستثمار ومستويات الدخل في بيئة من الاستقرار النقدي والى ضمان تدفقات الموارد الخارجية بشكل واف بالغرض .

والنجاح الذي حققه العديد من البلدان الآسيوية يمكن أن يعزى الى إيلاء اهتمام دقيق لهذه الجوانب الانمائية جميعها . فالاستثمار المتواصل في التعليم والصحة ، وتشجيع تنظيم الاعمال ، لا برفع القيود كلية بل بإيجاد توازن عملي بين حرية السوق والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ، قد صحبهما سعي يقظ الى تحقيق الاستقرار في المجال الاقتصادي الكلي .

بيد أنه يجدر بالملاحظة أيضا أن معظم بلدان آسيا لم تتعرض للصدمات المالية ذاتها التي تعرض لها مصدرو السلع الاساسية في افريقيا وأمريكا اللاتينية خلال عقد الثمانينات . إذ لا تزال النكسات المالية الناجمة عن تدهور أسعار السلع الاساسية ومعدلات التبادل التجاري ، وعن حالات المديونية الخارجية في حالات عديدة ، تشكل الاسباب الرئيسية لتدهور الاحوال البشرية على نطاق واسع في عقد الثمانينات ومطلع عقد التسعينات .

التدفقات المالية لاغراض التنمية

على النحو المبين بالتفصيل في الفصل الرابع ، لا يزال مستقبل التمويل الانمائي كئيبا . فتحويل الموارد المالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو لا يزال يمثل مشكلة خطيرة لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية المثقلة بالديون ،

ولكنه نشأ أيضا من جراء تسديد المقترضين الآسيويين الناجحين لديونهم . وما هو أكثر مدعاة للانزعاج نضوب موارد التمويل الانمائي بصفة عامة وتطاول أمد أزمة الديون .

ويبدو أن أزمة الديون انتقلت الى مرحلة تتميز بمزيد من الواقعية وتلاقي الاراء . فقد عمدت الجهات المدينة التي تواجه حالات مستحيلة الى تعليق المدفوعات وجنحت الجهات الدائنة ، التي كان معظمها قد أعد الترتيبات اللازمة لهذا الاحتمال ، الى قبول الواقع . وعثر صندوق النقد الدولي على طرق لتعبئة الدعم اللازم لمعالجة مشكلة المتأخرات المستحقة له . وهذا الشكل من أشكال معالجة الأزمات ترك مسألة التمويل الجديد بلا حل . فالبلدان التي تحتج بأنها لا تستطيع تسديد ديونها القديمة تقف ، بوضوح ، في موقف ضعيف عندما تحاول اجتذاب قروض جديدة ؛ كما أن التدفق النقدي لم يشهد قدرا كبيرا من التحسين في البلدان المستفيدة من خفض ديونها . ففي الأجل القصير ، ظل صافي مكاسب العملة الاجنبية هزيلا للغاية ، وربما لن يتسنى تحقيق الفرج الفعلي إلا في غضون خمس سنوات أو أكثر .

وليس من المتوقع للمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان المؤهلة لها أن تنمو أسرع من نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المانحة ؛ فهي ما برحت تتباطأ ، ولا يمكن استبعاد خطر تحويل جزء منها الى أوروبا الشرقية . فلقد حدث ذلك فعلا في حالة المعونة الغذائية . ووصلت المؤسسات المالية الدولية الى مرحلة لم تعد بعدها تسهم بموارد صافية ذات بال . وثمة رأي واسع الانتشار يقول بأن التمويل الانمائي سيكون قليلا للغاية في السنوات المقبلة . والبلدان التي تفلح في الوصول الى السوق الرسمالية الدولية هي وحدها التي تستطيع أن تعتمد على تدفقات مالية خارجية كبيرة .

ورد الاعتبار الائتماني ليس مستحيلا ، ولكن لم تفلح فيه إلا بلدان قليلة . ولكن الصعوبات التي قد تواجه البلدان الأخرى العديدة وهي تحاول الفكاك من شرك الديون ، تشمل مسألة تطل بشبحها الى حد كبير للغاية وتتمثل في ارتفاع سعر الفائدة الطويل الأجل . فلقد أدت هذه المسألة الى صعوبات خدمة الديون بالنسبة للعديد من البلدان والى ادامة تلك الصعوبات ، وسوف تشكل عقبة كأداء أمام تمويل مشروعات من قبيل الاستثمارات الكبيرة في مجال الهياكل الأساسية للطاقة والنقل ، وهي استثمارات ستكون لازمة .

وبقدر ما تكون معدلات سعر الفائدة الطويلة الأجل أعلى بكثير جدا من معدلات نمو الانتاج والصادرات ستبقى احتمالات التمويل الانمائي غير مريحة . فإذا كان سعر الفائدة أعلى من معدل نمو الموارد التي تُستعمل في خدمته باتت مشاكل الديون حتمية بلغة الحساب . فسعر الفائدة هو أحد أهم الأسعار في الاقتصاد العالمي ، ومسألة السبب في علوه الى هذا الحد تربط مشاكل التمويل الانمائي بحالة الاقتصاد العالمي ككل .

نقص عالمي في المدخرات ؟

خلال عام ١٩٩٠ ، ازداد القلق خشية ازدياد أسعار الفائدة أكثر مما كانت عليه نتيجة للطلبات الكبيرة لأغراض التعمير في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، وما يسمى بالنقص العالمي في المدخرات اللازمة لتلبية هذه الطلبات . والمعنى الضمني ، كما هو واضح ، هو أن ما هو مطلوب في جميع البلدان هو زيادة المدخرات .

بيد أن زيادة الادخار وتقليل الصرف من الدخل الجاري لا يؤديان في حد ذاتهما الى استثمارات في الهياكل الأساسية ، ورأس المال ، والمعدات . ولو ترتب على انخفاض الطلب أي شيء ، فمن المرجح أن يكون في هيئة إثناء عن الاستثمار . ففي نهاية المطاف ، سيكون الادخار العالمي هو الاستثمار العالمي ذاته ، وهنالك أسباب قوية تؤيد الرأي القائل بأن المدخرات ليست هي التي تؤدي الى الاستثمار بل إن الاستثمار هو الذي يؤدي الى النمو والمدخرات - على الأقل طالما ظلت هنالك موارد غير مستخدمة .

بيد أن هذا النهج لا يراعي قدرة الحكومات على تبديد المدخرات والاقتراض لأغراض الاستهلاك العام بدلا من الاستثمار . فخلال عقد الثمانينات اختار عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم ، ابتداء بأغنى البلدان ، أن يغض الطرف عن حالات العجز الكبيرة في ميزانياتها حتى في السنوات التي شهدت نشاطا اقتصاديا عاليا نسبيا ، وبذلك كبحت جماح الضغوط التضخمية بالتقييد النقدي وأسعار الفائدة العالية اجتذابا للأموال الأجنبية .

وبقدر ما ينطبق هذا القول على الموضوع ، فإن الحجة لا تدور حول نقص عالمي في المدخرات وإنما حول مزيج السياسات المالية والنقدية في الاقتصادات الرئيسية . وعلى أية حال ، ينبغي النظر في هذه المسألة على ضوء التطورات الأخيرة التي تفضي الى نهاية الحرب الباردة . والسبب لا يعود الى تغير المناخ السياسي فقط وإنما أيضا الى وجود فرصة جديدة لزيادة المدخرات أو إحداث إعادة توجيه رئيسية في مسار النفقات المالية .

تخفيض النفقات العسكرية

لقد أتيحت أخيرا ، بعد التغيرات السياسية الهائلة التي حدثت في العالم ، فرصة مواتية لتحقيق هدف الأمم المتحدة الأساسي المتمثل في تخفيض النفقات العسكرية .

إن تضاؤل خطر الحرب بين أكبر الدول الحائزة على الأسلحة النووية والتصفية الرسمية لمنظمة معاهدة وارسو كحلف عسكري ، في آذار/مارس ١٩٩١ ، قد مثّلا مرحلة هامة جدا في التحول من عالم كان الأمن فيه يعتمد أساسا على توازن الرعب بين حلفين عسكريين رئيسيين .

وكانت للمواجهة القائمة بين القوات على جانبي الخط الفاصل الأوروبي مضاعفات ايديولوجية وسياسية أثرت على جميع بلدان العالم تقريبا . وسيؤدي إنهاء هذه المواجهة العسكرية والأخذ بعقائد عسكرية دفاعية واضحة إلى تخفيضات ذات شأن في القوات التقليدية والنووية على حد سواء في تلك القارة فضلا عن أمريكا الشمالية . ومن ثم تتمثل التوقعات في تخفيضات كبيرة في المنشآت العسكرية في الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وفي بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي . وستُتكبد بعض التكاليف في الأجلين القصير والمتوسط لدى التحول إلى مؤسسات عسكرية أقل حجما ، ولكن المكاسب - من حيث النفقات العسكرية المخفضة - ستشكل مصدرا جديدا رئيسيا للموارد . ويمكن استخدام هذه الأموال لكل من الأغراض المحلية والاستثمارات الخارجية دعما للنمو والتنمية .

ووضع حد للمواجهة وبدء التعاون بين الاتحاد السوفياتي وأعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي سيساعد على تسوية الصراعات الإقليمية ويفتح في حد ذاته الباب أمام إحتمالات اقامة نظام عالمي ينعم بالمزيد من السلم . وسيعتمد الكثير على القرارات السياسية التي تتخذها الحكومات ، ولكن احتمالات تخفيض النفقات العسكرية إلى حد كبير في جميع بلدان العالم قد تكون الآن أفضل مما كانت عليه في أي وقت منذ بدء الحرب الباردة في أواخر الأربعينات . ويمكن لتخفيضات في المصروفات العسكرية في البلدان النامية أن توفر لها ، في سياق الأمن الجماعي المعزز ، موارد اضافية للاستثمار في التنمية البشرية والبنية الأساسية المادية وتمكين مواطنيها من بدء مسيرة الإعتماد على الذات من أجل تحقيق مستويات معيشة أعلى .

النظام التجاري العالمي وجولة أوروغواي

إن النظام التجاري العالمي بصدد عملية تغير عظيمة تعكس تطورات جوهرية في الاتصالات والنقل ، فضلا عن التوجهات السياسية والايديولوجية . وتشتد الترتيبات التجارية الإقليمية قوة في أوروبا وأمريكا الشمالية ؛ وهي تبدأ الآن في الظهور في آسيا .

وقد كان الفشل في اختتام جولة أوروغواي بنتيجة متفق عليها في الموعد المحدد لها في نهاية التسعينات مصدر خيبة أمل وقلق . ويُرى أن النظام التجاري العالمي معرض للخطر بالرغم من أن التجارة ظلت نشطة نسبيا . وعدم تمكن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والولايات المتحدة من التوصل إلى إتفاق بشأن التجارة الزراعية يوضح الصعوبات التي واجهها المفاوضون مع وجود حساسية سياسية فائقة في أوساطهم المناصرة .

وقد يوجد عنصر من المغالاة في كل من الآمال المعقودة على هذه المفاوضات والمخاوف التي يثيرها عدم احراز تقدم فيها . وعلى سبيل المثال ، فإن الناتج المتفق عليه لجولة أوروغواي لن يضع حدا لتشكيل تكتلات ومناطق تجارية ، وقد ظهر الكثير منها فعلا ، ومن المؤكد أنها وجدت لتبقى بالرغم من المخاوف الفعلية التي تثيرها لدى غير المشتركين فيها . بيد أنه ليس من الحتمي أن تلحق هذه التكتلات ضررا بالنظام التجاري أو الرفاه العام ، وهي ليست في حد ذاتها انتهاكا لمجموعة الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") .

ويتوقف الكثير على نوع الاتفاق الذي سيظهر ، ولكن من المؤكد أنه لن يحقق معجزات في مجال التجارة العالمية في الأجل القصير . ومن ناحية أخرى ، لا يرجح أن تكون المفاوضات المتطاولة ، أو حتى استمرار حالة الجمود ، في حد ذاتهما ، سببا في انهيار نظام التجارة العالمي أو يلحقا ضررا بليغا بالتقدم الاقتصادي .

ويبدو أن أهمية الاتفاق تتمثل أكثر ما تتمثل في إعادة تأكيد نظام القانون والقواعد الذي ستنطوي عليه والعقبات التي ستضعها أمام استخدام الإكراه والتهديد في مجال الترتيبات التجارية الثنائية التي تمثل ، في عالم توجد فيه أوجه تباين هائلة في الثروة والقوة التجارية ، المصدر الرئيسي لجزع البلدان الأضعف ، مما حمل البلدان النامية على الإنضمام إلى مجموعة "غات" بأعداد أكبر ، كما هو حال بلدان أوروبا الشرقية .

الاستراتيجية الإنمائية الدولية

بعد مضي ما يربو على عامين من الأعمال التحضيرية ، اعتمدت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وثيقة تعلن التوصل إلى تفهم متفق عليه بشأن الأعمال الوطنية والدولية اللازمة للتعجيل بالتنمية في التسعينات . فقد تضمنت الاستراتيجية الإنمائية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع المبادئ الواردة في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبصفة خاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، السابق اعتماده في السنة نفسها في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة ؛ بيد أن الاستراتيجية الإنمائية الدولية تتصدى بمزيد من التفصيل للمسائل والتحديات الناتجة عن الحاجة إلى عكس إتجاه الآثار المعاكسة في البلدان العديدة التي اتسمت فيها الظروف الاقتصادية بالركود أو التدهور في الثمانينات والحاجة إلى تحرير امكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتؤكد الاستراتيجية جسامة المهمة والحاجة إلى التزام جاد من جانب جميع البلدان ، بما فيها البلدان النامية ، التي يجب أن تعبئ شعوبها وتعزز مهاراتها وقدراتها اللازمة لإحراز التقدم الصناعي والزراعي والحكومة الفعالة ، مع التسليم بأهمية التنمية البشرية وتنظيم المشاريع واحترام حقوق الإنسان والإنصاف . ولكن وجود بيئة اقتصادية دولية مستقرة تقدمية الطابع أمر جوهري أيضا ، نظرا لأن البلدان النامية تتأثرا ، بصورة مفرطة ، بالصدمات الخارجية التي من قبيل الانخفاض الحاد في معدلات التبادل التجاري والحواجز الموضوعة أمام تجارتها أو التخفيض المفاجئ في تدفقات الموارد الخارجية . وهذا يحمّل البلدان الصناعية والمنظمات الدولية مسؤوليات كبيرة .

وتحدد الاستراتيجية مجالات معينة ذات أولوية :

(أ) القضاء على الفقر والجوع ؛

(ب) تنمية الموارد البشرية والمؤسسات ؛

(ج) السكان ؛

(د) البيئة .

ولكن الاستراتيجية حذرت أيضا من أنه من غير المرجح حدوث طفرة مفاجئة في ايقاع التنمية إذا تدفقت الموارد الخارجية من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى ، لا العكس . وهذا سيفرغ مفهوم عقد التنمية ، الذي أيده المجتمع الدولي ، من مضمونه .

وتُورد الاستراتيجية الانمائية الدولية ملخصا موجزا للآمال المعقودة على التنمية الدولية والحاجة إليها في العقد الأخير من القرن . وقد جرى التفاوض عليها بدقة واتفقت عليها الحكومات في الجمعية العامة . ومع هذا ، فإن قدرتها على التأثير في السياسات المحلية في أي بلد ، غنيا كان أو فقيرا ، تعتمد على ظروف محددة . فقد بُنيت الاستراتيجية على افتراض استئناف نمو الاقتصاد العالمي . إن أحداثا غير منظورة الآن ستؤثر دون شك على العقد القادم ، ولكن التوقعات القصيرة الأجل حاليا لا تبعث على كثير من الأمل في التنمية الدولية ما لم يفعم الاقتصاد العالمي بدينامية متزايدة بفعل نمو أنشط في البلدان الصناعية التي مازالت أسواقها تسيطر على التجارة العالمية .

كما ستتأثر الأسواق الدولية والطلب الدولي تأثرا متزايدا بمعدل التوسع في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع والنمو السكاني في البلدان الكبيرة الأخرى في الجنوب . وفي المستقبل ستقدم أقطاب النمو ، التي تظهر الآن في بلدان آسيا النامية الآخذة في النمو ، حصة حفزية متزايدة للتنمية العالمية . ولكن دور البلدان الصناعية في مجال التمويل العالمي سيظل راجحا لوقت طويل وسيكون للسياسات التي تتبعها في شؤونها المحلية أهمية حاسمة ، في أسواق رأس المال التي تكتسب صفة العالمية على نحو متزايد ، بالنسبة لباقي العالم .

توافق الآراء على السياسات العامة والشلل

تشكل الاستراتيجية الانمائية الدولية جدول أعمال يمكن قياس التنمية في التسعينات وفقا له . وربما يكون الإنشغال بالاحداث الأخيرة التي وقعت في الخليج وأوروبا الشرقية قد حول الاهتمام مؤقتا عن التنمية الدولية ، ولكن هناك عنصرين في الحالة الدولية الجديدة ينبغي لهما أن ييسرا تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية .

أولهما ، أنه يوجد تقارب جديد في وجهات النظر بشأن ادارة الاقتصاد ، ولاسيما ضرورة مراعاة الاشارات الصادرة عن السوق عند تخصيص الموارد والدور الحاسم الذي تقوم به إدارة الاقتصاد الكلي إدارة سليمة . وثانيهما ، أنه بالرغم من أزمة الخليج فمن الواضح فعلا وجود إتجاه نحو تخفيض النفقات العسكرية مما سيفرج عن موارد كبيرة .

ولكن الجهود المبذولة لجعل الاقتصادات أكثر استجابة للاشارات الصادرة عن السوق لن تؤدي إلى نتائج فورية . وبصفة خاصة ، سيحتاج كثير من البلدان النامية التي تتصف بمظاهر التصلب الهيكلي وانخفاض عامل الحراك إلى بعض الوقت لجني فوائد هذه الجهود . وما فتئت إدارة الاقتصاد الكلي إدارة سليمة ، والسياسات الضريبية والنقدية والمتعلقة بأسعار الصرف حاسمة ، ولكن هناك قدرا أقل من الاتفاق على ما يشكل المستوى الضريبي القابل للادامة أو العجز في الحساب الجاري والمستوى المناسب لأسعار الفائدة ، حسبما يتضح من الصعوبات التي تواجهها 'مجموعة السبعة' في تنسيق السياسات العامة . وبالمثل ، لازالت هناك أسئلة رئيسية مطروحة بشأن العلاقة العكسية بين العمالة والتضخم وعلى الصعيد الدولي ، مسؤولية بلدان العجز وبلدان الفائض

وبينما تستمر مناقشة هذه المسائل ، حدث في غضون العقد الاخير أو قرابة ذلك ، تغير في النهج المتبع ازاء السياسة الاقتصادية في البلدان الصناعية . وهذا التغير عام جدا ، بحيث يصعب أن يعزى إلى أية حكومة بعينها . وترجع جذوره إلى خبرة الكساد المقترن بالتضخم التي أحدثت ضعفا في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات والى رد الفعل ازاء نمو القطاع العام وحجمه المفرط .

وقد تزامن هذا التغير أيضا مع ظهور اقتصاد سياسي جديد مؤسس على كراهية متزايدة للتدخل الحكومي في شؤون الإقتصاد الكلي والشكوك النظرية بشأن فعالية هذا التدخل في مواجهة التوقعات المعقولة بشأن السياسات الحكومية . وقد اعتمد توافق الآراء السابق ، الذي تولّد فيما بعد الحرب ، إعتمادا شديدا على السياسة المالية كأداة مضادة للدورة ، من أجل ادارة الطلب والحفاظ على العمالة المرتفعة أو "الكاملة" . أما الآن ، فينصب التركيز على تخفيض الضغط الضريبي وحجم القطاع العام ؛ وتعتبر محاولات الحفاظ على البطالة عند مستوى منخفض غير مجدية وتضخمية على حد سواء . ويُعتمد على القيود النقدية لاحتواء الطلب المحلي التضخمي والاضطلاع بذلك بالحزم الضروري لتحقيق المصداقية وكسر حلقة التوقعات التضخمية . وكان متوقعا ، بل ولا يزال من المتوقع ؛ أن يؤدي هذا إلى إرساء أسس النمو المطرد غير المقترن بالتضخم .

وقد نجحت مثل هذه السياسات في كبح جماح التضخم ، ولكن أسعار الفائدة والبطالة زادت ، بينما كان الإستثمار والنمو أضعف مما كانا عليه في العقود الماضية . واقترنت السياسات المالية السلبية بزيادة الاستقطاب في توزيع الدخول والثروات ، مما عكس مسار الإتجاهات السابقة .

وتوجد قوتان يبدو أنهما وضعتا حدا أقصى لنمو بلدان الإقتصاد السوقي المتقدمة النمو يتراوح بين ٢ و ٣ في المائة . أما الاتجاهات السكانية فهي ، حتى مع وجود معدلات نمو متواضعة نسبيا ، تعني أن نصيب الفرد من الدخل سيزداد بمعدل يتراوح بين ١,٥ و ٢,٥ في المائة سنويا . وبينما يبدو الحد الاقصى الذي يتراوح بين ٢ و ٣ في المائة منخفضا بالقيمة التاريخية وترتبت عليه في الفترات السابقة عواقب سياسية محلية عميقة ، تشير التطورات السياسية والجغرافية الاخيرة إلى أن معدلات النمو المنخفضة في حد ذاتها لا تعتبر الاشد أهمية . بل ينصب الإهتمام على نوعية الحياة وتضييق الفوارق الاقتصادية الاقاليمية وحماية البيئة أكثر مما ينصب على زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

وعلاوة على ذلك ، فإن السلطات النقدية في الولايات المتحدة وبلدان أخرى تبدو الآن مقتنعة بأن نمو الإنتاج الذي يربو على ٢ - ٣ في المائة سنويا سيكون تضخميا ويجب كبح جماحه . وهناك من يحتج على هذا الرأي ، ولكن مادام سائدا فسيترتب عليه عدم إمكان قيام الدول الصناعية بدورها التاريخي كأداة للنمو في ميدان الاقتصاد العالمي . وفي البلدان المنخفضة الدخل ، لا يزيد بهذا المعدل إلا السكان .

وفي ظل الانكماش الحالي ، كانت الحكومات ميالة إلى انتظار الانتعاش الذاتي ، وتقوم عادة بالحد من الإنفاق وتقليل الخدمات العامة وتخفيض الطلب بدلا من حفزه . بل يوجد أحيانا من يتحدث عن فوائد الإنكماش التي تتمثل في كبح جماح التضخم ، ولاسيما إذا كان من المتوقع ان يكون قصير الاجل ، كما حدث فعلا في حالات الإنكماش السابقة . ومع هذا ، فإن مخاطر الاتجاه النزولي تزداد اليوم ، نظرا لأن الحالة الراهنة تختلف من بعض الاوجه ، ولاسيما أعباء المديونية الثقيلة التي تتحملها الشركات ويتحملها الافراد في كثير من البلدان . ومع انه أمكن كبح جماح التضخم بالنسبة للخدمات والسلع المنتجة ، فقد كان تضخم الاصول متفشيا في الثمانينات . وعندما تبدأ أسعار الاصول في التدني ، تصبح هذه العملية محفوفة بالمخاطر وتصبح المصارف أكثر حذرا وتتكاثر حالات الإعلان عن إفلاس المدينين . ومثل هذا المناخ ليس مواتيا للإنتعاش ، ولاسيما الإنتعاش القوي .

والسؤال المطروح هو : هل يمثل المزيج السياسي الحالي في أكثر البلدان تصنيعا استجابة ضرورية للسبل التي تعمل بها إقتصاداتها ، أو هل هو تعبير عن الأولويات السياسية التي بموجبها تعتبر البطالة ثمنا مقبولا لإحتواء التضخم ويجري الترحيب بأسعار الفائدة الفعلية المرتفعة حتى على حساب النمو في الاجل القصير على

الاقل ؟ وإذا كان الامر كذلك ، فإن البيئة الاقتصادية الدولية الاكثر دينامية اللازمة لتحقيق تكيف أقصر أمدا في كثير جدا من البلدان النامية وعملية انتقال أقل تكلفة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي لن تصبح حقيقة واقعة في النصف الاول من التسعينات .

وإذا أمكن رفع معدل نمو الانتاج في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بواقع ١ في المائة وأن يتجاوز الحد الاقصى المتصور الذي يتراوح بين ٢ و ٣ في المائة دون حدوث عواقب غير مرغوب فيها ، فإن ناتجها المحلي الإجمالي سيزيد بنحو ١٥٠ بليونا من الدولارات سنويا ، مما يساعد على مواجهة مشاكلها الاجتماعية ، فضلا عن احتياجات التنمية الدولية وتعمير أوروبا الشرقية وحماية البيئة . وقد لا ينهض النمو الانشط بجميع هذه التطلعات ، ولكن الرخاء الحالي الذي تعتمد عليه بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو قد استند إليه ولا يمكن التقليل من أهميته المقبلة .

بل ان النمو سيمثل فرقا أهم بالنسبة لاستراتيجيات بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وما لم تسرع عجلة النمو في البلدان الصناعية القديمة لتتجاوز التوقعات الحالية ، ستصبح إعادة توجيه البلدان النامية نحو أقطاب النمو الجديدة في الاقتصاد العالمي مسألة مُلِحة . ومهما كانت الجهود التي تبذلها هذه البلدان ، لا يمكن تصور التنمية الدولية دون حدوث توسع في الاسواق والموارد المالية .

الفصل الثاني

الاتجاهات السائدة في الانتاج والسياسات في العالم

أثّرت التغيرات السياسية والصراعات العسكرية ، التي شكّلت أزمة الخليج أسطع مثال عليها ، في نمو الانتاج في بلدان عديدة في عام ١٩٩٠ . وفي بعض البلدان ، كان أثر أزمة الخليج مباشرا ومدمِّرا . وبالنسبة لبلدان أخرى عديدة ، زادت الأزمة من صعوباتها الاقتصادية ، وقلّصت نمو انتاجها وأضفت مسحة من التشاؤم على احتمالات النمو فيها . وكان الأثر المباشر للأزمة على الاقتصاد العالمي ضئيلا ، ولكنه ذكّر ، على نحو قاس ، بهشاشة الاقتصاد إزاء الصدمات الخارجية . وقد كان للتطورات السياسية المثيرة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ابتداء من عام ١٩٨٩ أثر طاغ على نمو الانتاج في عام ١٩٩٠ . وفي عدد من البلدان الافريقية ، أفقدت الحروب الأهلية والمجاعات غاية النمو الاقتصادي جانبا كبيرا من مغزاها .

وفي غربي آسيا ، تسببت أزمة الخليج في خسائر كبيرة في أرواح البشر ورفاههم في عام ١٩٩٠ وهبط الانتاج في الأردن والعراق والكويت إلى نحو النصف في الشطر الثاني من السنة . كما أسفرت الأزمة عن فقدان موارد رزق مئات الآلاف من العمال المهاجرين من مناطق أخرى أفقر بكثير ، خَسرت هي الأخرى بلايين الدولارات من حصائل النقد الأجنبي المتأتية من تحويلات العمال .

وقد أدّت الاضطرابات السياسية الحادثة في أوروبا الشرقية في عام ١٩٨٩ إلى بدء عملية تحوُّل من التخطيط المركزي إلى اقتصاد سوقي التوجه . لكن تفكك آلية التخطيط المركزي وعدم ظهور إطار مؤسسي وقانوني لاقتصاد سوقي أدّيا إلى ركود الانتاج أو انحساره ، وقد اتسم ذلك بالحدة في بعض الحالات . وفي الاتحاد السوفياتي ، أدى التوتر العرقي وإعادة توزيع السلطة بين الحكومة المركزية والجمهوريات إلى تفاقم مشاكل الانتقال والاسهام في الانحطاط الاقتصادي .

ولم تكن غاية النمو الاقتصادي في متناول عدد كبير من الناس في مناطق أخرى من العالم ، إذ أن الحروب الأهلية والمجاعات جعلت من البقاء الاقتصادي ، لا النمو الوطني ، الهدف الأسمى فيما لا يقل عن ٦ بلدان ، معظمها في افريقيا .

بيد أن النمو في عدد لا بأس به من البلدان ، المتقدمة النمو والنامية على السواء ، قد تواصل في عام ١٩٩٠ ، حيث لم يتأثر تأثرا يذكر بأزمة الخليج والاضطرابات

السياسية . وقد حافظ بعض كبريات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي على معدلات نموها العالية التي كانت سائدة في عام ١٩٨٩ . وفي عدد من البلدان الآسيوية ، إزداد الانتاج بالسرعة نفسها التي كان يزداد بها في السابق ، بل حقق في بعض الحالات معدلات تقرب من الأرقام القياسية . أما الركود والانحسار في بلدان أخرى فتعود أصولهما إلى أوجه فشل السياسات وأوجه الضعف الهيكلي .

وقد نشبت أزمة الخليج عندما بدأت علامات الضعف تظهر فعلا على الاقتصاد العالمي ، ومن الصعب فصل أثرها المباشر على نمو الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٠ عن المؤشرات الاخرى . وكانت خسارة الانتاج في العراق والكويت وبعض البلدان الاخرى ذات الصلات الاقتصادية القوية بهما خسارة كبيرة ، لكنها لم تكن شديدة الاثر في الانتاج العالمي . وقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تخفيض الدخل الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط ، بينما أدت امكانات التضخم الكامنة فيها إلى مواصلة معظم البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انتهاج سياساتها النقدية التقييدية في مواجهة النمو الاقتصادي الآخذ في الضعف . بيد أن ارتفاع أسعار النفط كان متواضعا نسبيا ولعل أثره القصير الأجل قد أدى إلى تخفيض نمو الانتاج العالمي بما لا يزيد عن ٠,٣ في المائة . ولعل الاثر غير المباشر لأزمة الخليج كان أكثر أهمية ، حيث ساهم احتمال استطالة الحرب وتحوّلها إلى حرب مدمّرة في تزايد الشكوك إزاء المستقبل وتضعضع الثقة لدى المستهلكين وأصحاب الأعمال .

وفي مطلع ١٩٩١ ، كان الانتاج العالمي راكدا لكنه أبدى علامات انتعاش . وبالنسبة للعام ككل ، بدا أنه سينمو بنفس المعدل المنخفض الذي كان سائدا في عام ١٩٩٠ ، مع تفاوت شديد في الاتجاهات فيما بين البلدان .

نمو الانتاج العالمي : تفشي التناقص وتنوّع التجربة

تباطأ نمو الانتاج العالمي في عام ١٩٩٠ إلى ما يقرب من ١ في المائة فقط . وتلك كانت السنة الثانية التي يسجل فيها على التوالي تناقصا ، من نسبة ٣,٠ في المائة في عام ١٩٨٩ و ٤,٣ في المائة في عام ١٩٨٨ (الجدول الثاني - ١) . وقد اتسم هذا التباطؤ بحدة شديدة في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ ، ومن المتوقع حدوث مزيد من التدهور في عام ١٩٩١ .

وفي جميع فئات البلدان الرئيسية ، ازداد الانتاج في عام ١٩٩٠ بوتيرة أبطأ من ذي قبل أو تناقص بصورة مطلقة . وفي البلدان التي تناقص فيها نصيب الفرد من الدخل ، من غير البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، زاد عدد السكان من نحو ٧٠٠ مليون نسمة في عام ١٩٨٩ إلى ١ ٠٠٠ مليون نسمة في عام ١٩٩٠ ، أو ما يقارب خُمس سكان العالم . ومع تباطؤ النمو ، زادت البطالة في كل مكان تقريبا . وغدت البطالة الكثيرة تشكّل سمة مميزة لاقتصادات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، وفي العديد من البلدان النامية ، ولا سيما أمريكا اللاتينية ، تفاقمت حالة البطالة والعمالة الناقصة مع ركود الانتاج أو تناقصه .

وقد تباينت معدلات النمو وكذلك أسباب التباطؤ تباينا كبيرا . ففي كبريات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، كان التباطؤ في عام ١٩٩٠ بارزا أكثر ما يكون في كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . أما ألمانيا واليابان ، فقد نمتا نموا أسرع مما كان في عام ١٩٨٩ . وكانت الاقتصادات الرئيسية كلها تقريبا في حالة انكماش أو شبه انكماش بحلول نهاية السنة ، لكن مسارات نموها اختلفت مما أضفى قدرا من الاستقرار على الاقتصاد الدولي . وفيما كان اقتصاد الولايات المتحدة قد أخذ يتباطأ تباطؤا شديدا في النصف الثاني من عام ١٩٨٩ ، كان الاقتصادان الالماني والياباني ينموان بنشاط ولم يبديا أية علامة تباطؤ حتى أواخر عام ١٩٩٠ .

وواصلت منطقة جنوب وشرق آسيا النمو بنفس السرعة التي نمت بها في عام ١٩٨٩ ، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ كثيرا مما كانت عليه في عام ١٩٨٨ ، وظلت هي أسرع المناطق نموا في العالم . وداخل المنطقة ، تراوح معدل النمو بين ٣,٥ في المائة ونحو ١٠ في المائة . وفي الصين ، التي حصل فيها تباطؤ حاد في عام ١٩٨٩ بسبب النمو الاقتصادي البالغ السرعة ، ازداد الانتاج بنسبة ٥ في المائة عما كان عليه في السنة السابقة . وفي أمريكا اللاتينية ، من جهة أخرى ، تناقص الانتاج بعد أن كان قد ازداد ازديادا طفيفا للغاية في عام ١٩٨٩ . وكان جانب كبير من التناقص يُعزى إلى الانكماش في الأرجنتين والبرازيل ، ولكن النمو تباطأ في معظم الاقتصادات الاخرى أيضا ، وذلك نتيجة لسياسات التثبيت من جهة وللتباطؤ الملموس في أمريكا الشمالية من جهة أخرى . وقد تراوحت الخبرات القطرية بين معدل نمو قدره ٤,٥ في المائة وتناقص بنسبة ٥,٥ في المائة . وفي افريقيا ، تحسّن معدل النمو بعض الشيء لكنه لم يكد يكون كافيا لمنع هبوط نصيب الفرد من الانتاج . وفي بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ، تناقص الانتاج بشدة في يوغوسلافيا لكنه ازداد في تركيا .

الجدول الثاني - ١ نمو السكان والانتاج حسب المنطقة ، ١٩٨١-١٩٩٣

	السكان ١٩٩٠ (بالملايين)	معدل النمو السكاني (النسبة المئوية السنوية)	الناتج المحلي الاجمالي ١٩٨٥ (ببلايين دولارات عام ١٩٨٠)	معدلات التغير في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية سنوية)					
				١٩٨١-١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ (أ)	١٩٩١ (ب)	١٩٩٢ (ب)
العالم	٥ ٢٩٢	١,٨	..	٣,٦	٤,٣	٣,٠	١,٠	٠,٠	٣,١
البلدان المتقدمة النمو ذات									
الاقتصاد السوقي	٨١٣	٠,٦	٧ ٦٤٠	٣,٤	٤,٣	٣,٣	٢,٤	١,٤	٣,٠
أمريكا الشمالية	٢٧٦	٠,٨	٣ ٨٦٦	٣,٨	٤,٤	٢,٥	١,٠	١,٠	٣,١
أوروبا الغربية	٣٥٨	٠,٢	٣ ٤٦٧	١,٨	٣,٨	٣,٤	٢,٧	١,٢	٣,٣
بلدان آسيا المتقدمة النمو	١٤٤	٠,٥	١ ٠٦٠	٣,٨	٥,٤	٤,٦	٥,٠	٣,١	٤,١
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي (ج)	٤٠٥	٠,٦	..	٣,٧	٣,٧	١,٤	٦,٣-	٩,٥-	٤,٥-
البلدان النامية	٤ ٠٧٤	٣,١	٣ ٧٨٠	٣,٠	٥,٠	٣,٤	٣,٩	٣,٥	٥,٠
نصف الكرة الغربي	٤٣٣	٢,١	٨١٥	١,٣	٠,٨	١,١	٠,٧-	١,٥	٣,٠
افريقيا	٦٠٦	٣,١	٣٣٦	١,٣	٢,١	٣,٣	٣,٤	٣,٠	٣,٠
غربي آسيا	١٣٠	٣,٠	٣٥٧	١,٦-	١,١	٣,٤	٠,٠	٠,٥-	٧,٠
جنوب وشرقي آسيا	١ ٦٨٦	٣,٣	٦٦٣	٥,٣	٨,٧	٦,٠	٦,١	٥,٥	٦,٠
الصين (ج)	١ ١٣٩	١,٥	٤٧٠	١٠,٠	١١,٣	٣,٣	٤,٨	٥,٥	٦,٠
البحر الابيض المتوسط	٨١	١,٥	١٤١	٣,٣	١,٤	١,٠	٠,٧-	٣,٠	٤,٠
بنود تذكيرية :									
البلدان ذات الديون الثقيلة	٦١٣	٣,٣		١,٠	١,٣	١,٥	٠,٨-	١,٥	..
بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (د)	٣٨٣	٣,٣		١,٤	٣,٠	٣,٧	١,٩	٣,٠	..

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامم المتحدة ، البيانات المقدمة عن معدلات النمو السكاني هي البيانات التي نشرتها الادارة في نشرة سكان العالم ، ١٩٩٠ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.91.XIII.4 .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) تنبؤ قائم على مشروع لينك وتقديرات الامانة العامة . وبالنسبة للبلدان النامية ، تم تقريب التقديرات إلى أقرب نصف نقطة مئوية . ويستبعد من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ما كان يسمى سابقا الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، التي تدخل ضمن أوروبا الغربية ؛ لذا هناك انقطاع في السلسلة بعد عام ١٩٩٠ بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي .

(ج) الناتج المادي الصافي ؛ والبيانات المتعلقة بالفترة ١٩٨١ - ١٩٨٩ هي تقديرات حكومية .

(د) باستثناء نيجيريا .

وفي أوروبا الشرقية ، هبط الانتاج في بولندا ورومانيا بنسبة تزيد على ١٥ في المائة ، في حين كانت نسبة التناقص في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا نحو ٣ في المائة . أما الاتحاد السوفياتي ، الذي يشاطر أوروبا الشرقية بعض مشاكلها ، ويختلف عنها اختلافا شديدا في نواح أخرى ، فقد عانى من هبوط في الانتاج بنسبة ٤ في المائة ، حسبما تشير البيانات الرسمية .

البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

الانزلاق نحو الانتكاس الاقتصادي

في عام ١٩٩٠ ، تباطأ النمو في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بنسبة واحد في المائة ، فبلغ معدله ٢,٤ في المائة (انظر الجدول ألف - ٣) . بيد أن معظم هذا النمو وقع في مطلع العام (انظر الجدول الثاني -٣)[(١)] . وبحلول الربع الاخير من السنة ، أخذ الانتاج الكلي للبلدان الرئيسية السبعة من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي - أي 'مجموعة السبعة' - يهبط فعليا للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٢ . وأخذ معدل البطالة فيها يرتفع ، لاسيما في كندا ، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (انظر المربع الثاني - ١)[(٢)] . وكانت حالة بعض الاقتصادات

---

(١) على وجه الخصوص ، كان النمو في ألمانيا في الربع الأول من العام نموا مرموقا يبلغ ١٥ في المائة عند التعبير عنه كمعدل سنوي ، وهو الاصطلاح (أي معدل النمو الذي كان سينتج لو استمر التغير الحادث في ربع السنة سنة كاملة) . وكان السبب في النمو عائدا إلى موجة كبيرة جدا من الطلب الاستهلاكي والاستثماري ، استحثها بشكل رئيسي التدفق السريع على البلد من قبل أعداد ضخمة من المهاجرين المنحدرين من العرق الالماني (انظر التقرير الشهري للمصرف الاتحادي الالماني Deutsche Bundesbank ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، الصفحات ٢٧-٣٠) .

(٢) في عام ١٩٩٠ ، وضع معدل البطالة السنوي المتوسط في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي حداً للانحدار الذي دام سبع سنوات ؛ وقد بلغ هذا المعدل ٦ في المائة ، وهو نفس المعدل الذي كان سائدا في السنة السابقة (انظر الجدول ألف - ٨) . ولم يرتفع المعدل عن ذلك في مواجهة الانكماش ، وهذا يعود بشكل رئيسي إلى أن التباطؤ الاقتصادي قد بدأ في فترة متأخرة جدا من السنة لم يتسن معها ارتفاع معدل البطالة خلال السنة ارتفاعا كبيرا .

الجدول الثاني - ٢ الإنتاج والبطالة والتضخم في البلدان الصناعية الرئيسية السبعة ، ١٩٨٩ - ١٩٩٠

	أرباع السنة							السنة	
	١٩٨٩				١٩٩٠			١٩٨٩	١٩٩٠
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الأول	الثاني	الثالث	الرابع (أ)	
نمو الناتج المحلي الإجمالي (ب)									
المانيا (ج)	٩,٥	٠,٧	-١,٤	٤,٠	١٥,٤	-٣,٤	٦,٧	٣,٢	٣,٩	٤,٦
ايطاليا	٣,٣	٣,٢	٣,٥	٣,٨	٣,٥	-١,٧	٣,٨	٠٠	٣,٢	٣,٢
فرنسا	٥,٦	٣,٣	٣,٢	٣,٩	٣,٢	٠,٣	٥,٠	-١,٦	٣,٦	٣,٤
كندا	٥,٠	١,٤	٣,٢	٣,١	٣,١	-١,٠	-١,٠	-٤,٠	٣,٩	٠,٩
المملكة المتحدة	٣,١	٠,٠	٣,١	٣,٤	٣,٨	٣,٤	-٥,٠	-٣,٦	٣,١	١,٠
الولايات المتحدة (ج)	٣,٦	١,٤	١,٨	٠,٤	١,٨	٠,٣	١,٤	-١,٦	٢,٥	١,٠
اليابان (ج)	٤,٦	٠,٠	٩,٩	٥,٤	٦,٤	٥,٦	٤,٣	٣,١	٤,٧	٥,٦
المجموع	٤,٧	١,١	٣,٦	١,٧	٤,٦	٠,٧	١,٨	-٠,٥	٣,٢	٣,٥
البطالة (د)										
المانيا	٥,٧	٥,٧	٥,٥	٥,٥	٥,٣	٥,٣	٥,١	٤,٨	٥,٦	٥,١
ايطاليا	١١,٠	١١,٠	١١,١	١٠,٦	١٠,١	٩,٧	٩,٨	٩,٨	١٠,٩	٩,٩
فرنسا	٩,٦	٩,٥	٩,٤	٩,٣	٩,٠	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٩,٤	٨,٩
كندا	٧,٥	٧,٥	٧,٤	٧,٦	٧,٥	٧,٤	٨,١	٩,٠	٧,٥	٨,١
المملكة المتحدة	٧,٥	٧,١	٦,٧	٦,٤	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٨	٦,٩	٦,٤
الولايات المتحدة	٥,١	٥,٣	٥,٢	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٥	٥,٨	٥,٣	٥,٥
اليابان	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,١
المجموع	٥,٨	٥,٧	٥,٧	٥,٦	٥,٤	٥,٤	٥,٦	٥,٧	٥,٧	٥,٦

(يتبع)

الجدول الثاني - ٢ (تابع)

	أرباع السنة							السنة	
	١٩٨٩				١٩٩٠			١٩٨٩	١٩٩٠
	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الاول	الثاني	الثالث	الرابع (أ)		
	الزيادات في الاسعار الاستهلاكية (هـ)									
المانيا	٢,٥	٢,٩	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٣,٣	٣,٧	٣,١	٣,٨	٣,٧
ايطاليا	٥,٩	٦,٥	٦,٤	٦,٣	٦,٤	٦,١	٦,٥	٦,٨	٦,٣	٦,٤
فرنسا	٣,٥	٣,٦	٣,٤	٣,٦	٣,٣	٣,١	٣,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٤
كندا	٤,٥	٥,٠	٥,٣	٥,١	٥,٣	٤,٦	٤,٣	٥,٠	٥,٠	٤,٨
المملكة المتحدة	٧,٨	٨,٣	٧,٧	٧,٨	٧,٨	٩,٦	١٠,٤	٩,٩	٧,٨	٩,٥
الولايات المتحدة	٤,٨	٥,٣	٤,٧	٤,٧	٥,٣	٤,٦	٥,٥	٦,٣	٤,٨	٥,٤
اليابان	١,١	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٣,٣	٢,٤	٢,٨	٣,٩	٢,٣	٣,٢
المجموع	٤,٢	٤,٨	٤,٥	٤,٥	٤,٨	٤,٤	٥,١	٥,٧	٤,٤	٥,٠

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامم المتحدة استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(أ) مقدرا جزئيا .

(ب) النسبة المئوية للتغير في البيانات المعدلة موسميا المأخوذة من ربع السنة السابق ، معبرا عنه بمعدل سنوي .

(ج) النسبة المئوية لمجموع قوة العمل ؛ البيانات المعدلة موسميا كما وحدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(هـ) النسبة المئوية للتغير في الرقم القياسي المتوسط لاسعار الاستهلاك في ربع السنة المتعلقة بالربع نفسه من السنة السابقة .

أسوأ بكثير من غيرها . وفي مجموعة السبعة ، انتهى عام ١٩٩٠ والانتاج آخذ في الهبوط في كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، بينما تواصل النمو في المانيا(٣) واليابان ، ولو بمعدلات منخفضة انخفاضا شديدا .

---

(٣) بانضمام الجمهورية الديمقراطية الالمانية الى جمهورية ألمانيا الاتحادية اعتبارا من ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، اتحدت الدولتان الالمانيتان لتشكلا دولة واحدة ذات سيادة . ونظرا لانهما كانتا تشكلان كيانين منفصلين في معظم السنة ، فإن اقتصادي الالمانيتين في عام ١٩٩٠ يناقشان كلا على حدة في هذه الدراسة . وترد المعلومات المتعلقة بما كان يعرف سابقا بالجمهورية الديمقراطية الالمانية في الفرع المتعلق بـ "الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال" أدناه . وفي هذا الفرع ، يشير تعبير 'ألمانيا' الى ما كان يعرف سابقا بالجمهورية الاتحادية .

المربع الثاني - ١ ارتفاع البطالة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

انخفضت البطالة منذ منتصف الثمانينات في جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تقريبا . ولكن الانكماش انتشر في عام ١٩٩٠ ويستمر في عام ١٩٩١ . وفي الولايات المتحدة كانت البطالة في منتصف عام ١٩٩٠ عند أدنى معدل بلغته في السنوات الاخيرة ، وهو ٥,٣ في المائة من القوى العاملة ، أي حوالي نفس ما كانت عليه لأكثر من عام . ولكنها بنهاية العام ارتفعت الى ٦ في المائة وبحلول شباط/فبراير ١٩٩١ ارتفعت الى ٦,٥ في المائة . وارتفع معدل البطالة في المملكة المتحدة في اوائل عام ١٩٩١ بنحو نقطة مئوية عما كان عليه منذ عام مضى ، في حين أنه ارتفع بنحو نقطتين مئويتين في استراليا وكندا .

ووجود معدل بطالة هزيل ما أمر لازم وطبيعي في أي اقتصاد حديث ، لان العمال يغيرون عملهم ، وينضم العمال الجدد الى القوى العاملة بمعدل أسرع مما يتركها آخرون ، وبعض الشركات تغلق أبوابها ، وتفتح شركات غيرها . ولكن معدل البطالة في معظم البلدان الصناعية ، ربما باستثناء اليابان ، يفوق الآن البطالة "الاحتكاكية" . ويكمن التحدي في توفير فرص العمل للسكان "الزائدين" عن طريق التدريب ، وتقديم المساعدة في البحث عن العمل ، وإزالة الحواجز الاجتماعية التي تعوق استخدام الناس ، وبصفة خاصة الحواجز المبنية على الجنس والعنصر . ولكن التقدم يتحقق بصورة أكثر إقناعا عندما تشهد البلدان نموا مطردا وقويا وعندما يرتفع الطلب الكلي على العمالة . وقد كان النمو في أواخر الثمانينات مطردا الى حد ما ، ولكنه لم يكن قويا بشكل غير عادي ، باستثناء اليابان مرة أخرى[(f)] . وهكذا كان التقدم في تخفيض البطالة متباينا .

(f) للاطلاع على تحليل للتوسع الطويل الذي شهدته البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في الثمانينات ، انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.90.II.C.1 ، الفصل الثامن .

وتختلف البلدان في درجة الدعم المالي الذي تقدمه للمتعطلين ، وفي التدريب وتقديم المساعدة في إيجاد الوظائف . وبعض الاستحقاقات الاكثر سخاء تمنح في البلدان التي تكون معدلات البطالة فيها أكثر ارتفاعا . ولكن الناس في كل مكان يتوقون الى الاكتفاء الذاتي المالي المشروع ، المكتسب من العمل المنتج المرغوب . والواقع أن عدم القدرة على استيعاب الشباب في القوى العاملة في الثمانينات كان شاغلا مستمرا من شواغل السياسة . وأبعاد المكلة هائلة لاسيما في ايطاليا (انظر الشكل) .

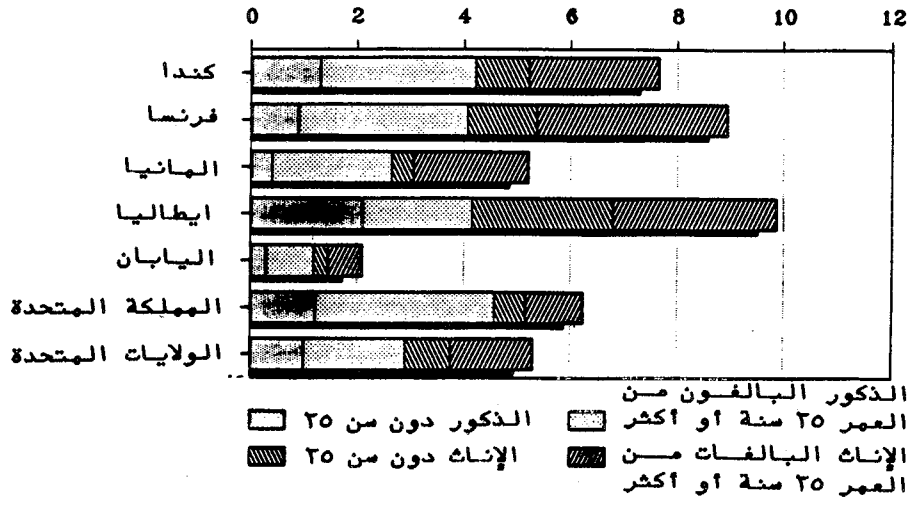
وقد كانت زيادة فرص التوظيف للمرأة هدفا في البلدان الصناعية في الثمانينات ، لأن المرأة سعت الى تحقيق استقلال اقتصادي أكبر ولأن الأسر احتاجت الى تكميل ايراداتها في مواجهة تدهور الأجور الحقيقية ، كما كان الحال في كندا والولايات المتحدة في معظم الثمانينات . وقد كان معدل بطالة الإناث ينخفض منذ عام ١٩٨٤ في كل من هذين البلدين ، ولكن يبدو الآن أن هذا الاتجاه قد توقف . وعلى العكس من ذلك ، لم يتحسن معدل بطالة الإناث في ألمانيا وايطاليا وفرنسا بدرجة كبيرة وظل أعلى من معدل بطالة الرجال بصورة غير متناسبة(ب) .

واذا استمر الضعف الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي فمن المحتمل أن تؤدي الزيادات في البطالة والغموض الذي يكتنف المدة التي ستستغرقها الظروف الانكماشية الى ضغوط أكبر على مقرري السياسات لتأخير المبادرات التي يعتبرها العمال محفوفة بالمخاطر ، مثل منطقة التجارة الحرة المقترحة للمكسيك مع الولايات المتحدة وكندا . وقد يكون من المتوقع أيضا حدوث ضغوط أشد لإحكام القيود على الهجرة كما هو الحال في تدفقات سكان اوروبا الشرقية الى اوروبا الغربية .

(ب) كان معدل بطالة الإناث في عام ١٩٨٩ مثلا ، وهي آخر سنة توجد بيانات كاملة عنها بقدر كاف ، ١٢,٦ في المائة بالمقارنة مع ٧ في المائة للرجال في فرنسا ؛ وكان ٨ في المائة مقابل ٦ في المائة في المانيا ، و ١٨,٦ في المائة مقابل ٨ في المائة في ايطاليا ؛ وكان ، على العكس من ذلك في الولايات المتحدة ٥,٣ في المائة للمرأة مقابل ٥,١ في المائة للرجل في عام ١٩٨٩ (بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، النشرة الربع سنوية لاحصائيات القوى العاملة ، ١٩٩٠ ، العدد ٤) .

تكوين البطالة في البلدان الصناعية الرئيسية
في الثلاثة أرباع الأولى عام ١٩٩٠

النسبة المئوية من مجموع القوى العاملة



المصدر : بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، النشرة ربع السنوية لإحصائيات القوى العاملة .

وتباطأت الاقتصادات الأصغر في عام ١٩٩٠ بدرجة أكبر من البلدان الكبرى ، وخاصة استراليا ونيوزيلندا وفنلندا واليونان والسويد . بيد أن الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصادات الصغيرة الأخرى ، بنما بنسبة قدرها ٣ في المائة أو أكثر ، وهي اسبانيا وايرلندا والبرتغال وبلجيكا والنمسا وهولندا .

وكان الفرق في أداء النمو فيما بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أكبر في السنوات الأخيرة ، ويرجع ذلك في المقام الأول الى الاختلافات في الادارة النقدية ، وتوحيد المانيا ، ووجود اتجاه للتوحيد المالي ، وموجة من الاستثمار في اليابان كما سيُبين فيما بعد .

وارتفع التضخم في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي كمجموعة بأكثر من نصف نقطة مئوية الى ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ (انظر الجدول ألف - ٧) ، ويرجع ذلك في بعض أسبابه الى ارتفاع أسعار النفط في أعقاب بدء أزمة الخليج . فبين نهاية تموز/يوليه ونهاية آب/أغسطس من العام الماضي ، قفز متوسط السعر العالمي للنفط الخام الحاضر بنسبة تزيد على ٦٠ في المائة وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ، وهو شهر الذروة ، ارتفعت الأسعار بنسبة أخرى قدرها ٣٥ في المائة . على أن أثر هذا الارتفاع كان خفيفا في البلدان التي ارتفعت فيها أسعار الصرف بالنسبة الى الدولار ، وخاصة اليابان والبلدان الأعضاء في آلية أسعار الصرف التابعة للنظام النقدي الأوروبي(٤) . وبلغ المعدل المتوسط للتضخم فيما بين مجموعة السبعة في الربع الثاني من عام ١٩٩٠ ٤,٤ في المائة (انظر أيضا الجدول الثاني - ٣) . وفي الأشهر الثلاثة حتى أيلول/سبتمبر قبل أن يُحدث ارتفاع أسعار النفط أثره في هيكل الأسعار ، زادت نسبة التضخم على ٥ في المائة ، وتجاوزت في الربع الأخير ٥,٥ في المائة .

ولم تستوعب السياسة النقدية صدمة الأسعار ، أي أنه لم يزد عرض النقود بحيث يسمح بالاضطلاع بنفس المستوى من الانفاق الحقيقي بالأسعار الأعلى ، الأمر الذي يؤدي الى

---

(٤) بدخول المملكة المتحدة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أصبحت آلية أسعار الصرف تتألف حاليا من جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما عدا اليونان والبرتغال (انظر الفصل الرابع للاطلاع على التطورات الأخيرة في آلية أسعار الصرف وتحويلها المزمع الى اتحاد نقدي كامل) . أما البلدان الأخرى التي تميل عملاتها الى اتباع عملات آلية أسعار الصرف فتشمل النمسا وسويسرا ، ناهيك عن البلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية التي ترتبط عملاتها بالفرنك الفرنسي .

ضغوط على الناتج . ومع هذا القدر الكبير من الشكوك إزاء دوام وشدة "صدمة النفط" ومع فُجاءة حدوثها ، كان من العسير وضع سياسة مناسبة لمواجهة الاثر الدوري . وتُركت المصارف المركزية لتناور بين ضعف قطاعات الانتاج وارتفاع الاسعار وتأرجحات العملة نتيجة للمضاربات . وهكذا أدت صدمة أسعار النفط الى تضييق نطاق تحرير السياسة النقدية كطريقة للاستجابة للبطء الاقتصادي الذي كان بالفعل في مراحله الاولى .

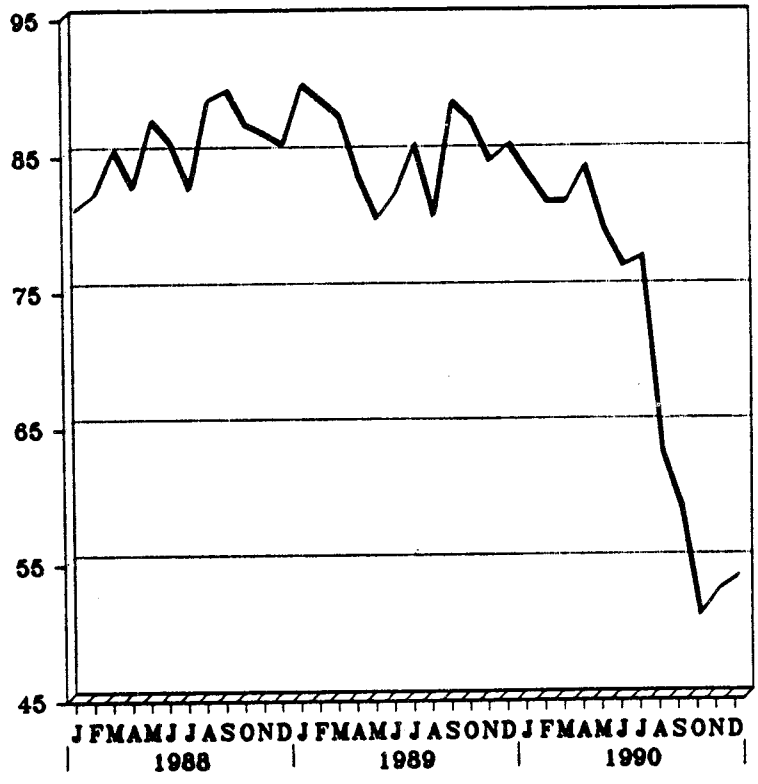
والواقع ، ان اقتصاد الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، لم يكن لينزلق عمليا نحو الانتكاس في عام ١٩٩٠ لو لم تندلع أزمة الخليج ، وفي منتصف السنة ، كان النمو الاقتصادي للولايات المتحدة صفرا تقريبا . وساد التشاؤم سوق الأوراق المالية ، مما عكس اتجاها سلبيا في الأعمال ، وأصبح الحصول على التمويل الرأسمالي الطويل الأجل أكثر صعوبة نظرا لأن المصارف أصبحت حذرة في الاقراض بصورة متزايدة . ولم ينتعش قطاع الخدمات المالية بصورة كاملة من عواقب الانهيار الذي حدث في سوق الأوراق المالية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ وحدثت سلسلة الفضائح والافلاسات في مصارف الاستثمار ومؤسسات الادخار والاقراض والمصارف التجارية . وبدا من الفطنة ، في ظروف الضعف اتخاذ موقف حذر من الاقراض ، وخاصة في ضوء ضعف سوق العقارات التي استثمرت فيها المصارف بكثرة شديدة . وهكذا ظهرت جيوب من الانتكاس على الساحلين الشرقي والغربي للولايات المتحدة .

ولاتزال الصناعة التحويلية والزراعة في وسط البلد جغرافيا تبديان قوة ، وقد شجعهما في ذلك بعض الوقت التسارع في نمو الصادرات . ومع ذلك ، فان انخفاض قيم العقارات وأسهم الشركات في عام ١٩٩٠ أدى الى حدوث أول انخفاض في مستوى الثروة الشخصية في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨١ ، ولم يكن الانفاق الاستهلاكي ليقوى حتى بدون أزمة الخليج . والحال كذلك فقد اضطربت توقعات المستهلكين بشدة (انظر الشكل الثاني - أ) ، الأمر الذي أدى الى انخفاض حاد في الانفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة وبناء المنازل وهبوط النشاط الاقتصادي في الربع الأخير من السنة .

وعلى خلاف ذلك ، كان هناك اقتصادان حافظا على نمو كبير وإن تناقص طوال السنة ، وهما المانيا واليابان . وتمثلت مصادر نموهما الرئيسية في توحيد الجمهوريتين الالمانيتين واعادة تكوين هياكل أسهم رأس المال في اليابان .

الشكل الثاني - ١ توقعات المستهلكين في الولايات المتحدة ، ١٩٨٨-١٩٩٠

فترة الاساس ، الربع الاول من سنة ١٩٦٦ = ١٠٠



المصدر : بيانات جامعة ميشغان ، مركز بحوث الاستقصاء (استخدمت بعد الحصول على إذن) .

وقد تلقى الاقتصاد الالماني دفعة قوية من الانفاق الاستهلاكي من توحيد العملة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ . وزادت مبيعات التجزئة في الاشهر الثلاثة التالية لتوحيد العملة عن الربع السابق بنسبة قدرها ٣٣ في المائة ، عندما قام سكان الجزء الشرقي بانفاق مكاسبهم المفاجئة التي حصلوا عليها من تحويل الماركات الشرقية الى ماركات المانية . وبالرغم من أن طفرة الانفاق كانت قصيرة ، فقد أدت قوة التوقعات في الاجل الطويل الى تنشيط الطلب على الاستثمارات الجديدة حيث لم يكن لدى الاقتصاد من الطاقات الانتاجية الزائدة ما يذكر . وعلاوة على ذلك ، فان النفقات الرسمية الاضافية التي ولدها الاتحاد السياسي ، دفعت حكومة بون في اتجاه مالي أكثر توسعا . أما رصيد ميزانية الحكومة المركزية ، التي كانت لديها فائض بمستوى متوسط قدره ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في النصف الثاني من الثمانينات ، فقد انخفض في عام ١٩٩٠ الى عجز بلغت نسبته حوالي ٢,٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي (٥) . ومن ثم ، فقد أدت زيادة الانفاق الاستهلاكي ، والانفاق الحكومي والانفاق الاستثماري الى تحقيق معدل نمو سنوي بلغت نسبته ٥ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٠ بالرغم من عسر الحالة النقدية .

وفي اليابان ، تمثل المصدر الرئيسي للنمو في تكوين رؤوس الاموال الثابتة ؛ وكانت نسبة الاستثمار أعلى نسبة تحققت في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية (انظر الجدول ألف - ٥) . ويتمثل سبب ارتفاع نسبة تكوين رؤوس الاموال في أن القطاع الصناعي الياباني يمر بوسط عملية رئيسية لاعادة تشكيل هيكل أسهم رأس المال .

وقد أدى الى تحقيق اعادة تشكيل الهياكل تطورات ثلاثة . أولا ، أدى ضيق سوق العمل اليابانية الى حث الشركات على السعي للحصول على تكنولوجيات أكثر توفيرا لليد العاملة . ثانيا ، ان خطى التحديث التكنولوجي سريعة للغاية في اليابان حتى أن ما يدفع الاستثمارات الجديدة الآن هو القوى التنافسية أكثر مما يدفعها التقادم المادي . وأخيرا ، تسعى الشركات اليابانية الى تحقيق ثورة Joho-Ka "شبكة الاتصالات الحاسوبية" ، ترمي الى تحقيق نظم شاملة للمعلومات والتحكم تعمل بالحاسوب ، والتصميم بالاستعانة بالحاسوب في مجال الصناعات التحويلية ، وخدمات التوزيع المحوسبة (مثل مشتريات التجزئة من خلال المحطات الطرفية الحاسوبية) .

---

(٥) لا تشمل ميزانية الحكومة المركزية لالمانيا صناديق الضمان الاجتماعي والحسابات الخارجة عن الميزانية التي تعتبر عموما في حالة عجز كبير (بيانات صندوق النقد الدولي ، والاحصاءات المالية الحكومية والاحصاءات المالية الدولية) .

ولم يتأثر مستوى الاستثمارات في اليابان كثيرا من جراء ارتفاع تكلفة الائتمان ، ويرجع ذلك بصورة جزئية الى ارتفاع سيولة الشركات اليابانية . على أن فترة دورة الاستثمارات أمر يكتنفه الشك .

وهكذا فقد كانت المانيا واليابان عنصرا موازنا بعض الشيء للضعف في البلدان الاخرى . وزادت الواردات الالمانية بوجه خاص بشكل أسرع بكثير من الصادرات في العام الماضي وساعدت على المحافظة على مناطق النمو في أوروبا وخاصة في النمسا وهولندا .

بيد أن نمو الطلب الكلي ، في الاقتصادات الاوروبية الصغيرة والكبيرة على السواء ، اتسم بطابع محلي المنشأ أكثر منه في السنوات الماضية . وفي حالة فرنسا وايطاليا ، اللتين أرسلتا ما مقداره ١٦ و ١٨ في المائة من صادراتهما على التوالي الى المانيا ، ساعدت الزيادة الحادة في الطلب والواردات الالمانية على تلطيف الانخفاض في الصادرات الاخرى . بيد أن الزخم الرئيسي للنمو ، كان يتمثل في الطلب المحلي . والواقع أن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي لفرنسا في الربع الاخير من العام الماضي يرجع في المقام الاول الى حدوث انخفاض في الثقة يتصل بالخليج والى عدم تشجيع الانفاق عن طريق اعتماد سياسة نقدية تقييدية . والعوامل السلبية ذاتها أحدثت أثرها في الربع الاخير في اليابان غير أن النمو استمر عن طريق صادرات اليابان ذاتها ، ولاسيما الى البلدان النامية الدينامية في آسيا .

دور النقد في بطء النمو الاقتصادي

لوحظ أعلاه أن السياسة النقدية في عام ١٩٩٠ كانت تسعى الى احتواء الدفع التضخمي الناجم عن ارتفاع أسعار النفط . غير أن السياسة النقدية كانت ستكون تقييدية على أية حال لأسباب تكمن في التطورات التي حدثت في الثمانينات ، بل إنها من العوامل التي سيكون لها تأثير مستمر بعد زوال الآثار التي ترتبت على تأرجح أسعار النفط وصدمة الثقة لدى المستهلكين .

وكانت درجة التشدد النقدي في عام ١٩٩٠ في مجموعة السبعة قاسية بدرجة غير عادية . وزاد المعروض من النقود التي يعرف عموما بـ (م٢) في الشكل بأبطأ نسبة له

في العقد . وزاد م٣ بالقيمة الحقيقية ، التي تصحح النقص في القوة الشرائية للنقود الناجم عن التضخم ، بأبطأ معدل له منذ انتكاس عام ١٩٨١ وأقل من نصف معدل عام ١٩٨٩ (انظر الشكل الثاني - ٢)(٦) .

تحولت السياسة النقدية في البلدان الصناعية الرئيسية في مطلع العقد كذلك الى التشدد والتقييد . وأدت الى كبح التضخم العالي والتوقعات التضخمية من خلال تقليص مستمر للطلب . وانخفض المعدل المتوسط لارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في الاقتصادات الكبيرة السبعة من ١٢ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٧ في المائة ١٩٨٣ ، وبعد ذلك لم يزد ارتفاع الأسعار عن نسبة ٤,٦ في المائة في أي سنة من السنوات حتى عام ١٩٩٠ . وتم تحقيق هذا بصورة أولية من خلال اجراء تخفيضات في نمو المعروض من النقود - وتقليص عرض النقود الحقيقي - الأمر الذي تسبب في ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا جدا (انظر الجدول ألف - ٨) . وبعد ذلك ، خف تشدد السياسة النقدية الى حد ما ، في المتوسط ، وبدأ عرض النقود في الزيادة بسرعة أكبر . ومع انخفاض التضخم ، أصبح التوسع النقدي زيادة كبيرة في التوافر الحقيقي للقدرة على الانفاق . ومن هنا ، زاد عرض النقود بالقيمة الحقيقية عموما في مجموعة السبعة بأكثر من ٦ في المائة في عام ١٩٨٣ وظل ما بين ٤ و ٦,٥ في المائة الى عام ١٩٨٩ (انظر أيضا ، الشكل الثاني - ٢) .

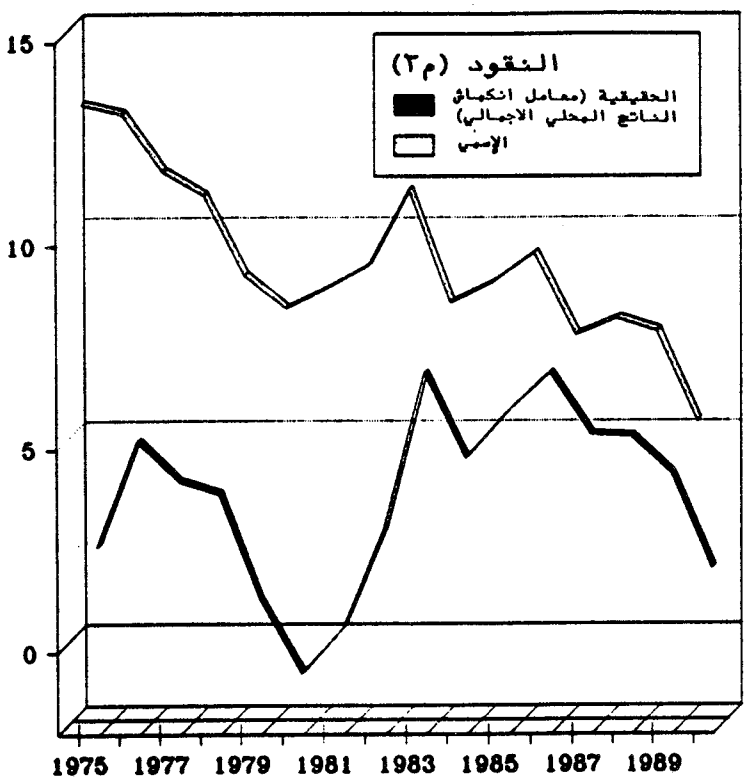
وعزز أثر التوسع النقدي بفعل السياسات المتمثلة في الغاء الأنظمة المالية ، التي خففت القيود المفروضة على المؤسسات المالية وسمحت بحرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود . وقد أدى هذا الأمر الى جانب استحداث صكوك مالية ابتكارية الى زيادة سيولة وحركة رؤوس الأموال .

---

(٦) يعرَّف "المعروض الحقيقي من النقود" بأنه م٣ مضروبا في معامل الانكماش الضمني للناتج المحلي الاجمالي ، الفكرة هنا هي تسجيل التحركات في مقاييس النقد والأسعار الشاملة نوعا ما (وتقاس م٣ هنا بوصفها كمية النقود التي يحتفظ بها الجمهور بالاضافة الى مجموع الودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية والودائع من العملات الأجنبية ما عدا ودائع الحكومة المركزية ؛ ويعتبر معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي أعم مقياس للتضخم بما في ذلك أسعار جميع الأنشطة التي تدخل في الناتج المحلي الاجمالي) . وتمثل البيانات المذكورة بالنسبة لمجموعة السبعة تغييرات مئوية مرجحة للمعروض من النقد الوطني ، مع معاملات ترجيح تتمثل في الناتج المحلي الاجمالي للسنة قيد البحث مقوَّمة بأسعار الصرف في عام ١٩٨٠ .

الشكل الثاني - ٢ عرض النقود لدى مجموعة السبعة ، ١٩٧٥-١٩٩٠*

النسبة المئوية للتغير ، من نهاية السنة الى نهاية السنة



المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامم المتحدة استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي والاحصاءات المالية الدولية .

* التغيرات في المتوسطات المرجحة (الاوزان الترجيحية للناتج المحلي الاجمالي) .

ومع وفرة النقود المتاحة لتزويد قنوات الائتمان القديمة والحديثة ، ومع هبوط التوقعات التضخمية منذ الانتكاس الذي حدث في أوائل الثمانينات ، تدفقت الاموال بصورة متزايدة الى أسواق الاصول . وفي السنوات الخمس التي سبقت انهيار سوق الاوراق المالية الذي حدث في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، ارتفعت أسهم نيويورك بنسبة ٢٥٠ في المائة وأسهم طوكيو بنسبة ٢٨٥ في المائة . كما كان صعود أسعار الاصول واضحا في أسواق العقارات في المدن الرئيسية في العالم (٧) . وعلاوة على ذلك ، وفر تضخم أسعار الاصول الضمان اللازم لمزيد من الاقتراض والاستثمار في الاصول .

وفي هذا المناخ ، أصبحت السياسة النقدية تقيدية . ووصل النمو النقدي الحقيقي في اليابان الى نسبة ١١,٥ في المائة في عام ١٩٨٧ وكان ٩ و ١٠ في المائة في السنتين التاليتين . بيد أن هذا النمو انخفض في عام ١٩٩٠ الى أقل من النصف . وزاد عرض النقود الحقيقي في كندا بنسبة تزيد على ٨ في المائة في عام ١٩٨٩ وانخفضت الزيادة الى ١,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ . وفي المملكة المتحدة ، انخفضت نسبة نمو النقد الحقيقي التي بلغت ١٢ في المائة في عام ١٩٨٩ الى ما يقارب ٤ في المائة في عام ١٩٩٠ . أما في فرنسا والمانيا وايطاليا ، فان التغييرات في عرض النقود الحقيقي من سنة الى أخرى كانت أقل أثرا (انظر أيضا ، الجدول ألف - ٨) ، وكذلك كانت التغيرات في نمو الناتج المحلي الاجمالي لديها .

وفي أواخر عام ١٩٩٠ كانت هناك مناقشة واسعة النطاق في الدوائر المالية لتحديد الإقراض . وبعد اتجاه البلدان الصناعية الرئيسية نحو الانتكاس كان هناك قلق بشأن ما اذا كانت السلطات النقدية مفرطة في الصرامة . ومن ناحية أخرى ، يوجد اتفاق واسع النطاق حاليا على أنه بمجرد بدء التضخم في اقتصاد ما يصبح من المكلف

---

(٧) في حين أن الدوافع الثقافية والمتعلقة بالمضاربة تعمل على زيادة الطلب على الاراضي والمباني كلما زاد الدخل والثروة ، فان هناك أحيانا فوائد ضريبية هامة أيضا للاستثمار في العقارات (في حالة اليابان ، انظر "الارتفاع الاخير في أسعار الاراضي في اليابان : خلفيته وآثاره" ، ورقة خاصة رقم ١٩٢ ، ادارة الابحاث والاحصاءات ، مصرف اليابان ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ (مترجمة عن الاصل الياباني في تشوسا غيبو ، نيسان/ابريل ١٩٩٠)) .

التخلص منه لأن التوقعات التضخمية تنحو نحو الاستمرار حتى يصدق الناس مرة أخرى أن صناع السياسة مصممون على مناهضة التضخم (٨) .

وداخل النظام النقدي الأوروبي ، كانت البلدان الأعضاء ميالة الى اتباع الأولويات التي حددها المصرف المركزي لألمانيا Deutsche Bundesbank ، الذي جعلته كراهيته الشديدة للتضخم ركيزة لغيره من السلطات . وكان عليها أن تتبع القيادة السياسية لأكبر اقتصاد اذا كان لها أن تحافظ على تكافؤ أسعار الصرف في آلية أسعار الصرف . وإن الزيادة التوسعية الكبيرة بصورة متزايدة في النقد في بلد ما تؤدي الى تخفيض أسعار الفائدة فيه وتدفع بالموارد المالية بقوة الى البلدان التي يكون فيها سعر الفائدة أعلى مما يخفض سعر الصرف . وفي عام ١٩٩٠ ، سعت المصارف المركزية في المنطقة الى إبقاء عرضها من النقد تحت سيطرة محكمة .

وكان الضغط على المصرف المركزي الألماني من أجل التوسع كبيرا ، إذ تعين عليه أن يستوعب تكوين اتحاد العملة بين الجمهورية الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية . وبحلول نهاية العام ، فإن نفقات الميزانية الموسعة للاتحاد ونصيب ألمانيا من تكلفة مواجهة أزمة الخليج قد ظهرا كتهديد للاستقرار مما دفع بالمصرف المركزي الى رفع أسعار الفائدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ (وتبع ذلك بسرعة تشديد السياسة النقدية في النمسا وهولندا) . وبحلول شباط/فبراير ، مع هذا ، أعدت الحكومة الألمانية مجموعة قوانين ضرائب جديدة وازدادت إمكانية تخفيف القيود المفروضة على النقود أثناء السنة .

وقد اتخذ مصرف اليابان موقفا حازما بصفة خاصة عندما تحول نحو التقييد في عام ١٩٨٩ . فقد كان سعر الخصم ، وهو سعر الفائدة الذي يحصل من المصارف التي تقترض من المصرف المركزي ، ٢,٥ في المائة في أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ ورفع الى ٦ في المائة بحلول نهاية عام ١٩٩٠ . وقد دفع مصرف اليابان الى ذلك شاغلان . أولا مثلما حدث في أماكن أخرى بدأت دوامة الزيادات في أسعار الأصول والإقراض الموسع في إحداث تضخم في أسواق السلع . وثانيا ازداد قلق المصرف بشأن ضعف الأسواق المالية المفرطة في التضخم . وأصبحت السياسة الصريحة للمصرف المركزي هي اقناع الأسواق المالية وأسواق

---

(٨) انظر على سبيل المثال Tim Jenkinson, "The assessment: inflation policy", Oxford Review of Economic Policy, vol. 6, No. 4 (winter 1990), pp.1-14 .

العقارات بالاتجاه النزولي ، محاولا بذلك تجنب الانهيار الكامل . ونتيجة لذلك فإن الرقم القياسي لأسعار الأسهم المعروف باسم نكي Nikkei قد انخفض بواقع ٣٩ في المائة بحلول نهاية عام ١٩٨٩ من الرقم القياسي الذي وصل اليه في عام ١٩٨٩ .

وأدت سياسة تقييد الإقراض الى وقف ارتفاع أسعار العقارات التي أدت الى تفاقم القلق بشأن نشاط المؤسسات المالية . وحدث نفس الشيء في الولايات المتحدة بحيث يوجد قلق بالغ بشأن ضعف المؤسسات المالية ، ولاسيما في ضوء حالات الافلاس المنتشرة على نطاق واسع جدا في قطاع التوفير والإقراض(٩) . ووقعت أسواق القروض العقارية خارج اليابان أيضا ضحية للحد من الإقراض وإن لم تتكيف على نحو عميق إلا قلة منها (اسبانيا والسويد) .

وفي المملكة المتحدة شجعت سياسات الغاء تنظيم القطاع المالي على نمو الإقراض . فقد ألغيت الخطة التكميلية للودائع الخاصة التي حدت من إقراض المصارف التجارية في عام ١٩٨٠ وبدأت المصارف في دخول سوق قروض الاسكان . وأدى تفتيت احتكار جمعيات البناء الى وجود أسعار فائدة تنافسية وتعاظم ديون المستهلكين . وقد تكشف هذا عندما سمح قانون جمعيات البناء لعام ١٩٨٦ بالإقراض الرهني لاستخدامه في غير أغراض الاسكان وبأسعار فائدة أقل مما كان متاحا من قبل للمستهلكين . وزاد الإقراض وأصبحت قيم العقارات المرتفعة أساس الزيادات الاضافية في الإقراض الاستهلاكي .

وانخفضت نسبة التوفير الصافي الى الدخل الشخصي القابل للتصرف فيه من ١٠ في المائة في عام ١٩٧٩ الى أقل من ٣ في المائة في عام ١٩٨٩ . وارتفعت نسبة الدين الى الدخل في القطاع الشخصي من ٥٠ في المائة الى ما يربو على ١٠٠ في المائة في الفترة ذاتها . وأصبح قطاع الشركات مثقلا أيضا بالديون وبلغ صافي الإقراض للقطاع الخاص غير الشخصي ٣٤ بليونا من الجنيهات الاسترلينية (٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي) في عام ١٩٩٠ .

وكانت ميزانية عام ١٩٨٨ (للسنة المالية نيسان/ابريل ١٩٨٨ الى آذار/مارس ١٩٨٩) التي خفضت الحد الأعلى لنسبة ضريبة الدخل من ٦٠ في المائة الى ٤٠ في المائة بمثابة دعم ضريبي للزيادة في الطلب التي دعمها الإقراض . وقد ضاعفت القروض الممنوحة بناء على ارتفاع قاعدة الدخل القابل للتصرف الدعم المالي الصافي الناتج

---

(٩) انظر مناقشة تطورات الميزنة في الولايات المتحدة في الفرع الوارد أدناه .

عن ذلك وقدره ٣ بلايين من الجنيهات الاسترلينية . وبناء على قوة الزيادة في الطلب ، ومن ثم في إيرادات الضرائب ، حققت الميزانية فائضا بلغ قرابة ١٥ بليونا من الجنيهات الاسترلينية في عام ١٩٨٨ ، بالرغم من تخفيف السياسة الضريبية .

وأدى الجمع بين تخفيف القيود النقدية والضريبية الى زيادة في نسبة التضخم التي أصبحت في عام ١٩٨٩ أعلى نسبة فيما بين مجموعة الدول السبع . وبدأ مصرف انكلترا في تشديد السياسة النقدية في عام ١٩٨٨ ، ومرة أخرى في عام ١٩٨٩ ، ولكن الزيادة في عرض النقود M_2 [الذي يشمل العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى البنوك التجارية] لم يبطئ بصورة خطيرة حتى عام ١٩٩٠ . ومع استمرار زخم التضخم بلغت نسبة التضخم ١٠ في المائة في السنة الماضية ، ودفع المقترضون البريطانيون أعلى معدل لأسعار الفائدة الإسمية بين البلدان الكبيرة المتقدمة النمو . وفي الربع الثالث من العام ، انخفض الناتج بمعدل سنوي قدره ٥ في المائة بسبب انخفاض إنفاق المستهلكين المرهونة أملاكهم بديون ثقيلة . وفي الوقت ذاته ، قضى الانتكاس على فائض الميزانية ، ويتوقع حدوث عجز مالي يبلغ قرابة ١٠ بلايين جنيه في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ .

وفي كندا ، بلغ التضخم ٥ في المائة في عام ١٩٨٩ ، وهو أعلى معدل منذ عام ١٩٨٣ . وفي عام ١٩٩١ ، رفع مصرف كندا أسعار الفائدة القصيرة الأجل الى ما يربو على ١٣ في المائة ، أي أعلى من الولايات المتحدة ب ٥ نقاط مئوية . وعلى الفور ، انخفض الاقتصاد بواقع واحد في المائة في الربع الثاني من السنة .

ونخلص الى نتيجتين من الخبرات المجملة أعلاه . أولا ، اضطلعت السلطات النقدية أساسا بالإدارة النشطة للاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية الكبرى . وثانيا ، انصب التركيز الرئيسي لأرباب السياسة على احتواء التضخم على حساب الدخول والعمالة والنمو عند الاقتضاء(١٠) .

---

(١٠) ثمة عامل اضافي يناقش مناقشة صريحة هنا ، يجعل المسألة أكثر تعقيدا حتى من ذلك ، أي أن عقدا من التطورات المؤسسية في القطاع المالي غير كيفية عمل السياسة النقدية ، وكيف تؤثر بقوة في الإنفاق ، ومدى التأخير في ذلك (انظر Paul Bennett, "The influence of financial changes on interest rates and monetary policy: a review of recent evidence", Federal Reserve Bank of New York, Quarterly Review (summer 1990), pp.8-30; and Barry Bosworth, "Institutional change and the efficacy of monetary policy", Brookings Papers on Economic Activity, No.1 (1989), pp. 77-124 .

ماذا جرى للسياسة الضريبية ؟

في الماضي غير القريب جدا كان التفكير التقليدي بشأن السياسة الاقتصادية مفاده أنه في فترة الانتكاس ينبغي للحكومة أن تزيد النفقات أو أن تخفض معدلات الضرائب لتنشيط الطلب الاجمالي وإعادة توجيه الاقتصاد نحو العمالة والنمو الاقتصادي المرتفعين . وكان المفروض أن تعمل السياسة الضريبية بالاقتران مع السياسة النقدية ، ومع إيلاء اهتمام للأثر المشترك لمجموعة تدابير السياسة على التضخم وأسعار الصرف الأجنبي . بيد أنه في ظل الاتجاه الهابط الراهن ، من الصعب أن نجد مناصرين لاتباع سياسة ضريبية نشطة .

ويرجع أحد الأسباب الى أن الانتكاس لم يبدأ إلا مؤخرا ولم يتخذ في معظم الاحيان أبعادا كبيرة بعد . كما أن الشواغل المضادة للتضخم التي دفعت الى تشديد السياسات النقدية على النحو الذي نوقش أعلاه لم يجر التخلص منها تماما . وسيكون من الصعب التوصل الى اتفاق في دوائر تقرير السياسة في أي من البلدان الرئيسية بشأن درجة الحفز الضريبي المناسبة . وفي الواقع ، إن الشكوك الناجمة عن أزمة الخليج جعلت من المستحيل التنبؤ بمدة الدورة وشدتها .

وحتى لو حدث تنبؤ تتفق عليه الآراء بشأن ما ينبغي أن تستند اليه السياسة الضريبية ، فما دام المستقبل ينبئ بانتكاس قصير الأجل فمن المشكوك فيه أن تقوم السياسة الضريبية بدور فعال نظرا لأنها لا تعتبر أداة لـ "تهذيب" النمو الاقتصادي . وبالرغم من توفر سلطة التصرف بسرعة لدى المشرعين فإن سياسات تغيير الضريبة والإنفاق الحكومي معقدة وتستهلك وقتا طويلا بصفة عامة . وإذا كان الحافز الضريبي لا يصبح فعالا إلا بعد حدوث الانتعاش ، فقد ينجم عنه عدم استقرار الاقتصاد بدلا من جعل الدورة التجارية سلسة[(١١)] .

---

(١١) إن إحدى المقولات الأثيرة لدى بعض الأوساط الأكاديمية مفادها أن السياسة الضريبية غير مجدية على أي حال لأن الأشخاص لديهم ذكاء كاف لإدراك أن الحافز الضريبي يزيد من الدين الحكومي والالتزامات الضريبية المقبلة ، ومن ثم ، فإن دافعي الضرائب ، لحماية خططهم الاستهلاكية المقبلة ، سيزيدون من توفيرهم الحالي بما يعادل الحافز الضريبي . ودون رفض فرضية أن الأشخاص يعملون عموما بذكاء ولمصلحتهم ، فإن الخبرة المستفادة يبدو أنها تشير الى أن السياسات الضريبية ذات فعالية (للاطلاع على الرأي المضاد للسياسة الضريبية ورد على ذلك ، انظر : Rober J. Barro, "The Ricardian approach to budget deficits", and B. Douglas Bernheim, "A neoclassical perspective on budget deficits", both in Journal of Economic Perspectives, vol. 3, No.2 (spring 1989), pp. 37-54 and 55-72) .

وثمة عامل آخر يحد من فعالية السياسة الضريبية النشطة هو أن المهم من منظور الاقتصاد الكلي هو الدفعة العامة للاقتصاد الناتجة عن مجموع الإنفاق الحكومي والضرائب . ولكن تلك الدفعة هي نتيجة برامج إنفاق معينة متغيرة تهدف الى تلبية احتياجات وطنية محددة وضرائب محددة لها عموما آثار متباينة على قطاعات مختلفة من السكان . وفي الواقع ، إن هذا هو السبب في إجراء المشرعين مناقشات مستفيضة بشأن مسائل السياسة الضريبية . وقد تكون الميزانية وتمويلها ببساطة أهم أو أصعب سياسيا من أن تنقح كي تناسب احتياجات ادارة الاقتصاد الكلي على المدى القصير ، إلا في حالات استثنائية . وما فتئت الحالة الضريبية العامة تمثل شاغلا حاسما من شواغل السياسة العامة ، ولكنه شاغل أفضل ما يكون التحكم فيه عموما في إطار متوسط الأجل .

وهكذا ، إذا كانت السياسة الضريبية أداة من الأفضل الاحتفاظ بها للمساعدة على ادارة ما هو أكثر من التقلبات الثانوية في النشاط الاقتصادي ، فإنها أيضا أداة لا تتاح إلا اذا اعتبر مركز الميزانية الحكومية قابلا للاحتمال . ويمثل هذا ، بصفة خاصة ، أحد الشواغل في اليابان . ففي عام ١٩٨٣ حددت حكومة اليابان هدفا لها وهو وقف إصدار سندات عامة لتمويل العجز في الميزانية بحلول السنة المالية ١٩٩٠ (نيسان/ابريل ١٩٩٠ الى آذار/مارس ١٩٩١) . وفي الواقع لم يدرج أي إصدار لسندات تمويل العجز في ميزانية السنة المالية ١٩٩٠[١٢] . وانخفض صافي الدين العام من ٣٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٤ الى ١٠ في المائة في عام ١٩٩٠[١٣] . وفي ميزانية السنة المالية الحالية لا يعتزم إصدار سندات لتمويل العجز للسنة الثانية على التوالي[١٤] .

---

(١٢) يوجد تحفظ واحد . تقرر تمويل مساهمة اليابان في التكاليف المتصلة بأزمة الخليج ، البالغة ٩ بلايين دولار ، بإصدار سندات يعتبر أنها تدخل في إطار ميزانية ١٩٩٠/١٩٩١ .

(١٣) صافي الدين هنا هو دين الحكومة العامة (أي الذي يتضمن التأمين الاجتماعي وحسابات الحكومات المحلية فضلا عن ميزانية الحكومة المركزية) مطروحا منه الأصول الحكومية العامة ، حسبما ورد في OECD Economic Outlook, No.48 (December 1990), table 35 .

(١٤) سيتعين إصدار سندات لتمويل نفقات الانشاءات ومن المقرر اعتبارها حصة متناقصة من مجموع الايرادات المالية .

وكان أحد الأسباب الرئيسية لتخفيض الحجم النسبي للدين العام في اليابان هو تخفيض عبء مدفوعات الفائدة من الميزانية ومن ثم زيادة قدرة الحكومة على الاضطلاع بسياسة ضريبية نشطة عند الاقتضاء . والسياسة المتبعة في هذا الصدد واضحة تماما :

"... يجب أن تهدف ادارة السياسة المالية الى التوفيق بين التوحيد المالي وزيادة الطلب المحلي ... [و] ينبغي بذل جهد لتحقيق إدارة مرنة ومناسبة تمشيا مع الظروف الاقتصادية المتغيرة"(١٥) .

بيد أن هذا لا يعني أن الميزانية هي أفضل أداة لتهذيب الاقتصاد الكلي ؛ وقد جرت مناقشة هذه المسألة الأخيرة تحت عنوان السياسة النقدية . بل إن أرباب السياسة كانوا يركزون على استخدام السياسة الضريبية لتغيير تكوين الطلب الكلي بتخصيص الموارد وإعادة توزيعها . وتعتزم الحكومة تحويل الاقتصاد الى اقتصاد يقوده الطلب المحلي أكثر مما يقوده نمو الصادرات ، ومن ثم تخفيض فائض اليابان الخارجي . ويساور الحكومة القلق بشأن شيخوخة السكان اليابانيين وحالة الهيكل الاقتصادي الاجتماعي والاقتصادي للبلد . وجميعها تتطلب استثمارا عاما كبيرا ؛ وفي الواقع أعلنت أرقام مستهدفة طويلة الأجل وجديدة لهذا الانفاق في الصيف الماضي في سياق المبادرة المتعلقة بالعوائق الهيكلية ، وهي مجموعة محادثات ثنائية مع حكومة الولايات المتحدة(١٦) .

---

(١٥) Government of Japan, Economic Planning Agency, Economic Management Within a Global Context (adopted as the policy for economic management for the period extending from fiscal 1988 to fiscal 1992, 27 May 1988), part III, chap. 8, sect. 1(3)

(١٦) بالتحديد وفي إطار الخطة الأساسية للاستثمار العام ، تعتزم الحكومة زيادة الانفاق الاستثماري في الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ بواقع ٦٣ في المائة عن الانفاق خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١ وأن تزيد حصة الاستثمارات في "نوعية الحياة" من حوالي ٥٠ في المائة الى ٦٠ في المائة (Government of Japan, Final Report of the United States-Japan Structural Impediments Initiative Talks (in Japanese), 28 June 1990) .

والولايات المتحدة نفسها بصدد عملية توحيد لعجزها المالي على المدى المتوسط ، بيد أن العجز ما زال مع هذا من الضخامة بحيث أنه يستبعد النظر في اتخاذ أي حافز مضاد للدورة المالية إلا في حالات الضرورة القصوى(١٧) . ووصل عجز ميزانية الحكومة الاتحادية ٢٢٠ بليونا من الدولارات في عام ١٩٩٠ وتوقعت الادارة أن يصل الى ٣١٨ بليونا من الدولارات في عام ١٩٩١(١٨) . وقد حدث هذا العجز في أعقاب عقد أضافت فيه الحكومة الى الدين الوطني ضعفي ما تراكم منه في تاريخ البلد بكامله الذي يبلغ ٢٠٠ عام ، فارتفع الدين من ٧٤٧ بليونا من الدولارات في نهاية السنة المالية ١٩٨٠ الى ٢,٤ تريليون دولار في نهاية السنة المالية ١٩٩٠ ، أي من ٢٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي الى ٤٥ في المائة منه(١٩) .

---

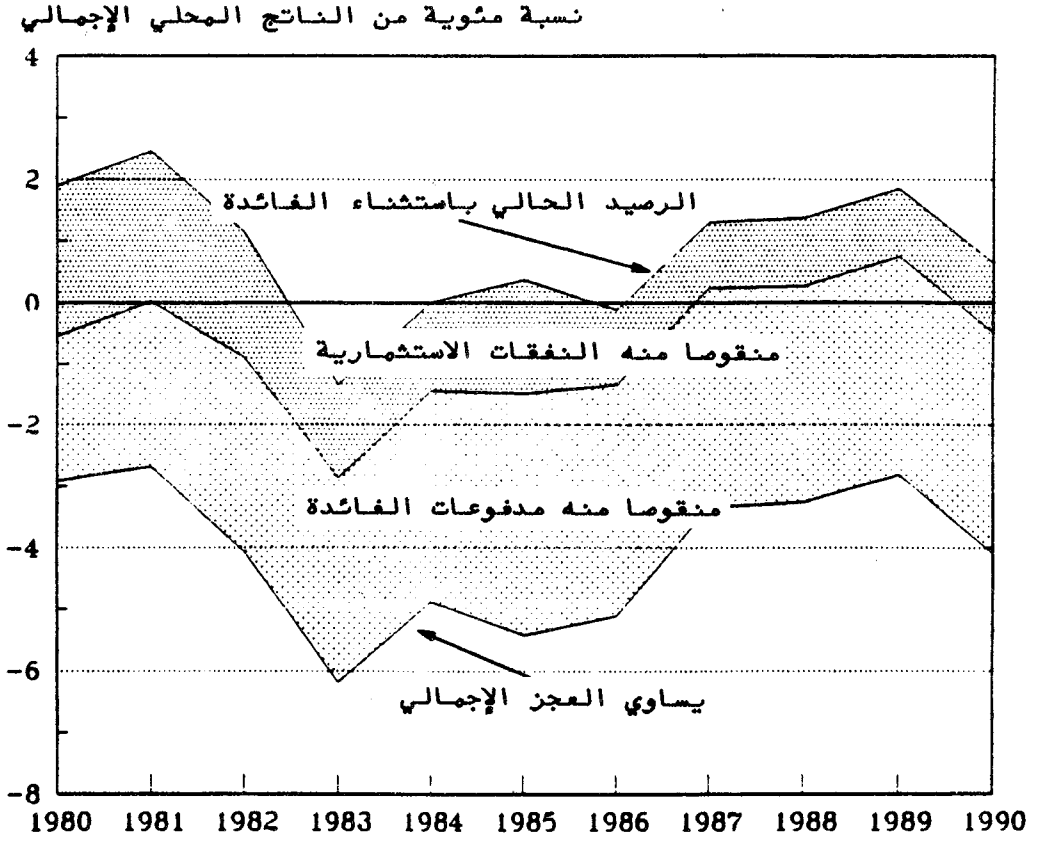
(١٧) إن وحدة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة المالية هي الحكومة المركزية التي تختلف ، بسبب الدور الاقتصادي الكبير للولايات في إطار النظام الاتحادي للولايات المتحدة ، اختلافا كبيرا عن الحكومة العامة في مجالي الدخل الوطني والاحصاءات المالية الحكومية . بيد أن حكومات الولايات والحكومات المحلية ، مثلها في ذلك مثل الحكومة المركزية كانت تتعرض لضغوط ميزنة ذات شأن في السنوات الأخيرة (انظر : Laura S. Rubin, "The current fiscal situation in state and local governments", Federal Reserve Bulletin (December 1990), pp. 1009-1018) .

(١٨) يشمل ٨ بلايين دولار صافية للأنشطة العسكرية المضطلع بها في الخليج الفارسي (٢٣ بليونا من الدولارات من المصروفات ناقصا ١٥ بليونا من الدولارات من التدفقات على الولايات المتحدة تحت حساب التعاون الدفاعي) . هذه البيانات للسنوات المالية المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ، حسبما ورد في Budget of the United States Government, Fiscal Year 1992 (Washington, D.C., Government Printing Office, February 1991) .

(١٩) بيانات الحكومة المركزية الموحدة ، نقلا عن : صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الحكومية .

بيد أن السنة الماضية شهدت أول تدهور ذي شأن في الميزان المالي الاتحادي نظرا لأن قانون الاصلاح الضريبي لعام ١٩٨٦ بدأ في اصلاح أخطاء السياسة في مجالي الضرائب وبرامج الانفاق في أوائل الثمانينات (انظر الشكل الثاني - ٣) . وتعزى الزيادة في العجز لعام ١٩٩٠ وتلك المتوقعة لعام ١٩٩١ جزئيا الى تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة نظرا لأن ايرادات الضرائب تتأثر تأثيرا معاكسا وتزداد فئات انفاق معينة في فترات الانتكاس من قبيل المساعدة المقدمة للعاطلين عن العمل ودعم الدخول . ولكن هذه المبالغ صغيرة نسبيا : ٥ بلايين دولار في عام ١٩٩٠ ، و ٣٧ بليونا من الدولارات في عام ١٩٩١ وفقا للتقديرات الحكومية .

الشكل الثاني - ٣ تكوين الرصيد المالي لحكومة الولايات المتحدة ، ١٩٨٠-١٩٩٠



المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمم المتحدة ، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية الحكومية

(سنة ١٩٩٠ مقدرة من بيانات وزارة خزانة الولايات المتحدة)

إن السبب الرئيسي للنمو المجدد للعجز هو الزيادة في نفقات التأمين على ودائع المصارف ، وهو جزء من الجهد الجاري لمعالجة حالات الإفلاس الواسعة الانتشار في صناعة الأعمال المصرفية ، ولاسيما في قطاع المدخرات والقروض ، وإن لم يقتصر الأمر عليه . وبالرغم من أن بطء النشاط الاقتصادي أدى الى تفاقم أزمة المصارف ، فإن جذورها هيكلية(٣٠) . والقطاع المالي في الولايات المتحدة ما فتئ يتغير منذ السبعينات ، مع ظهور مؤسسات جديدة لتنافس المصارف ومصارف الادخار في أنشطتها التقليدية ، وهي إقراض الشركات التجارية وتقديم قروض المنازل المضمونة برهن ، على التوالي . وأكثر الشركات جدارة بالائتمان من عملاء المصارف يمكنها الاقتراض بسهولة متزايدة بشكل مباشر من أسواق الأوراق المالية (مثلا إصدار أوراق تجارية بدلا من الحصول على قروض قصيرة الأجل من المصارف) أو من المصارف الأجنبية . وقد وجدت المصارف أيضا أن القروض المفترض أنها تتضمن مخاطرة منخفضة والممنوحة الى حكومات البلدان النامية ، تتضمن في الواقع قدرا كبيرا من المخاطرة . وعلاوة على ذلك ، فتحت ضغوط المنافسة على زيادة الايرادات للتمكن من دفع أسعار فائدة على الودائع لا تقبل المزاحمة ، ساندت المصارف أنشطة تتسم بقدر متزايد من المضاربة ، بما في ذلك تمويل صفقات الإندماج والاقتناء والعقارات التجارية بالسندات غير مأمونة العائد . وعموما ارتفعت المخاطرة المرتبطة بمجموعة القروض التي تقدمها المصارف بشكل كبير . وفي حالة مؤسسات الإدخار ، فقد استهدف رفع الضوابط التنظيمية الذي حدث في أوائل الثمانينات زيادة قدرتها على المنافسة في سوق مالية متغيرة ، ولكنه أدى بالكثير منها الى استثمارات تتضمن قدرا كبيرا من المضاربة وتؤدي الى الخسارة في النهاية ، فضلا عن حالات من الاحتيال وسوء الادارة زاعت شهرتها .

ونظرا لأن الودائع في المؤسسات المصرفية التي أفلست كانت مؤمنا عليها كما هو مألوف من جانب حكومة الولايات المتحدة - كما أن الودائع الكبيرة غير المؤمن عليها في المصارف الكبيرة عوملت كما لو كانت مؤمنا عليها لكي يتسنى الإبقاء على الثقة الدولية في النظام المصرفي للولايات المتحدة - فقد حدث استنزاف كبير لموارد مشاريع التأمين على الودائع . وفي الواقع ، أصبحت المؤسسة الاتحادية للتأمين على

---

(٣٠) للاطلاع على معلومات أساسية عن الأزمة ، انظر L. William Seidman, "Deposit insurance and banking efficiency", in Zuhayr Mikdashi, ed., Bankers' and Public Authorities' Management of Risks (London: MacMillan, 1990), pp. 1-15 and the symposium on federal deposit insurance in Journal of Economic Perspectives, vol. 3, No. 4 (Fall 1989), pp. 3-47 .

المدخرات والقروض نفسها مُعسرة ، كما شهدت المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع استنزافا كبيرا جدا لمواردها طوال عدة سنوات . وعلى ذلك ، أنفقت الحكومة ٥٨ بليون دولار على التأمين على الودائع في السنة المالية ١٩٩٠ ، وتتوقع نفقات قدرها ١١١ بليون دولار في عام ١٩٩١ (٢١) وأدرجت في الميزانية ٨٨ بليون دولار للعام المالي ١٩٩٢ (٢٢) .

وتبرز هذه التجربة الحاجة الى العناية الشديدة برفع الضوابط التنظيمية المالية ، والأهمية الأساسية للإشراف اليقظ على المصارف - وفي الواقع ينبغي دراستها بشكل دقيق في البلدان النامية التي تفكر في رفع الضوابط التنظيمية المالية هي نفسها . ولكن هذه التجربة تبرز أيضا الحدود العملية لحرية التصرف في وضع ميزانيات الحكومات . وحكومة الولايات المتحدة مسؤولة في نهاية الأمر عن الضمانات على ودائع المصارف ويتعين عليها تغطية أي عجز في أموال التأمين التي تكون في العادة ذاتية التمويل . وإذا أدى ذلك الى تفاقم العجز المالي ، فيجب أن يُقبل بوضوح ، وأن يُمول من خلال زيادة الدين الحكومي . والبديل لذلك هو زيادة الضرائب ، وهو الى جانب كونه إجراءً غير محبوب من جانب الناخبين ، فمن شأنه أن يؤدي الى تفاقم الاتجاهات الانتكاسية الموجودة بالفعل في الاقتصاد .

وإذا كانت هناك قيود قصيرة الأجل على خفض فجوة ميزانية الولايات المتحدة ، فالحاجة الى بدء ذلك مرة أخرى حالما تسمح الظروف الاقتصادية الكلية لا جدال فيها . وفي الواقع ، فبعد مفاوضات صعبة حددت الحكومة والكونغرس لنفسهما مجموعة جديدة من أهداف الميزانية في الخريف الماضي ، حيث أن الأهداف السابقة أصبحت مستحيلة

---

(٢١) لا تشمل الاعتماد التكميلي الذي وافق عليه الكونغرس في آذار/مارس من هذا العام .

(٢٢) بعض الأموال المخصصة للتأمين على الودائع يتوقع تعويضها عند بيع أصول المؤسسات المفلسة ، وعلى ذلك تتوقع الحكومة مساهمة صافية للميزانية من هذا النشاط تبدأ بمبلغ ٣٨ بليون دولار في عام ١٩٩٤ .

التحقيق[٢٣] . وسيتوقف انجاز الأهداف الجديدة من ناحية على ما إذا كانت التنبؤات الاقتصادية الأساسية ستتحقق (بشكل يؤثر ، على سبيل المثال ، في ايرادات الضرائب ، ومدفوعات الفوائد وتكاليف الأجور والمشتريات الحكومية) ، ومن ناحية أخرى على ما إذا كان الانضباط المتعلق بالميزانية يمكن المحافظة عليه .

والقليل من النفقات الاتحادية للولايات المتحدة اختياري . فالتأمين الاجتماعي بما فيه المعاشات التقاعدية الخاصة بالحكومة نفسها ، والتأمين الطبي "المديكير" ، والتأمين ضد البطالة ، وغير ذلك من تدابير تأمين الدخل ، بلغت ما يقرب من ٤٠ في المائة من النفقات الاجمالية في العام المالي ١٩٩٠ . وبلغت مدفوعات الفوائد ما يقرب من ١٥ في المائة من المجموع الكلي في العام الماضي . ودون مدفوعات الفائدة ، كان عجز الولايات المتحدة سينتهي في عام ١٩٨٧ ، كما يبين الشكل الثاني - ٣ . وكما يبين الشكل أيضا خُفض الاستثمار الحكومي بالفعل . ويمكن أن يقال أنه يلزم قدر أكبر من الاستثمار الحكومي نظرا لأن شبكة الطرق السريعة فيما بين الولايات وغيرها من المشاريع الكبيرة للهيكل الأساسي قد أنجزت الى حد كبير . ولكن يلزم استثمارات بيئية كبيرة ليس أقلها استثمارات تنظيف بعض المرافق الاتحادية[٢٤] . ويمكن الدفاع عن زيادات أخرى في نفقات الاستثمار في مجالات التعليم والصحة والبحوث المدنية وغيرها من المجالات . وقيود الميزانية على هذا الاستثمار وكذلك على النفقات الاختيارية المتكررة كان الإحساس بها شديدا لمدة عقد من الزمان .

وأدعى المجالات الى التفاؤل فيما يتعلق بالإصلاح المالي هو الانفاق العسكري . وفي الواقع ، تدعو ميزانية الحكومة لعام ١٩٩٢/١٩٩١ الى خفض في الانفاق الدفاعي ، يؤدي الى تقليله من ٢٤ في المائة من نفقات العام الماضي الى ٢٠ في المائة في ١٩٩٣/١٩٩١ . وقد تسمح حالة الأمن الدولي بتخفيضات تزيد عن ذلك . والتخفيضات في النفقات العسكرية ، بالاقتران مع زيادة في الضرائب مطبقة بشكل تدريجي مناسب علاوة على الزيادات المنفذة بالفعل ، من شأنه السماح للولايات المتحدة بخفض عجزها بدرجة كبيرة ، واستعادة السياسة المالية كوسيلة محتملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي .

---

(٢٣) للاطلاع على تقييم للسياسة المالية بموجب إجراء قانون موازنة الميزانية السابقة ، انظر الدراسات الاحصائية الاقتصادية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي : الولايات المتحدة (باريس : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠) ، الصفحات ٦٢-٧٨ .

(٢٤) المرجع نفسه ، الصفحات ٨٢ - ٨٦ .

اقتصادات في مرحلة التحول

إن التحولات السياسية الضخمة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ستشكل التنمية السياسة والاقتصادية للمنطقة لأجيال قادمة . وفي عام ١٩٩٠ ، كانت تكاليف التحول بادية بوضوح .

الانتاج والانتاجية

كان الانخفاض في النشاط الاقتصادي في المنطقة في عام ١٩٩٠ ، أسوأ انخفاض منذ فترة الاستقرار التي تلت الحرب العالمية الثانية[٣٥] . وقد انخفض الناتج ، مقيسا بالناتج المادي الصافي (المقياس التقليدي للناتج في أوروبا الشرقية) ، بنسبة ١٢ في المائة في أوروبا الشرقية ، وبنسبة ٤ في المائة على الأقل في الاتحاد السوفياتي . وفي تشيكوسلوفاكيا كان الانخفاض معتدلا ، ولكن في بولندا وبلغاريا بلغ الانتكاس نحو ١٣ في المائة (انظر الشكل الثاني - ٤) . وانخفض الناتج الاجمالي لرومانيا بنحو ١١ في المائة ، وناتج هنغاريا بما يزيد عن ٥ في المائة . وقدر الانخفاض في الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة بأكثر من ١٣ في المائة[٣٦] .

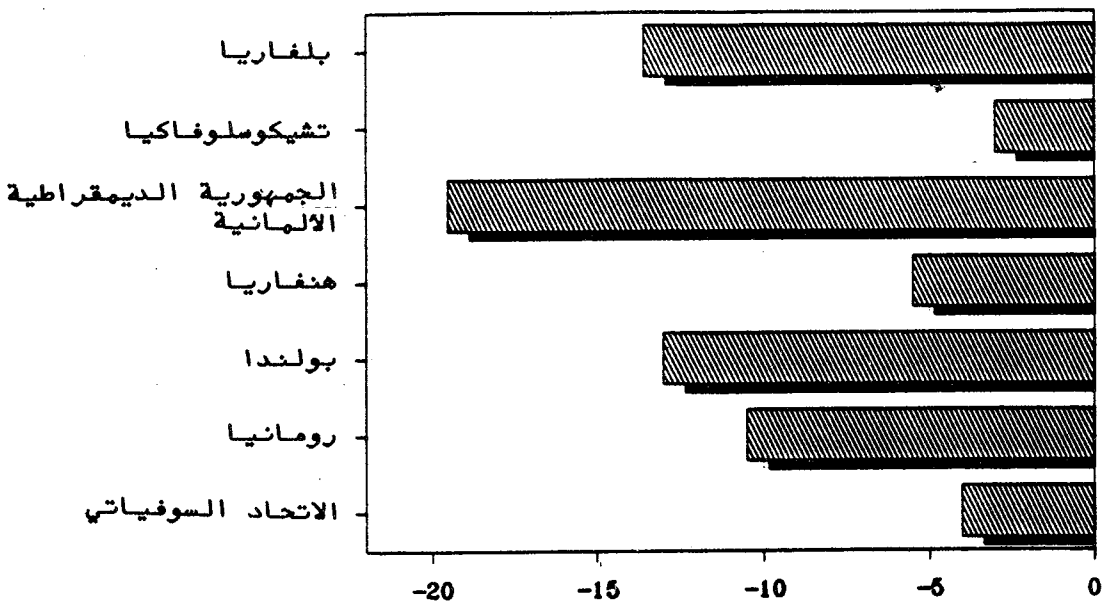
---

(٣٥) يجب أن تفسر المؤشرات الاقتصادية الكمية للمنطقة بمنتهى الحذر . وقد نشرت كشوفات رسمية عديدة لمشاكل خطيرة في البيانات الاحصائية في عدة بلدان ، لا في جميعها ، تمس كل مجالات الإبلاغ ، من المؤشرات المادية الى القياسات المعقدة للناتج الإجمالي ومكونات الإنفاق المتعلق به . بينما ستنشر بيانات أكثر دقة ، في الوقت المناسب ، يعتقد أن البيانات القائمة توفر دلالات واسعة النطاق لاتجاه وضخامة التطورات الراهنة .

(٣٦) نظرا لأن الاتحاد بين الجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية ألمانيا الاتحادية قد حدث في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، تعامل الإثنتان كإقتصادين منفصلين للأغراض التحليلية خلال عام ١٩٩٠ . ولا تتعلق التنبؤات والمناقشات المتصلة بالسياسة العامة فيما يختص بعام ١٩٩١ والسنوات التالية له ، إلا بالبلد الموحد ، تحت اسم "المانيا" . وكان الانخفاض المقدر في الناتج في عام ١٩٩٠ متعلقا بالناتج المحلي الإجمالي الذي يتذبذب عادة بدرجة أقل من الناتج المادي الصافي ، وعلى ذلك قد يسبب انخفاض القيمة المقدرة لمدى الانخفاض في العام الماضي (انظر الجدول ألف - ٣) .

الشكل الثاني ـ ٤ تقلص الناتج في الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول ، ١٩٩٠

(النسبة المئوية للتغير في الناتج المادي الصافي)



المصدر : الجدول ألف ـ ٣ بالمرفق .

والى جانب انخفاض الانتاج كان هناك اختلال شديد في نظام التوزيع . فبالرغم من انتاج محصول غزير جدا من الحبوب ، طلب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية معونة غذائية من المانحين الأجانب . وكانت الأرفف الفارغة في المحال ، والتوزيع وفقا لنظام الحصص التموينية والصفوف الطويلة شائعة طوال السنة ، ولاسيما في بلغاريا ورومانيا والاتحاد السوفياتي . ووصلت البطالة التي لم تكن تقاس في السنوات الخالية ، الى مستويات مماثلة لها في أوروبا الغربية(٣٧) .

وسيتطلب الانتعاش معدلا عاليا من الاستثمار ، ولكن في عام ١٩٩٠ ، انخفضت الاستثمارات الإجمالية بنحو نسبة ١٣ في المائة في الاقتصادات الأوروبية الشرقية وبنحو ٤ في المائة في الاتحاد السوفياتي ، وفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأوروبا (انظر الجدول ألف - ١٠) . وكانت أكبر التخفيضات في رومانيا (٣٥ في المائة) ، وفي بلغاريا (١٤ في المائة) ، وفي بولندا (٨ في المائة) .

وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، على وجه الخصوص ، تحول تمويل الاستثمارات من التمويل من الميزانية في أغلبه الى تمويل من المشاريع التجارية(٣٨) ، ولكن ذلك لم يحسن كفاية الاستثمار نتيجة لنواحي عدم المرونة الباقية في شراء سلع الاستثمار والضوابط الإدارية على نشاط الاستثمار . ومع ذلك سعت السلطات المركزية الى تحسين انتاجية الاستثمار بترك المشاريع الكثيفة رأس المال بشكل مفرط في الصناعة الثقيلة ، وغالبا في قطاعات صناعة المعادن والوقود والطاقة .

---

(٣٧) البطالة المقيسة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، التي تستثني العمل غير الطوعي لوقت قصير ، ارتفعت من أقل من نصف في المائة للقوى العاملة في آذار/مارس ١٩٩٠ الى ٨,٦ في المائة بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ؛ وارتفعت البطالة المقيسة في بولندا من ٠,١ في المائة في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ الى ٦,٥ في المائة بحلول كانون الثاني/يناير من هذا العام (انظر اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، الدراسة الاحصائية الاقتصادية لأوروبا في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.II.E.1 ، صفحة ٦٢) .

(٣٨) الاستثمارات الممولة مباشرة من الميزانية المركزية انخفضت ١٩ في المائة ، ولكن تلك الممولة من حسابات المشاريع زادت ١٠ في المائة (اللجنة الحكومية للإحصاءات التابعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية Ekonomika SSSR v 1990 godu ، موسكو ، كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، الصفحة ٣) .

وبالرغم من أن بعض المشروعات الخاصة الصغيرة بدأت تنتعش في بعض مناطق أوروبا الشرقية ، فلا يوجد حتى الآن إلا شواهد قليلة على النجاح في إعادة تشكيل المؤسسات التجارية الكبيرة غير الفعالة المملوكة للدولة .

وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قصُرت إقامة الوحدات الجديدة كثيرا عما كان معتزما . وكان إنجاز عقود البناء الحكومية منخفضا بشكل غير عادي إذ بلغت نسبته ٣١ في المائة ، كما أن ٤٣ في المائة من مشاريع البناء الصناعي التي لم تُنجز في عام ١٩٨٩ على النحو المخطط كانت مازالت في مرحلة البناء في نهاية عام ١٩٩٠ . وكان ثلثا المرافق التي بدأ تشغيلها خلال السنتين الماضيتين تعمل بأقل من نصف طاقتها الانتاجية .

وقد تأثر الانتاج الصناعي بصفة خاصة بشدة . بحيث انخفض في أوروبا الشرقية ككل بنحو ٢٠ في المائة . وكانت البلدان التي أضيرت بأكبر درجة هي الجمهورية الديمقراطية الالمانية (بلغ الانخفاض ٢٨ في المائة) ، وبولندا (٢٣ في المائة) ، ورومانيا (٣٠ في المائة) ، وبلغاريا (١٤ في المائة) . وانخفض الانتاج الصناعي في هنغاريا بنحو ٥ في المائة ، بينما انخفض الانتاج في تشيكوسلوفاكيا بنسبة ٤ في المائة (انظر الجدول ألف - ١٠) . وانخفض الانتاج الصناعي بنسبة ١,٢ في المائة في الاتحاد السوفياتي ، على أساس البيانات الرسمية . ومع ذلك يقول عدد من الخبراء بأن الانخفاض كان أكثر من ذلك كثيرا (٣٩) .

وكان للانخفاض الحاد في سرعة الانتاج الصناعي عدة أسباب . الاول هو عملية التحول الاقتصادي نفسها . فالتغييرات في نظام الادارة الحكومية ، وإعادة تنظيم المؤسسات التجارية المملوكة للدولة ، والخلافات بشأن التخصصه ، والتغييرات المتكررة في أشكال ادارة المشاريع لا يمكن إلا أن تؤدي الى اختلال النمو الصناعي . وكان هذا علاوة على المستويات المنخفضة بالفعل لانتاجية العمال المرتبطة باستخدام العمل ورأس المال على نحو غير فعال - وهي أثر متبق من آثار التخطيط المركزي . وثانيا ، خفضت سياسات تحقيق الاستقرار المستوى الإجمالي للطلب على المنتجات المحلية والواردات الاقليمية . ثالثا ، تطلبت سياسات إعادة التشكيل تخفيضات كبيرة في الإعانات ، مما رفع التكاليف وشبط المشتريات من الموردين الاقليميين ، ولاسيما

---

(٣٩) للاطلاع على مناقشة لقصور احصاءات الانتاج السوفياتية ، انظر اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، الدراسة الاحصائية الاقتصادية لأوروبا في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.II.E.1) ، الصفحات ١٢٠ - ١٢٢ .

فيما يتعلق بانتاج مشاريع الصناعات الثقيلة . رابعا ، أدى إنهيار نظام التجارة والمدفوعات المستخدم فيما يتعلق بالمعاملات فيما بين بلدان أوروبا الشرقية ومع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى قطع الصلات التقليدية بين المشترين والبائعين(٣٠) . وخامسا ، أدت نقاط الاختناق في تسليم النفط السوفياتي والمواد الخام الى تفاقم حالة خطيرة بالفعل . ووصلت مخزونات الفحم وفحم الكوك السوفياتية الى مستويات منخفضة تاريخية ، أحيانا الى كمية لا تكفي سوى أيام قليلة . وخُفضت شحنات النفط المسلمة الى أوروبا الشرقية بمقتضى الترتيبات الطويلة الأجل بنحو ٣٠ في المائة .

انخفض معدل استخراج النفط الخام المكشف في الاتحاد السوفياتي ٦ في المائة ، حيث بلغ ٥٧٠ مليون طن ، وهذا مماثل لمستوى الانتاج في عام ١٩٧٨ . وهبط انتاج الفحم بنسبة ٥ في المائة ، حيث بلغ ٧٠٣ ملايين طن . ولم يزد استخراج الغاز الطبيعي إلا بنسبة ٢ في المائة فقط ، ولم يكن هذا كافيا لتعويض الانخفاض في أنواع الوقود الأخرى . والأسباب المؤدية الى هذا كانت تقنية وسوقية ، وهي : تدهور قاعدة الانتاج والنقل ، ووجود مشاكل تتعلق بالإمدادات والصيانة والاصلاح ، وتأخير التكليف بشراء معدات جديدة وبدء تشغيل مرافق الانتاج ، فضلا عن خسائر الانتاج بسبب الاضرابات(٣١) .

واجمالا ، فإن الانتاج الصناعي مرتبك في الاتحاد السوفياتي بسبب التدهور الكبير في الانضباط في تنفيذ أحكام العقود . إذ تقوم شركات كثيرة بتغيير برامجها الانتاجية أو عملائها لتحقق في الأجل القصير أقصى قدر من المكاسب المالية التي تُحول فيما بعد بصفة عامة تقريبا الى زيادات في الأجور والمرتبات . وفي عام ١٩٩٠ ، بلغ حجم عقود التوريد التي لم تنفذ في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ١٧,٧ بليون روبل ، وهو تقريبا ضعف حجمها في السنة السابقة . ومن بين كل أربع مؤسسات كانت هناك مؤسسة لم تنفذ أحد العقود . كما قامت المؤسسات باكتناز مخزونات من كل

---

(٣٠) للقراءة عن إنهيار مجلس التعاضد الاقتصادي والتحول الراهن الى الممارسات الشائعة في بقية العالم ، والتي فيها تُرتب التجارة بشكل مباشر من جانب المشاريع المهتمة في البلدان المختلفة وتكون التسوية بالعملة الصعبة ، انظر الفصل الثالث .

(٣١) لجنة الاحصاء الحكومية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ... ، الصفحتان ٣٥ و ٣٦ (من النص الروسي) .

شيء تقريبا يمكن استعماله في برامجها الانتاجية ، أو لأغراض التشييد ، أو المقايضة مع الشركات الاخرى . والارصدة التي تزيد عن احتياجات المخزون العادية تقدر رسميا بمبلغ ٢٣٠ بليون روبل ، وهو ما يقارب ربع اجمالي الانتاج الصناعي في السنة الماضية(٣٢) .

ومع أن هذا المسلك ضار بمجمل الاداء الصناعي ، فإنه موضع تفهم من وجهة نظر كل من المؤسسات على حدة ، على ضوء الارتباك العام الذي يسود الاقتصاد . فقد اتسم التخطيط المركزي التقليدي وقنوات التوريد بعدم المرونة ، إلا أنه كان يُعتمد عليه وعليها نوعا ما . أما الآن ، فإن المؤسسات تجد نفسها دائما قد حرمت من تخصيص المستلزمات لها ، حتى وإن كانت تلك المستلزمات ضرورية تماما لتلبية الطلبيات الحكومية الالزامية - ناهيك عن برامجها الانتاجية الخاصة بها(٣٣) . ومع وجود عدد صغير من المؤسسات فقط التي تنتج على سبيل المثال نوعا معينا من الآلات ، فستنشأ ، فيما لو غيرت إحدى تلك الشركات برنامجها الانتاجي أو عملائها ، حالة ارتباك شديد للشركات الاخرى التي تفتقر الى مصادر امداد بديلة .

والصعوبات القائمة في القطاع الزراعي مماثلة تماما للصعوبات الموجودة في الصناعة . ففي المنطقة ككل ، انخفض الانتاج بأكثر من ٤ في المائة . وكان الانخفاض أشد ما يكون فيما كان يسمى الجمهورية الديمقراطية الالمانية (٣٠ في المائة) ؛ إلا أن الانتاج انخفض في جميع البلدان ، لا سيما في بلغاريا وهنغاريا ، حيث تسبب جفاف حل في صيف عام ١٩٩٠ في أضرار شديدة (انظر الجدول ألف - ١٠) .

---

(٣٢) ازفستيا (موسكو) ، ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

(٣٣) خلال الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٨٩ ، انخفض عدد أصناف الامدادات التي تخصص مركزيا من أكثر من ٠٠٠ ١٣ صنف الى ٦١٨ صنفا فقط . على أن القيمة الاجمالية للامدادات المخصصة مركزيا انخفضت بنسبة أصغر كثيرا - من ٢٩٠ مليون روبل الى ١٩٥ مليون روبل . وحتى لو سمح بحدوث زيادات في أسعار الاصناف التي ما زالت تُخصص مركزيا ، فإن الفرق بين التخفيضات يشير الى أن ما أعلن عنه من تفكيك تدريجي لنظام تخصيص الامدادات المركزي ، كان في الواقع عبارة عن توحيد ، أساسا ، لأصناف الامدادات تحت عناوين جديدة أشمل مما كان قائما قبل ذلك . وهذا لا يحتمل أن يجعل نظام الامداد المركزي أكثر فعالية وحساسية لاحتياجات المؤسسات (انظر : كوميونست (موسكو) ، العدد ٤ ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٦١ (من النص الروسي) .

وانخفض الانتاج الزراعي السوفياتي بمقدار ٢,٣ في المائة . ورغم أن محصول الحبوب بلغ ٢١٨ مليون طن ، أي أعلى من محصول ١٩٨٩ بمقدار ١١ في المائة ، كانت مشتريات الدولة من الحبوب أقل من الحجم المتعاقد عليه بمقدار ١٨ مليون طن ، مما استلزم زيادة الواردات الغذائية وطلبات الحصول على مساعدات الطوارئ . وأدى مستوى الانتاج الزراعي المنخفض بصورة مطردة ، والمقادير الهائلة التي تفقد في الحقول وفي أثناء النقل والتخزين في رافعات الحبوب وشبكة التجارة ، لا سيما في ضوء الزيادات على الطلب بغرض الاكتناز الى اختلالات خطيرة في أسواق الاغذية المحلية .

الاقتصاد الكلي للبلدان التي تمر بمرحلة تحول

إن الارتباك الذي أجملنا صورته فيما سبق لا يمثل إلا جانبا واحدا فقط من جوانب مشكلة تكيف الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول . أما الجانب الآخر ، فينطوي على عدم توازن الاقتصاد الكلي . وفي ظل التخطيط المركزي ، تتخذ الإدارة أغلب قرارات الانتاج والتوزيع بينما يُسدد المستهلكون أثمان السلع والخدمات نقدا ، ويرد الدخل نقدا ، كما تودع المدخرات نقدا . أما في الاقتصاد السوقي ، فعندما "يطارد المال الكثير سلعا قليلة" يرفع البائعون الأسعار . وفي الاقتصادات المخططة مركزيا ، يتعين على المشترين الذين تخيب آمالهم أن يكتنزوا النقد ، أو يشتروا معادن ثمينة أو سلعا تكون ذات قيمة عند إعادة البيع أو عند المقايضة ؛ أو أن يضيفوا الى الودائع الادخارية . ولو سمح لاقتصاد سوقي موازٍ بالظهور لتسربت الأموال الى تلك السوق ، دافعة الأسعار هناك الى أعلى ، بل وقد تؤدي الى تنشيط استجابة العرض ، ولكن يندر أن يكون ذلك بدرجة تكفي للقضاء على فرط المعروض من النقود .

وأدت حالات العجز المزمنة التي كانت سمة مسيطرة من سمات التخطيط المركزي الى نشوء زيادات كبيرة في المعروض من النقود في تلك الاقتصادات(٣٤) . وعندما يبدأ الانتقال الى اقتصاد سوقي ، يطلق الانتقال دفعة من التضخم والتنافر الاجتماعي الشديد مع إعادة توزيع الدخول بفعل اختلاف المعدلات التي ترتفع بها الأسعار والأجور(٣٥) .

---

(٣٤) انظر : (اقتصاد العجز) János Karnai, Economics of Shortage (Amsterdam, North Holland, 1980) .

(٣٥) للاطلاع على تحليل أوفى للمبادئ العامة والخبرات المحددة المتعلقة بالتضخم في الاقتصادات المخططة مركزيا والاقتصادات المارة بفترة انتقال ، انظر : دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.90.II.C.1) ، الفصل السادس .

وبدت المراحل الأولية لهذه العملية التضخمية واضحة مؤخرا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذي يعد في مرحلة مبكرة نسبيا من مرحلة تحوله . وفي حالة تتسم بالنقص المزمن في الأغذية وسائر السلع الاستهلاكية تقريبا للأسعار التي تحددها الدولة وتوقعات المستقبل المقلقة ، كان هناك الميل متزايد الى اكتناز كل ما كان متاحا من السلع في أي لحظة ، أما عند عدم توفرها فكان هناك ميل الى تجميع المدخرات . وزاد مجموع مبالغ المدخرات المودعة في مصرف الادخار الحكومي بمقدار ٤٣ بليون روبل عام ١٩٩٠ ، ليصبح ٣٨١ بليون روبل . وخلال السنة الماضية زاد دخل السكان النقدي بنسبة ١٧ في المائة ، بينما زاد الانفاق على السلع والخدمات بنسبة ١٥ في المائة . وكما يبين الشكل الثاني - ٥ ، يمثل هذا الأمر تسارعا مستمرا في نمو الدخول النقدية وتضييقا للفجوة الفاصلة بين معدلات نمو الدخول النقدية والانفاق ، ومن الواضح أن الأمر الأخير تفسره أساسا الزيادة السريعة في انفاق المستهلكين في صورة "شراء مذعور" أو "اكتناز"(٣٦) .

على أن النقد لا يمثل إلا عشر مبلغ النقود والقروض في الاقتصاد السوفياتي(٣٧) . والحافز التضخمي الأقوى له صلة بطريقة استعمال القروض في قطاع المؤسسات : إذ يعزى المصدر الرئيسي لسيولته الى التمويل الحكومي بالعجز ، في صورة قروض منخفضة الفائدة عشوائية وغير مضمونة ، لغرض الاستثمار في مخزونات زائدة ومشاريع انتاجية طويلة الأجل غير صالحة اقتصاديا عند تقييمها بأسعار السوق ، وفي جميع الحالات يستغرق إكمالها وقتا زائدا عن الحد . والواقع أن نظام المكافآت والحوافز المالية الذي كان يستهدف ايجاد دافع للمؤسسات لكي تنتج سلعا استهلاكية أكثر وتقوم بتحسين نوعية انتاجها ، وتتقيد بالجداول الزمنية للعقود ، كان له أثر عكسي . ففي ظل ذلك النظام ، كان النمو بنسبة ١ في المائة في قيمة انتاج المؤسسة

---

(٣٦) أوضحت دراسة استقصائية أخيرة أن المستهلكين يرون أن مخزونات أسرهم المعيشية تتجاوز الأحجام الرشيدة بدرجة كبيرة ، وذلك على النحو التالي : بمقدار ١,٨ مرة بالنسبة للشاي و ٢,٥ مرة بالنسبة للسكر ، و ١,٤ مرة بالنسبة للحوم ، و ١,٩ مرة بالنسبة لمنتجات اللحوم المعلبة ، و ١,٨ مرة بالنسبة لمنتجات الأسماك المعلبة (انظر : Ekonomika i zhizn (موسكو) ، العدد ٥١ ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، المرفق ، صفحة ٨ (من النص الروسي) .

(٣٧) انظر : بيان نائب رئيس مصرف غوسبنك ، ازفستيا (موسكو) ، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ .

يؤدي الى زيادة أجور ومرتبات العاملين فيها بنسبة ١,١٥ في المائة[٣٨] . ومجمل القول أن الأسر المعيشية تواصل تعزيز أرصدة نقدية زائدة (مدخرات غير طوعية) ، بينما تغطي خسائر المؤسسات عن طريق الميزانية المالية وخلق النقود .

وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، كان مؤشر أسعار التجزئة اجمالا أعلى عما كان عليه في بداية السنة بنسبة ١٤ في المائة[٣٩] . وزادت الأسعار في السوق الحرة ("سوق المزارعين") بسرعة أشد من ذلك : ففي النصف الأول من عام ١٩٩٠ زادت تلك الأسعار عما كانت عليه في الفترة المناظرة من عام ١٩٨٩ بنسبة ١٨ في المائة ؛ وارتفعت خلال الربع الثالث من السنة بنسبة ٣٠ في المائة ، وفي الربع الأخير بنسبة ٤٤ في المائة ، وفي كانون الأول/ديسمبر وحده ارتفعت الأسعار بنسبة ١٥٠ في المائة . وسوق المزارعين صغيرة - يُعزى اليها ٣ في المائة من المبيعات على الصعيد الوطني - بيد أنها مؤشر دال على الضغوط التي تمارس على الطلب ولم يتم حسمها .

ولذلك تبدو حالة الأسعار السوفياتية غير مستقرة . كما أنها كانت أيضا مسببة للنزاع بدرجة كبيرة . إذ أن خطة بدء زيادة محكومة في الأسعار بالاتحاد السوفياتي في صيف عام ١٩٩٠ قد تعثرت إزاء احتجاج عام على قفزة مقترحة في سعر الخبز .

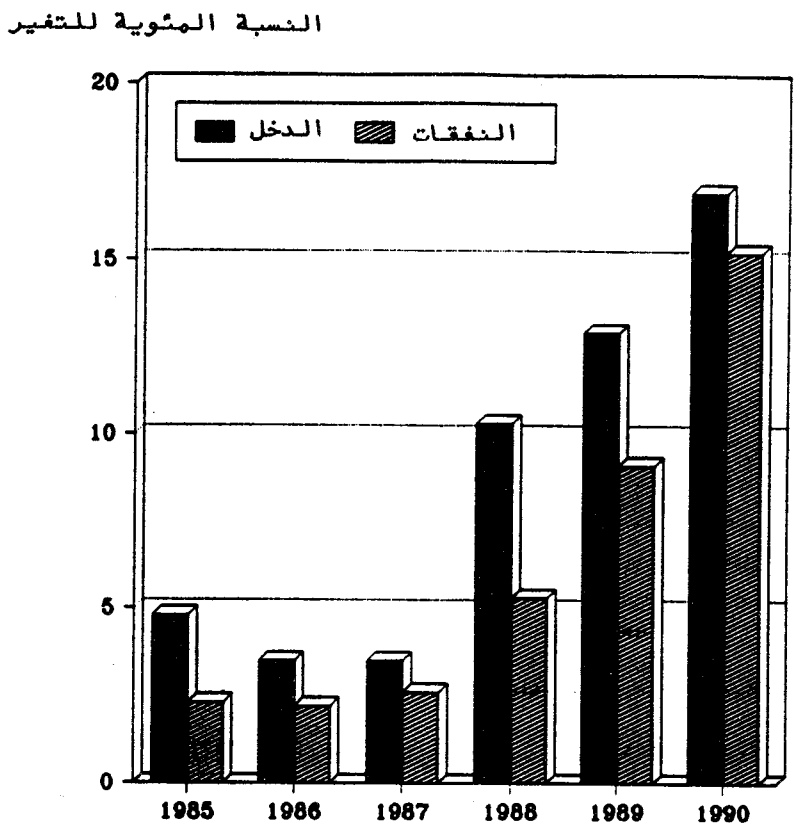
وانتهجت الحكومة نهجا مختلفا في مطلع ١٩٩١ ، عندما سحبت من التداول ، دون سابق إنذار ، ورقتين نقديتين من فئة الخمسين روبل والمائة روبل ، وأمهلت الشعب ثلاثة أيام لتغيير ما يساوي مرتب شهر (أو مبالغ أكبر ، بشرط أن يكون هناك من الوثائق ما يثبت الحصول عليها بصورة قانونية) الى ورقات نقدية بفئات أصغر . ولم يقدم ما يربو على ٨ بلايين روبل لتغييره ، وبذا تكون قد سحبت فعلا من الرصيد النقدي . كما حددت الحكومة بشدة ما يسحب من حسابات الادخار لمدة شهرين ، مما أكمل السياسات الأخرى الرامية الى تقييد السيولة المفرطة ، وهي سياسات من قبيل تجميد الرصيد غير المستخدم من اعتمادات الحوافز المالية لدى المؤسسات .

---

(٣٨) ازفستيا (موسكو) ، ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(٣٩) على الرغم من هذا لم تكن أغلب الأسعار حرة في الارتفاع ؛ وطبقا لدراسة حكومية ، كان يمكن أن ترتفع الأسعار بنسبة ١٩ في المائة على الأقل لو كانت حرة (انظر : Ekonomika i zhizn (موسكو) ، العدد ٦ ، شباط/فبراير ١٩٩١ ، الصفحة ١٦ (من النص الروسي) .

الشكل الثاني - ٥ دخل وانفاق الاسر المعيشية في الاتحاد السوفياتي ، ١٩٨٥-١٩٩٠



المصدر : Ekonomika i zhizn (Moscow) (موسكو) .
العدد ٥١ (كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠) ، المرفق .

وفيما بعد أعلنت الحكومة المركزية ، في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩١ ، عن خطة جديدة لرفع أسعار التجزئة اعتبارا من بداية نيسان/ابريل بنسبة تصل الى ٣٠٠ في المائة وسحبت الدعم بالتدريج عن معظم السلع الاستهلاكية ، وبينما خففت الصدمة بتعويض في الأجر مقابل زيادات أسعار الأغذية . على أنه كان يستحيل تقدير ما لهذا التدبير من نتائج اقتصادية - بل ودوامه ، في الواقع - لأن التقارير أفادت بأن الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين السلطات المركزية والعديد من الجمهوريات في نهاية نيسان/ابريل قد أثار الشكوك بشأن بعض العناصر الرئيسية للسياسة السعرية والمالية الأخيرة التي تبنتها الحكومة .

وربما يؤدي إضفاء المشروعية على المكبوح من الضغوط التضخمية ، من خلال الزيادات السعرية المعلنة ، الى تنقية السوق ، بيد أنه لا يعالج مصدر الضغط التضخمي في حد ذاته ، المتمثل في مواصلة خلق قوة شرائية اسمية مفرطة . ولا بد للسياسات العامة أن تقلل نمو القوة الشرائية لدى جزء من السكان على الأقل بحيث يصبح أدنى من معدل نمو الانتاج ؛ أي أن تقوم الحكومة مثلا بتقييد زيادات الأجر المسموح للمؤسسات بمنحها لعمالها ومديريها (ففي بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا فرضت ضريبة عقابية على زيادات الأجر التي تتجاوز حدودا معينة) . كما يتطلب الأمر سياسات نقدية ومالية تقييدية كما هو الحال في الاقتصادات السوقية .

وعلى مدى سنوات ، حاولت بلدان عديدة تمر اقتصاداتها بفترة الانتقال أن تتجنب عند قيامها بعملية الاصلاح الزيادات السعرية الواسعة النطاق ، ولم يفلح أي منها في ذلك . ثم نُفذت بعض التعديلات السعرية ، بيد أن الاختلالات ظلت كما هي[٤٠] .

---

(٤٠) انظر : دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ١٩٩٠ ... ، الفصل السادس .

هناك رأيان متعارضان في كيفية تحقيق التحول إلى الاقتصاد السوقي (٤١) ، يسعى كلاهما إلى الانتهاء إلى هيكل اقتصادي جديد يخلو من نزعة التضخم . والرأي الاول ، ويؤيده صندوق النقد الدولي بقوة ، يتمثل في التحرك باسرع ما يمكن نحو الهيكل الاقتصادي الجديد ، وهو نوع "علاج الصدمات" الذي طبق في بولندا . وينطوي أسلوب التحول الثاني على تحرك تدريجي نحو اقتصاد يتميز بأسعار مرنة بشكل يكفي لتفريغ الأسواق . والأمر ينطوي في كلتا الحالتين ، على مجموعة من السياسات ، تتضمن (أ) تحرير الاسعار والتجارة ؛ (ب) تخفيف الوطأة النقدية عن طريق بيع سلع وموجودات متنوعة مملوكة للدولة ؛ (ج) الغاء الاحتكارات والحد من ملكية الدولة ؛ (د) تحديث النظام المصرفي والاخذ بالسوق الرأسمالي ؛ (هـ) تعزيز إمكانية تحويل النقد المحلي إلى العملات الصعبة بالنسبة لبعض حائزي أرصدة العملات .

المربع الثاني - ٢ خصخصة ممتلكات الدولة
في أوروبا الشرقية

اثبت تاريخ الاتحاد السوفياتي أنه من الممكن تخطيط النشاط الاقتصادي لدولة كبيرة تخطيطا مركزيا ، بل تعبئته لأغراض التنمية الاقتصادية السريعة . ولكن التوجيه المركزي ، كما أظهرت تجربة جميع الاقتصادات المخططة مركزيا ، معقد ومكلف للغاية أيضا . وهكذا زاد الاهتمام باستخدام التغيرات في الاسعار لتكون بمثابة آلية للتنسيق الاقتصادي ؛ أي أن الإسعار المرتفعة لسلع فرادى تشير إلى زيادة في الطلب وتحفز المنتجين على زيادة الناتج . وكان يعتقد في البداية أن خطط "اشتراكية السوق" هذه تتمشى مع ملكية الدولة وسيطرتها على الإنتاج . ويمكن ببساطة إصدار التوجيهات إلى مديري المؤسسات لتحقيق الحد الاقصى من الارباح . والتفكير السائد في أوروبا الشرقية اليوم هو أن التحويل إلى القطاع الخاص نفسه مطلوب .

والافكار المبكرة في مجال اللامركزية لم تأخذ في الاعتبار مشكلة رئيسية مشتركة بين البيروقراطيات الكبيرة في جميع أنحاء العالم ، وهي أن نظم المكافأة الموجودة تميل إلى خنق الكفاءة والابتكار لدى العمال والمديرين في الاجل الطويل .

---

(٤١) يرد استعراض لمنطق العناصر السياسية لعملية التحول ووضع الإصلاح في البلدان المختلفة بالتفصيل في الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية في أوروبا في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، الفصل ٤ .

وبذلك أصبحت المسألة هي كيفية تغيير نظام الحوافز بغية تحويل البيروقراطيين إلى منظمي مشاريع . وبدا أن من الضروري حرمان المديرين والعمال من حماية الدولة في حال فشل المشروع التجاري ، وكذلك تزويدهم بالمكافآت في حالة النجاح . وبالتالي ينبغي أن تكون المشاريع (المؤسسات في الكتلة الشرقية) مستقلة وأن لا تتلقى الدعم ، وأن تكون قادرة على الاقتراض بشروط تجارية وذلك فقط للمشاريع التي تبعث على الأمل ولرأي المال العامل . وهذا يعني إزالة الطابع السياسي عن قطاعي المشاريع والمصارف وخلق الظروف التي تواجه فيها الشركات المنافسة .

ومع تحرك الاقتصادات المخططة مركزيا في اتجاه هذا النوع من النظام الاقتصادي حاليا ، يجري تناول مسائل قانونية ومؤسسية جوهرية[(أ)] واحد هذه المسائل تعريف الاشكال القانونية للمنظمات غير التابعة للدولة مثل الشركات ذات الملكية الفردية ، وشركات المحاصة المحدودة المسؤولية ، والتعاونيات ، وما إلى ذلك . والاحكام القانونية المتعلقة بحقوق وقيود مختلف أشكال الملكية الخاصة يتعين أيضا توضيحها ، بما في ذلك ، على سبيل المثال ، شروط شراء وبيع الاصول . ويتعين تصميم نظام مالي .

وينبغي وضع المبادئ والإجراءات لتحويل الاصول المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة[(ب)] . وأما مقدار ما ينبغي للمستثمرين الخاصين دفعه لقاء الاصول التي يتعين تحويلها إلى القطاع الخاص فيعتبر مشكلة تواجهها جميع الاقتصادات عندما يتعين تقدير "القيمة السوقية" للاصول غير المتاجر بها على نحو نشط .

وبغية تناول هذه المسائل ، سُن في عام ١٩٩٠ سيل من قوانين الخصخصة في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وفيما كان يُسمى سابقا الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وفي بولونيا ورومانيا ، وأعدت حكومة بلغاريا خطة للخصخصة في أواخر تشرين الثاني/

(أ) ومن الحاجات التنظيمية المحض إنشاء مركز تنسيق في الحكومة يعنى بمسائل الخصخصة . والوكالات المركزية المكلفة بذلك هي ترويهاندنشتالت في ألمانيا ، والامي فاغيونوغينوكسيغ في هنغاريا ، ووزارتي الخصخصة في الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية في تشيكوسلوفاكيا ، ووزارة الخصخصة في بولندا .

(ب) ويتيح حاليا كل بلد من بلدان أوروبا الشرقية فرصة لإعادة بعض الممتلكات والاصول المؤممة في أواخر الاربعينات إلى مالكيها السابقين .

نوفمبر . وإلى جانب الانشطة المتوقعة في ما كان يسمى الجمهورية الديمقراطية الالمانية يبدو بالتالي أن عملية التحول إلى القطاع الخاص قد بدأت بقوة في منطقة أوروبا الشرقية . وهناك مثالان يتعلقان بالشركات الصغيرة في هنغاريا والمشاريع الكبيرة في بولندا يوضحان المحاولات الجارية(ج) .

وبموجب تشريع سُن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، تتوقع هنغاريا أن يحوّل إلى الملكية الخاص نحو ٠٠٠ ١٠ من المحلات والمطاعم والاعمال التجارية الصغيرة التي تقدم الخدمات وذلك اعتبارا من أوائل عام ١٩٩١(د) . وهذه أول محاولة شاملة في هنغاريا لتحويل جزء رئيسي من الاقتصاد إلى الملكية الخاصة . وسوف يكون بيع وحدات تجارية محلية عملية معقدة ، ويتضمن مراجعة حسابات الوحدات التي يتعين بيعها والحصول في بعض الحالات على موافقة المجالس المحلية ولجان الممتلكات المحلية ، وبعد ذلك بيع المحلات بالمزاد المفتوح . ويعتزم أن تستغرق العملية ، إذا لم تنشأ أية صعوبات ، ١٢٥ يوما لكل مؤسسة . وبعد بيع محلات الطعام والكتب المحلية سوف يكون مطلوبا منها أن تبقى على حالها التجاري لمدة خمس سنوات بغية تجنب حدوث انقطاع في الخدمة ، ولا يجوز لها أن تدخل تغييرات إلا بموافقة الحكومة المحلية . ويجوز تمويل عمليات شراء المؤسسات بقروض من صندوق خاص ، يسمى Exisztencia Hitel ويأتي أغلب موارده المالية من البنك الوطني الهنغاري ، والبنك المركزي ، وثمانية بنوك تجارية . وتسلم السلطات الهنغارية بان عملية التحويل إلى القطاع الخاص قد تساهم في البطالة لأن ما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة من قوة العمل في التجارة المحلية قد يفقدون عملهم . وأما استمرار الاحتكارات المملوكة للدولة على صعيد تجارة الجملة فيثير مشكلة أخرى . وحتى إذا أصبحت جميع وحدات تجارة التجزئة تابعة للقطاع الخاص فإن احتكارات تجارة الجملة يمكن أن تخنق هذا القطاع . وبهذا المعني يكون البرنامج ناقصا .

(ج) لدى هنغاريا أيضا برنامج لتحويل ملكية ٥٠ مؤسسة كبيرة من مؤسسات الدولة إلى ملكية خاصة ، كما يوجد لدى بولندا برنامج للمؤسسات الصغيرة .

(د) نيجابادساغ (بودابست) ، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ص ١ .

وفي ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بدأت بولندا تحويل أول سبع من المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة إلى شركات محاصة تملكها بالفعل وزارة الخزانة وهذا العدد سوف يتزايد في المستقبل . وتعتزم بولندا تحويل ملكية ما يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مؤسسة كبيرة أخرى إلى ملكية خاصة في عام ١٩٩١ . وفي البرنامج المتعلق بهذه الحالات ، سوف تقسم القيمة المرسملة لكل شركة إلى أسهم وسندات . وسوف تحيل الخزانة ١٠ في المائة من قيمة كل مؤسسة ، كأسهم مجانية ، إلى موظفي الشركات المحولة إلى شركات تجارية ؛ وسوف يصدر ٣٠ في المائة كسندات خصخصة توزع على السكان في عام ١٩٩١ ؛ وسيذهب ٣٠ في المائة إلى صندوق الضمان الاجتماعي في شكل سندات خصخصة أيضا ؛ وسوف يحول ١٠ في المائة إلى المصارف التجارية كأسهم ؛ وأما النسبة الباقية البالغة ٢٠ في المائة فسوف توضع كأسهم في صناديق الاستثمار التعاونية التي سوف تباع أسهمها بدورها إلى الجمهور .

وبالنظر إلى المراحل المبكرة لبرامج الخصخصة هذه وما يشابهها من محاولات في بلدان أخرى ، فإن من السابق لأوانه حتى إجراء تقييم أولي . إلا أنه من الواضح أن هذه العملية بطيئة وغير يسيرة ، وجوانبها الاقتصادية لم تقرر بالكامل . وحتى عندما تكون الأنظمة القانونية اللازمة قائمة لا يكون التنفيذ سهلا . وفيما يتعلق بتوزيع ملكية المؤسسات الكبيرة ، فإن النقص العام في المعرفة بالأسهم والسندات المالية يحد من الطلب على هذه الصكوك . وإذا وزعت الأسهم بالمجان برزت إمكانية إساءة استغلالها من جانب "العناصر الداخلية" أو التجار ممن يعرفون بواطنها ، الأمر الذي يهدم الغرض من هذه العملية . وكما في الاقتصادات السوقية الناضجة سوف يكون من الضروري إجراء رصد دقيق لتجارة الأسهم وكشف علني مفصل لأداء الشركة وذلك بغية بناء الثقة في حيازة الأسهم . وهذا بالفعل أحد المجالات العديدة التي سوف يكون التعاون والتدريب التقنيين فيه هاما .

في "العلاج بالصدمات" المطبق في بولندا ، فرضت السلطات حدا أعلى لزيادات الأجور ، وخفضت إعانات الميزانية ، وفرضت النظم المالية على الشركات (مما جعل الإفلاس احتمالا حقيقيا) ، ورفعت أسعار الفائدة ، وخفضت قيمة الزلوتي بمقدار النصف تقريبا مقابل الدولار ، وحررت أسعار عديدة ، ضمن تدابير أخرى (٤٢) . ومع رفع أهم الأسعار المقررة بقدوم العام الجديد ، قفزت أسعار الاستهلاك من معدل شهري نسبته ١٨ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى ٧٧ في المائة في كانون الثاني/يناير ، ثم انخفض هذا المعدل في ظل سياسة التشديد المستحثة إلى نحو ٢ في المائة في صيف عام ١٩٩٠ (٤٣) وأخذ الانتاج يزيد في القطاع الخاص ، بيد أن بولندا لم تشهد استجابة ملحوظة من مؤسساتها الحكومية في مجال العرض . فقد بقيت تلك المؤسسات في عام ١٩٩٠ ، أساسا ، بواسطة رفع الأسعار ، والسحب من ودائع المشاريع التجارية في حسابات أجنبية بالعملات الصعبة ، وفصل العمال ، ودفع أجور أقل ، وتجنب أسعار الفائدة المرتفعة في النظام المصرفي بتقديم القروض فيما بينها . وهذا أمر لا يمكن أن يستمر . فينبغي تدعيم المنافسة والعرض على السواء ، عن طريق تنفيذ أكمل للتحول إلى الملكية الخاصة ، وتدابير أخرى .

واختارت هنغاريا نهجا أكثر تدرجا لإصلاح الأسعار ، إيمانا منها بأن التحسينات الدائمة في فعالية السياسة النقدية تعتمد على التغييرات الأساسية السابقة في النظام الاقتصادي . وتجري رعاية أصحاب المشاريع التجارية عن طريق الخصخصة وفرض الضوابط المالية على المصارف والمؤسسات المالية . ووضع إطار قانوني للنشاط الاقتصادي الخاص . وبالإضافة إلى ذلك ، حررت ٩٠ في المائة من الواردات ، مما شكل

---

(٤٢) جريدة تريبونا (وارسو) ، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الصفحتان ١ و ٢ .

(٤٣) ارتفع التضخم ، بعد ذلك ، إلى معدل شهري نسبته ١٠ في المائة في شباط/فبراير ١٩٩١ ، مما تتطلب تعديل جديد في السياسة ، باعتراف السلطات البولندية . (ويعبر معدل التضخم السنوي البالغ نحو ٦٠٠ في المائة والمبين في الجدول ألف - ١٣ عن متوسط مرتفع جدا في زيادات الأسعار في مطلع العام ، مع معدلات أبطأ كثيرا في نهايته ؛ ومع ذلك ، فإن استمرار المعدل الشهري البالغ ١٠ في المائة لمدة ستة سيؤدي إلى زيادة الأسعار ثلاثة أضعاف) .

ضغطا تنافسيا على المنتجين المحليين ، وصدر قانون جديد مناهض للاحتكار في عام ١٩٩١ . وتتابع الاهداف النقدية والمالية المعلنة ، وقد رفعت اسعار الفائدة واصبحت زيادات الاجور محدودة . على أن استجابة العرض ما زالت حتى الآن بطيئة التحقق ، كما في بولندا . فما زال التضخم مرتفعا : إذ بلغ سنويا ، نحو ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٠ ، ومن المنتظر أن يصل إلى ٤٠ في المائة في عام ١٩٩١ . والبطالة تتزايد ويعاني عدد متزايد من الشركات من الإفلاس .

ومن بين الاقتصادات الاخرى التي دخلت مرحلة التحول ، التزمت تشيكوسلوفاكيا بسياسة نقدية ومالية متشددة ، وبتحول سريع نوعا ما إلى الاقتصاد السوقي ، بينما تبدو رومانيا أكثر ميلا إلى نموذج التحول الابطأ . والبعض في تشيكوسلوفاكيا على اقتناع بأن السياسة التوسعية لا يمكن أن تثير استجابة إيجابية في العرض ، في اقتصاد صارم مثل اقتصاد تشيكوسلوفاكيا(٤٤) . وبذلك ، فإن التكيف الهيكلي يحظى بأولوية عالية ، وبالتالي ، جرى تعديل النظام المصرفي خلال عام ١٩٩٠ ، وبدأ العمل في تشريع جديد لدعم القطاع الخاص ، وأبقي نمو المعروض من النقود عند حوالي الصفر ، وحققت ميزانية الدولة فائضا ، وخفضت قيمة العملة الوطنية تخفيضا ملحوظا عدة مرات ، والغيت إعانات الاستهلاك والانتاج وزادت اسعار الاغذية . ويبقى في جدول الاعمال عدة أمور من بينها ، زيادة ملموسة في اسعار الفائدة ، وبالرغم من أن بيع موجودات الدولة بالمزاد قد بدأ ، نجد أن تنفيذ تحويل المؤسسات الحكومية الكبيرة إلى الملكية الخاصة ما زال يتسم ببطء شديد ، مما يعرقل عمليات التكيف في التنافس والعرض المحليين .

وفي حالة بلغاريا ، يجري العمل ، بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي ، في تصميم سياسة اقتصادية قصيرة الاجل تكون جزءا من التحول إلى الاقتصاد السوقي . واعتمدت رومانيا اقتراحا بإصلاح واسع النطاق في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (القانون رقم ١٥/١٩٩٠) ، يدعو إلى لا مركزية الهيكل الاقتصادي ، وتحرير سياسة الاسعار ، والاخذ

---

(٤٤) انظر على سبيل المثال ، مقال وزير مالية تشيكوسلوفاكيا ، فاكلاف كلاوس ، المعنون "Policy dilemmas of Eastern European reforms: notes of an insider", Economic Review, (Federal Reserve Bank of Kansas City), September/October 1990, p.8 .

بعناصر اخرى لنظام سوقي المنحى ، ووضعت بلغاريا إطارا زمنيا لتنفيذ الإصلاحات حتى حزيران/يونيه ١٩٩٢ (٤٥) . وبدأت العملية سيرها مع تحرير الاسعار وتخفيض قيمة اللاي في نيسان/ابريل ١٩٩١ .

سياسات التحول الاقتصادي الموجعة

ليست الاختلافات في نهج الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات في مرحلة الانتقال مثارا للدهشة ، ذلك انه لا توجد سابقة لعمليات التحول التي تسعى إلى تحقيقها ، فكل مجموعة من مجموعات السياسات المعتمدة تعتبر تجربة تستند أساسا إلى النظريات وإلى منطق القياس التمثيلي بسلوك الاقتصادات التي تقوم فيها أغلب القرارات الاقتصادية على السوق ، مهما كبرت مشاركة الدولة في الشؤون الاقتصادية .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المخاطر الاجتماعية للإصلاح كبيرة . ففي ظل التخطيط المركزي كانت أهداف المؤسسات تتمثل في الوصول بالانتاج والعمالة إلى الحد الاقصى مع تكفل الدولة بتلبية قدر من احتياجات الرعاية الاجتماعية ، وعلى سبيل المثال ، في مجال الاسكان والرعاية الصحية . ورغم إدراك الكثيرين لعيوب هذا النظام ، فإنهم كانوا يرون فيه نوعا من الامان ، وهذا يعتبر الآن معرضا للخطر .

والواقع انه خلال فترة تزايد الشكوك والمخاوف من تدهور توفير الرفاه ، وظروف العمل والاجور الحقيقية ، تعرضت التجمعات السياسية الراسخة للإجهاد ، ولم تعد الاحلاف القديمة ثابتة ، وينظر الناس على نحو متزايد إلى كيانات أكثر تماسكا من الناحية الإثنية أو الوطنية بوصفها وحدات سياسية . وما زالت التغييرات التي بدأت في عام ١٩٨٩ سارية إذ تعمل الدول على فرز العلاقات بين السلطات المركزية والإقليمية وبين فرعي الحكومي التشريعي والتنفيذي المتطورين .

وفي بلد بعد آخر في المنطقة ، تغيرت لغة المناقشة الاقتصادية أيضا . فقلما يطرح ما كان في وقت ما كان أيديولوجية تقليدية ، بل ازدادت لغة الاقتصاديات النيوكلاسيكية ظهورا بدلا من ذلك . وتستخدم مصطلحات مثل "الملكية الخاصة" و "الخصخصة" في الوثائق الحكومية والبرلمانية ، بصورة روتينية .

---

(٤٥) انظر Government of Romania, Council for Reform, Public Relations and Information, Programme of Working Out and Coordinating Reform Projects, Bucharest, August/September 1990 .

ويعتبر أي إصلاح هام في السياسات نزاعا بين المصلحين والمحافظين . واختيار السياسة "السليمة" ليس اختيارا واضحا بأي حال (فلو كان واضحا ، ما حدثت خلافات شديدة بشأن ما يتخذ من إجراءات) . وفي ضوء هذا ، يشكل جهد الاصلاح الاخير من جانب السوفيات دراسة إفرادية هامة لأعماق التردد حينما تكون المخاطرة كبيرة .

فقد كافح الاتحاد السوفيتي خلال عام ١٩٩٠ لوضع مسار التحول الاقتصادي إلى اقتصاد صناعي حديث قائم على السوق ، والالتزام بهذا المسار . ويجري إنشاء الإطار القانوني الحيوي للاقتصاد السوقي شيئا فشيئا ، مع صدور قوانين ومراسيم جمهورية هامة عن إصلاح النظام المصرفي ، ونظام الاستثمارات ، والضرائب والعمالة بالفعل ، إضافة إلى الكثير الذي دخل العملية التشريعية من القوانين والقرارات الاخرى ، بما في ذلك تشريعات القانون المدني الشاملة ، وقوانين الاستثمار الاجنبي ، والخصخصة ، وإلغاء الاحتكار ، وتنظيم المشاريع وحماية المستهلك ، وحماية الملكية الفكرية .

وفي الوقت نفسه ، أرجئ عدد كبير من التدابير التي تراها بعض المدارس الفكرية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حيوية أو خففت . وعند نهاية العام كانت السياسة في حالة تغير مستمر وظل المسار غامضا ، إلا بالنسبة لأعرض خطوطه . فبعد أن اتخذت أهم قرارات السياسة الاقتصادية ، كان الجمهور السوفياتي في حيرة وشك ، كما يتبين بصورة جلية من الشراء والتخزين الناشئ عن الذعر . بل أنه ، بعد عدة شهور من المناقشة الحادة التي حظيت بدعاية جيدة وبعد اعتماد "المبادئ التوجيهية الاساسية لتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد سوقي" من جانب مجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية[٤٦] ، أجري استطلاع للرأي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بيّن أن ٥٣ في المائة من الجمهور السوفياتي يرى أنه لم يتخذ أي قرار نهائي بشأن طريقة التقدم ، بينما أعرب ١٢ في المائة من الجمهور عن الارتياك التام إزاء هذه المسألة[٤٧] .

---

(٤٦) جريدة إزفستيا (موسكو) ، ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(٤٧) جريدة إزفستيا (موسكو) ، ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

وكانت محاولة الحكومة المركزية لوضع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي قد بدأت في النصف الثاني من عام ١٩٨٩ (٤٨) . وانشئت لجنة حكومية رفيعة المستوى للإصلاح الاقتصادي داخل مجلس الوزراء . وأعدت اللجنة موجزا تفصيليا للتدابير الكفيلة بتشبيت الانزلاق الهابط في الاقتصاد وثلاثة سيناريوهات للانتقال إلى الاقتصاد السوقي : الاول "محافظ" ، والثاني "جذري" والثالث "جذري معتدل" ، وقبلت الحكومة السيناريو الاخير . وكانت النتيجة الاولية لاعمال اللجنة تحقيق توافق في الآراء بشأن الضرورة المطلقة لإجراء إصلاح اقتصادي شامل وجذري بالفعل . ومن المرجع أن مفهوم التحول الذي لا لبس فيه إلى الاقتصاد السوقي أصبح أخيرا مقبولا حقيقة من الناحية السياسية وصار السياسة الرسمية عند هذه النقطة .

بيد أن الحكومة لم تكن ، عندئذ ، مستعدة حتى لإجراء تحول "جذري معتدل" وذلك لاسباب ليس اقلها اهمية أن وكالاتها كانت مشغولة بإدارة الازمات اليومية . ووضعت وثائق اللجنة على الرف ، من الناحية العملية . وبدلا من ذلك ، عهدت مهمة وضع برنامج "إنعاش" ("ozdorovleniye") للاقتصاد الوطني يقدم إلى البرلمان الوطني ، إلى هيئة غوسبلان (Gosplan) وغيرها من الهيئات الاقتصادية المركزية . وكان الاتجاه الرئيسي لبرنامج غوسبلان موجها لجهود الطوارئ - في قالب تقليدي للاقتصاد المهيمن من أجل إعادة الاستقرار الاقتصادي . وكان المشروع الناتج اقل جذرية وطموحا من ذلك بقدر كبير ، وكاد لا يستعمل النتائج التي توصلت إليها اللجنة . وقدم إلى المؤتمر الثاني لنواب الشعب في اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية في منتصف كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

واعتمد المؤتمر الخطة في نهاية المطاف ، بيد أن قصورها بدا واضحا بعد قليل : فقد اخذت الاليات التقليدية للتخطيط المركزي والتحكم الاقتصادي الشديدين ، والتي ضمت الاقتصاد لسنوات عديدة ، تضمحل بسرعة . ووضعت الجمهوريات والاقاليم وحتى المناطق المختلفة قواعدها الخاصة للسلوك الاقتصادي . وتابعت المؤسسات التجارية جداول أعمالها الخاصة في الاجل القصير ، تاركة "الضوابط الاقتصادية" للماضي . ونتيجة لهذه الفوضى ، زادت سرعة انزلاق الاقتصاد الوطني الهابط .

---

(٤٨) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن التطورات في أواخر عام ١٩٨٩ ، انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠ ، الصفحتان ١٥٤ و ١٥٥ من النص الانكليزي .

وفي هذه الاثناء ، كانت عدة مجموعات من رجال الاقتصاد البارزين تعمل في إعداد خطط للتحول إلى الاقتصاد السوقي . وكانت السمة المشتركة الهامة لكل مشاريعهم تتمثل في التأكيد على الطابع الشامل والسريع والجذري نسبيا للتحول اللازم . ومع وجود بعض الاختلافات في موضع التركيز والتسلسل وطريقة التنفيذ ، أكدت جميع تلك البرامج على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لاحكام السياسة المالية ووضع إطار قانوني وتنظيمي للتحول إلى الملكية الخاصة ، وإلغاء الاحتكار وحرية تنظيم المشاريع .

بيد أن الحكومة المركزية لم تكن مستعدة لقبول أي برنامج ذي طابع جذري حقيقي ، وإن كان من الواضح أنها قررت ، من حيث المبدأ ، أن تتابع سياسة للتحول إلى نظام سوقي ، في نهاية المطاف . وبالرغم من تعرضها لنقد شديد في البرلمان ومن جانب خبراء الاقتصاد (السوفيات والاجانب على السواء) فقد دابت الحكومة في جهودها لوضع استراتيجية بالغة التدرج والاعتدال والحرص ، وفقا للخطوط التقليدية للمركزية المتصلبة والاساليب الادارية في التغيير ، والصدارة المطلقة لشكل ملكية الدولة .

ومن أهم عيوب هذا النهج أنه لم يراع التدهور السريع في الحالة الاقتصادية ، في المجال المالي ، أساسا . فقد أدت السياسات المالية المتسيبة ، والاخذ ببرامج الاستحقاقات بصورة متزايدة من جانب الهيئات المنتخبة على كافة المستويات ، والنظام المتصلب للاسعار المحددة ، كلها ، إلى عجز في الميزانية بحجم لا يمكن تقويمه بواسطة تدابير محدودة . فقد أشارت خطة حكومية لرفع الاسعار - بما في ذلك أسعار التجزئية - أعلنها رئيس الوزراء في بيانه أمام مجلس السوفيات الاعلى في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، رد فعل سلبي بالغ القوة في جميع طبقات المجتمع السوفياتي ، مما ترتب عليه أن الحكومة تخلت ، على ما يبدو ، عن أية محاولة لإصلاح الاسعار ، وأعادت تأكيد وعدها بأنه "ستجري مشاورة الشعب" قبل إدخال أية تغييرات في الاسعار مستقبلا . وأثناء ذلك ، واصلت فرقة من الخبراء جهودها من أجل تحسين البرنامج الاقتصادي للحكومة - وفقا لخطوط التدرج المألوفة - بغية تقديمه إلى مجلس السوفيات الاعلى في أيلول/سبتمبر .

وقد تبدد نوع من الركود في عملية التحضير للإصلاح ، وذلك بفضل الإعلان في نهاية شهر تموز/يوليه عن اتفاق بين رئيسي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الروسية على تشكيل فريق مشترك من الخبراء لوضع برنامج مشترك للتحول الى اقتصاد سوقي (فريق شاتالين) . واعد الفريق خلال شهر وثيقة شاملة تتضمن مشروعا لانتقال جَسور وسريع (برنامج الـ "٥٠٠ يوم")(٤٩) .

وبحلول منتصف شهر أيلول/سبتمبر ، قُدم ما لا يقل عن وثيقتين رئيسيتين الى مجلس السوفيات الاعلى لكي ينظر فيها - هما : برنامج الحكومة وبرنامج الـ "٥٠٠ يوم" . ولمشروع الحكومة مكوّن رئيسي يتمثل في فرض زيادة سعرية إدارية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ولكنه لا يتضمن برنامجا جذريا ومتسقا للسيطرة على الاختلالات المالية المتزايدة . وفي حين يقر البرنامج بأن الاقتصاد الوطني في أزمة متعاظمة لا يقترح أي نظام عمل متسق لمكافحتها .

وقد بذلت ، على إثر تعليمات من الرئيس ، محاولة للمزج بين النهجين . وبوجه عام ، اعتبرت الصيغة الاولى للبرنامج "الرئاسي" المنبثقة عن ذلك عملا من إعداد فريق شاتالين وحده تقريبا . غير أن الحالة ظلت معقدة ، لان الحكومة لم تسحب وثيقتها من مجلس السوفيات الاعلى .

ولم يتمكن نواب مجلس السوفيات الاعلى من الاختيار بصورة نهائية بين الاقتراحين . ووافق البرلمان السوفياتي على كلا صيغتي برنامج الإصلاح المقدمتين إليه لكي ينظر فيهما ، وأصدر تعليمات بتوحيد الصيغتين ، بطريقة ما ، في وثيقة واحدة بحلول منتصف تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

وعلى الرغم من الاختلافات المفاهيمية بين البرنامج "الرئاسي" والبرنامج الحكومي ، فقد أُدمج البرنامجان في وثيقة واحدة قُدمت الى مجلس السوفيات الاعلى وأُجيزت بأغلبية ساحقة في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ بوصفها "المبادئ التوجيهية الاساسية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني والتحول الى اقتصاد سوقي" .

---

(٤٩) Perekhod k rynku, 2 volumes (Moscow, August 1990) .

وتتسم الحالة الناجمة عن ذلك في السياسة الاقتصادية السوفياتية بالارتباك ، وتضارب الاختصاصات ، بل الاهم من ذلك كله بحالة من البلبلة . فقد أعلن البرلمان السوفياتي أن التحول الى اقتصاد سوقي هو السياسة الوطنية . ولكن الخبراء الحكوميين السوفيات يعتقدون أن إنشاء هياكل سوقية أساسية سيتطلب ، حتى في أفضل الظروف ، ما لا يقل عن فترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات ، وأنه ربما احتاج بناء اقتصاد سوقي كامل الى جيل بأكمله (٥٠) . وفي الوقت الراهن ، تتم محاولة إعادة تشكيل الصناعة - والتحول الاقتصادي بصفة عامة - عن طريق الأوامر والمراسيم . وأُمرت المؤسسات بأن تفي بطلبات الدولة وتحافظ على "وصلات الإمدادات" المعينة في السابق ؛ وأعطيت تعليمات الى المناطق والجمهوريات بعدم التشويش على السلطة الوزارية المركزية ؛ وتشتغل الانواع غير التقليدية من الاعمال (التعاونيات ، والمزارعون الخاصون ، وأصحاب المشاريع) في بيئة قانونية وإدارية متغيرة على نحو لا يمكن التنبؤ به .

واتخذ عدد من الخطوات العملية في الربع الاول من عام ١٩٩١ لتحقيق استقرار الاقتصاد ، بالنسبة للحالة المالية قبل أي شيء آخر . وهدفت هذه الخطوات الى الحد من السيولة المفرطة (في الاسر المعيشية وفي الشركات على السواء) ، وزيادة الإيرادات الحكومية بإدخال ضريبة مبيعات جديدة نسبتها ٥ في المائة وجدول للضريبة التصاعدية المفروضة على الدخل) ، وتركيز العملات الصعبة في صناديق مركزية . وزيدت اشتراكات المؤسسات في الضمان الاجتماعي الإلزامي زيادة كبيرة ، كما جُمدت الارصدة غير المستخدمة من اعتمادات الحوافز لدى المؤسسات .

ولو اتخذت بعض هذه التدابير ، الى جانب تدابير مكافحة التضخم المذكورة سابقا ، كجزء من برنامج جذري شامل للتحول الى الاقتصاد السوقي ، لبات من المحتمل أن يعتبرها الشعب ضرورية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني وإرساء اسس الانتقال . وعلى أي حال فقد نُظر على نطاق واسع الى بعض التدابير (التي من قبيل المحافظة على وصلات الإمدادات القائمة ومصادرة الموارد المالية للمؤسسات) على أنها محاولة بذلتها الأجهزة الحكومية المركزية لاستعادة السيطرة الإدارية على تدفق الموارد ، المادية

---

(٥٠) انظر ، مثلا : بيان ل. أبالكين نائب رئيس الوزراء أمام مجلس السوفيات الاعلى ، حسبما جاء في 'إزفستيا' (موسكو) ، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

منها والمالية على السواء . ولا يحتمل أن يكون ذلك كافيا لوقف زيادة تفكك آليات قيادة الإدارة الاقتصادية ، غير الفعالة بشكل واضح ، بل انه يمكن أن يعرقل جديا العملية المعلنة المتمثلة في التحول الى الاقتصاد السوقي .

ويعتمد نطاق الإصلاح الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي وسرعته ونتيجته النهائية اعتمادا شديدا على عوامل سياسية مثل شدة تصميم الزعامة السياسية وتلاحمها ، والتعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية للحكومة ، وبين الحكومة الاتحادية وحكومات الجمهوريات ، ودرجة ثقة الجماهير في خطط الحكومة واستعدادها لتحمل مشقة التحول الاقتصادي . وفي هذا الصدد ، فإن ما تم تحقيقه في عام ١٩٩٠ هو ، على أحسن تقدير ، مزيج من النجاح والفشل .

هل يمكن أن يكون الطريق نحو الإصلاح ممهدا ؟

تستتبع إصلاح الاقتصادات المخططة عملية سياسية لخلق ائتلاف فعال يسعى لتحقيق للتغييرات المقترحة . وهي عملية مماثلة من حيث المبدأ ، إن لم يكن من حيث الدرجة ، للاضطلاع بإصلاحات في البلدان الصناعية الرئيسية (مثلا فيما يتعلق بإزالة الحواجز الحمائية القائمة أمام المنافسة في مجال الزراعة أو مجال المنسوجات) أو في البلدان النامية (مثلا : في تحقيق السيطرة على الميزانيات المالية في حالات التضخم المرتفع) . وفي جميع الحالات ، يمكن تعزيز الائتلاف من أجل الإصلاح إذا حصلت الأطراف ، التي ستخسر من التحول الذي سيحدث ، على تدابير تعويضية انتقالية تعزز ثقتها وتجعل مخاطر الإصلاح محتملة .

وينبغي معالجة مخاوف الجمهور الواقعية ، أي مخاوفه من البطالة ومن انخفاض الدخول الفعلية . وهناك من المؤشرات ما يدل على أن الفقر في المنطقة واسع الانتشار ومتزايد . فمثلا ، يُعتقد أن أكثر من ٤٠ مليون شخص في الاتحاد السوفياتي يعيشون دون "مستوى الفقر" وأن نحو ثلث سكان هنغاريا يعيشون في "مستوى الحضيض" (٥١) . وفي بولندا ، عاش نحو ١٦ في المائة من المتقاعدين

---

(٥١) 'كوميونست' (موسكو) ، العدد رقم ٣ ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٦٠ (من النص الروسي) ؛ و " Egytized Magyarorszag?, Tarsadalmi Szemle (Budapest), No. 5. 1990, pp. 3-14" .

دون "الحد الادنى الاجتماعي" في عام ١٩٧٨ ، وصلت النسبة الى أكثر من ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٧ (٥٢) ، مما يدل على تدهور بدأ قبل برامج الإصلاح الاخيرة بمدة طويلة .

وهكذا ، ينبغي إقامة نظام رعاية الاجتماعية جديد يوفر ، كجزء من عملية الإصلاح ، تعويضا كافيا عن البطالة ، واستحقاقات صحية للعاطلين ، وإعادة تدريب للعمال من أجل تسهيل التكيف الهيكلي وتوفير "شبكة أمن اجتماعي" بصفة عامة . فهناك حاجة الى نظام قوي للتعويض عن البطالة لا يعاقب المؤسسات التي تفصل العمال غير اللازمين لها بل يوفر فعلا تعويضا كافيا لتجنب مشقة زائدة عن الحد . وقد اعتمدت جميع اقتصادات أوروبا الشرقية هدفا يتمثل في توفير حوافز للعمال لكي يلتمسوا إعادة استخدامهم على وجه السرعة بمساعدة شبكة من مكاتب العمل تديرها الدولة . وفي بلدان مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا بدأت فعلا العملية القانونية الهادفة الى وضع مثل هذا النظام . وفي جميع البلدان يجري تنفيذ أو إعداد برامج مختلفة التعويض عن البطالة .

وسوف يفرض أثر عملية التكيف مزيدا من الضغوط على القطاع الصحي . إذ أن عدم كفاية الإدارة والتمويل اللازمين لخدمات الرعاية الصحية قد حد فعلا من كفاءة هذه الخدمات . وتحتل إعادة تشكيل القطاع الصحي مكانها على رأس القائمة . ومما يشغل الاذهان حاليا تأمين إيرادات أوفى للرعاية الصحية . وتجري مناقشة إمكانيات تنويع مصادر التمويل عن طريق الضمان الاجتماعي والخاص . ولكن عدم وجود صناعة تأمين خاصة متطورة يجعل هذا الامر صعبا للغاية .

كما ينبغي الاهتمام بموضوع نقص المساكن الحاد . فالنقص في السكن قيد رئيسي على حِراك العمال ، يشكل بالتالي عقبة رئيسية تحول دون إعادة تشكيل النشاط الاقتصادي المحلي . وقد اشتدت الحاجة الى توفير السكن بسعر معقول في بعض البلدان . ويمكن تنفيذ برامج رئيسية لتشييد السكن عن طريق الحوافز السوقية والاستثمارات الحكومية في هذا القطاع . ولكن تكيف النظام المالي يتطلب تغيير نظام قروض الإسكان المدعومة دعما قويا ، ورفع أسعار الفائدة ، وتعديل شروط التسديد .

---

(٥٢) انظر : Branko Milanovic, "Poverty in Poland, Hungary and Yugoslavia in the years of crisis : 1978-87", PRE Working paper, No. 507, World Bank, Policy, Research and External Relations, Washington, D.C. 1990 .

وفي هنغاريا(٥٣) وبولندا ، يجري استحداث قروض عقارية لتمويل شراء الاراضي وتسديد تكاليف التشييد . كما أن زيادة تسهيل نقل الملكية الخاصة من شانها أن تحسن الظروف السوقية العامة لتنمية الإسكان .

ومع ذلك ، فإن الإجراءات المتعلقة بتنفيذ قائمة العمل الاجتماعي تتطلب موارد مالية غير متوفرة في الوقت الراهن . فإمكانات الإدخار المحلي للبلدان غير معبأة بشكل كامل ؛ وفي الواقع ، يعتبر توجيه المدخرات ، توجيها أشد انتاجية ، نحو الاستثمار هدفا أساسيا لعملية التكيف المصاحبة للتثبيت ، وذلك بالإضافة الى زيادة معدل الإدخار الوطني مع مرور الوقت .

وبصفة عامة ، فإن عملية التحول - التي ينبغي أن تكون قائمة العمل الاجتماعي جزءا لا يتجزأ منها - ممولة تمويلا ناقصا . كما أن الاتجاهات الاقتصادية الدولية ، بالإضافة الى القطاعات المحلية ، تزيد الآن من سوء الحالة . وفي حين استفادت بلدان أوروبا الشرقية من تحسن معدلات التبادل التجاري عموما في معظم السنوات الاخيرة من الثمانينات ، يُتوقع لمعدلات تبادلها التجاري أن تزداد سوءا في عام ١٩٩١ والاّ تنتعش في الاجل القريب . والعكس صحيح في الاتحاد السوفياتي ؛ إذ أن معدلات تبادله التجاري ساءت في أواخر الثمانينات ويُتوقع لها أن تتحسن هذه السنة . إلاّ أنه من غير المتوقع أن يتمكن من الاستفادة استفادة كاملة من تحسن أسعار تصدير الطاقة ، نظرا لأن الإمدادات المخصصة للتصدير يجري تخفيضها تخفيضا شديدا (انظر : الفصل الثالث) .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ما برح يستخدم ما في حوزته من عملات صعبة استخداما شديدا ، كما اقترض من الخارج مبالغ كبيرة في السنوات الاخيرة ، في حين استُبعدت عدة بلدان أوروبية شرقية من السوق المالية الدولية طيلة سنوات كثيرة بسبب أزمات خدمة ديونها . ويبدو أن ما لهذه البلدان من قدرة عامة على جذب مزيد من الموارد المالية الخاصة في الاجل القصير محدود للغاية . وبصفة أساسية ، فإن هذا التقييم هو الذي استند إليه

---

(٥٣) انظر "إصلاح سياسة الإسكان في هنغاريا" ، ورقة أعدتها فرقة عمل مشتركة بين حكومة هنغاريا والبنك الدولي ، (أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) .

ما تعهد به المجتمع الدولي لبلدان المنطقة من دعم مالي عن طريق الإقراض الرسمي وتخفيف حدة الديون (٥٤) .

وستدخل عملية التحول مرحلة هامة في عام ١٩٩١ . ولا يُتنبأ بانخفاض صافي الإنتاج إلا لبولندا ورومانيا (انظر : الجدول ألف - ٣) . ومن المتوقع بصفة عامة أن ترتفع التكاليف الاجتماعية القصيرة الاجل ارتفاعا حتميا . وتتوقع الحكومات أن يزداد التضخم والبطالة معا ، في النصف الاول من السنة على الاقل . ويُتنبأ أن تتراوح البطالة بين ١٢ و ١٥ في المائة في بولندا ، وبين ٦ و ١٠ في المائة في تشيكوسلوفاكيا ، وبين ٤ و ٦ في المائة في هنغاريا ، وقد تصل الى ١٠ في المائة في رومانيا . وفي الاتحاد السوفياتي ، تشير بيانات الربع الاول من عام ١٩٩١ الى أن الانكماش حاد فعلا . وربما يكون الإنتاج قد قل بنسبة ٨ في المائة . والاستثمار باكثر من ١٥ في المائة ، بينما انكمشت التجارة الخارجية بنحو الثلث تقريبا ، بالمقارنة بالربع الاخير من عام ١٩٩٠ . وتشير هذه البيانات الى أن السنة باكملها ربما تسجل انخفاضا شديدا (انظر : الجدول ألف - ١٠) . هذه هي ، إذن ، البيئة التي في إطارها ينبغي لمؤيدي الإصلاح أن يقدموا حججهم الداعية الى لمواصلة خطى الانتقال الاقتصادي ، بل وتعجيلها أيضا .

البلدان النامية

انخفض معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية للعام الثالث على التوالي إلى قرابة ٣ في المائة في عام ١٩٩٠ ، بالمقارنة بـ ٣,٤ في عام ١٩٨٩ و ٥,٠ في المائة في عام ١٩٨٨ (انظر الجدول الثاني - ١) . وتركز هذا الهبوط إلى حد كبير في البلدان ذات النمو الكبير . وانخفض عدد البلدان التي نمت بمعدل يتراوح بين ٥ و ٧,٥ في المائة ، بينما زاد عدد البلدان ذات النمو الذي يقل عن ٥ في المائة (الجدول الثاني - ٣) . وهبطت نسبة السكان الذين يعيشون في البلدان ذات الناتج الفردي الراكد أو المتناقص وإن ظلت كبيرة .

---

(٥٤) تُناقش الحالة المالية في المنطقة ومركز برامج المساعدة الدولية بصورة أشد تفصيلا في الفصل الرابع .

وبالنسبة للبلدان النامية تميزت السنة بحدثين كبيرين ، هما الانتكاس في امريكا الشمالية وعدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الذي تم التنبؤ به ، وازمة الخليج التي لم يكن من الممكن التنبؤ بها . وعمل بطء الاقتصاد في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي على إبطاء نمو الصادرات والناتج في البلدان النامية . وإن تفاوت اثره تفاوتا كبيرا فيما بين البلدان . وظل عدد كبير من البلدان يتوسع في صادراته وانتاجه بنفس القوة التي كان يتميز بها من قبل تقريبا ، وفي الحالات التي كان نمو الصادرات يميل فيها إلى البطء ، كثيرا ما استمرت الدوافع المحلية على توسيع الانتاج وفي بعض الحالات تعزيزه . وبالمثل ، كان اثر ازمة الخليج على عدد من البلدان مدمرا وعلى عدد آخر خطيرا ، بينما كانت للازمة آثار محدودة بالنسبة لبلدان اخرى ، ولاسيما من حيث النمو الاقتصادي الضائع .

الجدول الثاني - ٣ البلدان النامية[1] : التوزيع التكراري
لمعدلات نمو الناتج ، ١٩٨٢ - ١٩٩٠

(عدد البلدان)

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	العدد من (بالملايين)	النسبة المئوية من المجموع	العدد من (بالملايين)	النسبة المئوية من المجموع
الصفر أو ما دونه	٣٠	٣٥	٢٧	٢٦	١٩	٢٣	٢٣	١٨	١٨	٢٠٧	٧,٧	٣٢٨	١١,٩
٠,١ - ٢,٥ في المائة	٢٤	١٧	١٥	١٩	١٤	١٧	١٦	٢١	٢٠	٤٤٥	١٦,٥	٣٢٩	١١,٩
٢,٦ - ٥,٠ في المائة	١٣	١٣	١٩	٢٤	٢٨	٢٤	١٩	٢٣	٣٠	١ ٤٦٢	٥٤,١	١ ٤٣٩	٥٢,١
٥,١ - ٧,٥ في المائة	٩	١٤	١٥	١١	١٨	١٤	١٦	١٩	١١	٤٩٨	١٨,٤	٥٢٠	١٨,٨
٧,٦ في المائة وما فوقها	١٠	٧	١٠	٦	٧	٨	١٢	٥	٧	٨٩	٣,٣	١٤٧	٥,٣
المجموع	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٢ ٧٠١	١٠٠,٠	٢ ٧٦٣	١٠٠,٠

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامم المتحدة . البيانات الظاهرة عن معدلات السكان والنمو السكاني هي البيانات التي نشرتها الادارة في نشرة التوقعات السكانية في العالم ، ١٩٩٠ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.91.XIII.4) .

(١) استنادا الى بيانات ٨٦ بلدا تمثل ٩٥ في المائة من سكان البلدان في سنة ١٩٩٠ ، باستثناء الصين .

ظل جنوب وشرقي آسيا ، رغم بعض التباطؤ ، أسرع المناطق نموا بفارق كبير ، ولم تفلح افريقيا إلا في النمو بسرعة تزيد قليلا على الزيادة السكانية فيها ، وانخفض النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ككل . ويبدو أن صدمات عام ١٩٩٠ لم تفعل شيئا يُذكر لتغيير نمط النمو الاقليمي . وظل عدد كبير من قضايا النمو والتنمية الطويلة الأجل مهّما . كما ظل الدين الأجنبي الثقيل والتدفق الكبير من الموارد إلى الخارج من العوامل المقيدة للاستثمار والنمو في كثير من البلدان (انظر الفصل الرابع) . وفي عدد كبير من البلدان ما زالت سياسات الإصلاح الهيكلي وتحقيق الاستقرار هامة للغاية ولم يتحقق الفوز في المعركة ضد التضخم بعد .

أمريكا اللاتينية : مازالت تحارب التضخم

تقلص الناتج في أمريكا اللاتينية بحوالي ٠,٧ في المائة في سنة ١٩٩٠ ، وهي السنة الثالثة من الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على التعاقب . ويُعزى الكثير من هذا التقلص إلى الانخفاض الشديد في الناتج في اثنين من أكبر الاقتصادات في الاقليم ، وهما الأرجنتين والبرازيل ، كذلك انخفض الناتج في أغلبية كبيرة من البلدان المستوردة للطاقة أو زاد ببطء أشد من ذي قبل . وتحسن أداء النمو بشكل عام في البلدان المصدرة للطاقة . وظلت الضغوط التضخمية عالية في كثير من هذه الاقتصادات . وزادت في بعض الحالات خلال السنة ، بينما كان للسياسات المتبعة للسيطرة على التضخم أثر سلبي على الانتاج . وباستثناء عدد قليل من البلدان استمر الاستثمار في الركود أو الانخفاض وظلت خدمة الديون الخارجية التي على الاقليم وعدم توافر الموارد المالية الأجنبية عقبات خطيرة أمام النمو في نصف الكرة هذا .

الأداء الاقتصادي وأزمة الخليج

أثرت أزمة الخليج أيضا على الأداء الاقتصادي للإقليم . فقد أسهمت في زيادة ايرادات الصادرات وتحسين النمو الاقتصادي بالنسبة للبعض ، وزادت من تكلفة الواردات بالنسبة للغالبية وأضافت إلى الضغوط التضخمية في كثير من البلدان .

وشهدت تسعة بلدان من جملة ثلاثة وعشرين بلدا جرى رصدها في الاقليم نموا سالبا في سنة ١٩٩٠ . وجميع هذه البلدان ، باستثناء بيرو ، هي بلدان مستوردة للطاقة . فقد تقلص الناتج في الارجنتين وبيرو للسنة الثالثة على التعاقب ، وشهدت البرازيل ، وهي أكبر اقتصاد في الاقليم ، انتكاسا اقتصاديا شديدا (انظر أدناه) . ولايزال اقتصاد نيكاراغوا يواجه اختلالات حادة في الاقتصاد الكلي وقد تقلص بنسبة ٥,٥ في المائة في سنة ١٩٩٠ . وفي هندوراس واجه الطلب المحلي ضغوطا من جراء السياسة المالية المتقشفة . وانخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١ في المائة .

كذلك لم تشهد بربادوس والجمهورية الدومينيكية وهايتي وغيانا أي نمو في العام الماضي . وأصاب الركود الصناعتين الرئيسيتين في غيانا ، وهما صناعتي السكر والبوكسيت ، وظلت أحجام الصادرات أدنى من مستوياتها العادية ، كما انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١,٥ في المائة . وأدى الانتكاس الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى انخفاض الايرادات من السياحة وإلى تقليص الناتج في بربادوس بنسبة ٢ في المائة .

والواقع أن معظم اقتصادات منطقة البحر الكاريبي التي تعتمد على السياحة شهدت تباطؤا في النمو نتيجة للأثر المضاعف للانتكاس الاقتصادي في الولايات المتحدة وأزمة الخليج . ورغم انتعاش السياحة في أواخر سنة ١٩٩٠ الذي اقترن بتحويل خطوط البواخر السياحية من البحر الابيض المتوسط إلى البحر الكاريبي ، فقد ظل عدد الركاب القادمين أدنى من المستويات التي لوحظت في عام ١٩٨٩ بنسبة تراوحت بين ١٥ و ٢٠ في المائة .

وشهدت الجمهورية الدومينيكية أزمة سياسية حادة أدت إلى حدوث إضرابات وقلاقل مدنية . وازداد العجز المالي سوءا نتيجة الإسراف في الانفاق في سنة انتخابية ، وتسارع التضخم وتقلص الناتج بنحو ٤ في المائة . وضاعفت أزمة الخليج من مشاكل البلد . وفي هايتي أسفرت الاضطرابات المدنية مقترنة بأزمة الطاقة عن انخفاض الانتاج الصناعي وهبوط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢ في المائة .

وشهدت بلدان أخرى تباطؤا حادا في نموها . ففي شيلي حيث كان الاقتصاد المفرط في السرعة ينمو بمعدل ١٠ في المائة في عام ١٩٨٩ ، هبطت السياسة النقدية التقييدية بمعدل النمو إلى ٢ في المائة في عام ١٩٩٠ . وفي كوستاريكا اتُّخذت تدابير تقشفية لتقليل العجز المالي ، غير أنها أيضا قيدت النمو الاقتصادي في العام الماضي . كذلك فقد النمو قوته في جامايكا وباراغواي .

وفي الوقت الذي كانت الحكومات تكافح فيه للسيطرة على مجموعي الميزانية المالية والنقود لتحول دون زيادة التضخم ، عملت أزمة الخليج على خلق ضغوط تضخمية إضافية ، فتعقدت بذلك جهود تحقيق الاستقرار في البلدان المستوردة للبترول . وعلى خلاف ما حدث في الصدمات النفطية السابقة ، مُرِّرَت الزيادة في الأسعار في أسواق النفط الدولية إلى المستهلكين المحليين . ولم يجر تأخير التكيف . فبالنظر إلى الاختلالات المالية الشديدة التي تعاني منها حاليا بلدان كثيرة ، لم يَعُد في مُستطاع هذه البلدان إعانة الاستهلاك النفطي .

وتحسن النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٠ في البلدان المصدرة للنفط . وبعد خروج فنزويلا من انتكاس حاد في عام ١٩٨٩ عندما اضمحل اقتصادها بنسبة ٨ في المائة ، كان نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي بها ٤,٤ في المائة ، وكان سبب ذلك في المقام الاول هو الانتعاش في صناعة النفط . والواقع أن فنزويلا كانت أسرع بلدان أمريكا اللاتينية نموا في عام ١٩٩٠ .

وسجلت بوليفيا نموا بلغ معدله ٢,٥ في المائة وهو لا يتجاوز معدل النمو السكاني إلا بالكاد . وظل الاستثمار غير كاف لتنشيط الاقتصاد . واستطاعت كولومبيا أن تحافظ على معدل نموها عند ٣,٥ في المائة بفضل الاداء الجيد لقطاعها الخارجي . واتسم الطلب المحلي بالبطء نتيجة للظروف النقدية التقييدية للسيطرة على التضخم .

ولم تستطع المكسيك ، وقد أصبحت أقل اعتمادا على صناعة النفط من ذي قبل وغير قادرة على زيادة انتاج النفط بشكل كبير نتيجة للتخفيضات السابقة في الاستثمارية في هذا القطاع ، أن تنتفع بشكل كامل من الزيادة في أسعار النفط . ونما الاقتصاد بنحو ٢,٥ في المائة ، أي أقل بعض الشيء من معدل ١٩٨٩ . كما حققت إكوادور نموا متواضعا بعد اضمحلال في عام ١٩٨٩ وذلك رغم ظروف تقييد الإئتمان . وحقق ارتفاع أسعار البترول أيضا بعض الفائدة لترينيداد وتوباغو حيث كان الناتج المحلي الاجمالي يتناقص منذ عام ١٩٨٤ . وكان نمو الناتج هامشيا عند معدل قدره ٠,٥ في المائة .

وبالنسبة لبلدان هذا الاقليم المصدرة للنفط ، جلب ارتفاع أسعار النفط ايرادات مالية . على أن هذه البلدان كانت على وعي بالتقلبات السريعة في أسواق النفط الدولية وحذرة في استخدامها للارباح الفجائية الاتية من ارتفاع أسعار النفط وافترضت ميزانية فنزويلا المقترحة لسنة ١٩٩١ سعر للبرميل من النفط يبلغ ١٩ دولارا ، وتقرر تجميع أي ايرادات تزيد على الرقم المرصود لها في الميزانية في صندوق للاستقرار الاقتصادي وذلك ليتسنى وقف نمو الطلب . وانشأت المكسيك صندوق طوارئ خاص للوقاية من الانخفاضات في أسعار النفط في المستقبل . ويتكون الصندوق من الايرادات الزائدة التي يُحدثها ارتفاع أسعار النفط والارباح الاتية من بيع شركة التليفونات تلماكس . كما سيتم توجيه الموارد التي يتم الحصول عليها من خلال عمليات الإخصاص الاخرى إلى صندوق الطوارئ . وانشأت إكوادور أيضا صندوق استقرار سيستخدم لتخفيض الديون الرسمية أو الواردات من السلع الرأسمالية أو لتكملة الايرادات الحكومية إذا هبط سعر النفط دون المستوى المرصود له في الميزانية .

ولم يكن للحظر التجاري الذي فرضته الامم المتحدة على العراق والكويت سوى اثر معاكس ضئيل على ايرادات بلدان امريكا اللاتينية . إذ ان نصيب العراق والكويت من صادرات امريكا اللاتينية صغيرا (٥٥) . ومن الناحية الاخرى ، كان لارتفاع اسعار النفط وانخفاض الطلب على الواردات من جانب الشريك التجاري الرئيسي للاقليم اثر على الاداء التجاري لامريكا اللاتينية بالفعل في عام ١٩٩٠ .

وطبقا للتقديرات الاولية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، لم تنمُ صادرات امريكا اللاتينية في سنة ١٩٩٠ إلا بمعدل ٢ في المائة ، وهو رقم يقل كثيرا عن معدل نمو التجارة العالمية لتلك السنة . وقد أثّر اداء البرازيل ، اكبر مُصدِّري الاقليم ، تاثيرا كبيرا في إحداث هذه النتيجة (٥٦) . وقد انخفضت صادرات البرازيل نتيجة لتقييم عملتها باكثر من حقيقتها وقلة توافر الإئتمان . ويُعزى العامل الاخير إلى قضاء الحكومة على حوافز التصدير . وانخفض حجم الصادرات ايضا في الجمهورية الدومينيكية وهايتي وبيرو . اما في الجهات الاخرى في الاقليم فقد نمت الصادرات بمعدلات قوية ، ولاسيما من البلدان المستوردة للطاقة . وفي الارجنتين والسلفادور وباراغواي وشيلي وغواتيمالا زادت الصادرات باكثر من ١٢ في المائة بالقيمة الحقيقية . وانتفعت بنما ونيكاراغوا ايضا من وقف الحظر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة ، ونمت صادراتهما بسرعة . على أن هذه التطورات لم تكن كافية للسماح بحدوث زيادة كبيرة في قيمة صادرات امريكا اللاتينية .

---

(٥٥) بلغ متوسط صادرات امريكا اللاتينية إلى هذين البلدين خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ ٤٠٠ مليون دولار في السنة مما يمثل أقل من ٠,٥ في المائة من مجموع صادرات الاقليم . والبرازيل هي أكثر بلدان هذا الاقليم تجارة مع العراق والكويت . وتبلغ صادرات البضائع البرازيلية الموجهة الى هذين البلدين نحو ١ في المائة من إجمالي صادراته . وثاني اكبر مصدر في الاقليم الى العراق والكويت هو اوروغواي إذ بلغ متوسط قيمة صادراتها ٣٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ويمثل هذا زهاء ٢ في المائة من مجموع صادرات اوروغواي .

(٥٦) نمت صادرات امريكا اللاتينية بحوالي ١٠ في المائة بالقيمة الحقيقية ، إذا استثنينا صادرات البرازيل من مجموع صادرات الاقليم .

وبلغت قيمة الصادرات في سنة ١٩٩٠ ، ١١٩ بليونا من الدولارات ، تمثل زيادة مقدارها ٧,٦ بليون دولار على مستوى صادرات ١٩٨٩ ، وكان مَرَدُّ ذلك في جزء كبير منه إلى ارتفاع أسعار النفط في الوقت الذي عانت فيه معظم السلع الاساسية المصدرة من الإقليم انخفاضا في أسعارها في الاسواق العالمية (انظر الفصل الثالث) . والواقع أن ٧٥ في المائة من الزيادة في مجموع صادرات البلدان المصدرة للطاقة يمكن رده الى زيادة الايرادات النفطية .

وازدادت واردات امريكا اللاتينية ٧,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية ، وتركزت معظم هذه الزيادة في البلدان المصدرة للنفط ، لاسيما المكسيك وبيرو . وارتفع حجم الواردات ١٢ في المائة في مجموعة البلدان هذه . ففي المكسيك ، أدت إجراءات تحرير التجارة ورفع قيمة العملة الى زيادة سريعة في الواردات . أما في بيرو فانتعشت الواردات من معدلات كسادها الشديد عام ١٩٨٩ . وكانت الزيادة في واردات البلدان المستوردة للطاقة أكثر تواضعا . فكان النفط يمثل ٤٧ في المائة من الزيادة في مجموع واردات هذه المجموعة ، وجلب ارتفاع أسعار النفط ضغطا آخر على مواردها المحدودة من العملات الاجنبية . أما في البرازيل وشيلي - وهما من أكبر مستوردي النفط في المنطقة - فكانتا أشد البلدان تأثرا بارتفاع أسعار النفط بالقيمة المطلقة . بيد أن الاثر كان أكبر في الجمهورية الدومينيكية وهايتي ونيكاراغوا ، فقد كان عليها أن تخصص نصيبا كبيرا من حصيلة صادراتها لتمويل فاتورة النفط الإضافية .

كما زادت الديون الخارجية لامريكا اللاتينية في عام ١٩٩٠ بعد انخفاضها عامين متواليين . فقد كان على عدد كبير من البلدان أن يتكبد مدفوعات الفائدة المتأخرة بسبب ضغوط الاموال العامة أساسا ، رغم انخفاض أسعار الفائدة دوليا . وكان التقدير أن مدفوعات الفائدة المستحقة ازدادت عشرة بلايين دولار في العام الماضي . واستطاعت بلدان أخرى أن تحسن حالة ديونها الخارجية باسترداد قدرتها على الوصول الى الاسواق الرأسمالية الدولية . وهذا ما حدث في شيلي والمكسيك . كما أدى تخفيض قيمة الدولار بالعملات الرئيسية الاخرى الى زيادة قيمة الديون التي جرى تكبدها بالين والعملات الاوروبية من حيث قيمتها بالدولار . وأخيرا حدث رغم انخفاض ديون بعض البلدان أن كانت عمليات تقليل الديون في إطار نظام بريدي وخارجه غير كافية لمواجهة التطورات المذكور أعلاه(٥٧) .

---

(٥٧) اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، نظرة عامة مبدئية على اقتصاد امريكا اللاتينية والكاريبي في عام ١٩٩٠ ، ملاحظات على الاقتصاد والتنمية ، العدد ٥٠٠/٥٠١ (كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠) .

استراتيجيات التنمية المتغيرة

شهدت بلدان كثيرة في المنطقة تحولا واضحا نحو السياسات التي تستهدف زيادة كفاءة الاقتصادات الوطنية وقدرتها على التنافس ، وجعلها أكثر اندماجا في صلب الاقتصاد العالمي . واستخدمت بلدان كثيرة برامج لتحرير التجارة ، وقامت بإصلاحات في أسعار صرف العملات . فقد بسّطت بوليفيا وبيرو وفنزويلا هياكل تعرفاتها الجمركية ، وتعكف حاليا على التقليل بالتدريج من مستويات التعرفة الجمركية فيها . وهناك برامج مماثلة في الارجنتين والبرازيل والمكسيك . كما قللت كولومبيا قائمة السلع التي تخضع لتراخيص الاستيراد المسبقة . كذلك اتبعت إجراءات لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة منها الأخذ بقواعد جديدة في الاستثمار الاجنبي تفتح مجالات جديدة لمشاركة رأس المال الاجنبي . واتبعت المكسيك قواعد جديدة لرأس المال الاجنبي في عام ١٩٨٩ لزيادة تدفقات المواد المالية الى البلد . وسمحت مؤخرا بزيادة المشاركة الاجنبية في الاستثمارات في قطاع التعدين . وحررت بوليفيا مؤخرا استثماراتها الاجنبية بأن أعطت رأس المال الاجنبي نفس الحقوق التي تتمتع بها الجهات الوطنية المناظرة . وتحررت الأسواق المالية في بعض الحالات (مثل المكسيك) . واتخذت بعض البلدان خطوات لرفع الضوابط التنظيمية عن بعض قطاعات الاقتصاد . فقد رفعت الارجنتين مؤخرا الضوابط التنظيمية عن صناعة النفط فيها ، بينما أعلنت البرازيل رفعها إذا كانت تؤثر في صناعة خطوط الطيران وتوزيع الوقود ومشتقات النفط . وشهدت بلدان كثيرة إلغاء أو تقليل الضوابط على الأسعار ، وأزيلت الإعانات أو أصبحت تسري على بنود أقل . ويبدو أن الحكومات تعيد رسم دور الدولة في الاقتصاد . إذ يبدو أن دور الدولة أخذ يتقلص . وشهدت السنوات الأخيرة خصخصة عدد كبير من الشركات الحكومية في بعض البلدان (مثل الارجنتين وشيلي والمكسيك) ، بينما بدأت بلدان أخرى في برامج التحويل الى الملكية الخاصة .

وحظي التكامل الاقتصادي في المنطقة باهتمام كبير خلال العام الماضي في امريكا اللاتينية . وفيما يبدو أنه خروج على نهج التنمية السابقة في المنطقة أصبحت الصادرات تعتبر دافعا للنمو ، والتكامل الإقليمي عنصرا في الاستراتيجية الشاملة الموجهة الى الخارج . كما يبدو أن ظهور التكتلات التجارية في بعض المناطق قد زاد من حافز بلدان المنطقة على توثيق صلاتها التجارية الإقليمية ، وساعد على ذلك حافز جديد هو "مبادرة مشاريع الامريكتين" الذي نادى بها الرئيس بوش (انظر أدناه) .

وأعلن الاتحاد الكاريبي[٥٨] زيادة تدريجية في المعاملة التفضيلية داخل الاتحاد ، وهذا يؤدي الى إزالة جميع الحوافز التجارية بينها في منتصف ١٩٩١ . ١٩٩١ . وترمي هذه المجموعة الى خلق سوق مشتركة بحلول عام ١٩٩٤ . كذلك قررت بلدان مجموعة الإنديز[٥٩] - باستثناء إكوادور - إنشاء منطقة تجارية حرة بحلول عام ١٩٩٣ ، وإقامة سوق مشتركة بحلول عام ١٩٩٣ . وسيكون اتجاه بوليفيا نحو السوق المشتركة أبطأ ، بينما سوف لا تنضم إكوادور الى المنطقة التجارية الحرة إلا عام ١٩٩٥ ، والى السوق المشتركة بحلول عام ١٩٩٧ . وقد أحييت السوق المشتركة لأمريكا الوسطى بفضل استئناف العمل بترتيبات تسوية المدفوعات والتعهد بإصلاح التعرفة الخارجية الموحدة بحيث يكون أقصاها عشرة في المائة وأدناها خمسة في المائة عند انتهاء عام ١٩٩٣ . وفي تطور مواز ، أعلنت الارجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل إقامة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي من أمريكا الجنوبية ، وستكون عاملة بالكامل بحلول عام ١٩٩٥ .

وكانت خطط التكامل السابقة في المنطقة محدودة النجاح . فلم تبلغ زيادة التجارة بين البلدان المشتركة الحد المتوقع ، كما ظلت التجارة بين المناطق جزءا صغيرا من مجموع تجارة هذه البلدان . ومازال الوقت مبكرا لمعرفة ما إذا كان اتجاه بلدان أمريكا اللاتينية حاليا نحو سياسة التطلع الى الخارج يشجع التجارة داخل المنطقة . ويبدو أن بعض الأسواق المشتركة المستهدفة أصغر من أن تروّج التجارة كثيرا . فمجموع سكان أعضاء الاتحاد الكاريبي مجتمعين لا يتجاوز ٥,٥ مليون نسمة . و ٧٥ في المائة من التجارة داخل مجموعة الانديز خالية من التعرفات الجمركية ، ولكنها مازالت تمثل نصيبا صغيرا من إجمالي تجارة المجموعة . وقد لا تكون إزالة التعرفات الباقية كافية لزيادة التجارة داخل البلدان التي لها هيكل إنتاجي قريب من ذلك جدا ، فكلها تصدر المعادن . ويبدو في حالة الارجنتين والبرازيل - التي توجد بينهما أوجه تكامل وقطاع متقدم نسبيا في الصناعة التحويلية - أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي عقبة أساسية دون زيادة التجارة .

---

(٥٨) أعضاء الاتحاد الكاريبي هم : أنتيغوا وبربودا ، وبربادوس ، وبليز ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وجزر البهاما ، ودومينيكا ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، وسانت كيتس ونيفيس ، وسانت لوسيا ، وغرينادا ، وغيانا ، ومونتسيرات .

(٥٩) وهي إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا .

أما مبادرة مشاريع الأمريكتين التي أعلنها الرئيس بوش في حزيران/يونيه ١٩٩٠ فالمراد بها تكثيف الشراكة الاقتصادية مع نصف الكرة الغربي . وللمبادرة ثلاثة مقومات هي : التجارة ، والاستثمارات ، والديون الخارجية .

والهدف النهائي من هذه المبادرة التجارية هو إنشاء منطقة تجارية حرة في القارة . وستبدأ الخطوات نحو ذلك باعتماد اتفاقات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة على أساس ثنائي أو دون إقليمي أو بالتفاوض على اتفاقات إطارية .

كما تسعى المبادرة الى إيجاد مناخ مناسب أكثر للاستثمارات الأجنبية والمحلية . وسيوضع برنامج جديد للإقراض في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، للمساهمة في إزالة العوائق أمام الاستثمارات الأجنبية . كذلك سيدير المصرف صندوقا جديدا للاستثمارات بمقدار ١,٥ بليون دولار ، وهذا يتيح مبلغا يصل الى ٣٠٠ مليون دولار سنويا في صورة منح لدعم القطاع الخاص وإصلاحات الاستثمار . والمنتظر تمويل الصندوق بالتساوي بين اليابان والولايات المتحدة وأوروبا .

أما على جبهة الديون ، فسيكون للمصرف دوره أيضا في العمل على تقليل ديون المصارف التجارية ودعم الإصلاحات الاقتصادية . لكن المقترحات الأساسية في هذا الشأن هي تقليل الديون الرسمية للمنطقة إزاء الولايات المتحدة . وسوف يستخدم أسلوب تقليل الديون على أساس حالة فحالة مع البلدان التي تتبع إصلاحات في السياسة تنال تأييدا من المنظمات المالية المتعددة الأطراف . وسيجري شطب جزء كبير من الديون التساهلية ، مع تقليل الديون غير التساهلية بتحويل الديون الى أسهم ، وبمقايضة الديون بإجراءات الحفاظ على الطبيعة(٦٠)

جهود متجددة على صعيد التضخم

مازالت مكافحة التضخم الهدف الغالب على سياسة امريكا اللاتينية(٦١) . وأظهرت معظم برامج تحقيق الاستقرار المتبعة في عام ١٩٩٠ انشغالا بإزالة أو تقليص

---

(٦٠) مكتب الأمين الصحفي للبيت الأبيض ، نص ملاحظات الرئيس على خطاب مشاريع الأمريكتين (٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠) (مستنسخ) .

(٦١) للاطلاع على محاولات تحقيق الاستقرار الرئيسية في المنطقة خلال عام ١٩٨٩ ، انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٠ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.90.II.C.1) ، الصفحات ٢٣-٢٦ .

العجز في الميزانية والمحافظة على الانضباط المالي . ويبدو أن القبول متزايد للفكرة القائلة بأن محاولات تحقيق الاستقرار فشلت بسبب تخفيف الضوابط على مصادر الأموال العامة : فعندما يبدأ العجز في الميزانية في الازدياد ، تتلاشى الثقة في برنامج تحقيق الاستقرار ، وتزداد التوقعات التضخمية تشاؤما ، وتبدأ الأسعار في التغير تحسبا لاحتمال ارتفاع معدلات التضخم ، وهذا يؤذن بفشل برنامج تحقيق الاستقرار .

وكان الهدف من محاولة تحقيق الاستقرار التي بدأت في عام ١٩٩٠ ، مواصلة تشديد القبضة على الحسابات العامة . وكان تقلص المالية العامة وتقلص النقد هما العنصران الرئيسيان فيها ، وصبح التأكيد على ضبط الأسعار والأجور أقل من السابق . وكانت هناك سمة أخرى لمعظم السياسات الحديثة في مكافحة التضخم هي تحرير التجارة . واستخدمت وسائل للحث على ضبط الأسعار بين القطاعات الانتاجية هي تقليل رسوم الجمارك ، ووقف أوجه الحظر على الاستيراد ، وإزالة قيود أخرى على الواردات . كما أن تحرير التجارة يسهل فرص الوصول الى تكنولوجيا أحدث ، وهذا يزيد من الانتاجية ويساهم في تقليل الأسعار على المدى المتوسط . ومع ذلك كانت النتائج مختلطة حتى الآن (انظر الشكل الثاني ـ ٦) .

وفي آذار/مارس ١٩٩٠ ، وُلّيت حكومة جديدة في البرازيل التي كان التضخم فيها ٨٠ في المائة شهريا . وكان واضحا أن التضخم يرجع الى اختلال مالي شديد ، تغذّيه مقايسة الاقتصاد على نطاق واسع وسياسة نقدية متهاونة . وتكاثرت احتياجات القطاع الخاص من القروض خلال عام ١٩٨٩ بسبب الزيادة المستمرة في أعباء خدمة الديون المحلية التي تمتص جزءا كبيرا من إيرادات الأموال العامة(٦٢) . وكانت معدلات الفائدة عالية جدا ، ولم تفلح الأوراق التي أصدرتها الحكومة في السوق إلا فترة قصيرة جدا ، أي بين عشية وضحاها . وحيث أن عرض النقود أصبح متأصلا في عملية التضخم

---

(٦٢) قفزت احتياجات القطاع العام من القروض من ٤٨,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٨ ـ وهي نسبة مزعجة أصلا ـ الى ٧٣ في المائة عام ١٩٨٩ . وحتى بالمفهوم التنفيذي ـ أي باستبعاد الإنفاق على الديون المحلية والخارجية بسبب جدولة الديون وتقلبات الأسعار ـ كانت الزيادة في عجز الميزانية كبيرة : فقد ارتفعت من ٤,٣ في المائة عام ١٩٨٨ الى ١٢,٤ في المائة عام ١٩٨٩ (تقرير بنك البرازيل المركزي لعام ١٩٨٩ (برازيليا ، المجلد ٦ ، ١٩٩٠)) .

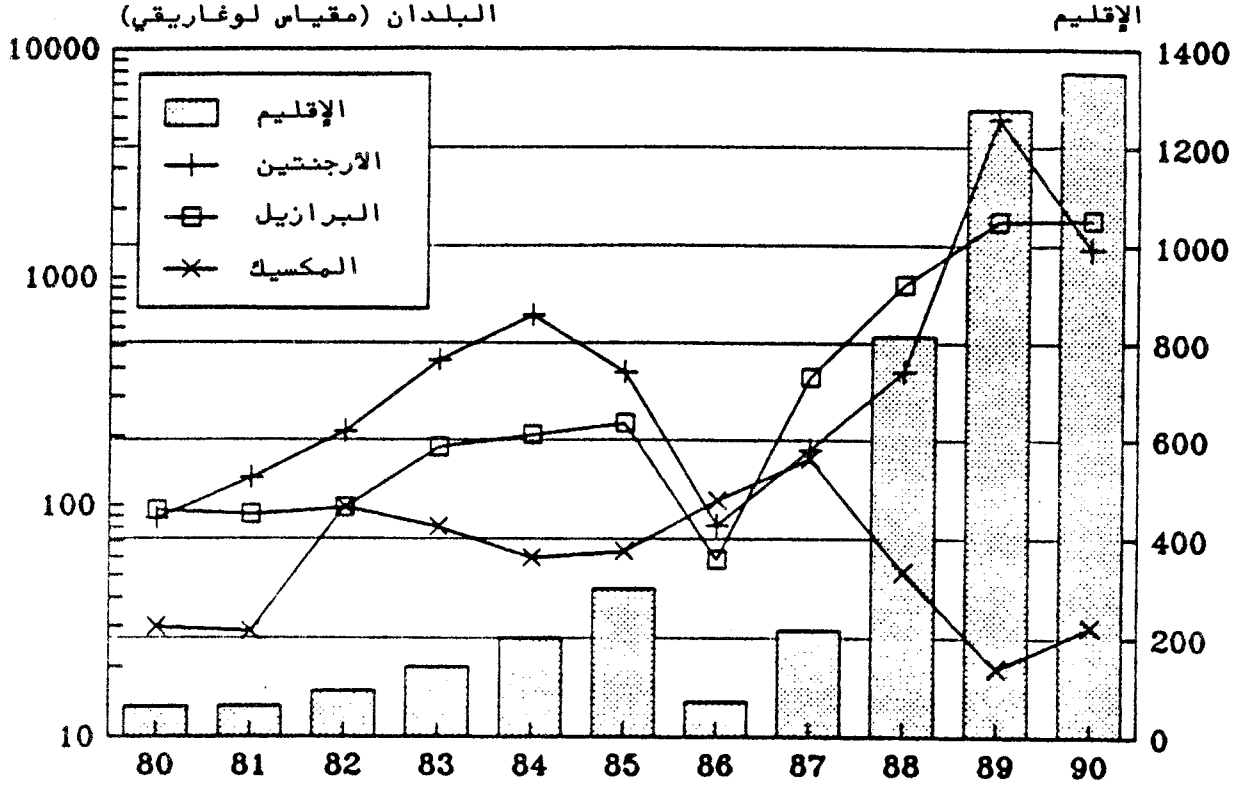
فقد شهر الاقتصاد زيادة مستمرة في السيولة ، وكانت تغذيه على الدوام مدفوعات من الخزانة العامة على الفائدة ، وبذلك فقد البنك المركزي سيطرته على المجاميع النقدية .

واستلزم هذا الوضع تدابير جريئة ، وهذا ما فعلته الحكومة الجديدة . فقد أقيم البرنامج على ثلاث ركائز رئيسية هي : (أ) ضغط السيولة بشكل لا هوادة فيه ، مع تجميد كافة المدخرات الشخصية وغيرها من الأصول المالية ، وكان هذا فعلا بمثابة تأجيل لمواعيد دفع الديون المحلية ؛ (ب) تعديل الضرائب ، بما في ذلك فرض ضرائب جديدة أو زيادتها ، وتعديل الجمارك العامة ، وضغط المصروفات ، والإصلاح الإداري سواء بإغلاق بعض الكيانات الحكومية أو الدمج بينها ، وتحويل شركات تابعة للدولة الى الملكية الخاصة . وجرى إكمال هذه الإجراءات بتحرير التجارة ، وتعويم سعر الصرف حسب السوق ، وكان هذا يعني عمليا تدخلا مستمرا من البنك المركزي . وهكذا أمكن تجميد الاسعار والاجور مؤقتا .

وكانت النتيجة الأولية للبرنامج شللا مؤقتا للاقتصاد . فقد تقلص الناتج الصناعي بنسبة ٢٧ في المائة في أيار/مايو . ولإحياء النشاط الاقتصادي بدأت الحكومة في إعادة حقن السيولة في بقية النظام ، فسمحت بسلسلة من عمليات تحويل عملة الكروسادو الجديدة المجمّدة الى كريزيرو وهي العملة الجديدة ، فضلا عن إنشاء تسهيلات ائتمانية خاصة . ومن المقدر في حدود شهر أيار/مايو أن يكون حوالي ٦٧ في المائة من الموارد المجمدة قد عادت من جديد الى داخل النظام الاقتصادي . وفي تموز/يوليه ، عاد معدل التضخم الشهري الى رقم العشرات إذ بلغ ١٣ في المائة ، فضلا عن أن الأجور كان يجري ربطها بصورة متناسبة وغير رسمية بالتضخم ، كما انخفضت أسعار الفائدة الحقيقية بل كانت هذه الأسعار سلبية في بعض الحالات .

وعلى سبيل تغيير الاستراتيجية ، اختارت الحكومة الأخذ بقيود نقدية صارمة ، فألغت معظم قيود الأسعار وعملية مقايسة الأجور الرسمية . وقد توقعت أنه في غياب أي عرض ميسّر للنقد ، فإن الأسعار يمكن أن تتوقف عن الارتفاع في نهاية الأمر . إلا أن الأسعار ظلت في تزايد ، بل أن أسعار الفائدة حلقت الى عنان السماء ، مما وضع كثيرا من الشركات أمام صعوبات مالية ، وزاد من عدد حالات إعلان الإفلاس في الاقتصاد .

الشكل الثاني - ٦ أمريكا اللاتينية : الارقام القياسية
لأسعار الاستهلاك ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠
(النسبة المئوية للتغير السنوي)



المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

كذلك فقد تضاعفت الضغوط التضخمية بسبب أزمة الخليج وما نجم عن ذلك من الحاجة الى رفع أسعار النفط المحلية . كما أن الاسعار الاخرى بالقطاع العام تم تعديلها وأجري تخفيض كبير على قيمة الكروزيرو مقابل الدولار في النصف الثاني من السنة . ومن ناحية الاجور ، فإن التعديلات غير الرسمية التي منحها القطاع الخاص كانت تمثل أيضا ضغطا إضافيا على التكاليف . إلا أن الاجور الحقيقية لم تساير التضخم مما أدى الى انخفاض العرض .

على أن ضالة المكاسب التي تم تحقيقها في البداية من جراء تخفيض أوجه العجز المالية ظلت تمثل ضعفا جوهريا في برنامج تحقيق الاستقرار . لقد تم توفير فوائض نقدية في ميزانية الحكومة المركزية لكنها نجمت بصورة واسعة عن تأجيل سداد الديون المحلية والخارجية ، واستخدام عملة الكروسادو المجمدة لدفع الضرائب ثم فرض ضريبة لمرة واحدة على الارصدة المالية . وهذه التدابير لا يمكن مواصلتها طويلا ، ولم يكن واضحا كيف سيتسنى للحكومة زيادة الإيرادات في حالة حدوث انتكاس اقتصادي . وفضلا عن ذلك فإن الإصلاحات الهيكلية الموعودة ثبت أن من الصعب تنفيذها . لقد تأخر برنامج الخصخصة ، كما أن التخفيض في رواتب القطاع العام جاء أقل من المستهدف . ولم تكن البيئة مواتية للتصدي للتوقعات التضخمية ، فضلا عن أن القطاع الإنتاجي تكيف لخفض الطلب من خلال خفض الناتج بدلا من الاسعار . وقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ ، أما التضخم السنوي ، مقيسا بالرقم القياسي لاسعار الاستهلاك على نحو ما قدره المكتب الإحصائي الوطني ، فقد بلغ ١ ٧٩٥ في المائة في نهاية العام بزيادة طفيفة عما كان عليه في عام ١٩٨٩ .

وعندما خرج التضخم عن نطاق السيطرة ، ومع ظهور صعوبات متزايدة صادفتها الحكومة في تمديد ديونها ، بدأت الحكومة باتخاذ تدابير جديدة لتحقيق الاستقرار في بدايات عام ١٩٩١ . وجاءت خطتها علامة على تحول في اتجاه السياسة العامة . وقد اعتمد تجميد للاسعار بعد إعادة تعديل أسعار وأجور المرافق العامة . وأعيد الاخذ بإجراءات السيطرة على الاسعار ، كما تم رسميا إلغاء عملية المقايسة . ومن المقرر بذل معاودة الجهود لموازنة جوانب المالية العامة . كذلك من المقرر أن تقوم الشركات التي تملكها الدولة بتخفيض نفقاتها بنسبة ١٠ في المائة بالقيمة الحقيقية في حين أن معظم نفقات الحكومة المركزية أصبحت خاضعة لتوافر النقد . ومن المقرر أيضا التعجيل بجهود تحرير التجارة إذ أن التعرفات سوف يتم تخفيضها لتصبح أقل من

المستوى المعلن في السنة الماضية(٦٣) . وفضلا عن ذلك ، فإن المجموعة المتكاملة من الإجراءات نجم عنها تغيرات ملموسة في عمليات السوق المالية . كذلك فقد تم إلغاء شروط المقايسة بالنسبة للصكوك المالية الخاصة التي يستحق أجلها في فترة تقل عن سنة واحدة . وسعيا الى تمديد هيكل استحقاق الدين العام ، وتوجيه المزيد من الموارد الى الخزانة ، فرضت الحكومة ضرائب أعلى على الأوراق القصيرة الاجل والغت الحسابات الليلية . أما الصكوك القصيرة الاجل (التي تستحق في أقل من ٣٠ يوما) فلا يمكن تقديمها إلاّ من خلال الاموال الاستثمارية المحكمة التنظيم التي تتألف في معظمها من أوراق حكومية (سواء الحكومة المركزية أو حكومات الولايات) .

وقد بدأت الارجنتين أيضا جهد التثبيت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ بتضييق جذري في السيولة تم بمقتضاه تحويل الودائع لاجل في المصارف التجارية والاستثمارات الاخرى على أوراق الخزانة القصيرة الاجل وجميع التزامات الاحتياطي المربحة في المصرف المركزي ، الى سندات مدتها عشر سنوات مقوّمة بالدولار . لكن هذا لم يكن كافيا للسيطرة على التضخم . كما أن موارد المالية العامة كانت مضطربة بما أصابها من عجز مالي وصل الى ٥,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الاول ، فضلا عن ارتفاع أسعار الاستهلاك بنسبة ٤٧٠ في المائة في الفترة نفسها . هكذا انطلقت سياسة مالية صارمة . فقد تقرر إخضاع النفقات الى توافر النقد ، كما استحدثت ضريبة قيمة مضافة ، فضلا عن تخفيض التحويلات الى الاقاليم ، وتعديل أسعار القطاع العام ، والإسراع ببرامج الخصخصة . كذلك تمت السيطرة على السيولة في الاقتصاد من خلال التدخل في سوق النقد الاجنبي . وأصبحت الاسعار الحقيقية للفائدة إيجابية ، فبدأ التضخم في الانخفاض . لكن النجاح في هذا الصدد لم يكن سوى مؤقت ، فقد واصلت جوانب المالية العامة عملها بصورة غير مرضية ، وعاد التضخم الى التسارع من جديد .

وتم العمل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بجولة جديدة من تدابير التقشف . فقد أجري المزيد من التخفيض على النفقات العامة ، وألغيت مقايسة الاجور في القطاع العام ، وتم تحويل الديون الحكومية المستحقة لموردين من القطاع الخاص الى سندات مدتها عشر سنوات ، ووضعت الشركات التابعة للدولة تحت تدابير سيطرة أكثر صرامة ، وخضعت السياسة النقدية لمزيد من التشديد . واستمرت أسعار الفائدة في الارتفاع بالقيمة

---

(٦٣) من المتوقع أن ينخفض متوسط التعرفة الى ١٤ في المائة بحلول عام ١٩٩٤ بدلا من ٢٠ في المائة على نحو ما أعلن عنه أصلا .

الحقيقية مؤدية بهذا الى المزيد من العزوف عن الاستهلاك والاستثمار . واضمحلت القوة الشرائية للاجور خلال العام وزادت البطالة وانخفض الطلب المحلي . واستمر الاسترال أكبر من قيمته بصورة متزايدة لان سعر الصرف كان يستخدم وسيلة لمكافحة التضخم(٦٤) .

ومع تدني الثقة العامة في سياسات الحكومة ، وفي ضوء السيولة المفرطة التي تسبب عنها فائض تجاري قياسي ، كان هناك اندفاع على الدولار ، في أوائل عام ١٩٩١ . وتم تخفيض قيمة الاسترال بنسبة ٣٧ في المائة بنهاية شهر كانون الثاني/يناير ، وظل معدل التضخم الشهري في حدود ٣٠ في المائة في شهر شباط/فبراير . واقتضى الامر اتخاذ تدابير جديدة لتحقيق الاستقرار فتم تعديل أسعار مرافق الخدمات العامة ، وفرض معدل ضريبي أعلى على العمليات المصرفية ومعاملات النقد الاجنبي وعلى أرصدة الشركات ، كما زادت ضريبة القيمة المضافة في محاولة لموازنة الميزانية بحلول شهر نيسان/ابريل .

وفي بيرو تولت الإدارة الجديدة سلطتها في تموز/يوليه ١٩٩٠ فعمدت الى تقصي جذور العملية التضخمية في البلاد وارجعتها الى أوجه الخلل الشديدة في الاسعار النسبية التي تسبب فيها انخفاض الاسعار الرسمية للسلع والخدمات العامة الخاضعة للسيطرة ، إضافة الى وجود نظام أسعار صرف متعددة مما انطوى بدوره على تقديم المصرف المركزي مبالغ ضخمة من الدعم فضلا عن وجود نظام ضريبي قاصر . وهذه العوامل فاقمت أيضا من العجز المالي الذي كان يمول بواسطة طبع النقود .

---

(٦٤) اعتمدت الارجنتين نظام سعر صرف معوما في عام ١٩٨٩ . ولكن نظرا للانتكاس الاقتصادي ، قلّصت الواردات وانخفض الطلب على الدولارات . وفي هذا السياق ، وفي ضوء العملية التضخمية ، كان يتعين على المصرف المركزي أن يتدخل في سوق النقد الاجنبي لتحاشي المبالغة في تقييم العملة . إلّا أن خطوة من هذا القبيل كانت جديرة بأن تزيد السيولة وينجم عنها أيضا أثر سلبي على التكاليف . وفضلا عن ذلك ، فإن السعر الدولاري ينظر إليه في الارجنتين بوصفه بارومترا لقياس حالة الاقتصاد . ومن شأن التخفيض الشديد في قيمة الاسترال أن يعني أن حدوث مزيد من تدهور الظروف الاقتصادية بات أمرا وشيكا . كما أن العوامل الاقتصادية ستفعل فعلها من خلال زيادة أسعارها ومن ثم تغذية التضخم .

والتدابير المتخذة جاء بعضها مماثلا لجهود تحقيق الاستقرار الماضية بمعنى أنها تركزت على زيادة شديدة للغاية في الاسعار الخاضعة للسيطرة (مثلا زيادة في سعر البنزين بنسبة ٣٠٠٠ في المائة) ، وكذلك زيادة في أسعار خدمات المنافع العامة وسعر الصرف . إلاّ أن سعر الصرف تم توحيده وسُمح بتعويمه استجابة لظروف السوق . وعُدلت الاجور صعودا ولكن بنسبة أقل بكثير من الزيادة في الاسعار الخاضعة للسيطرة . أما التضخم فقد انطلق متصاعدا ليبلغ ٢٨٧ في المائة في آب/أغسطس ١٩٩٠ نتيجة تعديلات الاسعار . وعلى نحو ما حدث في السابق ، تم اتخاذ تدابير تعويضية لتخفيف التكاليف الاجتماعية للبرنامج ، وإن كانت أوجه الشبه قد انتهت عند هذا الحد ، فالاسعار تم تحريرها باستثناء ما يتعلق بسلع مدرجة في قائمة مؤقتة تحوي الاسعار القصوى للاغذية ، كما أن مبالغ الدعم المدفوعة الى السلع والخدمات تم إلغاؤها . وتم تقييد النفقات الحكومية حسب الإيرادات الضريبية مع عدم السماح بتقديم ائتمانات الى الحكومة . واستُحدثت ضرائب طوارئ وتم تبسيط هيكل تعرفة الواردات . وكانت الحكومة تأمل ، من خلال ردم الهوة المالية أن يتسنى تقليل النمو في عرض النقود . وقد زادت أسعار الفائدة زيادة شديدة بالقيمة الحقيقية .

هذه التدابير القاسية أفضت الى نتائج سريعة . لقد تقلص العجز المالي من ٨,٥ في المائة في آب/أغسطس الى ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أيلول/سبتمبر . لكن هذه التدابير أدت أيضا الى انهيار الطلب المحلي . وقد تراجع المعدل الشهري للتضخم الى نحو ٦ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ، إلاّ أن التقدم على هذه الجبهة كان مرحليا . ونظرا للعجز عن إصلاح الهيكل الضريبي ، ظلت الحكومة معتمدة على الضرائب المفروضة على البنزين وعلى أسعار سلع القطاع العام وخدماته لتوليد الإيرادات . وفي كانون الاول/ديسمبر اقتضى الامر جولة جديدة من تعديلات الاسعار للحفاظ على الإيراد المالي بالقيمة الحقيقية وعاد التضخم الى التسارع من جديد .

وكما هي الحالة في الارجنتين والبرازيل ، فإن أزمة السيولة واعتماد سعر صرف معوما في ظل بيئة انتكاسية ، أدى الى المبالغة في قيمة الإنتي مما أثر على الصادرات . ومع انخفاض الطلب وتقييد الصادرات من جراء عملة مبالغ في قيمتها ، سجل الناتج المحلي الإجمالي في بيرو انخفاضا في العام الماضي بنسبة ٥ في المائة .

والسياسة الضريبية هي أيضا محور الجهود التي بذلتها أوروغواي للسيطرة على التضخم . لقد أدت الزيادة في الضرائب وفي الاستقطاعات من النفقات الحكومية الى خفض العجز بالميزانية من ٦,٥ في المائة عام ١٩٨٩ الى ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ .

وأرادت الحكومة أيضا أن تخفض مدفوعات الفائدة عن ديونها الخارجية التي كانت تستهلك ١٨ في المائة من الإيرادات الجارية في عام ١٩٨٨ ، وتمثل نسبة ٦٤ في المائة منها مدفوعات الى مصارف تجارية . وقد تم التفاوض على اتفاق لإعادة جدولة الديون مع دائني أوروغواي التجاريين ضمن إطار خطة برادي . وقد يوفر هذا الاتفاق بعض التخفيف عن موارد المالية العامة (انظر الفصل الرابع أدناه) . إلاّ أن التضخم زاد بمعدل ١٣٠ في المائة في العام الماضي مقابل ٩٠ في المائة في عام ١٩٨٩ .

إن هذا التسارع للتضخم في أوروغواي يمكن الى حد كبير إرجاعه الى سياسة سعر الصرف التي اتبعتها الحكومة . فخلال الثلاثة أرباع الأولى من العام ، شارك المصرف المركزي مشاركة فعالة في سوق النقد الأجنبي ، فاشترى عملات أجنبية لكي يجبر سعر الصرف على الانخفاض ومن ثم يعزز الصادرات . ولكن هذا أدى في الوقت نفسه الى حقن الاقتصاد بالسيولة . وفضلا عن ذلك ، فإن الأحداث التي شهدتها الأرجنتين والبرازيل كان لها أثرها على اقتصاد أوروغواي . وعلى نحو ما سبق إيضاحه ، فإن أزمة السيولة في هذين البلدين نجم عنها مبالغة في تقويم عملاتهما ، مما أدى بدوره الى زيادة في قدرة أوروغواي التنافسية بالنسبة لجارتيها ، والى المزيد من التدفق الوافد من السائحين من الأرجنتين والبرازيل . وفي ضوء صغر حجم اقتصاد أوروغواي ، فإن الزيادة في عدد السائحين حقنت البلاد بقوة شرائية كبيرة ، ومن ثم أعاقت جهود الحكومة في الحد من التضخم .

ويعد التشدد المالي عنصرا آخر هاما في برنامج المكسيك لمكافحة التضخم . والتقدم على طريق إضفاء الاستقرار على موارد المالية العامة كان مرموقا . فقد انخفضت احتياجات القطاع العام من الاقتراض من ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٧ الى ٥,٨ في المائة في عام ١٩٨٩ ، برغم مدفوعات الفائدة الجسيمة ، سواء على الدين المحلي أو الخارجي التي وصلت الى ١٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وفي عام ١٩٩٠ تم المزيد من تخفيض احتياجات القطاع العام الى الاقراض لتصبح ٤,٣ في المائة . كما أن ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الثاني من السنة أسهم ولا شك في زيادة الإيرادات الحكومية في عام ١٩٩٠ . لكن استراتيجية المكسيك تتميز أيضا بفرض قيود صارمة على بعض الأسعار الرئيسية بما فيها أسعار خدمات القطاع العام والأجور وسعر الصرف . ويتم بين حين وآخر إعادة تعديل الأسعار الخاضعة للسيطرة والحد الأدنى للأجور ، وإن كان هذا الحد يقل عادة عن التضخم . ويتم تخفيض سعر الصرف يوميا ولكن وتيرة هذا التخفيض في القيمة تباطأت مؤخرا من ٨٠ سنتا يوميا الى ٤٠ سنتا في اليوم . وزاد التضخم في عام ١٩٩٠ ضعفيه في عام ١٩٨٩ بسبب

بعض التراخي في القيود السعرية وسرعة النمو النقدي الذي نجم عن زيادة في الإقـــراض المصرفي الناجم بدوره عن تحرير القطاع ذي الصلة .

بيد ان هذا النجاح النسبي على جبهة التضخم لم تتم ترجمته الى نمو أســـرع . فلا يزال الطلب المحلي مقيدا من جراء برنامج تحقيق الاستقرار وإن كانت الاستثمـــارات الخاصة قد انتعشت الى حد ما . وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نسبة نمو تبلـــغ ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ وهو ما يزيد بصورة طفيفة على معدل نمو السكان .

كذلك فاستراتيجية المكسيك في مكافحة التضخم تؤدي الى تزايد من العجز فـــي ميزانها التجاري . لقد ظلت الواردات تزيد زيادة فعالة نتيجة تحرير التجارة ، فيمـا لم تزد الصادرات بنفس السرعة ، بما يعني أن البلاد بحاجة لتأمين تدفق مستمر مـــن رؤوس الاموال الاجنبية الوافدة على شكل قروض أو استثمارات ، بما يكفل تمويل فجـــوة ميزان مدفوعاتها .

افريقيا : صور اللاتماثل الناجمة عن الجفاف والنفط

يقدر النمو في الناتج في افريقيا خلال عام ١٩٩٠ بنسبة ٢,٤ في المائة ، وهـــو يكاد يزيد على زيادة السكان ولا يختلف كثيرا عن معدل السنة السابقة . وفي افريقيـــا جنوبي الصحراء ، باستثناء نيجيريا ، زاد الناتج بنحو ٢ في المائة . لكن هـــذه المتوسطات تخفي قدرا كبيرا من اللاتماثل في الاداء بين مصدري النفط ومستورديه خـــلال النصف الثاني من العام . والمتوسط بالنسبة لافريقيا مضلل أيضا بحكم أنه يستـــر الركود الحقيقي الذي أصاب الإنتاج الزراعي والغذائي في عام ١٩٩٠ .

وفي غياب الصادرات الكويتية والعراقية وإزالة حصص الاوبك ، فإن ما يكـــاد يكون جميع البلدان المنتجة للنفط في افريقيا زاد من ناتجه النفطي زيادة كبيـــرة . وقد زاد مجموع الانتاج من النفط بالقارة بنحو ١٣ في المائة من حوالي ٢٦٨ مليون طـــن في عام ١٩٨٩ إلى ما يكاد يبلغ ٣٠٢ مليون طن في عام ١٩٩٠ . وقد حقق عدد من البلـــدان المصدرة للنفط نموا في الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٤ و ٥ في المائة على نحـو ما شهدته انغولا والجزائر وغابون ونيجيريا بل وهناك معدلات أكبر كما حدث فـــي الجماهيرية العربية الليبية(٦٥) .

---

(٦٥) زاد انتاج النفط بما يكاد يصل إلى ١٤ في المائة في الجزائر و ٦ في المائة في أنغولا و ٣٦ في المائة في غابون و ٢٤ في المائة في الجماهيرية العربيـــة الليبية و ١٣ في المائة في نيجيريا .

مع ذلك ، فلم تتحقق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة الناتج النفطي بالنسبة لجميع البلدان المصدرة الصافية للنفط في افريقيا . ففي الكاميرون عاود إنتاج النفط اتجاهه إلى الانخفاض الذي بداه في عام ١٩٨٦ ولم ينقطع هذا الاتجاه إلا في عام ١٩٨٩ ، ثم ما لبث أن تناقص بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٠ . وفي الكونغو ، وبرغم زيادة الناتج النفطي ، لم يزد الناتج المحلي الإجمالي إلا زيادة طفيفة بسبب ركود الزراعة . ومن بين البلدان المصدرة للنفط في شمال افريقيا ، اتسع انتاج النفط على نحو سريع في الجزائر وعلى نحو أقل بكثير في مصر (٢ في المائة) بينما انخفض الانتاج في تونس . وقد تجسّد توسع انتاج النفط في الجزائر في عام ١٩٩٠ في تحسُّن طرأ على أداء النمو مقارنا بالسنوات الاخيرة . أما في مصر حيث قطاع النفط لا يزال صغيرا ، فلم يزد الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة ١,٥ في المائة . وفي تونس رجح النمو في القطاعات الاخرى الانخفاض الذي أصاب الناتج النفطي وزاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة .

إن أداء النمو الشديد الانخفاض أو السلبي في عدد كبير من بلدان افريقيا جنوبي الصحراء نجم عن قلة انتاج المحاصيل عما كان مقدّرا في السابق . ولا يزال الغالبية الكبيرة من البلدان الافريقية تعتمد الى حد كبير على الزراعة . ففي عام ١٩٩٠ لم تكن أحوال الطقس مواتية بالنسبة لافريقيا ، بل أن حالات الجفاف وقلة سقوط الامطار أدت الى انخفاض الناتج الزراعي في شمالي وشرقي اثيوبيا ، وفي شمال السودان ، وفي أجزاء من منطقة الساحل وفي وسط موزامبيق وفي مناطق أخرى في الجنوب الافريقي . وحتى الانتعاش الزراعي الطفيف في عام ١٩٨٩ يبدو أنه توقف في عام ١٩٩٠ حيث تقضي التقديرات الاخيرة بأن الانتاج الزراعي لعموم افريقيا ، بعد أن كان قد زاد بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ١٩٨٩ ، عاش حالة ركود حقيقي خلال ١٩٩٠ . وقد زاد انتاج الاغذية الاجمالي زيادة ضئيلة للغاية ربما تقل عن نصف درجة مئوية[٦٦] . وبالنسبة للبلدان الفقيرة التي تعاني مصاعب مزمنة في موازين مدفوعاتها ، فإن حالات النقص المفاجئة في إنتاج الاغذية لا يمكن بسهولة مواجهتها بواسطة الواردات . وفضلا عن ذلك ، ففي خلال عام ١٩٩٠ تعيّن على الواردات من الاغذية أن تتنافس مع فاتورة نفط شديدة الارتفاع في معظم البلدان في افريقيا .

---

(٦٦) حسب الارقام القياسية للانتاج الزراعي الصادرة عن منظمة الاغذية والزراعة في : منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، حولية ١٩٩٠ : الانتاج (قيد الصدور) .

مزيد من تخفيضات الواردات بعد أزمة الخليج

بالنسبة لمعظم بلدان افريقيا ، جاء أثر أزمة الخليج بصورة رئيسية على شكل الزيادة في تكلفة الواردات النفطية . وفي قلة من البلدان كان الاثر السلبي الناجم عن العوامل غير النفطية هاما ، على نحو ما حدث مثلا من توقف مباشر للتجارة والمعونة بسبب الحظر التجاري وانخفاض التحويلات من الخارج وخسارة السياحة . وفي افريقيا ككل ، لم ينجم عن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق والكويت سوى أثر مباشر محدود بحكم الرابطة التجارية الضعيفة ، ونظرا لحقيقة أن المعونة المالية من البلدان العربية كانت بالفعل قد تقلصت من ذروتها التي بلغتها في بداية الثمانينات . أما البلدان التي بها صناعة سياحية مهمة فقد عانت من إلغاء الرحلات . ففي كينيا وتونس على سبيل المثال انخفضت العائدات من رحلات وصول السواح والسياحة في عام ١٩٩٠ لكن السياحة في موريشيوس وسيشيل زادت برغم الكساد وبرغم أزمة الخليج .

وفي بعض البلدان اختلطت النتيجة النهائية الناجمة عن الآثار المختلفة لأزمة الخليج . ففي مصر على سبيل المثال ربما تكون التكاليف المتجمعة قد وصلت الى بليوني دولار بسبب الخسارة في تحويلات العمال والانخفاض الشديد في السياحة وانخفاض العائدات بسبب تخفيض عمليات النقل البحري التجاري خلال قناة السويس فضلا عن الانخفاض في الخدمات الاخرى . ويزيد هذا عن العائد الذي نجم من ارتفاع ايرادات النفط وعن أثر التدفق النقدي الناجم عن الاعفاء من الديون بما في ذلك إلغاء سبعة بلايين دولار من الديون العسكرية . وتزيد الصعوبة عند طرح أرقام حول كُلفة إعادة استيعاب المهاجرين العائدين ضمن النظام الاقتصادي في بلد ، البطالة فيه مرتفعة بالفعل .

أما السودان ، وإلى حد أقل المغرب وإثيوبيا ، فهي وحدها البلدان الاخرى في افريقيا الذي كانت فيه خسارة تحويلات العمل من الخليج ملموسة . إن التحويلات تمثل مصدرا اساسيا من مصادر حصائل النقد الاجنبي في السودان وقد كانت تزيد تدريجيا بعد عام ١٩٧٥ فوصلت الى ما يكافئ الثلث على الاقل بل وكثيرا ما زادت على ٥٠ في المائة من حصائل الصادرات السلعية خلال الثمانينات . وفي عام ١٩٨٩ بلغت التحويلات المسجلة ٤١٧ بليون دولار أو ما يعادل ٧٧ في المائة من الصادرات السلعية . وربما يكون التدفق الفعلي أكبر بكثير إذ أن معظم التحويلات تمر دون تسجيل . والمبلغ الدقيق لهذه الخسارة من الصعب تأكيده ، علما بأن العمال السودانيين المغتربين كانوا في معظمهم في العربية السعودية ، وربما كان هناك ما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة من مجموعهم في العراق والكويت . وقد تراوحت تقديرات الخسارة بين مستوى منخفض يصل إلى ٤٠ مليون دولار ومستوى مرتفع يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار . ومن المستبعد أن يكون قد

تم الحصول على تمويل تعويضي (فيما عدا عرض ائتمانات نفطية من الجماهيرية العربية الليبية) ويعاني البلد بالفعل من تأخير في سداد الديون بما يزيد على ثمانية بلايين دولار منها بليون دولار مستحق لصندوق النقد الدولي الذي أعلن رسميا أن السودان بلد "لا يسدد ديونه" .

إن الاثر الذي تم قياسه لزيادة أسعار النفط بالنسبة لمستوردي النفط الافريقيين لا يصل إلى أرقام كبيرة ، فاستهلاك النفط للفرد وللوحدة من الناتج استهلاك منخفض نسبيا في البلدان الفقيرة التي بها درجة منخفضة من التصنيع . أما الحسابات المختلفة لفاتورة النفط الزائدة بالنسبة للبلدان الـ ٣٠ إلى الـ ٣٥ الاكثر تضررا في افريقيا جنوبي الصحراء (٦٧) فلا تزيد على بليون دولار في عام ١٩٩٠ . ومع ذلك ، فبالنسبة لعدد كبير من البلدان في افريقيا جاءت زيادة تكاليف الواردات النفطية مكافئة لاكثر من ١ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي . والقدرة على استيعاب الاثر السلبي لزيادة أسعار النفط تتباين تباينا واسعا بطبيعة الحال . فبعض مستوردي الطاقة الصافين (بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وكوت ديفوار والمغرب) ينتجون بعض النفط والغاز أو الفحم . وقد كفل هذا بعض التخفيف من أثر ارتفاع أسعار الطاقة حتى إذا كان الاحلال بين مصادر الطاقة المختلفة في الاجل القصير أمرا مستحيلا بالنسبة لاستخدامات بعينها . وقد واجه عدد كبير من البلدان في افريقيا جنوبي الصحراء زيادة كبيرة في تكاليف النقل التي تتسم بالارتفاع نسبيا بالفعل بحكم كونها بلدانا غير ساحلية أو جزرا صغيرة (أوغندا ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، تشاد ، جزر الرأس الاخضر ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، رواندا ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سوازيلند ، سيشيل ، ليسوتو ، ملاوي ، مالي ، موريشيوس ، النيجر) . وهناك قلة من البلدان من بينها زامبيا وزمبابوي وسيشيل وموريشيوس استوردت حصة كبيرة من وارداتها البترولية من الكويت ومن ثم واجهت على الفور ، إلى جانب الاثر السعري ، صعوبة في الاجل القصير لإعادة ترتيب امداداتها .

---

(٦٧) تعرّف على أنها البلدان التي يصل فيها الاثر الشامل لازمة الخليج إلى ما يكافئ أكثر من ١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

وقد قامت معظم البلدان بتمرير زيادة أسعار الواردات النفطية كي يتحملها المستهلك وإن كان ذلك بدرجات مختلفة وبمعدلات متباينة بالنسبة لتشكيلة المنتجات النفطية التي تتراوح بين السولار وكيروسين الاضاءة . وفي بعض الاحيان كانت هذه الزيادات حادة : في غانا وموزامبيق ارتفعت أسعار البترول إلى ما يزيد على ٥٠ في المائة وفي موزامبيق وزمبابوي كانت زيادة الاسعار أقل حدة بالنسبة لهذه المنتجات النفطية التي تمثّل ضرورات بالنسبة للشرائح الافقر من السكان . أما بوروندي فقد غيّرت ساعات العمل توفيرا للطاقة .

وفي الوقت نفسه ، انخفضت أسعار السلع الرئيسية غير النفطية التي تصدّرها افريقيا . لقد عانت افريقيا ، برغم كونها مُصدّرا نفطيا صافيا للنفط من انخفاض في معدلات التجارة في عام ١٩٩٠ . كذلك فالخسائر في معدلات التجارة بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للنفط بالقارة وصلت إلى نحو ٧ في المائة . وبعد سنوات من تخفيضات الواردات وجد كثير من البلدان أن من الصعوبة التكيف مع الارتفاع المفاجئ في أسعار الواردات . ومن ثم فإن المزيد من التخفيض في استيراد المدخلات الوسيطة والطاقة والسلع الانتاجية لا يمكن إلا أن يؤدي إلى خفض نمو الناتج . وتدل التقديرات الاولية على أن حجم الواردات في افريقيا كان راكدا بالفعل في عام ١٩٩٠ حيث كانت الواردات في حال انخفاض حقيقي في افريقيا جنوبي الصحراء .

ولا تزال الواردات تتنافس مع خدمة الديون بالنسبة لتخصيص النقد الاجنبي الشحيح . إن اجمالي الديون في افريقيا جنوبي الصحراء (باستثناء نيجيريا) يعد الآن أعلى من مجموع الناتج المحلي الاجمالي . على أن النسبة الاجمالية لخدمة الديون إلى الصادرات تحسنت في عام ١٩٨٩ ويرجع الفضل في ذلك أساسا إلى زيادة في الصادرات . وفي عام ١٩٩٠ يحتمل أن تكون خدمة الديون قد استوعبت نحو ربع حصائل الصادرات في افريقيا جنوبي الصحراء . وفيما يتعلق بعموم افريقيا فإن هذه النسبة جاءت أعلى ، حيث قاربت ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٩ . ولكن ربما تكون قد انخفضت في عام ١٩٩٠ في ضوء الزيادة المتولّدة عن النفط في الصادرات .

خطر المجاعة

طبقا لاحدث التقديرات من منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، فإن ستة بلدان فقط بافريقيا جنوبي الصحراء هي التي كانت قادرة على زيادة انتاج الاغذية

بالنسبة للفرد في عام ١٩٩٠[٦٨] . وفيما كانت بعض البلدان مثل جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي تملك فائضا من الاغذية ، كانت هناك بلدان اخرى مثل اثيوبيا وانغولا وبوركينا فاصو والسودان وليبريا وموزامبيق قد عانت أوجه نقص خطيرة في هذا الشان . وقد لاحت في بلدان اخرى اشارات مبكرة تنذر بنقص وشيك على نحو ما يظهر في زيادة حادة في بيع الماشية .

وقد أسهم الصراع المدني في بعض البلدان (اثيوبيا ، انغولا ، رواندا ، السودان ، الصومال ، ليبريا وموزامبيق) في الركود الذي أصاب الانتاج الزراعي ، كما أعاق بشدة نقل الاغذية الى المناطق التي تعاني العجز . ولما كانت الاعمال العدائية في تشاد قصيرة ومحدودة ، فإن الدمار الاقتصادي كان صغيرا ، في حين أن الحرب في ليبريا أدت الى عواقب هائلة . فقد تشرد أكثر من نصف السكان الذين هرب ٠٠٠ ٧٥٠ منهم الى البلدان المجاورة ومعظمهم الى سيراليون وغينيا وكوت ديفوار ، إلى جانب أعداد أقل إلى غامبيا وغانا ومالي ونيجيريا . أما الانتاج فيما يكاد يكون جميع قطاعات الاقتصاد فقد انهار وتفشت المجاعة في كل مكان ولاسيما في العاصمة مونروفيا . ويمكن أن تكون ليبريا قد فقدت أكثر من خُمس ناتجها المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ . والحالة في رواندا تستعصي على التقييم . ولكن القتال الطويل الامد في المنطقة الشمالية من البلاد أعاق الانتاج الزراعي الذي انخفض في عام ١٩٩٠ بعد أن ظل معرضا للركود منذ عام ١٩٨٧ . وفي إثيوبيا ، أدت الحرب الاهلية ، فضلا عن الجفاف إلى خسائر كبيرة في المحاصيل والثروة الحيوانية في المنطقة الشمالية ولا سيما في اقليم اريتريا . ويوجد في السودان أكبر عدد من سكان افريقيا المضرورين من جرّاء الحرب والجفاف . وقد أُفيد في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ عن الجفاف الذي أضرّ بالمحاصيل والثروة الحيوانية في مناطق واسعة من البلاد . وفي كثير من أنحاء المنطقة المنكوبة

---

(٦٨) طبقا للأرقام القياسية لمنظمة الاغذية والزراعة ، كانت هذه البلدان هي بوروندي وجزر الرأس الاخضر وزمبابوي والسودان وسيشيل وموريشيوس .

بالحرب ، أدى تأخير سقوط الأمطار إلى تأخير زراعة المحاصيل الرئيسية[٦٩] . وقد أفادت التقارير عن حصول قدر من الزيادة في انتاج الأغذية في عام ١٩٩٠ ولكن أوجه النقص ظلت كبيرة . بيد أن صعوبات مجابهة أوجه النقص ما لبثت أن تفاقمت بسبب زيادة حادة في كُلفة الواردات النفطية ونقص في تحويلات العمال من منطقة الخليج .

المضي في إصلاح السياسات

بالنسبة لمعظم البلدان الافريقية استمر الحوار حول السياسات الاقتصادية محكوما بالحاجة إلى العمل ، بقدر ما ، على حل مشاكل ميزان المدفوعات القاسية وفي الوقت نفسه تحقيق نمو اقتصادي . وفي بعض الحالات فإن تواتر حالات الطوارئ عاد مرة أخرى ليصرف الاهتمام والجهود عن التدابير اللازمة للتنمية الطويلة الأجل . وقد استمر أيضا السعي نحو برامج تكيف ونمو قابلة للاستمرار ومناسبة لظروف كل بلد على الصعيدين المحلي والدولي .

ومن بين مجالات السياسة التي تشهد مواصلة محاولات الاصلاح ، مجالا التجارة وأسعار الصرف إلى جانب الاصلاحات التي تؤثر مباشرة على أداء الزراعة . وبعد سنوات من هذه المحاولات لا تزال النتائج غير واضحة . فقد تعثرت جهود الاصلاح . كما أن الظروف تغيّرت تغييرا مفاجئا . ولم تكن الأهداف دوما واضحة أو متسقة . كما كانت الموارد اللازمة للاصلاح غير كافية . وكان النجاح ، إلى حد بعيد ، جزئيا وعابرا .

---

(٦٩) عادت الأعمال العدائية لتتضاعف من جديد بعد تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ بعد أن انهار وقف لاطلاق النار مدته ستة أشهر . وقد قُدر أن أكثر من أربعة ملايين نسمة سوف يحتاجون إلى مساعدات غوثية وإعادة تأهيل في حالة الطوارئ خلال عام ١٩٩٠ . كما أن قيود الأمن أخرت عمليات الإغاثة . وقد نجم عن أوجه النقص المتزايدة في الأغذية ، أن بدأ عدد كبير من السكان يهاجرون إلى إثيوبيا . كذلك فإن السودانيين الذين يهربون من مناطق الصراع عبروا الحدود الى أوغندا وزائير . انظر : تقديم مساعدة طارئة للسودان ، عملية شريان الحياة للسودان . تقرير الأمين العام (وثيقة الأمم المتحدة A/45/547 ، ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠) .

والبلدان التي حررت نظمها التجارية في افريقيا ليست كثيرة . ورغم ذلك ، فقد أُدخلت تغييرات عدة على ذلك الاتجاه . ففي خلال الثمانينات قام عدد من البلدان ، مثل كوت ديفوار وغامبيا وغانا ومدغشقر وكينيا ونيجيريا ، بتخفيف القيود الكمية التجارية وتبسيط النظم الجمركية وتخفيف إجراءات الترخيص للاستيراد . وفي عام ١٩٩٠ ، قامت عدة بلدان أخرى باتخاذ تدابير إضافية نحو تحرير التجارة ، وألغت الكاميرون وملاوي وموزامبيق وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي ، على الاقل جزئيا ، نظم الترخيص لاستيراد السلع . أما تنفيذ هذه التدابير أو تدابير إضافية في البلدان المستوردة للنفط فستعوقه الزيادة الاخيرة في أسعار النفط والواردات من المصنوعات حيث أن القيود تُفرض على الواردات بسبب قلة النقد الاجنبي بالدرجة الاولى .

وفي كينيا ، كما في البلدان النامية الاخرى ، استُخدمت التعريفات الجمركية والقيود الكمّية على الواردات لزيادة الإيرادات وحماية الصناعة المحلية ومراقبة النقد الاجنبي الشحيح . وجرى تحرير الواردات خلال الثمانينات ولكن هذه العملية كُشفت خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ والفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ . فأُلغي الحظر على الواردات ، افتراضا ، في عام ١٩٨٠ ، ولكن تطبيقه استمر . وأُلغي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ نظام ضمانات الاستيراد الذي يقتضي من المورّدين إيداع نسبة من قيمة الواردات لدى المصرف المركزي قبل أن يكون من الممكن الموافقة على المعاملة . وخُفضت رسوم الاستيراد ابتداءً من عام ١٩٨٣ وحُوّلت القيود الكمية إلى تعريفات جمركية . وفي عام ١٩٨٥ خُفضت التعرفات الجمركية بمتوسط قدره ١٢ في المائة بالنسبة لمجموعة من أصناف السلع . وأدت الإصلاحات التي نُفذت منذ عام ١٩٨٨ إلى جعل نظام الترخيص للاستيراد أكثر وضوحا وأسرع إجراءات ، مع تقليل حالات الرفض . وجرى تحول من الحصص إلى التعريفات ، وفيما يتعلق بالواردات المنافسة للإنتاج المحلي ، خُفض أيضا معدل التعرفات الجمركية . وفيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠ ، خُفضت نسبة الاصناف المقيّدة من إجمالي عدد أصناف الاستيراد إلى حوالي النصف فبلغت ٢٢ في المائة ، وخُفضت حصتها في مجموع قيمة الواردات إلى ٥,٤ في المائة . وانخفض المتوسط المرجح لمعدل التعرفات من ٢٤,٤ إلى ١٩,٩ في المائة في الفترة ذاتها .

غير أن جهود تحرير التجارة في كينيا لم تحقق النمو المرجو في الصادرات أو زادت من توفر الواردات . ومن الناحية النظرية ، كان من المتوقع ، نتيجة لتحرير التجارة ، أن تؤدي زيادة الواردات من المدخلات المتوسطة والسلع الرأسمالية إلى زيادة الإنتاجية وجعل الصادرات ، بالتالي ، أكثر قدرة على التنافس . فالصادرات يشجعها تخفيض الضرائب المفروضة على التصدير وتشجعها حوافز التصدير . ومع ذلك فقد

هبطت الصادرات والواردات من البضائع على حد سواء خلال الثمانينات . ومنذ عام ١٩٨٤ ، والصادرات من البضائع تتقلب دونما اتجاه يمكن ادراكه . وتمثل الصادرات الزراعية حوالي ٧٠ في المائة من مجموع الصادرات من البضائع في كينيا وهذا القطاع هو اقل استجابة لإجراءات تحرير الاستيراد .

ويمكن أن يلاحظ نجاح تحرير التجارة بوضوح أكبر في حصة الصادرات من إجمالي الانتاج الصناعي . فقد انخفضت هذه الحصة في كينيا خلال النصف الاول من الثمانينات . بيد أن معدل النمو الحقيقي للصادرات الصناعية كان منذ عام ١٩٨٥ أعلى من معدل النمو الحقيقي لمجموع الإنتاج الصناعي . وذلك يبين التحويل المرغوب للموارد من إنتاج بدائل الواردات إلى الصادرات . كذلك زادت حصة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات من حوالي ١٣ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٨٩ .

وقامت عدة بلدان افريقية ، ضمن اتجاه يمكن تحديده منذ عام ١٩٨٢ ، بتخفيض قيمة عملاتها ، كجزء من جهود للتكيف تستهدف تحقيق توازن في حساباتها الخارجية في الاجل المتوسط . وحتى إن كانت هذه العملية غير منهجية ، فقد حدث بعض الانخفاض العام في القيمة الحقيقية للعملات في الثمانينات في بعض البلدان . ولكن النتائج كانت في الغالب دون التوقعات . وفي عام ١٩٩٠ خفضت قيمة العملات في عدة بلدان افريقية . وشملت هذه البلدان غينيا وكينيا وتونس وأوغندا وزائير . وفي آذار/مارس ١٩٩١ ، خفضت أنغولا من قيمة عملاتها بنسبة ١٠٠ في المائة .

وانخفضت قيمة الشلنغ الكيني بالقيمة الاسمية بنسبة ١١,٤ في المائة في عام ١٩٩٠ . وفيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ انخفض سعر الصرف الفعلي بالقيمة الحقيقية بمعدل ٧ في المائة سنويا مما شجع على تحول الموارد الى قطاع التصدير . ومع ذلك ، كانت استجابة العرض لانخفاض قيمة العملات استجابة ضعيفة ولاسيما في القطاع الزراعي ، ولم يكن لها أثر كبير على الميزان التجاري[٧٠] . وفضلا عن ذلك ، فإن الجنيه الكيني

---

(٧٠) تبين دراسة أجريت مؤخرا تشمل الفترة ١٩٦٥-١٩٨٥ أنه حتى عندما يعني تخفيض العملة بالقيمة الاسمية تخفيضا بالقيمة الحقيقية ، فإن ذلك لا يؤدي في أغلب الاحيان الى تحسين الميزان التجاري ويرتبط ارتباطا سلبيا بالناتج الحقيقي في البلدان المصدرة للمنتجات الاولية (وأغلبها بلدان افريقية منخفضة الدخل) نتيجة لانخفاض درجة مرونة العرض والطلب وارتفاع تكاليف المدخلات المستوردة . انظر Riccardo Faini and Jaime de Melo, "LDC Adjustment Packages", Economic Policy, October 1990 .

لم يكن قط مبالغا في قيمته الحقيقية الى حد كبير خلال السبعينات والثمانينات وبالتالي فإن أي استجابة من جانب العرض للانخفاض في العملة لن تكون إلا استجابة محدودة .

وخفضت جمهورية تنزانيا المتحدة من قيمة الشلنغ تخفيضا كبيرا منذ عام ١٩٨٦ ، واضطلع بتحرير التجارة كجزء من تدابير تحقيق الاستقرار . وكان لهذا التدابير فيما يبدو أثر موات على الصادرات . وزاد حجم الصادرات من ذلك البلد ، وكما حدث في كينيا ، ارتفعت أيضا حصة المصنوعات في اجمالي الصادرات . وتضمنت تدابير تحرير الاستيراد الرامية الى تخفيف حدة النقص خطة للواردات "الممولة ذاتيا" سمحت للموردين باستخدام النقد الاجنبي من مصادر غير رسمية وغير معلنة . وأصبحت الواردات التي تجلب في إطار هذه الخطة تمثل ٢٥ الى ٤٠ في المائة من اجمالي الواردات . بيد أن ذلك لم يكن كافيا لتأمين استيراد كميات كافية من كثير من الواردات الاساسية . وارتفعت الاسعار المحلية للواردات التي تجلب خارج إطار هذه الخطة وأدى ذلك ، بالاقتران مع الضغط المفروض على الانفاق الحكومي كجزء من برنامج تحقيق الاستقرار ، الى نقص في واردات هامة مثل المخصّبات والمبيدات الحشرية والادوية والمعدات الطبية المدرسية . وبالرغم من هذا التقييد للاستيراد فقد استمر العجز التجاري في الاتساع .

وفي زمبابوي ، كان تخفيض قيمة العملة في عام ١٩٩٠ مشجعا للصادرات من التبغ . وزادت ايرادات زمبابوي من العملة الاتية من التبغ بنسبة ٢٧ في المائة وساعد على ذلك نوعيته الممتازة وقوة الطلب العالمي وانخفاض المبيعات من البرازيل . ولكن ذلك قابلته زيادة كبيرة في تكلفة واردات النفط وانخفض الفائض الاجمالي للميزان التجاري في عام ١٩٩٠ .

وفي نيجيريا ، عندما أعلنت الحكومة برنامجا للتكيف الهيكلي في عام ١٩٨٥ ، كان من عناصره الرئيسية اجراء تخفيض كبير في القيمة الحقيقية للنيرا[(٧١)] . وكان الاثر المباشر للاسعار على محاصيل التصدير كبيرا لاسيما على الكاكاو الذي هو أكبر صادرات البلد غير النفطية . فارتفعت أسعار الكاكاو بالعملة المحلية بمقدار ثلاثة أمثال . وفي الاجل القصير ، قابلت هذه الزيادة الانخفاض في الاسعار العالمية للكاكاو

---

(٧١) انظر المربع الثاني - ١ بشأن نيجيريا في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.90.II.C.1) ، الصفحتان ٣٠ و ٣١ .

وزادت عليه وادت الى زراعة جديدة وانتعاش . كما زادت الاسعار المحلية للمطاط والفول السوداني والقطن والسلع الوسيطة الزراعية الاخرى زيادة كبيرة ، مع بعض الاستجابة من جانب العرض . وكان الاثر المباشر لهبوط قيمة العملة على المحاصيل الغذائية اقل اهمية نظرا لوضعها غير القابل للتجارة أساسا في نيجيريا (بخلاف الارز والقمح) . بيد أنه في عام ١٩٩٠ ، هبطت الاسعار التي حصل عليها منتجو الكاكاو بما يزيد عن ٧٠ في المائة نتيجة لاتخاذ تدابير ظهر أنها تتعارض مع سياسات النقد الاجنبي الرامية الى زيادة الاسعار المحلية . وكان الهبوط في أسعار المنتجين يرجع الى حد بعيد الى الاثر المشترك لتدابير التقشف التي اتخذتها الحكومة المركزية والتي ادت الى ازمة في السيولة وارتفاع أسعار الفائدة ، واعلان بدء فرض الحظر على تصدير الكاكاو الخام في عام ١٩٩١[٧٢] .

وفي بعض الاحيان يمكن أن تخضع سياسات النقد الاجنبي ذاتها لقيود بعض الترتيبات المؤسسية القائمة . ففي كوت ديفوار ، على سبيل المثال ، حال اشتراكها في منطقة الفرنك دون تخفيض قيمة العملة من أجل حماية المنتجين المحليين من هبوط الاسعار العالمية . ومن الناحية الاخرى ، تسبب الهبوط في ايرادات النقد الاجنبي الاتية من المنتجات الزراعية ، بالرغم من الزيادات في الكميات المصدرة ، في حدوث عجز متزايد لصندوق تثبيت ودعم أسعار المنتجات الزراعية ، وهو صندوق التثبيت الذي يعمل كوسيط بين المنتجين والسوق الدولية . ونظرا لتزايد مديونية هذا الصندوق واشرافه على الافلاس ، اضطرت الحكومة الى تخفيض أسعار المنتجين تخفيضا كبيرا . وفي موسم ١٩٨٩-١٩٩٠ ، عقب تخفيض أسعار المنتجين الى النصف ، هبط انتاج الكاكاو هبوطا كبيرا من الذروة التي بلغها في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ والتي تزيد عن ٠٠٠ ٨٠٠ طن .

---

(٧٢) كان التحول المباشر من الكاكاو الخام الى الكاكاو المجهز أمرا صعبا . فقدرة التجهيز المحلية لنيجيريا تبلغ ٠٠٠ ٩٠ طن بينما كانت توقعات المحصول تصل الى ٠٠٠ ١٦٠ طن . وتحتاج منشآت التجهيز الى اصلاح ، وتواجه مشتقات الكاكاو ونواتجه الفرعية من نيجيريا ركودا في الطلب . وبالتالي لم يحقق الحظر المفروض على صادرات الخام الاثر المرجو فالغي في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

وفي السنغال ، وهي عضو آخر في منطقة الفرنك ، لم يمكن أيضا التطرق الى المغالاة في تحديد قيمة سعر الصرف . فقد أدى الانخفاض في الاسعار العالمية للفول السوداني ، الذي كان حتى عهد قريب محصول التصدير الرئيسي ، الى صعوبات مالية ، لمؤسسة التسويق شبه الحكومية ، التي تسوق الفول السوداني ، وبالتالي فقد خفضت أسعار المنتجين المحلية لعدم اجراء تخفيض في قيمة العملة . وفي موسم ١٩٨٨-١٩٨٩ ، وبعد انخفاض أسعار المنتجين الرسمية بنسبة ٢٢ في المائة وتخفيض المعونات المالية المقدمة للشراء والنقل ، هبطت المشتروات الرسمية من الفول السوداني بنسبة ٤٢ في المائة(٧٣) .

ومن الخصائص التي اتسمت بها تدابير الاصلاح اعتمادها الكبير على الاسعار كأداة من أدوات السياسة . وكما أوضحت دراسات عدة في السنوات الاخيرة ، فإنه لا يمكن أن يتوقع من الاسعار أن تحقق استجابة كبيرة للناتج الزراعي الكلي ما لم تكملها تدابير غير سعرية ، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالاراضي والعمالة ، وامكانية وصول المزارعين الى المدخلات والى نتائج البحوث الزراعية ، والمؤسسات التي تقدم الائتمانات والارشاد والتسويق والمعلومات(٧٤) . وفي جمهورية تنزانيا المتحدة ، على سبيل المثال ، ظل عدد من هذه العوامل يحد من الانتاج الزراعي بالرغم من ادخال اصلاحات سعرية . وكان هناك بعض التحسن في العرض من المخصبات وارتفاع في أسعار الانتاج . وأدى ذلك ، مقرونا بأحوال جوية مواتية ، الى ارتفاع في انتاج الاغذية والقطن خلال السنوات من ١٩٨٦ الى ١٩٨٨ . إلاّ أنهما هبطا في عام ١٩٩٠ . وأفادت التقارير بحدوث مجاعات في بعض المناطق . وهذا الهبوط في الانتاج يعزى الى حدوث نوبات من الجفاف في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وفيضانات في نيسان/ابريل ، والى استمرار مشاكل التسويق والتخزين والنقل والتجهيز .

---

(٧٣) هبط مركز الفول السوداني ، الذي كان يشكل ثلاثة أربع صادرات السنغال في الستينات الى أقل من خُمس تلك الصادرات في الثمانينات ، وحلت محله الاسماك والمنتجات السمكية بوصفها المصدر الرئيسي للنقد الاجنبي .

(٧٤) انظر Uma Lele, "Sources of growth in East African agriculture". The World Bank Economic Review, vol. 3, No. 1, (January 1989).

ويظل تحسين التسويق أحد متطلبات التنمية الزراعية في افريقيا . والجهود مستمرة لتحسين ترتيبات التسويق القائمة ، لا سيما عن طريق اعادة تحديد دور مؤسسات التسويق شبه الحكومية واتاحة دور أكبر للمبادرة الخاصة .

وفي عام ١٩٩٠ أدخل مزيد من التحرير على التسويق في جمهورية تنزانيا المتحدة وزادت أسعار المنتجين لموسم ١٩٩١/١٩٩٠ بالنسبة للقمح والارز والفاصوليا والقطن والتبغ . ويسمح الآن للمزارعين ببيع منتجاتهم مباشرة الى تجار القطاع الخاص أو الاتحادات التعاونية أو الى شركة المطاحن الوطنية . ومن المقرر اجراء تقليص آخر لدور شركة المطاحن الوطنية عن طريق تخفيض عدد فروعها وموظفيها وانهاء الانشطة غير المتصلة بتجارة الحبوب . ومن المقرر أيضا تحسين الاداء المالي لشركة المطاحن الوطنية ، وذلك بعدم السماح لها بشراء محاصيل حيثما لا تتوقع تحقيق أرباح . ومن المتوقع أن تخف حدة صعوبات النقل في السنتين القادمتين ، بسبب مشاريع (قيمتها ٩٧١ مليون دولار) ترمي الى تحسين الطرق وميناء دار السلام .

وتحسين التسويق يشكّل أيضا عنصرا هاما في برنامج كينيا للإصلاح . كما يجري حاليا اصلاح المجلس الوطني للحبوب الغذائية والمحاصيل الزراعية ، بمساعدة مالية من الاتحاد الاوروبي . وفي حين حقق هذا المجلس قدرا من النجاح في توزيع الحبوب الغذائية وتثبيت أسعار استهلاك وإنتاج تلك الحبوب ، فقد عانى من مشاكل مالية . ووضعت خطة شاملة لإعادة تنظيم الادارة وشبكة مرافق التخزين والشراء ، ولإعادة تنظيم الشؤون المالية ، وتحرير التجارة الداخلية ، وتنفيذ نظام فعّال لمراقبة تجارة الحبوب الغذائية وتحليلها وتخطيطها . وقد تم حتى الآن إصلاح الادارة ، كما تحسنت الحالة المالية ، ومردّ ذلك جزئيا الى إلغاء الدين قِبَلْ الحكومة وتوفير موارد مالية من الاتحاد الاوروبي لشراء الحبوب الغذائية من المزارعين . فلأول مرة منذ سنوات يُدفع للمزارعين في حينه ثمن الكميات المسلّمة . إلا أن المنظمة مازالت تتكبد خسائر مالية بسبب التأخير في تخفيض تكاليف التشغيل والتكاليف العامة . فمن بين ٦٥٩ مكتبا للشراء ، أُغلق ٤٠٠ ، وأصبح الآن يُسمح للتجار من القطاع الخاص والتعاونيات بسد الفجوة . وهذه مرحلة صعبة من مراحل إصلاح أسواق الحبوب الغذائية ، وهذا ما يتبيّن من الخبرة التي اكتسبتها البلدان الاخرى[٧٥] . فقد قاومت الحكومة الكينية والمجلس الوطني للحبوب الغذائية والمحاصيل الزراعية الضغط الذي مارسه المانحون لتحرير سوق الحبوب الغذائية تحريرا تاما . وعوضا عن ذلك ، آثرا الأخذ بالإصلاح التدريجي والجزئي ، بهدف تحويل المجلس ليصبح الملاذ الاخير في حالة الشراء والبيع ، مع الاحتفاظ بمخزون احتياطي لدواعي الأمن الغذائي .

وفي اثيوبيا ، يجري حاليا أيضا تحرير التجارة الداخلية في الحبوب ، بعد إصلاحات آذار/مارس ١٩٩٠ ، التي أدت الى تحسن الأمن العقاري ، وسمحت بحل تعاونيات المنتجين ، وقضت على نظام الحصص الذي وضعته مؤسسة التسويق الزراعي الحكومية والتي كان يقصد بها زيادة أسعار الانتاج . ويبدو أن العائد من الزراعة كان ايجابيا ، حيث ساعد على ذلك الطقس الجيد (باستثناء الطقس في الجزء الشمالي) . إلا أن انتاج البن ، وهو المحصول التصديري الرئيسي ومصدر ٥٠ في المائة من حصائل صادرات البلد ، لم يحقق زيادة ، بل أن حجم الصادرات من البن انخفض بنسبة ٨ في المائة .

---

(٧٥) الخبرة التي اكتسبتها مالطة ومدغشقر وملاوي مدعمة بالوثائق في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠" ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.90.II.C.1) ، الفصل الثاني .

منطقة البحر الأبيض المتوسط

بالرغم مما شهدته تركيا من انتعاش كبير ، حيث بلغت نسبة النمو ٧ في المائة ، وما شهدته قبرص ومالطة من تباطؤ طفيف فحسب فأصبح النمو أقل من ٥ في المائة ، فقد نزع متوسط معدل النمو في منطقة البحر الأبيض المتوسط في عام ١٩٩٠ الى أن يكون سالبا نتيجة لهبوط الانتاج في يوغوسلافيا هبوطا حادا .

فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة الحقيقية في يوغوسلافيا بنحو ١١ في المائة ، في أعقاب السياسات النقدية والائتمانية التقييدية الرامية الى خفض التضخم الذي تجاوز ٢٠٠ ١ في المائة في عام ١٩٨٩ . وكاد أداء جميع القطاعات الاقتصادية ، بما فيها الزراعة ، يكون سيئا . إذ انخفض بنسبة ١١ في المائة الناتج الصناعي ، الذي يمثل ما يربو على ٤٠ في المائة من النشاط الاقتصادي . وتقلصت تجارة التجزئة نتيجة لانخفاض الدخول الشخصية . ولحقت بقطاع النقل آثار سلبية بفعل حرائق الاحراج على طول ساحل كرواتيا ، مما أدى الى إغلاق بعض الطرق وعزل بعض الموانئ البحرية عن القارة . كما أسفر ذلك عن الحد من السياحة . ومع تقلص النشاط الاقتصادي تقلصا حادا ، وصلت البطالة الى نحو ١,٣ مليون نسمة ، أو نحو ١٢ في المائة من اجمالي القوة العاملة .

وانخفض التضخم إلى الصفر في حزيران/يونيه بعد أن بلغ معدله الشهري ٤٢ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وفي مواجهة الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي ، قام المجلس التنفيذي الاتحادي بالتخفيف من سياسته النقدية في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، فعاود التضخم الظهور في النصف الثاني من السنة ، مما هدّد الإصلاح الاقتصادي الذي أخذ به المجلس ، حيث يجري ربط امكانية أن يصبح الدينار عملة قابلة للتحويل جزئيا والاخذ بسعر صرف محدد مقابل للمارك الالماني ، بالنجاح في احتواء التضخم . وقد تم تخفيض قيمة الدينار مرتين منذ ذلك الحين .

وواجهت تنفيذ الإصلاحات السوقية المنحى صعوبات سياسية شديدة ، تفاقمت بعودة ظهور القوى القومية والإثنية . فبعض الجمهوريات الست التي يتكون منها الاتحاد تقاوم الإصلاح الاقتصادي ، كما عجزت الحكومة الاتحادية عن فرض نظام ضريبي ونقدي .

أما في تركيا ، فقد كانت الزراعة والصناعة على حد سواء هما منشأ الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته في عام ١٩٩٠ . وبفضل ارتفاع غلة المحاصيل ، انتعشت الزراعة بعد جفاف عام ١٩٨٩ الذي أدى الى انخفاض الانتاج الزراعي انخفاضا شديدا في ذلك

العام . واستأنفت الصناعة ، التي تمثل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي ، نموها ، ومما دعم ذلك ، زيادة الطلب المحلي . وكان من شأن الزيادات في الأجور ، بما في ذلك زيادة نسبتها ٥٦ في المائة في أجر الخدمة المدنية في عام ١٩٩٠ ، مضافا اليها زيادة نسبتها ٧٠ في المائة في أسعار الدعم التي تدفع الى المزارعين ، أنها لم تقتصر على تشجيع التوسع في الطلب ، بل أسهمت أيضا في توسيع نطاق العجز المالي . ومع ذلك ، فقد ظل التضخم ، على الأقل حتى منتصف العام ، محصورا بفعل السياسة النقدية المحكمة . وتسارع التضخم مرة أخرى من الصفر تقريبا في تموز/يوليه ، فأصبح نحو ٩ في المائة في أيلول/سبتمبر ، وبلغ نحو ٦٠ في المائة بالنسبة للسنة بأكملها . ومما أسهم في الضغط التضخمي زيادة أسعار النفط بعد آب/أغسطس ، حيث انتقلت تلك الزيادة الى السوق المحلية ، والنفقات الاضافية التي دُفعت من الميزانية مع زيادة تعبئة القوات المسلحة .

وكانت بلدان البحر الأبيض المتوسط ، باستثناء مالطة التي تحصل على معظم نفطها من الجماهيرية العربية الليبية ، تستورد ، في المعتاد ، حصة مرتفعة نسبيا من نفطها من العراق . فقد درجت تركيا على الحصول على أكثر من ٨٠ في المائة من نفطها من العراق . ومع ذلك ، لم يحدث أي خلل في إمدادات النفط بعد آب/أغسطس ١٩٩٠ . إذ عمل البلد على زيادة الإنتاج من حقوله النفطية الصغيرة بنسبة ٣٦ في المائة ، ولكن الإمدادات المحلية تقصر كثيرا دون الاستهلاك المحلي . والأهم من ذلك ، أن تركيا كانت لديها احتياطيات نفطية استراتيجية تُقدّر بما يكفي ثلاثة أشهر ، وسرعان ما تمكنت من الاستعاضة عن النفط العراقي والكويتي بمصادر أخرى منها ، بالدرجة الأولى ، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة . إلّا أن زيادة الأسعار أضافت ١,٢ من بلايين الدولارات على الأقل إلى تكاليف النفط التي يتكبدها البلد . وبالإضافة إلى ذلك ، قُدّرت الخسائر في السياحة وفي تجارة المرور العابر (النقل بالشاحنات وخط الأنابيب) وفي تحويلات العمال بما يتراوح بين ١,٢ من بلايين الدولارات وبليوني دولار . وفضلا عن ذلك ، كان على البلد أن يتصدى للأعداد الكبيرة من اللاجئين الذين تدفقوا عليه بسبب الحرب وآثارها . وقد حصلت تركيا على وعد بأن يوجّه إليها دعم كبير عن طريق فريق التنسيق المعني بالأزمة المالية في واشنطن .

غرب آسيا : الدمار وتبدد مغنم مفاجئ

في عام ١٩٩٠ أسفر الاحتلال العراقي للكويت ونشوب حرب مدمّرة عن معاناة انسانية جسيمة في غرب آسيا . ففقد عشرات الآلاف أرواحهم ، وعانى مئات الآلاف من ضياع مورد أرزاقهم ، حيث عانت الفئات الضعيفة ، ولا سيما الفقراء والنساء والأطفال ، أبلغ معاناة . والضرر الذي سيلحق بالبيئة في الأجل الطويل ، والذي ما زال من المرتقب تقييمه على الوجه الصحيح ، لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث . كما أن الأبعاد الانسانية والبيئية لأزمة الخليج تبدو أشد فداحة من عواقبها الاقتصادية القصيرة الأجل .

ومع ذلك ، فقد كان الأثر الاقتصادي لأزمة الخليج على معظم بلدان غربي آسيا مباشرا وفادحا . ففي العراق والكويت والأردن كانت الخسارة في الناتج جائحة . وفي البلدان الأخرى ، كان النمو في القطاعات غير النفطية لا يعدو أن يكون هامشيا في عام ١٩٩٠ ، حيث أُجّلت خطط الاستثمار الجديدة ، وأرجئت مشاريع التشييد ، وتقلصت الأنشطة المصرفية ، وكسدت الصناعة التحويلية الاستهلاكية ، وانخفض الاستهلاك الخاص . ومن ناحية أخرى ، شهد إنتاج النفط توسعا سريعا ، مما ساعد معظم البلدان على بلوغ نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية . بيد أن ذلك لم يكد يكون كافيا لتعويض الخسارة في ناتج قطاعات أخرى ، وظل مجموع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة دون تغيير في عام ١٩٩٠ .

واستجابة للحظر المفروض على النفط العراقي والكويتي ، تم وقف العمل بحصص الإنتاج التي حددتها منظمة البلدان المصدّرة للنفط ، مما سمح للبلدان الرئيسية في المنطقة وغيرها من الأعضاء في تلك المنظمة بزيادة إنتاجها من النفط لسد الفجوة التي تخلّفت عن فقد الصادرات العراقية والكويتية . كما عملت البلدان غير الأعضاء في تلك المنظمة على توسيع إنتاجها . وارتفعت أسعار النفط بنحو ٣٧ في المائة عن مستواها في عام ١٩٨٩ ، على الرغم من توفر إمدادات كافية على الصعيد العالمي ، كما ارتفعت ايرادات الصادرات للبلدان المصدرة للطاقة في المنطقة بنسبة تفوق الارتفاع في أسعار النفط . وكان المغنم المفاجئ الذي حققته هو أكبر كسب شهدته منذ الثمانينات .

وخارج العراق والكويت ، عملت أيضا الصناعات القائمة على النفط والغاز في المنطقة على التوسع في الناتج . وارتفعت تكلفة الإنتاج في معظم الصناعات البتروكيميائية خارج المنطقة ارتفاعا حادا ، مما أدى إلى زيادة قدرة صناعة البتروكيميائيات في المنطقة على المنافسة . كما ارتفع إنتاج الأسمدة .

وفي حين تحقق الاستمرار في معظم البلدان لمشاريع التشييد التي كانت بالفعل قيد الإعداد ، فإن حالة عدم التيقن الناجمة عن أزمة الخليج تسببت في تجميد الكثير من المشاريع الكبيرة التي كان من المقرر البدء فيها خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ ، وأُرجئت الاستثمارات الجديدة ؛ مما أدى إلى الحد من قطاع التشييد بالمنطقة ، الذي كان لتوّه في سبيله إلى الانتعاش بعد انتكاس طويل . والأشد أهمية من ذلك بكثير هو إصابة الهيكل الأساسي الاقتصادي بالدمار في أوائل عام ١٩٩١ . فالضرر الذي لحق بمرافق النفط والطرق والجسور وشبكات إمدادات الطاقة الكهربائية في الكويت والعراق سيتكلف عشرات البلايين من الدولارات بغرض اصلاحها واستبدالها .

كما أدت حالة عدم التيقن الناجمة عن أزمة الخليج الى تثبيط الاستثمار ؛ مما شكل تهديدا خطيرا لبرنامج المنطقة الطموح للتوسع في الصناعة والهياكل الاساسية ، والقائم على أساس المشاريع المشتركة مع المصالح الأجنبية . وشهدت نهاية الحرب عودة الاهتمام من جانب الشركات الأجنبية بالمنطقة ، وبالدرجة الأولى بغرض تعمير مرافق النفط والهياكل الاساسية ، في حين مازالت آفاق الاستثمار الجديد الطويل الأجل غير مؤكدة .

الاجهاد يصيب مصادر التمويل الحكومية

نتج عن الزيادة المفاجئة في أسعار النفط والتوسع في الانتاج ، أن حقق عدد كبير من بلدان المنطقة مغانم مفاجئة من ايرادات النفط . إلا أن معظم البلدان واجهت أيضا نفقات غير متوقعة ، مما أصاب مصادر التمويل الحكومية بإجهاد الى حد كبير . والمملكة العربية السعودية ، أكبر مستفيد من المغنم المفاجئ ، مثال لتلك الحالة . فقد قُدِّرت رسميا الايرادات النفطية الاضافية الناشئة عن ارتفاع الاسعار والتوسع في الانتاج بمبلغ ١٣ بليون دولار . إلا أن نفقات الدفاع والأمن ارتفعت ارتفاعا حادا لتمويل القوات العسكرية المتعددة الجنسيات في البلد ، وتعبئة القوات المسلحة السعودية وشراء العتاد العسكري . إذ بلغت النفقات لدعم القوات المتعددة الجنسيات وتكلفة المصروفات الاضافية على الأسلحة ما يربو على ١٥ بليون دولار . كما قدمت المملكة العربية السعودية تعويضا ماليا بلغ نحو ٣,٦ من بلايين الدولارات الى أشد البلدان تأثرا بأزمة الخليج مثل مصر والجمهورية العربية السورية وتركيا . وقدرت التكاليف الاضافية رسميا بما مجموعه ٢٥ بليون دولار . وقبل أزمة الخليج ، كان العجز المخطط له في الميزانية لعام ١٩٩٠ يقدر بمبلغ ٧ بلايين دولار . واتسع نطاق العجز الفعلي ليصل إلى ١٩ بليون دولار إذ فاقت الالتزامات الاضافية ايرادات النفط بكثير .

أما البلدان الاخرى في المنطقة ، مثل الاردن ولبنان واليمن والجمهورية العربية السورية التي كانت تواجه بالفعل مشاكل اقتصادية قبل الازمة ، فقد شهدت زيادات غير متوقعة في النفقات الحكومية بسبب ضخامة عدد المهاجرين العائدين واتساع نطاق تدفق اللاجئين عليها .

الانهيار الاقتصادي في العراق والاردن والكويت

أدى الاحتلال والحظر والحرب الى هبوط اقتصادات العراق والكويت في عام ١٩٩٠ ، كما سيؤثر ذلك تأثيرا خطيرا على نموهما الاقتصادي في الاجل القصير والاجل المتوسط . وبالرغم من احراز قدر من النجاح في التنويع الاقتصادي ، فقد كان النفط يمثل ما يربو على ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للعراق في عام ١٩٨٩ . وكان الاقتصاد في سبيله الى الانتعاش من آثار حرب مدمرة مع جمهورية ايران الاسلامية ، ولاول مرة منذ أن بدأت الحرب ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنحو ٤ في المائة في عام ١٩٨٩ . غير أن الحظر التجاري المفروض بعد بداية الازمة أدى الى وقف تصدير النفط ، كما هبط الانتاج في الاشهر الخمسة الاخيرة من العام بنسبة ٧٥ في المائة عن مستواه في عام ١٩٨٩ . وبالمثل هبط ناتج الصناعات البتروكيميائية . ومع الهبوط الذي شهدته صناعة النفط ، انخفض انتاج الصناعات الاخرى أيضا . ولم يفلح في تحقيق نمو سوى الزراعة . وانخفض الناتج المحلي الاجمالي للبلد بنحو ٣٠ في المائة بالنسبة للسنة ككل .

وفي الكويت حيث كان النفط وما يتصل به من صناعات يمثل نسبة تزيد على ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٩ ، كان حجم الهبوط الاقتصادي مماثلا لما كان عليه في العراق . فقد انخفض انتاج النفط بحوالي ٨٠ في المائة ، مع حدوث انخفاض مقابل في الصناعات والخدمات الاخرى وتوقف كامل في القطاع المصرفي للبلد . وانخفض مجموع انتاج البلد في عام ١٩٩٠ عما كان عليه في عام ١٩٨٩ بنسبة قدرها ٣٠ في المائة .

وعدا العراق والكويت ، كان الاردن أكثر البلدان تعرضا للدمار من جراء أزمة الخليج . فقد انخفض الناتج القومي بنسبة بلغت حوالي ٢٠ في المائة في الاشهر الخمسة الاخيرة من السنة . وكان الاقتصاد يواجه أصلا صعوبات قبل الحظر الذي فرضته الامم المتحدة : ارتفاع البطالة ، ووجود اختلالات مالية وخارجية ، ونفاد الاحتياطيات الاجنبية ، وانبعاث الضغوط التضخمية ، وتفاقم عبء خدمة الدين .

وقد تضررت الزراعة والصناعة التحويلية في الاردن الى حد كبير من الحظر . وقدر مجموع خسائر الصادرات الناجمة عن الحظر التجاري المفروض على العراق والكويت بمبلغ ٣٢٩ مليون دولار في عام ١٩٩٠ . كما تضررت قطاعات أخرى بشدة ، مثل النقل وخدمات الموانئ والسياحة ، من جراء أزمة الخليج . ويعتبر قطاع النقل ، بما في ذلك وصلات النقل العابر مع العراق ، حيويا بالنسبة للاقتصاد الاردني ويمثل عادة نسبة قدرها ١٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ويستخدم أكثر من ٥٠ ٠٠٠ عامل . وقد أدى الحظر الى تخفيض شديد في صناعة النقل وأدى تقريبا الى إغلاق العقبة ، الميناء الوحيد في الاردن ، الذي يتولى جميع تجارة العبور مع البلدان المجاورة . وبلغت خسائر قطاع النقل من العملات الاجنبية ١٠٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٠ . كما عانت السياحة من نكسة ربما أكثر قسوة ، إذ بلغت خسائرها من العملات الاجنبية ٢٧٤ مليون دولار .

وكانت واردات الاردن من العراق تشكل نسبة قدرها ١٧ في المائة من مجموع واردات البلد في عام ١٩٨٩ ، وتتألف بصورة رئيسية من النفط ، وتوفر نسبة قدرها ٨٠ في المائة من احتياجات الاردن من الطاقة . وعلاوة على ذلك ، فقد كان يتم الحصول على هذه الواردات بشروط ميسرة .

وكان عدد كبير من الاردنيين يعملون في العراق والكويت قبل أزمة الخليج . وعاد كثير من المهاجرين الاردنيين الى وطنهم بعد اندلاع الأزمة . وقدر أن خسارة تحويلات العمال من الكويت وحدها عن طريق القنوات الرسمية في عام ١٩٩٠ بلغت ١٣٢ مليون دولار لعام ١٩٩٠ (وهو مبلغ يعادل ١١ في المائة من مجموع حصائل صادرات الاردن في عام ١٩٨٩) .

وكانت المنح من البلدان العربية الاخرى توفر دعما كبيرا لكل من الميزانية وميزان المدفوعات . وكانت الكويت مصدرا رئيسيا للمعونة ، بحيث كانت ملتزمة بتقديم حوالي ٧٥ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ، ولم يتحقق ذلك . وأدى هذا الامر ، الذي ضاعفت منه الحاجة الملحة الى تقديم المساعدة للمهاجرين العائدين بالاضافة الى تدفق اللاجئين الهائل ، الى وضع الميزانية تحت ضغط ثقيل .

وأدى انخفاض المنح وتحويلات العمال ، التي ترافقت مع هبوط الصادرات وفقدان ايرادات تجارة العبور ، الى فرض ضغوط قوية على ميزان المدفوعات . واتسع نطاق فجوة الموارد ، كما استنفدت الاحتياطيات وأدى ذلك الى انخفاض قيمة الدينار . وقدر مجموع

خسائر الاردن الناجمة عن الحظر الذي فرضته الامم المتحدة على العراق والكويت بمبلغ ١,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠(٧٦) .

زيادة الصعوبات الاقتصادية في البلدان الاخرى

كان الاقتصاد اللبناني مدمَّرا بالفعل نتيجة لستة عشر عاما من الحرب الاهلية والتدخلات الاجنبية . وكان الاحساس بأثر أزمة الخليج أكثر ما يكون عن طريق زيادة تكلفة الواردات ، التي يعجز البلد عن تحملها . وأدى الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط الى إضافة حوالي ٢٧٠ مليون دولار الى فاتورة النفط . والى جانب هذا ، ربما كان انقطاع تحويلات العمال من الكويت يمثل أهم خسارة للاقتصاد اللبناني . وعلاوة على ذلك ، كان سوق العمل اللبناني ولا يزال غير قادر على استيعاب المهاجرين العائدين .

وكانت الجمهورية العربية السورية تواجه في عام ١٩٩٠ تضخما مرتفعا ، وقدرا محدودا من احتياطيات العملات الاجنبية ، واتساع نطاق الاستخدام الناقص للطاقة الصناعية ، بسبب استمرار النقص في المواد الخام وقطع الغيار . بيد أنه حدث توسع سريع في انتاج النفط وصادراته ، نتيجة لاكتشافات النفط الجديدة التي أصبحت مؤخرا اكتشافات منتجة ، الامر الذي زاد من حصائل صادرات البلد من النفط . كما زاد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥ في المائة في ١٩٩٠ .

وكان أثر أزمة الخليج على تجارة البلد ضئيلا نسبيا . بيد أنه مع وجود عدد يقدر ب ٠٠٠ ٥٠ من السوريين الناشطين اقتصاديا في الكويت ، فقد كانت التحويلات الى الجمهورية العربية السورية من ذلك البلد كبيرة عادة . وتوقف معظم هذه التحويلات . وظل انخفاض النمو الاقتصادي بل حتى النمو الاقتصادي السلبي في الماضي القريب يزيد من البطالة . وبالرغم من أن الاقتصاد قد انتعش في عام ١٩٩٠ ، فإنه لم يكن بالامكان استيعاب العائدين السوريين استيعابا كاملا في سوق العمالة .

---

(٧٦) انظر تقرير بعثة الامم المتحدة الى الاردن برئاسة السيد جان ريبير في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ (S/21938 ، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠) . ويتضمن هذا التقدير خسائر غير تلك التي نجمت مباشرة عن وقف الروابط الاقتصادية مع العراق والكويت .

وفي اليمن ، وجدت أزمة الخليج اقتصادا هشا مقوضا بفعل الاختلالات المالية والخارجية وارتفاع التضخم وتزايد البطالة . والتجارة اليمنية مع العراق والكويت لا تذكر . بيد أن العراق والكويت كانا عادة ، قبل الأزمة ، يوردان ٠٠٠ ٣٠ برميل و ٠٠٠ ٣٠ برميل في اليوم على التوالي من النفط الخام الى مصفاة عدن . وتسبب انقطاع النفط الخام العراقي والكويتي في انخفاض انتاج مصفاة عدن انخفاضا شديدا . وحدثت حالات نقص في الوقود تلاها ارتفاع في أسعار البنزين وزيت الديزل ، مما ساهم بدوره في الضغوط التضخمية .

وظلت تحويلات العمال تشكل عاملا رئيسيا في تنمية الاقتصاد اليمني . وبالرغم من أنها لم تعد تمثل المصدر الوحيد تقريبا لإيرادات العملات الأجنبية ، كما كانت في بداية الثمانينات ، فإنها لا تزال تمثل ما يعادل ٦٠ في المائة من مجموع صادرات البضائع . وأجبرت أزمة الخليج أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ يمني على العودة الى وطنهم ، الأمر الذي أدى الى انخفاض خطير في تدفق التحويلات التي يتلقاها اليمن . غير أن الانتعاش الاقتصادي استمر في عام ١٩٩٠ ، ويرجع ذلك في المقام الأول الى زيادة انتاج النفط .

واستفاد اليمن ، كمصدّر صاف للنفط ، من ارتفاع أسعار النفط نتيجة لأزمة الخليج . بيد أنه ليس من الواضح أن الايرادات النفطية الإضافية تعوض الانخفاض في تحويلات العمال ، وانقطاع تدفقات المعونة على شكل منح من المنظمات المالية العربية التي مقرها الكويت ، وفقدان الإيرادات الناجم عن وقف إمدادات النفط الخام العراقي والكويتي الى مصفاة عدن . وتم تأخير مشاريع الطاقة التي تمولها بصفة رئيسية المؤسسات الانمائية التي مقرها الكويت .

نمو كبير في بعض البلدان

وحققت بلدان أخرى في المنطقة نموا كبيرا في الناتج المحلي الاجمالي . فقد زاد انتاج النفط في المملكة العربية السعودية بنسبة تتجاوز ٢٠ في المائة ونما الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنسبة بلغت حوالي ٨ في المائة ، وهو أعلى معدل حققه في عقد . كما زاد الناتج المحلي الإجمالي في عدد من البلدان الأخرى المصدرة للنفط بنسبة تتراوح من ٤ الى ٦ في المائة ، ويعزى ذلك كلية تقريبا الى زيادة انتاج النفط .

وفي جمهورية ايران الإسلامية ، وهي أكبر بلد في المنطقة ، انخفض الانتاج طوال حربها المدمرة مع العراق غير أنه بدأ في الانتعاش في عام ١٩٨٩ . ووفرت أزمة الخليج

دعما للاقتصاد في عام ١٩٩٠ ونما الانتاج الكلي بنسبة بلغت حوالي ٤ في المائة ، تمثل أول زيادة من هذا النوع منذ أوائل الثمانينات .

وعندما اندلعت أزمة الخليج ، كانت جمهورية إيران الإسلامية لا تزال تواجه معوقات تحد من طاقتها الانتاجية ، بحيث كان متوسط انتاج النفط فيها يبلغ حوالي ٢,٩ مليون برميل يوميا ، وهو ما يقل عن حصتها المحددة من جانب منظمة البلدان المصدرة للنفط والبالغة ٣,١ مليون برميل . ومع ذلك ، قد تمكن البلد من زيادة انتاجه من النفط الخام من ٢,٩ مليون برميل يوميا في تموز/يوليه ١٩٩٠ الى ٣,٥ مليون برميل أثناء الفترة من تشرين الأول/اكتوبر الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، مما ساعد على تعويض النقص في انتاج العراق والكويت من النفط الخام . وقد أمكن زيادة الطاقة الانتاجية القصوى عن طريق الاستعادة الجزئية لحقول النفط القديمة والانتاج من حقلين جديدين ، بدأ تشغيلهما مؤخرا . وبالرغم من أن صناعتي النفط والغاز لم تكونا تمثلان سوى نسبة ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٩ ، فإن الأداء القوي لهذا القطاع أدى الى تعزيز الانتعاش الاقتصادي وزيادة ايرادات الحكومة وتحسين ميزان المدفوعات .

وارتفع الانتاج في القطاع غير النفطي ارتفاعا هامشيا ، مما يقدم مثلا على استمرار ضعف هياكل الاقتصاد . وتقلص الانتاج الزراعي ، الذي تعرض لإصابة خطيرة بفعل الزلزال الذي حدث في حزيران/يونيه من عام ١٩٩٠ . أما في القطاع الصناعي ، الذي تعتبر صناعات مصافي النفط وإسالة الغاز أهم ما فيه ، فقد استمر وجود معوقات تحد من طاقة المصافي في عام ١٩٩٠ ، نظرا لأن مصفاة عبدان أصيبت بأضرار جسيمة أثناء الحرب مع العراق . ولا تزال مرافق المصافي الأخرى تنتج بأقل من طاقتها .

ومع تحقيق ايرادات نفطية مفاجئة نتيجة لأزمة الخليج ، بُدئ في الربع الثالث من عام ١٩٩٠ في تنفيذ عدة مشاريع للتشييد ترمي الى توسيع طاقة المصافي . كما أعانت زيادة الايرادات النفطية القطاع الصناعي غير النفطي ، الذي كان يواجه حالات نقص في المدخلات المستوردة .

<u>جنوب وشرق آسيا : قوة الطلب المحلي</u>

في جنوب وشرق آسيا زادت سرعة النمو في عام ١٩٩٠ زيادة طفيفة ، الى أكثر من ٦ في المائة بقليل ، بعد أن تعرّض النمو لتباطؤ حاد نوعا ما في عام ١٩٨٩ . وهذا التحسن في الأداء يمكن أن يعزى بدرجة كبيرة الى جمهورية كوريا ، حيث حفزت قوة

الطلب المحلي النمو ، والى ماليزيا ، غير أن ثمة بلدانا أخرى تحسّن أداء النمو الاقتصادي فيها أيضا . وقد تضررت المنطقة من جراء أزمة الخليج . وتحول الحساب الجاري الكلي لديها من فائض الى عجز وأدى ارتفاع أسعار النفط في جميع البلدان تقريبا ، الى جانب العوامل المحلية ، الى ارتفاع التضخم . غير أنه بالرغم من الاختلالات التي سببتها الحرب ، وبالرغم من بعض التباطؤ في نمو الصادرات ، ظلت المنطقة أسرع المناطق نموا في العالم (انظر الجدول الثاني - ١) . ونما الاستثمار ، الخاص والعام على السواء ، لاسيما في شرق آسيا ، بأسرع مما نما في المناطق الاخرى .

ونمت الاقتصادات الاربعة الحديثة العهد بالتصنيع في المنطقة - هونغ كونغ وجمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان التابعة للصين - معا بمعدل ٦,٥ في المائة ، وهو ما يمثل تحسنا عن معدل العام الماضي الذي كان أقل من ٦ في المائة بقليل . أما بلدان شرق آسيا الاخرى - اندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند - معا فقد نمت بأكثر من ٧ في المائة . وكان أداء اقتصادات جنوب آسيا - شبه القارة الهندية وميانمار وسري لانكا - ككل في عام ١٩٩٠ أفضل نوعا ما مما كان عليه في عام ١٩٨٩ ، إذ نما الناتج المحلي الاجمالي بنسبة بلغت حوالي ٥ في المائة . وكان الفارق بين شرق آسيا وجنوب آسيا أكبر حتى من ذلك من حيث نصيب الفرد ، نظرا للفروق في نمو السكان : فقد كان نصيب الفرد من النمو في شرق آسيا حوالي ٦ في المائة في حين أنه لم يبلغ في جنوب آسيا سوى نصف هذه النسبة .

وحققت ماليزيا وتايلند معدلي نمو يقاربان رقمين عشريين في حين أن جمهورية كوريا وسنغافورة حققتا معدلا بلغ حوالي ٨,٥ في المائة . وفي الطرف الادنى ، لم يتجاوز النمو في ميانمار ونيبال والفلبين ٣ في المائة . وضاق فارق النمو بين "الجيل الاول" من البلدان الاربعة الحديثة العهد بالتصنيع و "الجيل الثاني" من مصدري السلع المصنعة وشبه المصنعة في المنطقة في عام ١٩٩٠ . غير أن النتائج تؤكد وجود اتجاه حديث يشير الى أن المجموعة الثانية على وشك أن تحل محل الاقتصادات الاربعة الاصلية الموجهة نحو التصدير أو تكملها بوصفها محرك النمو في المنطقة . ويعكس هذا جزئيا تغيّر المزايا المقارنة في المنطقة ، التي تتسم بتحول الصناعات التحويلية القائمة على كثافة اليد العاملة من اليابان والبلدان الآخذة حديثا بأسباب التصنيع الى جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا .

أثر أزمة الخليج

إذا كانت أزمة الخليج والانتكاس الذي حدث في بعض البلدان المتقدمة النمو هما الهزتان الخارجيتان الرئيسيتان بالنسبة للبلدان النامية عموما في عام ١٩٩٠ ، فهما كذلك بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية في آسيا .

وباستثناء اندونيسيا وبروني دار السلام وماليزيا ، فان جميع البلدان في جنوب وشرق آسيا هي مستوردة صافية للنفط . وقد حسنت البلدان الثلاثة المصدرة للنفط موازين مدفوعاتها بما يزيد على بليوني دولار من زيادة الأسعار وحدها . على أن المنطقة تأثرت ، إجمالا ، تأثرا سلبيا من جراء زيادة أسعار النفط ، إذ أن فاتورة الاستيراد الاضافية للبلدان المستوردة للنفط بلغت ما بين ٤ و ٦ بلايين دولار . فقد زادت بلدان مثل باكستان وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة والفلبين والهند من استهلاكها من الطاقة التجارية زيادة كبيرة في الثمانينات . وعلاوة على ذلك ، فان البلدان المصدرة للمصنوعات في المنطقة لا تزال في مرحلة تطوير يزيد فيها استهلاك الطاقة لكل وحدة انتاج عنه في بعض البلدان التي بلغت مرحلة متقدمة من التصنيع . كذلك كان لارتفاع الأسعار والاضطراب المؤقت في الامدادات أثر على الزراعة ، على سبيل المثال ، حينما كان لابد من وقف تشغيل مضخات الري التي تعمل بزيت الديزل في بعض المناطق .

وفي بعض بلدان جنوب وشرق آسيا ، تبرز بوضوح ظاهرة عودة العمال المهاجرين بأعداد كبيرة وتناقص تحويلات العمال ، وتكلفة إعادة العمال وأسرهم الى أوطانهم واستيعابهم في اقتصادات أوطانهم . وفي بنغلاديش ، كان ما تم الابلاغ عنه من تحويلات العمال من جميع المصادر في السنوات الأخيرة يعادل ما يزيد على نصف قيمة صادرات السلع (٥٨ في المائة فيما يتعلق بعام ١٩٨٩) . وتبلغ هذه الحصة ما يقرب من ٤١ في المائة في باكستان و ٢٣ في المائة في سري لانكا وما يربو قليلا على ١٧ في المائة في الهند ، وكذلك في الفلبين . والتحويلات الفعلية للعمال أعلى من هذه الحصص ، إذ أن التدفقات الداخلة المسجلة كثيرا ما تقدر بأقل من قيمتها الحقيقية ، لأسباب مشبوهة . وكان جزء كبير من هذه التحويلات يأتي من منطقة الخليج ، إلا أن المبالغ ليست معروفة بالضبط . وفي مناطق أخرى من العالم النامي ، فان الأردن ومصر واليمن والفلسطينيين المبعثرين أكثر اعتمادا على تحويلات العمال من منطقة الخليج .

وبحلول نهاية الثمانينات ، كان في الشرق الأوسط ما يزيد على ٣ ملايين من العمال المهاجرين القادمين من جنوب وشرق آسيا . ويحتمل أن يكون نصف مليون عامل قد

عادوا من الخليج بعد آب/أغسطس ١٩٩٠ . فقد بلغت الخسائر في التحويلات بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في جنوب وشرق آسيا (باكستان ، بنغلاديش ، تايلند ، جمهورية كوريا ، سري لانكا ، الفلبين ، الهند) في عام ١٩٩٠ ما يزيد على ١,٥ بليون دولار[٧٧] . ويمثل هذا ١٧ في المائة تقريبا من مجموع تدفق التحويلات المسجل الى داخل هذه البلدان في عام ١٩٨٩ البالغ ٩ بلايين دولار تقريبا .

وفي آذار/مارس ١٩٩١ ، كان العمال في بعض أنحاء آسيا يستعدون للعودة الى منطقة الخليج ، فاذا بدأت إعادة التعمير بأقصى سرعة يحتمل أن تعود تحويلات العمال الى المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة في البلدان الآسيوية . إلا أنه من غير المؤكد الى حد بعيد ما إذا كانت جميع البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط ستعود في أي وقت من الأوقات الى مستويات ما قبل الحرب من الاعتماد على العمالة الأجنبية .

استمرار أداء الصادرات

إن نسبة التجارة الى الناتج المحلي الاجمالي للاقتصادات الآسيوية الآخذة حديثا بأسباب التصنيع هي من بين أعلى النسب في العالم ، وما فتئ "الجيل الثاني" من المصدرين الناجحين للسلع المصنعة وشبه المصنعة يوسع نطاق صادراته بسرعة كبيرة .

ويعتمد توسيع التجارة بصورة متزايدة على الصادرات المصنعة وحتى في بنغلاديش حيث لايزال التصنيع يمثل ٧,٥ في المائة فقط من الناتج المحلي الاجمالي ، برزت صادرات الملابس بوصفها أحد بنود الصادرات الرئيسية في أقل من عقد من الزمن ، حيث مثلت ٤٠ في المائة من حصائل التصدير في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، و ٦٠ في المائة من نمو الصادرات في العام الماضي . وفي سري لانكا ، أصبحت الأقمشة تمثل ما يزيد على ٣٠ في المائة من حصائل التصدير ، على الرغم من أن نسبة التوسع في الصادرات في عام ١٩٩٠ وقدرها ١٧ في المائة كانت تعود الى حد بعيد الى زيادة الصادرات من الشاي .

---

(٧٧) انظر أيضا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، "الأثر الاقتصادي لأزمة الخليج على منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ النامية" (تحليل أولي . بانكوك ، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠) . وفي عدد قليل من البلدان ، لن تتضح الخسائر في التحويلات ، في واقع الأمر ، إلا في عام ١٩٩١ ، ذلك لأنه قد تكون هناك زيادة مؤقتة في التحويلات الخاصة في عام ١٩٩٠ نتيجة لكون المواطنين العائدين من منطقة الخليج يجلبون معهم ما يملكوه من أصول .

والتجارة داخل المنطقة تعوض جزئيا الهبوط في التجارة الناجم عن الانكماش في الاقتصادات المتقدمة النمو . وبالنظر الى ارتفاع تكاليف العمالة المحلية ، فان الشركات في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع تجد مواقع بديلة في البلدان القريبة في جنوب شرق آسيا : فقد قام المصنعون من هونغ كونغ بانشاء عمليات في جنوبي الصين ، وتم نقل صناعات من سنغافورة عبر مضيق ملقة الى سومطرة الاندونيسية والى جوهر بهارو في جنوبي ماليزيا ، وتزداد العلاقات الاقتصادية بين سومطرة وتايلند ؛ ولم تقتصر صناعات مقاطعة تايوان التابعة للصين على الاستثمار في الولايات المتحدة - أكبر الاسواق - بل وظفت استثمارات كبيرة في ماليزيا وتايلند والفلبين ، وتعمل أيضا على زيادة روابطها مع الصين .

وقد كانت الحصائل من السفر والسياحة آخذة في الازدياد في السنوات الاخيرة ، وهي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان الاربعة الآخذة حديثا بأسباب التصنيع بل وبقدر أكبر بالنسبة لتايلند ، حيث تحقق السياحة ما يعادل ٢٠ في المائة من صادرات السلع ، وبالنسبة لفيجي وجزر المحيط الهادئ . وليست السياحة مصدرا للعملة الاجنبية فحسب بل هي مصدر كبير للعمالة المباشرة وغير المباشرة . ووفقا للمعلومات المبعثرة عن عدد القادمين في المطارات ، ونسبة شغل الغرف في الفنادق والحجوزات لايام العطلات ، انخفضت السياحة في المنطقة في عام ١٩٩٠ بنحو ٢٠ في المائة . ومن المستحيل معروفة كم من هذا الانخفاض يعود الى أزمة الخليج والخوف من الارهاب ، وكم منه يعود الى تباطؤ الاقتصاد العالمي أو الى أسباب أخرى . وفي حالة الفلبين ، كانت السياحة قد عانت بالفعل من نكسة حادة بسبب تدمير عدد من أكبر الفنادق نتيجة لزلزال تموز/يوليه ، بينما زادت أعداد القادمين من السياح في هونغ كونغ في واقع الامر في عام ١٩٩٠ نظرا لان تلك الاعداد بدأت تعود الى طبيعتها من الاثر غير المباشر لانخفاض معدلات السفر الى الصين عقب اضطرابات حزيران/يونيه ١٩٨٩ السياسية . وفي اندونيسيا ، حيث لا زالت صناعة السياحة متخلفة عنها في الدول المجاورة ، قفز عدد القادمين بنسبة ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٠ ، على الرغم من حدوث بعض التباطؤ في أعداد السياح الامريكيين الشماليين والاوروبيين .

وكان أثر أزمة الخليج على تجارة جنوب وشرق آسيا ضئيلا نسبيا . فالروابط التجارية بين بلدان المنطقة والعراق والكويت لم تكن قوية . فبالنسبة لباكستان وبنغلاديش والفلبين ، على سبيل المثال ، كانت الصادرات الى العراق والكويت تمثل ١ في المائة من مجموع الصادرات أو أقل من ذلك . وبالنسبة للهند وسري لانكا ، فإن حصة الصادرات الى العراق والكويت من مجموع الصادرات أعلى من ذلك الى حد ما ، فهي

حوالى ٢,٥ في المائة بالنسبة للهند و ٤ في المائة تقريبا بالنسبة لسري لانكا . وقد تكون بلدان جنوب وشرق آسيا قد خسرت ، معا ، نحو ٥٠٠ مليون دولار من توقف جميع الصادرات الى العراق والكويت نتيجة لأزمة الخليج ، وهي نسبة ضئيلة (أقل من نصف نقطة مئوية) من مجموع صادرات المنطقة .

وأصعب من ذلك هو وضع أرقام لتكلفة توقف عقود التشييد والخدمات الأخرى ، وهو عامل قد يكون بالنسبة لجمهورية كوريا ، على سبيل المثال ، أهم من تصدير السلع الى الشرق الأوسط . ومن الواضح أن مناخ الغموض الذي ساد بعد آب/أغسطس ١٩٩٠ ترتبت عليه خسائر أيضا . فقد انخفضت الطلبات على بناء السفن في جمهورية كوريا انخفاضا حادا بعد غزو الكويت ، وعلقت الشركات التجارية الكبيرة مفاوضات التعاقد مع بلدان هذه المنطقة المشتعلة .

النمو القائم أساسا على الطلب المحلي

على الرغم من أن الصادرات استمرت في النمو بسرعة ، فإن النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٠ في البلدان الآخذة حديثا بأسباب التصنيع اعتمد بصورة رئيسية على الطلب المحلي . فأداء اقتصاد جمهورية كوريا المتسم بقوة نموه كان مصدر قوة الدفع الرئيسية له هو نمو الطلب المحلي الذي أدى الى زيادة الواردات على نحو أسرع من الصادرات . وكان الفائض التجاري القياسي الذي حققه البلد في الثمانينات قد بدأ يضمحل واستحال الفائض البالغ ٥ بلايين دولار تقريبا في عام ١٩٨٩ الى عجز قدره ٤ بلايين دولار في عام ١٩٩٠ - وهو تحول في الناتج المحلي الاجمالي يزيد على ٤ في المائة . وقد أدى حدوث زيادة كبيرة في الأجور الحقيقية ، واستمرار ارتفاع مستوى الانفاق الرأسمالي ، ولا سيما حدوث ازدهار في مجال التشييد لم يسبق له مثيل ، وحدوث زيادة في النفقات الحكومية وتوسع نقدي سريع ، الى تغذية الطلب المحلي . وكانت الواردات تتعاظم بالفعل في عام ١٩٨٩ بدرجة أسرع من الصادرات ، مع تباطؤ معدل نمو الصادرات . وقد تمثل رد فعل الحكومة في تخفيض قيمة الوُن تخفيضا طفيفا ، مغيرة بذلك السياسة التي ظلت تطبقها منذ عام ١٩٨٧ والمتمثلة في رفع قيمة هذه العملة . وعلى الرغم من عودة الصادرات الى النمو في عام ١٩٩٠ ، بحيث بلغت نسبة نموها ٤,٥ في المائة مقارنة بنسبة ٣ في المائة في السنة السابقة ، كانت سرعة نمو الواردات أعلى أكثر من أربعة أضعاف . وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٠ ، أدت الزيادة في أسعار النفط الى زيادة قيمة فاتورة واردات البلد من النفط وزادت من تدهور ميزان مدفوعاته . وبسبب تسارع التضخم مع الازدهار المحلي ، أرجأت الحكومة حتى تشرين الثاني/نوفمبر قرار نقل عبء زيادة أسعار النفط الى المستهلكين . وقد زاد التضخم الى الضعف تقريبا ، حيث بلغ ١١ في المائة في عام ١٩٩٠ .

ويمكن تحديد اتجاهات مماثلة في سنغافورة . فقد أدت قوة الطلب المحلي ، بالاضافة الى عدم حدوث انخفاض في قطاع الخدمات المالية والتجارية ، الى تمكين الحكومة من تحقيق نمو بلغت نسبته ٨,٥ في المائة . واستمرت قلة في العمالة في تصعيد الاسعار وأدت الى تحول في المزايا التنافسية . وانخفض نمو الصادرات من ٣٨ في المائة في عام ١٩٨٨ الى ١٤ في المائة في عام ١٩٨٩ ، وهي النسبة التي استمرت في عام ١٩٩٠ . ولكن الواردات ظلت تنمو على نحو أسرع واتسع نطاق العجز التجاري .

وبالكاد تحسن نمو الناتج المحلي الاجمالي في هونغ كونغ عن المعدل الذي حققه في عام ١٩٨٩ وقدره ٢,٣ في المائة . وقد أدى النقص في الأيدي العاملة وارتفاع أسعار النفط بعد آب/أغسطس الى زيادة التضخم . وكما حدث في جمهورية كوريا ، استحال فائض هونغ كونغ التجاري الى عجز في عام ١٩٩٠ . ولم تحقق الصادرات المحلية أي نمو تقريبا بل ربما انخفضت ، ويفسر النمو في مجموع الصادرات في عام ١٩٩٠ بصورة رئيسية بالنمو في اعادة التصدير ، الى الصين ومنها في معظم الحالات ، وهو ما يمثل الآن نحو ٦٥ في المائة من الصادرات من هونغ كونغ ، وبحلول نهاية العام كانت هناك دلائل على حدوث انتعاش ساعد عليها حدوث انخفاض في دولار هونغ كونغ بعد نيسان/ابريل ١٩٩٠ واستمرار النمو الاقتصادي في الصين . ومن المتوقع أن تمثل برامج الاشغال العامة المتصلة بالمطار الجديد المسقط أحد الحوافز .

وانخفض معدل نمو مقاطعة تايوان التابعة للصين الى نحو ٥ في المائة ، من نسبة تزيد على ٧ في المائة في الماضي القريب . وأدى الانخفاض الحاد في نمو الصادرات على مدى السنوات الثلاث الاخيرة الى تقييد توسيع الانتاج . وحدثت خسائر نتيجة للنقص في العمالة علاوة على زيادة قيمة دولار تايوان بنسبة ٥٥ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية . وفي عام ١٩٩٠ ، لم يرتفع النمو الا بنسبة ١ في المائة وتراخى الطلب المحلي . وقد أدى هبوط سرعة الاوراق المالية بنسبة ٨٠ في المائة والتشبع في سوق السيارات الى خفض النمو في الطلب على السلع الاستهلاكية الى النصف . وتقلص الاستثمار الخاص ، إلا أن الاستثمار العام ازداد . وبحلول نهاية العام ، بدا أن الصادرات كانت قد بدأت تستجيب للانخفاض الحقيقي البالغة نسبته ٤ في المائة في قيمة دولار تايوان بعد أيار/مايو ١٩٩٠ وبدأ النشاط الاقتصادي في الانتعاش استجابة للسياسات المالية والنقدية التوسعية .

ويرجع النمو القوي في بلدان جنوب شرق آسيا الاخرى الى حد بعيد أيضا الى الزيادات السريعة في الطلب المحلي . وتلقت اندونيسيا وماليزيا حافزا خارجيا

مواتيا نتج عن التغيرات في سوق النفط التي عوضت الاسعار غير المواتية في السلع الاخرى (المطاط والبهارات والقصدير والكاكاو . وزيت النخيل) والتباطؤ في أسواق صادراتها الرئيسية . وقد احتفظت البلدان بفائض تجاري قوي (ما يقدر بمبلغ ٩ بلايين دولار في اندونيسيا و٢,٥ بليون دولار في ماليزيا) . غير أن نمو اندونيسيا البالغة نسبته ٦,٥ في المائة ونمو ماليزيا البالغة نسبته ١٠ في المائة ، نتجا أيضا عن موجة قوية جديدة من الاستثمار المحلي والاستثمار الخارجي تنبع بصورة رئيسية من اليابان والبلدان الآخذة حديثا بأسباب التصنيع . وقد اجتذبت اندونيسيا في العام الماضي ما يقرب من ٩ بلايين دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر ، واجتذبت ماليزيا ٣ بلايين دولار .

وأدت قوة الطلب المحلي وآثار أزمة الخليج الى مضاعفة عجز الحساب الجاري لتايلند في عام ١٩٩٠ ، بالنظر الى انخفاض دخل العمالة من الشرق الأوسط ، وتباطؤ النمو في قطاع السياحة وزيادة فاتورة حساب النفط بمبلغ نصف بليون دولار تقريبا . ونمت صادرات تايلند بنسبة ١٥ في المائة ، ويعزى ذلك أساسا الى المصنوعات التي تمثل الآن أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع صادرات البضائع . بل إن تايلند اجتذبت أيضا استثمارات أجنبية كبيرة في عام ١٩٩٠ ، وظل الاستثمار العام مرتفعا ، وبخاصة في توسيع نطاق الهياكل الاساسية . وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ، على الرغم من أنه كان أكثر انخفاضا عنه في السنتين السابقتين ، نسبة ١٠ في المائة . وكانت الفلبين أقل مرونة بكثير في مواجهة الهزة الخارجية السيئة . وتباطأ نمو الصادرات سريعا ، ليصل الى ٤ في المائة ، أي تقريبا ثلث ما بلغه في السنة السابقة . وأدت آثار أزمة الخليج (زيادة فاتورة حساب النفط بمبلغ نصف بليون دولار وفقد تحويلات بحوالي ١٠٠-٢٠٠ مليون دولار) ، والزلزال الذي وقع في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وتدهور صادرات السكر ، بل والأهم من ذلك ، استمرار عبء الديون الثقيل بصورة مفرطة جدا ، هذا كله أدى الى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الى ٣ في المائة في عام ١٩٩٠ من ٦ في المائة في عام ١٩٨٩ .

وكانت بلدان جنوب آسيا أكثر تأثرا من هزات أزمة الخليج من الاقتصادات الاخرى في المنطقة . ففي باكستان وبنغلاديش وسري لانكا والهند ، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود ٥ في المائة . وأسهم الاداء الجيد في الزراعة في بنغلاديش وسري لانكا والزيادة الكبيرة في الإنتاج الصناعي في الهند وباكستان في تحقيق قدر كبير من النمو . بيد أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان مصحوبا بتدهور شديد جدا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وكان مصحوبا بوجه عام بارتفاع في التضخم .

وبلغت الزيادة في فاتورتها المتعلقة بحساب النفط حوالي ١,٨ من بلايين الدولارات ، مثّل فيها الجزء الخاص بالهند وحدها أكثر من بليون دولار . كما زادت الواردات في شبه القارة الهندية (باستثناء باكستان) أسرع بكثير من الصادرات ، وزاد العجز التجاري الكلي حوالي ٣٠ في المائة . وقد تكون الخسائر في التحويلات ، وفي التجارة مع العراق والكويت وفي السياحة قد أدت الى خفض حصائل النقد الأجنبي في شبه القارة بأكثر من بليون دولار .

وفي الهند ، بوجه خاص ، يمثل الاختلال الآخذ في النمو في الحسابات الخارجية أكثر جوانب الحالة الراهنة مدعاة للقلق ، من حيث أنه من المحتمل أن يتأخر مرة أخرى نمو الناتج أثناء عملية تصحيحه . وأدت عودة العمال الهنود من الخليج ، وتباطؤ الصادرات وارتفاع فواتير حساب النفط الى حدوث اتساع جديد في عجز الحساب الجاري ليصل الى حوالي ٨ بلايين دولار في عام ١٩٩٠ . وتناقصت احتياطيات النقد الأجنبي . وأخذت الديون الأجنبية ، وبخاصة الديون التجارية ، في الارتفاع بسرعة أثناء الثمانينات . وارتفعت ديون الهند للدائنين من القطاع الخاص والمصارف التجارية عشرة أضعاف بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٩ وبلغ مجموع ديونها ثلاثة أضعاف وتجاوز ٦٢ بليون دولار . وامتصت خدمة الدين حوالي ٣٠ في المائة من مجموع الصادرات في السنوات الأخيرة للعقد (أخذت في الارتفاع بعد أن كانت تبلغ ٩ في المائة في عام ١٩٨٠) . وفي مواجهة أزمة خطيرة في النقد الأجنبي ، تفاوضت الحكومة في عام ١٩٩٠ للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي وأعادت تطبيق بعض القيود على الواردات ، وخفضت عدد الموافقات المتعلقة بالواردات من السلع الرأسمالية ، وزادت هامش الربح على القروض المصرفية للواردات ، وقررت إيداع ودائع نقدية على خطابات الاعتماد المتعلقة بالواردات .

وتعيّن على فييت نام ، بعد النجاح الذي حققته في عام ١٩٨٩ في تخفيض تضخمها البالغ الارتفاع ، أن تكافح ثانية في عام ١٩٩٠ التضخم الآخذ في الارتفاع ، الذي بلغ معدله الشهري ١٣ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، قبل أن ينخفض الى حوالي ١ في المائة في آذار/مارس . وبلغ معدل النمو الاقتصادي لهذه السنة ٣ في المائة بالكاد على أساس صافي الناتج المادي ، ولكن يغلّب أن يكون ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر بسبب توسيع نطاق الخدمات ذات الصلة بخطة "دوي موي" ، أي الإصلاحات الاقتصادية ذات المنحى السوقي التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، حيث زاد الإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية على وجه الإجمال ، وزادت صادرات البلد ثانية من الأرز الى ١,٥ من ملايين الأطنان . واستمرت خطة "دوي موي" تدريجيا . واستمرت العمالة

في القطاع الحكومي في الإنكماش ، وأنهيت خدمات نصف مليون موظف بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠ ، في جانب منها عن طريق إغلاق المؤسسات . وأدت عودة العمال الفييتناميين من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، وكذلك تسريحهم ، الى تفاقم البطالة الظاهرة . وكان أداء الصادرات ، التي كانت قد نمت بسرعة في عام ١٩٨٩ ، جيدا مرة ثانية في عام ١٩٩٠ (زادت حوالي ٣٠ في المائة) ، ولكن ظل العجز التجاري حوالي ٤٠٠ مليون دولار . وبدأت صادرات النفط الخام في عام ١٩٨٩ ، واستمرت في عام ١٩٩٠ ، عند مستوى أعلى من مليوني طن ، ولكن ، بالنظر الى الافتقار الى طاقة التكرير ، ظل البلد مستوردا صافيا للنفط .

الصين : انتعاش اقتصادي مقترن بالاستقرار

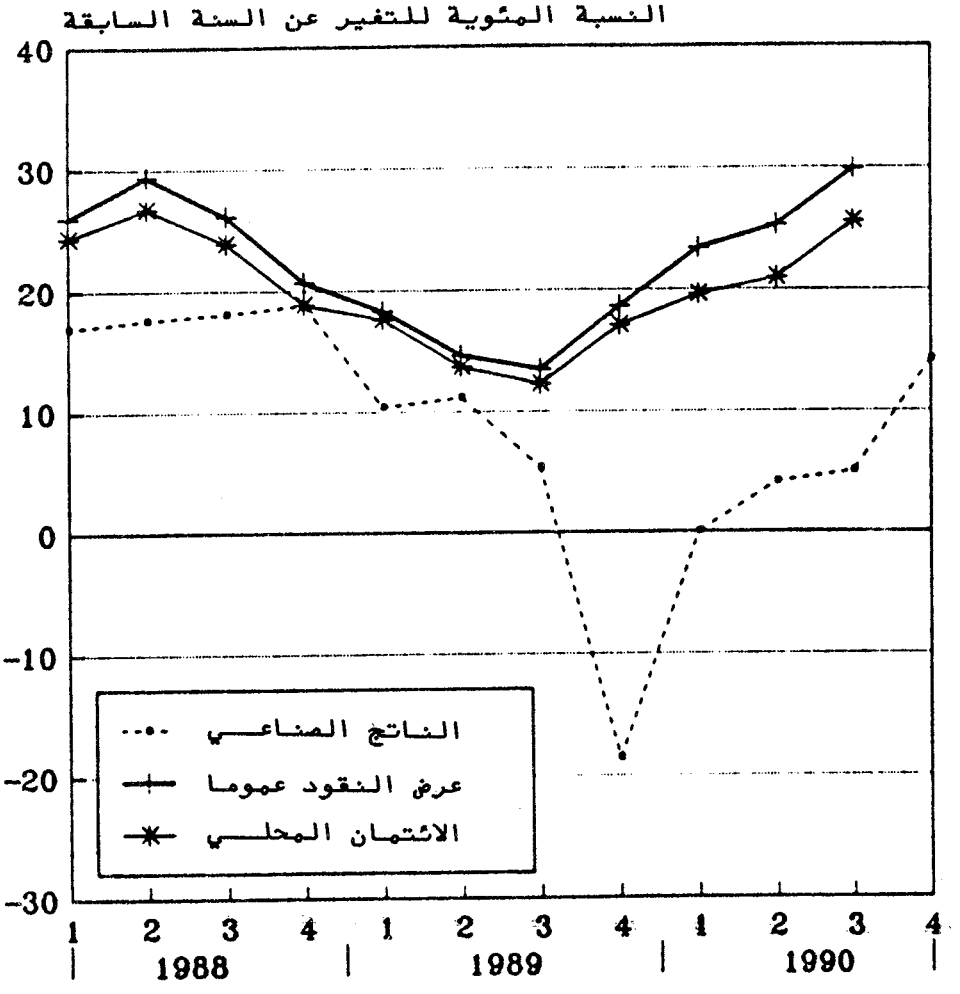
بعد تباطؤ شديد في النمو الاقتصادي في عام ١٩٨٩ ، حققت الصين انتعاشا متواضعا في عام ١٩٩٠ . وكان معدل نمو الناتج في السنتين ، على الرغم من أنه كان أدنى معدل له منذ البدء في مسار نمو مرتفع عام ١٩٧٨ ، لا يزال أعلى من المتوسط بالنسبة للبلدان النامية ككل وزاد الدخل الفردي زيادة كبيرة . وكان التباطؤ في عام ١٩٨٩ نتيجة برنامج صارم لتحقيق الاستقرار يرمي الى تهدئة نظام اقتصادي كان آخذا في النمو أسرع مما ينبغي وإلى تخفيض التضخم ، الذي كان آخذا في الارتفاع بشكل تجاوز المستويات المقبولة . وانخفض النمو الاقتصادي الى حوالي ٣,٥ في المائة في عام ١٩٨٩ من أكثر من ١١ في المائة في عام ١٩٨٨ ، وعلى الرغم من أن التضخم في عام ١٩٨٩ بلغ أيضا ١٧,٨ في المائة ، فإنه بحلول الربع الأخير من السنة حقق البرنامج نجاحا في كبح معدل التضخم . وترك انتعاش عام ١٩٩٠ الزيادة الناتجة عن السيطرة على التضخم دون مساس الى حد كبير ، ولم ترتفع الأسعار إلا بحوالي ٢ في المائة في هذه السنة بأسرها .

وقامت السياسة النقدية بدور متزايد الأهمية في إدارة الاقتصاد الكلي ؛ أخذ القطاع المالي في التحوّل تدريجيا من قطاع ثانوي يسهل تنفيذ خطط الانتاج المادي الى أداة سياسة مستقلة . بيد أنه في المرحلة الحالية للإصلاح ، لا يزال النظام المالي للبلد يعكس تعايش آلية التخطيط المركزي وآلية السوق . وتُنفذ السياسة النقدية عن طريق قناتين متميزتين . وتتمثل الأولى في اضطلاع الحكومة برقابة مباشرة على الإقراض المصرفي عن طريق حدود قصوى للإئتمان تفرضها الجهات العليا . وتأخذ الثانية شكل ضوابط غير مباشرة عن طريق أسعار الفائدة ، والشروط المتعلقة بالاحتياطيات إلى غير ذلك من أمثال هذه التدابير .

ووافقت سنة ١٩٩٠ السنة الثالثة لبرنامج تحقيق الاستقرار الذي بدأ في أواخر عام ١٩٨٨ لمواجهة الضغوط التضخمية التي كانت تتزايد في الاقتصاد الذي تميّز بالنشاط المحموم في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ . واشتمل البرنامج على سياسة نقدية انكماشية مقترنة بسياسة مالية غير توسعية . وتباطأ نمو الائتمان المصرفي من نسبة ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٨ الى حوالي ١٥ في المائة في عام ١٩٨٩ . وارتفعت أسعار الفائدة على الودائع ورُبطت الودائع الطويلة الأجل برقم قياسي بحيث أصبحت أسعار الفائدة الحقيقية ايجابية بحلول اواخر عام ١٩٨٩ . وظل العجز الحكومي صغيرا نسبيا ، إذ بلغ حوالي ١,٤ من الناتج القومي الاجمالي .

وانخفض الطلب على الاستثمار بسبب تشديد الرقابة المركزية على القروض المصرفية ، على أن الاستهلاك الخاص انكمش أيضا بمقدار كبير . وكعنصر في برنامج تحقيق الاستقرار ، نقلت سياسة ارتفاع سعر الفائدة الحقيقية الدخل من الاستهلاك الى المدخرات . وبلغ مجموع مدخرات الأفراد ٧٠٣,٤ بليون رنمينبي بنهاية عام ١٩٩٠ ، فسجل زيادة قدرها ٣٦,٧ في المائة عما سجله في نهاية ١٩٨٩ . وانخفض بشدة الطلب على السلع الاستهلاكية ولم تزوّد مبيعات التجزئة في عام ١٩٩٠ عنها في عام ١٩٨٩ إلا بنسبة ٢ في المائة . وتمّت السيطرة على التضخم بحلول الربع الأخير من عام ١٩٨٩ ، غير أن برنامج تحقيق الاستقرار استمر وقتا طويلا في عام ١٩٩٠ .

الشكل الثاني ـ ٧ الصين : نمو الناتج الصناعي ، وعرض النقود ، والائتمان ، ١٩٨٨-١٩٩٠



المصدر : بيانات صندوق النقد الدولي ، ومكتب الاحصاءات الحكومي في الصين ، النشرة الشهرية للاحصاءات .

وبحلول منتصف عام ١٩٩٠ ، أخذ التباطؤ الاقتصادي يسبب قلقا وجرى التخفيف من شدة تدابير التقشف . ووضعت سياسة نقدية أقل صرامة موضع التنفيذ في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ لتنشيط الطلب ورفع مستوى النشاط الاقتصادي . وزاد عرض مجموع الإئتمان المصرفي بحوالي ٢٢ في المائة في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٠ بالمقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٨٩ . وبالاقتران بالتضخم المنخفض ، كان هذا مساويا لتحقيق توسّع هام في الائتمان بالقيمة الحقيقية . وأعطى هذا دفعة للاقتصاد كانت الحاجة اليها ماسة ، وانتهت السنة بأن حقق الربع الأخير زيادة في الناتج الصناعي تجاوزت ١٤ في المائة (انظر الشكل الثاني - ٧) . وأصبحت السياسة المالية توسعية الى حد ما ، مع وجود عجز في الميزانية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي ارتفعت من ٢,٤ في المائة في عام ١٩٨٩ الى ٢,٩ في المائة في عام ١٩٩١ .

ويمثّل ضغط المصروفات الموضوع الرئيسي للسياسة الاقتصادية أثناء الفترة الحالية لتحقيق الاستقرار ، وأصبح الاصلاح الاقتصادي ذا أولوية ثانوية ولكن استمر بالفعل بذل جهود هامة للإصلاح . وافتتحت سوق أوراق مالية في شانغهاي وأنشئ نظام للاتجار بالأوراق المالية على صعيد الدولة ؛ وأنشئت شركات خاصة على أساس تجريبي . وركّزت عمليات اصلاح المؤسسات على تحسين نظم العقود . وتمثل احد جوانب الإصلاح في الأخذ بنهج أكثر انتظاما لجباية الضرائب كنسبة مئوية من مجموع الايرادات (٧٨) .

نمو الناتج

زاد الناتج القومي الاجمالي بحوالي ٥ في المائة في سنة ١٩٩٠ بعد نمو مقداره ٣,٦ في المائة في سنة ١٩٨٩ (الجدول الثاني - ٤) . وسجلت الزراعة زيادة حسنة أخرى في عام ١٩٩٠ . ونما مجموع الناتج بنسبة ٦,٩ في المائة ، حيث تجاوز انتاج الحبوب المستوى القياسي لعام ١٩٨٩ وبلغ ٤٣٥ مليون طن . كما زاد ناتج المحاصيل النقدية الرئيسية زيادة كبيرة . وكان الطقس المواتي مسؤولا الى حد كبير عن أداء الزراعة الذي سجل رقما قياسيا ، ولكن ارتفاع الأسعار الحكومية للشراء نشط الانتاج أيضا .

---

(٧٨) دأبت المؤسسات المملوكة للدولة على تحويل جميع حصائلها الى السلطات الحكومية . وبموجب برنامج المسؤوليات العقدية للمؤسسات ، يوقّع المديرون اتفاقات مع الدولة تتعلق بالضرائب والأرباح ويكافأ الأداء الزائد عن الحصة باحتجاز أرباح وبحوافز أخرى . وتتمثل المحاولة الجديدة في فرض ضرائب على مجموع الايرادات بدلا من تحديد حصص منفصلة للضرائب والأرباح .

ومن ناحية أخرى ، هبط بشدة الناتج الصناعي في أول الأمر ، ثم انتعش عندما خففت الحكومة قبضتها المحكمة على القروض المصرفية وسمحت بحقن الاقتصاد بمزيد من الإئتمانات . ونما مجموع الناتج الصناعي ، بما في ذلك الصناعات الريفية ، بنسبة ٧,٦ في المائة (٦ في المائة باستبعاد الصناعات الريفية) في هذه السنة .

وكان معدل نمو الناتج القومي الاجمالي البالغ ٥ في المائة مصحوبا بما يمكن أن يمثّل مشكلة للاقتصاد في الأجل القصير . ومع استمرار مجموع الانتاج في النمو ، زادت مخزونات المنتجات التامة الصنع الى مستوى عال بصورة استثنائية . وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، زاد مخزون السلع المصنوعة التي لدى المؤسسات على صعيد المقاطعات وما فوقها بأكثر من ٤٥ بليون رنمينبي[٧٩] ، وشكّل خطرا على النمو الاقتصادي في المستقبل .

---

(٧٩) المكتب الاحصائي الحكومي ، "البيان الاحصائي رقم ١" ، Jingji Ribao (Economic Daily, Beijing), 16 January 1991 .

الجدول الثاني - ٤ الصين : التغير السنوي في مؤشرات اقتصادية مختارة ، ١٩٨٨-١٩٩١

(نسبة مئوية)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ (أ)	١٩٩١ (ب)
الناتج القومي الاجمالي	١٠,٩	٣,٦	٥,٠	٥,٧
الناتج المادي الصافي	١١,٣	٣,٣	٤,٨	٥,٤
الناتج الصناعي	٢٠,٨	٨,٥	٧,٦	٧,٧
الناتج الزراعي	٣,٩	٣,١	٦,٩	٤,٠
اجمالي الاستثمارات الثابت	٢٣,٥	٨,٠-	٤,٥	١٠,٠
قيمة مبيعات التجزئة	٢٧,٨	٧,٦-	١,٩	٩,٠
الرقم القياسي لأسعار التجزئة	١٨,٥	١٧,٨	٢,١	٧,٨
قيمة الصادرات	٢٠,٥	١٠,٦	١٨,١	٦,٤
قيمة الواردات	٢٧,٩	٧,٠	٩,٨-	١١,٠

المصدر : مكتب للاحصاءات الحكومي في الصين ، الكتاب الاحصائي السنوي للصين لعام ١٩٩٠ ، والتقرير عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية في عام ١٩٩٠ .

(أ) أولية .

(ب) يستند التنبؤ إلى مشروع لينك .

وعلى الرغم من كبر معدل النمو في مجموع الناتج الصناعي ، استمر انخفاض مستويات الكفاءة يمثّل مشكلة في عام ١٩٩٠ ، وبخاصة في المؤسسات المملوكة للدولة . ولم تزد الانتاجية الاجمالية للعمالة في المؤسسات الصناعية المملوكة للدولة في سنة ١٩٩٠ إلا بنسبة ٠,٨ في المائة ، وهي نسبة منخفضة ولاسيما في فترة انتعاش اقتصاد عندما يتجه الناتج الى الزيادة بمعدل أسرع من العمالة . وانخفض مجموع الارباح والضرائب المحققة بأكثر من ١٨ في المائة وسجلت الارباح وحدها هبوطا شديدا بلغت نسبته ٥٨ في المائة . وهذا هو الهبوط الثاني على التوالي ، على الرغم من أن الانخفاض في عام ١٩٨٩ كان صغيرا الى حد ما . وأثناء الفترة ذاتها ، تضاعف عدد المؤسسات الحكومية التي حققت خسائر ومقدار خسائرها المطلقة .

الاسعار والدخل

وبعد انقضاء عامين على سياسة تحقيق الاستقرار ، جرى خفض التضخم بصورة شديدة في عام ١٩٩٠ . وانخفض الرقم القياسي الاجمالي أسعار التجزئة ، الذي كان قد زاد بنسبة ١٧,٨ في المائة في عام ١٩٨٩ ، إلى ٢,١ في المائة في عام ١٩٩٠ . وبلغت الزيادة في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة ٣,١ في المائة ، بعد أن كانت قد بلغت ١٦,٣ في المائة في عام ١٩٨٩ . وإلى جانب الضغط الناجم عن انخفاض الطلب ، ساعد محصول وافر جدا في الزراعة في احتواء التضخم . وهبطت بالفعل في عام ١٩٩٠ أسعار المنتجات الزراعية والمنتجات ذات الصلة في السوق الحرة للمزارعين . وانخفضت أسعار معظم أصناف الاغذية .

ومال تخفيف القيود على الائتمانات في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ ، مقترنا بتعديل صعودي لأسعار بعض السلع والخدمات في الربع الاخير ، إلى دفع التضخم إلى أعلى قرب نهاية السنة . وكان الرقم القياسي لتكلفة المعيشة في بعض المدن الكبيرة والمتوسطة أعلى بحوالي ١٠ في المائة خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ، منه في نفس الفترة في عام ١٩٨٩ .

وزاد معدل الاجور في المتوسط بنسبة ٩,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ١٩٩٠ . وأدى هبوط أسعار المنتجات الزراعية وارتفاع أسعار المنتجات الصناعية إلى توسيع الفجوة في الدخل بين هذين القطاعين . وارتفع الدخل الفردي في الحضر بأكثر من ١١ في المائة بالقيمة الحقيقية . وبلغ الدخل الفردي للفلاحين ٦٣٠ رنمينبي (أي حوالي ١٣٠ دولارا بسعر الصرف الرسمي) وارتفع الدخل الحقيقي في الريف بنسبة ١,٨ في المائة . وهكذا تدهورت معدلات التبادل التجاري للفلاحين الصينيين في عام ١٩٩٠ ، وعكست الاتجاهات السابقة .

الاستثمار والعمالة

مع تخفيف الرقابة على الائتمانات ، انتعش الطلب على الاستثمار بعد توقف بسبب تدابير التقشف ، وزاد مجموع الاستثمار في رأس المال الثابت بنسبة ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ . وأما الاستثمار في رأس المال الثابت من جانب الوحدات المملوكة للدولة فقد زاد بنسبة ١٠,٥ في المائة عن مستوى عام ١٩٨٩ . إلا أن الاستثمار من جانب المؤسسات الجماعية في الفترة نفسها انخفض بنسبة ٢,٨ في المائة ، كما انخفض الاستثمار الخاص بنسبة ٥,٦ في المائة . وتتلقى مؤسسات الدولة معظم أموالها الاستثمارية من ميزانية الدولة ، التي تكون الى حد كبير مستقلة عن ربحية المؤسسة الفردية ، بينما يتعين على المؤسسات الجماعية والخاصة أن تعتمد على الائتمانات المصرفية أو التمويل الذاتي في استثماراتها . وبما أن نحو ثلث مؤسسات الدولة خسرت أموالا في عام ١٩٩٠ ، فإن هذه الأرقام تشير إلى أن عبء التقشف قد تحمله على نحو غير متناسب القطاع غير التابع للدولة .

وتبرز صورة مختلفة عن ذلك لنمو الناتج . فقد زاد الناتج الصناعي للمؤسسات المملوكة للدولة بنسبة ٢,٩ في المائة ، بينما زاد ناتج المؤسسات الصناعية الجماعية بنسبة ٩,١ في المائة . وفي المقابل ، زاد ناتج المؤسسات الصناعية المملوكة لجهات خاصة بنسبة ٢١,٦ في المائة .

وأفادت التقارير بأن معدل البطالة بلغ ٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ ، وبذلك لم يتغير عما كان عليه في السنتين السابقة . ولا يتضمن هذا البيان الاحصائي البطالة في المناطق الريفية . وعلاوة على ذلك ، هناك ثلاثة ملايين عامل أو نحو ذلك من المستخدمين استخداما ناقصا والذين ما زالوا يتلقون أجورهم من الدولة ، وفقا لأرقام مكتب الاحصاءات الحكومي . ويعتقد بعض الخبراء بأن المعدل الفعلي للبطالة في الصين يمكن أن يتراوح ما بين ٥ و ٦ في المائة(٨٠) .

القطاع الخارجي

تركت سياسات الاقتصاد الكلي التي اتبعت خلال السنة أثرا كبيرا في القطاع الخارجي للاقتصاد . فقد زادت التجارة الخارجية للصين بمعدل ضخم بالمقارنة مع الثمانينات عندما كانت البلاد تسعى جاهدة لتحقيق درجة أكبر من الانفتاح على الاقتصاد العالمي . وزاد حجم التجارة الخارجية بنحو ١٥ في المائة في السنة خلال الفترة . غير أن معدل نمو الطلب المحلي المرتفع للغاية كان يولد عجزا تجاريا مستمرا منذ

---

(٨٠) ساوث تشاينا مورنينغ بوست (هونغ كونغ) ، ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ .

عام ١٩٨٤ . وأما البطء الشديد في عام ١٩٨٩ واستمرار كبح التوسع في عام ١٩٩٠ فقد أديا إلى فائض تجاري للمرة الأولى في سبع سنوات . وفي عام ١٩٩٠ ، قدر مجموع قيمة الصادرات بما يزيد على ٦٢ بليون دولار ، أو بزيادة قدرها ١٨ في المائة عن عام ١٩٨٩ ؛ وبلغ مجموع الواردات ٥٣,٣٥ بليون دولار أو ما يمثل هبوطا نسبته قرابة ١٠ في المائة . وباستثناء المعاملات التي لا تنطوي على دفع مبالغ بالعملة الأجنبية مثل المعونات والمنح الأجنبية ، والمعدات كاستثمار أجنبي مباشر والمواد الخام المطلوبة للتجهيز ، بلغ الفائض التجاري ١٣ بليون دولار (٨١) . ووفقا للاحصاءات المقدمة من الادارة الحكومية للرقابة على العملة الأجنبية ، بلغ الفائض في الحساب الجاري للصين نحو ٥,٦ بليون دولار في عام ١٩٩٠ . وساعدت الصادرات المتزايدة بسرعة في زيادة مجموع احتياطيات العملة الأجنبية في الصين التي زاد عن ٢٨,٥ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٠ ، وذلك بالمقارنة مع مبلغ ١٨ بليون دولار في بداية السنة (٨٢) .

وساهمت بضعة عوامل في تحسين الحسابات الخارجية للصين . فقد أعطى تخفيض قيمة الرينمينبي بنسبة ٢١ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ صادرات الصين دفعة قوية جعلت أسعارها أكثر قدرة على التنافس (٨٣) ، مما جعل الواردات أغلى ثمنا . وربما كان أعم من ذلك أثر تدابير التقشف التي قللت الطلب على السلع المستوردة . كما أن بعض القيود الاقتصادية التي فرضتها حكومات غربية على الصين في أواخر عام ١٩٨٩ قد خفضت كمية الواردات المتاحة للصين . ورغم أن النفط يشكل نسبة ضئيلة من صادرات الصين ، إلا أن ارتفاع أسعار النفط زاد أيضا من قيمة اجمالي الصادرات وساهم في الفائض التجاري .

---

(٨١) مكتب الاحصاء الحكومي ، "التقرير الاحصائي عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية في عام ١٩٩٠ ، Renmin Ribao (بيبولز ديلي ، طبعة ما وراء البحار ، بيجينغ) ، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩١ .

(٨٢) صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدولية (واشنطن العاصمة ، آذار/مارس ١٩٩١) .

(٨٣) منذ إجراء التخفيض في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أعلن تخفيض آخر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . ورفع سعر الصرف من ٤,٧٣ إلى ٥,٢٣ رينمينبي مقابل دولار الولايات المتحدة مما خفض قيمة العملة الصينية فعليا بنسبة ٩,٥ في المائة . وبلغ متوسطه سعر الصرف في عام ١٩٩٠ ، ٤,٧٨ رينمينبي مقابل دولار الولايات المتحدة .

وانتعش تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الصين شيئا ما في عام ١٩٩٠ ، عندما رفعت الدول القيود التي كانت تفرضها على الصين . كما وقّعت عقود جديدة تبلغ قيمتها ١٢,٣ بليون دولار خلال عام ١٩٩٠ ، مما يمثل زيادة مقدراها ٧,٤ في المائة على عام ١٩٨٩ .

صورة الاقتصاد العالمي في الأجل القصير

المخاطر والشكوك

قلل انتهاء حرب الخليج في أوائل عام ١٩٩١ بعض أسباب الغموض الكبير الذي كان يكتنف آفاق الاقتصاد العالمي في الأجل القصير . فلم يعد يبدو من المعقول مثلا أن ترتفع أسعار النفط إلى المستويات العالية التي كانت متوقعة في بداية أزمة الخليج . ويبدو أن ثقة المستهلكين ورجال الأعمال التي اهتزت في أثناء الأزمة قد بدأت تعود على الأقل في بعض الاقتصادات المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي .

ومع ذلك توجد مخاطر وشكوك هائلة . فخطر عدم الاستقرار السياسي لا يزال قائما في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى . ولا يزال غير معروف بأي درجة من اليقين تكلفة إعادة تعمير البلدين اللذين دمرت الحرب اقتصادهما وطول الفترة المطلوبة لإعادتهما إلى مستويات ما قبل الأزمة . وربما كان أهم من ذلك بالنسبة للاقتصاد العالمي الغموض الذي يحيط بسرعة وعملية التحول في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي . وأما الاختلالات المالية الكبيرة ، وارتفاع معدلات التضخم ، والصعوبات التي تعترض طريق الخصخصة ، وانهيار ترتيبات الدفع داخل المنطقة ، والمشاكل الاثنية والسياسية ، هذه جميعا جعلت احتمالات النمو في هذه الاقتصادات غامضة غموضا شديدا .

ويلف الغموض الكبير أيضا مسار أسعار الصرف في المستقبل . وعملت احتياجات الاقتصادات الأوروبية الاستثمارية الكبيرة في مرحلة التحول واحتياجات دول الخليج على زيادة الطلب العالمي على الائتمان . ومن الجهة الأخرى ، هناك غموض يكتنف عرض الائتمانات وأسعارها . وفي بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية لا تزال المصارف التجارية التي هزها هبوط الأسعار العالمية وحالات الافلاس الكثيرة بين المقترضين تتردد في إقراض بعض زبائنها التقليديين .

ونتيجة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية ، التي انتعشت بعد انهيارها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ تعتبر هي الأخرى مجالا آخر من المجالات التي يكتنفها الشك

والتي ستؤثر تأثيرا كبيرا على احتمالات النمو العالمية في الأجل الطويل . غير أنه حتى في الأجل القصير يمكن أن يؤدي فشل هذه المفاوضات الى انبعاث الحمائية وفقدان الثقة في النظام التجاري الأمر الذي من شأنه أن يثير مخاطر جدية للاقتصاد العالمي .

افتراضات السياسة التي يقوم عليها التنبؤ

تستند التنبؤات المتعلقة بنمو الاقتصاد العالمي في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ إلى عدد من الافتراضات .

يتوقع أن تخف تشدد السياسة النقدية في عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي مثل الولايات المتحدة وكندا وذلك استجابة للانكماش وازدياد البطالة . إلا أن ألمانيا واليابان يفترض أن يحافظا على مواقفهما التقييدية في السياسة النقدية . ولذلك فإنه يفترض أن تنخفض أسعار الفائدة القصيرة الأجل في الولايات المتحدة بنحو ١٣٠ نقطة أساس في عام ١٩٩١ وأن ترتفع بعد ذلك استجابة للانتعاش الاقتصادي المتوقع بـ ٤٠ نقطة أساس في عام ١٩٩٢ (٨٤) . ومن جهة أخرى ، يفترض أن تظل أسعار الفائدة القصيرة الأجل في فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وايطاليا في عام ١٩٩١ على ما كانت عليه تقريبا في عام ١٩٩٠ وذلك أساسا بسبب المناقلات الكبيرة في الميزانية داخل ألمانيا وموقف مكافحة التضخم الذي اتخذه البوندسبانك بالاقتران مع تشغيل آلية سعر الصرف في الاتحاد الأوروبي .

ويفترض أن تكون المواقف في السياسة المالية في معظم البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تقييدية على نحو معتدل أو محايدة . ويتوقع أن يهبط معدل نمو الانفاق الحكومي الحقيقي في عام ١٩٩١ أو لا يتغير في جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية باستثناء ايطاليا حيث يتوقع أن يزيد بنسبة تقل عن ٢ في المائة . ويتوقع أن تواصل ألمانيا أيضا تقليل الحافز المالي بغرض رسم اضافي في ضريبة الدخل بنسبة ٧,٥ في المائة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩١ ، وبزيادة في الضرائب المفروضة على النفط . أما بالنسبة للولايات المتحدة ، فإن التنبؤ يتضمن افتراض زيادة مرة واحدة في الانفاق العسكري على حرب الخليج التي يعزى إليها الجزء الأكبر من المسؤولية عن الزيادة الاجمالية في النفقات الحقيقية للحكومة الاتحادية بنسبة ٢ في المائة في عام ١٩٩١ .

---

(٨٤) نقطة الأساس هي ٠,٠١ نقطة مئوية .

ويفترض أن يزيد ضيق الفجوة في الفوارق بين أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة والبلدان الرئيسية في الاتحاد الاوروبي يليه انعكاس في الاتجاه ، وأن تظل الفوارق في أسعار الفائدة فيما بين أعضاء آلية أسعار الصرف مستقرة نسبيا . وفي التنبؤ على أساس خط الأساس ، يتوقع أن تنخفض قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل عملات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية الخمسة في عام ١٩٩١ . وبعد عام ١٩٩١ ، وباستثناء استمرار زيادة قيمة الين الياباني ، يفترض التنبؤ بناء على خط الأساس قدرا قليلا نسبيا من التغير الاضافي . وانضمت المملكة المتحدة مؤخرا إلى آلية أسعار الصرف ويتوقع أن تحافظ معظم بلدان الاتحاد الاوروبي للتجارة الحرة على أسعار الصرف الحالية مقابل المارك الالماني .

يفترض أن تظل البلدان النامية في افريقيا وأمريكا اللاتينية التي تقوم ببرامج لتحقيق الاستقرار والاصلاح ملتزمة بنجاح هذه البرامج . وأحد العناصر الاساسية لهذه البرامج تقييد الانفاق الحكومي ، الذي يميل أثره الأولي الى اتخاذ طابع انكماشي . وفي آسيا ، يفترض في عدد من البلدان النامية في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا أن تشدد من مواقفها في السياسة المالية والنقدية استجابة للضغوط التضخمية المتزايدة . ومن جهة أخرى ، يفترض أن تقوم الصين بتخفيف سياستها التقييدية شيئا ما .

إن أحد الافتراضات الهامة الكامنة وراء التنبؤ يتعلق بأسعار النفط . فبعد حدوث زيادة متوسطها نحو ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٠ ، يفترض أن ينخفض متوسط سعر النفط الدولاري بنحو ٦ في المائة ليصل الى ١٩ دولار للبرميل الواحد في عام ١٩٩١ ، وأن يرتفع بعد ذلك بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٩٢ .

أما قيم وحدات الصادرات من الاغذية والمشروبات فيتوقع أن تهبط بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩١ ، وأن ترتفع بنسبة ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٢ . وفيما يتعلق بأسعار المواد الخام الزراعية والصناعية ، يتوقع حدوث زيادة بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ١٩٩١ ، تليها زيادة تبلغ نحو ٧ في المائة في عام ١٩٩٢ .

التنبؤات لعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢

يتوقع أن يركد الناتج العالمي في عام ١٩٩١ ، بعد أن شهد نموا بنسبة ١ في المائة في عام ١٩٩٠ ، ويتوقع أن يزيد بنسبة تقرب من نحو ٢ في المائة في عام ١٩٩٢ (انظر الجدول الثاني - ١) .

وفي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، يتوقع أن يستمر النمو في الهبوط الى نحو ١,٤ في المائة في عام ١٩٩١ ، بعد أن بلغ ٢,٤ في المائة في عام ١٩٩٠ ، ولكنه من المتوقع أن يعود الى نسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩٢[(٨٥)] . وفي عام ١٩٩١ ، يتوقع أن يكون ضعف هذه الاقتصادات في الولايات المتحدة وكندا أبرز منه في أوروبا الغربية واليابان ، ولكن من المرجح أن ينعكس مركزهما النسبي في عام ١٩٩٢ . وفي الاتحاد الاوروبي ، يتوقع حدوث نمو قوي نسبيا وإن يكن بطيئا في ألمانيا الغربية في عام ١٩٩١ يقابل معدلات النمو السالب أو البطيء للغاية في معظم البلدان الاخرى في المنطقة . وأحد المصادر الرئيسية للانتعاش المتوقع في عام ١٩٩٢ استئناف النمو بمعدل مرتفع في الاستثمار الخاص الحقيقي تحسبا للسوق الداخلي الموحد بعد عام ١٩٩٢ .

وانعكاسا لبطء خُطى النشاط الاقتصادي العالمي ، يتوقع أن يكون معدل النمو في حجم التجارة العالمية أقل من ٤ في المائة في عام ١٩٩١ ، وهو أدنى معدل نمو منذ عام ١٩٨٥ . ومع تسارع نمو الطلب العالمي في عام ١٩٩٢ ، يتوقع أن يزيد نمو التجارة العالمية الى أكثر من ٥ في المائة . ويتوقع أن تستمر صادرات المصنوعات في الزيادة بمعدل أسرع من معدل التجارة العالمية الإجمالية وذلك بمعدل سنوي يبلغ نحو ٦ في المائة بعد انتهاء الانتكاس الحالي .

وفي كندا والولايات المتحدة يتوقع أن يكون الاستهلاك الخاص ، لاسيما بالنسبة للسلع الاستهلاكية المعمرة ، واستثمار المشاريع التجارية الثابت ، وتشييد المساكن أكثر كسادا منه في عام ١٩٩١ مما كان عليه في عام ١٩٩٠ . ويتوقع أن تخف شدة الانتكاس شيئا ما في الولايات المتحدة بفضل زيادة حجم الصادرات بمعدل أعلى من نمو الطلب المحلي . ومن شأن أثر زيادة الإنفاق الدفاعي وزيادة ثقة المستهلك ، مقرونين بتخفيف تشدد السياسة النقدية ، أن تؤدي الى استئناف النمو في البلاد في النصف الثاني من عام ١٩٩١ . وفي اليابان ، يتوقع أن يؤدي تدني نمو الصادرات وأثر ارتفاع أسعار الفائدة على الإسكان والاستثمار التجاري الثابت الى بطء في نمو الناتج القومي الإجمالي الذي يتوقع أن يبلغ ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩١ ، أي بنسبة تقل عنها في عام ١٩٩٠ بنحو نقطتين مئويتين . وفي ألمانيا الموحدة ، يتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من ١ في المائة في عام ١٩٩١ ولكنه يتوقع أن يقرب من ٣ في

---

(٨٥) أرقام ١٩٩١ و ١٩٩٢ تشمل المحافظات الشرقية الست في ألمانيا . ولذلك يوجد انقطاع في السلسلة بعد عام ١٩٩٠ .

المائة في عام ١٩٩٢ . ويتوقع أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة والسياسة النقدية الاقل ميلا الى التوسع الى تقليل الطلب المحلي في ألمانيا الغربية حيث يتوقع أن يتباطأ نمو الناتج القومي الإجمالي الى ٢,٧ و ٢,٢ في المائة في عام ١٩٩١ و ١٩٩٢ على التوالي . وفي ألمانيا الشرقية ، يتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقرب من ٢٠ في المائة في عام ١٩٩١ في أعقاب تقلص بنسبة تزيد عن ١٣ في المائة في عام ١٩٩٢ ، كما يتوقع أن يستمر في الهبوط في عام ١٩٩٢ قبل تحقيق الاستقرار .

ونتيجة لزيادة أسعار النفط بصورة رئيسية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ ، يتوقع أن يستمر متوسط معدل التضخم السنوي في البلدان المتقدمة النمو ، ذات الاقتصاد السوقي مقيسا بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ، في الارتفاع شيئا ما في عام ١٩٩١ رغم التباطؤ في النشاط الاقتصادي (انظر الجدول ألف - ٥) . إلا أنه من المتوقع أن يظل قريبا من ٥ في المائة وأن يهبط بنسبة نصف نقطة مئوية تقريبا في عام ١٩٩٢ ، مما يعكس استجابة متأخرة لتدني أسعار السلع الاساسية وتقييد الأجور نتيجة ارتفاع معدلات البطالة في عام ١٩٩١ . وهذا التخفيف في الضغوط التضخمية والضعف في النشاط الاقتصادي سهّلا على صانعي السياسة في بعض البلدان ، لاسيما الولايات المتحدة وكندا ، تخفيض أسعار الفائدة . وانعكاسا للبطء في النشاط الاقتصادي يتوقع أن تستمر البطالة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في الزيادة الى زهاء ٧ في المائة في عام ١٩٩١ وأن تظل مرتفعة في عام ١٩٩٢ ، مع تركز الزيادات في استراليا وكندا وفنلندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

ويتوقع أن يتغير حجم ونمط الاختلالات التجارية الرئيسية تغيرا كبيرا في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ . وانخفاض الانتاج في ألمانيا الشرقية المقترن بدعم الدخل عن طريق التحويلات من ألمانيا الغربية قد أديا إلى زيادة واردات ألمانيا الموحدة كثيرا ، بينما يتوقع أن يتباطأ نمو الصادرات في ألمانيا الغربية وأن تستمر الصادرات في الانخفاض في ألمانيا الشرقية . ويتوقع أن ينخفض الميزان التجاري لألمانيا الموحدة بنحو ٢٠ بليون دولار في عام ١٩٩١ وبنحو ١٧ بليون دولار أخرى في عام ١٩٩٢ . وفي أماكن أخرى من أوروبا ، يتوقع أن تستمر اسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة في إظهار عجز تجاري كبير نسبيا ، بينما يتوقع أن تُظهر الولايات المتحدة تحسنا يبلغ نحو ١٤ بليون دولار في عجزها التجاري في عام ١٩٩١ ، ولكن لا يتوقع أن يتحقق بعد ذلك إلاّ قدر ضئيل آخر من التحسن ، بالنظر إلى أنه لا يتوقع حدوث أي انخفاض كبير آخر في قيمة الدولار . ويتوقع أن يؤدي انخفاض قيمة الين وزيادة الطلب على الواردات في الاتحاد الأوروبي إلى زيادة في الفائض التجاري لليابان ، الذي كان قد انخفض في عام

١٩٩٠ . ومن بين البلدان الحديثة العهد بالتصنيع ، يتوقع أن يسوء العجز التجاري الصغير الذي كان لدى جمهورية كوريا في عام ١٩٩٠ بنحو بليون دولار في عام ١٩٩١ ، ومن المحتمل أن ينخفض الفائض التجاري لمقاطعة تايوان التابعة للصين بمبلغ مماثل . وفي غربي آسيا يتوقع أن ينخفض الفائض التجاري للبلدان المصدرة للنفط بنحو ١٠ بلايين دولار مع تزايد الواردات لأغراض إعادة التعمير بعد الحرب . وبالنسبة إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يتوقع حدوث تحسن مؤقت في العجز التجاري بنحو ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٩١ بسبب التحول إلى أسعار السوق العالمية في التجارة مع بلدان أوروبا الشرقية الأمر الذي سيعني تحقيق ربح كبير جدا في معدلات التبادل التجاري فيما يتعلق بصادراته النفطية ، ربح أكثر من كاف لتعويض الانخفاض المتوقع في حجم تلك الصادرات .

ولا يتوقع أن يمثل تمويل تلك الاختلالات أي مشاكل مباشرة ، ولكن يتوقع أن تتسبب الزيادات من التمويل التي تسعى إليها البلدان التي تعاني من العجز في أن تستمر أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة نسبيا ، وأن تزيد في الواقع عندما تشتد سرعة النشاط الاقتصادي في عام ١٩٩٢ . ويتوقع أن يزيد صافي تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية زيادة طفيفة ، وأن تستمر اتجاهات التغير الأخيرة في تكوينها . ويتوقع حدوث زيادات أخرى في صافي التحويلات إلى بلدان افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ وإلى شمال افريقيا أيضا وذلك أساسا بسبب زيادة الاقراض من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصادر الثنائية الرسمية . ويتوقع أن يظل صافي التحويلات المالية من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كبيرا .

وبالنسبة إلى البلدان التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية ، يتوقع أن يكون الضعف في الأسواق العالمية للسلع أكبر في أثره من التحسن الضئيل في صافي تدفقات رأس المال . ومن ثم فإن البلدان التي ترزح تحت عبء الديون ، وتلك التي تكافح لتخفيض التضخم ، يُتوقع لها جميعا أن يكون نموها بطيئا في عام ١٩٩١ .

وفي جنوب وشرق آسيا ، يتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩١ ، أي أقل بعض الشيء عن عام ١٩٩٠ . وفي معظم البلدان ، كان ضعف الطلب في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، والقيود على الطاقة الانتاجية ، والآثار السلبية من أزمة الخليج ، أسبابا هامة في التباطؤ . واستجابة للضغوط التضخمية نتيجة للزيادات السريعة في الأجور ، لاسيما فيما يتعلق

بفئات العمالة الماهرة ، ضيقت بلدان كثيرة في المنطقة سياسات اقتصادها الكلي . وعلى الرغم من التباطؤ ، يتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٥ في المائة في عدد من البلدان من بينها اندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين وماليزيا ومقاطعة تايوان التابعة للصين . ويتوقع أن يكون لباكستان معدل نمو يقارب ٥ في المائة في عام ١٩٩١ وأن يكون نموها أسرع إلى حد ما في عام ١٩٩٢ . وفي الهند يتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٤ في المائة في عام ١٩٩١ .

وفي الصين يتوقع أن تشجع السياسات النقدية الأقل تقييدا معدلات أعلى للاستثمار في المنشآت وفي المعدات الصناعية . ويتوقع أيضا أن يزيد الانتاج الزراعي زيادة كبيرة . وهذه العوامل ، مقترنة بطلب استهلاكي غير منخفض ، يتوقع أن يؤدي إلى تسارع في نمو الناتج القومي الإجمالي إلى نحو ٥,٧ و ٦,٣ في المائة في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ على التوالي . وبالنظر إلى عدد من عوامل التضخم المحتملة ، وهي هبوط قيمة العملة والزيادة السريعة في عرض النقود وإصلاح الاسعار ، يُتوقع أن يحول مقررو السياسة دون تزايد الاستثمار والنمو بسرعة أكبر كثيرا . وفي عام ١٩٩١ ، يتوقع أن ينخفض الفائض التجاري بنحو بليونين من الدولارات وأن يهبط بنحو ١,٥ بليون دولار أخرى في عام ١٩٩٢ حيث يتوقع أن يفوق الطلب على الواردات ، الذي يسببه النمو الأكثر ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي ، نحو الصادرات .

وفي غربي آسيا ، يتوقع حدوث انخفاضات في الانتاج من عام ١٩٩١ نتيجة لاختلال الأنشطة الاقتصادية الذي سببته أزمة الخليج ، والحظر التجاري ، وتدمير الطاقة الانتاجية في العراق والكويت . ومن المتوقع أن يؤدي النمو القوي في قطاع التشييد والانتعاش التدريجي لطاقة انتاج وتكرير النفط إلى نمو إيجابي في النصف الثاني من العام وأن يسفرا عن زيادة شديدة في الانتاج ، ربما تبلغ ١٠ في المائة ، في عام ١٩٩٢ .

ويتوقع أن يتوقف الناتج المحلي الإجمالي عن الانكماش في معظم البلدان الكبيرة والمتوسطة في أمريكا اللاتينية ، أو أن يزيد بمعدل أسرع بعض الشيء في عام ١٩٩١ مما يؤدي إلى نمو كلي للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة يبلغ نحو ١,٥ في المائة . ويتوقع أن تدنو نسبة النمو في عام ١٩٩٢ من ٣ في المائة . وفي الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو أسفرت سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الرامية إلى كبح التضخم عن انكماشات في الانتاج في عام ١٩٩٠ ، ولكن يتوقع أن تحقق هذه العملية بعض النجاح في عام ١٩٩١ .

وفي اكوادور وبوليفيا وشيلي وفنزويلا والمكسيك تم تحقيق تقدم كبير في تخفيض مستوى الدين الخارجي وزيادة الصادرات بحيث انخفضت التزامات خدمة الدين بالنسبة إلى حصيلة الصادرات ، مما سمح ببعض التسارع في النمو في عامي ١٩٩١ . و ١٩٩٢ . وفيما عدا كوستاريكا ، حدث تقدم أقل بكثير في تخفيض الدين الخارجي بين البلدان الصغيرة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي . فقد تدهورت معدلات التبادل التجاري لتلك البلدان مع تزايد أسعار النفط في عام ١٩٩٠ ، وتمثل الاضطرابات مشكلة في بعضها ، كما أن التغيرات في النظم التجارية في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كان معناها حدوث تضاؤل كبير في قدرة كوبا على الاستيراد . ولهذا يتوقع أن يكون النمو في الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي إيجابيا بعض الشيء فقط في عام ١٩٩١ وأن يكون نحو ٣ في المائة فقط في عام ١٩٩٢ .

وما زالت غالبية البلدان الافريقية مقيدة بدرجة كبيرة بالمشاكل الهيكلية ، والضغط على الميزانيات الحكومية ، والنمو الضعيف في الصادرات ، ويضاعف من وطأة ذلك تدهور معدلاتها للتبادل التجاري . ولا يتوقع أن يتجاوز نمو الناتج الإجمالي المحلي في بلدان افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى ، فيما عدا نيجيريا ، ٣ في المائة . ويعني هذا استمرارا لزهاء عقد من التدهور في الناتج الفردي . ومن ناحية أخرى يُتوقع أن تحقق نيجيريا نموا بنسبة ٤ في المائة تقريبا في عام ١٩٩١ ، أي أقل بعض الشيء من نسبة الـ ٥ في المائة التي سُجلت في عام ١٩٩٠ .

وتجد بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي أن الاصلاح الاقتصادي له تكاليف مرتفعة على الأمد القصير لأن الانتاج انكمش بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٩٠ ويتوقع أن ينكمش بنسبة أكبر في عام ١٩٩١ . ويتوقع أن يؤدي التحول المفاجئ إلى أسعار السوق العالمية والتسوية بالعملات القابلة للتحويل فيما يتعلق بالتجارة بين الأعضاء السابقين في مجلس التعاضد الاقتصادي إلى انكماش حاد في التجارة وإلى تكثيف اتجاهات انخفاض الانتاج .

وفي الاتحاد السوفياتي يتوقع أن يؤدي انهيار الانضباط في تنفيذ العقود في النظام المخطط مركزيا ، والتقدم المحدود في إقامة نظام لتحديد الأسعار على أساس السوق وفي استقلال المشاريع ، وعدم التأكد فيما يتعلق بالمدى المحتمل لتحقيق لامركزية المسؤولية عن السياسة الاقتصادية بين الاتحاد والجمهوريات التي يتكون

منها ، إلى انخفاض حاد في الانتاج في عام ١٩٩١[٨٦] . ويتوقع للانخفاضات في الانفاق العسكري والاستثمار الثابت أن تكون أكثر بكثير منها في القطاعات الاخرى أو في الفئات الاخرى من الإنفاق ولكن هذا يعكس على الاقل إعادة ترتيب مخططة للاولويات . ويتوقع حدوث انخفاض صغير آخر في الانتاج في عام ١٩٩٢ .

ويتوقع أن تحدث انخفاضات في الانتاج في عام ١٩٩١ في معظم بلدان أوروبا الشرقية . بيد أنه يتوقع أن تحدث زيادة صغيرة في الانتاج في بولندا ورومانيا في عام ١٩٩١ في أعقاب حدوث انخفاض كبير في الانتاج فيهما في عام ١٩٩٠ . ويتوقع أن تحقق بولندا في عام ١٩٩٢ نموا بنسبة ٥ في المائة تقريبا ، يكون الفضل الرئيسي فيه لحدوث انتعاش في الصادرات وفي الانتاج الصناعي .

---

(٨٦) تحدد التقديرات الرسمية الانخفاض في صافي الناتج المادي بنحو ١٠ في المائة في الربع الاول من عام ١٩٩١ .

الفصل الثالث

التجارة الدولية

نظرة عامة

الاتجاهات

نما حجم التجارة السلعية العالمية بنسبة ٤,٠ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٠ - مما يسجل انخفاضا كبيرا عن النسبتين البالغتين ٨,٤ و ٦,٨ في المائة المسجلتين في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ (انظر الجدول ٣-١) . وبالرغم من هذا ، فإن معدل التوسع هذا يمثل السنة السادسة على التوالي التي تتجاوز فيها الزيادة في التجارة العالمية نمو الانتاج العالمي ، وبذلك يمكن اعتبار التجارة مرة أخرى أحد أكثر العناصر دينامية في الاقتصادي العالمي (انظر الشكل ٣-١) .

وفيما يتعلق بالسياسات ، حدثت تغيرات بعضها دقيق المعالم والبعض الآخر أكثر جلاء ، في البيئة التجارية الدولية في عام ١٩٩٠ . وتبشر بعض هذه التطورات بالخير بالنسبة لمستقبل النظام التجاري الحر والمتعدد الأطراف . ويتعين أن ينصب الاهتمام الأساسي على النتيجة المتوقعة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، التي فشلت في التوصل الى الاتفاق المتوقع على نطاق واسع في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي .

وقد تعززت النزعات الحمائية في بلدان فرادى ، مصحوبة ببطء النشاط الاقتصادي الواسع الانتشار . ومما يدعو الى القلق أيضا الدعوة المستمرة الى "التجارة المحكومة" أو الى سياسة تجارية "موجهة نحو النتائج" والنزعة الى إحلال العمل من طرف واحد محل النهج المتعددة الأطراف لحل المشاكل التجارية . وذلك بالرغم من أن هناك مصدرا آخرا للقلق هو اللجوء المتزايد الى الترتيبات التجارية الثنائية والاقليمية . وهذه الترتيبات تقسم النظام التجاري العالمي الى كتل ، وتحول اتجاه التدفقات التجارية . وتقلص النهج المتعدد الأطراف في السياسة التجارية الذي خدم الاقتصاد العالمي بصورة جيدة في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية .

الجدول الثالث -١ التجارة العالمية ، ١٩٨٠-١٩٩٠ : التغير السنوي

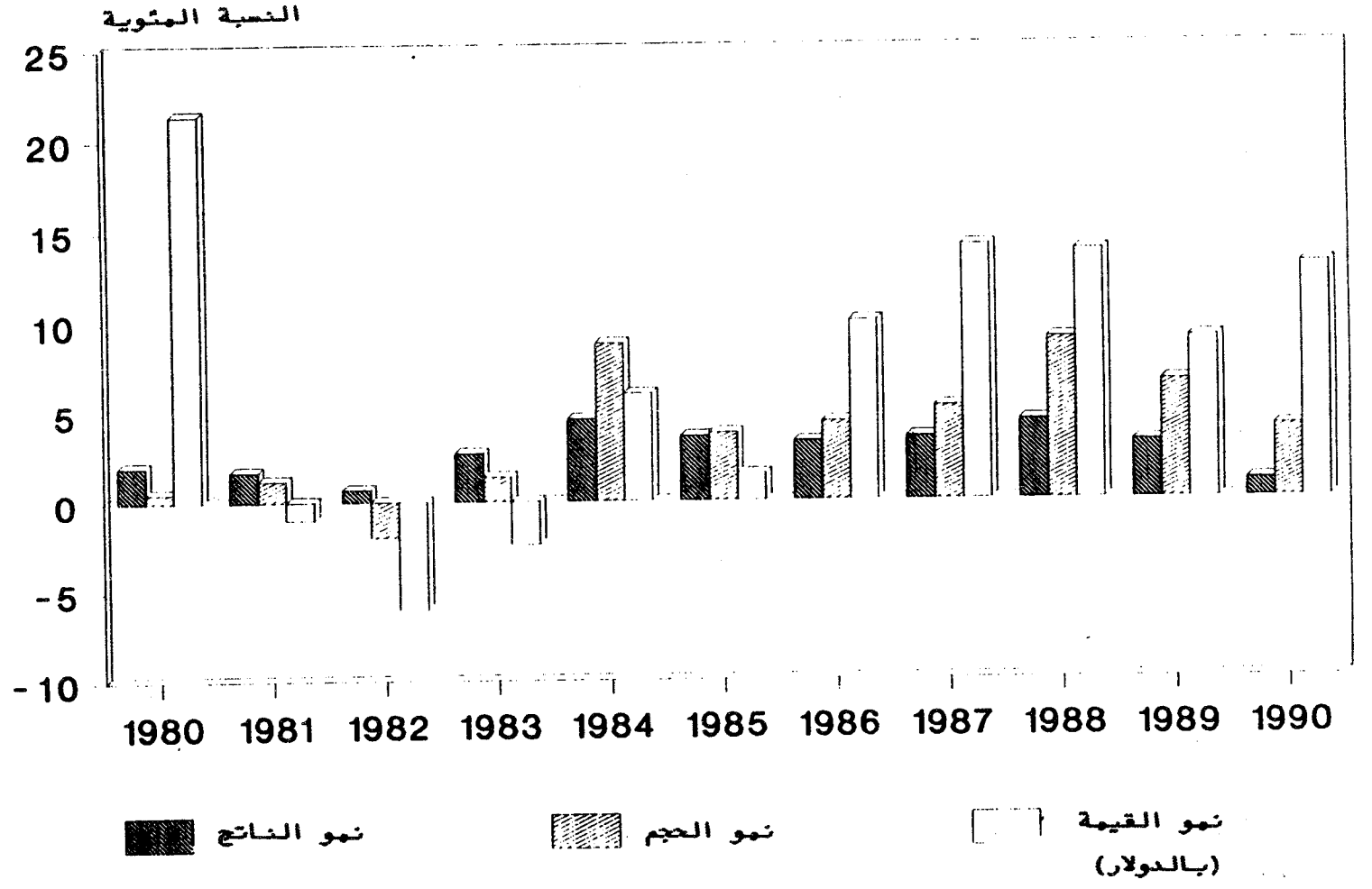
(النسبة المئوية)

	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ (أ)
حجم التجارة العالمية	٢,٤	٤,٢	٦,٠	٨,٤	٦,٨	٤,٠
الصادرات	٢,٤	٤,٨	٦,٤	٨,٠	٦,٦	٤,٣
الواردات	٢,٤	٣,٥	٥,٦	٨,٧	٦,٩	٣,٩
قيمة التجارة العالمية						
الصادرات	-٠,٧	١٠,١	١٧,٤	١٣,٣	٧,٧	١٣,١
الواردات	-٠,٩	٩,٨	١٦,٩	١٤,٠	٨,٢	١٢,٩
قيمة الصادرات						
العالم	-٠,٧	١٠,١	١٧,٤	١٣,٣	٧,٧	١٣,١
البلدان المتقدمة النمو	٠,١	١٦,٧	١٧,٠	١٤,٠	٧,٢	١٥,٣
البلدان النامية (بما فيها الصين)	-٣,١	-٧,٣	٢٢,١	١٤,٦	١٢,٨	١٣,٢
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	٢,٢	١٠,٢	٩,٧	٣,٧	-٢,٤	-٩,٢
أوروبا الشرقية	١,٩	٨,٨	٨,٥	٤,٨	-٣,٥	-١٣,٤
الاتحاد السوفياتي	٢,٦	١١,٧	١٠,٩	٢,٧	-١,٣	-٥,١

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) تقدير أولي .

الشكل الثالث -١ التجارة والناتج ، ١٩٨٠-١٩٩٠ :
التغير عن العام السابق



المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة استنادا الى البيانات الوطنية والدولية .

وكان بعض الانخفاض في التجارة العالمية في عام ١٩٩٠ يرجع الى الاختلال والتحول الكبيرين اللذين أصابا الهيكل الاقتصادي والتجاري في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، حيث انخفض حجم صادرات أوروبا الشرقية بنحو ١٠ في المائة وصادرات الاتحاد السوفياتي بنحو ١٣ في المائة . ونما حجم الصادرات للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان النامية بنحو ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ .

ومن حيث القيمة بالدولار ، زادت التجارة العالمية لتصل الى قيمة اسمية قياسية بلغت ٣,٥٣ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ ، بزيادة تبلغ ١٣ في المائة عن السنة السابقة . وترجع معظم هذه الزيادة الى الارتفاع البالغ ٨,٥ في المائة في القيمة الوحدية للصادرات ، غالبا كنتيجة لهبوط قيمة الدولار في عام ١٩٩٠ .

وتفاوتت حركات الأسعار بصورة كبيرة . وأدت زيادة حادة في أسعار الطاقة الى رفع قيم وحدات الصادرات لمجموعة المصدرين الصافين للطاقة بأكثر من ١٥ في المائة في عام ١٩٩٠ ، بالمقارنة بأقل من ١٠ في المائة في السنة السابقة . ومن ناحية أخرى ، أدى ضعف أو هبوط أسعار السلع الأساسية ، بالنسبة لعدد من البلدان النامية ، الى زيادة سوء الحال الناجم عن مشكلة تباطؤ نمو الحجم . ويصح نفس الشيء بالنسبة لعدد من بلدان أوروبا الشرقية ، بالرغم من أن الاتحاد السوفياتي شهد زيادة في القيمة الوحدية لصادراته ، أساسا بسبب الزيادة في أسعار النفط .

وتتمثل التوقعات بالنسبة لعام ١٩٩١ في أن نمو الانتاج والتجارة العالميين سيتباطأ للسنة الثالثة على التوالي وينتعش في عام ١٩٩٢ حيث يبدأ الانتاج العالمي في النمو مرة أخرى . ومن المتوقع أن يكون التحسن على أي حال مرتبطا بصورة وثيقة بنهاية الكساد في الولايات المتحدة الأمريكية . ويبقى هذا البلد أكبر مستورد في العالم ، إذ يبلغ مجموع وارداته أكثر بكثير من ٥٠٠ بليون دولار أو نحو ١٤ في المائة من الاجمالي العالمي . وإجمالا ، يبدو من المحتمل أن تظل التجارة أحد أكثر العناصر دينامية في الاقتصاد العالمي . ولهذا السبب ذاته ، فإن التأخير الراهن في اختتام جولة أوروغواي أدعى الى القلق من معاصرة سنتين أو ثلاث سنوات من التباطؤ في نمو التجارة العالمية .

مصادر المرونة

كان توسع التجارة في عام ١٩٩٠ ملحوظا عند مقارنته بالتباطؤ المحسوس في الانتاج العالمي . وكانت القوة المحركة خلف القوة النسبية للتجارة العالمية هي الزيادة السريعة في حجم واردات المانيا والبلدان الاخرى ذات الاقتصادات الكبيرة في أوروبا الغربية (اسبانيا ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا) ، وبلدان عديدة ذات اقتصادات نامية في آسيا (اندونيسيا ، وتايلند ، وجمهورية كوريا ، وسنغافورة ، وماليزيا ، وهونغ كونغ ، والهند) ، واقتصادات بعض البلدان الافريقية (الجزائر ، والمغرب ، ونيجيريا) ، وبعض اقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية (بيرو والمكسيك) . وبقي معدل النمو في حجم واردات اليابان أعلى بعض الشيء من المتوسط العالمي ، كما كان الحال منذ عام ١٩٨٦ . وفي المملكة العربية السعودية وبعض البلدان الاخرى المصدرة للنفط في منطقة الخليج ، لم تؤد الزيادات الكبيرة في ايرادات صادرات النفط الى طفرة في الطلب على الواردات كما كان الحال في الماضي . واستخدم جزء من الأموال الاضافية في تقديم مساهمة مالية الى قوات التحالف .

وفي جانب الصادرات ، كان هناك توسع سريع في حجم صادرات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من بين البلدان ذات الاقتصادات الصناعية الكبيرة . وساعد هبوط قيمة الدولار صادرات الولايات المتحدة التي نما حجمها بنحو ٨ في المائة . وزادت أيضا اليابان وفرنسا وهولندا من صادراتها بمعدل أعلى من المتوسط العالمي : بين ٥,٥ و ٦,٥ في المائة . ومن بين البلدان ذات الاقتصادات النامية الكبيرة لم تسجل زيادات في الصادرات تبلغ ١٠ في المائة أو أكثر سوى الأرجنتين وتايلند والصين وماليزيا والهند .

وقد تباطأت التجارة العالمية في النصف الثاني من السنة نظرا لأن اقتصاد الولايات المتحدة دخل في مرحلة كساد وأصيبت اقتصادات كبيرة متقدمة النمو بالضعف ، وأثرت الجزاءات الاقتصادية على الطلب على الواردات من العراق والكويت ، وأصبح انخفاض أو ركود واردات بلدان أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أكثر وضوحا من ذي قبل .

جولة أوروغواي

استؤنفت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في شباط/فبراير الماضي بعد أن كانت قد عُلقت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وبعد أربع سنوات من

المساومات ، انتهت المحادثات جزئيا لأن البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية ، بقيادة الولايات المتحدة ومجموعة كيرنز[1] اصطدمت مع الاتحاد الاوروبي بشأن اصلاح السياسات الزراعية . بيد أنه تم ، في هذه المفاوضات المعقدة ، اضافة قطاعات وقضايا جديدة الى القطاعات والقضايا التقليدية وسيتعين ادخالها في الصفقة . ومن المؤمل الآن أن يتم الوصول الى اتفاق قبل نهاية عام ١٩٩١ ، ولكن لا يمكن اعتبار هذا أمرا مفروغا منه .

ونظرا لأن نمو الانتاج العالمي يتباطأ والمنافسة من المصدرين الناشئين تنمو ، فإنه يبدو أن بعض المنتجين المحليين في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي يصبحون بصورة متزايدة أكثر تخوفا من تدابير تحرير التجارة وأشد تصميما الى الكفاح على طلب الحماية في ظل مجموعة متنوعة من القوانين التجارية التي تخفف من المنافسة من جانب الواردات . وهذه النزعات تزيد بشدة من صعوبة مهمة تجديد وتعزيز نظام مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") . فالركود الحالي الذي تشهده بلدان عديدة والتباطؤ الذي تشهده بلدان أخرى يسيئان الى قدرة سلطات التفاوض على اختتام المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف .

التدفقات التجارية فيما بين مجموعات البلدان

تشترى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أكثر من ثلثي صادرات العالم (انظر الجدول ألف - ١٧) . وتستأثر أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي بأقل من ١٠ في المائة من واردات العالم ، ويبلغ نصيب البلدان النامية أقل من الربع . وفي عام ١٩٨٠ ، اشترت البلدان النامية نحو ٣٠ في المائة من الاجمالي ، وهو ما يعكس في المقام الأول التغيرات في أوضاع البلدان المصدرة للنفط (وعلى سبيل المثال ، انخفض نصيب غرب آسيا من ١١ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٣ في المائة في عام ١٩٨٩ ، وهو العام الأخير الذي تتوفر بالنسبة له بيانات شاملة) . ويعكس النصيب المتدهور

---

(١) تتألف مجموعة كيرنز من ١٤ بلدا ناميا غالبا ، وتتولى استراليا التنسيق بينها ، وهي تستأثر معا بنحو ربع التجارة الزراعية العالمية . والاعضاء هم : الارجنتين ، واستراليا ، واندونيسيا ، وأوروغواي ، والبرازيل ، وتايلند ، وشيلي ، والفلبين ، وفيجي ، وكندا ، وكولومبيا ، وماليزيا ، ونيوزيلندا ، وهنغاريا .

أيضا عقدا من القيود على نمو الواردات والانتاج في افريقيا وأمريكا اللاتينية (هبط نصيب افريقيا من نحو ٥ في المائة الى ٣ في المائة ونصيب أمريكا اللاتينية من نحو ٥,٥ في المائة الى ٤ في المائة) . وآسيا النامية وحدها هي التي رأت نصيبها من الواردات العالمية ينمو خلال الثمانينات (من ٨ الى ١٣ في المائة) . ولذلك تركز نمو الصادرات العالمية في عام ١٩٩٠ على توسيع المبيعات الى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، والى آسيا النامية ، والى البلدان المصدرة للنفط التي ارتفعت ايرادات صادراتها بناء على الزيادات في أسعار النفط في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ .

البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

زاد حجم صادرات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بنسبة ٥,٤ في المائة (انظر الجدول ألف - ٢٠) لما لها من روابط تصديرية قوية بكل من مجموعات الاقتصادات التي زاد طلبها على الواردات زيادة كبيرة في العام الماضي . ويشحن كل من هذه الاقتصادات حوالي ثلاثة أرباع صادراته الى الآخر (الجدول ألف - ١٦) ، ولذا فإن حجم صادراتها ينمو بوجه عام بنفس القدر تقريبا الذي تنمو به وارداتها . غير أنه في العام الماضي نمت الواردات نموا أبطأ قليلا ، فكانت نسبة النمو ٥ في المائة تقريبا ، ويرجع الفرق الى ارتفاع المبيعات الى البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) وإلى البلدان التي تحتفظ بمعدل نمو سريع في الواردات وهي بلدان جنوب شرقي آسيا وشرقي آسيا المصدرة للمصنوعات .

وضعف الطلب على الواردات في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي نتيجة لتباطؤ معدل النمو الاقتصادي لهذه المجموعة الذي سبقت مناقشته في الفصل الثاني . وبالتالي فقد حدث أشد هبوط في الواردات في أمريكا الشمالية التي كانت تمر بكساد في نهاية عام ١٩٩٠ ، وكان أقل هبوط في أوروبا . وقد أدى الاندماج الاقتصادي ثم السياسي للولايات الشرقية الست في المانيا الى زيادة الطلب على الواردات في جمهورية المانيا الاتحادية سابقا بنسبة ١١,٥ في المائة من حيث الحجم ، مقابل زيادة قدرها ٧,٥ في المائة في عام ١٩٨٩ . ونتيجة لذلك زاد حجم واردات الاتحاد الأوروبي بنسبة ٧ في المائة تقريبا في العام الماضي ، مما لا يقل إلا بنسبة ضئيلة عن النسبة البالغة ٨,٥ في المائة في عام ١٩٨٩[٢] .

---

(٢) تقديرات الأمانة العامة لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، البلاغ الصحفي رقم ١٥٠٤ (١٩ آذار/مارس ١٩٩١) ، الصفحة ١٠ .

ولما كان قدر كبير من النمو الأوروبي في الطلب مركزا في المانيا ذاتها ، فإن حجم صادرات المانيا الغربية لم يكد يحقق نموا يذكر (١,٥ في المائة) ، بالمقارنة بنسبة ٧,٥ في المائة في العام السابق . وبالرغم من ذلك ، أصبحت المانيا أكبر مصدّر في العالم في عام ١٩٩٠ وتفوقت على الولايات المتحدة ، بالرغم من نمو صادرات الأخيرة بنسبة ٨,٥ في المائة من حيث الحجم (٣) .

والسبب في ذلك يرجع ، جزئيا فقط ، الى أنه أمكن إضافة ٢٢,٥ بليون دولار قيمة صادرات الجمهورية الديمقراطية الألمانية سابقا الى صادرات الجمهورية الاتحادية سابقا ليبلغ الإجمالي الألماني المشترك ٤٢١ بليون دولار في عام ١٩٩٠ . إلا أنه حتى بدون الولايات الشرقية ، كانت صادرات المانيا ستفوق صادرات الولايات المتحدة بسبب ارتفاع قيمة المارك الألماني بنسبة حوالي ١٦,٥ في المائة بالمقارنة بالدولار في العام الماضي ، ولأن البيانات تقيّم بالدولارات كما جرى العرف .

وكانت التغيرات في سعر الصرف في السنوات الأخيرة ، في واقع الأمر ، عاملا مساهما هاما في تباطؤ نمو الصادرات الألمانية وتسارع نمو صادرات الولايات المتحدة . إذ أن سعر الصرف الحقيقي للمارك الألماني مقابل عملات شركاء ألمانيا التجاريين من البلدان الصناعية الذي ظل ثابتا تقريبا في الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٨٩ ، قد ارتفع بنسبة ٦ في المائة في العام الماضي ، بينما انخفض سعر صرف الدولار بنسبة ٩ في المائة (٤) . وعلى نفس القرار ، احتفظت اليابان بنسبة نمو قدرها ٥,٥ في المائة في حجم الصادرات في العام الماضي بالرغم من التباطؤ الشديد في أسواقها في أمريكا الشمالية الذي يرجع جزئيا الى هبوط سعر الصرف الحقيقي الفعلي للين بنسبة ١٢,٥ في المائة ، بعد أن هبط بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٨٩ من الذروة التي بلغها في عام ١٩٨٨ (انظر الجدول ألف - ٩) .

---

(٣) شغلت اليابان المركز الثالث بين أكبر المصدرين ، تليها فرنسا والمملكة المتحدة وايطاليا وهولندا وكندا وبلجيكا ولكسمبرغ والاتحاد السوفياتي (المرجع نفسه ، الصفحات ١٢ الى ١٤) .

(٤) استنادا الى البيانات الواردة في الجدول ألف - ٩ ، الذي يقدر صافي أثر التغيرات في الأجور والإنتاجية في ١٥ بلدا شريكا ؛ انظر أيضا التغيرات في القيمة الإسمية لأسعار الصرف الفعلية مقابل عينة أوسع نطاقا من عملات الشركاء التجاريين في الجدول ألف - ٩ .

والتأثير الصافي لآثار الأسعار والدخل المختلفة هذه على صادرات وواردات البلدان الصناعية يتمثل في أنها ساعدت على مزيد من التقليل للاختلالات الواسعة النطاق في التجارة التي كان ينصب عليها اهتمام السياسات لسنوات عدة . وكما يبين الجدول ٣-٣ استمر العجز التجاري الكبير للولايات المتحدة في الانكماش في عام ١٩٩٠ (والواقع أنه لولا الارتفاع في أسعار النفط لكان الهبوط أكبر بكثير) ، ولكنه ظل قريبا من ١١٠ بلايين دولار . كذلك هبط فائضا ألمانيا واليابان ، إلا أن فائضهما المشترك بلغ مع ذلك ١٣٦ بليون دولار . غير أنه كما قد يتبين من المناقشة السابقة فقد أخفت التغيرات في سعر الصرف ، جزئيا ، الحركات التي كانت تحدث في معدلات التبادل التجاري الحقيقية .

وبالرغم من أن الموازين التجارية هي في الأساس ظواهر يعنى بها دارسو الاقتصاد الكلي ، إذ تظهر الجزء الأكبر من صافي تحويل الموارد المالية (انظر المناقشة الواردة في الفصل الرابع أدناه) ، فهي أيضا تمثل حاصل جمع الصادرات والواردات لمئات من السلع منفردة . وبالتالي فإن الموازين التجارية كثيرا ما ينظر إليها مقررو السياسات - وجماعات التأثير على القرار لصالح فئات معينة من ذوي المصالح الصناعية والزراعية - كأدلة يعتد بها عند تناول مسألة مدى عدالة المنافسة في بلدان معينة وفي قطاعات معينة . ولما كانت الاختلالات التجارية للبلدان الصناعية الرئيسية ليست في سبيلها الى التناقص إلا ببطء ، فقد ساعد ذلك على إضفاء قدر من الشرعية على مشاعر الاستياء من المنافسة على مستوى الاقتصاد الجزئي ، والاحتكاكات بصدد السياسات التجارية التي تحد من المنافسة الدولية في المنتجات المنفردة .

الجدول الثالث -٢ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : الميزان التجاري[(أ)] ، ١٩٨٠-١٩٩٠

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[(ب)]
جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	-٦٩,٥	-٢٥,٩	-٤٦,٩	-٣,٧	-٣٣,٠	-٧,٣	-٣٨,٥	-٣١,٦
البلدان الصناعية الرئيسية السبعة	-٣٣,٧	٠,٤	-٤٦,٧	٠,٨	-١١,٠	٩,٣	-٦,٣	-٨,٨
المانيا	٨,٧	٢٤,٧	٣٣,٢	٥٥,٨	٦٩,٨	٧٩,٤	٧٦,٧	٧١,٩
الولايات المتحدة	-٣٥,٥	-٣٦,٤	-١١٢,٣	-١٤٥,١	-١٥٩,٥	-١٢٧,٠	-١١٤,٩	-١٠٨,٧
اليابان	٢,١	١٨,١	٤٤,٣	٩٣,٨	٩٦,٤	٩٥,٠	٧٦,٩	٦٣,٩
البلدان الاخرى المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	-٣٥,٨	-٣٦,٣	-٠,٣	-٤,٦	-١٢,٠	-١٦,٥	-٢٢,٢	-٢٢,٨

المصدر : الجدول ألف - ٢٣ في المرفق .

(أ) على أساس السعر تسليم ظهر السفينة .

(ب) تقدير أولي (يستند جزئيا الى تقديرات الامانة العامة) .

ودرجة انفتاح السوق المحلية اليابانية أمام الواردات وثيقة الصلة بالموضوع . ويرى من ينتقدون اليابان أنه بالرغم من أن اليابان قد اشتركت في مختلف جولات الـ "غات" لتخفيض التعريفات الجمركية ، فقد ظلت السوق اليابانية مغلقة الى حد بعيد أمام المنتجات الصناعية والزراعية الأجنبية وذلك يفسر استمرار وجود فائض تجاري ياباني . ولم تكن الحماية الجمركية الرسمية (أي الحصص الصريحة) موضع نقاش ، فمستويات التعريفات الجمركية اليابانية منخفضة ، كما يبين الجدول ٣-٣ . ولكن الحجة بالأحرى هي أن التدني الغريد لمستوى تغلغل الواردات الى اليابان بالمقارنة بتغلغل الواردات المرتفع في غيرها من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي إنما يوحي بأن اليابان تتبع سياسة لإقصاء السلع الأجنبية (انظر الجدول ٣-٤) . ومن الناحية الأخرى ، فقد أجرى عدد من الدراسات للأداء الاستيرادي الياباني تبين منها أنه ليس منخفضا بشكل غير عادي بل هو تقريبا ما يمكن أن يتوقع في ضوء افتقار اليابان الى الموارد الطبيعية وحظها من المواهب وانتاجيتها في المصنوعات(٥) . وأيا كان الأمر فالواقع هو أن ثمة سلسلة طويلة من المفاوضات تجرى خارج إطار الـ "غات" ، لا سيما بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف تعزيز إمكانية وصول المنتجين الأجانب الى السوق اليابانية (انظر أدناه) . وفي الوقت نفسه ، فإن الفائض التجاري الياباني في سبيله الى الانكماش بمعدل تحدده عوامل أخرى .

---

(٥) انظر ، على سبيل المثال ، Jagdish Bhagwati, The World Trading System at Risk (برينستون ، نيو جيرسي : مطبعة جامعة برينستون ، (١٩٩١) ، الصفحة ٣٦ وما بعدها .

الجدول الثالث -٣ معدلات التعريفة(أ) للبلدان الاكثر رعاية بعد جولة طوكيو
(النسبة المئوية)

	المواد الاولية	المواد الغذائية	المصنوعات
الولايات المتحدة	٠,٣	٤,١	٤,٣
اليابان	٠,٧	٩,٧	١١,٩
كندا	٠,٦	٦,٣	٣,٨
الاتحاد الاقتصادي الاوروبي	٣,٤	٣,٧	١٠,٣

المصدر : Finger, J. Michael and Andrzej Olechowski (eds), The Uruguay Round; A Handbook on the Multilateral Trade Negotiations, Washington, DC, World Bank, 1987.

(أ) الارقام تمثل بيانات ما بعد ١٩٧٩ .

الجدول ٣-٤ نسبة تغلغل الواردات في المصنوعات :
الاستهلاك الظاهر ١٩٧٥-١٩٨٥

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
كندا	١٩,٥	٣٠,٦	٣٨,٧
المانيا	٢٢,٩	٢٧,٧	٣١,٧
المملكة المتحدة	١٤,٢	٢٥,٣	٣٣,٢
الولايات المتحدة	٥,٥	٩,٣	١٢,٩
اليابان	٤,٧	٥,٨	٥,٣

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "The OECD Compatible trade and Production Data Base : 1970-85" (Paris, 1988) Mimeograph.

البلدان النامية

زادت قيمة صادرات البلدان النامية ككل بما يربو على ١٢ في المائة في عام ١٩٩٠ ، وذلك أساسا بسبب الزيادة في أسعار النفط في النصف الثاني من العام . وزادت قيمة الواردات من السلع بحوالي ١٠,٥ في المائة (انظر الجدول ألف - ٢٥) . فرفع ذلك الفائض التجاري للمجموعة من ٤٦ بليون دولار الى حوالي ٦١ بليون دولار (انظر الجدول ٣-٥) .

وفي البلدان المستوردة للطاقة ، شهد الميزان التجاري تغيرا رئيسيا في الاتجاه في عام ١٩٩٠ بسبب حدوث زيادة كبيرة في قيمة الوحدة من الواردات (المصنوعات والوقود) ، وحدوث هبوط في قيمة الوحدة من الصادرات أثّر على معظم بلدان المجموعة . وبالتالي ، فقد أحبطت مرة أخرى جهود التكيف التي يبذلها عدد كبير من هذه البلدان لتحسين ميزان مدفوعاتها وذلك بسبب حدوث خسارة كبيرة في معدلات التبادل التجاري . وانحط الميزان التجاري للبلدان المستوردة للطاقة كمجموعة من فائض قدره ٤ بلايين دولار في عام ١٩٨٩ الى عجز قدره ١٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠ .

وفي افريقيا ، زادت الصادرات قيمة وحجما . وكانت المكاسب مركزة في الغالب في البلدان المصدرة للنفط . وزادت بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء نيجيريا) حجم صادراتها بنسبة ٥ في المائة ، وذلك أكثر من ضعف المتوسط السنوي للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ . ومع ذلك ، فإن الانخفاض في أسعار السلع الأساسية قد حول ذلك الى انخفاض طفيف في إيرادات الصادرات . وكان معدل زيادة حجم الصادرات في امريكا اللاتينية ككل ضعيفا تماما للسنة الثانية على التوالي : إذ بلغ بالكاد ٢ في المائة . وكان من الأسباب الرئيسية لهذا الأداء الضعيف هبوط الصادرات البرازيلية بنسبة تزيد عن ١٠ في المائة . ومع ذلك ، فقد أدت جهود ترويج الصادرات وتطبيق أسعار صرف أكثر واقعية الى زيادات كبيرة في الصادرات في أكثر من عشرة بلدان في هذه المنطقة[٦] .

---

(٦) زادت الأرجنتين وأوروغواي ، وباراغواي ، وبنما ، وبوليفيا والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا وكولومبيا ونيكاراغوا حجم الصادرات بنسبة تتراوح بين ٨ في المائة و ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٠ . (انظر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، Preliminary Overview of the Economy of Latin America and the Caribbean . (Notas Sobre la economia y el desarrollo, No.500/501, December 1990) .

الجدول الثالث -٥ البلدان النامية : الميزان التجاري[(أ)] ،
١٩٨٠-١٩٩٠

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[(ب)]
جميع البلدان النامية	١٢٢,٦	٢٩,٠	٦٤,٠	١٢,٨	٤٨,٧	٣٥,٩	٤٦,٤	٦١,٤
البلدان المصدرة ذات الطاقة الفائضة	١٤٠,٨	٦٠,٦	٣٦,٠	٨,٤	٢٠,٣	١٦,٧	٣٠,٤	٤٣,٢
البلدان المصدرة ذات العجز في الطاقة	٣٢,٣	٩,٦	٣٥,٤	٨,٨	٢٣,٤	١٠,٠	١٧,٧	٢٦,٢
البلدان المستوردة للطاقة	٥٧,٨-	٤٥,٥-	٧,٣-	٤,٨	٦,٦	١٤,٦	٣,٩	١٥,٠-
ومنها :								
الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع	٩,٢-	٧,٤-	٦,٥	١٩,١	٢٥,٤	٢٢,٤	١٩,٣	٩,٦
منها الصين	٣,٨-	٤,٢	٠,٠	٩,١-	١,٧-	٥,٣-	٥,٦-	٧,٠

المصدر : الجدول ألف ـ ٢٥ في المرفق .

(أ) على أساس السعر تسليم ظهر السفينة .

(ب) بيانات تقديرية .

وبالرغم من أن صادرات جمهورية كوريا أصابها الركود فعليا في عام ١٩٩٠ ، فقد زاد حجم الصادرات من البلدان ذات الاقتصادات النامية في جنوب وشرقي آسيا بما يزيد عن ٦ في المائة . وكانت الزيادة في إيرادات الصادرات ملفتة للنظر في عدد كبير من هذه البلدان ، لا سيما في وقت شهد نموا ضعيفا على مستوى العالم وكسادا في أسعار السلع الاساسية . وقد شهد إثنا عشر بلدا على الأقل في المنطقة إيرادات صادراته تزداد بنسبة ١٢ في المائة أو أكثر(٧) . ولم تعد ديناميات التصدير مركزة في بلدان الاقتصادات حديثة العهد بالتصنيع في المنطقة . فقد تجاوزت صادرات اندونيسيا وتايلند وماليزيا بالفعل ٣٠ بليون دولار بعد حدوث نمو قوي في النصف الثاني من الثمانينات . وفضلا عن ذلك ، فجميع بلدان شبه القارة الهندية تقريبا قد شهد زيادات كبيرة في قيمة صادرات السلع في عام ١٩٩٠ ، مما يؤكد وجود اتجاه سائد منذ عام ١٩٨٧ . وفي غربي آسيا ، لم تكد أحجام الصادرات تحقق زيادة تذكر نظرا لأن التوسع الملحوظ في صادرات المملكة العربية السعودية قد عوضه الى حد بعيد الانخفاض في صادرات العراق والكويت .

وانخفض معدل الزيادة في حجم واردات البلدان النامية انخفاضا كبيرا . فكان في عام ١٩٨٩ أكثر من ٨ في المائة ولم يبلغ إلا ٢ في المائة في عام ١٩٩٠ . (انظر الجدول ألف - ٣٠) . وفي البلدان المستوردة للطاقة لم يكن نمو القدرة الشرائية للصادرات كبيرا ، وذلك ، جزئيا ، بسبب الزيادة الكبيرة في قيمة الوحدة من وارداتها . وفي بلدان عدة مصدرة للطاقة ، استخدمت الموارد الإضافية الآتية من ارتفاع أسعار النفط لتغطية المساهمات المالية المقدمة لقوات التحالف ، مما خفض من نطاق الواردات . وعلى أساس جغرافي ، ضعفت الواردات الى حد كبير في افريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وأجزاء من آسيا بما في ذلك غربي آسيا . وفي افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء نيجيريا) ، هبط حجم الواردات نوعا ما ولكن حجمها زاد في امريكا اللاتينية بنسبة تقارب ٨ في المائة . وكان مرجع ذلك في الغالب الى نمو مفاجئ في واردات البلدان المصدرة للطاقة ، لا سيما المكسيك وبيرو ، وبعض

---

(٧) تفاوتت الزيادة في إيرادات الصادرات بين ١٢ في المائة و ١٨ في المائة في اندونيسيا وبنغلاديش وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وسنغافورة وفيجي وفييت نام وماليزيا ونيبال وهونغ كونغ والهند في عام ١٩٩٠ . وفي ميانمار كان الرقم المقابل قريبا من ٣٠ في المائة . انظر مصرف التنمية الآسيوي ، Asian Development Outlook, 1991 (مانيلا ، نيسان/ابريل ١٩٩١) .

الانتعاش في فنزويلا بعد هبوط في الواردات بنسبة تزيد عن ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٩ . وفي بقية امريكا اللاتينية ، لم يزد حجم الواردات إلا بمعدل ٣ في المائة فحسب . وذلك معناه أن نصيب الفرد من الواردات في البلدان المستوردة للطاقة في امريكا اللاتينية مازال أقل من ثلاثة أرباع مستوى عام ١٩٨٠ .

وعلى العموم ، استمرت التجارة الدولية توفر بعض الزخم للنمو ، لا سيما للبلدان النامية التي تصدر المصنوعات وأنواع الوقود . وبالرغم من أنه لا يتوقع حدوث دفع كبير للنمو في عام ١٩٩١ ، فإنه يتوقع تحسن صادرات البلدان النامية في عام ١٩٩٢ . ولذلك أهميته على نحو خاص حيث أنه لا يحتمل أن تزيد التحويلات المالية الصافية كثيرا ومعظم البلدان النامية تحتاج الى إنهاء ضغط الواردات لكي تستثمر وتنمو . وبالرغم من ذلك ، فستظل المشكلة التي تواجهها بلدان كثيرة - أي عدم القدرة على زيادة إيرادات التصدير - قائمة ما لم تنجح في التنويع وتنتج كميات متزايدة من السلع للتصدير . والتنويع أو التحول الى السلع الأساسية التصديرية التي تتميز بقدر أكبر من المرونة إزاء الدخل يبدوان ضروريين لكسر الاتجاه نحو تدهور معدلات التبادل التجاري الذي أثّر على عدد كبير من البلدان منذ عام ١٩٨٠ . وفي هذا السياق ، تظل مسألة الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو مسألة بالغة الأهمية .

البلدان التي تضررت بالحظر التجاري

بعد غزو العراق للكويت بوقت قصير ، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على فرض حظر تجاري ضد العراق . وكانت آثار الحظر التجاري بالنسبة للتجارة العالمية في السلع والخدمات ككل ، محدودة جدا ، نظرا الى أن الكويت والعراق يمثلان معا أقل من ١ في المائة من تجارة السلع العالمية . وازدادت تكلفة الشحن نظرا لارتفاع أسعار الوقود كما ارتفعت أسعار التأمين ، بيد أنه من غير المرجح أن يكون ارتفاع تكلفة النقل ، وفرض الحظر التجاري قد أثرا بأكثر من نصف نقطة مئوية على مستوى التجارة العالمية عموما في عام ١٩٩٠ .

بيد أن آثار الحظر على بلدان محددة كانت واسعة النطاق في بعض الحالات . فبالنسبة لحفنة من البلدان معظمها بلدان نامية ، كان نصيب صادراتها من السلع الى العراق والكويت يتجاوز ١ في المائة من مجموع صادراتها من السلع (الأردن ، وأوروغواي ، والبرازيل ، وتركيا ، ورومانيا ، وسري لانكا ، والسودان ، ولبنان ، والهند ، ويوغوسلافيا) . وتراوحت هذه النسبة لدى عدد أكبر من البلدان بين ٠,٥ في

المائة و ١ في المائة (اسبانيا ، واستراليا ، والمانيا ، وإيطاليا ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وسويسرا ، والمملكة العربية السعودية ، والمملكة المتحدة) ، ولذلك لم تتأثر تلك البلدان إلا قليلا بالخسارة التجارية التي سببها الحظر .

ومن الواضح أن الأردن كان أكثر البلدان تضررا ، نظرا الى أن العراق والكويت كانا يمثلان في عام ١٩٨٩ أكثر من ٣٠ في المائة من أسواقه التصديرية . تليه تركيا (برقم مقابل يبلغ ٩ في المائة) ، ثم رومانيا (٤ في المائة) ، ثم الهند (قرابة ٣ في المائة) ، ويوغوسلافيا (٣,٤ في المائة) .

وكان أثر الحظر وأزمة الخليج على التجارة في الخدمات غير متماثل أيضا . وتضررت السياحة بشكل خاص في جميع أنحاء العالم في عام ١٩٩٠ ، وازداد ضررها في الربع الأول من عام ١٩٩١ بسبب امتزاج آثار الركود ، مع ارتفاع أسعار الوقود ، والتخوف من مخاطر الأسفار الجوية . والأرقام النهائية للأضرار الحاصلة غير متوفرة الى الآن ، ولكن تشير التقديرات الى أن حصائل السفر الإجمالية خلال موسم الصيف في نصف القارة الجنوبي قد انخفضت بنسبة ٢٠ الى ٢٥ في المائة . وفي منطقة الخليج طبعا ، كان هبوط مكاسب السياحة مرتبطا مباشرة بالنزاع . فإلى جانب العراق والكويت ، تكبدت البلدان التالية أعظم نصيب من الخسائر : الأردن ، واسرائيل ، وتركيا ، وتونس ، وقبرص ، وكينيا ، ومالطة ، ومصر ، والمغرب[٨] .

الاتجاهات في تجارة المصنوعات

سيطرت الصادرات من السلع المصنعة خلال النصف الثاني من الثمانينات على نمو تجارة السلع العالمية . وازدادت الصادرات من السلع المصنعة بسرعة أكبر من زيادة الإنتاج العالمي من هذه السلع .

وقد كانت البلدان النامية ككل موفقة للغاية في تصدير المصنوعات ، حتى أن المعدل الذي سجله اتجاهها في هذا المجال تجاوز معدل البلدان المتقدمة النمو (انظر الشكل ٣-٢) . وخلال السبعينات ، ارتفع حجم صادرات هذه البلدان من السلع المصنعة الى أكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه ، كما نما خلال الثمانينات بمعدل مماثل .

---

(٨) انظر رسالة "غات" الإخبارية رقم ٨٠ (نيسان/ابريل ١٩٩١) . انظر الفصل الثاني للاطلاع على الآثار الاقتصادية الناجمة عن أزمة الخليج في مختلف البلدان .

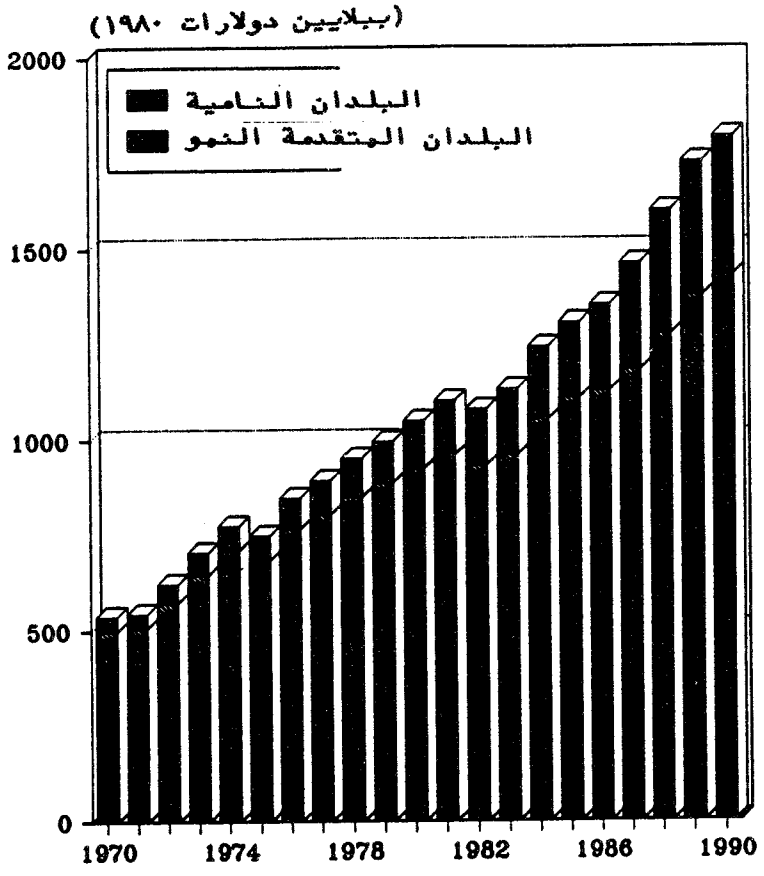
وكانت نتيجة ذلك بالنسبة للعالم ككل ، أن نصيب المصنوعات من مجموع قيمة الصادرات ارتفع بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨ من ٥٤ الى ٧٠ في المائة (انظر الجدول ألف - ١٨) . وبالنسبة للبلدان النامية ، ارتفع التحول المماثل من ١٩ في المائة الى ٥٣ في المائة ، أي بزيادة تقارب ثلاثة أمثال . وبذلك أصبحت المصنوعات تمثل حاليا أكثر من نصف مجموع صادرات البلدان النامية .

وقد شمل نمو الصادرات من مصنوعات البلدان النامية جميع أنواع الصناعات . فبحلول نهاية عقد الثمانينات ، كانت هذه البلدان تصدر قرابة نصف صادرات المنسوجات في العالم ، ويرجع ذلك ، بصفة خاصة ، الى قوة الصادرات من جنوب وشرقي آسيا ، التي تمثل وحدها ثلث الصادرات العالمية (انظر مرة أخرى الجدول ألف - ١٨) . وتضاعف نصيب البلدان النامية من الآليات ومعدات النقل المصدرة خلال الثمانينات ، وأصبح عاملا مؤثرا في السوق العالمية ، ويرجع سبب ذلك أيضا الى قوة الصادرات من آسيا . وبالنسبة للحالة في البلدان الأخرى المهتمة بالصناعات المعدنية ، فقد تضاعف نصيب صادرات امريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية من مجموع الصادرات العالمية . وفي عدة صناعات ، أصبحت الأسماء التجارية النابعة من بعض البلدان النامية أسماء مألوفة بشكل متزايد في أسواق البلدان الصناعية .

وعلى عكس ذلك ، لم تستطع البلدان النامية سوى المحافظة بالكاد على معدل نصيبها من الصادرات العالمية في قطاعات أخرى بما فيها الأغذية والخامات والفلزات (حوالي ٣٠ في المائة أو أقل ، أو هي قد شهدت انخفاضا في نصيبها وكان ذلك أبرز ما يكون في الوقود ، حيث انخفض نصيبها من حوالي ثلاثة أرباع في عام ١٩٨٨ الى ما يربو قليلا على النصف في عام ١٩٩٠ ، وهو اتجاه ليس من المتوقع أن يتواصل خلال التسعينات (انظر الفصل الخامس) .

وتقوم عدة بلدان أو مناطق نامية بالتحول من تصدير المنتجات الزراعية - الصناعية ، والفلزات المجهزة والأنسجة والملابس الى تصدير الكيمياويات والآلات ومعدات النقل . وتقوم اليوم مثلا كل من البرازيل وجمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا ومقاطعة تايوان الصينية وهونغ كونغ ويوغوسلافيا بتصدير آلات ومعدات نقل ومعدات أخرى تتجاوز قيمتها ٣٠ في المائة من مجموع صادراتها ، في حين تقوم بلدان أخرى بتوسيع صادراتها لتشمل صناعات كانت تحتلها في السابق بلدان نامية أخرى (انظر الفصل الثاني) .

الشكل الثالث -٣ الصادرات من السلع المصنعة ، ١٩٧٠-١٩٩٠



المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامم المتحدة .

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : اقتصادان في فترة انتقال

تطورات التجارة الخارجية في عام ١٩٩٠ - انخفض معدل حجم صادرات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي بحوالي ١٣ في المائة في العام الماضي ، في حين انخفض معدل واردات المنطقة بحوالي ٤ في المائة[٩] . ويعود الجزء الأكبر من هذا التحول الى تقلص التجارة فيما بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي . وانخفض معدل حجم الصادرات السوفياتية الى بلدان أوروبا الشرقية بحوالي ٢٠ في المائة وحجم الواردات السوفياتية من أوروبا الشرقية ب ٦ في المائة . وانخفض معدل حجم الصادرات فيما بين بلدان أوروبا الشرقية الأخرى بحوالي ٢٥ في المائة ، وهو أمر يعكس حدة الركود ، التي ورد ذكرها في الفصل الثاني ، وأثر توحيد المانيا ، والفشل في ترتيبات التسوية التجارية داخل المجموعة . وانخفض معدل حجم الواردات من داخل مجموعة أوروبا الشرقية بما يقارب ٢٠ في المائة .

وفي التبادل التجاري مع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، ازدادت الصادرات السوفياتية بنسبة ٤ في المائة من حيث الحجم ؛ وازدادت صادرات أوروبا الشرقية بحوالي ١٢ في المائة . بيد أنه في حين ازداد حجم واردات أوروبا الشرقية بسرعة أكبر ، بلغت ١٧ في المائة ، سجل الاتحاد السوفياتي انخفاضا يفوق ١ في المائة في حجم وارداته من الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو . وكان الانخفاض في حجم صادرات كل من اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي الى البلدان النامية انخفاضا كبيرا بصورة خاصة .

الحساب الجاري - تدهور العجز التجاري السوفياتي تدهورا حادا . وتفيد البيانات التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أن العجز التجاري الإجمالي بلغ ١٧ بليون دولار ، وهو رقم مذهل بالمقارنة مع عجز عام ١٩٨٩ ، الذي بلغ ٥,٤ بلايين دولار (انظر الجدول ٣-٦) . ولم يشمل التدهور جميع التجمعات القطرية الرئيسية الشريكة . وازداد عجز الاتحاد السوفياتي مع أوروبا الشرقية وغيرها من البلدان الاشتراكية زيادة كبيرة بلغت حوالي ١٣ بليون دولار بعد أن كان ٣,٥ بلايين دولار في عام ١٩٨٩[١٠] .

---

(٩) باستثناء ما كان يسمى بالجمهورية الديمقراطية الالمانية .

(١٠) لا تدخل في ذلك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكوبا ، ويوغوسلافيا ، وكلها معتبرة بلدانا نامية .

الجدول الثالث -٦ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي :
الميزان التجاري ، ١٩٨٠ و ١٩٨٧-١٩٩٠
(بلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
أوروبا الشرقية					
العالم	٥,٧-	٣,٠	٦,١	٥,٤	٢,٢-
داخل المجموعة(أ)	١,٨-	٠,٢	٢,٩	٢,٨	١,١
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣,٧-	٠,٥	٠,٣	١,٠	٣,٧-
البلدان النامية	٠,٢-	٢,٣	٢,٩	١,٦	٠,٤
الاتحاد السوفياتي					
العالم	٨,٠	١١,٧	٣,٤	٥,٤-	١٧,١-
داخل المجموعة(أ)	٥,١	٣,٧	٠,٣-	٣,٥-	١٦,٢-
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٠,٢	٠,٥	٢,٧-	٦,٥-	٤,٨-
البلدان النامية	٢,٧	٧,٥	٦,٤	٤,٦	٣,٩
المجموع					
العالم	٢,٣	١٤,٧	٩,٥	٠,٠	١٩,٣-
داخل المجموعة(أ)	٣,٣	٣,٩	٢,٦	٠,٣-	١٥,١-
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣,٥-	١,٠	٢,٤-	٥,٥-	٨,٥-
البلدان النامية	٢,٥	٩,٨	٩,٣	٥,٨	٤,٣

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى البيانات الوطنية .

(أ) الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية (بما في ذلك الجمهورية الديمقراطية الألمانية سابقا) وفييت نام وغيرها من دول آسيا ذات الاقتصادات المخططة .

بيد أن الفروق الكبيرة في أسعار الصرف ، بين الروبل والدولار فيما بين بلدان أوروبا الشرقية قد يشوه حسابات موازينها التجارية . فقد استعملت بلغاريا والاتحاد السوفياتي مثلا سعر صرف بين الروبل والدولار يبلغ ٠,٦ . بينما حسبت بولندا تدفقاتها التجارية بالروبل الحسابي بسعر بلغ ٤,٥٢ روبل للدولار . ولذلك ، فإن التغيرات في القيم التي تستند الى البيانات المُبلغ عنها رسميا لا تمثل مجموعة متماسكة ، وهي تقلل من دقة صورة التطورات في التجارة داخل مجلس التعاضد الاقتصادي . ولغربلة مختلف الممارسات الوطنية في تحديد أسعار الصرف للروبل ، قامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بحساب يستعمل سعر صرف موحدا يساوي ٣ روبل للدولار (١١) وبالنسبة للاتحاد السوفياتي ، أظهرت عملية إعادة الحساب هذه التي هي أكثر واقعية ، عجزا تجاريا إجماليا بلغ ٠,٩٦ بليون دولار في عام ١٩٨٩ ، بالمقارنة بالمبلغ المذكور أعلاه ، الذي يبلغ ٥,٤ بلايين دولار استنادا الى التقارير الوطنية . وفي عام ١٩٩٠ ، بلغ العجز التجاري للاتحاد السوفياتي ، حسب نظام الحساب نفسه ، ٦ بلايين دولار ، بالمقارنة بالعجز "المبلغ عنه رسميا" والبالغ ١٧,١ بليون دولار . ويتألف هذا العجز التجاري الذي بلغ ٦ بلايين دولار من ٤,٦ بلايين دولار عجزا مقدرا مع بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الأخرى ، وكذلك ١,٣ بليون دولار عجزا مع الاقتصادات السوقية . ولذلك ، واستنادا الى المحاسبة الموحدة ، فإن العجز السوفياتي في تجارة المجموعة الداخلية بلغ في العام الماضي ضعف ما بلغه في عام ١٩٨٩ ، إذ ارتفع من بليوني دولار الى ٤,٦ بلايين دولار .

انهيار التجارة الداخلية لمجلس التعاضد الاقتصادي - يتبين من انكماش التجارة الداخلية في بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي أن علاقات التجارة والمدفوعات داخل أوروبا الشرقية كانت مثقلة بعدة تطورات . أولا ، فشلت هذه الاقتصادات في تصفية تجارتها بعضها مع بعض منذ أوائل ١٩٨٩ . ولم يجر الوفاء بالالتزامات المعقودة في إطار عدة اتفاقات للتجارة والمدفوعات . ثانيا ، حدثت تطورات غير متوقعة فيما يتعلق بالناتج المحلي ، وتغيير أولويات التصدير ، بما في ذلك مشاكل مع موردي الطاقة السوفياتيين . وكانت نتيجة ذلك إدخال ترتيبات سعرية ثنائية وبروتوكولات تجارية حكومية دولية جديدة ، للحد من الصادرات بالروبل الحسابي . ثالثا ، أثرت

---

(١١) انظر Economic Bulletin for Europe, Economic Commission for Europe, Vol. 42 (November 1990) p. 31, box 2.1 .

التفاوتات في سرعة وطابع التغير السياسي والمؤسسي في هذه الاقتصادات على علاقات التجارة والمدفوعات داخل هذه المجموعة . وستقلل البلدان التي تجري تعديلات هيكلية للتخلص من الإنتاج غير المربح من تجارتها في هذه المنتجات . وأخيرا ، أدى توحيد المانيا نقديا وسياسيا الى نتائج سريعة وقاسية أحدثت هزة أخرى في نظام التجارة الخارجية في المنطقة (انظر أدناه) .

وفي ظل نظام "مجلس التعاضد الاقتصادي" القديم ، كان الاتحاد السوفياتي يدعم شركاءه جزئيا . فقد أُبقي على أسعار النفط السوفياتي ومشتقاته عند مستويات منخفضة ، في حين كانت الالات التي تبيعها أوروبا الشرقية الى الاتحاد السوفياتي غالية نسبيا . وكانت القروض غير المحملة بفوائد تقدم بالابقاء على الفوائد بعملة غير قابلة للتحويل هي عموما الروبل الحسابي .

ونتيجة للانتقاد المعرب عنه خلال دورة مجلس التعاضد الاقتصادي الخامسة والاربعين ، المعقودة بصوفيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أنشئت لجنة خاصة للنظر في مقترحات الدول الاعضاء بشأن إعادة تشكيل المجلس . ودعت عدة بلدان الى انشاء منظمة جديدة تماما ذات طابع استشاري تقوم على التعاون الاقليمي (١٢) . واقترحت بلدان أخرى إعادة التنظيم فقط . وبعد عدة جولات من المفاوضات ، تقرر اتخاذ قرار نهائي يوم ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ في بودابست .

وقدمت عدة مقترحات للتكامل النقدي الاقليمي ونوقشت خلال العام الماضي ، بما في ذلك مقترح يدعو الى انشاء اتحاد مدفوعات لأوروبا الوسطى (١٣) . بيد أنه يبدو من غير المرجح ظهور ترتيب اقليمي جديد للتجارة والمدفوعات يرمي الى الابقاء على قدر من

---

(١٢) يبدو من مناقشة الصحافة لهذه المسألة بين حين وآخر أن مثل هذه المنظمة لن تشمل الأعضاء غير الأوروبيين - أي فييت نام وكوبا ومنغوليا .

(١٣) Economic Survey of Europe in 1989-1990 (استعراض الحالة الاقتصادية في أوروبا في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠) (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.90.II.E.1) ، الصفحات من ١٤٤ الى ١٥٠ ؛ ودراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.90.II C.1) ، الصفحة ٢٨٨ .

التجارة فيما بين بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي . أولا ، لأن الاتحاد السوفياتي قد لا يكون طرفا في هذا الاتفاق ؛ وثانيا ، لأنه لا توجد في ميزان التبادل التجاري فيما بين اقتصادات أوروبا الشرقية الأصغر حالات اختلال شديد تبرر وضع ترتيب جديد للمدفوعات ؛ وثالثا ، انه اذا تحقق قريبا جعل العملات قابلة للتحويل ، ستنزع المشاكل النقدية الحالية الى التضاؤل . وأخيرا وليس آخرا ، لا تزال الارادة السياسية اللازمة لإقامة ترتيب نقدي اقليمي مفتقدة في جميع هذه الاقتصادات .

الانتقال الى نظام جديد - إن إدخال العملة الصعبة كأساس للتجارة والمحاسبة في مجال المدفوعات في العلاقات داخل المجموعة هو عملية معقدة جدا . وفي الاتفاقات الثنائية المبرمة حتى الآن ، يبدو أن أسعار السوق لا تستعمل إلا متى أمكن تحديدها بسهولة ، في حين تُستعمل ، كلما أمكن ، أسعار التعاقد التي يتفاوض عليها المشاركون في الأمر . وتتمثل مسألة ثانية في التسويات بالعملات الصعبة . وفي بعض الحالات ، يتوقع الادخال التدريجي للمعاملات المتحققة بالعملات القابلة للتحويل (١٤) . إذ ينص الاتفاق البولندي - السوفياتي على تسوية ١٥ في المائة من جميع الحسابات بالعملات الصعبة ، في عام ١٩٩٠ على الأقل . ولا توجد حتى الآن اتفاقات تفصيلية مع بلدان أخرى .

وتتصل كبرى المشاكل بمستوى التجارة الثنائية وتكوينها . وحسب المبين أعلاه ، فإن الصادرات السوفياتية الى أوروبا الشرقية تتقلص . وفي الوقت نفسه ، أعلنت هذه الاقتصادات عن تخفيض امداداتها الى الاتحاد السوفياتي . فبلغاريا ، مثلا ، ستخفض صادراتها الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بنسبة ١٥ في المائة . وأعادت هنغاريا ، التي قررت في البداية تخفيض صادراتها الى الاتحاد السوفياتي

---

(١٤) ينص الاتفاق البلغاري - السوفياتي المبرم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ على تخفيضات بنحو ١٥ في المائة في التبادل التجاري عام ١٩٩٠ ، بالاضافة الى التنفيذ التدريجي للتسويات بالعملات الصعبة ، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . ولمدة ثلاث سنوات سيستعمل في المعاملات الروبل الحسابي والدولار معا . إلا أن الاتفاق لم يورد مزيدا من التوضيح للآليات الفعلية التي ستطبق .

بنسبة ٣٠ في المائة ، النظر في ذلك الرقم وخفضته الى ١٢ في المائة[١٥] ، ولكنها عادت فأعلنت في أوائل ١٩٩١ عن تخفيضات أكبر في تسليم صادراتها[١٦] . ونتيجة لذلك ، انخفض نصيب الاتحاد السوفياتي من مجموع التجارة الهنغارية ، من ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٩ الى ١٨ في المائة في عام ١٩٩٠ . وكان نصيب الاتحاد السوفياتي من الصادرات التشيكوسلوفاكية ٤٣ في المائة في عام ١٩٨٩ ، ثم انخفض في عام ١٩٩٠ الى ٣٣ في المائة[١٧] .

وفي الشهور الأولى من عام ١٩٩١ ، كانت الحالة فيما يتعلق بالمدفوعات فيما بين بلدان أوروبا الشرقية لا تزال غير مستقرة الى حد بعيد . إذ لم يتفق تقريبا على كيفية اجراء المدفوعات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية وتوقيت ذلك . وبينما زال من الوجود النظام السابق القائم على المدفوعات الفورية[١٨] ، لم تقبل الأطراف مجتمعة حتى الآن خطة مدفوعات جديدة . وفي نظام المدفوعات القديم لم تكن هناك حاجة الى تقديم ائتمانات لتمويل التصدير . وبداية من هذا العام ، ستكون هناك ضرورة لذلك . وفي حالة كثرة تأخر المستوردين في التسديد ، سيطلب من الشركات أن توفر إعادة التمويل لتوريداتها التجارية المعلقة .

---

(١٥) Nepszabadsag ، (بودابست) ، ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الصفحة ٣ .

(١٦) ذكر وزير العلاقات الاقتصادية الدولية أن التجارة الهنغارية - السوفياتية يمكن أن تنخفض حتى بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٧٠ في المائة في عام ١٩٩١ . Nepszabadsag ، (بودابست) ، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩١ ، الصفحة ١ .

(١٧) Nepszabadsag ، (بودابست) ، ١ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الصفحة ٦ .

(١٨) عند تصدير بعض السلع الى مجلس التعاضد الاقتصادي ، كان المصدر يقدم شهادة الشحن الى المصرف المركزي في بلده لإجازتها ثم يتلقى فورا مستحقاته بالعملة الوطنية . وكان المصرف المركزي يتلقى ، عن طريق المصرف الدولي للتعاضد الاقتصادي ، المبلغ الفعلي بالروبل الحسابي ، وذلك عن طريق ترتيبات المقاصة العادية .

وفي بعض بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي ، زادت مصارفها المركزية من حجم الائتمانات المقدمة لهذا الغرض(١٩) .

وهناك محاولة واضحة من جانب اقتصادات أوروبا الشرقية لحمل المستورد السوفياتي - سواء كان منظمة مركزية للتجارة الخارجية ، أو جمهورية ، أو حكومة محلية ، أو شركة - على فتح حساب بالعملة الصعبة في بلد المنشأ(٢٠) وحتى الآن لم يحقق هذا إلا نجاحا محدودا . ونظرا لتأخر الاصلاحات وللنقص الشديد في العملة الصعبة بالاتحاد السوفياتي ، لم يتضح بعد للوحدات الاقتصادية كم سيخصص لها من العملة الصعبة في عام ١٩٩١ . فلا عجب إذن أن يتوقف حتى توريد الصادرات الملتزم بها فعلا .

وهكذا يؤثر عدم وجود نظام للمدفوعات تأثيرا قويا للغاية على المصدرين التقليديين الى الاتحاد السوفياتي ، وهم أكبر شركات الصناعات التحويلية في أوروبا الشرقية . وفي كل بلد من تلك البلدان قامت هذه الشركات بممارسة ضغط شديد وراء الكواليس في محاولة لاقناع حكوماتها بالتخفيف من صرامة القيود والقواعد الاجرائية الجديدة . وقد نجحت الشركات في ذلك بدرجات متفاوتة(٢١) . بيد أنه من المسلم به

---

(١٩) زاد المصرف الوطني الهنغاري هذا النوع من الائتمانات بنسبة ٢٠ في المائة ، بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . Magyar Hirlap ، (بودابست) ، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، الصفحة ٩ .

(٢٠) في التجارة الثنائية الهنغارية - السوفياتية ، خُطط للصادرات الهنغارية أن تبلغ ١,٧ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩١ . وأبرمت عقود قيمتها ٩٠٠ مليون دولار ، وبلغ الانتاج المخصص للتصدير حتى الآن نحو ٢٠٠ مليون دولار . بيد أن الشركاء السوفياتيين فتحوا حسابات ائتمان في هنغاريا بقيمة مليوني دولار تقريبا فقط . فإذا كان هذا هو الحال في صدد التدفقات الارشادية أو المتفق عليها ، فتخيل مدى المشاكل التي ستلازم التجارة فيما يتجاوز ذلك . Figyelö ، (بودابست) ، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ ، الصفحة ٩ .

(٢١) اضطرت أكبر شركة لصناعة الحافلات في هنغاريا ، وهي شركة "ايكاروس" ، لا الى مجرد ايقاف صادراتها الى الاتحاد السوفياتي ، بل والى التقليل من ساعات العمل الاسبوعية بنسبة ٢٥ في المائة ، لكي تتمكن من الاحتفاظ بالعاملين فيها . Magyar Hirlap ، (بودابست) ، ٦ شباط/فبراير ١٩٩١ ، الصفحة ٣ .

الآن أن المديونية فيما بين الشركات في بلدان أوروبا الشرقية قد ازدادت ، لاسيما بسبب المشاكل التي تعترضها في استلام المدفوعات مقابل صادراتها الى بلدان أوروبا الشرقية الاخرى . ومن دواعي الالم الشديد لدى المتعاقدين الصغار في أوروبا الشرقية تكرار عجز المستوردين السوفيات عن الدفع بالعملة الصعبة(٣٢) .

آثار توحيد ألمانيا - كانت الجمهورية الديمقراطية الالمانية سابقا ، من حيث الاهمية ، ثاني شريك تجاري ، بعد الاتحاد السوفياتي ، لمعظم بلدان أوروبا الشرقية . وبعد التوحيد ، أصبحت ألمانيا أهم شركائها التجاريين على الاطلاق بينما يتواصل تقلص التجارة مع الاتحاد السوفياتي . ولكن توحيد العملة الالمانية في تموز/يوليه ١٩٩٠ أحدث مشاكل في التجارة فيما بين أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي . وفي مقدمة هذه المشاكل ، هناك عدة تغيرات في نظام سعر الصرف . إذ اختفت مع التوحيد وحدة التحويل الخاصة ، المسماة - "الفالوتامارك" . وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، تلقت الشركات في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ٤,٦٦٧ من ماركات عن كل روبل حسابي يأتي به التصدير الى منطقة مجلس التعاضد الاقتصادي . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، تقرر منح ٢,٣٤ من الماركات الالمانية عن كل روبل قابل حسابي يأتي من حصائل هذه التجارة . وهذا يعني سعرا قدره ماركان لكل مارك ألماني ، بالمقارنة بسعر الصرف القائم على المساواة التامة بين العملتين الذي استعمل في تحويل الاجور والمعاشات التقاعدية ، وقدر محدود من المدخرات . أما سائر الاصول فقد حولت بسعر ماركين مقابل المارك الالماني الواحد .

وتنص المادة ١٣ من المعاهدة المنشئة للدولة المبرمة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الالمانية على احترام الالتزامات التعاقدية تجاه بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي . بيد أن الالتزام لم ينفذ إلا فيما يتعلق بالتجارة مع الاتحاد السوفياتي . وحتى في هذه الحالة ، فإن الاتفاق المبرم بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية الديمقراطية الالمانية في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٠ لا ينص تفصيلا على طريقة الوفاء بهذه الالتزامات . إذ يمكن ، مثلا ، أن يستعمل الاتحاد السوفياتي جزءا من القرض المضمون البالغ ٥ بلايين مارك ألماني الذي حصل عليه من جمهورية ألمانيا الاتحادية في أيار/مايو ١٩٩٠ لتسديد جزء من ديونه المستحقة للجمهورية الديمقراطية الالمانية سابقا .

---

(٣٢) انظر : الفصل الرابع من هذه الدراسة .

وقد أصبح تقليص التبادل التجاري بين ما كان يسمى بالجمهورية الديمقراطية الالمانية وأوروبا الشرقية أمرا واقعا فعلا . وبعد التوحيد ، رفضت شركات ألمانية سلسلة من عقود الاستيراد ، فكانت بذلك "مصدرة" لجزء من صدمة التكيف الالماني . بيد أن عقود التصدير لم تُلغ بالقدر نفسه . ونتج عن ذلك في نهاية عام ١٩٩٠ ، لاسيما فيما يخص الاتحاد السوفياتي ، فائض كبير بالروبل (٣٣) . وأعلنت بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا عن مطالبات ضخمة بالتعويض عن الخسائر الناتجة عن الغاء طلبيات التصدير . ويبدو من المعلومات الصحفية أن المطالبة الهنغارية تفوق ٤٥٠ مليون مارك ألماني (٣٤) ، وهو مبلغ يبدو أن ألمانيا مستعدة لدفعه (٣٥) . وتأثرت أيضا العلاقات غير التجارية : فحتى ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أُلغيت جميع الاتفاقات السياحية المبرمة مع البلدان الأخرى الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، ولم يُقبل صرف العملات غير الصعبة التي أتى بها السواح من بلدان التعاضد الاقتصادي ، وطُلب منهم دفع فواتيرهم بالمارك الالماني .

السلع الاساسية

لا تزال السلع الأولية تمثل الدعامة التي يعتمد عليها عدد كبير من البلدان النامية . فبالرغم من الانخفاض الشديد في حصتها من مجموع الصادرات كانت السلع غير الوقودية تمثل في نهاية الثمانينات أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع صادرات البلدان

---

(٣٣) لا تتوفر حتى الآن البيانات التجارية النهائية لعام ١٩٩٠ بالنسبة للجزء الشرقي من ألمانيا الموحدة . وتكشف بيانات الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩٠ عن فائض تجاري قدره ٤,٨ بلايين روبل حسابي . (انظر : Economic Bulletin for Europe ، اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، المجلد ٤٢ ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . الصفحة ٣٦ ، الجدول ٢-٥ .

(٣٤) Nepszabadsag ، (بودابست) ، ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، الصفحة ٥ .

(٣٥) مقابلة صحفية مع السيد فيرينك مادل ، الوزير بلا وزارة ، Nepszabadsag ، (بودابست) ، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الصفحة ٨ .

النامية عدا البلدان النامية المصدرة للوقود والمصدرة الرئيسية للمصنوعات[٣٦] . واستمر حجم الصادرات من هذه السلع الاساسية في الارتفاع بسرعة كبيرة في النصف الثاني من الثمانينات ، وذلك لأسباب منها الاستجابة لتزايد الطلب في الاقتصادات الصناعية ، الذي لم يكن مع ذلك مرتفعا بدرجة تكفي لرفع أسعار السلع الأساسية ارتفاعا كبيرا من المستوى المتدني القياسي الذي انحدرت اليه في منتصف العقد . وأسهم في استمرار ضعف أسعار السلع الأساسية عدم فعالية معظم الاتفاقات السلعية ، واستمرار الافراط في عرض بعض المنتجات ، والانخفاض الجاري في كثافة المواد الداخلة في انتاج البلدان الصناعية .

وبعد زيادة حادة في عام ١٩٨٨ بعد انخفاضات منتصف الثمانينات التي لم يشهد مثلها التاريخ ، بلغت أسعار السلع مستوى مرتفعا في عام ١٩٨٩ ولكنها انخفضت مرة ثانية السنة الماضية . وانخفض الرقم القياسي التجميعي لأسعار صادرات البلدان النامية من السلع غير الوقودية مقيّمة بالدولار بحوالي ٦ في المائة في عام ١٩٩٠ . وبالنظر إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الاخرى في عام ١٩٩٠ ، فإن هذا يصور الهبوط في أسعار السلع بأقل من حقيقته حتى بالأرقام الإسمية . وانخفض الرقم القياسي التجميعي للأسعار مقيّمة بحقوق السحب الخاصة بحوالي ١١ في المائة . أما بالأرقام الحقيقية ، أي من حيث المصنوعات التي يمكن شراؤها مقابلها ، فإن انخفاض أسعار السلع يكون أشد حتى من ذلك ، إذ يبلغ حوالي ١٥ في المائة (انظر الجدول ألف - ٢١) . وكانت هذه واحدة من أشد حالات الهبوط في السنوات الاخيرة ، فقد انخفض متوسط الأسعار الحقيقية للسلع غير الوقودية إلى مستوى يقرب من مستوى عام ١٩٨٧ ، الذي هو أدنى مستوى منذ الثلاثينات . ولم تظهر دلائل كبيرة على الانتعاش في عام ١٩٩١ . ففي الربع الأول من السنة كانت الأسعار الإسمية أدنى بنسبة ٤ في المائة معبرا عنها بالدولار وأدنى بحوالي ١٠ في المائة معبرا عنها بحقوق السحب الخاصة .

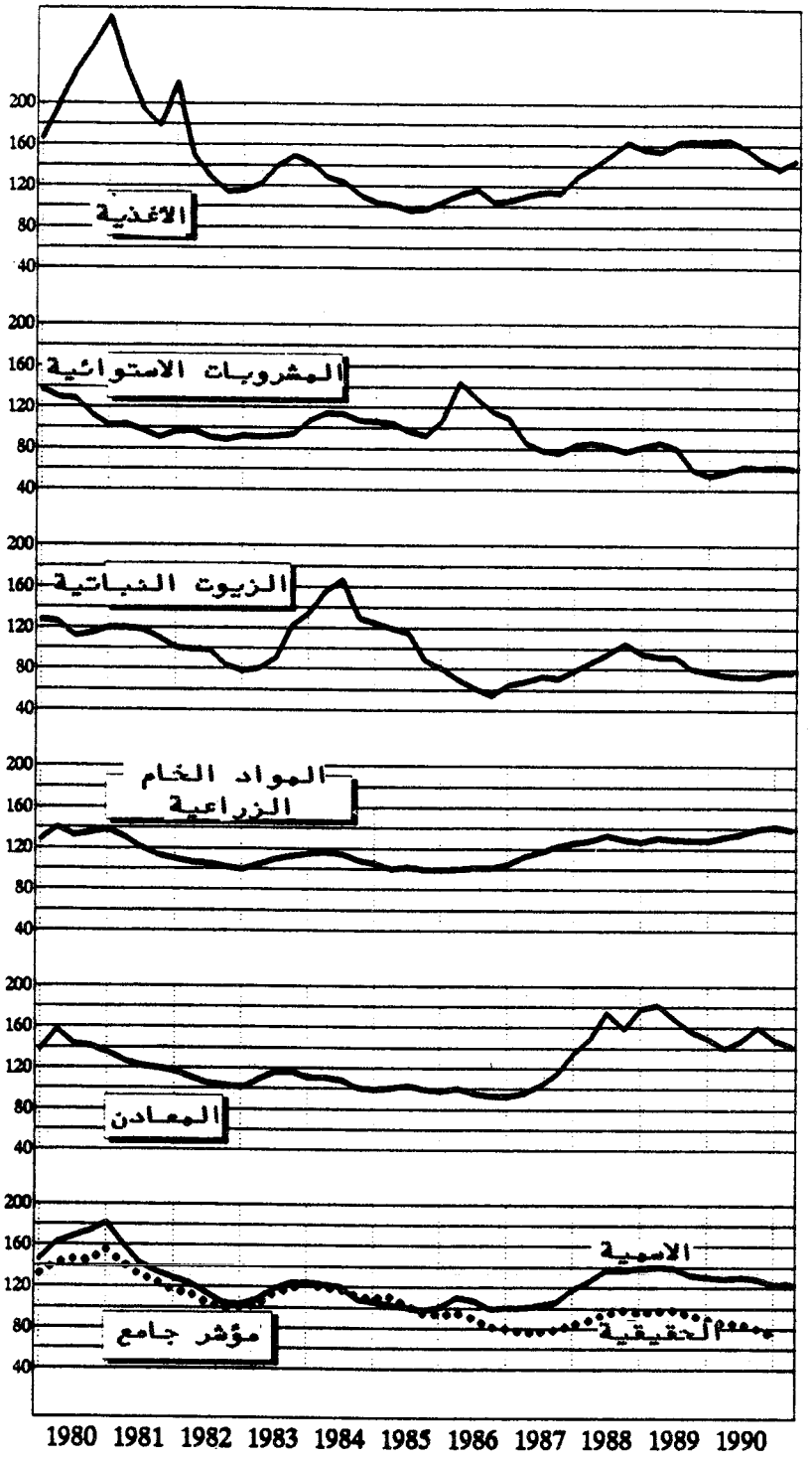
وكان الانخفاض في أسعار السلع في عام ١٩٩٠ متفشيا إلى حد كبير . فقد ظهر انخفاض في حوالي ٦٠ في المائة من السلع الأساسية في مؤشر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لأسعار السلع الأساسية ، بما في ذلك بعض الصادرات الرئيسية من البلدان النامية . ومن بين الفئات الرئيسية الخمس للصادرات في هذا المؤشر ، لم تسجل زيادة في الأسعار سوى المواد الأولية الزراعية (الشكل ٣ - ٣) .

---

(٣٦) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، "حالة السلع الاساسية واحتمالاتها لعام ١٩٩٠" (TD/B/C.1/309 ، ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠) .

الشكل الثالث -٣ الارقام القياسية لاسعار السلع الاساسية غير الوقودية ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠

(١٩٨٥ = ١٠٠)



المصدر : الاونكتاد ، النشرة الشهرية لاسعار السلع الاساسية .

ومن بين أصناف الأغذية ، انخفضت أسعار الأرز بحوالي ١٠ في المائة ، في حين ظلت أسعار السكر دون تغيير من الناحية العملية . وازداد هبوط أسعار مشروبات المناطق الحارة . وانخفضت أسعار البن ، وهو أكبر بند مفرد من الصادرات الأولية غير الوقودية للبلدان النامية ، بأكثر من ٣٠ في المائة في المتوسط لتصل إلى أدنى مستوى منذ عام ١٩٨٦ . أما أسعار الكاكاو ، وهو ثاني أهم بند في المجموعة ، فقد زادت بصورة ضئيلة جدا مقيمة بالدولار بعد أن بلغ مستواها انخفاضا قياسيا في عام ١٩٨٩ .

وأظهرت أسعار المعادن والفلزات بعض التنوع في الاتجاهات ، ولكنها انخفضت في المتوسط . وفيما يتعلق بأسعار النحاس ، وهو أهم سلعة في المجموعة ، فقد انخفضت في السنة ككل ، وإن يكن بصورة زهيدة فقط ، بعد أن حققت زيادة هامة في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . وانخفضت أسعار الألومنيوم بحوالي ١٥ في المائة ، في حين ارتفعت أسعار ركاز الحديد والمنغنيز ، وكان الارتفاع كبيرا بالنسبة للأخير .

وخلافا لأسعار السلع غير الوقودية ، زادت أسعار النفط زيادة حادة في عام ١٩٩٠ ، نتيجة لنزاع الخليج . وارتفعت الأسعار في المتوسط ، بحوالي ٢٧ في المائة عن مستواها في عام ١٩٨٩ (انظر الفصل الخامس) . وعلى الرغم من أن هذه الزيادة كانت متواضعة بالمقارنة بمضاعفة الأسعار أربع مرات في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، ومضاعفتها في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، فقد مثلت ، مؤقتا على الأقل ، أكبر تحسن في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية المصدرة للنفط منذ عام ١٩٨١ ، وانطوت على تحويل كبير للدخل الحقيقي إليها من بقية العالم . وهبطت أسعار النفط في الربع الأول من عام ١٩٩١ ؛ ومع ذلك فإنها ظلت أعلى من الأسعار في عام ١٩٨٩ أو النصف الأول من عام ١٩٩٠ .

نظام التبادل التجاري في عام ١٩٩٠

اتسمت السنوات الماضية بتزايد فقدان صبر بعض الدوائر من النهج التقليدية المتعددة الأطراف لحل المشاكل التجارية . وينشأ جانب من الصعوبة من أن كثيرا من قواعد مجموعة "غات" لم يعد وافيا بالغرض . وعلاوة على ذلك ، تعتبر آلية الإنفاذ التابعة لمجموعة "غات" ضعيفة الفعالية وشديدة التعقيد وبالغة البطء في حالة مخالفة القواعد . وهذه بعض أنواع القضايا التي تحاول جولة أوروغواي معالجتها .

الانفرادية الجسورة

تشكل الانفرادية الجسورة ـ التي تحاول بها حكومة من الحكومات أن تقرر بنفسها بصورة انفرادية مدى عدالة أو إجحاف السياسات التجارية التي يتبعها بلد آخر ـ خطرا على نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف الذي توجد فيه إجراءات منظمة لمعالجة ما يمكن أن ينشأ من المخالفات التجارية .

وبالإضافة إلى اشتراك الولايات المتحدة في مفاوضات جولة أوروغواي (انظر أدناه) ، فإنها ما برحت تتابع مبادرات ثنائية وإقليمية مع الشركاء التجاريين ، كما تستخدم بصورة انفرادية قانونها التجاري لعام ١٩٨٨ ، وكذلك تدابير أخرى ، "لفتح أبواب الاسواق المغلقة وإعمال حقوق الصناعة والزراعة الأمريكيتين"(٣٧) .

وطوال العام الماضي ، كان السعي الانفرادي من قبل الولايات المتحدة لفتح الأسواق معتمدا على ركنين رئيسيين : أحكام المادة ٣٠١ "العليا" و "الخاصة" في قانون الولايات المتحدة الشامل الخاص بالتجارة والقدرة التنافسية لعام ١٩٨٨ و "المبادرة المتعلقة بإزالة المعوقات الهيكلية" ، التي بدأت في الأصل في عام ١٩٨٩ لإحداث تغيرات أساسية في أنشطة اقتصاد اليابان والولايات المتحدة للحد من الاختلال التجاري الثنائي بينهما(٣٨) .

وقد طبقت أحكام المادة ٣٠١ العليا ، السارية لمدة سنتين ، والمنتهية في عام ١٩٩٠ ، لأول مرة في عام ١٩٨٩ ضد البرازيل واليابان والهند . وورد ذكر اليابان بسبب رفضها شراء توابع اصطناعية تجارية وحواسيب فائقة القدرة من الولايات المتحدة وفرضها حواجز أمام الخشب المنشور الأمريكي ؛ وقد وافقت في ربيع عام ١٩٩٠ على فتح أسواقها في هذه المجالات . وأنهت البرازيل برنامجها لمنح تراخيص للاستيراد ووافقت

---

(٣٧) الممثلة التجارية للولايات المتحدة ، كارلا هيلز ، في جلسات الاستماع المتعلقة بـ "مراقبة قانون التجارة لعام ١٩٨٨-١٩٩٠" أمام اللجنة المالية لمجلس شيوخ الولايات المتحدة في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

(٣٨) للاطلاع على مزيد من المناقشة التفصيلية لأصل هذين الركنين وتطبيقهما فيما سبق ، انظر : "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠" ، الفصل الثالث .

على تحسين الحماية للملكية الفكرية . ورفضت الهند وحدها التفاوض في مواجهة التهديد بفرض جزاءات عليها في الولايات المتحدة ، ولذلك دمغت مرة أخرى في نيسان/ابريل بصفة "المتاجر غير المنصف" . بيد أن القضية المثارة ضد الهند ، تركت على حالها منذ ذلك الحين ، ومن غير المرجح إحياؤها بالنظر إلى انقضاء صلاحية القانون الآن .

ويتمثل الشق الثاني من المادة ٣٠١ في الحكم "الخاص" الذي قصد به تعزيز قدرة الحكومة على التفاوض من أجل إدخال تحسينات في النظم الأجنبية للملكية الفكرية . وخلافا للمادة ٣٠١ العليا ، ليست للمادة ٣٠١ الخاصة موعد إنقضاء محدد . ولم يرد بالفعل ذكر أي بلد في إطار هذه الآلية ، مما أدى إلى تلافي فرض جزاءات تجارية بالفعل ، على الرغم من إدراج عدة بلدان السنة الماضية في "قائمة المراقبة" أو "قائمة المراقبة ذات الأولوية" . وفي نيسان/ابريل ١٩٩١ ، جرت مناقشات فيما بين الدوائر الحكومية سعيا إلى اتخاذ قرار بشأن تحديد البلدان التي ينبغي إدراجها في قائمة السنة الحالية ، إن لزم إدراج أي بلدان .

وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، اتهم الممثل التجاري للولايات المتحدة وتايلند والصين والهند بعدم كفاية حمايتها لحقوق الملكية الفكرية ، وأمهلها ستة أشهر لتبديد مخاوف الولايات المتحدة أو التعرض لاقتصاص تجاري . وبالاضافة إلى ذلك ، أدرجت الإدارة استراليا ، والبرازيل والاتحاد الأوروبي في "قائمة المراقبة ذات الأولوية" مستندة إلى وجود مشاكل خطيرة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية أو إمكانية الوصول إلى السوق . ويساور الولايات المتحدة القلق بوجه خاص إزاء الحصص الاسترالية والأوروبية المقررة لتقييد استخدام برامج التليفزيون الأجنبية ، بالنظر إلى أن الأفلام السينمائية والتليفزيون تمثل ، فيما ذكر ، "صادرات رئيسية" للولايات المتحدة .

ويتمثل الصك الثالث للسياسة التجارية للولايات المتحدة في الباب ٧ من قانون التجارة لعام ١٩٨٨ . وينحو هذا الباب منحى مشابها للمادة ٣٠١ وهو يتناول على وجه التحديد الشراء الحكومي . ونطاقه الزمني هو الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٦ . ولم يحدد اسم أي بلد في عام ١٩٩٠ في هذا الإطار ، ولكن الممثل التجاري للولايات المتحدة ذكر هذا العام أن الولايات المتحدة تعتزم منع اليابان من تقديم عطاءات بشأن مشاريع التشييد المدعمة اتحاديا . وقيل إن هذا يمثل ردا على الحواجز اليابانية ضد شركات التشييد الأمريكية التي تتقدم بعطاءات للأشغال العامة اليابانية . وسيظل التهديد بفرض الحظر

قائما ، نقلا عن الممثل التجاري للولايات المتحدة ، إلى أن تُدخل اليابان تحسينات هامة في ممارساتها الشرائية .

وتشكل محادثات "المبادرة المتعلقة بإزالة المعوقات الهيكلية" التي اختتمت الجولة الأولى منها في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، شقا آخر للسياسة التجارية للولايات المتحدة . وترمي المبادرة المتعلقة بإزالة المعوقات الهيكلية ، التي بدأت في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ، إلى التصدي لـ "حواجز" تعترض صادرات الولايات المتحدة إلى اليابان من قبيل نظام التوزيع الياباني ، والممارسات المانعة للمنافسة ، وانخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية . وإزاء إصرار اليابان ، تعيّن أن تتعرض هذه المحادثات كذلك لبعض المشاكل في الجانب المتعلق بالولايات المتحدة ، وهي مشاكل تسهم في العجز التجاري الثنائي . وعلى الرغم من التأكيدات القائلة بأن نهج المبادرة المتعلقة بإزالة المعوقات الهيكلية لا يمثل "تجارة موجهة" ، فمن الواضح أن تلك المبادرة تمثل محاولة لتحقيق نمط للواردات والصادرات يختلف عما كانت ستمليه التجارة الحرة .

وتجري الولايات المتحدة جولة ثانية من محادثات المبادرة المتعلقة بإزالة المعوقات الهيكلية مع اليابان ، ستكون فيها سوق الأرز اليابانية وافتقارها إلى الانفتاح مدرجة في جدول الأعمال بالتأكيد . وستكون مدرجة كذلك الـ "كايريتسو" - أي "عائلات الشركات اليابانية" التي تدعي الولايات المتحدة أنها تعرقل سبل الوصول إلى السوق . وبموجب الاتفاق المعقود في حزيران/يونيه الماضي بشأن المبادرة المتعلقة بإزالة المعوقات الهيكلية ، وافقت اليابان على جعل معاملات الـ "كايريتسو" "أكثر شفافية" . وفي حين تقول الولايات المتحدة إن شيئا لم يحدث في الواقع في هذا الصدد ، لا يرى اليابانيون أن الـ "كايريتسو" تمثل مشكلة أصلا ، وقد أوضحوا أنهم لا يعتزمون الخوض في هذا الموضوع ثانية .

ومدرج في جدول الأعمال أيضا مسألة وصول الولايات المتحدة إلى صناعة التشييد اليابانية . وينشأ أحد أسباب النزاع من اتفاق معقود في عام ١٩٨٨ يضمن سبل وصول الأجانب إلى ١٧ من مشاريع الأشغال العامة اليابانية . وترغب الولايات المتحدة الآن في أن تنسحب سبل الوصول هذه على جميع تلك المشاريع ، في حين تتمسك اليابان بأن اتفاق عام ١٩٨٨ قصد به تزويد المؤسسات الأجنبية بالخبرة في السوق اليابانية ، وليس ضمان توفير أعمال لها .

وتتضمن المواضيع الإضافية محل التفاوض تخفيف القيود اليابانية على أنشطة المحامين الأجانب في اليابان ، وإزالة المزيد من المعوقات التي تعترض المسار التنظيمي للمؤسسات المالية الأجنبية التي ترغب في العمل في اليابان ، وتحسين سبل الوصول أمام الحاسبات الأجنبية ، الكبيرة والشخصية ، وتخفيض الرسوم المفروضة على منتجات الورق الأجنبية .

كما تتخذ اليابان تدابير انفرادية للتأثير على التدفقات التجارية . وتم تكوين لجنة رفيعة المستوى من المديرين التنفيذيين اليابانيين والمديرين التنفيذيين للشركات الأجنبية لاستطلاع سبل تخفيض الفائض التجاري الضخم لطوكيو .

وعلى وجه العموم ، يبدو أن النهج الذي تفتح به بصورة جسورة الأسواق الأجنبية له فعاليته في المدى القصير . ومن ثم يصبح من الصعب انتقاد هذه الاستراتيجية والتنويه بالفوائد الطويلة الأجل للنظام التجاري الحر المفتوح . ولكن في المدى الأطول لا توجد مزايا كبيرة تحمد لهذا النهج . فكما لاحظت الممثلة التجارية للولايات المتحدة ، "... إذا انتهجنا استراتيجية الأخذ بـ [سياسة تجارية] موجهة نحو النتائج وحددنا لهم الجزء من السوق الذي سيكون لنا ، سيمتد ذلك إلى جميع أنحاء النظام التجاري العالمي ... فتنكمش تجارتكم حتما ، ويكون نصيبكم من الرخاء والشراء أقل بطبيعة الحال"(٣٩) .

الكتل التجارية

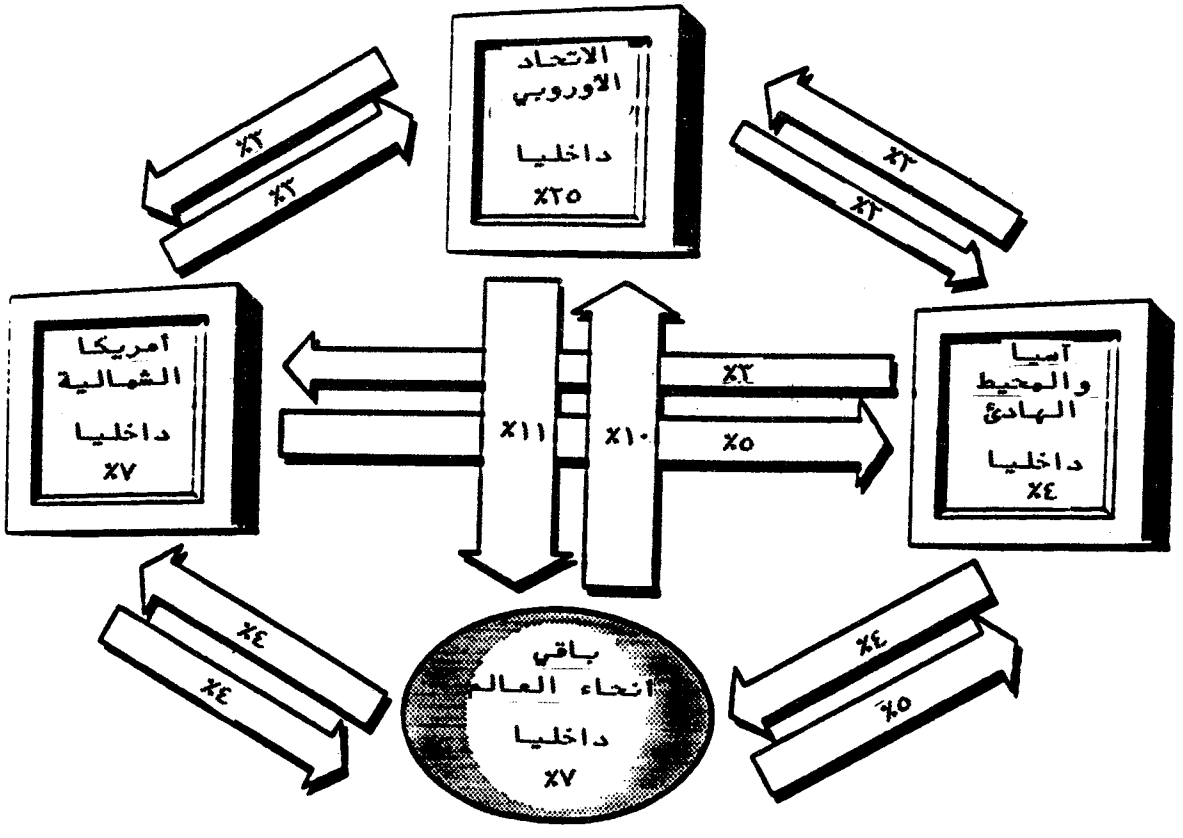
يجري الإعراب عن القلق منذ سنوات عديدة إزاء تفتت النظام التجاري العالمي إلى عدد من الكتل الكبيرة . وفي عام ١٩٩٠ ، كانت حصة ضخمة من التجارة العالمية تتم داخل الكتل ، وكثيرا ما كانت هذه التجارة فيما بين بلدان الكتلة الواحدة تمثل حصة أكبر من صادرات المنطقة الواحدة مما تمثله التدفقات فيما بين المناطق . ويوجد أكثر الأمثلة الجديرة بالملاحظة لهذا الاتجاه في النمط التجاري للاتحاد الأوروبي . وتعتبر التجارة فيما بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة أكبر من

---

(٣٩) بيان الممثلة التجارية للولايات المتحدة ، كارلا هيلز ، في جلسات الاستماع المتعلقة بـ "مراقبة قانون التجارة لعام ١٩٨٨ - ١٩٩٠" أمام اللجنة المالية لمجلس شيوخ الولايات المتحدة في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

الشكل الثالث -٤ الحصص من الصادرات العالمية في داخل وما بين مناطق التبادل التجاري[أ] ، ١٩٩٠

(النسب المئوية)



المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة .

(أ) كتلة أمريكا الشمالية تعني هنا كندا والمكسيك والولايات المتحدة . والاتحاد الاوروبي يعني البلدان الاوروبية الاثني عشر المنضمة إلى الاتحاد ، وتشمل كتلة آسيا والمحيط الهادئ : تايلند ، وجمهورية كوريا ، وسنغافورة ، وماليزيا ، وهونغ كونغ ، واليابان .

صادرات هذه المنطقة إلى أي منطقة أخرى ، وتعتبر التجارة فيما بين بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ مساوية على الأقل لحجم تدفقاتها في التجارة الاقليمية (الشكل ٣-٤) . ولم يعد السؤال الوارد اليوم هو هل ستنشأ هذه الكتل ، بل بالاحرى ما هو مدى شمولها وكيف يمكن ضمان عدم الحاقها الضرر بالنظام التجاري .

إن قيام الكتل الاقليمية لا يتنافى في حد ذاته مع الـ "غات" ؛ فالمادة ٢٤ تجيز المناطق التجارية الحرة والاتحادات الجمركية . كما أن منظّري التجارة الدولية لا يدينون جميعا الكتل التجارية باعتبارها ضارة بالتجارة العالمية . وفي الواقع ، هناك من يعتبرون المرحلة الاقليمية مرحلة أولى منطقية في انشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل بطريقة سلسة . ومن المؤكد أنه من الأيسر التوصل إلى اتفاق على الصعيد الثنائي أو الصعيد الاقليمي عن التوصل إليه على الصعيد العالمي . ويعتبر البعض أن "نهج الفروع الصغيرة" هذا نهج فعّال في السعي إلى التحرير العالمي . ومن جهة أخرى ، فإن الترتيبات التفضيلية تغذيها عادة مصالح تسعى إلى الحظوة في الوصول إلى الأسواق وهذه الترتيبات تفرخ بدورها أمثال هذه المصالح .

وخطط اقامة سوق واحدة للاتحاد الأوروبي وإقامة منطقة للتجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، تفيّر بجلاء الافتراضات المنطقية المتعلقة بالاقليمية . وقد تظهر في المستقبل كتلة آسيوية محورها اليابان . وما هو مطلوب الآن هو تصميم حازم على ابقاء تلك الاتجاهات متوافقة مع نص وروح الغات ، وتجنب النزعات الرامية إلى زيادة الحواجز الحمائية في خضم هذه العملية . ويتطلب هذا تنقيح وتعزيز المادة الرابعة والعشرين .

<u>توسيع المجال الاقتصادي الأوروبي</u>

تجري المباحثات منذ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ بشأن اقامة مجال اقتصادي مشترك ، يسمى المنطقة الاقتصادية الأوروبية ، بين الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة . ويرتكز إطار المفاوضات على أساس المادة ٢٣٨ من معاهدة روما وتنفيذ ما يسمى ب "الحريات الأربع" (حرية الحركة للأشخاص ، والبضائع ، ورأس المال ، والخدمات) ، وكذلك السياسات التكميلية اللازمة . وكان المقرر أصلا استثناء قطاعي الزراعة وصيد الأسماك من المناقشات وكانت خطة العمل الأصلية تقضي ببدء نفاذ اتفاق المنطقة الاقتصادية الأوروبية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

بيد أن المفاوضات انهارت في أواخر نيسان/ابريل ١٩٩١ بسبب مطالبة الاتحاد الأوروبي بحقوق أكبر في مجال صيد الأسماك في مياه الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، وكذلك بسبب إصرار الرابطة على أن يشترك قضاة تابعون لها في محكمة العدل الأوروبية عند تفسير الجوانب الرئيسية لقانون الاتحاد الذي سيكون قابلا للتطبيق في المنطقة الاقتصادية الأوروبية المقترحة . كما أن بعض أعضاء الرابطة بدأوا يبدون اهتمامهم بالانضمام مباشرة إلى الاتحاد الأوروبي بدلا من انشاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية .

وفي الوقت ذاته ، كانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا تضغط على الاتحاد الأوروبي لخفض الحواجز التجارية على الصلب والمنسوجات والسلع الزراعية كجزء من محادثاتهما وبشأن عقد اتفاقات انتساب إلى الاتحاد ، تأمل في أن تمهد الطريق أمام عضويتهما فيه . فهذه البلدان إذ تعيد توجيه تجارتها بعيدا عن مجلس التعاضد الاقتصادي ، تسعى إلى توسيع نطاق هذه التجارة في اتجاه الغرب . ولو تسنى الغاء الحصص المفروضة على الصلب البولندي أو التعريفة الجمركية البالغة ٥٠ في المائة على اللحوم الهنغارية ، على سبيل المثال ، فإن تجارتها مع الاتحاد يمكن أن تزيد بنحو ٥٠٠ مليون دولار سنويا . بيد أن هذه البلدان على حد قول مفوض الاتحاد للشؤون الخارجية ، "بلدان قوية في الزراعة والمنسوجات والصلب ، وكل تلك المواضيع مواضيع تثير حساسية شديدة في الاتحاد" (٣٠) . ولهذا السبب عرضت بروكسل بصفة مبدئية على هذه البلدان الثلاثة فترة انتقالية مدتها عشر سنوات للانتقال إلى التجارة الحرة المتبادلة على مرحلتين ، مع موافقة الاتحاد على إجراء تخفيضات كبيرة في التعريفة الجمركية بصورة غير متوازية في السنوات الخمس الأولى في كل شيء عدا تلك القطاعات الثلاثة - الزراعة والصلب والمنسوجات - التي ترغب بلدان شرق أوروبا الثلاثة أشد الرغبة في دخول سوق الاتحاد الأوروبي بها .

ومع أن الاتحاد الأوروبي كان معارضا أصلا لأي اشارة إلى امكان منح العضوية في نهاية المطاف لبلدان شرق أوروبا ، فإن من المتصور الآن امكان توصل ثلاثة بلدان منها إلى اتفاق انتساب يمكن أن يمنحها - بحلول نهاية القرن الحالي - حرية الحركة للبضائع ، والخدمات ، والعمالة ، ورأس المال في السوق الموحدة ، وكذلك خيارا بشأن الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي . وهكذا نجد أن العضوية في الاتحاد الأوروبي ترد الآن في ديباجات الاتفاقات باعتبارها هدفا "نهائيا ، وإن لم يكن

---

(٣٠) فرانز اندريسن ، اقتباسا من صحيفة "النيويورك تايمز" ، ١١ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

آليا" . وستكون البلدان الثلاثة عندئذ جزءا من موجة ثانية من الأعضاء الجدد ، بعد انضمام عدد من بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في منتصف التسعينات . وهناك شعور جليّ بالقلق إزاء اعتزام العديد من الاقتصادات الأوروبية - تشيكوسلوفاكيا على سبيل المثال - إقرار زيادة عامة في متوسط تعريفاتها الجمركية . وتمثلت إحدى الاستجابات لهذا القلق في الإصرار على أن تكون أي اتفاقات مقترحة متفقة مع قواعد الفات في تغطية جميع ميادين التجارة ، بما في ذلك التجارة الزراعية .

ونتيجة لذلك جزئيا ، اعترض أعضاء الاتحاد الأوروبي على وعد اسبانيا لبلدان أوروبا الشرقية الثلاثة بتقديم تيسيرات اضافية للصادرات الزراعية . ومن ثم سيتسنى لبلدان أوروبا الشرقية على الأرجح بيع المزيد من الفواكه والخضر ولحم الخنزير وطيور الصيد ، أكثر مما سيتسنى لها بيع مزيد من المنتجات التي لا تزال تقع تحت حماية السياسة الزراعية المشتركة - مثل لحوم الأبقار والحملان ، ومنتجات الالبان ، والحبوب ، وعلاوة على ذلك ، رفض الأعضاء الشماليون في الاتحاد الأوروبي اعتراضات الأعضاء من بلدان البحر الأبيض المتوسط على تقديم المزيد من التيسيرات بشأن المنسوجات والصلب . ومن المقرر الآن أن تختفي جميع التعريفات الجمركية على المنسوجات على مدى مرحلة انتقالية تبلغ عشر سنوات ، في حين أن الرسوم الجمركية والحصص المفروضة على واردات الصلب ستنتهي في خلال خمس سنوات .

الاتجاهات في الكتل الأخرى

في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، بدأ سريان اتفاق التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة . ولئن كان هذا الاتفاق قد صيغ على وجه التخصيص لكي يعزز ، على مدى فترة عشر سنوات ، علاقة ثنائية كثيفة قائمة بالفعل (في عام ١٩٨٩ ، بلغت التجارة فيما بينهما ٣٤ في المائة من اجمالي صادرات البلدين) ، فإنه يبدو الآن أنه يمثّل المرحلة الأولى لترتيب قد يؤدي في النهاية إلى انشاء سوق مشتركة لنحو ٣٦٠ مليون نسمة .

ومن المتوقع أن تبدأ المفاوضات في الصيف الحالي بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة بشأن انشاء منطقة تجارة حرة لأمريكا الشمالية . ومن المحتمل أن تكون المحادثات ، التي من المعتزم استكمالها في نهاية عام ١٩٩١ ، مثارا لجدل شديد في كل البلدان الثلاثة .

ومن القضايا الحاسمة في الاجابة على التساؤل عما إذا كان سيتسنى في آخر الأمر التوصل إلى أي نوع من اتفاقات التجارة الحرة مع المكسيك - أو استكمال

مفاوضات جولة أوروغواي ـ قضية تمكّن إدارة الولايات المتحدة أو عدم تمكنها من تمديد سلطة التفاوض المسماة بـ "السبيل السريع" ، وهي قضية مطروحة للمناقشة في الوقت الحالي في كونغرس الولايات المتحدة . فسلطة السبيل السريع تتيح للادارة التفاوض على اتفاقات تجارية يتنازل الكونغرس عن حقوقه في تعديلها منعا لتداعي أي حلول توفيقية دولية يكون قد تم التوصل اليها تحقيقا لتوازن دقيق بين مختلف المصالح . وتنتهي سلطة السبيل السريع الحالية في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ ، وهو الموعد الذي يتعيّن أن يكون قد تم انجاز مفاوضات جولة أوروغواي والتوقيع على نتائجها بصورة نهائية قبل حلوله . وقد أوضحت المكسيك بالفعل أنها لن تتفاوض مع الولايات المتحدة إذا لم تكن إدارة الرئيس بوش متمتعة بسلطة السبيل السريع .

وفي محاولة لكسب الأصوات لتمديد سلطة السبيل السريع لمدة سنتين ، أعلنت إدارة الولايات المتحدة في ١ أيار/مايو ١٩٩١ عددا من التعهدات البيئية والمتعلقة بتأمين الوظائف ، ومنها برامج يتم تنفيذها بصورة مشتركة مع المكسيك ، للحد من التلوث على الحدود وتعزيز إنفاذ أحكام صيانة البيئة . وسيشمل الأمر كذلك تعيين اخصائيين في شؤون البيئة ـ للمرة الأولى ـ أعضاء في الهيئات الاستشارية التجارية الرسمية ، وبذل جهود مموّلة من الحكومة لمساعدة العمال الذين تعطلوا عن العمل نتيجة لزيادة المنافسة الأجنبية(٣١) .

وهناك اقتراح ذو صلة ، ولكنه أكثر طموحا ، وهو "مبادرة مؤسسة البلدان الأمريكية" التي تدعو إلى ابرام اتفاقات تجارية بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا اللاتينية الراغبة في خفض حواجزها التجارية بهدف اقامة منطقة واحدة للتجارة الحرة تمتد من ألاسكا إلى تييرا دل فويغو (انظر أيضا الفصل الثاني) .

السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية - في ٢٦ آذار/مارس ، التقى رؤساء الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل لتوقيع معاهدة أسونيشون ، حيث تعهدوا رسميا بإقامة سوق مشتركة خالية من الجمارك في نهاية عام ١٩٩٤ . وهذه السوق المشتركة للمخروط

---

(٣١) في ١٥ أيار/مايو ، أيدت كل من لجنة الطرائق واللوائح بمجلس النواب ولجنة الشؤون المالية بمجلس الشيوخ بأغلبية ساحقة تعزيز المفاوضات بشأن اتفاق التجارة الحرة وكذلك الدخول في جولة جديدة لخفض الحواجز التجارية الدولية . وبذلك يكون نيل موافقة كلا المجلسين بكامل هيئتهما في المستقبل القريب على ذلك أمرا مرجحا وإن يكن غير مضمون تماما .

الجنوبي أو الـ "مركوسول" وهو الاسم الذي ستعرف به ، لا تنطوي على الغاء الحواجز فقط ، ولكن أيضا تنسيق السياسات في مجالات الزراعة والصناعة والنقل وحتى النقد والشؤون المالية . ومن المتوقع أن تطور أوروغواي ، التي تتميز بالتكاليف المنخفضة للعمالة والمساحات الكبيرة من الاراضي الخصبة ، زراعتها ، ولاسيما القطن وفول الصويا . ويمكن تصنيع المنتجات الزراعية بثمن زهيد بسبب الامداد الذي يكاد أن يكون غير محدود من الطاقة الكهرومائية الرخيصة . ومن المتوقع أن تبزغ أوروغواي كمركز مالي ومركز خدمات للسوق المشتركة . إذ يوجد بها أعلى معدّل في المنطقة للالمام بالقراءة والكتابة وقد كانت مركزا مصرفيا تقليديا للارجنتين والبرازيل . ومن المتوقع أن توفّر السوق المشتركة للارجنتين والبرازيل بدورهما مزيدا من المبيعات ، ولاسيما من المصنوعات ، ومزيدا من الاستثمار الأجنبي .

<u>الاتحاد الاقتصادي لمنطقة البحر الكاريبي</u> - لا تزال التحفظات التي أبدتها بعض الحكومات الأعضاء بشأن أثر التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة المقترحة تعوق الجهود التي يبذلها الاتحاد الكاريبي لانشاء اتحاد جمركي . وكان من المقرر أن تنفّذ جميع البلدان الثلاثة عشر الأعضاء التعريفة الجمركية الجديدة في مطلع عام ١٩٩١ . إلّا أن بلدانا عديدة لم تف بالموعد النهائي ، نظرا لما أبداه وزراء تجارتها من قلق بشأن الأثر المحتمل لمثل تلك التعريفة المشتركة على اقتصاداتهم الوطنية . بيد أن الأمل معقود على أن تصبح هذه التعريفة الجمركية المشتركة مطبّقة بحلول نهاية السنة ، وهذا هدف مدوّن في المعاهدة المنشئة للاتحاد الاقتصادي لمنطقة البحر الكاريبي منذ ١٨ سنة .

والهدف هو أن تكون هناك سوق مشتركة قائمة بحلول عام ١٩٩٣ ، واتحاد نقدي في السنة التي تليها . لكن إذا واجهت التعريفة الجمركية المشتركة صعوبات ، فسيؤدي ذلك إلى انتكاس محاولات تنفيذ التكامل الاقتصادي . ومما أعاق هذه الجهود الهواجس الوطنية وميل بعض الحكومات إلى تنفيذ تغييرات كبيرة في السياسة الاقتصادية دون استشارة الأعضاء الآخرين .

<u>التجمع الاقتصادي لمنطقة شرقي آسيا</u> - أعلنت ماليزيا هذا الاقتراح بإنشاء كتلة اقليمية قبيل انهيار جولة مفاوضات أوروغواي في كانون الأول/ديسمبر الماضي . وقد قدّم الاقتراح في الأصل كبديل لمحادثات الغات ، على افتراض أن فشل الجولة سيضفي أهمية أكبر على التحالفات الاقليمية . وسيشمل التجمع الأعضاء الستة في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وهي اندونيسيا وبروني وتايلند وسنغافورة والفلبين وماليزيا .

ويشمل الأعضاء المتوقعون الآخرون جمهورية كوريا ، وفييت نام ، ومقاطعة تايوان الصينية ، وميانمار ، وهونغ كونغ . ويلفت النظر غياب استراليا ونيوزيلندا ، رغم أن الأخيرة أعربت عن اهتمامها بالانضمام إلى المجموعة في أوائل آذار/مارس ، كما أنهما عضوان في مؤتمر التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ .

وقد أبدت اليابان التي يمكن أن تصبح عماد هذا التجمع ، بعض الفتور تجاه الاقتراح . وجاء أقوى تأييد للمشروع من جانب سنغافورة ، وإن لم يتم ذلك إلا بعد ضمانات بأن التجمع المقترح سيكون متسقا مع الغات ، ولن يقيم حواجز تجارية وسيكمل أعمال مؤتمر التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي تم تشكيله في كانبرا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وفي ضوء هذه الظروف لم تتضح تماما الطريقة التي سينفذ بها التجمع هدفه المعلن ، وهو أن يجعل شرقي آسيا قوة تصديرية رئيسية ، وملاذا آمنا للاستثمارات ، وأن يشكل قوة معادلة للاتحاد الأوروبي ولأية كتلة في الأمريكتين .

جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

الجولات السابقة - سبقت جولة أوروغواي سبع جولات لتحرير التجارة نظّمتها الغات . واشترك ٢٣ بلدا في جولة عام ١٩٤٨ الافتتاحية ، وفيها تمّت الموافقة على ٠٠٠ ٤٥ تيسير تغطي تجارة قيمتها حوالي ١٠ بلايين من الدولارات . واشترك في آخر جولة مكتملة ، هي جولة طوكيو في عام ١٩٧٩ ، عدد من البلدان بلغ ٩٩ بلدا وحققت الجولة خفضا في التعريفات الجمركية على تجارة قيمتها ٣٠٠ بليون دولار . وفي إطار الجولات السبع المكتملة ، انخفض متوسط التعريفة الجمركية على السلع المصنّعة في الاقتصادات المتقدمة النمو من نحو ٤٧ في المائة في عام ١٩٤٧ إلى ما يقل عن ٥ في المائة في الثمانينات . وبهذا لا يكون هناك خلاف على دور الغات كمحفل تم فيه تحقيق هذا الاسهام الأساسي في النمو على الصعيد العالمي .

وتعد جولة أوروغواي التي بدأت في عام ١٩٨٦ واشترك فيها ١٠٧ من البلدان أعقد الجولات وأكثرها طموحا . فهي أولا ، تغطي المجالات القديمة التي كانت مهملة إلى حد كبير في الماضي مثل الزراعة ، أو التي كانت تحال إلى أنظمة خاصة مثل الملبوسات والمنسوجات ، التي تندرج تحت الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة . وثانيا ، تشمل المفاوضات طائفة من القطاعات والمواضيع الجديدة ، مثل التدابير الاستثمارية المتصلة بالتجارة ، والتجارة في الخدمات ، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة . وأخيرا وليس آخرا ، فإنها تضم مزيدا من المشتركين من البلدان المتقدمة

النمو والبلدان النامية على السواء كما تشمل عددا أكبر من المواضيع (١٥ فريقا للتفاوض) ، وحجما أكبر من التجارة (ما قيمته تريليون دولار من التجارة) بالقياس إلى أي مفاوضات سابقة .

مواضيع جولة أوروغواي - عندما بدأت الجولة في عام ١٩٨٦[٣٢] ، أنشئت لجنة للمفاوضات التجارية تتبعها هيئتان فرعيتان إحداها للسلع والاخرى للخدمات . أما فريق المفاوضات المعني بالسلع فقد انقسم بدوره إلى ١٤ فريقا فرعيا . ولذا ظلت عمليات التوفيق تجري متزامنة في ١٥ مجالا مختلفا . ويعطي الشكل ٣-٥ رسما بيانيا لنطاق الجولة . ومن الجلي أن المجالات الجاري مناقشتها ليست جميعا متساوية في الاهمية ، إذ أصبحت التجارة الزراعية أهم فئة وحيدة تجري مناقشتها ، لا لمجرد أن عملية التحرير في هذا المجال تنطوي على امكانية توسيع نطاق التجارة العالمية بما يربو على ١٠٠ مليون دولار سنويا ، بل أيضا لأن الشركاء التجاريين الرئيسيين يولونه اهتماما خاصا .

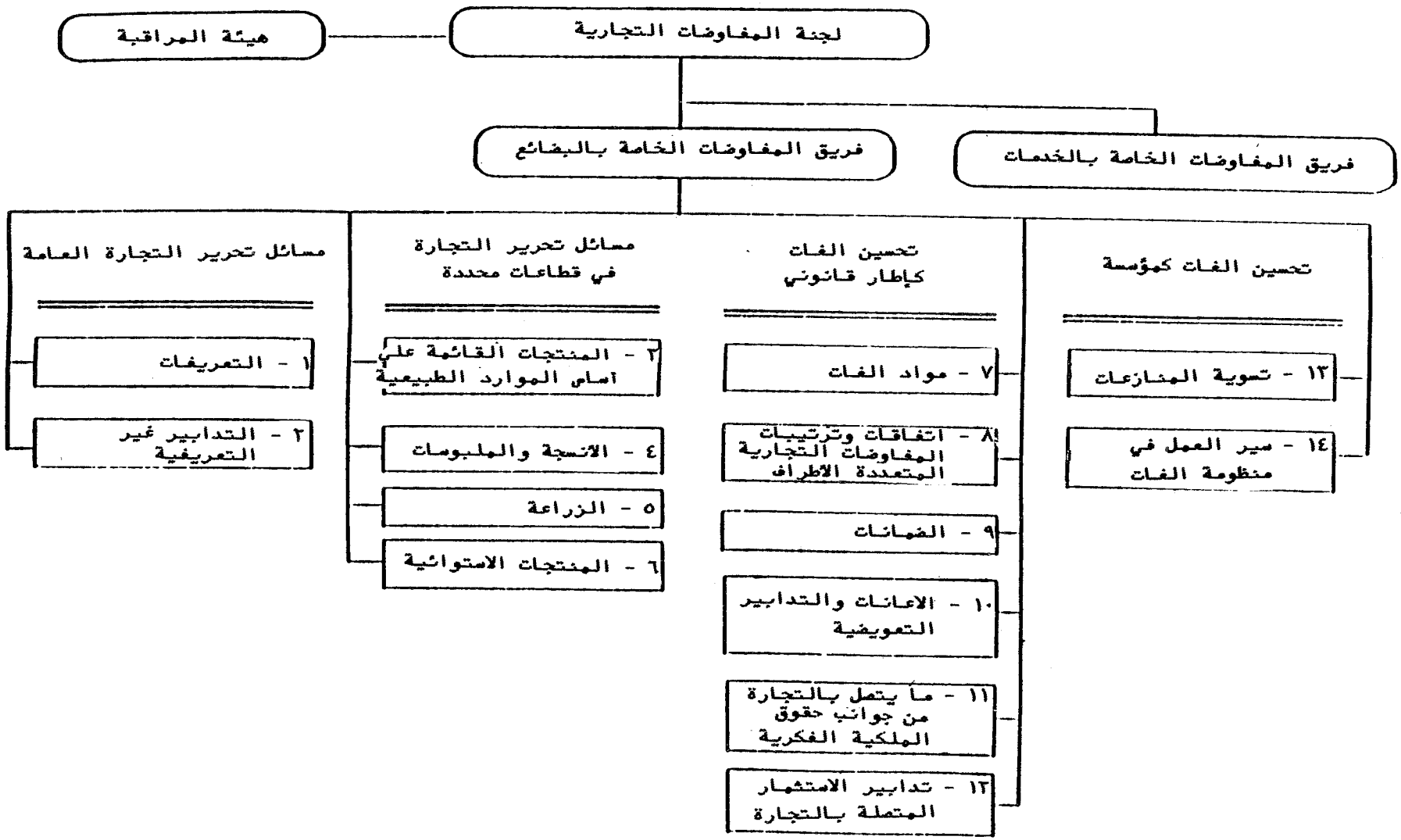
لقد جرى العرف على اعتبار الزراعة عملية فريدة لأسباب اجتماعية - اقتصادية واستراتيجية ، ولذا ظلت حتى الآن إلى حد كبير خارج نطاق الإطار التنظيمي للغات . على أن تكلفة حماية الزراعة زادت كثيرا (انظر الاطار ٣-١) . وتشير الحسابات الاخيرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، إلى أن سياسات الدعم الزراعية كلّفت المستهلكين ودافعي الضرائب في بلدان المنظمة زهاء ٢٥١ بليون دولار في عام ١٩٨٩[٣٣] . وقد يختلف الرقم على الصعيد العالمي حيث يفترض أن المستهلكين في جهات أخرى يفيدون من الأسعار الادنى ، بينما يخسر المزارعون في جهات أخرى . على أن الاهمية الحقيقية لتلك التحويلات ، هو ما تتركه من أثر تشويهي على الانتاج العالمي من الأغذية .

---

(٣٢) انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ١٩٩٠ ، الفصل الثالث ، الصفحة ٢٠٦ وما بعدها .

(٣٣) السياسات الزراعية ، الأسواق والتجارة : رصد ونظرة استشرافية ، ١٩٩٠ ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باريس ، ١٩٩٠ (الجدول ٤-٨) . والتحويلات الاجمالية معرّفة بأنها محصلة جميع التحويلات من دافعي الضرائب زائدا جميع التحويلات من المستهلكين ، ناقصا حصائل الميزانية من التعريفات الجمركية .

الشكل الثالث -٥ الهيكل التنظيمي لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف



المصدر : أمانة الفات .

المربع الثالث -١ الاعانات الخاصة بالحبوب

إن أسواق الحبوب العالمية تشهد احتكاكا مبعثه مسألة تقديم الاعانات ، إذ يتصارع كبار المصدّرين على الحصول على الأنصبة في سوق عالمية آخذة بالتقلص . وإزاء الزيادة في الانتاج والهبوط في الاسعار ، تخوض الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي غمار منافسة لا رابح فيها . وكلاهما يدفع اعانات تتزايد يوما عن يوم ، وهي اعانات ليس بمقدور الطرفين تحملها إلا بشق النفس . وفي عام ١٩٨٩ ، بلغت نسبة الانفاق على الزراعة ٢,٦ بالمائة من مجموع الانفاق الحكومي الجاري في الولايات المتحدة . ويقابل ذلك ٣ في المائة في فرنسا و ١ في المائة في ألمانيا(أ) . وقد تبدو هذه الارقام منخفضة على نحو معقول إلى أن توضع في منظورها الصحيح . ففي نفس العام ، لم يبلغ الانفاق على التعليم سوى أقل من ٢ في المائة من انفاق الحكومة المركزية في الولايات المتحدة . والرقم المقابل لذلك ، بالنسبة لألمانيا هو ١ في المائة .

وقد أصبح الاتحاد الاوروبي ، الذي كان في الماضي مستوردا صافيا للحبوب ، ثاني أكبر مصدّر للحبوب في العالم بعد الولايات المتحدة ، وذلك بفضل سياسته الزراعية المشتركة . وهذه السياسة ، التي رُسمت أصلا لإعطاء المزارعين أسعارا منصفة ، حدت بالمزارعين الأوروبيين منذ أواسط السبعينات إلى أن يزرعوا من القمح أكثر مما تستهلك القارة الأوروبية . وأُقر نظام تعويض الصادرات ، المصمّم لسدّ الثغرة بين السعر الداخلي في الاتحاد وما قد يدرّه القمح من سعر في الاسواق العالمية . وبدأت الولايات المتحدة - وقد ساورها القلق من ارتفاع صادرات الاتحاد - برنامجها الخاص لتعزيز الصادرات ، المصمّم للعودة إلى الاستئثار بعمليات البيع إلى أسواق مختارة عن طريق تقديم اعانات للصادرات .

وكانت نتيجة هذين البرنامجين تخفيض سعر التبادل العالمي للقمح - إلى حد أنه بلغ ذات مرّة ٧٠ دولارا للطن ، أو أقلّ . وفي عام ١٩٩٠ ، كانت أسعار القمح تتراوح بين ١٠٦ دولارات و ١٣٧ دولارا . وفي غضون ذلك ، في شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي ، بلغت مستويات تعويض الاتحاد الأوروبي ١٣٥ دولارا للطن من القمح الليّن وتجاوزت ٢٠٠ دولار للطن من القمح الصلد .

والمنتجون الآخرون ـ بما في ذلك الأرجنتين واستراليا وكندا ـ يتعرضون بدورهم للضغط . فإن كندا ، مثلا ، سجّل موسم حصادها رقما قياسيا في عام ١٩٩٠ ، ولذلك كان عليها أن تؤدي مدفوعات للتعويض عن العجز تصل إلى ٨٥٠ مليون دولار(ب) . وهذه المستويات العالية للدعم هي ممّا يفسّر الصعوبات المصادفة في السعي إلى تحرير تجارة المنتجات الزراعية .

(أ) انظر منشور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي : Agriculture Policies, Markets and Trade: Monitoring and Outlook, (Paris 1990), p.112 and p.257 .

(ب) انظر صحيفة "فايننشيال تايمز" ، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الصفحة ٢ ـ مقال بقلم ديفيد بلاكويل .

على أن التجارة الزراعية والمحاولات التي بذلت لتحريرها ، ما لبثت أن أصبحت عقبة كأداء أمام جولة أوروغواي . وقد اقترح الاتحاد الاقتصادي الأوروبي خفض الإعانات الزراعية بنسبة ٣٠ في المائة على مدى ١٠ سنوات ، بيد أنه كان عازفا عن تقديم مقترحات محددة لتقليل حواجز الواردات أو إعانات التصدير . واقترحت الأرجنتين واستراليا وكندا والولايات المتحدة وبلدان أخرى مصدّرة للمنتجات الزراعية خفضا شديدا في الاعانات الزراعية بنسبة ٧٥ في المائة على مدى ١٠ سنوات ، وفي إعانات التصدير بنسبة ٩٠ في المائة . وفشلت خطة سويدية للوصول إلى حل وسط بغرض فتح هذا الطريق المسدود ، يتمثل في خفض المساعدات المقدّمة للمزارعين بنسبة ٣٠ في المائة ، على مدى ٥ سنوات في جميع المجالات الثلاثة قيد المناقشة وهي - مبالغ الدعم المحلي والحواجز على الواردات ، وإعانات التصدير - فتوقفت المحادثات في ٨ كانون الأول/ديسمبر .

ومنذ عام ١٩٧٤ ، خضعت المنسوجات والملبوسات للتنظيم من خلال الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة وهو إطار يضم "قيودا تصديرية طوعية" ، تنظم صادرات أغلب البلدان النامية من المنسوجات والملبوسات ، إلى جميع أسواق البلدان الصناعية الرئيسية تقريبا[٣٤] . والصكوك الرئيسية للاتفاق المذكور تتمثل في حصص متفاوض عليها بصورة ثنائية بشأن فئات من المنتجات محددة تحديدا ضيّقا . وتم توسيع نطاق الاتفاق لعام ١٩٧٤ ثلاث مرات وهو يغطي حاليا منتجات مصنوعة من ألياف من صنع الانسان ، وألياف نباتية ، إلى جانب الصوف والحرير والقطن . ويخضع أكثر من نصف جميع ألياف المنسوجات ، وكذلك المنسوجات والملبوسات التي تستوردها البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية ، لحصص الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة ، مما يجعل النظام نموذجا بالغ الشمول للتجارة "الموجهة" . ومن المتوقع أن ينتهي

---

(٣٤) مع أن الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة وُقّع أساسا في عام ١٩٧٤ فإن جذوره تمتد إلى عام ١٩٣٧ حينما فرضت الولايات المتحدة ، تحت ستار "اتفاق شرف" قيودا على الواردات من المنسوجات اليابانية . وأبرمت في الستينات اتفاقات مماثلة ، وإن تكن أكثر شمولا ، بالنسبة للمنسوجات القطنية وتم توسيعها لتشمل المورّدين الرئيسيين من البلدان النامية . انظر Refik Erzan and Paula Holmes ، "الإلغاء التدريجي للاتفاق المتعدد الألياف" ، مجلة The World Economy ، المجلد ١٣ ، رقم ٢ (حزيران/يونيه ١٩٩٠) ، الصفحات ١٩١-٢١١ .

سريان الاتفاق الحالي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ . ووفقا لبعض التقديرات ، ستؤدي التجارة الحرة في المنسوجات والملبوسات إلى زيادة واردات البلدان المتقدمة النمو بمقدار ٥٠ بليون دولار في السنة ، وإن كان مصدّرو البلدان النامية لن يفوزوا بكامل المغانم الناجمة عن هذه الزيادة(٣٥) .

وقد طرح نهجان أساسيان لإلغاء اتفاق الألياف المتعددة على مراحل . أولهما الغاء تدريجي يستند إلى الاتفاق المذكور نفسه وقد اقترحته البلدان النامية والاتحاد الأوروبي ، واليابان ، وبلدان الشمال الأوروبي . والمخطط الثاني ، اقترحته كندا والولايات المتحدة ، ويدعو إلى ايجاد هيكل انتقالي جديد يعتمد على حصص عالمية ، ويقترن بإلغاء الاتفاق تدريجيا على مدى عشر سنوات .

ومن الجلي أن البلدان النامية ستجني منفعة جمّة من الاصلاح الجاد للاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة . وبالمقابل فإن ما يوصف بأنه "المواضيع الجديدة" - مثل الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي ، التي كانت حتى هذا الحين تقع خارج نطاق الغات ، مواضيع تشكّل أهمية خاصة بالنسبة لعدد من البلدان المتقدمة النمو . فالخدمات تشكّل حاليا قرابة ٣٠ في المائة من الصادرات العالمية ، بينما تمثّل صناعات مثل المصارف والتأمين والسياحة والنقل والاتصالات ما يربو على نصف الدخل القومي في كثير من الاقتصادات الصناعية . وفي العام الماضي ، تصاعدت قيمة التجارة الدولية في الخدمات إلى ما يقرب من ٨٠٠ بليون دولار ، ونمت بنسبة ١٢ في المائة تقريبا(٣٦) . وعلاوة على ذلك شقّ عدد من الاقتصادات النامية (جمهورية كوريا وسنغافورة والمكسيك وهونغ كونغ) طريقه للدخول في عِداد مورّدي الخدمات .

وبالرغم من ذلك فإن البلدان النامية عارضت بصفة عامة إدراج الخدمات في جدول أعمال جولة أوروغواي ، خشية المنافسة المحلية من شركات أكفأ تابعة للاقتصادات المتقدمة النمو من ناحية ، ثم لأنها لم تكن متفائلة من جهة أخرى بشأن وصول شركاتها بصورة أكبر إلى أسواق البلدان الصناعية . وبالرغم من تلك المخاوف ، أدرجت

---

(٣٥) وليم ر. كلاين ، مستقبل التجارة العالمية في المنسوجات والملبوسات ، طبعة منقحة ، معهد الاقتصاد الدولي ، واشنطن ، نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

(٣٦) تقرير المدير العام للغات ، المقدّم إلى مجلس الغات ، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

الخدمات في الجولة ، وتم التوصل إلى حل وسط في استعراض منتصف المدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بيد أن المفاوضات ما لبثت أن تعثّرت بسبب موضوع الاعفاءات الخاصة لبعض القطاعات .

وما برح الفريق المعني بالتدابير الاستثمارية المتصلة بالتجارة يتدارس السياسات التي تتدخل في أنشطة الشركات الراغبة في الاستثمار في الخارج ، مما يؤدي من ثم إلى تقييد التجارة . ومن أشد القيود في هذا الصدد القواعد المتعلقة بالمحتوى المحلي (التي تقضي بضرورة أن يقوم مصنع الشركة الأجنبية بالشراء المحلي لنسبة تشكّل حدا أدنى من المواد التي يتعامل فيها) ، وبالأداء التصديري (وجوب تخصيص حصة معيّنة من الانتاج للتصدير) وبالنقد الأجنبي (مثلا عند الحاجة إلى مدخلات مستوردة وجوب تسديد المدفوعات من حصائل الصادرات) . ومما جعل التقدم في هذا المجال صعبا ومعقّدا من منظور مستثمري البلدان المتقدمة النمو ، أن حوافز الاستثمار في الخارج كثيرا ما تفوقها عوامل القلق بشأن القواعد والقيود المحلية .

ويشكو كثير من منتجي البلدان المتقدمة النمو ، من التعدي على براءات اختراعاتهم ، وعلاماتهم التجارية ، وحقوق ملكيتهم الفكرية في الأسواق الأجنبية وخاصة في البلدان النامية . فأسعار المنتجات مثل العقاقير وبرامج الحاسبات الالكترونية التي تدخل فيها عناصر ملكية فكرية كبيرة مرتفعة جدا بالقياس إلى الدخل في البلدان الفقيرة مما يحتم ظهور قدر كبير من انتحال المنتجات وكثيرا ما يخرج ذلك عن سيطرة حكومات البلدان النامية .

وثمة انقسام بين مصدّري التكنولوجيا ومستورديها . فما زال الفريق الأخير غير مقتنع بالحجج القائلة إن من شأن المزيد من الحماية والتنسيق للملكية الفكرية ، أن يعزز الابتكار ويُولّد منافع ايجابية صافية . وعوضا عن ذلك يرى كثير من البلدان النامية في تعزيز حقوق الملكية الفكرية مطالبة لا مبرر لها بعائد احتكاري ؛ وهي على أي الأحوال ، تجادل في اختصاص الغات بهذه المسائل ، نظرا لأن المنظمة العالمية للملكية الفكرية منشأة بالتحديد لهذا الغرض . ولا يزال معروضا على فريق التفاوض المعني بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ، مهمة الموافقة على ما إذا كان من الضروري وجود اتفاق وحيد شامل في هذا المجال ، ضمن إطار الغات ، بحيث يخضع لاجراءات تسوية المنازعات المعتادة في الغات ، أو ما إذا كان يتعيّن وجود عدد من الاتفاقات الأصغر التي تتضمن قواعد مشددة بشأن انتحال السلع وتزييفها ، مع إعطاء البلدان سلطة تقديرية أكبر بالنسبة لبراءات الاختراع .

الفصل الرابع

التمويل الدولي والنقل الصافي للموارد

من المرجح أن تكون العلاقات المالية الدولية قد تأثرت على الصعيد العالمي في شطر كبير من الثمانينات بمجموعتين من الأحداث وقعتا في الآونة الأخيرة ، كلتيهما في أوروبا وينصب التركيز عليهما في هذا الفصل ، الى جانب التطورات الحاصلة في تمويل البلدان النامية ونقل الموارد الدولية إليها .

وتتمثل إحدى مجموعتي الأحداث في الثورة الاقتصادية الجارية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي . وبالنظر الى أن هذه المنطقة تقوم بإعادة ادماج نفسها في الاقتصاد السوقي الدولي ، فإنها ستسعى الى الاعتماد بشدة على الموارد المالية الدولية ، العامة والخاصة على حد سواء . وقد أثار حجم الاحتياجات الممكنة من الموارد المخاوف من حدوث ندرة في الأموال اللازمة للبلدان المتلقية للمعونة بصورة تقليدية ، والحكومات التي تقترض من المصادر التجارية ، والاستثمار بوجه عام . وفي الواقع ، تكرس الدراسة فصلا لتقييم هذه المسألة (انظر الفصل السادس) . وهكذا حتى الآن ، على الأقل ، لم تسبب التدفقات الى المنطقة نقصا ولم تؤد الى رفع أسعار الفائدة . وقد تردد المستثمرون من القطاع الخاص في توظيف أموال جديدة كبيرة في المنطقة وفي الوقت الحالي تعين أن يكون التمويل الجديد رسميا الى حد كبير أو مضمونا من الحكومات الدائنة .

كما أن المنطقة منهمكة في عملية كبيرة لإعادة تنظيم ديونها الأجنبية . وفيما يتعلق بالديون المستحقة للدائنين الرسميين ، احتلت الطبيعة السياسية الصريحة للعلاقة بين المدينين والدائنين مكان الصدارة . وبوجه خاص ، فإن إعفاءً من الديون تجاوز الى حد بعيد الحجم المتصور في أي وقت للبلدان النامية التي يعيش معظم سكانها عند مستوى لا يتجاوز كثيرا حد الكفاف جرى ترتيبه في الآونة الأخيرة لصالح بولندا .

وتمثل التطور الرئيسي في أوروبا الغربية في الالتزام الذي أخذه الاتحاد الأوروبي على نفسه في عام ١٩٩٠ بإنشاء نظام نقدي موحد ذي عملة واحدة قبل نهاية العقد . ومن المرجح أن يوطد الاتحاد النقدي السوق المشتركة للدول المستقلة في حيز اقتصادي واحد ومن الممكن أن يكون بالغ النشاط . وتتسم التطورات هناك بالأهمية ،

وليس ذلك بسبب الحجم الاقتصادي للاتحاد الاوروبي ذاته ، بل أيضا بسبب الدروس التي قد تنطوي عليها تجربته لصالح التجمعات والاتحادات الاقتصادية والسياسية الاخرى .

وتقع هذه الاحداث في ظل بيئة اقتصادية ومالية دولية دائمة التطور ، وهي بيئة أخذت تصبح فيها الأسواق المالية عالمية الى حد أبعد ويمكن أن يحدث فيها الاتجار بصكوك تتراوح ما بين البيوع الآجلة للعملة وأسهم رأس المال طوال الليل والنهار تقريبا وبصورة فورية بالفعل . وهو عالم بدأت فيه حكومات بعض البلدان النامية ، مثل معظم المؤسسات والشركات المالية الكبيرة قبلها ، تدير بصورة نشطة حافظة أصولها الاحتياطية وديونها باستخدام أدوات مالية متطورة لمبادلة عملات التعامل ، وجداول الفائدة والعناصر المالية الاخرى لزيادة السيطرة على مخاطرها ، وتدفقات ايراداتها ومدفوعاتها . وهو أيضا عالم قد يدخل فيه رأس المال الدولي في أي قارة في العملات أو يخرج منها بسرعة ويمكن أن يسبب تحركات كبيرة في أسعار الصرف الرئيسية . وفي هذا العالم ، يمكن أن تتطلب الاتفاقات الدولية لتنسيق سياسات أسعار الصرف تدخلا واسع النطاق من المصارف المركزية في أسواق النقد الأجنبي لوقف التغيرات غير المرغوب فيها في أسعار الصرف أو - إذا كانت الأوضاع الاقتصادية مناسبة - يمكن أن يكون تدخل المصارف المركزية فعالا بالاقتران بنفقات فعلية قليلة جدا إن وجدت (انظر المربع الرابع - ١) .

المربع الرابع ـ ١ اجراءات المصارف المركزية في أسواق النقد الأجنبي

انطلاقا من قمة رامبوييه الاقتصادية للبلدان الصناعية الرئيسية السبعة (مجموعة السبعة) في عام ١٩٧٥ ، الى اجتماع نيويورك لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للمجموعة في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، اشتركت حكومات بلدان العملات الرئيسية في العمل على الاشراف على أسواقها للنقد الأجنبي . ويمكن أن يتمثل أحد جوانب ذلك ـ ولكنه ليس كذلك عادة ـ في التنسيق النشط للسياسة النقدية وأسعار الفائدة . كما يشتمل على التدخل الدوري في أسواق النقد الأجنبي بشراء العملات وبيعها . وتتسم الآثار المترتبة على أسعار الصرف بالتفاوت . بيد أنه في إطار آلية أسعار الصرف للاتحاد الأوروبي ، تختلف التجربة تماما .

وقد وافق أعضاء آلية أسعار الصرف على الاحتفاظ بأسعار صرفهم المتبادلة في نطاقات ثابتة لأسعار تعادل متفق عليها بصورة مشتركة ؛ وعندئذ يعوم هيكل أسعار الصرف مقابل العملات الرئيسية الأخرى(أ) . وفي النصف الأول من عام ١٩٩٠ ، ارتفع سعر صرف المارك الالماني مقابل الدولار ، ولكن ليس بنفس القدر مثل كثير من العملات الأخرى في آلية أسعار الصرف(ب) . وبالنظر الى ارتفاع العملات الأخيرة قريبا من حدودها ، تعين على مصارفها المركزية بيع العملة المحلية مقابل عملات أجنبية لاحتواء الارتفاع ،

(أ) للاطلاع على معلومات أساسية بشأن تشغيل آلية أسعار الصرف والمقترحات المتعلقة بتحويلها الى اتحاد نقدي أوروبي ، انظر المربع الرابع ـ ٢ .

(ب) بغية احتواء التضخم العائد الى الظهور في عام ١٩٨٩ ، جرى تقييد السياسة النقدية في جزء كبير من أوروبا ، بما في ذلك ألمانيا ؛ ولكن ألمانيا شهدت أيضا ارتفاعا في الطلب والواردات في أوائل عام ١٩٩٠ ، اقترن بالتوحيد المقبل للبلد (للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر الفصل الثاني) .

وبالتالي العمل على تراكم الاحتياطيات ، كما خففت في الوقت ذاته من صرامة الاتجاهات النقدية لوقف تدفق رؤوس الأموال الى الداخل . وهكذا ، فإنه في الفترة ما بين شباط/فبراير - عندما أعلنت حكومة ألمانيا أن المحادثات ستبدأ بشأن التوحيد النقدي للبلد - وحزيران/يونيه ، ارتفعت أسعار الفائدة القصيرة الأجل في ألمانيا وهبطت في فرنسا ، وايطاليا ، وهولندا ، واسبانيا . وارتفعت الاحتياطيات في البلدان الأربعة الأخيرة ، وتراكم لدى فرنسا ما يعادل ٤ بلايين دولار في هذه الفترة ، ولدى ايطاليا ما يزيد عن ١٧ بليون دولار(ج) .

وفي آلية أسعار الصرف ، عندما تدخل المصارف المركزية سوق العملات الأجنبية ، فإنها تشير الى ثبات السياسة والتصميم على المحافظة على اتفاقات آلية أسعار الصرف . ويتمثل الالتزام في امتصاص الزيادة الحالية أيا كانت في طلب أو عرض عملتها لمنع سعر الصرف من تجاوز النطاق المسموح به وعندئذ يُفترض أن تقضي التغيرات في السياسة على أسباب الاختلالات . وعلى العكس من ذلك ، عندما تدخل ألمانيا أو الولايات المتحدة السوق لصالح المارك الألماني أو الين أو الدولار ، لا يعلن عن هذا الالتزام صراحة أو ضمنا . وهذا لا يمثل سوى اشارة الى السوق بأن البنوك المركزية ليست راضية عن الاتجاهات الأخيرة في أسعار الصرف . وهكذا ، تُعطى المعلومات وتزداد الشكوك إزاء السياسة المقبلة ، حيث الهدف هو جعل السوق تعيد تقييم افتراضاتها بشأن الاتجاه المقبل لأسعار الفائدة وأسعار الصرف .

وفي بعض الحالات ، يمكن أن ينقلب الشعور السائد في السوق بشأن احتمالات التغير في أسعار الصرف بمجرد الاعلانات الرسمية أو الاشاعات بأن التدخل قد يحدث . وكانت تلك هي الحال ، مثلا ، في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ،

(ج) تمثل هذه البيانات تدفقات الأصول الاحتياطية على أساس موازين المدفوعات ، حسب منشور "الاحصاءات المالية الدولية" ، لصندوق النقد الدولي وذلك بالنسبة لفرنسا ، أما البيانات المتعلقة بايطاليا فإنها مستمدة من "Economic Bulletin" ، Banca d'Italia . (حدثت تطورات مماثلة أيضا في بلدان خارج آلية أسعار الصرف تلازم بصورة غير رسمية أسعار الصرف في آلية أسعار الصرف ، مثل فنلندا والسويد) .

عندما كان الين ضعيفا بوجه خاص . وكان من المقرر أن يجتمع وزراء المالية ومحافظو المصارف المركزية لمجموعة السبعة في ٧ نيسان/ابريل وراجت الاشاعات القائلة بأنه قد يجري ترتيب "مجموعة دعم كبيرة للين" في ذلك الوقت ، وعند هذا الحد ، أصبح تجار السوق أكثر حذرا وخف الضغط على الين بعض الشيء . وعقب الاجتماع ، أصبحت الأسواق أشد قلقا بالنظر الى امكانية تفسير البلاغ الصادر عن الاجتماع بطرق مختلفة . واتسمت تحركات سعر الصرف بغرابة الأطوار ، ولكن خفت حدة السيكولوجية المعادية للين في السوق . وبعد قليل ، بدأ الين انتعاشا دام فترة طويلة من السنة ولم تكن له صلة بالتدخل الذي حدث بالفعل على نطاق صغير ، وإن كان منسقا(د) .

وبالمنطق ذاته ، رتب تدخل اليابان والولايات المتحدة بصورة أكبر في الربع الأول من عام ١٩٩٠ آثارا قليلة الأهمية على أسعار صرفهما(هـ) . ولغاية نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، كانت قيمة الين آخذة في الانخفاض في مقابل الدولار (والمارك الالماني) أساسا بسبب حدوث هبوط مفاجئ في ثقة المستثمرين اليابانيين اقترن بإنهيار سوق طوكيو للأوراق المالية ، وحدوث تطورات سياسية وشكوك بشأن اتجاهات التضخم .

وهكذا ، إذا كان تدخل المصارف المركزية يؤثر في أسواق النقد عن طريق ارسال اشارة من راسمي السياسة العامة ، فإنها اشارة من الممكن أن تفوقها في الأهمية اعتبارات أخرى . ويتمثل أحد الأسباب في أن التدخل يتناقض

(د) "Treasury and Federal Reserve foreign exchange operations, February-April 1990", Federal Reserve Bank of New York Quarterly Review, Spring 1990, p. 71 .

(هـ) بلغ مجموع تدخل الولايات المتحدة ٣,٤ من بلايين الدولارات ، أساسا في عمليات شراء الين ، وأيضا المارك الالماني ؛ أما تدخل اليابان في مواجهة جميع العملات ، مقيسا بالمبيعات من احتياطيات النقد الأجنبي ، فقد بلغ مجموعه ١١,٤ من بلايين الدولارات (data of Federal Reserve Bank of New York and the Bank of Japan) .

بالضرورة والشعور السائد في السوق (وإلا كان التدخل غير ضروري) . وهكذا ، عندما تسارع انخفاض قيمة الدولار مقابل الين في الربع الثالث من عام ١٩٩٠ ، أدرك التجار أن الولايات المتحدة تغرق بالفعل في انتكاس للنشاط الاقتصادي وأنه قد تخف صرامة السياسة النقدية للولايات المتحدة وقد تهبط أسعار الفائدة . وفي نفس الوقت ، أخفقت السياسات النقدية التقييدية التي انتهجتها اليابان في الـ ١٢ شهرا السابقة في كبح التضخم الآخذ في الارتفاع ، مما جعل تخفيض أسعار الفائدة أمرا غير مرجح . وكان من غير المرجح أن تتغير هذه التوقعات بشأن حركة أسعار الفائدة النسبية مثلا ، بسبب قرار مصرف اليابان شراء دولارات .

ولذلك ، ليس من قبيل المفاجأة أن يرتب التدخل آثارا أكبر عندما يعمل مصرفان مركزيان أو أكثر بصورة متضافرة ، ليس لأن التجارة المشتركة تمثل تدخلا أكبر ، بل لأن الإجراءات المتضافرة تعزز موثوقية الاشارة (و) ولكن حتى في وجود التدخل المتضافر ، تظل عملية اقناع المشتركين في السوق بأن عملا من أعمال التدخل هو بمثابة اشارة جديرة بالثقة ، أمرا مشكوك فيه . وقد أخفق التدخل المتضافر من جانب فرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في منع انخفاض الدولار في أوائل شباط/فبراير ١٩٩١ ، ويرجع هذا جزئيا الى أن أحد مسؤولي "دويتش بوندزبانك" أدلى بتعليقات فسرها السوق بأنها تعني أن مصرفه شريك على مضض في عملية التدخل ، ويرجع جزئيا أيضا الى أن المصرفين المركزيين لألمانيا والولايات المتحدة قد وسعا في آن واحد فارق سعر الفائدة لصالح ألمانيا .

وقد يصبح التدخل أداة جديرة بالثقة بصورة ثابتة الى حد أبعد إذا كانت المصارف المركزية راغبة في زيادة وتيرة دعمها للتدخل تبعا للتغيرات في السياسة الاقتصادية الكلية . ولكن هذا قد يعني اخضاع الأولويات

(و) انظر Kathryn Dominguez, "Market response to coordinated central bank intervention", National Bureau of Economic Research Working Paper, No. 3192 (December 1989) .

الاقتصادية المحلية بصورة أكثر تكرارا لسياسة أسعار الصرف(ز) . وبالنسبة للاقتصادات الكبيرة خارج نطاق النظام النقدي الأوروبي - التي لا تتقيد بجميع الالتزامات السياسية والاقتصادية التي يتطلبها - سيكون هذا أمرا غير عادي .

(ز) كان هناك ثلاث مناسبات فقط - عام ١٩٧٩ و ١٩٨٥ و ١٩٨٧ - عندما أصبحت قيمة صرف الدولار عاملا في قرارات السياسة النقدية للولايات المتحدة (انظر B. Dianne Pauls, "U.S. exchange rate policy: Bretton Woods to present", Federal Reserve Bulletin, November 1990.pp. 891-908) .

النقل الصافي للموارد فيما بين البلدان

يتمثل أحد الشواغل المتعلقة بالنتائج الدولية للسياسات المضطلع بها في مختلف أنحاء العالم فيما تتركه هذه السياسات من أثر على نقل الموارد المالية فيما بين البلدان . ويمكن توجيه الاهتمام نحو التحويلات المحتملة فيما بين دول تابعة لاتحاد نقدي أوروبي أو الآثار المترتبة على الالتزامات المالية تجاه أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي أو التحويلات من البلدان النامية المثقلة بالديون الى الخارج . وفي جميع الحالات فإن مدار الأمر هو أن مجموع الاستثمار في بلد ما محدود بالادخار المحلي لهذا البلد مضافا اليه الموارد المحولة من الخارج أو مطروحا منه الموارد التي يحولها الى الخارج(١) .

صافي نقل الموارد من البلدان النامية

لعل أبرز ما يلاحظ بشأن صافي التحويلات هو أن معظم مجموعات البلدان النامية ظلت منذ أوائل الثمانينات ، موردة صافية للموارد المالية الى بقية العالم أكثر منها متلقية لها . ففي سنة ١٩٩٠ ، حول العالم النامي ككل ٣٩ بليون دولار الى الخارج (انظر الجدول الرابع - ١) .

---

(١) توجد اختلافات كثيرة في تعريف وقياس النقل الصافي للموارد . وتتعلق المناقشة هنا بما سُمي في دراسات الحالة الاقتصادية في العالم السابقة "صافي التحويلات على أساس المصروفات" ويتضمن الأثر الصافي لجميع التدفقات المالية الى داخل البلد ومنه الى الخارج ، بما في ذلك شراء المصرف المركزي أو بيعه للاحتياطي من العملات الأجنبية وجميع تدفقات الفوائد والأرباح (والقياس مستمد من المفاهيم المحاسبية للدخل القومي في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.C.1) ، الصفحتان ١٦٣-١٦٤) . أما قياس صافي التحويلات باستخدام المفاهيم المختلفة المستخدمة في مختلف المنظمات الدولية ومصادر بيانات مختلفة فقد جرت مقارنته في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.90.II.1 and corrigenda) ، الصفحات ٢٣٥-٢٣٩ (انظر أيضا المقارنة في OECD, Financing and External Debt of Developing Countries, 1989 Survey (Paris : 1990), PP. 75-77) .

الجدول ٤ - ١ النقل الصافي للموارد المالية من مجموعات من البلدان النامية ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (أ)

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ (ب)
البلدان المستوردة لرأس المال لأجل طويل منها :	٣٣,١	٤٩,١	٣١,٥	-٥,٦	-٣٣,٤	-٣٤,٥	-١٦,٠	-٤٧,٨	-٤٠,١	-٣٩,٨	-٣٢
البلدان المصدرة للنفط التي تعاني من عجز	-١٦,٦	٩,٣	١٠,٠	-١٢,١	-٢٤,١	-٢٢,٠	٠,٣	-١٨,٧	-٦,٥	-١٧,٣	-٢٣
البلدان المستوردة للطاقة	٤٧,٤	٤٢,٠	٣٧,٠	٩,٧	-٨,٥	-١٤,٨	-٢٣,٣	-٢٨,٦	-٣٧,٣	-٢٧,٢	-٣
الاقتصادات الحديثة العهد بالفوائض (ج)	٦,٣	٣,٤	-٠,٧	-٤,٣	-٨,٩	-١١,٩	-٢٣,٩	-٣١,٠	-٢٦,٥	-٢٠,٦	-١١
بلدان أخرى مستوردة للطاقة	٤١,١	٣٨,٦	٢٧,٧	١٤,٠	٠,٤	-٣,٠	٠,٤	٢,٤	-١٠,٨	-٦,٦	٨
الصين	٢,٣	-٢,٢	-٥,٥	-٣,٣	-٠,٨	١٢,٣	٧,١	-٠,٥	٣,٦	٤,٧	-٥
البلدان المصدرة للطاقة ذات الفائض	-٩٢,٩	-٤٦,٢	٠,٥	٢٢,١	١٤,٠	٩,٢	٢٧,٢	١٣,٧	١٥,٧	٦,١	-٧
جميع البلدان النامية	-٥٩,٨	٢,٩	٣٢,٠	١٦,٥	-١٩,٤	-١٥,٣	١١,٢	-٣٤,١	-٢٤,٤	-٣٣,٧	-٣٩
بنود تذكيرية											
١٥ بلدا مثقلا بالديون (د)	٨,٧	٢٠,٤	٩,٤	-٣٣,٨	-٤٠,٦	-٤٠,٦	-٣٢,١	-٣٨,٤	-٣١,٠	-٣٦,٣	-٣٠
افريقيا جنوب الصحراء (هـ)	٧,٩	٩,٣	٧,٤	٥,٥	٣,٣	٣,٢	٥,٤	٦,٣	٧,٥	٦,١	٩

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي والبيانات الوطنية الرسمية ، وغيرها من المصادر (وبالنسبة للبنود التذكيرية ، أنظر المرفق الاحصائي ، الجدول ألف - ٢٧) .

(أ) على أساس النفقات (الأثر السلبي لموازين المدفوعات على السلع والخدمات والتحويلات الخاصة باستثناء الدخل الناجم عن الاستثمار) .

(ب) تقديرات أولية .

(ج) هونغ كونغ ، جمهورية كوريا ، سنغافورة ، مقاطعة تايوان الصينية .

(د) الارجنتين ، اكوادور ، أوروغواي ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، شيلي ، الفلبين ، فنزويلا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، يوغوسلافيا .

(هـ) باستثناء نيجيريا .

وقد قامت بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط بصورة أساسية والتي كانت مصدرة لرأس المال خلال معظم السبعينات وأوائل الثمانينات ، بتحويل ٧ بلايين دولار من هذا المبلغ . وعلى الرغم من أن العراق والكويت اختفتا من سوق النفط في آب/أغسطس سنة ١٩٩٠ ، فقد استفادت المجموعة ككل من الارتفاع في أسعار النفط وجمعت فوائض مالية استثمرت في الخارج (أو في بعض الحالات ساهمت في الجهود الحربية لقوى التحالف في منطقة الخليج الفارسي)(٢) . وبعبارة أخرى ، تجاوز اجمالي المدخرات المحلية (بما في ذلك مدخرات الحكومة والقطاع الخاص) ما تم استثماره في اقتصادات المجموعة وذلك نتيجة للنشاط الاقتصادي لهذه السنة والزيادة في معدلات التبادل التجاري الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط ، أما المتبقي ، فقد تمت المساهمة به كمنح أجنبية أو استخدم لشراء أصول أجنبية . وهذه العلاقة قد تخف في عام ١٩٩١ والسنوات التي تليها ، نتيجة توظيف استثمارات كبيرة لأغراض البناء بعد حرب الخليج وبقيام العراق بدفع مبالغ تعويضية لسكان بلدان من خارج هذه المجموعة وفقا للترتيب الدولي لإنهاء الحرب في الخليج (انظر قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) ، الجزء هاء) .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن معظم صافي تحويلات العالم النامي الى الخارج في عام ١٩٩٠ نشأ في بلدان أخرى . فقد قامت البلدان المشار إليها في الجدول الرابع - ١ بوصفها "البلدان المستوردة لرأس المال لأجل طويل" بتحويل ما يقرب من ٣٢ بليون دولار الى الخارج في عام ١٩٩٠ ، مقارنة بمبلغ ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٨٩ . على أن جزءا كبيرا من الأموال المحولة في ١٩٩٠ استخدم في تكوين أصول احتياطية رسمية ، بحيث أدت عمليات الشراء الى زيادة أمن هذه البلدان بزيادة الاحتياطي ، على الرغم من تضحيتها بالأموال من أجل الواردات والاستثمارات . فبالنسبة لعينة من ٩٣ بلدا ناميا مستوردا لرأس المال تتوفر عنها معلومات أكثر تفصيلا الى حد ما ، زادت الاحتياطيات الى ما يساوي نفقات ثلاثة أشهر على الواردات من السلع والخدمات (بما في ذلك مدفوعات الفائدة)(٣) .

---

(٢) يرد في المرفق الاحصائي تفصيلات اضافية بشأن موازين مدفوعات مجموعة البلدان هذه وغيرها سيرد بحثها أدناه .

(٣) لم يكن التقدم متسقا ؛ وبوجه خاص شهدت افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء نيجيريا) ، انخفاضا في احتياطياتها وغطائها الاحتياطي (انظر الجدول ألف - ٣٨) .

وفي السنوات التي مضت ، كانت مجموعة البلدان الأربعة المصدرة للمصنوعات في آسيا والمتنامية بسرعة ، "النمور الأربعة" مصدرا كبيرا لصافي التحويلات الى الخارج(٤) . وقد قامت هذه الاقتصادات بتحويلات صافية من وضع يتسم بالقوة الاقتصادية . على انها تشهد في الوقت الحاضر فترة تعزيز ، ولم تمثل تحويلاتها الى الخارج في عام ١٩٩٠ سوى ما يقرب من ٤٠ في المائة من مستوى الذروة التي بلغتها في عام ١٩٨٨ . ومن ناحية أخرى ، تحولت الصين من كونها مستوعبا صافيا للموارد الخارجية في عام ١٩٨٩ الى مورد صاف في عام ١٩٩٠ ، حينما قامت بتعزيز صادراتها والحد من وارداتها ، عاملة على تنمية اصولها الاجنبية في هذه العملية .

وقد شهدت إحدى مجموعات هذه البلدان الواردة في الجدول الرابع - ١ تحسنا كبيرا في صافي تحويلاتها ، وهي البلدان المستوردة للطاقة ، باستثناء "النمور الأربعة" . وشهدت مجموعة البلدان هذه نقلا صافيا ايجابيا لأول مرة منذ عام ١٩٨٣ ، غير أن تحسن التحويلات المالية الصافية لم يترجم الى تحسن بالقيمة الحقيقية ؛ أي لم تصحبه أية زيادة في الاستثمارات أو الواردات ، ولكنه استخدم بالأحرى لتسديد فواتير الاستيراد الباهظة التي زادت بصورة رئيسية نتيجة ارتفاع أسعار النفط . وفي حقيقة الأمر ، لم يكد حجم وارداتها يحقق أي نمو .

ومن بين البلدان التي تعاني من ضعف مالي واقتصادي محدد بوضوح ، شهدت منطقة واحدة تحويلا صافيا متسقا للموارد الاجنبية ، وهي منطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى(٥) . وإن كانت التحويلات ضئيلة إذا حسبت بالدولار ، فإن اقتصادات هذه المنطقة هي ذاتها صغيرة نسبيا ، وكانت التحويلات كبيرة بالنسبة لبعض فرادى الاقتصادات . بيد أن هذه البلدان هي بوجه عام بلدان مستوردة للنفط ومصدرة للسلع الأولية . وفي عام ١٩٩٠ ، عانت هذه البلدان من انخفاض في معدلات تبادلها التجاري بنسبة قدرها ٦ في المائة تقريبا ، وهي نسبة توازن التحسن البالغ تقديره ٣ بلايين دولار في التحويلات الصافية وتزيد عليه ، ومن ثم فقد هبط حجم وارداتها بنسبة ٢ في المائة .

---

(٤) هونغ كونغ ، وجمهورية كوريا ، وسنغافورة ، ومقاطعة تايوان الصينية .

(٥) تعرف هنا على نحو يستثني منها نيجيريا (للحصول على تفصيلات بشأن التكوين المالي للتحويلات ، انظر الجدول ألف - ٢٧) .

أما الاقتصادات الأخرى الضعيفة اقتصاديا فتشمل البلدان ذات الدخل المتوسط بصفة رئيسية والتي تعاني من أزمة ديون خارجية ، وقد واصلت القيام بتحويلات كبيرة الى الخارج في سنة ١٩٩٠ . وقامت عينة مألوفة تتكون من ١٥ بلدا من هذه البلدان بتحويل ما يقرب من ٣٠ بليون دولار(٦) . وكانت التحويلات اقل الى حد ما مما كانت عليه في السنة السابقة بسبب ما يقابلها جزئيا من تدفقات الائتمانات الرسمية (يتصل بعضها بالتعزيزات في اتفاقات تخفيض الديون(٧) وبانخفاض حجم التدفقات الخارجة الى المصارف الخاصة (للحصول على التفاصيل انظر الجدول ألف - ٣٧) . ويعود هذا الانخفاض الأخير الى بعض التخفيضات في الديون المستحقة في السنوات السابقة والمتأخرات المتزايدة من مدفوعات الفوائد .

ويمكن ادراك الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية الأضعف بشكل أفضل بمقارنة مناطق العالم النامي من حيث متوسط اجمالي مدخراتها واجمالي استثماراتها وأنماط تحويلاتها الصافية . وهكذا حققت البلدان النامية في اسيا (فيما عدا غربي اسيا) في عام ١٩٨٩ ، وهي آخر سنة تتوفر بيانات كافية عنها ، أعلى معدل استثمار ، إذ زادت نسبته على ٣١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي - وهي نسبة قوية حقا (انظر الشكل الرابع - ١) . كذلك كان هذا الاستثمار ممولا ذاتيا تمويلا كاملا تقريبا ، وهو أمر من الأرجح أن يحدث عندما تنمو الاقتصادات بسرعة ، ويكون لدى الناس حافز لادخار أجزاء كبيرة من الزيادات في دخولهم ، وتتعاظم ايرادات الحكومات من الضرائب مواكبة للارتفاع في الدخول(٨) .

---

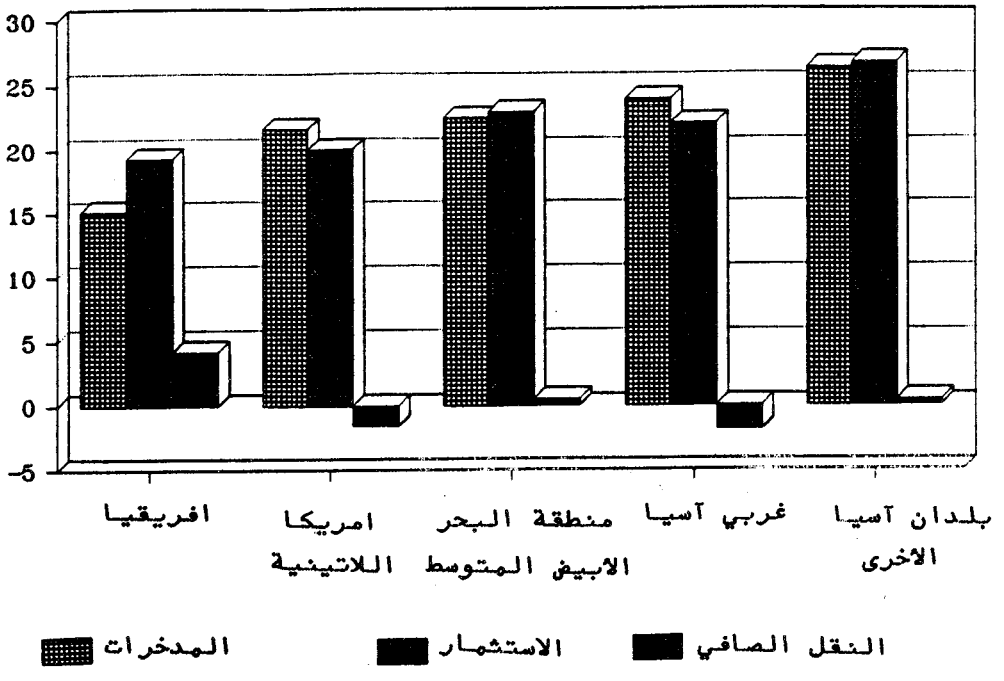
(٦) هذه هي البلدان التي تشكل الهدف الاول للاستراتيجية التي اقترحتها الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ لحل مشكلة ديون البلدان النامية وهي ، الارجنتين ، اكوادور ، اوروغواي ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، شيلي ، الفلبين ، فنزويلا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، يوغوسلافيا .

(٧) يناقش دور "التعزيزات" في اطار خطة بريدي في الفصل السابع .

(٨) لم تشترك جميع البلدان في تحقيق هذه النتيجة ولكنها تجمل على نحو تقريبي تجربة المنطقة .

الشكل الرابع - ١ المدخرات واستخداماتها في البلدان النامية ، ١٩٨٩

النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي



المصدر : الجدول ألف - ١٢ من المرفق الاحصائي .

وتعطي الحالة في افريقيا والحالة في امريكا اللاتينية صورتين مباينتين بشكل صارخ . فقد بلغ معدل اجمالي الاستثمار لعام ١٩٨٩ ما نسبته ١٩ في المائة ، وذلك على الرغم من تحقيق تحويل صاف إيجابي نسبته ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة . ويعود ذلك الى أن معدل اجمالي المدخرات لم يبلغ سوى ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، وهو ، بحد ذاته ، انعكاس للأمثلة العديدة على عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي واعتماد افريقيا الشديد في دخلها ومن ثم مدخراتها على الأسعار الدولية للسلع الأساسية . وبالمقابل ، بلغ متوسط معدل الادخار في افريقيا في عام ١٩٨٠ ما نسبته ٢٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

وكان معدل الاستثمار في امريكا اللاتينية في عام ١٩٨٩ هو نفس معدل افريقيا تقريبا ، على الرغم من أن مستوى الدخل والثروة في امريكا اللاتينية يزيد على ذلك بكثير . غير أن معدل مدخرات امريكا اللاتينية كان أعلى من استثماراتها حيث تم تحويل الفرق الى دائني المنطقة في الخارج ، وكان ذلك بدرجة أولى ، في شكل مدفوعات فوائد . بيد أن حالة أمريكا اللاتينية هي أفضل ، في هذا الصدد ، منها قبل بضع سنوات ؛ على سبيل المثال . شكلت نسبة التحويل السلبي ٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (انظر الجدول الف - ١٢) .

وإذ يسلم المجتمع الدولي ، الى حد ما ، بانخفاض معدلات الاستثمار والصعوبات الاقتصادية الأساسية التي تعكسها هذه المعدلات ، فقد أصبح أكثر مرونة في استراتيجيته المتعلقة بمساعدة البلدان على الخروج من أزمات ديونها . على أنه سيذكر في الفصل السابع أن هناك حاجة الى مزيد من المرونة إذا أريد للبلدان التي تبذل جهودا مضنية لاصلاح اقتصاداتها وتكييف هياكلها الانتاجية أن تنجح وأن تترك في الأخير ، أزمات ديونها وراءها .

ولكن مشكلة تعبئة الموارد الكافية للاستثمار يجب أن تعالج في نفس الوقت من ناحية زيادة الادخار في كثير من البلدان النامية ، وفي الواقع البلدان المتقدمة النمو كذلك . وعموما ، انخفض الادخار في مجموعتي البلدان منذ منتصف السبعينات[٩] .

---

(٩) انظر Bijan Aghevli and others, The Role of National Saving in the World Economy : Recent Trends and Prospects, Occasional Paper No. 67 (Washington, D.C., IMF, International Monetary Fund, March 1990).

وفي التسعينات ، عندما أخذت طلبات الاستثمار في الارتفاع على الصعيد العالمي ، فإن البلدان التي استطاعت زيادة قدرتها على توليد مواردها الخاصة تمتعت بميزة . ويتمثل الشرط الأساسي لتوليد زيادات كبيرة في الادخار في أن يحقق الدخل والناتج نموا هاما وعلى أساس دائم . وهذا يتطلب ، بدوره ، تحقيق تكيف اقتصادي ناجح والقضاء على العبء الثقيل للديون المتراكمة ، حيثما وجد .

النقل الصافي للموارد المالية على نطاق واسع الى الولايات المتحدة

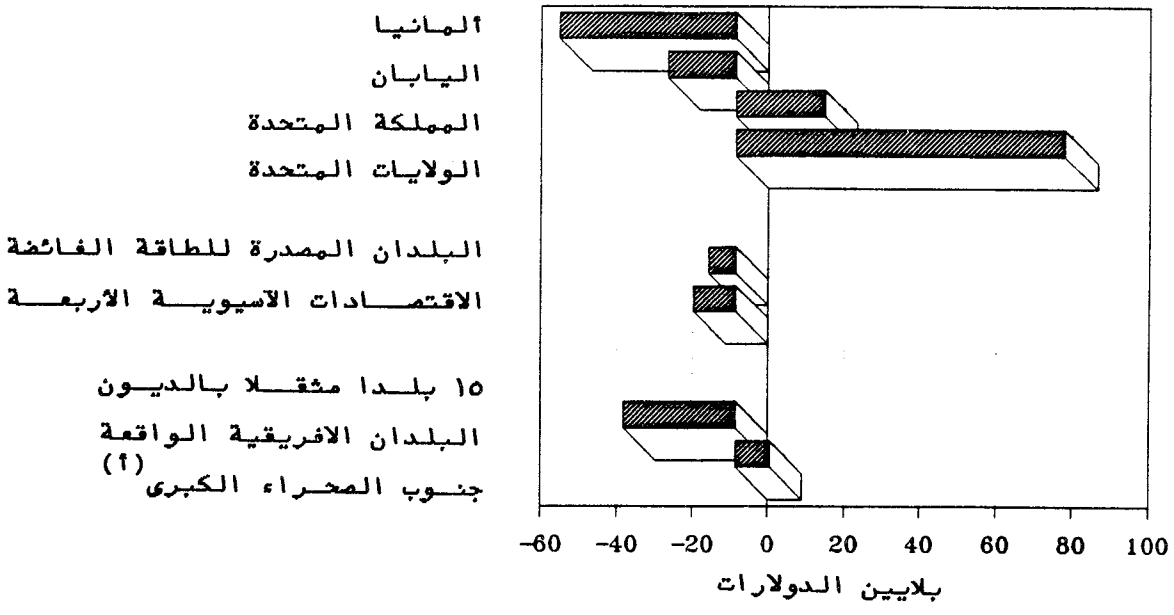
إذا كانت البلدان النامية كمجموعة تحوّل الموارد المالية إلى الخارج ، فإن البلدان الصناعية كمجموعة هي التي تتلقاها . أما اقتصادات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي معا ، بما في ذلك الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة ، فإنها لم تجر تحويلات ولم تتلق تحويلات على أساس صاف بعملة صعبة في سنة ١٩٩٠ ، على الرغم من أنها كانت موردة صافية لتلك الموارد لبقية العالم في السنوات السابقة[١٠] . وقامت الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ولا سيما الولايات المتحدة بعملية الامتصاص الصافي للموارد (انظر الشكل الرابع ـ ٣)[١١] .

---

(١٠) جرى هذا أساسا استنادا إلى ركم الأصول الأجنبية الصافية من جانب الاتحاد السوفياتي وإلى مدفوعات خدمة الدين ، ولا سيما من جانب بولندا ورومانيا (تناقش الحالة المالية لهذه المنطقة فيما بعد في هذا الفصل) .

(١١) مثّل مبلغ ٣٣ بليون دولار النقل الصافي للموارد الى المملكة المتحدة المبين في الشكل الرابع ـ ٣ في السنة الثالثة على التوالي لعمليات نقل على هذا النطاق (انظر الجدول ألف ـ ٣٦) وكان المقابل في ميزان المدفوعات للارتفاع الذي غذّاه الائتمان في الطلب الذي نوقش في الفصل الثاني . وقد أخذ النقل ، بوجه خاص ، شكل تدفقات رؤوس أموال قصيرة الأجل ، على الرغم من أن عدم وجود تدفقات استثمارية مباشرة جديدة للخارج بالفعل من المؤسسات البريطانية ، شجع النقل أيضا السنة الماضية ، بالمقارنة بحوالي ١٣,٥ من بلايين الجنيهات الاسترلينية في كل سنة من السنتين السابقتين (data of United Kingdom Central Statistical Office, release CSO(91)36, 13 March 1991) .

الشكل الرابع - ٢ النقل الدولي الصافي للموارد المالية في عام ١٩٩٠



المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي والمصادر الوطنية (على أساس النفقات) .

(أ) باستثناء نيجيريا .

وكما حدث في السنوات السابقة ، مثلت اليابان وعلى الارجح ، ألمانيا ، أكبر موردين وطنيين للموارد المالية إلى الولايات المتحدة (انظر الجدول الرابع ـ ٣) . بيد أن أوروبا الغربية ككل لم تعد تحول الموارد المالية إلى الولايات المتحدة ، والتحويل من ألمانيا في حد ذاتها آخذ في التناقص ، ذلك لأن التحويل الاجمالي لألمانيا آخذ في الهبوط (انظر الجدول ألف ـ ٣٦) ولأنه يجري استخدام المزيد منه داخل أوروبا ، على حد سواء .

وتواصل البلدان النامية إمداد الولايات المتحدة بتحويلات كبيرة جدا من الموارد ، تجاوز مجموعها ٦٠ بليون دولار في سنة ١٩٩٠ ، أتت في المقام الأول من بلدان تقوم بركم الاحتياطيات والأصول الأجنبية الأخرى في استثمارات بالدولار تدفع من الفوائض التجارية الدولارية . بيد أنه حسبما يبرز النقل الصافي لموارد أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة ، ينشأ بعض هذا النقل أيضا من خدمة المطالبات المالية للولايات المتحدة على البلدان النامية ، وبالأخص فيما يتعلق بالديون المستحقة للمصارف التي يكون موطنها في الولايات المتحدة .

وكانت التحويلات الصافية إلى الولايات المتحدة في سنة ١٩٩٠ بالدرجة الأولى في شكل تدفقات مالية قصيرة الأجل ، بيد أنه يتعذر تحديد معظمها وتصنف بوصفها أخطاء أو حالات سهو في بيانات ميزان مدفوعات الولايات المتحدة (انظر الجدول ألف - ٣٦)[١٢] . ومن جملة الأشكال التقليدية للتمويل ، هبطت الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الولايات المتحدة هبوطا حادا من ٧٣ بليون دولار في عام ١٩٨٩ إلى ٣٦ بليون دولار في عام ١٩٩٠ ، وهو أدنى مستوى منذ عام ١٩٨٥ ، في حين أن الاستثمار المباشر للولايات المتحدة في الخارج - ٣٦ بليون دولار - لم يزد عنه في عام ١٩٨٩ إلا بصورة طفيفة . كما هبطت بشدة القروض الأجنبية الممنوحة لمصارف الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠

---

(١٢) من المعتقد أن الفروق الاحصائية في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة نشأت أساسا من التسجيل الجزئي لتدفقات رؤوس الأموال والايرادات من تلك التدفقات ، على الرغم من أنه قد يكون هناك أيضا ابلاغ ناقص بصورة هامة عن صادرات الولايات المتحدة من البضائع . والخطأ البالغ مقداره ٧٣ بليون دولار في عام ١٩٩٠ لم يسبق له مثيل وقد يعكس استخداما أكبر بكثير لصكوك حوافظ جديدة خارج القنوات المالية التقليدية لا تدرس بما فيه الكفاية عند إعداد ميزان مدفوعات الولايات المتحدة (انظر وزارة التجارة بالولايات المتحدة ، الدراسة الاستقصائية للأعمال التجارية الجارية ، آذار/مارس ١٩٩١ ، الصفحة ٣٥) .

الجدول الرابع - ٢ التحويلات الصافية للموارد الى الولايات المتحدة ، حسب المناطق ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠
(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(أ)
كندا	-٠,٥	٠,٣	٧,١	٩,٠	١٢,٣	١٣,١	١٠,٢	٨,٠	٧,١	٥,١	٤,٠
اليابان	٩,٥	١٤,٥	١٥,٥	٢٤,٦	٤٢,١	٥١,٣	٥٢,١	٥٣,٤	٤٧,٣	٤١,٥	٣٢,٦
أوروبا الغربية	-١٦,٧	-٩,٠	-٢,٧	٥,٤	٢١,٤	٣١,١	٣٤,٨	٣٣,٢	١٨,٧	١,٧	-١,٨
منها :											
ألمانيا	٢,٤	٢,٩	٥,٢	٨,٣	١٣,٢	١٥,٩	٢٠,٠	٢١,٤	١٨,١	١٣,٨	..
المملكة المتحدة	-٣,٢	١,١	٢,٩	٣,٨	٣,٠	٥,٣	٥,٦	٤,٧	-	-٤,١	-٣,٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	-٢,٢	-٦,٣	٤,٧	١٨,٠	٣٠,٦	١٦,٦	١٢,٧	١٥,٣	١٠,٢	١٠,٧	١٠,٧
منها :											
المكسيك	-٢,٧	-٥,٥	٤,٢	١٠,١	٧,٩	٧,٥	٧,٣	٨,٣	٥,٦	٥,٢	..
البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في افريقيا وآسيا(ب)	٣٦,٧	٢٤,٩	٥,٨	٠,٨	٥,٢	٣,١	٣,٣	٧,٢	٥,٧	١١,٣	١٤,٨
البلدان النامية الاخرى	-٤,٧	-٠,٦	١,١	٩,٤	٢١,٣	٢٢,١	٣١,٦	٤٢,١	٣٤,٧	٣٥,٦	٣٥,٦
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	-٢,٧	-٣,٩	-٢,٨	-١,٧	-٣,١	-١,٤	-	-٠,٣	-١,٦	-٣,٥	-٣,٣
البلدان الاخرى(ج)	-٠,١	-٤,٧	-٤,٤	-٨,٠	-١١,٠	-١٢,٩	-٣,٤	-٤,٩	-٦,٦	-٧,٨	-٨,٠
المجموع(د)	١٩,٤	١٦,١	٣٤,٣	٥٧,٦	١٠٩,٨	١٣٣,٠	١٤٠,٤	١٥٣,١	١١٥,٥	٩٤,٤	٨٥,٨

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى بيانات وزارة التجارة بالولايات المتحدة ، الدراسة الاستقصائية للأعمال التجارية الجارية .

(أ) تقدير أولي ، التحليل الكامل على الصعيد القطري غير متوافر في هذا الوقت .

(ب) تشمل البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط ، عدا اكوادور وفنزويلا .

(ج) بما في ذلك المعاملات الصافية مع المنظمات الدولية والمبالغ غير المخصصة .

(د) يختلف قليلا عن المجموع في الجدول ألف - ٢٨ بسبب عدم توافر تحويلات خاصة معينة على أساس جغرافي .

وبدلا من ذلك أصبحت تدفقات الأموال الى الولايات المتحدة لشراء الأوراق المالية - أكثر من ٨ بلايين دولار في الفترة من آذار/مارس إلى أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٩ - تدفقا للخارج بصورة كبيرة ومطردة بلغ ١٦,٥ من بلايين الدولارات من الربع الأخير لعام ١٩٨٩ إلى نهاية عام ١٩٩٠ . وكان هذا أثرا جانبيا للهبوط الواسع النطاق في أسعار الأوراق المالية الذي حدث في جميع أسواق الأوراق المالية الرئيسية في العالم والذي يبدو أنه أدى إلى عودة استثمارات رؤوس الأموال في الخارج في عدة بلدان إلى أوطانها إلى حد بعيد .

ولما كان النقل الصافي للموارد في الولايات المتحدة يعتمد بشدة الآن على تدفقات قصيرة الأجل وغير محددة ، فإن قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في جذب رؤوس الأموال من الخارج - ومن ثم امتصاص موارد بمبالغ مماثلة للسنوات الأخيرة - قد تبدو أقل تأكيدا ، ولا سيما على ضوء المزيج الجديد من السياسات النقدية في البلدان الصناعية الرئيسية . أي أن أحد العوامل التي ساعدت الولايات المتحدة على جذب الموارد المالية الأجنبية بكميات كبيرة طوال معظم الثمانينات يتمثل في ارتفاع أسعار فائدتها نسبيا . بيد أنه بارتفاع أسعار الفائدة في أوروبا واليابان منذ عام ١٩٨٩ ، أخذ فارق الفائدة لصالح الدولار في الانكماش . وبحلول خريف عام ١٩٩٠ اختفى في مقابل الين والمارك الألماني على حد سواء ، في حين أنه قبل ذلك ب ١٨ شهرا كان هناك فارق بلغ ٥ نقاط مئوية على الين وميزة بلغت حوالي ٣ نقاط مئوية على المارك لأسعار الفائدة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل على حد سواء (انظر الجدول ألف - ٨) . وكانت معدلات التضخم أعلى لمدة طويلة في الولايات المتحدة (ومن ثم كان فارق الفائدة يمثل تعويضا) وبالنظر إلى بقائها على هذا الحال في عام ١٩٩٠ (انظر الجدول ألف - ٧) ، انخفض بصورة كبيرة حافز المستثمرين على توظيف أموالهم في الولايات المتحدة . وقد أضاف تضعضع اقتصاد الولايات المتحدة وبدء انتكاس النشاط الاقتصادي في أواخر عام ١٩٩٠ أسبابا أخرى لعدم جلب أموال إلى الولايات المتحدة في هذا الوقت .

ومن المتوقع مع هذه السلسلة من الأحداث ، حدوث تقلص في التحويل الصافي وانخفاض في سعر الصرف ، وقد حدث كل منهما في عام ١٩٩٠[١٣] . وانخفض الدولار ، بما

---

(١٣) لولا أزمة الخليج ، لربما كان الانخفاض في كل منهما أكبر ، نظرا لأن الولايات المتحدة تعدُ ملجأ تقليديا للأصول المالية في أوقات التوتر الدولي .

في ذلك انخفاضه في سنة ١٩٩٠ ، بنسبة تتجاوز ٤٠ في المائة ، عن الذروة التي وصل اليها في عام ١٩٨٥ وانخفض ، بنسبة تقارب ٣٠ في المائة ، عن المستوى الذي وصل اليه في عام ١٩٨٠ بالقيمة الحقيقية الفعلية (انظر الجدول ألف - ٩) . وظلت صادرات الولايات المتحدة بالفعل ، على النحو الذي تمت مناقشته في الفصل الثالث ، تستجيب الى هذه الحوافز ، وكذلك الى النمو الاقتصادي الأسرع فيما وراء البحار .

وبالتالي ، ربما كان من قبيل تقدير الدور الذي يؤديه علم النفس في الشؤون الاقتصادية ، أن الدولار ارتفع بسرعة في أسواق الصرف الأجنبية بعد وقف اطلاق النار في حرب الخليج ، وخاصة مقابل المارك الالماني . وكانت الولايات المتحدة غائصة في فترة ركود ، وكان فرق أسعار الفائدة ضد الدولار ، وبدا من المرجح في أواخر نيسان/ابريل أن ذلك سيزداد ، وكانت هناك ، باعتراف الجميع ، أسباب لالتزام المستثمرين في أوروبا جانب الحذر ، خاصة وأن الصعوبات الاقتصادية في الجزء الشرقي من المانيا وفي الاتحاد السوفياتي جعلت من الأوضح أن التحول الاقتصادي سيكون مرتفع التكاليف وطويل الأمد . ونظرا لأن أوروبا الغربية قد تتحمل جزءا كبيرا من العبء المالي ، يمكن أن يتوقع المرء حدوث ارتفاع غير عادي في معدل التضخم ، إلّا أن الاقتصادات الأوروبية سجلت عموما انخفاضا في سرعة نموها . وبالفعل ، ولمواجهة الضغوط التضخمية ، كان من المرجح على ما يبدو أن تظل أسعار الفائدة مرتفعة في جميع أنحاء أوروبا ، في حال عدم معادلة أسعار العملات في النظام النقدي الأوروبي ، وهذا مستبعد على ما يبدو(١٤) .

ونظرا لأن المستوى الجديد الذي وصل اليه الدولار (ارتفع بنسبة تقارب ١٥ في المائة مقابل المارك و ٥ في المائة مقابل الين) لا يستند الى محددات اقتصادية ، قد لا يكون قابلا للإدامة . وبالفعل ، قد تكون العودة الى دولار أضعف أمرا مستصوبا نظرا لأن من صالح الجميع أن يوضع حد للعجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة والاستيعاب الصافي للموارد المالية من الخارج في أسرع وقت ممكن . ومع الحاجات الملحة الى التحول الاقتصادي في أوروبا والآن الى التشييد الاقتصادي في الشرق الأوسط . ناهيك عن استمرار الحاجة الى مزيد من عمليات تحويل الموارد الى البلدان النامية المستوردة

---

(١٤) انظر الفرع الوارد أدناه المتعلق بكيفية عمل النظام النقدي الأوروبي "الجديد" .

لرأس المال ، فإن أكبر اقتصاد في العالم لا يزال أحد المستوعبين الرئيسيين للموارد المالية الأجنبية . وقد أحرز بالفعل تقدم كبير حيث أن التحويل انخفض من أكثر من ١٥٠ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ، وهو عام الذروة ، الى أقل من ٩٠ بليون دولار في سنة ١٩٩٠ . غير أن الشوط مازال بعيدا .

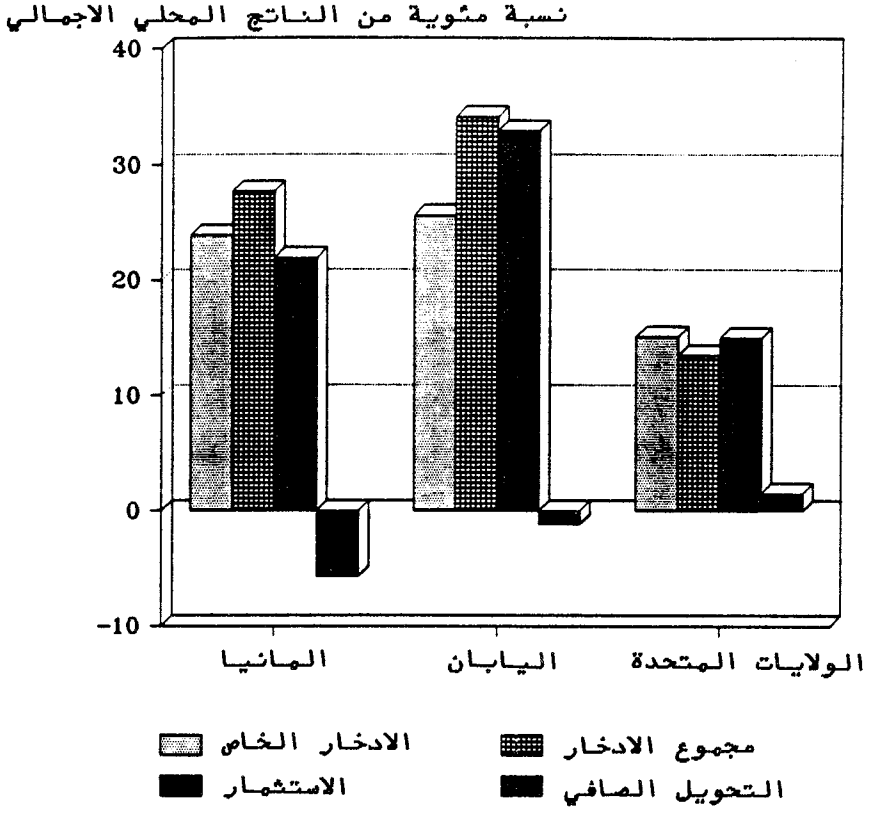
ويتطلب الغاء التحويل الصافي الى الولايات المتحدة تحقيق تقدم على الجبهة الداخلية وكذلك في الأداء التجاري . وكما يمكن أن يلاحظ ذلك في الشكل الرابع - ٣ ، يقل مجموع الادخار المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة عن الادخار الخاص الاجمالي ، مما يختلف كثيرا عما يلاحظ ، بوجه خاص ، في المانيا واليابان . ويمثل الفرق الادخار الحكومي ، أو الادخار السلبي في حالة الولايات المتحدة(١٥) . ويتمثل السبب الرئيسي للادخار السلبي في عجز الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة الذي نما في عام ١٩٩٠ بعد أن تقلص في السنوات القليلة الماضية ومن المتوقع أن ينمو أيضا في هذه السنة . وذلك أساسا نتيجة لأزمة الادخار والاقراض في القطاع المالي للولايات المتحدة (انظر المناقشة في الفصل الثاني) .

وبالاستناد الى السياسات المعتمدة حتى الآن ، ليس هناك سبب وجيه يدعو الى الاعتقاد بأنه سيجري التخلص من الادخار السلبي لحكومة الولايات المتحدة قبل النصف الثاني من عقد التسعينات . ويعتبر الادخار الخاص كافيا بالفعل لتمويل الاستثمار في الولايات المتحدة . بالرغم من أن كلا من معدلي الادخار الخاص والاستثمار الخاص منخفض اذا قورن بهذين المعدلين في المانيا واليابان . وسيقتضي الأمر مزيجا من تخفيض الادخار السلبي الحكومي وزيادة الادخار الخاص لدفع التحويل المالي الصافي نحو الصفر . واذا كان هذا يمثل أولوية من أولويات السياسة العامة ، فإن بالامكان أن

---

(١٥) يتصل الادخار الحكومي ب "الحكومة العامة" ، التي تجمع بين جميع مستويات الصناديق الحكومية وصناديق الضمان الاجتماعي ، وما الى ذلك ، حسب تعاريف محاسبة الدخل القومي . ويشمل الادخار الخاص وادخار الأسر المعيشية والمؤسسات (يبين الشكل الرابع - ٣ بيانات عام ١٩٨٩ نظرا لأن بيانات عام ١٩٩٠ ليست متاحة بعد بالنسبة للقطاع الحكومي لكل بلد من البلدان ؛ بيد أن من المتوقع أن يكون النمط في عام ١٩٩٠ قريبا جدا من النمط الذي تبيّن بالنسبة لعام ١٩٨٩) .

الشكل الرابع - ٣ الادخار المحلي الاجمالي وأوجه استخدامه في ثلاثة بلدان صناعية ، ١٩٨٩



المصدر : المرفق الاحصائي الجدول ألف - ٥

يتحقق في سنوات قليلة . ونظرا لضخامة حجم اقتصاد الولايات المتحدة ، كان بالامكان الغاء التحويل الصافي لعام ١٩٩٠ عن طريق اجراء تعديل في الانفاق المحلي بنسبة لا تزيد عن ١,٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لتلك السنة .

مصادر تدفقات الموارد المالية الى البلدان النامية

بالرغم من أن البلدان النامية المستوردة لرأس المال لا تزال تقوم بتحويل الموارد المالية الى الخارج على أساس صاف ، فإن بعض العلامات الايجابية ما برحت تظهر ضمن مجمل الصورة . وتتمثل احدى هذه العلامات في أن نمو تدفقات الاستثمار المباشر الذي بدأ في أواخر الثمانينات استمر في سنة ١٩٩٠ . وبلغت الاستثمارات الجديدة في عام ١٩٩٠ حوالي ثلاثة أضعاف المستوى المنخفض الذي وصلت اليه في عام ١٩٨٦[١٦] . وتم تمويل بعض هذه الاستثمارات عن طريق مقايضة ديون البلدان النامية التي تم الحصول عليها بسعر مخفض بحصص في رأس مال الشركات ، بما فيها المؤسسات الحكومية التي يجري تحويلها الى القطاع الخاص (انظر الفصل السابع المتعلق ببيع ومبادلة الديون) ، غير أن بعض الاستثمارات كانت تتمثل كذلك في الاستثمار التقليدي المباشر ، خاصة في آسيا . علاوة على ذلك ، تنشأ حاليا كمية كبيرة من الاستثمارات في البلدان النامية الآسيوية ، رغم أنها خفية في البيانات الاجمالية ، في اقتصادات نامية أخرى في المنطقة ، وخاصة مصدري السلع المصنعة الأربعة السريعي النمو ، "النمور الأربعة"[١٧] .

---

(١٦) تتصل البيانات بصافي تدفق الاستثمارات من بيانات موازين المدفوعات ، لكن باستثناء قيمة العائدات التي أعيد استثمارها في المؤسسات الموجودة (انظر الجدول ألف - ٢٧) .

(١٧) بالرغم من أن البيانات الكاملة لعام ١٩٩٠ ليست متاحة بعد ، فقد كان الاتجاه واضحا بالفعل في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ عندما ارتبط الأربعة بحوالي ٨ بلايين دولار للمشاريع الاستثمارية في اندونيسيا وتايلند والفلبين وماليزيا ، في حين سجلت هونغ كونغ وحدها مبلغ ٦,٦ بلايين دولار من الاستثمارات في الصين (التقرير الاقتصادي لمصرف هونغ كونغ ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠) . انظر أيضا ي. و. يون . "Korean overseas investment: patterns, characteristics and strategic behaviours", Asia-Pacific TNC review 1990 (ESCAP/UNCTC) (publication series A, No.7) , pp. 53-65 .

وهناك تطور ايجابي آخر تمثل في ارتفاع التدفقات الرسمية للمنح والاقراض الجديد على السواء[١٨] . ولسوء الحظ ، فإن حادثة مأساوية وهي الأزمة في الخليج هي التي حثت على بعض التدفقات ، وكذلك الحاجة الى مساعدة البلدان التي تضررت بصفة خاصة من جراء انفاذ الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق ، عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) لاجبار العراق على سحب قواتها من الكويت . وتم تنسيق عملية تعبئة الأموال عن طريق فريق غير رسمي للتنسيق المالي لأزمة الخليج مقره في واشنطن العاصمة وتم توفير الأموال بصورة ثنائية وعن طريق تدابير طارئة اتخذها صندوق النقد الدولي (انظر أدناه) . وتمت مناقشة احتياجات التمويل لـ ٢١ بلدا مضرورا مع المجتمع الدولي ، في محافل مختلفة منها المشاورات التي أجريت وفقا للمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة مع مجلس الأمن من خلال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠)[١٩] .

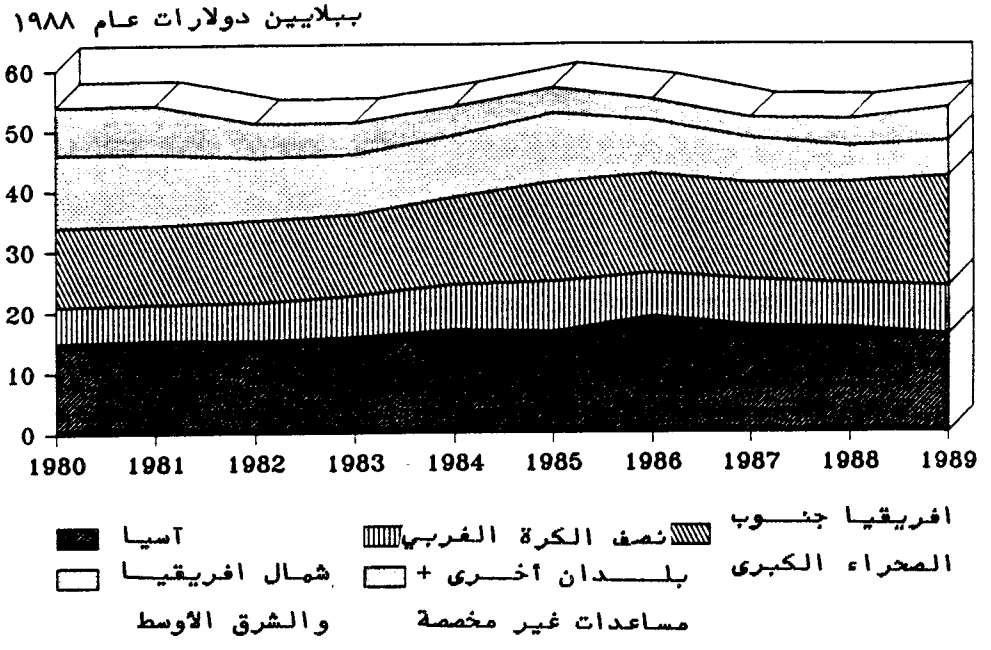
والى جانب الاستجابة الى الاحتياجات الناشئة عن أزمة الخليج -- أو حالات طارئة أخرى -- ظلت تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية ثابتة نوعا ما . وكما يبين ذلك الشكل الرابع - ٤ ، اتسمت المساعدة الانمائية الرسمية مقاسة بالأسعار وأسعار الصرف الثابتة بالاستقرار عمليا منذ عام ١٩٨٠ . وزادت المعونة المقدمة الى بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، وذلك الى حد كبير على حساب المساعدة المقدمة الى بلدان شمال افريقيا والشرق الأوسط . ويعكس هذا الى حد كبير تحولا في مصادر المساعدة الانمائية الرسمية ، حيث أن انخفاض أسعار النفط واندلاع الحرب أديا الى تخفيض قدرة

---

(١٨) سجلت ترتيبات الاقراض الخاص (القروض المصرفية الجماعية وغيرها من التسهيلات المصرفية ، والسندات الأجنبية والدولية) بالنسبة للبلدان النامية في عام ١٩٩٠ ارتفاعا طفيفا عما كانت عليه في ١٩٨٩ . غير أنها استمرت عموما عند المستوى المنخفض المسجل في أواخر الثمانينات (انظر الجدول ألف - ٣٠) .

(١٩) انظر "رسالة مؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩١ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الاردن ، أوروغواي ، باكستان ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جيبوتي ، الجمهورية العربية السورية ، رومانيا ، سري لانكا ، السودان ، سيشيل ، الفلبين ، فييت نام ، لبنان ، موريتانيا ، الهند ، اليمن ، يوغوسلافيا" (S/22382) .

الشكل الرابع - ٤ مبالغ المساعدة الانمائية الرسمية التي تم الحصول عليها ، ١٩٨٠-١٩٨٩



المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، تقرير التعاون الانمائي لعام ١٩٩٠ .

البلدان الرئيسية المصدرة للنفط على ابقاء برامج المعونة التي تقدمها . وفي عام ١٩٨٩ ، بلغت المعونة التي قدمتها هذه البلدان نسبة أكثر بقليل من ١٠ في المائة من المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٨٠ ولم تكن زيادات المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من البلدان الصناعية كافية إلا لتعويض هذا الانخفاض (انظر الجدول ألف - ٣) .

وبالنسبة للمستقبل ، يبدو أن تكاليف اعادة التعمير في الخليج تستبعد حدوث انتعاش كبير في تدفقات المعونة العربية ، وتشير الصعوبات الاقتصادية في اقتصادات الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية التي تمر بمرحلة انتقال الى عدم وجود امكانية للاضطلاع ببرامج معونة كافية من ذلك المصدر في الأجل القريب (للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر الفصل السادس) . وكانت مجموعات المانحين تختلف تقليديا في التغطية الجغرافية وتركيز برامج المعونة التي تضطلع بها ، غير أنه قد تكون هناك حاجة الى رصد بعض الاعتمادات الاضافية لمستفيدين جدد في ضوء عدم قدرة المانحين التقليديين على مواصلة برامجهم ، ولا سيما عندما تلتمس البلدان الدعم من أجل الاضطلاع باصلاحات اقتصادية كبرى .

ولكن التوقعات بالنسبة للمساعدة الانمائية الرسمية من أكبر المانحين ، أي أعضاء لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، لا تدعو إلى الابتهاج بوجه خاص[٣٠] . وعلى الرغم من أنه ينتظر أن تستمر المعونة الفرنسية في النمو بصورة كبيرة ، وكذلك معونة الدانمرك وهولندا اللذين يقدمان حوالي ١ في المائة من ناتجهما القومي الاجمالي كمساعدة إنمائية رسمية ، وعلى الرغم من أن الهبوط الشديد في المعونة البريطانية في الثمانينات قد عوضه التزام متوسط الأجل للمحافظة على القيمة الحقيقية للمعونة البريطانية ، فإن اتجاه مانحين آخرين معينين في الاتحاد الأوروبي لا يبشر بالخير فيما يتعلق بنمو معونة الاتحاد ككل . ويبدو أن الزيادات السريعة في المعونة الإيطالية قد بلغت مستوى ثابتا ، وفي حين تلتزم الحكومة الألمانية باستمرار توفير مستوى عال من المساعدة الانمائية الرسمية على الرغم من الآثار المترتبة في الميزانية على توحيد ألمانيا ،

---

(٣٠) يعتمد ما يلي بشدة على تقييم الأمانة العامة للجنة المساعدة الانمائية (انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التعاون الانمائي لعام ١٩٩٠ ، (باريس ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠) ، الصفحات ١٣٦-١٥٣) .

يبدو أن هذا لا يترجم إلى زيادات كبيرة بالأرقام الحقيقية . والمعونة الكندية والاسكندنافية على وشك تحقيق زيادات كبيرة تمشيا مع أهدافهما المعلنة بشأن المساعدة الانمائية الرسمية ، ولكن التوقعات بالنسبة للمساعدة الانمائية الرسمية من الولايات المتحدة غير مؤكدة .

ومن بين المصادر الرئيسية للمساعدة الانمائية الرسمية ، فإن هذا لا يبقي سوى اليابان ، الذي نما برنامجها للمعونة بسرعة في السنوات الأخيرة ، مما جعل اليابان أكبر مانح في العالم في عام ١٩٨٩ . ومن المتوقع حدوث زيادات كبيرة أخرى في المساعدة الانمائية الرسمية من اليابان ، بالنظر إلى أن المعونة اليابانية كنصيب من الناتج القومي الاجمالي لا تزال أدنى من المتوسط بالنسبة للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية وحددت الحكومة لنفسها هدفا يتمثل في بلوغ هذا المتوسط (الذي بلغ ٣٥, في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩) (٣١) . ولتحقيق ذلك ، تلتزم الحكومة بصرف مبلغ ٥٠ بليون دولار في المعونة الانمائية الرسمية في السنوات الخمس ، ١٩٨٨-١٩٩٢ ، مما سيؤدي إلى مضاعفة المعونة المقدمة في فترة السنوات الخمس السابقة . وبالنظر إلى أنه جرى تقديم ٩ بلايين دولار في عام ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، يتعين أن تكون مصروفات المعونة خلال الفترة المتبقية للخطة أعلى بعض الشيء إذا أريد بلوغ الهدف . وتجري حاليا مناقشة هدف المساعدة الانمائية الرسمية للسنوات التالية بعد سنة ١٩٩٢ وتحظى فكرة توزيع الهدف بتأييد كبير .

وفي حين تصرف معظم المساعدة الانمائية الرسمية على نحو ثنائي ، يكاد يكون الربع متعدد الأطراف . وفي عام ١٩٩٠ ارتفعت الارتباطات المتعددة الأطراف حوالي ٦ في المائة بالقيمة الحقيقية ، وذلك استنادا بالدرجة الأولى إلى الزيادة في الائتمانات التي رتبتها المؤسسة الانمائية الدولية ، وهي فرع الإقراض التيسيري التابع للبنك الدولي (انظر الجدول ألف - ٣٣) . وأصبحت الزيادة ممكنة بدخول التجديد التاسع لموارد المؤسسة الانمائية الدولية حيز النفاذ ، مما سيسمح بالالتزام بتقديم مبلغ

---

(٣١) انظر "الهدف المتوسط الأجل الرابع للمساعدة الانمائية الرسمية" ، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، على النحو الذي أعيد طبعه في وزارة خارجية اليابان ، المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من اليابان عام ١٩٨٩ (طوكيو : رابطة تعزيز التعاون الدولي ، ١٩٩٠) ، الصفحتان ١٣٣-١٣٤ .

١٥,٥ من بلايين الدولارات على مدى ثلاث سنوات (تموز/يوليه ١٩٩٠ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٣) ، وبالتالي المحافظة على القيمة الحقيقية لقروض المؤسسة الانمائية الدولية عند مستوى التجديد الشامن للموارد (وعلاوة على ذلك ، سيكون أكثر من بليوني دولار في شكل مبالغ مدفوعة من الائتمانات المستحقة للمؤسسة الانمائية الدولية متوفرا لإعادة إقراضه)(٢٢) .

كذلك تم الاتفاق مؤخرا على تجديد موارد الصناديق الاخرى . وعلى الخصوص ، وافق المانحون في شباط/فبراير ١٩٩١ على تجديد موارد صندوق التنمية الافريقي ، وهو جناح الإقراض التيسيري لمصرف التنمية الافريقي ، بمبلغ مقداره ٣,٤ بليون دولار كإرتباط حتى نهاية سنة ١٩٩٣ ، وهو يكاد يكون نفس المستوى السابق لتجديد الموارد . كما أتاح اتفاق سنة ١٩٨٩ لتجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تمديد البرنامج الخاص للبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، التابع لهذا الصندوق ، والذي يدعمه على أساس تطوعي ٢٢ بلدا صناعيا والاتحاد الأوروبي ، فضلا عن عدد من الدول الافريقية ، لمرحلة ثانية .

وتدفقات المعونة في التسعينات ، سواء قُدِّمت بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف ، ليس مقدّرا لها أي نمو حقيقي كبير . وهذه حقيقة سياسية يأسف لها كثير من المحلّلين ، ولكنها حقيقة بحاجة إلى مواجهتها حتى يتسنى ضمان استخدام الموارد المحدودة للمعونة المتاحة بأقصى قدر من الفعالية . ومن الملامح الجديرة بالذكر في هذا الصدد والتي يمكن مع الدعم المناسب أن تسهم اسهاما كبيرا في فعالية المعونة المقدّمة تزايد تعاون مؤسسات المعونة الرسمية مع المنظمات غير الحكومية . وتقوم بعض الجهات المانحة حاليا بتوجيه جزء مما تقدمه من المساعدة الانمائية الرسمية عن طريق المنظمات غير الحكومية ، رغم أن هذه المنظمات تقوم أيضا بتعبئة قرابة ٣ بلايين إلى ٤ بلايين دولار سنويا من المساهمات الخاصة . على أن الأهم من ذلك ، وخصوصا بالنسبة للمساعدة الانمائية الرسمية التي يتزايد توجهها نحو محاربة الفقر ،

---

(٢٢) قام البنك الدولي أيضا بتعبئة مبلغ ٨ بلايين دولار من المساعدة التي تقدم بشروط تيسيرية لاستخدامه أثناء الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ في إطار المرحلة الثانية من برنامجه الخاص لتقديم المساعدة إلى افريقيا (تم جمع ٦ بلايين دولار في إطار المرحلة الأولى ، ١٩٨٨-١٩٩٠) .

ذلك الاستعداد المتعاظم لإشراك المنظمات الحكومية الدولية في البلد المتلقي للمعونة ، التي تستطيع خبرتها الفنية وقاعدتها العريضة أن تحسن من تصميم المشاريع واختيارها وتنفيذها(٢٣) .

وعلاوة على ذلك يمكن تعبئة كم كبير من المعونة الرسمية للمشاريع والبرامج التي تحظى بتأييد سياسي واسع في البلدان المانحة . مثال ذلك مرفق البيئة العالمي الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي والذي سيسهم فيه ٣٥ من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بمبلغ يصل إلى ١,٥ بليون دولار على مدار ثلاث سنوات لاستخدامه إما كمنح أو كقروض ميسّرة للغاية على نسق برامج المساعدة التي يقدمها البنك الدولي والأمم المتحدة .

وبالاضافة إلى استخدام المجتمع الدولي للمؤسسات المتعددة الأطراف كقناة للمساعدة الانمائية الدولية ، فإنه أنشأها لتُوجّه من خلالها الموارد المقدمة بشروط غير تيسيرية وإن كان يتيحها بشروط أيسر مما تتاح به لمعظم المقترضين في السوق الخاصة . غير أن ترتيبات الإقراض الخاصة بالبنك الدولي انحدرت في سنة ١٩٩٠ (انظر الجدول ألف - ٣٣) . وفسر البنك ذلك بقوله إنه "حيث يكون الأداء الاقتصادي والتغيُّر في السياسة قاصرين في رأي البنك يكون الإحجام عن الإقراض [كما] كانت الحال بالنسبة لعدد من العمليات الكبيرة في السنة المالية ١٩٩٠"(٢٤) . وعلى وجه

---

(٢٣) على سبيل المثال ، أشرك البنك الدولي المنظمات غير الحكومية في ٥٠ مشروعا من جملة ٢٣٨ مشروعا اعتمدها المجلس التنفيذي للسنة المالية ١٩٩٠ ، وهي زيادة ملحوظة على السنوات السابقة (انظر Aubrey Williams, "A growing role for NGOs in development", Finance and Development (IMF/World Bank, December 1990), PP. 31-33); the Asian Development Bank foresees "a substantial expansion in the role of NGOs" in its lending programmes (Annual Report 1989 (Manila, Asian Development Bank, 1990), P.33) .

(٢٤) التقرير السنوي ، ١٩٩٠ (واشنطن العاصمة ، البنك الدولي ، ١٩٩٠) ، الصفحتان ١٢ و ١٣ .

الخصوص ، انخفض الإقراض الذي قدّمه البنك لدعم عمليات التكيف والاصلاح الاقتصادي وبلغ في مجموعه ١٨ في المائة من ارتباطات البنك في السنة المالية ١٩٩٠ ، وكان ٣٢ في المائة في سنة ١٩٨٩ .

وفي المؤسسة المالية الدولية ، وهي مؤسسة تابعة للبنك الدولي أُنشئت لتشجيع القطاع الخاص في البلدان النامية . أصاب الركود القروض والارتباطات المتعلقة بالاستثمار في أسهم رأس المال في سنة ١٩٩٠ ولا تبعث احتمالات الأجل القصير على التفاؤل . وقد شرعت المؤسسة المالية الدولية في التخطيط لاحتمال الإبطاء في برامجها بسبب عجز البلدان الأعضاء عن الاتفاق على زيادة رأس المال . وتدور الصعوبة حول الأهمية التي يتعين اعطاؤها للإقراض الذي توفره المؤسسة المالية الدولية (والبنك الدولي) قبل أن يتفق جميع المانحين على الزيادة في الرسملة .

وتتعلق احدى السمات البارزة بعمليات السنة لدى المؤسسة المالية الدولية بتصميم أداة إقراض جديدة تعرف باسم "مرفق القروض المتعدد البلدان" ، توفر المؤسسة المالية الدولية ومصرف تجاري دولي في إطاره أموال مناظرة بالعملة الأجنبية لتمويل المشاريع في مجموعة محددة من البلدان كان البنك نشطا فيها عن طريق الفروع أو المكاتب المحلية . والهدف من ذلك هو توجيه موارد المؤسسة المالية الدولية إلى المشاريع التي يحول صغرها دون حصولها على القروض العادية للمؤسسة المالية والاستعانة بالمعرفة المحلية وعلاقات المصرف المتعلقة بالعملاء . وقد وافقت المؤسسة المالية الدولية في السنة المالية ١٩٩٠ على هذه الترتيبات مع ثلاثة مصارف توجد مقارها في أوروبا(٣٥) .

وفي مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، كان الحال مختلفا تماما عنه في البنك الدولي في سنة ١٩٩٠ ، فقد زادت القروض التيسيرية بمقدار ٤٨ في المائة بعد أن ارتفعت بمقدار ٥٣ في المائة في سنة ١٩٨٩ . وكان هذا الاداء القوي نتيجة مباشرة للاتفاق الذي تم التوصل اليه في سنة ١٩٨٩ ، حول الزيادة العامة السابقة في موارد المصرف التي زادت موارد المصرف إلى الضعف تقريبا بعد تأخيرات وتخفيضات كبيرة فيما يقدمه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية من قروض . فقد زادت رأس المال المصرّح به بمقدار ٣٦,٥ بليون دولار مما مكّنه من إقراض ٣٢,٥ بليون دولار خلال الفترة

---

(٣٥) انظر التقرير السنوي (واشنطن العاصمة ، مؤسسة التمويل الدولية ، ١٩٩٠) ، الصفحة ٣٨ .

١٩٩٠-١٩٩٣ . وتضمنت الموارد الجديدة ٢٠٠ مليون دولار زيادة لصندوق العمليات الخاصة ، وهو النافذة التيسيرية للمصرف[٣٦] .

وخلال السنة اعتمد المصرف قروضه القطاعية الأولى ، وهي ستة قروض مجموعها ١,٣ بليون دولار مقدمة إلى خمسة بلدان وتمثل قرابة ٣٥ في المائة من مجموع قروض المصرف . وكانت هذه أول قروض للمصرف غير مربوطة بمشاريع محددة ويشترك في تمويلها البنك الدولي . وعلاوة على ذلك ، فاستجابة لمبادرة رئيس الولايات المتحدة الخاصة "بمشروع الأمريكتين" والمعلنة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وافق مجلس إدارة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تشرين الأول/اكتوبر على انشاء مرفق لتخفيض الديون وخدمة الديون . وسيكون هذا المرفق عنصرا هاما في برنامج الإقراض القطاعي للمصرف ويمكن أن يساعد البلدان الأعضاء المثقلة بديون كبيرة للمصارف التجارية الأجنبية على تحسين مركزها في المفاوضات المتعلقة بتخفيض الديون .

وأخيرا فقد حدثت في صندوق النقد الدولي تطورات كبيرة ذات طبيعة دائمة ومؤقتة خلال السنة المنصرمة . ففيما يتعلق بالتطورات الدائمة ، اتخذ مجلس الادارة في حزيران/يونيه قرارين باقتراح زيادة حصص الأعضاء بنسبة ٥٠ في المائة ، ومن ثم زيادة امكانية الحصول على قروض بنسبة ٥٠ في المائة ، وقبول تعديل ثالث في مواد الاتفاق الخاص بالصندوق يهدف إلى معاملة حالات البلدان الأعضاء التي عليها متأخرات كبيرة للصندوق فيما يتعلق بقروض سابقة ولا تبدي تعاونا مع الصندوق في العمل على دفع هذه المتأخرات . والاقتراحان مرتبطان بعضهما ببعض ، فلا يمكن العمل بزيادة الحصص حتى يتم إقرار التعديل الثالث . والتاريخ المستهدف لتنفيذ الاقتراحين هو نهاية سنة ١٩٩١ .

والواقع أن البلدان النامية كانت لا تزال تبني حقوق السحب الخاصة بها من الصندوق في سنة ١٩٩٠ في الوقت الذي تجاوزت فيه التسديدات حالات الصرف الجديدة ، وتجاوز التدفق الصافي إلى الصندوق بليوني دولار للعام الخامس على التوالي . كما كان ارتباطات الإقراض الجديدة للصندوق أقل لفترة أقصر في المتوسط وبمبلغ أصغر في المتوسط في سنة ١٩٩٠ ، بالمقارنة بسنة ١٩٨٩ (انظر الجدول ألف - ٣٩) . على أن الاحتمالات كبيرة أن يزيد صافي المبالغ المصروفة في سنة ١٩٩١ بموجب الترتيبات الجديدة .

---

(٣٦) للاطلاع على تفاصيل اضافية ، انظر المصرف الانمائي الأمريكي ، التقرير السنوي ١٩٩٠ (واشنطن العاصمة ، ١٩٩١) ، الصفحات ٩ - ١٥ .

وفي ضوء أزمة الخليج والتكاليف التي فرضها على البلدان الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط وتشريد العمال والخسارة في الإيرادات من التحويلات والنقل وغيره من الخدمات وعدم التمكن من الاتجار أو القيام بالأعمال التجارية مع العراق والكويت المحتل بسبب الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة ، اعتمد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مجموعة من التدابير الطارئة في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . وزادت هذه التدابير في واقع الأمر من مرونة المدفوعات ومن الحد الأقصى الفعلي لحجم ترتيبات الصندوق . وتمكنت البلدان المنخفضة الدخل التي يمكنها الاستفادة من مرفق التكيف الهيكلي المعزز من اقتراض مبالغ أكبر لسنة اضافية رابعة . وفي الختام ، فإن الخسائر الناجمة عن نطاق عريض من الخدمات ، بما فيها خطوط الأنابيب والقنوات والشحن والنقل والإنشاءات والتأمين ، فضلا عن الخسائر من الزيادة في أسعار النفط (وإن تكن هذه الزيادة قاصرة على الفترة حتى نهاية عام ١٩٩١) فإنها يمكن أن تؤهل للسحب من مرفق التمويل التعويضي والطارئ للصندوق[٣٧] .

وكان الشرط الصريح للمساعدة الموسعة من الصندوق هو أن تقدم "أساسا في إطار برامج تكيف شاملة" ، باستخدام ترتيبات الصندوق الموحدة الاساسية ، مع تعديلها بصورة مناسبة في ضوء حالة الطوارئ الدولية[٣٨] . ويبدو أن الهدف الأساسي لبرنامج الطوارئ كان ، بعبارة أخرى ، الحيلولة دون أن تؤدي الأزمة ببرامج التكيف القائمة فعلا أو المقبلة الى الانحراف عن مسارها . وهذا هدف هام لا ينبغي التقليل من شأنه . لكنه يذكر بالشوط البعيد الذي قطعه الصندوق عن المفهوم الأصلي ، الذي جرى التخلي

---

(٣٧) اعتبارا من نيسان/ابريل ١٩٩١ ، جرى الاتفاق على ترتيبات بموجب هذه الأحكام لخمسة بلدان نامية : جامايكا ، وغانا ، والفلبين ، وكوستاريكا ، والهند (وأعلن أيضا عن ترتيبات لبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ، وهنغاريا) .

(٣٨) انظر "الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي" ، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ٣٥٦ و ٣٥٧ من الأصل الانكليزي .

عنه منذ ذلك الحين ، لدعم البلدان التي تجد نفسها أسيرة ضغوط مؤقتة ناجمة عن معدلات التبادل التجاري عن طريق تقليل الشروط ودفع الموارد بسرعة(٣٩) .

ديون البلدان النامية وخدمة ديونها

لا تختلف حالة ديون البلدان النامية في التسعينات بمعنى من المعاني اختلافا كثيرا عما كانت عليه في الثمانينات ، وبعد استعراض ما حدث في الفترة البينية . وهذا يعني أن نسبة خدمة الدين في البلدان النامية المستوردة لرأس المال كانت ١٨,٦ في المائة في عام ١٩٨٠ وبلغت حوالي ١٦ في المائة في سنة ١٩٩٠ (انظر الجدول ألف - ٣٥) . وكانت مدفوعات الفائدة تزيد ٥٠ في المائة تقريبا عما كانت عليه منذ عقد مضى (ومدفوعات الأصل أكثر قليلا) ، ولكن نظرا لأن هذه كانت هي النسبة التي نمت بها حصائل الصادرات خلال تلك الفترة فإن نسبة خدمة الدين للصادرات لم تتغير إلا تغيرا طفيفا . وفي الواقع أن النسبة في عام ١٩٩٠ كانت هي نفس النسبة تقريبا في عام ١٩٨٩ بالرغم من أن كلتيهما كانت أقل كثيرا من الذروة التي وصلتها هذه النسبة في عام ١٩٨٣ ، وهي ٢٤ في المائة تقريبا .

وبغض النظر عن هذا فإن أزمة الديون في الثمانينات أدت الى تغيرات رئيسية في تكوين الدين ، ذلك أساسا بالاستعاضة بالديون المستحقة للدائنين الرسميين عن تلك المهلة سبق تقديمها من القطاع الخاص ، عن طريق المصارف التجارية أساسا . ولم يحدث هذا الإحلال عند الهامش ؛ بل ان الدائنين من القطاع الخاص قد قللوا من قروضهم بالقيمة المطلقة . أولا ، حُول الدين الخاص للبلدان التي واجهت صعوبات في خدمة الدين والتي ضمنتها وكالات اعتمادات التصدير أو غيرها من الضامنين الى دين رسمي مباشرة عند ممارسة هذه الضمانات . وفي حالات أخرى خفض الدين المستحق عندما لم يجر الاستعاضة عن الاعتمادات التي بلغت أجل استحقاقها تماما بقروض جديدة وهو ما فعلته جمهورية كوريا وبلدان معينة أخرى في السنوات الأخيرة . وألغي الدين الخاص أيضا

---

(٣٩) للاطلاع على الآليات العاملة السابقة لمرفق التمويل التعويضي والطارئ انظر لويس م. غوريو ، "مرفق التمويل التعويضي" ، سلسلة الكتيبات ، العدد ٣٤ ، واشنطن العاصمة ، صندوق النقد الدولي ، ١٩٨٠ ؛ وللاطلاع على تطور تفكير الصندوق بشأن دوره في سياسة التكيف انظر : Sindey Dell, On Being Grandmotherly : the Evolution of IMF Conditionality (October 1981), Essays in International Finance, No. 144, Princeton, Princeton University .

بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق عملية شراء المدينين له بأسعار خصم وفي اطار ترتيبات جرى التفاوض عليها مع المصارف الدائنة .

وبسبب هذا النوع الأخير من العمليات الى حد كبير ، خفضت البلدان المثقلة بالديون وعددها ١٥ بلدا من ديونها المتوسطة والطويلة الأجل المستحقة لدائنين من القطاع الخاص من ٣٣٠ بليونا من الدولارات في عام ١٩٨٧ إلى ما يربو قليلا على ٢٦٠ بليونا من الدولارات في سنة ١٩٩٠ (انظر الجدول ألف -٣٤) . وكان الاتجاه في معظم البلدان الأخرى هو أن تزداد ديونها المستحقة للدائنين الرسميين حيث تكون خيارات تخفيض الدين أكثر تحديدا . ونتيجة لذلك فإن حصة مجموع ديون البلدان النامية المستوردة لرأس المال التي تستأثر بها البلدان الـ ١٥ انخفضت من النصف في عام ١٩٨٠ الى ما يربو قليلا على ٤٠ في المائة في سنة ١٩٩٠[٣٠] .

وارتفع اجمالي الدين ذاته في سنة ١٩٩٠ الى رقم قياسي جديد قدره ١,٢ تريليون دولار بعد أن ظل فعلا دون تغيير منذ عام ١٩٨٧ (انظر الجدول ألف - ٣٤) ولو أن هذا لم يكن بسبب الطفرة الجديدة في الاقراض الرسمي أو الخاص . وكان صافي الإقراض يزيد نحو ٨ بلايين دولار في عام ١٩٩٠ عما كان عليه في المتوسط في السنتين الماضيتين بعد أن تؤخذ في الاعتبار مدفوعات القروض الجديدة وسداد مبالغ من الأصول وتخفيض الديون وإعادة جدولة الفائدة وتراكم المتأخرات ؛ ولكن الزيادة العامة في مجموع الدين القائم الذي جرى قياسه في سنة ١٩٩٠ كانت ظاهرة احصائية أكثر من كونها ظاهرة حقيقية . وقد نجمت أساسا عن ضعف الدولار مما أدى الى تحويل قرض ما مقدم بعملة غير دولارية الى مبلغ أكبر بالدولارات عما كان عليه في السابق[٣١] .

---

(٣٠) يجري في الفصل السابع تقييم خيارات وخبرات تخفيض الدين الخاص والرسمي للبلدان النامية .

(٣١) بمزيد من التحديد ، أضاف مجموع التدفقات الفعلية ٢٨ بليونا من الدولارات الى مجموع الدين حسبما قاسه البنك الدولي في سنة ١٩٩٠ بينما أضافت تسويات أسعار الصرف ٤٦ بليونا من الدولارات . ومن هذا القبيل فإن قوة الدولار في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ كانت سببا رئيسيا للركود في نمو الديون في هاتين السنتين (انظر البنك الدولي ، جداول الديون العالمية ، ١٩٩٠ - ١٩٩١ المجلد الأول (واشنطن العاصمة ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠) ، ص ١٣ من الأصل الانكليزي) .

وفي الواقع فعند النظر الى مجموع الدين كنسبة من حصائل الصادرات من السلع والخدمات نجد أنه قد انخفض انخفاضا طفيفا في سنة ١٩٩٠ (انظر أيضا الجدول ألف - ٣٥) . وكانت هذه هي السنة الرابعة التي انخفضت فيها النسبة التي لم تزد إلا ١٦ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٨٠ . وثمة تباين ملحوظ وهو أن نسبة الديون الى الصادرات في عينة البلدان الـ ١٥ التي بلغت ٢٥٠ في المائة تقريبا في سنة ١٩٩٠ فاقت الى حد بعيد نسبتها في عام ١٩٨٠ وهي ؛ ١٧٠ في المائة بالنسبة لمجموعة بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء ، باستثناء نيجيريا ، كانت حوالي ٣٦٠ في المائة في عام ١٩٩٠ وهي نسبة تبلغ أكثر من ضعف نسبتها منذ عقد مضى .

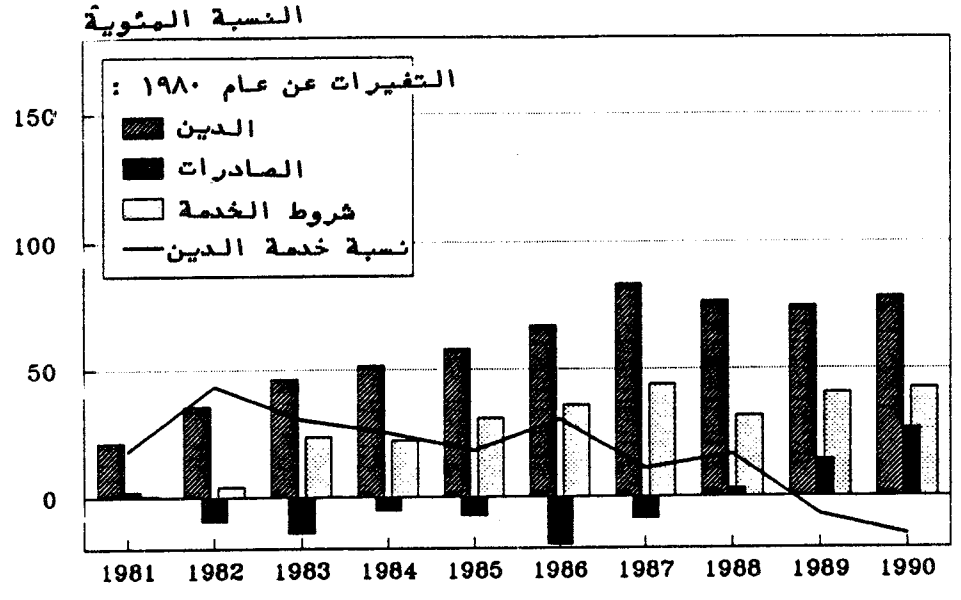
وعندما ترتفع نسبة الدين الى الصادرات كما حدث في الحالات الواردة أعلاه ، فإن هذا في العادة يعني ضمنا أن ترتفع أيضا نسبة خدمة الدين الى الصادرات . وفي حالة العينة المكونة من ١٥ بلدا ، مع هذا ، كانت نسبة خدمة الدين في عام ١٩٩٠ أقل مما كانت عليه في عام ١٩٨٠ . والسبب في هذا هو التحسن فيما قد يطلق عليه "الشروط النسبية" لخدمة الدين ، أي نسبة خدمة الدين المدفوعة فعلا الى معدل الدين المستحق[٣٢] . وعلى مر السنين ونتيجة لعمليات إعادة الجدولة وتخفيض أسعار الفائدة وتراكم المتأخرات ، فإن الشروط النسبية لخدمة الدين في البلدان الـ ١٥ قد تحسنت بأكثر من ٤٠ في المائة عن معدلها في عام ١٩٨٠ (انظر الشكل الرابع - ٥) .

وكانت عمليات التحسن في الشروط النسبية لخدمة الدين من نفس الحجم تقريبا غير كافية في حالات بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء ، مع هذا ، للتغلب على ازدياد نسبة خدمة الدين سوءا (انظر الشكل الرابع - ٦) . فقد ارتفعت النسبة بنحو ٤٤ في المائة في غضون العقد بالرغم من التحسن في شروط خدمة الدين لأن الاقتراض للمنطقة استمر بسرعة كبيرة نسبيا تبلغ ١١ في المائة سنويا في المتوسط بينما أصيبت حصائل الصادرات بالركود تقريبا .

---

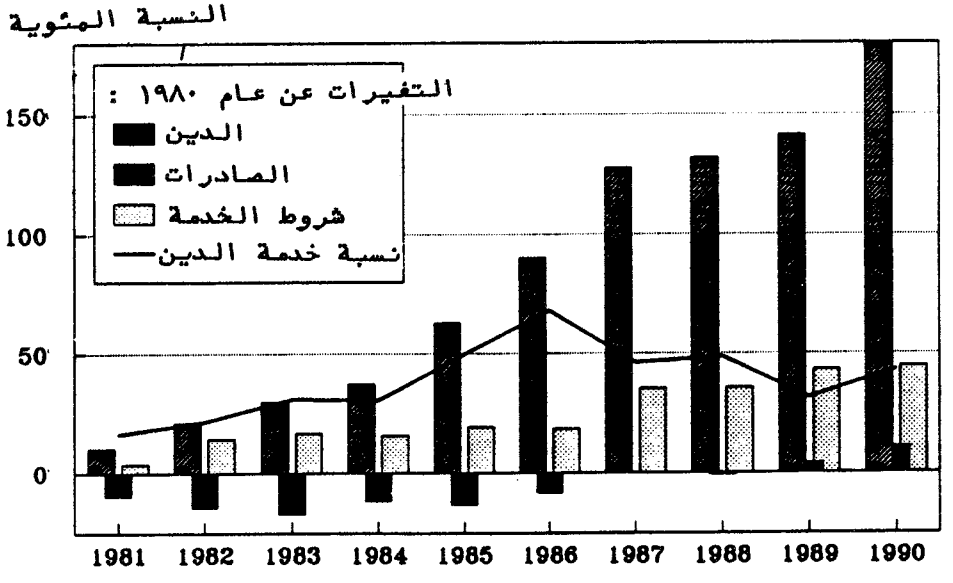
(٣٢) هذا التعبير مستخدم في البنك الدولي (انظر جداول الديون العالمية ، ١٩٩٠ - ١٩٩١ .... ، المربع ٤ ، وهو الذي دفع أيضا الى التحليل التالي .

الشكل الرابع ـ ٥ مصادر التغير في عبء خدمة الدين في الـ ١٥ بلدا المثقلة بالديون ، ١٩٨١ - ١٩٩٠



المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامم المتحدة استنادا الى بيانات البنك الدولي .

الشكل الرابع - ٦ مصادر التغير في عبء خدمة الدين في بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء (أ)، ١٩٨١ - ١٩٩٠



المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمم المتحدة استنادا الى بيانات البنك الدولي .

(أ) باستثناء نيجيريا .

ويشير الإدراك المؤخر الى أن الاستراتيجية الدولية خلال الثمانينات لم تحقق الهدف فيها بزيادتها الإقراض زيادة كبيرة للمنطقة الواقعة جنوب الصحراء الافريقية في الوقت الذي لم يمكنها خدمة ديونها التي تكبدتها فعلا ولم تتمكن من تحويل تدفقات رأس المال الى حصائل صادرات مرتفعة بما فيه الكفاية . وكانت الصعوبات الحاسمة في هذه الحالة هي أن أحجام الصادرات لم ترتفع بسرعة ، بل لم ترتفع إطلاقا في عدة سنوات ، ولكن الصعوبات تمثلت في معظمها في أن بيئة التسعير الدولية كانت معاكسة عموما للصادرات من السلع الأساسية . وبالنسبة للتسعينات ، من الواضح أن التركيز يجب أن يزداد على الإصرار على تنويع الانتاج الافريقي ، لا في الإطارين الزراعي والتقليدي فحسب بل أيضا الصناعات التحويلية لأغراض التصدير مع حمل ما ينطوي عليه ذلك من تنمية للبنية الأساسية المادية والبشرية والوصول الى أسواق البلدان الصناعية التي مازالت مفتوحة . وعلى المدى القصير ، ستحتاج افريقيا أيضا الى التخفيف من أعباء الديون بصفة خاصة . وفي عام ١٩٩٠ ، كانت أعباء خدمتها للدين أكثر بما يربو على ٥٠ في المائة من أعباء البلدان النامية المستوردة لرأس المال مجتمعة . وليس هذا بالعبء الذي يمكن للمنطقة أن تتحمله .

التمويل الدولي للاصلاح في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي

هناك حاجة الى تمويل خارجي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، كما هو الحال في البلدان النامية ، لتكملة المدخرات المحلية بغية رفع معدلات الاستثمار والاسراع بعملية التكيف الهيكلي . وكان هناك في الواقع تحويل صافي للموارد المالية بالعملة الصعبة الى بعض بلدان المنطقة في عام ١٩٩٠ ومن المتوقع حدوث تحويل أكبر في عام ١٩٩١ . واتجهت أكبر التحويلات الصافية الى الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة ، ورومانيا ، والاتحاد السوفياتي (انظر الشكل الرابع - ٧)[٣٣] . وكانت

---

(٣٣) لا تتوافر البيانات لوضع تقدير نهائي لصافي التحويل المالي الى الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة في عام ١٩٩٠ ، ولكن يمكن الخروج باستنتاجات من تقديرات الدخل الصافي من الاستثمارات في السنوات السابقة والتي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا (انظر دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا في ١٩٨٩-١٩٩٠ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.90.II.E.1 ، ص ٢٠٣) . وكما تشير البيانات فإن عجز الحساب الجاري بالعملات القابلة للتبديل بلغ بليونين الى ٣ بلايين دولار في سنة ١٩٩٠ (من نحو بليون دولار في كل من السنتين السابقتين) ، وبما أن مدفوعات الدخل الصافي من الاستثمارات كانت في حدود بليون دولار في السنة ، فإن التحويل المالي الصافي كان على الأرجح قريبا من ١,٥ بليون دولار .

التحويلات الصافية التي اتجهت أيضا الى بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا متوازنة ، ولكن هنغاريا حولت نحو ١,٥ بليون دولار الى الخارج وبولندا نحو ٤ بلايين دولار .

بيد أنه في كلتا حالتي "التحويل السلبي" ، استُخدم جزء من الموارد المحولة في تعزيز الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي . وفي حالة بولندا ، بلغت زيادة الاحتياطي ٣ بلايين دولار . وللسبب نفسه ، جرى تمويل بعض التحويلات الايجابية عن طريق خفض أصول الاحتياطيات بشدة . ولكن جرى أيضا تمويل التحويلات جزئيا عن طريق التأخر في دفع الديون ، مما يؤكد الطبيعة غير المستقرة بعد للحالة المالية بالمنطقة . وتعد هذه منطقة للبلدان ذات الدخل المتوسط والتي من المتوقع في الطبع أن تعتمد أساسا على الموارد الخاصة للتمويل الدولي . وبدلا من ذلك ، أصبحت القروض المقدمة من جهات حكومية دولية وتخفيف عبء الدين أشكال رئيسية للتمويل الخارجي في المنطقة .

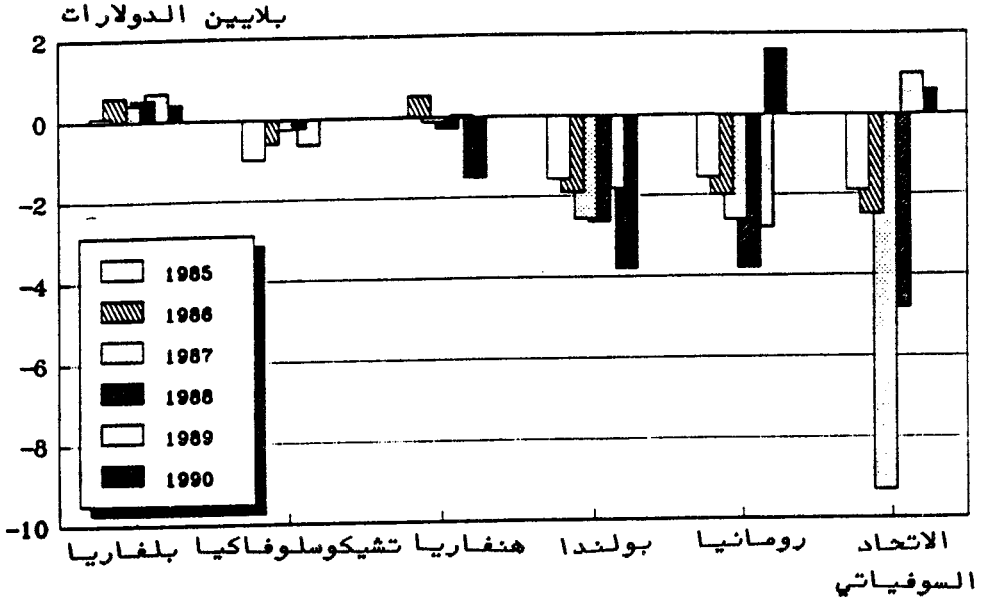
تناقص ثقة الدائنين الدوليين

أقرضت المصارف التجارية ووكالات الائتمان التصديري ، خلال كثير من سنوات الثمانينات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، بصفة عامة في اطار العلاقات السوقية المعتادة ، ولكن أيضا في اطار ترتيبات متفق عليها عندما لا يكون في امكان البلدان الاستمرار في الخدمة المعتادة للدين وتطلب بالتالي اعادة تنظيم للدين عن طريق التفاوض . وينظر الآن المصرفيون الى جميع البلدان في المنطقة باعتبارها منطوية على مخاطر ائتمانية تدعو الى التردد بعض الشيء . ولا يعني هذا أن الأسواق مغلقة تماما أمامها ، ولكن في كل حالة باستثناء بولندا ، يميل المصرفيون الى اعتبار الاقتصادات الاقليمية منطوية على مخاطر ائتمانية دون ما كانت عليه في سنة ١٩٩٠ من حيث الضمان(٣٤) . وقد وجد هذا صداه في مقياس صافي التعرض لمخاطر انعدام

---

(٣٤) منح استطلاع للرأي نصف سنوي شهير لـ ٧٥ الى ١٠٠ مصرف دولي تشيكوسلوفاكيا أعلى تقدير ائتماني بالمنطقة ، ولكن بعد ٣١ بلدا آخر ؛ وكان ترتيب الاتحاد السوفياتي الثاني بالمنطقة (٣٩ في المرتبة العالمية) ، تليه هنغاريا (كان ترتيبها ٤١) ، ورومانيا (٦٠) ، وبلغاريا (٦٢) ، وبولندا (٧٣) ، من عينة عالمية مكونة من ١١١ بلدا (انظر Institutional Investor ، آذار/مارس ١٩٩١ ، ص ١٤٥ ، ١٥١) . وقد انخفضت التقديرات بالنسبة لجميع البلدان ، باستثناء بولندا ، خلال السنة الماضية ، مع تعرض بلغاريا والاتحاد السوفياتي لانخفاضات كبيرة .

الشكل الرابع - ٧ التحويل الصافي للموارد المالية لأوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالعملة الصعبة ١٩٨٥-١٩٩٠



المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمم المتحدة ، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

الثقة الذي وضعته الأمانة العامة لمجلس التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والذي يحدد الاحتياجات من النقد الأجنبي من أجل اختلالات الحساب الجاري واستهلاك الدين في مقابل الاحتياطيات الرسمية والارتباطات الائتمانية غير المسحوبة : ويشير العدد السلبي الى الحاجة الى ترتيب الاقتراض الاجمالي لتغطية جميع الالتزامات وبالتالي التعرض لفقدان ثقة المصرفيين . وترى الأمانة العامة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ، بواسطة هذا المقياس ، أن الحالة في المنطقة ، هي "أكثر هشاشة بكثير" ، مما كانت عليه في منتصف الثمانينات و "في الوقت الحالي ، تعتبر جميع [البلدان] بالفعل غمعرضة بشكل كبير لفقدان ثقة السوق" (٣٥) .

وقد تعقدت الحالة أيضا بسبب تصور قائم في الأسواق المالية بأنه لا يمكن أن يجري مرة أخرى ذلك النوع من التسويات السريعة لأزمات موازين المدفوعات التي جرت في أوائل الثمانينات ، عندما انخفضت الواردات سريعا وبشدة . وقد جرى اختصار الواردات بالفعل في بضع بلدان وتعززت الصادرات على حساب الاستهلاك المحلي وليس هناك امكانية اقتصادية أو سياسية لتكرار هذا الجهد . وعلاوة على ذلك ، يجري ايلاء أهمية كبيرة للتحرير الاقتصادي الذي ستنمو في اطاره الواردات .

وهناك عامل اضافي وهو أنه في هذه البلدان ، كما هو الحال في البلدان النامية التي نوقشت آنفا ، يكثر اللجوء الى تأخير دفع المستحقات عندما تلوح مصاعب التمويل . وكان هذا هو الحال في بلغاريا في سنة ١٩٩٠ ، والتي اضطرت إلى وقف مدفوعات أصل الدين في آذار/مارس ومدفوعات الفوائد في حزيران/يونيه . وفي ظل حالة اقتصادية تزداد سوءا والتي أثرت بصفة خاصة على الصادرات إلى بلدان العملة القابلة للتبديل ، فإن الدائنين التجاريين أوقفوا تقديم قروض جديدة ورفضوا تمديد القروض القصيرة الأجل (٣٦) . وتمكن الاقتصاد البلغاري من البقاء طوال السنة عن طريق استنفاد احتياطياته من العملة الأجنبية بصورة كاملة وخفض وارداته بصورة حادة .

---

(٣٥) منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ، اتجاهات السوق المالية ، العدد رقم ٤٨ (شباط/فبراير ١٩٩١) ، ص ٢٩ .

(٣٦) انظر اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، الحالة الاقتصادية في أوروبا في ١٩٩٠-١٩٩١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيعات E.91.II.E.1) ، صفحة ١٠١ .

وقد وجد الاتحاد السوفياتي أيضا نفسه غارقا في متأخرات سنة ١٩٩٠ ، مما جعل الدوائر المصرفية الدولية شديدة القلق ، نظرا لأن الاتحاد السوفياتي كانت له شهرة منذ أمد طويل فيما يتعلق بالخدمة الكاملة للديون في مواعيدها . وأكد المسؤولون السوفيات أن مصرف فنيشيكونوم (Vneshekonombank) (مصرف التجارة الخارجية ، المدين الرسمي السوفياتي) يتقيد باستمرار بمواعيد المدفوعات المتعلقة بالدين الرسمي . وتعلقت المتأخرات بقروض الموردين التي قدمت إلى المستوردين السوفيات فرادى دون ضمان من مصرف فنيشيكونوم . ويبدو أن هذه الحالة قد نشأت بسبب اقتران عاملين : اتخاذ قرارات التجارة الخارجية بصورة لامركزية ، وفي نفس الوقت ، الاحتفاظ بعملية تخصيص العملة الأجنبية بصورة مركزية . ونتج عن حتميات مكافحة فرط النقد المتزايد وقلق المستهلكين ، كما نوقشت في الفصلين الثاني والثالث أعلاه ، زيادة كبيرة في الواردات السوفياتية . ومع تزايد العجز التجاري ، تم تخصيص النقد الأجنبي للمدفوعات الرسمية ذات الأولوية ، في حين رتبت الحكومة أيضا العمليات الرئيسية للاقتراض الخارجي ، وباعت أحجاما كبيرة من الذهب ، وأجرت عمليات سحب كبيرة من الأصول المالية السوفياتية بالخارج . وقد قام الاتحاد السوفياتي في الواقع ، في الشهور التسعة الأولى من سنة ١٩٩٠ ، بسحب أكثر من ٧ بلايين دولار من ودائع بالمصارف الدولية . بيد أنه بحلول نهاية السنة ، تبقت ٥ بلايين دولار متأخرات يتعين تصفيتها(٣٧) .

وفي حالة بولندا ، جرى التأخير في دفع الديون بموافقة مجتمع الدائنين الدولي . وفي شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وافق نادي باريس للحكومات الدائنة ، والتي تستحوذ على ثلثي الدين الرسمي لبولندا ، على تأجيل جميع مدفوعات الفوائد وأصل الدين حتى نهاية آذار/مارس ١٩٩١ . ووافق كذلك في وقت لاحق وعلى مضض الدائنون من المصارف التجارية ، التي كانت قد طلبت من الحكومة البولندية دفع ١٥ في المائة من الفوائد المستحقة على مبلغ ٩,١ بليون دولار من الديون المتوسطة الأجل الواجبة السداد في ذلك الوقت . وفي الأجل القصير ، أزال هذا الترتيب الضغط عن بولندا ،

---

(٣٧) المرجع نفسه ، صفحة ١٠٩-١١٢ وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية ، "اقتصاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : موجز وتوصيات" (واشنطن العاصمة : صندوق النقد الدولي ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠) ، صفحة ١٠ .

ولكن الدين الاجمالي ارتفع بنحو ٢٠ في المائة ليصل إلى أكثر من ٥٠ بليون دولار ، بما في ذلك بعض القروض الجديدة من البنك الدولي والمصادر الاخرى(٣٨) .

الاتفاق الخاص بخفض ديون بولندا

حققت سياسة بولندا في "العلاج بالصدمة" في سنة ١٩٩٠ ، كما أشير في الفصل الثاني ، فائضا تجاريا ملموسا ، وبالتالي ضغط بعض دائني بولندا من أجل استئناف المدفوعات . ولكن بعد زوال جزء كبير من المدخرات المالية في عملية خفض التراكم النقدي وبعد أن خفضت الدخول من خلال البطالة وتقليل الأجور الحقيقية ، كانت هناك حاجة الى تمويل للانتعاش والاستثمار الاقتصاديين . ومن هنا سعت بولندا الى تخفيف عبء ديونها على نطاق كبير .

ولم يتسن ، في الاجتماع الأخير للجنة التوجيهية لدائني بولندا من المصارف التجارية ، والذي عقد في لندن في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، التوصل الى الغاء جزئي للدين البولندي . وكانت المصارف النمساوية والالمانية الغرنسية ترغب في الغاء كل أو معظم مبلغ الـ ١٠,٦ بليون دولار المستحقة للدائنين من المصارف التجارية ، ولكن المصارف البريطانية والمصارف التابعة للولايات المتحدة رأت أن الاعفاء من الدين سيكون بمثابة سابقة خطيرة ، تلزمها بإلغاء ديون المدينين الكبار بأمريكا اللاتينية كذلك . وأبدت المصارف البريطانية والأمريكية رغبتها في أن تقوم بولندا بإعادة جدولة ديونها وفقا لخطة بريدي .

وفي ١ آذار/مارس ١٩٩١ ، أعلنت وزارة المالية البولندية لممثلي الصحافة الدولية أنها لن تقوم بدفع أي مبالغ سدادا لمتأخرات الفوائد المستحقة للمصارف الأجنبية حتى توافق على خفض كبير لديونها . وستقتصر أي مدفوعات ناشئة عن مثل هذا الاتفاق على ما يمكن لبولندا أن تدفعه من فوائضها التجارية في المستقبل . ولم توافق المصارف على ذلك .

وفي منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، أعلنت بولندا أنها تتوقع التوصل الى اتفاق شامل مع الدائنين الغربيين الرئيسيين في نيسان/ابريل والذي سيؤدي الى خفض

---

(٣٨) تأثرت بولندا أيضا بأثر تغيرات سعر الصرف على قيمة الدين بالدولار ، كما أشير أعلاه فيما يتعلق بالبلدان النامية ؛ أي أن القروض الفعلية كانت أقل من الارتفاع في الدين غير المسدد .

الـ ٣٥ بليون دولار المستحقة للدائنين بنادي باريس . وكانت الحكومة البولندية ترغب في خفض هذا الدين بنسبة ٨٠ في المائة . وقد ظهر سريعا انقسام في مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة حول حجم وشكل أي تخفيض للدين الخارجي الرسمي لبولندا . وكان زعماء كونغرس الولايات المتحدة يرغبون في اجراء تخفيض يقترب من الـ ٨٠ في المائة التي سعت اليها بولندا بدلا من الـ ٣٠ في المائة التي اقترحتها بعض الحكومات الأوروبية . وكان لدى اليابان أيضا تحفظات حول عمليات الغاء الديون الكبيرة . وكان موقف الكونغرس هاما لأن قيام الولايات المتحدة باستثمار نسبة ١٠ في المائة في المصرف الأوروبي للتعمير والتنمية (انظر أدناه المناقشة بشأن التمويل الرسمي) كان يتوقف بحكم القانون على خطة لاجراء خفض كبير للدين البولندي .

وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٩١ ، وافق اجتماع الحكومات في نادي باريس على اعفاء بولندا من نحو نصف الـ ٣٣ بليون دولار المستحقة عليها لتلك الحكومات ، وقدمت بذلك البلدان الدائنة شروطا استثنائية للمساعدة في تسهيل انتقال بولندا الى اقتصاد سوقي . ولم يمنح الدائنون بولندا الاعفاء من نسبة ٨٠ في المائة التي سعت اليها ، ولكن تعتزم الخطة خفض مدفوعات الفوائد بنسبة ٨٠ في المائة على مدى السنوات الثلاث المقبلة . ويرجع تخفيف عبء الدين الى الحد الأقصى في بداية تطبيق الخطة الى الاعتراف بحقيقة أن سداد الدين سيكون شديد الصعوبة خلال السنوات الأولى للاصلاح الاقتصادي . وستخفض الخطة مدفوعات بولندا للفوائد السنوية على ديونها المستحقة للحكومات من مبلغ يقدر بـ ٣,٣ بليون دولار الى ٦٦٠ مليون دولار . وبموجب الخطة ، تُمنح الحكومات الدائنة ثلاثة خيارات لخفض دين بولندا : الاعفاء من أصل الدين ، أو عرض أسعار فوائد أدنى من سعر السوق ، أو تحويل مدفوعات الفوائد الى دين أصلي ثم عرض أسعار فوائد أقل . وتطلب الخطة ، التي تتكون من مرحلتين ، من البلدان الدائنة خفض القيمة الحالية الصافية للدين بنسبة ٣٠ في المائة في بداية المرحلة الأولى ، التي ستستغرق ثلاث سنوات . وعندما تبدأ المرحلة الثانية ، يتم خفض ٢٠ في المائة اضافية . وكان تنفيذ المرحلة الأولى مشروطا بتوقيع بولندا على اتفاق مع صندوق النقد الدولي لإعادة تنظيم اقتصادها ، وتنفيذ الثانية بالوفاء بشروط الاتفاق مع صندوق النقد الدولي .

وحصلت بولندا في الترتيبات الثنائية مع الولايات المتحدة على تخفيض أكبر : الاعفاء من ٧٠ في المائة من الدين الرسمي البالغ ٣,١ بليون دولار . وأدرجت نسبة ٥٠ في المائة ضمن شروط اتفاق باريس وأعلن رئيس الولايات المتحدة عن تخفيض آخر يبلغ

٣٠ في المائة بمناسبة الزيارة الرسمية لرئيس بولندا لواشنطن في ١٩ آذار/مارس ١٩٩١ . وفي وقت لاحق ، وافقت فرنسا وألمانيا أيضا على معدل أعلى لتخفيف عبء الدين . بيد أن اليابان أبدت تحفظات بشأن التخفيضات الشديدة للدين وألغت ردا على ذلك قرضا مرتقبا لبولندا .

وكان الترتيب المتعلق ببولندا بمثابة طرق مسار جديد كل الجدة . وتدعي الحكومات الدائنة أن حالة بولندا فريدة وتستحق معاملة خاصة بسبب دور بولندا الرائد في أوروبا الشرقية في قبول الاصلاحات السوقية . وكانت حالة بولندا حالة خاصة ، ولكن يمكن القول بأن حالات بلدان عديدة أخرى هي أيضا خاصة والمغزى الأساسي للاتفاق هو أنه يسلم بالحاجة الى تخفيف أكبر في عبء الدين إذا كان يراد بجدية لبلد كبير المديونية أن يحرز تقدما بمعدل مقبول سياسيا على طريق التحول الاقتصادي والتكيف الهيكلي .

الإقراض والاستثمار من جانب القطاع الخاص الخارجي

تتبع هنغاريا حاليا أسلوبا مختلفا في التمويل الخارجي . وقد ظلت مواظبة في أداء التزاماتها الحالية من خدمة الديون ، ووعدت بأن تظل كذلك حتى بعد اعلان اعفاء بولندا من بعض الديون (٣٩) . وديون هنغاريا الخارجية فادحة العبء ؛ فهي تدفع أكثر من ٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ، بينما تدفع البلدان المتوسطة الدخل الفادحة الديون ٣ في المائة من ناتجها في المتوسط (٤٠) . وتأمل الحكومة أن يؤدي استمرار سدادها لأعباء خدمة الديون بشكل موثوق وفي مواعيدها المقررة إلى تمكين هنغاريا باستمرار من الأسواق الرأسمالية الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، المباشرة منها أو التي في صورة أوراق مالية . على أن ذلك لم يترك انطباعا قويا في السوق .

وفعلا استطاعت هنغاريا أن تدبر ٩٨٩ مليون دولار من القروض الاجمالية في سنة ١٩٩٠ - أي نحو نصف ما حصلت عليه قبل ذلك بعام - وكانت كلها في شكل اصدارات من

---

(٣٩) Magyar Távirati Iroda, Econews (Budapest). 21 March 1991, P. 1 .

(٤٠) بيانات البنك الدولي ، جداول الديون العالمية ، المجلد ٢ ، (الجداول القطرية) .

السندات الأجنبية أو الدولية(٤١) . والمستثمرون في السندات - ومعظمهم من مستثمري المؤسسات - أقل تعاملا من البنوك في العادة مع البلدان الفادحة الديون ، وكانت الحكومات تميل الى مواصلة خدمة ديونها من السندات حتى إذا لم تعد تدفع فوائد على ديونها للمصارف التجارية . ومن المتوقع أن يبدي حاملو السندات استعدادهم لشراء سندات هنغاريا ، خصوصا بسبب سجلّها في السداد كما تقدم . على أن أصحاب المصارف لم يكونوا أكثر تحفظا فحسب وإنما خلقوا لهنغاريا مشكلة في السيولة عندما سحبوا ١,٣ بليون دولار من الودائع الدولية المتداولة بين المصارف خلال الربعين الثاني والثالث من العام ، وسبب هذا استنزافا للاحتياطيات ، كما اقتضى الحصول على قرض طوارئ قصير الأجل من مصرف التسويات الدولية .

وواجهت هنغاريا بعض الصعوبات مع صندوق النقد الدولي في آذار/مارس من العام الماضي ، وكان يمكن أن تعرض للخطر قروضها الرسمية التي كانت ستستخدمها في مواجهة مدفوعاتها الفادحة لاستهلاك الديون المتوسطة الأجل والطويلة الأجل . على أنه حدثت في الوقت نفسه أشياء أخرى في المنطقة ، ولم يكن أقلها وضع مهلة لخدمة ديون بلغاريا ، وظهور متأخرات في مدفوعات الاتحاد السوفياتي . ولكن إذا استعدنا تطور الأحداث ، نجد أن رد فعل المصارف كان مُغالى فيه خلال عام حققت فيه هنغاريا فائضا تجاريا قياسيا بالعملات القابلة للتحويل . وبالفعل كان يبدو أن المصارف قد أخذت تدرك ذلك في الربع الأخير من العام عندما بدأت تغذي الودائع المتداولة بين البنوك .

وبعبارة أخرى ، عانت هنغاريا من مشكلة مألوفة في أمريكا اللاتينية هي الأثر السريع الانتقال الذي يجعل الدائنين في بلد مفرطين في حساسيتهم لأية تطورات وطنية ويتأثرون بشكل بالغ بالأحداث في كامل المنطقة . وكانت طلبات بولندا المتكررة باعفائها من الديون ، واعلان بلغاريا إعادة جدولة ديونها في ٢٨ اذار/مارس ١٩٩٠ ، وزيادة متأخرات المدفوعات المستحقة على الاتحاد السوفياتي ، وسرعة واتساع أشكال التغيرات السياسية في عدة بلدان ، هي التي حثت عدة مصارف أجنبية على سحب ودائعها من مصرف هنغاريا الوطني في أوائل ١٩٩٠ . وهكذا فرغم استمرار قدرة هنغاريا على الوصول الى الأسواق الرأسمالية الخاصة ، توجد حاليا حدود واضحة للأموال التي تستطيع أن تحصل عليها - سواء هي أو البلدان الأخرى التي مازالت في نفس الوضع ، وخصوصا تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي .

---

(٤١) بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، النشرة الشهرية للاحصاءات المالية ، (كانون الثاني/يناير ١٩٩١) ، الباب ١ .

كما ظلت هنغاريا مثل البلدان الاخرى في المنطقة تحاول تشجيع التدفقات من الاستثمار الخاص المباشر ، ونتائجها مختلطة حتى الآن . ولا توجد بيانات دقيقة عن الانفاق على الاستثمار المباشر في معظم البلدان . ومع ذلك حققت هنغاريا ٥٦٠ مليون دولار من الاستثمارات في سنة ١٩٩٠ على أساس ميزان المدفوعات ، بينما حصلت بولندا على استثمارات تقل عن ٣٠٠ مليون دولار .

ولا تبيِّن هذه الارقام حجم الشركات أو أنشطتها . ففي الاتحاد السوفياتي مثلا أقيم منذ نهاية عام ١٩٩٠ أكثر من ٠٠٠ ٣ مشروع مشترك مع شركات أجنبية ، لكن أقل من نصف هذا العدد هو الذي بدأ عملياته فعلا(٤٣) . كما أنه جرى منذ أن بدأ سريان قانون بولندا الجديد الخاص بالاستثمار الاجنبي المباشر في عام ١٩٨٩ اعتماد ٢٠٠ ٢ مشروع مشترك منها ٨٥٦ مشروعا في عام ١٩٨٩ وأكثر من ٣٠٠ ١ في عام ١٩٩٠ . ومع ذلك فإن ١ في المائة منها فقط كان الاستثمار فيه يتجاوز ثلاثة ملايين دولار ، وهذه سمة مشتركة في المشاريع المشتركة في المنطقة التي لا تكون في العادة من المنشآت الانتاجية الكبرى . أما في هنغاريا فقد تأسس في عام ١٩٩٠ وحده ٨١٤ ٣ مشروعا مشتركا برأس مال أجنبي ، أي ثلاثة أضعاف السنوات السابقة كلها ، وبذلك أصبح مجموعها يناهز ٥٠٠ ٧ مشروع في نهاية آذار/مارس ١٩٩١ . ونحو ٥٠ في المائة منها تجاري في نشاطه . ومن ناحية يمكن اعتبار هذه المشاريع أساسا قنوات لتوزيع الواردات من السلع والخدمات ، ولكنها أيضا محاولة لاختبار السوق والتنمية ، وقد تتبعها في السنوات اللاحقة استثمارات في الانتاج المحلي .

والشروط الاساسية لاجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة الى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي أكثر تشددا بعض الشيء من شروط تعبئة الحكومات للتمويل الخارجي من المصارف أو السندات . فالنوع الاخير يقتضي ثقة دولية في قدرة الجهة المقترضة على السداد بالعملة الاجنبية . أما النوع السابق فيحتاج إلى ثقة بالحكومة المضيفة ؛ ولكنه يحتاج أيضا الى بيئة قانونية وتجارية تسهل عمليات القطاع الخاص ، أي بيئة تجعل الالتزامات الضريبية واضحة وتفتح المجال أمام العملات الاجنبية ، وكل هذا كي لا تكون احتمالات الربح مشكوكا فيها بشكل غير عادي . وهذا جزء لا يتجزأ من الشروط العامة للتحوّل الى الملكية الخاصة في المنطقة (انظر الفصل الثاني ، المربع الثاني - ٢) ، ولكنه خلق أيضا موجة من التشريعات الموجهة خصيصا للاستثمارات الاجنبية المباشرة .

---

(٤٣) لجنة الاحصاءات الحكومية بالاتحاد السوفياتي ، Ekonomika SSSR v 1990 godu (Moscow, January 1991). PP. 6-7 .

وكانت أهم التغيرات تتعلق بالأشكال القانونية للمشاريع المشتركة ، والمقدار المسموح به من المشاركة الأجنبية ، وبقواعد المحاسبة ونقل الأرباح ، وبتخفيف معدلات الضرائب ، وبزيادة حوافز الاستثمار ، وأخيرا بحماية الاستثمار الأجنبي (٤٣) . ومن التطورات التي حدثت مؤخرا وتعطي فكرة عن الاتجاهات الأوسع منها إزالة القيود على تحويل الأرباح في بولندا اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وإصدار بلغاريا في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩١ تشريعا يسمح بأمور منها اكتساب حقوق الملكية في العقارات ، وإعادة الأرباح بالكامل الى بلد المواطن ، والمعاملة التفضيلية في الضرائب (٤٤) . وأصدرت رومانيا تشريعا في عام ١٩٩٠ يعطي المستثمرين بعض الضمانات ، كما أن التشريعات الهنغارية الجديدة سوف تعطي الأجانب في هذا العام الحق الشخصي في امتلاك الممتلكات وليس فقط من خلال مشروع مشترك .

أما في الاتحاد السوفياتي فأعطى المرسوم الرئاسي الصادر في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ الأجانب حق انشاء شركات فرعية يملكونها بالكامل ، وحمْل أسهم في الشركات المساهمة المكونة من المؤسسات لم تعدْ مملوكة للدولة . ومن المتوقع أيضا أن يزداد الوضوح في تحديد نظام الاستثمار الأجنبي المباشر عند اعتماد قانون جديد للاستثمار الأجنبي يدخل حاليا المراحل النهائية من عملية تشريعه . كما أقيمت سوق جديدة للعملات الأجنبية في أوائل نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وهي تسمح قانونا باستبدال ايرادات الشركات الأجنبية والمشاريع المشتركة من الروبل بعملات صعبة بأسعار أقرب إلى طبيعة العلاقات في السوق (٤٥) .

---

(٤٣) انظر Ewa Janczak, "A comparison of the joint venture legislation of Poland, Hungary, the GDR and Czechoslovakia", Review of Socialist Law, vol. 16, No. 3 (1990), PP. 279-304 .

(٤٤) انظر دوما (صوفيا ، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١ ، الصفحة ٣) .

(٤٥) هذا جزء من محاولة أوسع لجعل الروبل قابلا للتحويل الى العملات الصعبة منذ أوائل ١٩٩٢ (انظر بيان نائب رئيس اللجنة الاقتصادية الخارجية للدولة في جريدة إزفستيا (موسكو ، ٢ آذار/مارس ١٩٩١ ، الصفحة ٥) .

التمويل الرسمي لعملية التحول الاقتصادي

رغم هذه الاجراءات المتنوعة ، ليس متوقعا سواء من الاستثمار المباشر أو من الائتمانات الخاصة أو حتى من التخفيف من الديون أن يلبي حاجات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي من التمويل الخارجي على المدى القصير . كما أن الوكالات الرسمية لائتمانات التصدير في البلدان الصناعية تشترك مع قطاع التمويل الخاص في تزايد نظرتها السلبية الى الشكوك التي تحيط بظروف المنطقة . والحق أنه حدث بعض "التخفيض في تقديرات الأخطار في كل بلد ، وانخفاض في الغطاء (أي الضمانات) ، وزيادة في العلاوات المطلوبة المصدرين"(٤٦) . كما أن تسديدات القروض التي كانت هذه المؤسسات تضمنها أو تدعمها قد أصبح بالفعل أكثر من المدفوعات الجديدة إلى بلدان المنطقة باستثناء بولندا والاتحاد السوفياتي في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠(٤٧) . وهذا أيضا بالطبع يمثل دالة على القيود على الواردات الناشئة من قيود ميزان المدفوعات التي تنوخ بثقلهاعلى أنواع السلع ـ التي تمولها هذه الوكالات ـ لاسيما المعدات الانتاجية .

ومع ذلك فإن حكومات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي كانت سخية في عروضها بالتوسع في ائتمانات التصدير إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، سواء لأسباب سياسية أو تجارية . فمثلا ، رُصد لمساعدة بولندا وهنغاريا ماليا مبلغ ١٢,٨ بليون دولار تعهدت به مجموعة الـ ٢٤ ، وهي المجموعة الرئيسية للبلدان التي تساعد المنطقة(٤٨) ، وكان منها عشرة بلايين في صورة ائتمانات للتصدير ، وتأمين وضمانات للاستثمارات .

---

(٤٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، اتجاهات الأسواق الدولية ، الصفحة ٣٣ .

(٤٧) تستتبع هذه ائتمانات تجارية مصرفية وغير مصرفية بضمان أو دعم رسمي لعام ١٩٨٩ وللنصف الأول على الأقل من ١٩٩٠ ، حسب تقدير مصرف التسويات الدولية ، وتطورات السوق المصرفية والمالية الدولية (بازل) ، شباط/فبراير ١٩٩١ ، الصفحة ٢١ .

(٤٨) تتألف مجموعة الـ ٢٤ من سبعة بلدان صناعية كبرى ، ومن الأعضاء آخرين في الاتحاد الأوروبي ، والدول الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، واستراليا وتركيا ونيوزيلندا .

على أنه لا يحتمل استعمال أكثر من جزء من هذه الائتمانات . فمن ناحية ، سيظل شراء السلع الرأسمالية المستوردة محدودا تماما على الأرجح الى أن تستقر الحالة الاقتصادية في المنطقة ويعود النمو اليها . ومن ناحية أخرى ، سيتزايد عدد المقترضين في المنطقة من الكيانات الجديدة ، وهذا قد يزيد من صعوبة العثور على معاملات يمكن دعمها . وكثيرا ما لا تكون لدى وكالات ائتمانات التصدير معلومات كافية عن الشركات الخاصة في أوروبا الشرقية بحيث تستطيع اتخاذ قرارات الضمان اللازمة . وفي العادة تقوم المصارف التجارية بدور حيوي في ترتيب هذا التمويل ، ولكنها ستكون في حد ذاتها مؤسسات جديدة أو تقوم بمهام جديدة نسبيا . وستكون خبرتها في ميدان التمويل الدولي محدودة للغاية .

وهناك وسيلة أخرى للإقراض القصير الأجل هي ترتيبات المشاركة في التمويل التي تساعد فيها وكالات ائتمان التصدير بتمويل عنصر السلع الرأسمالية من مشروع يدعمه البنك الدولي مثلا . وبعد ذلك تعتمد الوكالة المشاركة في التمويل على تقييم الوكالة الدولية للمشروع ، وتساعد في توزيع الخطر من تمويل المشروع على عدد أكبر من الدائنين .

وعموما تُختار مشاريع القطاع العام الكبيرة للمشاركة في تمويلها . على أن البنك الدولي وضع مؤخرا ترتيبا جديدا لإعادة التمويل بالاشتراك مع وكالات ائتمانات التصدير ، يهدف إلى مساعدة شركات القطاع الخاص . وهذا الترتيب معروف باسم البرنامج الموسع لائتمانات التصدير ، وسيحوّل الأموال اللازمة لتمويل الواردات من مصارف إنمائية محلية أو مؤسسات مالية مشابهة الى مؤسسات متوسطة بالقطاع الخاص ، ويمكن جدا تطبيقه في أوروبا الشرقية[٤٩] .

---

(٤٩) للاطلاع على معلومات أساسية عامة عن البرنامج الموسع لائتمانات التصدير والبرامج المتعلقة به ، انظر البنك الدولي ، التقرير السنوي ١٩٩٠ ... ، الصفحة ٨٦ .

وبالرغم من ذلك ، فإن البلدان التي تقوم بإجراء الاصلاح تحتاج كذلك الى موارد خارجية أقل تقييدا ، أي تمويلا عاما لميزان المدفوعات ؛ ويقدم هذا التمويل تقليديا من خلال الوكالات المتعددة الأطراف . ومع انضمام بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا الى عضوية صندوق النقد الدولي في سنة ١٩٩٠ ، أصبحت جميع بلدان أوروبا الشرقية باستثناء البانيا أعضاء في الصندوق ، وشرع في تنفيذ العمليات التي يمكن أن تفضي في النهاية إلى انضمام الاتحاد السوفياتي كذلك إلى عضوية الصندوق . وفي نهاية آذار/مارس ١٩٩١ ، وضعت برامج التكيف وما رافقها من تمويل بالنسبة لبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا موضع النفاذ (بموجب ترتيبات توفير الائتمان أو الترتيبات الموسعة) وأذن لرومانيا بأن تسحب من مرفق التمويل التعويضي والطارئ التابع للصندوق ما يسمح لها بتخفيف عبء ارتفاع تكلفة وارداتها من النفط والغاز الطبيعي .

كذلك فإن عضوية البنك الدولي ، التي توازي عادة عضوية صندوق النقد الدولي ، تجعل للمنطقة الحق في الحصول على قروض موازين المدفوعات (أي قروض التكيف الهيكلي والقروض القطاعية) بالاضافة الى التمويل العادي للمشاريع . وفي مطلع عام ١٩٩١ ، كانت مناقشات تدور مع بعض بلدان أوروبا الشرقية بشأن تنفيذ برامج التكيف الهيكلي ، في حين أن البرامج في هنغاريا وهولندا كانت موضع التنفيذ بالفعل .

تم كذلك توفير الدعم اللازم لميزان المدفوعات ، فضلا عن المساعدة الإنسانية من خلال القنوات الاقليمية والثنائية . ويتمثل أحد هذه الجهود في برنامج تقديم المساعدة الى بولونيا وهنغاريا من أجل إعادة بناء هيكلهما الاساسي الاقتصادي ، الذي وضع في الأصل من أجل هنغاريا وبولندا في عام ١٩٨٩ ثم توسع نطاقه ليشمل جميع بلدان أوروبا الشرقية في عام ١٩٩٠ (وأصبحت رومانيا مؤهلة للحصول على هذه المساعدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩١)[٥٠] . ويقوم الاتحاد الاوروبي ، في إطار برنامج تقديم المساعدة الى بولندا وهنغاريا في ميدان التشييد الاقتصادي ، بتقديم الأغذية والمعونة الطبية هذا العام ومنح المساعدة التقنية ، فضلا عن منح القروض من خلال مصرف الاستثمار الاوروبي . وكان يجري ترتيب البرامج أيضا من خلال مجموعة الـ ٢٤ لصالح أوروبا الشرقية ، وذلك ، بوجه عام ، من أجل تعزيز الاحتياطيات ، على أن يقوم

---

(٥٠) يوغوسلافيا مدرجة في برنامج تقديم المساعدة الى بولندا وهنغاريا من أجل إعادة بناء الهيكل الاساسي الاقتصادي ، غير أن تقديم المساعدة للاتحاد السوفياتي يقع خارج نطاقه .

الاتحاد الأوروبي بتقديم نصف التمويل ، وتقدم اليابان والبلدان العربية المصدرة للنفط كذلك مساهمات كبرى .

وتم تقديم المساعدة الإنسانية (الاغذية والادوية والمعدات الطبية) أيضا إلى الاتحاد السوفياتي كما تم التعهد بتقديم المساعدة التقنية إليه في عام ١٩٩١ وذلك في قمة روما للاتحاد الأوروبي المعقودة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . وبالاضافة الى ذلك ، وضعت ترتيبات لتوفير عدة قروض رسمية ثنائية لصالح الاتحاد السوفياتي ومعظمها في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ ومطلع عام ١٩٩١ ، وكانت جزئيا ذات طابع عام يتعلق بميزان المدفوعات ويمكن استخدامها ، في جملة أمور ، لتسديد المتأخرات الى المقرضين الخاصين (٥١) .

وأخيرا ، وفي عرض غير عادي لإثبات السرعة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعمل في المجال المالي عندما يتم التوصل الى توافق في الآراء بشأن أي مسألة من المسائل ، تم في سنة ١٩٩٠ إنشاء مؤسسة جديدة لاقراض المنطقة ، هي المصرف الاوروبي للإنشاء والتعمير . وفي أيار/مايو ١٩٩٠ ، قام ٤٢ عضوا من الاعضاء المؤسسين بالتوقيع على ميثاق المصرف الذي اقترح في اجتماع قمة الاتحاد الأوروبي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وبدأ المصرف عمله في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ وبالرغم من أنه ينبغي اتخاذ بعض الترتيبات اللازمة لمنح عدد معين من القروض أثناء هذه السنة ، فمن المرجح أن تكون الدفعات من هذه القروض متواضعة في البداية .

وإذا وضعنا في الاعتبار هذه التدفقات المحتملة للموارد والتي تم التعهد بها الى المنطقة ، الى جانب الموارد التي يمكن الحصول عليها من خلال مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف وعمليات تخفيف الديون ، الضارية ، فلا يبدو أن تقييد ميزان المدفوعات يحتاج لأن يكون عائقا رئيسيا لسرعة التحول في أوروبا الشرقية في عام ١٩٩١ ، بالرغم من المستقبل المرتقب لأسعار النفط الدولية . وفي ١٩٩١ ، قد تكون العوامل المحلية وانهيار النظام التجاري لمجلس التعاضد الاقتصادي (على النحو الموصوف في الفصل الثالث) العوامل الرئيسية التي تحدد سرعة النمو الاقتصادي في تلك البلدان .

---

(٥١) للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بجهود المساعدة الاخيرة بالنسبة للمنطقة ، انظر الدراسة الاستقصائية عن الحالة الاقتصادية في أوروبا في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، ص ١١٦ - ١٢١ .

بيد أن الحالة في الاتحاد السوفياتي ، تتسم بقدر أكبر من الغموض . وعلى النحو الذي تمت مناقشته في الفصل الثالث ، قد تضعف حصائل العملات الأجنبية في ١٩٩١ . وفي الوقت نفسه ، يعتبر توسيع نطاق الواردات أمرا ضروريا من الناحية السياسية . وهكذا ، فقد تكون هناك حاجة الى تدفقات مالية أكبر في عام ١٩٩١ . وقد تؤدي صعوبات الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالسيولة التي تمت مناقشتها أعلاه ، الى تحديد التدفقات المالية الى الداخل ، بالرغم من أنه ينبغي لرغبة الحكومات المقرضة في مواصلة منح الضمانات أن تخفف من هذا القلق . ولا تزال الأموال الاحتياطية والأصول الأخرى السوفياتية وخاصة الذهب كبيرة ، غير أنه يجب أن يباع الذهب بكميات ضئيلة اذا لم يكن البيع يستهدف إحداث انخفاض حاد في سعر السوق الدولي . ومع تقدم السنة ، ستسعى الأسواق المالية والحكومات المقرضة الى إحراز تقدم في تحقيق إستقرار حالة ميزان المدفوعات وفي عملية التحول الاقتصادي الطويلة الأجل .

وسيتوقف مدى المساعدة المالية الرسمية التي تحتاج إليها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في الأجل المتوسط ، بوجه خاص ، على النجاح الذي سيتم إحرازه في بناء أسواق الصادرات والتشجيع الذي سيمنحه هذا النجاح الى التدفقات المالية الخاصة الجديدة الى الداخل . وإذا وضعنا جانبا الضرورات الملحّة لتحقيق الاستقرار المحلي وما يستتبعه من تكيف ، فإن النجاح سيعتمد أيضا على بقاء الأسواق الرئيسية لصادرات العملات الصعبة في المنطقة مفتوحة أو على زيادة انفتاحها أمام التوسع التجاري ونجاح المنطقة في تنمية قدرتها على المنافسة بصورة فعالة في تلك الأسواق .

انشاء إتحاد نقدي في الاتحاد الأوروبي

اتفقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٨٥ على إزالة جميع الحواجز التي تعرقل التجارة وعلى تحقيق حرية حركة رأس المال والعمل داخل الاتحاد بحلول نهاية ١٩٩٢ . وهذا البرنامج ، المبين بإيجاز في الوثيقة الأوروبية الوحيدة[٥٢] ، يطرح عددا من الأسئلة حول عمل مؤسسات الاتحاد النقدية . وباستثناء اليونان والبرتغال ، فإن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد تقوم حاليا بتثبيت أسعار الصرف مع

---

(٥٢) لجنة الاتحادات الأوروبية ، "الوثيقة الأوروبية الوحيدة" ، ملحق نشرة الاتحاد الأوروبي ، رقم ٨٦/٢ .

بعضها البعض ضمن شبكة للعملات على نحو لا يسمح بتغير الأسعار إلا ضمن نطاق ضيق . وستؤدي إزالة جميع الحواجز التي تعرقل إنتقال رؤوس الأموال داخل الاتحاد ، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من انجاز السوق الوحيدة ، إلى تسليط ضغوط قوية على هذا النظام الرامي إلى تثبيت أسعار الصرف والقابل للتعديل . ويتمثل أحد المؤشرات الرئيسية لهذه الضغوط في أن البلدان مترددة حاليا في تعديل أسعار تعادل العملة لديها خشية خسارة ثقة السوق في قدرتها على الاحتفاظ بأي سعر تعادل ثابت بأية حال .

ولكن حتى في حال عدم وجود عمليات لتصحيح أو ضبط أسعار التعادل ، فإن تحركات رأس المال تعتبر تهديدا مستمرا لاستقرار نظام قد تتغير فيه أسعار التعادل . وعلاوة على ذلك ، فإن أسعار التعادل الثابتة بين مختلف العملات تؤدي إلى أن يتخذ النظام معظم الخصائص الرئيسية لعملة وحيدة (اختلاف معدلات التضخم ، ترابط السياسة المالية والنقدية) دون الاتسام بمزايا العملة الوحيدة (انخفاض تكاليف المعاملات وقابلية قيم العقود المقبلة للتنبؤ ، واستحداث عملة أوروبية كفاعل رئيسي في الأسواق العالمية)(٥٣) .

ونظرا لأن الاتحاد يواجه اليوم تكاليف العملة الوحيدة غير أنه يفتقر إلى كثير من مزاياها ، فقد اتجه نحو إنشاء عملة وحيدة في إتحاد اقتصادي ونقدي . وقد انتهت قمة الاتحاد الأوروبي التي عقدت في روما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ إلى إقرار عقد مؤتمرين حكوميين دوليين ، أنيطت باحدهما مسؤولية وضع معاهدة للاتحاد الاقتصادي والنقدي ، وأنيط بالآخر وضع معاهدة من أجل توثيق الوحدة السياسية داخل الاتحاد . ومن المتوقع أن يقدم المؤتمران تقريرا في خريف عام ١٩٩١ (انظر المربع الرابع ـ ٢ للاطلاع على خلفية أشمل لانشاء الإتحاد الاقتصادي والنقدي) .

---

(٥٣) من المستحيل تحديد كمية "الوزن" السياسي ـ الاقتصادي لأي عملة رئيسية في تشكيل الاقتصاد العالمي . وهناك فائدة اقتصادية مباشرة بدرجة أكبر ستنبثق من حق السيادة في السك ، أي القدرة على استيراد قدر أكبر من البضائع والخدمات في المدى الطويل أكثر من تصديرها لأن الأجانب يرغبون في الاحتفاظ بوحدات العملة الأوروبية المستخدمة في تسديد ثمن الواردات الزائدة .

موجز الاتحاد النقدي

سيسفر انجاز السوق الداخلية للاتحاد الاوروبي في نهاية عام ١٩٩٢ وتحقيق الاتحاد النقدي المتوقع في نهاية هذا القرن ، عن ايجاد كيان اقتصادي جديد قوي ضمن الاقتصاد العالمي ، أي إقتصاد يضم ٣٤٦ مليون نسمة وينتج حوالي ثلث ناتج البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وسيصبح الاتحاد الاوروبي كتلة تجارية وحيدة ، ينتج أعضاؤها زهاء ٢٠ في المائة من صادرات العالم (٥٤) . وسيحصل العالم كذلك على عملة رئيسية جديدة ، هي وحدة العملة الاوروبية . ولا مناص من أن يكون لهذا التغيير غير العادي في التنظيم الاقتصادي تأثير كبير على رفاه مواطني الاتحاد الاوروبي ، وعلى مجمل عمل الاقتصاد العالمي على السواء .

ويعني إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي ، أيضا ، أن هناك سياسة نقدية وحيدة في جميع أنحاء الاتحاد الاوروبي ، يديرها مصرف مركزي أوروبي . وستتخلى جميع الدول الاعضاء عن سياستها النقدية إلى المصرف المركزي الاوروبي ، وتتخلى عن امكانية اجراء أي عملية لتصحيح أو ضبط تعادل أسعار الصرف ، والتخلي عن القدرة على تحويل العجز المالي إلى نقد (٥٥) ، وتقبل ذلك المستوى من التنسيق المالي الذي تثبت ضرورته ضمن أي وحدة نقدية . بيد أن أدوات السياسة المالية ستظل وطنية في الغالب ، وتتولى الحدود الوطنية تحديد الحدود الجغرافية للضرائب ونظم الاستحقاقات ، والجزء الاكبر من الانفاق العام .

وهذا التقسيم بين السياسة النقدية على صعيد الاتحاد وبين السياسات المالية الوطنية يتقرر ، من ناحية بالعوامل السياسية ، ومن ناحية أخرى عن طريق الاحتكام إلى مبدأ "التبعية" الذي يتسم به الاتحاد ، والقاضي بأن تكون سلطة اتخاذ القرارات

---

(٥٤) لا تشمل التجارة داخل الاتحاد الاوروبي .

(٥٥) تقوم الحكومة بتحويل العجز المالي إلى نقد عن طريق بيع سندات إلى المصرف المركزي الذي يقوم ، عبر عمليات الشراء ، بزيادة عرض النقود وربما التضخم . وما برحت اساءة استخدام هذه السلطة تشكل مصدر متاعب مكافحي التضخم ، غير أنها في فترة من الركود الاقتصادي ، يمكن أن تشكل جزءا من مجموعة مناسبة من السياسات النقدية والمالية .

على أدنى مستوى ممكن تكون فيه فعالة . ويتم تحديد السلطات السياسية الوطنية بقدراتها على فرض الضرائب والانفاق . وهكذا ليس من الغرابة أن تتردد الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي في التخلي عن هذه الصلاحيات إلى اللجنة الاوروبية التي تشرف على شؤون الاتحاد في بروكسل ، بل ولا إلى البرلمان الاوروبي ، الذي تعتبر مسؤولياته محدودة .

ويمكن إعتبار نظام بريتون وودز الذي تم بموجبه تنظيم أسعار الصرف العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٣ ، بوصفه نقطة مرجعية للمقارنة . فقد أنشأ هذا النظام نظاما ثابتا لأسعار الصرف بين الوحدات النقدية المستقلة ذات السيادة ، لم تقطعه عمليات تصحيح التعادل إلا نادراً . وبالفعل ، فقد كان نظام بريتون وودز ثابتا إلى حد أن العملات التي ظلت لأمد طويل عضوا في "النطاق الضيق" لآلية أسعار الصرف(٥٦) كانت حتى أقل تعرضا للتغير في تعادلاتها النسبية من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٩ مما كانت عليه الحال المعهودة ضمن آلية أسعار الصرف (انظر الجدول الرابع - ٣) . بيد أن السياسات النقدية والمالية الوطنية في ظل نظام بريتون وودز كانت ، خلافا لآلية أسعار الصرف ، تحتمي وراء هيكل مفصل من ضوابط رأس المال ومجموعة متنوعة من القيود والاعانات التجارية .

أو لنقارن آلية أسعار الصرف ب "الاتحادات النقدية" الناضجة ، مثل كندا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة ، التي يوجد داخل كل منها عملة وحيدة وحرية لانتقال رأس المال . فجميع هذه الاتحادات النقدية تضع ميزانيات مركزية كبيرة نسبيا ، تعمل كوسيلة للمحافظة على مجمل التوازن المالي للاقتصاد ، وتخفيف الفروق الاقليمية في الايرادات والامكانيات الانتاجية ، وتعويض الصدمات الاقليمية . ولاتوجد ثمة أية خطة لإنشاء مثل هذا النظام المالي المركزي للاتحاد الاوروبي .

ويعتمد الحكم فيما إذا ثبت أن هذا الهيكل الجديد سيكون فعّالا من الناحية الاقتصادية ، في الدرجة الاولى على ما إذا كانت استجابات الاقتصادات الوطنية على تدابير السياسة النقدية التي تتخذ على صعيد الاتحاد الاوروبي موحدة نسبيا . وإلى الحد الذي تكون فيه ، مثلا فرنسا وألمانيا متماثلتين في القدرة التنافسية والهيكل

---

(٥٦) المانيا ، ايرلندا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، لكسمبرغ ، هولندا (انظر المربع الرابع - ٣) .

الجدول الرابع - ٣ - عدم استقرار أسعار الصرف لدى أعضاء آلية أسعار الصرف "ذات النطاق الضيق" ١٩٦١-١٩٩٠

	سعر الصرف الإسمي الفعلي بالنسبة للبلدان الاعضاء (أ)	سعر الصرف الإسمي الفعلي بالنسبة لـ ١٩ بلدا صناعيا (أ)
١٩٦٩-١٩٦١	٠,٩	٠,٨
١٩٧١-١٩٧٠	٢,٥	٢,٢
١٩٧٢	١,٦	٢,٠
١٩٧٣	٤,٩	٢,٠
١٩٧٤	٤,٠	٣,٦
١٩٧٥	٤,٠	٤,١
١٩٧٨-١٩٧٦	٤,٤	٣,٨
١٩٨٠-١٩٧٩	١,٨	١,٧
١٩٨١	٢,٠	٦,٨
١٩٨٥-١٩٨٢	٢,٩	٣,٢
١٩٨٦	٣,٢	٦,٤
١٩٨٧	٢,٩	٣,٩
١٩٨٨	١,٠	١,٤
١٩٨٩	٠,٣	١,٤
١٩٩٠	٢,٠	٥,٤

المصدر : الاقتصاد الاوروبي ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ١٤٤ .

(أ) المتوسط غير المثقل للنسبة المئوية للتغير المطلق للعملات المشتركة أصلا في "النطاق الضيق" لآلية أسعار الصرف (انظر المربع الرابع - ٣) .

الاقتصادي ، فمن المرجح عندئذ أن تستجيبا لاستخدام أدوات السياسة العامة بطريقة مماثلة -- وبحث تكون السياسة المثلى بالنسبة لاحداهما مثلى بالنسبة للأخرى أيضا . بيد أنه إذا كانت الاقتصادات الوطنية (أو الاقتصادات الاقليمية بالنسبة لهذا الموضوع) غير متشابهة بشكل ملحوظ -- غير متشابهة مثل ألمانيا والبرتغال ، أو مثل جنوب انكلترا وشمال انكلترا -- فمن المرجح عندئذ أن لا يكون المزيج الامثل من السياسة بالنسبة لدولة عضو سيكون أقل مثالية بالنسبة لدولة أخرى فحسب بل قد تؤدي الفروق في الاستجابة أيضا إلى تفاقم الاختلالات . ولن تختلف الحاجة إلى وجود حافز للسياسة الاقتصادية في الدول المكونة للاتحاد فحسب ، بل قد تختلف القدرة على إعمال هذا الحافز فيما بين البلدان . وهناك على سبيل المثال ، حالة مثيرة للاهتمام تتمثل فيما إذا كانت السياسة المالية الوطنية ستكفي لمعالجة ما لحدوث تغير جوهري في سعر الصرف الخارجي المشترك بين ألمانيا واسبانيا مقابل الدولار من أثر تفاضلي على الصناعة في كل منهما .

وقد أدى الاعتراف بالصعوبات المحتملة الناشئة عن الاختلافات في اقتصادات الدول الأعضاء الى التأكيد على الحاجة الى "تقارب" الاقتصادات الوطنية في التحرك نحو تحقيق الاتحاد النقدي . بيد أنه لا يوجد قدر كاف من الوضوح بشأن المعنى الدقيق "التقارب" ، أو العلاقة بين مؤشرات معينة للتقارب وبلوغ الاتساق في استجابة السياسات العامة . ولن يتطلب الاستقرار النقدي سوى استقرار معدلات التضخم وأسعار الفائدة . إلا أن التقارب في معدلات التضخم ، على سبيل المثال ، يمكن أن يتحقق عندما يكون أحد الاقتصادات في حالة نمو سريع نسبيا وآخر في حالة انتكاس ، وهي نتيجة تتعلق بالسياسة العامة لا يمكن أن تستمر لفترة طويلة . وعلاوة على ذلك ، كما سيناقش أدناه ، فإنه حتى إذا كانت الهياكل التي تقوم عليها الاقتصادات الوطنية قد تقاربت نحو نمط يحتمل أن يكون قابلا للادامة ، فان تجزئة المسؤولية عن تشغيل أدوات السياسات الاقتصادية ما زال من الممكن أن تؤدي الى اختلافات في الاداء الاقتصادي .

النظام النقدي الأوروبي "الجديد" كبشير للاتحاد النقدي

في حين أنه لا بد للتفاصيل المؤسسية لإنشاء وحدة النقد الأوروبية أن تنتظر نتيجة اجتماعات اللجنتين الحكوميتين الدوليتين الجارية حاليا ، فإنه يمكن اكتشاف بعض العواقب الاقتصادية فيما جرى مؤخرا من إنشاء آلية سعر الصرف . وعلى وجه الخصوص ، هناك بالفعل دلائل واضحة تشير الى الآثار المحتملة للجمع بين الاتحاد النقدي والتجزئة المالية في الخبرة الأحدث للبلدان الأعضاء في آلية سعر الصرف .

ومنذ عام ١٩٨٧ ، لم تحدث أية عمليات لتصحيح أو ضبط أسعار التعادل في إطار الآلية الأوروبية لسعر الصرف[٥٧] ، وهناك نية واضحة بين الأعضاء لتجنب معادلة أسعار الصرف هذه إذا أمكن . وقد أدى غياب عمليات الضبط هذه ، بالإضافة الى زيادة توثيق

التعاون النقدي الذي أنشئ في اتفاقات باسل - نايبورغ لعام ١٩٨٧ (انظر المربع الرابع - ٣) وإزالة الضوابط الموضوعة على حركة رأس المال ، الى وصف آلية سعر الصرف لما بعد عام ١٩٨٧ بالنظام النقدي الأوروبي "الجديد" - وهو نظام يقوم على تثبيت أسعار الصرف وتكامل الأسواق المالية . ويتناقض هذا النظام مع النظام النقدي الأوروبي "القديم" الذي كان أساسا عبارة عن مستوى زاحفا لسعر الصرف تدعمه الحواجز المفروضة على حركة رأس المال .

ومن ثم ، فإن النظام النقدي الأوروبي الجديد يقارب تشغيل اتحاد نقدي . إلا أن الحالة الراهنة تختلف اختلافا بينا عن الاتحاد النقدي من وجهتين هامتين : الأولى ، أن السياسة النقدية ما زالت هي مسؤولية الدول الأعضاء ؛ والثانية ، أنه رغم أن أسعار الصرف ثابتة حاليا ، فإنه ما زال من الممكن تغييرها .

وفي حين أن السياسة النقدية هي مسؤولية السلطات في الدول الأعضاء ، فإنه يتضح بصورة متزايدة أنه ليس بإمكان جميع الدول الأعضاء أن تتحكم في سياستها النقدية . وثمة عدم توافق بين أسعار الصرف الثابتة ، والانتقال الحر لرؤوس الأموال ، والسياسات النقدية المستقلة . ولذلك أصبحت ممارسة السلطة النقدية "غير متناسقة" أساسا . وكانت السياسة النقدية الألمانية تتحدد بالدرجة الأولى (وإن كان ليس بصورة مطلقة) من خلال الاهتمامات المحلية الألمانية ، في حين كانت سياسات الأعضاء الآخرين تتحدد الى حد كبير نتيجة للحاجة الى المحافظة على أسعار تعادل عملاتها مع

---

(٥٧) باستثناء "الضبط الظاهري لسعر التعادل" التي أجرته ايطاليا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وقد تذبذبت الليرة في نطاق نسبة ٦ في المائة حول سعر التعادل المركزي . وعند تخفيض التذبذبات الى النطاقات الأقرب الى العادية والتي تبلغ نسبتها ٢,٢٥ في المائة ، اغتنم مصرف ايطاليا (Bank of Italy) الفرصة لتخفيض سعر التعادل المرجعي الخاص به بنسبة ٣,٧ في المائة .

المارك الالماني . وعدم التناسق هذا هو الذي جعل معدل التضخم الالماني هو "النقطة المرجعية" للنظام النقدي الاوروبي (٥٨) .

وفي عصر يتسم بحرية تحرك رؤوس الاموال ، فإن من شأن ما تنطوي عليه حتى إمكانية حدوث تغييرات في أسعار الصرف من احتمالات وقوع خلل أن يؤدي الى زيادة أهمية المحافظة على "مصداقية" العملة زيادة كبيرة . وقد أنشئ النظام النقدي الأوروبي "الجديد" نتيجة لرغبة الدول الاعضاء في آلية سعر الصرف في إقناع الاسواق بالتزامها بالمحافظة على أسعار تعادلها مع المارك الالماني ، مهما تكن الآثار المترتبة على ذلك الالتزام بالنسبة لتسيير السياسة النقدية المحلية . وقد أسفر هذا عن بعض النتائج المتناقضة ظاهريا .

ونظرا الى أن المصداقية تلعب دورا حيويا في تحديد التدفقات الرأسمالية ، فإن التوصل الى التزام موثوق بالنظام النقدي الاوروبي الجديد قد أدى الى الإفراط في تمويل العجز في الحساب الجاري للدول الاعضاء التي تتسم بارتفاع معدل النمو وارتفاع معدل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة مثل اسبانيا وايطاليا ، مما أدى الى رفع أسعار الصرف فيها الى قمة نطاق التبادل المسموح به . وتعني مصداقية سعر الصرف الثابت أن ارتفاع سعر الفائدة الإسمي في اسبانيا يترجم الى سعر حقيقي مرتفع جدا اذا قورن ، مثلا ، بمعدل التضخم في المانيا . إلا أن بعض النقص في المصداقية إزاء الالتزام البريطاني بسعر التعادل الاولي الخاص بها ، ولا سيما في ضوء تعايش العجز الكبير في الحساب الجاري مع وجود انتكاس على الصعيد المحلي ، قد أدى الى ضعف الجنيه بصورة مزمنة .

---

(٥٨) العاملان اللذان يحددان مركز المانيا ودورها داخل النظام النقدي الاوروبي هما الهيمنة الصناعية لالمانيا داخل الاتحاد الاوروبي ، والتي تترجم الى وجود فائض في الحساب الجاري الالماني بصفة مستمرة ، وعامل الاستقرار المتمثل في انخفاض معدل تضخم المارك الالماني (انظر : Richard Portes, "Macroeconomic policy coordination and the European Monetary System", CEPR Discussion Paper, No. 342 (London: Centre for Economic Policy Research, 1989)) . وقد تؤدي وحدة المانيا وتكاليف التحول الاقتصادي للقطاع الشرقي الى وقف هذه المجموعة من العلاقات (انظر أدناه) .

ولا يمكن في الوقت الحالي إلا عن طريق التخمين معرفة الدرجة التي ستتغير بها إدارة السياسة النقدية الأوروبية مع انشاء وحدة النقد الأوروبية ، وتحويل السياسة النقدية من المصرف الاتحادي الالماني (Deutsche Bundesbank) الى نظام المصارف المركزية الأوروبي . إلا أن مشروع دستور اليوروفيد يتطلب منه أن ينتهج سياسات نقدية تعزز استقرار الأسعار . لذلك فإنه سينتهج سياسات مشابهة لسياسات المصرف الاتحادي (Bundesbank) ، وهي سياسات تتصل اتصالا وثيقا للغاية بالشواغل المحلية لألمانيا .

الاتحاد الاقتصادي والنقدي والإدارة الاقتصادية الوطنية

في ظل السياسة النقدية الوحيدة للاتحاد الأوروبي ، سيكون هناك معدل وحيد للتوسع النقدي ، وهيكل وحيد لأسعار الفائدة ، وسعر صرف خارجي وحيد . وستكون جميع الدول الأعضاء ، بما فيها المانيا (٥٩) ، قد تخلت عن جميع أدوات السياسة النقدية التي سيحددها الآن كيان مستقل لليوروفيد (٦٠) . وسيكون تقييم الآثار المحتملة المترتبة على الاتحاد الاقتصادي والنقدي بمثابة تقييم لنطاق وآثار فقدان الاستقلال الوطني .

ومع تولي اليوروفيد سلطة تحديد السياسة النقدية ، سيقع معظم وزن الادارة الاقتصادية الوطنية على عاتق السياسات المالية . ولن يكون الاتحاد النقدي الأوروبي

---

(٥٩) علق رئيس المصرف الاتحادي (Bundesbank) بقوله إن "القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية لا يمكن أن تتخذ إلا عن طريق كيان وحيد . وحتى في ظل نظام اتحادي ، لا بد أن تظل السياسة النقدية كلا لا يتجزأ ، ... لذلك فإنه في ظل النظام المصرفي المركزي الأوروبي سيتعذر على المصارف المركزية الوطنية أن تتمتع بسلطات نقدية مستقلة بذاتها : بل ستكون بمثابة الذراع التشغيلي للمصرف المركزي الأوروبي" (Karl Otto Pöhl, Britain and EMU (London: Centre for Economic Performance, London School of Economics, 1990), p.9) .

(٦٠) "مستقل" بمعنى أن اليوروفيد سيقوم في إطار أحكام نظامه الاساسي بتحديد السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي . وسيعيّن مجلس اليوروفيد لمدد ثابتة ولن يكون معرضا للإلغاء السياسي . لذلك فإن مركزه سيكون مشابها لمركز المصرف الاتحادي الالماني (Deutsche Bundesbank) داخل ألمانيا .

مصحوبا باتحاد مالي . وعلى العكس من ذلك ، ستظل السياسة المالية هي المسؤولية الاساسية للدول الاعضاء ، مع بقاء الميزانية المركزية للاتحاد الاوروبي صغيرة نسبيا (تعادل حاليا نحو ١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد) .

وبصرف النظر عن ذلك ، فإن الموقف المالي الذي تتخذه احدى الدول الاعضاء لن يكون مستقلا عن الموقف الذي تتخذه الدول الاخرى . حيث أن السياسة التوسعية التي تنتهجها احدى البلدان سيكون لها أثرها على البلدان الاخرى ، بما يؤدي الى زيادة المدخرات والعوائد الضريبية . وتسلم اللجنة بترابط السياسة المالية وأعربت عن ذلك في دعوتها الى زيادة التنسيق المالي عن طريق مجلس وزراء الاقتصاد والمالية . ولكن هذا حتى الآن لا يعدو عن كونه مجرد تنسيق . وتحويلات الميزانية بين الدول الاعضاء أمر مستبعد صراحة بموجب تقرير ديلورس (انظر المربع الرابع - ٢) .

والى جانب الرغبة العامة في التنسيق المالي ، يعرب تقرير ديلورس عن المخاوف من أن الاتحاد النقدي قد يؤدي الى تسيب مالي . من ثم فإنه يوصي بعدم قيام السلطات الوطنية بتحويل العجز الى نقد ويحث على الاتفاق على ألا يقدم اليوروفيد وغيره من السلطات المركزية التابعة للاتحاد الاوروبي أية معونة الى الدولة العضو التي تقع في ارتباك مالي نتيجة لإسرافها في الاقتراض بصورة مفرطة .

كما يقترح تقرير ديلورس أن تكون هناك قيود ملزمة على حجم العجز المالي الذي يمكن أن تتكبده الدول الاعضاء (٦١) . وقد أسقط هذا الحكم فيما بعد ، ولكن اللجنة ستظل تميل الى معارضة حدوث عجز في الميزانيات الوطنية . وبالنظر الى الدور الاكبر الذي ستضطلع به حتما السياسة المالية في الاتحاد النقدي ، ليس من الواضح على الاطلاق لماذا يعتبر العجز دالا على عدم الكفاءة ، في حين ينظر بعين الرضا الى الفوائض ، التي قد يترتب على وجودها كساد في الطلب في الاتحاد بأسره في الفترات الحرجة .

التقارب داخل الاتحاد النقدي

أصبح من المألوف أن أحد الشروط الاساسية لنجاح عملية التكامل الاقتصادي والنقدي داخل الاتحاد الاوروبي هو زيادة "التقارب" الاقتصادي بين الدول الاعضاء .

---

(٦١) لجنة الاتحادات الاوروبية ، التقرير المتعلق بالاتحاد الاقتصادي والنقدي في الاتحاد الاوروبي (تقرير ديلورس) ، بروكسل ، ١٩٨٩ ، الفقرة ٣٠ .

والخاصية الاساسية للتقارب فيما يتعلق باللجنة الاوروبية[٦٢] هي التقارب في معدل تضخم الاسعار (ينبغي أن ترتبط الاختلافات في تضخم الاجور الاسمي فقط بالاختلافات في نمو الانتاجية ، بما في ذلك الزيادة في الانتاجية المتمثلة في "المواكبة") .

بيد أن اللجنة توجه الانتباه أيضا الى ضرورة تحقيق ما يلي :

(أ) بعض التقارب في اختلالات الموازنات العامة - وهذا يؤخذ على أنه يعني أن العجز في القطاع العام ينبغي ألا يكون "زائدا عن الحد ... مما يفضي الى انفجار الديون العامة" ؛

(ب) التقارب في اختلالات الحسابات الخارجية (رغم أن "الحسابات الجارية الوطنية تختفي كقضية ... عندما تكون هناك عملة وحيدة") ؛

(ج) التقارب في أفضليات السياسة (أو "على الاقل" في أهداف السياسة) .

ورغم أن هبوط معدل التضخم خلال الثمانينات كان قاسما مشتركا بين أعضاء آلية سعر الصرف وغير الاعضاء على السواء (في الواقع كان الهبوط المتناسب في معدل التضخم أعلى بالنسبة لغير الاعضاء) ، فإنه كان من الواضح أن هناك تقاربا كبيرا في سجل التضخم لأعضاء آلية أسعار الصرف ، ولا سيما للاعضاء المؤسسين لآلية سعر الصرف "الضيقة النطاق" (انظر الجدول الرابع - ٤) .

إلا أن هذا التقارب في معدلات التضخم كان مصحوبا بحدوث انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي في بلجيكا وفرنسا وهولندا ، وانخفاض معدل النمو عموما في جميع البلدان الاعضاء في آلية سعر الصرف حتى عام ١٩٨٧ . وقد قلت بصورة حادة في منتصف عام ١٩٩٠ فورة النمو التي حدثت منذ عام ١٩٨٧ ، وليس من الواضح بعد ما إذا كان التقارب الذي تحقق عند معدلات منخفضة لتضخم الاسعار قابلا للإدامة .

---

(٦٢) يرد تقييم اللجنة لأثر الاتحاد الاقتصادي والنقدي في تقرير المديرية العامة للشؤون الاقتصادية والمالية ، المعنون "سوق واحدة ، نقود واحدة" ، الذي نشر كعدد خاص من "الاقتصاد الاوروبي" ، العدد ٤٤ ، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ (انظر على وجه الخصوص الصفحات ٣٧ - ٣٩ (من النص الانكليزي)) .

وتعريف التقارب من حيث معدلات التضخم النسبية وحدها يغفل حقيقة أنه في حين أن الاتحاد النقدي بين البلدان التي تتشابه معدلات التضخم فيها يمكن أن يكون قابلا للادامة ، فإنه قد يمكن تحقيق التقارب التضخمي على حساب تباعد الاداء الى حد كبير في الاقتصادات الحقيقية . وإذا ما أريد ان يكون التقارب مصحوبا بالتوازن الاقتصادي في الاتحاد ، يجب بالتالي أن يكون تقارب الاسعار مصحوبا بتوازن مطرد بين معدل نمو الطلب ومعدل نمو العرض داخل كل منطقة رئيسية وكل دولة . وإذا لم يحتفظ بذلك التوازن ، يجب عندئذ تغطية الفرق عن طريق تحويل الموارد ، واذا ما استمر على الاجل الأطول ، سيحدث تراكم للدين الصافي الوطني أو الاقليمي . ومن ثم ينبغي أن يكون مقياس الاقتصاد الحقيقي للتقارب الفعال قبل تحقيق الاتحاد النقدي هو قدرة كل بلد على أن يحتفظ بتوازن ملائم في الحساب الجاري (ملائم في ضوء نمط التدفقات الرأسمالية الطويلة الاجل) بمعدلات نمو تحافظ على ارتفاع مستويات العمالة .

ولا يقتضي هذا التعريف للتقارب أن تكون الإنتاجية موحدة في الاتحاد النقدي بأسره ؛ بل أن تضخم الاسعار ، في الواقع ، قد لا يكون واحدا . وإنما الضروري هو أن تكفل مختلف العوامل التي تحدد نمو الطلب والعرض (الاسعار ، والانتاجية ، والاستثمار ، وتوزيع الدخل ، والتوازن المالي ، وما الى ذلك) ، إذا أخذت معا ، التوازن الطويل الاجل للطلب والعرض الكليين . وتؤدي زيادة الطلب على العرض مددا طويلة الى تراكم مفرط في الدين الخارجي الصافي كما تترتب عليه "مشكلة تكيف" مثل المشكلة المألوفة من تجارب البلدان النامية وبلدان أوروبا الشرقية .

الجدول الرابع - ٤ - معاملات اختصاص تضخم الاستهلاك الخاص : أعضاء آلية سعر الصرف "الضيقة النطاق" ، والاتحاد الاوروبي ككل ، ١٩٧٩ - ١٩٩٠

	بلدان "النطاق الضيق"		الاتحاد	
	المتوسط(أ)	التشتت(ب)	المتوسط(أ)	التشتت(ب)
١٩٧٩ - ١٩٨٠	٨,٠	٣,٧	١٢,٢	٥,٤
١٩٨١	٩,٣	٣,٦	١٢,١	٤,٧
١٩٨٢ - ١٩٨٥	٥,٧	٢,٣	٨,١	٤,٤
١٩٨٦	١,٢	١,٤	٣,٨	٤,٢
١٩٨٧	١,٨	١,٢	٣,٥	٢,٩
١٩٨٨	٢,٠	١,٠	٣,٧	٢,٧
١٩٨٩	٣,٢	٠,٧	٤,٩	٢,٦
١٩٩٠	٣,٠	٠,٤	٥,١	٣,٥

المصدر : الاقتصاد الأوروبي ، العدد ٤٦ ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الصفحة ١٥٣ (من النص الانكليزي) .

(أ) المتوسط المرجح .

(ب) المتوسط الحسابي غير المرجح للانحراف المطلق لكل بلد عن المتوسط المرجح .

ويبدو أن اللجنة تربط الاختلالات الاقليمية أو الوطنية "الخارجية" المفرطة ، باختلالات القطاع العام :

"تبدو الحاجة الى التقارب في التوازن الخارجي بصورة قابلة للادامة ، أقل وضوحا نظرا لأنه يمكن تمويل الاختلالات الحالية في الحساب الجاري الخارجي دون صعوبة ما أن تتكامل الأسواق الرأسمالية تماما ... ولن يكون زيادة تقارب الحسابات الجارية الخارجية مستصوبا من زاوية السياسة العامة ، إلا اذا كانت الاختلالات الراهنة تعكس مدخرات حكومية سالبة بصورة مفرطة . ولذا فليس من الجلي إن كان اتخاذ مزيد من اجراءات السياسة العامة سيغدو ضروريا لتصحيح اختلالات الحساب الجاري حالما تتحقق مصادر التمويل العام السليمة في جميع البلدان الأعضاء" (٦٣) .

بيد أن تراكم الدين المفرط ، سواء على القطاع العام أو على القطاع الخاص ، سيؤدي في نهاية المطاف الى حدوث تكيف خارجي سواء كان هناك اتحاد نقدي أم لا . ويحدث هذا في كل دولة على حدة ، عن طريق أسواق الصرف الأجنبي وما يرتبط بها من انخفاض القوة الشرائية ؛ بينما يحدث في الاتحاد النقدي عن طريق أسواق السندات (٦٤) . وفي أي من الحالتين ، يتخذ ذلك صورة انخفاض معدل نمو الطلب وما يرتبط به من تعديل نزولي في الدخل الحقيقي للبلدان المشتركة فيه ، ومع احتمال حدوث زيادة في البطالة أو الهجرة ، فالحاجة الى الرصيد "الخارجي" تكون واحدة داخل أو خارج الاتحاد النقدي ، وسواء كانت حسابات القطاع العام متوازنة أم لا .

---

(٦٣) الاقتصاد الأوروبي ، رقم ٤٤ ، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، الصفحة ٢٠٩ من النص الانكليزي .

(٦٤) في الواقع ، يمكن تعديل سعر الصرف الحقيقي ، حتى ولو كان سعر الصرف الإسمي محددا . بيد أنه سواء في داخل النظام النقدي الأوروبي "الجديد" ، أو في أي اتحاد نقدي ، لا يمكن تخفيض أسعار الصرف الحقيقية بين البلدان ذات العجز وبين ألمانيا إلا اذا كان معدل التضخم في البلدان ذات العجز أبطأ منه في ألمانيا .

والواقع أن موازين التجارة لم تتقارب في داخل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . بل لقد حدث تباعد كبير ، وخاصة في مجال التجارة داخل الاتحاد . وسيطرت التجارة مع ألمانيا على موازين التجارة الوطنية في داخل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، في السنوات القليلة الماضية -- وعانت جميع البلدان سوى ايرلندا من عجز متزايد . ونظرا لأن الاختلافات في أسعار الصرف الحقيقية كانت طفيفة نسبيا ، ولاسيما في السنوات الاخيرة ، فإن هذه الاتجاهات في موازين التجارة توحي بأن معدل النمو الاقتصادي بالنسبة لألمانيا ، مُحدد رئيسي للأداء التجاري لكل دولة عضو .

وكانت هذه بصورة جلية هي حالة التوسع الفرنسي في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٢ ، عندما بلغ النمو في فرنسا ١,٦ في المائة وفي المانيا ١ في المائة . ويعزى ٤٠ في المائة من الانخفاض الذي حدث في ميزان التجارة الفرنسي في تلك السنة ويبلغ ٤,٥ بليون دولار ، الى تدهور التجارة مع ألمانيا . على أنه بالمثل وعلى نحو أعمّ ، كان تدهور التجارة مع ألمانيا هو المحدد الرئيسي للأداء التجاري لجميع أعضاء الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، فعلا (باستثناء ايرلندا) أثناء التوسع الاخير (٦٥) .

أما ما إذا كان الميزان التجاري مع المانيا سيصبح قيدا على النمو في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي كله ، فيعتمد على مقدرة البلدان ذات العجز على تمويل العجز لديها . ويوحي حجم الفائض الالماني الاخير والندرة النسبية للتدفقات الرأسمالية الطويلة الاجل الى خارج ألمانيا ، قبل عام ١٩٩٠ على الاقل (انظر الجدول ألف ـ ٢٦) ، بأن التعريف الاقتصادي الحقيقي للتقارب لم يتحقق داخل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

ويفرض الافتقار الى التقارب حالة أساسية من عدم التناسق بالنسبة للسياسات الاقتصادية الوطنية ، وكان عدم التناسق شائعا على نطاق أوسع أثناء فترة بريتون وودز (Bretton Woods) . وبصورة أساسية ، أرغمت البلدان ذات العجز على الحد من نمو العجز فيها ، أما البلدان ذات الفوائض ، فلم يلزمها القيام بشيء . وستشمل الإجراءات اللازم أن تقوم بها البلدان المعسرة ، تخفيض عملاتها ، أو إبطاء النمو فيها ، مقارنا بالبلدان ذات الفوائض ، أو (وهذا هو الارجح) ، مزيج من هذا وذاك . وفي كل الحالات ، عانت البلدان ذات العجز من انخفاض نمو الدخل الحقيقي .

---

(٦٥) سبّب توحيد ألمانيا ابتعادا كبيرا عن هذا النمط . وثمة سؤال مهم يتمثل فيما إذا كانت الانماط السابقة ستعاود الظهور متى سارت عملية التكيف في ألمانيا على ما يرام .

وربما نشأت مصاعب طويلة الأجل متى توفر لانعدام التناسق هذا أسباب الاستمرار الذاتي نظرا لأن البلدان التي أرغمت على أن تنمو ببطء مالت الى تقليل الاستثمار وعانت من تدهور القدرة التنافسية بصورة تراكمية . وعدم التناسق هذا موجود أيضا في تشغيل آلية سعر الصرف ، ولن يزيلها الاتحاد الاقتصادي والنقدي .

وعلى هذا ، توجد هناك حالة مزدوجة من عدم التناسق تقترن بالتنظيم الاقتصادي للاتحاد الاقتصادي الأوروبي : فهناك عدم تناسق في تكوين السياسة النقدية ، كما أن هناك عدم تناسق في أثر التجارة على السياسة الداخلية . وكلاهما بالطبع ناشئ عن المصدر ذاته ، وهو الهيمنة التنافسية للاقتصاد الالماني . وسيختفي عدم التناسق مع تكوين الاتحاد النقدي (حتى لو وضعت سياسة اليوروفيد على أساس مبادئ تماثل تلك التي أقيمت عليها سياسة مصرف باندزبانك ، فتشمل بارامترات السياسة العامة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي كله وليس ألمانيا فقط) . بيد أن الاتحاد النقدي وحده لن يتغلب على الاختلال الناجم عن عدم تحقيق تقارب حقيقي .

ولا يقتصر رد الفعل بالنسبة للتجارة غير المتوازنة على البلدان ذات العجز بل يفرض اتجاها انكماشيا على النظام التجاري بأسره ، لأن البلدان ذات العجز تنكمش بينما لا يوجد ضغط محلي على البلدان ذات الفوائض لتوسيع نطاق تجارتها . وتقيد الأولويات الدولية السياسات العامة في البلدان ذات العجز . أما في البلدان ذات الفوائض ، فلكي لا تقتصر السياسات على أن تضع في اعتبارها الشواغل المحلية فقط ، يقتضي الأمر الالتزام بالتنسيق وتبني منظور إقليمي . وفي غياب هذا ، قد يصبح الانكماش مرضا معديا نظرا لأن بطء الاقتصاد في البلدان ذات العجز يؤدي الى انخفاض صادرات البلدان ذات الفوائض . وكلما تكامل النظام التجاري بصورة أوثق ، ازدادت شدة العدوى .

وتكفل القدرة التنافسية للاقتصاد الالماني بالمقارنة بشركائه من البلدان ، أن يتحكم معدل نمو الاقتصاد الالماني في معدلات نمو الاتجاه القابل للتحقيق في تلك البلدان (وتعمل التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل على تعديل هذا القيد) . وكلما زادت أهمية التجارة داخل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي قياسا بمجموع التجارة ، أصبح القيد على النمو الذي يفرضه عدم التناسق التجاري أشد .

على أن هناك تحفظا رئيسيا . فإن استيعاب المقاطعات الخمس الشرقية الجديدة في ألمانيا ، يُفضي الى تسارع النمو الالماني ، ويقترن ذلك ببعض التدهور في متوسط القدرة التنافسية في البلد ككل . وسيساعد تسارع معدل النمو في ألمانيا بلدانا أخرى على النمو بصورة أسرع دون حدوث اختلالات تجارية كبيرة مع ألمانيا . وستسبب المشاكل الخاصة التي أوجدتها الحاجة الى استيعاب الاقتصادات المنخفضة الانتاجية للمقاطعات الشرقية من ألمانيا ، ضغطا كبيرا على صناعات السلع الاستثمارية الالمانية ؛ ويقترن ذلك بانتشار الطلب في أجزاء أخرى من الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . وهذا من شأنه أن يميل الى خفض الاختلال في أنماط التجارة في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي مع احتمال أن يكون ذلك مؤقتا فقط .

الحاجة الى استجابات قوية في مجال السياسة

تنشأ مشاكل عدم التناسق في مجال التجارة من الاختلافات في المنافسة النسبية ، كما هي الحال بين البلدان والمناطق . وربما يتوقع أن يؤدي التوصل الى إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي الى زيادة فرص التكيف بإبداء مزيد من المرونة بالنسبة للأجور ومزيد من التدفقات الرأسمالية الطويلة الاجل . على أنه يلزم وجود السوق الوحيدة والاتحاد النقدي عدة سنين قبل أن يصبح الاتحاد الاقتصادي الاوروبي منطقة مالية موحدة . وحتى مع هذا ، لا توحي تجربة البلدان ذات الاقتصادات الاتحادية الكبيرة بأن أيا من الآليتين ستكفي لتقليل حالات عدم المساواة في الايرادات والقدرة التنافسية على الصعيد الإقليمي بصورة كبيرة .

والفروق في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين ولايات الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد استبعاد عنصر إعادة التوزيع الذي سببته الانشطة التي اضطلعت بها الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة ، ليست مماثلة اليوم في حجمها للفروق الموجودة بين بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي فحسب ، بل وظلت كذلك فترات طويلة من الزمن . وتعد الفروق في الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيما بين المقاطعات الكندية أكبر منها بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي (٦٦) . على أن

---

(٦٦) انظر الاقتصاد الاوروبي ، رقم ٤٤ (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠) ، الصفحة ٢٣٠ من النص الانكليزي ، ولجنة الاتحادات الاوروبية ، تقرير فريق الدراسة المعني بدور المالية العامة في التكامل الاوروبي (تقرير ماكدوغل) ، المجلد الثاني (بروكسل ، ١٩٧٧) ، الفصل ٥ .

الفروق في الدخل أكبر داخل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بالنسبة للمستويات التفصيلية الادنى . وتتيح تجزئة سوق العمل الاوروبية مجالا للفوارق في الاجر أكبر مما قد يكون موجودا في دول متجانسة لغويا . ولم تؤد الفوارق الكبيرة في الاجور في الولايات المتحدة الامريكية الى تقارب في الاداء الاقتصادي الاقليمي في الاجل الطويل بل أدت بالاحرى الى هجرة اليد العاملة على نطاق قد يتبين أنه غير مقبول سياسيا ولا هو ذو كفاية من الناحية الاقتصادية داخل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

وفي ظروف التسعينات سيستلزم كل من التماسك السياسي وكفاءة الاقتصاد الكلي في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ايجاد طريقة لإعادة تدوير الفوائض المستمرة ، وتقليل العجز الاقتصادي الاقليمي والوطني المضطرد . ويجب مواجهة التباين الكبير في القدرة التنافسية بتحويلات استثمارية طويلة الاجل وإلا فإن الامر سيتمخض عن فوارق مضطردة في معدلات النمو (تميل في نهاية الامر الى زيادة الاختلال تفاقما) . ولن يتسنى البقاء حتى للترتيبات الدولية المتحررة من القيود نسبيا مثل نظام بريتون وودز ، دون تحويلات طويلة الاجل من البلدان ذات القدرة التنافسية الاكبر الى البلدان ذات القدرة التنافسية الاقل .

ويتميز نطاق التجارة داخل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بأن الاعضاء في الاتحاد يمثلون بصورة أوثق مناطق دولة وحيدة أكثر من تمثيلهم دولا منفصلة في إطار نظام بريتون وودز . وفوق ذلك فإن فرادى الدول ، سواء كانت وحدوية أو اتحادية تكون لديها آليات قوية في مجال الميزانية لإعادة توجيه الايرادات صوب المناطق الاقل رخاء . وفي الدراسة التي أجرتها لجنة الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بشأن ثلاث من الدول الوحدوية (فرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة) ، وخمس من الدول الاتحادية (استراليا وكندا والمانيا وسويسرا والولايات المتحدة) ، تبين أن التحويلات الاقليمية تعوض عن زهاء ٤٠ في المائة من عدم المساواة الاقليمية . وبالرغم من ذلك لم تكن التحويلات الاقليمية الصافية في حد ذاتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت ـ ٢,٥ في الولايات المتحدة و ٣,٧ في المائة في المملكة المتحدة و ٤,٢ في المائة في ايطاليا[٦٧] . وفي المقابل ، فمع أن حالات عدم المساواة في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي على نفس القدر من الضخامة على الاقل في الدول الاتحادية الرئيسية ، فإن السياسات الاقليمية للاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، لا تعوض إلا عن ٠,٢٥ في المائة فقط من حالات عدم المساواة في دخل الفرد فيما بين الدول الاعضاء وقت

---

(٦٧) لجنة الاتحادات الاوروبية ، تقرير فريق الدراسات ... الصفحة ٤٢ من النص الانكليزي .

القيام بالدراسة ، وذلك بواسطة نفقات بلغت ٠,٠٢ من الناتج القومي الإجمالي للاتحاد الاقتصادي الاوروبي (٦٨) .

وتستخدم الدولة المفردة طائفة من الوسائل لإعادة توزيع الدخول وعلى الاخص ، ضريبة الدخل الشخصي ، ومشاريع الإنفاق العام ، وأنظمة الاستفادة من الضمان الاجتماعي . وما دام يوجد في البلد إيرادات مالية ولنظام مزايا تصاعديين وتوفر النفقات العامة مزايا متساوية تقريبا للفرد ، فإن الدخول تتحول عندئذ تلقائيا من المناطق ذات الرخاء النسبي الى المناطق الفقيرة نسبيا ، مما يحد من التدهور النسبي في مستوى المعيشة في المناطق الافقر . ولن يكون هذا هو الحال داخل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

وتستخدم البلدان أيضا منحا حكومية دولية أو ترتيبات لتقاسم الضرائب . وينجم عن المنح وتقاسم الإيرادات عامة إعادة توزيع الدخول وفقا لمعايير محددة مثل الدخل الفردي أو القدرة المالية . وكان في كل من استراليا وكندا والولايات المتحدة أنظمة رئيسية للمنح الاتحادية (الى أن ألغي تقاسم الإيرادات في عهود حكومات سابقة) . وفي ألمانيا ، تتم التحويلات مباشرة فيما بين المقاطعات . أما في بريطانيا ، فتقوم منحة دعم الاسعار بدور مماثل . وليس هناك حتى الآن تحويلات على نطاق واسع كهذه فيما بين الدول الاعضاء في الاتحاد .

وأخيرا ، توفر الدول أيضا منحا لاغراض محددة ، وتستخدم الولايات المتحدة مثل تلك التحويلات المحددة الى أقصى حد ، ولاسيما من خلال قسائم الأغذية ، ومشاريع التجديد الحضري . وتندرج الأموال الاقليمية والاجتماعية للاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، تحت فئة برامج التحويلات هذه ، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الزراعية المشتركة .

---

(٦٨) نفس المرجع ، الصفحة ٦١ من النص الانكليزي .

وجاء في تقرير الاتحاد الاوروبي أيضا أن التحويلات الاقليمية داخل الدول الاتحادية والوحدوية لم تكن تمثل وسيلة لتأمين توزيع للدخل أكثر عدالة فحسب ، وإنما لعبت أيضا دورا كبيرا في تمويل العجز الكامن في "موازين مدفوعات" المناطق الأفقر ، أي إعادة تدوير أو الاستفادة من الفوائض الاقليمية للمناطق الاكثر ازدهارا . ففي المملكة المتحدة ، على سبيل المثال ، غطت التدفقات المالية العامة ما متوسطه ٧٠ في المائة من العجز الاقليمي في موازين مدفوعات ايرلندا الشمالية واسكوتلندا وويلز . وفي المانيا موّلت التحويلات العامة ٦٠ في المائة من العجز لدى مناطق نيدرساشن وسليزفيغ - هولشتين والسارلاند . وفي الوقت نفسه ، موّلت المناطق الاكثر رخاء في بريطانيا (الجنوبية الشرقية وميدلاند الغربية) تدفقا عاما يعادل ١٣٠ في المائة من فائض موازين مدفوعاتها الاقليمية ، كما وفرت المناطق الاكثر رخاء في ألمانيا (بادن - فيرتمبرغ ، ونوردهايم - فيسفالن وهيسين) تدفقا خارجيا يعادل ٨٧ في المائة من الفائض الاقليمي (٦٩) . وقد أدت هذه التحويلات الاقليمية دورا هاما في المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي في المانيا والمملكة المتحدة . فلو لم تكن قد جرت هذه التحويلات لما كان من الممكن إدامة نمو الناتج القومي الاجمالي إلا عن طريق نمو أسرع في المناطق المزدهرة (وهي معدلات نمو يُحتمل جدا أن تخلق صعوبات اقتصادية أخرى) ، أو بتراكم الديون في المناطق الأفقر أو بكليهما .

العنصر المفقود في تصميم الاتحاد الاقتصادي والنقدي

أُشير الى أنه في الوقت الذي يسعى فيه الاتحاد الأوروبي بشكل فعال إلى تحقيق أهداف الكفاية في توزيع الموارد والاستقرار النقدي ، لم تكن مؤسسات الاتحاد تتعامل بنفس البراعة مع مشاكل الاختلال الاقليمي ومواصلة النمو الاقتصادي (٧٠) . وهناك احتمال أن تُرحل هذه العيوب في تصميم الاتحاد الاقتصادي النقدي .

والجمع الغريب بين الاتحاد النقدي والاستقلال الذاتي المالي المجزأ بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيعمل على تفاقم الاختلافات الاقليمية ويحد من التقارب الحقيقي ويؤدي الى أن يكون معدل النمو الاجمالي للاتحاد الاوروبي أدنى منه عما لو كان الأمر مختلفا ، وقد يجعل امتصاص الصدمات أشد صعوبة . كما قد يكون في ذلك ضرر بالتماسك الاجتماعي والاقتصادي .

---

(٦٩) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٣ .

(٧٠) انظر : T. Padoa-Schioppa, Efficiency, Stability and Equity: A Strategy for the Evolution of the Economic System of the European Community (Oxford, Oxford University Press, 1988) .

إن المصدر الاساسي للصعوبات هو الفروق في مستويات ومعدلات نمو الانتاجية بين بلدان الاتحاد الاوروبي . والمراد بالاليات المالية المحدودة للغاية التي توجد بالفعل داخل الاتحاد الاوروبي ، ولا سيما الصناديق الاقليمية والهيكلية ، التي سيجري توسعها ، أن تخفف من أثر الفروق الاقليمية في القدرة التنافسية . غير أنها ليست كافية ، ويُتوقع أن تحدث ضغوط لتحقيق قدر من المركزية في السياسة المالية (ليس مجرد تنسيق وإنما قدر أكبر من المركزية في فرض الضرائب والانفاق) . على أنها ستكون موجودة حتى إذا كانت القدرة التنافسية متماثلة في كل أنحاء الاتحاد الاوروبي عندما يُدشن الاتحاد الاقتصادي والنقدي حيث لا تزال الدولة معرضة "للصدمات" ، أي الاحداث غير المنظورة ذات النتائج الاقتصادية الكبيرة ، وهذه لها آثار متفاوتة .

ومن الصعب رؤية الخليط المؤسسي الذي يجري الآن التخطيط له وقد امتد الأجل به طويلا ، فإما أن يميل الاتحاد الى التحرك نحو نظام مالي يتميز بقدر أكبر من المركزية لتكملة الاتحاد الاقتصادي والنقدي ، وإما أن يتعرض الاتحاد الاقتصادي هذا نفسه لضغوط كبيرة .

المربع الرابع - ٢ تطور مفهوم وبرنامج الاتحاد النقدي الاوروبي

كان موضوع الاتحاد النقدي فكرة مستصوبة على الدوام داخل الاتحاد الاوروبي منذ بداية إنشائه . ويعزى هذا في بعض أسبابه الى الاعتقاد بأن اقتصادات الاتحاد الاوروبي ستعمل بكفاية أكبر في إطار نظام أسعار صرف ثابتة وإن كانت قابلة للتغيير . وقد وفر نظام بريتون وودز مثل هذا النظام "خارجيا" . على أن انهيار بريتون وودز والتكامل المتزايد في اقتصادات الاتحاد الاوروبي كان معناه الحاجة الى وجود نظام داخلي لسعر الصرف في الاتحاد الاوروبي .

وفي سنة ١٩٧٠ ، قدم تقرير ورنر مقترحات للقيام على مراحل بإنشاء ما يسمى اليوم بالسوق المفردة ، والغاء العديد من قرارات السياسة الاقتصادية لمؤسسات الاتحاد ، وأخيرا إقرار التحركات الحرة لرؤوس الاموال وأسعار الصرف الثابتة بشكل لا رجوع فيه (أ) .

وقد تم قبول هدف الاتحاد الاقتصادي والنقدي في مؤتمر قمة الاتحاد الاوروبي المعقود في آذار/مارس ١٩٧٢ . على أن النتيجة المحددة الوحيدة التي أسفر عنها هذا الاتفاق تمثلت في إنشاء "ثعبان" العملات في نيسان/ابريل ١٩٧٢ . واتخذ هذا شكل التزام بالحفاظ على حدود للتغيرات في أسعار الصرف بين عملات الاتحاد الاوروبي مقدارها ٢,٢٥ في المائة ، مع تعويم الكل في إطار مجموعة أوسع من أسعار التعادل المتصلة بالدولار . ولم ينجُ نظام "ثعبان" العملات من صدمة ارتفاع أسعار النفط وتعويم الدولار في سنة ١٩٧٣ . فتركت فرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة الثعبان بعد تعويم الدولار بفترة وجيزة . وبعد ذلك انضمت فرنسا مرة أخرى الى الثعبان ثم تركته ثانية . وفي نهاية السبعينات لم يتبق داخل هذا النظام سوى المانيا وبلدان بينيلو .

وأُحييت عملية التعاون النقدي بين دول الاتحاد الاوروبي في مؤتمر القمة المعقود في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ . ووافقت جميع الدول الاعضاء على إنشاء

(أ) Commission of the European Communities, Interim Report on the Establishment by Stages of Economic and Monetary Union (Brussels, 1970) .

نظام نقدي أوروبي جديد يقوم على آلية لأسعار الصرف الثابتة ، تتذبذب قيمة العملة داخلها في نطاق لا يزيد على ٢,٢٥ في المائة على أي من جانبي سعر للتعادل مُقوَّم بوحدة العملة الأوروبية ، وهي سلة ، أي مجموعة ، من عملات الاتحاد الأوروبي (ب) . وكان المتوخى من اتفاقات التدخل المعقودة بين المصارف المركزية والتي يجري العمل بها عن طريق الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي ومصرف التسويات الدولية أن تساعد في الحفاظ على أسعار التعادل ، ولا سيما في فترات العسر التي يمكن اعتبارها قصيرة أساسا . وقد أُكملت آليات التدخل هذه في اتفاقات بازل - نايبورغ لسنة ١٩٨٧ ، التي نصت على التدخل في حدود الهامش والادارة التعاونية لأسعار الفائدة القصيرة الأمد ووسائل أخرى أكثر مرونة للحفاظ على أسعار التعادل (ج) .

(ب) تتكون وحدة العملة الأوروبية حاليا من : المارك الالماني ٣٠,٣٦ في المائة ، والفرنك الفرنسي ١٩,٣٢ في المائة والفرنك البلجيكي ٧,٧٨ في المائة ، والليرة الايطالية ٩,٨٧ في المائة ، والجنيه البريطاني ١٢,٦ في المائة ، والغيلدر الهولندي ٩,٤٩ في المائة ، والكرون الدانمركي ٢,٥٢ في المائة ، والفرنك اللكسمبورغي ٠,٣١ في المائة ، والبيزيتا الاسبانية ٥,١٥ في المائة والاسكيودو البرتغالي ٠,٧٨ في المائة ، والدراخمة اليوناني ٠,٧١ في المائة ، والجنيه الايرلندي ١,١١ في المائة . ومن الخصائص التي يتميز بها تحديد أسعار التعادل من حيث وحدة العملة الأوروبية أن سعر التعادل يتغير بإعادة تحديد سعر أي عملة من العملات التي تتكون منها وحدة العملة الأوروبية . ففي الواقع نحت المصارف المركزية نحو تجاهل تعادلات وحدة العملة الأوروبية ، وربطت أنشطتها بشبكة عملات أساسها المارك الالماني (انظر Karl Otto Pöhl, Britain and EMU (London; Centre for Economic Performance, London School of Economics, 1990), p. 5) .

(ج) للاطلاع على التفاصيل المؤسسية ونصوص اتفاقات بازل - نايبورغ ، (انظر Horst Unqerer and others, The European Monetary System: Developments and Perspectives, Occasional Paper No. 73 (Washington, D.C.) International Monetary Fund, November 1990), pp. 8-9 and 87-89 .

ومنذ انشاء آلية أسعار الصرف ، كانت عمليات ضبط أو تصحيح أسعار التعادل ، ولا تزال خاضعة للتفاوض والاتفاق بين البلدان المشتركة في الآلية ، ولا تُحدد من جانب واحد . وانضم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حينذاك الى النظام النقدي الأوروبي في ١٩٧٩ . ولكن رغم أن بريطانيا كانت جزءا من مجموعة وحدة العملة الأوروبية وكان مصرف انكلترا يشترك في آليات إنشاء وحدة العملة الأوروبية ، فقد امتنعت بريطانيا عن الانضمام الى آلية أسعار الصرف ، وانضمت ايطاليا مع تحديد نطاقات للتدخل بـ ٦ في المائة .

وكانت هناك سبع مناسبات جرى فيها ضبط أسعار التعادل داخل آلية أسعار الصرف بين إنشائها في آذار/مارس ١٩٧٩ وعملية تصحيح عامة جرت في سنة ١٩٨٣ . ومنذ سنة ١٩٨٣ أصبحت عملية ضبط أسعار التعادل نادرة الحدوث ، فقد وقعت أربع مناسبات تغيرت فيها أسعار التعادل حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، ولم تقع أي مناسبة منذ ذاك الحين . بل إن عددا من الحكومات ، ولا سيما حكومة فرنسا ، أعربت عن نفورها من القيام بأي تصحيح آخر لأسعار التعادل . وفي الفترة الأولى ، عوضت التغييرات في أسعار التعادل ما قيمته ٩٠ في المائة في المتوسط من الفروق في معدلات التضخم . ومن عام ١٩٨٤ الى عام ١٩٨٧ لم تعوض التغييرات في أسعار التعادل سوى ٥٠ في المائة فقط من الفروق في معدلات التضخم . ومنذ ذلك الحين لم يحدث بطبيعة الحال أي تعويض لهذه الفروق (د) . والواقع أن النظام جعل ينتقل من "سعر صرف زاحف" الى نظام لسعر صرف ثابت . وانضمت اسبانيا (التي انضمت الى الاتحاد الأوروبي في سنة ١٩٨٦) الى آلية سعر الصرف في سنة ١٩٨٩ ، بنطاقات مداها ٦ في المائة . وانضمت المملكة المتحدة الى آلية سعر الصرف في سنة ١٩٩٠ أيضا بنطاقات مداها ٦ في المائة . وانتقلت ايطاليا من نطاقات مداها ٦ في المائة الى نطاقات مداها ٢,٢٥ في المائة ، في سنة ١٩٩٠ . أما اليونان والبرتغال فهما البلدان الوحيدان اللذان لم ينضما الى آلية سعر الصرف حتى الآن ، وإن كانت حكومتا البلدين قد أعلنتا أنهما ينتويان الانضمام .

وقد عمل التفاوض على وثيقة أوروبية وحيدة في سنة ١٩٨٥ ، الذي بدأ عملية إكمال السوق الداخلية الأوروبية بنهاية عام ١٩٩٢ على توفير الحافز على دراسة التغييرات المؤسسية اللازمة لاقامة الاتحاد النقدي . وقد أنشأت قمة سنة ١٩٨٨ لجنة ديلورس ، المؤلفة من ١٢ محافظا للمصارف المركزية وثلاثة خبراء مستقلين ، وقدمت اللجنة تقريرها في آذار/مارس ١٩٨٩ وأوصت فيه القيام بعملية من ثلاث

(د) European Economy, No. 44 (October 1990), p. 42 .

مراحل لإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي(هـ) . وأكد اجتماع قمة عُقد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ قبول ١١ من جملة ١٢ من الحكومات الأعضاء (والاستثناء هو حكومة المملكة المتحدة) لاستراتيجية المراحل الثلاث . وفي اجتماع قمة لاحق عُقد في روما في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ ، أنشئت الدول الأعضاء مؤتمرين حكوميين دوليين ، واحد للتفاوض بشأن معاهدة لإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي ، والآخر للتفاوض حول معاهدة توجد اتحادا سياسيا أكبر .

واقترح تقرير ديلورس أن يتم تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى

الجانب النقدي : استكمال الحيز المالي الداخلي ؛ زيادة التنسيق النقدي والتنسيق في مجال أسعار الصرف ؛ الاقلال من اللجوء الى ضبط أسعار التعادل ؛ انضمام جميع عملات الاتحاد الأوروبي الى "النطاق الضيق" لآلية أسعار الصرف ؛ والتوسع في استخدام وحدة العملة الأوروبية .

الجانب الاقتصادي : استكمال السوق الداخلية ؛ تعزيز سياسة المنافسة ؛ التنفيذ الكامل لاصلاحات صناديق المساعدة الاقليمية ؛ زيادة التنسيق والرقابة في مجال السياسة ؛ تعديل الميزانيات في البلدان ذات العجز الكبير .

المرحلة الثانية

الجانب النقدي : إنشاء الشبكة الأوروبية للمصارف المركزية المعروفة باسم يوروفيد ؛ احتمال تضييق نطاقات آلية سعر الصرف .

الجانب الاقتصادي : تقييم سياسات المرحلة الأولى ؛ استعراض التعديلات الوطنية فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي .

(هـ) Commission of the European Communities, Report on Economic and Monetary Union in the European Community (Brussels, 1989).

المرحلة الثالثة

الجانب النقدي : تتولى الشبكة الاوروبية للمصارف المركزية زمام السياسة النقدية ؛ تحديد أسعار صرف ثابتة بشكل لا رجوع عنه أو إقرار وحدة العملة الاوروبية بوصفها العملة الوحيدة .

الجانب الاقتصادي : التنسيق المحدد للميزانيات ؛ امكانية تعزيز السياسات الاقليمية والهيكلية .

وقد بدأت المرحلة الاولى في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . والمقرر أن تنتهي في موعد غايته ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، عندما تبدأ ، بصفة غير قطعية المرحلة الثانية . ومن المقرر أن تبدأ المرحلة الثالثة ، بشكل غير نهائي ، في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ، وأن تنتهي بنهاية القرن (و) .

ومن المقرر أن تقدم اللجان الحكومية الدولية تقاريرها مرة أخرى الى اجتماع قمة للاتحاد الاوروبي قرب نهاية سنة ١٩٩١ . وليس من الواضح ما إذا كان الزخم السياسي المتولد عن الوثيقة الاوروبية الوحيدة سيستمر أم لا . واقترح عدد من الحكومات ، ولا سيما حكومتا المانيا والمملكة المتحدة أن يكون المضي في تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي أبطأ إيقاعا عما كان متوخى من قبل ، أي أن تبدأ المرحلة الثانية بعد سنة ١٩٩٤ .

وتتزايد الشكوك أيضا فيما يتعلق بتكوين ودور الشبكة الاوروبية للمصارف المركزية . فتقرير ديلورس يتصور قيام منظمة تشابه الى حد ما المصرف المركزي في المانيا ، وهو البوندزبانك ، الذي يتميز باستقلاله عن الرقابة الحكومية ، والملتزم ، أولا ، بحكم تأسيسه ، بانتهاج سياسات تحافظ على استقرار الاسعار ، وثانيا ، بدعم السياسات الاقتصادية للحكومة الالمانية . على أنه نظرا للدور المحدود

(و) الخطوات المقترحة للاتحاد النقدي أكثر تحديدا بكثير ، سواء من الوجهة التحليلية أو الوجهة المؤسسية ، من الخطوات المقترحة لتحقيق الاتحاد الاقتصادي ، والتابعة جزئيا من الخلافات غير المحسومة بشأن دور السياسة خارج الحلبة النقدية الضيقة .

لمؤسسات الاتحاد الاوروبي السياسية . فقد برزت مخاوف من تركيز السلطة في يد اليوروفيد ومن الوكالة التي تشمل الاتحاد كله الذي ستكون ملزمة قانونا بتأييد سياساته . وصعوبة أخرى تتعلق بدور اليوروفيد في الانتقال من المرحلة الثانية التي تبقى السياسة النقدية فيها مسؤولية المصارف المركزية الوطنية الى المرحلة الثالثة التي تنتقل فيها المسؤولية الى اليوروفيد . وهذا الانتقال المفاجئ أمر تمليه ضرورة عدم تجزئة المسؤولية عن السياسة النقدية . غير أن هناك شكوكا تتعلق بصلاحية وحكمة التحول الى منظمة لم تُجرب من قبل .

الفصل الخامس

الطاقة

سيطرت أزمة الخليج الفارسي التي وقعت في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ على مسرح الطاقة العالمي بسبب حجم الزيادة في أسعار النفط والقلق العميق فيما يتعلق بأمن امدادات النفط . وفي الوقت ذاته ، كانت الشواغل البيئية آخذة في التزايد مع توصل الأوساط العلمية في العالم إلى استنتاجات مبدئية بشأن تغير المناخ واستصواب اتخاذ تدابير وقائية بهدف تخفيض ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام أنواع الوقود التقليدية في إنتاج الطاقة .

ويركّز الجزء الأول من هذا الفصل على الاتجاهات والاحتمالات فيما يتعلق بسوق النفط الدولية ، بينما يركّز الجزء الثاني على بعض الجوانب المتصلة بصياغة السياسات المتعلقة بالطاقة والبيئة .

سوق النفط الدولية

ترتّب على الأحداث التي وقعت في الخليج الفارسي ، فضلا عن تلك التي وقعت في أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي خلال عام ١٩٩٠ ، أثر كبير على سوق النفط العالمية وقد يتوقع أن يكون لها آثار على الاتجاهات والتوقعات المتعلقة بالطاقة في العالم لسنوات كثيرة قادمة . وقد كشفت عملية إعادة التشكيل الجارية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الوسطى والشرقية عن وجود قدر كبير من عدم الكفاءة في مجال الطاقة ومشاكل بيئية واسعة النطاق .

وفي أعقاب غزو العراق للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أدى الحظر التجاري المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) عن قطع إمدادات ما يزيد على ٤ ملايين برميل يوميا من الصادرات من هذين البلدين ، أو ما يعادل ٧ في المائة من الاستهلاك العالمي . وقد أدى هذا بالإضافة إلى عمليات المضاربة في السوق ، لفترة من الزمن ، إلى مضاعفة أسعار النفط أو بلوغها ثلاثة أمثال ما كانت عليه ، مع ما ترتب على ذلك من حدوث صدمات بالنسبة لكثير من الاقتصادات الوطنية .

وقد أشارت الأزمة مجموعة من القضايا ، بما في ذلك استمرار ضعف البلدان النامية المستوردة للنفط وبلدان أوروبا الشرقية ، وأهمية الطاقات الإنتاجية للدول الأعضاء في منظمة الدول المصدّرة للنفط (الأوبك) وقصور الترتيبات الحكومية الدولية التي اتخذت بعد أزمتي الطاقة اللتين وقعتا خلال العقدين الماضيين .

ولمواجهة هذه التحديات المتعلقة بالطاقة ، طرحت مجموعة من الأفكار لكي ينظر فيها المجتمع الدولي ، بما في ذلك المقترحات التي قدمتها فرنسا إلى صندوق النقد الدولي والتي تدعو إلى انشاء مخزون احتياطي عالمي من النفط واقتراح رئيس فنزويلا في دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين بعقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالنفط .

وقد سبق أزمة الخليج استقرار نسبي في حالة الطاقة في العالم ، ولا سيما في سوق النفط . وخلال عام ١٩٨٩ بأكمله ، أدى النمو في استهلاك النفط وكساد إنتاج النفط في البلدان غير الأعضاء في الأوبك ، إلى زيادة الطلب على نفط الأوبك وإن كان بعض البلدان الأعضاء قد وصل بالفعل إلى حدود طاقته الإنتاجية . وقد تآكل هذا الاستقرار بسرعة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ بسبب الإفراط في الانتاج ، حيث انخفضت أسعار النفط مرة أخرى إلى مستوياتها لعام ١٩٨٨ .

وكثيرا يركّز العالم اهتمامه على الآثار المفيدة لانخفاض أسعار النفط بالنسبة للبلدان المستهلكة . إلا أن أي هبوط كبير في أسعار النفط تترتب عليه آثار خطيرة ومزعزعة للاستقرار في البلدان المصدّرة للنفط ، التي يعتمد عدد منها على النفط في جزء كبير من دخلها الوطني وحصائلها من النقد الأجنبي . ومع الاضطرار الى تقليص الميزانيات الحكومية ، أدى انخفاض أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦ إلى حدوث انتكاس ، مع ما استتبع ذلك من عدم استقرار سياسي في هذه البلدان وخلافات فيما بينها ومع البلدان الاخرى كذلك .

وقد تسببت أزمة الخليج خلال عام ١٩٩٠ في حدوث إنفاق اضافي على الواردات النفطية بلغ نحو ٥٣ بليون دولار - ٤١ بليون دولار من الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، وبليوني دولار من بلدان أوروبا الشرقية ، و ١٠ بلايين دولار من البلدان النامية المستوردة للنفط . وكان وقع ذلك شديدا بصفة خاصة على كثير من بلدان أوروبا الشرقية والعالم النامي بسبب شدة اعتمادها على النفط لتلبية احتياجاتها العامة من الطاقة ، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي ، والمديونية الخارجية ، ونقص العملة الأجنبية . وقد ساعدت على تخفيف ذلك الأثر القروض والائتمانات المقدمة

من صندوق النقد الدولي والترتيبات الاخرى المتعددة الاطراف فضلا عن المساعدات الثنائية المخصصة المقدمة من البلدان النامية المصدرة للنفط . بيد أنه في كثير من البلدان لم يحل هذا دون حدوث حالات نقص وتحصيص وفقد في الانتاج . ويقتضي ضعف هذه البلدان إزاء الأزمات النفطية ايلاء اهتمام ونظر جادين للمسألة .

وفي حين أن قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) كان ملزما لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، لم تتخذ ترتيبات كافية لتقاسم التكاليف والفوائد بصورة منصفة . فالبلدان الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة كانت لديها احتياطيات نفطية استراتيجية ومخزونات تجارية كافية . إلا أن العالم النامي وبلدان أوروبا الشرقية كان المخزون لديها ضئيلا وكان عليها أن تتحمل نصيبا كبيرا من الآثار السلبية .

وقد استفادت البلدان المصدّرة للنفط من العوائد النفطية الاضافية - بمبلغ ٣٩ بليون دولار للبلدان الاعضاء في الاوبك ، و ٨ بلايين دولار للبلدان النامية المصدرة للنفط غير الاعضاء في الاوبك ، و ٦ بلايين دولار للاتحاد السوفياتي وكندا والمملكة المتحدة والنرويج .

وتملك بلدان الخليج الفارسي ، سواء الاعضاء في الاوبك أو غير الاعضاء ، ثلثي الاحتياجات النفطية العالمية المؤكدة ، أو ٦٥٧ بليون برميل ؛ وهذه هي الاحتياطيات التي اكتشفت ويمكن استغلالها بتكلفة منخفضة للغاية .

ويلزم أخذ هذه الظاهرة الجيولوجية في الحسبان عند تحليل الاتجاهات والاحتمالات العالمية للطاقة ، بما في ذلك الشواغل البيئية والتدابير الرامية الى تخفيض استهلاك الوقود الاحفوري .

وتشير الاسقاطات المتعلقة بالطاقة حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده الى أن الطلب على نفط الاوبك ، وبخاصة من الخليج الفارسي ، سيزيد زيادة كبيرة بسبب كساد الانتاج في البلدان النامية غير الاعضاء في الاوبك واستمرار انخفاض انتاج النفط في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

إلا أن الفجوة بين الطاقات الانتاجية لبلدان الاوبك والطلب على نفطها ما برحت تضيق في السنوات الاخيرة . فقبل أزمة الخليج ، كانت الطاقات الانتاجية في البلدان الاعضاء في الاوبك تقدر ب ٢٧ - ٢٨ مليون برميل يوميا ، في حين كان الطلب على نفطها

يصل الى ٢٤ مليون برميل يوميا . ومع ازدياد الطلب ، ما لم تتخذ اجراءات لزيادة الطاقات الانتاجية ، لا بد من توقع حدوث أزمة أخرى في الطاقة في غضون السنوات القليلة المقبلة . وبالرغم من الاحتياطيات النفطية المؤكدة الهائلة المتوفرة لدى البلدان الأعضاء في الأوبك ، ثارت تساؤلات حول قدرتها على زيادة طاقاتها الانتاجية ، حيث أن معظمها يعاني من قيود مالية خطيرة . وأصبح من الواضح وجود حاجة الى تعاون دولي لكفالة الاستقرار في أسواق النفط على الأجل الطويل .

وتبرز أزمة الخليج ، وبصفة خاصة ما لَحِق بالمرافق النفطية في الكويت والعراق من خراب ودمار ، مدى الحاجة هذا التعاون . وينبغي أن يكون الهدف من التعاون الدولي هو تأمين الامدادات للمستهلكين وتأمين الأسواق للمنتجين بحيث يمكن تحقق الاستثمارات في الوقت المناسب للوفاء بمستويات الطلب المتزايد . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أن تسعى البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة الى التشاور والتعاون بشأن خطط الطاقة في المستقبل ، ولا سيما عندما يتوقع اتخاذ اتجاهات جديدة .

أثر أزمة الخليج

كان من الواضح أن ثمة بطئا ملحوظا في الاقتصاد العالمي قبل أزمة الخليج ، مع انخفاض معدلات النمو في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو والعالم النامي وانتكاس شديد في أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي . ويقدّر أن الأثر العام لأزمة الخليج قد أدى الى انخفاض الناتج العالمي بنسبة ٠,٢ في المائة .

وكان ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ نتيجة القلق العميق المتصل بالخطر السائد الذي يهدد بنشوب حرب في الشرق الأوسط وإمكان تدمير المرافق النفطية وما يستتبع ذلك من حدوث عجز في الامدادات من هذه السلعة الأساسية البالغة الاهمية للاقتصاد العالمي . إلا أن ارتفاع أسعار النفط ، وان كان حادا ، كان قصير العمر . وكانت الزيادة في متوسط أسعار النفط في عام ١٩٩٠ ككل عن أسعار عام ١٩٨٩ حوالي ٢٧ في المائة ، في حين كانت الزيادات في الأزمتين السابقتين اللتين وقعتا في ١٩٧٤/١٩٧٣ و ١٩٨٠/١٩٧٩ قد بلغت أربعة أمثال ومثلين على التوالي .

ويرد في الجدول ٥ - ١ تقدير للعوائد الاضافية من الصادرات النفطية والنفقات الاضافية على الواردات النفطية لعام ١٩٩٠ . وباستثناء كندا والمملكة المتحدة والنرويج ، تعتبر جميع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو مستوردة صافية للنفط . ويقدّر اجمالي انفاقها الاضافي على الواردات النفطية في عام ١٩٩٠ ، بالمقارنة بعام

١٩٨٩ ، بمبلغ ٤١ بليون دولار ، مع تحمّل الولايات المتحدة واليابان نصف هذا المبلغ تقريبا . ومن الناحية الاخرى ، استفادت كندا والمملكة المتحدة والنرويج بمبلغ اضافي قدره نحو ٣,٨ من بلايين الدولارات .

وجميع بلدان أوروبا الشرقية مستوردة صافية للنفط . وفي الماضي ، كانت معظم احتياجاتها النفطية تلبى عن طريق الاتحاد السوفياتي بموجب صيغة سعرية تستند إلى متوسط سعر النفط العالمي في السنوات الخمس السابقة . ونتيجة لعملية إعادة التشكيل والاصلاحات الاقتصادية ، بدأت العلاقات الاقتصادية الخاصة بين الاتحاد السوفياتي وشركائه السابقين في مجلس التعاضد الاقتصادي تعتريها تغييرات أساسية في أوائل عام ١٩٩٠ . وأدت مطالبة الاتحاد السوفياتي بدفع مقابل جزء من الواردات النفطية بالعملة الصعبة والتخفيضات في امداداته إلى حدوث نقص في النفط ، وحدا ذلك ببلدان أوروبا الشرقية أن تبحث عن مصادر جديدة ، أهمها العراق . وقبل اندلاع أزمة الخليج الفارسي ، وقّعت بلغاريا وبولندا وهنغاريا عقودا مع العراق لاستيراد النفط الخام وكانت رومانيا بالفعل مستوردا مستقرا للنفط العراقي[(١)] .

---

(١) "أزمة الخليج توجه صفعة إلى قطاع النفط في أوروبا الشرقية" ، Oil and Gas Journal ، ١١ شباط/فبراير ١٩٩١ ، الصفحة ٣٨ .

الجدول ٥ - ١ - أثر أزمة الخليج : الأرقام التقديرية للعوائد الاضافية للصادرات النفطية والنفقات الاضافية على الواردات النفطية لعام ١٩٩٠[أ]

(ببلايين الدولارات)

العوائد الاضافية من الصادرات النفطية	٥٢,٨
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو (كندا ، المملكة المتحدة ، النرويج)	٣,٨
الاتحاد السوفياتي	٢,٥
البلدان النامية	٤٦,٥
البلدان الأعضاء في الأوبك	٣٨,٩
البلدان الأخرى المصدّرة للنفط	٧,٦
النفقات الاضافية على الواردات النفطية	٥٢,٨
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٤١,٠
أوروبا الشرقية	١,٨
البلدان النامية المستوردة للنفط	١٠,٠

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

(أ) على أساس متوسط سعر النفط في عام ١٩٩٠ وهو ٢٢,٢ من الدولارات للبرميل .

وبالإضافة إلى الخسائر الأخرى الناتجة عن إعمال الجزاءات التجارية ضد العراق والكويت ، يُقدر أن فاتورة الواردات النفطية لبلدان أوروبا الشرقية بلغت في عام ١٩٩٠ قرابة ٨,١ بلايين دولار . وهذا يمثل زيادة تقارب ١,٨ من بلايين الدولارات بالمقارنة بعام ١٩٨٩ .

وبالرغم من التوصية التي قدمتها البلدان الأعضاء في الأوبك ، في اجتماعها المعقود في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بأن توجه الامدادات الإضافية من الأوبك أساسا إلى العالم النامي ، فقد واجه العديد من البلدان النامية المستوردة للنفط نقصا حادا في الإمدادات ، وكانت آخر من يضمن الحصول على إمدادات النفط بسبب ما تشكوه من النقص في العملات الأجنبية وانعدام برنامج لتقاسم النفط في حالات الطوارئ شبيه بالترتيبات الموجودة بالفعل منذ السبعينات للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو في إطار الوكالة الدولية للطاقة . وللتخفيض من استهلاك النفط ، رفع عدد من البلدان الأسعار المحلية لمنتجات النفط ولجأت إلى التحصيص .

ومع ذلك ، وردت أنباء تفيد عن وضع عدد من الترتيبات الخاصة فيما يتعلق بإمدادات النفط بين البلدان النامية المصدرة للنفط والبلدان النامية المستوردة للنفط . فعلى سبيل المثال تعهدت نيجيريا بتزويد عدة بلدان افريقية ، من بينها أوغندا وغامبيا وكينيا ، بالنفط بأسعار مواتية[٢] . واستمرت الترتيبات في إطار اتفاق سان خوسيه الذي تزود بموجبه فنزويلا والمكسيك ، منذ أوائل الثمانينات ، ١٢ بلدا من بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى بالنفط بأسعار موايتة . كذلك أبرمت عدة بلدان من جنوب وشرق آسيا صفقات نفطية خاصة مع اندونيسيا وجمهورية إيران الاسلامية وماليزيا والمملكة العربية السعودية بغية تعويض الإمدادات المفقودة من العراق والكويت .

وتقدر التكلفة الإضافية للواردات النفطية بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط ب ١٠ بلايين دولار ، أو بزيادة قدرها ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٠ بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . وتحملت البرازيل وتركيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وكوبا والهند ويوغوسلافيا قرابة نصف هذا المبلغ .

---

(٢) Platt's Oilgram News ، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ .

وباستثناء العراق والكويت ، حصلت جميع البلدان الاعضاء في الاوبك على عوائد أكبر بسبب ارتفاع أسعار النفط وازدياد الناتج . وبلغت القيمة الإجمالية لصادراتها النفطية أعلى مستوى لها منذ قرابة ثماني سنوات حيث وصلت إلى ١٥٥ بليون دولار ، أو بما قدره ٣٨,٩ بليون دولار زيادة على مبلغ عام ١٩٨٩ (انظر الجدول م - ٣٨) . وتحسنت العوائد من الصادرات النفطية للفرد الواحد لتصل إلى ٣٢٥ دولارا بالمقارنة بمبلغ منخفض قدره ١٨٣ دولارا في عام ١٩٨٦ ومبلغ عالٍ قدره ٨٠٧ دولارات في عام ١٩٨٠ .

ومن بين بلدان الاوبك ، كان أكبر المستفيدين من ارتفاع العوائد النفطية في عام ١٩٩٠ الامارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الاسلامية وفنزويلا والمملكة العربية السعودية ونيجيريا . وعلى عكس ذلك خسرت العراق ما قيمته ٩,٢ بلايين دولار وخسرت الكويت ٥ بلايين دولار من العوائد النفطية في عام ١٩٩٠[(٣)] .

وبالإضافة إلى الاوبك ، هناك ١٦ بلدا ناميا آخر من المصدرين الصافين للنفط . وتقدر العوائد الإضافية لهذه البلدان من الصادرات النفطية في عام ١٩٩٠ بـ ٧,٦ بلايين دولار . وكان أكبر المستفيدين المكسيك (٩٧٠ ١ مليون دولار) ، وعمان (٨٣٠ مليون دولار) ، وأنغولا (٧٠٠ مليون دولار) ، وماليزيا (٦٢٠ مليون دولار) ، ومصر (٥٧٠ مليون دولار) .

وفي عام ١٩٨٩ ، صدر الاتحاد السوفياتي ٣,٧ ملايين برميل يوميا أو ١٢,٣ في المائة من مجموع صادرات العالم النفطية التي تبلغ ٣٠ مليون برميل يوميا . ويقدر أن الصادرات في عام ١٩٩٠ انخفضت إلى ٣,٣ ملايين برميل يوميا ، مع زيادة في العوائد النفطية بلغت ٣,٥ من بلايين الدولارات .

شدة تقلب أسعار النفط

تدعمت أسعار النفط العالمية على نحو هام في عام ١٩٨٩ ، وانخفضت بشكل حاد في النصف الاول من عام ١٩٩٠ ثم ارتفعت في النصف الاخير من العام إلى مستويات لم

---

(٣) بافتراض أن سعر البرميل الواحد من النفط ٢١ دولارا وأن العراق والكويت كانا قد التزما بحصتيهما البالغتين ٣,١٤ و ١,٥ من ملايين البراميل في اليوم ، على التوالي ، على النحو المحدد في مؤتمر منظمة البلدان المصدرة للنفط في ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٠ .

تشاهد منذ عام ١٩٨٠ . وبدأت الأسعار في الانخفاض في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٠ ، ويفسر ذلك إلى حد كبير بأنه رد فعل إزاء الانتاج المفرط من قبل الأوبك في فترة تميزت بطقس معتدل بشكل غير عادي وضعف الطلب على النفط . وهبط متوسط أسعار النفط بما يقارب ٣٠ في المائة ، من ١٩,٣٠ دولارا للبرميل في كانون الثاني/يناير إلى ١٣,٥٠ دولارا في حزيران/يونيه . وفي أواخر تموز/يوليه ، ارتفعت الأسعار إلى قرابة ١٧ دولارا للبرميل ، توقعا لتخفيض معدلي الانتاج في الكويت والامارات العربية المتحدة إلى حصتيهما المقررتين . وقد تحققت في الواقع توقعات السوق في مؤتمر الأوبك المعقود في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ عندما تقررت زيادة السعر المستهدف للنفط من ١٨ دولارا للبرميل إلى ٢١ دولارا وهو سعر اعتبر قابلا للتحقيق إذا بلغ الناتج الاجمالي لجميع البلدان الأعضاء في الأوبك ٢٢,٤٩١ مليون برميل في اليوم بالمقارنة بالانتاج الفعلي البالغ ٢٣,٦ مليون برميل في اليوم خلال السبعة أشهر الأولى من عام ١٩٩٠ .

وفي غضون بضعة أيام من مؤتمر الأوبك ، غزت العراق الكويت وبدأت الأسعار في الارتفاع بصورة يتعذر التحكم فيها مع فرض الجزاءات التجارية على العراق والكويت المحتلة وتعاظم الوجود العسكري الذي كان سببا كافيا لخلق حالة رعب واسعة النطاق وتولد مخاوف من اندلاع حرب إقليمية . وبعد بضعة أسابيع من الاضطراب والغموض ، اجتمعت لجنة المراقبة الوزارية التابعة للأوبك في فيينا في ٢٩ آب/أغسطس وقررت زيادة الانتاج في أسرع وقت ممكن بغية التعويض عن الإمدادات التي كانت ترد من العراق والكويت . وانخفضت الأسعار إلى حين مع بدء كميات النفط الخام التعويضية في الظهور في السوق ، وبخاصة من الامارات العربية المتحدة وفنزويلا والمملكة العربية السعودية . إلا أن مخاطر نشوب الحرب والشك فيما يتعلق بمدى الطاقات الانتاجية الإضافية زادت من مخاوف السوق ودفعت بسعر أنواع الخام الإرشادية الأساسية إلى أعلى مستوى لها منذ عقد ، حيث بلغت ٤٠ دولارا للبرميل في أواخر أيلول/سبتمبر . وبحلول ذلك الوقت ، تمكنت البلدان الأعضاء في الأوبك من تعويض قرابة ثلثي النفط العراقي والكويتي المحظور ، مضيفة ٢,٧ من ملايين البراميل يوميا إلى السوق ، حيث بلغ مجموع ناتج الأوبك قرابة ٢٣,٥ مليون برميل يوميا (٤) .

---

(٤) Petroleum Economist ، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، الصفحة ٤٢ .

وبالرغم من الانتعاش المستمر للإمدادات ليس فقط من بلدان الأوبك وإنما أيضا من مصادر غير الأوبك ، ولا سيما بحر الشمال واستراليا وعدة جهات منتجة أخرى ، فإن أسعار التسليم الفوري لأنواع النفط الخام الرئيسية ظلت تسجل تقلبات كبيرة في تشرين الأول/اكتوبر ، تراوحت بين ٣٠ دولارا و ٤١ دولارا للبرميل ، كرد فعل للتكهنات والإشاعات اليومية ، ولانعدام هامش أمان للطاقة الانتاجية الاحتياطية . وارتفعت الأسعار نتيجة لخطر الحرب ، ولكنها انخفضت أيضا مع تزايد الإمدادات وتكيف الأسواق . وسجلت أسعار النفط انخفاضا طفيفا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر حيث قل التقلب عن ذي قبل ، وتراوحت بين ٢٥ دولارا و ٣٠ دولارا للبرميل . وكان الانخفاض نتيجة لتزايد الثقة من جانب العرض بالإضافة إلى انخفاض نسبة نمو الطلب وإلى حد ما إلى تخمين أدق فيما يتعلق بنتجية الأزمة .

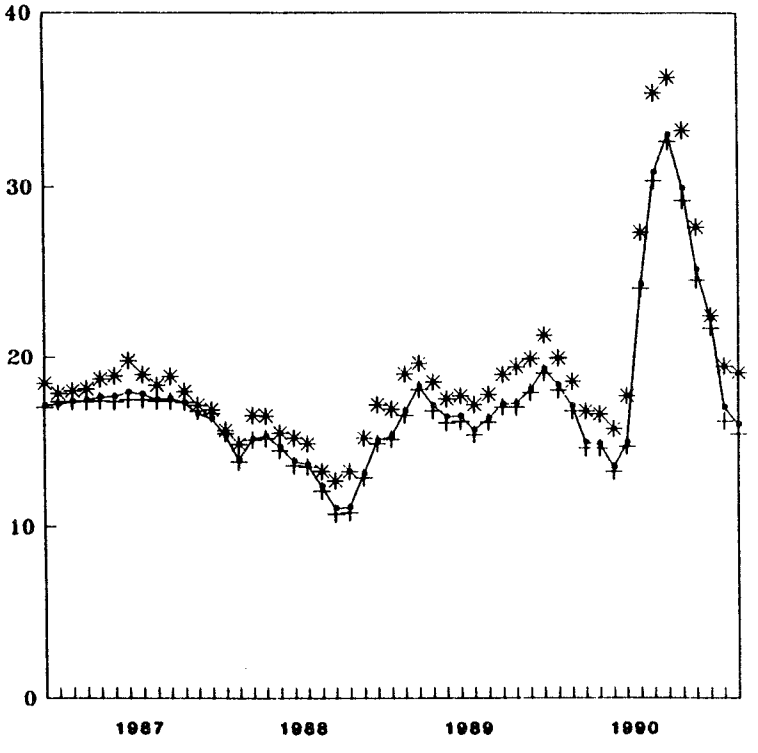
وفي الخمسة أشهر الأخيرة من عام ١٩٩٠ ، بلغ متوسط سعر التسليم الفوري لسلّة الأوبك من سبعة أنواع من النفط الخام ٢٩,٧٠ دولارا للبرميل بالمقارنة بـ ١٦,٨٠ دولارا للبرميل في السبعة أشهر الأولى من السنة . ويقدر السعر المتوسط لكامل السنة ب ٢٢,٣٠ دولارا للبرميل ، مما يمثل زيادة قدرها ٣٧ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٩ (انظر الشكل ٥ - ١) .

ومع اندلاع الحرب الجوية في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، انخفض سعر النفط الخام في اليوم التالي بنسبة الثلث كرد فعل للأنباء الأولى التي تفيد بعدم وجود أية هجمات عراقية مضادة ذات معنى يمكن أن تعرض حقول النفط السعودية للخطر ولإعلان بعض البلدان الصناعية عن الإفراج عن المخزونات . وهوى سعر West Texas Intermediate بأكثر من ١٠ دولارات فبلغ ٢١,٤ دولارا للبرميل ، وهو أكبر انخفاض في التاريخ سُجل في يوم واحد . وقد كان الانخفاض الحاد معاكسا تماما للتكهنات الأولى بأن أسعار النفط يمكن أن ترتفع إلى ٧٠ دولارا ـ ١٠٠ دولار للبرميل حالما تبدأ الحرب بسبب الخوف من تدمير مرافق إنتاج النفط وإلحاق أضرار بالشاحنات في الخليج الفارسي .

وحيث إن الحرب القصيرة لم تصب معظم مرافق المملكة العربية السعودية لإنتاج وتصدير النفط في الخليج ، ومع تركيز السوق من جديد على أساسيات العرض والطلب ، فقد ظلت الأسعار في نطاق ٢٠ دولارا في الفتر المتبقية من الربع الأول من عام ١٩٩١ .

الشكل ٥-١- أسعار النفط الخام ، تسليم ظهر السفينة

(بالدولارات للبرميل)



* توليفة برنت + الأوبك ـ المتوسط العالمي

المصدر : الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا إلى وزارة الطاقة بالولايات المتحدة ، إدارة معلومات الطاقة "Weekly Petroleum Status Report" ، أعداد ١٩٨٧-١٩٩١ .

وطيلة الأشهر السبعة لأزمة الخليج الفارسي ، من آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى شباط/فبراير ١٩٩١ ، كانت هناك مسألة خلافية فيما يتعلق بأسعار النفط تمثلت في إدارة مخزونات النفط الاستراتيجية التي جمعتها البلدان الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة بعد أزمات النفط التي شهدتها السبعينات .

وعند اندلاع الأزمة ، قدرت الوكالة الدولية للطاقة المخزونات التي تملكها الحكومات بقرابة ٠٠٠ ١ مليون برميل من النفط ، منها ٥٩٠ مليون برميل تخزنها الولايات المتحدة . وقد دعا عدد من الخبراء المستقلين وكذلك مسؤولون من الأوبك مرارا إلى الإفراج عن كميات مناسبة من احتياطات النفط الاستراتيجية بغية تفادي التقلب المفرط في أسعار النفط وما ينتج عن ذلك من أضرار بالنسبة للاقتصاد العالمي . وشددت البلدان الأعضاء في الأوبك بالخصوص على أن زيادة إنتاجها إلى أقصى حد تسمح به طاقاتها الانتاجية ينبغي أن يصحبه إفراج من ذلك القبيل بحيث يمكن إضفاء الاستقرار على مستويات الأسعار بما يفيد بالخصوص الاقتصادات الهشة للبلدان المستوردة للنفط في أوروبا الشرقية والعالم النامي . وباستثناء الإفراج بشكل تجريبي محدود عن ٥ ملايين برميل من الاحتياطات الاستراتيجية للولايات المتحدة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، فإن برنامج الوكالة الدولية للطاقة لتقاسم النفط في حالات الطوارئ لم يبدأ إلا عند اندلاع الحرب الجوية .

وإذا استعاد المرء تطور الأحداث ، يمكن تخمين أن الحسابات ، أشارت إلى إمكانية حرب أطول مع احتمالات تدمير مرافق إنتاج ونقل النفط في الخليج الفارسي . وإزاء هذه الحسابات ، من المرجح أن الحكومات كانت أكثر انشغالا بإمكانية نقص إمدادات النفط منها بارتفاع أسعار النفط وآثارها على الاقتصادات الوطنية . وعلى أية حال ، فقد أبرزت هذه التجربة مرة أخرى ضعف البلدان النامية المستوردة للنفط بالذات إزاء الأزمات النفطية والحاجة إلى طرق هذه المسألة في إطار التعاون الدولي .

نمو أبطأ لاستهلاك النفط

ارتفع استهلاك النفط العالمي ، في السنوات الثلاث التي تلت انهيار أسعار النفط في أوائل عام ١٩٨٦ ، إلى ٦٥,٧ مليون برميل يوميا ، بمعدل سنوي متوسط قدره ٢,٢ في المائة . إلا أن الطلب على النفط تميز في عام ١٩٩٠ باستمرار الركود (انظر الجدول ٥ - ٣) . ويعود هذا الركود جزئيا إلى نمو اقتصادي أقل في جميع المناطق ، وارتفاع أسعار النفط ، واعتدال المناخ ، وفي بعض الحالات نقص الامدادات ، وبخاصة في البلدان النامية المستوردة للنفط وأوروبا الشرقية .

وظل استهلاك النفط في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو في عام ١٩٩٠ كما هو ، بمستوى ٣٧,٥ مليون برميل يوميا ، بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . وقابل انخفاض بنسبة ٣٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا في أمريكا الشمالية زيادة قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا في منطقة المحيط الهادئ و ١٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا في أوروبا الغربية . وكان الركود العام في الاستهلاك في عام ١٩٩٠ يعكس أساسا انخفاضات كبيرة في الربع الأخير عندما سجل الطلب انخفاضا حادا بلغ ١,٨ من ملايين البراميل يوميا ، بالمقارنة بمستوى الربع الأخير من عام ١٩٨٩ . ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض في الطلب إلى فترة الكساد في الولايات المتحدة في النصف الأخير من عام ١٩٩٠ وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في بقية العالم ، وحفظ الطاقة ، وتبديل الوقود ، ودفء المناخ ، وتصفية المستهلكين للمخزون .

الجدول ٥ - ٣ الطلب العالمي على النفط[أ] ١٩٨٦ - ١٩٩١

(بملايين البراميل يوميا)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١[ب]	١٩٩٠ - ١٩٨٦ التغير (النسبة المئوية)	الكمية
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٣٥,٤	٣٦,٠	٣٧,٢	٣٧,٥	٣٧,٥	٣٧,٥	٢,١	٥,٩
أمريكا الشمالية	١٨,٠	١٨,٥	١٩,٢	١٩,٢	١٨,٩	١٨,٦	٠,٩	٥,٠
أوروبا الغربية	١٢,٢	١٢,٣	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٦	١٢,٩	٠,٤	٣,٣
منطقة المحيط الهادئ	٥,٢	٥,٢	٥,٥	٥,٨	٦,٠	٦,٠	٠,٨	١٥,٤
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١١,٠	١١,١	١١,٠	١٠,٨	١٠,٣	٩,٨	-٠,٧	-٦,٤
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية[ج]	٩,٠	٩,٠	٨,٩	٨,٨	٨,٤	٨,٠	-٠,٦	-٦,٧
أوروبا الشرقية	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٠	١,٩	١,٨	-٠,١	-٥,٠
البلدان النامية	١٥,٢	١٥,٨	١٦,٥	١٧,٥	١٨,٠	١٨,٦	٢,٨	١٨,٤
افريقيا	١,٨	١,٩	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,١	٠,٣	١٦,٧
آسيا	٣,٨	٤,٠	٤,٥	٤,٩	٥,٣	٥,٧	١,٥	٣٩,٥
الصين[ج]	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٠,٣	١٥,٠
أمريكا اللاتينية	٤,٧	٤,٨	٤,٩	٥,١	٥,١	٥,١	٠,٤	٨,٥
الشرق الأوسط	٢,٩	٣,٠	٣,٠	٣,١	٣,٢	٣,٣	٠,٣	١٠,٣
المجموع العالمي[د]	٦١,٦	٦٢,٩	٦٤,٧	٦٥,٧	٦٥,٧	٦٥,٨	٤,١	٦,٧

حواشي الجدول ٥ - ٢

المصدر : الامم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا إلى الوكالة الدولية للطاقة ، "Monthly Oil Market Report" ، نيسان/ابريل ١٩٩١ .

(أ) بما في ذلك الكميات المسلمة من معامل التكرير/المخزونات الاساسية ، والمستودعات البحرية ، ووقود معامل التكرير والزيوت غير التقليدية .

(ب) قيمة تقديرية .

(ج) استنادا إلى تقديرات الطلب المحلي الظاهر المستمدة من أرقام الانتاج الرسمية وبيانات التجارة التي تصدر مرة كل ثلاثة أشهر .

(د) بسبب التقريب ، قد لا تتطابق المجاميع مع إجمالي مكوناتها .

وانخفض استهلاك النفط في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، بنسبة ١٠,٩ في المائة بسبب التحسينات التي أدخلت في مجال كفاءة الطاقة وتبديل النفط بمصادر طاقة أخرى ، وبخاصة لتوليد الكهرباء والصناعة . وكان لانخفاض أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦ ، بالإضافة إلى متانة النمو الاقتصادي ، أثر عكسي . إذ ارتفع استهلاك النفط ب ٢,١ من ملايين البراميل يوميا أو بنسبة ٥,٩ في المائة . وكان الارتفاع قويا بشكل خاص في منطقة المحيط الهادئ ، حيث ارتفع استهلاك النفط ب ٠,٨ من ملايين البراميل يوميا أو بنسبة ١٥,٤ في المائة . وفي الأماكن الأخرى ، ازداد الاستهلاك ب ٠,٩ من ملايين البراميل يوميا أو بنسبة ٥ في المائة في أمريكا الشمالية و ٠,٤ من ملايين البراميل يوميا أو بنسبة ٣,٣ في المائة في أوروبا الغربية .

وفي البلدان النامية ، كان ارتفاع استهلاك النفط أسرع بكثير منه في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو . وفي الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، ارتفع طلب البلدان النامية على النفط ب ٣,٧ من ملايين البراميل يوميا ، أو بنسبة ١٧,٨ في المائة ، مما يعكس نموا سكانيا أسرع ، ونسبة تحضر سريعة ، وتنامي عملية التصنيع . واستأثرت بلدان جنوب شرق آسيا السائرة في طريق التصنيع على نسق سريع بالجزء الأكبر من استهلاك النفط في البلدان النامية . وكان ارتفاع الطلب الآسيوي أكثر بروزا للعيان في تايلند وإقليم تايوان الصيني سنغافورة وجمهورية كوريا وماليزيا ، حيث بلغ استهلاك النفط معدلات نمو تتجاوز ١٠ في المائة . وعلى عكس ذلك ، ارتفع الطلب على النفط في العديد من البلدان الأقل نموا وكذلك في البلدان النامية المصدرة للنفط بمعدلات أقل .

وقُدر أن نمو الطلب على النفط في عام ١٩٩٠ في البلدان النامية لم يتباطأ إلا بصورة متواضعة فبلغ نسبة ٣,٩ في المائة على الرغم من ارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى النمو الاقتصادي . وهذا يشير الى أن استهلاك النفط في هذه البلدان لا يستجيب استجابة كبيرة للتغيرات في الأسعار ، نظرا لأن امكانيات الاستعاضة السريعة عن النفط بأشكال أخرى من الطاقة محدودة أكثر مما هو الحال في البلدان الصناعية . وفي عدد كبير من البلدان النامية لا يكاد يوجد بديل للنفط صالح للبقاء بسبب الاحتياجات الرأسمالية الكبيرة للاستثمار في مصادر بديلة للطاقة .

وفي أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، يقدر أن استهلاك النفط في عام ١٩٩٠ انخفض الى ١٠,٣ ملايين برميل يوميا بعد أربع سنوات من الركود . ويمكن عزو هذا الانخفاض الى عدة عوامل ، بما في ذلك انخفاض انتاج النفط في الاتحاد السوفياتي ، وارتفاع أسعار النفط ، والنقص في الإمدادات ، والتشتت الاقتصادي في المنطقة . ويقدر

استهلاك النفط في الاتحاد السوفياتي بـ ٨,٤ ملايين برميل يوميا في عام ١٩٩٠ ، مقارنة بـ ٨,٨ ملايين برميل يوميا في عام ١٩٨٩ .

وإن النقص في إمدادات النفط في أوروبا الشرقية أصبح واضحا حتى قبل الغزو العراقي للكويت ، في أعقاب انخفاض الصادرات المدعومة من الاتحاد السوفياتي . ومن أجل التعويض عن النقص في الواردات من العراق والاتحاد السوفياتي ، توجهت جميع بلدان أوروبا الشرقية الى سوق الحاضر أو عقدت ترتيبات مقايضة . ومع ذلك ، ظلت الكميات ، لاسيما كميات المنتجات النفطية ، في حالة نقص ، مما جعل بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا تطبقان تحصيص البنزين .

تدمير مرافق النفط والتحولات في الإنتاج

لا توجد حتى الآن دراسة استقصائية شاملة عن تدمير مرافق النفط في العراق أو الكويت . غير أن جميع التقديرات متفقة على أن التدمير أشد بكثير في الكويت ، حيث هناك أكثر من ٥٠٠ بئر في حالة احتراق ، وينطوي ذلك على خسارة في النفط حدها الادنى ١,٥ من ملايين البراميل في اليوم وحدّها الاقصى ٦ ملايين برميل في اليوم (انظر المربع ٥-١) . وربما يمكن تقدير حجم هذه الكارثة إذا ذكرنا أن حوالي ١٠٠ بلد من البلدان النامية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تستورد ما يزيد بقليل عن ٤ ملايين برميل يوميا . ويجوز أن تستمر عملية إطفاء حريق النفط سنة أو أكثر . وستحتاج عملية إصلاح صناعة النفط بأكملها وإعادة بنائها مدة أطول وعشرات البلايين من الدولارات .

وعلى الرغم من أزمة الخليج وفقدان حوالي ٤,٣ ملايين برميل يوميا من العراق والكويت ، فإن انتاج النفط الخام العالمي في عام ١٩٩٠ ازداد الى ٦٠,٣ مليون برميل يوميا ، أي ما يقرب من مليون برميل يوميا أكثر مما كان عليه في عام ١٩٨٩ ، وهو أعلى مستوى له منذ السنة التي ضرب فيها الإنتاج رقمه القياسي وهي سنة ١٩٧٩ (انظر الجدول ٥-٣) .

وقد أبرزت أنماط انتاج النفط خلال عام ١٩٩٠ مرة أخرى الاهمية الحاسمة للطاقات الإنتاجية في البلدان الاعضاء في الأوبك . ومنذ انهيار سعر النفط في عام ١٩٨٦ ، تمكنت البلدان الاعضاء في الأوبك من زيادة انتاجها بسهولة من طاقاتها الإنتاجية المتاحة بغية تلبية الطلب المتزايد على النفط في وقت كان فيه انتاج البلدان غير الاعضاء في الأوبك في حالة من الركود بسبب الانخفاض الكبير في انتاج النفط في الولايات المتحدة ، وفي الآونة الاخيرة بسبب انخفاض حاد في انتاج النفط في الاتحاد السوفياتي .

الجدول ٥-٣ - الإنتاج العالمي للنفط الخام

(بملايين البراميل في اليوم)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٥-١٩٩٠	تغير النسبة المئوية
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	١١,٢٤	١٢,٦٠	١٤,٣٦	١٤,٣٥	١٤,٢٠	١٤,١٢	١٣,٥٠	١٣,٢٧	-١,٠٩	-٧,٦
أوروبا الشرقيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٧,٤٢	١٢,٤٠	١٢,٢٤	١٢,٦٢	١٢,٧٩	١٢,٨١	١٢,٥٤	١١,٧٤	-٠,٥٠	-٤,١
البلدان النامية	٢٦,٨٤	٣٤,٥٨	٣٦,٦٠	٣٩,١٢	٣٨,٧٦	٣١,٤٧	٣٣,٣٥	٣٥,٣	٨,٧٠	٣٢,٧
البلدان الاعضاء في الاوبك	٣٣,٣١	٣٦,٨٠	١٦,٠٨	١٨,٣٩	١٧,٥٩	٢٠,٠٢	٢١,٧١	٢٣,٢٢	٧,١٤	٤٤,٤
البلدان الاخرى المصدرة للنفط	٢,٦٦	٦,٦٨	٨,٥٩	٨,٧٧	٩,٢٥	٩,٥١	٩,٧٠	٩,٩٩	١,٤٠	١٦,٣
البلدان المستوردة للنفط	٠,٨٧	١,١٠	١,٩٣	١,٩٦	١,٩٢	١,٩٤	١,٩٤	٢,٠٩	٠,١٦	٨,٣
المجموع العالمي	٤٥,٥٠	٥٩,٥٨	٥٣,٢٠	٥٥,٩٩	٥٥,٧٥	٥٨,٤	٥٩,٣٩	٦٠,٣١	٧,١١	١٣,٤

المصدر : الامم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بالاستناد الى "حوليات احصاءات الطاقة" ، أعداد مختلفة ؛ ومجلة "النفط والغاز" (Oil and Gas Journal) ، ٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

ومنذ عام ١٩٨٥ ، ازداد انتاج نفط بلدان الاوبك بمقدار ٧,١ ملايين برميل يوميا ، أي بنسبة ٤٤ في المائة . وعليه ، فإن حصة الاوبك من السوق زادت الى ٣٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ ، مقارنة بنسبة ٣٠,٢ في المائة في بداية الفترة .

وفي أثناء عام ١٩٩٠ ، بلغ متوسط انتاج النفط الخام للأوبك ٢٣,٢ مليون برميل يوميا . وفي النصف الأول من عام ١٩٩٠ ، ازدادت حصص النفط الخام للأوبك ، التي كانت قد حددت بمقدار ٢٠,٥ مليون برميل يوميا للربع الاخير من عام ١٩٨٩ ، فبلغت ٢٢,٠٨٦ مليون برميل يوميا ، وذلك لتلبية الطلب المتزايد والمحافظة على سعر قريب من السعر المستهدف وقدره ١٨ دولارا للبرميل (انظر الجدول ٥-٤) . ومع ذلك ، فإن مواصلة الإفراط في الانتاج ، لاسيما من جانب الإمارات العربية المتحدة والكويت ، نالت من الاستقرار الذي تم تحقيقه في الآونة الاخيرة في عام ١٩٨٩ . وخلال هذه الفترة ، كان متوسط انتاج النفط الخام للأوبك يقدر ب ٢٣,٦ مليون برميل يوميا ، وهذا يتجاوز الحد الاقصى الإجمالي بنسبة ٧ في المائة (انظر الجدول ٥-٥) .

الجدول ٥-٤ حصص انتاج النفط الخام للأوبك

(بآلاف البراميل في اليوم)

البلد	آذار/مارس ١٩٨٣	تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤	ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦	كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧	تموز/ يوليه ١٩٨٧	كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩	تموز/ يوليه ١٩٨٩	تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩	كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠	تموز/ يوليه ١٩٩٠
اكوادور	٢٠٠	١٨٣	١٨٣	٢٢١	٢١٠	٢٢١	٢٣٠	٢٤٢	٢٥٤	٢٧٣	٢٧٣
الإمارات العربية المتحدة	١ ١٠٠	٩٥٠	٩٥٠	٩٥٠	٩٠٢	٩٤٨	٩٨٨	١ ٠٤١	١ ٠٩٥	١ ٠٩٥ (f)	١ ٥٠٠
اندونيسيا	١ ٣٠٠	١ ١٨٩	١ ١٨٩	١ ١٩٣	١ ١٣٣	١ ١٩٠	١ ٢٤٠	١ ٣٠٧	١ ٣٧٤	١ ٣٧٤	١ ٣٧٤
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣ ٤٠٠	٣ ٣٠٠	٣ ٣٠٠	٣ ٣١٧	٣ ٢٥٥	٣ ٣٦٩	٣ ٦٤٠	٣ ٧٨٣	٣ ٩٢٦	٣ ١٤٠	٣ ١٤٠
الجزائر	٧٢٥	٦٦٣	٦٦٣	٦٦٩	٦٣٥	٦٦٧	٦٩٥	٧٣٣	٧٧٠	٨٢٧	٨٢٧
الجماهيرية العربية الليبية	١ ١٠٠	٩٩٠	٩٩٠	٩٩٩	٩٤٨	٩٩٦	١ ٠٣٧	١ ٠٩٣	١ ١٤٩	١ ٢٣٣	١ ٢٣٣
العراق	١ ٢٠٠ (f)	١ ٣٠٠ (f)	١ ٣٠٠ (f)	١ ٤٦٦ (f)	١ ٤٦٦ (f)	١ ٥٤٠ (f)	٣ ٦٤٠	٣ ٧٨٣	٣ ٩٢٦	٣ ١٤٠	٣ ١٤٠
غابون	١٥٠	١٣٧	١٣٧	١٦٠	١٥٣	١٥٩	١٦٦	١٧٥	١٨٤	١٩٧	١٩٧
فنزويلا	١ ٦٧٥	١ ٥٥٥	١ ٥٥٥	١ ٥٧٤	١ ٤٩٥	١ ٥٧١	١ ٦٣٦	١ ٧٣٤	١ ٨١٣	١ ٩٤٥	١ ٩٤٥
قطر	٣٠٠	٢٨٠	٢٨٠	٣٠٠	٢٨٥	٢٩٩	٣١٢	٣٢٩	٣٤٦	٣٧١	٣٧١
الكويت	١ ٠٥٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٩٩	٩٤٨	٩٩٦	١ ٠٣٧	١ ٠٩٣	١ ١٤٩	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠
المملكة العربية السعودية	٥ ٠٠٠	٤ ٣٥٣	٤ ٣٥٣	٤ ٣٥٣	٤ ١٣٣	٤ ٣٤٣	٤ ٥٢٤	٤ ٧٦٩	٥ ٠١٤	٥ ٣٨٠	٥ ٣٨٠
نيجيريا	١ ٣٠٠	١ ٣٠٠	١ ٣٠٠	١ ٣٠٤	١ ٢٣٨	١ ٣٠١	١ ٣٥٥	١ ٤٢٨	١ ٥٠١	١ ٦١١	١ ٦١١
المجموع	١٧ ٥٠٠	١٦ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠	١٦ ٥٠٥	١٥ ٨٠٠	١٦ ٦٠٠	١٨ ٥٠٠	١٩ ٥٠٠	٢٠ ٥٠٠	٢٢ ٠٨٦	٢٢ ٤٩١

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بالاستناد الى بلاغات صحفية متنوعة للأوبك .

(f) رقم إسمي .

الجدول ٥-٥ انتاج وحصص النفط الخام للأوبك

(بآلاف البراميل في اليوم)

البلد	الشهور السبعة الأولى من ١٩٩٠			الشهور الخمسة الأخيرة من ١٩٩٠		
	الإنتاج	الحصص	النسبة المئوية للانحراف عن الحصص	الإنتاج	الحصص (أ)	النسبة المئوية للانحراف عن الحصص
اكوادور	٢٨٠	٢٧٣	٢,٦	٢٨٨	٢٧٣	٥,٥
الإمارات العربية المتحدة	٢ ٠١٠	١ ٠٩٥	٨٣,٦	٢ ١٤١	١ ٥٠٠	٤٢,٧
اندونيسيا	١ ٢٥٦	١ ٣٧٤	-٨,٦	١ ٣٣٠	١ ٣٧٤	-٣,٣
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣ ٩٦١	٣ ١٤٠	-٥,٧	٣ ٣١٦	٣ ١٤٠	٥,٦
الجزائر	٧٧٤	٨٣٧	-٦,٤	٨٠٠	٨٣٧	-٣,٣
الجماهيرية العربية الليبية	١ ٣٢١	١ ٣٣٣	٧,١	١ ٤٩٦	١ ٣٣٣	٣١,٣
العراق	٣ ١٤٠	٣ ١٤٠	٠,٠	٥٠٠	٣ ١٤٠	-٨٤,١
غابون	٢٥٦	١٩٧	٣٩,٩	٢٩٤	١٩٧	٤٩,٢
فنزويلا	١ ٩٩٣	١ ٩٤٥	٢,٥	٢ ٢٤٠	١ ٩٤٥	١٥,٢
قطر	٣٧٠	٣٧١	٠,٠	٤٠٠	٣٧١	٧,٨
الكويت	١ ٩٤٢	١ ٥٠٠	٢٩,٥	٢٣٩	١ ٥٠٠	-٨٤,٠
المملكة العربية السعودية	٥ ٥٦٤	٥ ٣٨٠	٣,٤	٧ ٥٦٣	٥ ٣٨٠	٤٠,٦
نيجيريا	١ ٧٦٦	١ ٦١١	٩,٦	١ ٨٧٤	١ ٦١١	١٦,٣
المجموع	٢٣ ٦٣٣	٢٢ ٠٨٦	٧,٠	٢٣ ٤٨١	٢٢ ٤٩١	٠,٠

المصدر : الامم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

(أ) حددت الحصص في مؤتمر الاوبك المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٠ .

وفي مؤتمر الأوبك المعقود في شهر تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وافقت الإمارات العربية المتحدة والكويت على خفض انتاجهما ، وتم التوصل الى حل وسط عن طريق زيادة السعر الإرشادي الى ٢١ دولارا للبرميل . وظلت الحصص على حالها بالنسبة لجميع البلدان ، باستثناء زيادة قدرها ٠,٤٠٥ من ملايين البراميل يوميا بالنسبة للإمارات العربية المتحدة ، مما زاد المجموع الى ٢٢,٤٩١ مليون برميل يوميا .

وتغيرت الحالة تغيرا جذريا في أعقاب غزو العراق للكويت والحظر اللاحق الذي فرضته الأمم المتحدة ، مما أوقف التصدير من كلا البلدين . ومع فرض الحظر ، انخفض انتاج الأوبك الى ١٩,٦ مليون برميل يوميا في شهر آب/أغسطس . وخلال هذا الشهر ، كانت هناك شكوك كبيرة تحوم حول كل من حجم الطاقات الإنتاجية المتاحة في بلدان الأوبك واستعدادها للتعويض عن الخسارة في الصادرات من العراق والكويت . غير أنه بحلول نهاية شهر آب/أغسطس ، عُلقت حصص الإنتاج وعاد انتاج بلدان الأوبك الى الارتفاع فبلغ ٢٢,٧ مليون برميل يوميا في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر . وبحلول نهاية عام ١٩٩٠ ، وصل انتاج بلدان الأوبك الى حوالي ٢٣,٩ مليون برميل يوميا ، أي حوالي ١,٤ من ملايين البراميل يوميا زيادة على الحصص المعلقة . وكما يتضح من الجدول م - ٣٩ ، حدثت أكبر زيادة في الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا والمملكة العربية السعودية .

وزادت المملكة العربية السعودية انتاجها ، الذي بلغ في المتوسط ٥,٤ ملايين برميل يوميا قبل الغزو تماما ، بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة ، أي الى ٨,٣ ملايين برميل يوميا في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وإن الزيادة الحادة في انتاج المملكة العربية السعودية أثبتت مرة أخرى مرونتها وقدرتها على رفع انتاجها بسرعة وبصورة ملحوظة . وانطوت الجهود المبذولة على إعادة تشغيل الآبار المغلقة ومحطات الضخ المقفلة وغير ذلك من المعدات . ورفعت كل من الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا انتاجها بمقدار ٣٥٠ ٠٠٠ برميل في اليوم ، أي الى ٣,٣٥ من ملايين البراميل يوميا لكل منهما . ورفعت جمهورية إيران الإسلامية انتاجها بما يزيد عن ٤٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا في شهر أيلول/سبتمبر ، فبلغ ٣,٤٥ ملايين برميل يوميا ، ولكنها بحلول نهاية الربع الأخير من عام ١٩٩٠ واجهت صعوبات في إيجاد أسواق لنفطها الثقيل نسبيا . أما انتاج البلدان الأعضاء الأخرى في الأوبك ، بما في ذلك الجماهيرية العربية الليبية ونيجيريا ، فقد ازداد أيضا بما مجموعه ٥٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا تقريبا .

وقد بددت زيادة بلدان الأوبك هذه لإنتاجها المخاوف من حدوث نقص في إمدادات النفط في الشتاء . ومع ذلك ، سبّب ذلك قلقا جديدا بشأن وجود فائض في عام ١٩٩١ ، ووافقت جميع البلدان الأعضاء في الأوبك ، في اجتماع في فيينا عُقد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وضمّ العراق والكويت ، على العودة الى الحد الأقصى للإنتاج البالغ ٢٣,٤٩١ مليون برميل يوميا عندما تنتهي الأزمة .

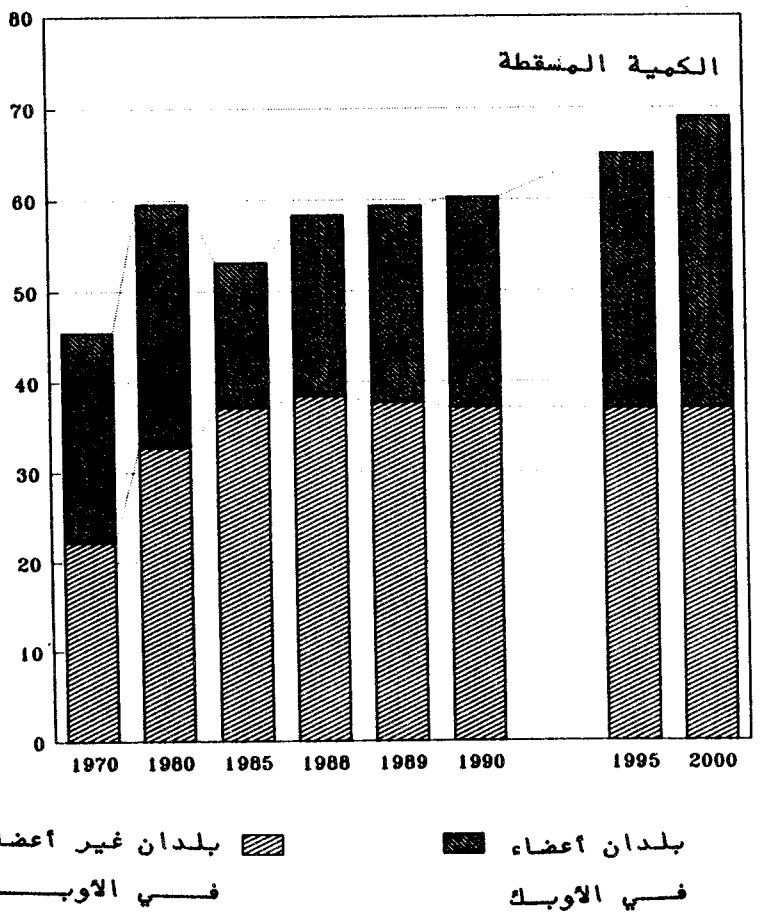
<u>ركود إمدادات نفط البلدان غير الأعضاء في الأوبك</u>

جاءت الزيادات الكبيرة في انتاج النفط في البلدان غير الأعضاء في الأوبك في السبعينات والثمانينات نتيجة اكتشافات كبيرة للنفط في الاتحاد السوفياتي وألاسكا وبحر الشمال والصين والمكسيك . وعجلت الزيادات في الأسعار في الفترة ١٩٧٤/١٩٧٣ والفترة ١٩٨٠/١٩٧٩ استثمار هذه الاكتشافات وأدت الى اكتشافات جديدة في عدد كبير من البلدان الأخرى كذلك . وبين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٥ ، ازداد مجموع انتاج البلدان غير الأعضاء في الأوبك بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط أكثر من مليون برميل يوميا .

غير أن انتاج البلدان غير الأعضاء في الأوبك ظل منذ عام ١٩٨٥ راكدا تقريبا بسبب عدم وجود اكتشافات جديدة كبيرة ، والاستنفاد التدريجي لحقول النفط الرئيسية المعمرة (انظر الشكل ٥-٣) . وقد عوضت الزيادة المتواضعة في الإمدادات من البلدان النامية غير الأعضاء في الأوبك الانخفاض في انتاج الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو والاتحاد السوفياتي .

وفي البلدان النامية المصدِّرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك ، استمر الانتاج الإجمالي في الارتفاع على الرغم من أن ذلك كان بمعدل أبطأ مما كان عليه طوال السبعينات وفي أوائل الثمانينات . وجاءت الزيادة بصفة رئيسية من زيادة الطاقات وتطوير عدد كبير من الاكتشافات الجديدة في عدة بلدان منها أنغولا والجمهورية العربية السورية وعمان وكولومبيا وماليزيا ومصر واليمن . ومع أن انتاج الصين والمكسيك ، وهما أكبر بلدين منتجين للنفط في هذه المجموعة ، ظل تقريبا بدون تغيير ، ازداد الانتاج الإجمالي بمقدار ١,٤ من ملايين البراميل يوميا ، أي بنسبة ١٦,٣ في المائة منذ عام ١٩٨٥ .

الشكل ٥-٢ انتاج النفط الخام في العالم
(بملايين البراميل في اليوم)



المصدر : الامم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

وفي عام ١٩٩٠ ، ارتفع إجمالي الإمدادات من البلدان النامية المصدرة للنفط غير الاعضاء في الأوبك بنسبة ٣ في المائة أي الى ١٠ ملايين برميل يوميا . ولم تحقق الصين والمكسيك إلا زيادة طفيفة بلغت ٢,٧٦ و ٢,٦٢ من ملايين البراميل يوميا على التوالي . ونظرا لأنه لم تحدث اكتشافات جديدة ذات أهمية في هذا المجال في السنوات الأخيرة ، يعتمد انتاج هذين البلدين على حقول أقدم . وكان تقدم عمليات الإنتاج في المكسيك بطيئا في السنوات الخمس الاخيرة بسبب انخفاض أسعار النفط وعدم وجود أموال استثمارية لاستثمار الاحتياطيات النفطية المؤكدة . وهناك حاجة الى جهود متزايدة من أجل تفادي انخفاض الإنتاج في المستقبل . غير أنه يجوز أن تسبّب الاستثمارات المحلية في الصين ، لاسيما في مجال تعزيز واستثمار الحقول القائمة ، زيادة انتاج النفط فيها بصورة متواضعة في السنوات القليلة القادمة .

وازداد الإنتاج في مناطق أخرى أقل نضجا ازديادا ملحوظا في عام ١٩٩٠ . فقد بلغ الإنتاج في أنغولا ٠٠٠ ٤٨٠ برميل يوميا ، أي بزيادة نسبتها ٥,٦ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . وفي كولومبيا ، على الرغم من بعض التباطؤ بسبب نشاط المغاوير ، ازداد الإنتاج بنسبة ٩,٩ في المائة ، أي الى ٠٠٠ ٤٤٥ برميل يوميا . ويمثل انتاج ماليزيا البالغ ٠٠٠ ٦٥٠ برميل يوميا في المتوسط زيادة نسبتها ٨,٥ في المائة . وواصلت الجمهورية العربية السورية زيادة انتاجها بصورة ثابتة فبلغت نسبة الزيادة ٢٨ في المائة ووصل الانتاج الى ٠٠٠ ٣٨٥ برميل يوميا . ومن البلدان التي سجلت زيادات كبيرة الى معتدلة بيرو (٢,٣ في المائة) وزائير (١,٨ في المائة) وعمان (٥,٧ في المائة) والكونغو (الى نسبة ٧,٣ في المائة) ، ومصر (٢,٢ في المائة) . وازداد أيضا انتاج البلدان المصدرة الجديدة ، مثل فييت نام واليمن ، ازديادا ملحوظا . وانخفض الإنتاج في بلدان أخرى كما في البحرين وبروني دار السلام وبوليفيا وترينيداد وتوباغو وتونس والكاميرون .

وفي البلدان النامية المستوردة للنفط ، انخفضت الزيادة السريعة التي حدثت في انتاج النفط في النصف الأول من الثمانينات بصورة ملحوظة في النصف الثاني منها ، وذلك بصفة رئيسية بسبب انخفاض الإنتاج في البرازيل والهند . وفي الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ ، ازداد انتاج النفط في هذه المجموعة بنسبة ٤,١ في المائة مقارنة بنسبة ٧٥ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . وفي عام ١٩٩٠ ، ازداد مرة أخرى مجموع الإنتاج بنسبة قدرها ٤ في المائة ، أي الى ٣,٠٩ من ملايين البراميل يوميا . ومما مجموعه أكثر من ١٠٠ بلد نام مستورد للنفط هناك ٢٢ بلدا فقط منها لديها بعض الإنتاج المحلي . وتعتمد البلدان المتبقية بصورة تامة على الإستيراد لتلبية احتياجاتها من

النفط . ولا تبشر الإحتمالات في هذه البلدان بالخير[٥] وذلك بسبب مشاريع الاستكشاف والاستثمار القليلة الجارية فيها ، ولأن احتياطياتها المؤكدة المحدودة جدا آخذة في النفاد بصورة تدريجية .

وبعد عدة سنوات من النمو ذي الشأن ، بدأ الانتاج في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو في الاتجاه الى أسفل في عام ١٩٨٥ . ومنذ ذلك الحين ، انخفض مجموع ناتج النفط الخام من ١٤,٤ مليون برميل يوميا الى ١٣,٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٠ . وكان الانخفاض في الانتاج ملحوظا بصفة خاصة في الولايات المتحدة ، حيث انخفض ناتج النفط الخام بمقدار ١,٦ من ملايين البراميل يوميا خلال نفس الفترة (انظر الجدول ٥ ـ ٦) .

وعزي ما يزيد على ٩٦ في المائة من انتاج المجموعة في عام ١٩٩٠ الى البلدان الخمسة الرئيسية المنتجة (استراليا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة) .

وفي عام ١٩٩٠ ، بلغ متوسط انتاج النفط الخام في الولايات المتحدة ٧,٢٢ ملايين برميل يوميا ، أو ما يمثل انخفاضا قدره ٥,٩ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . وأسهم الانخفاض الذي حدث في الولايات الشماني والأربعين الدنيا وكذلك في ألاسكا في هذا النقص . ولكن ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ وإعادة تنشيط مشاريع استخلاص النفط المعزز وتطبيق تكنولوجيات جديدة مثل الحفر الأفقي ، خففت حدة الانخفاض بعض الشيء ، وأخذ الناتج ، لاسيما في ألاسكا في الارتفاع في الربع الأخير من العام .

---

(٥) تقرير الأمين العام عن اتجاهات استكشاف الطاقة وتنميتها في البلدان النامية (A/45/274-E/1990/73 ، و Corr.1) .

الجدول ٥ - ٦ مؤشرات صناعة النفط في الولايات المتحدة ، ١٩٨٠-١٩٩٠

السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠
الاحتياطيات النفطية المؤكدة (بلايين البراميل)	٢٦,٤٠	٢٩,٧٩	٢٩,٧٩	٢٧,٣٠	٢٧,٣٠	٢٨,٠٠	٢٥,٨٦	٢٦,١٨
انتاج النفط الخام (ملايين البراميل في اليوم)	٨,٦٠	٨,٥٧	٨,٦٥	٨,٦٩	٨,٨٨	٨,٩٧	٧,٦٨	٧,٢٢
نسبة الاحتياطيات/الانتاج (سنوات)	٨,٤١	٩,٥٢	٩,٤٣	٨,٦١	٨,٤٢	٨,٥٥	٩,٢٣	١٠,٠٧
سوائل الغاز الطبيعي والامدادات الاخرى(أ) (ملايين البراميل يوميا)	١,٦٢	١,٦٦	١,٦٠	١,٦١	١,٦٨	١,٦٧	١,٦١	١,٦٠
استهلاك النفط (ملايين البراميل يوميا)	١٧,٠٦	١٦,٠٦	١٥,٣٠	١٥,٢٣	١٥,٧٣	١٥,٧٣	١٧,٢٣	١٧,٠٤
صافي الواردات من النفط الخام والمنتجات النفطية(ب)	٦,٣٧	٥,٤٠	٤,٣٠	٤,٣١	٤,٧٣	٤,٢٩	٧,١٩	٧,١٥
صافي الواردات كنسبة مئوية من استهلاك النفط	٣٧,٣٠	٣٣,٦٠	٢٨,١٠	٢٨,٣٠	٣٠,٠٠	٢٧,٣٠	٤١,٧٠	٤٢,٠٠
استكمال آبار الاستكشاف والاستغلال	٦٩,٤٨٦	٨٩,٢١٤	٨٣,٨٨٩	٧٥,٧٣٨	٨٤,٩٨٣	٧٠,٨٠٦	٣٠,٦٩٧	غير متاح

المصدر : الامم المتحدة/ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى وزارة الطاقة في الولايات المتحدة ، إدارة معلومات الطاقة ، المجلة الشهرية للطاقة (Monthly Energy Review) ، أعداد مختلفة ؛ مجلة النفط والغاز (Oil and Gas Review) ، أعداد مختلفة .

(أ) تشمل الكحول وبعض الهيدروكربونات الاخرى .

(ب) صافي الواردات يساوي الواردات مطروحا منها الصادرات .

وفي الفترة بين عام ١٩٨٥ و ١٩٨٩ ، وبينما كان الناتج المحلي في انخفاض ، أخذ طلب الولايات المتحدة على النفط يتزايد ولم يكن بالامكان سد الفجوة المتسعة دوما بين العرض والطلب إلا عن طريق واردات اضافية من النفط الخام والمنتجات البترولية . ونتيجة لذلك ، زادت الواردات من ٤,٣ الى ٧,٢ ملايين برميل يوميا في تلك الفترة ، وكان متوقعا أن تزيد أكثر في عام ١٩٩٠ . غير أن الطلب على النفط انخفض بنسبة تقرب من ٥ في المائة في الأشهر الخمسة الأخيرة من عام ١٩٩٠ نتيجة لانخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط . وبالمثل ، انخفض صافي الواردات بنحو ١,٥ من ملايين البراميل يوميا في الفترة ذاتها وذلك جزئيا بسبب الانخفاض في مستوى المخزونات التجارية ومن أجل التخفيف من الاعتماد المتزايد على واردات النفط ، اقترحت وزارة الطاقة في الولايات المتحدة استراتيجية وطنية جديدة للطاقة ترمي الى خفض معدل النمو في الطلب على النفط والى زيادة انتاج النفط المحلي . وتدعو الاستراتيجية الى فتح جانب من المحمية الوطنية للأحياء البرية في القطب الشمالي في ألاسكا وبعض المناطق المواجهة للساحل للتنقيب والاستغلال. . وفي الوقت نفسه ، يمكن توقع أن يؤدي حدوث مزيد من الاكتشافات النفطية وزيادة كثافة اللجوء الى الحفر الأفقي وتعزيز استخلاص النفط في مكامن الزيت القديمة الى تقليل معدل هبوط انتاج النفط المحلي .

وهبط إنتاج النفط الخام في كندا بنسبة ٥ في المائة الى ١,٥ من ملايين البراميل يوميا في عام ١٩٩٠ . وقد تسفر السياسات الجديدة الرامية الى خفض الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة للتنقيب عن النفط التقليدي واستغلاله فضلا عن مشاريع الرمال القيرية عن حدوث انخفاض أكبر في انتاج النفط في ذلك البلد . وفي ظل هذه الظروف ، لن يمكن دون ارتفاع أسعار النفط ارتفاعا ملموسا أن يعكس هذا الاتجاه عن طريق استغلال الاحتياطيات التي اكتشفت بالفعل في مناطق الحدود المرتفعة التكلفة .

وقد عوض عن هبوط انتاج النفط الخام في أمريكا الشمالية في عام ١٩٩٠ ، بصورة محدودة ، زيادة الناتج في استراليا وبحر الشمال . ففي أعقاب اتجاه مستقر تماما منذ عام ١٩٨٥ ، زاد انتاج النفط الخام في استراليا زيادة كبيرة في عام ١٩٩٠ نظرا لأن حقولا جديدة بدأت الانتاج . وبلغ الناتج ٥٨٢ ٠٠٠ برميل يوميا بزيادة نسبتها ١٩ في المائة .

وفي المملكة المتحدة ازداد الناتج للمرة الأولى في ٥ سنوات ، عندما بلغ ١,٨٣ من ملايين البراميل يوميا في عام ١٩٩٠ بزيادة قدرها ٤,٩ في المائة . وجاء قدر

كبير من الزيادة من الحقول التي يقترب انتاجها من الحد الأقصى لطاقتها ، بما في ذلك بدء الانتاج من جديد من منصات عقب كارثة بايبر ألفا التي حدثت في تموز/يوليه ١٩٨٨ . ومع ذلك فإن البرنامج المكثف لصيانة الحقول وتركيب أجهزة السلامة في كافة المنصات عطل الانتاج لاسيما في فصل الصيف . ويستبعد حدوث زيادات اضافية كبيرة ، ولكن عندما يبدأ الانتاج من الحقول الصغيرة الجديدة قد يمكن وقف الهبوط الذي كان متوقعا من قبل أو حتى عكس مساره في غضون السنوات القليلة المقبلة . وأشار تقدير صدر مؤخرا عن حكومة المملكة المتحدة الى أن الانتاج في عام ١٩٩١ لن يجاوز انتاج عام ١٩٩٠(٦) .

وواصلت النرويج الاعلان عن مزيد من النمو في الانتاج حيث زاد تدفق نفطها بنسبة ٧,١ في المائة في عام ١٩٩٠ ووصل الى ما متوسطه ١,٥٧ من ملايين البراميل يوميا . ونظرا لأن بعض الحقول الكبيرة في مراحل انتاجها المبكرة كما أن حقولا أخرى قيد الاستثمار فانه يبدو أن الانتاج متجه صوب زيادة أكبر .

وكان من أهم التطورات التي حدثت في انتاج النفط العالمي في عام ١٩٩٠ ، تأكيد حدوث هبوط جذري في انتاج الاتحاد السوفياتي . وتشمل المشاكل الخطيرة في ذلك البلد انخفاض انتاجية الآبار ، وتناقص حجم عمليات الحفر ، والأجهزة العتيقة ، ونقص إمدادات المواد واللوازم التقنية ، وبيئة العمل القاسية ، وشبكات خطوط الأنابيب البالية .

وبلغت ذروة انتاج النفط السوفياتي ١٢,٤٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٧ ، أي ما يساوي ٢٠ في المائة تقريبا من انتاج النفط العالمي . وظل مستقرا نسبيا في عام ١٩٨٨ لكنه هبط بمقدار ٠٠٠ ٣١٠ برميل يوميا في عام ١٩٨٩ ، وبمقدار ٠٠٠ ٦٥٠ برميل أخرى يوميا في عام ١٩٩٠ . وبلغ متوسط الانتاج في الربع الأخير من عام ١٩٩٠ نحو ١٠,٩ ملايين برميل يوميا ، وهو أدنى مستوى في غضون عقد من الزمن . وفي الوقت نفسه ، هبطت صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية ، وهي أهم صنف من أصناف الصادرات وأهم مصدر من مصادر العملة الصعبة في الاتحاد السوفياتي ، الى أقل

---

(٦) Oil and Gas Journal ، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الصفحة ٤٢ .

من ٣,٧ ملايين برميل يوميا في عام ١٩٨٩ من الرقم القياسي البالغ ٤,١ ملايين برميل يوميا في عام ١٩٨٨[٧] . وقدر أن الصادرات هبطت في عام ١٩٩٠ الى أقل من ٣,٥ ملايين برميل يوميا . وبحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، حذر رئيس الاتحاد السوفياتي من امكانية زيادة انخفاض صادرات النفط بما يصل الى ٥٠ في المائة[٨] .

وفي الوقت نفسه ، حذر القادة الرئيسيون لصناعة النفط والمنظمات الاقتصادية لمنطقة تايومين ، في غربي سيبيريا ، وهي أكبر الاقاليم المنتجة للنفط في الاتحاد السوفياتي ، في نداء وجهوه الى الرئيس من أنه اذا ما واصل الانتاج هبوطه بالمعدل الحالي ، فيمكن أن يصبح البلد بحلول عام ١٩٩٥ مستوردا صافيا للنفط[٩] . واستجابة لهذا النداء ، وافقت الحكومة على نظم خاصة كما وافقت على تدابير طوارئ لتوفير ٣٥ بليون روبل للاستثمار الاضافي بغية وقف مزيد من انخفاض الانتاج[١٠] .

وعلى الرغم من أن الاستثمارات من قبل شركات النفط الدولية في الاتحاد السوفياتي تتزايد فإنها لم تصل الى التوقعات السابقة بسبب استمرار الشكوك السياسية والادارية والقانونية والمالية . وفي ظل هذه الظروف ، يمكن أن يكون للترتيبات المقبلة أثر على مستويات الانتاج ، في أفضل الأحوال في وقت لاحق من هذا العقد ، عندما يمكن المحافظة على مستوى الناتج أو حتى زيادته في الأجل الأطول . غير أن امكانيات عكس هذا الانخفاض في الأجل القصير ليست أمرا مبشرا بالنجاح .

وانخفض كذلك انتاج النفط الخام في رومانيا ، وهي البلد الوحيد في أوروبا الشرقية الذي ينتج مقادير هامة من النفط انخفاضا كبيرا الى نحو ١٦٠ ٠٠٠ برميل يوميا في عام ١٩٩٠ مما كان يقدر ب ١٨٠ ٠٠٠ برميل يوميا في عام ١٩٨٩ . ومما يذكر أن انتاج رومانيا ظل في انخفاض منذ أن وصل الى ذروته التي بلغت ٣٩٤ ٠٠٠ برميل يوميا في عام ١٩٧٦ .

---

(٧) "استخدامات الصناعة السوفياتية تذهب بالارباح الناشئة عن ارتفاع أسعار النفط" Oil and Gas Journal ، ٢٧ آب/أغسطس ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٢٧ .

(٨) The wall street Journal ، ٢٢ آذار/مارس ١٩٩١ .

(٩) Financial Times ، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

(١٠) المرجع نفسه ، ٢١ شباط/فبراير ١٩٩١ .

تغير هيكل صناعة النفط

في أعقاب حقبة اتسمت باستقرار سوق النفط التي هيمنت عليها بالفعل سبع شركات نفط عبر وطنية ، بدأ في الظهور هيكل جديد في الستينات والسبعينات . وقد بدأ هذا التغير منذ دخول عدد كبير من شركات النفط المستقلة من القطاع الخاص وعدد من شركات النفط الوطنية من القطاع العام وظهور منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) .

وفيما سبق ، كانت شركات النفط عبر الوطنية تمارس درجة ملحوظة من السيطرة عن طريق تحقيق التكامل بين جميع مراحل العمليات السابقة للانتاج والعمليات اللاحقة للانتاج في صناعة النفط ، من تنقيب وانتاج الى تكرير وتسويق . وبعد موجة من التأميمات ، لا سيما في البلدان الأعضاء في الأوبك خلال السبعينات ، تناقص ضم شركات القطاع الخاص بسيطرة شركات النفط الوطنية على قدر كبير من انتاج النفط الخام وعرضه (انظر الجدول ٥ - ٧) .

وحتى نهاية الستينات ، أشعل انخفاض أسعار النفط الطلب على النفط ، فحل محل الفحم كمصدر أول للطاقة التجارية . وفي تلك الفترة ، زاد استهلاك النفط العالمي بمعدل ٧ في المائة في السنة ، ولذلك فبحلول عام ١٩٧٣ ، كان النفط يلبي نصف احتياجات الطاقة الأولية التجارية في العالم تقريبا . وكانت الأوبك تقدم ٥٦ في المائة من ذلك النفط تقريبا .

الجدول ٥ - ٧ كبريات الشركات المنتجة للنفط في العالم ، ١٩٨٩

الشركة	البلد	العمليات السابقة للانتاج (بآلاف البراميل يوميا)	الرتبة	العمليات اللاحقة للانتاج (بآلاف البراميل يوميا)	الرتبة
شركة أرامكو السعودية	المملكة العربية السعودية	٥ ٣٣٧	١	١ ٦٣٠	٨
شركة النفط المكسيكية (Pemex)	المكسيك	٣ ٨٩٤	٢	١ ٦٧٩	٧
شركة النفط الايرانية الوطنية	ايران (جمهورية - الاسلامية)	٣ ٨٧٠	٣	٧٦٦	١٤
شركة النفط العراقية الوطنية	العراق	٣ ٧٨٦	٤	٥٥٠	٢٨
شركة النفط الفنزويلية (PDV)	فنزويلا	١ ٩٨٥	٥	١ ٨٩٤	٥
رويال داتش/شل	هولندا/المملكة المتحدة	١ ٨٥٣	٦	٤ ١٠٢	٣
إيكسون	الولايات المتحدة	١ ٨٠٤	٧	٤ ١٢١	١
بريتش بتروليوم	المملكة المتحدة	١ ٤١٣	٨	١ ٨٤٨	٦
شركة البترول الكويتية	الكويت	١ ٤١١	٩	٨٥٣	١٣
سوناتراك	الجزائر	١ ٢٢١	١٠	٤٧٥	٣٥
شركة النفط الوطنية النيجيرية	نيجيريا	١ ١٩١	١١	٤٠١	٣٨
شركة أبو ظبي الوطنية للنفط	الامارات العربية المتحدة	١ ٠٣٩	١٢	١٦٣	٥٧
شيفرون	الولايات المتحدة	٩٤٩	١٣	٣ ١٨٥	٣
برتامينا	اندونيسيا	٨٨٥	١٤	٧٥١	١٥
شركة النفط الوطنية الليبية	الجماهيرية العربية الليبية	٨٤٣	١٥	٤٠٧	٣٧

المصدر : الامم المتحدة/ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى "PIW ranks the World's top oil companies" Petroleum Intelligence Weekly, special supplement issue ، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

وطيلة النصف الثاني من السبعينات والنصف الأول من الثمانينات ، شبط ارتفاع أسعار النفط نمو الطلب بصورة كبيرة وأدى الى التحول الواضح في الاستثمارات في التنقيب والاستغلال الى مناطق غير بلدان الأوبك . ونتيجة لذلك أضيفت عشرة ملايين برميل يوميا من النفط الخام الى امدادات البلدان غير الأعضاء في الأوبك وأزيح ١٢ مليون برميل يوميا من نفط الأوبك من أسواق النفط العالمية . وعلاوة على ذلك أدى بطء النمو الاقتصادي وما صاحبه من تعزيز تدابير حفظ الطاقة والاستعاضة عن النفط بالفحم والطاقة النووية الى انخفاض بنحو ٧ ملايين برميل يوميا في الطلب على النفط في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو .

وأصبح ظهور منتجين للنفط من غير الأوبك بوصفهم قائمين بأدوار رائدة في سوق النفط وتحول الأوبك الى المورد التكميلي واضحا ، لا سيما بعد جولة زيادات الأسعار في ١٩٧٩/١٩٨٠ . وانخفض انتاج الأوبك بسرعة حتى عام ١٩٨٥ بانخفاض تراكمي بنسبة ملحوظة تبلغ ٥٠ في المائة ، بينما كانت جميع البلدان غير الأعضاء في الأوبك تنتج بطاقة قصوى .

وأدى هذا الى انهيار أسعار النفط في عام ١٩٨٦ واستحداث سياسة جديدة ترمي الى زيادة الحصة من السوق . وعانت شركات النفط الخاصة وشركات القطاع العام على السواء من نكسات مالية كبيرة مع ما تبعها من عمليات افلاس وشراء ودمج على نطاق صناعة النفط بكاملها[(١١)] . وانخفضت الاستثمارات في التنقيب والاستغلال ، فضلا عن مشاريع استخلاص النفط المعزز ، انخفاضا شديدا . وكذلك أصبح تشغيل عدد من الحقول الحدية والآبار المنخفضة الانتاجية عملية غير اقتصادية .

وأسفر النمو الملحوظ في الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من الثمانينات والارتفاع الذي تبعه في استهلاك النفط الممحوب بالبطء في انتاج البلدان غير الأعضاء في الأوبك عن انتعاش كبير في الطلب على نفط الأوبك . وفي فترة أحدث ، أخذت الفجوة بين الطاقات الانتاجية القابلة للاستمرار للأوبك والطلب على نفطها تضيق بسرعة ، مما أثار دواعي قلق متزايدة من حدوث اختلالات شديدة في التوازن بين العرض والطلب خلال التسعينات .

---

(١١) "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٩" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.89.II.C.1 والتصويب) ، الصفحات من ٢٧٧ الى ٢٨٠ .

ومع تطور الدورة الأخيرة للتغيرات الهيكلية لصناعة النفط في التسعينات ، فإن استقرار سوق النفط سيتوقف على مدى توفر القدرات الانتاجية الكافية . وقد وضح هذا بجلاء خلال أزمة الخليج الفارسي عندما ثبتت أهمية توافر الطاقة الاضافية للأوبك ورغبة المنتجين الرئيسيين في زيادة الانتاج في التقليل من عدم استقرار سوق النفط ، ولا سيما أن البلدان المستهلكة الرئيسية ماطلت في الافراج عن احتياطياتها النفطية الاستراتيجية . ولو لم تقم الأوبك بتوفير ٣ الى ٤ ملايين برميل اضافية يوميا لكانت سوق النفط قد شهدت المزيد من عدم الاستقرار الشديد ، علاوة على آثار خطيرة بالنسبة للاقتصاد العالمي . وخلال السنوات القليلة التالية ، سيتوقف الكثير على إعادة تنظيم وإصلاح انتاج النفط في العراق والكويت ، وكذلك على تنفيذ الخطط الرامية الى زيادة الطاقات في البلدان الاخرى الأعضاء في الأوبك مع توفر احتياطيات مؤكدة كافية .

ومع بقاء انتاج البلدان من غير أعضاء الأوبك ثابتا أو حتى متناقصا بينما من المحتمل أن يزيد الطلب على نفط الأوبك ، على أساس سنوي ، بمقدار ١ الى ١,٥ من ملايين البراميل يوميا ، فإن من المحتمل أن تزول الفجوة تماما بين الانتاج ومدى توافر الطاقات . وفي ضوء هذه الظروف ، سيحتاج تعزيز استقرار السوق والأمن الطاقي الى زيادة الطاقات الانتاجية عاجلا وليس آجلا . وسيستلزم هذا تخصيص الاستثمارات التي قد تفوق تماما القدرة المالية للبلدان المنتجة للنفط وسيحتاج ، على أي حال ، الحصول على التكنولوجيات والادارة الحديثة التي هي مرتبطة في الغالب بشركات النفط الدولية .

وفيما يتعلق بحجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة ، فإن قدرة البلدان الأعضاء في الأوبك على رفع طاقاتها الانتاجية بغية الوفاء بمعظم الاحتياجات النفطية العالمية في المستقبل ليست موضع شك (انظر الجدول ٥ - ٨) . وخلال العقد الماضي ، وبينما كان الاستنفاد يتم بمعدل أسرع من الاضافات الى الاحتياطيات في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو والاتحاد السوفياتي ، أضيف نحو ٣٤٠ بليون برميل من النفط الى الاحتياطيات المؤكدة للأوبك ، التي تقدر الآن بمقدار ٧٧٤ بليون برميل . وقد زاد نصيبها من الاجمالي العالمي من ٦٨ الى ٧٨ في المائة خلال الفترة نفسها . ومع ذلك ، فإن الأوبك لا تزال توفر ٣٨ في المائة فقط من الانتاج العالمي للنفط ، بينما توفر البلدان غير الأعضاء في الأوبك الـ ٦٢ في المائة الباقية مع وجود ٢٢ في المائة فقط من الاحتياطيات العالمية للنفط بها . وبناء على ذلك ، فإن نسبة الاحتياطيات الى الانتاج في البلدان غير الأعضاء بالأوبك تقف حاليا عند ١٧ سنة ، بينما هي في الأوبك أكثر من ٩٣ سنة .

الجدول ٥ - ٨ احتياطيات النفط المؤكدة في العالم ،
نهاية ١٩٧٩ - نهاية ١٩٩٠

	نهاية ١٩٧٩		نهاية ١٩٩٠	
	ملايين البراميل	النسبة المئوية من الاحتياطي العالمي	ملايين البراميل	النسبة المئوية من الاحتياطي العالمي
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٥٨ ٧٩٦	٩,٣	٤٧ ٦٢٣	٤,٨
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٧٠ ٠٠٠	١٠,٩	٥٨ ٦١٥	٥,٩
البلدان النامية	٥١٢ ٥٤٥	٧٩,٩	٨٩١ ٨٦٨	٨٩,٤
البلدان الاعضاء في الاوبك	٤٣٥ ٦١١	٦٧,٩	٧٧٣ ٨١٩	٧٧,٥
البلدان الاخرى المصدرة للنفط	٦٩ ٩٣٠	١٠,٩	١٠٢ ٩٥١	١٠,٣
البلدان المستوردة للنفط	٧ ٠٠٤	١,١	١٥ ٠٩٨	١,٥
المجموع العالمي(أ)	٦٤١ ٣٤١	١٠٠,٠	٩٩٨ ١٠٦	١٠٠,٠

المصدر : الامم المتحدة/ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا إلى "Oil and Gas Journal" ، ٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠

(أ) بسبب التقريب قد لا تتطابق المجاميع مع اجمالي مكوناتها .

وتبقى بلدان الخليج الفارسي المالك الرئيسي للاحتياطيات النفطية . وبحلول عام ١٩٩٠ ، كانت هذه البلدان تستأثر ب ٦٥٧ بليون برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة ، أو ٦٦ في المائة من الاجمالي العالمي . وقد زاد من تعزيز هذا المركز المسيطر تكاليف انتاجها المنخفضة ، التي تقدر حاليا بأقل من ٤ دولارات لكل برميل(١٢) . ولذلك لا يحتاج الطلب المتزايد على النفط الى كبحه سواء بكفاية الاحتياطيات أو بتكاليف الانتاج لسنوات عديدة مقبلة .

وفي حين أعرب أعضاء الأوبك عادة عن رغبتهم في زيادة طاقاتهم الانتاجية ، فإنه تبقى عوامل رئيسية لا يمكن التكهن بها . وقد حظيت النداءات المتكررة الصادرة عن الأوبك وأمينها العام ، وكذلك عن كبار المسؤولين بصناعة النفط ، الى الحوار والتعاون لتناول هذه القضية ، بتأييد فاتر لا أكثر . ويعتبر مثل هذا التعاون جوهريا بغية استكمال قوى السوق بهدف توفير الأمن في مجال العرض بالنسبة للمستهلكين والأمن في مجال الطلب بالنسبة للمنتجين حتى يمكن حشد الاستثمارات في الوقت المناسب للوفاء بمعدلات الطلب المتزايد .

وقبل أن تثور أزمة الخليج ، قدرت الطاقات الانتاجية للأوبك بمعدل قريب من ٢٧ مليون برميل يوميا ، ولكن بعد الضرر الذي لحق بالمنشآت العراقية والكويتية لانتاج النفط ، فإن الطاقات القصوى الكلية للأوبك انخفضت بصورة كبيرة ويتعين استغلالها بالكامل .

ووفقا لتقدير حديث ، فإن الطلب على نفط الأوبك يمكن أن يبلغ ٢٨ مليون برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٥ و ٣٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٠ . وحتى مع عودة الانتاج من العراق والكويت ، فإن الحاجة إلى هامش آمن للطاقات الاضافية ستحتاج إلى توسع يبلغ نحو ٦ ملايين برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٥ . ولهذا ، قدّر الأمين العام للأوبك الاحتياجات الاستثمارية بمبلغ ٦٠ بليون دولار . وقدرت دراسة أخرى أجراها مركز دراسات الطاقة العالمية أن زيادة الطاقات الانتاجية في منطقة الخليج بمقدار صاف يبلغ ٥ ملايين برميل يوميا ستحتاج إلى استثمار يبلغ ٧٠ بليون دولار ، وستكون هناك

---

(١٢) Jean Favre and Francois Bellat, Technologies and cost cutting in the hydrocarbon industry ، تقرير أعده المعهد الفرنسي للنفط ، ١٩٩٠ .

حاجة إلى ٣٠ بليون دولار منها من أجل الطاقات الجديدة و ٥٠ بليون دولار بغية الحفاظ على المستويات الراهنة للطاقات(١٣) .

ومع وجود توقعات غير مؤكدة بحدوث مزيد من الاضافات الى المعروض من البلدان غير الأعضاء بالأوبك وتوقع ازدياد اعتماد الطلب العالمي من النفط على نفط الأوبك ، أعلنت بلدان عديدة بالأوبك عددا من برامج زيادة الطاقات . ففي المملكة العربية السعودية ، بدأ تنفيذ مشروع للتوسع طويل الأجل في عام ١٩٨٩ ، عندما تم اعتماد الخطط لرفع الطاقات القابلة للاستمرار إلى ١٠ ملايين برميل يوميا بحلول منتصف إلى أواخر التسعينات . ولكن مع اندلاع أزمة الخليج الفارسي ، ذكرت التقارير أن شركة النفط الوطنية السعودية ، أرامكو السعودية ، تقوم بالتعجيل بتنفيذ برنامجها التطويري لبلوغ هدفها خلال السنوات القليلة المقبلة . وتشمل الخطط نحو ١٥ بليونا إلى ٣٠ بليون دولار من الاستثمارات وتغطي الاصلاح الكامل لحقول النفط ومرافق الانتاج ، بما في ذلك تطبيق تكنولوجيات جديدة لاستخراج المزيد من النفط من حقولها المنتجة ، واعادة تشغيل الآبار المغلقة وحفر آبار جديدة . وفي عام ١٩٩٠ ، مُنحت الشركات الهندسية الأمريكية عقود التصميم الأساسي وعقود الادارة للبدء في تنفيذ هذا البرنامج ، بيد أن أزمة الخليج أوقفت تقدمه .

وقد أعلنت جمهورية ايران الاسلامية وفنزويلا ونيجيريا برامج توسع مماثلة ولكن أقل طموحا . وبعد فترة تدهور شهدت انخفاض الطاقات الانتاجية من ٦ ملايين برميل يوميا في أواخر السبعينات الى ٣,٣ ملايين برميل يوميا تقريبا في عام ١٩٩٠ ، أعلنت جمهورية ايران الاسلامية خططا لزيادة طاقاتها إلى ٥ ملايين برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٦(١٤) .

وانخفضت أيضا الطاقات الانتاجية في نيجيريا من ٢,٤ من ملايين البراميل يوميا في عام ١٩٨١ الى ١,٨ من ملايين البراميل يوميا في عام ١٩٨٨ . ولكنها آخذة في

---

(١٣) "تشير تقديرات مركز دراسات الطاقة على الصعيد العالمي الى أن الاحتياجات الاستثمارية تبلغ ٧٠ بليون دولار لتحقيق زيادة صافية تبلغ ٥ ملايين برميل/يوم في الطاقة الانتاجية للخليج" ، Middle East Economic Survey ، ١٨ شباط/فبراير ١٩٩١ ، الصفحة ٤٥ .

(١٤) (New York, Pegasus Petroanalytical Service,) ، منشور صادر عن PM Energy Report ، ٦ آذار/مارس ١٩٩١) .

الانتعاش منذ أن بدأت شركة النفط الوطنية النيجيرية ، بالتعاون مع شركات النفط بالقطاع الخاص ، في تنفيذ برنامج يرمي الى رفع الطاقات القابلة للاستمرار الى ٢,٥ من ملايين البراميل يوميا بحلول عام ١٩٩٥ . وطالبت الحكومة أيضا هذه الشركات برفع الاحتياطيات المؤكدة من ١٧ بليون برميل حاليا الى ٣٠ بليون برميل خلال نفس الفترة(١٥) .

وأعلنت جميع شركات النفط الرئيسية العاملة في نيجيريا عن استثمارات جديدة في مشاريع مشتركة مع شركة النفط الوطنية بهذا البلد . وعلى سبيل المثال ، رفعت شركة شل للتنمية البترولية في نيجيريا بالفعل النفقات بالنسبة لعام ١٩٩١ بنسبة ٣٠ في المائة لتبلغ ١,٣ من بلايين الدولارات ، وتعتزم استثمار ١,٥ من بلايين الدولارات سنويا في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ . وتوجد في الوقت الحالي سبع شركات نفط أجنبية كبيرة تعمل في حقول مختلفة في نيجيريا ويمكن توقع محاولة المزيد من الشركات الحصول على عمليات جديدة ، ولاسيما في مناطق بحرية . بيد أن هناك مشكلة نشأت ، وهي قدرة شركة النفط النيجيرية على تمويل حصتها في هذا البرنامج الاستثماري نظرا لأن القانون يتطلب الاشتراك بحصة تبلغ ٦٠ في المائة في جميع المشاريع المشتركة مع شركات النفط الأجنبية . وللتغلب على هذه الصعوبة المالية ، تنازلت نيجيريا في وقت سابق عن ٣٠ في المائة من أسهمها في مشروع يشتمل على نحو نصف الانتاج النفطي للبلد و ١١,٨ بليون برميل من الاحتياطيات المؤكدة في مقابل بليوني دولار(١٦) .

وتنظر فنزويلا أيضا ، وهي منتج رئيسي آخر في الأوبك ، في زيادة الانتاج بصورة كبيرة . ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أعلنت شركة النفط الفنزويلية أنه تم اقرار خطط لزيادة الطاقة الانتاجية إلى ٣,٣ ملايين برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٦ ، بتكلفة تبلغ ١٢ بليون دولار(١٧) . وما برحت المناقشات السياسية تركز على السياسات النفطية الجديدة المتعلقة بإعادة اشراك شركات النفط الأجنبية في مجال استكشاف وانتاج النفط ، ومنذ التأميم في عام ١٩٧٦ ، توصلت فنزويلا إلى اتفاق بشأن تكوين شركة مشتركة مع شركتي شل ومتسوبيشي للعمل في مجال استغلال الغاز الطبيعي البحري الرئيسي من أجل التصدير .

---

(١٥) "الأهداف الطموحة المحددة لتوسيع نطاق النفط النيجيري" ، Financial Times ، ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ .

(١٦) Plattes Oilgram News ، ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، الصفحة ٣ .

(١٧) The New York Times ، ١١ شباط/فبراير ١٩٩١ .

وتواصل بلدان أخرى أعضاء بالأوبك أيضا (مثل اكوادور واندونيسيا والجزائر وغابون) تنفيذ خطط تهدف ، على الأقل ، إلى الحفاظ على معدلات انتاجها بالتعاون مع شركات النفط الدولية . بيد أنه في ضوء احتياطياتها الأصغر نسبيا ، فإن التوقعات المتعلقة بانتاج اضافي هائل محدودة .

ومن بين البلدان النامية المصدرة للنفط غير الأعضاء بالأوبك ، كانت القيود المالية شديدة الصعوبة في المكسيك ، حيث كانت شركة النفط المكسيكية بيمكس ، غير قادرة على التوسع في الانتاج من الاحتياطيات البحرية المؤكدة . ويعوق الاستهلاك المحلي المتزايد للنفط الجهود الرامية إلى الحفاظ على حجم الصادرات النفطية البالغ نحو ١,٣ من ملايين البراميل يوميا . وسيتطلب الابقاء على حجم هذه الصادرات استثمار من بليونين الى ٣ بلايين دولار سنويا(١٨) . ولهذا الغرض ، جرت ترتيبات خاصة في أواخر عام ١٩٩٠ مع الولايات المتحدة ، سيتم بموجبها تقديم ضمانات لقروض تبلغ ٥,٦ بلايين دولار خلال السنوات الخمس المقبلة من أجل معدات نفطية وخدمات لشركة بيمكس .

وقام عدد من البلدان النامية المستوردة للنفط أيضا بتنفيذ برامج للتوسع . فقد بدأت الهند في تنفيذ خطة لرفع الطاقات الانتاجية النفطية بأكثر من ٤٠ في المائة إلى نحو مليون برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٥ بتكلفة تبلغ ٦ بلايين دولار . وبالمثل ، تهدف البرازيل إلى رفع الانتاج إلى مليون برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٥ من انتاج مقدر بلغ ٠,٦٥ من ملايين البراميل يوميا في عام ١٩٩٠ .

الاحتمالات المتوسطة الأجل وآثار السياسات

على افتراض أن النشاط الاقتصادي سيتوسع بنسبة ٢ الى ٣ في المائة سنويا ، يتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي يقارب متوسطه ٢ في المائة خلال التسعينات . ويتوقع أن تتراوح معدلات النمو السنوي لاستهلاك النفط بين ١ و ٣ في المائة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وبين ٣ و ٤ في المائة في سائر أنحاء العالم . وبمعدلات النمو هذه ، سوف يلزم مليون برميل اضافي يوميا في السنة . وهذا يعني الحاجة الى ما يزيد على ٦ ملايين برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٥ و ٤ الى ٥ ملايين أخرى من البراميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٠ .

---

(١٨) "هل تستطيع المكسيك أن تحفز انتاج النفط دون رأسمال أجنبي؟" The Wall Street Journal ، ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ .

ويفترض هذا السيناريو أن أسعار النفط ستظل في مستويات معتدلة وأن مكاسب الكفاءة وإحلال مصادر طاقة أخرى محل النفط لن تتأثر تأثرا كبيرا بالتدخل الحكومي المتعمد لأسباب بيئية أو أية أسباب أخرى .

بيد أن الطلب على نفط الأوبك من الممكن أن يصل الى ٢٧ أو ٢٨ مليون برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٥ و ٣٠ الى ٣٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٠ . وقد يسفر ذلك عن اختناق تدريجي للسوق النفطية وقد يؤدي الى أزمة طاقة أخرى خلال السنوات القليلة المقبلة ما لم يجر استحداث قدرات جديدة كبيرة . وبالرغم من الشروع في برامج لزيادة الطاقات الانتاجية في بعض البلدان الأعضاء في الأوبك ، فان تنفيذها قد تعوقه مجموعة من العوامل ، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي ، وقد يتخذ ذلك طابعا أشد في البلدان المنتجة للنفط ذاتها وذلك بسبب اختلاف التصورات فيما يتعلق بأنماط الانتاج المنصفة ومحدودية الموارد المالية وعدم كفاية الوصول الى التكنولوجيات والمدخلات الأخرى اللازمة ، وذلك من شأنه أن يتطلب تعاونا مع البلدان المستهلكة للنفط وشركات النفط عبر الوطنية .

ولم تقتصر الأزمة في الخليج الفارسي على التسبب في دمار منقطع النظير في المرافق النفطية ، وإنما أخرت أيضا الاستثمارات اللازمة بصورة عاجلة لزيادة الطاقات الانتاجية . كما أدت الأزمة الى بروز دعوات جديدة الى تطبيق الحمائية الوطنية والاقليمية على أسواق الطاقة في أوروبا والامريكتين ، مما قد يتسبب في مزيد من التأخير في وصول هذه الاستثمارات . وفي هذه الظروف ، يتسم بالأهمية أكثر من أي وقت مضى تشجيع التعاون الدولي في ميدان الطاقة ، ولاسيما في ميدان النفط ، من خلال الحوار بين المنتجين والمستهلكين .

سياسات الطاقة والبيئة

بالرغم من الاستخدام اليومي لتعابير مثل "انتاج الطاقة" و "استهلاك الطاقة" ، فإن الطاقة لا يمكن انتاجها أو استهلاكها بالمعنى المادي الكامل . إلا أنه يمكن تحويلها من شكل الى آخر ، كتحويل الحرارة الى كهرباء ، وتحويل الطاقة الكيميائية الى طاقة ميكانيكية . ولابد أن ينطوي هذا التحويل على تكلفة غير قابلة للاسترداد من حيث الطاقة المتاحة للبشرية . فمثلا ، عندما يحترق الفحم تتحول الطاقة الكيميائية الى حرارة ومن ثم تتاح هذه الطاقة لأداء عمل الانسان . وبعد الاحتراق ، تتبدد الطاقة المتبقية في الدخان والرماد الى درجة لا يعود بوسع الانسان استخدامها ؛ وبذا فهي

مقيدة وغير متاحة ، وغير مفيدة . ولا ينقض بفعل الاحتراق مجموع الطاقة المرتبطة أصلا بكتلة الفحم ، بل انه يُحفظ . بيد أن مزيج الطاقة المتاحة وغير المتاحة ضمن هذا المجموع يتغير جذريا بتحول الطاقة الكيميائية الى حرارة . وقد أعطى الفيزيائيون تسمية "الانتروبيا" لقياس الطاقة المقيدة الموجودة في نظام فيزيائي مغلق (سواء كان ذلك كتلة واحدة من الفحم أو الكون برمته) .

وقد توصلت الدراسات التي أجريت في بداية القرن التاسع عشر عن المحركات الحرارية الى استنتاج أن الطاقة الحرارية الطليقة المنبعثة من أحد هذه المحركات لابد وأن تتحلل لتصبح طاقة مقيدة . وإن اطلاق هذا المبدأ على ما يتجاوز الحرارة الى أشكال أخرى من الطاقة (الكهرباء وغيرها) قد أدى الى نشوء القانون الثاني للديناميكا الحرارية (أو "قانون الانتروبيا") الذي يقول إن الانتروبيا (أي مقدار الطاقة المقيدة) في كل نظام فيزيائي مغلق تتزايد باستمرار مع الزمن .

وبما أن معدل نمو الانتروبيا متصل ايجابا بمعدل تحول الطاقة من شكل الى آخر ، وبما أن تحولات الطاقة تحدث دون توقف في الطبيعة ، فان من شأن الانتروبيا أن تحدث حتى ولو لم تكن البشرية موجودة . إلا أن جميع الأنشطة الانسانية تنطوي على تحول للطاقة ، ومن ثم على اسهام في تراكم الطاقة المقيدة والتي لم تعد بالتالي مفيدة . ولاشك في أن أكثر ما يتسم بأهمية هنا هو الأنشطة المرتبطة بالعملية الاقتصادية ، إذ أن هذه الأخيرة تشكل محور جزء كبير من المجهود البشري . ففي العملية الاقتصادية ، أي في أثناء "إضافة قيمة" الى الهبات الطبيعية للأرض ، تتبدل الطاقة المتاحة الى طاقة غير متاحة . وتظهر المنتجات الانتروبية العالية للعملية الاقتصادية على شكل "نفايات" من شتى الأنواع : كالتلوث الدقائقي الذي ينتشر في هواء المدن الحديثة ، وأكوام النفايات الصلبة التي غالبا ما تكون سمية والتي تشوه الأرض ، والمواد السامة المصرفة في البحار والتي تدمر الحياة البحرية .

من هنا ، فان القول إن تحول الطاقة والانحطاط البيئي هما شأنان "متصلان" هو انتقاص خطير من واقع المسألة . فهاتان المسألتان تشكلان بالفعل ظاهرة واحدة اذا ما نظر اليهما من وجهة نظر مختلفة . والتسلسل السببي بسيط هنا : فالتقدم الاقتصادي يستلزم تحول الطاقة ، وتحول الطاقة يؤدي الى تزايد الانتروبيا أو الانحطاط البيئي .

قطاع الطاقة والبيئة

تعد تحولات الطاقة المرتبطة بما يسمى عادة بإنتاج الطاقة واستهلاكها ، أي تلك التحولات المرتبطة بـ "قطاع الطاقة" تحديدا ، من أخطر العوامل التي تؤثر في البيئة على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي .

المشاكل المحلية

إن ما يؤديه قطاع الطاقة من دور خطير في توليد الأشكال الرئيسية للتلوث البيئي الموضعي موثق توثيقا جيدا . ويتسبب استخدام الوقود الأحفوري في معظم أشكال التلوث الجوي ، حيث يتسبب في نحو ٦٣ في المائة من الانبعاثات الدقائقية و ١٠٠ في المائة تقريبا من انبعاثات أكسيد الكبريت(١٩) . وهذه الأنواع من الوقود هي أيضا من أسباب تلوث المياه ، وبشكل رئيسي من خلال الآثار الحرارية . إن تحول الحرارة الى كهرباء في محطات التوليد التي تُحمَّى بالزيت أو الفحم أو في محطات توليد الطاقة النووية يتسبب في ما يزيد على ٧٠ في المائة من هذا التلوث الحراري في بعض الحالات(٢٠) . كما أن أنواع الوقود الأحفوري تتسبب في تكوين النفايات الصلبة . وأسوأ عامل في هذا المجال هو التعدين السطحي للفحم الحجري ، حيث تساهم أكوام النفايات المولدة عن هذا الطريق في تلوث الهواء على شكل دقائق تنبث فيه ، وفي تلويث المياه حيث ترشح المعادن اليها بفعل الأمطار . والطاقة النووية هي مثار شواغل بيئية فريدة يعود سببها جزئيا الى مواد النفايات المشعة التي تدوم خطورة بعضها قرونا من الزمن . كما أن أشكال الطاقة المتجددة ليست بريئة بالكامل من الآثار البيئية الموضعية الضارة . وقد جاء في إحدى الدراسات الشاملة ما يلي :

"بوجه عام ، تعد موارد الطاقة المتجددة في الغالب حميدة الأثر بيئيا بالمقارنة بأكثر مصادر الطاقة تقليدية ، مثل أنواع الوقود الأحفوري غير المتجددة . لكنها ليست دائما خالية من الآثار البيئية . فإلى حد ما ، قد تنجم آثار المواد المتجددة عن الخصائص المعاكسة لتلك التي تتسم بها أنواع الوقود الأحفوري . وبينما يتكون الوقود الأحفوري من طبقات مركزة من الطاقة يبث استهلاكها السريع في المحيط الحيوي كميات كبيرة من العناصر التي

---

(١٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، "الآثار البيئية المترتبة على انتاج الطاقة واستخدامها" ، مجموعة تقارير الطاقة (نيروبي ، آب/أغسطس ١٩٨٠) ، الجزء الثالث ، "مصادر الطاقة المتجددة" ، الصفحة ٨٦ .

(٢٠) المرجع نفسه ، الصفحة ٦٥ .

كانت محبوسة ، فإن المواد المتجددة تطرق مصادر طاقة أكثر تخفيفا ، هي عموما ذات طابع فيزيائي أكثر مما هو كيميائي (مثل الرياح ، والاشعة الشمسية ، والمياه الحارة أو المتدفقة) ولذا فإنها تنحو نحو أن يكون لها أثر فيزيائي أكثر مما هو كيميائي على البيئة ، مثل الضجيج ، والتداخل البصري ، وتمزق المحيط البيئي ، إلخ . واذا كان للمواد المتجددة أن تحل محل مقادير كبيرة من الوقود الأحفوري أو الطاقة النووية ، فقد تستلزم قدرا أكبر من مساحات الأرض ومدخلات المواد ، وقد يؤدي عملها بشكل مشتت في بعض الأحيان الى وجود مشاكل جديدة تتعلق بالرصد والمراقبة"(٢١) .

وثمة أشكال أخرى تتبدى فيها العلاقة بين الطاقة والبيئة وهي أشكال دولية في أساسها . وفي هذه الحالات ، اذا اتخذ بلد من البلدان اجراء يؤدي الى تفاقم الحالة داخل حدوده ، فإنه يزيد هذه الصعوبة سوءا بالنسبة لبلدان أخرى أيضا ؛ ومن جهة أخرى ، اذا حاول بلد من البلدان تخفيف مشكلته الخاصة به ، فستؤول جهوده الى الفشل ما لم يتخذ مواطنو البلدان الاخرى تدابير تصحيحية ملائمة .

الأمطار الحمضية

تتمثل إحدى هذه المشاكل فيما يسمى ب "الأمطار الحمضية" . فعندما تُبث أكسيدات الكبريت وأكسيدات الآزوت في الجو كغازات ، فإنها تتحول الى كبريتات وآزوتات حمضية تذوب في الرطوبة الجوية ، ويمكن أن تترسب كأمطار فوق مساحات واسعة . والسُحُب التي تحمل هذه الأحماض قد تهب مسافة مئات الأميال من نقطة انطلاق هذه الاكسيدات وهي لا تعترف بأية حدود وطنية . وبذا فإن أية مواد صناعية تُصرف من المصانع في جنوب أوروبا قد تتساقط أمطارا حمضية في اسكندنافيا .

ومع أن الأمطار الحمضية المتولدة من هذه الاكسيدات تضر بالحياة النباتية على اليابسة ، فإن ضررها الأعظم هو على الحياة المائية ، سواء النباتية أو السمكية . إذ أن المياه المتكونة من هذه الأمطار تتراكم في البحيرات والأنهار وباستطاعتها تسميم معظم مظاهر الحياة التي تحتويها هذه البحيرات والأنهار . فما إن تصبح بحيرة من البحيرات مثلا سُمية لدرجة لا تحتمل معها الحياة النباتية أو السمكية ، فقد تحتاج عقودا عدة لكي تعود صالحة لتحمل حياة مجددا ، حتى بعد أن تكون الملوثات قد توقفت عن الانطلاق في الهواء . ومع أن الجو يتحرر من هذه المكونات بسرعة نسبيا ،

---

(٢١) "الآثار البيئية للطاقة المتجددة" (باريس : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٨٨) ، الصفحة ٧ .

فإن النظام الأيكولوجي للبحيرات يستلزم وقتا أطول بكثير لاستعادة عافيته . ويتمثل أحد هذه الأسباب في أن الحوامض ، الى جانب طابعها السُمي المباشر ، تذيب المعادن الثقيلة ، مثل الكادميوم والزئبق والزرنيخ ، الموجودة في الصخور في قاع البحيرات . وهذه المعادن نفسها سامة ، وبذا فإن التلوث الثانوي بسموم طويلة الأجل يعزز من الأثر المباشر لهذه الأحماض .

وقد أُحرز تقدم في تسوية القضايا الدولية التي تثيرها الأمطار الحمضية ، وذلك على الصعيد الثنائي ومن خلال الجهود المتعددة الأطراف ، لاسيما في اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

الاحترار العالمي

بينما تتسم أهمية الأمطار الحمضية بالاقليمية ، فإن أهمية خطر بيئي آخر يتصل بتحول الطاقة ، وهو الارتفاع التدريجي في حرارة سطح الأرض ، يتسم حقا بالعالمية . ومن الصعب تحديد مشكلة أخرى تواجه البشرية تتسم بنفس القدر من الشمول من حيث نطاقها الجغرافي ، وبطابع أكثر إقلاقا من حيث آثارها المحتملة على البارامترات الأساسية للحياة الانسانية ، أو أكثر اعتمادا على التعاون الدولي لحلها .

وقد لوحظ منذ عام ١٨٩٦ ، من الناحية النظرية ، أن ارتفاعا في تركيزات غازات معينة موجودة بكميات ضئيلة للغاية في الجو يمكن أن يمنع تدفق الأشعة من الأرض الى الفضاء . وهذه الغازات - وهي مؤلفة بشكل رئيسي من ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز وشتى الهالوكربونات - هي عناصر امتصاص نشطة للأشعة دون الحمراء (وهي طاقة يتراوح طول موجتها من ٣ ميكرومترات الى ٨٠ ميكرومترات) ، هي التي تشكل بالضبط ذلك الجزء من الطيف الكهرمغناطيسي الذي تسعى الأرض من خلاله الى إطلاق الطاقة في الفضاء[٣٢] . وهذه الغازات ، بحبسها لهذه الأشعة ، تعمل على رفع حرارة الطبقات السفلى للجو ، موجدة بذلك ظاهرة يطلق عليها اسم "أثر الدفيئة" على سطح الأرض ، وهي السبب في احترار الكرة الأرضية .

---

(٣٢) Norman J. Rosenberg, "Climate Change", (Washington, D.C., Resources for the future), Resources (Winter, 1987), P.4 .

ويلخص الجدول ٥-٩ البيانات المتعلقة بالتركزات الجوية الحالية لهذه الغازات ومساهماتها في الاحترار العالمي . وأهم الغازات من حيث تأثيرها الحراري هو ثاني أكسيد الكربون . ويتزايد مستواه في الجو بنسبة ٠,٤ في المائة تقريبا في السنة ، وهو يسبب قرابة نصف أثر الاحترار المتزايد . ويتلوه من حيث الأهمية غاز الميثان الذي يتزايد تركزه في الجو بصورة أسرع من ثاني أكسيد الكربون بنسبة الضعف تقريبا ، كما أن تأثيره الاحتراري النسبي للوحدة الواحدة يعتبر أكبر ب ٢٥ ضعفا من تأثير ثاني أكسيد الكربون . وهناك غازان من الهالوكربوناتب ، هما الكلوروفلوروكربون ١١ و الكلوروفلوروكربون ١٢ ، يسهمان ب ١٤ في المائة من الأثر الاحتراري للغازات النزرية . وتركزات هذه المواد الكيميائية في الجو ضئيلة ولكنها تتزايد بسرعة والأثر للوحدة الواحدة منها الاحتراري كبير جدا . وقد بدأ العمل الدولي للتصدي لمسألة الكلوروفلوروكربونات . على أن المحرك لذلك لم يكن أثر ظاهرة الدفيئة المترتب عليها ولكن تأثيرها الضار على طبقة الأوزون[٣٣] . وأخيرا ، يضيف غاز أكسيد النيتروز قرابة ٦ في المائة من الاحترار الحالي ، كما تضيف مجموعة أخرى من الغازات المختلفة ، بما فيها الكلوروفلوروكربونات الأخرى ، ١٢ في المائة .

ومما له أهميته أن نفهم أن تركز غازات الدفيئة في الجو لا يمكن أن يستقر بسرعة بمجرد الحفاظ على المستوى الحالي لانبعاثاتها السنوية . فهذه الغازات جميعها تبقى في الجو بعد انبعاثها لعقود أو حتى لقرون من الزمن . وإذا أمكن تثبيت الانبعاثات السنوية لهذه الغازات عند مستويات عام ١٩٨٥ ، فإن أثر الدفيئة المترتب عليها سيبقى مستمرا في الارتفاع في نهاية القرن المقبل[٣٤] . ويلزم تخفيض الانبعاثات السنوية لكل من هذه الغازات بنسبة ٥٠ إلى ١٠٠ في المائة عن معدلها الحالي لتحقيق الاستقرار في تركزها خلال القرن المقبل[٣٥] . وحتى هذه التركزات ستبقى عالية جدا

---

(٣٣) أدى تردي طبقة الأوزون الاستراتوسفيرية ، الذي أصبح جليا في منتصف الثمانينات ، إلى القيام في حزيران/يونيه ١٩٩٠ بعقد معاهدة بين ٩٠ بلدا للتخلص من الكلوروفلوروكربونات على مراحل قبل نهاية القرن .

(٣٤) وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة ، "خيارات السياسة فيما يتعلق بتحقيق استقرار المناخ العالمي" (واشنطن العاصمة : شباط/فبراير ١٩٨٩) ، الصفحة ١٥ .

(٣٥) المرجع نفسه .

الجدول ٥ - ٩ الغازات الرئيسية للدفيئة

	التركز الحالي في الجو (جزء من المليون حجما)	المعدل الاخير للزيادة (في المائة سنويا)	أثر الاحترار بالمقارنة بتأثير ثاني أكسيد الكربون	الإسهام الحالي لظاهرة الدفيئة (في المائة)	العمر النصفي في الجو (بالسنوات)(أ)
ثاني أكسيد الكربون	٣٥١,٣	٠,٤	١	٤٩	٧٠
الميثان	١,٦٧٥	١,٠	٢٥	١٨	٥
أكسيد النيتروز	٠,٣١	٠,٢٥	٢٣٠	٦	١٢٠
الكلوروفلوروكربون ١١	٠,٠٠٠٢٢٥	٤,٠	١٥ ٠٠٠	١٤	٥٠-١٠٠
والكلوروفلوروكربون ١٢					
غازات أخرى(ب)	غ م (ج)	غ م (ج)	غ م (ج)	١٣	غ م (ج)

المصدر : وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة ، "الخيارات السياسية لتحقيق الاستقرار في المناخ العالمي" (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٩) .

(أ) الوقت اللازم لتفسخ الغاز في الجو إلى نصف مستواه الأصلي .

(ب) كربونات كلوروفلورية إضافية وهالونات وتغيرات في الأوزون وتغيرات في بخار الماء في الاستراتوسفير .

(ج) المعلومات غير متوفرة .

بالمقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية . (والاستثناء الوحيد لذلك هو غاز الميثان الذي يمكن أن يستقر بتخفيض من ١٠ إلى ٢٠ في المائة من مستوى الانبعاث الحالي وذلك بسبب قصر عمره النصفي نسبيا)[٢٦] .

ويبدو أن هناك اتفاقا بين الاختصاصيين على أن التركزات الجوية للغازات الرئيسية الحابسة للحرارة قد ازدادت على المدى الطويل - على الأقل منذ أواخر القرن الماضي - وواصلت تسارعها في السنوات الأخيرة . وعلى هذا ، فإن حجم ثاني أكسيد الكربون في الجو قد ازداد على ما يبدو بنسبة ٢٥ في المائة منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وكانت نسبة الزيادة خلال السنوات الثلاثين الماضية ١١ في المائة[٢٧] . ومن المعتقد بصورة عامة أن تزايد احتراق مواد الوقود - وهي في أغلبيتها الساحقة مواد وقود أحفوري ولكنها تضم أيضا مواد الكتلة الإحيائية (الحطب أساسا) - هو السبب الرئيسي لتزايد تركز ثاني أكسيد الكربون في الجو . كذلك فإن إزالة الأحراج - والأنشطة المتعلقة باستخدام الأرض عموما - يعتقد أن لها أيضا دورا كبيرا . أما غاز الميثان في الجو فقد ارتفع بنسبة الضعف تقريبا خلال القرون الثلاثة الماضية[٢٨] . ولعبت التغيرات في عدد من مصادره دورها في زيادة مستواه في الجو ، بما في ذلك التوسُّع في استخدام الوقود الأحفوري . أما تركز أكسيد النيتروز في الجو فيعتقد أنه قد ازداد بنسبة من ٥ إلى ١٠ في المائة منذ الثورة الصناعية[٢٩] . على أن آليات توليد هذا الغاز غير مفهومة جيدا ولكن يعتقد أنها تتصل بتزايد استخدام الأسمدة النيتروجينية وإزالة الأحراج واحتراق الوقود الأحفوري والكتلة الاحيائية . أما الكلوروفلوروكربونات فقد بدأ دخولها في الجو في هذا القرن فقط ولكن ، كما لوحظ سابقا ، فإن تركزاتها تتزايد بسرعة .

---

(٢٦) المرجع نفسه .

(٢٧) المرجع نفسه .

(٢٨) المرجع نفسه .

(٢٩) المرجع نفسه .

كذلك يبدو أن هناك اتفاقا عاما ، ولكنه ليس بالشامل ، على أن متوسط الحرارة العالمية اتجه نحو الارتفاع خلال فترة القرن ونصف القرن الماضية . فالبيانات التي جمعها جونس وويغلي ورايت - وقد تكون المصدر الأكثر اقتباسا - "تبين اتجاها ضئيلا لتزايد الحرارة في القرن التاسع عشر واحترارا ملحوظا حتى عام ١٩٤٠ ، مع وجود ظروف مستقرة نسبيا حتى أواسط السبعينات ، وقد تلا ذلك احترار سريع . أما السنوات الثلاث الأشد حرارة فقد كانت كلها في الثمانينات"(٣٠) .

وأخيرا ، يبدو أيضا أن هناك اتفاقا في الآراء بين العلماء على أن أثر ظاهرة الدفيئة هو التفسير الأكثر معقولية لما يلاحظ من ارتفاع في حرارة الكرة الأرضية . وينعكس هذا الرأي في تقرير صدر أخيرا عن فريق عامل تابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، وهو أحد الأفرقة العاملة الثلاثة المعنية بتغير المناخ التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥(٣١) .

ومع ذلك ، فإن هناك غموضا كبيرا حول الآثار المترتبة على أية علاقة كانت قائمة في الماضي بين غازات الدفيئة وارتفاع الحرارة في العالم بالنسبة لمتوسط درجة الحرارة على الأرض في المستقبل . وتتمثل الأدوات الرئيسية لاستنباط هذه الآثار في عدة نماذج رياضية كبيرة تعرف بنماذج التوزيع الدوراتي العالمي . وهذه النماذج جميعها تتوقع أنه عندما يصل تجمع غازات الدفيئة إلى مستوى يعادل ضعف ما كان عليه في فترة ما قبل الفترة الصناعية (بين ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠ إذا استمرت الاتجاهات الحالية) ، فإن متوسط درجة حرارة العالم سيرتفع من درجة إلى ٣ درجات مئوية فوق المعدلات الحالية ؛ وسيعقب ذلك خلال بضعة عقود ارتفاع آخر قدره من ٣,٥ من الدرجات إلى ٥,٥

---

(٣٠) P. D. Jones, T.M.L. Wigley and P.B. Wright, "Global Temperature Variations Between 1861 and 1984", Nature (vol. 322, 31 July 1986), pp. 430-434.

(٣١) انظر : الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، "التقييم العلمي لتغير المناخ الذي أجراه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ" (كمبردج ، مطبعة جامعة كمبردج ، ١٩٩٠) .

درجات مئوية[٣٢] . وفي تقييم هذه الأرقام ينبغي أن نتذكر أن الفرق في متوسط درجة الحرارة في العالم بين الذروة التي بلغتها في العصر الجليدي الاخير والأزمنة الحديثة هو ٥ درجات مئوية فقط . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه التوقعات تنطوي على معدل من تزايد الحرارة هو أكبر ب ١٠ أضعاف إلى ٥٠ ضعفا مما شهده القرن الماضي . على أن هناك غموضا كبيرا يحيط بهذه النماذج وبالتالي بالتوقعات التي تتمخض عنها . ومن الممكن الإشارة إلى عوامل محددة مختلفة لا تدركها النماذج بصورة جيدة ، من ذلك مثلا دور الغيوم والمحيطات . (من سوء الحظ يحيط الغموض بالاتجاه الذي يمكن أن يؤثر به نقص تمثيل هذه العوامل في التحليل ، نحو احترار أكثر أو أقل في المستقبل) . على أن من الأكثر أهمية هو أن نفهم أن هذه الثغرات إنما تدل على تزايد تعقّد الظواهر المناخية من حيث عدد المتغيرات ذات الصلة ، وحجم ردود الفعل أو الصلة المتداخلة بينها ، والطابع غير المستقيم للعلاقات التي تنطوي عليها . وقد أدى هذا التعقد إلى بعض التشاؤم لدى كثير من المراقبين بشأن إمكان التخلص نهائيا في المستقبل من الغموض الذي يحيط بالتوقعات الكمية المتعلقة بالاحترار العالمي .

كذلك يحيط الغموض بالآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ستترتب على درجة افتراضية ما من الاحترار العالمي ، مع أن من المرجح أن هذه الآثار ستكون خطيرة جدا إذا تحققت توقعات المعدلات المرتفعة لدرجات الحرارة المذكورة أعلاه . ويبدو أن الزراعة هي القطاع الانتاجي الأشد تأثرا بصورة مباشرة بالاحترار العالمي . فإذا ارتفعت درجات الحرارة في العالم ارتفاعا كبيرا للغاية فإن من المحتمل أن تتضرر المناطق الرئيسية المنتجة للحبوب في نصف الكرة الأرضية الشمالي بصورة خطيرة جدا . وبينما ستستفيد من ارتفاع الحرارة الإنتاجية الزراعية للمناطق الأبعد نحو الشمال ، فإن من المعتقد أن التربة الفقيرة عموما لهذه المناطق ستتطلب قرونا من الزمن قبل أن تتمكن من إعطاء نفس مستوى الإنتاجية الحالي للأراضي الزراعية[٣٣] . وقد توقّعت إحدى الدراسات احتمال حدوث استنزافين كبيرين لمخزون الحبوب في العالم في كل عقد ،

---

(٣٢) Roseuberg ، المرجع السابق الذكر ، الصفحتان ١٣ و ١٤

(٣٣) Christopher Flavin, "Slowing global warming: a Worldwide Strategy" (Washington, D.C., Worldwatch Institute, paper No. 91, Oct. 1989), p. 19 .

مما سيؤدي إلى خسارة في الأرواح تقدر ب ٥٠ مليونا إلى ٤٠٠ مليون نسمة[٣٤] . ومن الآثار الكبيرة الأخرى ارتفاع منسوب البحر . فمع ازدياد درجة حرارة مياه المحيطات فإنها ستتمدد ، ويمكن للأنهار الجليدية والأغطية الجليدية القطبية أن تذوب . وإذا توفّرت ظروف قصوى فإن منسوب البحار يمكن أن يرتفع بأكثر من متر[٣٥] ، مما سيغرق مساحات شاسعة من السهول الساحلية . وستتعرض البلدان النامية ، وخصوصا في آسيا ، لأشد الخطر حيث يعيش ملايين الناس في دلتا الأنهار وفي السهول الفيضانية . فقد قدر أنه في بنغلاديش وحدها يمكن أن تغطي المياه حوالي ١٨ في المائة من مساحة الأراضي بحلول عام ٢٠٥٠ ، مما سيشرد ١٧ مليون نسمة[٣٦] . ومن المحتمل أن يؤثر الاحترار الزائد على كل جانب من جوانب حياة الناس ، ولو بصورة غير مباشرة . أما درجة تأثر نشاط إنساني معين أو الآلية الدقيقة التي سيتحقق بها هذا التأثر فهي مسائل يحيط بها الغموض .

وكما أشير أعلاه ، يمكن أن تنتج هذه الآثار عن درجة من الاحترار العالمي ترتبط بالمستوى الأقصى للتوقعات الحالية . ويفترض أن تؤدي مستويات منخفضة من الاحترار إلى آثار أقل خطورة[٣٧] . ومع ذلك ، وفي سياق يسوده الغموض ولا يمكن فيه

---

(٣٤) Paul Ehrlich and Others, "Implications for life on Earth: global Change and carrying capacity", presented to the forum on Global Change and Our Common Future, Washington, D.C., 2-3 May 1989 .

(٣٥) Christopher Flavin, ، المرجع السابق الذكر ، الصفحة ٢١ .

(٣٦) المرجع نفسه .

(٣٧) بحث نوردهاوس آثار حدوث ارتفاع قدره ٣ درجات مئوية في درجات الحرارة قبل منتصف القرن في الولايات المتحدة . وانتهى إلى احتمال حدوث انخفاض نسبته ٠,٢٥ في الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد في هذه الظروف ، ولكنه اعترف باحتمال وجود آثار أخرى "لم تدرس دراسة وافية أو لا يمكن تحديدها كميا بحكم طبيعتها" ؛ انظر وليم نوردهاوس ، William Nordhaus, "To slow or not to slow: the economics of the greenhouse effect discussion paper (Cowles Foundation, 1990); Also, William Nordhaus, "A sketch of the economics of the Greenhouse effect", Papers and Proceedings of the 103rd Meeting of the American Economic Association, May 1991, pp. 146-150 .

استبعاد سيناريوهات "أسوأ الحالات" - مع أن ، من غير الممكن حتى تقدير احتمال حصولها بصورة واقعية - فإنه ينبغي عند صياغة السياسات العامة أن تراعى بشكل جدي إمكانية حدوث كارثة . ورد الفعل الإنساني الطبيعي على سيناريو "أسوأ الحالات" التي لا يمكن توقّع درجة احتمالها هو العمل على توقيها أو "شراء بوليصة تأمين" لمنع حصولها .

وفي حالة الاحترار العالمي - الذي يعود ٥٠ في المائة على الأقل من أثره إلى تحويل الطاقة - فإن الطريقة الواضحة للوقاية منه تتمثل بالحد من أنشطة تحويل الطاقة التي تعتبر متسببة بشكل بالغ في ظاهرة الاحترار . والهدف الذي يُذكر أكثر من غيره هو تخفيض استخدام الوقود الأحفوري الذي يسهم بـ ٧٠ إلى ٩٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وكميات كبيرة من الميثان وأكسيد النيتروز . ونظرا لأن أشكال الوقود هذه تقدم في عصرنا هذا قرابة أربعة أخماس إمدادات الطاقة التي يستخدمها الإنسان حاليا ، فإن من الواضح أن السياسة التي تسعى إلى تخفيضات مباشرة هائلة في استخدام الوقود الأحفوري لن تكون عملية . ولا بد أن يتمثل الهدف في توفير إمدادات كافية من الطاقة وفي الحماية البيئية في نفس الوقت .

ونظرا للترابط الأساسي بين تحويل الطاقة وتدهور البيئة ، فإن سياسة الطاقة هي إلى حد بعيد سياسة بيئية ، والعكس بالعكس . وتخلق هذه الصفة الحاجة إلى مبادئ لوضع السياسة تكون عريضة بما فيه الكفاية لكي تشمل الجوانب الخاصة بالطاقة والجوانب الخاصة بالبيئة في القرارات المتخذة . وستكون هذه المبادئ موضوع البحث في الجزء القادم .

الجانب البيئي لسياسة الطاقة

ثمة استنتاج نستخلصه من محاولة الرجوع خطوة إلى الوراء والنظر الى مسألة الطاقة ككل من خلال اطار ملائم على المدى الطويل ، وهو أن السياسة الخاصة بالطاقة والسياسة الخاصة بالبيئة لا يمكن في الواقع الفصل بينهما . ومن المرجح أن أية محاولة لتخطيط أو تنفيذ أي منهما بمعزل عن الآخر ستؤدي الى حدوث عواقب وخيمة بالنسبة للأخرى .

وفي الماضي ، كانت "سياسة الطاقة" تعني محاولة تخطيط "قطاع الطاقة" ، وهو أمر كان يُفسر تفسيرا ضيقا بأنه جانب العرض ، مع عدم إيلاء اعتبار يُذكر للطلب على الطاقة . أما السياسة البيئية - إن وجدت - فقد كانت تعني محاولة معالجة حالات

التلوث البيئي (تلوث الهواء بالدرجة الأولى) . وفي الحالتين اتسم النهجان المتخذان بطابع هندسي ضيق ومتجزئ يفتقر الى تقدير وافٍ بيِّن لانعكاسات القرارات المتخذة في أحد المجالات على المجال الآخر . ومع ذلك فثمة اعتراف واسع النطاق اليوم بأن الجانب المتعلق بسياسة الطلب على الطاقة يكتسي على الأقل ذات الأهمية التي يكتسيها الجانب المتعلق بعرضها ، وأنهما كليهما يتأثران بالسياسة البيئية ويؤثران بدورهما فيها .

وبغية تفهم كيفية ترابط سياسة الطاقة وسياسة البيئة من المفيد النظر في كيفية انطباق مفهوم الكفاءة الاقتصادية على توليد الطاقة واستخدامها . وعندئذ يصبح بالامكان أن يرى المرء كيف أن هذه الفكرة ، في تطبيقها على الطاقة ، تنسحب بطبيعة الحال على الاعتبارات البيئية .

كفاية الطاقة وأسواق الطاقة

يتمثل هدف سياسة الطاقة في ضمان انتاج واستخدام الطاقة بمعدلات تتميز بالكفاية الاقتصادية من وجهة نظر اجتماعية . وهذا لا يعني أن هدف الكفاية الذي تتوخاه سياسة الطاقة لا ينبغي اطلاقا إضعافه باعتبارات العدالة الاجتماعية أو الاستقلال الوطني أو غير ذلك من العوامل ذات الأهمية الطاغية ، انما يعني أنه ينبغي لأي سياسة عامة للطاقة أن يكون لها هدف طبيعي وثابت ، هو تعزيز الكفاية الاقتصادية التي تحول بها في جميع المراحل .

إن فكرة الكفاية الاقتصادية تنطبق على عرض الطاقة وعلى الطلب عليها على السواء . ويتم انتاج الطاقة بكفاية - بالمعنى الاقتصادي - حينما يتم انتاج مختلف أشكال الطاقة والوقود بكميات تتعادل عندها الفوائد والتكاليف الحدية الاجتماعية لكل منها . ويكون نمط الانتاج الناتج متسما بالكفاية ، بمعنى أنه يدفع بقيمة ناتج قطاع الطاقة ككل الى الدرجة القصوى . وبالمثل يكون توزيع الطاقة المنتجة على هذا النحو توزيعا يتسم بالكفاءة - بالمعنى الاقتصادي - حين يتم توزيعها بحيث تكون تكلفتها وقيمة ناتجها الحدي الاجتماعي متساوية في كل استخدام لها . ويعتبر هذا الخليط في التوزيع كفؤا ، بمعنى أنه يزيد الى أقصى حد قيمة مساهمة الطاقة في الناتج الاقتصادي الاجمالي .

والعالم يشهد الآن مرحلة يزيد فيها الاعتماد على آليات السوق كوسيلة للتقرب عمليا من الغاية النظرية المتمثلة في التوزيع الذي يتسم بالكفاية الاقتصادية . وكما هو معروف جيدا ، لابد أن ينتج عن الأسواق أسعار يمكن أن تتغير بحرية استجابة

للتغيرات في العرض والطلب كما لابد أن تعكس درجة معقولة من التنافس على كلا الجانبين ، وذلك إذا أريد لها أن تحتفظ بالمزايا المتمثلة في الكفاية الاقتصادية المزعومة لها . وفيما يتعلق بأسواق الطاقة ، هناك دور واضح للحكومات يتمثل في ضمان وجود هذه المزايا في الممارسة العملية .

وتُجمَّد أسعار الطاقة لفترات طويلة أحيانا عن طريق اجراء اداري . فتكون النتيجة المعتادة لهذا التجميد هي أن الأسعار المذكورة حتى إذا عملت مبدئيا على موازنة العرض والطلب ، سرعان ما تقصر عن تحقيق ذلك مع تطور هذه الكميات على مدار الوقت . ومن هنا فإن الحكومات بحاجة الى ضمان أن تكون الأسعار من المرونة بحيث تعكس على الأقل التغيرات الأساسية في العرض والطلب .

وبالمثل فإن للحكومات دورا في الحفاظ على المنافسة على كل من جانبي العرض والطلب في أسواق الطاقة . وثمة مثال جيد على تشجيع الحكومة للمنافسة فيما يتعلق بالعرض يتمثل في قانون السياسات التنظيمية للمرافق العامة لعام ١٩٧٨ الذي كان من الأسباب الداعية اليه زيادة عدد منتجي الطاقة المستقلين في الولايات المتحدة . ويقضي القانون بأن تتعاون المرافق العامة للكهرباء مع منتجي الكهرباء المستقلين بطريقتين . أولاهما أن المرافق أرغمت على تلبية رغبات منتجي الطاقة "المؤهلين" غير التابعين لها وذلك بانشاء خطوط لنقل الكهرباء بين مرافق توليد الكهرباء التابعة لهم وشبكة الطاقة . وثانيتهما أن مرافق الكهرباء العامة أرغمت على شراء الطاقة من المنتجين المستقلين بأسعار تعكس "التكاليف المتجنبة" (الأسعار المعادلة لما تتكلفه مرافق الكهرباء العامة إذا قامت بتوليد الطاقة الكهربائية بنفسها أو بشرائها من مرفق آخر) . ولم يدخل قانون سياسات تنظيم المرافق العامة حيز النفاذ الكامل حتى عام ١٩٨٣ ، ولكن منذ ذلك الحين استوفى الشروط المطلوبة بموجب القانون عدة آلاف من المنتجين المستقلين (إما من صغار منتجي الطاقة أو المولدين المشتركين للحرارة والكهرباء) . وبعد مرور عامين فقط ، قدر مجلس أمريكا الشمالية للعوَل الكهربائي أن حوالي ٢ في المائة من الاضافات الى وحدات توليد الكهرباء حتى عام ١٩٩٥ سيأتي من مصادر أخرى خلاف المرافق العامة للكهرباء[٣٨] .

---

(٣٨) للاطلاع على مناقشة كاملة ، انظر : Michael J. Dodman, "Electric utilities face increased competition", Resources, No. 90, (winter, 1988) . (Washington, D.C.; Resources for the Future), pp. 20-22

حالات من قصور السوق

نادرا ما يتحقق وجود أسواق مثالية حرة وقائمة على التنافس في الواقع العالمي ، وحتى إن وُجدت ، فهي لا تعطي ، في بعض الحالات ، مستويات أو مخصصات انتاجية ، تتساوى فيها الفوائد والتكاليف الاجتماعية . وحالات "قصور السوق" هذه تنشأ في معظم الأحيان في أوضاع تكون فيها المكاسب أو التكاليف الهامة ، الواسعة الانتشار ، التي يجنيها أو يتكبدها المجتمع ككل خارجة عن الحسابات الاقتصادية لصانعي القرار في القطاع الخاص .

وفي إطار عرض الطاقة ، تنشأ حالات يعود فيها انتاج شكل من أشكال الطاقة أو الوقود بفائدة على المجتمع بشكل عام ، لا يدركها المنتج الخاص للطاقة ، أي أن قيمتها لا تنعكس في زيادة سعر الطاقة المنتجة . وهناك ما يحفز المنتج الخاص للطاقة على زيادة انتاجه ، إلى الدرجة التي ترتفع فيها تكاليفه الحدية إلى مستوى السعر المقبوض . ولما كان هذا السعر لا يشمل قيمة المنفعة الخارجية ، فإن مستوى انتاج الطاقة سيكون أدنى من وجهة نظر المجتمع ككل . ومن الأمثلة التي تُذكر أحيانا مثال منتج النفط الخام المحلي الذي يجعل انتاجه أدنى من الحد الأمثل الاجتماعي بسبب كون السعر المقبوض لقاء النفط محليا لا يعكس قيما خارجية من قبيل تحقيق المزيد من الأمن في مجال الطاقة للبلد . ومن جهة ثانية ، هناك حالات يسبب فيها انتاج الطاقة تكاليف للمجتمع لا تتكبدها المشاريع الخاصة للطاقة . وفي هذه الحالة يتجاوز الناتج المستوى الأمثل اجتماعيا .

وتولد الأرباح والتكاليف الخارجية أيضا اختلافات بين الأمثل اجتماعيا والأمثل من حيث المشاريع الخاصة في توزيع الطاقة حالما يتم انتاجها . وهكذا نرى أن استعمال شكل معين من أشكال الطاقة قد يهيئ نفعا للمجتمع لا يخصه له صاحب العمل الخاص . وقيمة الانتاج الحدي للطاقة هي ، في اعتبار الشركة الخاصة ، أدنى منها إذا نُظر اليها من منظور اجتماعي ، ويُبقى على الاستخدام الفعلي دون المستوى الأمثل اجتماعيا . والعكس بالعكس ، قد ينطوي استخدام الطاقة على تكلفة يدفعها المجتمع ولكن ليس صاحب العمل الخاص ، مما يؤدي إلى الافراط في استخدامها . والمثال التقليدي على ذلك هو استخدام الفحم الحجري لتوليد الكهرباء في المنشآت الثانوية لتوليد الطاقة الكهربائية . ويُولّد احتراق الفحم آثارا بيئية (انبعاث غازات كبريتية وآزوتية ، وجزيئاتها وثاني أكسيد الكربون) ، هي ، بلا شك ، تكاليف للمجتمع ، لكنها لا تظهر نفقات في دفاتر وحدات توليد الطاقة .

والعلاقة الآن واضحة بين تحويل الطاقة وتردي البيئة على صعيد السياسة . إذ ينطوي تحويل الطاقة ، دائما على أضرار بيئية (بحكم قانون الديناميات الحرارية الثاني ، أو الانتروبيا) . وهذه الأضرار رغم أنها تمثل تكاليف بالنسبة للمجتمع ككل ، لا تدخل في حسابات الربح والخسارة لمنتجي الطاقة أو مستخدميها . ويستدعي عجز السوق الناجم عن ذلك اتخاذ اجراء من جانب الحكومة على صعيد السياسة لوضع معدلات لانتاج أو استخدام الطاقة تتعادل فيها التكاليف (بما في ذلك التكاليف البيئية) والفوائد الاجتماعية .

فشل الأسواق وسياسة الطاقة في الممارسة العملية

تستخدم طائفتان من التدابير العامة لتحسين حالات الفشل المحسوس في أسواق الطاقة ، هما : محاولات استيعاب الفوائد والتكاليف الخارجية ، والولايات التي تضطلع بها الحكومة .

استيعاب الفوائد والتكاليف

يُفترض ، من حيث المبدأ ، أن من الممكن حثّ صانعي القرارات على انتاج الطاقة واستخدامها على مستويات مُثلى اجتماعيا وذلك بالعمل ، من خلال الإعانات المالية أو الضرائب ، على تنويع الأسعار التي يحصلون عليها بوصفهم منتجين أو الأسعار التي يدفعونها بوصفهم مستهلكين . (إن الإعانات المالية المشار اليها هنا هي تلك الموجهة بوضوح للتأثير على انتاج الطاقة أو توزيعها وليست تلك الاعانات الموجهة لأغراض اجتماعية أخرى ، منها على سبيل المثال ، اعادة توزيع الدخل) . وبعبارة أخرى ، يجري تحميل منتجي الطاقة أو مستخدميها من القطاع الخاص الفوائد أو التكاليف الخارجية .

ولقد كانت الاعانات التي يُراد بها أن تعكس الفوائد الخارجية المحسوسة للمجتمع أكثر شيوعا بكثير في الممارسة العملية من الضرائب التي تعكس التكاليف الخارجية المحسوسة . ومن الطريف أن الاعانات ، فيما يتعلق بقطاع الطاقة ، كانت ولا تزال توجه في أغلب الأحيان إلى تشجيع إحلال رأس المال محل الطاقة أكثر من تنشيط انتاج الطاقة أو استخدامها .

والافتراض الضمني في أحيان كثيرة هنا أن السوق سيكون مُقِّلاً في استخدام رأس المال ومفرطا في استخدام الطاقة ، وذلك لوجود نفع خارجي في استخدام رأس المال وتكلفة خارجية في استخدام الطاقة . وينظر إلى النفع في أحيان كثيرة على أنه أمن

قومي من حيث الطاقة (استقلال عن مصادر الطاقة الأجنبية) كما ينظر إلى التكلفة بوصفها فقدانا لهذا الأمن (الاعتماد على مصادر الطاقة الأجنبية) . ونتيجة لذلك ، فإن الاعانات المالية المقدمة للاستثمار في مرافق توفير الحرارة والطاقة المشتركة (التوليد المشترك) ووحدات التدفئة على صعيد المناطق ، ومصانع حرق النفايات ، ومضخات الحرارة وكثير من السلع الرأسمالية الأخرى المنتجة للطاقة ، كثيرا ما توجد في القطاع الصناعي . (وفي الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية غطت هذه الأمور ما بين ٧ و ٣٠ في المائة من تكاليف الاستثمار في السنوات الأخيرة)[٣٩] . أما الاعانات المقدمة للتشجيع على إحلال رأس المال محل الاستهلاك المباشر للطاقة في دور السكن فقد شملت جزئيا تكاليف المواد العازلة ومعالجة عوامل التعرية الجوية وفي بعض البلدان ، تكاليف مضخات الحرارة ، وأدوات التحكم والنوافذ المزودة بلوحين من الزجاج . (وقد تراوحت الحوافز المالية بين ١٥ و ١٠٠ في المائة من التكاليف في بلدان الوكالة الدولية للطاقة الذرية)[٤٠] . واستخدمت المنح المالية والحوافز الضريبية والقروض بفوائد منخفضة كلها كأدوات للإعانة المالية .

كما تستخدم الحكومات الإعانات المالية في البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات ذات الكفاءة في توليد الطاقة بوصفها أداة للتشجيع على إحلال رأس المال محل الطاقة . وقد ركز بعض الحكومات على تنفيذ مشاريع تهدف إلى إحراز صور متطورة رئيسية في التكنولوجيات الأساسية ؛ وسعت حكومات أخرى إلى تحسين الوسائل التكنولوجية القائمة . وبالمثل ، فقد تركزت المساعدات الحكومية على أهداف مختلفة - كالبحث والتطوير مقابل البيان العملي - وذلك تبعا للبنية الاقتصادية والتنظيم الصناعي للبلد المعين .

---

(٣٩) حفظ الطاقة في بلدان الوكالة الدولية للطاقة (باريس ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٨٧) ، الصفحة ١٣٢ .

(٤٠) المرجع نفسه ، الصفحة ١٣٣ .

وهناك قلة من البلدان تستخدم الضرائب بطريقة منهجية لتعديل إنتاج أو توزيع الطاقة . وقد قررت السويد ، وهي أحد هذه البلدان في عام ١٩٨٣ عدم تشجيع المستهلكين على استخدام النفط ، من خلال فرض الضرائب ، حتى لو انخفضت الأسعار العالمية . وعلى غرار ذلك ، ففي أوائل عام ١٩٨٦ ، عندما مالت أسعار النفط إلى الإنخفاض الشديد ، زادت الدانمرك من ضرائبها على الطاقة ، وألغت البرتغال تدريجيا دعمها لبعض المنتجات النفطية . وقد انطلق الاجراءان من اعتبارات الكفاية الطويلة الأجل . وبالنسبة لمعظم البلدان ، تُحدد ضرائب الطاقة ، في معظم الأحيان ، على أساس احتياجات الإيرادات الحكومية أو اعتبارات الاقتصاد الكلي ، بدلا من أن تحدد على أساس الكفاية الاقتصادية لأسواق الطاقة .

وأهم مجال يتضمن القيام في ميدان البيئة بتطبيق مبدأ الاستيعاب سيكون تطبيقه على الاحترار العالمي . وتعد غازات الدفيئة المنبعثة خلال استخدام الوقود الأحفوري بمثابة تكاليف يتكبدها المجتمع ككل ، وإن كانت خارجة عن حسابات المستعملين الأفراد ، سواء كانوا من القطاع الخاص أو الحكومي . وتنتج أنواع الوقود الأحفوري وتستخدم بأسعار تفوق أقصى حد للقدرة الاجتماعية ، مما يدعو إلى سياسة عامة لتخفيض كلا الجانبين . ووسائل السياسة التي كثيرا ما يشار إليها لتحقيق هذا الهدف هي استيعاب التكاليف الخارجية لأنواع الوقود الأحفوري من خلال فرض ضريبة على المحتوى الكربوني للمحروقات المستخدمة ، تسمى "ضريبة الكربون" . وقد بذلت جهود لتقدير حجم ضريبة الكربون اللازمة لتحقيق مختلف التخفيضات في الانبعاثات السنوية في المستقبل من ثاني أكسيد الكربون الصادرة من الوقود الأحفوري المحترق (أي التخفيضات المتعلقة بمستويات الانبعاثات التي قد توجد في حالة غياب أية تدابير لتخفيضها)[(٤١)] . ويبدو من الواضح أن المسارات الزمنية لضرائب الكربون المطلوب العمل بها في المناطق المختلفة ستكون متباينة إلى الدرجة التي يمكن بها إلى حد كبير تعزيز الكفاءة الاقتصادية المتمثلة في بلوغ هدف ما متعلق بتخفيض الانبعاثات العالمية ، من خلال وضع نظام لتبادل تصاريح الانبعاثات فيما بين المناطق .

---

(٤١) تم استحداث طائفة واسعة من الضرائب التقديرية التي تفرض على انبعاثات الكربون وما يرتبط بها من تكاليف التخفيف من حدتها . وهي تتفاوت حسب الافتراضات المتعلقة ببيانات الخط الأساسي للانبعاث ، والحدود المستهدفة للتخفيض ، والناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نمو السكان ، ومعدلات التغير التكنولوجي ، والأسعار النسبية ، والإمكانية التقنية للإحلال ، والنماذج المناخية والاقتصادية المستخدمة .

الولايات الحكومية

تشمل الولايات المنوطة بالحكومات في ميدان الطاقة الأنظمة التي تحكم سلوك الشركات والأفراد على السواء في استخدام الطاقة ؛ فضلا عن المعايير التي تفرض المستويات الدنيا من الكفاءة في تحويل الطاقة على السلع المعمرة للمنتج والمستهلك . ويبدو أن الأنظمة والمعايير الحكومية تستمد مبررها من نفس الأسس القائم عليها استيعاب الدعم والضرائب . وهناك عائد اجتماعي من استخدام رأس المال وكلفة اجتماعية من استخدام الطاقة . وتخرج هذه عن حدود القرارات التي يتخذها المستخدمون الأفراد للخدمات الانتاجية . ولذا فإن رأس المال مستخدم استخداما منقوصا ، في حين أن الطاقة مستخدمة استخداما مفرطا . ومن ثم فإن الولايات الحكومية ما هي إلا محاولة تستخدم القانون للمساواة بين الأسعار الفعلية للانتفاع من هذه الخدمات وأسعارها الاجتماعية القصوى .

وقد اتخذت الأنظمة في القطاع الصناعي عددا كبيرا جدا من الأشكال المحددة ، تتباين حسب اختلاف وتنظيم الصناعات في البلدان المختلفة . وخطط استخدام الطاقة ، التي تغطي خمس سنوات مقدما ، إلزامية في بعض البلدان . ويشترط عدد من الحكومات القيام مقدما بتوضيح أثر استخدام المشاريع الانتاجية الصناعية الرئيسية للطاقة . وقد وضع بعضها حدا أقصى لمستويات درجة الحرارة في المنشآت الصناعية ، في حين اشترطت قلة وجود ضوابط أوتوماتيكية على نظم التسخين . وفي قطاع الإسكان ، طبقت الأنظمة أساسا على العمارات السكنية . وفي هذا المجال ، وضعت في بلدان شتى قواعد تتصل بأعمال الصيانة الإجبارية ، وبالقيود المفروضة على استخدام تكييف الهواء ، وبالقياس الفردي لاستهلاك الطاقة الحرارية والكهربائية . وقد شهد قطاع النقل تطبيق الفحص المنتظم والاجباري للسيارات لتفقد كفاءة الوقود في بلدان قليلة (المانيا والنمسا وهولندا) ، وفرض حدود على سرعة السيارات (لتخفيض استخدام وقود البنزين والديزل) في عدد أكبر من البلدان .

والمعايير ، المحددة بواسطة الحكومات ، هي المستويات الدنيا في كفاءة تحويل الطاقة للسلع المعمرة . ومن ناحية الأثر القصير الأجل على كثافة الطاقة ، فإن معايير كفاءة الوقود اللازم لماكينات الحركة الذاتية هي أقوى هذا النوع من التدابير . وبسبب سرعة الرواج النسبي في بيع المطروح من السيارات ، يمكن أن ينجم عن التحسينات التي تضفى على كفاءة الوقود للسيارات الجديدة أثر كبير على متوسط معدل كفاءة الوقود لمخزون المركبات بأكمله في سنوات قليلة فقط . والولايات المتحدة هي وحدها التي لديها برنامج إجباري في هذا الشأن لصناع السيارات ، وإن كان عدد من

البلدان قد حدد أهدافا لكفاءة الوقود للسيارات الجديدة . وقد حددت أيضا المعايير الخاصة بكفاءة التحويل في الهياكل السكنية والتجارية الجديدة ، وهي تؤثر على تصميم وتصنيع نظم التسخين بتحديد استعمال مواد وأساليب معينة ، أو بمجرد فرض حدود دنيا للكفاءة الحرارية في هذه النظم . وأخيرا ، فرضت بلدان قليلة معايير دنيا للكفاءة على بعض الأجهزة .

وعادة ما كان يتم تبرير الولايات الحكومية في ميدان الطاقة على أساس الرغبة في الحصول على فائدة خارجية مفترضة من رأس المال بالنسبة إلى الطاقة وتتفق مع الأمن الوطني . بيد أن هذه العمليات من إحلال رأس المال محل الطاقة كانت تبرر أيضا على أساس التكاليف البيئية الخارجية . ومن ثم فإن الأنظمة المتعلقة بمحتوى الرصاص في البنزين ، المعمول بها في الولايات المتحدة منذ عقدين مضيا ، يتسع نطاق شيوعها بإطراد . والمعايير المتعلقة بمستويات انبعاث الملوثات من المنشآت الصناعية الكبيرة والجديدة ومرافق توليد الكهرباء الثانوية إما أنها سارية بالفعل أو مخطط لإنفاذها في بلدان كثيرة ، في حين أن المعايير المفروضة بأثر رجعي على المرافق القائمة ربما تكون سارية في حوالي اثنى عشر بلدا . وكذلك يجري التضييق في كثير من البلدان بشكل تدريجي على الانبعاثات الصادرة من أكسيد النيتروز وأكسيد الكبريت من السيارات الجديدة . ورغم أن القواعد السابق مناقشتها ، المفروضة على كفاءة الوقود في السيارات ، كثيرا ما تبرَّر بأسباب تتعلق بأمن الطاقة ، فإن أثرها قوي على تخفيف التكاليف البيئية التي تتخذ شكل التلوث الجوي .

أدوات أخرى للسياسة

تسببت إخفاقات السوق ، بما تنطوي عليه من التكاليف البيئية الخارجية ، في إيجاد نُهج جديدة لمعالجة هذه التكاليف .

ومن هذه النهج ما ينطوي على تطبيق المبادئ الاقتصادية المألوفة المتمثلة في "التخصص في الانتاج" و "المكاسب من التجارة" على المشكلة البيئية . وقد استخدم هذا النهج فيما يتصل بالعوامل الخارجية التي تأخذ شكل التلوث الجوي . ويسير هذا النهج على النحو التالي . ترسم سلطة حكومية حدا لإجمالي الانبعاث من ملوث جوي محدد في منطقة معينة خلال فترة محددة . وتعين أيضا الحدود الإجبارية للإنبعاثات الصادرة من منشآت معروف أن الملوث ينتج عنها ، على أن تبلغ هذه الحدود الانفرادية (التي ليست متساوية بالضرورة) إجمالي المجموع المحددة . وتوزع على الشركات التصاريح التي تسمح لها بالانبعاثات بقدر لا يتجاوز الحدود الانفرادية . ومن المحتم أن تختلف

تكاليف خفض الانبعاثات فيما بين الشركات . فمن شأن شركة تكون تكاليف المعالجة الجديدة فيها مرتفعة نسبيا ، أن تجد من المربح لها أن تدفع مبلغا من المال إلى شركة تكاليفها منخفضة نسبيا كيما تتجاوز مستوى التنظيف الاجباري المحدد للأخيرة إلى مستوى يتكافأ مع المستويات الإجبارية للشركة المنخفضة التكاليف والشركة المرتفعة التكاليف معا . وستكون الشركة المنخفضة التكاليف راغبة في الحصول على هذا العمل الإضافي حيث أن بوسعها أن تبيع تصريح الانبعاث الخاص بها إلى الشركة المرتفعة التكاليف (سيقع خفض السعر بين تكلفة التنظيف للشركة المنخفضة التكاليف وتكلفة التنظيف للشركة المرتفعة التكاليف) . وستستفيد كل من الشركة المرتفعة التكاليف والشركة المنخفضة التكاليف من التبادل الطوعي ، كما أن التكاليف التي سيتحملها المجتمع في تحقيق تخفيض محدد في الانبعاثات الصادرة عن الملوثات ستكون عند حدها الأدنى . وينبغي التأكيد على أن هذا المخطط لا ينجح إلا إذ سُمح بالاتجار في التصاريح . وهذا الأسلوب في تقليل تكاليف خفض التلوث وارد في قانون الهواء النظيف للولايات المتحدة لعام ١٩٧٠ . وكانت التجربة حتى الآن إيجابية إلى الحد الذي أتاح لهذا الأسلوب أن يحتل مكان الصدارة عند تنقيح القانون الذي أصدره الكونغرس في عام ١٩٩٠ .

ويتضمن أسلوب آخر استخدام التأمين الالتزامي ضد المطالبات التي قد تنشأ عن الضرر البيئي . وتقبل شركات التأمين المسؤولية عن هذه المطالبات في مقابل قسط التأمين . وهذه المخططات لا تزال في مراحل مختلفة من التطور في ألمانيا وفنلندا وهولندا .

المربع الخامس ـ ١ - أولا ـ الكويت : حرائق النفط والبيئة(أ)

وردت التقارير الأولى عن مرافق النفط المشتعلة في الكويت في أواخر كانون الثاني/يناير ، عندما أُشعلت النار في منشآت النفط في حقل نفط الوفرة . وأشارت تقارير الانباء اللاحقة إلى أن النار قد أُشعلت في حوالي ١٥٠ بئرا قبيل بدء الحرب البرية . وتلت ذلك تقارير عن إشعال النيران في عدد من الآبار يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ بئر .

ويمثل إشعال النار المتعمد في حقول النفط أكثر مشاكل الكويت البيئية إلحاحا اليوم . فأي شيء آخر يبدو إزاءها غير ذي شأن . إذ لم يسبق أن حدث في التاريخ ما يشبه ذلك . كما أن إشعال حقول النفط والآثار البيئية المترتبة على هذا الاشتعال هي نتيجة مباشرة لاحتلال العراق للكويت .

والعدد الدقيق لآبار النفط المشتعلة غير معروف رسميا ، بيد أن هذا العدد قد يصل إلى حوالي ٧٠٠ بئر كحد أقصى . وقد بدأت النيران تخبو وتنطفئ في بعض هذه الآبار ، في حين يقوم رجال الإطفاء بإخماد بعضها الآخر . وبئر النفط المشتعلة تخبو عندما يكون احتراق النفط أسرع من تجدده من طبقات النفط المحيطة بالبئر . وهذا ما يسمح للماء الأقل لزوجة في الطبقات الدنيا بالتحرك إلى الصخور الواقعة تحت مأخذ البئر والصعود في الأنبوب . والمزيج من الماء والنفط لا يحترق تماما ، مما يؤدي إلى انطفاء اللهب . ولا يمكن للبئر الخابية أن تنتج من جديد ، ولابد من حفر البئر ثانية للوصول إلى نقطة تقع دون مصدر الماء . وهذه الظاهرة تعني أن نمط تدفق النفط يتغير مع تناقص عدد آبار النفط المشتعلة تدريجيا ، في حين يزداد عدد الآبار التي يتدفق منها النفط غير المشتعل . ويؤدي هذا بالتالي إلى إطلاق المزيد من النفط فوق سطح الأرض .

وتتباين تقديرات كمية النفط المحترقة كل يوم ، بيد أن من المعتقد بوجه عام أنها تتراوح بين مليونين و ٦ ملايين برميل يوميا .

(أ) مقتطفات من مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/22535) .

ولم تجر قياسات تذكر لتركيب الغلاف الجوي في الكويت ، من أي نوع كانت . وقد قام فريق تابع لوكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة بقياس مستويات كبريتيد الهيدروجين وثاني أكسيد الكبريت خلال الأسبوع الذي بدأ يوم ١١ آذار/مارس في حقول نفط الروضتين ومقوع والأحمدي وبرقان الكبير . وقد دلت كل عمليات القياس هذه على مستويات منخفضة لكلا الغازين . وإذا ما بقي ثاني أكسيد الكبريت في مستواه الحالي المنخفض ، فمن غير المحتمل أن يصبح المطر الحمضي مشكلة . وتشير القياسات الأولية لمجمل الهيدروكربونات في الهواء إلى أن مستوى هذه العناصر مرتفع . وليس في الإمكان حتى الآن إعطاء معلومات عن فصائل الهيدروكربونات بشكل إفرادي . كما أنه لم تُجر حتى الآن عمليات تحليل لتركيب الجسيمات المنبعثة وبخاصة فيما يتعلق بالفلزات الثقيلة مثل النيكل والفناديوم ، الموجودة في نفط الكويت الخام .

ولا تعتقد الأوساط الطبية في الكويت بوجود مشكلة بيئية خطيرة في الوقت الحاضر نتيجة لانبعاثات الآبار . بيد أنه نظرا لضآلة المعلومات الحقيقية المتوفرة ، يُنصح بالتزام الحذر حتى القيام بدراسة من الجو لأعمدة الدخان ، وحتى استئناف العمل في برنامج منتظم لمراقبة الهواء من الأرض .

وقد شوهدت طبقات الدخان المنبعثة من حرائق الكويت في البحرين وفوق جمهورية إيران الاسلامية ، وذلك حسب اتجاه الرياح . وفي النهاية ، ستتبعثر أعمدة الدخان بفعل الطقس ، حيث تسقط الجسيمات أو تغسلها مياه الأمطار . ومن الضروري رسم صورة مفصلة بواسطة طائرة أبحاث مجهزة بمعدات خاصة لتحديد شكل أعمدة الدخان والعناصر التي تتكون منها .

وتشير الملاحظات الأرضية إلى أن العناصر المرئية في الانبعاث لم تصعد إلى طبقات الجو العليا . وقد يكون هذا لأن حرائق النفط ليست متجاورة بما يكفي لتوليد ظاهرة العاصفة النارية ، التي كان يمكن أن تحمل معها جسيمات إلى طبقات الجو العليا . وفي ٢٤ آذار/مارس ١٩٩١ ، شوهدت ثمانية حرائق في حقل برقان الكبير وهي تهب بعضها باتجاه بعض لتشكل ما كان يمكن أن يصبح بداية لعاصفة نارية ، بيد أن هذه الظاهرة لم تستمر سوى برهة قصيرة من الوقت . كما أن كبر حجم الجسيمات الواضح نسبيا قد يكون عاملا مُحدِّدا للارتفاع الذي تبلغه . ولذلك ، يحتمل أن يكون من المستبعد حدوث ظواهر تغير في المناخ العالمي بالحجم الذي توقعه بعض العلماء .

والأرجح أن تبقى الآثار المناخية محصورة بالمنطقة ، وفي الكويت على وجه التحديد ، حيث ظواهر الدرع الشمسي التي تنتجها السحب الدخانية أوضح ما تكون .

وقد تساقطت الجسيمات الناجمة عن الحرائق فوق مناطق واسعة من البر والبحر على حد سواء . ففي الخليج الفارسي ، تشكل تلك الجسيمات طبقة سطحية تسوقها الرياح والتيارات في أشكال حلزونية وأشرطة طول كل منها كيلومتر وتشبه البقع الناجمة عن انسكاب النفط . أما آثار وعواقب هذه الترسبات الكربونية على البحر فهي غير معروفة . وأما في البر ، فإن هذه الجسيمات تغطي سطح الأرض والنباتات . وعلى مقربة من حقول النفط ، يمتزج هذا بالنفط غير المشتعل الصادر عن الآبار كرذاذ ناعم .

والعواقب الطويلة الأجل لهذه الترسبات السطحية غير معروفة ، بما في ذلك آثارها على نوعية المياه الجوفية وعلى طبقة البذور في التربة . ومن المحتمل أن تساعد في تحسين قدرة التربة على الاحتفاظ بالمياه .

ولا يزال عدد كبير من الآبار يتدفق منها النفط الخام تصب كميات هائلة على الأرض . وقد ازداد تدفق النفط الخام هذا بشكل كبير في الأسبوعين الأخيرين من آذار/مارس ١٩٩١ . ونتيجة لذلك ، يوجد الآن بحيرات كبيرة من النفط الخام .

وسوف يتعين سحب النفط الموجود على سطح الأرض في معظم المناطق عن طريق الضخ أو الغرف أو بوسائل أخرى واحتجازه في مناطق تجميع خاصة إلى أن يتم ترتيب وسيلة مناسبة للتخلص منه . ولم يتم التيقن بعد من طريقة المعالجة الإصلاحية للمناطق المتبقية المشبعة بالنفط . ومن بين المقترحات قيد النظر الحرث أو التثليم لمزج طبقة النفط مع التربة والرمال دون السطحية . ولا يعرف مدى ما يمكن أن تحققه هذه التدابير من نجاح وسيكون مستقبل هذه الأراضي المشبعة بالنفط من أبرز مشاكل الكويت البيئية الناشئة عن الاحتلال .

وهناك مشكلة رئيسية أخرى يتحتم مواجهتها على وجه الاستعجال وهي قياس ثاني أكسيد الكبريت ، وكبرتيد الهيدروجين ، وأول أكسيد الكربون ، وأكسيدات النيتروجين ، والأوزون ، وثاني أكسيد الكربون ، وبعض المركبات المتطايرة المحددة مثل البنزين والفينول والتولوين والفورمالدهايد ، علاوة على الجسيمات الناجمة عن الانبعاثات الغازية والجسيمية . كذلك سيتعين إجراء دراسات محددة للآثار الصحية ، إذ أن مجموعة المواد الملوثة في الغلاف الجوي للكويت يمكن أن تسبب أمراضا خطيرة في الجهاز التنفسي أو تنجم عنها آثار طويلة الأجل تسبب السرطان وتحدث تحولات جينية .

الفصل السادس

آثار التحولات الحادثة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي على العلاقات الاقتصادية فيما بين الشرق والغرب والجنوب

يتألف هذا الفصل من فرعين . الأول منهما يتناول التغيرات الجارية أساسا في أوروبا الشرقية[(١)] والاتحاد السوفياتي ، بل أيضا في بلدان الشرق الأخرى ، لا سيما ألبانيا ويوغوسلافيا[(٢)] ، وما تعنيه تلك التغيرات بالنسبة للتغيرات في هيكل العلاقات

---

(١) إن مسمى "أوروبا الشرقية" يستخدم هنا أساسا لتيسير العرض ، بحيث يضم بلدان أوروبا الأصغر حجما التي اعتادت التخطيط مركزيا . وتتألف نواة هذه المجموعة من بلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ورومانيا ، وهنغاريا . ويلزم ادراج الجمهورية الديمقراطية الألمانية في هذه المجموعة لأنها أدمجت ، حتى تحقيق الوحدة الألمانية في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، ادماجا كاملا تقريبا في جهاز أوروبا الشرقية . وبطبيعة الحال ، فإنها نظرا للاصلاحات التي تحققت بعد ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ في ضوء مستقبل أوروبا الشرقية لم تعد تندرج في عداد تلك المجموعة .

(٢) رغم أن البانيا شكلت (في الآونة جد القريبة) ومعها يوغوسلافيا (منذ البداية الأولى) جزءا لا يتجزأ من التحولات الجارية في أوروبا ، فقد حذفتا من معظم التحليلات الخاصة بالتجربة العملية في الفرع باء ، ولكنهما لم تحذفا من إطار السياسة العامة الوارد في الفرع ألف . وقد جرت العادة على عدم ادراج يوغوسلافيا في مجموعة "أوروبا الشرقية" أو "الاقتصادات المخططة الأوروبية" ، لأنها كانت قد تخلت فعلا عن التخطيط في الخمسينات واكتسبت مركز البلد النامي في عدد من المنظمات الدولية . وقد حذفت البانيا من معظم الحسابات لمجرد أن المعلومات الخاصة بالتجربة العملية غير متوافرة بالنسبة لها أو هي ، على الأقل ، لا ترد في قالب يكفل قدرا من القابلية للمقارنة بالمصادر المستخدمة في هذا الفصل . وفكرة "الشرق" مستعملة كمجرد اشارة مختزلة الى الاتحاد السوفياتي والبانيا وأوروبا الشرقية ويوغوسلافيا مجتمعة .

التقليدية بين الشرق والغرب . وهو يناقش أيضا جوانب السياسة العامة التي تنطوي عليها هذه التغييرات ، من حيث العواقب التي يمكن أن تترتب على التحولات في الشرق ، وفي العلاقات بين الشرق والغرب ، بالنسبة للاقتصاد العالمي بصفة عامة وللبلدان النامية بصفة خاصة . ويخصص الفرع باء من الفصل لحصر انتقائي وتفسير لبعض المعلومات الكمية المتصلة بالعلاقات المتبادلة في الماضي بين أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في إطار الاقتصاد العالمي حتى بدء تبلور التغييرات الرئيسية في أواخر سنة ١٩٨٩ . وهذا يشكل مُدخلا أساسيا واحدا في المناقشة الموجهة بدرجة أكبر الى السياسة العامة والواردة في الفرع ألف .

ألف - جوانب السياسة العامة التي تنطوي عليها التغييرات الحادثة في بيئة الشرق والغرب

يتناول هذا الفرع قضايا السياسة العامة الرئيسية التي تنطوي عليها الاصلاحات الجارية في الشرق وعواقبها بالنسبة لبيئة الشرق والغرب ، والتجارة والتمويل في البلدان القائمة بالاصلاح ، والآثار المترتبة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والبلدان النامية بصفة خاصة . وهو يبحث أولا حالة الإصلاح الراهنة واحتمالات الأجل القريب القائمة بالنسبة الى اقامة اقتصادات سوقية راسخة القدم في أوروبا الشرقية . وهو بعد ذلك يوضح الترابط الاقتصادي التقليدي الذي يؤلف بين المجموعة وبقية الاقتصاد العالمي ، إلا أن غالبية التفاصيل القائمة على التجربة العملية موجودة في الفرع باء . ثم تجري مناقشة أهم عناصر المساعدة الغربية للشرق . ويعقب ذلك موجز للجوانب الحاسمة في ظروف بدء الاصلاحات المجتمعية في الشرق . وأخيرا ، يتناول هذا الفرع ما يحتمل ظهوره من آثار "ثورات" الشرق في مجالات التجارة والتمويل وتنسيق السياسات الشاملة على الصعيد الدولي .

التوقعات غير المتحققة في الشرق ، والفرص المتاحة للتغيير

في مطلع سنة ١٩٩٠ ، ساد قدر كبير من التفاؤل بشأن الآثار التي ستخلفها فيما بعد التغيرات السياسية الرئيسية ، والتحولات المجتمعية بصفة عامة ، في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، وهي التغييرات والتحولات التي كان قد بُدئ فيها توا . ورُئي أن آثارها في الشؤون الاقتصادية كبيرة ومفيدة لكل من يعنيهم الأمر . وكان من المتوقع أن تتحقق هذه النتائج الايجابية بزيادة التجارة والتدفقات المالية ، وغير

ذلك من أشكال مضاعفة العلاقات الاقتصادية الدولية ؛ وأن يكون ذلك من الناحية الرسمية في شكل انضمام كامل الى الأنظمة الاقتصادية الدولية القائمة ، فضلا عن الأنشطة الاقليمية المختلفة ، لا سيما التكامل الأوروبي ، أو في شكل اشتراك أنشط ؛ وأن تكون هناك أيضا آثار مواتية في العلاقات الدولية تتخذ طابعا أقل رسمية ، من بينها جهود نزع السلاح ، والتعاون على مكافحة التلوث والأمراض المعدية ، والمساعدة الانمائية .

ولم يتجاهل التقييم متجاهلا للمخاطر السلبية الناجمة عن صعوبات الانتقال البالغة التي كان محتما ظهورها . وفي مطلع ١٩٩٠ ، لم تكن احتمالات النمو الاقتصادي القصير الأجل في الشرق مشجعة . ولكن أيا من المعلقين لم يتوقع للنكسات المؤقتة المنتظرة أن تكون بالشدة التي اتسمت بها . وكان معظمهم متفائلا بشأن احتمالات التنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل ، في البلدان المارة بمرحلة الانتقال . كما كان يرى أن إنشاء الأسواق المفتوحة في الشرق سيشكل فيما بعد "قطب نمو" جديد للاقتصاد العالمي . ويرى أيضا أن إضفاء الطابع السوقي والطابع الديمقراطي على أوروبا الشرقية ويوغوسلافيا سيطلق العنان لمصادر النمو الاقتصادي في هذه البلدان ، مما يخلف عواقب ملموسة في الاقتصاد العالمي . وعلاوة على ذلك ، كانت التحولات السياسية في الشرق اشارة الى النهاية للحرب الباردة . وهذا في حد ذاته كان بشرى طيبة بأن الأموال التي كانت ستخصص للدفاع ستتاح الآن بصورة مطردة لاستثمارات انتاجية تحقق المزيد من الانتاج . وفي الوقت نفسه فإن المناخ المواتي للتوجه السوقي في هذه البلدان ، المدعوم بتمويل متعدد الأطراف وثنائي ، كان مقدرا له أن يطلق عنان المبادرة الخاصة القوية الدافعة الى تعبئة الرساميل الضخمة اللازمة لإعادة بناء اقتصادات الشرق من الشركات عبر الوطنية وغيرها من المستثمرين ، بما فيهم حملة الحوافظ المالية .

وقد أعرب البعض عن شيء من القلق إزاء أثر التغيرات في الشرق وأثر ما يجري حاليا من توجيه للمساعدات الغربية الى الشرق . وقد رُئي أن من الارجح أن تنطوي عملية إعادة التشكيل المتطاولة على انخفاض للناتج والدخول في الشرق انخفاضا شديدا مما يؤثر حتما على الصلات الدولية القائمة . وأنه في الأجل القصير وحتى الأجل المتوسط ، سوف تؤدي جهود إعادة البناء المجتمعية الجارية في الشرق الى تضييق نطاق المساعدة الانمائية المقدمة من الشرق الى الجنوب ، بجميع صورها ؛ وسوف تؤدي في الأجل القصير الى تقليص الطلب على الواردات ، وإنها ستقلص قطعا عنصر الاتجار مع البلدان النامية الذي كانت تبرره سابقا أسباب غير الأسباب الاقتصادية ؛ وسترفع درجة

المنافسة التي تواجهها البلدان النامية ، لا سيما في أسواق أوروبا الغربية . كما توقع البعض أن تؤدي إعادة البناء الاقتصاد في الشرق الى تقليص فرص البلدان النامية في التنافس على نصيب في الاسواق هناك . ورأوا أنه يكاد يكون مؤكدا أن تنزل الخسارة بالبلدان النامية التي اعتادت أن تقيم علاقات حميمة مع الشرق ، لأن عنصر الترشيد الاقتصادي سيستبعد المعاملات التي كانت تبررها سابقا أسباب خلاف الأسباب الاقتصادية . وعلاوة على ذلك ، سيولد الانتقال من الطلب على السلع الانتاجية والتكنولوجيا ما لا يمكن للبلدان النامية أن تأمل في المنافسة فيه بأي قدر من النجاح .

وجرى الإعراب عن قلق مماثل إزاء الجوانب السلبية المتوقعة التي تنطوي عليها المساعدة الغربية الى الشرق ، مع احتمال أن يكون الاتحاد السوفياتي مشمولا بذلك . وظهر على نطاق واسع تخوف من احتمال حصول الشرق على امكانية الدخول ، على أساس تفضيلي ، الى الاسواق الغربية ، لا سيما امكانية الدخول الى الاتحاد الاوروبي ، بل وربما أيضا الى رابطة التجارة الحرة الاوروبية . وعلاوة على ذلك ، رُئي أنه من المحتمل أن تكون أحجام المساعدة المالية الرسمية المخصصة من البلدان الغربية للمعاونة على الانتقال بمثابة افتئات على المساعدة الانمائية التي كانت ستوجه لولا ذلك الى معاونة البلدان النامية .

وامتد هذا التخوف لكي يشمل التزام المؤسسات المتعددة الاطراف الرسمية الطابع ، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، بمساعدة البلدان القائمة بالإصلاح على تمويل انتقالها . فما لم تُزود هذه المؤسسات بأموال جديدة سيتعين عليها أن تعمل بذخيرة محددة من الأصول القابلة للإقراض ومن ثم تجد نفسها عاجزة عن تخصيص مستوى الموارد المرغوب فيه للبلدان النامية . كما جرى الإعراب عن مخاوف بشأن الأوضاع المالية للحكومات الوطنية . فما لم تُزد الميزانيات الآتية اعتماداتها المخصصة من المال العام لتقديم المساعدة الانمائية لن يكون ثمة مفر من أن يؤدي الى التزام ضخم إزاء البلدان القائمة بالاصلاح الى تحويل مسار الموارد بحيث لا تذهب الى البلدان النامية ، ومن المسلم به أن الناخبين في البلدان المتقدمة يعارضون أشد المعارضة في رفع الايرادات المالية التي تحصلها حكوماتهم من جباية الضرائب .

وعلاوة على ذلك ، رُئي أن جاذبية الشرق للحوافظ المالية والاستثمار المباشر الاجنبي تهدد فرص تدفق التمويل الخاص الى البلدان النامية ، وذلك أساسا بواسطة أنشطة الشركات عبر الوطنية . كما أشيرت مخاوف تتمثل في أن المساعدات الغربية

المتقطعة النظر في السابق قد تعقد من امكانية استفادة البلدان النامية بالتكنولوجيا . وأخيرا ، رُئي أن منح أية تسهيلات لاستيعاب الهجرة العمالية الى الغرب ، لا سيما أوروبا الغربية ، سوف يهدد أرزاق العمال المهاجرين وتدفق التحويلات المالية ، التي تمثل مصدرا حيويا من مصادر حصيلة العملة الاجنبية ، لا سيما لبلدان شمال افريقيا والشرق الاوسط ، بل ويوغوسلافيا أيضا .

وفي غضون سنة ١٩٩٠ ، لم تثبت صحة الكثير من وعود الاصلاح والكثير من المخاوف . فبعضها لا يحتمل أن يتحقق في أي وقت قريب ، إن تحقق أصلا ، نظرا لطبيعة عمليات الانتقال الجارية في الشرق . إلا أن بعضها قد يطرح نفسه بصورة بارزة في النقاش السياسي ، نظرا لحالة البلبلة والتقلبات الشديدة في المسار الزمني للاصلاحات الاجتماعية - السياسية والاصلاحات الاقتصادية الهادفة الى تحقيق الانتعاش الذي يمكن توقعه في نهاية المطاف في البلدان القائمة بالاصلاح . وفي بعض البلدان ، كانت حالات البلبلة في هذه المرحلة شديدة .

وهناك الآن تشاؤم شائع على نطاق واسع إزاء صياغة وتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية بصورة موثوق بها[٣] في الشرق . وهذا يرجع الى حد ما الى إدراك كون التوقعات السابقة كانت قائمة على افتراضات خاطئة بشأن طبيعة الانتقال وحجمه ، بل وبشأن آثاره السلبية في الأجل القصير . كما ينبع هذا التشاؤم أيضا من التطورات غير المتوقعة في المنطقة التي تجرى فيها الاصلاحات ، فضلا عن الاحداث غير المواتية التي شهدها الاقتصاد الدولي والتي لم يكن من الممكن التنبؤ بها في حينها ، على النحو الذي يجري تناوله أساسا في الفصل الثاني . ولا بدّ لنا أن نضيف الى ذلك التشاؤم القائم على تدهور الاحتمالات الاقتصادية القصيرة الأجل في هذه البلدان ، على النحو المبين تفصيلا في الفصل الثاني ، والتطورات الداخلية والخارجية غير المواتية . ومما يزيد من شدة هذه التشاؤم ما حدث من انهيار مفاجئ في مجلس

---

(٣) تعدّ الاصلاحات مما يوثق به عندما تكون اصلاحات لا رجعة فيها وعندما توفق في معالجة عواقبها المحلية والخارجية السيئة ، وذلك بقصر أعباء التكيف المترتبة عليها على الحدود التي يقبلها توافق الآراء الاجتماعي العام .

التعاضد الاقتصادي[٤] (م ت إ)[٥] ، ونظاميه الملازمين المتعلقين بالتجارة والدفع بالروبلات القابلة للنقل ، فضلا عن أن التباطؤ المتوقع في سير النشاط الاقتصادي العالمي ككل في الأجل القصير قد زاد من حدة هذا التشاؤم .

وعلاوة على ذلك ، لم يكن هناك أساس سليم للأسباب الداعية الى مخاوف من قبيل تحويل مسار الاستثمار المباشر الأجنبي ، باستثناء تحويل مسارها في الأجل القصير نسبيا ، وما يحدث ، في ذلك السياق ، من تضاؤل امكانية الحصول على التكنولوجيا الغربية بسبب توجه مساعدات الغرب الى الشرق . وكان من قبيل الخطأ أيضا التأكيد أو الافتراض القائل بأن الاستقرار الاقتصادي لن يلبث أن يستعاد سريعا لدى اتخاذ القرار السياسي ببناء القرارات الاقتصادية من الآن فصاعدا على المعايير السوقية وبانفتاح البلدان القائمة بالاصلاح . وقد كان هذا الافتراض مفيدا في التحول السياسي لهذه الديمقراطيات الجديدة ، إلا أنه لم يكن مفيدا في رسم وتنفيذ برامج عملية للتحول المطرد يمكن أن تؤمن الاستقرار النسبي المطلوب بشدة .

وربما كان الشيء الأهم على الاطلاق هو طابع عملية الاصلاح المتطورة ذاته . ويوحي تطور الانتقال خلال سنة ١٩٩٠ وحتى الآن في سنة ١٩٩١ بأن الاصلاح السوقي الوجهة في البيئة التعددية في الشرق يمثل ظاهرة معقدة . كما أن ترتيب المشكلات التي يواجهها كل بلد يختلف في نواحي رئيسية لأسباب شتى . أحدها هو اختلاف ظروف الانطلاق في الاقتصادات المخططة السابقة . وهذا بالقطع هو الحال فيما يتعلق بالدين الخارجي ،

---

(٤) سيحل مجلس التعاضد الاقتصادي رسميا في وقت لاحق من سنة ١٩٩١ ، أو غيابيا . إلا أنه من الناحية العملية لم يعد يؤدي أي دور .

(٥) شمل هذا المجلس عشرة أعضاء ناشطين كاملي العضوية (هم دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، حسب التعريف الوارد أعلاه ، وكوبا ، ومنغوليا ، وفييت نام) ، وعضوا كامل العضوية غير ناشط (البانيا) ، وعوضا منتسبا (يوغوسلافيا) ، وتسعة بلدان متعاونة (هي فنلندا وثمانية نامية ، هي : اثيوبيا وأفغانستان ، وأنغولا ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا التي أصبح اسمها مرة أخرى اليمن ، والعراق ، والمكسيك ، وموزامبيق ، ونيكاراغوا) ، وعددا من المراقبين الخاصين (هم البلدان الاشتراكية الاخرى ، والبلدان النامية ، وممثلو المنظمات الدولية) . وفيما سيلي ، سينصب التركيز على الاعضاء الناشطين الكاملي العضوية والبلدان النامية المتعاونة .

والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، وكثرة الاصدار النقدي ، والضغوط التضخمية ، ودرجة التوافق السياسي والاجتماعي على الاصلاح وعدة عوامل رئيسية أخرى من العوامل المحددة للنجاح . وعلاوة على ذلك ، فإن أساسيات النموذج الاقتصادي الذي يستهدفه مقررو السياسات ، والذي نعرفه هنا لأغراض التبسيط بأن "الاقتصاد السوقي" ، هي في الواقع أبعد ما تكون عن الصورة الواحدة . وأخيرا فإن الوكالات المختلفة والحكومات الوطنية في الغرب والجنوب التي تعهدت بدعم مالي وتقني وغير ذلك من أشكال الدعم سعيا الى مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال كانت في جوهر الأمر تتبع نهجا يقوم على معالجة حالة كل بلد على حدة .

أما عن التوقعات ، فإن حالة المدفوعات الداخلية والخارجية لمعظم بلدان الشرق (انظر الفصل الرابع) توحي بطول مدة التقشف ، المصحوبة إما بتكييفات هبوطية حادة أو بركود في مستويات القدرة الاستيعابية القابلة للاستمرار فضلا عن الناتج . ويرجع هذا إلى حد كبير إلى عجز هذه البلدان عن تحويل تجارتها إلى الأسواق الغربية دون تحمل خسائر كبيرة في إيرادات التبادل التجاري و/أو الصادرات . ويبدو حاليا أن قلائل من صانعي السياسة في المنطقة هم الذين يبدون حتى مجرد الاستعداد للتفكير في مزايا التعاون الاقتصادي الإقليمي ، بما في ذلك إقامة اتحاد جمركي أو أي نوع آخر من الاتحاد الاقتصادي ، وإقامة مرفق ما للمدفوعات لسد الفراغ الناشئ عن اختفاء تسهيلات الدفع التي كانت مربوطة بالروبل الحسابي . وبدلا من ذلك تأمل الأغلبية في مجيء المساعدة الغربية لمقابلة تدهور الحسابات الجارية . وحيث أن من المستبعد تلبية هذه الحاجة إلى المساعدة المالية على نحو يسمح بأحجام من التبادل التجاري يكون بمقدورها دعم النشاط الاقتصادي على مستويات عالية نوعا ، فقد يحدث انخفاض حاد في الطلب الإجمالي في هذه المجموعة . وهذا يمكن أن يضعضع حركة الإصلاح والاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي في المنطقة . وبذلك لن تتحقق الآثار الحميدة التي كانت متوقعة من الاصلاحات في الشرق لدى الشركاء الآخرين وفي تنظيم الاقتصاد العالمي . بل أن النتيجة قد تكون عكسية - أي عائقا للاقتصاد العالمي وليس حافزا له إلى الأمام .

هذه المتابعة الموجزة للتطورات التي حدثت منذ أوائل عام ١٩٩٠ وللتوقعات المعقولة على المدى القريب توحي بأن آثار التحولات التي تحدث في الشرق تتوقف إلى حد حاسم على المنظور الزمني للاصلاحات وقدرتها على الاستمرار . أما عن التوقعات الحالية فليس محتملا أن يتحقق سريعا لا التفاؤل الذي صاحب النظر إلى الاصلاحات في أوائل عام ١٩٩٠ ، ولا أسوأ التوقعات بأن تسبب هذه الاصلاحات آثارا معاكسة في الاقتصاد العالمي ، خصوصا على البلدان النامية . فالأرجح أن تكون النتائج على النحو المبين فيما يلي .

فعلى المدى القصير إلى المتوسط ، يحتمل نظرا لتزعزع الاحوال الاقتصادية والسياسية في الشرق ، أن يؤدي تدهور الكساد الاقتصادي هناك إلى خفض في الطلب والدخول . ولا بد أن يؤثر هذا عكسيا في الواردات وفي إمكانيات هذه البلدان على تقديم مساعدة إنمائية رسمية واستثمارات أجنبية مباشرة مهما قل حجمها ، خصوصا للبلدان النامية التي لها روابط تقليدية وثيقة بالشرق . كما أن هذا سيزيد ضغوط الهجرة إلى أوروبا الغربية . أما عن الالتزامات الحالية تجاه الشرق فإن إمكانية تحويل الأسواق الغربية لأموال كانت مخصصة للبلدان النامية امكانية ضئيلة إلى أدنى حد . ويصدق هذا أيضا على مسألة المنافسة في الأسواق الغربية .

على أن الحالة في البلدان الشرقية مازالت بالغة التعقيد . وقد يتسبب ارتباكها الاقتصادي والسياسي الحاد في عواقب غير متوقعة في استقرار الاقتصاد العالمي . فإن حدوث تدهور شديد في الوضع الاجتماعي - الاقتصادي في الشرق قد يسبب نزوحا لا يمكن تفاديه إلا بتحقيق زيادة كبيرة في المساعدة الاقتصادية الدولية ، خصوصا في السياق الاوروبي . وهذه حالة قد تؤدي إلى تحويل أموال كانت ستوجه لولا ذلك إلى المساعدة الإنمائية . وكل ما يسعنا أن نأمل فيه هو إمكان استقرار الوضع في المنطقة من خلال العمل الدولي المتضافر .

ومن المرجح أنه حتى لو تحسنت الظروف كثيرا فإن آثار الانتقال الذي يمكن أن يوثق بادارته في الشرق ستأتي مختلفة عن معظم التوقعات التي ظهرت في أوائل عام ١٩٩٠ . والواقع أن الاثر الاول قد يتمثل في زيادة التنافس في الاسواق الغربية بسبب حصول الشرق على تمييز في الافضليات ، خصوصا في أسواق التجارة - وليس العمالة - في اوروبا الغربية . ومن ناحية أخرى ، يرجح أن تكون هذه الآثار سواء من حيث تحويل المساعدة الإنمائية الرسمية أو أموال المؤسسات الرسمية المتعددة الاطراف ، أو الحوافظ ، أو الاستثمار الاجنبي المباشر أو عمليات نقل التكنولوجيا ، أخف مما كان متوقعا ، إن هي حدثت بصورة ملموسة فعلا . أما إذا تسارع تردي الوضع في الشرق ، كما حدث في شرقي ألمانيا ، فسوف لا يكون أمام أوروبا الغربية بالذات سوى أن تزيد مساعدتها للشرق . ومع الركود النسبي الذي تشير إليه توقعات المدى القريب في الاقتصادات الرئيسية ، وإحجام الناخبين في كبرى البلدان المانحة عن تمويل ميزانيات أكبر ، قد يترتب على ذلك تحويل دعم مالي إلى الشرق . وهذا الاحتمال وارد على المدى القصير .

ونظرا لفرص توليد التجارة التنافس بفضل إمكانيات الوصول العادي إلى الأسواق ، سيكون أثر الإصلاحات - إذا تبلورت - إيجابيا جدا في الاقتصاد العالمي ، سواء من حيث تعزيز نمو إنتاجية العوامل في الشرق ، أو حسن إدارة الاقتصاد العالمي ، أو زيادة التعاون في اوروبا . وحيث أن التحرك نحو الشرق لا بد أن يستهوي رأس المال الاجنبي الخاص ، إن عاجلا أو آجلا ، فقد يترتب على ذلك تحويل لموارد رأس المال مؤقتا من بلدان أخرى ، ولكن على المدى القصير وحده . وحيث أن البلدان النامية لم ترد لها تدفقات ضخمة من رأس المال خلال العقد الماضي ، وأن الاحتمالات الحالية ليست إيجابية ، فإن هذا التحويل لن يعني بالضرورة زيادة في مدى حرمان البلدان النامية من رأس المال . فالمحتمل أن تلقى الاستثمارات الجذابة تمويلا لها دون تأخيرات زائدة .

ولعل أكثر نتيجة مبشرة بالأمل تترتب على الإصلاحات في الشرق والتغيرات الكبيرة في العلاقات بين الشرق والغرب نتيجة ذات شقين . إذ يرجى أن تهيئ فرصا لتحسين التنسيق بين المساعدات الدولية إلى الشرق ، الاقتصادية منها وغير الاقتصادية . كما أنها يمكن أن تخلق ، ببعض الجهود الإضافية ، حافزا لتحسين مدى مواءمة المساعدات لاحتياجات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال عما هو عليه الحال الآن . فالمساعدة الدولية الأكثر فعالية يمكن أن تؤدي إلى التعجيل بعمليات الاصلاح في الشرق ، وتقصير المدة اللازمة لتوليف المكاسب المتوقعة للبلدان الشريكة ، ومنها البلدان النامية . كما أن تحسين تنسيق المساعدة الدولية الأكثر فعالية عما هو عليه الحال الآن سيفيد عمليات الاصلاح ذاتها . وفي نفس الوقت ، يسهل تزايد إتاحة المعلومات وشفافيتها كثيرا من عمليات الرصد على الصعيد الدولي ، خصوصا تحديد الفرص الاقتصادية الجديدة .

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في الإطار الاقتصادي العالمي

لا يمكن مناقشة احتمالات نمو الجوانب الخارجية من استراتيجيات الاصلاح الآخذة في التبلور إلاّ في ضوء دراسة الروابط الاقتصادية التقليدية التي كانت قائمة بين الشرق وباقي العالم . وهذه الروابط تتجلى في التجارة ، وتدفقات الخدمات ، وتحركات رأس المال ، وتنقّل العمالة ، والمساعدات الإنمائية . ويصعب تحديدها كميا لأن المعلومات المتاحة قاصرة (انظر الفرع باء) . بيد أنه يجب الاعتراف بأن الأنماط السابقة من الترابطات الدولية ليست بذاتها مرشداً كافيا إلى طبيعة العوامل الحالية التي تحدد العلاقات الاقتصادية الدولية المتوقعة للبلدان التي تمر بمرحلة

الانتقال . والسبب الرئيسي هو أن وجهة السياسة المقبلة لهذه البلدان يراد لهـــا أن تكون مختلفة جذريا عما كانت عليه في السابق . والحق أن البلدان القائمة بالاصـــلاح تتخلى حاليا عن السمات الأساسية لبيئتها المرسومة ، لا سيما فيما يتعلق بأولويـــة العلاقات داخل مجموعتها ، وحماية الاقتصادات المحلية من المنافسة الدولية ، والابقـاء على قدر كبير من الاستقلال الذاتي عند تقرير السياسة ، بما في ذلك الترتيبـــات الخصوصية للتجارة والمدفوعات المربوطة بالروبل الحسابي . كما تأمل هذه البلـدان أن تزيد كثيرا من انغماسها الحميم في الاقتصاد العالمي عامة وحركات الاندماج الأوروبـــي خاصة .

وبعبارة أخرى ، فإن صلة روابط الماضي بمسار اصلاح الحاضر وما تأمل أن تحققـه البلدان الشرقية في نهاية المطاف شيء يتوقف على طبيعة الانتقال ، وعلى التطلعـــات الأساسية لهذه البلدان من حيث اشتراكها في الاقتصاد العالمي ، وأنظمة التجـــارة والمدفوعات المحددة التي ستحل محل سابقاتها مع تسارع خطى الاصلاح . ولعل من المفيـد هنا التفكير في فرضيتين . الأولى هي أنه بقدر ما تكون الروابط الخارجية السابقـــة للبلدان القائمة بالاصلاح أشد تشوها ، بمقياس حالات الندرة الاقتصادية الحقيقيـــة ، وبقدر ما ستزداد سرعة وعمق الانتقال إلى مرحلة اتخاذ القرارات القائمة على الاقتصـاد السوقي في البلدان القائمة بالاصلاح ، سيزداد بالتأكيد أثر تحولات الشرق على بقيـــة الاقتصاد العالمي .

وسوف تكشف هذه النتائج عن نفسها مباشرة من خلال تغيرات هيكلية في التجـــارة والنواحي المالية . ولا بد لهذه التحولات أن تضغط على الأسواق الحالية ، عندما تحـاول البلدان القائمة بالاصلاح بالاستفادة مما لديها من مزايا نسبية حقيقية قائمة أو آخذة في الظهور . وفي حكم المؤكد أيضا أن آثار تغير بيئة الشرق سوف تتجلى بشكل غيـــر مباشر أكثر من جراء رغبة البلدان القائمة بالاصلاح في أن يكون انغماسها في الاقتصـاد الدولي مختلفا عما كان يمكن أن يحدث قبل ذلك عندما كان النظام العالمي مقسما إلـــى نظامين اقتصاديين عالميين (٦) كان يقال إن كلا منهما يستطيع أن يعمل منفصلا تماما عـن الآخر . ومن غير المحتمل أن يقصُر الشرق اشتراكه في الاقتصاد العالمي على مجـــرد الانضمام إلى الأنظمة الاقتصادية القائمة والمؤسسات القيمة عليها . وينتظـــر منها أن

---

(٦) كان النظام "الاشتراكي" يتألف من الشرق بتعريفه الوارد ، بالاضافـــة إلى الصين وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبيـــة (لا ينطبق هذا الوصف على الدولة الأخيرة إلا منذ أواخر السبعينات وفي بعض التعاريـــف فقط) . أما الدول الباقية فتدخل في عداد النظام الاقتصادي العالمي "الرأسمالي" .

تكون مصممة على أداء دور أنشط ، وأكثر تأكيدا للذات وبنّاء إلى درجة أكثر في أية مناظرات حول كيفية إدارة الاقتصاد العالمي . ومن المحتم أن تقترن هذه التحولات بمحاولات من البلدان القائمة بالاصلاح لدمج نفسها تدريجيا في ترتيبات اندماجية تكون تمييزية بحكم طبيعتها . وخليق بالمجتمع الدولي ولو لهذا السبب وحده أن يستكشف الطرق التي يمكن بها التقليل إلى أدنى حد من مقدار التمييز الذي سيترك بصماته الآن على النظام العالمي ، ومعالجته بأسلوب يمكن به احتواء - وأن أمكن علاج - الآثار المعاكسة على الأجزاء الأضعف من الاقتصاد العالمي .

ومع أن واقع الماضي يختلف جذريا عن الواقع الآخذ في الظهور ، فإن لروابط التجارة والمدفوعات التي أقيمت خلال العقود الأربعة الماضية أو نحو ذلك آثارها في المراحل الأولى من مسار الاصلاح المرسوم الذي تستطيع البلدان أن تتبعه فرادى أو جماعات ، بما في ذلك سرعته وشموله وتسلسله . كذلك فإن هذه الروابط قد توحي بأفكار عن طبيعة العلاقات الاقتصادية التي يحتمل أن تُفقد أو يعاد تشكيلها بصورة كبرى ، بكل ما يترتب على ذلك من آثار لدى الشركاء . وحيث أن البيانات المجمعة التي يمكن أن يقام عليها التحليل بالغة القصور ، فإن تقييم هذه الآثار القصيرة الأجل نسبيا عملية عسيرة . ويصدق هذا القول حتى على تجارة السلع بسبب ما تنطوي عليه البيانات المتاحة من تعتيم وقلة ما أبداه الشرق في العادة من تعاون مع الجهود الدولية الرامية إلى تأمين زيادة القابلية للمقارنة في الاحصاءات على مدى الوقت وفيما بين مختلف البلدان . ونظرا للمشاكل الجسيمة التي تكتنف هذه البيانات ، فقد أوردنا جميع تفاصيل المعلومات المستخدمة هنا لإبراز جوانب السياسة العامة في الفرع باء من هذا الفصل .

الصلات بين البضائع والتجارة

أولا ، خلافا للتطورات التي حدثت حتى أواخر السبعينات ، هناك بعض الشك في أن أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي قد عملا - ولو هامشيا - على تكثيف اشتراكهما في التجارة الدولية خلال الثمانينات . وعلى أحسن الفروض ، حدثت زيادة طفيفة في صادرات أوروبا الشرقية وفي كشافات واردات الاتحاد السوفياتي . وكان الاستثناء الوحيد هو صادرات بولندا بسبب سياستها غير العادية في التكيف في أوائل الثمانينات . ثم أن معظم هذه البلدان قد بذل جهدا كبيرا لتعزيز التجارة داخل المجموعة ، خصوصا خلال النصف الأول من الثمانينات . يضاف إلى ذلك ما حدث من تقلص شديد في حجم الصادرات بالقيمة الحقيقية إلى الاقتصادات السوقية في النصف الثاني من الثمانينات (إذ كان متوسطها - ٢,٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ للمجموعة بأسرها) . وحدث العكس

تماما في حجم الواردات بالقيمة الحقيقية من البلدان النامية في أواخر الثمانينات ، وهذا يوحي أن بيئة المساعدة الإنمائية من الشرق خلال الثمانينات صارت أقل نشاطا عما كانت عليه قبل ذلك .

ثانيا ، فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لتجارة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، هناك ثلاث سمات جديرة بالذكر . الأولى هي أن التجارة داخل المجموعة خلال الثمانينات كانت تمثل نصف الحجم العام للتجارة إذا حسبت البيانات بأسعار الصرف الرسمية ، ونحو الثلث إذا حسبت بمعدلات أكثر مغزى هي وسط بين الروبل الحسابي والدولار . كذلك اتجهت هذه النسبة إلى الصعود عند منتصف الثمانينات ، وكان ذلك أساسا بسبب الآثار المعاكسة لمعدلات التبادل التجاري ، خصوصا على مجموع صادرات الاتحاد السوفياتي ومجموع واردات أوروبا الشرقية . وكان انخفاض نصيب صادرات وواردات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي معا (من نحو الثلث إلى الخمس) إحدى السمات المميزة للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو في الثمانينات . وبالمثل بالنسبة للبلدان النامية فقد ظلت حصتهما تمثل سدس الصادرات ، بينما لم تتجاوز نسبة الواردات منهما العُشر (إذا قيست كلها بأسعار الصرف الرسمية) ، وإن تكن هناك تقلبات كثيرة خلال تلك الفترة .

وثالثا ، كان التكوين السلعي لتجارة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي مع مختلف مجموعات البلدان أكثر بعدا عن التوازي مما يمكن توقعه عادة في حالة البلدان التي تمارس التجارة الحرة نوعا ، وذلك لأسباب متنوعة . فعلى الأقل يكون نمط تصديرها متجها إلى التماثل ، كما أن أوجه التفاوت في أنماط الاستيراد يحددها إلى مدى بعيد اختلاف ما لديها من موارد . وقد نشأ عدم التوازي بالنسبة لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي من فصل التجارة داخل المجموعة بصورة منتظمة عن التجارة مع مجموعات الشركاء الأخرى . وبتعبير آخر كانت النظم القائمة للتجارة والمدفوعات بالروبل الحسابي ، ولا سيما قواعد التسعير المتبعة في هذا السياق داخل بلدان المجموعة ، عوامل محددة رئيسية لتكوين وتوزيع تجارة بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي .

وكانت أبرز صادرات وواردات هذه البلدان بوجه عام هي السلع التامة الصنع (لاسيما صادرات أوروبا الشرقية) والوقود ، والمواد الأولية والمنتجات شبه المصنعة (لاسيما صادرات الاتحاد السوفياتي) . وبالمقارنة كانت للتجارة في المنتجات الزراعية حصة صغيرة (٢٠ - ٣٠ في المائة من الصادرات و ٢٥ - ٣٠ في المائة) من الواردات الاجمالية . وقد ظلت نسبة السلع الاستهلاكية المصنعة بوجه خاص منخفضة (ما يقارب عُشر الصادرات والواردات) .

ولدى المقارنة مع مختلف مجموعات الشركاء يلاحظ أن ثمة عدم توازن مماثلا . فنجد أن الاليات والمنتجات الزراعية هي الغالبة في نمط كل من التجارة داخل المجموعة والصادرات إلى البلدان النامية ، وإن لم يكن بنفس الدرجة . إلا أن عدم التوازي بين تجارة مجلس التعاضد الاقتصادي والتجارة مع اقتصادات البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة كان تفاوتا شديدا . فالجزء الأكبر من الصادرات إلى هذه المجموعة الأخيرة يتكون من الوقود ، والمواد الصناعية الأولية والمواد الغذائية . وكانت نسبة المنتجات التامة الصنع في هذه التجارة الخمس تقريبا ، مقارنةً مع ما يقارب النصف في التجارة داخل المجموعة وما يزيد عن الثلث في الصادرات إلى البلدان النامية . أما فيما يتعلق بالواردات ، فقد كان هناك قدر من التشابه العام لاسيما في التجارة داخل المجموعة والواردات من الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وخاصة فيما يتعلق بأهمية الاليات والوقود والمواد الصناعية الأولية . فقد كانت نسبة المصنوعات المستوردة من ضمن المجموعة نصف المجموع الكلي . مقابل ما بين الثلث والخمسين من الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو .

رابعا ، البيانات عن التكوين الاقليمي للتجارة مع البلدان النامية بعيدة عن أن تكون وافية . وإذا استخدمت دون الحرص اللازم فقد تؤدي إلى نتائج مضللة إلى حد بعيد ، كما هو موضح في الفرع باء . ومع ذلك فان المعلومات تؤيد الافتراضات القائلة بأن التجارة بين الشرق والبلدان النامية كانت ولا تزال هامشية ، وغير مستقرة نوعا ما ، ومركزة بشدة على عدد قليل من الشركاء ، وتتبع أشكالا للتبادل تقليدية تماما ، أي يغلب فيها تصدير بلدان الاقتصادات المخططة مركزيا للمواد المصنعة مقابل استيراد المواد الغذائية ، والوقود والمواد الأولية الصناعية . وتوحي هذه السمات بأنه قد يكون من المفيد ، لاسيما لدى تقدير أوجه تأثير التغيرات الناجمة عن التحول في الشرق ، أن ينظر إلى مجموعات من البلدان النامية وتكون أكثر دلالة من الوجهة التحليلية .

وخامسا ، يتناول الفرع باء دراسة أربع من تلك المجموعات ، وهي البلدان النامية الثلاثة ذات العضوية الكاملة في مجلس التعاضد الاقتصادي[٧] ، والبلدان النامية الثمانية التي لها مركز تعاوني ما مع مجلس التعاضد الاقتصادي[٨] ومجموعة

---

(٧) أصبحت منغوليا عضوا كامل العضوية في مجلس التعاضد الاقتصادي عام ١٩٦٢ وكوبا عام ١٩٧٢ وفييت نام عام ١٩٧٨ .

(٨) وقّعت الاتفاقات المتعلقة بذلك فيما بين الفترة ١٩٧٣ و ١٩٨٧ ، على أن العلاقات الخاصة كانت بدأت في معظم الحالات في تاريخ سابق .

البلدان النامية التي احتفظت بصفة تقليدية بروابط وثيقة مع أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي (٩) ومجموعة مختارة من الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع وغير المشمولة في موضع آخر (١٠) .

ومع أن حصص أي من هذه المجموعات في التجارة مع كل من الاتحاد السوفياتي أو أوروبا الشرقية تظل صغيرة ، يجب التركيز على أن الأعضاء الثلاثة في مجلس التعاضد الاقتصادي قد احتلوا مركزا بارزا ومتعاظما ، لاسيما في التجارة السوفياتية . كما يبدو أن الدول المتعاونة قد تمكنت من زيادة نصيبها من السوق . إلا أن الأمر لم يكن على هذا النحو فيما يتعلق بالمجموعتين الأخريين اللتين تقلب نصيباهما بصورة كبيرة (فقد انخفضا في التجارة السوفياتية لكنهما ارتفعا قليلا في التجارة مع أوروبا الشرقية) . ومن جهة أخرى ، فان البلدان المختارة الحديثة العهد بالتصنيع لم تشكل أبدا أكثر من ١ إلى ٢ في المائة من تجارة كل من أوروبا الشرقية أو الاتحاد السوفياتي . وثانيا ، فقد سجلت المجموعات الثلاث الأولى اختلالات كبيرة على الرغم من انخفاض معدل الزيادة في الثمانينات بصورة ملحوظة بل أن النمو كان لبعض المجموعات ضئيلا في الواقع بالقيمة الإسمية .

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أنه على الرغم من كون معدلات اشتراك هذه البلدان في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي قد ظلت صغيرة ، فان هذه التجارة كانت حاسمة بالنسبة للبلدان النامية التي احتفظت بعلاقات وثيقة مع الشرق ويصدق هذا بوجه خاص على الأعضاء الثلاثة في مجلس التعاضد الاقتصادي وجميع البلدان المتعاونة باستثناءات قليلة حيث تمثل تجارة هؤلاء مع أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي نصف تجارتها على الأقل .

المعاملات المالية

إن تدفقات الأموال الداخلة والخارجة يمكن أن تندرج تحت فئات هي : الاقتراض التجاري ، والاستثمار الأجنبي المباشر ، والمساعدة الانمائية . وتوحي تقديرات

---

(٩) باكستان ، الجزائر ، جمهورية إيران الاسلامية ، الجمهورية العربية السورية ، كمبوديا ، مصر ، المغرب ، الهند .

(١٠) البرازيل ، تايلند ، تركيا ، تونس ، سنغافورة ، هونغ كونغ ، ماليزيا . أما عن جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية فان معظم البلدان لا تبلغ عن أي تجارة معهما .

اقتراض أوروبا الشرقية (مع استثناء جمهورية المانيا الديمقراطية) والاتحاد السوفياتي من الاسواق المالية بأن اجمالي الديون قد ارتفع في الواقع من الصفر تقريبا ، في عام ١٩٧٠ ، إلى ما يقارب ١٥٣ بليون دولار تقريبا في عام ١٩٩٠ . وإن مستويات الدين الصافي المقابلة (الاجمالي مطروحا منه الودائع الاجنبية) من الصفر تقريبا إلى ١٢٩ بليون دولار . وقد واجه جميع كبار المقترضين في أوروبا الشرقية (بولندا ورومانيا وهنغاريا) وكذلك يوغوسلافيا عقبات خطيرة عاقت مدفوعاتها الخارجية وبصفة خاصة خلال الأزمات المالية العالمية التي حدثت في الثمانينات . وقد اضطر العديد منها إلى إعلان وقف رسمي لاداء خدمة الدين أو اضطر إلى اعادة جدولة الدين بصورة رسمية عام ١٩٨٣ . ولا يزال العديد من هذه البلدان المدينة يكافح الآثار المترتبة على الاقتراض الكبير من حيث مرونة السياسة العامة .

ومنذ مستهل السبعينات إلى الآن ، حاولت بلدان أوروبا الشرقية ويوغوسلافيا جذب رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق وضع قوانين شتى لتنظيم المشاريع المشتركة ، وقد قام الاتحاد السوفياتي بذلك عام ١٩٨٧ والبانيا في مستهل عام ١٩٩١ فقط . ومع ذلك فإن مبالغ رؤوس الأموال التي وردت إلى الشرق كانت صغيرة نسبيا قبل الإصلاحية الحديثة ، وكان ذلك بصورة أساسية في شكل إيجاد موطئ قدم يمكن اغتنامه بسرعة في تكشيف حجم المشاركة عندما يعتبر أن "المناخ" قد أصبح مواتيا في الشرق . وبالمقارنة ظل حجم الأموال الملتزم بها ضئيلا نسبيا ، وربما بلغ ٨ إلى ١٠ بليون دولار في أواخر عام ١٩٩٠ ، وكانت قيمة كل من هذه المشاريع المشتركة أميل إلى الصغر ، فيما عدا بعض الصفقات الكبيرة التي لا تزال قيد المفاوضات أو التي اكتملت في أوائل ١٩٩١ . وفي بعض الحالات ، كانت المشاريع المشتركة أو الأجنبية من النمط الانتهازي ، متمثلة بصورة أساسية في السعي إلى العائد الايجاري وفي كثير من الاحوال منطوية ، عن غير قصد ، على تشجيع لهروب رؤوس الأموال . وعلاوة على ذلك كانت قيمة المبالغ المصروفة فعلا أصغر حتى من ذلك وربما تكون قد بلغت ٣,٥ بليون دولار في أواخر ١٩٩٠ لجميع البلدان التي تتناولها بالنظر .

ولكنه يكاد أن يكون من المؤكد أن احتمالات تدفق الاستثمار الخارجي المباشر إلى بلدان الاصلاح هي احتمالات كبيرة . أما القطع بكونها ستتحقق فعلا وتحديد متى وكيف يتم ذلك فهما أمران متعذران . وثمة ضرورة للاعتراف بعاملين . أحدهما أن البلدان التي تشهد اصلاحا اقتصاديا ، شأنها شأن البلدان النامية ، تتنافس لجذب استثمارات الشركات عبر الوطنية . وإن ما يحدد استراتيجية الاستثمار لهذه الشركات هو على العموم التوقعات بشأن معدل عائدات رأس المال المخصص لمشروع معين ، بما في ذلك

إخراج الأرباح ، والشكوك القائمة فيما يتعلق بعائدات الأموال المتوقعة هذه ، وهي أمور تتفاوت من بلد إلى بلد وتخص كل بلد على حدة . وفي الوقت الحالي فان الشكوك بشأن هذا العائد تميل إلى أن تكون أكبر كثيرا مما هو الحال بالنسبة لعدد كبير من البلدان المضيفة تقليديا للاستثمار الأجنبي .

وما دامت الشكوك المتعلقة باقتصاديات وسياسات الاصلاح في الجزء الشرقي من أوروبا قائمة بالشدة التي كانت عليها مؤخرا ، فقد يمكن اقناع المستثمرين باستكشاف فرص للأعمال (١١) ، إلا أنه من المستبعد أن يأخذوا على عاتقهم التزاما كاملا بنقل مرافق انتاجية بالجملة إلى هذه البلدان . وقد يحدث ذلك في المستقبل حينما يستتب الاستقرار الاقتصادي ، ويجري توطيد الهياكل الأساسية وتظهر بشائر بالتغلب على العقبات القائمة في طريق التحول .

كانت المساعدة الأجنبية حتى ١٩٨٩ تعني تدفق رؤوس الأموال من الشرق إلى البلدان النامية . وكان الحجم الكبير من المساعدة الخارجية التي توفرها تقليديا أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي يوجه عن طريق مختلف الامتيازات التسعيرية وتوليد فوائض من السلع للتصدير . وكانت هذه البلدان المانحة تحدد معونتها بصورة أكثر احتواء من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وعلاوة على ذلك كانت هذه البلدان ترفض ، كقاعدة عامة ، الانضمام إلى التقاليد الدولية المتعارف عليها بشأن المساعدة الانمائية . وكان الدافع لها لمنح المساعدة هو بصورة أولية التضامن الاشتراكي والالتزامات الدولية القائمة على الايديولوجية والسياسة الخارجية ، وكانت المساعدة توجه إلى بلدان مختارة ، لاسيما البلدان الأخرى ذات الاقتصاد المخطط مركزيا . وقد واجه بعض منها ، لاسيما كوبا وفييت نام ، عقبات كبيرة في الحصول على المعونة من مصادر أخرى . وقد أدت الاصلاحات في الشرق إلى إيقاف هذه المساعدة تقريبا .

وهناك من الدلائل ما يوحي بأنه كان ثمة ارتفاع مطرد في القيمة الاسمية للمساعدة الانمائية ، كيفما قيست ، وذلك على الأقل حتى أواسط الثمانينات ، حين أخذت التدفقات الواردة من أوروبا الشرقية في الانخفاض . وبدأت التزامات الاتحاد السوفياتي أيضا ومدفوعاته بالتباطؤ حوالي ١٩٨٧ . وعلاوة على ذلك ، ففي حين كان

---

(١١) ثمة ظاهرة جديدة هي أن هناك شركات من البلدان الحديثة العهد بالتصنيع تستكشف الفرص لاقامة مشاريع في بلدان أوروبا الشرقية التي تجري فيها الإصلاحات ، على نحو يقتضي في بعض الحالات تغيير المواقع .

يمكن في السابق أن يفترض على نحو معقول أن معظم القروض المقدمة من الشرق إلى شركاء يحظون بالرعاية ستحول إلى منح ، فان بلدان الشرق تحاول مؤخرا حمل البلدان النامية على تسديد ديونها . ولم تتحقق إلى الآن سوى نتائج جزئية وذلك بصورة رئيسية بقيام البلد المدين بتوريد بعض البضائع وايجاد فائض من الصادرات إلى البلد الدائن .

هجرة اليد العاملة

كان يجري ، حتى مجيء الاضطرابات التي حدثت في أواخر عام ١٩٨٩ ، تشبيط هجرة اليد العاملة من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي أو اليهما ، إلا ما كان متصلا منها بنقل التكنولوجيا والمساعدة الانمائية . وكانت هناك ثلاث حالات تستثنى من هذه القاعدة . أولاها التدبير الذي اتخذته هنغاريا في أواسط الثمانينات ، والذي يمكن بموجبه لرعاياها أن يقبلوا العمل في الخارج بحد أدنى من إشراف حكومتهم ومع وجود التزامات من قبلهم نحوها (١٢) . وقرر كثيرون من الهنغاريين العمل مؤقتا في الخارج ، وأعداد هؤلاء ليست معروفة على وجه الدقة . وبحلول عام ١٩٨٩ يرجح أن العدد بلغ على الاقصى عدة عشرات من الالاف من الهنغاريين . وكانت يوغوسلافيا قد سمحت بترتيبات مماثلة في أوائل الستينات . وانتقل مئات الالوف من العمال الرحل إلى أوروبا الغربية والشمالية ، بحثا عن فرص أفضل للعمل في غضون الستينات وأوائل السبعينات ، وكثيرون منهم ظلوا مقيمين في المهجر ، لكن غيرهم عاد من جراء ما كان للانحسار الاقتصادي في أوائل الثمانينات من آثار سلبية .

أما الحالة الثانية فقد تمثلت في الهجرة من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي . واشتد زخم حركة الهجرة هذه في عام ١٩٨٩ ، وفي نهاية المطاف ، حطمت الحواجز التي أقيمت في وجهها وجاء خروج ما يقارب ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة بشكل مشهود في عدد قليل جدا من الاشهر فأطلق العنان للتحولات السياسية في أواخر عام ١٩٨٩ في أوروبا الشرقية .

وكان أيضا ثمة استثناء رئيسي من قاعدة الهجرة إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، فبسبب النقص الناشئ في اليد العاملة في أواخر السبعينات ، والالتزامات بالمساعدة الانمائية ، وحاجة بعض البلدان النامية المختارة إلى البدء بخدمة ديونها

---

(١٢) أهمها أداء مبالغ الضمان الاجتماعي وتحويل أجزاء من مكاسبهم ، وهما تدبيران ألغيا إلى حد بعيد في أواخر عام ١٩٨٩ .

الطويلة الأجل ، اتخذت ترتيبات لكي يعمل في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي مواطنون وافدون أساسا من البلدان النامية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي . وهنا أيضا ، لا تعرف الأعداد على وجه الدقة ، ولكن ربما بلغت نصف المليون في ذروتها . وكان معظم هؤلاء العمال من مهاجري فييت نام .

المساعدة المقدمة من البلدان الغربية إلى البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال

في عام ١٩٩٠ ، برزت المساعدة المالية للتحول الجاري في الجزء الشرقي من أوروبا ، ولاسيما من أجل المساندة في حل تلك المشاكل المزمنة المتصلة بموازين المدفوعات ، بوصفها واحدة من الأهداف الأساسية للتعاون الاقتصادي الدولي (١٣) . وسوف تظل هذه المساعدة موضوعا له أهمية بالغة بالنسبة لغالبية البلدان الأوروبية التي تجتاز مرحلة الانتقال ، وربما أيضا بالنسبة لسائر البلدان التي كانت تتبع نظام الاقتصاد المخطط ، وذلك بمجرد اعتزام هذه البلدان الشروع في إصلاحات ذات وجهة سوقية .

ولقد عهد بتنظيم المساعدة الغربية إلى خمس منظمات اقليمية ودولية رئيسية . وهذه المنظمات هي الاتحادات الأوروبية العاملة باسم مجموعة البلدان الاربعة والعشرين (١٤) ، والمصرف الأوروبي للاستثمار ، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير الذي

---

(١٣) من أجل القيام باستعراض واسع النطاق لشتى أنواع وكميات المساعدة التي تقدمها البلدان الغربية للبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال ، يمكن الإطلاع على "Economic Survey of Europe, 1989-1990" (منشورات الأمم المتحدة رقم E.90.II.E.1) ص ٢١٢-٢٣٣ ؛ و "Economic Survey of Europe, 1990-1991" (منشورات الأمم المتحدة رقم E.90.II.E.1) ص ١١٦-١٣١ ؛ و " Economic Survey of Europe, " ، المجلد ٤٢ (١٩٩٠) (منشورات الأمم المتحدة رقم E.90.II.E.37) ص ٧٩ ـ ٨٦ .

(١٤) وهذه تشمل مجموعة البلدان السبعة (المانيا وايطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان) ، والبلدان الأخرى الأعضاء في الاتحادات الأوروبية (اسبانيا وايرلندا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك ولكسمبرغ وهولندا واليونان) ، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (ايسلندا والسويد وسويسرا وفنلندا والنرويج والنمسا) وتركيا ونيوزيلندا واستراليا .

أقيم مؤخرا ، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير . وهذا لا يعني ان المساعدة بكاملها يجري نقلها عبر تلك الوكالات . ولكن معظم التدفقات الموفرة عن طريق تلك الوكالات ، إلى جانب ما تقدمه الهيئات العامة والخاصة ، يتوقف على توصل البلد المستفيد إلى "تفاهم" مع الصندوق بشأن استعادة التوازن الاقتصادي الكلي في إطار عملية اصلاحية يزمع الاضطلاع بها على نطاق واسع . ومثل هذا التفاهم أو الاتفاق يؤدي إلى تقديم قروض مشروطة وتسهيلات ائتمانية موسعة من الصندوق(١٥) ، مما يتم أساسا بهدف إصلاح ميزان المدفوعات وتنظيم عملية الطلب ، والامر لا يقتصر على هذا فحسب ، بل ان هذا الاتفاق كثيرا ما يؤدي كذلك إلى الوفاء الفعلي بالتعهدات المعلنة من قبل عدد كبير من الوكالات الاخرى العاملة في مجال تقديم المساعدة من الغرب إلى الشرق .

ونظرا لطبيعة وحجم عمليات الإصلاح ، فإن البلدان المانحة والوكالات الدولية تقوم عادة بفصل القضايا المتصلة بأوروبا الشرقية ، بما فيها البانيا ويوغوسلافيا ، عن تلك القضايا المتعلقة بالمساعدة المقدمة إلى الاتحاد السوفياتي . وفي الوقت الذي كانت فيه غالبية المساعدة ، التي تزودت بها البلدان القائمة بالاصلاح في أوروبا الشرقية ، في أواخر عام ١٩٨٩ ، تُعد من مساعدات الطوارئ (مثل الاغذية والادوية) ، فإن الاهتمام قد تركز في عام ١٩٩٠ على موازين المدفوعات . وثمة اعتبار هام يُعد من أسباب ذلك ، وهو قيام بلدين من البلدان القائمة بالاصلاح لتوهما ، وهما بولندا ويوغوسلافيا ، بإعلان إمكانية تحويل العملة على الصعيد الداخلي لأغراض المعاملات الجارية . ولقد رئي أن من المستصوب مساعدة هذين البلدين في حماية ما اضطلعا به من القابلية للتمويل ، وذلك بتخفيف القيود الحالية والمتوقعة التي تكتنف الحسابات الجارية ، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا لكفالة النجاح في إضفاء الطابع السوقي . ونفس الوضع ينطبق على هنغاريا ، ورغم أنها لم تأخذ حتى الآن بمبدأ قابلية عملتها للتحويل ، فإن قيود ميزان المدفوعات لديها ، التي ترجع بشكل جزئي إلى كبر حجم دينها الخارجي ، كان من اللازم تخفيفها من خلال التعاون الاقتصادي الدولي .

---

(١٥) إن التسهيلات التمويلية التعويضية والاحتياطية ، التي يقدمها الصندوق ، تمكن ، الآن ، تلك البلدان القائمة بالاصلاح والمتأثرة أكثر من غيرها بتطورات الاسعار التجارية المعاكسة ، شأنها شأن سائر أعضاء الصندوق ، من تغطية عجوزات الحسابات الجارية التي تتجاوز توقعاتها . والبلدان المستفيدة من ذلك هي : بلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا .

وما فتئ تخفيف الديون ، الذي مُنحته بولندا ، يشكل ، من الناحيتين السياسية والنفسية . أهم صيغة من صيغ المساعدة التي تزودت بها البلدان القائمة بالاصلاح حتى الآن ، على النحو المناقش في الفصل الرابع ، حيث أن نادي باريس قد اتفق على تخفيض عبء الدين المقدم منه بنسبة ٥٠ في المائة ، بل إن ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة قد ذهبت إلى أبعد من ذلك . بيد أن المنافع المالية المترتبة على ذلك لن تتبلور إلا بعد سنوات عديدة .

وأسلوب تناول دين بولندا سوف يؤثر لا محالة على المفاوضات الدائرة بشأن حالات أخرى شائكة من حالات المديونية ، لا في أوروبا الشرقية وحدها ، بل أيضا في البلدان النامية . ولكن المجتمع الدولي مازال بمنأى عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحديد أفضل السبل للتعامل مع البلدان الأخرى . فالبرازيل ، على سبيل المثال ، من البلدان الدائنة لبولندا ، ولقد وافقت من هذا المنطلق في نادي باريس على تخفيف الدين إلى حد كبير ؛ وهي تطالب الآن بتطبيق نفس المنطق على غيرها من البلدان ذات الدخل المتوسط . وحكومة اليابان ، من ناحية أخرى ، ترفع عقيرتها معارضة للسخاء الشنائي غير المنظم الذي تتسم به مفاوضات الديون ، مما يقوض من نظام السداد الذي تستند اليه عملية الائتمان . بيد أن النطاق المحدد لتخفيف الدين ، الذي حصلت عليه بولندا ، يعد حلا وسطا بين المطالبة بتخفيض الدين إلى حد كبير ، يصل إلى ٨٠ في المائة ، وهذا ما طلبته بولندا ، وكان موضع استجابة لدى حكومة الولايات المتحدة بصفة خاصة - أو عدم تخفيض الدين على الاطلاق ، كما تقول حكومة اليابان ، مع ملاحظة أن البلدان الرئيسية بأوروبا الغربية تؤيد تخفيض الدين بمقدار قد يبلغ الثلث .

والمساعدة لم تقتصر على تخفيف الدين ومساندة ميزان المدفوعات . فلقد اتخذت هذه المساعدة ايضا صيغة تيسير الوصول إلى الاسواق في بلدان كثيرة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية ، وذلك كما هو الحال في سياق منح معاملة الدولة الاكثر رعاية وتقديم الدعم في إطار الأفضليات المعمم أو تخصيص حصص تصديرية أكبر حجما للبلدان القائمة بالاصلاح ؛ إلى جانب مختلف اشكال المساعدة التقنية ؛ والمساعدة الإنسانية (التي اقتصرت في البداية على المواد الغذائية لبولندا والمساعدة الطبية لرومانيا ، ثم وسع نطاقها بعد ذلك لتشمل القروض المتعلقة بالمواد الغذائية فيما يتصل ببلغاريا ورومانيا) ؛ والتماس السبل التي من شأنها ان تزيد من اندماج البلدان القائمة بالاصلاح في إطار الاتحاد الاوروبي والرابطة الاوروبية للتجارة الحرة . وثمة مفاوضات تجري في الوقت الراهن بشأن "الاتفاقات الاوروبية" الرسمية المتعلقة بمنح مركز الانتساب إلى الاتحاد الاوروبي ، وذلك من بولندا وتشيكوسلوفاكيا

وهنغاريا ؛ وهناك التزام مبدئي يمنح هذا المركز لتلك البلدان في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . كما أن هذه البلدان تقوم أيضا بالتفاوض من أجل إبرام اتفاقات تفضيلية للتجارة الحرة مع بلدان الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة ، استنادا إلى عدم تماثل الامتيازات الجمركية التي تحصل عليها مباشرة تلك البلدان القائمة بالإصلاح ، على ألا تقوم هذه البلدان بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل إلا في موعد لاحق(١٦) .

وهناك نوع آخر من أنواع المساعدة التي قدمت مؤخرا للبلدان القائمة بالاصلاح يتمثل في توفير المشورة التقنية . وهذه المساعدة قد تراوحت ، على الصعيد الاقتصادي ، بين تلقين مبادئ الاعمال المصرفية وبين العمل على استقرار الاقتصاد إبان فترة الانتقال وبين توجيه السياسة الاقتصادية الكلية إلى بيئة سوقية تتسم بالتعددية في اتخاذ القرار . وثمة مقدار كبير من الدعم المقدم تحت رعاية الاتحاد الاوروبي قد خصص من أجل مكافحة التلوث في الشرق . ففي إطار برنامج "بولندا - هنغاريا : المساعدة في إعادة تشكيل الاقتصاد" ، على سبيل المثال ، تلقّت الجمهورية الديمقراطية الالمانية سابقا وهنغاريا وبولندا ما يقرب من ٩٣ مليون دولار من أجل البرامج الداعمة لحماية البيئة .

أما الاتحاد السوفياتي فهو حالة مستقلة بذاتها . فالبلدان المانحة الغربية قد قررت ان تتناول الاحتياجات السوفياتية بشكل منفصل عن الاهتمامات المتعلقة ببقية البلدان الشرقية ، مما يرجع ، إلى حد ما إلى كبر حجم الاتحاد السوفياتي وتحركه بشكل غير أكيد نحو الاضطلاع باصلاحات اقتصادية مازالت غامضة المعالم . وفي عام ١٩٩٠ ، كانت المساعدة الاقتصادية الدولية المقدمة إلى الاتحاد السوفياتي تستند إلى ظهور صعوبات مالية خارجية شديدة بالاضافة إلى نقص الامدادات على نطاق واسع ، ولاسيما الامدادات الغذائية . والاتحاد السوفياتي ليس عضوا في المؤسسات المالية الدولية . وحتى لو قام الاتحاد السوفياتي بتقديم طلب للانضمام ، مما لم يجر حتى الآن ، فسوف تبرز اعتبارات سياسية أبعد أثرا مما كان عليه الحال بالنسبة لبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٩٠ ، أو منغوليا في فترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، أو ألبانيا التي قدمت طلبا لم يبت فيه بعد .

---

(١٦) إن ثمة اقتراحا تنادي به حكومة هنغاريا بصفة خاصة ، يتضمن الحصول على مركز التجارة الحرة على مراحل تنتهي في عام ١٩٩٤ ، وذلك في كل من الاتحاد الاوروبي والرابطة الاوروبية للتجارة الحرة مقابل التزامها بإلغاء تعريفاتها الجمركية على مراحل ايضا تتم بحلول عام ٢٠٠٠ .

والاتحاد السوفياتي عضو مؤسس للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ، ولكن نطاق اقتراحه سيكون محدودا بمساهمته المسددة بالفعل في رأس مال المصرف ، وهو ليس مشمولا بمبادرة مجموعة البلدان الاربعة والعشرين ، كما انه لا يستطيع الاستفادة من امتيازات برنامج "المساعدة في إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي لبولندا وهنغاريا" ، الذي يعد في حد ذاته مساهمة من الاتحاد الأوروبي في جهود مجموعة البلدان الاربعة والعشرين . ومن ثم ، فإن غالبية المساعدة المقدمة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ كانت ترجع إلى الترتيبات الثنائية الرسمية وكذلك إلى المساهمات الطوعية الموفرة من مختلف المنظمات الإنسانية .

ولقد كانت الاستجابة الرسمية للأزمة السوفياتية في عام ١٩٩٠ ثلاثية المنحى . فمؤتمر القمة الذي عقدته مجموعة البلدان السبعة في هوستون قد كلف الصندوق باعتباره منظمة رائدة ، والبنك الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والمصرف الأوروبي للانشاء والتعمير بإعداد دراسة عن الاقتصاد السوفياتي . وقد انجزت هذه الدراسة في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وقد تضمنت توصيات تطالب بتقديم ثلاثة أنواع من المعونة : مواد غذائية ، ومساعدة تقنية ، ومساعدة مشاريعية محدودة ، ولاسيما في مجال الطاقة . أما المساعدات الاخرى ، التي يزمع تقديمها في المستقبل ، ولاسيما التحويلات المالية ، فينبغي أن تكون مشروطة بتطبيق إصلاحات أوسع نطاقا ذات وجهة سوقية .

ومن ناحية ثانية ، قامت بلدان عديدة ، كما قامت الاتحادات الأوروبية ، بتقديم مواد غذائية تتعلق بحالات الطوارئ ، ومساعدات طبية ، إلى جانب مساعدات أخرى وذلك عادة في شكل مواد غذائية وقروض . وكانت ألمانيا أكبر مَن ساهم في مجال المساعدة الغذائية ، ويحتمل أن تكون مساعدتها في عام ١٩٩٠ قد بلغت ٣٤٠ مليون دولار . وقد قرر مجلس وزراء الاتحادات الأوروبية ، في مؤتمر القمة الثاني الذي انعقد في روما في شهر كانون الأول/ديسمبر ، منح الاتحاد السوفياتي ٧٥٠ مليون وحدة نقد أوروبية (حوالي ١ بليون دولار) (١٧) كمعونة غذائية (على أن يكون الثلث في شكل منح ، ويكون الثلثان في شكل قروض مضمونة متوسطة الأجل) بالاضافة إلى ٤٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية (حوالي ٥٤٠ مليون دولار) كمساعدة تقنية تقدم في عام ١٩٩١ .

---

(١٧) جميع بيانات وحدة النقد الأوروبية محولة بسعر ١,٣٥ دولار .

وفي النهاية ، وأثناء النصف الثاني من عام ١٩٩٠ ، اعلنت حكومات مختلفة عن تقديم ما يقرب من ٢٣ بليون دولار في صورة ائتمانات ثنائية ومساعدة مالية أخرى (مثل الضمانات الحكومية) إلى الاتحاد السوفياتي ، حيث سُحب بعضها بشكل فوري لسداد متأخرات في المدفوعات كانت قد ارتفعت بمعدل مزعج في أواخر عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠ . بيد أن ثمة مدفوعات أخرى تعترضها بعض القيود في الوقت الراهن ، وذلك من جراء الشروط المفروضة على نوعية السلع أو بسبب الإطار الزمني الذي يمكن فيه الاستناد إلى الضمانات . ومن الجدير بالذكر ، مع هذا ، ان الجهات الدائنة لم تجعل تقديم هذه الالتزامات إلى الاتحاد السوفياتي مشروطا بالشروع في برنامج خاص للاستقرار الاقتصادي او في برامج اصلاحية ، وذلك على عكس الحال بالنسبة لاوروبا الشرقية (بما فيها يوغوسلافيا) .

وفي أعقاب أحداث بلدان بحر البلطيق وتزايد الشكوك بشأن مصير سياسة الانفتاح "البيرسترويكا" ، كان هناك بعض التوقف في الحوار الدائر بين الغرب وبين الاتحاد السوفياتي في أواخر عام ١٩٩٠ واوائل عام ١٩٩١ . ولقد أثر هذا بصفة خاصة على إمكانية حصول الاتحاد السوفياتي على مركز العضو المنتسب بالصندوق والبنك الدولي ، بما في ذلك جميع صيغ المساعدة التقنية التي بدأت على نحو غير رسمي خلال عام ١٩٩٠ . كما ان الاتحاد الأوروبي قد قرر إرجاء الاضطلاع بمزيد من الحوار مع الاتحاد السوفياتي ، بشكل مؤقت ، وذلك من قبيل الاحتجاج على أحداث بلدان بحر البلطيق على نحو اساسي . ولكن هذا التعاون قد استؤنف فيما بعد .

وليس من السهل أن نحدد تحديدا دقيقا كمية المساعدة التي خصصها الغرب حتى الآن لدعم المراحل الانتقالية بالشرق . وفي نيسان/ابريل ١٩٩١ ، أفادت الأنباء أن الالتزامات الاجمالية لمجموعة البلدان الأربعة والعشرين المخصصة للاتحاد السوفياتي تبلغ ٣٤ بليون وحدة نقد أوروبية ، وان الالتزامات المخصصة لبقية بلدان شرق أوروبا تبلغ ٣٠ بليون وحدة نقد أوروبية (مما يصل بمجموع هذه الالتزامات إلى ٨٦ بليون دولار) ، وذلك فضلا عن مساهمات المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصرف الأوروبي للاستثمار) وتخفيض الديون وإعادة جدولتها[١٨] .

---

(١٨) "بيان من ممثل الاتحاد الأوروبي" (جنيف ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ، الدورة السنوية السادسة والاربعون ، ٩ - ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩١) ، ص ٤ . ولا توجد أي تفاصيل أخرى قدمت أو أتيح الوصول إليها .

أما الالتزامات المالية الاجمالية المقدمة لهنغاريا وبولندا ، فقد بلغت بحلول أواخر عام ١٩٩٠ مبلغا قدره ٢١,٢ بليون دولار تقريبا ، حيث قدمت الحكومات منفردة ٥٩ في المائة منها تقريبا واضطلعت المنظمات الدولية المختلفة ببقيتها(١٩) . كما ان الالتزامات الإجمالية المقدمة لهنغاريا وبولندا قد تضمنت ١٢,٨ بليون دولار تقريبا في شكل قروض جديدة ، و ٥,١ بليون دولار في صورة ضمانات استثمارية وائتمانية ، وكانت بقيتها (٣,٣ بليون دولار) في قالب منح ومساعدات تقنية . وهذه المبالغ تمثل الحد الاعلى للالتزامات التي قد يتم سدادها خلال سنوات عديدة مقبلة ، مع ملاحظة أن الحدود الزمنية لغالبيتها تقع في نطاق الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ . ولم يسدد حتى الآن ، في الواقع ، إلا قدر يتسم بالضآلة إلى حد ما ، مما يرجع ، من ناحية ، إلى التعويضات الدواوينية لدى الاتحاد الاوروبي ، ومن ناحية أخرى ، إلى البلبلة لدى المستفيدين المحتملين بشأن أفضل السبل التي ينبغي اتباعها .

وفي الوقت الذي نالت فيه المساعدة الدولية المقدمة إلى هنغاريا وبولندا دعاية واسعة ، فإن الأمر كان مختلفا بالنسبة لسائر البلدان القائمة بالاصلاح ، مما يعزى اساسا إلى إعلان الالتزامات في وقت أحدث ، او إلى أن هذه الالتزامات مازالت موضع تفاوض . وأكبر هذه الالتزامات ، على الاطلاق ، هي تلك التي ستقدم من المؤسسات المالية الدولية . فالصندوق ، بصفة خاصة ، ما فتئ يزيد من اقراضاته لبلدان شرق اوروبا ، وذلك في معاملاته الاخيرة ، مثل معاملاته مع بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، التي توحي بوجود التزامات ضخمة في الواقع (انظر الفصل الرابع) ، وهناك المزيد الذي سيقدم فيما بعد في حالة حدوث تطورات معاكسة في البلدان القائمة بالاصلاح وبمجرد تنفيذ هذه الترتيبات سترد مدفوعات فعلية تصل إلى بلايين عديدة من الدولارات ، وذلك من قبل البنك الدولي وفي إطار برنامج "المساعدة في إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي لبولندا وهنغاريا" .

الاهداف الرئيسية للإصلاح في الشرق والآثار بالنسبة للاقتصاد العالمي

إن الاصلاحات الوطنية لا تفتأ تعمل على إعادة تشكيل معظم أوروبا الشرقية من النواحي الاساسية بعد سياسة العزلة والاكتفاء الذاتي التي اتبعتها هذه البلدان إثر الحرب العالمية الثانية . وباختفاء مجلس التعاضد الاقتصادي فعليا في أوائل عام ١٩٩١ وزوال نظم الروبل الحسابي ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، أحكام التجارة

---

(١٩) انظر "النشرة الاقتصادية لأوروبا" ، المجلد ٤٢ (١٩٩٠) ، ص ٨٣ .

والمدفوعات التي عمل بها المجلس لعقود طويلة[٣٠] ، فان التحولات التي تشهدها أوروبا الشرقية تؤدي الآن إلى تعقيدات لا يمكن تخطيها إلا من خلال التعاون الدولي .

ويشير الأثر الأولي لإعادة تشكيل اقتصادات أوروبا الشرقية إلى حدوث انكماش واضح وطويل الأمد نسبيا . وينزع ذلك بدوره إلى الحد من الطلب على الواردات ، على المدى القصير إلى زيادة ما تعرضه هذه البلدان من صادرات . ومن المحتمل أيضا أن تنكمش بشكل حاد التجارة التي ليس لها مبرر اقتصادي والمساعدات التي كانت تحركها دوافع سياسية في الماضي ، مما يمكن أن ترتب عليه آثار فادحة بالنسبة للبلدان النامية التي كانت تحتفظ تقليديا بروابط وثيقة مع أوروبا الشرقية وفي حين أن البلدان النامية التي تأخذ نفسها بأسباب الإصلاح ، مثل فييت نام ، لا بد أن يصبح بمقدورها الإفادة ، في الوقت المناسب ، من الأسواق الناشئة في الشرق ، فإن البلدان النامية التي تتشبث بإطار التخطيط التقليدي ، مثل كوبا ، ستواجه صعوبات هيكلية ستنشأ عن الأحداث التي تشهدها أوروبا الشرقية وعن تغير المناخ بالنسبة للتعاون بين الشرق والغرب .

وما قد يحدث في المنظور المتوسط الأجل إلى الطويل الأجل يتوقف بصورة حاسمة على مدى سرعة توطد التحول إلى الاقتصاد السوقي وبدء النمو المطرد . فمن الصعب تحديد نقطة الانطلاق وطبيعة مثل هذا المسار الجديد للنمو بالنظر إلى حالة عدم التيقن الغالبة ، لاسيما في البلدان التي تأخذ بأسباب الاصلاح ذاتها . والنتائج المحتملة لمشاركة الاقتصادات التي تأخذ بأسباب الاصلاح في المجال الدولي ستتوقف أساسا على القدر الموجود من نقص الكفاءة ، وعلى الاختلافات في مستويات الانتاجية وعلى الرغبة في زيادة المشاركة الاقتصادية لهذه البلدان على الصعيد الدولي .

وأيا كانت طريقة قياس مستويات الانتاجية في أوروبا الشرقية ؛ فهي أدنى بكثير من نصف ما هي عليه في أوروبا الغربية ؛ بل ان المقارنات مع اليابان والولايات المتحدة تكون أقل مواتاة عموما والاصلاحات الرامية إلى تخصيص موارد استجابة للفوارق في أوجه الشحة الاقتصادية النسبية لا بد أن تخلف آثارا على مستوى

---

(٣٠) مما لا شك فيه ان الروبل الحسابي قد صدر رسميا في أواخر عام ١٩٦٣ . وفي واقع الأمر ، فإنه حل اسميا فقط محل "روبل المقاصة" الذي كان يستخدم في وقت سابق في التفاوض بشأن الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والمدفوعات بين معظم البلدان التي انضمت في النهاية إلى نظام الروبل الحسابي .

الصادرات وتكوينها السلعي ووجهتها الجغرافية ، بسبب التحولات في العرض بالدرجة الأولى . غير أنه ستكون هناك أيضا آثار على الواردات بسبب التعديلات في الطلب الإجمالي في البلدان التي تأخذ بأسباب الإصلاح .

وفي بادئ الأمر ، فإن الأدوات السوقية ستحل محل معظم الحواجز غير التقليدية التي تعترض سبل التجارة . كما ان العوائق الكمية وغيرها من العوائق التجارية غير التعريفية سيكون وجودها محدودا بدرجة كبيرة . وفي معظم الحالات ستحول العوائق التي قد تعد لازمة إلى تعريفات جمركية تحدد حسب القيمة . وفضلا عن ذلك ، فإن هذه البلدان تقوم جميعها حاليا بتنقيح نظمها الجمركية وتخفيض تعريفاتها الجمركية إلى أدنى حد معقول ، وذلك عادة باعتماد تعريفة جمركية موحدة إلى حد بعيد على قيمة الواردات ، مما ينبغي أن يؤدي في الوقت المناسب إلى توليد تجارة عالمية ، إذ أن المنافسة الاجنبية ستفرض زيادة في التخصص . وقد يكون توليد التجارة أمرا كبيرا ، بالنظر إلى الفوارق في مستويات الانتاجية ، وحجم البلدان التي تأخذ باسباب الاصلاح وتصميم المسؤولين عن رسم السياسات فيها على سد الفجوة القائمة بين أوجه الشحة النسبية على الصعيد المحلي والخارجي في أقرب وقت ممكن عمليا باستخدام جميع الوسائل التي تتفق مع التطلعات الاساسية للاصلاح . وبعبارة أخرى ، فان توفر عوامل الانتاج ومستويات الانتاجية سيكونان محددين حاسمين لنوع العرض والطلب الخارجيين اللذين قد تولدهما هذه البلدان في السنوات المقبلة .

وعدد السكان في أوروبا الشرقية ، بما فيها ألبانيا ويوغوسلافيا ، أدنى بقليل منه في فرنسا والمملكة المتحدة مجتمعتين . كما أن عدد سكان الاقتصادات التي تأخذ بأسباب الاصلاح مجتمعة بما فيها الاتحاد السوفياتي لا يقل إلا بقدر يسير عن عدد السكان في البلدان الاوروبية الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، مما يوحي بأنه إذا أفلحت هذه البلدان إلى حد كبير في تضييق الفجوة القائمة بين مستويات انتاجية عواملها ومستويات انتاجية العوامل في أوروبا الغربية ، فإنها ستشكل مصدرا كبيرا للنمو الاقتصادي العالمي لسنوات طويلة قادمة .

وبالاضافة إلى التغيرات في انتاجية العوامل ، فإن من شأن العودة إلى الأخذ بسيادة المستهلك التي يمكن أن يستجيب لها المنتجون داخل إطار محدد يتسم بالتحرر ، إلى حد ما ، أن يحدث تغيرات هيكلية تلقائية في مجال الطلب ومن ثم في نمط التجارة . فالواردات من السلع الاستهلاكية التي كان هناك تقليديا نقص شديد في المعروض منها في معظم البلدان الشرقية ستزيد ، إلى حد كبير حتى وإن ظلت في الوقت

الحاضر مستويات الانفاق بالقيمة الحقيقية دون التصورات السابقة ؛ ومما لابد أن يعود بالفائدة ، في المقام الأول ، على استيراد الفواكه الاستوائية والمشروبات التي تتوفر بالنسبة لها حتى عند مستويات الدخل المنخفضة في الوقت الحاضر مرونات كبيرة . ويلي ذلك جميع أنواع السلع الالكترونية الاستهلاكية والسلع الاستهلاكية المعمرة حيث تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل مرتفعة جدا .

ومما حل موعده منذ فترة طويلة وضع الكيفية التي يستطيع بها الشرق الشروع في الاضطلاع بدور بناء في السياق الاقتصادي العالمي الأمر الذي لن يعود بالفائدة على المنطقة وحدها . بل سيفتح أيضا اسواقا أمام جميع البلدان الاخرى الراغبة في المنافسة والقادرة عليها . وستتضح الفوائد بسرعة إلى حد ما بالنسبة للبلدان التي تسعى في الوقت الحاضر إلى الاندماج في اوروبا . ولا بد أن تتحقق أيضا فوائد كبيرة بالنسبة للبلدان النامية ، شريطة ألا تعمل السياسات العامة بجلاء على منع المنافسين الخارجيين من الوصول إلى أوروبا الجديدة على أسس اقتصادية .

ويستند السيناريو الوارد أعلاه للتغيرات التي يمكن قياسها في العلاقات الاقتصادية الخارجية للشرق إلى الحاجة التلقائية إلى التغيير الهيكلي ، وانهيار مجلس التعاضد الاقتصادي كإطار للتجارة والمدفوعات ، والرغبة في الاندماج على نحو اكمل في الاقتصاد الأوروبي ، والأمل في المشاركة على أساس متكافئ في النظام الاقتصادي العالمي . ومع ان تحقيق هذا البرنامج الطموح في غضون فترة قصيرة إلى حد معقول ، ليس أبدا من قبيل الوهم ، فإن تحقيقه لا يمكن أن يأتي بعجلة . إذ أن المهام التي تواجه صانعي القرارات لتحويل الاقتصادات المخططة إلى اقتصادات سوقية المنحى هي مهام جسيمة ولها جذور هيكلية عميقة . وحلها سيستغرق وقتا طويلا ، وسيتطلب التزاما وصبرا من جانب السكان المحليين . كما سيتطلب مساعدات خارجية كبيرة مالية وغير مالية . وهذا الدعم الخارجي ضروري لا لتخفيف عبء التكيف وإرساء دعائم التوجه السوقي على نحو أكثر ثباتا في أقرب وقت تسمح به الظروف فحسب ، بل أيضا لمواصلة العملية بخطى مطردة قدر الإمكان .

ومن الناحية المفاهيمية ، يمكن إجمال مشاكل الانتقال تحت ثلاثة بنود (٢١) . ينبع أحدها من تركة بيئة التخطيط المركزي . وينشأ بند آخر أساسا من المشاكل التي

---

(٢١) للاطلاع على تحليل أوفى للمشاكل المتعددة لعملية الانتقال في الجزء الشرقي من أوروبا ، انظر Economic Survey of Europe, 1989-1990 ، ص 5 ff ، و Economic Survey of Europe, 1990-1991 ، المرجع السابق ذكره ، ص ١١٩ ـ ١٨٣ .

تنفرد بها عملية بدء الاصلاحات والانطلاق فيها . ويدخل في عداد تلك المشاكل الاخيرة ، المسائل المتأصلة في الاصلاحات الاجتماعية الواسعة النطاق . وهناك أيضا مشاكل تنشأ بسبب البيئة الخارجية ، بما في ذلك القيود الموروثة والراهنة المفروضة على المدفوعات الخارجية ، وما يحدث فيها من تغييرات غير متوقعة .

ولا شك في جسامة ما يواجهه جدول الاعمال السياسي للشرق من مخلفات التخطيط المركزي فضلا عن المشاكل التي تقترن دائما بتغيير الانظمة . ولعل أكثرها مشقة هو التفكيك السلس لنظام التخطيط المركزي . ذلك أن آثار أربعين سنة من التنظيم الاداري المعقد وتوقعات العملاء الاقتصاديون متفشية ، ومن هذه المشاكل انعدام الدراية بكيفية عمل الأسواق ؛ وعدم وجود طبقة متوسطة واسعة تستطيع ان تتولى الادارة من صانعي القرارات السياسية والادارية ؛ والافتقار إلى ثقافة في مجال الادارة وتنظيم المشاريع ؛ وتوقعات الكثيرين بأن الاصلاحات ستحافظ ، اجمالا ، على معظم الفوائد التي كانوا يجتونها كأمر مسلم به في ظل الشيوعية[٣٢] ، وغياب المؤسسات والأسس القانونية والهياكل الاساسية المالية اللازمة للاقتصاد السوقي .

وتختلف الهياكل والقنوات (الأدوات والمؤسسات والسياسات والافضليات السلوكية) التي يتوصل من خلالها العملاء الاقتصاديون إلى قراراتهم في بيئة سوقية ، اختلافا كبيرا عن الهياكل والقنوات المعتمدة عادة في ظل التخطيط المركزي . ومما يكتسي أهمية على وجه خاص أن المواقف الانسانية تجاه السلوك الاجتماعي بوجه عام وتجاه النشاط الاقتصادي بوجه خاص لا بد أن تتغير تغيرا هائلا في عدد من النواحي .

ويؤخذ حاليا بالاصلاحات في الشرق في ظل ظروف غير ميمونة إلى حد ما ، مما يؤدي إلى تفاقم التعقيدات التي كانت متصورة في أوائل عام ١٩٩٠ . وميوعة الوضع السياسي تمثل أحد الابعاد في هذا الشأن ، مما جعل التوصل إلى توافق سياسي في الآراء بشأن عملية الانتقال أكثر صعوبة مما توقعه معظم المراقبين ؛ وقد تبين أيضا صعوبة التوصل إلى توافق اجتماعي في الآراء بشأن عبء التكيف (حجمه ، وسرعة استيعابه ، فضلا عن توزيع هذا العبء على المجتمع) وإلى اتفاق بشأن نوع الاصلاحات الاقتصادية السوقية المنحى التي يتعين الأخذ بها بتسلسل مؤتمن . وفي بعض البلدان ، تعقدت مختلف العمليات بنشوء أو تفاقم الصراعات الاثنية أو المنافسات الاقليمية أو حالات عدم التيقن الدستورية . ويوجد في عدة بلدان ، احساس واسع النطاق باليأس والعجز يعمل على إذكاء الاحساس بالانهزامية واللامبالاة .

---

(٣٢) إلا أن هذه الآمال سرعان ما تبددت ، مما أدى إلى الشعور بخيبة الأمل وتجدد الإحساس باللامبالاة والانهزامية .

وقد أسهمت التطورات الخارجية المعاكسة مساهمة كبيرة في تعقد برنامج الاصلاح ، ومنها مجموعة المشاكل المتعلقة بالمدفوعات الخارجية والتي كانت متأصلة في الاقتصادات المخططة بسبب أوجه النقص المزمنة في الامدادات المحلية . وقد تفاقم ذلك في الوقت الحاضر بفعل سلسلة من التطورات غير المتوقعة ، وأبرزها انهيار مجلس التعاضد الاقتصادي ، باعتباره منظمة اقتصادية اقليمية وإطارا درج المشتركون فيه على ادارة جل تجارتهم ومدفوعاتهم داخله . والاستعاضة من حيث المبدأ عن الاسعار المحددة بالروبل الحسابي ، بالأسعار العالمية التي هي في واقع الأمر ، وبصورة متزايدة أسعار ناتجة عن تفاوض عملاء اقتصاديين مستقلين والاستعاضة عن التسويات بالروبل الحسابي بمدفوعات بالعملات القابلة للتحويل يجهد سلاسة سير التجارة . وفضلا عن ذلك ، لا يوجد إطار متماسك يمكن الاستعاضة به عن الترتيبات التي كانت متاحة فيما سبق داخل نظم التجارة والمدفوعات بالروبل الحسابي ، مهما ظلت هذه العلاقات داخل المجموعة متسمة تقليديا بالطابع المتنامي . ولا يمكن أن تؤدي المحافظة على التدفقات التجارية الرئيسية من خلال جميع انواع الترتيبات المخصصة المتعلقة بالمدفوعات ، وباللجوء في بعض الحالات إلى المقايضة المحضة ، إلا إلى تعقيد الأمور .

ونظرا لأن أوروبا الشرقية تعتمد على الاتحاد السوفياتي اعتمادا أساسيا في الحصول على امداداتها من الوقود ولأن التجارة كانت تحسب بأدنى من الأسعار العالمية ، فإن عملية الانتقال تتعرض لهزات عنيفة من آثار معدلات التبادل التجاري وحصائل الصادرات في داخل المنطقة التجارية لمجلس التعاضد الاقتصادي سابقا . والأثر المحدد ليس معروفا على وجه الدقة ، إلا أنه من المحتمل أن يكلف أوروبا الشرقية عدة بلايين من الدولارات ، بغض النظر عما إذا كان الاتحاد السوفياتي يستطيع المحافظة على مستويات صادراته .

وباستثناء البانيا والاتحاد السوفياتي ، نشأ اختلال خارجي خطير آخر عن التدهور الحاد في معدلات التبادل التجاري للشرق مع الاقتصادات السوقية . وقد اقترن ذلك بخسائر في الحصائل . ومن بين العوامل الكامنة وراء تردي معدلات التبادل التجاري تقلب أسعار النفط العالمية في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ وفي أوائل عام ١٩٩١ ؛ مما أدى إلى زيادة تردي معدلات التبادل التجاري لمستوردي الوقود ؛ وقد يكون الاتحاد السوفياتي أحد المستفيدين من ذلك ، حتى بالأسعار العالمية المنخفضة في الوقت الحاضر ، شريطة ابقاء حجم الصادرات من الوقود عند مستويات مرتفعة ، ولكن يبدو أن هذا بعيد الاحتمال إلى حد ما .

وفي غضون ذلك ، واصلت الحالة الاقتصادية في الشرق تدهورها حيث شهدت تقلصات حادة في الناتج والطلب على الصعيد المحلي ، وارتفاع البطالة ، وتسارع التضخم أو استحكام الضغوط التضخمية الشديدة في العديد من البلدان ، ووجود قدرة كبيرة لا يمكن تشغيلها لعدم توفر المدخلات أو الطلب ، وشدة بطء الاستجابات فيما يتعلق بتحول العرض وتشجيع القطاعات غير الحكومية .

ومما يكتسب أهمية على وجه الخصوص أن هذه البلدان تفتقر إلى ثقافة ادارية يمكن توجيهها بسرعة نحو صنع القرارات بما يلائم النظام السوقي . وفضلا عن ذلك ، درج المستهلكون والعمال على الحصول على حماية اجتماعية واسعة النطاق طوال أكثر من جيلين . ونتيجة لذلك ، تتجه التوقعات نحو الابقاء على جزء كبير من هذه الحماية ومع الاستفادة في الوقت ذاته من التحرك نحو الاقتصاد السوقي من حيث الثروة والدخول وتوفر السلع والخدمات . كما أن روح التساوي عميقة الجذور في المجتمعات التي تأخذ بأسباب الاصلاح ؛ مما يعرقل الاخذ بأسلوب جعل المكافأة على قدر العمل وتوزيع الثروة على أسس اقتصادية .

أثر الإصلاح والتغيُّرات في بيئة الشرق ـ الغرب

إن التحولات الجارية للاقتصادات المخططة سابقا إلى اقتصادات سوقية تعددية تؤثر على الأجزاء الاخرى للاقتصاد العالمي ، بما في ذلك على وجه الخصوص البلدان النامية التي أقامت بصورة تقليدية علاقات وثيقة مع البلدان الأوروبية التي تمر الآن بمرحلة انتقال . ويتمثّل تغير هذه العلاقات أساسا في التغيرات في العلاقات التجارية التقليدية والعلاقات المالية . ولكن هناك أيضا تغيُّرات في بيئة الشرق ـ الغرب ناشئة عن تخفيف حدة التوترات وليس لها صلة كبيرة بتحوُّل هذه الاقتصادات إلى اقتصادات سوقية . ومن الأمثلة الوثيقة الصلة بالموضوع توقُّعات تحقيق نزع كبير للسلاح التي كانت قائمة قبل انفجار الأزمة في الخليج الفارسي ، وتوحيد ألمانيا ، والقلق المتزايد بالنسبة للتدهور البيئي عبر الحدود بسبب مستويات التلوث والاشكال الاخرى من الاخطار البيئية القائمة في الشرق . وهذه العوامل المحددة للمناخ المتغير للعلاقات بين الشرق والغرب يمكن أن تترك بدورها آثارا سلبية وكذلك إيجابية على بقية الاقتصاد العالمي . وفي نفس الوقت ، تكمن فيها ، كما في حالة الآثار المباشرة للتغيرات المستقلة المشار إليها أعلاه ، فرص للإدارة الاقتصادية العالمية بصفة عامة ولإقامة اقتصاد قاري أكثر انفتاحا في أوروبا على وجه الخصوص .

وقد تومئ عودة البلدان الشرقية إلى الظهور السريع على الساحة الدولية ، مقترنة بالمناخ الأكثر مواتاة لتقديم الغرب المساعدة إلى الشرق ، باحتمال تهيئة مناخ جديد للإدارة الاقتصادية الدولية . وفيما عدا ألبانيا ، التي لاتزال في مستهل عملية التطبيع هذه ، فإن جميع بلدان أوروبا الشرقية ويوغوسلافيا قد اتخذت تدابير من أجل الدخول في اتفاقات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي وترتيبات للتجارة الحرة مع البلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (قطعت المفاوضات مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا شوطا أبعد مما قطع الآخرون) ، وكذلك المؤسسات الأوروبية الأخرى ، مثل مجلس أوروبا .

فرص الإدارة الاقتصادية العالمية

صحت جميع البلدان التي تقوم بالإصلاح وضعها في المنظمات الاقتصادية الدولية ؛ والتفاوض مع بعضها لايزال مستمرا . وبذلك فإن جميع بلدان الشرق الأوروبي ، عدا الاتحاد السوفياتي وألبانيا ، هي الآن أعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؛ وتجري في الوقت الحالي مفاوضات مع ألبانيا . وفيما عدا الاتحاد السوفياتي وألبانيا وبلغاريا ، فإن جميع بلدان شرق أوروبا من الأطراف المتعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) . وقد حصّلت المفاوضات بشأن انضمام بلغاريا ، الذي طُلب للمرة الأولى في عام ١٩٨٦ ، زخما جديدا نتيجة الالتزامات بالاصلاح في ذلك البلد . وتقوم في الوقت الحالي البلدان ذات المركز الشاذ في الغات (مثل تشيكوسلوفاكيا)(٣٣) أو البلدان التي انضمت بترتيب غير سوى (مثل بولندا ورومانيا)(٣٤) أو تلك التي فشلت في وقت سابق في الحصول على المركز الكامل

---

(٣٣) كانت تشيكوسلوفاكيا من الأطراف المتعاقدة المؤسسة . بيد أنه بسبب تحولها إلى اقتصاد مخطط ، ابتداء من شباط/فبراير ١٩٤٨ ، تأثر وضعها في الغات بسبب إلغاء الولايات المتحدة لحقوقها وإرساء الأطراف المتعاقدة الأخرى في الغات العلاقات التجارية على أساس مخصص .

(٣٤) حصل كل منهما على الوضع الكامل للطرف المتعاقد عن طريق الالتزام برفع وارداته من الأطراف المتعاقدة بالاقتصاد السوقي بقدر معين ، ولكن جرى الإبقاء على انتقاصات هامة من الاتفاق العام ، ولاسيما المادة الثالثة عشرة ، في مواجهة هذين البلدين ذوي الاقتصاد المخطط .

للطرف المتعاقد (مثل هنغاريا)[٣٥] بتصحيح وضعها الآن أو هي تقوم بعملية إعادة التفاوض بشأن وضع انضمامها . وقد اكتسب الاتحاد السوفياتي مركز المراقب في أوائل عام ١٩٩٠ وهو توّاق إلى الانضمام إلى الغات كطرف متعاقد كامل .

وليس هناك الآن من شك في أن البلدان التي تقوم بإصلاحات والتي لم تنضم بعد إلى الغات ترغب في الإقدام على هذه الخطوة سريعا . وستتم على الارجح الموافقة قريبا على طلب بلغاريا . ويؤدي هذا إلى ترك الاتحاد السوفياتي وألبانيا وحدهما خارج الغات ، وإن كان لهما مركز المراقب . ومع توفر شيء من حُسن النية ، فإنه يمكن أن يترسخ قدم الاتحاد السوفياتي بصورة أوطد في إطار الغات قبل انقضاء مدة طويلة . ولم تتقدم ألبانيا بعد بأي طلب إلى الغات ، ولكن سيتم بدون شك الترحيب بها فيه ، متى بدأ نظامها التجاري في التغير في الاتجاه الذي اتبعته حديثا بلدان مجاورة عديدة ، وأخيرا ، فإنه من المتوقع أن تسعى بلدان شرق أوروبا التي ظل اشتراكها حتى الآن غير كامل في الغات إلى تطبيع مركزها . وسيستلزم هذا إعادة التفاوض بشأن ترتيبات المعاملة بالمثل بالنسبة لبولندا ورومانيا ، وإلغاء القيود الكمية التمييزية بموجب المادة الثالثة عشرة بالنسبة لجميع الاقتصادات المخططة السابقة والتي تجتاز حاليا مرحلة انتقالية ، وتطبيع العلاقات التجارية بين هذه البلدان والولايات المتحدة وبعض التعديلات الاخرى . ولاتزال هناك مع ذلك حاجة باقية إلى مواجهة أمر النظم التجارية التمييزية في الاقتصادات التي كانت مخططة سابقا والتي لم تتعهد بعد بانفتاح اقتصاداتها على أساس تنافسي . وعلاوة على ذلك ، فإن عملية الانتقال في تلك البلدان التي تعهدت بالاخذ بقوانين السوق في بيئة منفتحة ينبغي أن تتابع بعناية لضمان استمرار تواؤم تحرير التجارة والتغير الهيكلي المحلي دون إضرار بمصلحة الأطراف المتعاقدة الاخرى .

ودفع تفكك نظام الروبل الحسابي بلدانا عديدة إلى السعي إلى تعزيز مشاركتها في النظام النقدي الدولي . وقد طلبت تلك البلدان التي تقوم بإصلاحات والتي ظلت خارج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قبل عام ١٩٩٠ العضوية على وجه السرعة وحصلت عليها . وهكذا انضمت بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وراحت رومانيا ، التي كانت لها في بعض الأوقات قبل التغيير السياسي في عام ١٩٨٩ علاقة

---

(٣٥) بالرغم من قبولها على أساس الاقتصاد السوقي ، لم تتمكن هنغاريا من رفع القيود التمييزية وقيود الضمان الخاص المفروضة حيالها ، كما وعدها الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص .

متوترة مع مؤسستيّ واشنطن هذين ، تعيد النظر على وجه السرعة في موقفها . وقد تعاونت بفعالية منذ ذلك الحين مع كلا المؤسستين في وضع برنامج للتكيف الهيكلي وتمويل ميزان مدفوعاتها (انظر الفصل الرابع) . وقد بعثت ألبانيا بطلبها للانضمام إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

ويؤدي هذا إلى ترك الاتحاد السوفياتي وحده خارج الصندوق والبنك . وقد ظهر حُسن نية هائل تجاه الاتحاد السوفياتي فيما بين الشركاء الرئيسيين في مؤسستي واشنطن حوالي وقت انعقاد قمة هيوستن في تموز/يوليه ١٩٩٠ . واشترك وفد سوفياتي في اجتماعات خريف السنة الماضية في واشنطن ، وساعدت بعثة من الصندوق في إعداد دراسة عن حالة الاقتصاد السوفياتي من أجل مجموعة الدول السبع . وفي فترة قصيرة جرى تجميع دعم سياسي كاف لفكرة إيجاد "مركز انتساب" خاص من أجل الاتحاد السوفياتي . وكان هذا من شأنه أن يسمح للمؤسستين بأن تقدما المساعدة التقنية على مستويات عديدة مختلفة ، دون منح القروض ، وأن يسمح للاتحاد السوفياتي بالتعرف على أعمال المنظمتين . وقد أدت الأحداث في دول البلطيق في أوائل عام ١٩٩١ إلى وقف هذه الخطة في الوقت الحالي . بيد أنه لايزال هناك أمل في أن يتم العمل قريبا بالمبادئ التي وضعت في وقت سابق ، ولاسيما إذا تعهد الاتحاد السوفياتي تعهدا موثوقا به لإجراء الإصلاحات ذات الوجهة السوقية .

ويشير ما سبق إلى معضلة تسترعي الانتباه : بسبب التحولات في شرق أوروبا ، قد يتسنى الآن تطبيق نظام الإدارة الاقتصادية العالمية الذي وُضع تصور له في بريتون وودز ، ولكن سيكون من الصعب أن يتواءم مع المشاكل التي يواجهها العالم وهو يدخل في عقد التسعينات وما بعده . وهناك أسباب عديدة لهذا الوضع ، فأولا ، فإن صفة العالمية لهذه المؤسسات الاقتصادية التي وُضعت هياكلها في الأربعينات أصبحت مثار صعوبات بالغة ، نظرا للعدد الهائل جدا من المشاركين من ذوي السيادة وتردد أي عضو في التنازل بصورة كبيرة عن حقوق السيادة الوطنية . فبدلا من فكرة الإدارة "العالمية" ، أصبح ثمة مجال لاستكشاف فكرة "الحكم التمثيلي" ، ربما بالصورة التي أشيرت بها منذ بضع سنوات مضت عندما كان هناك احساس بالحاجة إلى نوع من الجهاز العالمي لكفالة "الأمن الاقتصادي الدولي" . وقد يكون من المفيد أيضا إعادة دراسة الدور المحدد لهذه المؤسسات ، وكذلك النقاش المبتور بشأن منظمة التجارة الدولية ، في ضوء تجارب العقود الأربعة الماضية . وثانيا ، لم تكن مسألة المساعدة الإنمائية بجميع أشكالها (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر ، والوصول التفضيلي إلى الأسواق ، والمساعدة الإنمائية الرسمية) ، مُثارة في بريتون وودز كجزء لا يتجزأ من

الاستراتيجيات الإنمائية "المناسبة" ، إذ أن الدول الاستعمارية كانت لاتزال قائمة حينذاك . وسيتعين إعادة دراسة العديد من المسائل ذات الصلة بقابلية رأس المال للحركة . وبالمثل ، فإنه ينبغي إبراز الاهتمامات بشأن البيئة بصورة واضحة عند إعادة تحديد شكل الإدارة الاقتصادية العالمية(٣٦) . وثالثا ، فإن نظام أسعار الصرف الثابتة لم يعد قائما ، وسيتطلب إدخال الاقتصادات المخططة السابقة بدرجة أكمل في نظام سعر الصرف المرن الحالي قدرا من الإبداع في إعادة تصميم النظام النقدي ، خشية أن يصبح النظام الحالي محددا بمحور "الين والدولار ووحدة العملة الأوروبية" وحده لعدم ظهور سواه على الأفق . وأخيرا ، فإن محاولات تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية في أواخر الأربعينات قد جرى التعبير عنها في إطار الرأي السائد وقتها بشأن كيفية عمل الاقتصاد العالمي . وهذه المبادئ لا يقرها الكثيرون في المرحلة الحالية . وفي الواقع ، ليس هناك رأي موحد بشأن كيفية عمل النظام العالمي وكيفية تحسينه في هذه المرحلة . ثم أن المشاكل الحيوية المتعلقة بإعادة بناء وتعمير أجزاء كبيرة من البلدان الأعضاء في مؤسسات بريتون وودز في الفترة اللاحقة للحرب مباشرة لم تعد جزءا من المناقشات الدولية الحالية . من الناحية الأخرى ، فإن القضايا الأساسية المتعلقة بالإدارة الاقتصادية العالمية وتنسيق السياسات ونحن ندخل عقد التسعينات في ظل قيام كتل تجارية متعددة ، قضايا لم تعالج بعد بصورة كاملة .

وما سبق يومئ إلى وجوب القيام بمحاولة لتحديث روح بريتون وودز الداعية إلى تناول القضايا العالمية ، تحديثا يتجاوب مع الشواغل القائمة والمتوقعة بصدد الادارة الاقتصادية العالمية .

---

(٣٦) ليس من المثير للدهشة أن أحد البنود الرئيسية للتعاون الناشئ بين الغرب والشرق هو مكافحة التدهور البيئي ، وإصلاح البيئة الشديدة التلوث في الشرق والمساعدة في عملية إعادة التشكيل باستخدام تكنولوجيا أكثر حداثة ، وعمليات انتاج أكثر مؤاتاة من الناحية البيئية . وهذا يتطلب ليس فقط خدمات استشارية تقنية ، ولكن أيضا رأس مال كبيرا لتمويل الواردات من المعدات اللازمة . ويمكن أن تبذل جهود مماثلة على نطاق أوسع ، بما في ذلك جهود لصالح بلدان نامية عديدة .

الاثر على التكامل الإقليمي

كان أحد الجوانب اللافتة للنظر في الاحداث في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي خلال السنتين الماضيتين هو تفكك مجلس التعاضد الاقتصادي كأمر واقع ، على نحو ما تمت مناقشته في الفصلين الثالث والرابع . وقد أثر هذا أساسا على التوقعات الاقتصادية للبلدان الأوروبية الاعضاء في الأجل القصير . بيد أن التغيرات المشهودة في مجلس التعاضد الاقتصادي بوصفه إطارا للتعاون الإقليمي أدت إلى تحول البيئة بصورة حادة بالنسبة للاعضاء الثلاثة الآخرين الكاملي العضوية ، ومعظم البلدان المتعاونة الشمانية والبلدان النامية الاخرى التي أقامت بصورة تقليدية علاقات وثيقة مع الشرق . وبالطبع ، فإن للتغيرات التي تجري داخل البلدان القائمة بالاصلاح نفسها آثارا ملموسة ، فيما يتعلق بالفرص التجارية وكذلك فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية ، بالنسبة لجميع البلدان التي كانت لها علاقات اقتصادية واسعة النطاق مع الجزء الشرقي من أوروبا .

وتظهر أهم الآثار الناتجة عن الإصلاحات الجارية من خلال التحولات في الانماط التجارية والمالية فيما بين الاقتصادات المخططة السابقة في آسيا[٢٧] وأوروبا . وهناك أساسا ثلاثة آثار يتعين أخذها في الحسبان . وأحد هذه الآثار هو انخفاض قدرة البلدان القائمة بالاصلاح على إمداد بعضها بعضا بالسلع والخدمات المطلوبة ، ولاسيما تلك التي كانت تنصبّ عليها عادة اعتبارات تأمين الإمداد في الأحكام الرئيسية المتعلقة بالتجارة والمدفوعات لمجلس التعاضد الاقتصادي . ومما يتسم بأهمية خاصة هنا قدرة الاتحاد السوفياتي على إمداد بقية الشرق بالوقود والمواد الخام الاساسية ، التي تعتبر التوقعات بالنسبة لها غير جيدة ، في ضوء الاتجاهات النزولية الشديدة للأوضاع الاقتصادية السوفياتية .

---

(٢٧) فيما عدا الصين ، التي قللت ، في أوائل الستينات ، لمجموعة متنوعة من الاسباب ، إقلالا شديدا اعتمادها السابق على التجارة مع الشرق . وقد حدث بعض الانتعاش في هذه التجارة خلال الثمانينات ، إلاّ أن تجارة الصين ليست معتمدة على الشرق إلاّ بصورة هامشية (في ١٩٨٨-١٩٨٩ ، كان أقل من ٧ في المائة من إجمالي صادراتها ووارداتها مع أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي) .

والاثر الثاني هو القيد المتزايد على كمية التجارة التي يمكن إنجازها في إطار الترتيبات التقليدية للتجارة والمدفوعات أو مجموعة البدائل المتنوعة التي يجري استطلاعها حاليا لآليات الروبل الحسابي . ومع شيوع اللامركزية الاقتصادية ووجود قوى اقتصادية مسؤولة ماليا ، تحدث تحولات في المحددات التقليدية للعرض والطلب . وفي السابق كانت احتياجات الخطة وأفضليات البيروقراطية الوزارية ، المستوعبة في إطار التدابير الإدارية ، هي التي تحدد مستوى التجارة وتكوينها من السلع واتجاهها الجغرافي ، بدلا من المؤسسات الفردية التي تتصرف بناء على اعتبارات الربحية . وتترتب على هذا نتيجتان ، أولاهما أن بعض القوى ستتلمس الحلول الاقتصادية الاكثر كفاءة بتقليل التفاوتات بين نواحي الشحة أو الندرة النسبية داخليا وخارجيا . وتنبع الاخرى من أن هذه الندرات تكشف عنها حاليا قوى مختلفة .

وآخر هذه الآثار هو أن هذه التغيرات لا يمكن استيعابها إلا إذا كان إطار التجارة والمدفوعات في الاقتصادات المتحولة يسمح بحدوث تلك المعاملات بأدنى قدر من التدخل . وهذا الشرط لم يصبح متوفرا بعد . ففي الواقع أنه أصبح من المعالم الظاهرة للتطورات الأخيرة تناقص المرونة اللازمة للدخول في المعاملات التجارية العادية فيما بين البلدان الشرقية ، وبخاصة فيما يتعلق بإيجاد سبل تسوية حسابات تلك المعاملات ومعالجة الاختلالات الثنائية .

وكانت النتيجة الإجمالية للتطورات المذكورة أعلاه حدوث تقلص تدريجي في قيم التجارة داخل المجموعة في وقت ضاقت فيه بالفعل امكانيات الاستيراد من بلدان العملات القابلة للتحويل . وقد أصبح هذا الانخفاض ملحوظا في عام ١٩٨٩ ثم تسارع بشدة في عام ١٩٩٠ (انظر الفصل الثالث) ؛ بل ومن المتوقع أن يصبح أكثر وضوحا في السنة الحالية ، وما يشاهَد في أوائل عام ١٩٩١ من انهيار شديد للتجارة داخل المجموعة لا يبشر بخير على الإطلاق . وقد فرض هذا شيئا من الضغط على الأسواق الغربية . ولكن معظم التأثير الناجم عن ذلك آخذ في التحول إلى ضغوط نازلة على مستويات الناتج الممكنة ، مما يزيد من الحاجة إلى المساعدة الغربية .

بيد أنه قبل أن يتوقف مجلس التعاضد الاقتصادي عن نشاطه توقفا فعليا ، كانت العلّة فيه قد وصلت إلى أعمق من مستوى القيود على القدرات والقيود على فرص التجارة الناشئة عن أُطر التجارة والمدفوعات التي كانت تستلزم من حيث المبدأ موازنة ثنائية للتدفقات المتبادلة تُحدد سلفا في اتفاقات تجارية تفصيلية . والآثار الناجمة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجارة داخل المجموعة تبعث على القلق .

فاحتمال إجراء أي تغيير رئيسي يؤدي إلى قيام علاقات اقتصادية أكثر انتعاشا داخل المجموعة ككل ، أو على الأقل فيما بين البلدان الشرقية التي تنهض بإصلاحات أكثر جذرية ، يبدو ضئيلا جدا في هذه المرحلة . والتوصل إلى آلية للمقاصة أو المدفوعات ، ربما بمساعدة مالية وإشرافية غربية ، قد يكون أمرا حاسم الأهمية في تذليل بعض مشاكل التجارة المصاحبة لعملية الانتقال(٣٨) .

والمجادلات العنيفة بشأن مستقبل مجلس التعاضد الاقتصادي واحتمال الاستعاضة عنه بمنظمة التعاون الاقتصادي الدولي في أواخر عام ١٩٩١ ، لم تسفر إلاّ عن عدم التيقن من أي شيء . وقد ضاعف هذا من الشعور السائد من قبل بالتشوش والإحباط ، وهو شعور يعرقل العلاقات التقليدية لهذه البلدان في ميدان التجارة والمدفوعات . والاتفاق الوحيد الذي يبدو أنه حظي بالقبول لدى الجميع ، من حيث المبدأ على الأقل ، هو الاستعاضة عن الترتيبات التقليدية للتجارة والمدفوعات والترتيبات الداخلة في إطار الاتفاقات الثنائية للتجارة والمدفوعات وكذلك المشمولة بالتدابير المماثلة على صعيد مجلس التعاضد الاقتصادي ، بالشروط "العالمية" .

ومن حيث المبدأ توقف في عام ١٩٩٠ التفاوض على الأسعار على أساس الروبل الحسابي لأنه قد اتفق على تكييف الأسعار بدءا من عام ١٩٩١ فصاعدا وفقا لنمط الأسعار العالمية الجارية وتسوية جميع المعاملات ، من حيث المبدأ ، بالعملات القابلة للتحويل . وعلى الرغم من أن الأسعار المعمول بها في التجارة داخل المجموعة أصبحت على الأرجح في الفترة الأخيرة أكثر توافقا بقدر ما مع الأسعار العالمية ، فإن هذه الأخيرة لاتزال بعيدة تماما عن المستويات التي يقررها السوق وحده . وفي الواقع أن أجهزة حكومية مختلفة وطنية وإقليمية ومحلية ، وبخاصة في الاتحاد السوفياتي ، لاتزال تتولى التفاوض بشأن الترتيبات التجارية بجميع أنواعها . وتسفر هذه الترتيبات عن نتائج كثيرة منها الاتجار على أساس الأسعار العالمية الصرفة وبالعملات القابلة للتحويل في حالات ليست بالضرورة حالات استثنائية .

---

(٣٨) وردت المناداة سابقا بإنشاء مرافق من هذا القبيل في Economic Survey of Europe, 1989-1990 ، pp. 147-150 ، و "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٣٨٨" . وبالإضافة إلى تيسير المدفوعات عن طريق الدعم المالي الخارجي ، سيكون من الضروري توفير مراقبة خارجية صارمة لكفالة تحرير التجارة بالترادف مع الاصلاحات الاقتصادية الداخلية .

وقد أثرت هذه التداعيات على العلاقات التجارية والمالية مع الشركاء الآخرين ، أي الاقتصادات المتقدمة النمو وكذلك النامية ، على الاقل عن طريق الضغوط المؤدية إلى تحويل التجارة بعيدا عن مجموعة مجلس التعاضد الاقتصادي . وإذا لم تكن إعادة التوجيه السريعة هذه للتجارة ممكنة أو إذا استتبعت اختلالات خارجية كبيرة ، فستكون هناك بالضرورة آثار سيئة من حيث الحفاظ على المستويات المرجوَّة للنشاط الاقتصادي في البلدان التي تزاول عملية الاصلاح ، مما يجعل مشاكل التكيف الهيكلي أشد تفاقما من حيث نطاقها وعمقها .

والاصلاحات التي تتعرض لها انماط التعاون فضلا عن ترتيبات التجارة والمدفوعات في الجزء الشرقي من أوروبا تنجم عنها حاليا آثار هامة بالنسبة للعلاقات الخارجية لهذه البلدان مع بقية العالم ، وبخاصة البلدان التي درجت على الاحتفاظ بروابط وثيقة بالاقتصادات المخططة السابقة . فمنغوليا على سبيل المثال كانت تمارس بصفة تقليدية ما يزيد عن ٩٠ في المائة من تجارتها الاجمالية مع مجلس التعاضد الاقتصادي، وبخاصة مع الاتحاد السوفياتي . وكان قدر الاعتماد أقل شدة بالنسبة لكوبا وفييت نام ، ولكنه تراوح رغم ذلك بين ثلثي اجمالي التجارة وأربعة أخماسه . وعلى الرغم من أن المقادير ليست معروفة على وجه الدقة ، فمن المؤكد أيضا شدة اعتماد كثير من الأطراف المتعاونة مع مجلس التعاضد الاقتصادي وغيرها من البلدان النامية التي كانت تتعامل بصورة وثيقة مع مجلس التعاضد الاقتصادي أو مع أعضائه الأوروبيين الرئيسيين .

وتسعى البلدان الاوروبية التي تمارس عملية الاصلاح إلى إعادة توجيه صلاتها الخارجية نحو أوروبا الغربية أساسا ، وإلى التماس تدابير المساعدة بمختلف أنواعها من البلدان الصناعية . ومن المرجح أن يظل الاثر المباشر الناجم عن ذلك ضئيلا على البلدان الصناعية ، بالنظر إلى حجم عملياتها . بيد أن هذه التغيرات ، لاسيما عندما تضاف إليها الموارد التي يحشدها الغرب للبلدان التي تمارس عملية الاصلاح ، قد ينجم عنها بصفة غير مباشرة تأثير سلبي على البلدان النامية .

الاثر الواقع على التجارة والنظام التجاري الدولي

بالنظر إلى النتائج المحققة خلال السنة الأولى لمرحلة الانتقال ومشاكل التحول الرهيبة التي لاتزال في طي المستقبل ، لا يرجح أن يتحسن الموقف التنافسي لأوروبا الشرقية في الأسواق العالمية تحسنا ضخما في القريب العاجل . وينطبق هذا القول حتى على البلدان الشرقية ، مثل بولندا ، التي اصيبت بتقلص حاد في مستويات النشاط الاقتصادي في عام ١٩٩٠ مع إحرازها تقدما ملموسا نحو التحول إلى النظام السوقي .

وفي حين أن تجارتها مع الغرب قد ارتفعت بما يقارب ٥٠ في المائة ، فإن ذلك قد تم من قاعدة منخفضة وفي ظل ظروف غير عادية نوعا ما ، نخص منها بالذكر التقلص الحاد في الطلب الداخلي بسبب الضيق النقدي وانكماش الدخل ، وحصولها على زيادة تدريجية في امكانية الوصول إلى الأسواق الغربية بشروط تفضيلية . وهذا الجهد التصديري لا يمكن استمراره إلاّ بتقوية الانتاج المحلي على أساس تنافسي ، وهو ما بدأ يتحقق على نحو بطيء تماما نتيجة لجهود إعادة التشكيل . كما لا ينتظر أن تصبح المنطقة مصدرا مهما من مصادر الطلب العالمي ، نظرا للخسائر في الدخول والثروة التي تصاحب المراحل الأولى للانتقال . أما احتمالات استعادة النمو الاقتصادي لنشاطه على مدى فترة السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة ، التي ترد مناقشتها في الفصل الثاني ، فهي ليست كبيرة . ومن ثم فإن امكانية أن تشرع المنطقة في المنافسة في الأسواق الغربية تبدو ضئيلة نوعا ما . بل إنه يمكن القول بأنه مع انهيار التجارة داخل المجموعة ، فإن من المرجح بوجه عام أن البلدان التي تمارس الاصلاح ستنافس بعضها مع بعض في الأسواق الغربية بأكثر مما تتنافس مع البلدان الأخرى .

ولكن هذه التوقعات المتشائمة نوعا ما تختلف اختلافا بيّنا عن الفرص التي يمكن أن تتاح في الأجل الطويل ، والتي نوقشت في الفرع السابق ، لدمج البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال دمجا أتم في النظام العالمي . ويتوقف الأمر أيضا بصورة حاسمة على الكيفية التي سيسمح بها للشرق أن يستفيد من النظم القائمة للتجارة والمالية والنقد . وأخيرا فإن الضغوط الرامية إلى زيادة التجارة مع الغرب تعتمد بقدر كبير على مدى السرعة التي يمكن بها استعادة بعض مظاهر الاستقرار والأحوال الطبيعية في تجارة هذه البلدان داخل المجموعة .

وهناك عدة اعتبارات تدل بقدر معقول من التيقن على أن تأثير عمليات إعادة التشكيل حتى على التجارة مع البلدان النامية سيكون مع الوقت تأثيرا مولّدا للتجارة بصورة قوية . ولا تتوفر تقديرات كمية للنتائج المرجح أن تحدث ، ولكن من المستطاع تناول بعض المصادر العامة للتغيُّر الممكن .

إن أحد مصادر نمو صادرات البلدان النامية لابد أن يأتي من تعزيز موقفها التنافسي ، أثناء قيام البلدان التي تمارس عملية الاصلاح في أوروبا بتحويل هياكلها الاقتصادية لكي تصبح معبّرة عن نواحي الندرة الاقتصادية لديها . وستأتي لها دَفعة أخرى إلى الأمام من إلغاء احتكار الدولة لميدان التجارة والمدفوعات الخارجية ، وهو احتكار كان يعقّد إمكانية الوصول إلى هذه الأسواق . وكان في ذلك عسر بصفة خاصة

للبلدان التي اختارت ألاّ تدخل في اتفاقات عامة للتجارة والتمويل فيما بين الحكومات مع معظم بلدان الشرق أو التي منعتها سابقا أسباب سياسية من التوصل إلى تفاهم من هذا القبيل . وتشمل هذه البلدان على وجه التحديد بعضا من أكثر البلدان النامية ذات التوجه السوقي اتساما بالديناميه .

ورغم هذا ليس ثمة شك في أنه سيلزم قدر كبير من البراعة ، وبخاصة في مجال تمويل التجارة ، لتمكين البلدان النامية من توطيد مراكزها في هذه الاسواق الناشئة في بلدان الشرق . وهذا صحيح بصفة خاصة في وقت أخذت تتجسد فيه تحولات هيكلية ملحوظة ، ويتضاءل فيه احتمال أن يتم على وجه السرعة تأسيس قابلية العملات للتحويل[٣٩] كجزء لا يتجزأ من المراحل المبكرة لاستحثاث الاصلاحات ذات الوجهة السوقية .

وتتيح الاصلاحات التي تجري في الشرق أيضا فرصا لنخبة البلدان النامية التي احتفظت تقليديا بروابط وثيقة مع الشرق والتي تمارس الاصلاح هي نفسها ، على نحو ما ورد فيما سبق من هذه الدراسة . ويبدو أن فييت نام على وجه الخصوص ستكون في موقف يتيح لها الاستجابة لازدياد طلب المستهلكين في الشرق على الفواكه الاستوائية والمشروبات والاغذية السائلة وغيرها ، وعلى مجموعة متنوعة من المواد الاولية ، وبخاصة الفلزات غير الحديدية . وستكون الخبرة السابقة مع البلدان الشرقية عاملا مساعدا في الاستفادة من هذه الفرص الناشئة . بيد أن هذه الفوائد تتوقف على عدم حدوث تقلص شديد لفترة طويلة من الزمن في العلاقات القائمة . وستتحدد هذه الفوائد أيضا بالدرجة التي يمكن بها استغلال الموارد في هذه البلدان النامية في وقت يشهد اصلاحات داخلية وعقبات أمام التدفقات الرأسمالية الأجنبية ، وبخاصة في فييت نام . وقد يلزم كذلك شيء من البراعة لتيسير استيعاب تلك التدفقات طوال الفترة التي لا يملك الشركاء فيها إقامة تجارتهم المتبادلة على أساس العملات القابلة للتحويل .

---

(٣٩) تم جعل العملة المحلية قابلة بقدر محدود للتحويل فيما يتعلق بصفقات البضائع وذلك من جانب بولندا ويوغوسلافيا في عام ١٩٩٠ وتشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٩١ . ومنذ أواخر عام ١٩٩٠ ، اضطرت يوغوسلافيا إلى تخفيض قيمة عملتها مرتين ، وقيّدت في سياق ذلك قابليتها المحدودة للتحويل . ولم يتضح بعد إن كان سيستطاع المحافظة على ذلك في بولندا وتشيكوسلوفاكيا في ظل الظروف السائدة ، ومن باب أولى عندما يعود الطلب المحلي في بولندا إلى سابق عهده وتستأنف بولندا خدمة ديونها .

ومن ناحية أخرى ، فإن الاقتصادات الشرقية القائمة بالاصلاح ، ولاسيما في أوروبا الوسطى ، قد تصبح بذلك في المدى الطويل منافسة أكثر أهمية للبلدان النامية ، وبخاصة في أوروبا الغربية . وبسبب انخفاض تكلفة الأجور جزئيا والقرب من الأسواق النابضة بالحياة ، فإنها لا بد وأن تنافس بصورة خاصة كثيرا من منتجات الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع التي تمثل درجات دنيا من التقدم التكنولوجي . ويخضع كثير من هذه المنتجات في الغرب بالفعل لنوع ما من القيود المتحكمة في التجارة (مثل الحصص الصريحة وقيود التصدير الطوعية) .

وإذا أريد أن تتاح للبلدان القائمة بالاصلاح سبل الوصول التفضيلي إلى الأسواق في أوروبا الغربية ، علاوة على إزالة القيود الكمية التمييزية التي يحتفظ بها ضدها تقليديا الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص ، قد تكون الآثار السلبية لهذه المنافسة الزائدة للبلدان النامية كبيرة إلى حد بعيد في المدى القصير . بيد أن قدرا كبيرا من النتائج سيتوقف على قوة النشاط الاقتصادي في البلدان القائمة بالاصلاح ولدى شركائها التجاريين الرئيسيين .

ويمكن ترتيب الوصول التفضيلي إلى الأسواق الغربية بطرق مختلفة ، بما في ذلك إزالة القيود الكمية التمييزية ، أو تخفيف أو إزالة القيود الكمية فيما يتعلق بالبلدان القائمة بالاصلاح دون غيرها ، أو أنواع مختلفة من الامتيازات التعريفية . ويمكن أن تتضمن الأخيرة ترتيبات تفضيلية تأتي في إطار اتفاقات الترابط الأوروبي التي يجري التفاوض بشأنها مع الاتحاد الأوروبي أو اتفاقات للتجارة الحرة التفضيلية غير المتوازية التي تنظر فيها حاليا رابطة التجارة الحرة الأوروبية فيما يتعلق بعدة بلدان من الشرق ، وبخاصة بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، وهنغاريا .

وقيام الاتحاد الأوروبي بإزالة القيود الكمية التمييزية تجاه أوروبا الشرقية ، الذي قد يضر مؤقتا وبصورة هامشية ببعض البلدان النامية ، ينبغي أن يلقى الترحيب في إطار نظام التجارة الدولية القائم ، بما في ذلك الجهود المبذولة لتبسيطه في سياق جولة أوروغواي . فتخفيف القيود الكمية ، بوجه عام ، دون تمييز ضد بلدان أخرى ، ينبغي أيضا امتداحه لذاته وكذلك في سياق تحرير التجارة المنشود في جولة أوروغواي .

والحد من القيود الكمية أو منح ترتيبات تعريفية تفضيلية لصالح البلدان الأوروبية القائمة بالاصلاح سيكون أمرا غير مستصوب ، ما لم توضع هذه العلاقات في

الشكل النهائي في الإطار الدقيق للمادة الرابعة والعشرين من الاتفاق العام . ويشمل هذا ترتيبات غير رسمية وكذلك رسمية تعطي بلدان أوروبا القائمة بالاصلاح تخفيضات تعريفية تمييزية ، ومعاملة بالمثل غير متوازية ، وأنصبة أكبر من الحصص الثابتة للمنتجات "الحساسة" وغير ذلك من المعاملات التفضيلية . وقد اتخذت بالفعل بعض التدابير من هذا القبيل ، وبخاصة لصالح بولندا وهنغاريا ، وينتوى الأخذ بها لصالح بلدان أخرى بموجب أحكام برنامج "المساعدة في إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي لبولندا وهنغاريا" .

بيد أنه ينبغي عدم المبالغة في أثر هذه الترتيبات التفضيلية والترتيبات التي يجري النظر فيها حاليا في سياق اتفاقات الترابط "الأوروبي" وترتيبات التجارة الحرة غير المتوازية . ومع أن هذه الترتيبات تسمح بالمعاملة بالمثل بصورة غير متوازية ، فإن مواقف التفاوض الحالية تقوم على أن تخفيضات التعريفة لن تسري إلا على المصنوعات وحدها ، وفقط على المصنوعات غير المدرجة في قائمة موجزة نهائية بوصفها "حساسة" من ناحية ما . وهذا يعني أن الشق الأكبر للعرض المحتمل من المصنوعات من بلدان الشرق القائمة بالاصلاح ، إن كانت هذه المصنوعات تنافسية أصلا ، لن يستفيد من الإزالة التمييزية للتعريفات الخارجية المفروضة عليه . بيد أنه يمكن اضافة بروتوكولات خاصة إلى اتفاقات الترابط أو التجارة الحرة من شأنها أن تحسن سبل وصول الشرق إلى الأسواق فيما يتعلق ببعض المنتجات الحساسة .

إن ادماج البلدان القائمة بالاصلاح بصورة أكمل في نظام الاتفاق العام ، شيء ينتظر له أن يكون مفيدا . فمن شأنه أن يُخضع وصول هذه البلدان إلى أسواق الأطراف المتعاقدة لنظام متفق عليه توجد بشأنه آليات للانفاذ ، ولو أنها لم تكن فعالة في السنوات الأخيرة . ويرجى منه أيضا أن يعطي زخما لتقوية الـ "غات" وأن يقوي إطار التوسع التجاري بمجرد انطلاق خطى الاصلاح في الشرق .

الآثار على المساعدة الانمائية المقدمة من الشرق

إن آثار الاصلاحات في الشرق فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الشرقية واحتمالات تحول اتجاه المعونة بسبب المساعدة المقدمة من الغرب إلى الشرق ستتوقف إلى حد كبير على كيفية ادارة عمليات الاصلاح في الشرق . فالتحول السريع والانفتاح على المنافسة الخارجية ، مثلما حدث بالنسبة للجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة ، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تفاقم تكاليف الانتقال الاجتماعية - الاقتصادية القصيرة الأجل ، التي

قد يتعين تخفيفها عن طريق تقديم مساعدة غربية كبيرة سعيا للحفاظ على التوافق والتماسك الاجتماعيين في البلدان القائمة بالاصلاح .

وكما جرى تحليله من قبل ، فإن البلدان النامية التي احتفظت تقليديا بروابط اقتصادية وثيقة مع مجلس التعاضد الاقتصادي في الماضي ، كانت تفيد ، أيا كان السبب ، من مساعدة اقتصادية ملموسة راسخة في تلك النظم المتميزة للتجارة والمدفوعات التي تولدت عن ذلك الاطار للتعاون الاقتصادي الدولي ومستمدة من هذه النظم . وبالاضافة إلى ذلك ، فإنها تمتعت بفرص سهلة نوعا ما للحصول على المساعدة التقنية من البلدان الاوروبية الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ؛ وجرى تدريب رعاياها في البلدان الشرقية المضيفة ؛ وحصلت على المشورة والتدريب من كوادر من الشرق في بلدانها . وعلاوة على ذلك ، حصلت أعداد كبيرة من الشباب من هذه البلدان ، ولاسيما البلدان الثلاثة الكاملة العضوية في مجلس التعاضد الاقتصادي ، على عمالة مؤقتة في الشرق . وهذه المزية الاخيرة كانت هامة بوجه خاص بالنسبة لفييت نام لثلاثة أسباب ، هي الحصول على التعليم والتدريب التقني ، ومواجهة العمالة الفائضة التي كان من المتعذر استخدامها بصورة منتجة داخل البلد في الاجل القصير (٣٠) ، وخدمة جزء من ديونها بالروبل الحسابي عن طريق التعويضات المحلية والتحويلات من عمالها الزائرين في الشرق . ولم يعد بالامكان الاعتماد على تلك المزايا ، فالعمال المغتربون يعودون الآن زرافات قبل وقت طويل من المواعيد النهائية المحددة لعودتهم في اتفاقات العمالة المؤقتة الموقعة قبل وقوع أحداث عام ١٩٨٩ في الشرق . ويؤدي هذا إلى تكثيف الضغوط بصورة ملحوظة على الاقتصاد الفييتنامي .

وبإضفاء الطابع التجاري على القرارات الاقتصادية في البلدان الاوروبية الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، يجري الآن بعناية فحص التكاليف الحقيقية للمساعدة الانمائية المقدمة بوجه خاص إلى البلدان غير الاوروبية الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي وأيضا البلدان النامية المفضلة الاخرى . وفي وقت يتسم باختلالات اقتصادية داخلية وخارجية ملموسة ، بل وباضطرارات سياسية ، في الشرق ، فإن فرص الاحتفاظ بمستويات المساعدة عند المستويات الحالية ، ناهيك عن زيادتها ، ليست مشرقة بأية حال . وعلاوة على ذلك ، لم تظهر في الشرق أية فلسفة سياسية بديلة عن

---

(٣٠) أدى الحد من الجهود الدفاعية لفييت نام ، بما في ذلك تسريح العسكريين عقب الانسحاب من كمبوديا ، إلى تفاقم مشكلة البطالة الضخمة بالفعل في البلد .

توصيل المساعدة الانمائية . وسيتعين بوجه خاص على فييت نام وكمبوديا وكوبا ، بل أيضا على اثيوبيا وأفغانستان وأنغولا وموزامبيق ، أن تواجه الانخفاض الحاد في المستويات الحقيقية للمساعدة الانمائية المقدمة من الاقتصادات الأوروبية التي تمر بمرحلة الاصلاح . ولا يتجلى هذا في التجارة والمالية والهجرة العكسية للعمالة فحسب ، بل أيضا في أن البلدان التي كانت تفيد سابقا من موارد كبيرة للتعليم العالي والبحث في الشرق أصبحت تواجه الآن طلبا أكبر على القدرات المحلية للتدريب والبحث .

وكلما زادت متاعب الانتقال في الشرق من ناحية الاختلالات الاجتماعية والسياسية ، أو من حيث طول وعمق انكماش النشاط الاقتصادي ، زادت الآثار على التجارة التي تقتضيها مبررات اقتصادية للبلدان النامية التي احتفظت ، لسبب أو آخر ، بروابط قوية مع الشرق . ومن المؤكد أن معدلات التبادل التجاري ، بالمعنى الواسع ، لهذه الاتفاقات ستتغير . كما ستؤدي زيادة إضفاء الصبغة التجارية الصرفة على هذه المبادلات إلى انضغاط عناصر أخرى ، مثل التعاون العلمي والتقني . ومن المحتمل أيضا ظهور أثر سلبي على حصيلة الصادرات ، ناشئ عن التغيرات السريعة في تخصيص الموارد في بعض أنحاء الشرق ، كما أوضحنا من قبل .

الآثار على تدفقات الموارد من الغرب

تختلف آثار التطورات الحاصلة في إطار العلاقة بين الشرق والغرب على التدفقات المالية في الاقتصاد العالمي ، رهنا بنوع التدفقات (بما في ذلك المعونة ، والمساعدة الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف ، والاستثمار المباشر الأجنبي واستثمار حوافظ الأوراق المالية) . وفي هذه المعادلة ، يلزم تناول دور توحيد ألمانيا والنقل "الاقليمي" الضخم للموارد الذي سيستتبعه ذلك ، لأن الآثار السلبية لهذه الحركة ستتوقف على وجه الدقة على الكيفية التي يتم بها الحفاظ على مستويات الانتاجية ورفعها في الجزء الشرقي من ألمانيا ، وعلى مدى سرعة ذلك .

وفيما يتعلق بالمعونة المقدمة من بلدان أخرى خلاف الشرق ، فإن معظم الاقتصادات المتقدمة النمو التزمت علانية بعدم تحويل اتجاه الأموال المرصودة للبلدان النامية إلى الشرق . وبدلا من ذلك ، ستكون تلك الأموال بوجه الإجمال اضافية لميزانيات المساعدة الانمائية الرسمية ولن تكون بأية حال بنفس شروط تلك المساعدة . وهذا يعني ضمنا بالطبع ، أن هذه الأموال التي ستوجه إلى اقتصادات أوروبا التي تمر بمرحلة الانتقال كان يمكن تخصيصها للبلدان النامية . ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الأموال ظهرت في الأفق بسبب أحداث خارقة في الشرق . بينما لا يوجد ببساطة دعم سياسي كاف في الغرب لزيادة اعتمادات المساعدة الانمائية الرسمية زيادة كبيرة .

ولكن ينبغي النظر في الآثار المحتملة المترتبة على التقشف الحالي في الميزانيات في كثير من البلدان المتقدمة النمو . فبسبب بطء النمو وانحسار النشاط الاقتصادي في بعض البلدان الرئيسية وبسبب الاصلاحات المالية والسأم من المعونة تعرضت مؤخرا ميزانيات المساعدة في عدة بلدان متقدمة النمو لضغوط متزايدة . كما أن أي انحراف حاد للتطورات في الشرق عن السيناريو المتوقع للاصلاح قد يؤدي إلى عكس وجهة الموقف الحالي إزاء المساعدة الانمائية الرسمية .

وعند النظر في التحويلات المالية ، خلاف تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف ، يبدو أن هناك قليلا من الشك في أن الشرق منافس على التدفقات المماثلة إلى البلدان النامية . وهذا الصراع المحتمل ناشئ أساسا من أن الميزانيات الفعلية للأجهزة الوطنية والدولية التي تتناول برامج المساعدة الخارجية معهود اليها بقضايا تتعلق بالاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال كذلك ، ومن ثم يتعين تقسيم أموالها على عدد أكبر من المقترضين .

ومع أنه قد يتاح في ظل بعض الظروف السيئة مجال ضيق لتنقيح اعتمادات الميزانيات الوطنية لبعض الجهات المانحة الهامة للبلدان الشرقية القائمة بالاصلاح ، فإن الميزانيات الفعلية للمنظمات المالية الدولية لم تزد بصورة كافية تمكن من المحافظة على المستويات الممكنة والمرغوب فيها للاقراض للبلدان النامية ، في حين أن الاعتمادات المخصصة لأوروبا الشرقية قد ارتفعت فيها في الوقت ذاته . بيد أن لدى البنك الدولي مجالا واسعا لتعبئة موارد اضافية في أسواق رؤوس الأموال ، بالنظر إلى رأسماله المصرح به والمكتتب به . وسيكون من المستصوب القيام بذلك لتفادي الاضطرار إلى تفتيت الموارد في أنصبة أصغر ، مما يمكن أن يضر بمصالح البلدان النامية . وكذلك الحال بالنسبة للصندوق . وقد تم إنجاز الاستعراض التاسع للحصص ولكنه بانتظار التصديق . وبالطبع ، جرى تزويد المصرف الأوروبي للانشاء والتعمير المؤسس حديثا بنقود "جديدة" - رأسمال مجموعه ١٠ بلايين وحدة نقدية أوروبية (حوالي ١٣,٥ من بلايين الدولارات) ويمكنه أن يبدأ الآن الاقتراض من الأسواق المالية .

ويتمثل أحد العوامل التي ينبغي أن ينظر فيها هنا في الأثر المفيد المترتب على حدوث انخفاض حاد في الميزانيات العسكرية والمصروفات الاضافية التي كانت تبررها طوال هذه المدة الحرب الباردة . وفي حين أن مكاسب السلم الناتجة عن تحويل المرافق العسكرية إلى استخدامات مدنية ، تظل صغيرة بوجه عام وإن لم تكن نافلة تماما ، فإن الوفورات المتحققة في الإنفاق عما كان سيتعين رصده لولا ذلك يمكن أن توفر على مر

الوقت هامشا ما من المرونة . وبالطبع ، فإن تخفيضا من هذا القبيل في نفقات الحكومة سيكون له بادئ الأمر أثر انكماش ، ولاسيما في البلدان التي سيستخدم فيها انخفاض النفقات للعودة إلى ميزانية أفضل توازنا . ومع ذلك فإن تخفيض الضرائب أو الاقلال من المزاحمة في الأسواق المالية لا بد وأن يفيدا من تخفيض النفقات لأغراض الميزانيات العسكرية . وقد يعزز هذا علاوة على ذلك البيئة المرجوة لتحقيق التبادل التجاري المنتظم بين البلدان التي كانت تنتمي إلى نظم اجتماعية واقتصادية مختلفة .

وهذا يترك وراءه مسألة آثار الاصلاحات الشرقية على الاستثمار الخاص الأجنبي المباشر واستثمار حوافظ الأوراق المالية . وحتى الآن لا يزال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المخصصة للبلدان الشرقية القائمة بالاصلاح صغيرا . إن تحول هذه التدفقات عن البلدان النامية على اعتبار أنها كان يمكن أن تتاح لها لولا ذلك ، هو إما تحول بالغ الصغر ، أو لا يعتد به عمليا إن كان قد حدث فعلا . بيد أن هناك قليلا من الشك في وجود احتمالات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان القائمة بالاصلاح . أما الأسئلة التي يمكن أن تثار عما اذا كانت هذه الاحتمالات ستتحقق فعلا أم لا ومتى وكيف يتم ذلك فلا يمكن الاجابة عليها اجابة قاطعة استنادا إلى المعلومات المتاحة .

وإذا تحققت بالفعل فإن الآثار المترتبة عليها في الاستثمارات الخاصة في البلدان النامية ستكون مؤقتة وصغيرة إلى حد ما . فالعرض الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر ليس ثابتا . كما أن من المرجح أن فرص الاستثمار المربح ستجتذب التمويل ولو بعد شيء من التأخير ، إذ قد يحدث في أي وقت أن يجتذب مشروع آخر أكثر ربحية بقدر قليل ، ربما في الشرق ، هذه الموارد إلى حين . وهذا يعني أيضا أن المزاعم القائلة بأن تقديم المعونة إلى الشرق سيجعل فرص وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا أكثر صعوبة ، وهو ادعاء ما كان ليصح بأي حال إلا بالنسبة للتكنولوجيا الملموسة ، مزاعم من المستبعد أن تصدق إلا في الأجل القصير حيث يمكن اعتبار مقدار المعروض من الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر مقدارا ثابتا .

وبالنظر إلى الغموض السائد إزاء الطريق الذي سيسلكه عبر السنتين القادمتين أو ما يقاربهما كثير من الاقتصادات الشرقية التي تمر بمرحلة الاصلاح ، من المرجح أن يظل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في حوافظ الأوراق المالية قليلا ، وإن زاد بعض الشيء عن اجمالي المقادير التي تدفقت حتى الآن . بيد أن جميع التوقعات تشير إلى احتمال بقاء اجمالي المقادير متواضعا ، وذلك بالتأكيد بالمقارنة مع إجمالي المدخرات العالمية المتاحة واجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تضطلع به الشركات عبر الوطنية .

وحتى اذا تم التعجيل بعمليات التحويل إلى حد كبير بحيث يمكن للبلدان التي تتخذ سبيلها إلى الاصلاح أن تحسن بسرعة من قدرتها الاستيعابية ، فإن المقدار الكلي لرأس المال الأجنبي الذي قد يدخل هذه البلدان السائرة في طريق الاصلاح قد يرد بسرعة أكبر . ولكن من غير المرجح أن يترتب على ذلك حدوث تحولات رئيسية في الاستثمار الأجنبي المباشر المحتمل إلى البلدان النامية . وأحد أسباب ذلك ، أنه على الرغم من أنه حدث مؤخرا بعض الارتفاع في تدفق الأموال الاستثمارية إلى البلدان النامية ، لم تشهد الأغلبية العظمى من البلدان النامية أي تدفقات ضخمة من هذه الموارد في السنوات الأخيرة . وعلاوة على ذلك ، حتى مع تطبيق الاصلاحات الموجهة نحو السوق ، سيتعين على كثير من البلدان النامية أن تنتظر بعض الوقت قبل أن تشهد استجابة من جانب الاستثمار الأجنبي المباشر .

وقد تجدر الإشارة إلى أن التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية في الثمانينات انصبت إلى حد كبير في بلدان متلقية قليلة مختارة . والأغلبية العظمى من بلدان العالم النامي ، ولاسيما أقل البلدان نموا في افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى ، لم تستفد حقا من عملية إعادة تخصيص الأموال المرصودة على الصعيد العالمي من قبل الشركات عبر الوطنية لتكوين رأس المال . بيد أن هناك امكانية واضحة ، ولاسيما في حالة المانيا ، في أن الأموال التي كانت ستوفر للاستثمار في الاقتصادات حديثة العهد بالصناعة ستخصص الآن للدول الشرقية الخمس . ولكن ، كما تشير إلى ذلك الخبرة المكتسبة إلى الآن ، فمن المرجح حتى لمثل هذا التحول الضخم أن يحصل تدريجيا بدلا من أن يحدث بصورة مفاجئة وعلى نطاق واسع ، لأن الفجوة الأساسية في الانتاجية لا يمكن رأبها إلا عبر فترة طويلة من الزمن .

وما دام الغموض الذي يحيط باقتصادات وسياسات الاصلاح في الشرق شديدا كما كان في الآونة الأخيرة ، فقد يميل المستثمرون الأجانب إلى استكشاف الفرص المتوفرة في مجال الأعمال التجارية . إلا أن من غير المحتمل أن يلتزموا التزاما كاملا بنقل مرافق الانتاج جملة إلى هذه البلدان . وقد يحدث هذا في المستقبل ، عندما يعود الاستقرار الاقتصادي إلى سابق عهده ، وعندما يتم ، بحزم ، إعادة تشكيل الهياكل الأساسية (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والطرق ، والمصارف التجارية ، وحقوق الملكية) وعندما يبدأ التغلب على العوائق الأخرى التي تعترض سبيل الانتقال ، ولاسيما الأحوال الاجتماعية والسياسية وتلك الناجمة عن تراث التخطيط المركزي .

الأثر على النظام النقدي الدولي

هناك ، في البيئة الجديدة الأكثر ملاءمة لطبيعة العلاقات بين الشرق - الغرب مسائل عدة تستحق الدراسة تتعلق بالدور المحتمل للصندوق في الاصلاحات في الشرق فضلا عن دوره في تشجيع التكيف في النظام النقدي الدولي ، ولاسيما اذا كان المراد هو تعزيز الاتحاد الاقتصادي والنقدي في أوروبا .

فغيما يتعلق بدور الصندوق في الشرق وفي الاصلاحات الشرقية ، هناك ثلاثة مواضيع تستحق الدراسة . أولها هو تمديد نظام التسوية الذي يتبعه الصندوق ليشمل الاقتصادات المخططة السابقة ، وذلك خاصة اذا وضع الأمر في السياق الأوسع للدور الرائد للصندوق في ادارة المساعدة المالية الغربية . وينبغي في هذا الصدد اعتبار ادخال الاقتصادات الانتقالية في نظام الحساب الجاري للصندوق أمرا مستصوبا في الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل . وأحد أسباب ذلك ، أن التحرك نحو قابلية العملة للتحويل في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الاصلاح لا يمكن إلا أن يسهل الاستفادة من المركز التنافسي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في هذه الأسواق . كما أنه يسهل إلى حد كبير عملية تنسيق المساعدة المقدمة إلى الشرق ويحسن ادارة الاقتصاد العالمي . وهذا الأمر يدعو إلى توسيع نطاق نهج الصندوق ازاء الاصلاح الهيكلي ، وتحويل اهتمامه الأولي من التركيز على تمويل ميزان المدفوعات وادارة الطلب إلى نطاق صنع السياسة الأوسع إلى حد كبير . ومن شأن تناول مشاكل جمود العرض وبناء المؤسسات في بلدان الشرق بأسلوب متناسق أن يفيد أيضا بلدانا أخرى تكمن مشاكل مدفوعاتها الخارجية إلى حد كبير في المسائل الهيكلية .

والموضوع الآخر هو التحرك نحو جعل العملة قابلة للتحويل ، وذلك ، على الأقل ، لأغراض الحساب الجاري (على النحو المنصوص عليه في المادة الثامنة من مواد اتفاق الصندوق) . وعلى الرغم من أن هذا الأمر ليس شرطا لعضوية الصندوق ، بالنظر إلى امكان الافادة من المركز الذي تتيحه المادة الرابعة عشرة ، فإن التوصل إلى قابلية العملة إلى التحويل يحظى بأولوية عالية في جدول أعمال القيادات السياسية لعدة اقتصادات من اقتصادات البلدان الشرقية القائمة بالاصلاح . هذا وإن من شأن تحقيق الانتقال المنظم إلى قابلية التحويل في الحساب الجاري أن يسهل اصلاحات البلدان الشرقية وأن يعجل من تحقيق الفوائد المترتبة على الاصلاحات بالنسبة لهذه البلدان وغيرها من البلدان المشاركة في الاقتصاد العالمي .

وأخيرا هناك ، بالطبع ، مسألة عبء الدين ، التي هي مهمة للغاية بالنسبة للعديد من البلدان التي تسلك مسلك الاصلاح . وقد طلبت بالفعل دول الشرق المدينة الحصول على بعض الموارد من الصندوق ومن المرجح أن تفوق مبالغها المبالغ التي كانت ستقدم إلى البلدان الاعضاء بالفعل في الصندوق (مثل بولندا) لو أنها لم تكن قائمة بثوراتها الحاسمة منذ عام ١٩٨٩ . إلا أنه من غير المرجح أن تصل هذه الطلبات على موارد الصندوق إلى الدرجة التي تحول بها دون قيام الصندوق بتمويل احتياجات موازين مدفوعات الدول الاعضاء الاخرى . بيد أنه اذا قدمت قروض ضخمة لعمليات التكيف الهيكلي فليس من المستبعد أن يتحول هذا التنافس على موارد الصندوق إلى حقيقة واقعة ، ما لم يتم اتخاذ اجراء سريع للتصديق على استعراض الحصة التاسعة .

وفي سياق الجهود التي لم يسبق لها مثيل لمساعدة الشرق ، فقد لا يكون حسم مشكلة الدين المزمنة التي تعاني منها الاقتصادات الانتقالية الاخرى أمرا بعيدا . واذا ما تحولت هذه الخطوة البناءة إلى حقيقة ، بدافع الرغبة في دعم حركة التدفق والتخلص من عبء المخلفات الموروثة من سوء الادارة الماضي أو المحن المحلية والخارجية ، فقد يكون ذلك بشيرا باتخاذ اجراءات مماثلة لمصلحة البلدان النامية .

ومن الممكن أن تتعزز الادارة الاقتصادية العالمية المنظمة بانفاذ تنسيق أفضل للسياسات الاقتصادية ، مما يسمح بتحقيق معدلات صرف أكثر استقرارا وبوضع العملات الرئيسية ، بما في ذلك عملة الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وحقوق السحب الخاصة ، في إطار يهدف إلى تسهيل تنسيق السياسات الاقتصادية لمصلحة الجميع . وعندما يتم ادخال البلدان التي تسلك مسلك الاصلاح ادخالا كاملا في ذلك الاطار ويتم التغلب على مشاكلها الانتقالية ، فلن يكون ثمة شك في أنه ستتوافر فرصة لاعادة النظر في كيفية مواءمة التوحيد النقدي الاوروبي مع النظام النقدي الدولي . وقد ينظر عندئذ في أمر اتخاذ بعض الخطوات الهادفة إلى الاصلاح بمساندة جميع العاملين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي .

باء - العلاقات الاقتصادية الدولية لاوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي حتى حوالي عام ١٩٨٩

يمكن الحصول على معلومات هامة عن كيفية توقع تطور الجوانب الخارجية لاستراتيجيات الاصلاح المتبلورة من دراسة الروابط الاقتصادية التقليدية التي أقامتها

الاقتصادات الانتقالية مع بقية بلدان العالم . لذا فإن هذا الفرع يوضح هذا الترابط الذي لوحظ في الماضي القريب ، ولاسيما في الثمانينات من خلال التجارة ، وحركة رأس المال ، وانتقال العمال ، والمساعدة الانمائية .

مشاكل البيانات

ومن أجل تحقيق ذلك ، من المناسب اجراء مناقشة موجزة لما تتسم به قواعد البيانات المتوفرة من نواحي القصور البالغ . فالروابط الدولية للاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال ، منفردة أو مجتمعة ، كثيرا ما تطمس معالمها مشاكل عملية عديدة . وتنجم احدى هذه المشاكل عن قلة عدد البلدان التي يمكن أن تقدم بيانات شاملة ومتناسقة ، على الاقل ، عن بعض جوانب مشاركتها الدولية . وحتى بالنسبة لهذه المجموعة المختارة من البلدان ، فإن المعلومات الاحصائية أفضل بكثير فيما يتعلق بتجارة السلع منها فيما يتعلق مثلا بالتدفقات المالية أو هجرة العمال أو المساعدة الانمائية .

ونادرا ما تستند الاحصاءات المتوفرة إلى المبادئ أو القواعد النموذجية المتعارف عليها للمحاسبة الدولية[٣١] . وأحد أسباب ذلك ، يرجع إلى أن الانفصال بين القطاعين المحلي والتجاري في هذه البلدان أدى الى تحديد سعر صرف كان خياليا تماما . وعلاوة على ذلك ، فإن التجارة داخل مجلس التعاضد الاقتصادي كانت تقوم أساسا على مجموعة مستقلة من الاسعار - وهو ما يسمى بأسعار الروبل الحسابي . وفي بعض الحالات ، كان لهذه الاسعار علاقة بالاسعار العالمية ، ولو أن ذلك كان يجري عادة على أساس متوسط الاسعار العالمية لمدة خمس سنوات سابقة على السنة التي تمت فيها المعاملة التجارية . وباستثناء المواد الخام ، في الدرجة الاولى ، كان التفاوض في الواقع ، يجرى بشأن معظمها ثنائيا . وقد أظهرت الاسعار الثنائية اختلافا واسعا عن

---

(٣١) جميع الدول الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي كانت ، ملتزمة ، من حيث المبدأ ، بابلاغ احصاءاتها التجارية إلى المكتب الاحصائي لمجلس التعاضد الاقتصادي ، وفقا لنظام المصطلحات التجارية الموحدة لهذا المجلس ، الذي يكاد أن يكون مماثلا لنظام مصطلحات الاتحاد السوفياتي . بيد أن جميع البلدان ، فيما عدا بلغاريا والاتحاد السوفياتي ، كانت تبلغ احصاءاتها التجارية ، على نحو مختلف . ومع أن بعض المعلومات يمكن أن تكون قد قدمت إلى الامانة العامة لمجلس التعاضد الاقتصادي في قالب موحد ، فقد كانت هناك تقييدات شديدة على إعلانها .

السعر الاتفاقي المشتق من الاسعار العالمية الفعلية أو الاعتبارية . ونتيجة لذلك ، ظهر تفاوت كبير بين التجارة المحسوبة بالروبلات الحسابية والتجارة المحسوبة بالعملات القابلة للتحويل من الصعب تجاهله ، ومن الاصعب ازالته عند النظر في البيانات التجميعية . وليس هناك من شك في أنه لا يمكن تصحيح هذا التفاوت بدون عمليات مضنية في اعادة الحسابات ، وهي عمليات لا تتوفر لها بكل بساطة البيانات الاصلية المصدر . وحصلت ، أيضا ، تحولات هامة في هذه التفاوتات ، على مر الزمن ، وعبر البلدان الشرقية لا يمكن بسهولة تفسير طبيعتها إلا في حالات قليلة . وأخيرا ، يمكن القول بكل بساطة ، إن البيانات التفصيلية المتعلقة بالاسعار الجارية والمؤشرات الرئيسية للتحولات في الاسعار والمقادير غير متوفرة بالنسبة لمعظم البلدان ؛ وعندما تتوفر ، فلا يمكن التوفيق ، في معظم الحالات ، بين معايير التصنيف المستخدمة وبين البيانات الاخرى المتوفرة ، بما في ذلك بيانات شركاء مجلس التعاضد الاقتصادي .

ومن الصعوبة بمكان أن نستمد معلومات مفيدة من قياس الاسعار الجارية بوحدة عملة واحدة على نحو يتجاوز المشاكل الاصطلاحية التي يمكن مواجهتها في عمليات الحسابات هذه . وبالفعل فإن الجزء الاعظم من التجارة بين البلدان السابقة في مجلس التعاضد الاقتصادي كان يجري حتى عام ١٩٩٠ بأسعار الروبل الحسابي ، المقيمة بأسعار صرف اصطناعية إلى حد كبير ؛ ولكن المدى الصحيح للتفاوت يختلف من بلد إلى آخر . ولهذه الاسباب ، فإن الاتجاهات التجارية التي يجري قياسها بدولارات الولايات المتحدة يمكن أن تختلف تماما عن الاتجاهات التي جرى قياسها بالروبل ، وستعتمد كل مجموعة على معدلات الصرف الدقيقة (وخاصة المعدلات الضمنية المتقاطعة بين الروبل والدولار) التي تستخدم في تحويل البيانات . وقد يؤدي هذا إلى مشاكل مثيرة ، خاصة في عمليات التجميع . وعلى غرار ذلك ، فقد تختلف الاتجاهات التي يجري قياسها بالاسعار الثابتة للروبل أو الدولار اختلافا حادا عن الاتجاهات القابلة للمقارنة التي يجري قياسها بالاسعار الجارية للروبل أو الدولار . ومرة أخرى ، فإن هذه المشكلة مشكلة مألوفة في المقارنات الدولية . ولكن بالنسبة للاقتصادات المخططة ، فقد ضاعفت حدتها النظم السعرية المزدوجة بل والنظم الاكثر تعقيدا من ذلك المستخدمة في التجارة الدولية (بسبب شتى ترتيبات المقاصة خلاف المعمول بها في إطار النظام الرئيسي للروبل الحسابي) . ولسوء الحظ إلى أقصى حد أن القياس بالاسعار الثابتة ومعدلات الصرف القابلة للمقارنة هو بكل بساطة ، أمر غير متوفر . وإن اعادة بناء هذه الاسعار عملية شاقة للغاية ولا يمكن الاعتماد عليها حتى عندما تتوفر البيانات الاولية .

وتتضح عدم كفاية أكثر ما تتضح في علاقات هذه البلدان بالعالم النامي ، أيا كان تعريفه . ويصدق هذا على وجه الخصوص على بيانات التجارة المبلغة من الاتحاد السوفياتي . فهذه البيانات ناقصة لا بالنسبة للبلدان الشريكة المبلغ عنها فحسب (بمعنى أن حاصل جمع البلدان المختلفة المبلغ عنها لا يكافئ حتى على وجه التقريب المجموع المبلغ عنه للتجارة مع كل البلدان النامية) ، بل هي أكثر نقصانا فيما يتعلق بالتكوين السلعي للتجارة (حاصل جمع التدفقات السلعية المبلغ عنها أقل كثيرا من مجاميع البلدان المبلغ عنها ، ومن ثم أقل من المجاميع المبلغ عنها للتجارة مع جميع البلدان النامية) .

ويلزم أيضا ملاحظة أنه حدث بمرور الوقت تدهور شديد في الإبلاغ الإحصائي عن التجارة . ويتضح هذا بصفة خاصة في حالة الصادرات السوفياتية . ومن ثم فإنه في حين أن النشرات الإحصائية الرسمية الصادرة في أوائل السبعينات كانت تتضمن توثيقا لحوالي ٧٠ في المائة من صادرات الشرق الى شركاء محددين من البلدان النامية ، فإن هذه النسبة قد تناقصت في أوائل الثمانينات الى ما يزيد قليلا عن النصف ، ربما بسبب الازدياد السريع للصادرات المتصلة بالدفاع والتجارة مع شركاء "غير ملائمين" مثل اسرائيل وجنوب افريقيا . أما الثغرات في حالة الواردات فإنها ، وإن كانت متسعة هي الاخرى ، أقل بروزا عما في حالة الصادرات . ومع ذلك فهي تعتم بوجه خاص على الشركاء التجاريين للاتحاد السوفياتي .

والفجوة المتزايدة بين الإجماليات المبلغ عنها للمجموعات وحواصل الجمع لبلدان المنشأ والمقصد المبلغ عنها في حالة أوروبا الشرقية ذاتها ، معظمها ناشئ من الفجوات الخطيرة التي تشوب بيانات التجارة الخارجية التي نشرتها الجمهورية الالمانية الديمقراطية منذ حوالي عام ١٩٧٥ ، بما في ذلك قرارها بالا تبلغ إلا البيانات المتعلقة بحجم التجارة الثنائية مع نخبة محدودة من الشركاء . ويصدق هذا أيضا على حالة رومانيا منذ عام ١٩٨٦ ، عندما تلاشى فجأة الإبلاغ عن التجارة الخارجية تلاشيا تاما ، وبخاصة في حالة معظم التدفقات الثنائية . وكلا هذين الظرفين يحول دون تطبيق المقاييس الكمية المتعارف عليها بغية رسم صورة كاملة نوعا ما للصلات

الخارجية السابقة لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي[٣٢] . ولهذه الاسباب كلها وما يتصل بها ، سيشير التحليل هنا بصفة رئيسية الى الإحصاءات التجارية النموذجية التي قام بجمعها وتوفيقها بدرجة ما المكتب الإحصائي للأمم المتحدة[٣٣] والسلطات الإحصائية في مجلس التعاضد الاقتصادي[٣٤] .

---

(٣٢) تثير بيانات يوغوسلافيا في حد ذاتها مشاكل خاصة . وقد يكون أصعبها أنه حتى عام ١٩٨٦ ، كانت بيانات التجارة الخارجية تُقيَّم بأسعار الصرف الإحصائية ، التي لا تكاد تكون لها في الواقع أي علاقة بأسعار الصرف المعمول بها في المعاملات الفعلية . كما أن يوغوسلافيا تُدرَج كقاعدة عامة ضمن "البلدان النامية" في تقارير الامم المتحدة .

(٣٣) المصدر الرئيسي المستخدم هو المصفوفة التجارية ، التي تنشر سنويا في عدد أيار/مايو من "نشرة الإحصاءات الشهرية" وترد بعد ذلك في "الحولية الإحصائية للتجارة الدولية" ، وكلتاهما من منشورات الامم المتحدة وتحرران تحت إشراف المكتب الإحصائي للأمم المتحدة . ويعتمد هذا المصدر على البيانات التي يفيد بها المشتركون في قاعدة البيانات التجارية المضغوطة المعروفة باسم COMTRADE . وبالإضافة الى ذلك تجرى محاولة لإزالة عدم الاتساق في الإحصاءات المرآوية وسد الثغرات في الحالات التي لا تقوم فيها بلدان مهمة بالإفادة بالبيانات السليمة . ولكن هذه البيانات بعيدة عن الكمال . ويُلاحظ أيضا وجود قيود شديدة على إعادة تعريف فئات البلدان في تصنيفات المكتب الإحصائي . وعلاوة على ذلك فإنه حتى تاريخ تحرير هذه الوثيقة ، لم تكن مصفوفة عام ١٩٨٩ جاهزة بعد ، لذا تعين أن تقتصر الحسابات على الفترة المنتهية في عام ١٩٨٨ .

(٣٤) أهم المصادر هنا هو Vneshnyaya torgovlya stran-chlenov Soveta ekonomicheskaya vzaimopomoshchi v 1989 godu - statisticheskiy sbornik chast I - obshchi itogi (Moscow: Sekretariat SEV, 1990) . وقد ظل هذا المنشور الإحصائي يُعدُّ سنويا منذ منتصف الستينات على الاقل . غير أنه لم يكن متاحا سابقا إلاّ للاستعمال الداخلي في أمانة مجلس التعاضد الاقتصادي ولنخبة من مقرري السياسات في البلدان الاعضاء أو لمستشاريهم . والإصدار المذكور أعلاه هو أول إصدار يتاح للغرباء . وأحدث البيانات الواردة هنا هي لعام ١٩٨٩ .

صورة عامة لصلات التجارة الخارجية

يناقش هذا الفرع الملامح العامة (المستوى والتوزيع الجغرافي والتكوين السلعي) لتجارة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، في الثمانينات بصفة رئيسية .

المستوى العام للتجارة

كان إجمالي تجارة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي معا بالاسعار الجارية (انظر الجدولين ٦-١ و ٦-٢) في أواخر الثمانينات مقاسا بأسعار الصرف الرسمية السائدة عندئذ ، حوالي ٤٠٠ بليون دولار سنويا ، أي أقل من ٦ في المائة من حجم التجارة العالمية (بما فيها التجارة داخل المجموعة)(٣٥) . وكانت هذه التجارة مقسمة بالتساوي تقريبا بين أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، أما المقدار الدقيق لكل من الحصتين فقد كان يتأثر بشدة بتطورات الاسعار ، وبخاصة أسعار الطاقة . وهذا الرقم الإجمالي يمثل زيادة حادة عن المستويات الملاحظة في منتصف السبعينات ، ولكنه لم يكن أفضل إلاّ بقدر ضئيل عن عام ١٩٨٠ مثلا . والزيادة التي طرأت بحوالي الثلث على القيمة الجارية للتجارة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨ ، التي لم تتغير تغيرا ملحوظا في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠(٣٦) ، تدل على أن النمو الحقيقي في التجارة كان متواضعا نوعا ما . ويمكن أن يكون هذا إشارة دالة على حدوث تراجع عن الانفتاح في هذه الاقتصادات على مدى العقد الماضي ، وهو تراجع يتناقض تناقضا ملحوظا مع الزيادة السريعة في التجارة في العقدين السابقين .

---

(٣٥) إذا أخذنا بسعر صرف موحد يعكس القوة الشرائية تقريبا بين الروبل والدولار ، فإن من الواضح أن القيمة الدولارية ستكون أقل من ذلك بقدر كبير (إذا كان المستعمل سعر صرف مؤداه أن كل روبلين حسابيين يقابلان دولارا واحدا ، سينخفض الحجم المقدر للتجارة الى أقل من ٢٥٠ بليون دولار تقريبا ، أي أقل بكثير من ٤ في المائة من حجم التجارة العالمية) .

(٣٦) كان حجم التجارة في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ بأسعار الصرف الرسمية المقررة حديثا (بما في ذلك التطبيق بأثر رجعي) ، التي لم تنعكس بعد في مصنفات المكتب الإحصائي للامم المتحدة ، ٣٧١ بليون دولار و ٣٨٠ بليون دولار ، على التوالي . وبالنسبة لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، تفيد البيانات غير المتضمنة للجمهورية الالمانية الديمقراطية أنه كان ٣٤٥ بليون دولار و ٣٣١ بليون دولار . ونتيجة للمغالاة في تقييم سعر الصرف الأجنبي لعملة الليفا وبصفة رئيسية سعر الصرف الاجنبي للروبل بالنسبة للدولار ، فإن هذه المقادير لاتزال أعلى بكثير مما لو طبقت معدلات أكثر واقعية .

الجدول ٦-١ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، توزيع الصادرات
حسب المجموعات الجغرافية الواسعة ، ١٩٧٥-١٩٨٨

السنة	العالم	المتقدمة النمو(أ)	النامية(ب)	داخل المجموعة(ج)	آسيا(د)	المتقدمة النمو	النامية(ب)	داخل المجموعة(ج)	آسيا(د)
		(بملايين الدولارات)				(في المائة)			
				المجموع					
١٩٧٥	٧٧ ٣٨٤	٣٠ ٣٤٥	١٠ ٢٠٧	٤٤ ٣٩١	١ ٩٦٣	٣٦,٢٩	١٣,١٩	٥٧,٣٦	٢,٥٤
١٩٨٠	١١٥ ١٥٥	٤٨ ٣١٧	٢٣ ١٧١	٧٨ ٦٥٧	٤ ١٨٧	٣١,١٥	١٤,٩٤	٥٠,٧١	٢,٧٠
١٩٨١	١٥٦ ٦٦٣	٤٥ ٦٠٠	٢٦ ٧٢٧	٧٩ ٢٣٧	٣ ٩٥٦	٢٩,١١	١٧,٠٦	٥٠,٥٨	٢,٥٣
١٩٨٢	١٦٥ ٠٦٩	٤٨ ٧٤٣	٢٩ ١٥٨	٨٢ ١٨٣	٤ ٤١٦	٢٩,٥٣	١٧,٦٦	٤٩,٧٩	٢,٦٨
١٩٨٣	١٧٤ ٨٤٦	٥٠ ٥٩٣	٢٩ ٨٩٥	٨٩ ٠٩٥	٤ ٧٤٣	٢٨,٩٤	١٧,١٠	٥٠,٩٦	٢,٧١
١٩٨٤	١٧٥ ٠١٠	٥٠ ٧١٣	٢٨ ٩٧٠	٨٩ ٧٩٧	٤ ٩٧٤	٢٨,٩٨	١٦,٥٥	٥١,٣١	٢,٨٤
١٩٨٥	١٧٣ ١٩٦	٤١ ٣٧٧	٣٠ ٥٣١	٩١ ٦٢٥	٦ ٣٣٥	٢٤,٠٣	١٧,٧٣	٥٣,٢١	٣,٦٨
١٩٨٦	١٩٠ ٠٧٨	٣٨ ٢٥٥	٣٣ ٢٣٤	١٠٩ ٥٨٥	٨ ٠٠٥	٢٠,١٣	١٧,٠١	٥٧,٦٥	٤,٢١
١٩٨٧	٢٠٧ ٨٢٦	٤٣ ٧٠٣	٣٥ ٤٩٨	١١٨ ١١٤	٨ ٧٢٦	٢١,٠٣	١٧,٠٨	٥٦,٨٣	٤,٢٠
١٩٨٨	٢١٦ ١١٠	٤٧ ٢٢١	٣٦ ٠٠١	١٢٣ ٢٨٩	٩ ٤٧٥	٢١,٨٥	١٦,٦٦	٥٦,٦٣	٤,٢٨
				الاتحاد السوفياتي					
١٩٧٥	٣٣ ٢١٠	٩ ٥٨٢	٦ ١٦٥	١٦ ٤٤٩	١ ١٠٠	٢٨,٧٧	١٨,٥١	٤٩,٣٨	٣,٣٠
١٩٨٠	٧٦ ٤٤٩	٢٧ ٦١٨	١٤ ١٠٦	٣٣ ٢٢١	٢ ٤٤٧	٣٦,١٣	١٨,٤٥	٤٢,١٥	٣,٣٠
١٩٨١	٧٩ ٠٠٣	٢٦ ٩٤١	١٥ ٨٠٤	٣٣ ٦١٦	٣ ٥٩٣	٣٤,١٠	٢٠,٠٠	٤٢,٥٥	٣,٣٨
١٩٨٢	٨٦ ٩١٢	٢٩ ٣٥٣	١٨ ٣١٦	٣٦ ١٨١	٣ ٩٧٤	٣٣,٧٧	٢١,٠٧	٤١,٦٣	٣,٤٢
١٩٨٣	٩١ ٣٤٣	٣٠ ٠٣٦	١٨ ٧٣٣	٣٩ ٢٢٣	٣ ٢٥٠	٣٣,٨٨	٢٠,٥١	٤٢,٩٤	٣,٥٦
١٩٨٤	٩١ ٦٤٩	٣٠ ٠٧٨	١٨ ٠٨٦	٣٩ ٩١٣	٣ ٤٩١	٣٣,٨٣	١٩,٧٣	٤٣,٥٥	٣,٨١
١٩٨٥	٨٧ ٣٠١	٣٣ ٣٥٧	١٩ ٤٥٦	٤٠ ٨٢٥	٤ ٤٦٠	٣٥,٦٤	٢٣,٣١	٤٦,٨٣	٥,١١
١٩٨٦	٩٧ ٣٣٥	١٨ ٧٠٧	٢١ ٤٩٧	٥١ ١٧٥	٥ ٨٧٣	١٩,٢٣	٢٣,٠٩	٥٣,٥٨	٦,٠٣
١٩٨٧	١٠٧ ٨٧٣	٢٣ ٤٥٧	٢٤ ٤٥٧	٥٤ ٤١١	٦ ٥٣١	٢٠,٨٣	٢٣,٦٧	٥٠,٤٤	٦,٠٥
١٩٨٨	١١٠ ٥٥٩	٢٤ ١٥٨	٢٤ ٦٨٥	٥٤ ٠٢٨	٧ ٥٦٤	٢١,٨٥	٢٣,٣٣	٤٨,٨٧	٦,٨٤
				أوروبا الشرقية					
١٩٧٥	٤٤ ٠٧٤	١٠ ٧٦٣	٤ ٠٤٣	٢٧ ٩٤٣	٨٦٣	٢٤,٤٣	٩,١٧	٦٣,٤٠	١,٩٦
١٩٨٠	٧٨ ٦٦٦	٢٠ ٦٩٩	٩ ٠٦٥	٤٦ ٤٣٦	١ ٧٤٠	٢٦,٣١	١١,٥٣	٥٩,٠٣	٢,٣١
١٩٨١	٧٧ ٦٦٠	١٨ ٦٥٩	١٠ ٩٣٣	٤٥ ٦٣١	١ ٣٦٤	٢٤,٠٣	١٤,٠٧	٥٨,٧٤	١,٧٦
١٩٨٢	٧٨ ١٥٧	١٩ ٣٩٠	١٠ ٨٤٣	٤٦ ٠٠١	١ ٤٤٣	٢٤,٨١	١٣,٨٧	٥٨,٨٦	١,٨٥
١٩٨٣	٨٣ ٥٠٣	٢٠ ٥٥٠	١١ ١٦٢	٤٩ ٨٧٣	١ ٤٩٣-	٢٤,٦٣-	١٣,٣٧-	٥٩,٧٣-	١,٧٩-
١٩٨٤	٨٣ ٣٦١	٢٠ ٦٣٥	١٠ ٨٨٤	٤٩ ٨٨٤	١ ٤٨٣	٢٤,٧٥	١٣,٠٦	٥٩,٨٤	١,٧٨
١٩٨٥	٨٤ ٩٩٥	١٩ ٠٢٠	١١ ٠٧٥	٥٠ ٨٠٠	١ ٨٧٥	٢٢,٣٨	١٣,٠٣	٥٩,٧٧	٢,٢١
١٩٨٦	٩٣ ٧٤٣	١٩ ٥٤٨	١٠ ٨٣٧	٥٨ ٤١٠	٢ ١٣٣	٢١,٠٨	١١,٦٧	٦٣,٩٨	٢,٣٠
١٩٨٧	٩٩ ٩٥٣	٢١ ٢٤٦	١١ ٠٤١	٦٣ ٧٠٣	٢ ٢٠٥	٢١,٢٦	١١,٠٥	٦٣,٧٣	٢,٢١
١٩٨٨	١٠٥ ٥٥١	٢٣ ٠٦٣	١١ ٣١٦	٦٨ ٣٦١	١ ٩١١	٢١,٨٥	١٠,٧٣	٦٤,٧٧	١,٨١

المصدر : بالاستناد الى مجموعة بيانات المكتب الاحصائي بالامم المتحدة .

(أ) الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو كما يعرفها المكتب الاحصائي بالامم المتحدة .

(ب) الاقتصادات السوقية النامية كما يعرفها المكتب الاحصائي بالامم المتحدة .

(ج) أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي .

(د) الاقتصادات الآسيوية التي كانت تخضع في السابق للتخطيط المركزي (الصين ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، ومنغوليا ، وفييت نام) .

الجدول ٦-٢ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، توزيع الواردات حسب المجموعات الجغرافية الواسعة ، ١٩٧٥-١٩٨٨

السنة	العالم	المتقدمة النمو(أ)	النامية(ب)	داخل المجموعة(ج)	آسيا(د)	المتقدمة النمو(أ)	النامية(ب)	داخل المجموعة(ج)	آسيا(د)
		(بملايين الدولارات)				(في المائة)			
					المجموع				
١٩٧٥	٨٢ ١٣٧	٢٧ ٩٠٢	٨ ٧٠٣	٤٤ ٣٩١	١ ١٤٠	٣٣,٩٧	١٠,٦٠	٥٤,٠٥	١,٣٩
١٩٨٠	١٤٣ ٩٠٧	٤٦ ٢٦٨	١٦ ٣٠٦	٧٨ ٦٥٧	٢ ٦٧٦	٣٢,١٥	١١,٣٣	٥٤,٦٦	١,٨٦
١٩٨١	١٤٤ ٠٠٩	٤٤ ٦٩٣	١٨ ٠٠١	٧٩ ٢٣٧	٢ ٠٧٩	٣١,٠٣	١٢,٥٠	٥٥,٠٢	١,٤٤
١٩٨٢	١٤٤ ٩٣٨	٤١ ٥٩٧	١٩ ١٢٠	٨٢ ١٨٣	٢ ٠٣٨	٢٨,٧٠	١٣,١٩	٥٦,٧٠	١,٤١
١٩٨٣	١٤٨ ٩٧٩	٣٩ ٤٦١	١٧ ٨٢٠	٨٩ ٠٩٥	٢ ٦٠٣	٢٦,٤٩	١١,٩٦	٥٩,٨٠	١,٧٥
١٩٨٤	١٤٨ ٣١٦	٣٨ ٦٢٢	١٦ ٩٦٩	٨٩ ٧٩٧	٢ ٩٢٩	٢٦,٠٤	١١,٤٤	٦٠,٥٤	١,٩٧
١٩٨٥	١٥١ ٦٧٢	٣٣ ٧٣٥	٢٢ ٥٢٢	٩١ ٦٢٥	٣ ٧٩٠	٢٢,٢٤	١٤,٨٥	٦٠,٤١	٢,٥٠
١٩٨٦	١٦٩ ٨٣١	٣٥ ٧٣٤	١٩ ٨٦٠	١٠٩ ٥٨٥	٤ ٦٥٢	٢١,٠٤	١١,٦٩	٦٤,٥٢	٢,٧٤
١٩٨٧	١٧٩ ٩٣٨	٣٧ ٨٤٦	١٨ ٨١٦	١١٨ ١١٤	٥ ١٦١	٢١,٠٣	١٠,٤٦	٦٥,٦٤	٢,٨٧
١٩٨٨	١٩٢ ٤٢٧	٤٢ ٠٥١	٣٠ ٧٩٢	١٢٢ ٣٨٩	٦ ١٩٦	٢٢,٣٧	١٠,٨١	٦٣,٦٠	٣,٢٢
					الاتحاد السوفياتي				
١٩٧٥	٣٥ ١٧٠	١٢ ٤٨٩	٥ ٥٦٦	١٥ ٥٨٢	٥٣٣	٣٨,٣٥	١٥,٨٢	٤٤,٣٠	١,٥٢
١٩٨٠	٦١ ٩٣٤	٢٤ ٠٥١	٩ ٧٠١	٢٦ ٩٣٧	١ ٢٣٥	٣٨,٨٤	١٥,٦٧	٤٣,٥٠	١,٩٩
١٩٨١	٦٥ ٩٧٦	٢٥ ٦٨٨	١١ ٤٠٢	٢٧ ٨٤٢	١ ٠٤٤	٣٨,٩٤	١٧,٢٨	٤٢,٢٠	١,٥٨
١٩٨٢	٦٨ ٧٨٤	٢٦ ٥٥٠	١٢ ٠٤٣	٢٨ ٩٤٠	١ ٢٥٠	٣٨,٦٠	١٧,٥١	٤٢,٠٧	١,٨٢
١٩٨٣	٦٩ ١٢٠	٢٥ ٢٧٢	١٠ ٩٠٥	٣١ ٣٩٢	١ ٥٤٩	٣٦,٥٦	١٥,٧٨	٤٥,٤٢	٣,٢٤
١٩٨٤	٦٨ ٣٩٠	٢٤ ٥٩٦	١٠ ٠١٢	٣١ ٩٤٤	١ ٨٣٨	٣٥,٩٦	١٤,٦٤	٤٦,٧١	٣,٦٩
١٩٨٥	٧٠ ١٢١	٢٠ ٨٦٠	١٤ ١٥١	٣٢ ٧٨٢	٢ ٣٢٨	٣٩,٧٥	٣٠,١٨	٤٦,٧٥	٣,٣٢
١٩٨٦	٧٢ ٤٧٩	٢٠ ٤٧٦	١١ ٧٤٤	٣٧ ٣٢٣	٢ ٩٣٥	٣٨,٢٥	١٦,٣٠	٥١,٤٩	٤,٠٥
١٩٨٧	٧٥ ٣٥٠	٣٠ ٤٩٤	١١ ٤٥٧	٤٠ ٣٢٥	٣ ٠٧٥	٣٧,٢٠	١٥,٣١	٥٣,٥٢	٤,٠٨
١٩٨٨	٨٣ ٧٣٩	٣٤ ٣٨٧	١٢ ٤٨٦	٤٣ ١٣٩	٣ ٧١٨	٣٩,١٣	١٤,٩١	٥١,٥٢	٤,٤٤
					أوروبا الشرقية				
١٩٧٥	٤٦ ٩٦٧	١٤ ٤١٣	٣ ١٣٧	٢٨ ٨٠٩	٦٠٧	٣٠,٦٩	٦,٦٨	٦١,٣٤	١,٣٩
١٩٨٠	٨١ ٩٨٣	٣٣ ٢١٧	٦ ٦٠٥	٥١ ٧٢٠	١ ٤٤١	٢٧,١٠	٨,٠٦	٦٣,٠٩	١,٧٦
١٩٨١	٧٨ ٠٣٣	١٩ ٠٠٥	٦ ٥٩٩	٥١ ٣٩٥	١ ٠٣٥	٢٤,٢٦	٨,٤٦	٦٥,٨٦	١,٢٣
١٩٨٢	٧٦ ١٥٤	١٥ ٠٤٧	٧ ٠٧٧	٥٣ ٢٤٢	٧٨٨	١٩,٧٦	٩,٣٩	٦٩,٩١	١,٠٣
١٩٨٣	٧٩ ٨٥٩	١٤ ١٨٨	٦ ٩١٥	٥٧ ٧٠٣	١ ٠٥٤	١٧,٧٧	٨,٦٦	٧٣,٣٦	١,٣٢
١٩٨٤	٧٩ ٩٣٦	١٤ ٠٣٦	٦ ٩٥٧	٥٧ ٨٥٣	١ ٠٩١	١٧,٥٥	٨,٧٠	٧٢,٣٨	١,٣٧
١٩٨٥	٨١ ٥٥١	١٢ ٨٧٥	٨ ٣٧٢	٥٨ ٨٤٣	١ ٤٦١	١٥,٧٩	١٠,٢٧	٧٢,١٥	١,٧٩
١٩٨٦	٩٧ ٣٥٢	١٥ ٢٥٨	٨ ١١٦	٧٢ ٢٦٢	١ ٧١٧	١٥,٦٧	٨,٢٤	٧٤,٢٢	١,٧٦
١٩٨٧	١٠٤ ٥٨٨	١٧ ٣٥٢	٧ ٣٥٩	٧٧ ٧٨٩	٢ ٠٨٦	١٦,٥٩	٧,٠٤	٧٤,٣٨	١,٩٩
١٩٨٨	١٠٨ ٦٩٨	١٨ ٦٦٤	٨ ٣٠٧	٧٩ ٢٥٠	٢ ٤٧٨	١٧,١٧	٧,٦٤	٧٢,٩١	٢,٢٨

المصدر : بالاستناد الى مجموعة بيانات المكتب الاحصائي بالامم المتحدة .

(أ) الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو كما يعرفها المكتب الاحصائي بالامم المتحدة .

(ب) الاقتصادات السوقية النامية كما يعرفها المكتب الاحصائي بالامم المتحدة .

(ج) أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي .

(د) الاقتصادات الآسيوية التي كانت تخضع في السابق للتخطيط المركزي (الصين ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، ومنغوليا ، وفييت نام) .

الجدول ٦-٣ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ،
نمو حجم الصادرات ، ١٩٧٠-١٩٨٩

(متوسط معدلات النمو المركبة السنوية)

	١٩٧١ - ١٩٨٠				١٩٨١ - ١٩٨٥				١٩٨٦ - ١٩٨٩			
	المجموع	مجلس التعاضد الاقتصادي	المتقدمة النمو (أ)	النامية (ب)	المجموع	مجلس التعاضد الاقتصادي	المتقدمة النمو (أ)	النامية (ب)	المجموع	مجلس التعاضد الاقتصادي	المتقدمة النمو (أ)	النامية (ب)
بلغاريا	٨,٨	٤,٩	١١,٠	١٨,٩	٧,٣	٨,٤	-٣,٤	١١,٠	٣,٧	٥,٤	-١,٣	-١,٥
تشيكوسلوفاكيا	٥,٣	٣,٣	..	..	٤,٥	٥,٤	٣,٠	٣,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٣	٣,٢
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	..	..	..	..	٦,٥	٤,٥	١١,٢	-١,٨	٣,٠	٣,٣	٦,٠	-٨,٠
هنغاريا	٨,٥	٣,٨	٥,٣	١١,٩	٥,٠	٥,٧	٣,٣	٥,٣	٣,٥	٣,٤	٥,٣	١,٣
بولندا	٧,٠	١,٦	٥,٥	١٠,١	١,٦	٣,٦	-١,٣	-٤,٤	٣,٠	٤,٠	٣,٦	-٣,٨
رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الاتحاد السوفياتي	٥,٠	٣,٤	٣,٨	٥,٨	١,٩	٠,٣	٣,٨	٣,٣	٣,٠	١,٠	٥,١	٣,٩
مجموع مجلس التعاضد الاقتصادي	..	..	..	..	٣,٧	٣,٣	٤,٣	٣,٨	٣,١	٣,٤	٤,٧	٠,٣

المصدر : Vneshnyaya torgovlya stran-chlenov Soveta ekonomicheskoy vzaimopomoshchi v 1989 godu-statistichesky sbornik chast I- obshchie itogi (Moscow: Sekretariat SEV, 1990) .

(أ) الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وفقا لتعريف مجلس التعاضد الاقتصادي .

(ب) الاقتصادات السوقية النامية وفقا لتعريف مجلس التعاضد الاقتصادي .

الجدول ٦-٤ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ،
نمو حجم الواردات ، ١٩٧٠-١٩٨٩

(متوسط معدلات النمو المركبة السنوية)

	١٩٧١ - ١٩٨٠				١٩٨١ - ١٩٨٥				١٩٨١ - ١٩٨٩			
	المجموع	مجلس التعاضد الاقتصادي	المتقدمة النمو (أ)	النامية (ب)	المجموع	مجلس التعاضد الاقتصادي	المتقدمة النمو (أ)	النامية (ب)	المجموع	مجلس التعاضد الاقتصادي	المتقدمة النمو (أ)	النامية (ب)
بلغاريا	٨,٦	٨,٦	٩,٠	٥,٨	٦,٠	٢,٦	١١,٩	٢٨,٢	٣,٦	١,٢	٨,٢	١٦,٢
تشيكوسلوفاكيا	٣,٦	٦,٠	..	..	٠,٣	٠,٧	١,٥-	١,٩	١,٧	١,٩	١,٥	١,٧
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	..	..	..	..	١,٥	٠,٢-	٣,٢	٣,١	٢,٩	٠,١-	٦,٥	٢,٦-
هنغاريا	٦,٠	٦,١	٥,٦	٢,١	١,٢	٠,٦	٣,٠	١,٧-	١,٣	٠,٥	٣,٣	٣,٧-
بولندا	٨,٥	٦,٩	١٠,٩	١٠,٨	٣,٠-	٠,٠	٧,٢-	١٣,٠-	٠,٣	٠,٧	٠,٢	٥,٧-
رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الاتحاد السوفياتي	٨,٠	٦,٤	١١,٥	٥,٨	٦,٠	٦,٤	٣,٨	٧,٤	٣,٩	٤,٠	٢,٠	٧,٢
مجموع مجلس التعاضد الاقتصادي	..	..	..	..	٣,١	٣,١	٣,٠	٤,٣	٣,٨	٣,١	٣,١	٣,٨

المصدر : Vneshnyaya torgovlya stran-chlenov Soveta ekonomicheskoy vzaimopomoshchi v 1989 godu-statistichesky sbornik chast I- obshchie itogi (Moscow: Sekretariat SEV, 1990).

(أ) الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وفقا لتعريف مجلس التعاضد الاقتصادي .

(ب) الاقتصادات السوقية النامية وفقا لتعريف مجلس التعاضد الاقتصادي .

ويتأكد هذا بدرجة كبيرة بالنظر الى التغيرات في أحجام الصادرات والواردات (انظر الجدولين ٦-٣ و٦-٤)[٣٧] . ومن الملامح الملفتة للنظر في هذه البيانات التناقص المطرد بمرور الوقت في النمو الحقيقي للصادرات والواردات . وخلال معظم الثمانينات ، وباستثناء الاتحاد السوفياتي ، على الاقل في حالة الواردات ، كان المعدل مساويا تقريبا للنمو في الناتج الإجمالي (وفقا للقياس الرسمي على الاقل) . وتشير البيانات الى أن التجارة الحقيقية في الثمانينات نمت ، وفقا لما ورد فيها ، بحوالي ٣ في المائة ، وكانت الزيادة بالنسبة للصادرات أكثر قليلا من الواردات . بيد أن النمو الحقيقي لواردات أوروبا الشرقية كان أقل كثيرا من هذا المستوى ، في حين زادت واردات الاتحاد السوفياتي بنسبة ٤ في المائة بالاسعار الحقيقية .

التوزيع الجغرافي للتجارة

يبين الجدولان ٦-١ و ٦-٢ أيضا البيانات بالاسعار الجارية والنسب المئوية المقابلة للتوزيع الجغرافي للصادرات من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والواردات اليهما ، على التوالي ، موزعة حسب الفئات الرئيسية للبلدان (الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، والبلدان النامية ، والاقتصادات المخططة ، وجميعها وفقا لتعاريف المكتب الإحصائي للأمم المتحدة ، باستثناء يوغوسلافيا[٣٨]) . وتيسيرا للتحليل ، يبين الشكلان ٦-١ و ٦-٢ بصورة جغرافية كيف تطور هذا التوزيع خلال الثمانينات .

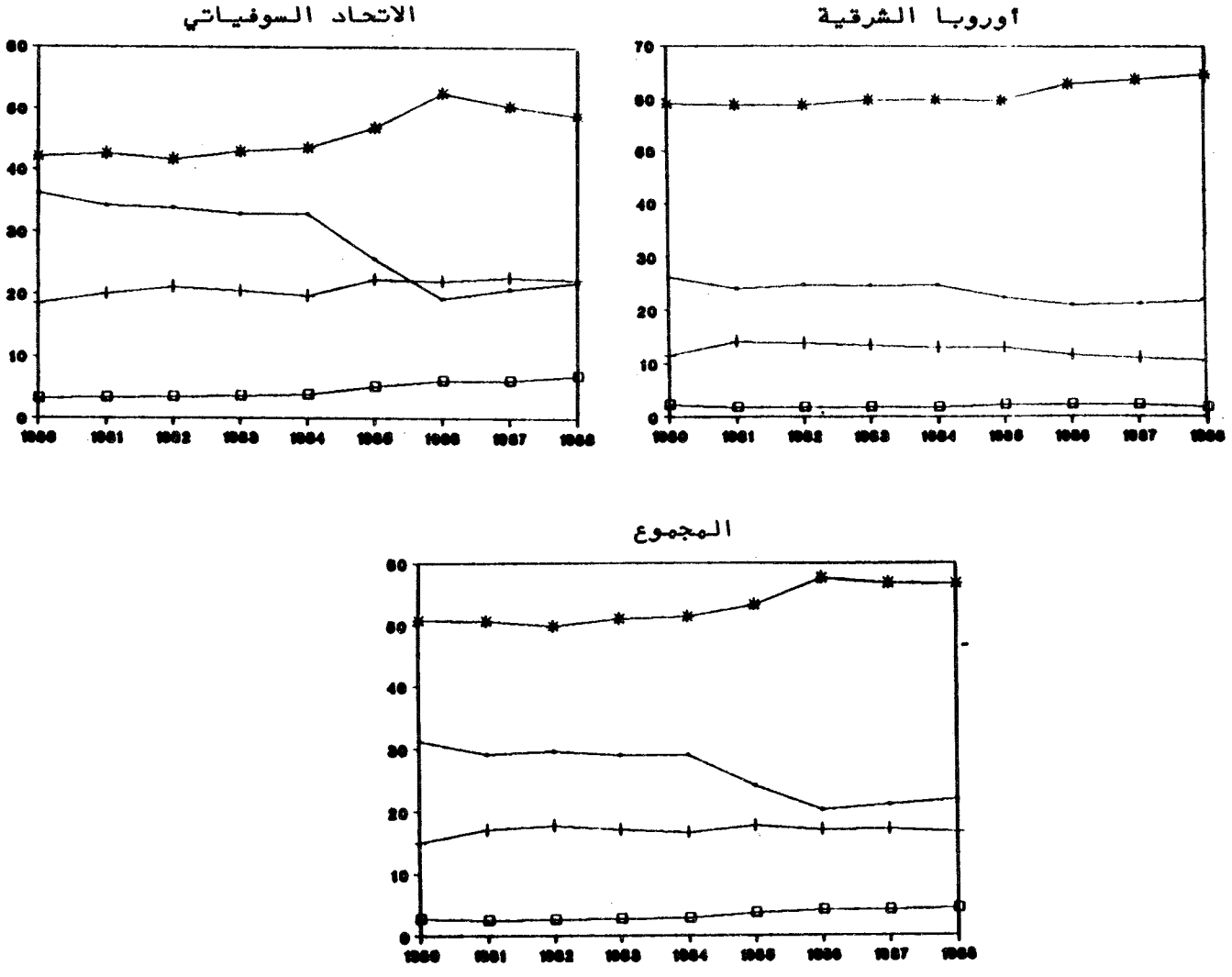
---

(٣٧) بيانات رومانيا بذاتها محذوفة في حولية مجلس التعاضد الاقتصادي ، ولكن يفترض أنه مشمولة في إجماليات المجموعة . ويستند هذا الافتراض الى أنه بالنسبة لجميع الأرقام القياسية للحجم فإن بيانات عام ١٩٨٧ لمجلس التعاضد الاقتصادي ككل هي فقط التي أشير الى أنها لا تتضمن رومانيا (انظر ... Vneshnyaya torgovlya stran-chlenov ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة ٣٩) .

(٣٨) بدءا بعام ١٩٨٥ ، يدرج المكتب الإحصائي بيانات التجارة الخاصة بيوغوسلافيا مع فئة البلدان النامية . ولأن يوغوسلافيا تشكل في هذا المقام جزءا لا يتجزأ من الشرق ولأنه لا تتوفر بيانات مماثلة عن الفترة السابقة لعام ١٩٨٥ ، نقلت بياناتها من مجموعات البلدان النامية . بيد أن المكتب الإحصائي للأمم المتحدة لا يسمح بإعادة توزيع التدفقات المخصصة لبعض البلدان التي كانت تُعدُّ من أعضاء "المنظومة الاقتصادية العالمية الاشتراكية" - وهي فئة هامة سيجري تناولها لاحقا . ومن ثم فإن الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفييت نام ومنغوليا ترد في سياق الإبلاغ باعتبارها "الاقتصادات المخططة الآسيوية" ، وترد لاوس ضمن الاقتصادات الآسيوية الاخرى ، وترد كوبا ضمن منطقة البحر الكاريبي . وبالتالي لايزال البَلَدان الاخيران في فئة البلدان النامية . وفي الواقع أن هذا لا يسبب تحريفا لصورة آسيا لأن تجارة لاوس مقدارها لا يذكر . ولكنه يؤثر بالفعل على صورة التجارة مع امريكا اللاتينية نظرا الى أهمية كوبا ولاسيما بالنسبة للتجارة السوفياتية .

الشكل ٦ - ١ - أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التوزيع الجغرافي للصادرات ، ١٩٨٠ - ١٩٨٨

(بالنسب المئوية)

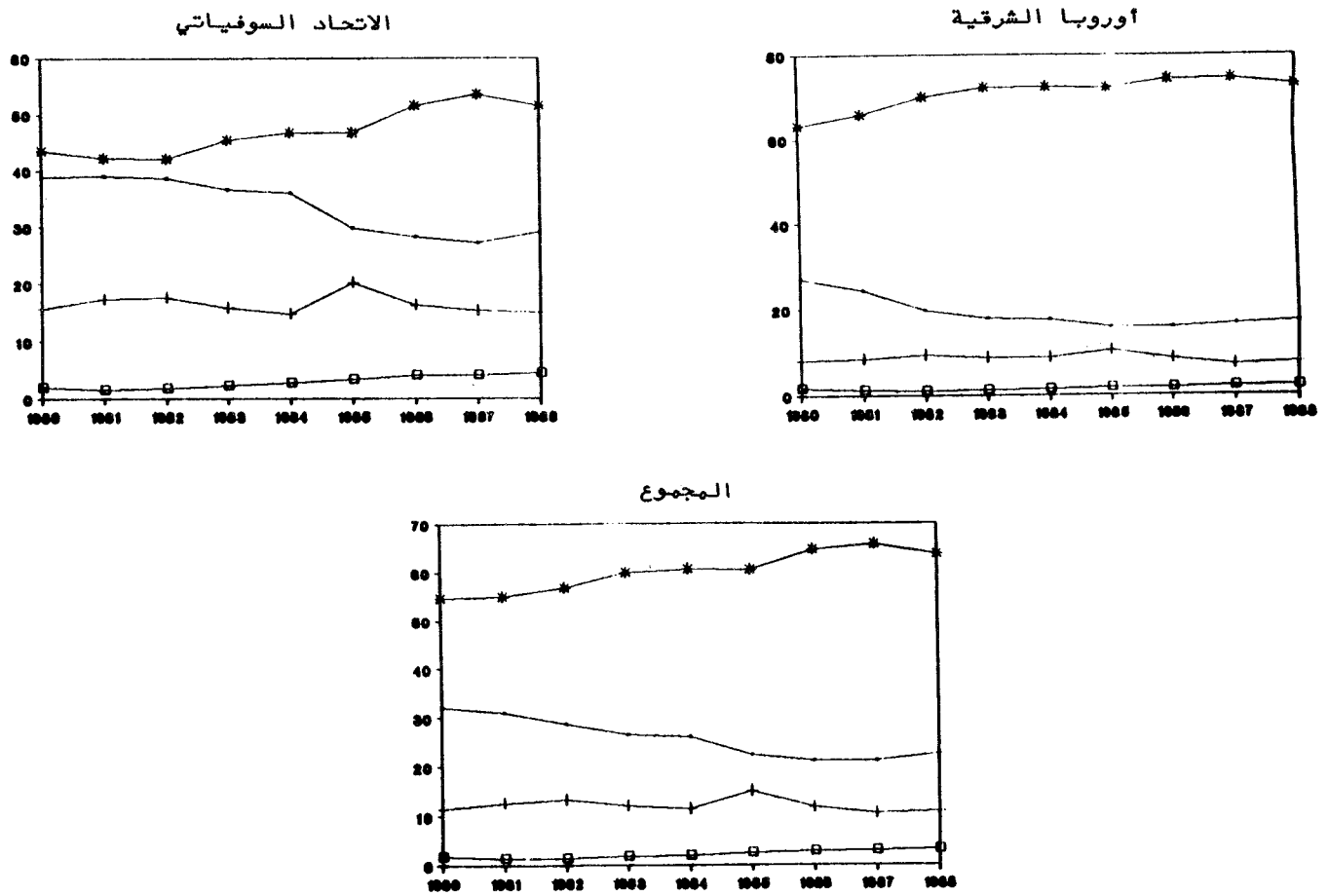


المصدر : بالاستناد الى مجموعة البيانات وتعريفات المجموعات القطرية في المكتب الاحصائي بالامم المتحدة .

الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو
الاقتصادات النامية
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي
الاقتصادات الآسيوية التي كانت تقوم على التخطيط المركزي في السابق

الشكل ٦ - ٢ - أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التوزيع الجغرافي للواردات ، ١٩٨٠ - ١٩٨٨

(بالنسب المئوية)



المصدر : بالاستناد الى مجموعة البيانات وتعريفات المجموعات القطرية في المكتب الاحصائي بالامم المتحدة .

الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو
الاقتصادات النامية
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي
الاقتصادات الآسيوية التي كانت تقوم على التخطيط المركزي في السابق

وهناك ثلاثة ملامح لهذه البيانات جديرة بالتركيز عليها . أولها الحصة الغالبة التي تمثلها التجارة داخل المجموعة . فخلال الثمانينات ظلت هذه الحصة تتراوح حول النصف من التجارة الإجمالية ، وذلك لدى تحويل البيانات الرسمية بأسعار الصرف الرسمية للأغراض الإحصائية ، كما هي واردة في الجدولين ، وحول الثلث ، لدى تحويل البيانات بأسعار صرف أكثر دلالة ، وإن ظلت تقديرية ، بين الروبل الحسابي والدولار . وبناء على أسعار الصرف الرسمية ، اتجهت هذه الحصة الى الارتفاع بحلول منتصف الثمانينات . وهذا التصاعد له منشآن . أولهما يتصل بالأسعار وحدها . فالأسعار العالمية للطاقة والمواد الأولية أخذت تضعف بشدة بحلول منتصف الثمانينات ، وهو اتجاه مؤداه ضغط حصة التجارة مع الاقتصادات السوقية . كذلك فإنه في أوائل الثمانينات بدأت أغلبية بلدان أوروبا الشرقية ثم الاتحاد السوفياتي تعالج بصورة مباشرة ضغوط مدفوعاتها الخارجية في العلاقات مع الشركاء القابلة عملاتهم للتحويل . وقد استدعى هذا تقليص الواردات للمحافظة على النقد الاجنبي .

وعلى الرغم من أن حصة التجارة داخل المجموعة للبلدان الأوروبية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي كانت حصة كبيرة ، هناك عدة تباينات ينبغي إبرازها . فغيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، توقفت حصة صادراته الى أوروبا الشرقية بقدر كبير على أسعار صادرات الوقود . ففي أعقاب الارتفاع في أسعار الوقود في إطار مجلس التعاضد الاقتصادي الذي استمر حتى حوالي عام ١٩٨٦ ، حين بدأت أسعار الطاقة بالروبل الحسابي تتقلص هي الأخرى تقلصا ملحوظا استجابة للانخفاض الذي سبق ذلك في الأسعار العالمية ، انخفضت تلك الحصة[٣٩] . أما حصة الصادرات الى الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، في أوروبا أساسا ، فقد انخفضت من ٣٦ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ما يزيد بقليل عن ٣٠ في المائة في أواخر الثمانينات . ومن الناحية الأخرى ، ارتفعت حصة البلدان النامية في صادرات الاتحاد السوفياتي من نحو ١٨ في المائة في منتصف السبعينات الى حوالي ٢٢ في المائة في أواخر الثمانينات . أما الزيادة السريعة في حصة التجارة مع الاقتصادات الآسيوية المخططة ـ من ٢ الى ٤ في المائة ـ خلال تلك الفترة الزمنية فيعزى معظمها الى تطبيع الروابط التجارية مع الصين .

---

(٣٩) بلغت أسعار الطاقة العالمية حدا أدنى لدى بلوغ أسعار الروبل الحسابي حدا أقصى في عام ١٩٨٦ .

وفي مجال الواردات (انظر الجدول ٦-٢) ، من ناحية أخرى ، كانت صدارة مجلس التعاضد الاقتصادي ، بالطبع ، مماثلة لما ذكر تقريبا في مجال الصادرات ، وإن كانت حصة الجناح الأوروبي لمجلس التعاضد الاقتصادي قد ارتفعت بقدر ضئيل . وعلاوة على ذلك ، تقلصت حصة الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي رغم ذلك من حوالي ٤٠ في المائة في أوائل الثمانينات الى أقل من ٣٠ في المائة بحلول نهاية العقد - أي أكثر بحوالي ١٠ نقاط مئوية مما لوحظ بالنسبة للصادرات . وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، كانت حصتها في مجموع الواردات السوفياتية حصة صغيرة ، لم تتجاوز ١٥ في المائة في عام ١٩٨٨ . وبالنسبة أيضا للاقتصادات المخططة الآسيوية السابقة ، ظلت الحصة صغيرة نسبيا ، وإن كانت قد زادت بما يزيد عن الضعف خلال فترة العقد ، وهو ما يظهر مرة أخرى عودة الروابط التجارية الضخمة بين الصين والاتحاد السوفياتي .

وقد فاقت حصة أوروبا الشرقية في التجارة داخل المجموعة حصة الاتحاد السوفياتي . وفي المتوسط ، كان نحو ٦٠ في المائة من الصادرات من أوروبا الشرقية يتم في سياق الجناح الأوروبي لمجلس التعاضد الاقتصادي . وبلغت حصة البلدان المتقدمة النمو في صادرات أوروبا الشرقية حوالي الربع في أوائل الثمانينات وانخفضت الى ما يزيد بقليل عن الخمس بحلول نهاية العقد . أما التجارة مع البلدان النامية فقد تعرضت لعدة تغيرات ، إذ هبطت حصتها من ١٢ في المائة في أوائل الثمانينات الى ما يزيد بقليل عن ١٠ في المائة بحلول نهاية العقد ، بعد قدر ملموس من الارتفاع في النصف الأول من الثمانينات ، نتيجة لواردات الطاقة .

وفيما يتعلق بواردات أوروبا الشرقية ، يلفت النظر رجحان الجناح الأوروبي لمجلس التعاضد الاقتصادي (ما يزيد عن ٧٠ في المائة خلال معظم الثمانينات) ودور البلدان النامية الذي لا يكاد يذكر (حوالي ٧ في المائة في أوائل الثمانينات) ؛ ولم تزد حصة الاقتصادات المخططة الآسيوية السابقة عما يتراوح بين ١ و ٢ في المائة من واردات أوروبا الشرقية . أما حصة الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، التي كانت حوالي ٢٧ في المائة في أوائل العقد ، فقد تناقصت بسرعة الى ما لا يكاد يجاوز ١٧ في المائة . وفي حين أن الأغلبية العظمى - أكثر من ٩٠ في المائة - من تجارة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، منفردين أو مجتمعين ، مع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو كانت مع أوروبا الغربية ، والاتحاد الأوروبي بصفة رئيسية ، فإن الصلات التجارية بين البلدان الأوروبية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي والبلدان النامية تتسم بمزيد من التنوع ، بصرف النظر عن أن الحصص الكلية لهذه البلدان في إجمالي التجارة تباينت بدرجة ملموسة ، وسيرد مزيد بهذا الشأن لاحقا .

ويستفاد من المعلومات المتعلقة بالتغيرات في أحجام الصادرات والواردات (انظر الجدولين : ٦-٣ و ٦-٤) إن معظم بلدان أوروبا الشرقية فيما يبدو قد بذلت جهدا كبيرا لتدعيم حجم صادراتها الى بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الأوروبية . وفي النصف الأول من الثمانينات ، لم يزد من حجم صادراته الى بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي بمعدل يقل عن زيادة حجم الصادرات كلها ، إلاّ الجمهورية الديمقراطية الالمانية . على أنه في السنوات اللاحقة ، أولت الجمهورية الديمقراطية الالمانية وهنغاريا على السواء أقصى الأولوية لتصحيح اختلال موازينها مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . ومن جهة ثانية ، كان نمو الواردات من منطقة مجلس التعاضد الاقتصادي في الشطر الأكبر من الثمانينات نموا شديد البطء بالقيمة الحقيقية ، إن كان ثمة نمو .

ومن التطورات الجديرة بالملاحظة ، ولاسيما فيما يتصل بالبلدان النامية ، ذلك النمو السالب الكبير في الصادرات الحقيقية ، خلال النصف الثاني من الثمانينات ، كما سلف بيانه . ويتجلى ذلك في اتجاهات جميع بلدان الاقتصاد المخطط الأوروبية السابقة ، باستثناء تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية وهنغاريا ؛ على أنه لم يحدث تسارع إلاّ في بولندا وحدها ، لأنها كانت في سبيلها الى استرداد مكانها بعدما تعرضت له من خفض كبير في النصف الأول من الثمانينات . وسادت الاتجاهات العكسية تماما بالنسبة للواردات الحقيقية : فقد زادت الواردات الحقيقية من البلدان النامية بالنسبة الى جميع البلدان ، باستثناء البلدان التي دعمت صادراتها الحقيقية . وكان هذا للوهلة الأولى بمثابة دليل على أن بيئة نقل المساعدة الإنمائية الى البلدان النامية في الثمانينات - إن كانت هذه المساعدة تتخذ في الواقع صورة زيادة صافية في الصادرات - قد أمست أقل انتعاشا بكثير مما كانت تبدو عليه في العقد السابق ، بل حتى في النصف الأول من الثمانينات . وذلك كان ناجما الى حد بعيد من التشدد في قيود المدفوعات الخارجية وتباطؤ نمو الناتج المحلي في العديد من بلدان الشرق .

التكوين السلعي للتجارة

كما تقدم بيانه فإن التكوين السلعي العام لتجارة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي مع شتى مجموعات البلدان كان ولايزال ، لأسباب متنوعة ، أكثر بعدا عن التوازي مما لو كان سيحدث لو أن هذه البلدان أقامت تجارتها استنادا الى المزايا النسبية المتاحة لها في الاقتصاد العالمي . ويمكن إيضاح هذا القول عمليا بالقاء نظرة على طريقتين متكاملتين ، يجري بهما تنظيم إحصاءات التجارة الخارجية . وتتم إحدى الطريقتين وفقا للتصنيف التجاري الدولي الموحد الذي يستند اليه المكتب

الإحصائي في الأمم المتحدة في تصنيفاته الإحصائية . أما الثانية ، فتقوم على التصنيف التجاري لمجلس التعاضد الاقتصادي المعروف "بتصنيف السلع الموحد" edinnaya tovarnaya nomenklature (ETN) الذي يستخدمه المجلس المذكور في حولياته الإحصائية . وهاتان الطريقتان لتنظيم بيانات التجارة غير متوائمتين ، لأن الأولى أكثر توجها نحو قطاعات المنتجين ، في حين أن الثانية موجهة بشكل أساسي نحو قطاعات المستعملين . وهناك ، بطبيعة الحال ، كثير من أوجه عدم الانسجام الأخرى في تنظيم البيانات وفقا لهاتين المجموعتين من مبادئ التنظيم (٤٠) .

وباستخدام بيانات "تصنيف السلع الموحد" ، فإن مجموعات السلع الاربع المستبقاة هي : الآليات المستعملة لأغراض الاستثمار (ETN1) والمواد الخام الصناعية غير الزراعية (ETN2-4) والمواد الخام الزراعية والمواد الغذائية (ETN5-8) والسلع الاستهلاكية المعمرة (ETN-9) . وعند استخدام بيانات التصنيف التجاري الدولي الموحد فإن فئات السلع المستبقاة للتحليل هي الزراعة (SITC 0+1) والوقود بأنواعه (SITC 3) والمواد الخام الصناعية (SITC 2+4) والمصنوعات (SITC 5-8) ؛ وحيثما كان لذلك فائدة ، تُفرَّع هذه الفئة الأخيرة الى : مواد كيميائية (SITC 5) وآليات (SITC 7) وغيرها من المصنوعات (SITC 6+8) أو الى توفيقة أخرى مناسبة لها .

أما فيما يتصل بتكوين التجارة عامة ، فقد طفت المصنوعات على صادرات بلدان أوروبا التي كان لها اقتصاد مخطط سابقا (انظر الجدول ٦-٥) فضلا عن وارداتها (انظر الجدول ٦-٦) (ولاسيما بالنسبة لصادرات أوروبا الشرقية) والوقود والمواد الخام والمنتجات شبه المصنوعة (ولاسيما بالنسبة لصادرات الاتحاد السوفياتي) . وتبلغ تجارة البلدان السبعة من السع التامة الصنع ما يتجاوز ٤٠ في المائة من الصادرات والواردات على السواء ، وإن تكن أكبر في الواردات منها في الصادرات . ومن جهة ثانية ، كانت تجارة المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية المعمرة مجموعة تحتل نصيبا صغيرا نسبيا (على وجه التقريب : ٢٠ الى ٣٠ في المائة للصادرات ، و ٢٥ الى ٣٠ في المائة من إجمالي واردات هذه البلدان) . وكانت نسبة السلع الاستهلاكية المصنوعة منخفضة بشكل خاص - نحو عُشر كل من جانبي التصدير والاستيراد في معادلة التجارة .

---

(٤٠) للأغراض المرجعية ، تشمل فئة البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في النظام المحاسبي لمجلس التعاضد الاقتصادي جميع البلدان ، باستثناء ما ينتمي منها الى "نظام اقتصاد العالم الاشتراكي" والبلدان النامية غير الاشتراكية .

الجدول ٦-٥ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التكوين السلعي للصادرات حسب المجموعات الشريكة ، ١٩٧٠-١٩٨٩

	المجموع	مجلس التعاضد الاقتصادي	المتقدمة النمو (أ)	النامية (ب)	المجموع	مجلس التعاضد الاقتصادي (بالنسبة المئوية)	المتقدمة النمو (أ)	النامية (ب)
	(بملايين الروبلات الحسابية)							
١٩٧٠								
المجموع	٢٧ ٨٧٥,٣	١٦ ٧٩١,٥	٦ ٠٢٩,٧	٢ ٩٨٠,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الالات	٩ ١٤٤,٧	٦ ٦٦٩,٣	٤٨٢,٧	١ ١٤٣,٥	٣٣,٨	٣٩,٧	٨,٠	٣٨,٤
الوقود والمواد الخام الصناعية	٨ ٦٥٩,٦	٤ ٨٣١,٢	٢ ٧٠٨,٨	٤٩٥,٩	٣١,١	٣٨,٧	٤٤,٩	١٦,٦
المنتجات الزراعية	٥ ٢١٦,٩	٢ ٤٢٥,٤	٢ ٠٧٤,٩	٢٥٧,٤	١٨,٧	١٤,٤	٢٤,٤	١٣,٠
السلع الاستهلاكية المصنوعة	٣ ٢٤٢,٨	٢ ١٨١,٩	٧٤٨,٦	١٧٨,٠	١١,٦	١٣,٠	١٢,٤	٦,٠
بنود أخرى	١ ٦١١,٣	٦٩٣,٧	١٤,٧	٨٠٥,٣	٥,٨	٤,١	٠,٣	٢٧,٠
١٩٨٠								
المجموع	١١٢ ٠٩٧,٩	٦٠ ٦٤٦,٠	٣٠ ٠٤٠,٩	١٢ ٣٥٠,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الالات	٣٣ ٥٨٠,٧	٢٤ ٨٩١,٩	١ ٩٩٧,٣	٣ ٨٧٨,٦	٢٩,١	٤١,٠	٦,٦	٣١,٤
الوقود والمواد الخام الصناعية	٤٦ ٨٥٥,٠	١٩ ٤٤٤,١	١٩ ٦١٢,٨	٢ ٧٥٩,٧	٤١,٨	٣٢,١	٦٥,٣	٢٢,٣
المنتجات الزراعية	١٦ ٠٥٤,٧	٨ ٣٤٨,٠	٥ ٠٦٨,٧	١ ٤٥٨,٢	١٤,٣	١٣,٨	١٦,٩	١١,٨
السلع الاستهلاكية المصنوعة	١٠ ٠٧٠,١	٥ ٦٤٣,٧	٢ ٩٨٤,٥	٥٥٦,١	٩,٠	٩,٣	٩,٩	٤,٥
بنود أخرى	٦ ٥٣٧,٤	٢ ٣١٩,٣	٣٧٧,٧	٣ ٦٩٨,٣	٥,٨	٣,٨	١,٣	٢٩,٩
١٩٨٥								
المجموع	١٦٣ ٤٤٣,٦	٩٩ ٠٧٦,٧	٣٦ ٣٢٣,٣	١٦ ٢٣٩,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الالات	٤٩ ٤٠٠,٥	٣٩ ٤٤١,٧	١ ٨١٢,٦	٥ ٤٤١,٧	٣٠,٢	٣٩,٨	٥,٠	٣٣,٥
الوقود والمواد الخام الصناعية	٧٠ ٣٤١,٩	٣٤ ٦٦١,٠	٢٥ ٤٤٩,٩	٣ ٨٤٧,٩	٤٣,٠	٣٥,٠	٧٠,١	٢٣,٧
المنتجات الزراعية	٢٠ ١٤٧,١	١٢ ٢١٨,٣	٥ ٣٦٥,٣	١ ٣٣٠,٩	١٢,٣	١٢,٣	١٤,٨	٨,٢
السلع الاستهلاكية المصنوعة	١٣ ٧٨٣,٣	٨ ٧١٢,٥	٤٤٧,٣	٥٤٣,٩	٨,٤	٨,٨	٩,٥	٣,٣
بنود أخرى	٩ ٧٧٠,٨	٤ ٠٤٣,٣	٢٤٨,٣	٥ ٠٧٥,٥	٦,٠	٤,١	٠,٧	٣١,٣
١٩٨٩								
المجموع	١٨٥ ٤٢٤,١	١٠٠ ٨٣٨,٩	٥٦ ٣٣٣,١	١٩ ٢٨٨,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الالات	٥٧ ٨٧١,٩	٤٤ ٨١٦,٦	٥ ٠٧٨,٨	٥ ٤١٣,٧	٣١,٢	٤٤,٤	٩,٠	٢٨,١
الوقود والمواد الخام الصناعية	٧٠ ٥٣٢,٢	٣٠ ٤٥٠,٣	٣٠ ٨٧٧,٥	٥ ٠٦٣,٣	٣٨,٠	٣٠,٢	٥٤,٩	٢٦,٣
المنتجات الزراعية	٢٤ ٥٥٧,٠	١٠ ٦٦٧,٣	١٠ ٨٨٩,٣	١ ٧٩٠,٥	١٣,٣	١٠,٦	١٩,٤	٩,٣
السلع الاستهلاكية المصنوعة	١٩ ٢٦٥,١	٩ ٦٦٨,٢	٨ ٢٠٢,٥	٩٣٩,٧	١٠,٤	٩,٦	١٤,٦	٤,٩
بنود أخرى	١٣ ١٩٧,٩	٥ ٣٣٦,٥	١ ١٧٥,٠	٦ ٠٨١,٣	٧,١	٥,٢	٢,١	٣١,٥

المصدر : Vneshnyaya torgovlya stran-chlenov Soveta ekonomicheskoy vzaimopomoshchi v 1989 godu- statistichesky sbornik chast I - obshchie itogi (Moscow: Sekretariat SEV, 1990).

(أ) الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وفقا لتعريف مجلس التعاضد الاقتصادي لها .

(ب) الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وفقا لتعريف مجلس التعاضد الاقتصادي لها .

الجدول ٦-٦ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التكوين السلعي للواردات حسب المجموعات الشريكة ، ١٩٧٠-١٩٨٩

	المجموع	مجلس التعاضد الاقتصادي	المتقدمة النمو (أ)	النامية (ب)	المجموع	مجلس التعاضد الاقتصادي	المتقدمة النمو (أ)	النامية (ب)
	(بملايين الروبلات الحسابية)				(بالنسبة المئوية)			
١٩٧٠								
المجموع	٢٢٧,٦ ٢٧	٧٠١,٦ ١٦	٠٠٦,٦ ٧	٠٣٦,٠ ٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الآلات	٦٢٥,٨ ٩	٠٢٤,٨ ٧	٤١٩,٤ ٢	٧,٤	٣٥,٤	٤٢,١	٣٤,٥	٠,٤
الوقود والمواد الخام الصناعية	٧٩٥,٨ ٧	٨٤١,٠ ٤	١٥٠,٩ ٢	٤٣٣,٤	٢٨,٦	٢٩,٠	٣٠,٧	٣١,٣
المنتجات الزراعية	٤٥٧,٤ ٦	٣٩٤,٩ ٢	٩١٩,٣ ١	٤٢٨,٧ ١	٢٣,٧	١٤,٣	٢٧,٤	٧٠,٣
السلع الاستهلاكية المصنوعة	٠١٩,٠ ٣	١٣٥,١ ٢	٤٩٩,١	١٦٤,٤	١١,١	١٢,٨	٧,١	٨,١
بنود أخرى	٣٢٩,٦	٣٠٥,٨	١٧,٩	٢,١	١,٣	١,٨	٠,٣	٠,١
١٩٨٠								
المجموع	٦٣٠,٦ ١١١	٥١١,٥ ٥٩	٠١٠,٥ ٣٣	٠٧٧,٦ ٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الآلات	٤٧٨,٩ ٣٦	٩٥٠,٣ ٢٤	٦٩٣,٩ ٩	٧١,٤	٣٣,٧	٤١,٩	٣٩,٤	٠,٨
الوقود والمواد الخام الصناعية	٧٠٤,٧ ٣٨	٢٨٦,٠ ١٩	٠٠٦,٨ ١١	٢٢٨,٠ ٣	٣٤,٧	٣٢,٤	٣٣,٣	٣٥,٦
المنتجات الزراعية	٤٢٢,٦ ٢٥	١٤٣,٣ ٨	٢٧١,٧ ١٠	١٩٠,٣ ٥	٢٢,٨	١٣,٧	٣١,١	٥٧,٣
السلع الاستهلاكية المصنوعة	٢٩٥,٢ ٩	٧٠٥,٤ ٥	٨٥٣,٩ ١	٥٧٠,٩	٨,٣	٩,٦	٥,٦	٦,٣
بنود أخرى	٧٢٩,٢ ١	٤٢٦,٥ ١	١٨٤,٢	١٧,١	١,٥	٢,٤	٠,٦	٠,٢
١٩٨٥								
المجموع	٣٤٧,٦ ١٥٨	٨٦٥,٨ ٩٧	٩٤٤,٢ ٣٧	٩٩٨,٧ ١١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الآلات	٨٠٥,٧ ٥٢	١٩٠,٤ ٣٩	٧٥٧,٧ ١٠	٣٩٩,٤	٣٣,٣	٤٠,٠	٢٨,٤	٣,٣
الوقود والمواد الخام الصناعية	٧٢٢,٧ ٥٦	٢٩٦,٥ ٣٤	٢٠٠,٤ ١٣	١٧٣,٩ ٥	٣٥,٨	٣٥,٠	٣٤,٨	٤٣,١
المنتجات الزراعية	٠٨٨,٧ ٣٠	٤٨٧,٢ ١٢	٢٩٠,٦ ١٠	٤٩٩,٥ ٥	١٩,٠	١٢,٨	٢٧,١	٤٥,٨
السلع الاستهلاكية المصنوعة	٩٦٠,٤ ١٤	٧٤١,٢ ٨	٣٨١,٦ ٣	٩٠٩,٤	٩,٤	٨,٩	٨,٩	٧,٦
بنود أخرى	٧٧٠,١ ٣	١٥٠,٥ ٣	٣١٣,٩	١٦,٥	٢,٤	٣,٢	٠,٨	٠,١
					٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٩٨٩								
المجموع	٤٦٩,٦ ١٨٤	٧٨٢,٣ ١٠٠	٩٠٠,٣ ٥٩	٩٦٧,٧ ١٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الآلات	٣١٩,٨ ٦٧	٨٢٩,٢ ٤٣	٧٧١,٦ ٢١	٧٤١,٣	٣٦,٥	٤٢,٥	٣٦,٣	٥,٠
الوقود والمواد الخام الصناعية	٩٥٠,١ ٥٦	٨٤٩,١ ٣٠	٦٢٣,٣ ١٧	٢١٨,٣ ٦	٣٠,٩	٣٠,٦	٣٩,٤	٤١,٥
المنتجات الزراعية	٦١٦,٦ ٣٣	٢٩٠,٨ ١١	٩٢٣,٧ ١٣	٨١٧,٢ ٥	١٧,٧	١١,٣	٢٣,٣	٣٨,٩
السلع الاستهلاكية المصنوعة	٧٢١,٩ ١٩	٨٢٣,١ ٩	٤٠٨,٦ ٥	٩٥٣,٦ ١	١٠,٧	٩,٧	٩,٠	١٣,١
بنود أخرى	٨٦١,٢ ٧	٩٩١,١ ٥	١٧٤,١ ١	٢٣٧,٤	٤,٣	٥,٩	٣,٠	١,٦

المصدر : Vneshnyaya torgovlya stran-chlenov Soveta ekonomicheskoy vzaimopomoshchi v 1989 godu- statistichesky sbornik chast I - obshchie itogi (Moscow: Sekretariat SEV, 1990).

(أ) الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وفقا لتعريف مجلس التعاضد الاقتصادي لها .

(ب) الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وفقا لتعريف مجلس التعاضد الاقتصادي لها .

يرد في الجدول ٦-٥ أيضا تكوين الصادرات حسب مجموعات الشركاء الرئيسيين لأربع سنوات مختارة . ويبين ذلك الاختلافات البارزة في أنماط الصادرات لمختلف مجموعات الشركاء ؛ بل إن التباين يكون أبرز إذا فصلت بيانات أوروبا الشرقية عن بيانات الاتحاد السوفياتي . وتوضح المعلومات المتاحة "للتشابه" العام في نمط الصادرات مع الشركاء من أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي والبلدان النامية ، وخاصة فيما يتعلق بأهمية الآليات والمنتجات الزراعية . لكن عدم التوازي كبير في التبادل التجاري مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، إذا قورن - مثلا - بالشركاء من مجلس التعاضد . وقد كان الجزء الأكبر من الصادرات الى هذه الفئة الأخيرة : الوقود والمواد الخام الصناعية والمواد الغذائية . أما نسبة الآليات والسلع الاستهلاكية المعمرة في هذه التجارة فبلغت ما يقارب الخُمس . وبالمقابل ، بلغت هذه النسبة من التبادل التجاري داخل المجموعة نحوا من ٤٥ الى ٥٤ في المائة ، وفي التجارة مع البلدان النامية ، نحوا من ٣٣ الى ٤٤ في المائة (لكن التكوين السلعي للتدفقات الأخيرة ، ولاسيما في جانب الصادرات ، ناقص بصورة معيبة ، بسبب النقص في الإبلاغ ، كما ذكر سابقا)[٤١] .

وساد عدم توازٍ مماثل في جانب الواردات ، كما هو مبين في الجدول ٦-٦ . وهنا أيضا ، كان ثمة تشابه عام ، لكنه ينصب في هذه الحالة بشكل رئيسي على تكوين التجارة داخل المجموعة والواردات من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وخاصة فيما يتصل بالأهمية النسبية للآلات والوقود والمواد الخام الصناعية . وكانت المصنوعات المستوردة من بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي تمثل نحوا من ٥٠ الى ٥٤ في المائة من المجموع ، مقابل ٢٩ الى ٤٥ في المائة للواردات من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . واستأثرت الواردات من المنتجات الزراعية طوال الفترة بنصيب كبير وذلك سواء في الواردات من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي أو ، وعلى وجه أخص ، الواردات من البلدان النامية .

---

(٤١) من الراجح أن جزءا كبيرا من المواد التي أسقطت يرجع الى الصادرات من البضائع الحساسة (المتصلة عادة بالعتاد الحربي أو المنتجات التي يمكن أن تستخدم لأغراض عسكرية) التي يجب أن تضاف الى فئة السلع الاستثمارية أساسا . ولكن ليس من الواضح أن بيانات تجارة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي كانت تشمل ، بصورة تقليدية ، كل تجارة الأسلحة .

ويتضح عدم التوازي الأساسي هذا أيضا بالقاء نظرة على الاهمية النسبية لمصادر الإمداد البديلة في واردات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، وكذلك على الوجهات الرئيسية في أنماط صادرات هذه البلدان . وترد البيانات المتصلة بذلك في الجدول ٦-٧ الذي يبين وجهة الصادرات والجدول ٦-٨ الذي يبين مصادر الواردات .

الجدول ٦-٧ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، وجهة الصادرات حسب الفئات السلعية ، ١٩٧٠ - ١٩٨٩

(بالنسبة المئوية)

	المجموع	مجلس التعاضد الاقتصادي	المتقدمة النمو(أ)	النامية(ب)	المجموع	مجلس التعاضد الاقتصادي	المتقدمة النمو(أ)	النامية(ب)
	(بملايين الروبلات الحسابية)				(بالنسبة المئوية)			
	١٩٧٠				١٩٨٥			
المجموع	١٠٠,٠	٦٠,٢	٢١,٦	١٠,٧	١٠٠,٠	٦٠,٦	٢٢,٢	٩,٩
الآلات	١٠٠,٠	٧٢,٩	٥,٣	١٢,٥	١٠٠,٠	٧٩,٨	٣,٧	١١,٠
الوقود والمواد الخام الصناعية	١٠٠,٠	٥٥,٧	٣١,٣	٥,٧	١٠٠,٠	٤٩,٣	٣٦,٢	٥,٥
المنتجات الزراعية	١٠٠,٠	٤٦,٥	٣٩,٨	٦,٩	١٠٠,٠	٦٠,٦	٢٦,٦	٦,٦
السلع الاستهلاكية المصنوعة	١٠٠,٠	٦٧,٢	٢٣,١	٥,٥	١٠٠,٠	٦٣,٢	٢٥,٠	٣,٩
	١٩٨٠				١٩٨٩			
المجموع	١٠٠,٠	٥٤,١	٣٦,٨	١١,٠	١٠٠,٠	٥٤,٤	٣٠,٣	١٠,٤
الآلات	١٠٠,٠	٧٦,٤	٦,١	١١,٩	١٠٠,٠	٧٧,٤	٨,٨	٩,٤
الوقود والمواد الخام الصناعية	١٠٠,٠	٤١,٥	٤١,٩	٥,٩	١٠٠,٠	٤٣,٢	٤٣,٨	٧,٢
المنتجات الزراعية	١٠٠,٠	٥٢,٠	٣١,٦	٩,١	١٠٠,٠	٤٣,٤	٤٤,٣	٧,٣
السلع الاستهلاكية المصنوعة	١٠٠,٠	٥٦,٠	٣٩,٦	٥,٥	١٠٠,٠	٥٠,٢	٤٢,٦	٤,٩

المصدر: Vneshnyaya torgovlya stran-chlenov Soveta ekonomicheskoy vzaimopomoshchi v 1989 godu- statistichesky sobrnik chast I - obshchie itogi (Moscow: Sekretariat SEV, 1990).

(أ) الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وفقا لتعريف مجلس التعاضد الاقتصادي لها .

(ب) الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وفقا لتعريف مجلس التعاضد الاقتصادي لها .

الجدول ٦-٨ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، مصادر الواردات حسب الفئات السلعية ، ١٩٧٠ - ١٩٨٩

(بالنسبة المئوية)

	المجموع	مجلس التعاضد الاقتصادي	المتقدمة النمو (أ)	النامية (ب)	المجموع	مجلس التعاضد الاقتصادي	المتقدمة النمو (أ)	النامية (ب)
	(بملايين الروبلات الحسابية)				(بالنسبة المئوية)			
	١٩٧٠				١٩٨٥			
المجموع	١٠٠,٠	٦١,٣	٣٥,٧	٧,٥	١٠٠,٠	٦١,٨	٣٤,٠	٧,٦
الآلات	١٠٠,٠	٧٣,٠	٢٥,١	٠,١	١٠٠,٠	٧٤,٢	٢٠,٤	٠,٨
الوقود والمواد الخام الصناعية	١٠٠,٠	٦٣,١	٢٧,٦	٥,٦	١٠٠,٠	٦٠,٥	٣٣,٣	٩,١
المنتجات الزراعية	١٠٠,٠	٣٧,١	٣٩,٧	٢٣,١	١٠٠,٠	٤١,٥	٣٤,٣	١٨,٣
السلع الاستهلاكية المصنوعة	١٠٠,٠	٧٠,٧	١٦,٥	٥,٤	١٠٠,٠	٥٨,٤	٣٣,٦	٦,١
	١٩٨٠				١٩٨٩			
المجموع	١٠٠,٠	٥٣,٣	٣٩,٦	٨,١	١٠٠,٠	٥٤,٦	٣٣,٥	٨,١
الآلات	١٠٠,٠	٦٨,٤	٢٦,٦	٠,٢	١٠٠,٠	٦٣,٦	٣٣,٣	١,١
الوقود والمواد الخام الصناعية	١٠٠,٠	٤٩,٨	٣٨,٤	٨,٣	١٠٠,٠	٥٤,٣	٣٠,٩	١٠,٩
المنتجات الزراعية	١٠٠,٠	٣٣,٠	٤٠,٤	٢٠,٤	١٠٠,٠	٣٤,٦	٤٣,٧	١٧,٨
السلع الاستهلاكية المصنوعة	١٠٠,٠	٦١,٤	١٩,٩	٦,١	١٠٠,٠	٤٩,٨	٣٧,٤	٩,٩

المصدر: Vneshnyaya torgovlya stran-chlenov Soveta ekonomicheskoy vzaimopomoshchi v 1989 godu- statistichesky sobrnik chast I - obshchie itogi (Moscow: Sekretariat SEV, 1990).

(أ) الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وفقا لتعريف مجلس التعاضد الاقتصادي لها .

(ب) الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وفقا لتعريف مجلس التعاضد الاقتصادي لها .

المستوى الإجمالي للتجارة مع البلدان النامية

من المفيد إلقاء نظرة على العلاقات التجارية بين بلدان أوروبا التي كان اقتصادها مخططا في السابق والمجموعات الجغرافية التقليدية للبلدان النامية (أي بشكل أساسي جميع البلدان غير البلدان ذات الاقتصاد المخطط والبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي (٤٢) ، وذلك تبعا لتصنيف المكتب الإحصائي في الأمم المتحدة) ، إن لم يكن لشيء فلأن تلك التجارة كانت هامشية دوما ، وأمْيَل الى عدم الاستقرار ، وشديدة التركيز على عدد قليل من الشركاء ، وتسودها أشكال تبادل تقليدية لسلع ، تتكون أكثريتها الساحقة من المصنوعات التي تصدرها البلدان ذات الاقتصاد المخطط لقاء مواد غذائية ووقود ومواد خام صناعية من البلدان النامية . بل إن التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي ومشاكل التكيف التي واجهتها بلدان الاقتصاد المخطط زادت من تقليص تلك التجارة ، حتى تدنت كثيرا عن الأنصبة التي لوحظت في السبعينات ، كما استقطبت التبادل التقليدي للسلع الأولية مقابل المصنوعات .

ويمكن أيضا ملاحظة ما كان للبلدان النامية من نصيب صغير نسبيا في تجارة البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد المخطط في السابق من مصادر التوريد ووجهات توريد للبلدان النامية نفسها (انظر الشكل ٦-٣) . فلم تبلغ تجارة اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، كحصة من مجموع الصادرات أو الواردات من البلدان النامية غير الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، سوى أقل من ٥ في المائة من المجموع . وكانت هناك اختلافات كبيرة على مدى الزمن ، لكن مجموع نصيبي أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي كليهما ارتفع بعض الشيء في الجزء الأول من الثمانينات ، وخاصة نصيب أوروبا الشرقية ، لكنهما انخفضا انخفاضا طفيفا فيما بعد . ولئن كانت حصص الصادرات منخفضة ، فإن ما يقابلها من نسب الواردات كانت أدنى منها ، رغم وجود اختلافات ملحوظة من أنماط الصادرات . وأعلى الأنصبة المسجلة هي أنصبة الواردات الى افريقيا (ولاسيما اوروبا الشرقية) وامريكا اللاتينية (الاتحاد السوفياتي فقط) والشرق الأوسط (أوروبا الشرقية بصفة رئيسية) . وظلت تجارة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، كنصيب في الواردات الى البلدان النامية في آسيا ، تجارة هامشية .

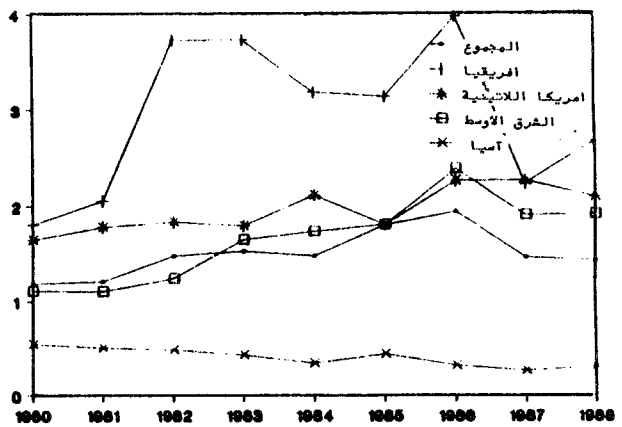
---

(٤٢) هذا يتطابق مع النظام الاقتصادي في العالم الاشتراكي ناقصا كوبا ولاوس ويوغوسلافيا . وقد أزيل اسم يوغوسلافيا من قائمة البلدان النامية ، كما هو مشروح أعلاه ، غير أن كوبا ولاوس أبقيتا لعدم وجود بيانات .

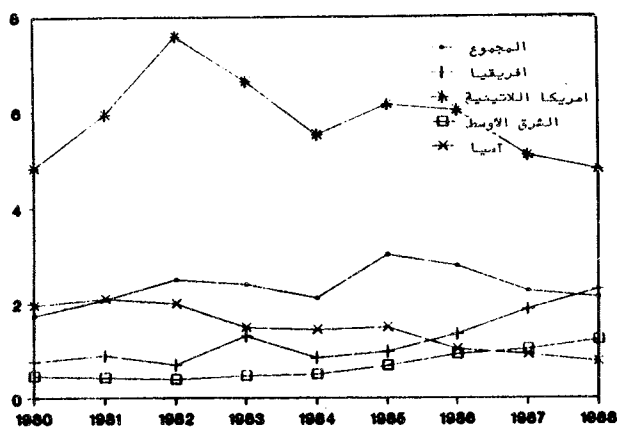
الشكل ٦ - ٣ - أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، حصة مجموعات البلدان النامية في مجموع الصادرات والواردات ، ١٩٨٠ - ١٩٨٨

(بالنسب المئوية)

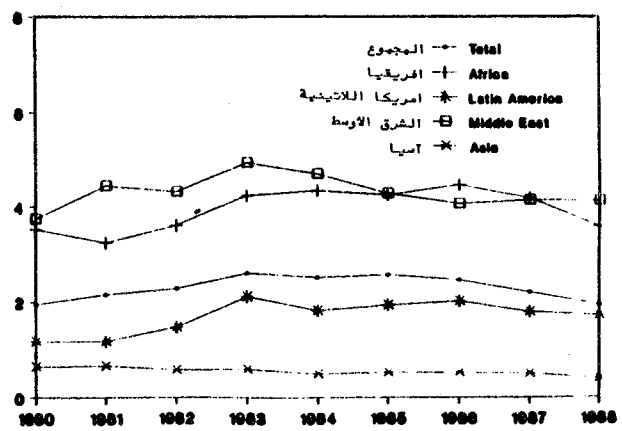
صادرات أوروبا الشرقية



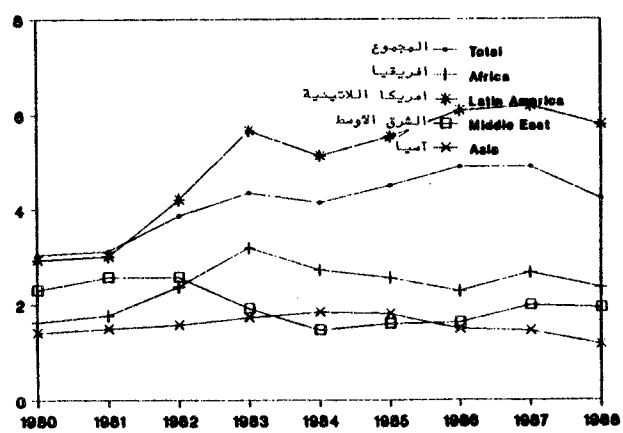
صادرات الاتحاد السوفياتي



واردات أوروبا الشرقية



واردات الاتحاد السوفياتي



المصدر : بالاستناد الى مجموعة البيانات وتعريفات المجموعات القطرية في المكتب الاحصائي بالامم المتحدة .

وكل جهد يرمي الى توزيع التجارة ، ولاسيما الصادرات ، من بلدان أوروبا التي كان اقتصادها مخططا في السابق الى مختلف مجموعات البلدان النامية ، يصطدم بعقبات هائلة في مجال المعلومات ، وخاصة نقص الإبلاغ . وبسبب طبيعة تصميم المكتب الإحصائي في الأمم المتحدة لمصفوفات التجارة ، "يفرض" التوافق فرضا على البيانات . على أن هذا لا يعني أن بيانات المكتب الإحصائي بالأمم المتحدة تسجل جميع البيانات التجارية بدقة . ومع ذلك ، يمكن استخدامها كدلائل تقريبية على التغيرات الطارئة على مر الزمن .

وفي السنوات الأخيرة ، ركزت بلدان أوروبا التي كان اقتصادها مخططا في السابق مجتمعة جهودها التسويقية على البلدان النامية ، لاسيما في مجال الصادارت ، وخاصة في بلدان امريكا اللاتينية والشرق الأوسط (انظر الجدول ٦-٩ ، للاطلاع على بيانات الصادرات ، والجدول ٦-١٠ ، لبيانات الواردات[٤٣]) . وهبطت حصة افريقيا من مجموع الصادرات الى البلدان النامية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من أقل من الربع ، الى أقل من الخمس ، بينما كانت حصة آسيا تقارب الخمس في معظم تلك الفترة . كما تُظهر البيانات الفروق الكبيرة في أهمية مختلف مجموعات البلدان النامية من حيث التجارة مع كل من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية (بل بين بلدان منفردة من أوروبا الشرقية ذاتها لو اكتملت تغطية البيانات) . وبهذا تكون معظم الصادرات المعروفة للاتحاد السوفياتي الى البلدان النامية في الأعوام الأخيرة قد ذهبت الى آسيا وأمريكا اللاتينية . أما أوروبا الشرقية ، فقد ذهبت الغالبية العظمى من صادراتها الى البلدان النامية من افريقيا والى الشرق الأوسط ، وكان نصيب كل من آسيا وأمريكا اللاتينية من الصادرات أقل من ذلك بكثير .

---

(٤٣) المجاميع المذكورة هنا هي المجاميع التي أفادت بها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي . على أن حصص المجموعات الإقليمية محسوبة من واقع إجمالي المجاميع الأصلية الإقليمية المفاد بها . والملاحظ هنا من حيث الصادرات أن القيم الأخيرة أقل كثيرا من المجاميع المفاد بها لكافة البلدان النامية (فهي مثلا لم تتجاوز ٦٧ في المائة في عام ١٩٨٨) . ونظرا لطبيعة تكوين المصفوفة التجارية لمكتب الأمم المتحدة الإحصائي وربما أيضا لبعض الأخطاء في إدخال البيانات ، فإن عدة قيم لمجموع الصادرات تظهر أقل من المجموع الأصلي للعناصر التي تشكلها ! وتسهيلا للحساب ، استخدمت كافة المجاميع النهائية بناء على ذلك عند حساب الحصص .

الجدول ٦-٩ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ،
الصادرت إلى البلدان النامية ، ١٩٧٥-١٩٨٨

السنة	العالم	المجموع	افريقيا	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	آسيا	السنة	افريقيا	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	آسيا
	(بملايين الدولارات)							(في المائة)			
المجموع											
١٩٧٥	٧٧ ٣٨٤	١٠ ٢٠٧	١ ٩٥٤	٢ ٥٢٩	٢ ٥٤٣	١ ٤٣٥	١٩٧٥	٢٣,١	٣٩,٩	٣٠,١	١٧,٠
١٩٨٠	١٥٥ ١١٥	٢٣ ١٧١	٤ ٣٥٦	٥ ١٦٤	٥ ٨٢٩	٣ ١١٢	١٩٨٠	٢٣,٦	٢٨,٠	٣١,٦	١٦,٩
١٩٨١	١٥٦ ٦٦٣	٢٦ ٧٢٧	٤ ٦٢١	٥ ٥١٢	٨ ٠٥٢	٣ ٤٧٥	١٩٨١	٢١,٣	٢٥,٤	٣٧,٢	١٦,٠
١٩٨٢	١٦٥ ٠٦٩	٢٩ ١٥٨	٤ ٦٠٠	٦ ٣٦٢	٨ ٠٥١	٣ ٤١٥	١٩٨٢	٢٠,٥	٢٨,٤	٣٥,٩	١٥,٢
١٩٨٣	١٧٤ ٨٤٦	٢٩ ٨٩٥	٤ ٩٦٩	٦ ٤٠٠	٧ ٥٤٩	٣ ٦٧١	١٩٨٣	٢١,٨	٢٩,١	٣٣,١	١٦,١
١٩٨٤	١٧٥ ٠١٠	٢٨ ٩٧٠	٤ ٦١٨	٦ ٧٨٥	٦ ٠٢٨	٣ ٨٥١	١٩٨٤	٢١,٧	٢١,٩	٣٨,٣	١٨,١
١٩٨٥	١٧٢ ١٩٦	٢٧ ١٣٤	٤ ٣٢٠	٦ ٩٠٨	٥ ٢١٦	٣ ٨٤٨	١٩٨٥	٢١,٣	٣٤,٠	٢٥,٧	١٩,٠
١٩٨٦	١٩٠ ٠٧٨	٢٩ ٢٠٢	٤ ٠٧٧	٧ ٩٤٠	٤ ٥٧٩	٣ ٥٤٤	١٩٨٦	٢٠,٢	٣٩,٤	٣٢,٧	١٧,٦
١٩٨٧	٢٠٧ ٨٣٦	٣٣ ٢٨٣	٤ ٣٤١	٨ ٣٨٦	٥ ١٧٩	٤ ٣١٦	١٩٨٧	١٩,٥	٣٧,٧	٣٣,٣	١٩,٤
١٩٨٨	٢١٦ ١١٠	٣٣ ٦٤٧	٤ ٠٧٨	٨ ٦٤٩	٥ ٤٦٤	٤ ٤٠٤	١٩٨٨	١٨,٠	٣٨,٣	٣٤,٢	١٩,٥
الاتحاد السوفياتي											
١٩٧٥	٣٣ ٣١٠	٦ ١٦٥	٧٩٧	١ ٧٨٢	١ ٠٣٩	٨٠٢	١٩٧٥	١٨,٠	٤٠,٣	٢٣,٥	١٨,١
١٩٨٠	٧٦ ٤٤٩	١٤ ١٠٦	١ ٣٨٠	٣ ٦٧٩	٢ ٢١٠	٢ ١٢٧	١٩٨٠	١٤,٧	٣٩,٢	٢٣,٥	٢٢,٦
١٩٨١	٧٩ ٠٠٣	١٥ ٨٠٤	١ ٦٣١	٣ ٩٥٦	٢ ٩٤١	٢ ٤١١	١٩٨١	١٤,٩	٣٦,٢	٢٦,٩	٢٢,٠
١٩٨٢	٨٦ ٩١٢	١٨ ٣١٦	١ ٨١٦	٤ ٧٠٣	٣ ٩٩٤	٢ ٤٨٥	١٩٨٢	١٥,١	٣٩,٢	٣٥,٠	٢٠,٧
١٩٨٣	٩١ ٣٤٣	١٨ ٧٣٣	٢ ١٣١	٤ ٨٤١	٢ ١٠٧	٢ ٧٣٢	١٩٨٣	١٨,٠	٤١,٠	١٧,٨	٢٣,١
١٩٨٤	٩١ ٦٤٩	١٨ ٠٨٦	١ ٧٧٨	٥ ٠٣٠	١ ٤٣٠	٣ ٠٢٤	١٩٨٤	١٥,٨	٤٤,٦	١٢,٧	٢٦,٩
١٩٨٥	٨٧ ٢٠١	١٦ ٠٥٩	١ ٦٢٠	٥ ١٢٣	١ ٤١١	٢ ٩٧٦	١٩٨٥	١٤,٦	٤٦,٠	١٢,٧	٢٦,٧
١٩٨٦	٩٧ ٣٣٥	١٨ ٢٧٥	١ ٣٧٢	٥ ٩٦٦	١ ٣٠٧	٢ ٦٠٩	١٩٨٦	١٢,٣	٥٣,٠	١١,٦	٢٣,٢
١٩٨٧	١٠٧ ٨٧٣	٢٣ ٢٤١	١ ٦٨٦	٦ ٤٩٨	١ ٦٦٩	٣ ١٨٨	١٩٨٧	١٢,٩	٤٩,٨	١٢,٨	٢٤,٤
١٩٨٨	١١٠ ٥٥٩	٢٣ ٣٣١	١ ٦١١	٦ ٦٦٤	١ ٧٣٤	٣ ٢٩١	١٩٨٨	١٢,١	٥٠,١	١٣,٠	٢٤,٧
أوروبا الشرقية											
١٩٧٥	٤٤ ٠٧٤	٤ ٠٤٢	١ ١٥٧	٧٤٧	١ ٥٠٤	٦٣٣	١٩٧٥	٢٨,٦	١٨,٥	٣٧,٢	١٥,٧
١٩٨٠	٧٨ ٦٦٠	٩ ٠٦٥	٢ ٩٧٦	١ ٤٨٥	٣ ٦١٩	٩٨٥	١٩٨٠	٣٢,٨	١٦,٤	٣٩,٩	١٠,٩
١٩٨١	٧٧ ٦٦٠	١٠ ٩٢٣	٢ ٩٩٠	١ ٥٥٦	٥ ١١١	١ ٠٦٤	١٩٨١	٢٧,٩	١٤,٥	٤٧,٧	٩,٩
١٩٨٢	٧٨ ١٥٧	١٠ ٨٤٢	٢ ٧٨٤	١ ٦٥٩	٥ ٠٥٧	٩٣٠	١٩٨٢	٢٦,٧	١٥,٩	٤٨,٥	٨,٩
١٩٨٣	٨٣ ٥٠٣	١١ ١٦٢	٢ ٨٣٨	١ ٧٩٩	٥ ٤٤٢	٩٣٩	١٩٨٣	٢٥,٨	١٦,٣	٤٩,٤	٨,٥
١٩٨٤	٨٣ ٣٦١	١٠ ٨٨٤	٢ ٨٤٠	١ ٧٦٥	٤ ٥٩٨	٨٢٧	١٩٨٤	٢٨,٣	١٧,٦	٤٥,٨	٨,٣
١٩٨٥	٨٤ ٩٩٥	١١ ٠٧٥	٢ ٧٠٠	١ ٧٨٥	٣ ٨٠٥	٨٧٢	١٩٨٥	٢٩,٥	١٩,٥	٤١,٥	٩,٥
١٩٨٦	٩٢ ٧٤٣	١٠ ٨٢٧	٢ ٧٠٥	١ ٩٧٤	٣ ٣٧٢	٩٢٥	١٩٨٦	٣٠,٤	٢٢,٣	٣٦,٨	١٠,٥
١٩٨٧	٩٩ ٩٥٣	١١ ٠٤١	٢ ٦٥٥	١ ٨٨٨	٣ ٥١٠	١ ١٢٨	١٩٨٧	٢٨,٩	٢٠,٦	٣٨,٢	١٢,٣
١٩٨٨	١٠٥ ٥٥١	١١ ٣١٦	٢ ٤٦٧	١ ٩٨٥	٣ ٧٣٠	١ ١١٣	١٩٨٨	٣٦,٥	٢١,٤	٤٠,١	١٢,٠

المصدر : بالاستناد إلى مجموعة البيانات وتعريفات المجموعات القطرية في المكتب الاحصائي بالامم المتحدة .

الجدول ٦-١٠ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ،
الواردات من البلدان النامية ، ١٩٧٥-١٩٨٨

السنة	العالم	المجموع	افريقيا	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	آسيا	السنة	افريقيا	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	آسيا
	(بملايين الدولارات)							(في المائة)			
المجموع											
١٩٧٥	٨٢ ١٣٧	٨ ٧٠٢	٢ ٠٣٢	٣ ٨٣٩	١ ٤٩٩	١ ٣٣٣	١٩٧٥	٢٣,٣	٤٤,١	١٧,٣	١٥,٣
١٩٨٠	١٤٣ ٩٠٧	١٦ ٣٠٦	٢ ٤٥٠	٦ ٩٧٣	٣ ٣٣٠	٣ ٥٥٤	١٩٨٠	١٥,٠	٤٣,٨	٢٠,٤	٢١,٨
١٩٨١	١٤٤ ٠٠٩	١٨ ٠٠١	٢ ٢٨٣	٨ ٦٣٣	٣ ١١٩	٣ ٩٥٨	١٩٨١	١٢,٧	٤٨,٠	١٧,٣	٢٢,٠
١٩٨٢	١٤٤ ٩٣٨	١٩ ١٢٠	٢ ٩٧٣	٩ ٨٥٠	٢ ٥٤٦	٣ ٧٤٨	١٩٨٢	١٥,٥	٥١,٥	١٣,٣	١٩,٦
١٩٨٣	١٤٨ ٩٧٩	١٧ ٨٢٠	٣ ٠٦٠	٩ ٠٤٠	٢ ٦٢٩	٣ ٠٨٦	١٩٨٣	١٧,٣	٥٠,٧	١٤,٨	١٧,٣
١٩٨٤	١٤٨ ٣١٦	١٦ ٩٦٩	٢ ٥٥٣	٨ ٦٤٧	٢ ٤٩٤	٣ ٢٧١	١٩٨٤	١٥,٠	٥١,٠	١٤,٧	١٩,٣
١٩٨٥	١٥١ ٦٧٣	٢٢ ٥٢٣	٢ ٤٤٩	٨ ٧٢٣	٢ ٦١٨	٣ ٤٨٤	١٩٨٥	١٤,٣	٥٠,٥	١٥,٣	٢٠,٣
١٩٨٦	١٦٩ ٨٣١	١٩ ٨٦٠	٢ ٥٠٣	٧ ١٥٧	٢ ٦٣٤	٣ ٦٤٢	١٩٨٦	١٦,٨	٤٧,٩	١٧,٦	١٧,٧
١٩٨٧	١٧٩ ٩٣٨	١٨ ٨١٦	٢ ١٥٣	٧ ٣١٤	٢ ٥١٨	٣ ٠٣٩	١٩٨٧	١٤,٤	٤٨,٣	١٦,٩	٢٠,٤
١٩٨٨	١٩٣ ٤٣٧	٢٠ ٧٩٣	٢ ٧٦٣	٧ ٦٣٨	٢ ٧٥٧	٣ ٣٩٠	١٩٨٨	١٦,٧	٤٦,٣	١٦,٧	٢٠,٥
الاتحاد السوفياتي											
١٩٧٥	٣٥ ١٧٠	٥ ٥٦٦	١ ٠٢٥	٣ ٩٨١	٦٩٣	٨٦٨	١٩٧٥	١٨,٤	٥٣,٥	١٢,٤	١٥,٦
١٩٨٠	٦١ ٩٣٤	٩ ٧٠١	٧٣٣	٥ ١٩٦	٩٨٨	٢ ٧٨٤	١٩٨٠	٧,٦	٥٣,٦	١٠,٣	٢٨,٧
١٩٨١	٦٥ ٩٧٦	١١ ٤٠٣	٦٩٩	٦ ٦٤٣	٨٧٣	٣ ١٨٩	١٩٨١	٦,١	٥٨,٣	٧,٦	٢٨,٠
١٩٨٣	٦٨ ٧٨٤	١٢ ٠٤٣	٤٧٥	٧ ٩٣٣	٦١٣	٣ ٠٢٣	١٩٨٣	٣,٩	٦٥,٩	٥,١	٢٥,١
١٩٨٣	٦٩ ١٣٠	١٠ ٩٠٥	٨٠١	٧ ١٣٠	٥٨٧	٣ ٣٩٧	١٩٨٣	٧,٣	٦٥,٣	٥,٤	٢٢,٠
١٩٨٤	٦٨ ٣٩٠	١٠ ٠١٣	٥٤٣	٦ ٢٥٦	٥٦٧	٣ ٦٤٥	١٩٨٤	٥,٤	٦٣,٥	٥,٧	٢٦,٤
١٩٨٥	٧٠ ١٣١	١٤ ١٥١	٥٩١	٦ ٧٤٦	٧٢٣	٣ ٦٩٥	١٩٨٥	٥,٥	٦٣,٧	٦,٧	٢٥,١
١٩٨٦	٧٣ ٤٧٩	١١ ٧٤٤	٦٤٣	٥ ٣٠٩	٧٤٦	٣ ٠٢٥	١٩٨٦	٧,٤	٦٠,٤	٨,٧	٢٣,٥
١٩٨٧	٧٥ ٣٥٠	١١ ٤٥٧	٩٨٥	٤ ٩٩٦	٨٩٤	٣ ٣٦٦	١٩٨٧	١٠,٧	٥٤,١	٩,٧	٢٥,٦
١٩٨٨	٨٣ ٧٢٩	١٢ ٤٨٦	١ ٢٨٣	٥ ٣١٨	١ ٠٨٥	٣ ٤٤٧	١٩٨٨	١٢,٧	٥٣,٥	١٠,٧	٢٤,٣
أوروبا الشرقية											
١٩٧٥	٤٦ ٩٦٧	٣ ١٣٧	١ ٠٠٧	٨٥٨	٨٠٦	٤٦٥	١٩٧٥	٢٣,١	٢٧,٤	٢٥,٧	١٤,٨
١٩٨٠	٨١ ٩٨٣	٦ ٦٠٥	١ ٧١٧	١ ٧٧٦	٣ ٣٤٣	٧٧٠	١٩٨٠	٢٦,٠	٢٦,٩	٣٥,٥	١١,٧
١٩٨١	٧٨ ٠٣٣	٦ ٥٩٩	١ ٥٨٣	١ ٩٩١	٣ ٣٤٧	٧٦٩	١٩٨١	٢٤,٠	٣٠,٣	٣٤,١	١١,٧
١٩٨٣	٧٦ ١٥٤	٧ ٠٧٧	٢ ٤٩٧	١ ٩١٨	١ ٩٣٣	٧٣٥	١٩٨٣	٢٥,٣	٢٧,١	٢٧,٣	١٠,٣
١٩٨٣	٧٩ ٨٥٩	٦ ٩١٥	٢ ٣٥٩	١ ٩٣٠	٣ ٠٤٣	٦٨٩	١٩٨٣	٣٣,٧	٢٧,٨	٢٩,٦	١٠,٠
١٩٨٤	٧٩ ٩٣٦	٦ ٩٥٧	٢ ١٠	٣ ٣٩١	١ ٩٣٧	٦٣٦	١٩٨٤	٢٨,٩	٣٤,٤	٣٧,٧	٩,٠
١٩٨٥	٨١ ٥٥١	٨ ٣٧٣	١ ٨٥٨	١ ٩٧٦	١ ٨٩٥	٧٨٩	١٩٨٥	٢٨,٥	٣٠,٣	٢٩,١	١٣,١
١٩٨٦	٩٧ ٣٥٣	٨ ١١٦	١ ٨٦١	١ ٩٤٨	١ ٨٨٨	٦١٧	١٩٨٦	٢٩,٥	٣٠,٩	٢٩,٩	٩,٨
١٩٨٧	١٠٤ ٥٨٨	٧ ٣٥٩	١ ١٦٧	٣ ٣١٨	١ ٦٣٤	٦٧٣	١٩٨٧	٣٠,٥	٣٩,٠	٣٨,٦	١١,٨
١٩٨٨	١٠٨ ٦٩٨	٨ ٣٠٧	١ ٤٨١	٣ ٣٢٠	١ ٦٧٣	٩٤٣	١٩٨٨	٣٣,١	٣٦,٣	٣٦,١	١٤,٧

المصدر : بالاستناد إلى مجموعة البيانات وتعريفات المجموعات القطرية في المكتب الاحصائي بالأمم المتحدة .

ويبين الجدول ٦-١٠ أن الواردات كان لها نفس التوزيع الجغرافي . وكما هو متوقع كانت آسيا وأمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة المصدرين الرئيسيين لواردات اقتصادات أوروبا المخططة مركزيا من بين جميع البلدان النامية (بين ثلاثة أرباع وأربعة أخماس مجموع الواردات تقريبا) ؛ لكن الاختلافات كانت ملحوظة مع الزمن ، ربما يرجع ذلك الى تقلب دور استيراد الحبوب الى الاتحاد السوفياتي . فقد أحرزت أمريكا اللاتينية قصب السبق بين الموردين للاتحاد السوفياتي سابقة الباقين بشوط بعيد (وذلك بسبب إدراج كوبا ضمنها وبسبب واردات الحبوب من أمريكا اللاتينية ، خصوصا من الأرجنتين) . ومن ناحية أخرى ظل الشرق الأوسط مصدرا ضعيفا للواردات ، لا يتجاوز نصيبه في أفضل الفروض عشر مجموع حصة البلدان النامية . وينبغي التأكيد على زيادة حصة افريقيا ، ويرجع هذا الى حد كبير الى إعادة تصدير النفط من الجماهيرية العربية الليبية .أما توزيع واردات أوروبا الشرقية فكان أكثر تساويا بين المجموعات القطرية ، باستثناء آسيا التي كانت تمثل حوالي ١٠ في المائة من مجموع الواردات من البلدان النامية . لكن التقلبات كانت كبيرة على مر الزمن .

وهناك طريقة أخرى للنظر الى مختلف بيانات البلدان النامية المفصلة في الفرع السابق ، وهي تقدير نسبة مساهمة اقتصادات أوروبا المخططة سابقا في التجارة مع مختلف فئات البلدان النامية . ويصور الجدول ٦-١١ (٤٤) تكوين تجارة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي - منفردتين أو مجتمعتين - مع المجموعات الرئيسية الأربعة للبلدان النامية حسب توزيع التصنيف الموحد للتجارة الدولية . ونفس الشيء متبع مع الواردات من مختلف فئات البلدان النامية هذه في الجدول ٦-١٢ (٤٥) .

أما الصادرات السوفياتية فكانت الاختلافات كبيرة في تكوينها ، فيما بين افريقيا والشرق الأوسط من ناحية وأمريكا اللاتينية من ناحية أخرى . وهذا واضح على أشده من الأهمية النسبية للمنتجات الزراعية والوقود والآلات . ففي نهاية الثمانينات كان البندان الغالبان على الصادرات السوفياتية هما الوقود والآلات ، فكانتا تمثلان معا بين ٥٠ و ٧٠ في المائة منها .

---

(٤٤) حسبما جاء بصدد الجدولين ٦-٩ و ٦-١٠ ، ليست المجاميع النهائية المستخدمة في حساب الأنصبة سوى حاصل القيم المبلغ عنها لفئات السلع الأساسية . انظر الحاشية ٤٣ .

(٤٥) المجموع المستخدم في هذا الجدول أيضا هو حاصل القيم المبلغ عنها لفئات السلع .

الجدول ٦-١١ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التكوين السلعي للصادرات حسب مجموعات البلدان النامية ، ١٩٧٥-١٩٨٨

(بالنسبة المئوية)

	المجموع				الاتحاد السوفياتي				أوروبا الشرقية			
	افريقيا	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	آسيا	افريقيا	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	آسيا	افريقيا	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	آسيا
١٩٧٥												
SITC 0+1	١٥,٤	١٥,٤	٨,٧	١٥,٢	٨,٨	١٧,١	٠,٨	٢٣,٨	١٩,٣	١١,٧	١٣,١	٥,٢
SITC 2+4	٧,٨	٦,٦	٦,١	٣,٢	١٤,٦	٨,٦	١٠,٠	٤,٤	٣,٨	٣,١	٤,٠	١,٩
SITC 3	٩,٨	٢٣,٤	١,٠	١٥,٦	٢٣,٩	٢٩,٥	١,٨	٢٤,٥	١,٣	١٠,٣	٠,٦	٥,٤
SITC 5	٥,٩	٥,٧	٥,٥	٣٠,٧	١,٠	٤,٠	٥,٠	١٢,٠	٨,٨	٩,٢	٥,٨	٣٠,٨
SITC 6+8	٢٤,٦	١٥,٢	٢٣,٣	١٤,٥	١٦,٦	١١,٢	٩,٥	٨,١	٢٩,٤	٢٣,٩	٣١,٢	٢١,٨
SITC 7	٣٦,٥	٢٣,٨	٥٥,٣	٣٠,٧	٣٥,٠	٢٩,٦	٧٣,٩	٢٧,١	٣٧,٤	٤٢,٨	٤٥,٣	٣٤,٨
١٩٨٠												
SITC 0+1	١٤,١	١٠,٤	١٠,٣	٣,٩	٤,٣	١٠,٥	٠,٨	٣,٥	١٧,٨	١٠,٣	١٤,٠	٣,٩
SITC 2+4	٨,٠	٦,٦	٤,١	٣,٤	١٠,٦	٨,٤	٥,١	٣,٤	٧,١	٣,٤	٣,٦	٣,٥
SITC 3	٤,٥	٢٣,٨	٨,٧	٣٨,٨	١٤,٤	٣٨,٦	٢٤,٠	٥٧,٩	٠,٨	٩,٧	٣,٦	٠,٣
SITC 5	٧,٨	٦,٨	٥,٧	١٣,٧	٣,٤	٤,١	٣,٣	٣,٩	٩,٥	١٣,٠	٦,٧	٣٣,٣
SITC 6+8	٣٠,٨	١١,٨	٣٥,٥	٩,٣	٣,٨	٩,١	١٠,١	٣,٠	٣٧,٣	١٨,١	٣١,٧	٣١,٥
SITC 7	٤٤,٦	٤١,٦	٤٥,٨	٣٣,٠	٦٣,٦	٣٩,٣	٥٦,٨	٣٩,٣	٣٧,٥	٤٦,٧	٤١,٤	٣٧,٦
١٩٨٥												
SITC 0+1	١٦,٦	٦,٩	١٣,١	٣,٦	٤,٩	٨,٣	٠,٧	١,٧	٢٢,٥	٣,٣	١٦,٧	٥,٣
SITC 2+4	١٠,٠	٦,٤	٧,٦	١,٣	٧,٦	٦,٦	٤,٠	٠,٧	١١,١	٥,٨	٨,٦	٣,٩
SITC 3	١١,٥	٣١,٠	٥,٦	٣٩,٦	٣٩,٤	٣٩,٤	٣٠,٣	٥٠,١	٢,٥	١٠,٠	١,٤	٩,٣
SITC 5	٤,٨	١٥,٣	٩,٦	٨,٣	٣,٠	٤,٠	٩,٣	٣,١	٥,٧	٤٣,٣	٩,٨	٣٦,٣
SITC 6+8	٣٠,٨	١١,٣	١٨,٧	٩,٩	٤,٥	١١,٤	٥,٦	٣,٨	٢٨,٩	١١,١	٣٣,٥	٣٠,٦
SITC 7	٣٦,٥	٣٩,٣	٤٥,٣	٣٨,٣	٥٠,٦	٣٠,٣	٦٠,٣	٤٣,٦	٣٩,٤	٣٦,٧	٤١,١	٣٥,٩
١٩٨٨												
SITC 0+1	١٣,٩	٧,٤	١٠,٥	٣,٩	٨,٣	٧,٣	١,١	١,٩	١٥,٦	٧,٥	١٤,١	٥,٣
SITC 2+4	٦,٣	٥,٧	٧,٥	٣,٦	٣,٠	٦,٥	٣,٦	١,٣	٨,٦	٣,٥	٩,٠	٥,٩
SITC 3	٩,٠	٣٦,٦	٨,٣	٣٥,٤	١٨,٧	٣٣,٩	٢٤,٩	٣٥,١	٣,٣	٨,٣	١,٩	١,٩
SITC 5	٥,٣	١٣,٤	١٠,٤	١٣,٣	٣,٦	٤,٣	٥,٣	٥,٥	٦,٧	٣٦,١	١٣,٤	٣١,٨
SITC 6+8	٣٣,٣	١١,٧	٣٠,٥	١٣,٣	٩,٤	١١,١	٦,٣	٥,٣	٣١,٥	١٣,٣	٣٥,٩	٣٩,٠
SITC 7	٤٣,٥	٣٦,٣	٤٣,٨	٤٣,٦	٥٩,٠	٣٨,٠	٥٨,٩	٥٠,٨	٣٤,٤	٣١,٤	٣٦,٧	٣٦,١

المصدر : بالاستناد الى مجموعة البيانات وتعريفات المجموعات القطرية في المكتب الإحصائي بالامم المتحدة .

الجدول ٦-١٢ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التكوين السلعي للواردات حسب مجموعات البلدان النامية ، ١٩٧٥-١٩٨٨

(بالنسبة المئوية)

	المجموع				الاتحاد السوفياتي				أوروبا الشرقية			
	افريقيا	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	آسيا	افريقيا	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	آسيا	افريقيا	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	آسيا
١٩٧٥												
SITC 0+1	٣٠,٨	٨٤,٩	٩,٩	٢٨,٢	٤٤,٨	٨٨,٧	١٢,٨	٢٩,٦	١٦,٦	٧١,٥	٧,٣	٢٥,٣
SITC 2+4	٣٧,٤	١٠,٩	١٤,٨	٣٠,٢	٣٣,٢	٩,٢	١٦,٩	٢٦,٥	٥١,٨	١٦,٩	١٣,٠	٣٧,١
SITC 3	١١,٣	٠,١	٦٧,٥	٥,١	١,٤	٠,٠	٦٠,٨	٦,٩	٣١,٤	٠,٥	٧٣,٣	١,٧
SITC 5	٣,٢	١,٠	٢,٢	٢,٤	٥,١	٠,٨	٢,٩	٣,٥	١,٤	١,٥	١,٦	٠,٤
SITC 6+8	١٦,٧	٣,١	٥,٥	٣٢,٢	٢٥,١	١,٢	٦,٦	٣١,١	٨,٢	٩,٧	٤,٥	٣٤,١
SITC 7	٠,٤	٠,٠	٠,١	٢,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٢,٣	٠,٥	٠,٠	٠,٢	١,٣
١٩٨٠												
SITC 0+1	٣٣,٥	٧٨,٧	١١,١	٢٧,٣	٦٥,٢	٨٤,٣	١٤,٠	٣٠,٠	١٩,٩	٦٢,٥	٩,٩	١٧,٠
SITC 2+4	١٩,٨	١٦,٦	١٠,٥	٣٣,٢	١٣,٠	١٣,٨	١٤,٠	٢٨,٤	٢٢,٧	٢٤,٦	٩,١	٤٦,٧
SITC 3	٣٧,٦	٠,٢	٧٣,٩	٦,٥	٠,٠	٠,٢	٦٣,٥	٨,١	٥٣,٦	٠,١	٧٨,٣	٠,١
SITC 5	٢,٤	٠,٤	١,٠	٣,٩	٥,٠	٠,٢	١,٦	٤,٨	١,٣	١,٠	٠,٧	٠,٤
SITC 6+8	٦,٨	٤,١	٣,٥	٢٨,٣	١٦,٨	١,٤	٧,٠	٢٦,٨	٢,٥	١١,٧	٢,٠	٣٤,١
SITC 7	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٧	٠,١	٠,١	٠,٠	١,٦
١٩٨٥												
SITC 0+1	٢٢,٧	٧٣,٣	٥,٥	٢٤,٩	٥٦,٠	٧٧,١	١٣,٢	٢٤,٤	١٢,١	٥٩,٩	٢,٦	٢٦,٦
SITC 2+4	١٧,٢	١٥,٤	٩,١	٢٥,٢	١٦,٧	١٤,٥	١٣,٧	٢١,٤	١٧,٤	١٨,٧	٧,٤	٣٨,٩
SITC 3	٤٩,٨	٦,١	٧٥,٣	٦,٨	٠,٠	٦,٣	٤٤,٢	٨,٦	٦٥,٦	٥,١	٨٧,٣	٠,١
SITC 5	٣,٤	٠,٥	٣,٩	٤,٥	٩,٦	٠,٣	٩,٨	٥,٧	١,٤	١,٩	٠,٣	٠,٥
SITC 6+8	٦,٨	٣,٦	٦,٨	٣٣,٥	١٧,٧	١,٨	١٨,٠	٣٣,٩	٣,٣	١٠,٣	٢,٥	٣٠,٨
SITC 7	٠,١	١,٠	٠,٣	٦,١	٠,٠	٠,١	١,١	٦,٩	٠,٢	٤,٣	٠,٠	٣,١
١٩٨٨												
SITC 0+1	١٩,٦	٧٧,٨	١٠,٦	٢٤,٥	٣٠,٤	٧٧,٤	١٢,٠	٢٤,٨	١٠,٢	٧٨,٨	٩,٧	٣٣,٨
SITC 2+4	١٩,٨	١١,٤	١٢,٤	٣٥,٠	٨,٨	١١,١	١٤,٨	٢٣,٢	٣٩,٥	١٢,٠	١٠,٨	٣٩,٦
SITC 3	٢٧,٥	٦,٥	٥٧,٧	٦,٧	١٠,٧	٨,٧	٣٤,٥	٩,٣	٤٢,٠	١,٤	٧٣,٩	٠,٠
SITC 5	٨,٢	٠,٤	٦,٦	١,٩	١٠,٥	٠,٢	١٥,١	٢,٤	٦,٢	١,٠	١,١	٠,٦
SITC 6+8	٢٤,٧	٣,٧	١٣,١	٣٦,٩	٣٩,٧	٢,٥	٢٣,٠	٣٦,٧	١١,٦	٦,٥	٤,٩	٣٧,٥
SITC 7	٠,٢	٠,٣	٠,٧	٥,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٦	٣,٦	٠,٤	٠,٠	٠,٧	٨,٥

المصدر : بالاستناد الى مجموعة البيانات وتعريفات المجموعات القطرية في المكتب الإحصائي بالامم المتحدة .

أما التكوين السلعي للواردات (انظر الجدول ٦-١٢) سواء للاتحاد السوفياتي أو لأوروبا الشرقية من مناطق البلدان النامية فهو يختلف كثيرا عن تكوين الصادرات . ولعل أبرز سمة فيه هي أن نسبة الآلات الى مجموع الواردات من أي منطقة كانت تافهة . وكانت أعلى ما تكون بالنسبة للواردات من البلدان النامية الآسيوية ، فقد تجاوزت ٨ في المائة في حالة أوروبا الشرقية في عام ١٩٨٨ ، وكانت أقل بقليل من ٤ في المائة في حالة الاتحاد السوفياتي . والحقيقة أن المصنوعات كلها كانت تمثل حصة ضئيلة وإن تكن آخذة في الارتفاع بالنسبة لافريقيا والشرق الأوسط ، وحصة آخذة في الانخفاض بالنسبة لآسيا وأمريكا اللاتينية . وكانت الأغذية والمواد الخام غير الغذائية تمثل الغالبية العظمى من الواردات من أي مجموعة من البلدان ، باستثناء الوقود من الشرق الأوسط . على أنه تجدر الإشارة الى الانخفاض الحاد فيه ، والى الزيادة الحادة في حصة الوقود من واردات أوروبا الشرقية ، خصوصا من افريقيا .

تصنيف المجموعات بشكل تحليلي أجدى

وثمة تصنيف لفئات البلدان النامية يعد أجدى من الوجهة التحليلية وهو بالتأكيد أكثر فائدة في تقييم ما للأحداث في الشرق ، وفي إطار الشرق ـ الغرب ، من أثر على البلدان النامية أنه تصنيف يشمل أربع مجموعات على الأقل ، هي البلدان التي ظلت على صلات وثيقة جدا باقتصادات أوروبا التي كانت مخططة . وهي بالتحديد البلدان الثلاثة التي كانت عضويتها كاملة في مجلس التعاضد الاقتصادي (٤٦) ؛ والبلدان النامية

---

(٤٦) يلاحظ أن منغوليا أصبحت عضوا كاملا في مجلس التعاضد الاقتصادي في عام ١٩٦٢ . وكذلك كوبا في عام ١٩٧٢ ، وفييت نام في عام ١٩٧٨ . وبينما كانت منغوليا اشتراكية منذ بداية النظام العالمي الاشتراكي ، فإن فييت نام (ونقصد هنا طبعا البلد المسمى حتى عام ١٩٧٥ جمهورية فييت نام الديمقراطية) ، أصبحت عضوا بعد نيلها الاستقلال عام ١٩٥٤ . أما كوبا فلم تنضم الى النظام الاشتراكي العالمي إلاّ في عام ١٩٦٢ بعد أن تحول مسار ثورتها الاجتماعية الى التحالف مع البلدان الاشتراكية .

الثمانية التي تحظى بمركز البلدان المتعاونة في المجلس (٤٧) ؛ ومجموعة من البلدان النامية كانت لها علاقات تقليدية وثيقة بأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي لأسباب سياسية أو مذهبية أو عسكرية أو أسباب أخرى (٤٨) . كما قد يكون من المفيد النظر في أمر العلاقات التجارية مع مجموعة رابعة هي مجموعة الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع (٤٩) .

تبقى أسئلة لها أهمية حاسمة في تقييم أثر الأحداث في الشرق على هذه البلدان النامية ، ولا يمكن الاجابة عليها بشكل مرض بسبب عدم كفاية البيانات . ذلك أن البيانات الموحدة للمكتب الاحصائي بالأمم المتحدة لا تسمح بكل بساطة بالتوصل إلى توثيق أساسي لهذه المجموعات . أما احصاءات مجلس التعاضد الاقتصادي فإنها تفيد عند دراسة بعض المجموعات ولكنها لا تفيد مع غيرها . وأخيرا فإن نقص الابلاغ الاحصائي وخصوصا احصاءات التجارة الثنائية مع هذه البلدان النامية المختارة ، فضلا عن كثرة

---

(٤٧) وُقعت الاتفاقات الخاصة بمركز التعاون مع هذه البلدان بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٧ . ولن نعير اهتماما لذلك لأن العلاقة "الخاصة" كانت موجودة أصلا في معظم الحالات (وبالقطع في حالة أفغانستان وأنغولا والعراق وموزامبيق واليمن الديمقراطية - التي عادت الى التسمي باسم "اليمن" في عام ١٩٩٠) وإن اتخذت قالبا أقل رسمية قبل توقيع اتفاق التعاون مع مجلس التعاضد . على أنه من المفيد في كل الأحوال أن نتذكر هذه السمة الخاصة عند تحليل البيانات . والملاحظ أن البيانات الخاصة بموزامبيق ناقصة جدا الى حد يتعذر معه إدخالها في التحليل . كما اقتضى الأمر إدخال بعض التعديلات الأخرى في هذه الفئة القطرية . وهذه الاستثناءات مشار إليها في الجدولين ٦-١٣ و ٦-١٤ .

(٤٨) تشمل هذه المجموعة كما أشير آنفا العلاقات مع باكستان والجزائر وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وكمبوديا ومصر والمغرب والهند ، مع بعض التعديلات لاستيعاب البيانات ، كما جاء في الجدولين ٦-١٣ و ٦-١٤ .

(٤٩) كما أشير آنفا ، تشمل هذه المجموعة البرازيل وتايلند وتركيا وتونس وسنغافورة وماليزيا وهونغ كونغ . أما البيانات الخاصة ببعض الاقتصادات الأخرى الحديثة العهد بالتصنيع ، التي قد تصبح مثارا للاهتمام ، فهي إما معدومة أو أولية جدا ومن ثم لم يكن ثمة مناص من تجاهلها . ويلاحظ أنه قد تعين تعديل هذه المجموعة بسبب الثغرات الموجودة في البيانات (كما جاء في الجدولين ٦-١٣ و ٦-١٤) .

المشاكل التي تصادف في تقييم البيانات الوطنية المتاحة ، يجعلان من المستحيل الاعتماد بصورة واسعة على المصادر الاحصائية الوطنية ، إلا حين تكون المعلومات الأخرى معدومة تماما . ومن ثم سيجري فيما يلي توثيق العلاقات التجارية والمالية بقدر ما تسمح به المعلومات من تقييم .

ويبيّن الجدولان ٦-١٣ و ٦-١٤ قيم الواردات والصادرات من وإلى هذه الفئات الخاصة الأربعة واقتصادات أوروبا المخططة سابقا . وترد بيانيا في الشكلين ٦-٤ و ٦-٥ أنصبة المجموعات الأربعة من مجموع صادرات وواردات اقتصادات أوروبا المخططة سابقا ، ثم نصيب كل منها على حدة مع أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي . وتوضح البيانات أن التجارة مع البلدان النامية الثلاثة التي لها عضوية كاملة في مجلس التعاضد الاقتصادي مازالت هامشية الاهمية لأوروبا الشرقية الأصلية (حوالي ١ في المائة في كل من الصادرات والواردات) ، ولكنها لم تكن هامشية مع الاتحاد السوفياتي (فقد بلغت في السنوات الأخيرة ٩ في المائة من الصادرات و ٧ في المائة من الواردات) . كذلك فإن نصيب هذه البلدان من تجارة بلدان أوروبا المخططة سابقا ظلت تزداد باطراد ، ويرجع ذلك بالكامل تقريبا الى الاتحاد السوفياتي . وهذا قد يوحي بأن ما كانت البلدان النامية تحصل عليه من صافي تحويلات الموارد من خلال التجارة كان أقل من السابق . كما أن نسبة الصادرات ظلت تتجاوز نسبة الواردات ، مما يوحي بتحويلات من الموارد الى هذه البلدان النامية المختارة .

الجدول ٦-١٣ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، الصادرات إلى
مجموعات مختارة من البلدان النامية ، ١٩٧٠-١٩٨٩
(بملايين الدولارات)

السنة	المجموع			الاتحاد السوفياتي			أوروبا الشرقية		
	مجلس التعاضد الاقتصادي (أ)	المتعاونون (ب)	البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية (ج)	مجلس التعاضد الاقتصادي (أ)	المتعاونون (ب)	البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية (ج)	مجلس التعاضد الاقتصادي (أ)	المتعاونون (ب)	البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية (ج)
١٩٧٠	١ ٣٠٠	٢٠٤	١ ٣٦١	١ ٠٢٨	١١٣	٨٧٥	٢٧٢	٩١	٤٨٦
١٩٧١	١ ٢٤٧	٢٨٦	١ ٣٨٠	١ ٠٠٦	١٦٥	٨٤٢	٢٤١	١٢١	٥٣٨
١٩٧٢	١ ٢٤٩	٢٨٧	١ ٣٩٧	١ ١١٨	١٦٦	٨٠٦	٢٣٠	١٢١	٥٩١
١٩٧٣	١ ٧٥٥	٤٠٩	١ ٧١٨	١ ٤٤٣	٢٥٤	١ ٠٩٧	٣١١	١٥٥	٦٢٢
١٩٧٤	٢ ٢١٦	٦٣٨	٢ ٥٧٢	١ ٨٥٢	٣٤٧	١ ٤٥٢	٣٦٤	٢٩٢	١ ١١٩
١٩٧٥	٢ ٨٢٠	٩٢٤	٢ ٨٥٤	٢ ٢٩٢	٤٩٩	١ ٥٦٤	٥٢٨	٤٢٥	١ ٢٩٠
١٩٧٦	٣ ٢٦٩	٩٩٥	٢ ٧٩٦	٢ ٧٣٠	٦١٧	١ ٤٠٢	٥٣٩	٣٧٩	١ ٢٩٤
١٩٧٧	٣ ٩١٥	١ ٠٦٣	٣ ٤٦٥	٣ ٣٤٢	٧٠٩	١ ٨٣٠	٥٧٤	٣٥٤	١ ٦٤٥
١٩٧٨	٤ ٨٩١	١ ٨٧١	٣ ٥٥٤	٤ ١٤٢	١ ٤٠١	١ ٨٩٣	٧٤٨	٤٧٠	١ ٦٦١
١٩٧٩	٥ ٦٤٨	٢ ٤٧٨	٣ ٨٩٦	٤ ٨١١	١ ٨٢٧	٢ ٠٥٤	٨٣٨	٦٥١	١ ٨٤٢
١٩٨٠	٦ ٣٢٧	٢ ٤٨٩	٥ ٣٥٨	٥ ٢٧١	١ ٥٠٨	٢ ٧٣٤	٦٣٠	٩٨١	١ ٠٥٦
١٩٨١	٧ ٠٣٠	٤ ٣٤٢	٦ ٠١٠	٥ ٩٣١	٢ ٢٠٩	٣ ٢٩٧	٥٨٣	٢ ١٢٣	١ ٠٩٩
١٩٨٢	٧ ٨٤٧	٤ ٥١٧	٥ ٩٩٠	٦ ٦٨٤	٢ ٣٥٠	٣ ٢٨٦	٥٤٣	٢ ١٦٧	١ ١٦٣
١٩٨٣	٨ ٣٢٤	٣ ١٥٣	٦ ٣٩١	٧ ١٣٠	١ ٧٣٩	٣ ٦٦٠	٣٨٦	١ ٤١٤	١ ٣٠٣
١٩٨٤	٨ ٣٩٤	٣ ٢٤٥	٥ ٧٤٣	٧ ٠٧٦	١ ٧٩٨	٣ ٣٢٤	٣٨٣	٢ ٤٠٩	١ ٢١٨
١٩٨٥	٨ ٢٣٩	٣ ٢٦٠	٥ ٩٧٠	٧ ٤٠٩	١ ٨٦٠	٣ ٣١٧	٣٤١	١ ٤٠٠	٨٣٠
١٩٨٦	٩ ٧٣٦	٣ ٤٥٢	٤ ٦٨٣	٨ ٨٨٥	٢ ١٦٧	٣ ٦٦٨	٣١٥	١ ٢٨٥	٨٤١
١٩٨٧	١٠ ٩٤١	٣ ٦٤٤	٥ ٢٧١	٩ ٩٩١	٢ ٣٩٨	٣ ٣٥١	٥٤٧	١ ٣٤٥	٩٥١
١٩٨٨	١١ ٣٦٩	٣ ٥٩٣	٥ ٧٣٩	١٠ ٣٩٣	٢ ٣٨٠	٣ ٣٨٣	٥٤٨	١ ٣١٣	١ ٠٧٦
١٩٨٩	١٠ ٧٧٠	٢ ٧٨٠	٥ ٦٤٨	٩ ٨٨٩	٢ ١٢٧	٣ ٥٨٠	٨٤٣	٦٥٣	٨٨١

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة ، بالاستناد الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) فييت نام ، كوبا ، منغوليا .

(ب) اثيوبيا ، افغانستان ، أنغولا ، العراق ، المكسيك ، نيكاراغوا ، اليمن الديمقراطية .
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . وبينات صادرات رومانيا الى افغانستان ونيكاراغوا ناقصة بدرجة لا تسمح بإدراجها .

(ج) البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية : جمهورية ايران الإسلامية ، باكستان ، الجزائر ، الجمهورية العربية السورية ، كمبوديا ، مصر ، المغرب ، الهند .
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . وبينات صادرات رومانيا الى كمبوديا ناقصة بدرجة لا تسمح بإدراجها .

(د) البرازيل ، تايلند ، تركيا ، تونس ، سنغافورة ، ماليزيا ، هونغ كونغ .
بيانات الجمهورية الديمقراطية غير متوفرة . وبيانات صادرات رومانيا ناقصة بدرجة لا تسمح بإدراجها .

الجدول ٦-١٤ أوروبا الشرقية ، والاتحاد السوفياتي
الواردات من مجموعات مختارة من البلدان النامية ، ١٩٧٠-١٩٨٩
(بملايين الدولارات)

السنة	المجموع			الاتحاد السوفياتي			أوروبا الشرقية		
	مجلس التعاضد الاقتصادي (أ)	المتعاونون (ب)	البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية (ج)	مجلس التعاضد الاقتصادي (أ)	المتعاونون (ب)	البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية (ج)	مجلس التعاضد الاقتصادي (أ)	المتعاونون (ب)	البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية (ج)
١٩٧٠	٧٩٢	٤٧	١ ١٨٥	٥٩٤	٤٠	٧٨٣	١٩٩	٧	٤٠٢
١٩٧١	٦٣١	٧٧	١ ٢٢٥	٤٢٤	٥٨	٨٩٦	٢٠٦	١٩	٤٣٠
١٩٧٢	٥٤٠	١٤٤	١ ٦٠٥	٣٧١	١٣٤	١ ٠٣٨	١٦٩	٣٠	٥٦٧
١٩٧٣	١ ٠٠٢	٢٧٧	١ ٨٥١	٧٤٧	٣٠٦	١ ٢٢٣	٢٥٤	٧١	٦١٨
١٩٧٤	١ ٥٧٨	٦٤٥	٢ ٧٢٥	٩٢٧	٤٤٤	١ ٦١٥	٤١٩	٢٠١	١ ١١٠
١٩٧٥	٢ ٦٢٢	٧١٢	٣ ٠٧١	١ ١٢٧	١ ٥٤٥	١ ٨٥٤	٢٨٩	١٦٨	١ ٢١٧
١٩٧٦	٢ ٦٨٧	٩٤١	٣ ٧٠٠	١ ٤٠٠	٦١٨	١ ٥٢٢	٤٠١	٢٢٢	١ ١٦٧
١٩٧٧	٢ ٢٤٧	٩٥٢	٣ ٠٠٢	١ ٤٤٤	٥٦١	١ ٨٢٩	٤٢٠	٢٩١	١ ١٦٢
١٩٧٨	٤ ٢٠٥	١ ٥٠٤	٢ ٥٧٢	١ ٤١٠	٧٥٢	١ ٥٢٢	٥٠٢	٧٥٢	١ ٠٤٩
١٩٧٩	٤ ٢٢٠	٢ ١٥٩	٢ ٠٢٢	٢ ٠١٣	٧٧٢	١ ٥٧٠	٥٧٧	١ ٢٨٨	١ ٤٥٢
١٩٨٠	٤ ٢٤٠	٢ ٤٦١	٤ ٦٤٢	٢ ٨٢١	٨٨١	٢ ٢٦٩	٦٢٠	١ ٥٨٢	٢ ٢٧٤
١٩٨١	٤ ٢٦٥	٩٥٢	٥ ٧٢٧	٢ ١٤٧	٥٢١	٣ ٥٩٩	٨٢٢	٤٢٢	٢ ١٢٨
١٩٨٢	٥ ٢١٠	٩٠٥	٦ ١٤٤	٢ ١٦٤	٤٧٨	٣ ٢٦١	٧٦٢	٤٢٦	٢ ٧٨٤
١٩٨٣	٥ ٢٢٢	١ ٠٦٨	٥ ٥٤٢	٣ ٢٢٢	٩٤٤	٢ ٩٦١	٨٠٤	١٢٤	٢ ٥٨١
١٩٨٤	٥ ٩٩٨	١ ٤٢٢	٥ ٧٦٦	٣ ٢٧٦	١ ٢٤٧	٢ ٧٤٩	٩٦٠	١٨٨	٣ ٠١٧
١٩٨٥	٦ ٤٧٨	١ ٥٢٢	٦ ١٥٨	١ ٧٨٨	٥ ٧٤٤	٢ ٠٥٤	٧٢٤	٣٩٩	٣ ١٠٤
١٩٨٦	٧ ٠٢٢	١ ٣٩٢	٤ ٧٩٩	١ ٥٤٥	٦ ٣٩٥	٢ ٩٠٥	٦٢٧	٤٧٩	١ ٨٩٤
١٩٨٧	٧ ٩٨٢	٢ ٢٤٠	٤ ٨٩١	١ ٨٢٢	٧ ١٨١	٢ ٨٩٢	٨٠١	٥١٠	١ ٩٩٨
١٩٨٨	٨ ٢٧٥	٢ ٨٨٨	٥ ٦٢٠	١ ٨٦٠	٧ ٦٢٦	٣ ٤٠٤	٨٤٠	٨٠٢	٣ ٢٢٧
١٩٨٩	٨ ٤٥٤	٢ ٥٨٧	٧ ٠٨٦	٢ ٨٥١	٧ ٥٩٤	٤ ٨٥٠	٨٥٩	٧٤٨	٢ ٢٢٦

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة ، بالاستناد الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) فييت نام ، كوبا ، منغوليا .

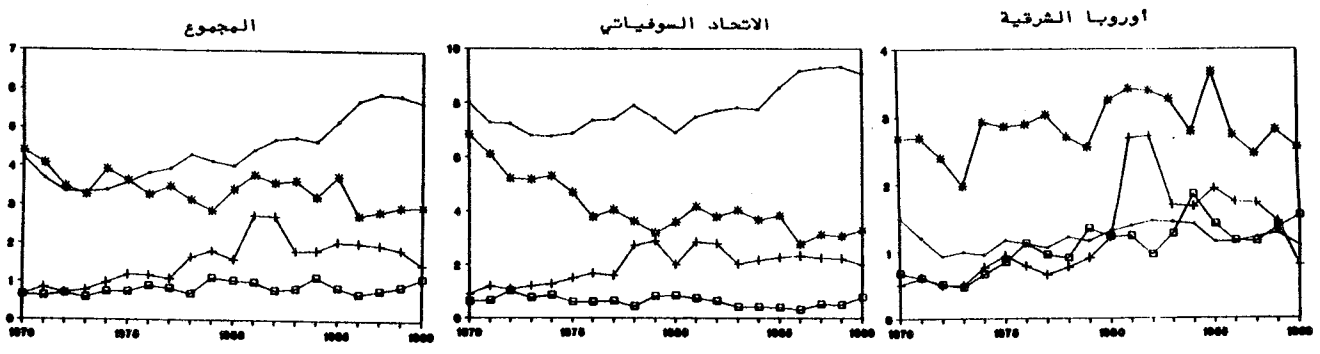
(ب) اثيوبيا ، افغانستان ، انغولا ، العراق ، المكسيك ، نيكاراغوا ، اليمن الديمقراطية .
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . وبيانات صادرات رومانيا الى افغانستان ونيكاراغوا ناقصة بدرجة لا تسمح بادراجها .

(ج) البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية : جمهورية ايران الاسلامية ، باكستان ، الجزائر ، الجمهورية العربية السورية ، كمبوديا ، مصر ، المغرب ، الهند .
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . وبيانات صادرات رومانيا الى كمبوديا ناقصة بدرجة لا تسمح بادراجها .

(د) البرازيل ، تايلند ، تركيا ، تونس ، سنغافورة ، ماليزيا ، هونغ كونغ .
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . وبيانات صادرات رومانيا ناقصة بدرجة لا تسمح بادراجها .

الشكل ٦ - ٤ - أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التوزيع الجغرافي للصادرات الى مجموعات مختارة من البلدان النامية ، ١٩٧٠ - ١٩٨٩

(بالنسب المئوية)



المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة ، بالاستناد الى مصادر وطنية ودولية .

—●— فييت نام ، كوبا ، منغوليا .

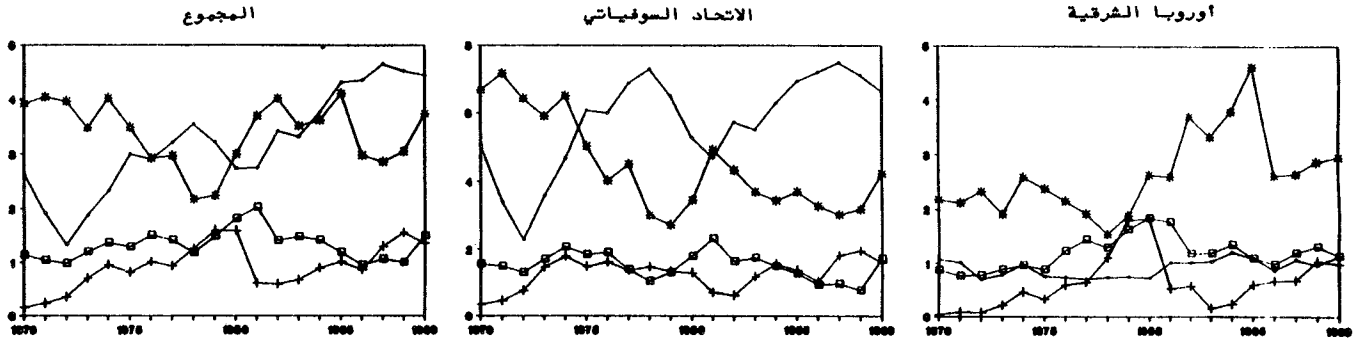
—+— اثيوبيا ، افغانستان ، انغولا ، العراق ، المكسيك ، نيكاراغوا ، اليمن الديمقراطية . بيانات موزامبيق ذات طابع أولي لا يسمح بادراجها .
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . بيانات صادرات رومانيا الى افغانستان ونيكاراغوا ناقصة على نحو لا يسمح بادراجها .

—✱— البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية : ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، الجزائر ، الجمهورية العربية السورية ، كمبوديا ، مصر ، المغرب ، الهند .
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . بيانات صادرات رومانيا الى كمبوديا ناقصة على نحو لا يسمح بادراجها .

—□— البرازيل ، تايلند ، تركيا ، تونس ، سنغافورة ، ماليزيا ، هونغ كونغ .
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . بيانات صادرات رومانيا الى كمبوديا ناقصة على نحو لا يسمح بادراجها .

الشكل ٦ - ٥ - أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، التوزيع الجغرافي للواردات من مجموعات مختارة من البلدان النامية ، ١٩٧٠ - ١٩٨٩

(بالنسب المئوية)



المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة ، بالاستناد الى مصادر وطنية ودولية .

—●— فييت نام ، كوبا ، منغوليا .

—+— اثيوبيا ، افغانستان ، انغولا ، العراق ، المكسيك ، نيكاراغوا ، اليمن الديمقراطية . بيانات موزامبيق ذات طابع أولي لا يسمح بادراجها .
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . بيانات صادرات رومانيا الى افغانستان ونيكاراغوا ناقصة على نحو لا يسمح بادراجها .

—✱— البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية : ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، الجزائر ، الجمهورية العربية السورية ، كمبوديا ، مصر ، المغرب ، الهند .
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . بيانات صادرات رومانيا الى كمبوديا ناقصة على نحو لا يسمح بادراجها .

—□— البرازيل ، تايلند ، تركيا ، تونس ، سنغافورة ، ماليزيا ، هونغ كونغ .
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . بيانات صادرات رومانيا الى كمبوديا ناقصة على نحو لا يسمح بادراجها .

ومع أن نسب مساهمة البلدان النامية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي في التجارة مع اقتصادات أوروبا المخططة مركزيا ظل صغيرا فقد كانت لهذه التجارة أهمية حاسمة لدى البلدان الثلاثة . وهكذا كانت حصة المجلس خلال الثمانينات من مجموع صادرات كوبا تتراوح بين ٦٥ و ٨٧ في المائة ، ومن منغوليا بين ٩٢ و ٩٣,٥ في المائة ، ومن فييت نام بين ٤١ و ٦٦ في المائة ؛ أما البيانات المقابلة لنسب الواردات فكانت بين ٧٦ و ٨٦ في المائة لكوبا ، وبين ٩٣ و ٩٨ في المائة لمنغوليا ، وبين ٥٦ و ٧٩ في المائة لفييت نام (٥٠) . ورغم عدم وجود إحصاءات مفصلة عن مجموعات السلع فلا يكاد يوجد شك في أن عدم التوازي الملحوظ في التجارة بالنسبة لجميع البلدان النامية كان أكثر وضوحا في العلاقات بين بلدان أوروبا الاعضاء بمجلس التعاضد الاقتصادي والبلدان الاخرى الاعضاء فيه نظرا لحاجة البلدان الاخيرة الى السلع الرأسمالية للإسراع كثيرا بتصنيعها ، وقدرتها على توريد المواد الخام والاغذية بالذات (٥١) .

ورغم أن نصيب البلدان النامية الثلاثة الاعضاء في المجلس من التجارة مع شركائها من الاعضاء الاوروبيين في المجلس ظل قليلا ، فإن هذه البلدان وجدت خلال الثمانينات سوقا متزايد الاتساع لمنتجاتها في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، وارتفع نصيبها من أسواقها فعلا . ولا يمكن إرجاع ذلك بالكامل الى أن هذه البلدان أصبحت أعضاء في مجلس التعاضد . بيد أن الإحصاءات التجارية تنحو الى تأييد الفرضية القائلة بأن عضويتها في المجلس ساعدت على تحسين فرص تجارتها مع بلدان المجموعة .

كما يوضح الجدولان ٦-١٣ و ٦-١٤ قيم تجارة البلدان المتعاونة مع اقتصادات أوروبا المخططة سابقا (مع استثناء البيانات الخاصة بالجمهورية الديمقراطية

---

(٥٠) لم يتحقق هذا إلا في عام ١٩٨٩ عندما اشتدت كثيرا حركة التصدير الى البلدان ذات العملات القابلة للتحويل ، وذلك في إطار حركة "دوي موي" وهو الاسم الذي أطلقته فييت نام على عملية إعادة التشكيل . ولو أغفل هذا الاثر لتراوحت النسبة بين ٥٢ و ٦٦ في المائة .

(٥١) جميع هذه البيانات مأخوذة من Vneshnyaya torgovlya stran - chlenov ، الصفحات ٣٨ و ٣٩ و ٤٥ .

الألمانية)[٥٢] ؛ والأنصبة المقابلة لذلك مرسومة في الشكل ٦-٤ الخاص بالصادرات والشكل ٦-٥ الخاص بالواردات . وكان هناك شيء من عدم الاستقرار في حصة هذه البلدان من مجموع الصادرات والواردات مع اقتصادات أوروبا المخططة سابقا ، فكانت تتراوح بين ١ و ٢,٥ في المائة من الصادرات ، وبين ١ و ١,٥ في المائة من الواردات ، ولكنها أخذت تتسع بعد توقيع اتفاقات مركز المتعاون ؛ وقبل أن يحدث ذلك كانت النسب تتأرجح حول ١ في المائة . والحقيقة أن نصيب هذه البلدان النامية تضاعف بل زاد عن الضعف ، خصوصا عندما كشفت أوروبا الشرقية صادراتها في أوائل الثمانينات . كما حدث بعض التقدم في الواردات إلا فيما يخص أوروبا الشرقية في السنوات الأخيرة ، ولكنه كان أقل كثيرا من تحسن الصادرات . وهذا بذاته يوحي بوجود فوائض من الصادرات سواء في الاتحاد السوفياتي أو أوروبا الشرقية .

وربما كانت أهمية الشركاء الأوروبيين في التجارة مع هؤلاء المتعاونين أقل كثيرا من ذلك ، بل أقل كثيرا جدا في حالة متعاونين منفردين (مثل المكسيك) عما كان عليه الحال بالنسبة للبلدان النامية الثلاثة الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، ولكن هذه التجارة ظلت هامة مع ذلك لمعظم هذه البلدان . أما عن تشكيل السلع الأساسية ، فإن البيانات غير الكاملة توحي بأن التجارة ظلت في سوادها الأعظم متفقة مع السمات العامة للتجارة بين البلدان الأوروبية الأعضاء بالمجلس والبلدان النامية ، وأن صادرات البلدان الأولى كانت تتكون أساسا من السلع المصنوعة وخصوصا الآلات ، وأن معظم الواردات كان من الوقود والمواد الخام .

الخلاصة ، هناك على ما يبدو بعض الشواهد المبدئية على أن البلدان النامية التي كانت لها بعض الصلات الرسمية بمجلس التعاضد الاقتصادي قد استفادت بتحسين مركزها ، خصوصا من حيث صادرات الدول الأوروبية الأعضاء بالمجلس ، وربما أيضا من حيث

---

(٥٢) نظرا لتعذر تقدير أية بيانات منذ عام ١٩٧٥ عن عدة بلدان في مجموعات البلدان النامية المصنفة على نحو تحليلي أجدى ، اقتضى الأمر ببساطة استبعاد البيانات الجزئية المتاحة عن الجمهورية الديمقراطية الألمانية من الحساب . وهذا مؤسف لأن نسبة هذا البلد من تجارة مجلس التعاضد مع البلدان المتعاونة الثمانية كان كبيرا نسبيا في الستينات وأوائل السبعينات ؛ وليس ثمة ما يدعو الى الاعتقاد بأن الاتجاهات الأحدث ستختلف كثيرا عن سابقاتها . وللإطلاع على تحليل حديث ، انظر سيغفريد شولتز ، "خصائص سياسة المانيا الشرقية في العالم الثالث : المساعدات والتجارة" ، Konjunkturpolitik ، العدد رقم ٥ (١٩٩٠) ، الصفحات ٣٠٩-٣٢٨ . واستوجب الأمر إدخال بعض التعديلات على ما ورد في الإفادات الأخرى كذلك ، كما ورد في حواشي الجدولين .

نقل المساعدات أو الائتمانات وهي مسألة سنتناولها بمزيد من البحث فيما بعد . ولكن المعلومات الموجودة لا تكفي ببساطة لإرجاع هذه التطورات بصورة لا لبس فيها الى البلدان التي أصبحت منتسبة الى المجلس . ومع ذلك يبدو أن بعض أشكال الانتساب الرسمي الى المجلس ساعدت على تحسين إمكانيات تجارة هذه البلدان في المجلس .

وفيما يتعلق بتطور التجارة مع المجموعات الاخرى (انظر الجدول ٦-١٣ والجدول ٦-١٤ للاطلاع على القيم المطلقة ، وانظر الجدول ٦-٤ والجدول ٦-٥ للاطلاع على حصص الصادرات والواردات) ، كانت البلدان النامية المختارة ، التي لها صلات وثيقة مع الاقتصادات الأوروبية التي كانت مخططة في السابق ، دون أن تكون لها صلات رسمية مع مجلس التعاضد الاقتصادي ، تشكل ما يقرب من ٣ إلى ٥ في المائة من الصادرات والواردات (٣ إلى ٦ في المائة بالنسبة للاتحاد السوفياتي) . وفي الوقت الذي انخفضت فيه حصة هذه البلدان في التجارة السوفياتية انخفاضا حادا ، بعد أن وصلت إلى ذروتها في أوائل السبعينات ، فإن هذه الحصة قد ارتفعت قليلا فيما يتصل بتجارة أوروبا الشرقية ، وذلك بعد حدوث انخفاض سريع في مجال الواردات في أواخر السبعينات . ومن الملاحظ ، مرة أخرى ، أن الحصص التصديرية تميل نحو تجاوز الحصص الاستيرادية ، باستثناء ما حدث في السنوات الاخيرة ، مما يقدم دليلا بديهيا على تحول الموارد إلى هذه المجموعة من البلدان النامية .

وفي النهاية ، وفيما يتعلق بالتجارة بين ما كان يسمى بالاقتصادات المخططة في أوروبا وبين الاقتصادات حديثة العهد بالصناعة ، يلاحظ أن حصة هذه المجموعة الاخيرة في التجارة السوفياتية قد ظلت هزيلة الحجم - أقل من ١ في المائة بالنسبة للصادرات السوفياتية و ٢ في المائة بالنسبة لصادرات أوروبا الشرقية وحوالي ٣ في المائة بالنسبة للواردات السوفياتية ومايزيد قليلا عن ١ في المائة بالنسبة لواردات أوروبا الشرقية . ولا توجد بيانات بشأن التكوين السلعي للتجارة مع أي من البلدان النامية الثمانية المختارة التي لا تتمتع بمركز رسمي لدى مجلس التعاضد الاقتصادي أو مجموعة الاقتصادات حديثة العهد بالتصنيع .

التفاعلات المالية مع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو

يمكن القول ببساطة أنه لا توجد إحصاءات شاملة بشأن التدفقات المالية الدولية إلى الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا بأوروبا . وسنستخدم فيما يلي ، بيانات تتسم بالاختلاف من حيث مدى التغطية والشمول والموثوقية .

وفيما يتصل بالصلات بين البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال وبين الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، يلاحظ أن ثمة مصادر أساسية ثلاثة للتفاعلات المالية . أولها ، هو الاقتراض من الأسواق المالية الذي قامت به أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، وخاصة أثناء العقدين الماضيين . وفي بعض الحالات ، كانت هذه البلدان تقرض كذلك بعض الأموال للإقتصادات السوقية المتقدمة النمو إما بطريقة مباشرة أو من خلال الاشتراك في ترتيبات المجموعات المالية . بيد أن هذه العمليات قد ظلت ضئيلة إلى حد ما ، بصفة عامة . ولكن هذه البلدان جميعا قد قدمت قروضا كبيرة إلى بلدان نامية مختارة ، وكان ذلك عادة في سياق المساعدة الانمائية .

وبالاضافة إلى الإقتراض والإقراض في الأسواق المالية ، حاولت كل هذه البلدان أن تجتذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال المشاريع المشتركة أو سائر أشكال المشاركات الأجنبية . وقد بدأت يوغوسلافيا هذا الاتجاه في منتصف الستينات . وفي عام ١٩٧٢ ، حذت هنغاريا حذوها ، وبدأت من هذا المنطلق عملية وضع التشريعات الخاصة بالمشاريع المشتركة التي امتدت إلى جميع أنحاء أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، ومؤخرا في ألبانيا أيضا . وأخيرا في ظل ظهور الاصلاحات الواسعة النطاق منذ منتصف عام ١٩٨٩ . أصبحت تقدم إلى البلدان الشرقية التي تقوم بإصلاحات ذات طابع جذري كبير ، أنواع مختلفة من المساعدات المالية وغير المالية .

أما فيما يتصل بالاقتراض في الأسواق التجارية ، فقد ارتفع مجموع الدين الاجمالي لأوروبا الشرقية (٥٣) من ٥,٦ بليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٨٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ ؛ وبعد أن اعتراه شيء من الانخفاض في فترة ١٩٨٣-١٩٨٤ ، ارتفع إلى ٩٠ بليون دولار في عام ١٩٨٥ ؛ ثم إلى ١٥٣ بليون دولار في عام ١٩٩٠ (انظر الشكل ٦-٦) . وتقديرات صافي الدين (أي المبلغ الاجمالي مطروحا منه الأصول من العملات القابلة للتحويل الموجودة في الأسواق النقدية الغربية) تشير إلى ارتفاعه من ٣,٧ بليون دولار

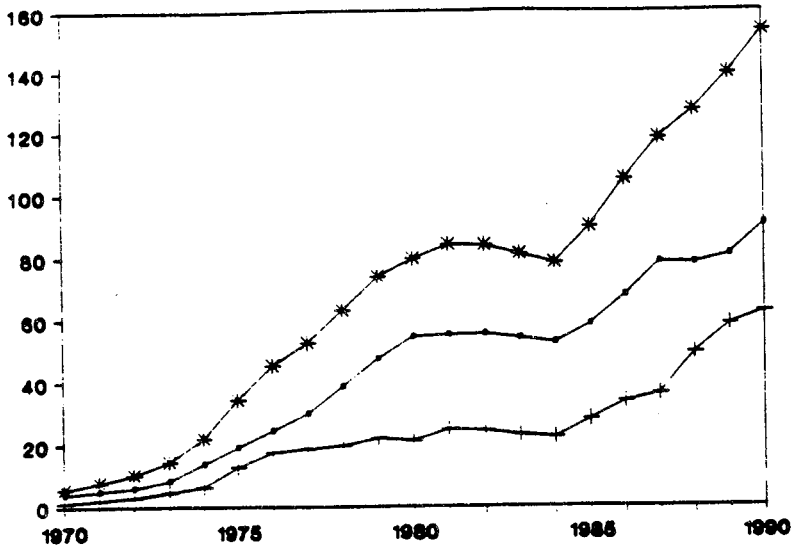
---

(٥٣) مع استبعاد الجمهورية الديمقراطية الالمانية حيث أن دينها الآن تتحمله ألمانيا .

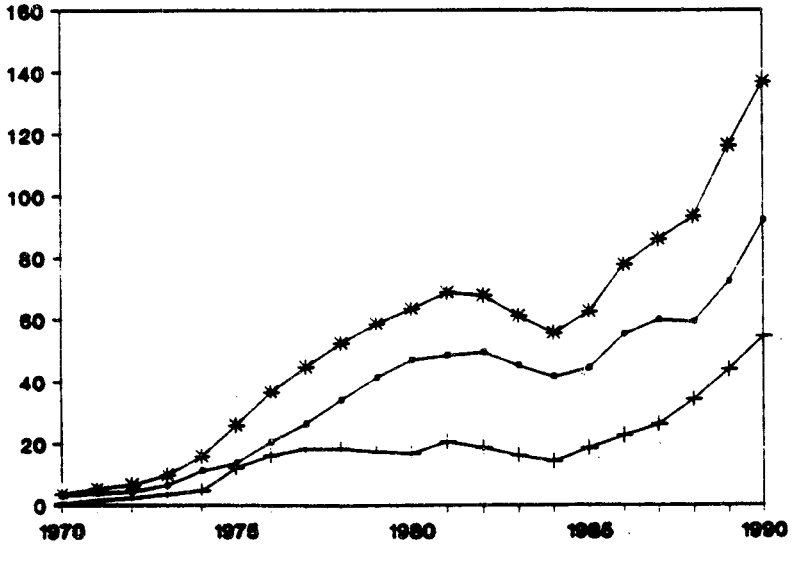
الشكل ٦ - ٦ - أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، الدين الاجمالي والصافي ، ١٩٧٠ - ١٩٩٠

(ببلايين الدولارات)

الدين الاجمالي



الدين الصافي



المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة ، بالاستناد الى مصادر وطنية ودولية .

—●— أوروبا الشرقية بدون الجمهورية الديمقراطية الالمانية

—+— الاتحاد السوفياتي

—✳— أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، بما في ذلك ديون مصارف مجلس التعاضد الاقتصادي

في عام ١٩٧٠ إلى ٦٥ بليون دولار تقريبا في عام ١٩٨٠ ، وإلى ٦٩ بليون دولار في عام ١٩٨٥ ، وإلى ما يقرب من ١٢٩ بليون دولار في عام ١٩٨٩ (٥٤) . وفي الوقت الذي كانت فيه البلدان المقترضة الأساسية ، أثناء غالبية فترة السبعينات وأوائل الثمانينات ، هي بولندا ورومانيا وهنغاريا ، فإن من الملاحظ أن نسبة كبيرة من زيادة الدين في السنوات الأخيرة ترجع إلى بلغاريا وهنغاريا ، وكذلك إلى الاتحاد السوفياتي بصفة خاصة .

وغالبية هذه القروض كانت تتأتى من الأسواق الأوروبية ، حيث لا يوجد تسجيل دقيق لمصدر الأموال ، ولكن حدث مؤخرا تحول نحو الحصول على مزيد من القروض الرسمية والقروض المضمونة من الحكومات (انظر الفصل الرابع) . ولايكاد يوجد أي شك ، مع هذا ، في أن المقرضين الرئيسيين لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي هم ألمانيا وايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة . وثمة قروض أصغر حجما ، وإن كانت لها أهميتها ، قد وردت أيضا من الولايات المتحدة واليابان وبعض بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط .

وطوال مراحل الاقتراض ، وأثناء الضائقة المالية العالمية في الثمانينات ، يلاحظ أن البلدان المقترضة الرئيسية في أوروبا الشرقية (باستثناء تشيكوسلوفاكيا التي كانت قروضها ضئيلة نسبيا) ، إلى جانب يوغوسلافيا ، قد مرت ببعض الصعوبات في خدمة ديونها الخارجية على نحو منتظم . وثمة بَلدان ، هما بلغاريا وبولندا ، قد أعلنا تأجيلهما الرسمي لخدمة الدين ؛ ولقد قامت بولندا بذلك في آب/أغسطس ١٩٨١ قبل أزمة المكسيك التي أحدثت ضائقة مالية في العالم بأسره . كما أن رومانيا قد اضطرت إلى إعادة جدولة ديونها بشكل رسمي في عام ١٩٨٢ . ولقد فعلت ذلك في إطار التزامها بسداد دينها بكامله بأسرع وقت ممكن .

وربما كان الأمر أيسر حالا بالنسبة للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، مما يرجع إلى صلتها الخاصة التقليدية بجمهورية ألمانيا الاتحادية . أما بولندا ورومانيا وهنغاريا فما فتئت تكافح عواقب الاقتراض الضخم ، ولاسيما خلال السبعينات ، في إدارة السياسة الاقتصادية . فرومانيا قد تخلّصت من غالبية دينها الأجنبي عن طريق

---

(٥٤) يلاحظ أن ثمة جزءا كبيرا من دين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية محسوب بعملات غير الدولار . وفي ضوء هبوط قيمة الدولار بالنسبة لغالبية العملات الأخرى القابلة للتحويل في عام ١٩٩٠ ، فإن زيادة الدين ترجع جزئيا ، ببساطة ، إلى انخفاض قيمة الدولار (انظر الفصل الرابع) .

تنفيذ برنامج تقشف صارم إبان معظم فترة الثمانينات . وبلغاريا تغلبت بسرعة على أول أزمة لها تتعلق بالمدفوعات الخارجية في أواخر السبعينات ، وذلك من خلال القيام بصفة خاصة بإعادة تصدير كميات من النفط كانت قد اشترتها بروبلات حسابية بأسعار تقل عن أسعار السوق (بسبب أساليب التسعير لدى مجلس التعاضد الاقتصادي ، كما سبق القول) إلى أسواق العملات القابلة للتحويل . وبعد ذلك ، احتفظت بمعدل اقتراض منخفض نسبيا في أوائل الثمانينات ، مما يرجع جزئيا إلى ما قررته من توجيه غالبية تجارتها من جديد نحو شركائها في مجلس التعاضد الاقتصادي . بيد أن راسمي السياسات قد فقدوا السيطرة مرة أخرى على التوازنات الخارجية في أواخر الثمانينات ، وقد أدت هذه الحالة في آذار/مارس ١٩٩٠ إلى إعلان تأجيل سداد الديون ، حيث وُسِّع نطاق هذا التأجيل في شهر حزيران/يونيه ليشمل مدفوعات الفوائد كذلك . أما هنغاريا فقد استمرت في الكفاح فيما يتصل بدينها الخارجي . ولكن راسمي السياسات مازالوا يعطون أولوية عالية لموضوع خدمة الدين بشكل منتظم ، بغية الاحتفاظ بمكانة البلد في المجتمع المالي الدولي .

والدين المزمن لدى بولندا قد ألقى ظلالا قاتمة على عملية وضع السياسات طوال الثمانينات . فبحلول أواخر عام ١٩٩٠ ، كان الدين الاجمالي قد ارتفع إلى ما يقرب من ٥٠ بليون دولار ، مما يتضمن الفائدة الرأسمالية . وقد أدى عبء هذا الدين إلى التقليل بشكل كبير من امكانية الاضطلاع بسياسة تتسم بالمرونة ، وذلك كما حدث في البلدان الاخرى التي تجتاز مرحلة انتقالية ، ولقد هدد هذا العبء ، في حد ذاته ، بالقضاء على الاصلاحات ، وبالتسبب ، في الواقع ، في تقويض عملية العلاج بالصدمات التي تمثل تجربة منقطعة النظير بدأت خوضها بولندا منذ أوائل عام ١٩٩٠ . وقد نجحت بولندا ، لهذا السبب ولأسباب أخرى أيضا ، في اقناع الحكومات الرئيسية الدائنة لها في أوائل عام ١٩٩٠ بإعادة جدولة نسبة كبيرة من دينها الرسمي (الذي بلغ ٣٣ بليون دولار تقريبا في نهاية عام ١٩٩٠) . كما أن بولندا قد قررت عدم خدمة ديونها المقترضة من المصارف التجارية (حوالي ١١ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٠) وكذلك تلك الديون المقترضة من سائر المقرضين الثنائيين . وبعد مداولات مطولة في نادي باريس ، في ١٥ آذار/مارس ١٩٩١ ، تم التوصل إلى اتفاق يقضي بإعفاء بولندا من حوالي نصف ديونها الرسمية . وثمة بلدان دائنة منفردة ، مثل ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، قد اتخذت خطوات تتضمن تقليل حجم مطالباتها المتعلقة ببولندا إلى ما هو أبعد من ذلك (بنسبة ٧٠ في المائة في حالة الولايات المتحدة) .

ومنذ أوائل السبعينات وفيما بعدها ، حاولت بلدان أوروبا الشرقية ، بما فيها يوغوسلافيا ، أن تجتذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال وضع قوانين جديدة للمشاريع إقامة شركات ذات ملكية أجنبية محضة . وعلى الرغم من هذه التحسينات ، وتقديم وعـــود

المشتركة(٥٥) . وقد نُقّحت هذه الأحكام القانونية مرات عديدة في السنوات الأخرى ، عادة في اتجاه منح مزيد من الحرية لرؤوس الأموال الأجنبية فيما يتعلق بوصولها إلى البلد المعني . ومن أمثلة ذلك ، إلغاء التقييدات المتصلة بملكية أغلبية الأسهم أو بإدخال اصلاحات ذات وجهة سوقية بالعديد من البلدان (مثل هنغاريا) ، قبل أحداث النصف الثاني من عام ١٩٨٩ ، فإن الجزء الشرقي من أوروبا لم يحصل حتى الآن إلا على قدر ضئيل نسبيا من رؤوس الأموال . وعلاوة على ذلك ، كانت هناك بعض المشاعر العدائية إزاء منح مختلف الامتيازات لرأس المال الأجنبي ، مثل الاعفاءات الضريبية المؤقتة ، مما اعتبره محلّلون كثيرون "نوعا من الإفراط" في بعض الحالات . وقد قامت بعض البلدان (ومنها هنغاريا وبولندا) بتنقيح هذه الشروط ، مؤخرا ، من قبيل رد الفعل(٥٦) .

وقد تزايد عدد المشاريع المشتركة الأجنبية ، بشكل سريع ، في أعقاب تشجيع سياسة الانفتاح "البيروسترويكا" لهذه الأنشطة بالاتحاد السوفياتي ، وكذلك بعد الشروع في إصلاحات ذات وجهة سوقية ، أو تقديم وعود بها ، في بلدان أوروبا الشرقية . وقد نجحت عدة بلدان منها ، هي البلدان التي تضطلع بإصلاحات جذرية أعمق (خاصة بولندا وهنغاريا) ، في حمل المستثمرين الأجانب على "اتخاذ موقف" ، وذلك بالتوقيع على إتفاقات لمشاريع مشتركة . ومع هذا ، فإن أحجام الأموال الملتزم بها تظل ضئيلة نسبيا ، وربما تكون قد بلغت ، في أواخر عام ١٩٩٠ ، ٢,٥ بليون دولار ، كحد أقصى ، بالنسبة لأي بلد بمفرده . وربما تكون الالتزامات الاجمالية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية قد تجاوزت ٨ إلى ١٠ بليون دولار بحلول أواخر عام ١٩٩٠(٥٧) . ومن الملاحظ ،

---

(٥٥) من أجل القيام باستعراض واسع النطاق لحالة الأمور حتى عام ١٩٨٨ تقريبا ، انظر "المشاريع المشتركة بين الشرق والغرب - الجوانب الاقتصادية والتجارية والمالية والقانونية" (منشورات الأمم المتحدة رقم E.88.II.E.18) .

(٥٦) من ذلك قيام هنغاريا ، في أواخر شباط/فبراير ١٩٩١ ، بسن قانون يقضي بأن المشاريع المشتركة ، التي يقل رأسمالها الأولي عن ٥٠ مليون فورنت (٠,٦٨ مليون دولار تقريبا) أو تقل مشاركة رأس المال الأجنبي فيها عن ٣٠ في المائة ، لم يعد من حقها أن تستفيد من الامتيازات الضريبية ، وهي امتيازات كبيرة (التنازل بنسبة ٦٠ في المائة عن ضريبة الأرباح خلال السنوات الخمس الأولى ، وبنسبة ٤٠ في المائة خلال فترة السنوات الخمس التالية) . وهذا القانون يضع تلك الشركات في نفس مصاف الشركات المحلية المناظرة .

(٥٧) هذا لا يتضمن المشروع المشترك غير العادي بين شركة "سكودا" في تشيكوسلوفاكيا وشركة "فولكس واغون" في ألمانيا . وقد تبلغ الالتزامات الاجمالية له حتى عام ٢٠٠٠ استثمارات قدرها ٦ بلايين من الدولارات .

علاوة على ذلك بإستثناء بعض الاتفاقات الكبيرة في قطاعي الالكترونيات والسيارات ، فإن قيمة الالتزام الواحد من الالتزامات المتعلقة بالمشاريع المشتركة ، ناهيك عن السداد الفعلي ، تظل صغيرة نوعا ما ، بل هي تتجه إلى الهبوط مع الانفتاح التدريجي لهذه الاقتصادات . ورغم أن هذه التقديرات لا تتضمن تلك التدفقات الاخيرة إلى الأجزاء الشرقية من ألمانيا ، فإن من الواضح أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المخصص ، حتى في هذه الأجزاء ، قد جاء دون التوقعات المعلنة في وقت القيام بالوحدة الالمانية بكثير ، سواء من حيث الالتزامات أو السداد الفعلي .

والسداد الفعلي لمختلف الالتزامات المعلنة يقل كثيرا عن مقدار هذه الالتزامات ، وثمة اتفاقات عديدة تتصل بمشاريع مشتركة تظل في الوقت الحاضر مجرد هياكل أولية خاوية يمكن أن يتدفق إليها رأس المال عندما يحين الوقت المناسب في المستقبل . والمبالغ المعنية في هذا الصدد ليست معروفة بالتحديد ، ولكن التقديرات الاخيرة تفيد بأنها قد تبلغ رُبْع أو خُمس المبالغ الاجمالية الملتزم بها . وهنغاريا ، على سبيل المثال ، تقدّر أن التدفقات الرأسمالية الفعلية عام ١٩٩٠[٥٨] بلغت ٠,٦ بليون دولار وذلك من إجمالي الالتزامات المقدرة ب ٣,٥ بليون دولار . وهذه النسبة تبين أن من المستبعد أن يتجاوز مجموع السداد الفعلي للأموال الملتزم بها بالنسبة للجزء الشرقي من أوروبا ٣,٥ بليون دولار في أواخر عام ١٩٩٠ ، بل ربما يكون المبلغ دون ذلك .

وكما هو مذكور في الفرع ألف ، كانت الشكوك القائمة بمثابة المانع الاساسي للتدفقات الرأسمالية إلى الشرق . وقد إرتأى راسمو السياسات في البداية أن كفالة إخراج الارباح من شأنها أن تزيل معظم هذه الشكوك . ولكن من الواضح أن الامر لم يكن كذلك . ففي بعض الحالات ، ولاسيما في هنغاريا وبولندا ، كانت هناك مشاريع مشتركة كثيرة ، أو مشاريع عديدة مملوكة للأجانب ، من النوع الانتهازي ، وبصفة خاصة من النوع الباحث عن العائد الإيجاري . وكفالات خروج الارباح قد أدت ، على الاقل في حالة هنغاريا ، إلى نتيجة تتسم بالمفارقة ، حيث زادت التدفقات الرأسمالية الخارجة من

---

(٥٨) كان هذا العام ، مع ذلك عاما استثنائيا بالنسبة لهنغاريا ، وذلك بسبب الالتزامات الكبيرة الكثيرة المعلنة من قبل شركات سوزوكي وجنرال موتورز وجنرال الكتريك وغيرها .

عن الداخلة إلى البلد . فإن عددا كبيرا من المشاريع المشتركة الجديدة المنشأة لتوها قد اتخذ وسيلة لتهريب رؤوس الأموال من البلدان القائمة بالإصلاح (٥٩) .

الصلات المالية بالبلدان النامية

إن الغالبية العظمى من المعونة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف ، التي كانت تقدم بشكل تقليدي من الاقتصادات الأوروبية التي كانت مخططة مركزيا في السابق كانت مربوطة في الاتجاهين سواء من حيث البلد المانح أو المتلقي ، وكثيرا ما كانت تخفي هذه الحقيقة التنازلات المختلفة المتعلقة بالأسعار وبالنقل والتعريفة . وفي وقت ما ، ولاسيما أثناء السبعينات ، اتجهت الجهود إلى توجيه المساعدة عبر القنوات المتعددة الأطراف ، وبخاصة عن طريق الأحكام والآليات المختلفة لمجلس التعاضد الاقتصادي . ولكن هذا قد قوبل بعقبات كبيرة . وبناء على ذلك ، كانت القنوات الأساسية لنقل المعونة المقدمة من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي متمثلة في اتفاقات التجارة الثنائية والمدفوعات . واتفاقات التعاون المبرمة مع البلدان المتعاونة الثمانية الآنفة الذكر ، واتفاقات التجارة العادية واتفاقات التخصص المعقودة مع البلدان النامية المتمتعة بالعضوية الكاملة في مجلس التعاضد الاقتصادي .

ولقد اعتاد هؤلاء المانحون أن يعرّفوا المعونة بشكل أكثر شمولا مما هو متبع في المداولات والأعراف الدولية الأخيرة ، مع أن هذه بدورها لا تُعد وافية بالمراد ، ولهذا يستخدم في هذا الفصل مصطلح "المعونة" . وفي التقارير المقدمة إلى الوكالات الدولية كانت الاقتصادات الأوروبية المخططة مركزيا في السابق تدرج كذلك المعونة المقدمة منها إلى الاقتصادات المخططة الأخرى . ومع أن هذا لا يختلف عما جرى عليه المانحون الآخرون في حالات كثيرة ، فإن هؤلاء المانحين الآخرين لا يقدمون سوى معونة ضئيلة لهذه الاقتصادات التي كانت تتبع اسلوب التخطيط المركزي وهم قطعا لا يقدمون المعونة في القالب المعين الذي كانت تقدمها به الاقتصادات الأوروبية المخططة ، وبالتالي ، فإن هناك مبررا للتمييز بين هاتين الفئتين . وكون هذه البلدان المتلقية ، قد أفادت ، بحكم انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية لديها ، من تلك النظم

---

(٥٩) كان هذا واحدا من الاعتبارات لدى راسمي السياسة الهنغاريين ، حيث قاموا بسد تلك الثغرة في القانون الجديد الذي صدر في أواخر شباط/فبراير ١٩٩١ والذي أشرنا اليه من قبل .

الخاصة للروبل الحسابي في التسويات التجارية والمالية أمر له أهميته ، ومن المفيد بالتالي أن نتناول بصورة مستقلة العديد من مجموعات البلدان النامية المصنفة على أساس تحليلي أجدى .

ومن المهم في هذا الصدد ايضاح طبيعة المساعدة المقدمة من الاقتصادات الأوروبية المخططة السابقة . فقد ظلت هذه الاقتصادات ترفض باستمرار المساهمة في التدابير الدولية المتعلقة بنقل الموارد ، كالأهداف الارشادية المحددة في الاستراتيجيات الانمائية الدولية للأمم المتحدة ، بدءا بعقد الستينات . وكان منطقها في ذلك أن المسؤولية الكاملة عن المحنة الاقتصادية في العالم النامي تقع على السياسات الاستعمارية وسياسات الاستعمار الجديد التي اتبعتها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو وأجهزتها ، بما في ذلك الشركات والمصارف عبر الوطنية(٦٠) . ولأن الاقتصادات الأوروبية المخططة السابقة كانت تزعم أنها لم تقم بما يسمى "مبادلات غير متكافئة" ، لم يكن هناك من الأسباب ، عدا التضامن الاشتراكي والالتزام الدولي ، ما يجعلها تحس أنها مضطرة الى تخصيص معونات وفق معايير دولية متفق عليها . ولذلك فإن استراتيجيتها في تقديم المساعدة كانت موجهة لدعم البلدان المعوزة التي كانت تسعى بالدرجة الأولى الى التصنيع من خلال قطاع عام كبير ، ومعظمها بلدان ضعيفة النمو يتسم نظامها الاقتصادي والسياسي بسمات اشتراكية .

ويمكن أن تتخذ المساعدة الانمائية أشكالا عديدة . على أنه في حالة الاقتصادات الأوروبية المخططة السابقة ، كان هناك قيد صارم سببه أن معظم المساعدة كانت تقدم بشكل مباشر من خلال ما يقدمه البلد المانح من مبادلات للسلع والخدمات صافيها تصديري . فإذا صار تقديم المساعدة في شكل التجارة بالبضائع والخدمات المتصلة بها ، أمكن تعقب بعض المدفوعات باعتبارها تتمثل في صافي الاختلال في حساب البضائع . على أن هذا بطبيعة الحال لا يمكن أن يساعد في تمييز نوع المعونة المقدمة على وجه التحديد أو التعرف على أشكال المساعدة غير المعتادة التي سنناقشها فيما يلي . ومن هنا تقصر هذه البيانات تماما عن الوفاء بالغرض عندما يجري نقل المعونة من خلال الامداد المباشر بالخدمات (كالمنح الدراسية للطلبة الوافدين من البلدان النامية للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في البلدان ذات الاقتصاد المخطط أو التقنيين من البلدان الأخيرة الذين يساعدون في أعمال التشييد بمشروع تنمية معين) أو عندما تمنح

---

(٦٠) انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول - التقارير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.II.D.10, 1976) والبيان المشترك للمجموعة دال ومنغوليا بشأن بدء المفاوضات العالمية (نيويورك ، نيويورك : الأمم المتحدة ، ١٩٨٣ ، الوثيقة A/38/479) .

المساعدة في شكل تنازلات في أسعار وتعريفات السلع والخدمات التي يجري مبادلتها . كما لا يمكن بهذه الكيفية التوصل الى تقدير كمي بأي درجة يمكن الاطمئنان اليها من الدقة ، حيث أن بعض الاختلالات في الموازين التجارية يسوى بالعملات القابلة للتحويل وبعضها الآخر قد تقابله اختلالات عكسية في حسابات الخدمات (مثل النقل البحري والسياحة والتحويلات بلا مقابل) . كذلك قد يجري في الواقع تمويل هذا الاختلال عن طريق ائتمانات قصيرة الأجل يقدمها الموردون مثلا ، ويتعين عكس مسارها بسرعة نسبية . على أنه إذا ظلت هذه الاختلالات مستمرة في اتجاه واحد أو إذا لم تعكس اتجاهها على مدى فترة زمنية ممتدة ، يصبح من المأمون الافتراض بأن جزءا ما من الفجوة ناشئ أصلا من تحويلات رأسمالية طويلة الأجل ، ربما تتخذ شكل منح معونة ، وقد يكون بعض هذه المنح قد تقرر بأثر رجعي (٦١) . ولما كانت التدفقات تقدم عادة بأسعار فائدة تساهلية (بين ٣ و ٤ في المائة في المعتاد والجزء الأكبر منها أقرب الى الرقم الأدنى من هذين الرقمين) ومع اعطاء فترات سماح وسداد طويلة ، فإن دراسة اختلالات الموازين التجارية المتجمعة يمكن أن تعطينا فكرة ما عن التحويلات الفعلية .

وتوضح ثلاث مجموعات مختلفة من البيانات بشكل جلي جانبا أو آخر من مستويات المعونة التي كانت تقدمها الاقتصادات الأوروبية المخططة في السابق لمختلف فئات البلدان النامية . على أن أيا من هذه المجموعات وحده لا يمكن أن يكون مقياسا دقيقا للالتزامات الخاصة بالمعونة أو المبالغ المنفقة عليها . فالمجموعة الأولى من البيانات توضح حجم الاختلالات في موازين التجارة بالبضائع وتطور هذه الاختلالات على أساس تراكمي أو تجمعي . وتوضح المجموعة الثانية بيانات المعونة التي اعتادت أربعة من البلدان المانحة أن تقدمها للمنظمات الدولية خلال أجزاء من عقد الثمانينات . والمجموعة الأخيرة تورد تقديرات للمبالغ المصروفة في حسابات المساعدة الانمائية الرسمية التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

الاختلالات التراكمية في موازين التجارة

فيما يتعلق بالاختلالات التراكمية في موازين التجارة مع مجموعات البلدان النامية التقليدية (انظر الجدول ٦ - ١٥) ، يفترض أنه لم تحدث اختلالات كبيرة في سنة الأساس (١٩٥٩) . وتشير هذه البيانات الى أن البلدان الأوروبية التي كان اقتصادها مخططا ، ولاسيما الاتحاد السوفياتي ، حسب تصنيفها هي ، شهدت فوائض كبيرة في صادراتها الصافية على مدار السنين (بلغ مجموعها ٩٦,٤ بليون دولار في سنة ١٩٨٩) ،

---

(٦١) يلاحظ مع ذلك أن بعض القروض التي افترض "من حيث المبدأ" أنها شطبت قد جرت مؤخرا المطالبة بها لدى عدد من البلدان . وهذا لا يعني بالضرورة أن جزءا كبيرا منها سيسدد فعلا ، فتلك مسألة أخرى .

رغم أنها بدأت في الستينات بعجز صغير (١,٠ بليون دولار) . ومن عجز في أوائل الستينات ، شهد الفائض التراكمي للاتحاد السوفياتي الذي كان ميزانه متعادلا في ١٩٥٩ ، تزايدا من ٠,٢ بليون دولار في سنة ١٩٦٣ الى ٦٨,٤ بليون دولار في سنة ١٩٨٩ . ومقابل ذلك ، بدأت أوروبا الشرقية ب ٠,١ بليون دولار في سنة ١٩٦٠ وانتهت بفائض تراكمي كبير مقداره ٣٨,١ بليون دولار في سنة ١٩٨٩ . وفيما عدا بعض الاستثناءات القليلة في منتصف السبعينات ، ظل هذا الفائض مستمرا في التزايد بصورة معقولة حتى النصف الثاني من الثمانينات . ويعطي صافي صادرات البضائع الكبير هذا ، إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة المساعدة المربوطة ، فكرة عامة عن كبر حجم التحويلات المالية الصافية للبلدان النامية .

الجدول ٦-١٥ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، الفوائض المتراكمة من الصادرات الى بلدان نامية ومجموعات من البلدان ، ١٩٦٠-١٩٨٩

(بملايين الدولارات)

السنة	المجموع	افريقيا	المجموع الشرق الأوسط	المجموع آسيا	المجموع أمريكا اللاتينية	الاتحاد السوفياتي المجموع	الاتحاد السوفياتي افريقيا	الاتحاد السوفياتي الشرق الأوسط	الاتحاد السوفياتي آسيا	الاتحاد السوفياتي أمريكا اللاتينية	أوروبا الشرقية المجموع	أوروبا الشرقية افريقيا	أوروبا الشرقية الشرق الأوسط	أوروبا الشرقية آسيا	أوروبا الشرقية أمريكا اللاتينية
١٩٦٠	-١٤١	-١٠٧	٦٠	-١٥٣	-١٤	-١٩٧	-١٠٣	٢٦	-١٤٥	-٤	٥٦	-٥	٣٤	-٨	-١١
١٩٦١	-٣١	-٩٦	١٥٠	-٢٤٦	-٥٤	-١٧٧	-٧١	٧٣	-٢٨٨	-٣٥	١٤٦	-٣٥	٧٦	٤٢	-٣٩
١٩٦٢	٤٦٣	-١٥٠	٢٣٧	-٣١٧	-١٢٩	٢٣٧	-٣١	١١٩	-٢٧٤	-٦١	٢٣٥	١٦	١١٨	٥٧	-٦٨
١٩٦٣	٧٦٨	٥	٣٤٣	-٢٧٥	-٢٣٠	٤٩٠	-٣٧	١٦٩	-٢٣٣	-١٠٦	٢٧٨	٣٣	١٧٣	٥٨	-١٢٥
١٩٦٤	١ ١٦٣	٤٩	٤٥٦	-١٨٣	-٢٣٥	٨٢٩	٣٧	٢٠٢	-٢٧٦	-١٤٠	٣٣٣	١٢	٢٥٤	٩٣	-١٩٥
١٩٦٥	١ ٥٢٠	١٧٠	٥٦٠	-١٥٧	-٥٣٩	١ ١٣٦	١١٧	٢٤٠	-٢٩٩	-١٩٩	٢٨٤	٥٣	٣٢٠	١٤٢	-٢٤١
١٩٦٦	٢ ٠١١	٢٧٣	٧٤٤	-٢٠٢	-٧٥٠	١ ٤٧٧	٢٠٩	٣١٨	-٣٦٥	-٢٢١	٥٣٤	٦٤	٤٢٦	١٦٣	-٤٢٩
١٩٦٧	٢ ٨٣٥	٤٨٥	١ ٠٠٣	-٢٧٣	-٨٥٥	٢ ٠٤٢	٢٦٣	٤٢٥	-٤٢١	-٢٧٤	٧٩٣	١٢٣	٥٧٧	١٥٩	-٤٨١
١٩٦٨	٣ ٥٨٣	٥٤٥	١ ٢٣٠	-٢٥٢	-٩٨١	٣ ٥٨٦	٤٠٠	٥٧٩	-٥٠٦	-٤٣٤	٩٩٧	١٤٥	٧٥١	١٥٤	-٥٤٧
١٩٦٩	٤ ٤٣٠	٦١٣	١ ٨٠٦	-٤٨٣	١ ١٠٦-	٣ ١٧٣	٤١٦	٨٣٣	-٦٦٦	-٥١٣	١ ٢٥٨	١٩٦	٩٧٤	١٨٣	-٥٩٣
١٩٧٠	٥ ٤٣٠	٧٥٣	٢ ٣١٦	-٧٧٥	١ ٢٨٣-	٣ ٩٣٩	٤٥٩	١ ١٣٠	-٩٣٦	-٥٨٣	١ ٤٩١	١ ١٩٦	٣٩٣	١٦١	-٧٠٠
١٩٧١	٦ ٣٧٠	٨٦٦	٢ ٨٢٤	-٩٦٣	١ ٤٧٣-	٤ ٥٥٧	٤٨٠	١ ٣٩٤	-١ ١٨١	-٦٨٥	١ ٨١٣	٣٨٥	١ ٤٣٠	٢١٧	-٧٨٧
١٩٧٢	٧ ٤٩٢	١ ٠٢٨	٢ ٢١٥	-٣٠٢	١ ٣٠٢-	٥ ٣٦٤	٥١١	١ ٥٢٨	-١ ٤٧٣	-٨١٧	٣ ١٢٨	٥١٧	١ ٦٨٨	١٧٠	-٨٦٥
١٩٧٣	٩ ٣٧٣	١ ٢١٤	٣ ٦٣٦	-٦٨٣	٢ ٢٤٠-	٦ ٩٨٠	٥٤٢	١ ٦١٥	-١ ٧٦٢	-١ ١٤٤	٣ ٣٩٢	٦٧٣	٢ ٠٣٠	٧٩	-١ ٠٩٥
١٩٧٤	١٠ ٨٧٥	١ ٣١٩	٣ ٨٣٠	-٩٣٠	٣ ٨٠٣-	٨ ٣٠٦	٤٨٥	١ ٥٩٤	-٢ ٠٩١	-١ ٤٠٩	٣ ٥٧٠	٨٣٤	٣ ٢٣٦	١٧١	-١ ٣٩٤
١٩٧٥	١٢ ١٨٩	١ ١٢٢	٤ ٦٧٦	-١٢٨	٣ ٧٩٣-	٨ ٧٣٧	٨٣	١ ٦٧٦	-٢ ٣٦٠	-٢ ٢٧٠	٣ ٤٥٣	١ ٠٣٩	٣ ٠٠١	٢٢٢	-١ ٥٢٢
١٩٧٦	١٤ ٠٠٨	١ ٢٩١	٥ ٥٣٦	-٦٣٧	٤ ٨٠٨-	٩ ٩٧٨	-٦٣	١ ٧٦٢	-٢ ٦٣٧	-٢ ٩٨٠٠	٤ ٠٣٠	١ ٣٥٤	٣ ٧٧٤	-١٠	-١ ٨٢٨
١٩٧٧	١٨ ١٣٤	١ ٨٩٠	٦ ٦٦٦	-٢٩١	٥ ٨٢٧-	١٢ ١٥٧	-١٥٤	٢ ٠٦٢	-٣ ٠٦٤	-٣ ٤٠٧	٤ ٩٧٧	٣ ٠٣٥	٤ ٦٠٥	-٢٢٧	-٣ ٤٢٠
١٩٧٨	٢٢ ٣٢٥	٢ ٥٤٥	٨ ٣١٥	-٥١٤	٧ ٠٨٦-	١٧ ٣٩١	-٢٤٧	٣ ٠٥٠	-٣ ٢١٥	-٤ ٠٢٦	٥ ٩٣٤	٣ ٧٩٢	٥ ٣٦٥	-٢٩٩	-٣ ٠٦٠
١٩٧٩	٢٨ ٤٤٦	٢ ٦٨٣	١٠ ٢٤٠	-٦٩٢	٨ ٥٢٨-	٢٢ ١٢٣	-٦٣٦	٤ ٧٤٠	-٣ ٣٧٩	-٤ ٧٠٦	٦ ٣٢٣	٣ ٣٠٩	٥ ٥٠٠	-٣١٣	-٣ ٨٢٣
١٩٨٠	٣٠ ٧٨٠	٢ ٩٣٢	١١ ٣٩٢	-٣٢٠	١١ ٧٧٨-	٢٤ ٨٦٣	-٨٣٩	٥ ٩٨٨	-٤ ٠٨٨	-٦ ٨٤٢	٥ ٩١٧	٣ ٧٧١	٥ ٤٠٢	-٢٤٢	-٤ ٩٣٥
١٩٨١	٣٥ ٤٢٩	٤ ٢٤١	١٥ ٠٨٤	-٣٥٠	١٦ ٧٦٣-	٢٦ ١٠٣	-٨٦٣	٧ ٧١١	-٥ ١٩٧	-١٠ ٨٩٠	٩ ٣٢٧	٥ ١٠٤	٧ ٣٧٤	-٥٢	-٥ ٨٧٣
١٩٨٢	٤٤ ١١٠	٤ ٨١٣	١٩ ٠٠٨	-٦٠٦	١٩ ٤٠٣-	٣٠ ٨٩٠	١ ٤٧٦-	٩ ٨٢٣	-٦ ٠٦٣	-١٣ ٠٢٢	١٣ ٢٣٠	٦ ٢٨٩	٩ ١٨٥	-٥٠	-٦ ٣٨١
١٩٨٣	٥١ ٥٧٨	٥ ٢٨٨	٢٠ ٩٢٦	-٧٦٧	٢٢ ٢٠٤-	٣٥ ٣٩٨	-٦٤٩ ١	١٠ ١٤٧	-٥ ٩٢٦	-١٥ ٤٥٨	١٦ ١٧٩	٦ ٩٣٧	١٠ ٧٧٩	١٥٩	-٦ ٧٤٦
١٩٨٤	٥٨ ٧٣٩	٥ ٤٤٨	٢١ ٧٥٧	-٤٧٠	٢٤ ٣٩٢-	٣٩ ٥٥٩	-٣٧١ ٢	٩ ٦٣٩	-٥ ٧٤١	-١٧ ٠٢٧	١٩ ١٨٠	٧ ٧١٩	١٢ ١١٨	٢٧١	-٧ ٢٦٦
١٩٨٥	٦٢ ٠٠٦	٥ ٢٠٤	٢٣ ١٤٥	-٣٧٥	٢٦ ٢٥١-	٤١ ٩١٤	-٩٢٥ ٣	٩ ٢٢٣	-٥ ٦٦٧	-١٨ ٦٧٦	٢١ ٠٩٣	٨ ١٢٩	١٣ ٨٢٣	٢٩١	-٧ ٥٧٥
١٩٨٦	٧١ ٧٩٣	٥ ٢٥١	٢٤ ٣٢٠	-٣٨٧	٢٦ ٧٤٧-	٤٨ ٥٢٤	-٧٢٥ ٣	٩ ٤٤٢	-٥ ٧٠١	-١٨ ٨٨٧	٢٣ ٢٦٩	٩ ٠٧٧	١٤ ٨٧٨	٣١٤	-٧ ٨٦١
١٩٨٧	٨١ ٦٨٧	٦ ٩١٧	٢٤ ٨٤٣	-٤ ٧٢٧	٢٧ ٩٠٩-	٥٦ ٤٢٨	-٦٠٥ ٣	٩ ٢٧٦	-٥ ٢٠٣	-١٩ ٥٤٤	٢٥ ٢٤٩	١٠ ٥٢٣	١٥ ٥٦٧	٤٧٦	-٨ ٣٦٦
١٩٨٨	٩٠ ٧٣٦	٧ ٧٧٦	٢٥ ٠٣٥	٣ ٨١٦-	٢٩ ٥٠٢-	٦٣ ٢٨٧	-٠١٥ ٤	٨ ٥٣٤	-٤ ٥٩٤	-٣٠ ٤٣١-	٢٧ ٢٤٩	١١ ٧٩٣	١٦ ٤٩١	٧٧٩	-٩ ٠٧١
١٩٨٩	٩٦ ٤٣٨	٨ ٥٨٩	٢٢ ٠٠٣	٤ ١٧١-	٣٠ ٩٣٤-	٦٨ ٢٦٦	-٩٣٨ ٣	٦ ٨٨٤	-٥ ٢٧٦	-٢١ ٥٨٥-	٢٨ ٠٧١	١٢ ٥١٧	١٦ ١١٩	١ ١٠٦	-٩ ٣٤٩

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، بالاستناد الى مصادر وطنية ودولية .

وفيما يتعلق بالبلدان النامية الثلاثة الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي (انظر الجدول ٦ - ١٦ والشكل ٦ - ٧) تحمل الشركاء الأوروبيون اختلالات تراكمية متزايدة . فعلى حين بلغت هذه الاختلالات في سنة ١٩٦٠ زهاء ١٧ مليون دولار ، تضاعف هذا الرقم مرات كثيرة بحلول سنة ١٩٨٩ فبلغ ٣٦ بليون دولار . وبطبيعة الحال فقد اضمحلت القيمة الحقيقية لهذه التحويلات على مر السنوات نتيجة للاتجاه الصعودي في الأسعار . ولكن البيانات المعروضة تشير مع ذلك ، الى امكانية وجود زيادة كبيرة في المعونة على مدى الفترة محل الدراسة . ويلاحظ أن الجزء الأكبر بكثير من هذه الزيادة جاء من الاتحاد السوفياتي . فنصيبه في الفائض التراكمي لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي معا بلغ ٨٨ في المائة في سنة ١٩٨٩ . وقد زاد فائض أوروبا الشرقية بسرعة حتى أوائل الثمانينات عندما واصل الارتفاع ولكن بخطى أبطأ بكثير من الفائض المستمر في الزيادة من جانب الاتحاد السوفياتي ، بل يحتمل في الواقع أن تكون سنة ١٩٨٩ قد شهدت انعكاسا للاتجاه في حالة أوروبا الشرقية .

الجدول ٦-١٦ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، الفوائض المتراكمة من الصادرات الى مجموعات مختارة من البلدان النامية ، ١٩٦٠-١٩٨٩

(بملايين الدولارات)

السنة	المجموع			الاتحاد السوفياتي			أوروبا الشرقية		
	مجلس التعاضد الاقتصادي (أ)	المتعاونون (ب)	البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية (ج)	مجلس التعاضد الاقتصادي (أ)	المتعاونون (ب)	البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية (ج)	مجلس التعاضد الاقتصادي (أ)	المتعاونون (ب)	البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية (ج)
١٩٦٠	١٧	٤٨	-٧٩	-١	٣٠	-٦٩	١٨	١٩	-١٠
١٩٦١	٨٢	١٠٩	-٥٠	٢٤	٨٢	-٣٢	٥٨	٢٧	-٢٨
١٩٦٢	٢٨٩	١٨٣	٥٠	٢٤٧	١٤٦	٥٧	٤٢	٣٧	-٧
١٩٦٣	٦٤٦	٢٤٩	١٩٩	٥٦٦	٢٠٠	٢٠٣	٨١	٤٩	-٣
١٩٦٤	٩٠٠	٣٣٤	٣٣٥	٧٤٠	٢٥٣	٣٣٠	١٦٠	٨١	-٥
١٩٦٥	١ ٠٥٣	٢٥٥	٤٣٧	٨٨٣	٣١٥	٤١٣	١٧١	٤٠	١٠٩
١٩٦٦	١ ٤٤٥	٤٥٨	٥٥٠	١ ٢١٥	٣٩٥	٥٠٤	٢٣٩	٦٣	١٤٦
١٩٦٧	١ ٩٨٧	٥٣٩	٧٨٦	١ ٦٥٧	٤٥٣	٦٩٨	٣٣١	٨٧	١٣٧
١٩٦٨	٢ ٧٣٥	٦٢٨	٩٥٠	٢ ٣٨٥	٥٠٣	٨٢٥	٤٥٠	١٢٥	١٨٣
١٩٦٩	٣ ٥٨٧	٧٩٤	١ ١٢٠	٢ ٩٩٣	٥٨٠	٩٣٣	٥٩٤	٣١٤	١٩٩
١٩٧٠	٤ ٠٩٥	٩٥٠	١ ٣٠٦	٣ ٤٣٧	٦٥٣	١ ٠٢٤	٦٦٨	٢٩٨	٢٨٢
١٩٧١	٤ ٧١١	١ ١٥٩	١ ٣٦٠	٤ ٠٠٩	٧٥٩	٩٧٠	٧٠٣	٤٠٠	٣٩١
١٩٧٢	٥ ٥١٩	١ ٣٠٣	١ ١٥٣	٤ ٧٥٦	٨٠١	٧٣٧	٧٦٣	٥٠١	٤١٥
١٩٧٣	٦ ٢٧٣	١ ٣٣٥	١ ٠٢٠	٥ ٤٥٣	٧٤٩	٦٠١	٨٢٠	٥٨٥	٤١٩
١٩٧٤	٦ ٩١٠	١ ٣٣٨	٨٦٦	٦ ١٤٥	٦٥٣	٤٢٩	٧٦٥	٦٧٦	٤٢٧
١٩٧٥	٧ ٠٩٦	١ ٥٣٩	٦٤٩	٦ ١٩٣	٦٠٦	١٤٩	٩٠٤	٩٣٣	٥٠٠
١٩٧٦	٧ ٦٧٨	١ ٥٩٣	٧٤٥	٦ ٦٣٦	٦٠٥	١٨	١ ٠٤٢	٩٨٩	٧٣٧
١٩٧٧	٨ ٣٤٧	١ ٧٠٤	١ ٢٠٨	٧ ١٦١	٧٦٠	-٣	١ ١٨٦	٩٥٣	١ ٢٠٩
١٩٧٨	٩ ٠٣٢	٢ ٠٧١	٢ ١٨٩	٧ ٦٠١	١ ٤٢٤	٣٦٨	١ ٤٣١	٦٧٠	١ ٨٣١
١٩٧٩	١٠ ٣٥٠	٢ ٣٩٠	٣ ٠٦٤	٨ ٦٥٨	٢ ٥٣١	٨٥٣	١ ٦٩٢	-٦٨	٢ ٢١١
١٩٨٠	١٢ ٤٣٦	٢ ٤١٩	٣ ٧٧٩	١٠ ٣١٨	٣ ١٧٦	١ ٢١٧	٤ ٢٦٩	-٦٧٠	٢ ٥٦١
١٩٨١	١٥ ٣٠٢	٥ ٨٠٨	٤ ٠٦١	١٢ ٨١٨	٤ ٩١٤	٩١٦	٥ ٤٨٥	١ ٠٢٩	٢ ١٤٦
١٩٨٢	١٧ ٨٣٨	٩ ٤٣٠	٣ ٩٠٧	١٥ ٠٥٥	٦ ٨٤٧	٨٤٣	٦ ٢١٥	٢ ٧٨٣	٣ ٠٦٦
١٩٨٣	٢٠ ٩٤٩	١١ ٥٠٦	٤ ٧٥٦	١٧ ٧٦٦	٧ ٧٤٦	١ ٥٤٠	٧ ٢٣٤	٢ ١٨٢	٣ ٢١٦
١٩٨٤	٢٣ ٢٤٤	١٣ ٢١٨	٤ ٧٣٢	١٩ ٨٠٤	٨ ٤٦٥	٢ ١٢٥	٨ ٠٥٣	٢ ٤٤٠	٥ ٣٠٩
١٩٨٥	٢٥ ٠٠٥	١٥ ٠٥٤	٤ ٥٤٤	٢١ ٤٦٩	٩ ٢٩٩	٢ ٢٨٨	٨ ٧٦٢	٣ ٥٢٦	٦ ٣١٠
١٩٨٦	٢٧ ٧٠٩	١٧ ١١٤	٤ ٤٢٨	٢٢ ٩٥٩	١٠ ٦٣٢	٢ ١٥٣	٩ ٢٨٠	٣ ٧٥٠	٧ ١١٥
١٩٨٧	٣٠ ٦٦٩	١٨ ٥١٨	٤ ٨٠٨	٢٦ ٧٦٩	١١ ٣٠٥	٢ ٦٠٩	٩ ٦٥٥	٣ ٩٠٠	٧ ٩٥١
١٩٨٨	٣٣ ٦٦٣	١٩ ٢٢٣	٤ ٩١٧	٢٩ ٤٣٦	١١ ٦٧٦	٢ ٥٨٧	٩ ٩٤٨	٤ ٢٢٨	٨ ٣٦١
١٩٨٩	٣٥ ٩٧٩	١٩ ٤١٥	٣ ٤٧٨	٣١ ٧٣٠	١٢ ٠٣٥	١ ٣١٧	١١ ٠٨٨	٤ ٢٤٩	٨ ٣٦٦

السنة	البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية (ج)	البلدان الحديثة التصنيع (د)
١٩٦٠	-١٠	-٣٣
١٩٦١	-٢٨	-٤٩
١٩٦٢	-٧	-٤٠
١٩٦٣	-٣	-٥٣
١٩٦٤	-٥	-٧٠
١٩٦٥	٢٣	-١٠٩
١٩٦٦	٤٦	-١٣٣
١٩٦٧	٨٨	-١٣٧
١٩٦٨	١٢٥	-١٨٣
١٩٦٩	٢١٤	-٢٢٠
١٩٧٠	٢٨٢	-٢٥٨
١٩٧١	٣٩١	-٣٩٣
١٩٧٢	٤١٥	-٣٥٩
١٩٧٣	٤١٩	-٤٩٨
١٩٧٤	٤٢٧	-٦٥٩
١٩٧٥	٥٠٠	-٧٣٣
١٩٧٦	٧٣٧	-٨٦١
١٩٧٧	١ ٢٠٩	-١ ٢١٣
١٩٧٨	١ ٨٣١	-١ ٥٣٧
١٩٧٩	٢ ٢١١	-١ ٨٣٩
١٩٨٠	٢ ٥٦١	-٢ ٤٣١
١٩٨١	٢ ١٤٦	-٢ ٨٩٨
١٩٨٢	٢ ٠٦٦	-٣ ٠٣٦
١٩٨٣	٢ ٣١٦	-٢ ٨٩٩
١٩٨٤	٢ ٦٠٧	-٢ ٣٦٨
١٩٨٥	٢ ١٥٦	-٢ ٠٨٨
١٩٨٦	٢ ٢٧٧	-١ ٩٤٤
١٩٨٧	٢ ١٩٩	-١ ٩٤٤
١٩٨٨	٢ ٣٣٠	-١ ٨٣٠
١٩٨٩	٢ ١٦١	-١ ٤٤٥

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة ، بالاستناد الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) فييت نام ، كوبا ، منغوليا .

(ب) اثيوبيا ، أفغانستان ، انغولا ، العراق ، المكسيك ، نيكاراغوا ، اليمن الديمقراطية .

بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . وبيانات صادرات رومانيا الى أفغانستان ونيكاراغوا ناقصة بدرجة لا تسمح بادراجها .

(ج) البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية : جمهورية ايران الاسلامية ، باكستان ، الجزائر ، الجمهورية العربية السورية ، كمبوديا ، مصر ، المغرب ، الهند .

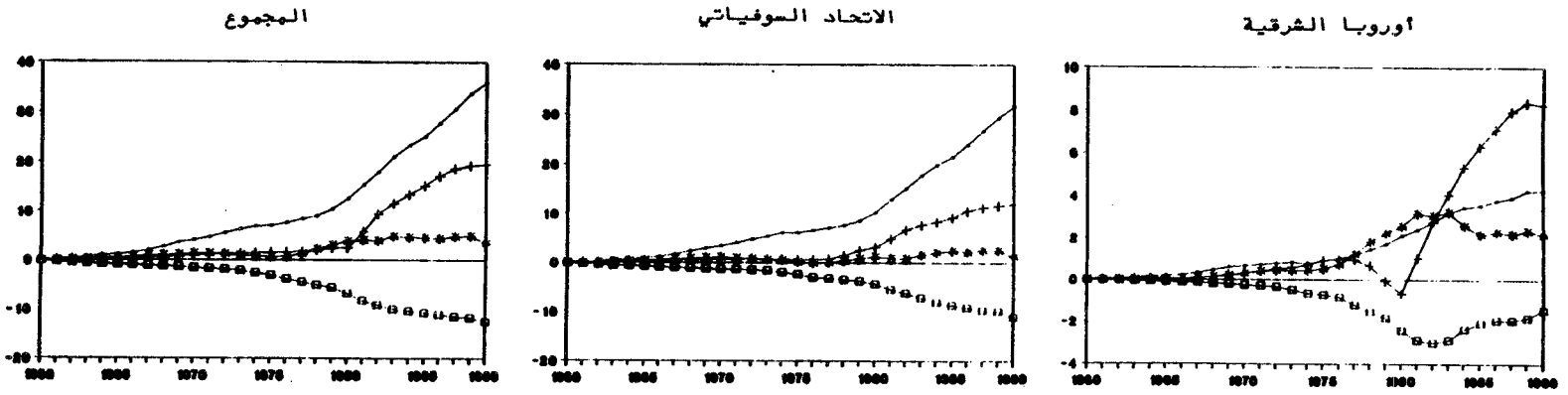
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . وبيانات صادرات رومانيا الى كمبوديا ناقصة بدرجة لا تسمح بادراجها .

(د) البرازيل ، تايلند ، تركيا ، تونس ، سنغافورة ، ماليزيا ، هونغ كونغ .

بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . وبيانات صادرات رومانيا ناقصة بدرجة لا تسمح بادراجها .

الشكل ٦ - ٧ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، الفوائض المتراكمة من الصادرات مع مجموعات مختارة من البلدان النامية ، ١٩٦٠ - ١٩٨٩

(ببلايين الدولارات)



المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، بالاستناد الى مصادر وطنية ودولية .

—●— فييت نام ، كوبا ، منغوليا .

—+— اثيوبيا ، أفغانستان ، أنغولا ، العراق ، المكسيك ، نيكاراغوا ، اليمن الديمقراطية . بيانات موزامبيق ذات طابع أولي لا يسمح بادراجها .
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . بيانات صادرات رومانيا الى أفغانستان ونيكاراغوا ناقصة على نحو لا يسمح بادراجها .

—*— البلدان النامية المرتبطة بترتيبات رسمية : ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، الجزائر ، الجمهورية العربية السورية ، كمبوديا ، مصر ، المغرب ، الهند .
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . بيانات صادرات رومانيا الى كمبوديا ناقصة على نحو لا يسمح بادراجها .

—□— البرازيل ، تايلند ، تركيا ، تونس ، سنغافورة ، ماليزيا ، هونغ كونغ .
بيانات الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير متوفرة . بيانات صادرات رومانيا الى كمبوديا ناقصة على نحو لا يسمح بادراجها .

(٩١)ز١١١١

وفيما يتعلق بالبلدان المتعاونة في مجلس التعاضد الاقتصادي فقد زاد الفائض أيضا وبشكل أسرع منه بالنسبة لجميع البلدان النامية مجتمعة ، ولاسيما منذ منتصف السبعينات ، عندما تم توقيع أول هذه الاتفاقات . ويصدق هذا بصفة خاصة بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، لأن أوروبا الشرقية عكست اتجاه بعض اختلالاتها حوالي عام ١٩٨٠ ، إلا أنها بعد ذلك والى سنة ١٩٨٧ راحت تزيد هذه الاختلالات مرة أخرى زيادة كبيرة . ورغم أن نصيب الاتحاد السوفياتي في الفائض يمثل حوالي ٥٧ في المائة من مجموع الفائض في سنة ١٩٨٩ ، فقد كان أعلى من هذا الرقم بكثير في السنوات الأولى .

ويبين الجدول ٦ - ١٦ كذلك الفوائض التراكمية مع مجموعة من البلدان النامية التي ظلت روابطها التجارية مع أوروبا الشرقية حميمة ، على الاقل حتى عهد قريب . وهنا أيضا حدثت زيادة كبيرة في فائض الصادرات على مدار الوقت . ونجد أن أوروبا الشرقية على الخصوص - على عكس حالها مع البلدان التي لها مركز رسمي ما مع مجلس التعاضد الاقتصادي - قد حققت فوائض ضخمة مع هذه المجموعة ، رغم أن قيمة الفائض الكلية شهدت بشكل عام ركودا منذ سنة ١٩٨٠ ؛ أما قيمة فائض الاتحاد السوفياتي فقد انعكس اتجاهه في سنة ١٩٨٨ ثم مرة أخرى في سنة ١٩٨٩ بشكل حاد .

وأخيرا يتضمن الجدول ٦ - ١٦ بيانات عن الاختلالات مع مجموعة مختارة من الاقتصادات حديثة العهد بالتصنيع . وكما يمكن توقعه ، تفيد التقارير الواردة من أوروبا الشرقية وبخاصة من الاتحاد السوفياتي بحدوث عجز كبير مع هذه البلدان .

بيانات المعونة الرسمية

تعتمد المجموعة الثانية من البيانات على الاحصاءات الخاصة بمستويات المعونة التي قدمها الاتحاد السوفياتي وثلاثة من بلدان أوروبا الشرقية (بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية) خلال الثمانينات الى مختلف أجهزة الأمم المتحدة . ورغم أن التعاريف التي استخدمتها هذه البلدان ، ليست مفصلة على نحو كامل ، فالمسلم به أنها تختلف عن التعاريف التي تكاد تكون موحدة الآن في التقارير التي يصدرها مثلا أعضاء لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

وتشمل الحسابات التي أعدتها البلدان المانحة بين بلدان الاقتصاد المخطط السابقة ، بطبيعة الحال ، القروض التي تنطوي على عنصر منحة لا يقل على ٢٥ في المائة ، فضلا عن المنح الخالصة ، كما في بيانات لجنة المساعدة الانمائية (انظر

أدناه) . وقد درجت البلدان الاوروبية ذات الاقتصاد المخطط في السابق على منح قروض بأسعار فائدة منخفضة وآجال استحقاق طويلة تتضمن عنصر منح كبيرا . على أن هذه الالتزامات ، من ناحية أخرى لا يمكن استخدامها إلا في البلد المانح لشراء السلع والخدمات التي يستطيع هذا الاخير ويقبل أن يخصصها للمعونة . وهذه بطبيعة الحال ، ليست سمة مقصورة على المعونة المقدمة من البلدان ذات الاقتصاد المخطط في السابق وحدها .

وعلاوة على ما يجوز تسميته بالمساعدة الانمائية الرسمية المعتادة حسب المقياس الذي تستعمله لجنة المساعدة الانمائية ، شملت الاحصاءات التي كشفت عنها البلدان ذات الاقتصاد المخطط في السابق اعانات مقنعة تتمثل في المبالغ المدفوعة لقاء خدمات الاخصائيين بالخارج وتدريب الافراد من البلدان النامية[٦٢] ، ونقل المعدات والدراية التكنولوجية الى البلدان النامية وفي مجال التجارة الخارجية (بما في ذلك اعانات الاسعار وتعريفات النقل البحري المؤاتية)[٦٣] . وعلى سبيل المثال ، إذا حسبت تكلفة أسعار البضائع المصدرة الى البلدان النامية بأقل من الاسعار العالمية "المعترف بها" ، يعامل الفرق الكلي باعتباره معونة[٦٤] ؛ وفي الحالات التي لا يقتضي فيها أي ثمن كما في حالة تبادل الطلبة أو في المساعدة التقنية التي ينطوي عليها ارسال الاخصائيين الى البلدان النامية على أساس مؤقت ، تقيّم هذه الجهود وفقا للمعايير "الدولية" ، أي في أغلب الاحيان ما تتبعه منظومة الامم المتحدة ، وعلى الاخص منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، في حساب التكاليف .

---

(٦٢) في حين أن لجنة المساعدة الانمائية تضع حساباتها فيما يخص التقنيين ، مثلا ، على أساس الفواتير الفعلية ، فإن الطريقة المحاسبية للبلدان ذات الاقتصاد المخطط في السابق كانت تأخذ في حساب المساعدة المدعى تقديمها بما يسمى المعايير "الدولية" .

(٦٣) انظر (TD/B/949 و TD/B/C.3/186) ، الملحق رقم ٢ ، الفقرة ٢٣١ .

(٦٤) على أنه متى حدث العكس لا تجري فيما يبدو عملية طرح .

وهنا ينشأ تساؤل عما اذا كان ينبغي معاملة هذه التدفقات كمعونة . إن هذه التحويلات ينبغي أن تدخل في عداد المعونة بقدر ما يكون القصد من معظم الجهود هو صراحة تعزيز التنمية في بلدان مختارة . فإذا كان سعر الروبل الحسابي الذي تم التوصل اليه عن طريق التفاوض أقل من متوسط السعر العالمي المرجعي بكثير ، دل ذلك على وجود اعانات سعرية مقنعة ، ووجب احتساب هذه التدفقات كمعونة ، إذا كان الغرض منها هو تعزيز التنمية في البلد المتلقي . وبالمثل ، فإن الفروق السعرية التي توجد عمدا لنقل موارد لأغراض أخرى غير التنمية الاقتصادية ، مثل المساعدة العسكرية أو لتمويل عمليات عسكرية في بلدان ثالثة ، لا ينبغي أن تدرج في تقديرات المعونة ، ولو أنها تعامل باعتبارها معونة من قِبل عدة أعضاء في لجنة المساعدة الانمائية كذلك . وغني عن البيان أن من المستحيل تماما فصل تحويلات الموارد هذه بدقة حسب الأغراض التي أريد لها أن تخدمها أصلا .

ويورد الجدول ٦ - ١٧ البيانات الرسمية التي قدمتها بلدان الاقتصاد المخطط الأوروبية المذكورة الاربعة الى مختلف هيئات الامم المتحدة من أوائل الثمانينات الى حوالي سنة ١٩٨٧ . ولا يدرج الجدول سوى النسب المئوية للمعونة التي يفيد البلد المبلغ التزامه بها الى مجموع وطني معين[٦٥] . كما يورد الجدول أحيانا القيم المطلقة ، إلا أنه من الصعوبة بمكان تحويل قيم العملة المحلية ، المعبر عنها أحيانا بالمكافئ المحلي لتحويلات العملة الأجنبية بسعر الصرف الرسمي والتي يمكن أن تكون مختلفة عن القيم المناظرة معبرا عنها بأسعار المعاملات المحلية ، الى مقادير دولارية وذلك لأسباب فنية .

---

(٦٥) يستخدم مفهوم الدخل القومي في بعض التقارير ، ولكن ليس واضحا ما المقصود به . ففي بعض الحالات يكون المقصود هو بلا لبس صافي الناتج المادي . وفي حالات أخرى يكون الأساس المستند اليه غامضا ، غير أنه يظن أنه اطار الحسابات الوطنية التقليدي للدولة المبلغة .

الجدول ٦-١٧ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ،
التزامات المعونة ، ١٩٧٦-١٩٨٨

(بالنسبة المئوية من صافي الناتج المادي
أو الناتج المحلي الاجمالي)

	بلغاريا	تشيكوسلوفاكيا (أ)	الجمهورية الديمقراطية الالمانية (أ)	الاتحاد السوفياتي
١٩٧٦ - ١٩٨١	٠,٧٩			
١٩٧٦				٠,٩
١٩٧٦ - ١٩٨٠				١,٠
١٩٨٠				١,٣
١٩٨١ - ١٩٨٥		٠,٨٩	٠,٧٨	١,٣
١٩٨١			٠,٧٩	١,٣
١٩٨٢		٠,٧٤	٠,٧٨	١,٣
١٩٨٣		٠,٧٨	٠,٧٩	١,٣
١٩٨٤		٠,٩٠	٠,٨٢	١,٤
١٩٨٥	٠,٨٨ (ب)	٠,٩١	٠,٨٦	١,٥
١٩٨٦	١,٢٣	١,٠٨	٠,٨٩	
١٩٨٧			٠,٨٧ (ج)	١,٤
١٩٨٨			٠,٦٤ (ب)	

المصدر : بالاستناد إلى وثائق متنوعة من وثائق الأونكتاد ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة .

(أ) النسب المئوية من "الدخل القومي" ، وربما صافي الناتج المادي .

(ب) بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي .

(ج) ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

وطبقا لأحجام المعونة المدعى بتقديمها هذه ، فقد قدمت البلدان جميعا معونات بمقدار يعادل أو يزيد على المعيار الدولي للمعونة الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي والمحدد لعقد التنمية الثاني الذي أعلنته الأمم المتحدة للسبعينات (٦٦) . وكانت هناك أيضا زيادة حادة في مستوى المساعدة المقدمة من الاتحاد السوفياتي ، إذ زادت من ٠,٩ في المائة من صافي الناتج المادي في سنة ١٩٧٦ ، الى ١,٣ في المائة في سنة ١٩٨٠ وحوالي ١,٥ في المائة في منتصف الثمانينات ، ثم انخفضت قليلا بعد ذلك . وكانت الزيادة واضحة أيضا في تشيكوسلوفاكيا ، فقد ارتفعت نسبتها من ٠,٧٤ في المائة في سنة ١٩٨٢ الى أكثر من ١ في المائة في سنة ١٩٨٦ . وفي حالة الجمهورية الديمقراطية الالمانية كانت هناك أيضا زيادة ، ولكنها أقل كثيرا مما هو واضح بالنسبة للاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا ، ويحتمل أن يكون هناك انخفاض في سنة ١٩٨٨ . ورغم أن البيانات المتعلقة ببلغاريا غير كاملة ، فإن الأرقام المتاحة عن أحجام المعونة توحي بأنها كانت بدورها تزيد من مستوى المساعدة النسبية التي تقدمها .

التقديرات التي تعدها لجنة المساعدة الانمائية

قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على مر الأعوام بمحاولات منتظمة لقياس حجم المبالغ التي كانت تصرفها البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد المخطط في السابق على المعونة وفقا لتعاريف تلك المنظمة .

على أنه من المفيد أن نذكر أن أي تعريف للمساعدة الانمائية الرسمية سيكون بقدر ما تعريفا اعتسافيا . إن أعضاء لجنة المساعدة الانمائية يقدمون القسط الأكبر من الموارد المحولة الى البلدان النامية . وهم يحددون مساعداتهم الانمائية الرسمية طبقا لمعايير مشتركة ، وانما مع اختلافات تتزايد مع مرور الوقت ، لاسيما عند اعداد التقديرات الخاصة بأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، بالتغيرات الكثيرة في الأساليب المحاسبية . ونتيجة لذلك ، تتضمن هذه التقديرات نفسها ، نظرا للفحوى السياسية لتقارير لجنة المساعدة الانمائية ، بيانات كثيرا ما تتعذر مطابقتها بعضها

---

(٦٦) وتضمن هذا أيضا بالاضافة الى ذلك ، عنصرا من القطاع الخاص تبلغ نسبته ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . ولكن هذا لا يمكن بأي حال أن يطبق على البلدان ذات الاقتصاد المخطط في السابق ، نظرا لأن المساعدة الانمائية التي يمكن جمعها من القطاع الخاص في هذه البلدان ضئيلة بطبيعتها .

مع بعض وعلى مدار الوقت[٦٧] . ويلاحظ أن أحدث المبادئ التوجيهية في هذا الصدد مبادئ يرجع اعتمادها الى سنة ١٩٧٢ .

ووفقا لتعريف لجنة المساعدة الانمائية ، فإن المساعدة الانمائية الرسمية تشمل الموارد التي تحولها الى البلدان النامية - ربما من خلال مؤسسات متعددة الأطراف - الجهات الرسمية ، بما فيها الحكومات والادارات المحلية أو أجهزتها التنفيذية ، والتي تفي بمعيارين ، أولا ، أن تجري المعاملة بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية ورفع مستوى الرفاه بها . وثانيا ، أن تكون تساهلية الطابع وتتضمن عنصر منح لا يقل عن ٢٥ في المائة[٦٨] .

---

(٦٧) ولكن هذا لا يبرر بالضرورة الاتهامات الانفعالية الشديدة كما ورد في : Kaiser, Walter, "Die Entwicklungshilfe-Leistungen der Sowjetunion in den OECD-Publikationen", Journal für Entwicklungspolitik, No. 2, 1986, pp. 32-51, بما مؤداه أن تقارير لجنة المساعدة الانمائية تزيف عمدا .

(٦٨) التعاون الانمائي : جهود وسياسات أعضاء لجنة المساعدة الانمائية : استعراض ١٩٨٣ (باريس ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٨٣) ، الصفحة ١٦٩ .

وبحكم طبيعة المعلومات التي أعدت على أساسها التقديرات الإجمالية ، فقد كانت هذه البيانات موضعا للتنقيح على أساس يكاد يكون متواصلا فيما كان يتم تجميع التفاصيل . وهذا ينطوي على عامل من عدم اليقين في البيانات لأن التنقيحات لم تكن تجري دائما على السلاسل الزمنية بأكملها . وهناك مصدر آخر للتحيز نابع من التعاريف . فمن ناحية أولى ، تعتمد إجراءات التقييم المتبعة من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصورة أساسية على ما يمكن أن ينقل عن الصحافة وعلى المعلومات التي قد تكون البلدان المستفيدة مستعدة لتقاسمها . كذلك فإن مقاييس لجنة المساعدة الإنمائية تتجاهل أساسا عددا من آليات النقل غير السوقية ، الأمر الذي لا يسمح به عادة في تجارة الاقتصادات السوقية . وهكذا ، فإن القيمة الإجمالية للمساعدة المقدمة في أشكال الدعم السعري مثل تلك التي رتبت بالنسبة للسكر والنيكل من كوبا ، ومثل تعريفات النقل البحري التساهلية ، على نحو ما يتم بالنسبة للشحنات المحمولة على متن سفن الخطوط الملاحية الى فييت نام ، والأسعار التساهلية ، كتلك المتاحة للبترول السوفياتي ، وشروط الدفع الميسرة لأغراض المساعدة التقنية ، وتدريب الدارسين من البلدان النامية مجانا وما الى ذلك ، كل هذه يتم تجاهلها الى حد كبير في إجراءات التقدير التي تأخذ بها لجنة المساعدة الإنمائية . وأخيرا ، فإن بيانات اللجنة المذكورة كثيرا ما تستخدم للأغراض السياسية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وفي المحادثات المختلفة بين الشرق والغرب . وربما لهذا السبب ، فهي تظهر تقلبات واسعة في البيانات المفاد عنها بحيث بات من الصعب ترشيدها .

ويكشف موجز التجميعات الرئيسية لهذه الجهود الوارد في الجدول ٦ - ١٨ عدة ملامح مهمة في هذا الشأن ، ربما كان أبرزها إثنان هما : أن حصة المساعدة المتعددة الاطراف المقدمة من خلال القنوات الرسمية لمجلس التعاضد الاقتصادي (كتلك التي تقدم من مصرفي مجلس التعاضد ، أو من صندوق رواتب الطلاب) ، أو من المنظمات الرسمية الدولية المانحة لا تزال حصة لا يعتد بها ، إذ تقل كثيرا عن ١ في المائة من المجموع المقدر ، فضلا عن الانخفاض الملموس في القيمة الإجمالية للمساعدة المقدمة منذ عام ١٩٨٧ فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية على السواء . وبالاضافة الى ذلك ، فإن الحجم الأضخم من المعونة كان يأتي عادة من الاتحاد السوفياتي . ثم إن النصيب الرئيسي من الزيادة في المعونة المقدمة في النصف الثاني من الثمانينات جاء من الاتحاد السوفياتي . ومن هنا ، ففيما كان الاتحاد السوفياتي يشكل نحو ٨٠ في المائة من مجموع المعونات المقدمة الى الاقتصادات الاوروبية المخططة في عام ١٩٧٠ ، فإن نصيبه في الثمانينات ظل يزداد ليصبح ٩٠ في المائة في أحدث السنوات التي أتيحت عنها البيانات .

الجدول ٦-١٨ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي

مدفوعات المعونة ، ١٩٧٠-١٩٨٩

(بملايين الدولارات)

الثنائية	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
البلدان النامية في مجلس التعاضد الاقتصادي	٧١٥	١ ٣١٠	١ ٨٦٣	٢ ٣٦٨	٢ ٣٤٩	٢ ٥١٤	٣ ٥٦٠	٣ ٦٣١	٣ ٠٨٦	٣ ٦٦٢	٣ ٤٣٧	..
بلدان نامية أخرى اقتصاداتها مخططة	١٧٤	٩٥	٦٦١	٤٤٩	٣٦٩	٦٣٩	٤٦٩	٥٥٣	٦٨٨	٥٨٦	٥٩٠	..
بلدان نامية أخرى	٤٧٦	٦٠٧	٨٢٥	٩٣	٦٦	٨٣٣	٨٣٣	٨٥٧	١ ٢٣٠	١ ٠٢٢	٨٧١	..
منح دراسية	٤٢	٧١	٣٠٠	٣٦٠	٤١٥	٢٧٠	٢٧٥	٣٠٠	٣١٠	٣٣٠	٣٣٠	..
متعددة الأطراف	٦	١٠	١٤	١٢	٢٧	٩	٢٦	١٣	١٤	١٨	٢٤	٤٦
المجموع	١ ٠٠٤	١ ٥٠٢	٢ ٨٢٧	٣ ١٨٣	٣ ٢٢٦	٣ ٤٧٨	٣ ٤٠٢	٣ ٦١٨	٤ ٦٣٩	٥ ٠٠٦	٤ ٦٩٣	٤ ٣٠٠
الاتحاد السوفياتي	٧٩٨	١ ٢٦٤	٢ ٣١٣	٢ ٦٠٢	٢ ٦١٧	٣ ٠٤٦	٣ ٨٩١	٣ ٠٦٤	٤ ١١٨	٤ ٤٨٥	٤ ٢١٢	٣ ٩٠٠
أوروبا الشرقية	٢٠٦	٢٣٨	٥١٤	٥٨٠	٦٠٩	٤٣٢	٥١١	٥٥٤	٥٢١	٥٢١	٤٨٠	٤٠٠
النسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي	..	٠,١٤	٠,١٧	٠,٢١	٠,٢٢	٠,٢١	٠,٢٣	٠,٢٣	..	..	..	..

المصدر : محاولات وسياسات التعاون الانمائي لأعضاء لجنة المساعدة الانمائية (باريس : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، مسائل مختلفة) .

وفيما يتعلق بتوزيع المعونات حسب مجموعات المستفيدين ، فإن الجزء الأغلب من المعونة التي جاءت من الاقتصادات الأوروبية المخططة في السابق ، قد خصص بالذات لاقتصادات مخططة أخرى ، وفي مقدمتها البلدان الثلاثة التي كانت أعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي . ومن هنا ، ففيما كانت حصص هذه الاقتصادات الأعضاء في المجلس المذكور وغيرها من الاقتصادات المخططة التي تعد بلدانا نامية ، قد بلغت نحو ٧١ و ١٧ في المائة على التوالي في عام ١٩٧٠ ، فإن الأحجام المناظرة كانت ٦٦ و ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٠ ، و ٧٣ و ١٣ في المائة في عام ١٩٨٨ . وبعبارة أخرى ، فإننا إذا أدرجنا أيضا المنح الدراسية التي لم تحدد الجهة المستفيدة منها ، ولكنها كانت في معظمها موجهة لهذه الأطراف ذات الاقتصاد المخطط ، نجد أن أكثر من ٨٥ في المائة من المدفوعات المقدرة للمعونة قد ذهب الى شركاء من البلدان النامية الاشتراكية . وجهود أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي جديرة بالابراز نظرا الى أن هذه المساعدات قد تدفقت الى بلدان كانت لولا ذلك مستبعدة ، لسبب أو لآخر بشكل يكاد يكون تاما من جهود المساعدات الدولية .

وبطبيعة الحال ، فإن النسبة المئوية للمدفوعات الى الناتج القومي على نحو ما قدرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - بين ٠,١٤ في للمائة في عام ١٩٧٥ و ٠,٢٣ في المائة في عام ١٩٨٥ - لا تزيد عن ما بين خُمس ورُبع المستويات التي يدعيها لأنفسهم المانحون من بين الاقتصادات الأوروبية المخططة (انظر الجدول ٦ - ١٧) . وتبدو هذه الأحجام وكأنها تهو الى حد كبير من المدفوعات الإجمالية للمعونات المقدمة من اقتصادات أوروبا المخططة في السابق ، وذلك لأسباب سبق النظر فيها . وإذا ما أُجري تصويب لمراعاة الوزن غير المتناسب للأشكال غير التقليدية من نقل الموارد ، فإن سجل المساعدة الإجمالي لاقتصادات اوروبا التي كانت مخططة سابقا ، ولاسيما سجل الاتحاد السوفياتي ، إذا ما نظر اليه في ضوء سجل نقل الموارد العالمي ليس سجلا هزيلا . وان كان لا يزال أقل بالتأكيد عن سجل المانحين المرموقي الأداء مثل هولندا والبلدان الشمالية بين الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، وسجل عدد من مصدري النفط في الشرق الأوسط من بين البلدان النامية الميسورة الحال ، ولكنه يقارن مقارنة حسنة نوعا ما بالأحجام النسبية من المعونة المبلغ عنها في السنوات الأخيرة ، من جانب معظم الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو .

الصلات الخارجية الاخرى

تشير الصلة الخارجية الرئيسية الاخرى الى العمالة المرتحلة . ولكن لا تتاح بيانات منهجية في هذا الشأن . وحتى مرحلة الفوران في أواخر ١٩٨٩ ، فإن هجرة العمالة من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي واليهما لم تكن تلقى التشجيع كقاعدة عامة . وكانت تعالج أساسا في الاتفاقات الثنائية الموقعة بواسطة واحد من الاقتصادات

المخططة مع البلد الراغب في استيراد أو تصدير العمالة . وعادة ما كانت الهجرة المؤقتة من الاقتصادات الأوروبية المخططة ترتب متواكبة مع نقل التكنولوجيا أو المساعدة الإنمائية ، فضلا عن التمثيل التجاري وغيره في الخارج . ومعظم التدفقات الواردة من العمل من المناطق الأخرى وخاصة من البلدان النامية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي كان يرتب ضمن الإطار الأوسع للمساعدة الإنمائية .

على أن هنغاريا ويوغوسلافيا كانتا الاستثنائين الرئيسيين من هذه القاعدة للهجرة من الشرق . فقد سمح كلا البلدين لمواطنيه بالعمل في الخارج بأية شروط يمكن الحصول عليها ، وإن كانت هنغاريا لم تسن هذا القانون الذي يتيح الهجرة الا في منتصف الثمانينات على أن هنغاريا استمرت في الترتيبات الخاصة بالأشكال التقليدية من هجرة العمالة . والأرقام الدقيقة ليست معروفة بالضبط وفي حالة هنغاريا قد تبلغ الهجرة عشرات الآلاف على الأكثر . كما كان هناك عدة آلاف من الأفراد من اقتصادات مخططة في السابق ، ولاسيما بولندا ، يعملون بصورة رئيسية في أوروبا الغربية ، وكان ذلك كثيرا ما يتم على أسس غير رسمية بل وغير قانونية . وفي حالة يوغوسلافيا تم خلال الستينات بالفعل انتقال مئات الآلاف من المهاجرين بصورة رئيسية الى أوروبا الغربية بحثا عن فرص أفضل . والذي حدث أن يوغوسلافيا شهدت عودة لتدفق هؤلاء المهاجرين في السنوات الأخيرة مما أتاح لها مصدرا رئيسيا من النقد الأجنبي بفضل المدخرات المرتبطة بالعودة الى الوطن . ومع ذلك فقد كان هذا عائدا لمرة واحدة فقط . كما أن التحويلات التي تمت من العمال "الضيوف" في أوروبا أصبحت في هذه الأثناء أقل مواتاة مما كانت عليه في الستينات وأوائل السبعينات .

وهناك استثناء آخر يتمثل في الهجرة من الاقتصادات الأوروبية المخططة التي أكتسبت قوة دفع كبرى في عام ١٩٨٩ . ولقد كانت الهجرة الطوعية من الشرق الى الغرب محصورة تقليديا ، وبصورة رئيسية بعودة بعض المواطنين الذين هم من الأصل الألماني الى وطنهم ، أو قطاعات من السكان اليهود المصممين على الانتقال الى الخارج بما في ذلك الى اسرائيل . ولكن في صيف ١٩٨٩ تحركت موجة شاملة من المهاجرين من الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى جمهورية المانيا الاتحادية حيث حصل هؤلاء تلقائيا على الجنسية وعلى بعض استحقاقات الإستقرار . كذلك فإن هجرة المواطنين ، اليهود في معظمهم ، من الاتحاد السوفياتي اكتسبت قوة دفع . وفضلا عن ذلك فحتى آب/أغسطس ١٩٨٩ تقريبا كانت الأقلية التركية في بلغاريا تُحْمل على الانتقال الى تركيا حيث قدرة الاستيعاب محدودة ، ومن ثم حدث تدفق عائد في الجزء الأخير من العام .

وكان هناك استثناء رئيسي أيضا من قاعدة هجرة العمالة الى شرقي أوروبا والاتحاد السوفياتي . فبسبب أوجه النقص الناشئة في العمالة في أواخر السبعينات ، وحاجة البلدان النامية التي كانت مدينة أساسا للاتحاد السوفياتي وكذلك لبعض بلدان أوروبا الشرقية ، الى بدء خدمة التزاماتها الطويلة الأجل ، اتخذت ترتيبات تتيح لمواطنين من تلك البلدان ، وعلى رأسها البلدان النامية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، أن يعملوا كسبا للرزق في أحد الاقتصادات الأوروبية المخططة . وكان هذا يرمي الى غرضين : أولهما اكتساب معارف جديدة وهو شكل من أشكال المساعدة الانمائية فيما كان الغرض الآخر هو قدرة المدينين المحدودة في التصدير الى شرق أوروبا والى الاتحاد السوفياتي . ولأن معظم تلك البلدان كانت في حال من فائض العمل ، ولاسيما فييت نام بعد إعادة توحيدها ، فإن الحاجة الى الحصول على التدريب قد قرنت بالتزامات خدمة الديون ولو على نطاق متواضع ، وذلك بالترتيب لعقود عمل مع البلدان المقرضة . وفي إطار هذه الأحكام كانت تدفع للعمال المهاجرين أجورهم الوطنية مضافا اليها بعض المزايا الجانبية ومنها إمكانية حصولهم على سلع وخدمات بعد انتهاء عقود عملهم . ولكن بلد المنشأ كان يحصل على أجر يقارب الأجر السائد بحكم الظروف المحلية للمضيف . والفرق كان يستخدم لخدمة واستهلاك جزء من الديون .

الاستنتاجات

إذا كان ثمة استنتاج يمكن استخلاصه من السجل المتاح عمليا للصلات الخارجية الماضية للبلدان الشرقية ، بما فيها يوغوسلافيا ، فإنه يتمثل في النوعية والكمية غير المرضيين الى حد بعيد للبيانات . وبرغم أن الاصلاحات في هذا الشأن قد لا تشكل أمرا ذا أولوية عاجلة في ضوء طبيعة التحولات الجارية في الشرق ، فلسوف يجدي كثيرا توفير إطار مرجعي كمي ولو للأغراض البحثية في ذاتها .

وفي الوقت الذي تنشأ فيه فرص التعاون المتزايد على الصعيد العالمي ، على نحو ما سبق طرحه بتفصيل أوسع في الفصل الأول ، فقد أصبح من الأمور ذات الأهمية الخاصة توفير معلومات دقيقة ، وملائمة من حيث التوقيت ، وواضحة شفافة من حيث الكم . وهذا أمر حاسم بالنسبة لرصد وتقييم التحول وآثاره على بيئة الشرق - الغرب . فمثل هذه المعلومات عامل جوهري للكشف عن المجالات التي يمكن أن تشهد تعاونا فعالا للغاية سواء من حيث تنشيط الإصلاحات ، أو تقليل أثرها السلبي على القطاعات الأضعف من الاقتصاد العالمي .

الفصل السابع

السياسة الدولية فيما يتعلق بتخفيض ديون البلدان النامية ، ١٩٩٠ - ١٩٩١

تطورت السياسة الدولية المتعلقة بالديون الأجنبية المستحقة على البلدان النامية تطورا كبيرا منذ أوائل الثمانينات . ففي ذلك الوقت تشكلت السياسة بفعل الخوف من حدوث ارتباك كبير في النظام المصرفي الدولي والأمل في أن ما كان يعتقد بأنه أزمة سيولة في عدة بلدان الشقيلة المديونية سيكون قصير الأجل . وأفضى ذلك الى الزعم بأن قيمة الديون المستحقة لم يصبها نقص وأن الخدمة العادية للديون سرعان ما تستأنف إذا أعيدت جدولة الالتزامات الحالية ، وإذا قدم الدائنون الخاصون والمقرضون الرسميون قروضا جديدة ، وإذا اتخذت تدابير تكيف ملائمة في الاقتصادات المتأثرة . وتمثل الافتراض الأساسي في أن الانتكاس الاقتصادي في الاقتصادات الصناعية سينتهي سريعا ، وأنها ستنمو بنسبة ٣ في المائة أو أكثر في السنة وأن هذا سيؤدي الى رفع أسعار السلع الأساسية الدولية وحجم التجارة العالمية بما يكفي للسماح للبلدان ذات الديون المثقلة من الخروج من أزمة ديونها . وطُبقت الاستراتيجية على جميع البلدان التي تواجه صعوبات في خدمة الدين ، من البلدان ذات الدخل المنخفض المدينة أساسا لحكومات الى البلدان المتوسطة الدخل المدينة أساسا للمصارف التجارية الأجنبية . غير أن هذه الاستراتيجية لم تصب نجاحا .

وبحلول منتصف الثمانينات ، نشأت سوق ثانية في مجال القروض الممنوحة من المصارف التجارية لكثير من البلدان النامية وبعض بلدان أوروبا الشرقية . وأظهرت عروض الشراء وعروض البيع بأقل من القيمة الاسمية أن بعض المصارف على الأقل كان يُقوِّم الديون بأقل من قيمتها الاسمية . وأسهمت السوق أساسا في أول الأمر في مساعدة المصارف التي أرادت مبادلة ما في حوزتها من قروض لبلدان مختلفة أو تغيير نسبة أصولها المقومة بعملات مختلفة أو التي تدفع عنها فوائد حسب جداول مختلفة . وكانت المبيعات النقدية من القروض المصرفية قليلة الحدوث ، وهي لا تزال متباعدة ، ولكن

حجم المعاملات في السوق نما مع ذلك[١] . وكذلك كانت الحال ، أيضا ، بالنسبة للخصم على الديون ، كما يوضح الشكل السابع - ١ فيما يتعلق بعينة من ١٥ من البلدان ذات الديون الثقيلة ، التي تشكل ديونها ٩٤ في المائة من مجموع القروض المصرفية الممنوحة للبلدان التي عليها ديون في السوق[٢] . وفي الواقع ، تمثل ديون البلدان الـ ١٥ نسبة ٨٧ في المائة من المجموع في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ ، وبالنظر الى أن ديون عدد أكبر من البلدان كانت تتداول في ذلك الوقت ، أخذ المجموع في الهبوط من ٣٤ بلدا في عام ١٩٨٦ الى ١٧ بلدا الآن[٣] . وفي بعض الحالات ، جرى إخراج الديون من السوق عن طريق خطط تخفيض الديون ، أو السداد ، أو كما حدث في حالة تركيا ، بالتوقف عن التداول بخصم . بيد أنه في كثير من الحالات الاخرى ، ولا سيما فيما يتعلق ببعض البلدان الافريقية ، لاتزال الديون غير مسددة ، ولكنها تعتبر رديئة النوعية بحيث يتعذر تداولها على الإطلاق .

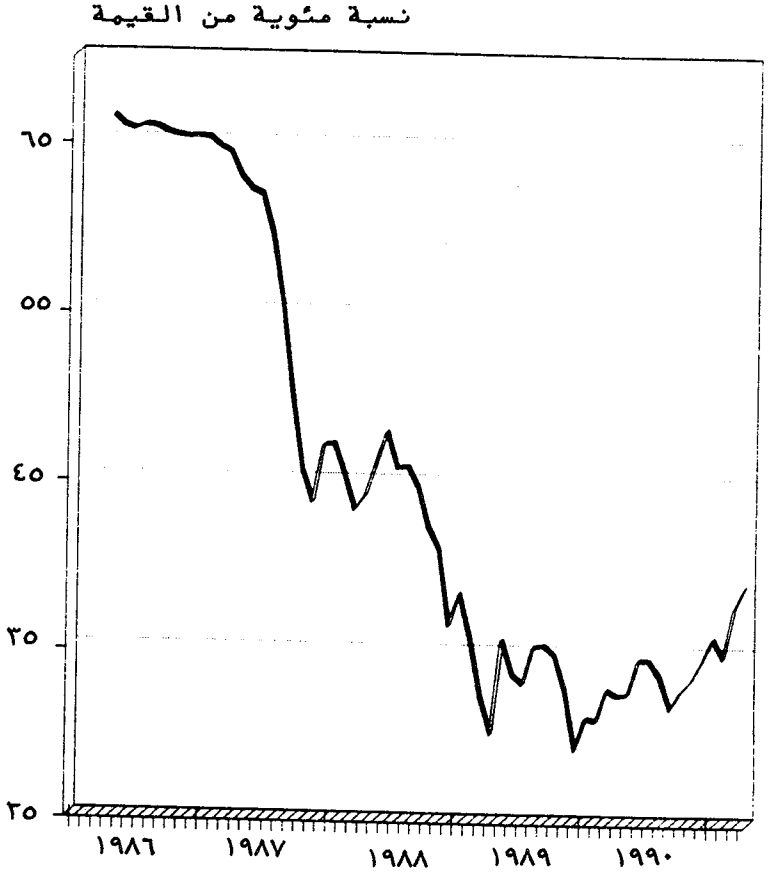
---

(١) أوضحت تقديرات البنك الدولي الى أن حجم التبادل التجاري في عام ١٩٩٠ بلغ ٦٥ بليون دولار (Financial Flows to Developing Countries, Quarterly Review, March 1991, p. 9) وهذا يماثل ديون البلدان التي يحتمل تداولها في السوق - أي الديون المصرفية المتوسطة والطويلة الأجل التي لا يغطيها ضمان من حكومة دائنة - وتقل عن ٢٤٠ بليون دولار (حسب بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، إحصاءات الديون الخارجية) .

(٢) الأرجنتين ، واكوادور ، وأوروغواي ، والبرازيل ، وبوليفيا ، وبيرو ، وشيلي ، والفلبين ، وفنزويلا ، وكوت ديفوار ، وكولومبيا ، والمغرب ، والمكسيك ، ونيجيريا ، ويوغوسلافيا .

(٣) لم يعد يتم تداول ديون عضوين من مجموعة الـ ١٥ بلدا ، وهما بوليفيا وأوروغواي ؛ أما البلدان الاخرى التي ترد عروض شراء ديونها بصورة منتظمة في صكوك الديون المصرفية أو السندات ذات الصلة فهي بنما وبولندا وزائير وكوستاريكا (بيانات Salomon Brothers, New York).

الشكل ٧ - ١ العروض المطروحة في السوق لشراء ديون ١٥ بلدان ناميا



المصدر : الامم المتحدة/ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى بيانات Salomon Brothers, Newy York .

وعلى الرغم من عدم وجود سوق ثانوية للديون المستحقة على حكومة لحكومة أخرى ، يتوقع أن يكون تقييم قدرة كثير من المدينين الذين يواجهون متاعب في خدمة ديونهم الرسمية غير المسددة مماثلا . وهكذا أصبح التركيز في دوائر رسم السياسة ينصب بصورة متزايدة على كيفية تخفيض عبء ديون هذه البلدان بتخفيض الديون ذاتها إلى مبالغ يمكن تدبيرها بسهولة أكبر ، سواء كان ذلك بالاعفاء الجزئي من ديون معينة معقودة فيما بين الجهات الرسمية ، أو مبادلة الأصول عن طريق التفاوض حيث يتم مبادلة القروض المصرفية مقابل سندات أصغر قيمة ، أو بقيام البلد المدين بإعادة شراء الدين بخصم ، أو بعدد لا يحصى من الوسائل الأخرى التي ما برح المخططون الماليون يبتكرونها . وقد جرى حتى الآن تخفيض ديون عدد قليل من البلدان بصورة كبيرة ولكن لا يزال عبء خدمة الدين في جميع الحالات يمثل شاغلا دائما لراسمي السياسة والدائنين الدوليين . و "أزمة الديون" بسبيل الدخول في عقدها الثاني .

السياسة المتعلقة بالديون المستحقة للدائنين المتعددي الأطراف

انتهج المجتمع الدولي سياستين متمايزتين بشأن الديون الرسمية : فمن ناحية ، لابد أن تُخدم بالكامل الالتزامات المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف ولا يعاد تنظيمها رسميا أبدا ؛ ومن ناحية أخرى ، يعاد التفاوض بسهولة بشأن الديون المستحقة مباشرة إلى الحكومات - سواء كانت تتعلق أصلا بائتمانات تصدير ، أو مساعدة انمائية رسمية أو مبيعات عسكرية - وأحيانا تلغى ببساطة . وعموما تسعى الحكومات المدينة إلى الوفاء أولا بأول بالتزاماتها المتعددة الأطراف ، ولكن لم يثبت دائما امكان القيام بذلك .

ويتمثل أحد أسباب اختلاف المعاملة في أن المؤسسات المتعددة الأطراف بخلاف صندوق النقد الدولي لا تحصل على معظم مواردها من الحكومات بل من الأسواق المالية حيث تباع سندات المؤسسات . والحكومات هي حملة أسهم المؤسسات وتسهم برأس المال ، ومعظمه ليس مدفوعا كذلك . ولذلك من الضروري لكي تعمل المؤسسات بصورة طبيعية أن تحتفظ السوق بثقة كاملة في المؤسسات وأن تمنحها درجات جدارة ائتمانية عالية ليتسنى تقاضي أسعار فائدة منخفضة نسبيا على سنداتها .

ويعمل صندوق النقد الدولي بصورة مختلفة من حيث أن جميع موارده - سواء أُسهم بها كجزء من الحصص في الصندوق أو أقرضت له - تقدمها الحكومات . بيد أنه يتحتم ، ولاسيما فيما يتعلق بالموارد العامة التي تُستمد من الاشتراكات المحصَّصة ، أن يكون النظر اليها أنها خالية من المخاطر ؛ ويجب أن تكون "شريحة الاحتياطي"

متوافرة لكي يستخدمها الاعضاء عند الطلب كما يجب ألا يتعرض للخطر توافر الموارد الاخرى للحكومات عن طريق ترتيبات الصندوق . ومن هنا لا يتخذ أيضا حملة الاسهم في الصندوق أية ترتيبات لمواجهة إعادة جدولة الالتزامات .

وإذا سمح بلد ما بأن تتراكم المتأخرات لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف الاخرى ، فلابد أن يكون في حالة مالية بالغة العسر ، بالنظر إلى أن ذلك يستبعد بالفعل قدرته على ترتيب أية وسيلة أخرى أو تمويل طويل الأجل(٤) . ومع ذلك تراكمت على تسعة بلدان متأخرات لصندوق النقد الدولي بلغ مجموعها ٤,٦ من بلايين الدولارات في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١(٥) . وسواء كانت أزمة موازين المدفوعات التي تسببت في المتأخرات ترجع في مصدرها إلى أسباب خارجية أو محلية ، يكاد يكون من المستحيل الخروج من تلك الهاويات دون القيام إما بتحقيق تحسن هام في معدلات التبادل التجاري ، الامر الذي سيكون غير عادي إلى أبعد حد ، أو بالحصول على مساعدة دولية .

ويتزايد استعداد الحكومات الدائنة على ما يبدو الآن لتعبئة المساعدة للبلدان التي عليها متأخرات كبيرة للمؤسسات المتعددة الاطراف . والمقابل لذلك هو رؤية حكومة البلد المدين تدخل في برنامج للتكيف الاقتصادي يرى الدائنون أنه سيقود البلد الى الانتعاش الاقتصادي . كما تتسم الخطوات المتخذة نحو تحقيق التحرر السياسي والانسجام مع السياسة الدولية بالاهمية لكثير من الحكومات التي تتخذ قرارات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف الاخرى في اجتماعات مجالسها التنفيذية . ويتغاضى تقريبا عن المتأخرات بصورة مؤقتة ثم تسدد بمنح أو قروض جديدة .

---

(٤) البلدان التي عليها متأخرات لما يكاد يكون لجميع دائنيها بقروض متوسطة الأجل كثيرا ما تكون قادرة مع ذلك على الاحتفاظ بتسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل ، مادامت المتأخرات لا تتراكم على هذه التسهيلات . أما البلدان التي تمر بأسوأ الحالات فسيتعيَّن عليها التعاقد في جميع تجارتها على أساس نقدي أو على أساس المقايضة .

(٥) بنما ، وبيرو ، وزامبيا ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، وفييت نام ، وكمبوديا ، وليبريا . (Financial Statements of the International Monetary Fund, quarter ended 31 January 1991, p. 16) .

وفي حالة المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي ، تتوافر الآن مجموعة مفصلة من الترتيبات للبلدان التي تسعى الى التعاون مع الصندوق . والخلاصة ، فإنه على الرغم من عدم أهلية البلد للدخول في أحد برامج التكيف الرسمية لصندوق النقد الدولي ، فإنه يتعهد بتنفيذ تغيرات في السياسة تتقيد بمعايير برنامج صندوق النقد الدولي . ويحظر على الصندوق تقديم المساعدة المالية ، ولكن يمكن أن تقدمها آحاد الحكومات .

وبموجب الترتيب الأخير الذي ، أقرته اللجنة المؤقتة للصندوق في ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ، تلتزم البلدان بتنفيذ برامج مدتها ٣ سنوات مشابهة للبرامج التي تدعمها عادة المسحوبات من مرفق التمويل الموسع أو مرفق التكيف الهيكلي المعزز ويوافق صندوق النقد الدولي على رصد البرنامج . وأثناء فترة تنفيذ هذه البرامج ، يقال إن البلد يُجمع "الحقوق" للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي مستقبلا بحيث تحول الحقوق في نهايتها الى السحب الأول طبقا لبرنامج التكيف الجديد لصندوق النقد الدولي وتستخدم تلك الأموال لسداد جزء من المتأخرات ؛ وتُسدد المسحوبات اللاحقة ما تبقى من متأخرات . ويحدد المقدار الكلي "للحقوق" في بداية البرنامج ويمكن أن يصل الى مقدار المتأخرات بالكامل في ذلك الوقت (مما يعني أنه يتوقع أن يفي البلد على الأقل بالتزامات خدمة الدين المجدولة أصلا التي تستحق أثناء الفترة)[٦] . وتكمن أهمية برنامج تجميع الحقوق في أنه يضع جدولا زمنيا للبلد الذي عليه متأخرات لكي يستعيد مكانته في نظر الصندوق . ولا يقدم البلد بنفسه موارد لازالة المتأخرات أو لدعم ميزان المدفوعات . وانما الطريقة التي توفر الموارد فقد جرى استخدامها فيما يتعلق بغيانا ، وهي أول حالة متأخرات تسوى بموجب "النهج التعاوني المكشف" للصندوق . فقد قامت مجموعة دعم ، برئاسة كندا ، بتعبئة الموارد لبرنامج التكيف في غيانا وسداد المتأخرات التي على غيانا الى صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ومصرف التنمية الكاريبي[٧] . وجرى تجميع الأموال في حساب يديره صندوق النقد الدولي (على الرغم من أن قرضا مؤقتا من مصرف التسويات الدولية ساعد في توفير

---

(٦) للاطلاع على تفاصيل اضافية ، انظر صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي ، ١٩٩٠ (واشنطن ، العاصمة : صندوق النقد الدولي ، آب/أغسطس ١٩٩٠) ، الصفحة ٥٨ من النص الانكليزي .

(٧) وتضمنت المجموعة أيضا المانيا ، وايطاليا ، وترينيداد وتوباغو ، والسويد ، وفرنسا ، وفنزويلا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة واليابان .

الموارد لسداد المتأخرات) ، وقام الصندوق برصد ما أحرزته غيانا من تقدم في عملية التكيف . وكان برنامج الانتعاش الاقتصادي لغيانا ، الذي أعد أصلا بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، قائما بحكم الضرورة خارج القنوات العادية(٨) . وبسداد المتأخرات في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أصبحت غيانا مؤهلة ثانية للحصول على القروض المتعددة الأطراف التي جرى ترتيبها على وجه السرعة . وبوجه خاص ، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي ، في ١٣ تموز/يوليه ، على ترتيب احتياطي مدته سنة واحدة وترتيب لمرفق التكيف الهيكلي المعزز مدته ثلاث سنوات .

واستخدم شكل مختلف من هذه الآلية فيما يتعلق بزامبيا(٩) . أولا ، اجتمعت مجموعة استشارية من الجهات المانحة بصورة منتظمة في باريس وواشنطن تحت رعاية البنك الدولي . وساعدت المجموعة في ترتيب تمويل ثنائي لبرنامج زامبيا للتكيف ومنح دفعتها مباشرة للبنك الدولي السويد ، وفنلندا ، والنرويج ، والولايات المتحدة لسداد متأخرات زامبيا . وثانيا ، على الرغم من عدم أهلية زامبيا للاقتراض من الصندوق أو البنك ، فقد استطاعت استخدام آلية أمكن بمقتضاها للمجلسين التنفيذيين للمؤسستين إقرار إطار السياسة لبرنامج للتكيف أمكن للمشتركين الثنائيين في المجموعة الاستشارية دعمه حينذاك ماليا . وهذه هي ورقة إطار السياسة ، وهي تمثل برنامجا متوسط الأجل يجب أن يعده بالاشتراك مع الصندوق والبنك الدولي كل بلد منخفض الدخل قبل السحب من مرفق التكيف الهيكلي للصندوق (أو مرفق التكيف الهيكلي المعزز) أو - قبل انقضائه - المرفق الخاص للبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التابع للبنك . وفي الواقع ، يقصد أيضا بورقة إطار السياسة أن تكون بمثابة إطار لعمليات الاقراض الأخرى ولكي تستخدمها الأوساط المانحة في اعداد عمليات المساعدة الانمائية الرسمية . وتحدد ورقة إطار السياسة أهداف السياسة الاقتصادية الرئيسية على مدى ثلاث سنوات والتدابير المحددة التي تتخذ كل سنة لبلوغها . كما تقيم احتياجات التمويل الخارجية والمصادر الممكنة للتمويل ، التي تعين أن تتطلب في حالة زامبيا ثلاثة عناصر : المساعدة المقدمة بشروط ميسرة والمرتبة عن طريق المجموعة الاستشارية ، وإعادة جدولة الديون المستحقة للدائنين الرسميين ، والمتأخرات لصندوق

---

(٨) للاطلاع على وصف للبرنامج وخلفيته ، انظر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، التقدم المحرز في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في أمريكا اللاتينية ، تقرير عام ١٩٩٠ (Washington, D.C., Johns Hopkins Universityh Press, October 1990) ، الصفحات ١٢٣-١٢٥ من النص الانكليزي .

(٩) يستند هذا السرد ، في جانب منه ، الى معلومات قدمها البنك الدولي .

النقد الدولي والبنك الدولي . وبمجرد اقرارها من مجلسي الصندوق والبنك ، فإنها يمكن أن تمثل ، بل مثلت بالفعل بالنسبة لزامبيا - الإطار اللازم لتنسيق المساعدة المقدمة من الجهات المانحة .

وهكذا ، فإنه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وبعد خلاف استمر أكثر من سنتين مع الصندوق والبنك بشأن سياسة التكيف والمساعدة المالية الخارجية ، وافق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على ورقة إطار السياسة لزامبيا . وكما حدث في حالة غيانا ، اعتمدت زامبيا أيضا "برنامجا يرصده الصندوق" ، يرصد فيه الصندوق اداءها على ضوء مقاييس مرجعية متفق عليها ، على الرغم من عدم تقديم أي دعم مالي . وعندئذ ، واستنادا الى ورقة إطار السياسة والتقدم المحرز في إطار البرنامج المرصود من الصندوق ، وافق الاتحاد المالي للمعونة على تقديم المساعدة وعلى خطة تمويل لسداد المتأخرات ، وأعيدت جدولة الديون المستحقة للدائنين الثنائيين بشروط تيسيرية(١٠) .

وفي أوائل آذار/مارس سنة ١٩٩١ ، بلغت المتأخرات المستحقة للبنك نحو ٣٢٠ مليونا من الدولارات . ومكّن الدعم الثنائي زامبيا من سداد نحو ١٢٠ مليونا من الدولارات وخفض المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي بمبلغ ١٢٥ مليونا من الدولارات . وسددت باقي المتأخرات المستحقة للبنك الدولي أساسا باعتمادات من البنك ذاته ولو أنها سددت في واقع الأمر بقرض مؤقت من مصرف انكلترا(١١) . وما زالت المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي قائمة ولكن جرى الاتفاق على برنامج "لتجميع الحقوق" في نيسان/ابريل سيمكن من سداد هذه المتأخرات في غضون فترة ثلاث سنوات .

---

(١٠) أي أن نادي باريس منح زامبيا "أحكام تورونتو" في تموز/يوليه ١٩٩٠ (انظر أدناه للاطلاع على مناقشة لممارسات نادي باريس في الآونة الأخيرة) .

(١١) بتحديد أكثر ، أعرب المجلس التنفيذي للبنك في ٥ آذار/مارس عن تأييده لبرنامج التكييف الهيكلي لزامبيا بالموافقة على مبلغ ٢٣٧ مليونا من الدولارات من اعتمادات المؤسسة الإنمائية الدولية رهنا بسداد زامبيا لمتأخراتها . وفي ١٣ آذار/مارس ، جرى التوقيع على القرض المؤقت وصرفه وسداد المتأخرات ، وجرى التوقيع على اعتمادات التسوية الجديدة وإعلان نفاذها وتم صرف المبالغ مما مكّن زامبيا من سداد القرض المؤقت في غضون دقائق .

وأعلن اجتماع آخر للمانحين عقد في باريس عن دعم اضافي وجرى الغاء بعض الديون الثنائية . ومع هذا فإن الصعوبات الاقتصادية التي تواجه زامبيا ، وهي ذات طبيعة هيكلية الى حد كبير ، ما زالت حادة(١٢) . ولكن على الأقل أمكن بالنسبة للمتأخرات المتعددة الأطراف التي لم يتسنّ إعادة جدولتها أو شطبها أن تعاد جدولتها أو شطبها بصورة غير مباشرة .

السياسة المتبعة ازاء الدين الرسمي الثنائي

شهدت السنوات القليلة الماضية تغيرات هامة في إعادة هيكلة الديون المستحقة لكل حكومة على حدة . وقد ألغيت بعض الديون مباشرة ولكن أعيد جدولة معظمها وقد حدث هذا مع تقديم اعفاءات جزئية . وفي أغلب الأحوال كان الدين الملغي يقدم كمساعدة إنمائية رسمية وكان معظمه قد بدأ خلال السبعينات أو قبل ذلك . ولمّا كانت المعونات يجري على نحو متزايد تقديمها كمنح أو بشروط شبيهة بشروط المنح ، فقد وافق المانحون في عام ١٩٧٨ على أن يعدّلوا بأثر رجعي شروط الدين التيسيري المستحق على البلدان الأفقر ، ولا سيما أقل البلدان نموا(١٣) . وبحلول عام ١٩٨٨ كان قد جرى منح قرابة ٧ بلايين من الدولارات من التخفيف من أعباء الديون بموجب هذه الأحكام(١٤) . وفي أعقاب ذلك تعهدت الحكومات الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد السوفياتي بمنح اعفاءات اضافية من الديون ، وبحلول تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ وصل مجموع مبالغ الديون الملغاة ، استنادا الى البيانات

---

(١٢) للاطلاع على تقييم البنك الدولي ، انظر "الاتجاهات السائدة في الاقتصادات النامية" ، ١٩٩٠ (واشنطن العاصمة : البنك الدولي ، ١٩٩٠) ، ص ٦١٠ - ٦١٣ من النص الانكليزي .

(١٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ ، القرار رقم ١٦٥ (دإ - ٩) .

(١٤) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الديون وتنظيم التكيف" ، (TD/B/C.3/243) ، الفقرة ١٩ .

المبلغة الى البنك الدولي ، الى ١٠,٧ من بلايين الدولارات[١٥] . وسيزداد مبلغ الإعفاء من الدين بهذه الطريقة مع استمرار البلدان في تنفيذ التزاماتها والتعهد بالتزامات جديدة . والواقع أنه قبل نهاية عام ١٩٩٠ اقترحت لجنة الاتحادات الأوروبية على المجلس الأوروبي شطب حوالي بليوني دولار من الديون المستحقة للاتحاد الأوروبي من بلدان افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ التي ترتبط بالاتحاد الاقتصادي الأوروبي بموجب اتفاق لومي الرابع . وعلاوة على ذلك ، ما زال يتعين انفاق بليوني دولار اضافية من الموارد في اطار اتفاقيات لومي السابقة التي ستقدم كمساعدة في شكل منح ، لا كقروض بموجب اقتراح اللجنة[١٦] .

نادي باريس

إن عملية إعادة الجدولة ، على سبيل التقابل من إلغاء الدين ، يجري التفاوض عليها عادة في نادي باريس ، وهو تجمع غير رسمي للدائنين يجتمع في وزارة الخزانة الفرنسية أساسا لضمان أن جميع البلدان الدائنة تقدم تسهيلات متساوية . وتواتر اجتماعات نادي باريس فضلا عن مبالغ الديون التي يجري توحيدها قد ازداد بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة ، في الوقت الذي تطورت فيه ممارسات النادي تطورا كبيرا .

وقد عقد أربعة وعشرون اجتماعا مع البلدان النامية في نادي باريس في عام ١٩٨٩ و ١٧ اجتماعا في عام ١٩٩٠ مقابل متوسط سنوي قدره ١٦ اجتماعا خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ . ولمّا كانت فترة التوحيد ، أي الفترة التي تحل فيها أساسا إعادة جدولة مدفوعات خدمة الدين ، حتى الآن تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا ، كان على كثير من البلدان المدينة أن تلتمس تكرار إعادة الجدولة . وهكذا ففي عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ من بين ٣٧ بلدا أعادت جدولة ديونها ، أعادت ١٦ منها جدولة الديون ثلاث مرات على الأقل

---

(١٥) للاطلاع على بيان كامل انظر "البنك الدولي ، جداول الديون العالمية" ، ١٩٩٠ - ١٩٩١ (واشنطن العاصمة ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠) ، ص ٧٦ - ٧٩ من الأصل الانكليزي .

(١٦) معلومات مقدمة من لجنة الاتحادات الأوروبية .

في السنوات الخمس السابقة . وعلاوة على ذلك ، مع استمرار صعوبات خدمة الدين في معظم البلدان التي كررت عمليات إعادة الجدولة أصبح من الصعب بصورة متزايدة على نادي باريس أن يتجنب إعادة جدولة الدين الذي سبقت إعادة جدولته . وفي غضون السنوات الثلاث الماضية ، جرى توحيد الدين الذي سبق إعادة جدولته في ٩٠ في المائة من الحالات(١٧) . وازدادت المبالغ المعاد جدولتها من متوسط سنوي يبلغ حوالي ٥ بلايين دولار في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ الى ١٢ بليونا من الدولارات في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ (انظر الجدول ألف - ٣٦) .

وعلاوة على ذلك ، أبرمت ، بعد انقطاع دام عدة سنوات ، اتفاقات إعادة الجدولة المتعددة السنوات في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، وإن حدث ذلك بالنسبة لعدد محدود من البلدان . وكانت التجربة المبدئية لاتفاقات إعادة الجدولة لعدة سنوات في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ غير مرضية ولم ينفذ أي منها تنفيذا تاما بسبب التطورات الخارجية المعاكسة وعدم القدرة على تحقيق أهداف السياسات ونقص الاقراض الجديد المتوقع من المصارف التجارية(١٨) . بيد أنه في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ حدثت عودة الى الاتفاقات التي تتراوح مدتها بين سنتين وثلاث سنوات بالنسبة لثمانية بلدان . واتفاقات إعادة الجدولة المتعددة السنوات بالاقتران مع ترتيبات صندوق النقد الدولي المتعددة السنوات : اثنان منها في اطار المرفق الموسع (الفلبين والمكسيك) واثنان منها بموجب مرفق التكيف الهيكلي (توغو ومالي) وأربعة بموجب مرفق التكيف الهيكلي المعزز (بوليفيا وغيانا وموزامبيق والنيجر) . وأظهرت العودة الى الاتفاقات المتعددة السنوات وجود الرغبة في توفير اطار مالي أوضح لبرامج التكيف المتوسطة الأجل وتخفيض عدد المفاوضات المطلوبة من البلدان التي يضطلع فيها الصندوق ببرامج متعددة السنوات(١٩) .

---

(١٧) باستثناء البلدان التي أعادت جدولة الديون لأول مرة . وفي بعض الحالات لم يجر توحيد الدين الذي سبقت جدولته إلاّ بصورة جزئية .

(١٨) انظر البنك الدولي ، جداول الديون العالمية ، ١٩٨٩ - ١٩٩٠ (واشنطن العاصمة ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ، المجلد الأول ، ص ٦٠ - ٦١ من الأصل الانكليزي .

(١٩) انظر مايكل كوهن وخورخي قزمان ، "إعادة جدولة الديون الرسمية المتعددة الأطراف : التجارب الأخيرة" ، واشنطن العاصمة ، صندوق النقد الدولي ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ١٢ من الأصل الانكليزي .

وقد تحسنت ممارسات نادي باريس في طرق أخرى أيضا في السنوات الأخيرة ولا سيما في أعقاب اتفاق تورنتو المتعلق بالاعفاءات التيسيرية من الديون للبلدان المنخفضة الدخل(٣٠) . وفي السنوات الثلاث الماضية استفادت البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بديون ضخمة مما أطلق عليه "أحكام تورنتو" في عمليات إعادة جدولة ديونها في نادي باريس . وفي الفترة من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ وآذار/مارس ١٩٩١ ، أعاد ٣٠ بلدا جدولة ديونها الرسمية على أساس أحكام تورنتو . ومن بين هذه البلدان كان هناك ١٨ بلدا من بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمدرجة في البرنامج الخاص لتقديم المساعدة الذي يضطلع به البنك الدولي(٣١) . وكانت بوليفيا أول بلد من خارج بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء تعامل بأحكام تورنتو في آذار/مارس ١٩٩٠ وتلتها غيانا في أيلول/سبتمبر . وحتى الآن كانت جميع البلدان المستفيدة هي تلك البلدان التي لا يحق لها التمويل من البنك الدولي إلاّ عن طريق المؤسسة الإنمائية الدولية ذات الشروط التيسيرية جدا (بلدان "المؤسسة الإنمائية الدولية فقط") .

---

(٣٠) في أعقاب اجتماع قمة تورنتو لمجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى المعقود في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، اعتمد نادي باريس قائمة بالخيارات المتاحة أمام البلدان الدائنة لإعادة جدولة الديون الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل . وبالنسبة للديون التيسيرية ، اتفق على أن تختار البلدان الدائنة من بين (أ) الشطب الجزئي : إلغاء ثلث مبلغ خدمة الدين المستحق خلال فترة إعادة التفاوض ؛ وإعادة جدولة البقية بأجل استحقاق مداه ١٤ عاما وفترة سماح مدتها ٨ سنوات بأسعار الفائدة السائدة في السوق ؛ (ب) مد أجل الاستحقاق : إعادة جدولة كل مبلغ خدمة الدين بسعر الفائدة السائد في السوق ولكن بأجل استحقاق مداه ٢٥ سنة وفترة سماح مدتها ١٤ سنة ؛ (ج) سعر فائدة تيسيري : إعادة جدولة كامل مبلغ خدمة الدين بسعر فائدة يقل ٣,٥ في المائة عن الأسعار السائدة في السوق أو ٥٠ في المائة أيهما أقل ، وأجل استحقاق مداه ١٤ سنة وفترة سماح مدتها ٨ سنوات . وبالنسبة لقروض المساعدة الإنمائية الرسمية ، اتفق على منح أجل استحقاق مداه ٢٥ عاما وفترة سماح مدتها ١٤ عاما وأن تكون أسعار الفائدة على الأقل على مستوى سعر الفائدة الأصلي من الانخفاض .

(٣١) أوغندا ، بنن ، بوركينا فاصو ، تشاد ، توغو ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زائير ، زامبيا ، السنغال ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، مالي ، مدغشقر ، موريتانيا ، موزامبيق ، النيجر .

وكانت أحكام تورنتو علامة على احراز تقدم كبير في استراتيجية الديون نظرا لأن الحكومات الدائنة قبلت لأول مرة مبدأ الإعفاء التيسيري بالنسبة للديون غير التيسيرية . بيد أن أثرها على الحالة المالية للبلدان النامية محدود بسبب الشروط التيسيرية المنخفضة للخطة . وكان عنصر المنحة العام للبلدان المستفيدة حوالي ٣٠ في المائة في المتوسط ؛ أي أنه اذا جزئت التزامات السداد الى قرض معادل بشروط تجارية زائدا المنحة فإن المنحة ستصل الى ٣٠ في المائة من المجموع . وهذا أقل من ربع متوسط عنصر المنحة في التدفقات المالية الجديدة من المصادر الرسمية الى البلدان المنخفضة الدخل ذات الديون الثقيلة . وتتصل مشكلة أخرى بفترات التوحيد القصيرة التي أدت الى عمليات إعادة جدولة متكررة تستغرق وقتا طويلا . وعلاوة على ذلك ، فإن بعض الدائنين يمولون تكلفة التخفيف من الدين بنقل الأموال من ميزانيات معونتها ، وهكذا فإن المكسب الصافي للبلد المستفيد يقل حتى عن هذا(٣٢) .

ونتيجة للادراك المتزايد بقصور أحكام تورنتو ، تقدمت بعض البلدان الدائنة مؤخرا بمقترحات جريئة تعطي زخما جديدا لمبدأ تخفيض ديون البلدان المنخفضة الدخل . وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، دعت هولندا الى الغاء جميع الديون الثنائية الرسمية المستحقة على أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه مشاكل ديون شديدة . واقترحت أن يكون الالغاء تدريجيا ومشروطا بتنفيذ البلدان المدينة لسياسات اقتصادية سليمة في اطار برامج صندوق النقد الدولي .

وفي اجتماع وزراء مالية الكومنولث ، المعقود في ترينيداد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، اقترحت المملكة المتحدة ما يلي : (أ) أن يعيد نادي باريس جدولة مجموع الدين القائم الذي يستوفي الشروط في عملية واحدة لا على شرائح ؛ (ب) أن تلغي الحكومات الدائنة ثلثي مجموع الدين القائم ؛ (ج) إعادة جدولة الديون المتبقية على ٢٥ سنة مع فترة سماح مدتها خمس سنوات ؛ (د) رسملة مدفوعات الفائدة بالنسبة للسنوات الخمس الأولى . ويقول الاقتراح بوضع جدول سداد مرن يتصل بقدرة البلد المدين على التصدير . وتكون الشروط المؤهلة للاستفادة من هذه الخطة ، المعروفة بأحكام ترينيداد ، هي نفس الشروط الواردة في أحكام تورنتو .

---

(٣٢) للاطلاع على تقييم أكثر تفصيلا لأحكام تورنتو انظر الأونكتاد ، تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٩ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.II.D.14) المربع ٧ .

وبالنسبة لكثير من البلدان المنخفضة الدخل فإن أحكام ترينيداد ، التي تتضمن عنصر منحة يبلغ حوالي ٦٧ في المائة ، ستلغي التكاليف المتصلة بعمليات إعادة الجدولة المتكررة وتزيل تراكم العبء الثقيل للديون مما يخلق حوافز ثابتة للتكيف والاستثمار . بيد أنه تجدر الاشارة الى أن اقتراح المملكة المتحدة (مثل خيارات تورنتو) قد استبعد من عملية إعادة جدولة جميع الديون المعقودة بعد تاريخ معين يحدده نادي باريس ويعرف بتاريخ انعقاد الدين (٢٣) . وفي بعض البلدان تمثل الديون المعقودة بعد تاريخ انعقاد الدين حصة كبيرة من مجموع الدين المستحق للدائنين في نادي باريس . وعلاوة على ذلك ، وفي عدد من البلدان تشكل ديون نادي باريس حصة صغيرة نسبيا من الدين الرسمي مع استثشار الديون المستحقة للدائنين الثنائيين غير التابعين لنادي باريس والمؤسسات المتعددة الأطراف بنصيب الأسد . ومن الطبيعي أن يعتمد مدى تحسن حالة المدفوعات الخارجية لهذه البلدان على المعاملة الممنوحة من الدائنين الرسميين خارج نادي باريس .

ويشكل عبء الدين الرسمي أيضا مشكلة خطيرة لعدد من البلدان المتوسطة الدخل ، وقد حظي مؤخرا بدعم متزايد من الحكومات الدائنة . في أعقاب توصيات اجتماع قمة هيوستن ، المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بدأ نادي باريس في معاملة البلدان المتوسطة الدخل ذات المعدلات المرتفعة من الدين الرسمي معاملة أفضل . وحتى الآن استفادت السلفادور والكونغو وهندوراس والمغرب ونيجيريا من هذه المبادرة . وتتألف المعاملة الجديدة من اطالة مدد السداد وبموجبها (أ) تعاد جدولة قروض المساعدة الإنمائية الرسمية فيكون أجل استحقاقها ٢٠ عاما مع فترة سماح تصل الى ١٠ سنوات ؛ (ب) تعاد جدولة ائتمانات التصدير والقروض الرسمية بخلاف المساعدة الإنمائية الرسمية على أن يكون مدى أجل الاستحقاق ١٥ عاما ومع فترة سماح حتى ٨ سنوات . وفي عمليات إعادة الجدولة التقليدية ، من المعتاد أن يبلغ أجل الاستحقاق ١٠ سنوات وفترة السماح ٥ سنوات .

---

(٢٣) كان القصد هو التعجيل بعودة المقترضين الى التمويل الرسمي الجديد عن طريق طمأنة الدائنين على أن قروضهم الجديدة ، تلك المقدمة بعد تاريخ انعقاد الدين ، لن تعاد جدولتها فيما بعد . وكان تاريخ انعقاد الدين في العادة يتراوح من ٣ الى ١٢ شهرا قبل موعد أول اتفاق لإعادة الجدولة ؛ وكانت الممارسة المتبعة هي الإبقاء عليه دون تغيير في جميع عمليات إعادة الجدولة اللاحقة .

وتتضمن معاملة نادي باريس الجديدة أيضا ، كصيغة مبتكرة رئيسية ، امكانية بيع الحكومات الدائنة أو مقايضتها لقروض المساعدة الإنمائية الرسمية فضلا عن الاعتمادات غير التيسيرية عن طريق تخفيض الدين في مقابل صون الطبيعة ، أو لأغراض المعونة أو تحويل الديون الى مشاركة رأسمالية أو غيرها من عمليات مبادلة الديون بالعملات المحلية . وعيّن حد أقصى لمبلغ القروض غير التيسيرية التي يمكن تحويلها (عادة ١٠ في المائة من المطالبات المستحقة أو ١٠ ملايين دولار أيهما أعلى) .

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أعلن رئيس جمهورية فرنسا اتخاذ تدابير لتخفيض أسعار الفائدة على القروض غير التيسيرية المقدمة من فرنسا لأربعة بلدان متوسطة الدخل من بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء (غابون ، الكاميرون ، كوت ديفوار ، الكونغو) . وفي الوقت ذاته ، شرع رئيس جمهورية الولايات المتحدة في برنامج لتخفيض التزامات بلدان أمريكا اللاتينية الناشئة عن الديون الرسمية المستحقة للولايات المتحدة في اطار مبادرة "مشروع الأمريكتين" التي تتناول تجارة المنطقة واستثماراتها وديونها .

وفي حالة مبادرة الولايات المتحدة ، يتوخى القيام على نحو كبير بإلغاء القروض التساهلية وسداد الفائدة بالعملة المحلية التي قد تستخدم لدعم المشاريع البيئية والمشاريع الأخرى[٣٤] . وعلاوة على ذلك ، قد يباع جزء من القروض الرسمية غير التساهلية (مثل ائتمانات التصدير) في السوق الثانوية وذلك لتسهيل تحويل الدين إلى مشاركة رأسمالية في المؤسسات الخاصة ومقايضات الدين مقابل صون الطبيعة (للاطلاع على الآليات ، انظر الفرع الوارد أدناه المتعلق ببيع الديون والمقايضات) . وفي سياق العبء الاجمالي لديون أمريكا اللاتينية ، المستحق أساسا لدائنين خاصين ، قد تكون المبالغ المعنية صغيرة ، تبلغ أقل من خمسة في المائة من المجموع (وأقل من ٢ في المائة من مدفوعات الفائدة) . ولكن بالنسبة للبلدان التي يمثل دينها المستحق لحكومة الولايات المتحدة جزءا هاما من إجمالي دينها ، فقد تساعد مبادرة الولايات المتحدة على إحداث خفض ذي معنى في عبء دينها[٣٥] .

---

(٣٤) في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أقر كونغرس الولايات المتحدة تشريعا يأذن بخفض القروض L-480 (للمعونة الغذائية) التي لم تُسدد حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . ويمثل الدين الذي ينطبق عليه هذا الخفض نحو ١٥ في المائة من مجموع الديون الرسمية التي تدين بها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للولايات المتحدة .

(٣٥) ينطبق هذا بشكل خاص على السلفادور وبوليفيا وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وكوستاريكا وهايتي وهندوراس .

ومايزال الشرط الذي يقضي بأن يعقد البلد الذي يطلب إعادة الجدولة ترتيبا مع صندوق النقد الدولي سمة هامة في ممارسات نادي باريس . ولئن كان الحصول على برنامج من الصندوق يستتبع الحصول على إطار تمويلي متفق عليه من أطراف متعددة تؤدي فيه إعفاءات نادي باريس دورا معينا ، فإنه يشترط أن تكون الحكومة المدينة والصندوق قادرين على التوصل الى اتفاق بشأن التعديلات الضرورية في السياسة .

وأحيانا ما تكون مفاوضات الصندوق صعبة وطويلة . وعندما يحدث هذا فإنها تؤخر إعادة جدولة الدين ، مما يؤدي بدوره الى تفاقم المركز المالي الخارجي للبلد[٢٦] . والنتيجة أن تزداد المتأخرات ، وتصبح ممارسة جر المتأخرات على الذات أعم ، كما تصبح صعوبة إخراج المدين من أزمة دينه مسألة أعقد وأكثر تكلفة في نهاية المطاف عندما يتعين تحويل المتخلفات الى ديون جديدة يتعين خدمتها .

المفاوضات مع المصارف التجارية الدولية

أصبح خفض الديون والاعفاء من الفائدة جزءا من السياسة الدولية إزاء ديون المصارف التجارية وذلك بعد بدء الاستراتيجية الدولية الجديدة للديون ، المعروفة بشكل غير رسمي بأنها "خطة بريدي" ، على اسم وزير خزانة الولايات المتحدة التي اقترحها في عام ١٩٨٩ . ومحور المبادرة هو التخفيض الطوعي للديون السوقية وخدمة الديون بمساندة من المنظمات المالية المتعددة الأطراف والدائنين الرسميين الآخرين . ومن عناصر هذه الاستراتيجية أيضا ، تقديم قروض جديدة وإعادة جدولة المدفوعات . ويجري التفاوض على إعفاء الديون على أساس كل حالة بمفردها مع الحكومات التي يوافق البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي على سياساتها الاقتصادية . وقد هيمنت المبادرة على مفاوضات الديون التي أجرتها المصارف التجارية في عام ١٩٩٠ . وتم التوصل الى اتفاقات مع أوروغواي والفلبين وفنزويلا وكوستاريكا والمغرب والمكسيك . وخارج ذلك الإطار ، لم يجر التفاوض في العام الماضي إلا على عمليات قليلة لإعادة الجدولة .

---

(٢٦) أصبح الربط بشروط صندوق النقد الدولي أوثق مؤخرا في بعض الحالات ، نظرا لتنفيذ اتفاق إعادة الجدولة على مراحل وجعله مشروطا بمعايير أداء البلدان المدينة في الوفاء بالدين بموجب ترتيبات صندوق النقد الدولي .

اتفاقات في إطار "خطة بريدي"

إحدى خصائص المفاوضات المبرمة حتى الآن هي تنوع الوسائل التي يشملها كل اتفاق لإعادة الهيكلة . ويعبر هذا عن الحاجة الى خدمة الأهداف المتنوعة للمدينين والدائنين ، وإلى حد ما عن مرونة متزايدة ، من جميع الأطراف .

ويتضمن اتفاق الفلبين ، على سبيل المثال ، عنصرين أساسيين هما : تخفيض الدين عن طريق عملية بيعه ونقود جديدة . قد عرض ما قيمته حوالي ١,٣ بليون دولار من ديون المصارف التجارية مقابل الحصول على ٥٠ في المائة من قيمتها الاسمية نقدا وتم الحصول على حوالي ٧٠٠ مليون دولار كنقود جديدة .

وفي الاتفاق الذي عقدته المكسيك مع دائنيها ، أعطيت للمصارف التجارية حرية الاختيار في تحويل مطالباتها إلى سندات أو تقديم قرض جديد تبلغ نسبته ٢٥ في المائة من مجموع المبالغ التي أقرضتها (اختارت المصارف التي تحتفظ ب ١٠ في المائة من الدين المستوفي الشروط هذا الخيار) . والدين المستوفي الشروط الذي لم يحول إلى سندات جديدة أعيدت جدولته على فترة ١٥ عاما ، مع فترة سماح مدتها سبع سنوات قبل بدء سداد الدين الأصلي مع سعر فائدة هو السعر المعمول به فيما بين مصارف لندن (الليبور) زائدا ١٦/١٣ نقطة مئوية(٢٧) . وقد قدم نوعان من السندات : سند بالقيمة الاسمية ذو سعر فائدة ثابت سنوي قيمته ٦,٢٥ في المائة وسند خصم بنسبة ٦٥ في المائة من القيمة الاسمية ذو سعر فائدة سوقي عائم ، وسعر الليبور زائدا ١٦/١٣ نقطة مئوية . وقد اختار سبعة وأربعون في المائة من الدائنين خيار السند الأول هذا في حين اختار ٤٣ في المائة الخيار الثاني . وقد تم ضمان سداد مبلغ الدين الأصلي لكلا النوعين من السندات بسندات ذات قسيمة صفرية أصدرتها وزارة خزانة الولايات

---

(٢٧) سعر (الليبور) ، السعر المعمول به بين مصارف لندن هو السعر الذي تطالب به المصارف بعضها البعض فيما يتعلق بالقروض القليلة الخطر - وعادة ما تكون قروضا دولارية تتراوح مدتها بين ٣ و ٦ أشهر خارج الولايات المتحدة . وهو أكثر أسعار الفائدة المتقلبة الأساس شيوعا في الاقراض الدولي . ويُضاف "هامش" إلى سعر الأساس للتعبير عن الخطر الذي ينطوي عليه القرض . ونتيجة لذلك ، فعلى أساس السعر الدولاري لليبور في ٦ أشهر وهو ٧,٣١ في المائة الذي ساد في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، سيتعين على المكسيك أن تدفع سعر فائدة يبلغ حوالي ٨,١٢ في المائة على دينها .

المتحدة والتي سيحل أجل استحقاقها عند استرداد قيمة السندات ، في حين تضمن مدفوعات الفائدة لمدة ١٨ شهرا[٣٨] .

وتألفت العملية المالية لكوستاريكا من إعادة شراء جزء كبير من الدين (بما في ذلك مطالبات المصارف الناشئة عن متأخرات الفائدة) ، ومن بعض عمليات إعادة جدولة متأخرات الفائدة وعمليات تحويل الدين . وقد سُدد بليون دولار تقريبا من قيمة الدين بنسبة ١٦ في المائة من قيمته الاسمية . وهذا يعادل ٦٢ في المائة من الديون التي سيجري التفاوض بشأنها مرة أخرى . وقد حول الجزء الباقي منها إلى سندات إسمية بسعر فائدة سنوي ثابت مقداره ٦,٢٥ في المائة . وقد تلقت المصارف التي كان لها متأخرات فائدة لم تسدد بشراء الدين (٣٩ في المائة من المجموع) مدفوعات نقدية تعادل ما نسبته ٢٠ في المائة من المتأخرات المستحقة لها ، وأعيدت جدولة الرصيد الباقي كقرض لمدة ١٥ عاما بسعر فائدة الليبور زائدا ١٦/١٣ نقطة مئوية . وقد كوفئ الدائنون الذين عرضوا أكثر من ٦٠ في المائة من مطالباتهم الأصلية مقابل الحصول على نقدية بمنحهم ضمانا بفائدة متجددة مدتها عام لكفالة المدفوعات على سنداتها . وبالنسبة للمصارف التي استبدلت ٦٠ في المائة على الأقل من المدفوعات المستحقة لها والمتأخرة مقابل الحصول على نقدية بخصم مرتفع ، فقد أعيد جدولة المتأخرات الباقية بضمانات تغطي ٣٦ شهرا من مدفوعات الفائدة .

وأخذ اتفاق فنزويلا بأدوات جديدة وعرض على دائني البلد مجموعة من الخيارات أكبر من المجموعة التي انطوت عليها المفاوضات التي تقدم بيانها . فقد أعطيت المصارف خمسة خيارات :

(أ) سندات خصم بنسبة ٧٠ في المائة من القيمة الاسمية ، بسعر فائدة عائم هو سعر الليبور وفرق مقداره ١٦/١٣ نقطة مئوية (حوِّل ما نسبته ٩ في المائة من الديون المستحقة الى هذه السندات) ؛

(ب) سندات إسمية بسعر فائدة سنوي ثابت نسبته ٦,٧٥ في المائة (عومل ما نسبته ٣٨ في المائة من القروض بهذه الطريقة) ؛

---

(٣٨) بانكو دي مكسيكو Banco De México ، إدارة المنظمات والاتفاقات الدولية ، الاقتصاد المكسيكي ١٩٩٠ (مكسيكو العاصمة ، Mexico, D.F., May 1990) .

(ج) سندات بفائدة مخفضة مؤقتا ، ما يسمى بسندات "النزول ، الصعود" ، ولها سعر فائدة ثابت قدره ٥ في المائة خلال السنتين الأوليين ، و ٦ في المائة في السنتين التاليتين و ٧ في المائة في السنة الخامسة ، بعدها تدفع سعر الليبور زائدا ٨/٧ نقطة مئوية (١٥ في المائة) ؛

(د) عملية إعادة شراء الديون (٧ في المائة) أخذت شكل مبادلة الدين مقابل كمبيالات مدتها ٩١ يوما مضمونة ضمانا تاما بخصم نسبته ٥٥ في المائة ؛

(هـ) إعادة جدولة للديون يحول الدائنون فيها مطالباتهم الى سندات حكومية ، بأجل استحقاق مدته ١٧ عاما وفترة سماح مدتها سبع سنوات بسعر فائدة هو سعر الليبور زائدا ٠,٨٧٥ في المائة (٣١ في المائة) . بيد أن هذا الخيار يتطلب أيضا أن تقدم المصارف المشاركة قروضا جديدة . وتأخذ هذه القروض شكل سندات يتوقف هامشها وأجل استحقاقها على المُصدِر . والسندات التي أصدرها المصرف المركزي لفنزويلا أجل استحقاقها ١٥ عاما وهامشها ٨/٧ نقطة مئوية ، في حين يحلّ أجل استحقاق سندات جمهورية فنزويلا بعد ١٧ سنة وتدفع هامشا يبلغ ١ في المائة . ولكليهما فترة سماح مدتها سبع سنوات .

ومدفوعات الدين الأصلي للسندات الإسمية وسندات الخصم الفنزويلية تضمنها بشكل كامل سندات القسيمة الصفرية لوزارة الخزانة بالولايات المتحدة ، في حين تُضمن مدفوعات الفائدة لمدة ١٤ شهرا . وتقدم سندات "النزول ، الصعود" ضمانات لمدفوعات الفائدة خلال السنوات الخمس الأولى .

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ - اختار دائنو المصارف التجارية لأوروغواي من الخيارات المتاحة لهم في مفاوضاتهم . ويشمل الاتفاق جميع ديون المصارف المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للبلد وتتألف من تحويل للديون ، وعملية إعادة شراء ونقود جديد . وستعرض المصارف التي تحتفظ بـ ٣٩ في المائة من الديون مطالباتها مقابل الحصول على نقدية بخصم نسبته ٤٤ في المائة . وسيتحول ما نسبته ٣٣ في المائة من الديون الى سندات اسمية مدتها ٣٠ عاما بسعر فائدة سنوي ثابت نسبته ٦,٧٥ في المائة . وستساند وزارة الخزانة بالولايات المتحدة مدفوعات الدين الأصلي لهذه السندات بسندات القسيمة الصفرية في حين ستُضمن مدفوعات الفائدة لمدة ١٨ شهرا .

وأخيرا ، فبالنسبة لأولئك الذين لم يشتركوا في أي من هذه الخيارات فسيقدمون قروضا جديدة الى أوروغواي تعادل ٣٠ في المائة من مجموع القروض التي قدموها بسعر السوق زائدا ١ في المائة في السنوات الأربع التالية . وسيحل أجل استحقاق هذه القروض الجديدة بعد ١٥ عاما ولها فترة سماح مدتها سبع سنوات .

ويتضمن اتفاق المغرب مع دائني المصارف مرحلتين ، المرحلة الأولى التي نفذت بالفعل ، وهي تتألف من إعادة جدولة جميع ديونها الطويلة الأجل ، بما في ذلك مقبولات المصارف التي أعيد تنظيمها قبل ذلك (نوع من التحويل التجاري) .

وتتوقف المرحلة الثانية على الموافقة على ترتيبات ممددة مع صندوق النقد الدولي قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وستعطي هذه المرحلة المصارف الخيارات التالية : (أ) عملية إعادة شراء الدين بسعر تحدده المغرب (٣٩) ؛ (ب) تحويل الدين إلى سندات اسمية . وفي هذا الشأن سيقدم نوعان من الصكوك . الأول وهو السندات ذات سعر الفائدة المخفضة مؤقتا التي سيكون سعر فائدتها السنوي الثابت ٦,٦٢٥ في المائة خلال سنواتها الست الأولى ثم يصبح ، بدءا من السنة السابعة ، سعر الليبور زائدا ١٦/١٣ نقطة مئوية . ويحل أجل استحقاق هذه السندات بعد ٣٠ عاما ولها فترة سماح مدتها عشر سنوات . والثانية وهي السندات التي يبلغ سعر فائدتها السنوي الثابت ٦,٧٥ في المائة ، ويحل أجل استحقاقها بعد ١٠ سنوات وليس لها فترة سماح . وستضمن مدفوعات الفوائد لكلا النوعين من السندات لمدة ١٢ شهرا عن طريق صندوق متجدد . والمصارف التي تختار عدم الاشتراك في أي من السندين السابق ذكرهما أعلاه ، ينتظر منها أن تقدم قروضا جديدة بمبلغ يساوي ١٥ في المائة من مجموع قروضها الحالية . وسيكون للنقود الجديدة سعر فائدة سوقي عائم مضافا إليه ١٦/١٣ نقطة مئوية .

---

(٣٩) مما يعطي فكرة عن كِبَر السعر عرض ٤٤ سنتا للدولار عن دين المغرب في السوق الثانوية في نهاية آذار/مارس ١٩٩١ ، وفقا لبيانات Salomon Brothers, New York .

وفي آذار/مارس ١٩٩١ ، توصلت نيجيريا ودائنوها من المصارف التجارية إلى اتفاق مبدئي لإعادة تنظيم دفع ٥,٨ بليون دولار من الديون المصرفية . ويقدم هذا الاتفاق ثلاثة خيارات : (أ) بيع الدين بسعر يغلب أن يكون قريبا من السعر الافتراضي لدين البلد في السوق الثانوية ؛ (ب) سندات مسجلة بأسعار فائدة سنوية ثابتة تبلغ ٦,٢٥ في المائة[٣٠] ؛ (ج) سندات مسجلة بسعر فائدة يكافئ سعر الليبور مضافا إليه ١٦/١٣ في المائة تدفع بعد ١٠ سنوات مع فترة سماح مدتها ١٠ سنوات[٣١] . ويشمل الاتفاق أيضا سدادا لمبلغ ٣٠٠ مليون دولار تقريبا من متأخرات الفائدة المتراكمة منذ آذار/مارس ١٩٩٠ عندما خفضت نيجيريا من جانب واحد سعر الفائدة السنوي على الدين إلى ٣ في المائة . وليس من الواضح بعد كيف ستتوصل المصارف إلى الخيار الذي تفضله ، ولكن ، بسبب الاتفاق ، بلغ سعر الدين الافتراضي النيجيري في السوق الثانوية ٤٢,٥ سنت في الاسبوع الأخير من آذار/مارس ١٩٩١ وكان ٣٢ سنتا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وسيجعل هذا شراء نيجيريا لدينها مسألة أكثر تكلفة .

وبرغم تنوع الخيارات التي تصورها هذه الحالات فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون والتخفيف من عبء الدين ، فإن لمجموعة التدابير المذكورة أعلاه ملامح عديدة مشتركة . فجميع الاتفاقات تساندها مؤسسات مالية متعددة الأطراف قدمت قروضا خاصة متزامنة

---

(٣٠) ستسدد السندات في عام ٢٠٢٠ وسيُضمن الدين الأصلي و ١٢ شهرا من مدفوعات الفائدة بأوراق الولايات المتحدة الصفرية القسيمة .

(٣١) المصارف التي تختار هذا الخيار ينتظر منها أن تقدم قروضا جديدة إلى نيجيريا تبلغ ١٠ في المائة من مجموع المبلغ المقدم في إطار هذا الخيار وسيكون لخيار النقود الجديدة سعر الليبور مضافا إليه فرق سعري في حدود ١ في المائة وفترة سماح مدتها ٧ سنوات تعاد بعدها جدولة مدفوعات رأس المال على فترة ثمان سنوات .

تساعد ، في جملة أمور ، على شراء صكوك الضمان المالي ، مثل سندات خزانة ، الولايات المتحدة[٣٢] . وتتضمن جميع مجموعات التدابير المتعلقة بأمريكا اللاتينية أحكام استرداد تسمح للمصارف باستعادة بعض التيسيرات التي قدمتها إذا ما أصبحت البلدان المدينة أكثر تحسنا من الناحية الاقتصادية . وهي ترتبط بأسعار النفط في حالة المكسيك وفنزويلا ، وبالأداء الاقتصادي العام في حالة كوستاريكا وأوروغواي . أما التخفيف من خدمة الديون ، في شكل معدلات فائدة منخفضة ، فهو متجانس نسبيا في جميع البلدان[٣٣] . وتتراوح أسعار الفائدة الثابتة من ٦,٢٥ إلى ٦,٧٥ في المائة سنويا . وبالمثل ، تتفاوت فروق أسعار الفائدة تفاوتا قليلا جدا من بلد إلى آخر ، وتتراوح بين ٠,٨١ في المائة و ١ في المائة .

وتتراوح نسب الخصم على السندات بين ٣٠ و ٣٥ في المائة ، وعادة ما يعكس الخصم الممنوح مقدار الضمان المتاح ، وكذلك القيمة السوقية المتوقعة للسند الجديد[٣٤] . وترسي علميات إعادة الشراء عموما مقدار الخصم المعني على أسعار الأوراق المالية في السوق الثانوية .

---

(٣٢) تم تعليق المدفوعات المتعلقة باتفاق مؤازرة ، كانت قد تفاوضت عليه كوستاريكا مع صندوق النقد الدولي بسبب عجز الحكومة عن الوفاء بالأهداف المالية المتفق عليها . وتم أخيرا الحصول على دعم للبرنامج من مصادر أخرى ومن المصادر الخاصة لكوستاريكا . وتوصلت نيجيريا أيضا إلى اتفاق مؤازرة مع صندوق النقد الدولي ، ولكنها لن تسحب بموجبه لدعم اتفاقاتها مع المصارف التجارية . وستأتي الموارد اللازمة لتمويل المتأخرات وإعادة الشراء من الاحتياطيات الخاصة بهذا البلد .

(٣٣) يوجد خارج هذا النطاق سندات "النزول والصعود" الفنزويلية ، التي يبلغ متوسط أسعار فائدتها ٥,٨ في المائة خلال السنوات الخمس الأولى .

(٣٤) عن العلاقة بين هذه المتغيرات ، انظر Michael P. Dooley, "Self-financed buy-backs and assed exchanges" ، صندوق النقد الدولي ورقات للموظفين ، المجلد ٣٥ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨) ، صفحة ٧١٤-٧٣٢ من النص الانكليزي .

الأثر المحدود لاتفاقات "خطة بريدي"

يمكن تقييم المزايا التي ستعود على البلدان المعنية بطرق عديدة . والسؤال الرئيسي هو ما إذا كانت مبادرة بريدي قد منحت هذه البلدان خفضا كافيا في الدين وتخفيفا لخدمة الدين بغية تحسين جدارتها الائتمانية والإسراع بعودتها إلى الإقراض الخاص الطوعي . ويتصل بذلك اتصالا وثيقا أثر تخفيض خدمة الدين وتخفيض الدين في تيسير عملية التكيف الهيكلي واستئناف النمو الاقتصادي عن طريق التخفيف من القيود المفروضة على النقد الأجنبي . ومما لا شك فيه أن هذه الأمور تمثل جميعها مسائل معقدة ، كما أن الاتفاقات حديثة العهد نسبيا لم تتح لها الفرصة بعد لكي تسفر عن جميع النتائج المرجوة منها . والواقع أنه بالنسبة لإثنتين من الاتفاقات السبعة ، وهما الخاصان بالمغرب ونيجيريا ، لم تكشف المصارف بعد عن النسب التي ستأخذ منها من مختلف الخيارات . ومع ذلك ، فإنه يمكن إجراء تقييم أولي مؤقت للحالات الخمس الكاملة .

ولم يسفر الاتفاق الخاص بالفلبين عن أي خفض صاف للدين ، حيث أن النقصان الذي تحقق نتيجة عملية إعادة الشراء كانت تقابله قروض بنقود جديدة ، واقتراض من دائنين رسميين ، واستخدام للموارد الخاصة بالفلبين (انظر الجدول السابع - ١) . وبالمثل ، عجز الاتفاق عن تحقيق خفض صاف في مدفوعات الفائدة ، لكنه حقق بالفعل وفورات بلغت نحو ١١٥ مليون دولار من المبالغ المسددة من أصل الدين فيما يتعلق بجزء الدين الذي تم سداده (انظر الجدول السابع - ٢) .

ومع ذلك ، فإنه بعد الزلزال العنيف الذي وقع في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، والخسائر المرتبطة بأزمة الخليج (جرت مناقشتها في الفصل الثاني) ، تعيَّن إعادة تقييم قدرة الفلبين على خدمة الدين . والواقع ، أن الفلبين تتفاوض حاليا مع الدائنين التجاريين والرسميين على الحصول على مزيد من التخفيض في الديون وفي خدمة الديون . ووافق صندوق النقد الدولي في شباط/فبراير ١٩٩١ ، على برناج جديد ، لتحقيق الاستقرار وسيتم دعم هذا البرنامج عن طريق اتفاق مؤازرة موّل ٢٥ في المائة منه تخفيض الدين . ومع ذلك ، لم يتم بعد وضع الاتفاق مع الدائنين التجاريين في صورته النهائية .

الجدول ٧ - ١ إعادة تنظيم مدفوعات الدين بموجب الاستراتيجية الدولية للدين : الأثر على صافي مجموع الدين القائم

(بملايين الدولارات)

	المكسيك	كوستاريكا	فنزويلا	الفلبين	أوروغواي
تخفيض الدين عن طريق					
سندات خصم	٧ ١٠٣	..	٥٣٩	..	..
عمليات إعادة الشراء	..	١ ٠٠٠	١ ٤١١	١ ٣٣٧	٦٢٨
المجموع الفرعي	٧ ١٠٣	١ ٠٠٠	١ ٩٥٠	١ ٣٣٧	٦٢٨
مطروحا منه الأموال الجديدة	١ ١٣٠	..	١ ٢٠٠	٧١٥	٨٩
يساوي صافي الخفض في المطالبات المصرفية	٥ ٩٧٣	١ ٠٠٠	٧٥٠	٦٢٢	٥٣٩
مطروحا منه تمويل عمليات التعزيز ، عن طريق (أ)					
القروض الرسمية	٥ ٧٠٠	١٨٨	..	٤٢٧	..
استخدام الموارد الذاتية	١ ٥٠٨ (ب)	٢٨	٦٣٥ (ج)	٢٤٣	..
المجموع الفرعي	٧ ٢٠٨	٢١٦	٢ ٢٢٣	٦٧٠	٤٥٤
يساوي صافي التخفيض في الدين	١ ٢٣٥-	٧٨٤	١ ٤٧٤-	٤٨-	٨٥
مضافا إليه عمليات تحويل الدين إلى أصول رأسمالية (د)	٢ ٦٠٥				
يساوي صافي إجمالي خفض الدين	١ ٢٦٥	٧٨٤	١ ٤٧٤-	٤٨-	٨٥

(يتبع)

الجدول ٧ - ١ (تابع)

	المكسيك	كوستاريكا	فنزويلا	الفلبين	أوروغواي
بنود للتذكرة					
خفض ديون المصارف التجارية كنسبة مئوية من ديون المصارف لعام ١٩٨٩ (هـ)	١٦,٩	٥٧,١	٣,٦	٧,١	٣٣,٤
صافي إجمالي خفض الديون كنسبة مئوية من الديون الطويلة الأجل لعام ١٩٨٩ (هـ)	١,٧	٢٢,٥	٥,٨-	٠,٢-	٢,٨

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى مصادر وطنية ودولية .

(أ) بما فيها تكاليف بيع الدين .

(ب) بما فيها استخدام الإيرادات المكتسبة على أموال الضمان .

(ج) الموارد الملتزم بها بالفعل .

(د) كانت التحويلات تشكل عنصرا واضحا في الاتفاق المكسيكي .

(هـ) الدين الحكومي والدين الذي تضمنه الحكومة .

الجدول ٧ - ٣ إعادة تنظيم مدفوعات الدين بموجب الاستراتيجية الدولية للدين : الاثر على خدمة الدين السنوية

(بملايين الدولارات)

	المكسيك	كوستاريكا	فنزويلا	الفلبين	أوروغواي
الفائدة(أ)					
المدفوعات في حالة عدم وجود الخطة(ب)	٣ ٨٣٩	١٣٠	١ ٦٣٩	١٧٣	١٣٤
مطروحا منها مدفوعات الفائدة بموجب الخطة ، ومنها					
سندات بالقيمة الإسمية	١ ٤٠٤	٣٩	٥٠٤	..	٣٦
سندات مخصومة	١ ٠٧١	..	٥٠٤	..	٣٦
مخفضة مؤقتا	..	..	١٧٦(ج)	..	..
الدين المعاد جدولته	٣٦٧	٨(د)	٤٩٣	٦٣	٣٧
النقود الجديدة	٤٤(هـ)	..	٨٤(ج)	٥٨	٧
المجموع الفرعي	٣ ٨٨٦	٣٧	١ ٣٦٠	١٣١	٨٠
مطروحا منها مدفوعات الفائدة تمويل عمليات التعزيز(و)	٣٦١	١٢	١٠١	٥٠	٣٠
تساوي صافي وفورات الفائدة	٦٩٣	٨١	١٦٧	١	٢٤
الدين الأصلي					
التخفيف الناجم عن التحويل/ إعادة الشراء/إعادة الجدولة(ز)	٢ ٧٥١(هـ)	١٤٤(هـ)	٢ ٢٢٥(ج)	١١٥(هـ)	١١٦(هـ)

الجدول ٧ - ٢ (تابع)

	المكسيك	كوستاريكا	فنزويلا	الفلبين	أوروغواي
بنود للتذكرة					
وفورات الفوائد كنسبة مئوية من إجمالي مدفوعات الفائدة لعام ١٩٨٩	٧,٥	٤٠,٦	٥,٢	..	٧,١
إجمالي تخفيف خدمة الدين كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٨٩	١,٨	٤,٦	٥,٨	٠,٣	١,٧

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى مصادر وطنية ودولية .

(أ) مع افتراض أن سعر الفائدة المعمول به بين مصارف لندن هو ٧,٣١ في المائة وهو المستوى السائد في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

(ب) مع افتراض إعادة جدولة الدين المؤهل للخفض .

(ج) متوسط خمس سنوات .

(د) يناظر رسملة متأخرات الفائدة .

(هـ) متوسط أربع سنوات .

(و) تشير التكاليف فقط إلى إعادة الشراء وشراء سندات صفرية القسيمة .

(ز) مدفوعات الدين الأصلي على الدين المصرفي الذي كان سيتم سداده في عدم وجود الاتفاق .

كما عجز الاتفاق المالي المتعلق بالمكسيك عن تزويد هذا البلد بالمقدار الكبير من الأموال الجديدة التي كان يتوقعها (٣,٤ بليون دولار ، فيما لو كانت المصارف التي تمثل ٣٠ في المائة من الدين المستحق قد أخذت بخيار الأموال الجديدة كما كان متوقعا) . وقد تناقص بالفعل دين المصارف التجارية بمقدار ٦ بلايين دولار نتيجة تحويلات السندات ، خالصة من تمديد أجل القروض الجديدة ، وتوفير مبلغ إضافي قدره ٢,٦ بليون دولار ، نتيجة عمليات تحويل الدين إلى أصول رأسمالية والتي تم الاضطلاع بها في إطار تمويل البرنامج[٣٥] ويقابل ذلك تخفيض قدره ٧,١ في المائة من مجموع الدين المستحق للمصارف التجارية عن عام ١٩٨٩ . ومع ذلك تناقص صافي الدين الخارجي بنسبة لا تقل عن ٢ في المائة بسبب الاقتراض من دائنين رسميين واستخدام المكسيك احتياطياتها (انظر الجدول السابع - ١) . ويقابل التخفيف السنوي لخدمة الدين نسبة تبلغ ٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٨٩ ، وهي أدنى بكثير من نسبة الـ ٦ في المائة للتخفيف من خدمات الدين التي كانت ترمي إليها الحكومة ، ويأتي معظمها من إعادة تنظيم مدفوعات الدين الأصلي عن طريق تحويل الدين إلى سندات مدتها ٣٠ عاما[٣٦] .

وعلى الرغم من أن المزايا جاءت أقل مما كان متوقعا ، فإن لهذا الاتفاق أثر كبير على الاقتصاد المكسيكي حيث ينظر إليه على أنه دلالة على دعم المجتمع الدولي للسياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة وعلى الحاجة إلى تخفيض التحويلات المالية

---

(٣٥) يقابل التخفيض الإسمي للدين التجاري البالغ ٢,٦ بليون دولار إجمالي تحويل الدين إلى أصول رأسمالية بمقدار ٣,٥ بليون دولار ، والمأذون به في مجموعة التدابير المتعلقة بإعادة تنظيم الدين . وقد تم إلغاء ٢,٦ بليون دولار فقط من الدين نظرا لأن ٦٥ في المائة من الأسهم المقبولة كانت هي الأسهم الصادرة بخصم مقداره ٣٥ في المائة (يصف الجزء المتعلق بعمليات إعادة الشراء وعمليات المبادلة الوارد أدناه كيفية عمل المبادلات) .

(٣٦) ستحقق المبادلة البالغ مقدارها ٢,٦ بليون دولار وفورات سنوية إضافية في مدفوعات الفائدة تبلغ نحو ٢٠٠ مليون دولار أو ٠,١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٨٩ . غير أن الاستثمار في الأصول الرأسمالية سيدر أرباحا سيتعين إعادتها للوطن ومن ثم فإن صافي وفورات الفائدة هنا غير محدد ولا يمكن بالتالي إضافته إلى الحساب الوارد في الجدول السابع - ٢ .

إلى الخارج لتيسير تنفيذ هذه السياسات . وقد تزايدت الثقة في مستقبل الاقتصاد المكسيكي في الداخل والخارج على السواء . وانخفضت أسعار الفائدة المحلية من متوسط بلغ ٤٥ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى متوسط بلغ ٣٥,٦ في المائة خلال الاشهر الاحد عشر الأولى من عام ١٩٩٠ برغم زيادة التضخم . وكان هناك تصور بأن الحكومة تستطيع تمويل العجز الذي تعاني منه على نحو أيسر حيث تم تخفيض جزء من النفقات وقلت المخاطر المرتبطة بالأوراق التي تصدرها الحكومة . ومن شأن انخفاض أسعار الفائدة أن يتيح للقطاع الخاص استئناف الاستثمارات وبالتالي تحسين احتمالات النمو .

وقُدِّرت عودة رؤوس الأموال المكسيكية من الخارج بمبلغ ٢ بليون دولار في عام ١٩٨٩ و ٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٠ . ولم تتفاعل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما كان مأمولا فيه في عام ١٩٨٩ ، برغم تدابير تحرير الاقتصاد[٣٧] ، وظلت دون المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٨٨ . وكان من المتوقع حدوث زيادة خلال عام ١٩٩٠ بالنظر إلى تسارع البرنامج الذي وضعه هذا البلد للتحول إلى الملكية الخاصة وتزايد احتمال التفاوض مع الولايات المتحدة على اتفاق للتجارة الحرة (انظر الفصل الثالث) . ومع ذلك ، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر ١,٦٤ بليون دولار خلال الأشهر التسع الأولى من عام ١٩٩٠ ، وهو يقل بصورة طفيفة عن مبلغ ١,٦٩ بليون دولار خلال نفس المدة في عام ١٩٨٩ .

وقد استعاد المقترضون المكسيكيون بعض فرص الوصول إلى أسواق الائتمانات الدولية . والأموال المتحصل عليها موجهة في معظمها إلى الشركات أو المشاريع . وقُدمت ائتمانات إلى المشاريع المملوكة للدولة عن طريق تعويم السندات في الأسواق الأوروبية والأمريكية . وتتراوح عائدات هذه السندات بين ١١,٤ و ١٣,٥ في المائة سنويا . وتتيح إصدارات الشركات الخاصة عائدات أعلى تتراوح بين ١٣,٥ و ١٦,٥ في المائة سنويا ، وإن لم تكن معززة بضمانات[٣٨] وقدمت أيضا للشركات الخاصة تسهيلات

---

(٣٧) هذه التدابير يرد وصفها ، على سبيل المثال في Inversion Extranjera Directa Banamex/Foreign Direct Investment Banamex (Mexico, D. F., Banco Nacional de México, 1990) .

(٣٨) البنك الدولي ، جداول الديون العالمية ... ، الصفحة ٣٥ من النص الانكليزي .

للتمويل المشترك ، وتتم عادة بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية ، وهي مؤسسة تابعة للبنك الدولي ، وأصبحت القروض السابقة على الصادرات متاحة أيضا . وتتراوح الهوامش المحتسبة على هذه القروض بين ٥/٨ ١ و ٣ في المائة زيادة على سعر الفائدة المتداول بين مصارف لندن . وقد عادت الحكومة المكسيكية مؤخرا إلى سوق السندات الدولية الأوروبية حيث أصدرت أوراقا مالية مدتها خمس سنوات بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار مكسيكي ، سُعِّرت بحيث تعطي عائدا مقداره ١٠,٣٧ في المائة ، أي بزيادة ٢,٥ في المائة على أية عائدات على سندات حكومية من أعلى رتبة لها نفس مدد الاستحقاق . وهذه هي المرة الأولى التي تصدر فيها المكسيك دينا عاما أجنبيا منذ عام ١٩٨٢ (٣٩) .

ويمكن القول عموما بأن المكسيك لم تتخلص بعد من متاعبها . فقد ارتفع العجز التجاري فيها إلى ٢,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠ (بعد أن كان ٠,٧ بليون دولار في عام ١٩٨٩) برغم ارتفاع أسعار النفط ، وما زال لديها فاتورة فوائد كبيرة . ومن ثم يعاني هذا البلد عجزا في الحساب الجاري بلغ نحو ٦ بلايين دولار في عام ١٩٩٠ ، على الرغم من التخفيف الذي حصل عليه نتيجة إعادة تنظيم ديونه . وفي حين ساهمت زيادة الواردات من السلع الرأسمالية في زيادة العجز التجاري ، فإنها تبين أيضا ازدياد قوة الاقتصاد المكسيكي واحتمال زيادة الصادرات في المستقبل . ومع ذلك ، فإن الحقيقة القائلة بأنه قد تم تمويل العجز إلى حد كبير عن طريق تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي يمكن سحبها بسهولة من هذا البلد ، إنما يوحي باحتمال عدم الاستقرار إذا ما جاءت توقعات المستثمرين الأجانب على عكس ما كانوا يريدون (٤٠) .

---

(٣٩) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، حصلت المكسيك لأول مرة منذ عام ١٩٨٢ على تصنيف للدين من وكالة Moody Investors Serviced ، وهي وكالة لتصنيف الائتمانات تابعة للولايات المتحدة الأمريكية . وعلى الرغم من تصنيف المكسيك دون "مرتبة الاستثمار" ، فإن من المتوقع أن يؤدي هذا التصنيف إلى توسيع نطاق السوق المتاحة للدين المكسيكي .

(٤٠) خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٠ ، بلغ صافي تدفقات رؤوس الأموال ٨,٧ بليون دولار من بينها ٥,٢ بليون دولار رؤوس أموال قصيرة الأجل (بيانات مصرف المكسيك ، مؤشرات اقتصادية ، (المكسيك) D.F. ، كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، الفصل الرابع ، الجدول ١) .

وأتاح الاتفاق المتعلق بكوستاريكا لهذا البلد تخفيضا كبيرا في ديونه المصرفية التجارية . وتم في نهاية عام ١٩٨٩ سداد نحو ٦٠ في المائة من الديون المستحقة (بما فيها متأخرات الفائدة) عن طريق عملية إعادة الشراء . وكان إجمالي صافي تخفيض الدين كبيرا أيضا - لا سيما عند مقارنته مع الحالات الأخرى ضمن "خطة بريدي" - حيث بلغ نحو ٢٣ في المائة . وبلغ إجمالي تخفيف خدمة الدين ، بالمقارنة مع المدفوعات المستحقة أصلا على دين كوستاريكا ، ما يقابل ٤,٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لهذا البلد في عام ١٩٨٩ (انظر الجدول السابع - ١ والجدول السابع - ٢) . وبالتالي فإن خففت هذه المجموعة من التدابير أعباء خدمة الدين المقررة لكوستاريكا ، لكنها لم تخفف من التدفق النقدي المتعلق بالدين حيث أن هذا البلد لم يكن يخدم بالكامل هذا الدين . وبالإضافة إلى ذلك ، لم يتحقق لهذا البلد حتى الآن فرصة الوصول إلى أسواق الائتمانات الخاصة . ولما كانت مصارف كثيرة قد عرضت للبيع مطالباتها نقدا ولم يتضمن الاتفاق أموالا جديدة ، فإن ذلك يبين أن احتمال عودة هذا البلد إلى الإقراض الخاص الطوعي لن يحدث في المستقبل القريب . ومع ذلك ، فقد تحسَّن تصنيف الائتمانات الطويلة الأجل لكوستاريكا بعد اختتام المفاوضات المتعلقة بالدين(٤١) .

ويبدو أن نتيجة الاتفاق المتعلق بفنزويلا قد تأثرت بسبب مجيء تطبيق هذا الاتفاق وقت ظهور أزمة الخليج . وقد تحسنت احتمالات المستقبل للاقتصاد الفنزويلي بعد ارتفاع أسعار النفط ، وانتهى الأمر بالحكومة إلى سداد قدر من الديون أقل بكثير مما كان مأمولا فيه ، حيث قرر دائنون كثيرون الإبقاء على المطالبات المستحقة على فنزويلا(٤٢) . وكان خيار إعادة شراء الدين أقل الخيارات قبولا ، حيث لم يتجاوز

---

(٤١) وفقا لتقييم أجرته الدائرة المعنية بالمخاطر السياسية ، وهي وكالة للتصنيف تابعة للولايات المتحدة ومتخصصة في شؤون البلدان الأقل جدارة ائتمانيا والتي لا يتم عادة تصنيفها عن طريق وكالة "Mody" ، فقد تم تصنيف المخاطر التي تتعرض لها كوستاريكا في درجة جيد - بعد أن كانت في درجة جيد ناقص وذلك بسبب الأثر الإيجابي الذي من المتوقع أن يخلفه الاتفاق على ميزان مدفوعات البلد (انظر البنك الدولي ، التدفقات المالية إلى البلدان النامية ، الاستعراض ربع السنوي (أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ص ٨) .

(٤٢) وحتى قبل الأزمة ، رفض أصحاب المصارف منح هذا البلد إعفاء كبيرا لاعتقادهم بأن لدى الحكومة القدرة على خدمة دينها بالكامل .

المبلغ المسدد مقدار ١,٤ بليون دولار (٧ في المائة من المطالبات المصرفية) . وهذا بالمقارنة مع نحو ٥,٥ بليون دولار كانت تتوقع الحكومة إلغاءها . واستخدمت سندات الخصم لسداد ما لا يزيد على ٩ في المائة من الدين المستحق ، في حين اجتذب خيار الأموال الجديدة موارد جديدة بلغت ١,٢ بليون دولار . وبالتالي ، فإن أثر إعادة تنظيم الديون المصرفية التجارية لفنزويلا كان متواضعا : فقد حقق خفضا يقل عن ٤ في المائة من مجموع الديون المستحقة لعام ١٩٨٩ (انظر الجدول السابع - ١) . وزادت فنزويلا بالفعل إجمالي صافي ديونها الخارجية ، في ضوء الحاجة إلى استخدام مواردها الخاصة والاقتراض من دائنين رسميين لشراء سندات خزانة الولايات المتحدة المستخدمة لضمان تسديد السندات . وتعادل وفورات مدفوعات الفائدة الناشئة عن الاتفاق نحو ٥ في المائة من إجمالي فاتورة الفوائد للعام الماضي . وكما هو الحال بالنسبة للمكسيك ، لم يتحقق تخفيف خدمة الدين أساسا إلا عن طريق تحويل الدين المتوسط الأجل إلى صكوك طويلة الأجل . وهذا من شأنه أن يوفر لفنزويلا نحو ٢,٣ بليون دولار في المتوسط سنويا خلال السنوات الخمس الأولى ، أو ٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لهذا البلد لعام ١٩٨٩ .

وكان الاتفاق المتعلق بأوروغواي آخر الاتفاقات التي تم استكمالها في عام ١٩٩٠ . وباستثناء قروض الأموال الجديدة ، سيتم تخفيض الديون المصرفية التجارية بمبلغ ٦٢٨ مليون دولار (كانت الحكومة تأمل في سداد نحو ١ بليون دولار) أو ٣,٣ في المائة من ديونها المصرفية التجارية المتوسطة والطويلة الأجل في عام ١٩٨٩ . ومع ذلك ، فإن إجمالي تخفيض الدين ، سيقل كثيرا ليبلغ نحو ٣ في المائة . وسيتم تحويل ٣٣ في المائة فقط من الدين المستحق إلى سندات بأسعار فائدة ثابتة مخفضة . ولما كان هذا السعر ليس بعيدا كثيرا عن سعر التعويم - وفقا لأحوال السوق السائدة في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩١ - فإن وفورات مدفوعات الفائدة الناشئة عن تحويل الدين محدودة . ويصل التخفيف الشامل لمدفوعات الفائدة إلى نحو ٧ في المائة من إجمالي فاتورة الفوائد لعام ١٩٨٩ . أما إعادة تنظيم مدفوعات أصل الدين وإعادة الشراء ، كما في الحالات الأخرى ، فإنها ستوفر معظم التخفيف من حيث تخفيض إجمالي تحويل الموارد للخارج .

إعادة تنظيم الدين المصرفي بصورة تقليدية

استمرت أيضا في عام ١٩٩٠ عملية إعادة تنظيم الدين خارج إطار "مبادرة بريدي" ، حيث قرر عدد من البلدان تجنب المفاوضات الطويلة التي يلزم الدخول فيها عادة للتوصل الى برنامج لتخفيض الدين . ومن ثم ، أعادت جامايكا جدولة مبلغ ٤٨ مليون دولار من مبالغ تسديد أصل الدين المستحقة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ . وتم الحصول على بعض التخفيف في سعر الفائدة عن طريق تخفيض فارق السعر من ١/٢٥ في المائة إلى ٠,٨١ في المائة .

وتوصلت كولومبيا الى اتفاق من حيث المبدأ مع دائنيها التجاريين لاعادة تمويل مدفوعات استهلاك الدين التي يحل أجل استحقاقها خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ . ويتضمن الاتفاق تسهيلين . الأول هو توفير قرض جماعي يبلغ ١,٥٧ بليون دولار تدفع به الفائدة بسعر الليبور مضافا اليه فرقا قدره ١ في المائة . وسيحل أجل سداد القرض خلال ١٣ سنة بفترة سماح قدرها سبع سنوات . ولتغطية المصارف التي لن تشارك في عملية اعادة التمويل ، سيتم خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ اصدار سندات متغيرة الفائدة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار . وسيحل أجل استحقاق السندات في عام ١٩٩٨ ويضاف اليها فرق قدره ١,٥ في المائة زيادة على سعر الليبور . ويتبع الاتفاق نفس النمط الذي سارت عليه عمليات اعادة التمويل في الماضي باستثناء أنه يغطي فترة أربع سنوات بدلا من فترة السنتين التقليدية المعمول بها في الممارسات السابقة . بيد أن فرق الفائدة الحالي ونسبته ١ في المائة أعلى بعض الشيء عن الفرق السابق .

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وقعت شيلي اتفاقا لاعادة تنظيم دينها يغطي مبلغ ٤,٦ من بلايين الدولارات من دينها لدى دائنيها من المصارف التجارية ، سيتيح للبلد امكانية تخفيض مبالغ تسديد أصل الدين بحوالي بليوني دولار في الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ . إلا أن عملية اعادة الجدولة ستحمل نفس أسعار وفروق فائدة الدين الحالي . غير أن البلد سيواصل دفع الفائدة على أساس سنوي بدلا من المدفوعات النصف سنوية الأكثر تقليدية . وسيتيح هذا لشيلي تأجيل مدفوعات فائدة تبلغ نحو ٢٠٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ (٤٣) .

---

(٤٣) ECLAC, Preliminary Overview of the Economy of Latin America and the Caribbean 1990, Notas sobre la economia y el desarollo, No. 500/501 (December 1990) .

ويعد الاتفاق مهما بالنسبة لشيلي لأنه يساعد في تيسير سداد المتراكم عليها من أصل الدين وهو ما كان سيتعين عليها الوفاء به لولا هذا الاتفاق . وقد بلغ متوسط المبالغ المسددة التي دفعتها الحكومة إلى الدائنين الخاصين ٣٠٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ وكان من المقدر أن تصل الى ما متوسطه ١,١ من بلايين الدولارات خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤(٤٤) .

وأحد الملامح الهامة للاتفاق هو اصدار سندات جديدة بمبلغ ٣٢٠ مليون دولار ستعرض على أساس المشاركة الطوعية . وهذه لن توزع تناسبيا بين المصارف المشاركة في عملية اعادة الجدولة ، كما كان يتعين القيام به فيما مضى ، ولكن ستكتتب فيها المصارف التي ترغب في الاحتفاظ بعلاقاتها بشيلي . وستحمل هذه السندات هامشا نسبته ١,٥ في المائة زيادة على سعر الليبور ، وستطرح في سوق السندات اليورودولية ، مؤذنة بذلك بعودة شيلي بعد غياب دام ٨ سنوات .

وفي تطور ذي صلة ، حصلت شيلي على أول قرض مصرفي سيادي طوعي لها منذ بدء أزمة الديون في عام ١٩٨٢ . فقد منحها مصرف هولندي قام مؤخرا بانشاء فرع له في شيلي قرضا قيمته ٣٠ مليون دولار . ويحل أجل استحقاق القرض بعد ثماني سنوات ، مع فترة سماح قدرها ثلاث سنوات ، ويحمل هامشا نسبته ١ في المائة زيادة على سعر الليبور لمدة ٣ أشهر . ويبدو أن الأموال ستستخدم لزيادة الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية .

ورغم أن مبلغ القرض الشيلي صغير نسبيا ، فإن كونه يمثل أول قرض طوعي يقدم الى بلد ذي مديونية ثقيلة يوحي بأن الدائنين الخاصين قد يستأنفون إقراض البلدان التي تحرز تقدما في تخفيض الدين وتتبع سياسات ناجحة في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وفي القضاء على التشوهات السعرية في الاقتصاد . وهذا لا يعني أن هناك أي توقع لحدوث تعاظم سريع مجدد في إقراض هذه البلدان . وقد كان النمو السريع في منح قروض مصرفية تجارية للمقترضين من الدول ذات السيادة في السبعينات سمة مميزة لتلك الفترة بالذات . فباستثناء تمويل التجارة والمشاريع المكفولة بضمان (أو المشاريع التي تدر تدفقات نقدية محددة من العملة الأجنبية ، كانت المصارف تؤدي

---

(٤٤) بيانات البنك الدولي ، جداول الديون العالمية ... ، المجلد ٢ (الجداول القطرية) .

عادة دورا ثانويا نسبيا في تمويل البلدان النامية . وبعد تجربة الثمانينات الفاجعة ، يبدو أنه من الأرجح أن المصارف ستعود الى ممارسة دورها التقليدي . وفي الواقع ، فإن الغالبية العظمى من التدفقات الرأسمالية الاخيرة إلى البلدان المدينة قد تحققت عن طريق اصدار سندات كانت في كثير من الحالات مضمونة بالكامل . أما الائتمانات الاخرى ، فكانت متصلة بالتجارة أو ذات وجهة مشاريعية وكانت عادة تستند الى عقود الشراء وغيرها من الضمانات(٤٥) .

تخفيض الديون عن طريق عمليات إعادة الشراء والمبادلة

شهدت السنوات الاخيرة أيضا زيادة في عدد تخفيضات الديون المصرفية التجارية عن طريق عمليات إعادة الشراء ومبادلات الديون خارج إطار مفاوضات اعادة تنظيم الدين . وكانت عمليات مبادلة الديون بأصول رأسمالية من أولى الوسائل التي استحدثت لتخفيض الدين القائم وتكلفة خدمته(٤٦) . والهيكل العام لهذه العمليات هي أن يقوم مستثمر محتمل بشراء بعض الدين المصرفي التجاري في السوق الثانوية بخصم ويقدمه إلى المصرف المركزي للبلد المقترض مقابل مبلغ مُجز بالعملة المحلية يتم استثماره بعد ذلك(٤٧) .

---

(٤٥) Salomon Brothers, "Capital flows to Latin America: the volume increases", Memorandum to Portfolio Managers, New York, 20 December 1990 .

(٤٦) كانت عمليات مبادلة الديون بأصول رأسمالية مستخدمة بالفعل من جانب بعض البلدان قبل عام ١٩٨٨ . وتعتبر حالة شيلي أحد الأمثلة البارزة على ذلك . كما كانت عمليات تحويل الدين وإعادة الشراء موجودة في بعض المفاوضات التي عقدت في إطار نهج "خيارات السوق" في منتصف الثمانينات (للاطلاع على التفاصيل ، انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ١٩٨٩ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.II.C.I) ، الصفحات ١٩٨ - ٢٠٨ .

(٤٧) ترد مناقشة لهياكل وميزات ومثالب هذه الخطط في : لجنة الأمم المتحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، مبادلات الديون بأصول رأسمالية : دليل لصانعي القرارات (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع (E.90.II.A.22)) .

وعموما ، تستلزم عمليات مبادلة الدين وجود مشترين خاصين للدين في السوق الثانوية ، ولكن يتسنى للحكومة المدينة ، بالتعاون مع المصارف الدائنة ، أن تتخذ ترتيبات لاعادة شراء الدين مباشرة . وأكثر الحالات ذيوعا من هذا النوع هو الترتيب الذي اتخذته بوليفيا في عام ١٩٨٨ والذي تم بموجبه شراء دين قيمته ٣٧٣ مليون دولار بسعر ١١ سنتا للدولار من القيمة الاسمية . وكان مصدر الأموال المستخدمة في إعادة الشراء هو مساهمات من الحكومات المانحة .

وفي وقت لاحق ، أنشأ البنك الدولي مرفقا قوامه ١٠٠ مليون دولار من أرباح البنك لكي تستخدم كمنح لأغراض إعادة شراء الديون المصرفية التجارية للبلدان المنخفضة الدخل ("بلدان المساعدة الانمائية الدولية فقط") . وكانت الفكرة وراء انشاء المرفق هي أنه بالرغم من أن البلدان المنخفضة الدخل عليها عموما مبالغ صغيرة من الديون المصرفية التجارية ، فإن هذه المبالغ قد تكون مسؤولة عن قدر كبير من أعباء خدمة الدين فيها . وعلاوة على ذلك ، فإنه في حين أنه قد يكون بإمكان هذه البلدان تخفيض ديونها المعقودة بين جهات رسمية عن طريق نادي باريس بموجب أحكام تورنتو ، فإن إعادة الجدولة التي أمكنها التوصل اليها فيما يتعلق بدينها المصرفي التجاري كانت عموما أقل ميزة مما يحصل عليه المدينون الأكبر ذوو الدخل المتوسط . وبالنظر الى الحسومات التي يمكن أن تكون متاحة فيما يتعلق بهذا الدين في السوق الثانوية ، قد يُسهم حتى الحد الأقصى الذي يبلغ ١٠ ملايين دولار للبلد الواحد اسهاما كبيرا في تخفيض دينها(٤٨) . وفي الواقع تقدم ١٥ بلدا بطلبات للاستفادة منه في أوائل عام ١٩٩١ . وفي احدى الحالات التي جرت مؤخرا ، تخلص النيجر من ٩٩ في المائة من دينه المصرفي البالغ ١٠٨ ملايين دولار بمبلغ ١٠ ملايين دولار من المرفق وتمويل اضافي من فرنسا وسويسرا .

وقد صممت أيضا آليات غير حكومية أخرى للمبادلة على مدى السنوات القليلة الماضية ، مثل "الدين مقابل التزام بصون الطبيعة" ، و "الدين مقابل التزام بنشر التعليم" ، و "الدين مقابل الالتزام بدعم الخدمات الصحية" . وقد ادخلت مبادلات الدين بصون الطبيعة لأول مرة في عام ١٩٧٨ عندما جمعت المنظمة الدولية لحفظ الطبيعة ، وهي منظمة غير حكومية ، مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار لإلغاء ٠٠٠ ٦٥٠ دولار من

---

(٤٨) للاطلاع على تفاصيل تشغيل البرنامج ، انظر البنك الدولي ، التقرير السنوي ، ١٩٩٠ (واشنطن العاصمة : البنك الدولي ، ١٩٩٠) ، الصفحتان ٥٢ و ٥٣ (من النص الانكليزي) .

الدين المصرفي التجاري البوليفي . وقامت الحكومة بدورها بانشاء صندوق بالعملة الوطنية بما يعادل ٠٠٠ ٢٥٠ دولار لتمويل أنشطة الحفظ(٤٩) كما طبقت مبادلات الدين مقابل الالتزام بصون الطبيعة في إكوادور والفلبين وكوستاريكا ومدغشقر ، ومؤخرا في المكسيك . وبصفة عامة ، كانت المبالغ التي تنطوي عليها هذه المبادلات صغيرة وإن كانت حالة كوستاريكا تعد استثناء من ذلك . وفيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٩ سدد البلد مبلغ ٧٢ مليون دولار من دينه التجاري عن طريق مبادلات الدين بصون الطبيعة . وهذا يقابل نحو ٥ في المائة من الدين المصرفي التجاري المستحق في عام ١٩٨٧ .

وقد بدأ في العمل بترتيب ابتكاري عندما حصلت جامعة هارفارد على مبلغ ٥ ملايين دولار من أوراق الدين الاكوادوري في السوق الثانوية بخصم نسبته ٨٥ في المائة ومنحته لمعهد Fundacion Capacitor ، وهو معهد تعليمي في إكوادور . وسيتم مقايضة أوراق الدين بعد ذلك بمبلغ معين من سندات الحكومة الاكوادورية ، وستستخدم الأرباح الناشئة عن بيع تلك السندات لتمويل منح دراسية وتوفير منح للدراسة في هارفارد .

ومن بين الترتيبات الأكثر أهمية من الوجهة الكمية من زاوية تخفيض الدين الاستخدام المتزايد لمبادلات الدين لتمويل الاستثمار المباشر . ووفق لتقديرات البنك الدولي الأخيرة ، سددت مبادلات الديون بأصول رأسمالية نحو ٣٤ بليون دولار من الدين المصرفي التجاري للبلدان النامية خلال الفترة من عام ١٩٨٥ الى ١٩٨٩ ، معظمه خلال السنتين الأخيرتين(٥٠) . وقد تركزت العمليات أساسا في بلدان أمريكا اللاتينية ولكن اضطلع بها أيضا في بلدان أخرى ، لاسيما في الفلبين ونيجيريا . وقد قلت سرعة هذه المبادلات بعض الشيء في عام ١٩٨٩ بعد أن وصلت إلى ذروتها في عام ١٩٨٨ . وبسبب الأثر المعاكس المحتمل لهذه المبادلات على التضخم(٥١) ، فرضت بعض البلدان أسقفا أدنى على

---

(٤٩) M. Potier, "Swapping debt for nature", The OECD Observer (August/September 1990), pp. 17-20 .

(٥٠) البنك الدولي ، جداول الدين العالمي ... ، الصفحة ٦٤ (من النص الانكليزي) .

(٥١) في إطار المبادلة ، عندما يصدر المصرف المركزي عملة محلية مقابل صكوك الدين ، هناك إمكانية لزيادة المعروض من النقود بأكثر من المبالغ المستهدفة .

مبالغ المبادلات المأذون بها . وأوقفت بلدان أخرى برامجها في هذا الصدد مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك - وإن كانت بصفة مؤقتة في هذا البلد الأخير . إلا أن هذا الاتجاه قد عكس مؤخرا ؛ حيث حولت أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وشيلي وفنزويلا والمكسيك) نحو ١٢ بليون دولار من دينها الخارجي الى أصول رأسمالية في عام ١٩٩٠ (٥٢) . وقد أجريت مبادلات بمبلغ مشابه في عام ١٩٨٩ من جانب ١١ بلدا .

وكما ذكر أعلاه ، أعادت المكسيك عمليات مبادلة الدين بموجب شروط الاتفاق الذي تفاوضت بشأنه مع دائنيها من المصارف التجارية ، وأجريت في عام ١٩٩٠ مبادلات بكامل مبلغ الـ ٣,٥ من بلايين الدولارات المسموح به بموجب الاتفاق خلال فترة ثلاث سنوات ونصف . وقد أدخلت فنزويلا مؤخرا بعض التغييرات في برنامجها لمبادلة الديون بأصول رأسمالية لكي يمكن بصورة أيسر توجيه الاستثمارات الى المشاريع الكبيرة في خمسة من المجالات ذات الأولوية (البتروكيماويات ، والألومنيوم ، واللب والورق ، والهياكل الأساسية ، والسياحة) . ووفقا لذلك ، وافق مجلس الوزراء الفنزويلي مؤخرا على مشروع للألومنيوم قيمته ١,٢ من بلايين الدولارات ، ستمول مبادلات الديون بأصول رأسمالية مبلغ ٣٧٢ مليون دولار من الاستثمار الكلي . كما اقترحت الحكومة أنها قد تلغي الحد الأقصى السنوي البالغ ٦٠٠ مليون دولار الذي تفرضه حاليا على مبادلات الديون بأصول رأسمالية .

وثمة آلية أخرى لتخفيض الديون تشير الى ما يمكن تسميته بمبادلة "الدين بالدين" . وقد استخدمت هذه الآلية في بعض عمليات إعادة تنظيم الدين الرسمي الثنائي المستحق للبرازيل . وفي هذا الترتيب ، تشتري الحكومة المدينة أوراق الدين التجاري البرازيلي في السوق الثانوية بخصم وتبادله بكامل قيمته مقابل دينها المستحق للبرازيل . وقد طبقت هذه الممارسة في المفاوضات التي أجرتها البرازيل مع باراغواي وبوليفيا وغيانا وكانت هي الوسيلة التي استطاعت بها هذه البلدان تخفيض دينها للبرازيل بدرجة كبيرة أو سداده بالكامل .

---

(٥٢) انظر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، استعراض عام أولي ... ، الصفحة ١٩ (من النص الانكليزي) .

ورغم التقدم الذي أحرزته بعض البلدان في تخفيض دينها الخارجي عن طريق عمليات المبادلة ، فإن هذه العمليات قد تخلق مشاكل أخرى للبلد المعني . ففي مبادلات الديون بأصول رأسمالية ، يمكن للحكومة إما أن تدفع نقدا مقابل أوراق الدين المقدمة ، أو يمكنها إصدار شهادات استثمار أو غيرها من السندات لتمويل الاكتتاب في أسهم رأس المال . ومن ثم فإن عمليات مبادلة الدين الخارجي قد تستبدل الدين العام المحلي بالدين الأجنبي وهذا أيضا يلزم خدمته . وسيتوقف المكسب الصافي في الميزانية ، في جملة أمور ، على الخصم الذي ستبادل به الحكومة الدين . وعلاوة على ذلك ، فإنه رغم أن عمليات مبادلة الديون بأصول رأسمالية قد تهدد بزيادة معدل التضخم ، فإن هذا لا يلزم بالضرورة ، ولاسيما في حالة العمليات المتصلة بخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة . ففي تلك الحالات ، لا يتولد نقد عادة ، ولكن يجري بدلا من ذلك تبادل الأصول . وقد يكون هذا أحد الأسباب وراء تزايد استخدام عمليات المبادلة لتمويل برامج الخصخصة(٥٣) .

وقد استخدمت عمليات مبادلة الديون بأصول رأسمالية على نطاق واسع في برنامج شيلي للتحول إلى الملكية الخاصة أو المخصخصة . وحتى منتصف عام ١٩٨٩ ، كان نحو ٢٥ في المائة من عمليات المبادلة التي أذن بها بموجب الفصل التاسع عشر من خلاصة القواعد المتعلقة بالمبادلات الدولية الصادرة عن المصرف المركزي في شيلي تنطوي على بيع المؤسسات التابعة للدولة . وفي الفلبين ، ما برحت عمليات الخصخصة تستوعب ٣٧ في المائة من عمليات مبادلة الديون بأصول رأسمالية . إلا أن أكبر عمليات الخصخصة حتى الآن وهي العمليات التي تنطوي على مبادلات الديون بأصول رأسمالية نفذت في الأرجنتين في عام ١٩٩٠ . وهي تشير الى بيع شركة الهاتف المملوكة للدولة وشركة النقل الجوي . وقد اشترط الترتيبان أن يقوم المالكون الجدد بدفع أموال نقدية ، وضمان الاستثمار في المستقبل في الشركتين المعنيتين ، وتخليص أصولهما من الدين الخارجي والفوائد المتأخرة المتصلة به . وقد ألغى ترتيب شركة الهاتف مبلغ ٥ بلايين دولار من الدين الأرجنتيني ، بما في ذلك أكثر من ٩٠٠ مليون دولار من الفوائد المتأخرة ، في حين ستتيح صفقة شركة الطيران سداد مبلغ بليوني دولار من الدين ، منها ٤٠٠ مليون دولار فوائد متأخرة . وقد أتاحت عمليتا الخصخصة هاتين مجتمعتين

---

(٥٣) انظر تقرير الأمين العام عن "المصارف عبر الوطنية ومبادلات الديون بأصول رأسمالية" (E/C.10/1991/5) ، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١ .

للأرجنتين إلغاء ١١ في المائة من الدين المستحق للمصارف التجارية . وبالنسبة للدائنين التجاريين ، تمثل مشاركتهم المباشرة في القطاع الانتاجي للبلد المدين وسيلة لا للتخلص من الديون العديمة الأداء فحسب بل أيضا توفر فرصة تمكنهم في نهاية المطاف من استعادة جانب من خسائرهم من الايرادات التي تولدها الشركة التي يملكون حصة فيها . وعلاوة على ذلك ، قد يجد الدائنون التجاريون أنه من الأيسر بيع حصص سهمية في شركة عاملة عن بيع أصول عديمة الأداء .

وأخيرا ، ثمة بعض دلائل تشير الى أن عمليات مبادلة الديون بأصول رأسمالية يمكن أن تكون قد ساعدت على زيادة التدفقات الرأسمالية الى البلدان المدينة عن طريق تشجيع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ، وإن كان حجم الزيادة في صافي الاستثمار أمر جدلي للغاية بسبب صعوبة تقدير حجم الاستثمار الذي كان يمكن أن يحدث لولا هذه العمليات(٥٤) . وعلى أي الحالات ، فإن هذه العمليات ليست دون تكلفة من العملة الأجنبية نظرا الى أن تحويلات الأرباح والعوائد قد تولد ضغوطا على ميزان المدفوعات في البلد في المستقبل . وفي كثير من الحالات ، تميل الأرباح الى الارتفاع بالتزامن مع قدرة البلد على الدفع ، بحيث لا تنشأ المشكلة ، ولكن رغبة الشركات في إعادة استثماراتها الى بلدانها الأصلية عندما يمر البلد خلال فترة عصيبة قد تخلق بعض المشاكل . إلا أن هذه المشاكل لا تزيد ولا تقل عن المشاكل التي يخلقها هروب رؤوس الأموال المحلية خلال أوقات التوتر الاقتصادي .

---

(٥٤) للاطلاع على التفاصيل انظر تقرير الأمين العام عن المصارف عبر الوطنية ، وتحويل الديون الى أصول رأسمالية (E/C.10/1991/5) و Sebastian Edwards, "Capital flows, foreign direct investment and debt-equity swaps in developing countries", National Bureau of Economic Research Working Paper, No. 3497, October 1990 .

متأخرات الفوائد والمفاوضات المنتظرة

توازي مع التقدم الذي أحرزته بعض البلدان في تخفيض عبء ديونها المتراكمة ، زيادة في مبلغ متأخرات الفوائد المستحقة على بلدان أخرى (٥٥) . وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد صفت المتأخرات عن طريق إعادة تنظيم ديونها ، فإن الحالة قد تفاقمت بشكل ملموس في بلدان أخرى . والأرجنتين والبرازيل هما أكبر مثالين في هذا الصدد .

فقد أخذت متأخرات مدفوعات الفوائد تتراكم على الارجنتين منذ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، في حين أن البرازيل لم تدفع الفوائد المستحقة على ديونها للمصارف التجارية لمدة ١٨ شهرا بدءا من حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وقد أخذت الارجنتين منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ تدفع مبالغ رمزية من الفوائد بواقع ٤٠ مليون دولار شهريا ، إثباتا لاستعدادها للتفاوض مع دائنيها التجاريين ، ولكنها لم تجر بعد أي مفاوضات رسمية لإعادة الجدولة مع المصارف . أما البرازيل فقد استأنفت دفع بعض مبالغ الفوائد في عام ١٩٩١ وتوصلت في نيسان/ابريل ١٩٩١ الى اتفاق مع دائنيها التجاريين على كيفية تسوية الفوائد غير المسددة .

وقد حدث التراكم في المتأخرات في كلا البلدين على الرغم من وجود فائض كبير في الميزان التجاري لكل منهما . وفي هذا تأكيد لحقيقة مؤداها أن توفر النقد الأجنبي ، وإن كان أمرا لازما ، فإنه ليس شرطا كافيا لضمان خدمة الديون . وحيث ان معظم الديون التجارية على هذين البلدين مستحق بصفة مباشرة أو غير مباشرة على حكومتيهما ، فإن خدمة الديون مرهونة أيضا بقدرة الدولة على تمويل تلك المدفوعات محليا ، وبخاصة حين لا تكون هي نفسها مصدر إدرار للنقد الأجنبي . وبعبارة أخرى تحتاج الحكومة الى موارد لتمويل عملية الحصول على فائض النقد الأجنبي من القطاع الخاص . ومن ثم فإن التحويل الخارجي للنقد الأجنبي لابد أن يقابله تحويل داخلي للموارد من القطاع الخاص الى الحكومة (٥٦) . وقد صادفت حكومتا هذين البلدين نجاحا محدودا في زيادة ايرادات الضرائب وتخفيض الانفاق الى الحد اللازم لتحقيق التوازن المالي ، ومن ثم فقد تحقق التمويل عن طريق تصعيد التضخم الناجم عن زيادة الديون

---

(٥٥) بلغت متأخرت الفوائد المستحقة على البلدان المتوسطة الدخل ذات الديون الباهظة ٢٧,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٩ ، أي أعلى من مستوى عام ١٩٨٨ بنسبة ٥٠ في المائة ، وبلغ تقديرها للعام الماضي ٣٦,٢ بليون دولار (World Bank, World Debt Tables ..., p. 158) .

(٥٦) انظر تقرير الأمين العام عن "التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية" (A/45/87) ، ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ .

الحكومية . وفي حالة كهذه يتعسر فيها تلبية بعض الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الهامة عن طريق الميزانية ، تُولى أولوية منخفضة ، لأسباب مفهومة ، لخدمة الديون المستحق للدائنين الاجانب ، وبخاصة حين تكون مدفوعات الفوائد بالارتفاع الذي كانت عليه في الفترة الماضية .

وفي حالة البرازيل ، يضاعف من مشكلة التحويل تناقص المرونة في ترتيب الموارد المالية . فمع اعتماد دستور جديد في عام ١٩٨٨ ، فقدت الحكومة الاتحادية درجة ما من حريتها في تخصيص الايرادات المالية لأن الترتيب الجديد الخاص بتقاسم الايرادات يؤدي الى إمالة ميزان الموارد لصالح الولايات والمحليات . ففي الواقع أن ٣٩ في المائة من ايرادات الخزانة ذهبت الى الحكومات المحلية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٠ ، مع أن النسبة المحولة لم تتجاوز ١٧ في المائة خلال الفترة نفسها من عام ١٩٨٩ .

ولهذه الأسباب ، حاولت البرازيل أن تدرج في المفاوضات مع دائنيها المصرفيين مفهوما مؤداه أن قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية ينبغي أن تحدد بدلالة موقفه المالي . واقترحت الحكومة البرازيلية ، في جملة أمور ، أن يكون دفع الفوائد المستحقة على الديون الخارجية مشروطا بوجود فائض في الميزانية الأساسية للحكومة المركزية ، أي الرصيد بعد استبعاد مدفوعات الفوائد . ويضاف الى ذلك عنصران آخران يحددان القدرة على الدفع هما توفر مستوى واف من الاحتياطيات الدولية وتوفر التمويل الأجنبي . وعلى أساس هذا التعريف ، قدرت الحكومة قدرتها على الدفع بمبلغ ١,٢ بليون دولار في عام ١٩٩١ وأقل من ١ بليون دولار في عام ١٩٩٢ ، أي أقل كثيرا من مدفوعات

الفوائد المستحقة على الديون في هاتين السنتين التي بلغت ٥ بلايين دولار[٥٧] . ولم توافق المصارف على أن يكون الاقتراح البرازيلي أساسا للمفاوضات .

ومما لا شك فيه أن إعادة تنظيم الديون المستحقة للمصارف التجارية على الأرجنتين والبرازيل يشكل تحديا هائلا نظرا الى الصعوبات المرتبطة بالمتأخرات ولحجم أصل الدين غير المسدد ذاته ، الذي بلغ ٥٠ بليون دولار في حالة البرازيل و ٢٧ بليون دولار في حالة الأرجنتين في نهاية عام ١٩٨٩ . بل والأهم من ذلك أن كلا البلدين لا يزال يعاني من اختلالات شديدة على صعيد الاقتصاد الكلي (انظر الفصل الثاني) . وإذا لم تتم أولا استعادة السيطرة على الاقتصاد المحلي - وإعادة بناء الثقة لدى القوى العاملة والمستثمرين الذين قد ينطلق تصرفهم من منظور أطول أجلا يركز على النمو - فإن من الصعب رؤية الكيفية التي يمكن بها ترتيب حل طويل الأجل لأزمة الديون .

---

(٥٧) اقترحت البرازيل أيضا التحويل الكامل للديون التجارية المستحقة الى سندات تطرح للاكتتاب . ووفقا لهذا الاقتراح تختار المصارف من بين ثلاثة صكوك : (أ) سندات صفرية القسيمة تستحق بعد ٤٥ عاما وسعر فائدتها ٩ في المائة (يمكن رد قيمة السندات في وقت سابق لذلك ، عن طريق مزادات ربع سنوية ، أو بعمليات القرعة إذا لم تقدم عطاءات ، رهنا بقدرة البلد على الدفع ؛ وتزداد كمية السندات المسددة إذا زاد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٧ في المائة سنويا في ربعي سنة متتاليين وإذا تجاوزت الاحتياطيات الدولية ما يكافئ خمسة أشهر من الواردات) ؛ و (ب) وسندات ذات فوائد مخفضة مدتها ٢٥ عاما ، تكون أسعار فوائدها في البداية ١,٢٣ في المائة خلال السنة الأولى وتزداد الى ٧ في المائة في السنة العاشرة ثم تثبت على ذلك ؛ و (ج) سندات تصفية مدتها ١٥ عاما ، يتزايد سعر فائدتها من ١,٢٣ في المائة في السنة الأولى الى ٣ في المائة في السنة الرابعة . وخدمة هذين النوعين من السندات ستؤدي الى خفض المبالغ المتاحة لرد قيمة السندات الصفرية القسيمة . ولن تكون السندات مكفولة بضمان . وستدرج متأخرات الفوائد في الديون التي سيجري إعادة تنظيمها ، ولكن من المتصور دفع بعض المبالغ في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ (" Comments on the Brazilian economy", Banco BBA, No. 20/90 (1 November 1990), mimeo) .

النتائج

ورد الاعراب عن القلق البالغ بشأن الاستراتيجية الدولية لإعادة تنظيم الديون المستحقة للمصارف التجارية ، في دراسات سابقة من "دراسات الحالة الاقتصادية في العالم"(٥٨) . وتظهر النتائج حاليا وفقا للمتوقع بدرجة أو بأخرى . فلا تزال عملية المفاوضات طويلة وشاقة بسبب التعقد الذي تتسم به الصفقات الاجمالية وتباين المصالح فيما بين الدائنين ، على الرغم من ازدياد المرونة بدرجة أوضحتها اضافة وتعديل الصكوك المالية المستخدمة في شتى الاتفاقات . أما التخفيف من خدمة الديون فلم يكن كبيرا ولا تزال الأموال المتعددة الأطراف وغيرها من الأموال الرسمية المتاحة لدعم التعزيزات غير كافية لتشجيع المصارف على مبادلة حصة كبيرة من الديون المصرفية المستحقة لها بسندات تتسم بقدر أقل من المخاطرة .

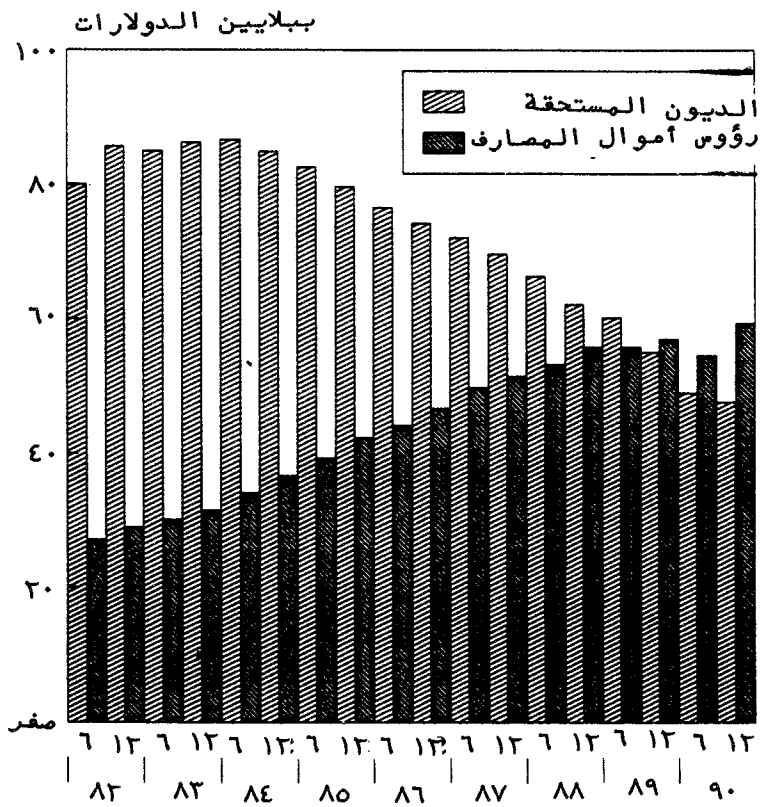
وباستثناء البلدان التي لا يزال من المقرر أن تتفاوض على الاتفاق المعروف باسم "اتفاق بريدي" ، فإنه لا يتوقع المزيد من تخفيض الديون إلا عن طريق عمليات تحويل الديون . ومما يبدو ذا دلالة في هذا الصدد أن تحويل الديون الى مشاركة رأسمالية اكتسبت زخما من جديد في عام ١٩٩٠ ، حيث سددت أجزاء من الديون ولا سيما في إطار تمويل برامج التحويل الخصخصة ، حيث يمكن تقليل عواقبها التضخمية المحتملة الى أدنى حد ممكن .

وقد عمدت المصارف التجارية الى زيادة تدابيرها المحاسبية المقيدة لمخاطر الإقراض للبلدان النامية ، بعد توقف بعض البلدان عن دفع الفوائد ، وأضافت تلك المصارف الكثير الى قاعدتها الرأسمالية ، فمصارف مراكز النقد الرئيسية في الولايات المتحدة مثلا ، التي كان مجموع الديون المستحقة لها لدى البلدان النامية يقارب ثلاثة أمثال رأسمالها في عام ١٩٨٢ ، أصبح لديها منذ عام ١٩٨٩ رأسمال يفوق إجمالي تلك الديون (انظر الشكل السابع - ٣) . ويبدو ان بعض المصارف ، وقد أقرت بالفعل تقاريرها الى حملة الأسهم ومنظمي المصارف بأن احتمال تكبد خسائر احتمال كبير ، قررت أن تنتظر حدوث تحسن في الحالة الاقتصادية العامة لتلك البلدان عساها تستعيد في نهاية المطاف شيئا من قروضها . وبدلا من اتباع هذه الاستراتيجية ، قررت مصارف أخرى تخفيض أصولها العديمة الأداء عن طريق المبادلات وتجنب المفاوضات الطويلة الحافلة بالتكرار التي تشملها عملية إعادة الجدولة الرسمية .

---

(٥٨) انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٠" ... ، الصفحات ٣٥٣ - ٣٧٨ ، و "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٨٩" ... ، الصفحات ٣٠٨ - ٣١٧ .

الشكل ٧ - ٣ حافظات قروض تسعة من مصارف المراكز النقدية في الولايات المتحدة لدى البلدان النامية ، ١٩٨٢ - ١٩٩٠



المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمم المتحدة ، بناء على بيانات مجلس فحص المؤسسات المالية الاتحادية بالولايات المتحدة .

ومن ثم فإن البلدان المدينة ، وبخاصة التي لديها فوائض تجارية متينة أو مستوى واف من الاحتياطيات ، لم تتعرض الا بصورة متقطعة للضغط من أجل التوصل الى اتفاق مع دائنيها التجاريين . وخلافا للمتوقع ، لم تتعرض البلدان المدينة العديمة الأداء لتخفيضات في حدود ائتماناتها التجارية ، غير أنه لم تطرأ أي زيادة على حدود الائتمان تلك . وعلى أي حال ، ليس من الواضح الى متى يمكن للحالة الراهنة ان تستمر . وقد اوقفت مؤقتا التدفقات الرسمية المتعددة الأطراف الى بعض البلدان العديمة الأداء ونَقَص الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي توقفت عن خدمة الديون . وهذه البلدان توجد في مأزق لا تجد منه مخرجا .

وعندما يتم في نهاية الأمر إعادة تنظيم ديون تلك البلدان ، فإن من المرجح أن تشمل - كما في حالة جميع الاتفاقات الأخرى مع المصارف التجارية ونادي باريس والمؤسسات المتعددة الأطراف - دورا كبيرا لتمويل رسمي جديد بشكل أو بآخر . ومن غير المرجح ان تكون النتيجة الصافية - إذا سادت "نماذج" الفترة ١٩٨٩ -١٩٩٠ - انخفاضا كبيرا في مجموع التزامات البلدان من الديون . بيد أن الخيارات المتعلقة بأي جولات إضافية لإعادة تنظيم الديون ستضيق بالدرجة التي سيتعاض بها عن الديون المستحقة للمصارف التجارية بسندات والتزامات متعددة الأطراف - وهي صكوك ائتمانية لا يسهل إعادة التفاوض بشأنها .

ومن ثم فإنه إذا سمحت الأحوال الاقتصادية الدولية وكانت الأحوال السياسية الداخلية مواتية ، ستظل البلدان المثقلة بالديون تتحمل عبء ديونها تلك لمدة عقد آخر . وقد ظل هذا هو حالها بالفعل لما يقارب ١٠ سنوات وكانت التكلفة التي تكبدتها هي الركود او الضعف الاقتصادي . ولا يبدو في الأفق احتمال أن تنشأ قدرة عامة على النمو من تحت أحمال الديون المتراكمة . وفي الواقع أنه كما أوضحت الالتزامات المالية الدولية وتدابير تخفيف الديون التي رتبت لاوروبا الشرقية - التي وردت مناقشتها في الفصل الرابع - فإن الحكومات الدائنة تدرك ان المعايير القائمة لتخفيف الديون لم تكن كافية في حالة البلدان ذات الديون الباهظة التي تبذل جهودا مستميتة لاصلاح اقتصاداتها . والقدر الإضافي من المرونة الذي قد يظهر بصورة متزايدة في نادي باريس علامة جديرة بالترحيب بالنسبة للمستقبل . أما الديون المستحقة للمصارف التجارية فسيلزم على الأرجح أن تعالج بصورة متزايدة عن طريق السوق ، أي عن طريق المبادلات وغيرها من المخططات التي يقر الدائنون بموجبها بالحاجة الى إعفاء المدين من الالتزامات التي لا يمكن في الواقع الوفاء بها .

الفصل الشامن

بعض الجوانب الاقتصادية للإنفاق العسكري ، على ضوء نهاية الحرب الباردة

في السنوات السابقة ، دار الكثير من النقاش حول الآثار الاقتصادية للإنفاق الدفاعي وأعباء الانفاق العسكري وما يسهم به من منافع للتنمية الاقتصادية[(١)] . وكان العامل المحرِّك وراء هذا النقاش هو سباق التسلح الذي امتد على نطاق شمل الأسرة العالمية بكاملها . وقد عادت الحياة من جديد إلى هذا النقاش بتأثير احتمال معاكس ، يتمثل في تباطؤ شديد في الانفاق العسكري بل وعكس مسار هذا الانفاق ، مما يثير قضايا لا تمثل صورة طبق الأصل من القضايا السابقة .

إلّا أن نقطة البدء لا بد أن تتمثل في الإقرار بأن المؤسسة العسكرية تمثل شطرا كبيرا من اقتصادات عدة ؛ فالإنفاق العسكري يعادل ما بين ٥ و ٦ في المائة تقريبا من الناتج القومي الاجمالي في العالم ويمثّل جانبا شديد الأهمية من جوانب الانفاق الحكومي .

ويبيِّن الجدول الشامن ـ ١ النسبة المئوية التي يمثلها الانفاق الحكومي المركزي المعزو إلى الدفاع ، والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ، والتربية ، والصحة ، والشؤون والخدمات الاقتصادية بمختلف مناطق العالم في سنة ١٩٨٣ وآخر سنة . ومن العسير المقارنة بين المناطق بالأرقام ، لأنه في بلدان كثيرة ـ مثل ألمانيا والهند والولايات المتحدة ـ يعزى قدر كبير من الايرادات الحكومية العامة إلى الولايات أو السلطات المحلية ، وتتحمل هذه الولايات أو السلطات المحلية قدرا كبيرا من مسؤولية انجاز مهام حكومية معيّنة ، من قبيل التربية والصحة . إلا أن مسؤولية الدفاع تقع كليا على عاتق الحكومة المركزية في جميع الاحيان .

---

(١) من الدراسات المبكرة في هذا الصدد الدراسة المتعلقة بـ "النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع 62.IX.1) . وقد أصدرت الأمم المتحدة دراسات لاحقة بعنوان "النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية" ، في سنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٨ و ١٩٨٣ و ١٩٨٩ بوصفها منشورات صادرة عن الامم المتحدة ، وكانت أرقام مبيعها على التوالي : E.72.IX.16 و E.78.IX.1 و E.83.IX.2 و E.89.IX.2 .

الجدول الشامن - ١ - مكونات الانفاق الحكومي المركزي ، في سنة ١٩٨٣ وآخر سنة أمكن جمع بيانات عنها

	الدفاع	الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية	التربية	الصحة	الشؤون والخدمات الاقتصادية
العالم					
١٩٨٣	١٥,٥	٣٣,٨	٥,٠	٩,٧	١٣,٠
١٩٨٧	١٦,٠	٢٩,٥	٤,٨	١١,٠	١٠,٧
بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو					
١٩٨٣	١٥,٩	٣٧,٠	٣,٨	١١,١	٩,٠
١٩٨٧	١٦,٧	٣٣,٣	٣,٥	١٢,٦	٨,٨
الولايات المتحدة					
١٩٨٣	٢٣,٧	٣٤,٠	١,٩	١٠,٦	٨,٤
١٩٨٩	٢٤,٦	٢٦,٦	١,٨	١٢,٩	٨,٠
بلدان أخرى					
١٩٨٣ (أ)	٧,٩	٤٠,٢	٥,٨	١١,٦	٩,٧
١٩٨٧ (أ)	٧,٥	٣٨,٥	٥,٤	١٣,٠	٩,٥
البلدان النامية					
١٩٨٣	١٣,٩	١٣,١	٩,٧	٣,٩	٢٤,٢
١٩٨٨	١٣,١	١١,٧	١٠,٦	٤,٠	١٧,٩
افريقيا					
١٩٨٣	١١,١	٢,٨	١١,٣	٣,٤	٢٣,٧
١٩٨٥	١٠,٣	٣,٥	١٢,٤	٣,٩	٢٨,٢

(يتبع)

الجدول الثامن - ١ (تابع)

	الدفاع	الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية	التربية	الصحة	الشؤون والخدمات الاقتصادية
آسيا					
١٩٨٣	٢٠,٧	..	٩,٩	٢,٩	٣٦,٧
١٩٨٩	١٦,٩	..	٩,٧	٢,٥	٣١,٩
أوروبا					
١٩٨٣	٣٠,٣	١٢,١	٤,٩	١,٣	٣٤,٥
١٩٨٩	٣٣,١	١٢,٣	٦,٦	٢,٦	٢٧,٥
الشرق الأوسط					
١٩٨٣	١٧,٠	٩,٧	١١,٩	٥,٠	٣٠,٣
١٩٨٨	١٨,٣	١٢,٠	١٦,١	٥,٨	١٣,٣
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي					
١٩٨٣	٥,٥	٣٣,٣	٩,٣	٤,٩	٢١,٧
١٩٨٨	٥,٧	١٧,٧	٩,٧	٥,٠	١١,٠

المصدر : IMF, Government Finance Statistics Yearbook, 1990 صندوق النقد الدولي ، حولية احصائيات التمويل الحكومي ، لسنة ١٩٩٠ .

(أ) هذه الأرقام محسوبة باستخدام عوامل الترجيح الواردة في "حولية احصائيات التمويل الحكومي ، لسنة ١٩٩٠" ، الصادرة عن صندوق النقد الدولي ، (ص ١٢ بالنص الانكليزي) ؛ وهي تعتبر مجرد تقديرات .

وفي البلدان النامية ، تستوعب نفقات الدفاع ، بصفة إجمالية ، حصة من إيرادات الحكومة المركزية تفوق مثيلتها في بلدان الاقتصاد السوقي ، باستثناء الولايات المتحدة - ١٣ في المائة مقابل ٧,٥ في المائة . وفي نصف الكرة الغربي وحده تقل هذه النسبة عن ١٠ في المائة . وفي آسيا والشرق الأوسط ، تكاد النسب المئوية تتماثل الآن ، لتتراوح بين ١٧ و ٢٠ في المائة . وفي بعض بلدان الشرق الأوسط ، يخصص ما يقرب من نصف الإيرادات الحكومية العامة للدفاع . وفي بعض المناطق كان الانفاق الدفاعي أكبر من الإنفاق الحكومي على الصحة والتربية معا . وهذا الأمر أثار التساؤل عما إذا كانت الحكومات ، لا سيما حكومات البلدان الأفقر ، قد أساءت ترتيب أولوياتها[٣] ، عما إذا كانت هناك أسباب وجيهة تدعو الى تحويل الموارد النادرة الى القطاع العسكري على هذا النحو .

ومن الممكن أن نلاحظ أن البلدان النامية المصدرة للنفط قد خصصت للدفاع نفقات حكومية مركزية تقل عما خصصته البلدان غير المصدرة للنفط ، مما يبين أن جهودها الدفاعية تسهلها الايرادات النفطية من حيث عدم تعديها بصورة جد مباشرة على الميزانية الحكومية .

---

(٣) انظر : UNDP, Human Development Report 1991 (Oxford University Press, 1991) (ص ٨٣ من النص الانكليزي) . وفي كثير من الأحيان تكون البيانات الواردة في النص فيما يتعلق بالنفقات العسكرية ، والبيانات الواردة في الجدولين ١٩ و ٤٠ من مرفق ذلك "التقرير" (Report) فيما يتعلق بالانفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي وواردات الأسلحة وصادراتها ، متشابهة مع البيانات التي أوردتها وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في منشورها السنوي المعنون "World Military Expenditures and Arms Transfer" . كما استعين كثيرا بهذا المنشور في هذا الفصل . وتشدد الوكالة المذكورة على أن "الكثير من هذه البيانات ليس بدرجة الدقة والموثوقية التي قد يوحي بها العرض الموحد في صورة جداول احصائية . وهذا يصدق بصفة خاصة على البيانات المتعلقة بالنفقات العسكرية وعمليات نقل الأسلحة ، التي تتعرض في بلدان عديدة لأوجه ضعف شديد تتمثل في عدم الاكتمال والغموض والسرية التامة" (United States Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfer. 1989 (Washington, D. C., Government Printing Office, 1990), p. 133 .

وقد أطلقت ادعاءات عديدة تتحدث عما للانفاق العسكري من آثار اقتصادية ايجابية . فالخدمة العسكرية تتيح للشبان والشابات فرصة اكتساب مهارات تفيد النشاط الاقتصادي المدني فيما بعد . كما أن نتائج البحث والتطوير الجاريين للأغراض العسكرية يمكن تطبيقها لخدمة الأغراض المدنية بهدف المعاونة على تعزيز الاقتصاد . فالحواسيب ، المستحدثة أصلا للتطبيقات العسكرية ، أصبحت بالنسبة للاقتصاد المدني ذات قيمة لا تقدّر .

وثمة سبب آخر للاهتمام الجديد بدراسة آثار الانفاق العسكري ، وهو أنه مع اتضاح مدى أزمة الديون في البلدان النامية في الثمانينات ، وثار تساؤل عن الكيفية التي انفقت بها فعلا النقود التي اقترضتها بلدان كثيرة . وفي عدة حالات ، توسعت بلدان شديدة المديونية أيضا في استيراد المعدات العسكرية . ويوحي بيان أدلى به مؤخرا رئيس البنك الدولي بأن ثلث ديون بعض البلدان النامية الرئيسية يمكن عزوه إلى استيراد الأسلحة(٣) .

وواردات الأسلحة لم تمول بالضرورة بقروض متعلقة بالتسليح . فبدلا من تمويل بعض الاستثمارات المنتجة بأموال متأتية من حصائل التصدير كان البلد يستطيع الحصول على قرض لهذه الأغراض ثم يستخدم حصائل التصدير في الانفاق العسكري . وأيا كانت الآثار الطويلة الأجل لشراء الأمن من خلال الانفاق العسكري ، فهو لم يولِّد ، في الأجل القصير ، الأصول المنتجة التي تسمح بتسديد القروض الأجنبية . ويُتوقع للاعتبارات المتعلقة بحجم الانفاق الدفاعي في مختلف البلدان أن تدخل بصورة متزايدة في حسابات الوكالات المانحة للمعونة والمؤسسات المالية الدولية(٤) .

---

(٣) تقدير للسيد باربر كونبل ، رئيس البنك الدولي ، ورد في منشور معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم المعنون "SIPRI Yearbook 1990" (Oxford University Press, 1990), P.210 .

(٤) قارن UNDP, Human Development Report 1991 Oxford University) (Press, 1991, P.83 .

وكان تعزيز الولايات المتحدة لقدرتها العسكرية في أوائل الثمانينات استجابة لما تصورته من ارتفاع مستويات الانفاق العسكري في الاتحاد السوفياتي (٥) . وقد قدّر المحللون الانفاق الدفاعي السوفياتي وعبئه على الاقتصاد السوفياتي من مصادر مختلفة ، وكان هناك مجال كبير لعدم الاتفاق بينهم (٦) .ولكن نظرا للآثار الهامة المترتبة على الانفاق الدفاعي للاتحاد السوفياتي ، اكتسبت مسألة تقدير ومقارنة مستويات الانفاق العسكري أهمية عملية كبيرة (٧) .

ونتيجة لسياستي المصارحة (الغلاسنوست) واعادة البناء (البريسترويكا) ، بدأ الاتحاد السوفياتي في تقديم تقديرات أكثر مدعاة للثقة فيما يتعلق بانفاقه العسكري وأولى الاقتصاديون السوفيات اهتماما خاصا للقطاع الدفاعي ومدى ما يمثله من عبء

---

(٥) ادعى ريغان رئيس الولايات المتحدة ، في رسالة حال الاتحاد ، سنة ١٩٨١ أن الاتحاد السوفياتي قد أنفق في السبعينات على الدفاع أكثر مما أنفقت الولايات المتحدة بمبلغ ٣٠٠ بليون دولار .

(٦) للاطلاع على مثال لعدم الاتفاق هذا ، انظر : James E. Steiner and Franklyn D. Holzman . "Correspondence: CIA estimates of Soviet military spending", International Security, vol. 14, No. 4 (Spring; 1990) . pp. 185-198 .

(٧) كانت هناك حادثتان سابقتان في الولايات المتحدة استُخدم فيهما وجود "فجوة" في صالح الاتحاد السوفياتي كسبب للدعوة الى تعزيز التسلح : في منتصف الخمسينات ، عندما زعم السلاح الجوي الأمريكي أن هناك "فجوة من حيث عدد قاذفات القنابل" ، وفي أوائل الستينات عندما زُعم أن هناك "فجوة من حيث عدد القذائف" . وقد كشفت البحوث التي أجريت لاحقا ، ومن بينها تلك التي أجرتها وكالات حكومة الولايات المتحدة ، أن هاتين "الفجوتين" لا وجود لهما . ولكن كان من المفهوم وقتئذ أن قدرا كبيرا من البحوث سيكرس لتقدير النفقات والقدرات العسكرية السوفياتية ، التي لم يكن الاتحاد السوفياتي يبلغ عنها بشكل قابل للمقارنة دوليا . وللاطلاع على وصف لكيفية معالجة حكومة الولايات المتحدة لمسألة تقدير مستويات القوات العسكرية السوفياتية وللمشاكل التي انطوى عليها ذلك التقدير ، انظر Raymond L. Garthoff, "Estimating Soviet military force levels: some light from the past", International Security, vol. 14, No. 4 (Spring; 1990) .

للاقتصاد السوفياتي ، بل لقد خرجوا في بعض الاحيان بتقديرات أعلى من تقديرات وكالات تابعة لبلدان منظمة حلف شمال الاطلسي . كما أن تقييم الموارد التي يستوعبها القطاع العسكري السوفياتي سيوفر أيضا معلومات عن مقدار الموارد التي يمكن تحويلها إلى الاقتصاد المدني مع انخفاض الانفاق العسكري .

ومسألة تقدير الانفاق العسكري السوفياتي تتصف بأهمية شديدة نظرا إلى حجم القوات المسلحة السوفياتية ، ولكن توجد مشكلات جد خطيرة تتعلق بالبيانات الخاصة بقوى عسكرية هامة أخرى ، مثل الصين (٨) . وعلاوة على ذلك ، فإن البيانات المتعلقة بحجم عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي وطبيعتها غير وافية بالمراد . وإذا ما أريد اتخاذ خطوات لكبح جماح هذه العمليات ، سيلزم المزيد من الوضوح والصراحة (٩) .

كما أدى الانفاق العسكري الى قلق خشية تقوض وضع الولايات المتحدة القيادي بفعل تعزيز القدرات العسكرية الذي شهدته الثمانينات . وفيما بين سنتي ١٩٨٠

---

(٨) انظر ، على وجه الخصوص : "تخفيض الميزانيات العسكرية : وضع أرقام قياسية للأسعار والتعادلات في القوة الشرائية لمقارنة النفقات العسكرية ، تقرير الأمين العام" (A/40/421) . وترد وسيلة الابلاغ الدولي الموحد عن النفقات العسكرية في "تخفيض الميزانيات العسكرية : النفقات العسكرية المبلغة من الدول في شكل موحد ، تقرير الأمين العام" (A/INF/45/5) .

وقد شاركت ادارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في عمل مستفيض يستهدف وضع بيانات موثوقة للانفاق العسكري ، وأعدت ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية إطارا تحليليا مرتبطا بالحسابات القومية لقياس العبء الاقتصادي المترتب على الانفاق العسكري ، وتقييم النتائج الاقتصادية لتخفيضات الانفاق العسكري . كما بدأت الادارة الأخيرة في تجميع بيانات عن البلدان ، متى توفرت مثل هذه البيانات ، لتحديد تلك التخفيضات تحديدا كميا .

(٩) انظر ، على وجه الخصوص : "دراسة تتناول السبل والوسائل المؤدية الى تعزيز الوضوح في عمليات نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي" (ستنشر في الدورة المقبلة للجمعية العامة ، وهي الدورة السادسة والاربعون ، بوصفها تقريرا صادرا عن الأمين العام ، و "الوضوح في عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي : ورقات نزع السلاح الموضوعية ، الرقم ٣" (منشورات الأمم المتحدة) .

و ١٩٨٧ ، تضاعف إنفاق الولايات المتحدة الدفاعي ، حيث زاد من ١٤٤ بليون دولار الى ٢٨٩,٤ بليون دولار ، مما مثّل زيادة بالأسعار الحقيقية نسبتها ٤٥,٧ في المائة . وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ، تراوحت الزيادة بين ٥ في المائة و ٦,٤ في المائة[(١٠)] . وخلصت دراسة تناولت سطوع وأفول نجم الدول ذات الوزن العالمي ، وهي دراسة نالت قدرا كبيرا من الاهتمام ، الى أن أفول كل من الدول ذات الوزن العالمي التي تناولتها الدراسة قد حدث بفعل تمددها الزائد عن الحد[(١١)] .

وقد بلور المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي عقد في نيويورك سنة ١٩٨٧ ، الاهتمام الدولي بكثير من القضايا التي تشملها الجوانب الاقتصادية للأمن والانفاق العسكري ، ودعت وثيقته الختامية الى زيادة الاهتمام الدولي بجميع جوانب هذه الصلة المعقدة[(١٢)] .

الدواعي الاقتصادية للانفاق الدفاعي

كان الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للانفاق العسكري دافعا للتساؤل عن الداعي الذي يجعل بلدانا معينة تمتلك المؤسسات الدفاعية التي لديها ، والداعي الذي يجعل بعض البلدان تنفق ما تنفقه على الدفاع .

والانفاق العسكري يمثل جانبا شديد الاهمية من الإنفاق الحكومي على النحو المبين في الجدول الشامن - ١ ، وربما كان يمثل ، أكثر من غيره ، أكثر الجوانب

---

(١٠) معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم ، SIPRI Yearbook, 1990 (Oxford University Press, 1990) pp. 186, 191 and 196 . وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ، بلغ الانفاق العسكري ذروته سنة ١٩٨٦ ، إذ كانت نسبته ٦,٧ في المائة .

(١١) Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers, (New york, Random House, 1987), p. XXII .

(١٢) المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، نيويورك ، ٢٤ آب/أغسطس - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الوثيقة الختامية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.87.IX.8) .

خضوعا للقرارات السياسية التي تتخذها قيادة الدولة : إذ أن مسؤولية الانفاق على التعليم والصحة والهياكل الاساسية يمكن أن يعهد بها الى السلطات المحلية بل ويمكن ، مثلما هو الحال بالنسبة للصحة أو التعليم ، أن يعهد به الى الافراد المعنيين . أما في حالة الإنفاق العسكري ، فيستحيل على الحكومة المركزية أن تسند مسؤولياتها الى أية هيئة أخرى .

وقد لاحظ آدم سميث منذ ٢٠٠ سنة أن "الواجب الاول للحاكم ، ألا وهو حماية المجتمع من العنف ومن الغزو على أيدي المجتمعات المستقلة الاخرى ، لا يمكن أداؤه إلا بواسطة قوة عسكرية" . ولا يمكن التشكيك في أن الواجب الاول للحكومة هو حماية المجتمع من الغزو . ويضع كل بلد في الواقع مجموعة سياسات لمواجهة مختلف الاخطار التي يتصور وجودها . والإنفاق العسكري بند واحد في مزيج السياسات هذا . والانضمام الى أحد الاحلاف هو خيار سياسي آخر في مجموعة التدابير الإجمالية التي يمكن للبلد أن يتخذها لضمان أمنه . وفي بعض الحالات ، تحدد الحكومة الأخطار ويجري بحث خيارات السياسة الرامية الى ضمان الأمن ويجري شرح القرارات للشعب ؛ وفي حالات أخرى لا يقدم مثل هذا التحليل أو الشرح للصورة الأمنية العامة تقديما رسميا .

ولقد تغيرت أشياء كثيرة جدا في القرنين الماضيين ، وبات الأمن يعتبر اليوم بصورة مطردة مهمة تتمثل في إقامة علاقات لا تنشأ في ظلها الصراعات العسكرية بل ولا يمكن أن تنشأ فيها . وعلاوة على ذلك ، يمكن الآن النظر الى الغزو لا باعتباره اعتداء على الاقليم الجغرافي للبلد بل باعتباره أيضا استغلالا بلا إذن للموارد الكائنة في محيطات يملك البلد فيها حقوقا اقتصادية .

الأمن والإنفاق العسكري في مختلف البلدان

خيار عدم امتلاك جيش

إن أحد الخيارات التي يمكن ممارستها كجزء من السياسة الأمنية هو التخلي ببساطة عن القوة العسكرية . وثمة بلد فعل ذلك هو كوستاريكا . فقد أولت كوستاريكا كل انتباهها بدلا من الاحتفاظ بجيش الى التغلب على مشكلتي المرض والجهل ، والى إقامة توافق آراء وطني يحبذ التنمية الاقتصادية السلمية وتعزيز مؤسسات البلد الديموقراطية .

وكما هو مبين في الجدول الثامن - ١ ، توجد في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أدنى نسبة مئوية من إنفاق الحكومة المركزية مخصصة للأغراض

العسكرية . ولدى عدة بلدان ، لاسيما البلدان الجزرية الصغيرة ، ميزانيات عسكرية بالغة الضآلة وقوات مسلحة تكاد لا تذكر .

وأحد العوامل التي قد تتيح للبلد أن يختار امتلاك قوة مسلحة صغيرة هو معرفته أن الهجوم عليه سترد عليه قوات مسلحة متفوقة يملكها بلد صديق . إلا أن هناك مجموعة كاملة من الأسباب الأخرى التي تدفع بعض البلدان الى اختيار الاحتفاظ بمؤسسات عسكرية صغيرة . وكان أحد الأسباب التي دفعت كوستاريكا الى تقرير التخلي عن جيشها هو تفادي امكانية تهديد القوات المسلحة المحلية لطريقة الحياة الديمقراطية في البلد .

ولا يكتسي خفض الإنفاق العسكري وتكريس الموارد للتنمية بعدا محليا فحسب ، بل إنه يكتسي أيضا أبعادا دولية واستراتيجية . وتعتبر طبيعة نظام بلد ما وطريقة استخدامه لموارد البلد محددا هاما لأمنه العام وذلك بصورة منفصلة جدا عن المبالغ التي ينفقها على القطاع العسكري وعن حجم المؤسسة العسكرية .

البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

توجد أغلبية القوات المسلحة في العالم في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وفي أحلاف مختلفة تشترك فيها الولايات المتحدة :

منظمة حلف شمال الأطلسي ، وأنزوس (استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية) ، والمعاهدة الثنائية بين اليابان والولايات المتحدة . (وللولايات المتحدة أيضا علاقات معاهدات مع بلدان نامية - في آسيا وأمريكا اللاتينية) . وكان الخطر المتصور الذي صممت هذه الأحلاف والمعاهدات بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أصلا للحماية منها يأتي من الاتحاد السوفياتي . وكما هو مبين في الجدول الثامن - ٢ - ، وبالاستناد إلى مجموعة من البيانات[١٣] تستأثر هذه البلدان بقرابة ١٥ في المائة من سكان العالم ولكن ب ٦٧ في المائة من الناتج القومي

---

(١٣) لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أن البيانات المتعلقة بالإنفاق العسكري غير دقيقة ولا تقدم في هذا الفصل إلا كتقديرات تقريبية وليس لاستخلاص النتائج المترتبة فيما يتعلق بالقدرات العسكرية .

الاجمالي العالمي و ٥٦ في المائة من الإنفاق العالمي على الدفاع(١٤) ويمثل عدد قواتها المسلحة ٢١ في المائة من المجموع العالمي ، وهي مسلحة بـ ٢١ في المائة من دبابات العالم و ٣٠ في المائة من الطائرات المقاتلة في العالم . وثلاثة من هذه البلدان - فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - في حيازتها أسلحة نووية . إلا أن الإنفاق على الأسلحة التقليدية يستهلك الجزء الأكبر من مجموع نفقاتها العسكرية(١٥) .

---

(١٤) مجموعات البلدان هي الواردة في "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية" ، "الميزان العسكري ١٩٩٠-١٩٩١" (لندن ، ١٩٩٠) . فرنسا مدرجة في منظمة حلف شمال الأطلسي .

(١٥) من بين القوى النووية الأربع التي ملأت استمارة "وسيلة الإبلاغ الدولي الموحد عن النفقات العسكرية" - وهي الاتحاد السوفياتي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - لم تتمكن سوى فرنسا من تحديد عنصر "القوات الاستراتيجية" . وقد بلغ ذلك ٢٣ في المائة من مجموع الإنفاق في عام ١٩٩٠ (A/INF/45/5) .

الجدول الشامن -٢- تقديرات القوات العسكرية ، ١٩٨٩

(نسب مئوية من المجموع العالمي)

البلد	الناتج القومي الاجمالي	الانفاق على الدفاع	السكان	القوات المسلحة	دبابات المعارك الرئيسية	الطائرات المقاتلة
العالم	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
حلف شمال الأطلسي	٥١,٨	٥١,٨	١٢,٥	١٩,٥	٢٠,٠	٢٨,٣
الولايات المتحدة	٢٥,١	٣٣,٣	٤,٧	٧,٩	٩,٥	١٧,٢
منظمة الحلف الأطلسي أوروبا	٢٤,١	١٧,٣	٧,٣	١١,٣	١٠,٣	١٠,٧
استراليا ونيوزيلندا واليابان	١٥,٤	٣,٩	٢,٧	١,٢	٠,٨	١,٥
المجموع الفرعي	٦٧,٣	٥٥,٧	١٥,٢	٢٠,٨	٢٠,٧	٢٩,٨
البلدان الأوروبية المتقدمة النمو المحايدة ذات الاقتصاد السوقي	٣,١	١,٣	٠,٦	٠,٦	١,٣	٢,٣
جنوب افريقيا	٠,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٣	٠,٣	٠,٩
مجموع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٧٠,٨	٥٧,٣	١٦,٥	٢١,٦	٢٢,٠	٣٢,٩
منظمة حلف وارسو (أ)(ب)	١٢,٤	٢٨,٦	٧,٧	١٨,٧	٤٦,٤	١٩,٩
الاقتصادات التي تمر بفترة انتقال (أ)(ب)	١,٧	٢,٢	٢,٢	٣,٨	١٠,٠	٤,٦
الاتحاد السوفياتي (أ)(ب)(ج)	١٠,٧	٢٦,٥	٥,٥	١٤,٩	٣٦,٤	١٥,٤

(يتبع)

الجدول الثامن -٢- (تابع)

البلد	الناتج القومي الاجمالي	الانفاق على الدفاع	السكان	القوات المسلحة	دبابات المعارك الرئيسية	الطائرات المقاتلة
مجموع البلدان غير البلدان النامية	٨٣,٢	٨٥,٩	٢٤,٢	٤٠,٣	٦٨,٥	٥٢,٨
بلدان أوروبا النامية	٠,٣	٠,٢	٠,٥	٠,٩	١,٢	١,٥
شمال افريقيا	٠,٦	٠,٥	١,٨	٢,٢	٢,٢	٢,٨
الشرق الأوسط	٤,٠	٦,٤	٢,٥	١٠,٦	١٢,٤	٨,٧
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,٦	٠,٤	٨,٨	٤,٣	١,٤	٢,٢
آسيا	٤,٩	٤,٨	٣١,٦	٢٤,٧	٨,٣	١١,٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤,٣	١,٢	٨,٤	٥,٦	١,٢	٤,٣
البلدان النامية (باستثناء الصين)	١٦,٩	١٣,٤	٥٤,٦	٤٨,٤	٢٦,٨	٣١,٢
الصين (أ)	٢,٠	٠,٧	٢١,٢	١١,٢	٤,٨	١٦,٠

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بالامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا إلى "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية" ، "الميزان العسكري ، ١٩٩٠ - ١٩٩١" (لندن ، ١٩٩٠) .

حواشي الجدول الثامن -٢

(أ) لا توجد بيانات متفق عليها دوليا للنفقات العسكرية . كذلك فإن تقديرات الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للاتحاد السوفياتي والأعضاء السابقين في منظمة وارسو تقريبية جدا . وبالتالي فإن الأرقام المقدمة بالنسبة لهذه البلدان غير موثوقة بها ولا يقصد بها سوى توفير تقديرات تقريبية لدرجات الكبر . ولم يستخدم إلا مصدر واحد حيث أن استخدام مزيج من المصادر من شأنه أن يتسبب في المزيد من التحريف .

(ب) في آذار/مارس ١٩٩١ كفت منظمة معاهدة وارسو عن الوجود كحلف عسكري .

(ج) بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، استخدم رقم المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية المتعلق بالناتج القومي الاجمالي (٢,٢١٥ بليون دولار) (متوسط النطاق الذي يتراوح بين ١,٩٥٠ بليون دولار و ٢,٤٨٠ بليون دولار المقدم للناتج القومي الاجمالي) واحتسب ضعف الرقم الرسمي للإنفاق على الدفاع لجعله قابلا للمقارنة بمعايير تعريف منظمة حلف شمال الأطلسي ، مثلما اقترح ذلك المعهد . وبذلك أصبح ٢٣٩ بليون دولار . ولأغراض المقارنة ، تقدم وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح للولايات المتحدة رقمين هما ٢٥٢٦ بليون دولار للناتج القومي الإجمالي السوفياتي لعام ١٩٨٨ و ٢٩٩,٨ بليون دولار للإنفاق العسكري (لا يقدم معهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام أي رقم لنفقات الدفاع السوفياتية في جداوله الدولية) .

وبالتالي فإن القوات الملسحة التي تحشدها هذه البلدان مشكلة أساسا لخوض حرب تقليدية . وفي حالة بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي ، فإن تخطيطها العسكري الرئيسي هو لخوض حرب في أوروبا الوسطى الى جانب حلفائها وضد القوات التقليدية لمنظمة معاهدة وارسو . وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، التي ، باستثناء تركيا ، يضم جيشها أكبر عدد من الجنود يمنعها دستورها من خوض عمليات عسكرية خارج منظمة الحلف . ومن ناحية أخرى ، فإن لفرنسا والمملكة المتحدة ، من بين البلدان الاوروبية الاخرى ، التزامات "خارج المنطقة" قد يترتب عنها استخدام قواتها العسكرية - كما في حالة المملكة المتحدة - التي أرسلت وحدة حربية إلى جنوب المحيط الاطلسي في عام ١٩٨٢ . وللولايات المتحدة التزامات في كافة أنحاء العالم ولها قوات مدربة تدريبا خاصا لما تصفه ب "القتال غير الحامي الوطيس" (١٦) . وكما تبين ذلك الحصة الاعلى نسبيا للإنفاق العالمي على الدفاع من حصة القوات المسلحة المحسوبة من قبل هذه البلدان ، فإن قواتها المسلحة تستخدم رأس المال استخداما مكثفا نسبيا . وقد شُكلت أساسا لخوض معارك ضد قوات تقليدية أخرى والانتصار عليها باستغلال أحدث التكنولوجيا .

وقد تخلت البلدان في مختلف الأحلاف عن استقلاليتها التامة في القرارات المتعلقة بالإنفاق على الدفاع بغية جني فوائد الانتماء إلى حلف . وهذا يعني بالضرورة أن قراراتها المتعلقة بالإنفاق الدفاعي ليست قرارات اقتصادية محلية خاصة على غرار قرارات بلد محايد مثلا : لأن مسألة المساواة في تقاسم الأعباء قائمة حتما . وتتمثل المشكلة الأكثر شيوعا في "الراكب مجانا" ، الذي يمكن تعريفه بأنه العضو الذي يساهم بحد أدنى في الجهد الدفاعي للحلف في حين يتمتع بحماية الجهود الأوسع نطاقا لأعضاء الحلف الآخرين (١٧) .

---

(١٦) يغلب على الظن أن هذا موجه أساسا للنزاعات في البلدان النامية . وللاطلاع على مناقشة نقدية لـ "المعركة غير الحامية الوطيس" انظر ر. لوكهام ، "العسكرية الامريكية والعالم الثالث : نهاية الحرب الباردة؟" ، الجامعة الوطنية الاسترالية ، كلية البحوث المتعلقة بدراسات شؤون السلام ، ورقة عمل رقم ٩٤ (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠) .

(١٧) يكون دليل الاقتصاد القياسي على "الركوب المجاني" ارتباطا سالبا بين الإنفاق العسكري لبلد ما والإنفاق الدفاعي لأعضاء الحلف الآخرين ، أو للقوة الرئيسية في الحلف .

ويبين الشكل الثامن - ١ التغييرات في الإنفاق العسكري وفي مستويات القوات في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي المتحالفة مع الولايات المتحدة بين سنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٨ (١٨) . ولم يتم التخلي بصورة رسمية عن هدف منظمة حلف شمال الأطلسي المتمثل في ٣ في المائة من الزيادات السنوية في النفقات الحقيقية الذي حدد في عام ١٩٧٧ إلا في عام ١٩٩٠ وبالتالي فقد كان نافذا كامل الوقت . وقد حدد هدف منظمة حلف شمال الأطلسي من حيث النفقات التي ازدادت في جميع البلدان تقريبا خلال الفترة الزمنية المبينة . وعلى العموم ، ازدادت القوات المسلحة للبلدان الحليفة بمعدل أصغر من معدل نفقاتها الدفاعية . وبالنسبة لايطاليا واسبانيا ، هبطت مستويات مجموع الأفراد مع رفع مستوى القوات المسلحة .

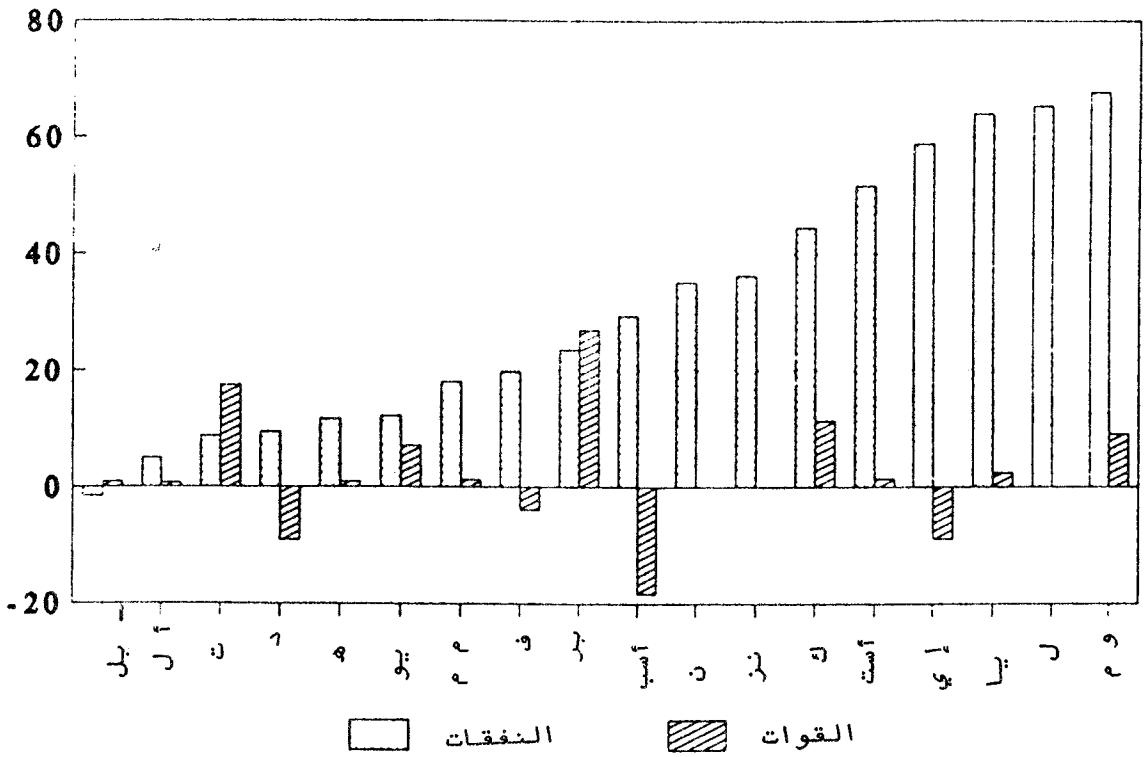
الاتجاهات الدفاعية في البلدان المحايدة - مثال البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

أنفقت البلدان المتقدمة النمو المحايدة الأوروبية ذات الاقتصاد السوقي وهي أيرلندا والسويد وسويسرا وفنلندا والنمسا مبلغا صغيرا نسبيا على الدفاع ، مقاسا بنسبة إنفاقها الدفاعي الى الناتج القومي الإجمالي (انظر الجدولين الثامن - ٢ والثامن - ٣) . وايرلندا في موقع جغرافي مختلف عن البلدان المحايدة الأخرى من حيث أنها لا تقع بين قوات الحلفين . والبلدان المحايدة كمجموعة مدججة بالسلاح نسبيا : تستأثر دباباتها للمعارك الرئيسية وطائراتها المقاتلة بنسبة مئوية من المجموع العالمي أعلى بكثير من نسبة سكانها . ورغم أن حجم قواتها المسلحة يتفق على ما يبدو مع عدد سكانها ، فإن ذلك يعود الى أنه لم تحسب إلا قواتها النظامية فقط . وكنتيجة للموقع الجغرافي للبلدان المحايدة الأوروبية ولتطورها التاريخي الذاتي ، فإنها تتبع بنشاط سياسة الحياد المسلح - الاعتماد على مواردها الذاتية للدفاع عن نفسها والتسلح بدرجة كافية لإلحاق إصابات غير مقبولة بأي معتد . ونظرا لأن عدد سكان هذه البلدان منخفض نسبي ، فقد تعين عليها الاعتماد على تعبئة الاحتياطيين في صورة اندلاع معارك .

---

(١٨) يجدر التشديد على أن هذه الأرقام من وكالة حكومية في الولايات المتحدة ولا تبين الزيادات إلا بين سنتين ، وبدولارات الولايات المتحدة الثابتة . ويمكن أن تسفر عن استخدام العملات المحلية نتائج مختلفة .

الشكل الثامن -١- التغيرات في النفقات العسكرية الحقيقية وفي مستويات القوات المسلحة العاملة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ١٩٧٨ - ١٩٨٨



أسب :	اسبانيا	ك :	كندا
أست :	استراليا	ل :	لكسمبرغ
أ ل :	ألمانيا	م م :	لمملكة المتحدة
إ ي :	ايطاليا	ن :	النرويج
بل :	بلجيكا	نز :	نيوزيلندا
بر :	البرتغال	ه :	هولندا
ت :	تركيا	و م :	الولايات المتحدة
د :	الدانمرك	يا :	اليابان
ف :	فرنسا	يو :	اليونان

المصدر : وكالة الحد من الاسلحة ونزع السلاح للولايات المتحدة ، "النفقات العسكرية وتحويلات الاسلحة في العالم ١٩٨٩" (واشنطن العاصمة ، المطبعة الحكومية ، ١٩٩٠) .

الجدول الثامن - ٣ ـ الأعباء العسكرية النسبية ، ١٩٨٩
(المتوسط = ١٠٠)

البلد	نسبة الإنفاق الدفاعي الى الناتج القومي الاجمالي		نسبة القوات المسلحة الى السكان		نسبة القوات المسلحة الى الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٢ سنة	
العالم	٤,٤	(١٠٠,٠)	٠,٥	(١٠٠,٠)	٣,٩	(١٠٠,٠)
منظمة حلف شمال الأطلسي	٤,٤	(٩٩,٩)	٠,٨	(١٥٦,١)	٦,٦	(١٧٠,٠)
الولايات المتحدة	٥,٨	(١٣٢,٧)	٠,٨	(١٦٦,٤)	٧,٠	(١٨١,٦)
منظمة حلف شمال الأطلسي أوروبا	٣,١	(٧١,٨)	٠,٨	(١٥٥,٧)	٦,٦	(١٦٩,٩)
استراليا ونيوزيلندا واليابان	١,١	(٢٥,٢)	٠,٢	(٤٤,٧)	٢,١	(٥٣,٩)
المجموع الفرعي	٣,٦	(٨٢,٧)	٠,٧	(١٣٦,١)	٥,٨	(١٥٠,٨)
البلدان المتقدمة النمو الأوروبية المحايدة ذات الاقتصاد السوقي	١,٧	(٣٩,٩)	٠,٥	(٩٧,١)	٤,٤	(١١٤,٤)
جنوب افريقيا	٤,٢	(٩٦,٢)	٠,٢	(٤١,٤)	١,٧	(٤٤,٠)
مجموع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣,٥	(٨١,٠)	٠,٧	(١٣٠,٨)	٥,٦	(١٤٤,٨)
منظمة معاهدة وارسو (أ)(ب)	١٠,٠	(٢٣٠,٤)	١,٣	(٢٤٤,١)	١٠,٨	(٢٧٨,٢)

(يتبع)

الجدول الثامن - ٣ (تابع)

البلد	نسبة الإنفاق الدفاعي الى الناتج القومي الاجمالي		نسبة القوات المسلحة الى السكان		نسبة القوات المسلحة الى الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٢ سنة	
الاقتصادات التي تمر بفترة انتقال (أ)(ب)	٥,٤	(١٢٤,١)	٠,٩	(١٧٧,٨)	٨,٢	(٢٧٨,٨)
الاتحاد السوفياتي (أ)(ب)(ج)	١٠,٨	(٢٤٧,٧)	١,٤	(٢٧٠,٢)	١١,٧	(٣٠٢,٣)
مجموع البلدان غير البلدان النامية	٤,٦	(١٠٥,٨)	٠,٩	(١٧٢,٢)	٧,٥	(١٩٢,٦)
أوروبا النامية	٢,٣	(٥٢,٢)	٠,٩	(١٦٧,٣)	٧,١	(١٨٤,٨)
شمال افريقيا	٣,٩	(٨٩,٠)	٠,٦	(١٢٠,٥)	٤,٨	(١٣٤,٣)
الشرق الأوسط	٧,٠	(١٥٩,٧)	١,٦	(٣٠٦,٨)	١٣,٤	(٣١٩,١)
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢,٩	(٦٦,٠)	٠,٢	(٤٩,١)	٢,٢	(٥٥,٩)
آسيا	٤,٢	(٩٦,٠)	٠,٤	(٧٨,٤)	٣,٠	(٧٧,٤)
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١,٢	(٢٨,٢)	٠,٢	(٦٧,١)	٢,٦	(٦٦,٩)
البلدان النامية (باستثناء الصين)	٤,٠	(٩٠,٩)	٠,٥	(٨٨,٧)	٣,٥	(٩٠,١)
الصين (أ)	١,٤	(٣١,٨)	٠,٣	(٥٣,١)	١,٨	(٤٥,٨)

حواشي الجدول الثامن - ٣

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة استنادا الى "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية" ، "الميزان العسكري ، ١٩٩٠-١٩٩١" (لندن ، ١٩٩٠) .

ملاحظة : توفر الأرقام الواردة بين معقفين نسبة المنطقة أو البلد بالمقارنة بالمتوسط العالمي .

(أ) لا توجد بيانات متفق عليها دوليا للنفقات العسكرية . كذلك فإن تقديرات الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للاتحاد السوفياتي والاعضاء السابقين في منظمة معاهدة وارسو تقريبية جدا . وبالتالي فإن الارقام المقدمة بالنسبة لهذه البلدان غير موثوقة بها ولا يقصد بها سوى توفير تقديرات تقريبية لدرجات الكبر . ولم يستخدم إلا مصدر واحد حيث أن استخدام مزيج من المصادر من شأنه أن يتسبب في المزيد من التحريف .

(ب) في آذار/مارس ١٩٩١ كفت منظمة معاهدة وارسو عن الوجود كحلف عسكري .

(ج) بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، استخدم رقم المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية المتعلق بالناتج القومي الاجمالي (٢١٥ ٢ بليون دولار) (متوسط النطاق الذي يتراوح بين ٩٥٠ ١ بليون دولار و ٤٨٠ ٢ بليون دولار المقدم للناتج القومي الاجمالي) واحتسب ضعف الرقم الرسمي للإنفاق على الدفاع لجعله قابلا للمقارنة بمعايير تعريف منظمة حلف شمال الأطلسي ؛ مثلما اقترح ذلك المعهد . وبذلك أصبح ٢٣٩ بليون دولار . ولأغراض المقارنة ، تقدم وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح للولايات المتحدة رقمين هما ٥٢٦ ٢ بليون دولار للناتج القومي الاجمالي السوفياتي لعام ١٩٨٨ و ٣٩٩,٨ بليون دولار للإنفاق العسكري (لا يقدم معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام أي رقم لنفقات الدفاع السوفياتية في جداوله الدولية) .

الإنفاق العسكري في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية

تمثلت إحدى نتائج نهاية الحرب الباردة في القيام ، في آذار/مارس ١٩٩١ ، بحل منظمة معاهدة وارسو كحلف عسكري . وكانت المعاهدة بين الاتحاد السوفياتي وستة بلدان أوروبية . والتقديرات لجميع هذه البلدان تقريبية جدا خاصة فيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية (الناتج القومي الإجمالي والإنفاق العسكري)(١٩) .

وبعد عام ١٩٨٨ ، بين قرار الحكومات المنتخبة ديمقراطيا بمغادرة منظمة معاهدة وارسو وطلب انسحاب القوات الاجنبية من أراضيها بوضوح أن تصورات الحكومات للخطر الذي يهدد بلدانها قد تغير .

	معهد استكهولم الدولي	وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح	النسبة
بلغاريا	١ ٣٣٧ (٤,٤)	٦ ٨٤٢ (١٢,٧)	٥١٢
بولندا	٥ ٦٥٧ (٣,٠)	١٥ ٦٦٠ (٨,٧)	٢٧٧
تشيكوسلوفاكيا	٤ ٢٤١ (٣,٤)	٩ ٨١٨ (٧,١)	٢٣٢
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٧ ٤١٩ (٥,٠)	١٤ ٣٣٠ (٧,٧)	١٩٣
رومانيا	١ ٤٠٢ (١,٢)	٧ ٦٧٠ (٦,٥)	٥٤٧
هنغاريا	١ ٢٤٢ (٣,٥)	٤ ٤٨٩ (٦,٣)	١٩٢

ويبين الجدول الثامن - ٣ العبء الذي تضعه النفقات العسكرية على كاهل أعضاء منظمة معاهدة وارسو . وكانت نسب القوات المسلحة الى مجموع السكان والى الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٢ سنة قرابة ضعف المتوسط العالمي وهي أعلى نسب من أية منطقة من المناطق المبينة باستثناء الشرق الأوسط .

---

(١٩) لتوضيح المشاكل المتعلقة بالبيانات ، ترد أدناه الارقام الواردة في منشورين - "الكتاب السنوي لمعهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ١٩٩٠" ، (مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩٠) "ووكالة الحد من الاسلحة ونزع السلاح للولايات المتحدة" ، "النفقات العسكرية وتحويلات الاسلحة في العالم ١٩٨٩" ، (واشنطن العاصمة ، المطبعة الحكومية ١٩٩٠) ، فيما يتعلق بالإنفاق العسكري لبلدان منظمة معاهدة وارسو في عام ١٩٨٨ ، بدولارات الولايات المتحدة ، ونسبة الإنفاق الدفاعي الى الناتج القومي الإجمالي ، ونسبة الرقمين (معهد استكهولم الدولي لدراسات شؤون السلام = ١٠٠) .

وارتفع الإنفاق العسكري خلال عقد الثمانينات ، وهي الفترة التي تعرضت فيها النظم الى ضغوط متزايدة لا تمكن مقاومتها في نهاية المطاف . ومن المعبّر أن هنغاريا سجلت أقل زيادة في الإنفاق العسكري وشهدت انخفاضا في حجم قواتها المسلحة . ويعزى ذلك الى رغبة السلطات في الحفاظ على التوافق المحلي للآراء الذي مكّن النظام من البقاء في الحكم : من شأن عبء عسكري أكبر أن يجعل رفع مستوى المعيشة أكثر صعوبة(٣٠) . وقد ارتأى عدد كبير من المحللين أن العبء العسكري لدول معاهدة وارسو كان عاملا هاما في الفساد الاقتصادي واتساع الفجوة بين الحكومات والشعوب . وقد ركزت المعارضة السياسية على التجنيد الإلزامي والأسلحة النووية والنزعة العسكرية .

لذلك فقد أعلنت الحكومات الجديدة عن تدابير لخفض النفقات العسكرية(٣١) وتخفيض مدة التجنيد الإلزامي(٣٢) ، وتدمير معدات عسكرية(٣٣) وتخفيض حجم القوات

---

(٣٠) دانيل ل. نيلسون "الاقتصاد السياسي للجهد العسكري في منظمة معاهدة وارسو" ، تحرير ك. هارتلي و ت. ساندلر ، اقتصاديات الإنفاق الدفاعي : دراسة استقصائية دولية ، (لندن ، روتليدج ، ١٩٩٠) الصفحتان ٥٥ و ٥٦ .

(٣١) على سبيل المثال ، ذكرت بلغاريا في أيار/مايو ١٩٩٠ ، انها ستخفض الإنفاق العسكري بنسبة ١٢ في المائة . وأعلنت تشيكوسلوفاكيا عن تخفيض قدره ١٥ في المائة في الإنفاق العسكري في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ . وادعت هنغاريا في عام ١٩٨٩ انها خفضت نفقاتها بنسبة ١٧ في المائة بالأرقام الحقيقية (انظر "الكتاب السنوي لمعهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ١٩٩٠" (مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩٠) الصفحتان ١٧٨ و ١٧٩ و "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية" ، "الميزان العسكري ١٩٩٠-١٩٩١" (لندن ، ١٩٩٠) ، الصفحات ٤٤ - ٤٦) .

(٣٢) أعلنت هنغاريا أنها ستخفض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية من ١٨ شهرا الى سنة ، وخفضتها تشيكوسلوفاكيا من ٢٤ الى ١٨ شهرا ("المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية" ، "الميزان العسكري ١٩٩٠-١٩٩١" (لندن ، ١٩٩٠) ، الصفحات ٤٤ - ٤٥) .

(٣٣) أفردت بولندا ٨٠٠ دبابة للتدمير ودمرت ٨٠ طائرة (المرجع نفسه ، الصفحة ٤٦) .

المسلحة[٣٤] والتخلي عن الوحدات الوثيقة الصلة بالنظام السابق[٣٥] . ومن الصعب حساب الآثار الاقتصادية لهذه التدابير بدقة حيث أن هذه الاقتصادات بصدد التغير بسرعة كبيرة ، ولكن لا مجال للكثير من الشك في أنه عندما تتوفر أرقام موثوق بها فإنها ستبين أعباء دفاعية مخفضة على نحو كبير .

الاتحاد السوفياتي

ان انقراض منظمة معاهدة وارسو تعد الى حد كبير نتيجة لعملية إعادة تقييم أساسية للسياسة العامة داخل الاتحاد السوفياتي . والاتحاد السوفياتي هو البلد الوحيد في العالم الذي يقترب من امكانية ادعاء التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة[٣٦] وقد وجد نفسه في منتصف الثمانينات في سباق تسلح مع الولايات المتحدة .

وفي حالة سباق التسلح هذه ، كان الاتحاد السوفياتي في وضع غير موات . وبما أن اقتصاده أصغر بكثير من اقتصاد الولايات المتحدة ، من المتوقع أن ينفق نسبيا أكثر على الدفاع لا لشيء إلا ليكون متمشيا مع الولايات المتحدة .

وبمعنى أوسع ، لم يكن سباق التسلح بين هاتين القوتين بل بين الاتحاد السوفياتي والأعضاء الآخرين في منظمة حلف وارسو من ناحية والاقتصادات السوقية المتقدمة من ناحية أخرى . ومعظم الاقتصادات السوقية المتقدمة حليفة للولايات المتحدة

---

(٣٤) خفضت بلغاريا قواتها المسلحة الى ٠٠٠ ١٠٧ فرد (من ٠٠٠ ١٢٩ فرد) ومن المقرر أن تخفض هنغاريا جيشها بنسبة ٣٠ الى ٣٥ في المائة (المرجع نفسه ، الصفحتان ٤٤ و ٤٥) .

(٣٥) تخلت تشيكوسلوفاكيا عن الجيش الشعبي غير المتفرغ المكوّن من ٠٠٠ ١٢٠ فرد وخفضت بولندا حجم جيوش الدفاع الداخلي من ٠٠٠ ٦٥ فرد الى ٠٠٠ ١٠ فرد (المرجع نفسه ، الصفحة ٤٦) .

(٣٦) كانت القوات المسلحة الصينية المكونة من ٣ ملايين جندي ، في عام ١٩٩٠ ، أكبر من القوات المسلحة للولايات المتحدة (٢,١ مليون) ولكنها أصغر من القوات المسلحة للاتحاد السوفياتي (٤ ملايين) (أرقام مستمدة من "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية" ، "الميزان العسكري ١٩٩٠-١٩٩١" (لندن ١٩٩٠) . إلا أن نفقاتها العسكرية أقل بكثير مثلما هو مبين في الجدول الثامن - ٢ .

وينبغي إدراج قواتها العسكرية ونفقاتها العسكرية في أي حساب للتوازن الاستراتيجي . وثانيا ، لهذه البلدان صلات تجارية قوية جدا فيما بينها وسائر العالم ، بينما لا يؤدي الاتحاد السوفياتي بالمقارنة إلاّ دورا ثانويا في الاقتصادي العالمي .

وهذا الاتصال المحدود بالاقتصاد العالمي يعود سببه إلى حد كبير لنظام الاقتصاد المخطط مركزيا . كما أن الولايات المتحدة وحلفاءها ، بغية الحد من امكانيات الاتحاد السوفياتي العسكرية ، بذلت جهودا منذ مدة طويلة لحرمان الاتحاد السوفياتي وحلفائه من التكنولوجيا التي يمكن أن تكون لها تطبيقات عسكرية . وحُرم الاتحاد السوفياتي أيضا من الحافز وامكانيات تخفيض التكاليف الناجمة عن التدفق الحر للمنتجات والتكنولوجيا داخل الاقتصادات السوقية(٢٧) .

ولا توجد تقديرات موثوقة بشأن العبء العسكري في الاتحاد السوفياتي ، ولكن الجدول ٨ - ٣ الذي يستند إلى مصدر مستخدم على نطاق واسع ، يظهر أن نسبة الانفاق العسكري للناتج القومي الاجمالي ، ونسبة القوات المسلحة لمجموع السكان ، وللرجال بين سن ١٨ سنة و ٣٢ سنة كلها نسب أكثر من ضعف المتوسط العالمي ، بينما نسبة الانفاق على الدفاع للناتج القومي الاجمالي في الاقتصادات السوقية المتقدمة ككل تبلغ حوالي ٨٠ في المائة من المتوسط العالمي ، ونسبة القوات المسلحة لمجموع السكان وللرجال بين سن ١٨ سنة و ٣٢ سنة أعلى من المتوسط العالمي بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٥ في المائة .

وهناك مؤشر آخر للعبء العسكري ويتمثل في تكوين ميزانية الدفاع . وكما يتضح من الجدول ٨ - ٤ ، تستوعب المشتريات حوالي نصف الميزانية العسكرية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهو مبلغ أكبر من أي بلد بعينه ، باستثناء اسرائيل . ويستوعب أيضا البحث والتطوير نسبة أعلى في الميزانية العسكرية - ١٨ في المائة مقابل ١٢ في المائة في الولايات المتحدة . والنسبة المئوية من النفقات العسكرية الاجمالية التي يستوعبها العاملون في الجيش والعمليات والصيانة أقل من

---

(٢٧) من بين الاتفاقات المتعلقة بتبادل التكنولوجيا اتفاق بين اليابان والولايات المتحدة في عام ١٩٨٣ ، وعلى إثره جاء فريق من صناعة الدفاع الامريكية إلى اليابان وأجرى دراسة استقصائية عن امكانيات التبادل التكنولوجي (انظر S. Niioka, "Japan's defence spending", Hartley and Sandler, op. cit., p. 269) .

النسبة المئوية المماثلة في أي اقتصاد سوقي متقدم وأقل بكثير من النسبة المئوية عند حلفائه في ذلك الوقت في منظمة حلف وارسو (٣٨) .

وبعد حدوث تغيير في قيادة البلد ، اتخذ الاتحاد السوفياتي قرارات أدت ، بعد أن وجدت استجابة مواتية وايجابية من بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي ، إلى نهاية الحرب الباردة في أوروبا ؛ فقد خفض الاتحاد السوفياتي من طرف واحد حجم قواته المسلحة ونفقاته العسكرية ، وسعى بنشاط إلى ابرام اتفاقات لتخفيض الأسلحة ، وتحول إلى مفهوم دفاعي يتسم بشفافية أكبر في مذهب العمليات ، وسحب قواته المسلحة من أفغانستان ، ولم يكتف بعدم محاولة التدخل للتأثير على مسلك الاحداث عند حلفائه في ذلك الوقت في حلف وارسو ، بل أيد مسلك الإصلاح .

---

(٣٨) أشيرت نقاط حول امكانية مقارنة هذه الارقام بأرقام بلدان أخرى لاسيما بما أن الاتحاد السوفياتي يعتمد اعتمادا على المجندين في الخدمة العسكرية ، ولكن النسب المئوية العالية للانفاق السوفياتي على المشتريات والبحث والتطوير تعطي فكرة عن الجهود اللازمة لتزويد القوات السوفياتية بمعدات حديثة ، تقابل المعدات التي تمتلكها منظمة حلف شمال الاطلسي . "حولية معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم ، لعام ١٩٩٠" (مطبعة نيويورك وجامعة أكسفورد ، ١٩٩٠) ، ص.١٦٣ - ١٦٥ .

الجدول ٨ - ٤ - النسبة المئوية التي تتألف منها ميزانيات الدفاع في مختلف البلدان ، ١٩٨٩ (أ)

	العاملون	العمليات والصيانة	المشتريات	البحث والتطوير
اسبانيا (ب)	٤٧,٩	٢٥,٧	٢١,٤	١,٨
استراليا (ب)	٣٨,٦	٣٥,٧	٢٤,٧	٢,٧
المانيا (جمهورية - الاتحادية) (ب)	٤٢,٨	٣٦,٣	٢١,٠	٥,٠
ايطاليا	٤٧,٠	٢٥,٤	٢٢,٤	٢,٦
البرتغال	٥٢,٣	٣١,٦	١٢,٣	٠,٨
بلجيكا (ج)	٥٥,٣	٢٣,٦	١٧,٩	..
الدانمرك	٥٥,٨	٢٣,٢	١٦,٨	..
فرنسا (د)	٣٢,٥	٢٠,٨	٢٥,٨	١٦,٢
كندا	٤٦,٠	٢٨,٩	٢٢,٢	١,٤
لكسمبرغ (ب)	٧٣,٠	١٩,٣	٣,١	..
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣٨,١	٣١,٦	٢٦,٢	١٠,٤
النرويج	٣٥,٦	٢٤,٢	٢٧,٨	٢,١
نيوزيلندا	٣٥,٥	٢٧,٢	١٣,٠	..
هولندا	٤٨,٢	٢٧,١	٢٠,٩	٠,٢
الولايات المتحدة الامريكية	٣٥,١	٢١,٦	٢٩,٥	١١,٦
اليونان	٤٧,٦	١٩,٨	٢٨,٢	٠,١
السويد (ب)	٣٤,٣	٢٤,٩	٢٤,٩	١٢,٦
فنلندا	٣٨,٦	٢٩,٦	٢٨,٥	٠,٣
النمسا (د)	٥٢,٣	١٩,١	٢١,٩	..
بلغاريا	٢٠,٠	٣٩,٢	٣٦,٩	٠,٣
بولندا	٣٩,٥	٣٠,٥	٢٣,٧	٢,٣
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٢٦,٧	٤٠,٠	٢٨,٨	٠,٣
هنغاريا	٣٥,٩	٣٩,٩	١١,٩	٠,٣

(يتبع)

الجدول ٨ - ٤ - (تابع)

	العاملون	العمليات والصيانة	المشتريات	البحث والتطوير
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٥,٤	١٤,٧	٤٥,٢	١٨,١
الأرجنتين	٥١,٨	٢٥,٧	١٩,٨	١,٠
اسرائيل	٢٤,٧	٥,٠	٦٨,١	..
بربادوس(د)	٦٠,٩	٣٢,٤	٠,٤	..
كولومبيا(ب)	٣٢,٣	٢٨,٩	٣٧,٦	..
مالطة	٨٤,١	١٢,٦	٠,٦	٠,١
ماليزيا	٥٨,٨	٣٣,٤	١٤,٩	٠,١

المصدر : A/INF/45/5 و Add.1 و A/44/422 و Add.1 .

(أ) السنة التقويمية أو السنة المالية .

(ب) عام ١٩٨٨ .

(ج) عام ١٩٨٧ .

(د) عام ١٩٩٠

البلدان النامية

كما يتضح من الجدول ٨ - ٢ ، تمثل البلدان النامية حوالي ١٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للعالم ، غير أنها تمثل ٧٥ في المائة من سكانه . ويبلغ انفاقها على الدفاع حوالي ١٤ في المائة من مجموع الانفاق العالمي . وقواتها المسلحة تعتمد نسبيا على كثافة اليد العاملة : إذ تضم ٦٠ في المائة من القوات المسلحة في العالم وهي مسلحة بحوالي ٣٠ في المائة من دبابات المعارك الرئيسية في العالم ، و ٤٧ في المائة من طائراته المقاتلة . وفي مجرد منطقة واحدة ، الشرق الأوسط ، يفوق عبء الدفاع بمراحل متوسط عبء الدفاع العالمي ، إذا قيس على أساس نسبة الانفاق على الدفاع للناتج القومي الاجمالي . ونسب القوات المسلحة لمجموع السكان ، وللرجال بين سنة ١٨ سنة و ٣٢ سنة ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي . وبالنسبة لبعض البلدان ، تدعو الأرقام إلى الاستغراب . ففي العراق ، تضم القوات المسلحة أكثر من ٤٠ في المائة من الرجال بين ١٨ و ٣٢ سنة . وتقارب آسيا وشمال افريقيا المتوسط العالمي فيما يتصل بنسبة الانفاق على الدفاع للناتج القومي الاجمالي ، بينما للبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وبلدان امريكا اللاتينية نسب أقل . ولهذه المناطق أيضا قوات مسلحة صغيرة نسبيا بالنسبة للسكان .

وعلى الصعيد العالمي ليس هناك تقريبا علاقة بين الانفاق العسكري وحجم القوات المسلحة ومستوى العنف . ففي عام ١٩٨٩ ، لم تقع إلا حالتان من "المنازعات المسلحة الرئيسية" في أوروبا[٢٩] . اما المنازعات الثلاثين الأخرى فقد وقعت كلها في البلدان النامية واشترك فيها جنود من البلدان النامية . وكانت معظم هذه المنازعات حول السيطرة على الحكومة ، ولم تكن منازعات بين الدول اشتركت فيها جيوش نظامية للدولتين في حرب تقليدية .

وفي حين ان للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان التي يمر اقتصادها في حالة تحوّل نظم سياسية مماثلة إلى حد كبير وأماني مشتركة ، فإن للبلدان النامية أنواعا مختلفة كثيرة من الحكومات . فهي في مواقف استراتيجية

---

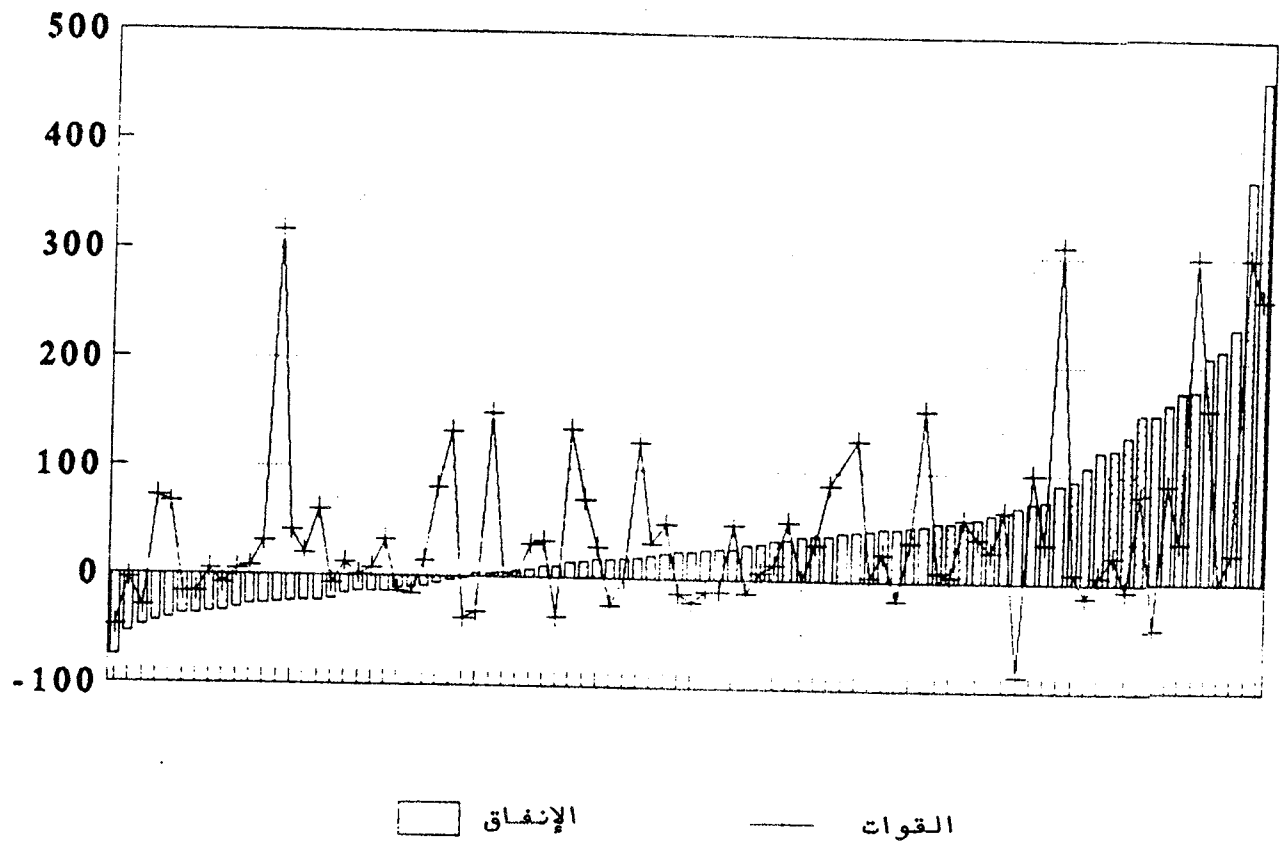
(٢٩) وقد وقع هذان النزاعان في أيرلندا الشمالية ورومانيا . والنزاع الأخير انتهى بانقلاب على نظام تشاوشيسكو . ويُعرّف معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم النزاع المسلح الرئيسي بأنه النزاع الذي يقتل فيه ما لا يقل عن ٠٠٠ ١ شخص (انظر "حولية معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم لعام ١٩٩٠" (مطبعة نيويورك وجامعة أكسفورد ، ١٩٩٠) ، ص ٣٩٣ - ٤١٩) .

متنوعة للغاية ، وأحيانا تكون بالفعل مستفيدة ، إذ تتمتع من حماية عسكرية من بلد مجاور أكبر منها بكثير ، وأحيانا تشارك في مواجهة مع بلدان مجاورة تؤدي في كثير من الأحيان إلى سباق تسلح داخل المنطقة . واستحدثت نهاية الحرب الباردة في أوروبا إلى حد ما عنصرا اضافيا من عدم اليقين داخل الاعتبارات الاستراتيجية للبلدان النامية من حيث أنها لم تعد تستطيع أن تعتمد على حماية تلقائية من إحدى القوتين العسكريتين الرئيسيتين في مواجهة مع بلد كان في السابق صديقا حميما للقوة الاخرى .

وبما أن بلدانا نامية قليلة كانت تنتمي إلى أحلاف عسكرية ، فمن غير المتوقع أن تكون التغييرات في نفقاتها العسكرية متزامنة . والشكل ٨ - ٢ الذي يعتمد على عدد من البلدان النامية التي أعطت وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح بيانات بشأنها ، تبين أن البلدان المنفردة طرأت على نفقاتها الحقيقية بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٨ تغييرات ملحوظة للغاية - من انخفاض يبلغ حوالي ٨٠ في المائة إلى زيادة تتجاوز ٤٥٠ في المائة . وفي عدة حالات ، انخفض الانفاق على القوات المسلحة بينما ازداد حجم القوات المسلحة ، وبصفة عامة لم يكن الاتجاه الملاحظ بين حلفاء الولايات المتحدة وبلدان منظمة حلف وارسو وهو أن تكون الزيادة في الانفاق أكبر من الزيادة في عدد القوات المسلحة ، واضحا الى هذه الدرجة .

الشكل ٨ - ٢ التغييرات في الإنفاق العسكري الحقيقي وفي مستوى القوات المسلحة الفعلية فيما بين ٨٦ بلدا ناميا ، ١٩٧٨ - ١٩٨٨

(بالنسبة المئوية)



المصدر : United States Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transters 1989 (Washington, D. C., Government Printing Office, 1990) .

إن التقلبات الكبيرة في الإنفاق تؤكد أن النفقات العسكرية عامل تتحكم فيه الحكومات فعلا . إلا أن مستوى الإنفاق العسكري ينزع في الوقت ذاته إلى الارتباط بمستوى الناتج القومي الإجمالي مما يشير إلى أنه كلما ازداد "الحيز الاقتصادي" الذي يتعين الدفاع عنه ازدادت النفقات العسكرية . وينبغي أن ينظر إلى "الحيز الاقتصادي" الذي يتعين حمايته على أنه يشمل لا الحدود الجغرافية للبلد فحسب بل أيضا المياه التي توجد له حقوق اقتصادية عليها أو يطالب بها عليها . ويمكن أن تكون القوات العسكرية مطلوبة لمنع استغلال هذه المصادر دون إذن .

ويمكن أن يصدر تهديد من نوع مختلف لـ "الحيز الاقتصادي" عن المحاولات التي يبذلها المحرومون في المجتمع للحصول على حصة أكبر من الثروة الوطنية . وفي هذه الحالات الأخيرة فإن من شأن طابع الحكومة أن يشكل في حد ذاته عاملا يحدد النفقات العسكرية ، وحيث أن نظم الحكم القمعية أو العسكرية تنفق أكثر من نظم الحكم الديمقراطية على القوات العسكرية . ولوحظ في المقارنات الدولية أن الحكومات الخاضعة لسيطرة العسكريين تحتفظ بقوات مسلحة أكبر بالنسبة لحجم السكان من غيرها من البلدان النامية وكما تزيد فيها النفقات العسكرية بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي (٣٠) .

نفقات الدفاع والنمو الاقتصادي في البلدان النامية

جرى في السنوات الأخيرة تحليل محددات الإنفاق العسكري تحليلا موسعا بالاقتران بآثار الإنفاق العسكري ، بصفة خاصة ، على نمو الناتج القومي . وقد أولي اهتمام كثير للبلدان النامية بالرغم من أن كثيرا من هذه الاعتبارات النظرية ذاتها ينطبق على البلدان المتقدمة النمو أيضا . وتوجد مشكلتان نظريتان لهما أهمية خاصة : وهما مسألتا السببية والقياس .

ولما كانت النفقات العسكرية كثيرا ما تشكل جزءا كبيرا من أحد الاقتصادات فإنها كثيرا ما ترتفع مع عوامل أخرى من قبيل الناتج القومي الإجمالي العام أو الإنفاق على التعليم أو الصحة ، ولكن التلميح ضمنا إلى وجود علاقة سببية مسألة جدلية إلى حد كبير . ويُعنى قدر كبير من مناقشات النفقات العسكرية بالمساهمة التي كان يمكن تقديمها للرفاه إذا أمكن استثمار الموارد التي كرست للنواحي العسكرية في

---

(٣٠) Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures, 1987-88, (Washington, D. C., World Priorities, 1987), pp. 26-27 .

القطاع المدني بدلا من ذلك . ومع هذا ، فإن إحصاءات الحسابات القومية لا تنص على أي تمييز في المساهمة في الرفاهية بالنسبة لمختلف الانشطة التي تستهلك نفس الموارد . ويمكن أن نتوقع أن يكون لبناء أحد المطارات لأغراض عسكرية بحتة في منطقة نائية من البلد أثر مختلف على التنمية الطويلة الاجل وعلى تلبية الاحتياجات الحالية عن بناء مطار مدني يخدم مركز سكان رئيسي . ومع هذا ، فلو تساوت تكاليف الإنشاءات فإن المساهمة في الناتج القومي الإجمالي أثناء فترة الإنشاء ستكون مماثلة .

وقد أشارت دراسة مبكرة عن العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية إلى أن الاثنتين تتصلان اتصالا إيجابيا (٣١) . بيد أن دراسات اقتصادية تالية استخدمت مجموعة بيانات مختلفة ومعادلات مختلفة وأكثر تعقيدا كانت تميل إلى إثبات أن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي علاقة سالبة : في الواقع أن الآثار الإيجابية للإنفاق العسكري من قبيل إدخال التكنولوجيا في المجتمع وتعليم جزء من السكان تفوق أهمية الآثار السالبة لتحويل الموارد النادرة ، بما في ذلك بصفة خاصة النقد الأجنبي والعمالة الماهرة ، من الاستخدامات المدنية الممكنة إلى الاستخدامات العسكرية (٣٢) . وخلصت دراسة حديثة إلى أنه "يوجد قيدان على عملية النمو [في البلدان النامية] ، أحدهما هيكلي [وهو دور "التحديث"] والآخر قائم على الموارد [نقص المدخرات المحلية] . وقد يكون للقطاع العسكري آثار منشطة على القيد

---

(٣١) E. Benoit, Defence and Economic Growth in Developing Countries (Boston, D. C. Heath and Company, 1973) .

(٣٢) على النحو المبين أعلاه يوجد قدر من التجانس في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للعسكريين في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي مما ييسر إجراء دراسات شاملة للقطر عن آثار الإنفاق العسكري على النمو . ويبدو في هذه البلدان أن الأثر الرئيسي يقع على الاستثمار : يعمل الإنفاق العسكري على إزاحة الاستثمار ومن ثم يخفض النمو (Ronald P. Smith, "Military expenditure and investment in DECD Countries, 1954-1973", Journal of Comparative Economics (1980)) .

وفي البلدان النامية لا توجد هذه الدرجة من التجانس ؛ وعلاوة على ذلك اشتركت عدة بلدان منها في أعمال قتالية . ويجعل هذا من الأهمية بمكان تحديد النموذج

الهيكلي ولكن من المؤكد أنه يقلل من المدخرات . وتشير الأدلة المستمدة من دراسة قطاعات عرضية إلى أن الأثر الأخير هو السائد"(٣٣) .

والناتج القومي الإجمالي هو مجرد بديل "الرفاه" . والإنفاق الاجتماعي هو البديل الثاني . والإنفاق العسكري أحد بنود الإنفاق الحكومي الذي يمكن ، حسبما يحتج البعض ، أن يُعطى أولوية على الإنفاق على الصحة والتعليم ، لاسيما في الحالات التي يجري فيها تخفيض نفقات الحكومة المركزية . وعلاوة على ذلك ، وبقدر ما ينجم عن الواردات العسكرية من نمو في عبء الدين يمكن أن ينتج عنها تخفيض في الواردات الأساسية اللازمة لصحة الطفل والبنية الأساسية . ووجدت دراسة حديثة أنه في تسعة بلدان تقع جنوبي الصحراء في افريقيا ازدادت النفقات العسكرية كنسبة مئوية من نفقات الحكومة المركزية في الوقت الذي جرى فيه تخفيض نفقات الحكومة المركزية استجابة لبرامج التثبيت التي يرعاها صندوق النقد الدولي(٣٤) . ويشير تحليل النكوص

(تابع الحاشية رقم ٣٣)

المقرر اختباره والوجهة المحتملة للسببية . وتتمثل إحدى المشاكل الخاصة في أن مجموعة البيانات ليست محدودة بل توجد أيضا شكوك خطيرة عما إذا كان يجري في واقع الأمر قياس النفقات العسكرية للبلدان النامية قياسا ملائما . وفي البلدان المنخفضة النمو يوجد اتجاه إلى تسعير السلع والخدمات غير القابلة للاتجار بها (التي تتكون منها النفقات العسكرية إلى حد كبير ، باستثناء واردات الأسلحة) بمعدل منخفض نسبيا مقابل السلع والخدمات القابلة للاتجار بها . ولذا فعندما يعاد تقييم الإنفاق العسكري حسب معادلات القوة الشرائية لتقديم تقديرات مماثلة للميزانية العسكرية عبر البلدان فإن نسبة النفقات العسكرية إلى الناتج القومي الإجمالي تميل إلى الارتفاع . (للاطلاع على بيان بأعمال الأمم المتحدة في هذا الميدان والمتعلقة بمقارنة أعباء الدفاع انظر "تخفيض الميزانيات العسكرية : وضع الأرقام القياسية للأسعار في المجال العسكري والتعادلات في القوة الشرائية في مقارنة النفقات العسكرية" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.IX.2)) .

(٣٣) S. Deger. "Economic development and defense expenditure", Economic Development and Cultural Change, vol. 35, No. 1 (1986) .

(٣٤) س. ديغر وس. سن ، "الأسلحة والطفل" (اليونيسيف - معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم ، ١٩٩٠) ص ٤٠ و ٤١ من الأصل الانكليزي .

إلى أن البلدان ذات الميزانيات العسكرية الكبيرة تميل فيها معدلات الوفيات إلى الارتفاع فيما بين الأطفال دون سن الخامسة ، بعد أخذ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الاعتبار ، وأن البلدان التي زادت من إنفاقها العسكري بسرعة شهدت أيضا تخفيضا في السرعة التي انخفضت بها معدلات الوفيات لدى الأطفال دون سن الخامسة (٣٥) . (استخدم هذا المتغير كمؤشر للاتجاهات في مجال رفاه الأطفال) .

بيد أنه وجدت نتيجة يبدو أنها متعارضة فيما يتعلق بالخيارات الحكومية بين الإنفاق على التعليم والإنفاق العسكري وهي أن تلك البلدان النامية ذات الأعباء العسكرية الأكبر كانت لديها أيضا حصة أكبر من الناتج القومي الإجمالي مخصصة للإنفاق العام على التعليم (٣٦) . ويشير هذا إلى أنه توجد جماعات أنصار قوية في البلدان النامية لكل من الإنفاق العسكري والتعليم العام (٣٧) . ويمكن للإنفاق العسكري حينئذ أن ينظر إليه في هذه البلدان بوصفه إسهاما في الرفاه الوطني الطويل الأجل عن طريق حماية "الحيز الاقتصادي" المتوسع ، بنفس الطريقة التي يسهم بها التعليم العالي في التنمية الطويلة الأجل . ولا تجري هنا دراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي بقدر ما تجري دراسة عمليات المبادلة التي تضطلع بها الحكومة عند تخصيص الأموال لبنود الميزانية المختلفة وكيفية تأثيرها على التنمية الاجتماعية .

ومن الواضح أن العلاقات بين مستويات التنمية والإنفاق العسكري معقدة . بيد أن الأمر الأكثر أهمية هو الصعوبات التي تنشأ في استخدام النتائج التي يتم الحصول عليها من الدراسات الشاملة لمختلف العينات كمبادئ توجيهية للنفقات العسكرية في بلد معين . ولا تختلف حالة شتى البلدان النامية اختلافا كبيرا من الناحية الاستراتيجية فحسب بل أيضا فيما يتعلق بالمرحلة التي قطعتها في عملية التنمية .

---

(٣٥) المرجع نفسه ، ص ٥١ - ٥٤ من الأصل الانكليزي .

(٣٦) في هذا الصدد ، يبين الجدول الثامن - ١ أن حصة نفقات الحكومة المركزية الموجهة لكل من الدفاع والتعليم كانت أعلى في الشرق الأوسط عنها في أمريكا اللاتينية .

(٣٧) Peter-Hess and Brendar Mullar, "The military burden and public education expenditures in contemporary developing nations: is there a trade-off", Journal of Developing Areas, vol 22, No. 4 (July 1988), p. 509 .

ومع هذا ، فإن دراسات كل بلد على حدة تؤكد ما قد يبدو أنه معقول بديهيا : إن الإنفاق العسكري يتصل بمستوى الخطر المتصور . فترتبط النفقات العسكرية لباكستان ارتباطا إيجابيا بنفقات الهند (٣٨) كما ترتبط نفقات إسرائيل بنفقات جيرانها (٣٩) . وتتجه الحكومات العسكرية نحو انفاق المزيد فعلا على العسكريين كما يتمثل في الحكومات السابقة للأرجنتين وشيلي (٤٠) ، وكثيرا يجري استيراد بنود عسكرية عندما لا يستطيع البلد ببساطة أن يدفع مقابلها كما في حالة بيرو في أواخر السبعينات (٤١) . وترتب على مشاكل الديون أن خفضت النفقات العسكرية مباشرة من الاستثمار في القطاع العام والنفقات الاجتماعية . وهكذا تبين مختلف دراسات الحالة ، بالاقتران مع تحليل مشترك بين القطاعات ، أن القطاع العسكري لكل بلد جزء هام من الاقتصاد ويمكن أن يكون موضوعا لتحليل اقتصادي مفيد . وفي حالة البلدان النامية يتمثل كثير من التحليل في تقدير التكاليف الفعلية للقطاع العسكري بالنسبة للاقتصاد . ويثير هذا في حد ذاته التساؤل عن نوع الأمن الذي يجري شراؤه بهذا الحجم من الموارد ، وهل توجد سبل أخرى للحصول على الأمن بتكلفة أقل .

---

(٣٨) S. Deger and S. Sen, "Military security and the economy: defence expenditure in India and Pakistan", Hartley and Sandler, op. cit., p. 211 .

(٣٩) Alex Mintz, Michael D. Ward and Shimshon Bichler, "Defence spending in Israel", Hartley and Sandler, op. cit., pp. 179 and 183 .

(٤٠) Romas Scheetz, "Military expenditures in Argentina, Chile and Peru", Hartley and Sandler, op. cit., pp. 230 and 233 .

(٤١) المرجع نفسه ، ص ٢٣٧ من الاصل الانكليزي .

مستقبل الإنفاق العسكري

الاتجاهات الحديثة

إن القلق بشأن الإنفاق العسكري للبلدان النامية قد أثاره نموه السريع جدا[٤٢] . بيد أنه بعد منتصف الثمانينات استقرت النفقات العسكرية بالقيمة الحقيقية في كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو ثم انخفضت على النحو المبين في الجدول ٨ - ٥ الذي يقدم بيانات من أحد المصادر المستخدمة على نطاق واسع . ويوضح الجدول الاتجاهات في النفقات الحقيقية ولكنه لا ييسر مقارنة النفقات العسكرية الفعلية في مختلف البلدان أو المناطق .

---

(٤٢) على سبيل المثال ، بين ديفر وسميث كيف "ازداد مجموع نفقات الدفاع للبلدان النامية من ٤,٠٦٥ من بلايين الدولارات سنويا في عام ١٩٥٥ (بأسعار وأسعار صرف عام ١٩٧٠) إلى ٢٦,٢٩٩ من بلايين الدولارات سنويا في عام ١٩٧٥ ، وهي زيادة تمثل ستة أضعاف بالقيمة الحقيقية في غضون ٢٠ سنة . وفي عام ١٩٥٥ ، كانت جميع البلدان الأقل نموا مجتمعة تنفق ٣ في المائة من مجموع النفقات العسكرية العالمية ؛ وفي عام ١٩٧٥ ازدادت هذه النسبة إلى ١٢ في المائة . وفي الفترة بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٧٥ إزداد الإنفاق العسكري في البلدان النامية بمعدل سنوي متوسطه ١٠ في المائة بالمقارنة بزيادة عالمية قدرها ٢,٧ في المائة وزيادة في منظمة حلف شمال الأطلسي قدرها واحد في المائة" (S. Deger and R. P. Smith, "Military expenditure and growth in less developed countries", Journal of Conflict Resolution, vol. 27, No. 2 (June, 1983), p. 336) .

الجدول ٨-٥ النفقات العسكرية ، ١٩٧٨-١٩٨٨

(بالسعر الثابت للدولار في عام ١٩٨٨)

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
العالم	٨٥٤,٣	٨٦٠,٧	٨٩٩,٤	٩٣٨,٠	٩٧٤,٩	١ ٠٠٠,٩	١ ٠٢٤,٤	١ ٠٥٣,١	١ ٠٥٤,٩	١ ٠٦٨,٣	١ ٠٣٣,٤
البلدان المتقدمة النمو											
ذات الاقتصادات السوقية	٣٥٦,٥	٣٦٦,٧	٣٨٩,٢	٤٠٧,٤	٤٣٣,٢	٤٥٤,٦	٤٧٠,٦	٤٩٩,٠	٥٠٨,٥	٥٢١,٣	٥٣٣,٨
منظمة حلف شمال الاطلسي	٣١٧,١	٣٣٥,٣	٣٤٥,٤	٣٦٣,٠	٣٨٦,٥	٤٠٥,٨	٤٢١,١	٤٤٧,٣	٤٥٦,١	٤٦٦,٤	٤٦٧,٣
الولايات المتحدة	١٨٣,٥	١٨٨,٧	٢٠٣,٧	٢١٩,٣	٢٣٨,٢	٢٥٣,٦	٢٦٦,٨	٢٩٠,٥	٢٩٩,٣	٣٠٦,٠	٣٠٧,٧
بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي الاخرى	١٣٣,٦	١٣٦,٥	١٤١,٧	١٤٣,٧	١٤٨,٣	١٥٣,٣	١٥٤,٣	١٥٦,٨	١٥٦,٨	١٦٠,٤	١٥٩,٦
بلدان أوروبا الاخرى	١٨,٩	١٩,٨	٢٠,٧	٢٠,٧	٢١,٣	٢١,٧	٢١,٦	٢٢,٢	٢٢,١	٢٢,٩	٢١,٩
اليابان	١٧,٦	١٨,٨	١٩,٣	٢٠,٣	٢١,٣	٢٢,٥	٢٣,٧	٢٥,٠	٢٦,١	٢٧,٦	٢٨,٩
أوقيانوسيا	٤,٨	٤,٨	٥,١	٥,٤	٥,٧	٦,٠	٦,٣	٦,٦	٦,٩	٦,٩	٧,١
منظمة حلف وارسو	٣١٦,٨	٣٣١,٦	٣٣٠,١	٣٣٣,٤	٣٤٣,٩	٣٤٧,٩	٣٥٢,٨	٣٦٠,٤	٣٦٥,٣	٣٧٣,٣	٣٥٨,٦
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٢٦٨,٠	٢٧٣,١	٢٨٠,٤	٢٨٣,٤	٢٨٨,٥	٢٩٣,٧	٢٩٦,٨	٣٠٣,٠	٣٠٦,٤	٣١٣,٠	٢٩٩,٨
بلدان أخرى	٤٨,٨	٤٨,٥	٤٩,٧	٥٠,٠	٥٤,٤	٥٥,٣	٥٦,٠	٥٧,٤	٥٨,٨	٥٩,٣	٥٨,٨
البلدان النامية	١٨١,٠	١٧٣,٤	١٨٠,١	١٨٧,٣	١٩٩,٩	١٩٨,٤	٢٠٠,٧	١٩٣,٧	١٨١,٣	١٧٤,٧	١٥٠,٠
افريقيا	١٢,١	١٢,٣	١٢,٦	١٣,١	١٢,٩	١٢,٩	١٣,٨	١٣,٣	١٣,٣	١٠,٨	١٠,٧
أمريكا اللاتينية	١٢,٣	١٣,١	١٣,٠	١٣,٠	١٦,٦	١٤,٧	١٤,٦	١٤,٣	١٤,١	١٤,١	١٣,٠
الشرق الأوسط	٩٧,١	٨٦,٤	٩٥,٣	١٠٠,٧	١٠٧,٥	١٠٧,٣	١٠٩,١	١٠١,٦	٨٧,١	٨٣,٣	٦٠,٧
شرق آسيا	٢٣,٣	٢٣,٠	٢٣,٨	٢٤,٨	٢٦,٣	٢٦,٦	٢٦,٣	٢٧,٩	٢٩,٠	٢٧,٧	٢٧,٥
جنوب آسيا	٧,٦	٧,٣	٧,٣	٧,٩	٨,٧	٩,٩	١٠,٤	١٠,٩	١١,٦	١٢,٧	١٢,٨
الصين	٢٣,٦	٢٥,٥	٢٣,٢	٢٣,٧	٢٣,٧	٢٣,٢	٢١,٧	٢١,٧	٢١,٣	٢١,٢	٢١,٣

المصدر : United States Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers, 1989 (Washington, D. C., Government Printing Office, 1990).

بيد أن الحقيقة الأهم هي ما حصل مؤخرا من انعكاس في اتجاه الإنفاق العسكري العالمي . فقد هبط الانفاق العالمي في عام ١٩٨٨ ، لأول مرة في عقد الثمانينات . كما انخفض الانفاق في بلدان منظمة معاهدة وارسو والبلدان النامية على حد سواء . في حين ارتفع انفاق الدول المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي بشكل طفيف في عام ١٩٨٨ ، وذلك بعد تسارعه الشديد في أوائل عقد الثمانينات . وازداد الانفاق في الولايات المتحدة بشكل هامشي ، في حين انخفض إنفاق حلفاءها في منظمة معاهدة شمال الأطلسي . أما الانفاق الياباني فقد استمر في الارتفاع ، كما كان الحال طيلة العقد .

وتظهر البيانات من مصدر آخر ، وهو معهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) نفس الاتجاهات العريضة التي تظهرها بيانات وكالة الولايات المتحدة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة : وهي أن الإنفاق العسكري قد انخفض في أواخر عقد الثمانينات من حيث القيمة الفعلية . كما أظهرت تلك البيانات استمرار ذاك الانخفاض حتى أواخر عام ١٩٨٩ . وكان التقييم أن التزايد السريع في أوائل عقد الثمانينات قد تلاشى ، بيد أن التخفيض الشديد في النفقات الدفاعية لمّا يزل غير مرئي في عملية نزع السلاح الحالية ، وكذلك الأمر بالنسبة لثمار ذاك التخفيض ، إن كان هناك أي ثمار . فالانفاق العسكري هو الآن في انخفاض طفيف ثابت ، ربما توقعا لنجاح مفاوضات تحديد الأسلحة ، الذي يمكن التحقق منه[٤٣] . ويقدر معهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) أن الانفاق العالمي قد هبط مرة أخرى بمقدار ٥ في المائة في عام ١٩٩٠ ، وأن إنفاق الولايات المتحدة قد انخفض بمقدار ٦ في المائة وإنفاق الاتحاد السوفياتي بمقدار ١٠ في المائة[٤٤] .

ومن بين مختلف المناطق ، شهد الشرق الأوسط ، انخفاضا شديدا في الانفاق العسكري من ذروته في عام ١٩٨٤ . ويمكن عزو الانخفاض الى حد كبير الى تضاؤل الانفاق من جانب العراق وجمهورية إيران الإسلامية . فقد بلغ الانفاق العسكري لكلا الطرفين المتحاربين ذروته في عام ١٩٨٤ ، عندما أنفق ما مجموعه ٤٨ بليون دولار تقريبا

---

(٤٣) S. Deger "الانفاق العسكري في العالم" ، حولية معهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام ١٩٩٠ (مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩٠) الصفحة ١٩٢ . لم تعط وكالة الولايات المتحدة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة أرقاما عن جمهورية ايران الاسلامية والعراق بعد عام ١٩٨٥ .

(٤٤) على النحو الوارد في صحيفة فايننشل تايمز ، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١ .

(٥٥ بليون دولار بأسعار ومعدلات صرف عام ١٩٨٨)[٤٥] . وفي عام ١٩٨٨ ، قدر SIPRI أن إنفاق الطرفين المتحاربين قد هبط الى النصف من حيث القيمة الفعلية . وفي الشرق الأوسط ، قُدر انخفاض الانفاق بمقدار ١٠,٤ في المائة سنويا بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٨ ، كما شهدت البلدان الافريقية وبلدان أمريكا اللاتينية انخفاضا من حيث الانفاق الفعلي - بما يزيد قليلا عن ٣ في المائة سنويا . وفي أمريكا اللاتينية ، وصل الانفاق العسكري ذروته في عام ١٩٨٣ ، وهو العام الذي اتخذت فيه مشكلة الديون أبعاد الأزمة . وقد شهدت بعض البلدان في المنطقتين - ولا سيما نيجيريا في افريقيا والأرجنتين وفنزويلا في أمريكا اللاتينية - انخفاضا سريعا في الانفاق العسكري .

بيد أن الانفاق العسكري في المناطق الأخرى استمر في التزايد من حيث القيمة الفعلية في الجزء الأخير من العقد : ففي الهند وباكستان ، وهما دولتان عسكريتان رئيسيتان ، استمر الانفاق العسكري في التوسع ، في حين تمكنت بعض النظم الاقتصادية السريعة النمو في الشرق الأقصى - وهي جمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية من زيادة الانفاق الدفاعي بدون زيادة نصيبها من الانفاق العسكري من حيث الناتج . ويفيد "SIPRI" في تقاريره أن الإنفاق العسكري في البلدان النامية ككل كان ثابتا في عام ١٩٩٠ ، بعد أن تواصل هبوطه منذ عام ١٩٨٤ .

. ومما يوحي كذلك بأن الصعوبات الاقتصادية ولا سيما مشاكل الديون هي أكبر إيضاح لهبوط الانفاق العسكري في البلدان النامية ، هبوط مستوردات الأسلحة بعد عام ١٩٨٦ في افريقيا جنوب الصحراء وأمريكا الجنوبية والوسطى ، التي تأثرت بشدة من أزمة الديون . ويبين الجدول الثامن - ٦ أرقام مستوردات الأسلحة من حيث القيمة الثابتة . وقد توسعت مستوردات الأسلحة الى جنوب آسيا بسرعة خلال العقد ولم يظهر ما يدل على وصولها الى الذروة . وفي الشرق الأوسط ، يمثل عام ١٩٨٧ الذروة التي انخفضت بعدها مستوردات الأسلحة بشدة ، وفي عام ١٩٨٩ ، تجاوزته كل من جنوب آسيا والشرق الأقصى . ولم يزد نصيب الشرق الأوسط في عام ١٩٨٩ عن ٣٠ في المائة ، بعد أن

---

(٤٥) المرجع ذاته ، الصفحة ١٩٣ .

كان نصيبه في عام ١٩٨٧ حوالي ٥٠ في المائة من مستوردات الأسلحة في البلدان النامية(٤٦) .

"التوازن العسكري" بعد الحرب الباردة

في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، تم توحيد ألمانيا رسميا ؛ وانتهت بذلك الحرب الباردة في أوروبا فعلا . إذ كانت قوات أكبر دولتين عسكريتين في العالم ، وهما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، قد وقفت وجها لوجه مباشرة على طول حدود جمهورية المانيا الاتحادية وفي برلين ، الى جانب حلفاء كل منهما . وكان أعظم تمركز للطائرات والدبابات في العالم ما وزعه الحلفان الرئيسيان في أوروبا : بين المحيط الأطلسي وجبال الأورال ، حيث قام الحلفان بوزع ما مجموعه ٠٠٠ ٧٥ دبابة ميدان و ٠٠٠ ١١ طائرة محاربة(٤٧) ، أي حوالي ٤٥ و ٣٠ في المائة بالترتيب من مجموع الدبابات والطائرات في العالم . وكان التهديد الرئيسي لاستمرار الحياة ذاتها على ظهر الكوكب وهو احتمال نشوب صدام مسلح بين هذين الحلفين يؤدي الى استخدام كل ما في ترسانتيهما من أسلحة ، بما في ذلك الأسلحة النووية . ومما زاد في خطر نشوب الصدام المسلح هو قرب قوات الحلفين من بعضها ، مما جعل من الصعب جدا بالنسبة لكل منهما الشعور بالاطمئنان بأنه لن يتعرض لهجوم مفاجئ ، والشعور ، لذلك ، بالاضطرار الى القيام بضربة مجهضة . ومع توحيد المانيا ، والانسحاب الجاري للقوات السوفياتية

---

(٤٦) على الرغم من وجود فروق بين بيانات معهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلام وبيانات وكالة الولايات المتحدة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة ، فبيانات كلا المرجعين تبين بلوغ مستوردات الأسلحة الى البلدان النامية ذورتها من حيث القيمة الفعلية في أواسط عقد الثمانينات - وذلك استنادا الى معهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلام في عام ١٩٨٧ واستنادا الى وكالة الولايات المتحدة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة في عام ١٩٨٤ . فمجموعتا البيانات كلتاهما تقدمان أنماطا متشابهة بين المناطق : بوجه خاص ، هبوط مستوردات الأسلحة في أمريكا اللاتينية وافريقيا .

(٤٧) الأرقام مأخوذة من الجدولين ٤ ألف و ٤ باء في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، التوازن العسكري ١٩٩٠-١٩٩١ ، (لندن ، ١٩٩٠) الصفحتان ٢٣٢ و ٢٣٣ . أما التوازن العسكري الذي يحلله هذا المنشور فهو في الدرجة الأولى بين منظمة معاهدة شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو ، مع التأكيد بوجه خاص على وزع القوات في وسط أوروبا .

-ooo-

الجدول الشامن - ٦ - الاتجاهات بالنسبة لمستوردات الاسلحة الرئيسية ، ١٩٧٠-١٩٨٩

(بملايين الدولارات ، بأسعار ١٩٨٥ الثابتة)

المنطقة(أ)	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
جنوب آسيا	٨٥٧	٢ ٤٢٤	٢ ٧٢٧	٤ ٩٦٣	٥ ٨٦٧	٤ ٨٤٧	٦ ٩٠٦
الشرق الاقصى	٢ ٢٩٩	٣ ٠٨٥	٣ ١٥٦	٣ ٢٦٦	٣ ٠٧٣	٤ ١١٨	٣ ٢٧٩
الشرق الاوسط	٥ ٢٤٢	٨ ٣٧٧	٩ ٦٩١	١٠ ٣٧١	١٢ ٨١٢	٧ ٤٦٣	٣ ٢٧٠
شمال افريقيا	١٨٥	٣ ٣٢٤	١ ١١٣	١ ٣٩٣	٥٣٨	٣٨١	١ ١٨٥
افريقيا جنوب الصحراء	٣٨٩	١ ٥٣٥	٢ ٠٠٧	١ ٦٦٧	١ ٨٣٤	١ ٣٩٢	٣٩٧
جنوب افريقيا	٢٧٥	١٠٩	٤	١٥٤	٢٠	٢٨	٣
أمريكا الجنوبية	٣٨٥	٢ ١٣٧	١ ٢١٩	١ ١٢٤	١ ٦٥٥	٨٢٤	٩٦٣
أمريكا الوسطى	١٨٥	١٨٧	٦٥٩	٦١٨	٣٧١	٣٠٣	٣٠٠
المجموع	٩ ٧١٧	٢١ ١٨٩	٣٠ ٥٧٦	٣٣ ٥٦٠	٣٦ ١٧٠	١٩ ٣٥٦	١٦ ٣٠١

المصدر : حولية معهد ستكهولم الدولي لابحاث السلام لعام ١٩٩٠ (اكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩٠) الصفحتان ٣٥٠ و ٣٥١ .

(أ) المناطق هي حسب ما أوردها معهد ستكهولم الدولي لابحاث السلام .

من أراضي الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة والبلدان الأخرى في معاهدة وارسو ، تلاشى احتمال الهجوم المفاجئ تقريبا . ومع أساليب الكشف الحديثة ، ولدى وضع آليات التحقق موضع التنفيذ ، في المستقبل ، سيكون من المستحيل بالنسبة لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حشد قوات في أوروبا تكفي لشن هجوم مفاجئ : أي أن الحشد العسكري الذي يسبق الهجوم سيكون مكشوفا جدا .

وعلاوة على ذلك ، فإن الحكومات الجديدة في الدول الأعضاء السابقة في منظمة معاهدة وارسو في أوروبا الشرقية ، غير السوفياتية ، لا ترى في وجود قوات منظمة معاهدة شمال الأطلسي أي تهديد عسكري لها : إذ أنها تنظر الى تلك البلدان في الحقيقة على أنها دول صديقة وليست دولا عدوة محتملة . ولذلك ، لم يعد لمنظمة معاهدة وارسو أي معنى من الناحية العسكرية ، فحُلت في آذار/مارس ١٩٩١ .

فإذن ، لم يعد هناك "توازن عسكري" بين القوات المتواجدة على جانبي الخط الفاصل في أوروبا . واذا ما تقرر الآن اقامة "توازن عسكري" ، فلا بد من معاملة الأعضاء السابقين في منظمة معاهدة وارسو على قدم المساواة مع البلدان الأوروبية المتقدمة الحيادية التي تعتبر صديقة لحلف شمال الأطلسي والتي من غير الوارد إطلاقا نشوب حرب فيما بينها . وعندئذ ، وعند ضم استراليا واليابان ونيوزيلندا التي لها جميعا علاقات على أساس معاهدات مع الولايات المتحدة ، تصبح في الحقيقة جميع الدول المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي الحالية وجميع دول أوروبا الشرقية السابقة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بلدانا صديقة ، إن لم تكن حليفة ، بمعنى أنه لا يُتوقع أن تصطدم ببعضها عسكريا(٤٨) .

آثار حرب الخليج على الانفاق العسكري في الدول المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي

انتهت الحرب الباردة في ذات الوقت الذي حصلت فيه أزمة الخليج - مع توحيد المانيا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أي بعد مضي ثلاثة أشهر على احتلال العراق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠ .

---

(٤٨) لقد أثبتت التجربة بالفعل أن النظم الديمقراطية المتحررة لا تحارب بعضها بعضا ، قارن J.L.GADDIS ، "نحو عالم ما بعد الحرب الباردة" ، الشؤون الأجنبية (ربيع عام ١٩٩١) الصفحة ١٠٥ .

وكانت حرب الخليج أول حرب واسعة النطاق لفترة ما بعد الحرب الباردة اشتركت فيها دولة عسكرية كبرى . وكان القيد الوحيد على سير العمليات محاولة خفض الاصابات المدنية في العراق والكويت الى الحد الأدنى ، بيد أنه ، عدا عن ذلك ، كانت القوات الحليفة مصممة على تدمير قوات العراق المسلحة والهياكل الأساسية التي تدعمها ، بما في ذلك منشآت انتاج الأسلحة بوجه خاص . ولتحقيق ذلك ، مارست تلك القوات مطلق الحرية في استخدام جميع الأسلحة التقليدية المتوفرة في ترساناتها ، وكثير منها لم يكن قد جُرب قبلا في ساحة المعركة .

وقد بيَّن نصر قوات الائتلاف أن أسلحة التكنولوجيا المتقدمة التي استحدثتها الدول المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي قد حققت أهدافها في التمكين من إلحاق الهزيمة بالقوات المعادية بتكلفة مقبولة بالنسبة لتلك الدول من حيث الخسائر في الأرواح والنفقات(٤٩) . ولو كانت نتيجة العمليات غير ذلك ، ولو تعرضت القوات المؤتلفة لخسائر شديدة في الأرواح ، أو لو ثبت أن الأسلحة الجديدة بعيدة جدا عن الدقة في تحديد الأهداف وتدميرها ، لحصل إعادة تقييم عميقة للقرارات الداعية الى تخفيض الانفاق العسكري ، ولاسيما في الولايات المتحدة . وكما حصل فعلا ، فإن أداء المعدات العسكرية التي تملكها القوات المعادية لم يؤد الى إجراء تقييم مفاده أن المعدات التي وردتها بلدان أخرى متفوقة على المعدات المتاحة لأعضاء الائتلاف ولاسيما الولايات المتحدة ، وأن الحاجة تدعو ، لذلك ، الى تدارك التخلف في سباق التسلح التكنولوجي .

المؤسسات العسكرية التي تهم المجتمع الدولي الآن

على الرغم مما تقدم ، سيكون لحرب الخليج أثر على الانفاق العسكري ، لا بتغيير أنماط الانفاق ضمن البلدان المتقدمة ، بقدر ما هو بالتشجيع على إعادة

---

(٤٩) من الصعب جدا التوصل الى تحديد تكاليف حرب الخليج بالنسبة لشركاء الائتلاف ، نظرا لأن بعض تلك النفقات كانت ستترتب حتى ولم يكن هناك أعمال عدائية . ففي حالة الدول المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي بوجه خاص ، كان مصير بعض الذخائر المستهلكة التدمير ، وذلك في حال نجاح محادثات التفاوض بشأن تخفيض الأسلحة . وحتى بدون اتفاقات رسمية لتحديد الأسلحة ، ولكن مع استمرار التخفيف من حدة التوتر ، كان يمكن اعتبار بعض مستويات المخزون أكثر من الكافي . كما أن شدة العمليات ذاتها أدت الى حرب قصيرة . أما بالنسبة للولايات المتحدة ، فتبلغ التقديرات التقريبية لتكاليف ما قامت به في الحرب الجوية حوالي ٠٠٠ ٥٠٠ دولار يوميا ، وفي الحرب البرية حوالي ١ بليون دولار يوميا (صحيفة نيويورك تايمز ، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١) .

النظر مرة أخرى في المسائل الأمنية العالمية . فالانفاق العسكري ومستويات القوة هي مسائل تهم المجتمع الدولي ولم تعد تعتبر مسائل محلية صرفة ، حتى قبل حرب الخليج . فبعد حرب الخليج تعززت الحجة ، القائلة بأنه ينبغي للمانحين والوكالات المتعددة الأطراف أن تدخل في حسابها انفاق البلد العسكري ، بالاعتبارات المتعلقة بأثر المؤسسات العسكرية على الأمن الاقليمي والعالمي . ومن الممكن توقع إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للفرق بين الموقف العسكري الهجومي والموقف العسكري الدفاعي المتميزين عن بعضهما .

وقد أذن مجلس الأمن بتدمير قدرات العراق من القذائف الكيميائية والبيولوجية والتسيارية . كما اتخذ خطوات لمنع العراق من حيازة الأسلحة النووية . وقرر كذلك منع العراق من حيازة الأسلحة التقليدية أو وسائل انتاجها لمدة لا تقل عن ١٢٠ يوما(٥٠) . ومعنى ذلك أن مستويات القوة ، وما يرافقها من تحليل للتهديدات التي تواجهها البلدان ، هي الآن جزء من الاهتمام الدولي المشروع وستكون موضوعا لمناقشات دولية . ومع ذلك ، فقد احتاج وضع هذه المسألة في مقدمة الاهتمام الدولي الى شن حرب دمرت معظم القدرات العسكرية لأحد البلدان .

تعزيز الأمن الجماعي

تم تمويل الجهود العسكرية لقوات الائتلاف(٥١) من جانب أعضاء الائتلاف ، بما في ذلك على وجه الخصوص الكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ، التي لم تدفع تكاليف عملياتها العسكرية فحسب ، بل ساهمت أيضا في التكاليف التي تكبدها شركاؤها . وعلاوة على ذلك ، فقد وافقت بلدان أخرى لم تشترك في النشاط العسكري ، وخاصة ألمانيا واليابان ، على دعم تكاليف الحرب ، بتقديم دفعات مباشرة الى المشتركين فيها ، في بعض الحالات .

وقد بينت حرب الخليج أن القوات العسكرية الموجودة كافية لإعمال مبدأ الأمن الجماعي ، وأنه ينبغي قسمة المساهمات العسكرية والمالية في الأمن العالمي على أساس منصف . ومع ذلك ، وعلى الرغم من أن حرب الخليج قد شُنت لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ،

---

(٥٠) قرار مجلس الأمن ٦٨٧ .

(٥١) اتُخذت أيضا ترتيبات أخرى للإسهام في الاستقرار الاقتصادي للبلدان المتأثرة بالعقوبات الاقتصادية - مثل الأردن وتركيا ومصر .

فقد كانت تلك الحرب عملية طوعية ، بمعنى أن مجلس الأمن لم يطلب من أعضاء الائتلاف تقديم قوات بموجب المادة ٤٣ من الميثاق . وإذن ، فإن عملية الخليج لم تكن سابقة جديدة تجعل إعمال قرارات الأمن الجماعي تلقائيا . بيد أنه مما سيسهل تخفيض الانفاق العسكري الاطمئنان المتزايد الى نجاح مبدأ الأمن الجماعي ، والى أنه سيعمل تلقائيا ، مؤديا ، عند الضرورة ، الى استخدام القوة لهزيمة أي اعتداء حتى ولو كان موجها ضد بلد فقير غير ذي شأن من الناحية الاستراتيجية . وقد سهل انتهاء الحرب الباردة اتخاذ مجلس الأمن قراراته بشأن الأمن الجماعي . واذا ما نُفذ مبدأ الأمن الجماعي تنفيذا كاملا ، على النحو المتوخى في الميثاق ، من الممكن توقع أن يؤدي هذا الى مزيد من التخفيضات الكبرى في الانفاق العسكري .

التحول والاتجاهات المقبلة في الانفاق العسكري

من المناقشة السابقة ، يمكن أن يتبين أن انتهاء الحرب الباردة قد أشار بالفعل الى نقطة تحول في النفقات العسكرية وأن القرارات المتعلقة بالنفقات العسكرية اتسمت بأهمية بالغة لتخفيف حدة التوتر . وبعد أن درس الاتحاد السوفياتي وضعه الاقتصادي والاستراتيجي ، أجرى تقييما مفاده أن اتخاذ وضع عسكري مختلف سيفيد مصالحه على نحو أفضل . واتخذ خطوات من جانب واحد - وبخاصة بإعلانه ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، اجراء تخفيض في القوات المسلحة السوفياتية بلغ ٥٠٠ ٠٠٠ فرد بحلول نهاية عام ١٩٩١ وإعادة تنظيم الوحدات المتبقية في أوروبا الشرقية لجعلها للأغراض الدفاعية على وجه التحديد . وجرى تخفيض النفقات العسكرية التي أشارت إليها التقارير من ٧٧,٣ من بلايين الروبلات في عام ١٩٨٩ الى ٧١ بليون روبل في عام ١٩٩٠ .

وسيتضمن تنفيذ اتفاقات تخفيض الأسلحة تكبد نفقات قصيرة الأجل في مجالي التحقق من الأسلحة وتدميرها . وعلاوة على ذلك ، سيشكل إعادة اسكان القوات العائدة من أوروبا الشرقية تكلفة أخرى تُتكبد مرة واحدة . وفي الأجل القصير كذلك ، سيجري تحمل تكاليف هامة فيما يتعلق بتحويل المؤسسات من الانتاج العسكري الى الانتاج المدني .

وهناك عقبات تعترض تقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على تخفيض النفقات العسكرية وتحويل المرافق[٥٢] وذلك بسبب انتقال الاتحاد السوفياتي من اقتصاد مخطط

---

(٥٢) للاطلاع على ورقات بشأن كثير من القضايا التي ينطوي عليها التحول ، انظر Conversion : Economic Adjustments in an Era of Arms Reduction, vol., Disarmament Topical Papers, No.5 (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.IX.6) .

مركزيا الى اقتصاد تكون فيه أسعار النواتج مرتبطة بتكاليف انتاجها : في الوقت الحالي ، لا يزال مدى اشتراك القطاع العسكري في الاقتصاد يفتقر الى وجود قدر كاف من الوثائق المؤيدة .

وعلاوة على ذلك ، كانت الصناعات الدفاعية في الاتحاد السوفياتي مستثناة بوجه خاص من اعتبارات مقارنة التكلفة بالعائد . وهي سمة غير مخالفة لسمات البلدان الصناعية الأخرى . فقد كانت تتمتع بأولوية طلب الموارد ، بما في ذلك العمالة الماهرة والمعدات المادية ، التي تنتج بها المعدات العسكرية ، وكان لديها حافز ضعيف للاقتصاد في المدخلات عند انتاج الأصناف العسكرية بالمواصفات المطلوبة . ويسير التحول الى الانتاج المدني قدما . وفي عام ١٩٩٠ ، بلغ نصيب السلع الاستهلاكية في مجموع ناتج الوحدات الصناعية الدفاعية نسبة ٤٠ في المائة ، وكان من المقرر أن ترتفع الى ٥٠ في المائة في عام ١٩٩١ و ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٥[٥٣] . وهناك كثير من الأمثلة عن مصانع محددة أو أجزاء من مصانع يجري تحويلها الى الانتاج المدني - وعلى سبيل المثال ، يجري انتاج دراجات الأطفال الثلاثية العجلات في مصنع خرينيتشيف بالقرب من موسكو[٥٤] . بيد أن الاتحاد السوفياتي يدرك أن التحول ليس مجرد مسألة تقنية ، تحل على صعيد المصنع ، ولكنها مسألة تتضمن هيكل الاقتصاد بأكمله والعلاقات الاقتصادية مع البلدان الأخرى . وقد وجهت انتقادات الى طريقة تناول التحول . وقيل إن تحقيق النجاح الكامل لجهود التحول سيتطلب في حد ذاته ايجاد آلية الإقدام على تنظيم المشاريع ودقرطة العلاقات الاقتصادية ، ولذلك ، ينبغي أن يتوقف قيام ادارات

---

(٥٣) حولية معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم ، ١٩٩٠ (نيويورك واكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩٠) ، الصفحة ١٧٤ . وللاطلاع على مناقشة أكمل عن التحول في الاتحاد السوفياتي انظر A. Samorodov, "Conversion of the Soviet defence industry and its cosequences for labour", International Labour Review ، المجلد ١٢٩ (١٩٩٠) ، الصفحات ٥٥٥-٥٧٢ ، وللاطلاع على دراسة شاملة لعدة بلدان ، انظر "Defence Expenditures, Industrial Conversion and Local Employment", L. Paukot and Peter Richard ، محرران ، (جنيف ، مكتب العمل الدولي ، ١٩٩١) .

(٥٤) حولية معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم ، ١٩٩٠ (نيويورك واكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد) ، الصفحة ١٧٤ .

الدفاع بإدارة مرافق الانتاج وعملية التحول(٥٥) . وهناك أيضا أسئلة بشأن حالة رأس مال المصانع الدفاعية وما إذا كان باستطاعة الشركاء الأجانب المشاركة في الخطوط الجديدة للانتاج غير العسكري .

وهكذا فإن النقاش بشأن التحول يدور حول أفضل وسائل تنفيذ التحول وليس حول مزايا التحول بالنظر الى أنه تم بالفعل اتخاذ القرار السياسي بتخفيض النفقات العسكرية . وفي الأجل الطويل ، ينبغي أن يتمكن الاقتصاد السوفياتي ، مع وجود مؤسسة عسكرية أصغر ، من اشباع طلبات المستهلكين كذلك ، وتوفير مستويات معيشة أعلى للسكان والقيام بدور بارز الى حد أبعد في المجتمع الدولي .

وقد قامت بلدان أخرى أيضا بإعادة تقييم وضعها العسكري وأعلنت عن اجراء تخفضيات كبيرة في قواتها . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، اقترح وزير الدفاع في الولايات المتحدة مستويات للقوات للسنة المالية ١٩٩٥ كانت أقل بحوالي ٢٥ في المائة منها في السنة المالية ١٩٩٠ : كان يتعين تخفيض الجيش من ٧٤٤ ٠٠٠ فرد الى ٥٢٠ ٠٠٠ فرد (بنسبة ٣٠ في المائة) ، والسلاح البحري من ٥٩١ ٠٠٠ فرد الى ٥٠١ ٠٠٠ فرد (بنسبة ١٥ في المائة) ، ومشاة الأسطول من ١٩٧ ٠٠٠ فرد الى ١٤٨ ٠٠٠ فرد (بنسبة ٢٥ في المائة) ، والسلاح الجوي من ٥٤٥ ٠٠٠ فرد الى ٤٦٦ ٠٠٠ فرد (بنسبة ١٥ في المائة)(٥٦) . بيد أنه لأن التركيز كان سينصب على تخفيض القوات البرية في أوروبا مع تحسين الأسلحة وزيادة مرونة القوات المتبقية وقدرتها "خارج المنطقة" ، كان لا يزال من المتوقع اجراء زيادات كبيرة فيما يتعلق بالدفاعات المضادة للقذائف ، والحصول على منظومات جديدة للأسلحة النووية الاستراتيجية ، وشراء أسلحة تقليدية جديدة(٥٧) والإنفاق الضخم على عمليات البحث والتطوير

---

(٥٥) "Ekonomicheskiye nauki" (Moscow)، رقم ٤ (نيسان/ابريل ١٩٩٠) ، الصفحات ٥٨ - ٦٦ ، و "Poisk" (Moscow) ، رقم ١٠ (٨ - ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠) ، الصفحتان ٤-٥ .

(٥٦) ترد التفاصيل في "النيويورك تايمز" ، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٥٧) على سبيل المثال ، في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، منحت الولايات المتحدة أخيرا العقد المتعلق بالحصول على جيل جديد من المقاتلات السريعة الحركة المتجنبة للرادار لفريق بقيادة شركة لوكهيد . ويمكن أن تتجاوز تكلفة الـ ٦٥٠ طائرة ٩٥ بليون دولار (النيويورك تايمز ، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩١) .

للأسلحة الجديدة . وعلى وجه الاجمال ، لن تخفض ميزانية الدفاع إلاّ بنسبة ١٠ في المائة(٥٨) .

وكما هي الحال بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، ستجرى التخفيضات في النفقات العسكرية في الولايات المتحدة بمرور الوقت وسيجري تكبد تكاليف ذلك . إذ يتعين تدمير أسلحة ، واتخاذ تدابير للتحقق واجراء عمليات تكيُّف في الداخل بالنظر الى تسريح جنود واغلاق قواعد . وعلى أية حال ، هناك امكانية ضئيلة بأنه في غضون السنوات القليلة المقبلة سينخفض الانفاق العسكري بالأرقام الحقيقية ليبلغ مستواه قبل التكديس في أوائل الثمانينات . بيد أنه مع احراز تقدم في تخفيض الأسلحة وتبين أن التهديد السوفياتي آخذ في التضاؤل ، يمكن أن تكتسب التخفيضات في النفقات العسكرية قوتها الدافعة الذاتية . ويفيد أحد الاقتراحات أن أشد حالات الانخفاض ستحدث قريبا من نهاية العقد وستهبط النفقات العسكرية بالأرقام الحقيقية ، التي بلغت حوالي ٣٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠ ، من مستوى يبلغ حوالي ٢٥٠ بليون دولار في السنة في عام ١٩٩٧ أو ١٩٩٨ قريبا من ١٦٠ بليون دولار في السنة في عام ٢٠٠٠(٥٩) .

ومن شأن اجراء تخفيض كبير في النفقات العسكرية أن يجعل من الأيسر كثيرا التغلب على كثير من الاختلالات في الاقتصاد ، ولا سيما عجز الميزانية . وبمرور الوقت ، سيتيح ذلك القيام بعملية كبيرة لإعادة توزيع الموارد داخل المجتمع وسيتيح الفرص للاستثمار المادي في مجالات مثل البيئة والتعليم مما سيعزز الرفاه واحتمالات النمو الطويل الأجل للاقتصاد . كما سيوفر الموارد اللازمة لتقديم المساعدة الى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال . ومع ذلك ، فإنه للاستفادة من التخفيض في الانفاق العسكري سيتطلب الأمر اتخاذ قرارات على الصعيد الوطني لضمان

---

(٥٨) يفيد تقييم أقرب عهدا أن الاعتمادات المتعلقة بالأغراض العسكرية ستُخفض بنسبة ٢٠ في المائة على مدى السنوات الخمس (النيويورك تايمز ، ٧ نيسان/ابريل ١٩٩١) .

(٥٩) S. Deger and S. Sen, "Military Expenditure : The Political Economy of International Security" ، ورقات قضايا استراتيجية لمعهد استكهولم الدولي لبحوث السلم (نيويورك واكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩١) .

أن يكون التخفيض في الطلب نتيجة هبوط الانفاق العسكري "لا يتبدد في انخفاض مستويات الأداء الاقتصادي" (٦٠) .

بعض القضايا التي يتضمنها الانتقال الى مستويات أدنى من النفقات العسكرية

على الرغم من أن الانفاق العسكري في أكبر قوتين عسكريتين وحلفائهما الحاليين والسابقين قد بدأ ينخفض ، فإنه في بلدان أخرى بدأ يرتفع . وكما لوحظ آنفا ، اتسع في الآونة الأخيرة نطاق الانفاق العسكري في عدة أنحاء في آسيا . وفي عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، أعلنت الصين عن زيادات في مصروفات ميزانيتها للأغراض العسكرية (٦١) . وفي عام ١٩٨٩ ، من الواضح أن ما استورده الشرق الأقصى وجنوب آسيا من الأسلحة الرئيسية كان أكثر مما استورده الشرق الأوسط ، الذي كانت له الغلبة قبل ذلك في سوق الأسلحة . وفيما يتعلق بحالات تكديس الأسلحة هذه ، يبدو أن الدافع لا يتمثل في توفير الحماية من العنف الداخلي بل بالأحرى الدفاع عن حيزها الاقتصادي ،

---

(٦٠) قام دافيد غولد بتطبيق النموذج الاقتصادي لـ "ر. ب. سميث" (انظر الحاشية ٣٢) على البيانات المتعلقة بالولايات المتحدة بين ١٩٤٨ - ١٩٨٨ ووجد أن علاقة "سميث" قد صحت بالنسبة للفترة ١٩٤٨ - ١٩٧١ من حيث أن معاملات الانحدار التي تبين المفاضلة بين النفقات العسكرية والتدابير المختلفة المتعلقة بالاستثمار كانت هامة وسلبية على الرغم من أنه كانت لها قيمة فقط بين -٣, و -٣٥, . بيد أنه في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٨ ، لم توجد علاقة هامة . وخلص الى أنه "تشير الأنماط العامة الى أنه تم استخدام 'أرباح السلم' الطويلة الأجل هذه جزئيا في حفز الاستهلاك ، وتبددت جزئيا في انخفاض مستويات الأداء الاقتصادي" (دافيد غولد ، "الانفاق العسكري والاستثمار في الولايات المتحدة : أين الخيار" ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاديين المناهضين لسباق التسلح/معهد دراسات السلم الدولي "القضايا الاقتصادية لنزع السلاح" ، جامعة نوتردام ، نوتردام ، انديانا ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠) .

(٦١) "النيويورك تايمز" ، ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ و ٢٧ آذار/مارس ١٩٩١ .

وفي بعض الحالات ، مواردها القريبة من الساحل[٦٢] . ويمكن أن تؤدي صفقات الأسلحة المطلوبة حديثا عقب حرب الخليج - وتبلغ ١٨ بليون دولار - الى تجديد سباق التسلح في تلك المنطقة[٦٣] .

والانتقال الى مستوى انفاق عسكري أدنى على الصعيد العالمي لا يتضمن إذا نهاية سباق التسلح بين أكبر قوتين عسكريتين فحسب ، بل أيضا وضع حد لحالات سباق التسلح أو تخفيض النفقات العسكرية في كثير من المناطق المختلفة في العالم . ويتوقع أن يسترعي هذا الأمر انتباه المجتمع الدولي بصورة متزايدة . وبانتهاء الحرب الباردة بهذه السرعة ، ربما كان من المحتم أن يستغرق استيعاب آثارها بعض الوقت . بيد أنه ، حتى الآن ، بدأت بالكاد عملية إعادة تقييم متعمقة لاحتياجات الأمن ولدور النفقات العسكرية في تلبيتها . وفي الاتحاد السوفياتي ، أجريت عملية إعادة التقييم المتعمقة تلك في منتصف الثمانينات وأدت الى حدوث تغييرات هائلة في السياسة الداخلية والخارجية . يمكن أن تحدث تغييرات هائلة مماثلة نتيجة إعادة النظر في السياسة في كثير من مناطق العالم .

وفي الوقت ذاته ، مع ذلك ، هناك بالضرورة أبعاد دولية وكذلك محلية لنزع السلاح . وكما توضح آنفا ، يتسم تعزيز الأمن الجماعي بأهمية حيوية . وسيتطلب وقف سباق التسلح في كثير من مناطق العالم في حد ذاته بذل جهود دولية لضمان عدم التخلص من فائض مخزونات الأسلحة الناتج عن تخفيضات القوات الحالية والمقبلة في القوى العسكرية الرئيسية عن طريق البيع الى بلدان أخرى . وتثور المخاوف أيضا إزاء أن صانعي الأسلحة قد يحاولون ترويج مبيعات الأسلحة بصورة جريئة في البلدان النامية للتعويض عن السوق المحلية الآخذة في الانكماش .

---

(٦٢) المرجع نفسه ، ٦ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(٦٣) "فاينانشيال تايمز" ، ١٩ آذار/مارس ١٩٩١ .

عمليات نقل الأسلحة

يهيمن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على تجارة الأسلحة للبلدان النامية[٦٤] ، غير أن اقتصادات سوقية متقدمة النمو أخرى ، وبخاصة فرنسا والمملكة المتحدة ، مصدرة هامة كذلك . وأية محاولة جادة لوقف عمليات نقل الأسلحة سيتعين أن تشملهما . بيد أن أية جهود دولية تبذل لتحديد نقل الأسلحة ، ولا سيما للبلدان المتنازعة ، سيتعين أيضا أن تشمل كثيرا من البلدان الأخرى ، بما في ذلك البلدان الموردة للبلدان النامية . وقد زادت البلدان الأخيرة توريداتها أثناء المنازعات الدولية ، وبلغت صادراتها الى البلدان المتحاربة نسبة مئوية من مجموع صادراتها من الأسلحة أعلى بكثير منها في حالة البلدان المورِّدة الرئيسية[٦٥] . ويشير الشكل الشامن - ٣ الى أنه في الفترة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٨ ، الى أن التوريدات من البلدان المصدرة الرئيسية الثلاثة هبطت بالأرقام الحقيقية أو زادت بسرعة أقل كثيرا من توريدات البلدان النامية ، بما في ذلك الصين . وتمثل أكبر سوق أسلحة في ذلك الوقت في الشرق الأوسط ، الذي سيطر عليه الطلب الناشئ بسبب الحرب بين ايران والعراق .

التطور التكنولوجي

شهدت الحرب بين ايران والعراق استخدام أسلحة كيميائية وقذائف تسيارية . وأدى الجمع بينهما - ايصال الرؤوس الحربية الكيميائية بواسطة القذائف التسيارية - الى أن ينصب الاهتمام الدولي على امكانية أن تستحدث البلدان النامية منظوماتها

---

(٦٤) يتضح من بيانات وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح أن نسبة ٦٢ في المائة من عمليات نقل الأسلحة الى البلدان النامية بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٨ جاءت من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة (وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة ، النفقات العسكرية وعمليات نقل الأسلحة في العالم ، ١٩٨٩ (واشنطن ، العاصمة ، المطبعة الحكومية ، ١٩٨٩) ، الصفحة ١٤ ، ونقلا عن "حولية معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم ، ١٩٩٠" (نيويورك واكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩٠) وردت نسبة ٦٧ في المائة من الأسلحة الهامة المصدرة إلى البلدان النامية في عام ١٩٨٩ من هذين البلدين (الصفحة ٢٥٣) .

(٦٥) انظر "حولية معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم ، ١٩٩٠" (نيويورك واكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩٠) ، الجدول ٧-٨ ، الصفحة ٢٤٨ .

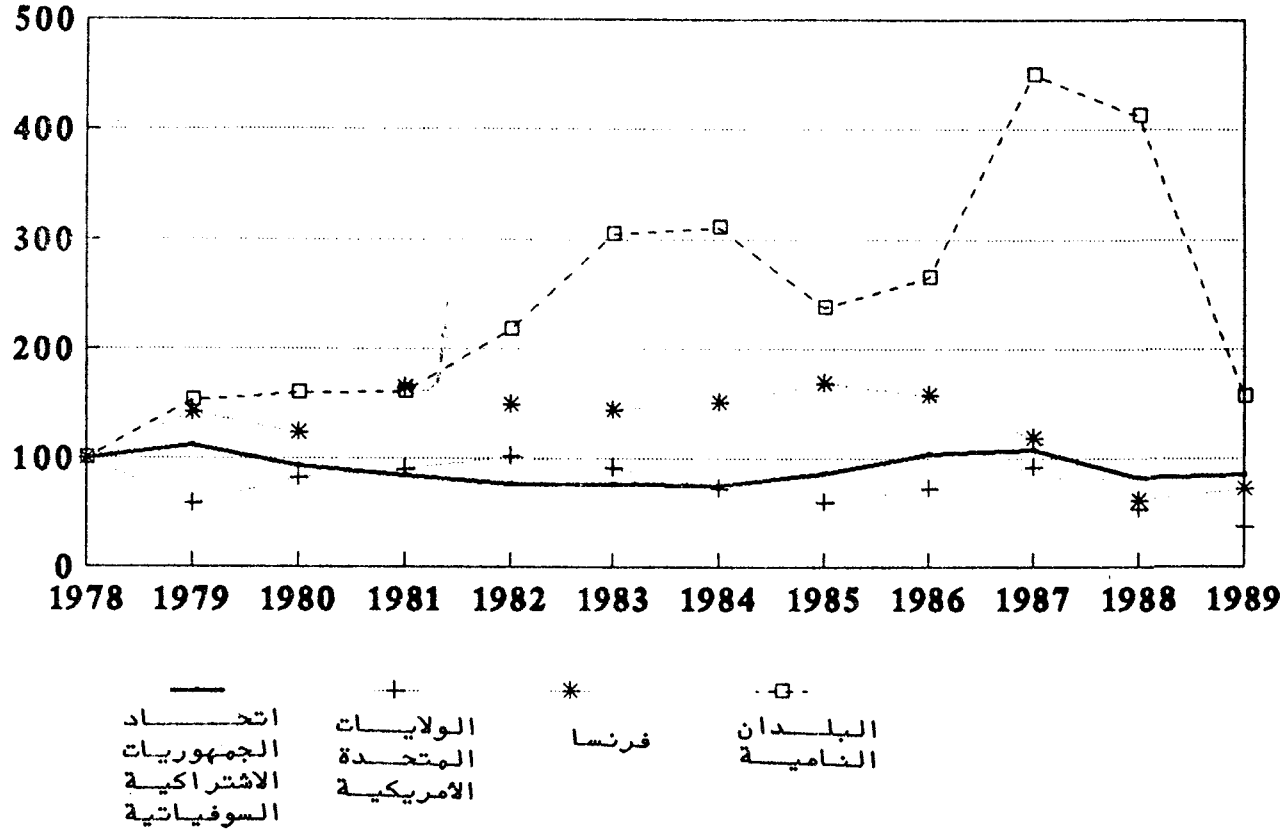
الخاصة بها من الاسلحة المتقدمة . وفي عام ١٩٨٧ ، أنشأت مجموعة الدول السبع[٦٦] بعد أن ساورها القلق إزاء انتشار القذائف التسيارية ، نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف لحظر تصدير القذائف التسيارية والتكنولوجيات ذات الصلة . وانضم الاعضاء الآخرون في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الى هذا النظام .

---

(٦٦) المانيا ، وايطاليا ، وفرنسا ، وكندا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، واليابان .

الشكل ٨-٣ الاتجاهات في حجم الصادرات الرئيسية من الأسلحة الى البلدان النامية

(بالنسبة المئوية)



المصدر : حولية معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم لعام ١٩٩٠ (مطبعة نيويورك وجامعة أكسفورد ، ١٩٩٠) .

يمكن تقديم حجة مفادها أن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف "ستتخلى عنه البلدان النامية بوصفه مثالا آخر على جهود البلدان الغنية للتحكم في العالم"(٦٧) . وعلى الرغم من ذلك ، على الأرجح أن تكون القضايا التي يثيرها هذا النظام قضايا أساسية بالنسبة لعملية التنمية وعملية نزع السلاح . وفي بعض الحالات ، انبثق تطوير القذائف التسيارية من أبحاث مدنية سابقة في مجال تكنولوجيا الفضاء . فقد سبقت برامج الفضاء في الأرجنتين وباكستان والبرازيل والهند برامجها في مجال القذائف بعدة سنوات(٦٨) ، واستفادت من المشاورة والتكنولوجيا الأجنبية . وبصفة عامة ، هناك شعور مفاده أن التكنولوجيا المتقدمة تكنولوجيا "محايدة" و "لها في كثير من الأحيان تطبيقات مدنية وعسكرية لا يمكن أن يفصل بينهما فصلا واضحا"(٦٩) .

وقد استثمرت البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي استثمارا هائلا في الأبحاث العسكرية منذ الحرب العالمية الثانية ، ويمكن أن يتوقع أن تسعى إلى المحافظة على التفوق النوعي في قدرتها العسكرية(٧٠) . وفي الوقت ذاته ، فإن

---

(٦٧) حولية معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم لعام ١٩٩٠ (مطبعة نيويورك وجامعة اكسفورد ، ١٩٩٠) صفحة ٢٤٣ .

(٦٨) United States Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfer; 1988 (Washington, D.C., Government Printing Office, 1988), p. 19 .

(٦٩) Y. Akashi, "General summary", Science and Technology and Their Implications for Peace and Security Disarmament Topical Papers; No. 2 (United Nations publication, Sales No. E.90.IX..8), p. 4 .

(٧٠) لقد قال مثلا الاميرال كارليسل تروست ، رئيس العمليات البحرية في الولايات المتحدة ، إن "انتشار الأسلحة المتقدمة يبرز الحاجة إلى الاستجابة إلى حالات الطوارئ في العالم الثالث بقوى من نوعية عالية قادرة على السيطرة على عنف يعتمد بصفة متزايدة على أسلحة معقدة وتكنولوجيا عالية أو مواجهته" ، هذه العبارة مذكورة في Ian Anthony, "Implications of technological developments for arms Limitation and disarmament in the conventional field", Science and Technology and Their Implications for Peace and Security; Disarmament Topical Papers No. 2 (United Nations publication, Sales No. E.90.IX.8), p. 79 .

البلدان التي أصبحت الآن مندمجة على نحو أوثق في الاقتصاد العالمي ، لاسيما الصين ، والبلدان التي تمر اقتصاداتها في حالة تحول ، والبلدان النامية ذات الدخل الأعلى ، تتوقع الاستفادة من التدفق الذي يتسم بحرية أكبر للتكنولوجيا ، ومن إزالة الحواجز أمام التعاون التكنولوجي الذي يعتبر أساسيا للاقتصاد العالمي الذي يتسم بتكامل أكبر . ويتوقع من هذه البلدان أن تستطيع أيضا أن تنشئ هياكلها الأساسية التكنولوجية الخاصة بها وتحقيق إنجازات تكنولوجية .

ويمكن أن يكون هذا التعاون التكنولوجي مهددا إذا أدت محاولات الاقتصادات السوقية المتقدمة للمحافظة على تقدمها التكنولوجي العسكري ومنع انتشار تكنولوجيات الأسلحة إلى بطء في التقدم التكنولوجي للبلدان النامية واندماج أوثق للصين وللاقتصادات التي في حالة تحول في الاقتصاد العالمي . فهذه قضية تتطلب التعاون الدولي والحوار الدولي لإيجاد حل من شأنه أن يحمي مصالح جميع الأطراف ويبدد مخاوفها .

وهي أيضا قضية تتطلب اهتماما متزايدا بمفاوضات تخفيض الأسلحة ، ذلك أن نوعية الأسلحة لا مجرد عددها ستكون بصفة متزايدة موضوع المناقشة .

النتائج

يتوقع أن تصبح مفاوضات تخفيض الأسلحة ، أثناء إجرائها ، معقدة تعقيدا أكبر وأن تشترك فيها أطراف أكثر . ويحتمل أن تكون صعوبات التصديق على اتفاق بشأن القوات التقليدية في أوروبا علامة على أن التقدم ربما يكون أبطأ مما كان يؤمل في الأصل .

ومع ذلك ، ينبغي أن ينظر إلى البطء المؤقت في سياق ما يعنيه انتهاء الحرب الباردة بالنسبة لاحتمالات السلم العالمي ، ونزع السلاح ، والتعاون . وعلى الرغم من أنه يمكن أن ينظر إلى الحرب الباردة على أنها حرب لم يخضها أحد بشأن انقسام أوروبا ، فإنها لم تؤثر على مجرد العلاقات بين أكبر قوتين عسكريتين في العالم ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، بل أيضا على العلاقات بينهما وبين بلدان ثالثة ، لا سيما البلدان النامية .

ولم يشارك الاتحاد السوفياتي ، شأنه في ذلك شأن البلدان الأوروبية الشرقية الأخرى ، لمدة طويلة ، في صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي ، على الرغم من أن عدة بلدان منها حضرت مؤتمر بريتون وودز الذي أنشأ هاتين الهيئتين . وإن عدم مشاركتها دليل واضح على أن الخلافات بين الحلفين الرئيسيين ليست خلافات سياسية فحسب بل أيضا خلافات ايديولوجية ، وتتعلق بآرائهما بشأن نطاق التعاون الدولي في المسائل الاقتصادية والمالية ، وبشأن أكثر السبل ملاءمة للبلدان غير المصنعة والبلدان الفقيرة لتحقيق تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية .

أثرت هذه الخلافات على الترتيبات الأمنية ، فتم تقديم المعونة والمساعدة العسكرية للبلدان لاعتبارات استراتيجية . وبالإضافة إلى ذلك ، على الرغم من أن المشاركين الرئيسيين في الحرب الباردة لم يشاركوا بصفة مباشرة في كثير من المنازعات في البلدان النامية ، فإنهم ساهموا في كثير من الأحيان في بناء ترسانات الأسلحة .

ومع انتهاء المواجهة الايديولوجية حول القضايا الاقتصادية والمالية والانمائية داخل منظومة الأمم المتحدة ، والتعاون المتزايد بين البلدان الأعضاء في مجلس الأمن في سعيها لإنهاء المنازعات الاقليمية ، هناك فرصة حقيقية بالفعل لتحقيق تخفيض عالمي في الانفاق العسكري وتحقيق تقدم رئيسي نحو سلم دائم .

وأتاحت حرب الخليج في عام ١٩٩١ تفكيرا هادئا : فلا تزال البلدان تستطيع أن ترتكب أعمالا عدوانية ويأذن المجتمع الدولي أحيانا باستخدام القوة . ومع ذلك ، على نحو ما نوقش أعلاه ، فإن الأسباب الأساسية للتفاؤل بالنسبة لاحتمالات نزع السلاح على الصعيد العسكري لاتزال قائمة : فقد انتهت الحرب الباردة في أوروبا وسوف يتم تحقيق تخفيض في القوات عند القوى العسكرية الرئيسية . وهذا يمثل فرصة بالنسبة لجميع البلدان لإعادة تقييم موقفها العسكري واحتياجاتها الدفاعية واتخاذ خطوات ، في محافل اقليمية ، في كثير من الأحيان ، لتخفيض نفقاتها العسكرية . وبهذه الطريقة ، ما كان يمكن أن يعتبر بخلاف ذلك مجرد هدوء في سباق التسلح ، يمكن أن يتحول إلى اتجاه مستمر نحو تخفيض النفقات العسكرية وزيادة التعاون العالمي .

لقد حولت حرب الخليج بصفة مؤقتة الانتباه بعيدا عن إمكانية "جني ثمار السلم" ؛ وفي أعقاب الحرب ينبغي تعزيز تلقائية وموثوقية الأمن الجماعي ، وفي نهاية المطاف يمكن أن يتطلب ذلك استخدام القوة المسلحة . ومع ذلك ، فإن "جني ثمار

السلم" وقع ضحية حرب الخليج . بل إن تحقيق ذلك تحقيقا كاملا يعتمد في حد ذاته على التقدم المحرز نحو تحقيق سلم صالح للبقاء ، وعالم لا تحل فيه الخلافات بين الأمم وداخلها بالقوة المسلحة ، ويحتفظ فيه بأدنى حد للقوة المسلحة .

واتضح من حرب الخليج أن جميع البلدان يجب أن تكون بلدانا مشاركة بنشاط في هذا البحث عن الأمن العالمي ، وأن مستوى القوات المسلحة والانفاق العسكري عند البلدان المنفردة ، والتقدم المحرز في تطوير أسلحة جديدة مواضيع ذات أهمية مشروعة للمجتمع الدولي . وفي الوقت ذاته ، فإن نزع السلاح سوف يفرج عن موارد اقتصادية هائلة يمكن أن تكون متوفرة للتنمية السلمية ، وللاستثمار في كل من البلدان المتقدمة والنامية . فقائمة الاحتياجات الاجتماعية غير الملباة في هذه البلدان - التغذية ، والصحة والانفاق على التعليم ، وحماية البيئة ، وتنمية الهياكل الأساسية ، وتخفيف حدة الديون - قائمة طويلة جدا ، وبشكل مبلغ ٠٠٠ ١ بليون دولار الذي ينفق سنويا على الجوانب العسكرية مبلغا هائلا من الموارد يمكن بل ينبغي إلى حد كبير توجيهه نحو تلبية هذه الاحتياجات .

الفصل التاسع

قضايا خاصة

ألف - الفقر والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها المرأة

إن مشاركة المرأة في التنمية الوطنية كشريكة على قدم المساواة مع الرجل لا تعزز فقط من انتاجيتها وقدرتها على الكسب وإنما تنهض أيضا بمستويات معيشتها وتسهم في تحسين الأداء الاقتصادي ، وتخفيف حدة الفقر ، وتحسين رفاه الأسرة . وبالرغم من أن المرأة تنزع اليوم في كثير من البلدان إلى رفع مستوى تعليمها وإلى أن تكون أكثر نشاطا من الناحية الاقتصادية وأكثر نجاحا من الناحية المهنية مما كانت عليه منذ عدة عقود مضت ، فإنها لا تزال في وضع غير موات . فقوانين الأسرة ، وقوانين الإرث وتشريعات العمل لا تزال تميز ضد المرأة في معظم البلدان ، وفي جميع أنحاء العالم تؤدي التقاليد الثقافية وعدم المساواة في الفرص إلى الحد من مكاسبها الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية . ويركز هذا الفرع على الفقر وغيره من جوانب وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي : المشاركة في القوة العاملة ، والتوزيع المهني ، والتعليم ، والصحة والتغذية . كما يحلل الأدوار التي تؤديها المرأة في القضايا المحلية المتصلة بالبيئة .

الفقر

لايزال الفقر بوجه عام ، وفقر المرأة والطفل بوجه خاص ، أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية . وتؤدي المرأة دورا رئيسيا في انتاج الأغذية ، وتوليد الدخل . وإنجاب الأطفال وتنشئتهم ، وفي الانتاج المنزلي عموما . وتعتبر قوة رئيسية في تخفيف الجوع والفقر ، والنهوض برفاه الأسرة والمساهمة في التنمية الاقتصادية عموما في العالم النامي . وتؤدي المرأة ، كعاملة بأجر وفي مزرعة الأسرة ، دورا رئيسيا في إنتاج الأغذية . وتنتج أكثر من نصف الأغذية في البلدان النامية وما يصل إلى ثلاثة أرباعها في افريقيا ، وربما تبذل أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع الوقت المستغرق في تجهيزه وإعداده . وهي تؤدي دورا كبيرا في تخزين الأغذية والمحاصيل النقدية وتجهيزها وتسويقها ، وتقوم في أحيان كثيرة برعاية الحيوانات الزراعية الصغيرة . وفي الهند ، على سبيل المثال ، توفر المرأة ٧٥ في

المائة من العمالة اللازمة لشتل الأرز وإبادة الحشائش و ٦٠ في المائة من العمالة اللازمة للحصاد و ٣٣ في المائة من العمالة اللازمة للدرس[(١)] . وفي بنغلاديش ، تتحمل المرأة ، إلى جانب أنشطة الحصاد ، مسؤولية الأعمال التالية للحصاد بما في ذلك تجهيز الأرز . وبالإضافة إلى ذلك ، تعتبر المرأة الجامع الرئيسي للوقود والمياه وهما ما يجب أن يوفره الفقراء عموما لأنفسهم في حالة عدم توفر الخدمات العامة . وعلاوة على ذلك ، تضطلع المرأة بالمسؤولية الرئيسية عن كفالة تغذية الأطفال وصحتهم وتنمية مداركهم أثناء سنوات ما قبل الدراسة الحاسمة من عمرهم .

وبالرغم من مساهمة المرأة الاقتصادية ، فإن عبء الفقر يثقل كاهلها . وغالبا ما تكون المرأة أفقر الفقراء . وعادة ما يكون أفراد الأسرة المعيشية الفقيرة الإناث أسوأ حالا من أفرادها الذكور بسبب الفوارق التي تستند إلى الجنس في توزيع الأغذية وغيرها من الاستحقاقات داخل الأسرة[(٢)] . وغالبا ما تتحمل في الأسر المعيشية الفقيرة عبء عمل أكثر من الرجل ، وتكون أقل منه تعليما ولا تتاح لها فرص الاشتغال بالأنشطة المدرة للدخل .

وما برح الفقر في البلدان النامية يتفاقم وغالبا ما تتسبب فيه الحروب والقلاقل الاجتماعية . وفي افريقيا ، وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط ، أفضت الحروب إلى وفاة وتشريد الملايين من البشر ، ودمرت الهياكل الأساسية ، وعطلت الزراعة ، وأضرت بالبيئة . ومعظم المتأثرين مباشرة من الصراعات المسلحة - القتلى أو الجرحى - من الرجال . غير أن معظم اللاجئين من الأرامل أو المهجورات ذواتي الأطفال اللائي أكرهن على الفرار من مجتمعاتهن المحلية . ونظرا لأنهن لا تتوفر لهن أسباب إعالة أنفسهن ، فإن الكثيرات منهن يبقين على قيد الحياة في مخيمات للاجئين في بلدانهن ذاتها أو في البلدان المجاورة ، بمساعدة وكالات الإغاثة الدولية . وقد قدر مكتب

---

(١) Gerd Holmboe-Otteson, Ophelia mascarenhas and Margareta Wandel, "Women's Food Chain Activities and Implications for Nutrition: Problems and Policy Issues", (United Nations, 1986).

(٢) انظر برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، "تقرير التنمية البشرية" لعام ١٩٩٠ ، (اكسفورد ونيويورك ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩٠) ، الصفحات ٣١ - ٣٢ ؛ والبنك الدولي ، "الفقر : تقرير التنمية في العالم" لعام ١٩٩٠ ، (اكسفورد ونيويورك ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩٠) الصفحتان ٣ و ٨٢ .

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين في العالم بحوالي ١٥ مليون لاجئ ، ٨٠ في المائة منهم تقريبا من النساء والأطفال . ويتسبب نقص المخصصات من الأغذية في مشاكل صحية للنساء والأطفال الذين يتعرضون بوجه خاص لحالات نقص التغذية ، ولا سيما نقص الحديد والكلسيوم واليود والفيتامين جيم . وتفضي الأمراض المنقولة بالمياه إلى إصابة اللاجئين والنازحين - وخاصة النساء اللواتي يعتبرن القائمات الرئيسيات بجمع المياه . ويؤدي الاكتظاظ وعدم كفاية المرافق الصحية إلى مضاعفة هذه المشاكل .

وخلال العقد الماضي ، أصبح البحث عن حلول دائمة لمساعدة اللاجئين على تحقيق الاعتماد على الذات أمرا ملحا بصورة متزايدة بسبب النمو الهائل في عدد اللاجئين في افريقيا وغربي آسيا . بيد أن المساعدة لم تكن مكيفة تبعا لخصائص أغلبية اللاجئين البالغين أو مهاراتهم أو احتياجاتهم . وكان معظم المساعدة المقدمة إلى اللاجئين والتي ترمي إلى حل مشاكل الإعالة موجها إلى الرجال ، الذين يؤدون دورا ثانويا في تنظيم أسر اللاجئين وإعالتها(٣) . وهناك حاجة إلى نهج جديد للوصول إلى العدد الأكبر من اللاجئين البالغين وأسرهم ، وتصميم برامج رئيسية للتدريب وتوليد العمالة تستند إلى القدرات الإنتاجية الموجودة أو المحتملة للمرأة .

وأصبحت أقلية تتزايد بسرعة من النساء العائل الوحيد لأسرهن ، وهي ظاهرة تحدث في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء . إذ أن حوالي ثلث مجموع الأسر المعيشية في العالم النامي ترأسها المرأة . وفي بعض المناطق ، كالمناطق الريفية في افريقيا ، والأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية ، يقترب هذا العدد من النصف . وهناك نسبة كبيرة منهن لا يملكن أرضا أو خبرة أو أميات أو عاطلات عن العمل أو يعانين من بطالة جزئية . وتتمثل إحدى المشاكل التي تواجه الأعداد المتزايدة من العاملات الريفيات في أن فرص حصولهن على الأراضي محدودة . وفي جميع مناطق العالم النامي تقريبا ، تواجه المرأة قيودا قانونية تمنع من وراثة الأراضي . وعلاوة على ذلك ، فالمرأة الريفية محرومة من رأس المال ومن الائتمان القصير الأجل ومن المساعدة التقنية والتدريب لأنها ليست مصنفة رسميا بوصفها "منتجة" . وينظر إلى عمل المرأة الزراعي بوصفه امتدادا طبيعيا لعمل الأسرة المعيشية الريفية ، وغالبا ما يظل دون تسجيل من الناحية الإحصائية .

---

(٣) Eve Hall, "Vocational training for women refugees in Africa", International Labour Review, Vol. 129, No.1 (Geneva, ILO, 1990), pp.91-107 .

كذلك فإن الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة في البلدان المتقدمة النمو أفقر من الأسر التي يرأسها الرجل . ففي الولايات المتحدة ، هناك نسبة قدرها ٥٣ في المائة من الأسر الفقيرة تعولها امرأة دون زوج موجود ، وهناك حوالي طفل من كل أربعة أطفال ممن هم دون سن السادسة يربى حاليا في ظل الفقر(٤) . ومع ذلك ، فإن عدم المساواة بسبب الجنس أكثر بروزا في المجتمعات النامية ، ولاسيما في المناطق الريفية . وتتجلى عدم المساواة هذه في التباين بين الذكور والإناث في نصيب المرأة في القوة العاملة ، وفي معدلات الأمية ومستويات التعليم ، وفي الصحة والتغذية .

المشاركة في القوة العاملة

يمكن للعمالة المكسبة ، على عكس العمل المنزلي غير المأجور ، أن يؤدي إلى النهوض بالحالة الاقتصادية للمرأة إلى حد كبير . ودخل المرأة يرفع من مركزها داخل المنزل ، وقد يؤدي إلى حدوث تحولات في توزيع موارد الأسر المعيشية فيما بين أوجه الإنفاق أو فيما بين أفراد الأسرة المعيشية . وعمل المرأة خارج بيتها يؤدي إلى حسن المعاملة التي تلقاها في المجتمع بوجه عام وفي الأسرة المعيشية بوجه خاص(٥) . والاحترام الاجتماعي الذي يترافق مع كون المرأة كاسبة للعيش يرفع من مركز المرأة في الأسرة ، وقد يؤثر في التقاليد الثقافية السائدة المتعلقة بتوزيع المنافع المشتركة .

وعلاوة على ذلك ، فإنه عندما يتخذ عمل المرأة خارج بيتها شكل وظائف يتوفر فيها قدر من الأمن والحماية القانونية ، يصبح مركزها الاقتصادي أكثر مناعة إلى حد كبير .

---

(٤) United States Bureau of the Census, Money, Income and Poverty Status in the united States, 1988 (Washington, D.C., United States Department of Commerce), p.8, See also National Center for Children in Poverty, Five Million Children: A Statistical Profile of Our Poorest Young Citizens (New York, Columbia University, 1990), p.27 .

(٥) Veronica F. Nieva, "Work and Family Linkages", in Laurie Larwood, Ann H. Stromberg and Barbara A. Gutek, eds., Women and Work, Vol. 1, (1985), pp. 162-190 .

ويمكن لإمكانية العمل المكسب أيضا أن تقابل الإهمال النسبي للبنات عندما يكبرن . وغالبا ما يكون الصبية مفضلين لأنه يتوقع منهم أن يوفروا لوالديهم في الشيخوخة أمنا اقتصاديا أكبر ؛ غير أن قوة هذا التحيز يمكن أن تضعف إذا كان بإمكان المرأة أن تعمل بانتظام في أعمال مأجورة .

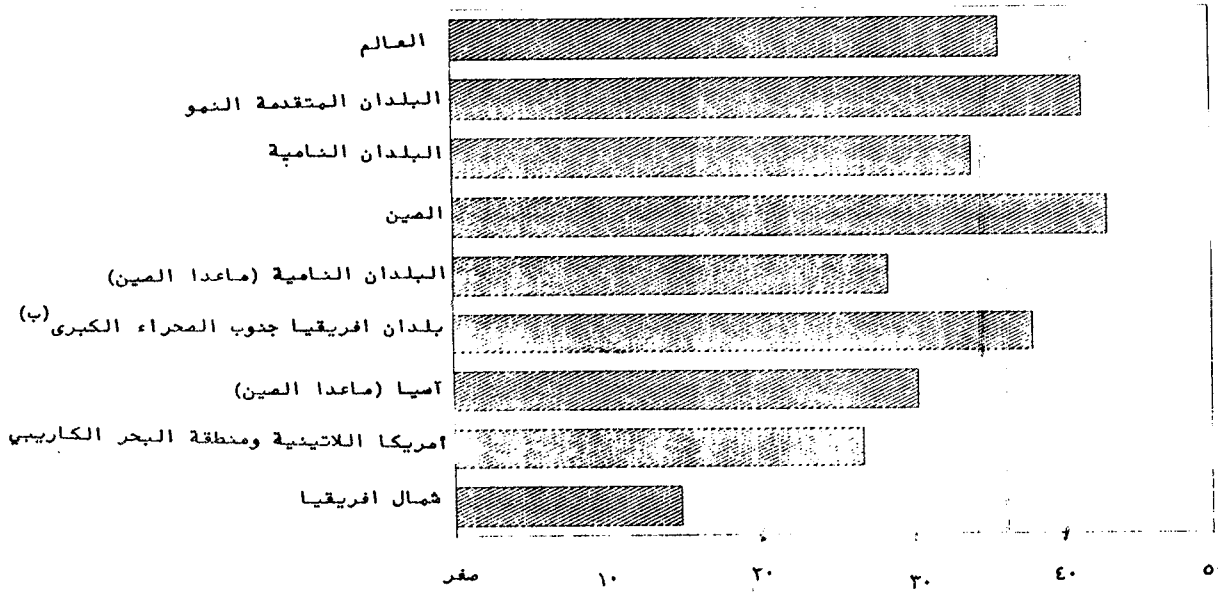
وتتنوع خيارات المرأة الاقتصادية إلى حد كبير باختلاف الثقافات وباختلاف مراحل التنمية الاقتصادية التي تمر بها البلدان(٦) . بيد أنه كلما زادت التنمية ، اجتذبت المرأة إلى العمل السوقي بصورة متزايدة . ويتفق الشكل ٩-١ مع هذه النظرة للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والمشاركة في القوة العاملة . وعلى الصعيد العالمي ، تنخرط نسبة قدرها ٣٦ في المائة من النساء فوق سن الـ ١٥ من العمر في القوة العاملة ، ويشكلن نحو ثلث القوة العاملة . وتعتبر نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة أعلى نسبة في البلدان المتقدمة النمو : ٤١ في المائة بالمقارنة مع ٣٤ في المائة في البلدان النامية . وقد زاد عدد العمال الذين يعملون لبعض الوقت في البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي بنسبة قدرها ٣٠ في المائة تقريبا في السنين العشر الماضية . ومن الواضح أن نمو العمل لبعض الوقت يتصل بزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة ، إذ أنها تشغل غالبا وظائف لبعض الوقت حتى يتسنى لها أيضا الاضطلاع بمسؤوليات الأسرة . وهناك حاليا أكثر من ٥٠ مليون عامل لبعض الوقت في البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي وحدها ، وفي بعض البلدان يعمل نصف مجموع النساء العاملات تقريبا لبعض الوقت .

---

(٦) حتى في البلدان المتقدمة النمو لا تزال توجد حواجز هامة . ففي الأعراف السائدة لدى الشركات في البلدان الصناعية ، تواجه المرأة صعوبات في الترقي إلى الإدارة العليا بسبب الأنماط الثابتة وعدم الرغبة في المخاطرة بترفيع امرأة . وقد تمكن قلة من النساء في هذه البلدان من اختراق "السقف الزجاجي" - هذا الحاجز الخفي الذي يمنع المرأة ، على ما يبدو ، من بلوغ قمم اتخاذ القرارات الاقتصادية . (انظر "The glass ceiling: Can the Feds bust through?", Business Week, 29 April 1991, and "Women at Work", Financial Times, 7 May 1991) .

الشكل ٩ - ١ - نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة ، ١٩٩٠(أ)

(نسبة مئوية)



المصدر : منظمة العمل الدولية ، السكان الناشطون اقتصاديا - تقديرات ، ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، وإسقاطات ، ١٩٨٥ - ٢٠٢٥ ، المجلد الخامس (جنيف ، ١٩٨٦) .

(أ) متوسطات مرجحة .

(ب) بما في ذلك نيجيريا .

وهناك سببان للارتباط الإيجابي بين مشاركة الإناث في القوة العاملة والتنمية الاقتصادية . أولا ، تؤدي الزيادة في الأجور التي يمكن للمرأة أن تحصل عليها في العمل السوقي إلى زيادة احتمال دخولها في القوة العاملة(٧) . وميل المرأة إلى استبدال العمل السوقي بالعمل المنزلي كلما ازداد أجرها ارتفاعا يرجح ما لارتفاع إيرادات الزوج من أثر إيجابي يتعلق بالدخل على الطلب على الفراغ . ومن ثم ، فإن ارتفاع الأجور الحقيقية لكل من الرجل والمرأة في سياق التنمية الاقتصادية يغري المزيد من النساء على العمل مقابل أجر . والارتفاع في المستوى التعليمي الذي تبلغه المرأة والتحول من اقتصاد منتج للأغذية إلى اقتصاد خدمات من شأنهما أن يرتبا آثارا مماثلة لأنهما يزيدان من الأجر المحتمل الذي يمكن أن تكسبه المرأة في السوق .

ثانيا ، ترتبط مشاركة المرأة في القوة العاملة ارتباطا سلبيا بعدد الأطفال الموجودين ، وخاصة عندما لا يتيسر أن يكون العمل بأجر مقترنا برعاية الأطفال . ومن ثم تميل مشاركة المرأة في القوة العاملة إلى الزيادة كلما انخفضت معدلات المواليد أثناء عملية التنمية .

وتؤدي السياسات الحكومية دورا كذلك(٨) . ففي النظم الضرائبية التصاعدية مثلا ، يكون حافز دخول سوق العمل للمرأة المتزوجة من رجل مرتفع الدخل عند معاملة الزوجين ضرائبيا كلا على حدة ، (بحيث لا يتأثر معدل الضريبة المقررة بالنسبة لكل منهما بإيرادات الآخر) ، أكبر منه عند معاملتهما معا ضرائبيا كزوجين . وبالمثل ، عندما تقدم الحكومة معونة مالية من أجل رعاية الطفل ، تزداد احتمالات سعي الأم التي لها أطفال صغار إلى الحصول على عمل .

---

(٧) Richard Layard and Jacob Mincer, eds., "Trends in Women's Work, Education and Family Building", Journal of Labor Economics, Vol. 3, No.1, Part 2 (January 1985) .

(٨) Francine D. Blau and Marianne A. Ferber, "Women's work, women's lives: a comparative economic perspective", National Bureau of Economic Research Working Paper No. 3447 (September 1990), p.7 .

وفي البلدان النامية تكون مشاركة المرأة في القوة العاملة منخفضة عند قياسها بشكل تقليدي . فلا تغطي النظم الاحصائية القومية تغطية كافية مشاركة المرأة ومساهمتها في الناتج القومي ، وخاصة من خلال الأنشطة التي تضطلع بها في القطاع غير الرسمي . ويعزى جزئيا القصور في حصر نشاط المرأة الاقتصادي إلى تغطية القطاع غير الرسمي بصورة غير كافية بوجه عام . ومن المؤكد أن احصاءات العمل لا تعطي صورة تامة أو مستوفاة لعمل المرأة الانتاجي دون أجر . وحتى المرأة التي تعمل في مشاريع أسرية كثيرا ما تصنف فيها على أنها عاملة أسرية دون أجر ، يتعين عليها ، لكي تدرج ضمن القوة العاملة أن تعمل ساعات أكثر من الرجل الذي يصنف عامة على أنه عامل لحسابه[٩] . ونتج عن الوعي المتزايد بأهمية عمل المرأة دون أجر في البلدان النامية القيام بدراسات تحاول تحديد حجم هذه المساهمة الاقتصادية . وتقيس هذه الدراسات النشاط إما بعدد الساعات التي تقضيها المرأة في العمل ، أو بالقيمة الاقتصادية لهذا الوقت ، أو بحجم انتاجها ، أو بقيمة ما تنتجه .

وتشمل المساهمات الاقتصادية للمرأة الانتاج المنزلي من السلع والخدمات غير المُسوقة ، التي تدعم المشاركة الاقتصادية لأفراد الأسرة وصحتهم ورفاههم . وعند قياس حصة المرأة ، تبين أنها تتراوح بين ١٠ و ٥٨ في المائة من إيراد الأسرة المعيشية الكامل[١٠] . وفي دراسة أخرى يقدر إنتاج المرأة في الأسر المعيشية بما يتراوح بين ٢٥ و ٤٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي العالمي[١١] . ولا يتم تسويق معظم هذا العمل أو ناتجه ، ولذا لا يدخل في التقديرات الموحدة للناتج القومي الاجمالي .

---

(٩) Lourds Beneria, "Conceptualizing the labour force: the underestimation of women's economic activities, in African Women in the Development Process, Nici Nelson, ed. (London, Frank Cass and Company, 1981), pp.10-28.

(١٠) Judith S. McGuire and Barry M. Popkin, "Helping women improve nutrition in the developing countries", World Bank technical Paper No. 114 (Washington, D.C., May 1990), p.5.

(١١) R. L. Sivard, "Women: a world survey" (Washington, D.C., World Priorities, 1985).

وتبلغ المساهمات الاقتصادية للمرأة غاية أهميتها في الأسر الفقيرة . فتسهم المرأة المنتمية إلى أسرة فقيرة إسهاما متناسبا في دخل الأسرة المعيشية من خلال العمل المنزلي والعمل بأجر أكثر مما تسهم به المرأة الأكثر ثراء . ففي سلسلة جبال بيرو مثلا ، تسهم المرأة المنتمية إلى أسرة ذات حيازة صغيرة من الأراضي بنسبة ٣٥ في المائة من عمل الأسرة في مجال الزراعة ، بينما لا تسهم المرأة المنتمية إلى أسرة ذات دخل متوسط أو الغنية الحائزة للمزارع ، إلا بنسبة ٢١ في المائة فقط(١٢) .

وقد أضاف الركود العالمي الذي حدث في الثمانينات ، والأزمات الحادة في مجال إنتاج الأغذية ، في أنحاء كثيرة من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أعباء المرأة الفقيرة في العالم النامي ، التي تضطلع بمسؤولية رعاية أسرتها المعيشية(١٣) . ولا يتمتع إلا قليل من النساء ذوات الدخل المنخفض ، بخيار تكريس أنفسهن بصورة خالصة لتغذية أطفالهن حتى في السنة الأولى بعد الولادة . وتعد مسؤوليات رعاية الطفل أثناء سنوات القدرة على الإنجاب سببا رئيسيا لارتفاع نسبة النساء في أعمال القطاع غير الرسمي ، وكثير منها أعمال منخفضة الأجر وتفتقر إلى الاستقرار .

وعلى المستوى العالمي ما زال أغلب النساء متجمعا في أعمال الخدمات أو الأعمال الكتابية التي لا تتطلب مهارات ، وإمكانيات التطور الوظيفي بها ضئيلة . ويبين الجدول ٩-١ نسبة مئوية كبيرة من النساء في قوة العمل في المجالات المهنية والتقنية والكتابية ، ومجالات الخدمات والمبيعات ، ونسبة مئوية صغيرة من القوة العاملة في مجالات الصناعات التحويلية والنقل والادارة والتنظيم .

---

(١٢) M. Buvinic, M. Lycette and W.P. McGreevey, eds., Women and Poverty in the Third World (Baltimore, The Johns Hopkins University Press, 1983) .

(١٣) Joanne Leslie and Michael Paolisso, eds., Women, Work, and Child Welfare in the Third World, American Association for the Advancement of Science Selected Symposium 110 (Washingtion, D.C., 1989), pp. 4-5 .

والمعروف أن مساهمة المرأة كبيرة في الأنشطة المتصلة اتصالا وثيقا بالتنمية البشرية . فأكثر من نصف معلمي المستوى الأول من التعليم في العالم من النساء (انظر الجدول ٩ - ٢) . وفي عام ١٩٨٨ ، كانت المرأة تمثل ٧٥ في المائة من هيئة التدريس بالمستوى الأول في البلدان المتقدمة النمو و ٧٧ في المائة في أمريكا اللاتينية . وكانت تمثل ٤٩ في المائة من هيئة التدريس بالمستوى الأول في شمال افريقيا و ٤٣ في المائة في الشرق الأوسط وآسيا . وكانت النسبة المئوية للمعلمات بالمستوى الثاني أدنى في المناطق نظرا لأن تركيز النساء عادة ما يكون في الأعمال ذات المستوى المنخفض . بيد أن المعلمات يقمن بدور الحفز ، والنموذج الذي يقتدى به ويشجعن اشتراك الفتيات بصورة متزايدة في المدارس والبرامج التعليمية .

الجدول ٩-١- النسبة المئوية للنساء في مختلف الوظائف في الثمانينات

	الوظائف الفنية والتقنية	الوظائف الكتابية ووظائف خدمات	المبيعات	الصناعات التحويلية والنقل	الإدارة والتنظيم
المناطق المتقدمة النمو	٤٧	٦٣	٤٨	١٨	١٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤٩	٥٨	٤٧	١٧	٣٠
افريقيا	٣٤	٣٥	٤٢	١٨	١٣
آسيا والمحيط الهادئ	٣٧	٣٨	٣٩	١٧	١٠

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمم المتحدة استنادا إلى قاعدة بيانات المؤشرات والاحصاءات المتعلقة بالمرأة .

ملاحظة : تبين النسب المئوية المتوسطات غير المرجحة لعدد من البلدان بكل منطقة .

التعليم

إن مسألة المساواة بين الجنسين في الحصول على الفرص التعليمية ، من المسائل التي تستحوذ على اهتمام كبير . فالتعليم بالنسبة للمرأة هو مسألة تتعلق بالتنمية وبالمساواة على حد سواء . وتشير الدلائل المستمدة من طائفة متنوعة من البيئات الاجتماعية ـ الاقتصادية إلى أن العائدات الاقتصادية لتعليم الإناث كبيرة ويمكن مقارنتها مع مثيلتها المتصلة بتعليم الذكور . وترتبط مشاركة المرأة حاليا في القوة العاملة والمهن التي تعمل بها وعائداتها ارتباطا كبيرا بمستويات تعليمها المنخفضة . ويمكن أن يساعد تعليم الأنثى على تحسين الصحة وخفض معدل المواليد وتقليل الأمية ، وتحسين مستويات المعيشة عامة .

ومع أن كثيرا من البلدان النامية ملتزم بتوسيع نطاق التعليم وتحسينه ، فلا يستطيع كثير منها مواكبة النمو السريع في عدد التلاميذ الذين في سن الالتحاق بالمدرسة . وقد زادت أعداد من لا يزالون أميين أو لم يحصلوا على تعليم كاف زيادة سريعة . ففي عام ١٩٩١ ، لم يحصل ما يربو على ١٠٠ مليون طفل على التعليم الأولى ، وكان ٦٠ مليونا على الأقل من هؤلاء الأطفال من البنات . ومن بين البالغين من الأميين في العالم البالغ عددهم ٩٦٠ مليونا هنالك ٦٤٠ مليونا ، أي ثلثيهم من النساء . وكما يتضح من الشكل ٩-٣ ، ففي عام ١٩٩٠ كان معدل الأمية بين الإناث بالنسبة للبلدان النامية مجتمعة ٤٥ في المائة ، مقارنة ب ٣٥ في المائة بالنسبة للذكور . والفروق متفاوتة على أية حال . ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، يقترب معدل معرفة القراءة والكتابة بالنسبة للإناث تدريجيا من معدل الذكور . وتزيد معدلات أمية الإناث في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، وشمال افريقيا والشرق الأوسط وجنوبي آسيا في الوقت الراهن على ٦٠ في المائة ، بينما يتفاوت المعدل بالنسبة للذكور بين ٣٥ في المائة و ٤١ في المائة . ولو استمرت الاتجاهات الحالية ، فستظل أنثى واحدة ، من بين كل اثنتين من الإناث البالغات ، أمية في هذه المناطق الثلاث في سنة ٢٠٠٠ .

وفي البلدان المتقدمة النمو ، حقق الإناث تكافؤا في التسجيل بجميع المستويات التعليمية الثلاثة (انظر الشكل ٩-٣) . وفي البلدان النامية ، لم يتحقق تكافؤ في التسجيل بأي مستوى . بيد أن الحالات تتفاوت بين مختلف المناطق .

الجدول ٩ - ٢ - المعلمات في المستويين التعليميين الأول والثاني (١٩٨٠ و ١٩٨٨)

	النسبة المئوية من مجموع المعلمين			
	المستوى الأول		المستوى الثاني	
	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٨
العالم	٥٢	٥٥	٣٩	٤٣
البلدان المتقدمة النمو	٧٤	٧٥	٥٠	٥٣
البلدان النامية	٤٤	٤٨	٣١	٣٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٧	٧٧	٤٧	٤٩
شمال افريقيا والشرق الأوسط(أ)	٤٢	٤٩	٣٢	٣٧
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٢	٣٤	٢٥	٣٠
آسيا	٣٩	٤٣	٢٨	٣٤

المصدر : اليونسكو ، "الحولية الاحصائية" ، (باريس ، ١٩٩٠) ، الجدول ٣-٥ .

(أ) بما في ذلك السودان والصومال .

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، كان هناك تكافؤ بين الجنسين في التسجيل بالمستويين التعليميين الاول والثاني في عام ١٩٨٨ . أما التفاوت بين الجنسين الموجود حاليا في المستوى الثالث فيتوقع القضاء عليه بحلول نهاية القرن . وتعد معدلات تسجيل البنات في المدارس الاولية أدنى منها بالنسبة للبنين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، وشمال افريقيا والشرق الاوسط وآسيا . على أنه كلما ارتفع مستوى التعليم كلما زاد التفاوت في هذه المناطق ، وخاصة في المستوى التالي للمرحلة الثانوية ، حيث يجرى كثير من التدريب الفني والمهني .

الشكل ٩-٢ معدلات الأمية حسب الجنس - ١٩٩٠

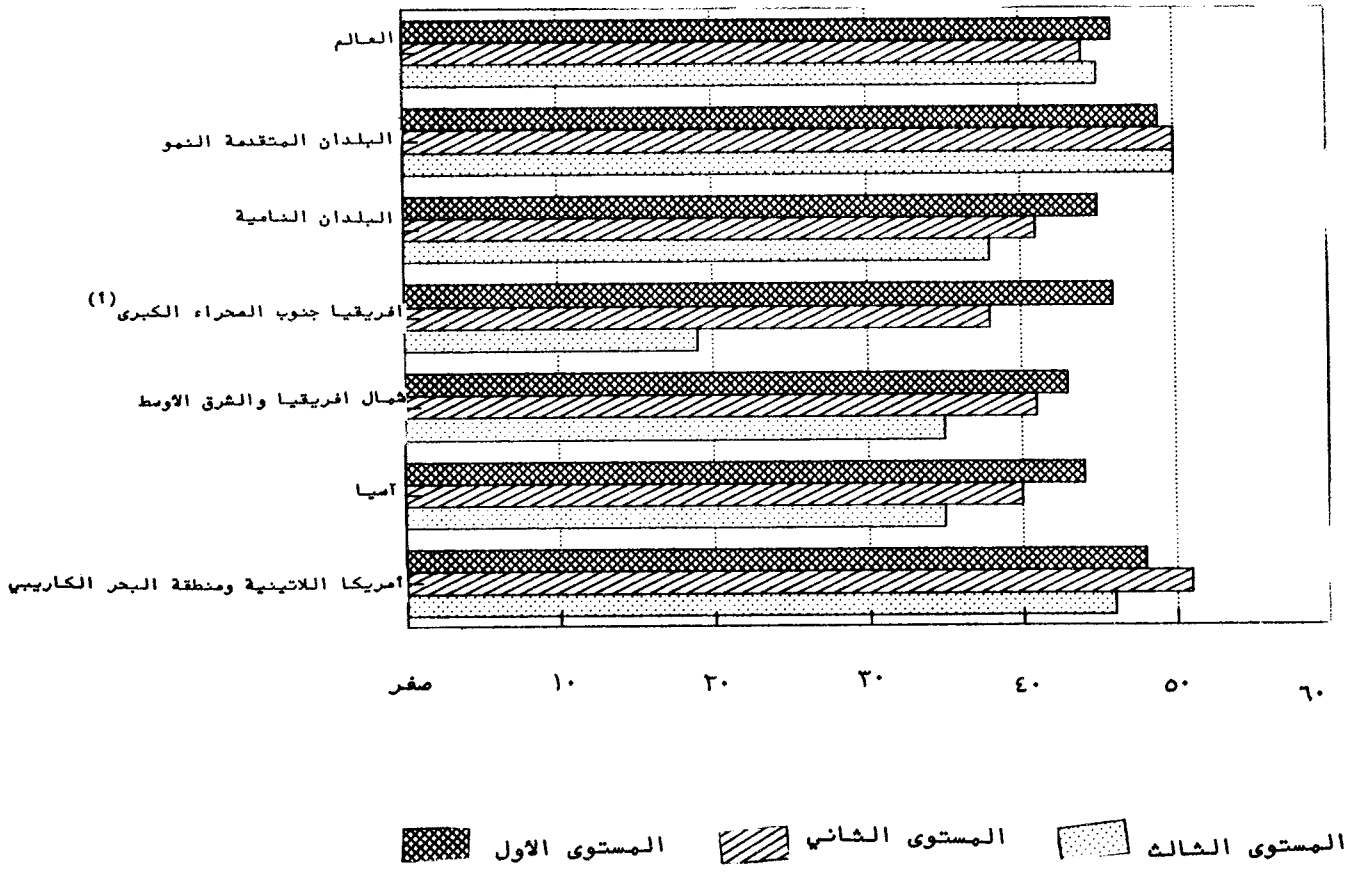
(نسبة مئوية)



المصدر : اليونسكو ، "موجز إحصاءات الأمية" ، ١٩٩٠ (باريس ، ١٩٩٠) .

(أ) بما في ذلك نيجيريا .

الشكل ٩-٣ نسبة الإناث إلى مجموع التسجيل بالمدارس ، ١٩٨٨



المصدر : اليونسكو ، "الحولية الاحصائية" ١٩٩٠ ، (باريس ، ١٩٩٠) .

(١) بما في ذلك نيجيريا .

وغالبا ما يقضي الواقع الاقتصادي في البلدان النامية بإرسال الأولاد إلى المدرسة وإبقاء الفتيات بالمنزل لرعاية الأطفال الصغار ومساعدة أمهاتهن في الحقل وفي جمع الحطب وحمل المياه . وتشير الدراسات التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن الفتيات بين سن ١٠ و ١٤ يمثلن ٢٣ في المائة من العمالة الأسرية في حين يسهم الأولاد في نفس الفئة العمرية بنسبة ٦ في المائة فقط(١٤) ويدرك الآباء حقيقة أن مهارات الإناث تحقق أجرا أقل من مهارات الذكور المقارنة ، ومن ثم فإنها تسهم في تشكيل قرارهم بعدم الاستثمار في تعليم الأطفال من الفتيات(١٥) . وثمة عوامل أخرى مثل البعد عن المدرسة ، وعدم وجود المدرسات ومدارس الفتيات ، ونقص المرافق الصحية وغيرها من المرافق ، وعدم وجود مردود اقتصادي مباشر والعجز عن مواجهة نفقات المدرسة مثل الملابس والنقل ، تمثل جميعها عوامل مثبطة .

الصحة والتغذية

كثير من المهام التي تقوم بها النساء كربات بيوت وأمهات يعد بالغ الأهمية للوقاية من أمراض الطفولة وسوء التغذية ومعالجتهما . وتعتبر المرأة همزة الوصل الحاسمة بين الأسرة والنظم الصحية التقليدية والحديثة .

وفي البلدان النامية ، يجري ٧٥ في المائة على الأقل من جميع مهام الرعاية الصحية داخل الأسرة . والمرأة ، لاسيما في دورها كأم ، تضطلع بالمسؤولية عن صحة الأسرة . وتقوم المرأة بمعالجة الأمراض والإصابات العادية واصطحاب الأطفال والمرضى إلى المراكز الصحية .

وقد اكتشفت دراسة للسلوك الذي ينشد الصحة في ١٦ بلدا ناميا أن المرأة هي التي تتخذ في معظم الأحيان القرارات الأولية بشأن استخدام الرعاية الصحية (بما في ذلك الرعاية الذاتية) ، باستثناء حالات الأزمات التي تتطلب مبالغ كبيرة من المال . وفي الحالة الأخيرة ، يصبح رب الأسرة المعيشية الذكر هو المسؤول عن ذلك(١٦) .

---

(١٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "Women in Agricultural Development: FAO's Plan of Action" ، (روما ، ١٩٩٠) ، صفحة ٢٧ .

(١٥) اليونيسيف "The Girl Child: An Investment in the Future" ، نيويورك ، (آب/أغسطس ١٩٩٠) ، صفحة ٢٣ .

(١٦) Judith S. McGuire and Barry M. Popkin ، المرجع السابق .

أما أعباء العمل في المناطق الريفية أو الحضرية ومسؤوليات الأسر المعيشية ، فإنها تشكل ضغوطا مادية وذهنية ثقيلة على عاتق المرأة في جميع الأعمار . وبالرغم من التباين الكبير في وفيات الإناث والذكور في الأعمار الصغيرة ، لا يزال معدل الوفيات بين الفتيات أعلى من الأولاد . وتكشف دراسة لمنظمة الصحة العالمية عن أن ارتفاع معدلات الوفيات في الطفولة المبكرة يرجع جزئيا إلى إعطاء الفتيات رعاية أقل بسبب مركزهم الأدنى(١٧) .

كما أن تعرض المرأة للمرض يتصل أيضا بدورها التناسلي . ويشمل ذلك الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والآثار اللاحقة لعمليات الإجهاض التي تتم سرا ، والارهاق البدني في حالات الحمل بين المراهقين وحالات الحمل المتكررة ، والآثار الجانبية لموانع الحمل وسوء التغذية وفقر الدم .

واحتمال الوفاة أثناء الحمل في كثير من البلدان النامية أكبر منه في البلدان المتقدمة النمو بمقدار يتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ مرة . أما الخطر القائم مدى الحياة بأن المرأة يمكن أن تموت أثناء الحمل ، أساسا بسبب العدوى أو النزيف أو تسمم الدم أو عدم نزول الطفل بالوضع الطبيعي والإجهاض غير الآمن فإنه قد يصل إلى واحدة من كل عشرين حالة بسبب حالات الحمل المتكررة .

والمرأة عرضة بوجه عام للإصابة بالمرض ويشكل حاليا فيروس نقص المناعة البشرية خطرا متزايدا على صحة وبقاء الشابات ونسلهن(١٨) . ومن المقدر أن ثلث جميع أولئك الذين يعتقد بأنهم مصابون بهذا المرض - نحو مليونين - هم من النساء . وقد يتجاوز عدد النساء المصابات بالمرض عدد الرجال المصابين به في منتصف التسعينات .

---

(١٧) منظمة الصحة العالمية ، World Health Statistics, Quarterly Report, Vol. 40 (Geneva, 1987), pp. 194-213 .

(١٨) انظر Elizabeth Reid, "Young Women and the HIV Epidemic", in Development: Journal of the Society for International Development, Special Issue on young women: Production/Reproduction and Life Choices, 1990, No.1, pp.16-19 .

وتقدر منظمة الصحة العالمية أنه من المحتمل ، في مطلع عام ١٩٩١ ، حدوث أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ حالة من حالات الإيدز بين الأطفال نتيجة انتقال المرض في الفترة القريبة من الولادة ، وأن أكثر من ٩٠ في المائة من هذه الحالات في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى . أما انتقال فيروس نقص المناعة البشرية في الفترة القريبة من الولادة - أي انتشار الفيروس من أم مصابة إلى جنينها أو طفلها المولود حديثا - فإنه يحدث في ثلث جميع حالات الحمل تقريبا . ولقد أصبحت مشكلة انتقال المرض في الفترة القريبة من الولادة حادة ، ومن المتوقع أن أكثر من ٨٠ في المائة من جميع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم في سنة ٢٠٠٠ ، سينجم عن الجماع بين مغايرين ، وأنه من المقدر أن يصاب بهذا المرض أكثر من ٣ ملايين امرأة .

وإن عدم تمتع المرأة بمركز داخل الأسرة والمجتمع يزيد من تعرضها للإصابة بالمرض وللعواقب الأخرى الناتجة عن الأمراض الوبائية . والخيارات المتاحة للمرأة والفتيات والأطفال لمواجهة ذلك قليلة ، ويسهم الفقر المتزايد في تنامي عدد الفتيات اللائي يحترفن البغاء للحصول على دخل أفضل . ووفقا لدراسة أجريت في بومباي ، بالهند ، فإن ٢٠ في المائة من البغايا المقدر عددهن ب ٠٠٠ ١٠٠ من القاصرات(١٩) . وتشير البيانات الواردة من تايلند إلى أن هناك ٠٠٠ ٨٠٠ من البغايا دون سن ١٦ .

وستخلف جائحة الإيدز أثرا كبيرا على البلدان النامية بوجه خاص . ولا سيما البلدان منخفضة الدخل والفئات الأكثر فقرا داخل تلك البلدان . أما المرافق الصحية المثقلة بالأعباء بالفعل في البلدان النامية فتواجه خطر الإرباك التام . بل وستترتب تكلفة أفدح على الخسارة في قوة العمل المنتجة . وفي افريقيا وأماكن أخرى ، يتفشى مرض الإيدز بين الأشخاص في ربيع العمر وسيكون من بين ضحاياه بوجه خاص النساء . وتبين دراسة أجريت مؤخرا أن نسبة إصابة الذكور إلى الإناث في افريقيا تبلغ نحو ١ : ١,٢ ولكن اللائي يمتن بمرض الإيدز سيفقدن سنوات من الأجل المتوقع أكثر مما يفقد الذكور حيث أنهن يصبن بالمرض في أعمار مبكرة(٢٠) .

---

(١٩) اليونيسيف ، المرجع السابق ، الصفحة ١٨ .

(٢٠) Charles M. Becker, "The Demo-Economic Impact of the AIDS Pandemic in Sub-saharan Africa", World Development Report, Vol. 18, No.12, (1990) pp.1599-1619 .

ومن المذهل بوجه خاص الاسقاط القائل بأن المرأة التي ستبلغ سن الـ ٣٠ في افريقيا الوسطى حوالي عام ٢٠١٠ ، ستكون فرصة وفاتها بمرض الإيدز بنسبة ١٥ في المائة عند بلوغها سن الثلاثين (٢١) .

وعلى الرغم من أن المرأة تلعب دورا رئيسيا في إنتاج الاغذية وتجهيزها ، فإنها تعاني من نقص التغذية . ويقدر بأن ٣٥٠ مليون إمرأة في العالم يعانين من فقر الدم الغذائي (٢٢) . وثمة جانب من جوانب توزيع الغذاء في البيئات ذات الدخل المنخفض ، لفت انتباه الكثير من العلماء الاجتماعيين ، هو التفاوت بين ما تحصل عليه المرأة وما يحصل عليه الرجل من مواد مغذية (٢٣) . ويحصل ما بين ٢٠ و ٤٥ في المائة من النساء في سن الحمل في البلدان النامية ، على تغذية يومية تبلغ ٢٥٠ ٢ سعرا حراريا (على نحو ما أوصت به منظمة الصحة العالمية) ، ناهيك عن السعرات الحرارية الإضافية التي تبلغ ٢٨٥ يوميا اللازمة أثناء الحمل . وفي بنغلاديش ، وجد صندوق الأمم المتحدة للسكان أن الأولاد دون سن الخامسة يعطون غذاء أكثر من الفتيات في نفس السن بنسبة ١٦ في المائة . وفي الهند ، يُغذى الأولاد بأطعمة تفوق دسامتها ما تحصل عليه الفتيات . ووفقا لنفس الدراسة ، تزيد نسبة تعرض الفتيات للإصابة بسوء التغذية الحاد بمقدار ٤ مرات عن الأولاد ، كما أن احتمال نقلهن إلى المستشفيات يقل عن الأولاد بمقدار ٤٠ مرة .

وفي حين أن المرأة الفقيرة يعوزها عموما معظم الموارد ، فإن أبرز هذه الموارد هي الوقت . أما الأدوار المتعددة للمرأة الريفية ، حيث تضطلع بالمسؤوليات المنزلية والزراعية على السواء ، تعني أنها غالبا ما تقضي يوم عمل طويلا .

---

(٢١) المرجع نفسه .

(٢٢) اليونيسيف "حالة الأطفال في العالم" ، ١٩٩١ ، اكسفورد ، نيويورك ، (مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩١) ، الصفحة ٦٤ .

(٢٣) Behrman, Jere, "Interahousehold allocation of Nutrients and Gender Effects: A Survey of Structural and Reduced Form Estimates", in Sidding R. Osman, ed., Nutrition and Poverty, Oxford: University Press, 1990 .

وتشير معظم الدراسات إلى أن عبء العمل اليومي للمرأة الريفية في البلدان النامية يتراوح بين ١٥ و ١٦ ساعة . وقد يطول هذا الوقت في فترات ذروة العمل الموسمي مثل الحصاد . أما الأدوات المنزلية البدائية والاجراءات المتعلقة بإعداد الطعام ونقص مصادر الوقود والمياه النظيفة ، فإنها تجعل مهمة المرأة في الأسر المعيشية أكثر إستهلاكا للوقت . وبالتالي فإن نقص الوقت والطاقة يعوقان عادة مشاركة المرأة في برامج التنمية الاقتصادية .

والاستثمار في رأس المال البشري في الأسر المعيشية عن طريق برامج التغذية والصحة والتعليم هو الأساس لزيادة المشاركة والنمو ولكنه لكي تكون تلك البرامج فعالة لابد لها أن تناسب جدول عمل المرأة . وبالإضافة إلى ذلك فإن تمكين المرأة الفقيرة من توسيع نطاق مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق المشاريع المجتمعية وغيرها من الخطط التي توفر لها مزيدا من التحكم في أقدارها ، يشكل أهمية بالغة بالنسبة للتنمية . كما أن توجيه السياسات الاقتصادية وغيرها من السياسات والموارد لتحسين مركز المرأة وتعزيز قدرتها الانتاجية ، يساعد على الحد من الفقر ويسهم في تحقيق نمو مستقر وطويل الأجل .

المرأة كمديرة لموارد طبيعية شحيحة

في كثير من البلدان تقوم المرأة بأدوار اقتصادية حاسمة تترتب عليها آثار بيئية دائمة . وهذه الأدوار رئيسية أيضا في الصلات القائمة بين التنمية والبيئة . والمرأة أيضا غالبا ما تكون الضحية الرئيسية للتدهور البيئي .

وتعتمد المرأة الريفية على الموارد الطبيعية ، بما فيها التربة والمياه والأحراج ، لبقاء الأسرة ولتدبير معيشتها . والمرأة هي المستعمل والمدير الرئيسي للموارد الطبيعية في كثير من بلدان العالم النامي ، وبصفتها المنتجة للأغذية والجامعة لحطب الوقود والعلف والمياه فإنها تتأثر بوجه خاص بتدهور البيئة الطبيعية . وفي المناطق الحضرية وكذلك المناطق الريفية ، تستخدم المرأة المياه والموارد الأخرى أكثر من الرجل . ومع معرفة المرأة التقليدية ومهاراتها في إدارة الموارد ، فإنه من الممكن اعتبار المرأة عاملا رئيسيا في "الرعاية الأولية للبيئة" اللازمة للتنمية القابلة للإدامة .

ومعظم الخشب المستهلك في البلدان النامية هو من أجل الوقود الذي يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة . وتحصل معظم البلدان الافريقية على أكثر من ٦٠ في المائة

من إجمالي إمداداتها من الطاقة المستمدة من أنواع الوقود التقليدية ، ويمثل خشب الوقود في بعض البلدان ما يزيد على ٨٠ في المائة(٣٤) .

ويتم دفع الفقراء في المناطق الريفية إلى مناطق حدية بشكل متزايد تدهورت كثيرا بسبب الإفراط في الاستعمال وإنخفاض المحاصيل . وقد تم بالفعل إزالة كثير من أراضي الغابات والاحراج ، لاسيما في آسيا وافريقيا ، مما أدى إلى معاناة ١٠٠ مليون نسمة من ندرة حادة في خشب الوقود وبليون آخرين للخطر(٣٥) . وأثر التصحر في المناطق شبه القاحلة والقاحلة حاد بوجه خاص : ويتزايد الطلب على خشب الوقود ولكن تجدد النباتات الخشبية بطيئا . وتتأثر المرأة بالتصحر حيث أنها الجامع الرئيسي لخشب الوقود . وغالبا ما يتعين عليها أن تسير مسافة تصل إلى ١٠ كيلومترات وتقضي من خمس إلى ثماني ساعات كل أربعة إلى سبعة أيام لجمع الخشب اللازم للوقود .

وهذه المهمة إلى جانب جلب المياه ، يمكن أن تستهلك من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ سعر حراري يوميا ، مما يقلل كثيرا من وقت المرأة وطاقتها للقيام بأعمال أخرى . وهذا الاستنزاف لوقت المرأة وكميات السعرات الحرارية التي تحصل عليها يُربك حياتها إرباكا شديدا وعندما تواجه المرأة الفقيرة التدهور البيئي الذي يقلل من توافر خشب الوقود أو المياه أو من انتاجية الأرض ، فإنه لا يكون لديها أي موارد أخرى سوى أن تعمل بجد أكبر لمجرد المحافظة على التوازن . وعلى سبيل المثال ، تقلصت الاحراج في نيبال ، خلال العقد الماضي ، إلى نصف مساحتها الاصلية . ولذلك فإن الرحلة التي تقطعها المرأة يوميا للحصول على خشب الوقود قد تزايدت بأكثر من ساعة وقَصُر يوم عملها في الحقل ، وانخفض دخل الأسرة وتدهورت نوعية تغذيتها(٣٦) .

---

(٣٤) مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، "الجفاف والتصحر في سياق برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ١٩٨٦ - ١٩٩٠" (الامم المتحدة ، ١٩٩٠) .

(٣٥) منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة "حالة الاغذية والزراعة" (روما ، ١٩٨٩) .

(٣٦) Shubh K, Kumar, and David Hotchkiss, "Consequences of Deforestation for Women's Time Allocation, Agricultural Production, and Nutrition in Hill Areas of Nepal" (Washington, D.C.), International Food Policy Research Institute, (1988) .

ولما كان بقاء البشرية يرتبط ارتباطا وثيقا بالحفاظ على البيئة ، فإن الصلات والتفاعلات بين تحسين حالة المرأة الريفية وحماية البيئة أصبحت ذات أهمية بالغة بصورة متزايدة . والفقراء هم الضحايا الرئيسيون لتدهور البيئة وغالبيتهم من النساء . وما لم تبذل جهود واعية ومتضافرة لإدماج اهتمامات المرأة والحفاظ على البيئة والتخفيف من الفقر في استراتيجية متماسكة ، فسوف تختل التنمية الاقتصادية وتفشل في تحقيق الأهداف الرئيسية(٢٧) .

باء - المحاسبة البيئية ونظام الحسابات الوطنية

ينبئ مفهوم التنمية المستديمة عن فكرة أساسية هي التحول المنهجي الذي يعتري السياسات البيئية : من نهج قوامه التعامل مع المشاكل البيئية بعد وقوعها الى نهج توقعي يتصدى لنضوب البيئة وتدهورها . والهدف هو دمج القضايا البيئية في صلب السياسات الانمائية بتحميل هذه السياسات مسؤولية ما ينجم عنها من آثار بيئية - بدلا من محاولة تغيير الاتجاهات البيئية بسياسات وادارة بيئية تتسم بالسطحية .

والمحاسبة المتعلقة بالاداء الاجتماعي - الاقتصادي ، وما ينجم عنه من آثار بيئية خطوة أولى نحو دمج الشواغل البيئية فعليا في التخطيط والسياسات الاقتصادية . ويجري ، بصفة عامة ، استخدام بعض المؤشرات المحاسبية المحددة بدقة بوصفها المتغيرات التشغيلية الرئيسية اللازمة لتحليل الاداء والنمو والتنمية في الميدان الاقتصادي . وإذا جرى تعديل هذه المؤشرات بالاعتبارات البيئية ، أمكن استخدامها في وضع تعاريف تشغيلية للنمو الاقتصادي المستديم والسليم بيئيا ، والى حد ما للتنمية .

---

(٢٧) من المهم ملاحظة أن المرأة في بعض الحالات قامت بدور قيادي في مكافحة التدهور البيئي . ففي آسيا وافريقيا ، تقود المرأة الجهود المبذولة لإيقاف تدمير الاحراج . وقد أنشأت حركة الحزام الأخضر في كينيا ٥٠ مشتلا تنتج ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٠٠٠ ١٠ شتلة سنويا و ٢٣٩ حزاما أخضر في جميع أنحاء البلد . وتشارك المنظمات النسائية بنشاط في منظمة الطاقة غير الحكومية في كينيا التي من أهدافها حماية إمدادات الطاقة وتشجيع إعادة التشجير . وفي ولاية برادش العليا ، في شمال الهند ، تنشط المرأة بصورة متزايدة في حركة اندولان شيبكو لزراعة الاشجار التي ستستخدم في الوقود وصناعة الاعلاف .

وفي الوقت الراهن ، وفي سياق عملية التنقيح الجاري لنظام الحسابات الوطنية[٣٨] يقوم المكتب الاحصائي في الأمانة العامة للأمم المتحدة بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمات أخرى ، باعداد منهجيات لنظام للمحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة تابع لنظام الحسابات الوطنية . ومن المتوخى أن يكون ممكنا على الأقل استكمال نسخة مؤقتة من دليل نظام الحسابات الوطنية للمحاسبة البيئية بحلول نهاية عام ١٩٩١[٣٩] ، ليكون وثيقة مرجعية على الأرجح لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المقرر انعقاده في البرازيل في عام ١٩٩٢ .

تعديل نظام الحسابات الوطنية : نظام تابع معني بالحسابات البيئية الاقتصادية المتكاملة

تثير العقبات العديدة التي تواجه الحسابات الوطنية شكوكا حول جدواها في قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية السليمين بيئيا والمستديمين في الأجل الطويل . وتتضمن هذه العقبات :

(أ) اغفال ما تتسم به الموارد الطبيعية من ندرة مما يهدد الانتاجية المطردة للاقتصاد ؛

(ب) الاخفاق في مراعاة تدهور نوعية البيئة وآثارها على صحة ورفاه الانسان ؛

(ج) حساب نفقات حماية البيئة بأسلوب أميل الى أن يزيد قيمة الناتج الوطني ، رغم ما يقال من ضرورة اعتبار هذه الزيادات تكاليف اجتماعية للمحافظة على نوعية البيئة .

---

(٣٨) نظام الحسابات الوطنية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.69.XVII.3) .

(٣٩) بعد أن يقطع الخبراء في الميدان شوطا استعراضيا آخر وبعد التوضيح الوافي للتجربة المكتسبة من المشروعين التجريبيين في المكسيك وبابوا غينيا الجديدة .

وفيما أنه من الصحيح الى حد كبير أن الحسابات الوطنية التقليدية لا تتضمن مقاييس وافية للرفاه أو للدخل المستديم ، فانه لم يفهم أن هذه الحسابات تسعى الى عمل ذلك . لكن ، في ضوء عدم التوصل حتى الآن الى توافق دولي في الآراء بشأن كيفية ادخال التكاليف والفوائد البيئية في الحسابات الوطنية ، يبدو مع ذلك أنه من السابق لأوانه اجراء تغييرات جوهرية في نظام الحسابات الوطنية ، وهو نظام مستقر للحسابات الاقتصادية يخدم كثيرا من التحليلات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، وبالخصوص القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل . وثمة أسباب أخرى تمنع تغيير الحسابات التقليدية هو الطابع التجريبي للمحاسبة البيئية وعدم التساوق المحتمل في تقييم الصوالح والطوالح (الملوثات) الخارجة عن نطاق السوق ، باستخدام قيم المعاملات السوقية . لذلك ، يقترح وضع معايير محاسبية للبيئة والموارد الطبيعية تكون على هيئة نظام للحسابات البيئية تابع لنظام الحسابات الوطنية . وهذا النهج يؤمن صلة وثيقة بنظام الحسابات الوطنية دون أن يربك أساسا هذا النظام . وفكرته هي اتاحة فرصة أمام مستعملي البيانات الاقتصادية لاختيار ما يتفق من النظم المختلفة للمعلومات مع مجالات اهتماماتهم المحددة .

والنظام التابع المقترح للمحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة يهتدي قدر الامكان بالمبادئ والقواعد الأساسية المستقرة في نظام الحسابات الوطنية . ويتأسس على نفس حد الانتاج الذي يقوم عليه نظام الحسابات الوطنية وينهج نفس أسلوبه في تحليل التكاليف والنواتج ويتضمن نفس العلاقات المحاسبية بين الطلب واستخدام المنتجات وبين القيمة المضافة والطلب النهائي . بيد أن النظم التقليدية للحسابات الوطنية ، إذ تركز على معاملات السوق ، لا تقيد التغييرات التي تحصل في نوعية البيئة الطبيعية ونضوب الموارد الطبيعية . وهذه الآثار ذات أهمية خاصة في قياس مفهوم معدل للقيمة المضافة في مجال الانتاج ، يكون متمشيا مع النمو الاقتصادي السليم بيئيا والمطرد في الأجل الطويل ، ومفهوم معدل للدخل الصافي يضع في اعتباره الجوانب المتعلقة بنضوب البيئة وتدهورها التي تؤثر في مستوى الرفاه .

والأهداف الأساسية لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة اجمالا هي كما يلي :

(أ) عزل جميع التدفقات والأرصدة المتصلة بالبيئة في الحسابات التقليدية ودراستها تفصيلا . ولفرنسا فضل الريادة في موضوع الحسابات التابعة ، بالمعنى الضيق للمحاسبة التفصيلية التي تتصل بالنفقات والايرادات في المجالات الرئيسية للاهتمامات

الاجتماعية[٣٠] . وثمة اهتمام متزايد في الوقت الحاضر بالتحديد المنفصل في الحسابات الوطنية لجميع التدفقات وأرصدة الأصول المتصلة بقضايا البيئة ، وتقدير النفقات الكاملة لحماية شتى الميادين البيئية وتعزيزها . وأحد الأهداف المبتغاة من هذا العزل هو التمكن من تقدير الجزء المتزايد باستمرار من الناتج المحلي الاجمالي الذي يعكس ما يسمى ب "النفقات الدفاعية" . وثمة وجهة نظر ترى أن هذه النفقات تشوه النتائج النهائية للنشاط الاقتصادي الذي لابد أن يحسب خالصا من تكلفة المحافظة على البيئة[٣١] .

(ب) ربط محاسبة الموارد المادية بالمحاسبة البيئية النقدية والميزانيات . فحسابات الموارد المادية تهدف الى الحصر الشامل لمجموع الأرصدة أو الاحتياطيات من الموارد الطبيعية ، وما يطرأ عليها من تغيير ، حتى لو لم تكن قد تأثرت (بعد) بالنظام الاقتصادي[٣٢] . وينظر الى المحاسبة المقترحة لهذه الموارد

---

(٣٠) المعهد الوطني للاحصاءات والدراسات الاقتصادية "المحاسبة التابعة المتعلقة بالبيئة ، الأساليب والنتائج" (Les Comptes Satellites de l'environnement: Méthodes et résultats. Les collections de l'INSEE, Ser. C. 130 (Paris, INSEE, 1986) .

(٣١) انظر على سبيل المثال ، C. Leipert "National income and economic growth: The conceptual side of Defensive expenditures", Journal of Economic Issues, Vol. 23 No.3, (1989) pp. 843-856 .

(٣٢) انظر مثلا K. H. Alfsen, T. Bye و L. Lorentsen, Natural Resource Accounting and Analysis, the Norwegian Experience, 1978-1986 (Oslo, Central Bureau of Statistics of Norway, 1987) الذي يصف النهج النرويجي في محاسبة الموارد الطبيعية . أما النهج الفرنسي الأكثر تعقيدا المسمى حسابات "الميراث الطبيعي" (ويتضمن التفاعلات في البيئة الفيزيقية الاحيائية) فيرد في دراسة المعهد الوطني للاحصاءات والدراسات الاقتصادية ، المعنونة "محاسبة الميراث الطبيعي" ، Les Comptes du patrimoine Naturel, Les Collections de l'INSEE, Ser. C. 137/138 (Paris, INSEE, 1986) .

في نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة بوصفها "حلقة الوصل" التي يمكن بواسطتها ربط الحسابات الشاملة للموارد الطبيعية بالميزانيات والتدفقات النقدية في نظام الحسابات الوطنية . وبذا ، تصبح البيانات غير النقدية التي ترد في الحسابات المادية جزءا لا يتجزأ من عملية أشمل لوضع نظام للمحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة .

(ج) تقييم التكاليف والفوائد البيئية . وعلى نقيض النهج الضيق للمحاسبة التابعة المذكور أعلاه ، يقترح أيضا أن يتضمن نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة اطارا أعم للمحاسبة التابعة يكون شاملا أيضا لتكاليف وفوائد البيئة الخارجية . وإذ يراعي نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة الحالة الراهنة لمستوى المعرفة ومدى توفر البيانات ، فإنه يركز على توسيع نظام الحسابات الوطنية واستكماله بالنسبة لموضوعين أساسيين هما : '١' مقدار استخدام (نضوب) الموارد الطبيعية في الانتاج والطلب النهائي ؛ '٢' التغيرات في نوعية البيئة التي تنجم ، من ناحية عن التلوث والآثار الأخرى المتصلة بالانتاج والاستهلاك ، ومن ناحية أخرى عن أعمال حماية البيئة وتعزيزها(٣٣) . وثمة مواضيع أخرى قيد المناقشة تشمل امكانية التوسع في نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة لكي يتضمن تحليل الآثار البيئية على الرفاه ، أي "تكاليف الضرر" المتمثل في افساد صحة الانسان ومجالات الترويح وغير ذلك من القيم الجمالية أو الأخلاقية .

(د) المحاسبة المتعلقة بصيانة الثروة الحقيقية . يركز النموذج المتعلق بالتنمية المستديمة الذي يحظى بالتأييد عموما على أهمية حساب استخدام رأس المال سواء كان من صنع البشر أو طبيعيا من أجل الوقوف على الأنماط المحتملة للنمو والتنمية غير المستديمين . ونظام المحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة لذلك يوسع مفهوم رأس المال الناتج عن صنع البشر (الأرصدة السلعية ورأس المال الثابت) لكي يشمل الأصول الطبيعية . ونتيجة لهذا ، يتضمن نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة حسابات للتكاليف الاضافية لنضوب هذه الأصول وتدهورها ، الذي يوسع بدوره مفهوم التكوين الرأسمالي ويجعله مفهوما للتراكم الرأسمالي . ويمكن أيضا التوسع

---

(٣٣) تؤثر الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع البشر أيضا على نوعية الأصول البيئية ؛ وسيرد أدناه شرح للمحاسبة المتعلقة بهذه الآثار بوصفها نتيجة لظواهر غير اقتصادية في ميزانيات منفصلة .

أكثر في هذا المفهوم بحيث يوضح نقل أو "اكتشاف" رأس المال الطبيعي المرتبط بالاستخدام الاقتصادي .

(هـ) وضع مؤشرات للناتج والدخل المعدلين بيئيا وقياسها . فمراعاة مسألتي نضوب الموارد الطبيعية والتغيرات التي تطرأ على نوعية البيئة سيتيح امكانية حساب أرقام اجمالية معدلة للاقتصاد الكلي تعرف بالناتج المحلي الصافي المعدل بيئيا . ويجري في الوقت الحاضر أيضا استعراض امكانيات ادخال مفهوم الدخل القومي المعدل بيئيا الذي يحسب الآثار البيئية على جوانب أخرى تتعلق بالصحة والرفاه .

اطار محاسبي واجراءات محاسبية

يتضمن الجدول تاسعا - ٣ اطارا محاسبيا لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة المقترح . ويتكون الاطار من ثلاث مجموعات للجداول المحاسبية . جدولان للعرض والاستخدام/القيمة المضافة ، (الجدول تاسعا - ٣ ، الجزءان ألف وباء) يشرحان تدفقات السلع والخدمات المنتجة والمستوردة (٥١٧,٤ + ٧٤,٥) واستخدامها ، موزعا حسب أنشطة الانتاج الاقتصادي (٣٢٤,٠) والطلب النهائي ، أي الاستهلاك (١٧٥,٠ + ٤٢,٥) ، والتراكم الرأسمالي (٦٨,٠ + ١,٤ + ٧,٣) والصادرات (٧٣,٧)[٣٤] . أما ميزانية الأصول الاقتصادية والبيئية (الجدول تاسعا - ٣ ، الجزء جيم) فتبين الأرصدة في بداية ونهاية الفترة المحاسبية ، والتغيرات في الأرصدة فيما بين بداية الفترة المحاسبية ونهايتها . ويوضح الجدول تاسعا - ٣ أيضا أن رصيد الأصول في الميزانية يرتبط بحسابات التدفق في جدول الاستخدام/القيمة المضافة عن طريق حسابات التراكم الرأسمالي التي تشكل جزءا لا يتجزأ في مجموعتي الجداول .

والفرق بين هذا الاطار والحسابات التقليدية هو أن الاطار يدخل التكاليف البيئية للنضوب "الكمي" للموارد الطبيعية والتدهور "النوعي" في البيئة (ومرجعه أساسا التلوث) الذي يعبر عنه توسيع حدود الأصل الرأسمالي لكي يشمل الأصول الطبيعية . وهذان الجانبان لمحاسبة التكاليف البيئية ورأس المال الطبيعي مبينان في الجدول تاسعا - ٣ في شكل مساحات مظللة .

---

(٣٤) الأرقام المبينة في الجدول تاسعا - ٣ تخيلية الى حد كبير رغم استنادها الى بيانات اقتصادية "أساسية" لبلد له وجود ، والقصد منها تقديم صورة توضيحية فقط .

الجدول تاسعا - ٣ اطار للمحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة (موحد)

		جيم - الاصول		
		المنتجة		
		باستثناء (أحياء الطبيعية)	الطبيعية (أحياء البيئة)	الاصول الطبيعية غير المنتجة
الارصدة الافتتاحية		٩٩١,٣	٨٣,١	٧٤٤,٤
+ (زائد)				
باء - الاستخدام/القيمة المضافة	المجموع	الانتاج المحلي (الصناعات)	الاستهلاك النهائي الاسر المعيشية	الحكومة
استخدام السلع والخدمات	٥٩١,٩	٣٣٤,٠	١٧٥,٠	٤٣,٥
خدمات حماية البيئة	(٣٦,٢)	(٣٣,٤)	(٨,٨)	(٥,٠)
الناتج المحلي الاجمالي		٢٩٣,٤		
استهلاك الاصول الثابتة		٢٦,٣		
الناتج المحلي الصافي		٢٦٧,١		
استخدام الاصول الطبيعية (التكاليف البيئية)	١,٦-	٥٩,٨	١٧,١	٥,٠-
النضوب		(١٧,٥)	(٠,٧)	
التدهور	(١,٦+)	(٤٢,٣)	(١٦,٤)	(٥,٠+)
تعديل الطلب النهائي بيئيا (التكاليف البيئية)		٢٣,٢	١٧,١-	
الناتج المحلي الصافي المعدل بيئيا		١٨٥,١		
+ (زائد)				
ألف - العرض				
السلع والخدمات	٥٩١,٩	٥١٧,٤		
استيراد المخلفات	١,٦-			

التراكم الرأسمالي			باقي العالم
الاصول المنتجة			
باستثناء (أحياء الطبيعية)	الطبيعية (أحياء البيئة)	الاصول الطبيعية غير المنتجة	الصادرات/ الواردات
٦٨,٠	١,٤	٧,٣	٧٣,٧
(٥,٠)	(٥,٠)	(٥,٠)	
٣٣,٠-	٣,٣-		
٥,١	٠,٩+	٧٣,٠+	٤,٧+
	(٠,٩+)	(١٧,٣+)	
٥,١		(٥٥,٧+)	(٤,٧+)
٥,١-			
			٧٤,٥
			١,٦-

		+ (زائد)	
اعادة تقييم وتعديل وفقا للقيمة السوقية	١٣٨,١	١٣,٥	٤٦٤,٠
تغييرات أخرى في الحجم	٢٥,٣-		٢٢,٨
	= (يساوي)		
الارصدة الختامية	١ ١٤٩,١	٩٣,٨	٢ ١٦٥,٥

المصدر : J. Van Tongeren, P. Bertelmus "المحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة : اطار لنظام تابع لنظام الحاسبات الوطنية" ، (سيصدر في نشرة استعراض الدخل والثروة The Review of Income and Wealth) .

محاسبة الاستخدام المستديم للموارد الطبيعية

الموارد الطبيعية جزء من الثروة الحقيقية لأي أمة . لذلك يتضمن الإطار ، بالإضافة الى الأصول المنتجة المتمثلة في السلع الرأسمالية والأرصدة السلعية التي ينتجها البشر ، ما يلي : (أ) أصول منتجة في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك لكنها تنمو نموا "طبيعيا" ؛ (ب) أصول طبيعية غير منتجة ، وتشمل موارد متجددة نادرة "في الأراضي العامة" (أي البيئة الطبيعية) ، مثل الموارد البحرية أو الغابات المدارية التي تنمو خارج نطاق السيطرة الإدارية الفعلية في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك ؛ وموارد غير متجددة من الأراضي والتربة والأصول التحتربية (الرواسب المعدنية) ؛ والموارد الدورية مثل الهواء والماء .

ويقيد انضاب مختلف الأنشطة الاقتصادية لأرصدة الموارد الطبيعية كتكلفة بيئية على هذه الأنشطة ، وهي مبينة في الجدول تاسعا - ٣ في شكل مجموع قيمته ١٨,٢ من الوحدات النقدية بالنسبة لجميع الأنشطة الاقتصادية (الصناعات : ١٧,٥ ، والأسر المعيشية : ٠,٧) . وأسوة بتكاليف الاستهلاك الوسيط ، يمكن طرح تكاليف نضوب البيئة من الناتج الإجمالي من أجل حساب "القيمة المضافة الإجمالية المستديمة"(٣٥) . وبغية المحافظة على العلاقات المحاسبية في نظام الحسابات الوطنية ، يتعين أيضا إجراء نفس عملية الطرح من الطلب النهائي . ويظهر هذا في الجدول تاسعا - ٣ في شكل نقصان في قيمة الأصول الطبيعية غير المنتجة (مثل الأحياء البرية ، والأصول التحتربية والطبقات الصخرية المائية : -١٧,٣) ونقصان في الوظائف الايكولوجية للأصول الطبيعية المنتجة مثل ، الدمار الذي يلحق بالبيئات الطبيعية في الغابات المستزرعة (-٩,٠) .

وتتيح المنهجيات المحاسبة للموارد المادية المذكورة أعلاه أدوات مباشرة نسبيا لقياس معدلات نضوب أرصدة الموارد الطبيعية واحتياطياتها . ومع ذلك ، فإن التعبير عن هذه الأصول أو التغيرات بالقيم النقدية يثير استشكالات كثيرة . ففي الحالة التي تكوّن الموارد الطبيعية مما يمكن الاستعاضة عنه بمواد أخرى (داخل نطاق السوق) أو بموارد بشرية أو بأصول منتجة ، يكون تقدير تكاليف الإحلال ، أي القيمة

---

(٣٥) تشير لفظة "مستديم" في هذا الموضع على وجه التحديد الى نسبة استهلاك لأرصدة الموارد الطبيعية ، أسوة بالنسبة المطبقة في استهلاك رأس المال المنتج في الناتج الوطني "الصافي" أو حسابات الدخل "الصافية" (ترد أدناه مناقشة تتناول عناصر أخرى تؤثر في القابلية للاستدامة بالنسبة للإنتاج وتوليد الدخل والنمو الاقتصادي) .

السوقية لانتاج البديل ، هو أفضل إجراء التقييم على الارجح . لكن عندما لا توجد إمكانية لمثل هذا الإحلال ، مثل حالة الموارد "التكميلية" ، يضحى التقييم أكثر صعوبة نظرا الى أن النفاد النهائي لهذه الموارد أو تدهورها الذي لا إصلاح له يحول دون وجود أي بديل أمام الأجيال المقبلة لانتاج نفس المنتج بنفس تكنولوجيا الانتاج .

ومن البديهي أن تطبيق مفهوم الفرصة أو مفهوم تكلفة المستعمل للقيام سلفا بحساب القيمة الحاضرة للنواتج المستقبلة يبدو مقبولا من الناحية النظرية . وافتراض أن أحادي المنتجين والمستهلكين في يومنا هذا هم مقيمو الفوائد المستقبلة يحتاج الى وزن تفضيلاتهم التي يفصح عنها استعدادهم للتضحية بالاستهلاك أو الانتاج الحالي لمصلحة الأجيال المقبلة . ومن ناحية أخرى ، يمكن للمرء أن يتصور أن التفضيلات الفردية قد تنطوي على قصر نظر بالنسبة للمستقبل ، بمعنى ، عجزها عن تقييم الاعتبار الاجتماعي المتمثل في المحافظة على الموارد من أجل الأجيال القادمة . في هذه الحالة ، يمكن أن توضع قواعد معيارية (حكومية) بشأن الاستخدام المرجأ للموارد أو عدم استخدامها . ويكون تقدير تكاليف انتهاك هذه القواعد ، الذي يقاس بالاستغلال الفعلي للموارد ، مقدرا عندئذ من زاوية مستويات وأنماط إنمائية يتصور سلفا أنها مرغوبة اجتماعيا . بيد أن عدم استخدام الموارد القابلة للنفاد (وبصفة خاصة الأصول التحتربية من الموارد المعدنية) خيار غير عملي اقتصاديا للبلدان التي وهبت هذه الموارد . وأحد الطرق المحاسبة عن هذه الموارد هو افتراض مفهوم واسع للاستدامة يسمح بإعادة استثمار نسبة من الايرادات ، التي تتولد عن استخدام هذه الموارد ، في عمليات انتاجية بديلة .

محاسبة الانتاج والاستهلاك السليمين بيئيا

تكفل أنماط الانتاج والاستهلاك السليمة بيئيا المحافظة على نوعية البيئة أو الارتقاء بها . ويمكن التعبير عن هذا العنصر في المحاسبة البيئية بإدخال بند يتعلق بالخدمات البيئية ، كإدخال عنصر إضافي يتعلق بالخدمات المستمدة من الطبيعة في نظام موسع للانتاج . ويمكن مبدئيا تحقيق هذا التوسع بإضافة "حساب انتاج الطبيعة" الى حسابات الصناعة والاسر المعيشية والحكومة[٣٦] ومع ذلك فإن الإطار المحاسبي

---

(٣٦) على نحو ما اقترح "A proposed environmental accounts framework", in Y.J. Ahmad, S. El Serafy and E. Lutz, eds., Environmental accounting for Sustainable Development (Washington, D.C., World Bank, 1989), pp. 65-78 .

الحالي يسعى الى تجاوز العقبات التي يكاد يكون من المستحيل تجاوزها المتصلة بقياس وتقييم ما تنتجه الطبيعة من خدمات ، بالتركيز على التكاليف الفعلية والتكاليف المحتملة لتدهور البيئة ضمن حدود الانتاج والاستهلاك الاقتصاديين التقليديين (بصيغتهما المحددة في نظام الحسابات الوطنية) ، باستثناء توسيع مفهوم التكوين الرأسمالي وجعله مفهوما لـ "التراكم" الرأسمالي للأصول الاقتصادية والبيئية .

وفي الجدول تاسعا - ٣ يظهر التدهور البيئي الناجم عن الانشطة الاقتصادية بوصفه الكلفة البيئية لاستعمال خدمات الاصل الطبيعي المخصص للصناعات المختلفة (٤٢,٣) وللأسر المعيشية الخاصة (١٦,٤) التي تتسبب في إفراز المخلفات والتلوث أو في إفساد نوعية الهواء والماء والارض . وثمة آثار إضافية تنجم عن "الاستيراد" غير الطوعي للنفايات مثل دفن المخلفات الأجنبية في الأراضي الوطنية (١,٦) أو التي تنجم عن مخلفات السلع الرأسمالية (المكهنة) (٥,١) . وبالنسبة لأنشطة الحماية الحكومية التي تخرج عن نطاق السوق (٠,٥) فهي أنشطة تنفذ بنفس التكلفة (-٠,٥) من أجل اتقاء تدهور بيئي غير مدرج . وينعكس إجمالي التدهور البيئي في شكل نقصان قيمة الأصول الطبيعية غير المنتجة (-٥٥,٧) و "تصدير" النفايات (-٤,٧) . وبطرح تكاليف التدهور (بالإضافة الى تكاليف النضوب المبينة أعلاه) من إجمالي القيمة المضافة تكون النتيجة ، من حيث المبدأ ، هي "القيمة المضافة الإجمالية السليمة اقتصاديا والمستديمة" .

إن آثار الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع البشر على الأصول الطبيعية أو الأصول من صنع البشر لا ترجع ، في القسم الغالب منها على الأقل ، الى الاستعمال الاقتصادي للأصول الطبيعية . ومن ثم ، لا تدرج هذه الآثار كتكلفة بيئية لهذا الاستعمال ، الذي كان بذلك يرتب أثرا على القيمة المضافة وتوليد الدخل ، إنما تدرج تحت عنوان "تغيرات أخرى في الحجم" (خارج نطاق تبويبات الاستخدام/القيمة المضافة) في ميزانيات الأصول الحقيقية . وتظهر هذه الاضرار في الجدول تاسعا - ٣ في شكل نقصان في الأصول التي ينتجها البشر (-٣٥,٣) والأصول الطبيعية غير المنتجة (كقيمة سالبة يعوض عنها بنمو طبيعي واستكشافات للأصول التحتربية مما ينتج عنه تغيير في الحجم الإجمالي قيمته ٣٢,٨) .

ويقترح أن يكون تقدير القيمة المصافية للتدهور البيئي (على أساس أنه سيجري تخفيف جزئي للتدهور البيئي الحاصل أثناء فترة المحاسبة) عن طريق حساب التكاليف التقديرية المحتملة للتخفيف . وتتمثل هذه التكاليف فيما يلزم من نفقات إما للرجوع الى المستوى النوعي للبيئة الذي كان قائما في بداية فترة المحاسبة ، أو تحقيق مستوى تحدده المعايير البيئية "الرسمية" . والمفروض أن تتضمن هذه المعايير

حلا تكنولوجيا لتخفيف حدة التدهور البيئي يمكن "بصورة معقولة" توقع تطبيقه من جانب مختلف المتسببين في التلوث . فإذا لم تكن هذه المعايير أو الحلول التكنولوجية متاحة ، جرى تقدير تكاليف افتراضية لتجنب التدهور (الحاصل فعلا) .

الناتج والدخل المعدلان بيئيا

يتيح إدخال التكاليف البيئية في الانتاج والاستهلاك وفي التغيرات التي تطرأ على الأصول التي ينتجها البشر أو الأصول الطبيعية إمكانية حساب قيمة مضافة معدلة بيئيا ، إذا جمعت على مستوى الاقتصاد ، أتاح ذلك حساب ناتج محلي ودخل قومي معدلين بيئيا .

وفي الجدول تاسعا - ٣ ، يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي باعتباره الفرق بين العرض المحلي الإجمالي للسلع والخدمات (S) والاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات (IC) :

الناتج المحلي الاجمالي = العرض المحلي الاجمالي للسلع والخدمات - الاستهلاك الوسيط للسع والخدمات = ٥١٧,٤ - ٢٢٤,٠ = ٢٩٣,٤

وبطرح استهلاك رأس المالي الثابت (CC) وتكاليف نضوب البيئة (EC_d) (ن) من الناتج المحلي الإجمالي يكون حاصل الطرح هو المجموع المعدل للناتج المحلي الصافي ، معدلا باحتساب نضوب الموارد الطبيعية (NDP)* :

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الاجمالي - استهلاك رأس المال الثابت - تكاليف نضوب البيئة(ن) = ٢٩٣,٤ - ٣٦,٣ = ٢٤٩,٦

وإذا جرى أيضا طرح تكاليف تدهور نوعية البيئة (EC_q) (ت) من قبل الصناعات (٤٢,٣) والأسر المعيشية (١٧,١) والناجم عن السلع الرأسمالية (٥,١)(٣٧) كان حاصل الطرح هو المجموع الرئيسي المقترح لـ "الناتج المحلي الصافي المعدل بيئيا" كما يلي :

---

(٣٧) نقلت التكاليف البيئية التي تتسبب فيها الاسر المعيشية والتكاليف البيئية الناجمة عن السلع الرأسمالية المكهنة من الطلب النهائي عن طريق "سطر تعديل الطلب بيئيا" في الجدول .

الناتج المحلي الصافي المعدل بيئيا = الناتج المحلي الاجمالي - استهلاك رأس المالي الثابت - تكاليف نضوب البيئة(ن) - تكاليف تدهور نوعية البيئة(ت)

= ٢٩٣,٤ - ٢٦,٣ - ١٧,٥ - ٦٤,٥ = ١٨٥,١

وإذا أجريت تسوية إضافية للناتج المحلي الصافي المعدل بيئيا لإدخال صافي تحويلات الايرادات الآتية من الخارج الى الناتج المحلي ، وإدخال الاضرار والفوائد البيئية (مثلا ، إدخال عنصر النفقات "الدفاعية" اللازمة لحماية البيئة ، والتلوث المتصل بالرعاية الصحية والترويح .... وما الى ذلك) أمكن تحديد "الدخل القومي المعدل بيئيا" . وهذا الرقم الإجمالي قريب الصلة الى حد كبير من تحليل الرفاه ، بمعنى "مطالبات" الأسر المعيشية المتعلقة بالسلع والخدمات التي تخلق رفاها حقيقيا ، وبصفة خاصة بعد إجراء توزيع آخر للدخل القومي لأغراض حساب "الدخل المتاح" .

وليس معنى خصم التكاليف البيئية من المؤشرات الكلية التقليدية أن الوحدات الاقتصادية الفردية تقوم بالفعل بإدخال هذه التكاليف على مستوى الاقتصاد الجزئي . فهذه التكاليف عبارة عن حسابات لا تمس أنماط العرض والطلب أو عملية التكوين السعري المقابلة لها خلال فترة المحاسبة . وحاصل طرح هذه القيم الناتجة عن عمليات حسابية يكون أرقاما إجمالية لم تمر في تقييمها بمحك التكوين السعري في السوق وهي بذلك لا تقبل المقارنة الدقيقة مع قيم المعاملات السوقية التي تقدمها الحسابات الوطنية . وقد تكون وظيفة المؤشرات المعدلة بهذه العمليات الحسابية أميل بذلك الى تحديد التشوهات الهيكلية في الاقتصاد والاتجاهات التي تنم عن عدم استدامة النمو أكثر مما تعطي صورة دقيقة لأي نشاط اقتصادي جرى في الماضي .

وباستخدام أرقام الجدول تاسعا - ٣ التي تنطوي على قدر واسع من التخيلية ، يُجرى في الجدول تاسعا - ٤ مقارنة بين مؤشرات ومعدلات مختارة مستمدة من الحسابات التقليدية (العمود - ١) والحسابات المقابلة في الإطار الحالي (العمود ٢) . وكما هو منتظر ، يجيء الناتج المحلي الصافي المعدل بيئيا أقل من الناتج المحلي الصافي بنسبة ٣٠ في المائة . ويمكن إرجاع هذا الفرق الى التغيرات في مفهومي الاستهلاك النهائي والتكوين الرأسمالي . وبعض هذا التغير مرجعه نقل البند الخارج عن نطاق السوق المتعلق بالمحافظة على البيئة الذي تنفذه الحكومات ، من بند الاستهلاك الحكومي النهائي (٥,٠) الى بند التراكم الرأسمالي الطبيعي (وهو تدهور بيئي سالب قيمته -٥,٠) . بيد أن معظم التغير في الناتج المحلي ينجم مع ذلك من قيد التكاليف

البيئية بوصفها تغيرات في التراكم الرأسمالي (-٧٧,٠ ، بما فيها القيمة الصافية لنقل النفايات العابر للحدود) ، بما يمثل "سحبا للاستثمارات" إجماليا قيمته (-٢٣,٥) . كذلك ، تظهر هذه التغيرات في حصص الاستهلاك النهائي وفي التكوين/التراكم الرأسمالي في الناتج المحلي الصافي . وتُبرِزُ الزيادة الحاصلة في حصة الاستهلاك النهائي من ٨١ في المائة الى ١١٥ في المائة بصورة لافتة للنظر نمطا معيشيا استهلاكيا غير قابل للاستدامة على حساب قاعدة الموارد الطبيعية .

الجدول تاسعا - ٤ تحليل مقارن للمحاسبة التقليدية والمحاسبة البيئية : مؤشرات مختارة

	الناتج المحلي الصافي - الحساب الأساسي (١)	الناتج المحلي الصافي المعدل بيئيا - الحساب الأساسي (٢)
الناتج المحلي	٢٦٧,١	١٨٥,١
الاستهلاك النهائي	٢١٧,٥	٢١٢,٥
الاستهلاك النهائي/الناتج المحلي (النسبة المئوية)	٨١	١١٥
التكوين الرأسمالي الصافي	٥٠,٤	-٢٣,٥
التكوين (التراكم) الرأسمالي الصافي/الناتج المحلي (النسبة المئوية)	١٩	-١٣
القيمة المضافة/رأس المال (النسبة المئوية)	٢٥	٧

وتوضح الآثار المذكورة أعلاه التغيرات الحاصلة في تركيب الدخل المتحقق ومستوى ونمط الإنفاق في الاستهلاك والاستثمار النهائيين . ومكان هذه المؤشرات غالبا هو تحليلات الاقتصاد الكلي للدخل والاستهلاك والادخار والنمو والرفاه . ومن شأن تطبيق تحليلات أكثر اتجاها نحو التكلفة ، وبالخصوص إذا تضمنت تحليلا حسب القطاع الاقتصادي ، أن يفسر التغيرات في الانتاجية نظرا الى أنه سيدخل في الاعتبار التكاليف البيئية وتكاليف الموارد الطبيعية . وتؤثر التغيرات في الأصول البيئية ، بالمعنى الواسع للتراكم الرأسمالي ، في انتاجية عنصر "رأس المال" (بما فيه رأس المال الطبيعي) في عملية الانتاج . ويبين الجدول تاسعا - ٤ انخفاض النسبة العامة للقيمة المضافة/رأس المال (على أساس الأرصدة الافتتاحية للأصول الواردة في الجدول تاسعا - ٣) من نسبة ٣٥ في المائة الى نسبة ٧ في المائة ، واقتران ذلك باختلافات ملموسة بين الصناعات المختلفة في الحسابات التفصيلية الأصلية . وتنجم عن ذلك صورة مختلفة كل الاختلاف لفعاليات رأس المال على المستويين الوطني والقطاعي . ومؤدى ذلك ، أن السياسات الاستثمارية للحكومة والصناعة يمكن أن تتأثر تأثرا ملحوظا بهذه النُهج المحاسبية الجديدة في حالة أن تصبح هذه المحاسبة ممارسة مقبولة على مستويي الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي .

جيم - مؤشرات ديموغرافية مختارة

ما زالت البحوث تسترعي الانتباه إلى التفاعلات المهمة القائمة بين العوامل الديموغرافية والعوامل الاجتماعية الاقتصادية . وتندمج الروابط بين السكان والتنمية بصورة واضحة فيما يتعلق بالقوى العاملة والعمالة وما يتصل بهما من اهتمامات متعلقة بالموارد البشرية والبيئة . وهذا يعطي الجزء صورة عامة سريعة للاتجاهات الديموغرافية والتغير في التكوين السكاني واتجاهات الوفيات والتحول الحضري . ومصادر المعلومات هي المنشورات الحديثة لشعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

التكوين السكاني

إن التكوينات الشبابية المصاحبة للنمو السكاني السريع تعني أن السكان في فئات العمر المنتج اقتصاديا يعولون نسبة كبيرة من السكان . فوفقا لتنقيح عام ١٩٩٠ للتقديرات السكانية الرسمية للأمم المتحدة يُقدر سكان العالم الذين دون سن الخامسة عشرة بـ ١ ٧١٠ ملايين و ١٧ من كل ٣٠ من هؤلاء الأطفال يعيشون في المناطق النامية .

ونحو ٣٦ في المائة من الناس الذين يعيشون في البلدان النامية لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشرة . وخصوبتهم بصفتهم بالغين سيكون لها أثر ضخم في معدلات النمو السكاني وبالتالي في الموارد العالمية . وثمة فروق جغرافية ملحوظة في التوزيع العمري الحالي كما يتضح من الجدول ٩ - ٥ الذي يبين المستويات والاتجاهات السابقة للخصوبة والوفيات . وأصغر السكان سنا يوجدون في افريقيا . ففي هذه المنطقة تبلغ نسبة السكان الذين دون سن الخامسة عشرة نحو ٤٥ في المائة ونسبة من يبلغون من العمر ٦٥ سنة فأكثر ٣ في المائة . وعليه ، فإن نحو نصف السكان يوجدون في الفئتين العمريتين المعالتين صفر - ١٤ و ٦٥ فأكثر .

وثمة باعث آخر على القلق هو تزايد نسبة كبار السن في البلدان المتقدمة النمو حيث وصلت فعلا نسبة من يبلغون من العمر ٦٥ سنة فأكثر نحو ١٢ في المائة . وفي البلدان النامية يمثل كبار السن ٤,٥ في المائة من مجموع السكان . والتوزيع العمري للسكان في أمريكا اللاتينية وآسيا يقع بين التوزيع الذي يغلب عليه صغر السن في افريقيا والتوزيع الذي يغلب عليه كبر السن نسبيا في أمريكا الشمالية وأوروبا وأوقيانيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ففي هاتين المنطقتين الرئيسيتين تبلغ نسبة من هم في سن ٦٥ فأكثر من السكان نحو ٥ في المائة ونسبة من هم دون سن ١٥ نحو الثلث .

الجدول ٩ - ٥ النسبة المئوية للسكان في الفئات العمرية صفر - ١٤ و ١٥ - ٦٤ و ٦٥ فأكثر حسب المناطق الرئيسية والاقاليم : ١٩٨٠ و ١٩٩٠

المنطقة الرئيسية والاقليم	١٩٨٠				١٩٩٠			
	المجموع	صفر-١٤	١٥-٦٤	٦٥ فأكثر	المجموع	صفر-١٤	١٥-٦٤	٦٥ فأكثر
العالم	١٠٠,٠	٣٥,٢	٥٨,٩	٥,٩	١٠٠,٠	٣٢,٣	٦١,٥	٦,٢
البلدان المتقدمة النمو	١٠٠,٠	٢٣,١	٦٥,٤	١١,٥	١٠٠,٠	٢١,٤	٦٦,٥	١٢,١
البلدان النامية	١٠٠,٠	٣٩,٤	٥٦,٦	٤,٠	١٠٠,٠	٣٥,٦	٥٩,٩	٤,٥
افريقيا	١٠٠,٠	٤٤,٨	٥٢,٢	٣,٠	١٠٠,٠	٤٥,٠	٥٢,٠	٣,٠
آسيا	١٠٠,٠	٣٧,٦	٥٨,٠	٤,٤	١٠٠,٠	٣٢,٩	٦٢,١	٥,٠
أمريكا اللاتينية	١٠٠,٠	٣٩,٣	٥٦,٣	٤,٤	١٠٠,٠	٣٥,٨	٥٩,٤	٤,٨
أمريكا الشمالية	١٠٠,٠	٢٢,٥	٦٦,٤	١١,١	١٠٠,٠	٢١,٤	٦٦,١	١٢,٥
أوروبا	١٠٠,٠	٢٢,٣	٦٤,٦	١٣,١	١٠٠,٠	١٩,٥	٦٧,١	١٣,٤
أوقيانيا	١٠٠,٠	٢٩,٣	٦٢,٧	٨,٠	١٠٠,٠	٢٦,٦	٦٤,٤	٩,٠
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٠٠,٠	٢٤,٧	٦٥,٠	١٠,٣	١٠٠,٠	٢٥,٥	٦٤,٩	٩,٦

المصدر : World Population Prospects, 1990 ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.91.XIII.4) ، الجدول ٤٦ .

والباعث الرئيسي على القلق في البلدان النامية هو أن نسبة من هم دون سن ١٥ مرتفعة أكثر من اللازم والتشيخ السكاني ظاهرة كثيرا ما تُغفل في قائمة الصعوبات التي تواجه العالم النامي . بيد أنها قد تصبح إحدى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى مع حدوث تغير ديموغرافي كبير في بلدان استعدادها ضئيل لمواجهته . والتخفيضات المستمرة في عدد الوفيات والخصوبة ترفع نسبة كبار السن في جميع المناطق في العالم ؛ ومعدل نمو هذه الفئة أكبر من معدل نمو مجموع عدد السكان .

والأطفال وكبار السن هم بوجه عام الفئة المعالة من السكان ويمثل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة القوة المنتجة الرئيسية . وبالنسبة للعالم ككل انخفض عدد الأشخاص الذين هم في فئة السن المعالة بالنسبة إلى عدد الأفراد الذين هم في سن منتجة في العقد الأخير (انظر الجدول ٩ - ٦) وقد جاء هذا أساسا نتيجة للانخفاض المنتشر في الخصوبة الذي تقابله بصورة معتدلة تحسنات مطردة فيما يتعلق بمعدل الوفيات . ولا يزال عبء الإعالة في البلدان النامية أكبر منه في البلدان المتقدمة النمو بنسبة تبلغ نحو ٣٣ في المائة ، وهذا يعكس ارتفاع الخصوبة في البلدان النامية . وتوجد في افريقيا أعلى نسبة إعالة في العالم . وفي عام ١٩٩٠ كان هناك نحو ٩٣ شخصا في فئة السن المعالة في مقابل كل ١٠٠ شخص في سن العمل . وكانت نسبتا الإعالة في آسيا وأمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٠ ، ٦٩ و ٦١ على التوالي . وارتفاع نسبة الإعالة في البلدان النامية ، لا سيما في البلدان ذات الموارد الطبيعية المحدودة ، ليس مواتيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الوفيات

إن متوسط العمر المتوقع عند الولادة ، وهو مقياس سريع يبين الأحوال العامة للصحة والوفيات ، قد ازداد في العالم ككل من ٦٢,١ سنة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ إلى ٦٣,٩ سنة في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ (انظر الجدول ٩ - ٧) . وانخفض المعدل العالمي التقديري للوفيات فيما بين الرضع من ٧٩ إلى ٧٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في نفس هذه الفترة .

ومازالت توجد فروق كبيرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي . وبالنسبة إلى البلدان النامية ككل بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة للجنسين في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، ٦١,٤ سنة . وبلغت الزيادة في متوسط العمر المتوقع على العقد السابق عامين . وقدر معدل الوفيات بين الرضع في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ بـ ٧٨ لكل ٠٠٠ ١ مولود

حي ، وهذا يمثل انخفاضا عن معدل الوفيات الذي كان سائدا قبل ذلك بعشر سنوات والذي بلغ ٨٩ . وفي خلال نفس هذه الفترة ، سجلت البلدان المتقدمة النمو التي كان متوسط العمر المتوقع فيها منذ عقد من الزمن أكبر من ذلك بكثير ، إذ كان يبلغ ٧٣,٨ ، تحسنا نسبته ١,٦ في المائة ، فبلغ متوسط العمر المتوقع ٧٤ سنة .

الجدول ٩ - ٦ نسب الإعالة السكانية ، الكلية والمتعلقة بالفئتين العمريتين دون سن ١٥ و ٦٥ سنة فأكثر ، حسب المناطق الرئيسية والاقاليم : ١٩٨٠ و ١٩٩٠

(نسب مؤية)

المنطقة الرئيسية والاقليم	١٩٨٠			١٩٩٠		
	المجموع	دون سن الـ ١٥	٦٥ فأكثر	المجموع	دون سن الـ ١٥	٦٥ فأكثر
العالم	٦٩,٩	٥٩,٨	١٠,١	٦٢,٦	٥٢,٦	١٠,١
البلدان المتقدمة النمو	٥٣,٠	٣٥,٤	١٧,٦	٥٠,١	٣٢,٠	١٨,١
البلدان النامية	٧٦,٦	٦٩,٥	٧,١	٦٦,٧	٥٩,٣	٧,٤
افريقيا	٩١,٦	٨٥,٨	٥,٨	٩٢,٥	٨٦,٧	٥,٨
آسيا	٧٢,٥	٦٤,٩	٧,٦	٦١,٠	٥٢,٩	٨,٠
أمريكا اللاتينية	٧٧,٥	٦٩,٧	٧,٧	٦٨,٥	٦٠,٤	٨,١
أمريكا الشمالية	٥٠,٨	٣٤,٠	١٦,٨	٥١,٢	٣٢,٤	١٨,٨
أوروبا	٥٤,٩	٣٤,٦	٢٠,٣	٤٩,٢	٢٩,٢	٢٠,٠
أوقيانيا	٥٩,٥	٤٦,٨	١٢,٨	٥٥,١	٤١,١	١٤,٠
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٥٣,٩	٣٨,١	١٥,٨	٥٤,٠	٣٩,٢	١٤,٨

المصدر : World Population Prospects, 1990 ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.91.XIII.4) ، الجدول ٤٦ .

الجدول ٩ - ٧ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدل الوفيات بين الرضع ، حسب المناطق الرئيسية والاقاليم : ١٩٨٠ - ١٩٨٥ و ١٩٨٥-١٩٩٠

المنطقة الرئيسية والاقليم	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (السنوات) ١٩٨٠-١٩٨٥	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (السنوات) ١٩٨٥-١٩٩٠	معدل الوفيات بين الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي) ١٩٨٠-١٩٨٥	معدل الوفيات بين الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي) ١٩٨٥-١٩٩٠
العالم	٦٢,١	٦٣,٩	٧٩	٧٠
البلدان المتقدمة النمو	٧٣,٨	٧٤,٠	١٦	١٥
البلدان النامية	٥٩,٤	٦١,٤	٨٩	٧٨
افريقيا	٤٩,٦	٥٢,٠	١١٦	١٠٣
آسيا	٦٠,٥	٦٢,٧	٨٣	٧٣
أمريكا اللاتينية	٦٥,٢	٦٦,٧	٦١	٥٤
أمريكا الشمالية	٧٤,٧	٧٥,٦	١١	١٠
أوروبا	٧٣,٥	٧٤,٤	١٥	١٣
أوقيانيا	٧٠,١	٧١,٣	٣٠	٢٦
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٦٧,٩	٧٠,٠	٢٦	٢٤

المصدر : World Population Prospects, 1990 ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.91.XIII.4) ، الجدولان ٤٥ و ٤٦ .

وفي العالم النامي تشهد افريقيا أسوأ الأوضاع فيما يتعلق بالوفيات . ويقل بنحو ١٠ سنوات متوسط العمر المتوقع عند الولادة عن المستوى المستهدف لعام ١٩٨٥ الذي نادت به خطة العمل العالمية للسكان(٣٨) ، وهو ٦٣ سنة . فقد كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في القارة ككل في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ، ٥٢ سنة لكلا الجنسين ، وهو يقل عن مستواه في المناطق النامية ككل بأكثر من تسع سنوات . ومع ذلك فقد تحسن معدل الوفيات بين الرضع في افريقيا في العقد الماضي ، من ١١٦ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ الى ١٠٣ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ . والأحوال فيما يتعلق بمعدل الوفيات في آسيا أفضل بكثير حيث بلغ متوسط العمر المتوقع ٦٣,٧ سنة للجنسين في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ . بل كانت الأحوال أفضل من ذلك في أمريكا اللاتينية حيث بلغ متوسط العمر المتوقع ٦٦,٧ في المائة في نفس تلك الفترة . وفي الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ، كان معدلا الوفيات بين الرضع في آسيا وأمريكا اللاتينية ٥٢ و ٥٤ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي ، على التوالي . وساعد في خفض معدل الوفيات بين الأطفال كل من التحسن في خدمات رعاية الأم والطفل والتحصينات ضد الأمراض والاشراف المستمر على حالات الحمل وتحسن المستوى التعليمي للمرأة .

بيد أنه على الرغم من التحسنات في معدلات الوفيات بين الرضع ، يموت سنويا في الوقت الحاضر نحو ١٤ مليونا من الأطفال الذين هم دون سن الخامسة في العالم النامي - أي أكثر من ربع مليون اسبوعيا(٣٩) والأسباب المباشرة لأكثر من ٦٠ في المائة من هذه الوفيات هي أمراض يمكن الوقاية منها مثل الاسهال والحصبة والكزاز والسعال الديكي والالتهاب الرئوي . ويتمثل أحد الأهداف التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، المعقود في عام ١٩٩٠ ، في أن يتحقق بحلول سنة ٢٠٠٠(٤٠) خفض معدلات الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلث (أو تخفيضها الى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي ، أيهما أقل) .

---

(٣٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان ، ١٩٧٤ ، بوخارست ، ١٩ - ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.75.XIII.3) ، الفصل الأول ، الفقرة ٢٢ .

(٣٩) منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، "حالة الأطفال في العالم ، ١٩٩١" Oxford and New York, Oxford University Press, 1991 ، الصفحة ٥ .

(٤٠) المرجع نفسه ، ص ٧٢ .

والوفيات بين الأمهات في البلدان النامية لقيت مؤخرا اهتماما عالميا ووطنيا أكبر بسبب انتشار وخطورة هذه المشكلة . ومضاعفات الحمل والولادة هي أحد الأسباب الرئيسية في الوفاة فيما بين النساء اللائي في سن الانجاب . وتتباين مستويات الوفيات بين الأمهات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تباينا أكبر من أي مؤشر صحي آخر . فوفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية تموت سنويا ٠٠٠ ٥٠٠ امرأة لأسباب تتعلق بالحمل والولادة ، ٩٩ في المائة منهن من سكان البلدان النامية .

ويبين الجدول ٩ - ٨ عدد الوفيات بين الأمهات سنويا لكل ٠٠٠ ١٠٠ امرأة في سن الانجاب ، وهذا يبين أن امرأتين من بين كل ٠٠٠ ١٠٠ امرأة في سن الانجاب تموتان في البلدان المتقدمة سنويا لأسباب تتعلق بالحمل ، في حين يموت في العالم النامي عدد من النساء يبلغ حاصل ضرب هذا العدد في ٣٠ . وتوجد أعلى معدلات للوفيات بين الأمهات في افريقيا حيث يقدر عدد الوفيات ب ٦٤٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء . ويرجع جزئيا التباين الواسع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية الى عاملي الرعاية الصحية والاصحاح ، وجزئيا الى مستويات الخصوبة الأعلى بكثير في البلدان النامية .

الجدول ٩ - ٨ معدلات الوفيات بين الامهات ، حسب المناطق الرئيسية والاقاليم ، ١٩٨٣

المنطقة الرئيسية والاقليم	الوفيات بين الامهات (لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي)	الوفيات بين الامهات (لكل ٠٠٠ ١٠٠ امرأة في شريحة السن ١٥ الى ٤٩)
العالم	٣٩٠	٤٥
البلدان المتقدمة النمو	٣٠	٣
البلدان النامية	٤٥٠	٦٠
افريقيا	٦٤٠	١٢٩
آسيا	٤٣٠	٤٩
أمريكا اللاتينية	٢٧٠	٣٤

المصدر : رصد حالة السكان في العالم ١٩٩١ ، (منشور للأمم المتحدة ، سيصدر قريبا) ، الجدول ٥٦ .

التحول الحضري

النمو الحضري له مصدرهان : الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية والزيادة الطبيعية في عدد السكان الحضريين . وعلى الرغم من أن ارتفاع معدلات المواليد يجعل المصدر الاخير عاملا مهما في نمو المدن في البلدان النامية فإن الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية تؤدي هناك دورا أهم من الدور الذي تؤديه في البلدان المتقدمة النمو .

وقد قدر أن عدد السكان الحضريين في العالم في سنة ١٩٩٠ كان ٢,٤ بليون نسمة . ويقدر أن نحو ٥٠ مليون شخص يضافون الى عدد السكان الحضريين في العالم كل سنة ، ويضاف نحو ٣٥ مليون شخص الى السكان الريفيين سنويا(٤١) . وازدادت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية من ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٠ (انظر الجدول ٩ - ٩) .

(٤١) تقرير موجز عن حالة السكان في العالم في سنة ١٩٨٩ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.90.XIII.32) ، الفقرة ٨٥ .

الجدول ٩ - ٩ النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الحضرية ، حسب المنطقة الرئيسية والمنطقة الفرعية ، ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠

المنطقة الرئيسية والمنطقة الفرعية	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
العالم	٣٩,٥	٤٢,٢	٤٥,٢
البلدان المتقدمة النمو	٧٠,٣	٧١,٦	٧٢,٦
البلدان النامية	٢٨,٩	٣٢,٨	٣٧,١
افريقيا	٢٧,٨	٣٠,٦	٣٣,٩
آسيا	٢٦,٣	٣٠,١	٣٤,٤
أمريكا اللاتينية	٦٥,٠	٦٨,٥	٧١,٥
أمريكا الشمالية	٧٣,٩	٧٤,٦	٧٥,٢
أوروبا	٧٠,٤	٧١,٩	٧٣,٤
أوقيانيا	٧١,٣	٧٠,٧	٧٠,٦
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٦٣,٠	٦٥,٢	٦٥,٨

المصدر : "آفاق التحضر في العالم لسنة ١٩٩٠ ، (منشور للأمم المتحدة ، سيصدر قريبا) ، الجدول م - ١ .

ويوجد تباين كبيرفي مستوى نمو عدد سكان المدن فيما بين المناطق المتقدمة والمناطق النامية وداخل المناطق . ففي عام ١٩٩٠ كان يعيش في المناطق الحضرية نحو ٧٣ في المائة من سكان البلدان المتقدمة . وكان الرقم المقابل هو ٣٧ في المائة بالنسبة للبلدان النامية .

وأحد المؤشرات الرئيسية لمدى انتقال السكان من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية هو معدل التحول الحضري ، وهو متوسط المعدل السنوي للزيادة في النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية . ويبين الجدول ٩ - ١٠ معدل التحول الحضري في مختلف مناطق العالم . وينمو عدد السكان الحضريين في العالم بمعدل ٣,١ في المائة أي ضعف معدل نمو السكان في مجموعهم ونحو خمسة أمثال معدل نمو السكان الريفيين .

الجدول ٩ - ١٠ النسب المئوية لمجموع عدد السكان وللسكان الحضريين وللسكان الريفيين حسب المناطق الرئيسية والاقاليم : ١٩٨٠-١٩٨٥ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠

المنطقة الرئيسية والاقليم	مجموع السكان ١٩٨٠- ١٩٨٥	مجموع السكان ١٩٨٥- ١٩٩٠	السكان الحضريون ١٩٨٠- ١٩٨٥	السكان الحضريون ١٩٨٥- ١٩٩٠	السكان الريفيون ١٩٨٠- ١٩٨٥	السكان الريفيون ١٩٨٥- ١٩٩٠
العالم	١,٧٤	١,٧٤	٣,٠٦	٣,٠٩	٠,٨٢	٠,٦٩
البلدان المتقدمة النمو	٠,٦٦	٠,٥٤	١,٠٢	٠,٨١	-٠,٣٤	-٠,١٥
البلدان النامية	٢,٠٩	٢,١١	٤,٦٢	٤,٥٣	٠,٩٧	٠,٨١
افريقيا	٢,٩٤	٢,٩٩	٤,٨٩	٥,٠١	٢,١٤	٢,٠٣
آسيا	١,٨٦	١,٨٧	٤,٥٨	٥,٥٤	٠,٧٩	٠,٦٠
أمريكا اللاتينية	٢,١٧	٢,٠٦	٣,٢٢	٢,٩٣	٠,٠٦	٠,٠٢
أمريكا الشمالية	١,٠٠	٠,٨٢	١,١٧	٠,٩٩	٠,٥١	٠,٣٢
أوروبا	٠,٣٢	٠,٢٥	٠,٧٢	٠,٦٨	-٠,٦٧	-٠,٨٩
أوقيانيا	١,٥١	١,٤٨	١,٣٨	١,٤٦	١,٨٤	١,٥٤
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٠,٨٨	٠,٧٨	١,٥٧	٠,٩٨	-٠,٣٤	٠,٤١

المصدر :آفاق التحضر في العالم لسنة ١٩٩٠ ، (منشور للأمم المتحدة ، سيصدر قريبا) الجداول م - ٥ و م - ٦ و م - ٧ .

وقد استقر الى حد بعيد معدل التحول الحضري في البلدان المتقدمة النمو عند مستوى منخفض . ومن البلدان النامية ، تشهد أمريكا اللاتينية مستوى من التحول الحضري يدخل في نطاق ما تشهده البلدان المتقدمة النمو . وفي آسيا وافريقيا نما عدد السكان الحضريين في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ بمعدل يزيد على ٥ و ٤,٥ في المائة على التوالي . ومع ذلك مازال عدد السكان الريفيين في افريقيا وآسيا يتزايد .

وثمة حركات سكانية معقدة تربط المناطق الريفية والمدن والمدن الكبرى في البلدان النامية . ومن الاسباب التي تشجع على الهجرة الى المدن ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الريفية والنقص في الاراضي القابلة للزراعة وتدهور خصوبة التربة وازدياد الاستغلال التجاري للزراعة وأسواق الاراضي الزراعية وكذلك دعم الحكومة للمحاصيل النقدية . علاوة على ذلك كثيرا ما يحدث تغير في فرص تكسب الحرفيين المقيمين في الريف ، خلال التنمية الاقتصادية ، نتيجة لزيادة توافر السلع المنتجة بالجملة أو التي توزعها المؤسسات الموجودة في المدن . وإن عوامل من هذا القبيل ، وعلى وجه الخصوص جاذبية الحياة الحضرية مع تركز الاستثمار الإنتاجي العام والخاص في مراكز حضرية قليلة نسبيا ، قد أدت الى هجرة صافية سريعة الى معظم المدن في البلدان النامية ، على الاقل في فترات معينة من نموها العمراني والديموغرافي .

المرفق

الجداول الاحصائية

تم تنقيح المرفق الاحصائي وتوسيعه . ويقدم هذا المرفق تغطية منهجية وشاملة لبيانات ذات صلة بالمواضيع التي تتناولها الدراسة بالمناقشة ، ويتضمن إحصاءات مختارة تتعلق بجوانب شتى للناتج العالمي والتجارة والتمويل الدوليين .

ولم تحل القيود المتصلة بوجود الإحصاءات دون بذل الجهود لتقديم معلومات معاصرة في سلاسل زمنية متناسقة وتغطية قطرية تتضمن تقديرات الأمانة العامة وتوقعاتها .

قائمة الجداول

الصفحة

أولا - الناتج العالمي والمؤشرات الاقتصادية الكلية

م -١ سكان العالم والناتج العالمي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي ١٩٧١-١٩٩٠ ..... ٦٢١

م -٢ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، ١٩٨١-١٩٩١ ..... ٦٢٢

م -٣ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : معدلات نمو الناتج المادي الصافي ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٢٣

م -٤ البلدان النامية : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، حسب المجموعات القطرية ، ١٩٨١-١٩٩١ ..... ٦٢٤

م -٥ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية ، ١٩٨٠-١٩٨٩ ..... ٦٢٥

م -٦ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : معدلات البطالة ، ١٩٨١-١٩٩١ ..... ٦٢٧

م -٧ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : التضخم في أسعار الاستهلاك ، ١٩٨١-١٩٩١ ..... ٦٢٨

م -٨ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية : المؤشرات المالية ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٢٩

الصفحة

م -٩ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية : أسعار الصرف السائدة الحقيقية ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٣١

م -١٠ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : مؤشرات الناتج والطلب ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٣٢

م -١١ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : التضخم والأجور الحقيقية ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٣٥

م -١٢ البلدان النامية : الاستثمار والادخار والتحويلات ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ٦٣٦

م -١٣ البلدان النامية : هيكل التجارة في البضائع والخدمات ، ١٩٨٠-١٩٨٨ ..... ٦٣٨

م -١٤ البلدان النامية : التضخم ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٤٠

م -١٥ بلدان أو مناطق نامية مختارة : أسعار الصرف السائدة الحقيقية ، ١٩٨١-١٩٩٠ ..... ٦٤١

ثانيا - التجارة الدولية

م -١٦ اتجاه التجارة : الصادرات ، ١٩٨٠-١٩٨٩ ..... ٦٤٢

م -١٧ اتجاه التجارة : الواردات (فوب) ، ١٩٨٠-١٩٨٩ ..... ٦٤٣

م -١٨ تركيب السلع الأساسية في التجارة العالمية : الصادرات ، ١٩٨٠-١٩٨٨ ..... ٦٤٤

م -١٩ تركيب السلع الأساسية في التجارة العالمية : الواردات ، ١٩٨٠-١٩٨٨ ..... ٦٤٥

م -٢٠ التجارة العالمية : التغيرات في الحجم والأسعار وشروط التبادل التجاري حسب المجموعات القطرية الرئيسية ، ١٩٨١-١٩٩١ ..... ٦٤٦

م -٢١ الأرقام القياسية لأسعار السلع الأولية غير الوقودية المصدرة من البلدان النامية ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٤٨

ثالثا - التمويل الدولي والأسواق المالية الدولية

م -٢٢ ميزان المدفوعات العالمي في الحساب الجاري حسب المجموعة القطرية ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٤٩

الصفحة

م -٣٣ معاملات الحساب الجاري : البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٥٠

م -٣٤ معاملات الحساب الجاري : أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٥٢

م -٣٥ معاملات الحساب الجاري : البلدان النامية ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٥٣

م -٣٦ التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان الصناعية ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٥٦

م -٣٧ التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٦٠

م -٣٨ الاحتياطيات الرسمية وتغطية المصروفات الجارية في البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٦٣

م -٣٩ صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية ، حسب المرفق ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٦٤

م -٤٠ الأموال المجمعة من أسواق الائتمان الدولية ، ١٩٨١-١٩٩٠ .... ٦٦٥

م -٤١ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية حسب نوعها ، ١٩٨١-١٩٨٩ ..... ٦٦٦

م -٤٢ التوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية ، ١٩٨٠-١٩٨٩ ..... ٦٦٧

م -٤٣ الموارد المرتبط بها من قبل المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٦٨

م -٤٤ الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٦٩

م -٤٥ مؤشرات الديون ومدفوعات خدمة الديون للبلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨٠-١٩٩٠ ..... ٦٧١

م -٤٦ إعادة هيكلة الديون مع الدائنين الرسميين ، ١٩٨٣-١٩٩٠ .... ٦٧٣

م -٤٧ اتفاقات إعادة هيكلة الديون مع المصارف التجارية : جميع البلدان النامية ، ١٩٨٣-١٩٩٠ ..... ٦٧٥

رابعا - سوق النفط الدولية

م -٤٨ قيمة صادرات النفط للبلدان الأعضاء في الأوبك ، ١٩٧٠-١٩٩٠ .. ٦٧٦

م -٤٩ إنتاج النفط الخام لبلدان الأوبك ، ١٩٩٠ ..... ٦٧٧

أولا - الناتج العالمي والمؤشرات الاقتصادية الكلية

الجدول م - ١ سكان العالم والناتج العالمي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي ، ١٩٧١-١٩٩٠

	السكان (بالملايين)		معدل نمو السكان (التغير السنوي في النسبة المئوية)		الناتج المحلي الاجمالي (بلايين الدولارات بأسعار ١٩٨٠)		نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي (بدولارات الولايات المتحدة ١٩٨٠)		نمو النصيب الفردي الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٩٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٧٦٨	٨١٦	٠,٩	٠,٦	٧ ٨٤٤	١٠ ٣٥١	١٠ ٢٠٩	١٢ ٦٨٢	٢,٤	٢,٢
أمريكا الشمالية	٢٥٢	٢٧٥	١,١	٠,٩	٣ ٩٥٢	٣ ٩١٧	١١ ٧٢١	١٤ ٢٣٣	٢,٣	٢,٠
أوروبا الغربية	٣٤٩	٣٥٥	٠,٥	٠,٢	٣ ٥٤١	٤ ٤٤٨	١٠ ١٤٣	١٢ ٥٢٠	٢,٤	٢,١
الاتحاد الأوروبي	٣١٨	٣٢٤	٠,٥	٠,٢	٣ ١٢٩	٣ ٩٢٧	٩ ٨٣٤	١٢ ١٢٣	٢,٣	٢,١
أخرى	٣١	٣١	٠,٣	٠,١	٤١٣	٥٢١	١٣ ٣١٠	١٦ ٦٣١	٢,٩	٢,٣
البلدان المتقدمة النمو في آسيا	١٣٥	١٤٤	١,٢	٠,٧	١ ٢٤٦	١ ٨٥٦	٩ ٢٤٩	١٢ ٨٨٣	٣,٣	٣,٤
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	٣٧٦	٤٠٤	٠,٨	٠,٧	–	–	–	–	٤,٤	١,٠
أوروبا الشرقية	١٠٩	١١٣	٠,٦	٠,٣	–	–	–	–	٥,٢	٠,١
الاتحاد السوفياتي	٢٦٧	٢٩١	٠,٩	٠,٩	–	–	–	–	٤,١	١,٤
البلدان النامية	٣ ١٦٣	٣ ٩٠٣	٢,٣	٢,١	٣ ٢١٠	٣ ٢٠٤	٧٣٠	٨٢١	٣,٢	١,٢
حسب المنطقة :										
أمريكا اللاتينية	٣٤٧	٤٣٣	٢,٥	٢,٢	٨٠٢	٨٨٣	٢ ٣١٣	٢ ٠٤٥	٢,٩	١,٢-
افريقيا	٤١٩	٥٦٤	٢,٩	٣,٠	٣١٥	٣٧٣	٧٥٢	٦٦١	٢,٠	١,٣-
غرب آسيا	٨٩	١٢٦	٣,٤	٣,٥	٣٨٣	٣٥٥	٤ ٢٨٧	٢ ٨١٢	٣,٨	٤,١-
جنوب آسيا وشرقها	١ ٢٤٤	١ ٥٦٢	٢,٣	٢,٣	٥٢٠	٩١٦	٤١٨	٥٨٧	٢,٧	٣,٤
البحر المتوسط	٦٧	٨٠	١,٨	١,٧	١٢٤	١٥٧	١ ٨٣٤	١ ٩٥٠	٣,٤	٠,٦
الصين	٩٩٦	١ ١٣٩	١,٨	١,٤	٢٨٩	٦٧٨	٢٩١	٥٩٥	٤,٠	٧,٤
حسب المجموعة التحليلية :										
بلدان فائض رأس المال	٦٧	٩٦	٣,٧	٣,٧	٣٦٦	٣١٣	٥ ٤٥٣	٣ ٢٤٢	٢,٧	٥,١-
البلدان المستوردة لرأس المال	٣ ٠٩٥	٣ ٨٠٧	٣,٢	٢,١	١ ٩٤٣	٢ ٨٩٣	٦٢٨	٧٦٠	٣,٠	١,٩
أربعة بلدان حققت فائضا مؤخرا	٦٣	٧١	١,٩	١,٣	١٤٢	٢٩٧	٢ ٢٤٤	٤ ١٥٧	٣,٣	٦,٤
أخرى	٢ ٥٧٤	٣ ١٥٠	٢,١	٢,٠	١ ٢٢٩	١ ٨٧٩	٤٧٧	٥٩٧	٢,٧	٢,٣
بند تذكيري :										
بلدان افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى	٢٤٩	٣٤٠	٢,٩	٣,١	١٠٩	١٣٩	٤٣٦	٣٨٠	٠,٥-	١,٤-
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون	٤٧٩	٦١٢	٢,٥	٢,٥	٩٦١	١ ٠٤٨	٢ ٠٠٧	١ ٧١٣	٣,١	١,٦-

المصدر : الامم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

الجدول م - ٢ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، ١٩٨١-١٩٩١
(النسبة المئوية للتغير السنوي (أ))

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ (ب)	١٩٩١ (ج)
جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١,٥	ـ٠,٣	٢,٦	٤,٥	٣,٠	٢,٠	٣,٢	٤,٣	٣,٣	*٢,٤	١,٤
البلدان الصناعية الرئيسية	١,٧	ـ٠,٤	٢,٨	٤,٧	٣,٤	٢,٨	٣,٤	٤,٥	٣,٢	*٢,٥	١,٤
ألمانيا (د)	--	ـ١,٠	١,٩	٣,٣	١,٩	٢,٣	١,٦	٣,٧	٣,٩	*٤,٦	٠,٩
ايطاليا	١,٠	٠,٣	١,١	٣,٠	٢,٦	٢,٦	٣,٠	٤,٢	٣,٢	٢,٢	١,٣
فرنسا	١,٢	٢,٦	٠,٧	١,٣	١,٩	٢,٥	٢,٢	٣,٨	٣,٦	٢,٤	٢,١
كندا	٣,٧	ـ٣,٢	٣,٢	٦,٣	٤,٦	٣,٢	٤,٠	٤,٥	٢,٩	٠,٩	٠,١
المملكة المتحدة	ـ١,١	١,٣	٣,٧	١,٨	٣,٨	٣,٦	٤,٨	٤,٢	٢,١	١,٠	ـ٠,٨
الولايات المتحدة (د)	١,٩	ـ٢,٦	٣,٦	٦,٦	٣,٥	٢,٩	٣,٤	٤,٤	٢,٥	١,٠	٠,٩
اليابان (د)	٣,٧	٣,١	٣,٢	٥,١	٤,٧	٢,٧	٤,٦	٥,٨	٤,٧	٥,٦	٣,٤
بلدان صناعية أخرى	٠,٧	٠,٣	١,٤	٣,٤	١,٣	٣,٨	٣,٧	٣,٥	٣,٧	٢,٢	١,٥
بند تذكيري :											
أوروبا الغربية	٠,٢	٠,٧	١,٨	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٣,٨	٣,٤	*٣,٧	١,٢
الاتحاد الأوروبي	٠,١	٠,٦	١,٧	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٣,٩	٣,٥	*٣,٨	١,٢
أخرى	٠,٦	٠,٨	٢,٢	٣,١	٣,٢	٢,٥	٢,٤	٣,٤	٣,٠	٢,٠	٠,٧

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا إلى "الإحصاءات المالية الدولية" التي يصدرها صندوق النقد الدولي .

* تشير إلى فجوة زمنية في السلسلة : فمنذ عام ١٩٩١ ، أصبحت ألمانيا تتضمن (الاقاليم) الشرقية .

(أ) تمثل بيانات المجموعات القطرية متوسطات مرجحة استُخدم فيها كأوزان ترجيح لكل سنة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الأسبق مقوما بأسعار وأسعار صرف العملة في عام ١٩٨٠ .

(ب) تقدير جزئي .

(ج) توقعات ، تستند جزئيا على مشروع "فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية القياسية" (LINK) .

(د) الناتج القومي الإجمالي الحقيقي .

الجدول م ـ ٣ ـ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي :
معدلات نمو الناتج المادي الصافي ،
١٩٨٠ ـ ١٩٩٠
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	٢,٨	١,٦	٢,٨	٤,٢	٣,٥	١,٨	٢,٧	١,٨	٣,٧	١,٤*	٥,٩-
الاتحاد السوفياتي	٣,٩	٣,٣	٣,٩	٤,٢	٣,٩	١,٦	٢,٣	١,٦	٤,٤	٢,٤	٤,٠-
أوروبا الشرقية	٠,٣	٣,٣-	٠,٣	٤,٣	٥,١	٢,٣	٣,٧	٣,٤	٢,١	١,٠-*	١٠,٠-
بلغاريا	٥,٧	٥,٠	٤,٢	٣,٠	٤,٦	١,٨	٥,٣	٥,٠	٣,٤	٠,٤-	١٣,٦-
بولندا	٦,٠-	١٢,٠-	٥,٥-	٦,٠	٥,٦	٣,٤	٤,٩	١,٩	٤,٩	٠,٢-	١٣,٠-
تشيكوسلوفاكيا	٢,٩	٠,١-	٠,٢	٢,٣	٣,٥	٣,٠	٢,٦	٢,١	٢,٣	١,٠	٣,٠-
الجمهورية الديمقراطية الالمانية(أ)	٤,٤	٤,٨	٢,٦	٤,٦	٥,٥	٥,٢	٤,٣	٣,٣	٢,٨	٢,١*	١٣,٤-
رومانيا	٤,٢	٠,٤-	٤,٠	٦,٠	٦,٥	١,١-	٣,٠	٠,٧	٢,٠-	٧,٩-	١٠,٥-
هنغاريا	٠,٩-	٣,٥	٢,٧	٠,٣	٣,٥	١,٤-	٠,٩	٤,١	٠,٥-	١,١-	٥,٥-

المصدر : الامم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

* تشير الى انقطاع في السلسلة .

(أ) بيانات تتعلق بالجمهورية الديمقراطية الالمانية عن عام ١٩٩٠ (تقديرات مقدمة الى اللجنة الاقتصادية لأوروبا من المعهد الالماني للبحوث الاقتصادية ، برلين) .

الجدول م ـ ٤ ـ البلـــدان النامية : معدلات نمـــو النـاتـج المحلي الإجمالي حسب المجموعات القطريـة ١٩٨١ ـ ١٩٩١[أ]
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[أ]	١٩٩١[ب]
جميع البلدان النامية	١,٠	٢,٥	١,٥	٤,٣	٣,٩	٤,٠	٤,٢	٥,٠	٣,٤	٢,٩	٣,٥
حسب المنطقة :											
أمريكا اللاتينية	-٢,٠	-١,٧	-٢,٣	٣,٢	٣,٨	٣,٨	٣,٠	٠,٨	١,١	-٠,٧	١,٥
افريقيا	-١,٠	٢,٦	٠,١	-	٥,٠	١,٧	-٠,١	٢,١	٣,٣	٣,٤	٣,٠
غرب آسيا	-٤,٩	٤,٧	-٣,٨	-٠,٨	-٣,٨	-١,٣	-١,٨	١,١	٣,٤	-	-٠,٥
جنوب آسيا وشرقها	٦,٨	٣,٥	٥,٦	٥,١	٣,٢	٥,٥	٦,٤	٨,٨	٦,٠	٦,٢	٥,٥
البحر المتوسط	٢,٧	٢,٦	١,٠	٣,٨	٢,٩	٥,٦	٣,٧	١,٤	١,٠	-٠,٧	٣,٠
الصين[ج]	٤,٦	٨,٨	١٠,٢	١٤,٥	١٣,٠	٨,٣	١٠,٦	١١,٣	٣,٣	٤,٨	٥,٥
حسب المجموعة التحليلية :											
بلدان فائض رأس المال	-٧,٨	٤,٥	-٣,١	-٣,٠	-٥,٠	-٣,٦	-٣,٢	٠,٣	٣,٤	-	-١,٠
بلـــدان مستـــوردة لرأس المال	٠,٥	١,٥	٠,١	٣,٥	٣,١	٣,١	٣,٧	٣,٥	٣,٣	٣,٣	٣,٠
بلدان تصدير صـــاف للطاقة	٠,١	٣,٦	-١,٨	٠,٨	٠,٥	-٠,٤	-	٣,١	٣,٦	٣,٧	٣,٠
بلدان استيراد صـــاف للطاقة	٠,٨	٠,٥	١,٨	٣,٩	٣,٤	٦,٠	٤,٨	٤,٥	٣,٦	٣,٠	٣,٠
أربعـة بلـدان حققـــت فائضا مؤخرا	٧,٧	٤,٣	٨,٣	٨,٧	٣,٥	١٠,٦	١١,٨	٩,٦	٦,٠	٦,٥	٦,٠
أخرى	-٠,٣	-٠,٣	٠,٧	٣,٠	٣,٤	٥,١	٣,٤	٣,٣	٣,٠	٠,٨	٣,٠
بند تذكيري :											
بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٣,٠	١,٣	-٠,٧	١,٥	٣,٣	٣,٦	١,١	٣,٠	٣,٧	١,٩	٣,٠
خمســـة عشـــر بلـــدا مثقلا بالديون	-٠,٣	-١,٠	-٣,٦	١,٩	٣,٩	٣,٨	٣,٣	١,٣	١,٥	-٠,٨	١,٥

المصدر : الامم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) توقّعات تستند الى مشروع فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية وتقديرات الأمانة العامة . وبالنسبة لمجموعات البلدان النامية قُربت التقديرات الى أقرب نصف نقطة مئوية .

(ج) الناتج المادي الإجمالي ؛ البيانات المتعلقة بالفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٩ هي تقديرات حكومية .

الجدول م - ٥ - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي :
الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية ،
١٩٨٠ - ١٩٨٩
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

		الاستثمار المحلي الإجمالي	الادخار المحلي الإجمالي			صافي التحويل المالي
			المجموع	الادخار الحكومي	الادخار الخاص	
المجموع (أ)	١٩٨٠	٢١,٩	٢١,١	٠,٨	٢٠,٣	٠,٨
	١٩٨٥	١٩,٨	١٩,٦	٠,٧-	٢٠,٣	٠,٣
	١٩٨٦	١٩,٤	١٩,٤	٠,٨-	٢٠,٢	٠,٠
	١٩٨٧	١٩,٧	١٩,٣	٠,١	١٩,٢	٠,٤
	١٩٨٨	٢٠,٥	٢٠,١	٠,٦	١٩,٦	٠,٣
	١٩٨٩	٢٠,٩	٢٠,٦	١,٣	١٩,٤	٠,٣
البلدان الصناعية الرئيسية (أ)	١٩٨٠	٢١,٤	٢٠,٧	٠,٦	٢٠,١	٠,٦
	١٩٨٥	١٩,٦	١٩,٢	٠,٩-	٢٠,٠	٠,٤
	١٩٨٦	١٩,٢	١٨,٩	١,٠-	١٩,٩	٠,٣
	١٩٨٧	١٩,٣	١٨,٧	٠,١-	١٨,٩	٠,٦
	١٩٨٨	٢٠,١	١٩,٦	٠,٤	١٩,٢	٠,٥
	١٩٨٩	٢٠,٤	٢٠,١	١,١	١٩,٠	٠,٣
المانيا	١٩٨٠	٣٣,٦	٣٣,٠	٢,٥	٣٠,٥	٠,٦
	١٩٨٥	١٨,٩	٢٢,٦	٢,٧	١٩,٩	٣,٦-
	١٩٨٦	١٩,٤	٢٤,٧	٢,٤	٢٢,٢	٥,٢-
	١٩٨٧	١٩,٨	٢٤,٩	١,٨	٢٣,١	٥,١-
	١٩٨٨	٣٠,٧	٣٥,٨	١,٤	٣٤,٥	٥,٢-
	١٩٨٩	٣١,٩	٣٧,٧	٣,٨	٣٣,٩	٥,٧-

(يتبع)

الجدول ألف ـ ٥ ـ (تابع)

		الاستثمار المحلي الإجمالي	الادخار المحلي الإجمالي			صافي التحويل المالي
			المجموع	الادخار الحكومي	الادخار الخاص	
اليابان	١٩٨٠	٣٢,٣	٣١,٤	٣,٢	٢٨,٣	٠,٩
	١٩٨٥	٢٨,٥	٣١,٩	٥,٠	٣٦,٩	٣,٤-
	١٩٨٦	٢٨,٠	٣٢,٠	٤,٨	٢٧,٢	٤,٠-
	١٩٨٧	٢٩,٢	٣٢,٤	٦,٤	٢٥,٩	٣,٢-
	١٩٨٨	٣١,٠	٣٣,٣	٧,٦	٢٥,٧	٣,٣-
	١٩٨٩	٣٢,٩	٣٤,١	٨,٥	٢٥,٦	١,٢-
الولايات المتحدة	١٩٨٠	١٦,٠	١٥,٤	٠,١-	١٥,٦	٠,٦
	١٩٨٥	١٦,٣	١٣,٣	٢,٧-	١٦,٠	٣,٠
	١٩٨٦	١٥,٧	١٢,٥	٣,١-	١٥,٧	٣,١
	١٩٨٧	١٥,٣	١٢,١	٢,٢-	١٤,٣	٣,٢
	١٩٨٨	١٥,٣	١٣,١	٢,١-	١٥,٢	٢,٢
	١٩٨٩	١٥,٠	١٣,٥	١,٦-	١٥,١	١,٥

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والسلطات الوطنية .

(أ) حولت البيانات المعدة بالعملة الوطنية الى دولارات لأغراض التجميع باستخدام أسعار صرف معادلة القوى الشرائية المعمول بها في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

الجدول م - ٦ - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : معدلات البطالة ، ١٩٨١ - ١٩٩١[أ]
(النسبة المئوية لمجموع القوى العاملة)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[ب]	١٩٩١[ج]
جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٦,٤	٧,٩	٨,٤	٧,٨	٧,٧	٧,٦	٧,٢	٦,٦	٦,١	٦,٠	٦,٦
البلدان الصناعية الرئيسية	٦,٢	٧,٧	٨,١	٧,٣	٧,٢	٧,١	٦,٧	٦,١	٥,٧	٥,٦	٦,٢
المانيا	٤,٢	٥,٩	٧,٧	٧,١	٧,٢	٦,٤	٦,٢	٦,٢	٥,٦	٥,١	٥,٢
ايطاليا	٧,٨	٨,٤	٨,٨	٩,٤	٩,٦	١٠,٥	١٠,٩	١١,٠	١٠,٩	٩,٩	١٠,٦
فرنسا	٧,٤	٨,١	٨,٣	٩,٧	١٠,٢	١٠,٤	١٠,٥	١٠,٠	٩,٤	٨,٩	٨,٧
كندا	٧,٥	١٠,٩	١١,٨	١١,٢	١٠,٤	٩,٥	٨,٨	٧,٧	٧,٥	٨,١	١٠,١
المملكة المتحدة	٩,٨	١١,٣	١٢,٤	١١,٧	١١,٢	١١,٣	١٠,٣	٨,٥	٦,٩	٦,٤	٨,١
الولايات المتحدة	٧,٥	٩,٥	٩,٥	٧,٤	٧,١	٦,٩	٦,١	٥,٤	٥,٢	٥,٥	٦,٤
اليابان	٢,٢	٢,٤	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٨	٢,٨	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,١
البلدان الصناعية الصغيرة	٧,٣	٨,٦	٩,٦	١٠,٢	١٠,٣	٩,٩	٩,٦	٩,١	٨,٢	٨,٠	٨,٢
بند تذكيري :											
الاتحاد الاوروبي	٧,٨	٩,٣	١٠,١	١٠,٥	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٣	٩,٧	٨,٨	٨,٣	٨,٦

المصدر : الامم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(أ) تتعلق بالبلدان السبعة المبينة وبعشرة بلدان أخرى ، وقد قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتوحيد بيانات البطالة لاغراض المقارنة بين البلدان وعلى الفترات الزمنية مهتدية بتعريفات مكتب العمل الدولي (انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "معدلات موحدة للبطالة : المصادر والاساليب" (باريس : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٨٥)) ؛ واستخدمت التعريفات والتقديرات الوطنية بالنسبة لبلدان أخرى .

(ب) تقديرات جزئية .

(ج) توقعات ، تستند جزئيا الى مشروع فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية .

الجدول م ـ ٧ ـ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي :
التضخم في أسعار الاستهلاك ١٩٨١ ـ ١٩٩١[(أ)]
(النسبة المئوية للتغيُّر السنوي)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[(ب)]	١٩٩١[(ج)]
جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٩,٧	٧,٣	٥,١	٥,٠	٤,٤	٣,٧	٣,٣	٣,٦	٤,٨	٥,٥	٥,٥
البلدان الصناعية الرئيسية	٩,٦	٦,٨	٤,٤	٤,٦	٣,٩	٣,٠	٣,٩	٣,٢	٤,٤	٥,٠	٤,٨
ألمانيا	٦,٣	٥,٢	٣,٤	٢,٤	٢,٢	-٠,١	٠,٢	١,٣	٢,٨	٢,٧	٣,٨
ايطاليا	١٧,٩	١٦,٥	١٤,٧	١٠,٨	٩,٢	٥,٩	٤,٧	٥,١	٦,٣	٦,٥	٦,٨
فرنسا	١٣,٤	١١,٨	٩,٦	٧,٥	٥,٧	٣,٥	٣,٣	٣,٧	٣,٥	٣,٤	٤,٠
كندا	١٢,٥	١٠,٨	٥,٩	٤,٣	٤,٠	٤,٢	٤,٣	٤,١	٥,٠	٤,٨	٦,٢
المملكة المتحدة	١١,٩	٨,٦	٤,٥	٥,٠	٦,٠	٣,٤	٤,٢	٤,٩	٧,٨	٩,٥	٦,٢
الولايات المتحدة	١٠,٣	٦,٢	٣,٢	٤,٣	٣,٥	١,٩	٣,٧	٤,٠	٤,٨	٥,٤	٥,٠
اليابان	٥,١	٣,٧	١,٨	٢,٣	٢,٠	٠,٦	٠,١	٠,٧	٢,٣	٣,١	٣,٧
بلدان صناعية أخرى	١٠,٣	١٠,٠	٨,٤	٧,٢	٧,٠	٦,٢	٥,٥	٥,٥	٦,٨	٧,٩	٨,٤

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى "الاحصاءات المالية الدولية" التي يصدرها صندوق النقد الدولي .

(أ) تمثل بيانات المجموعات القطرية متوسطات مرجحة استخدمت فيها كأوزان ترجيح لكل سنة نفقات الاستهلاك في نفس السنة مقومة بأسعار وأسعار صرف العملة في عام ١٩٨٠ .

(ب) تقدير جزئي .

(ج) توقعات ، استنادا الى مشروع فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية .

الجدول م ـ ٨ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية :
المؤشرات المالية ، ١٩٨٠-١٩٩٠

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
نمو القيمة الحقيقية للنقد(أ)											
(النسبة المئوية للتغير)											
ألمانيا	-٠,٢	-٠,٣	٢,٤	٢,٤	٣,٥	٥,٣	٣,٣	٣,٩	٤,١	٢,٤	٢,١
إيطاليا	-٦,١	-٨,٣	٢,١	-٣,٣	٠,٧	٢,٠	١,٩	٣,٤	٣,١	٥,١	٣,٩
فرنسا	-١,٩	-٠,٨	-٠,٧	١,٣	١,١	١,٠	٢,٣	٣,٧	٢,٤	١,٣	٤,٦
كندا	-١,٠	٨,٢	-٣,٤	-٥,٦	٢,٨	٢,٣	٥,٤	٣,٧	٥,٧	٨,١	١,٦
المملكة المتحدة	-٠,٩	١٢,٥	٥,٦	٤,٧	٦,٦	٥,٣	١٨,٤	١٥,٤	١٠,٩	١٢,٢	٤,٢
الولايات المتحدة	-١,٩	-٤,٥	٢,٢	١٢,٠	٤,٩	٦,٦	٦,٢	٠,٩	٢,٦	-	-١,٤
اليابان	٢,٩	٧,٢	٥,٦	٦,١	٥,٦	٧,٢	٧,٥	١١,٥	٩,٢	١٠,٠	٤,٢
أسعار الفائدة في الأجل القصير(ب)											
(النسبة المئوية)											
ألمانيا	٩,١	١١,٢	٨,٧	٥,٤	٥,٥	٥,٢	٤,٦	٣,٧	٤,٠	٦,٦	٧,٧
إيطاليا	١٥,٩	١٩,٧	١٩,٤	١٧,٩	١٥,٤	١٣,٧	١١,٤	١٠,٧	١١,١	١٢,٦	١٢,٤
فرنسا	١١,٩	١٥,٣	١٤,٩	١٢,٥	١١,٧	٩,٩	٧,٧	٨,٠	٧,٥	٩,١	٩,٩
كندا	١٢,٣	١٨,١	١٤,٤	٩,٦	١٠,٩	٩,٦	٩,٣	٨,٠	٩,٤	١٢,٠	١٣,٠
المملكة المتحدة	١٥,١	١٣,٠	١١,٥	٩,٦	٩,٣	١١,٦	١٠,٤	٩,٣	٩,٨	١٣,١	١٤,١
الولايات المتحدة	١٢,٤	١٦,٤	١٢,٣	٩,١	١٠,٢	٨,١	٦,٨	٦,٧	٧,٦	٩,٢	٨,١
اليابان	١٠,٩	٧,٤	٦,٩	٦,٤	٦,١	٦,٥	٤,٨	٣,٥	٣,٦	٤,٩	٧,٣
أسعار الفائدة في الأجل الطويل(ج)											
(النسبة المئوية)											
ألمانيا	٨,٥	١٠,٤	٩,٠	٧,٩	٧,٨	٦,٩	٥,٩	٥,٨	٦,١	٧,١	٨,٩
إيطاليا	١٦,١	٢٠,٦	٢٠,٩	١٨,٠	١٥,٠	١٣,٠	١٠,٥	٩,٧	١٠,٢	١٠,٧	١١,٥
فرنسا	١٣,٠	١٥,٨	١٥,٧	١٣,٦	١٢,٥	١٠,٩	٨,٦	٩,٤	٩,١	٨,٨	١٠,٠
كندا	١٢,٥	١٥,٢	١٤,٣	١١,٨	١٢,٨	١١,٠	٩,٥	١٠,٠	١٠,٢	٩,٩	١٠,٩
المملكة المتحدة	١٣,٨	١٤,٧	١٢,٩	١٠,٨	١٠,٧	١٠,٦	٩,٩	٩,٥	٩,٤	٩,٦	١١,١
الولايات المتحدة	١١,٥	١٣,٩	١٣,٠	١١,١	١٢,٥	١٠,٦	٧,٧	٨,٤	٨,٩	٨,٥	٨,٦
اليابان	٩,٢	٨,٧	٨,١	٧,٤	٦,٨	٦,٣	٤,٩	٤,٢	٤,٣	٥,١	٧,٤

حواشي الجدول م - ٨

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا إلى "الإحصاءات المالية الدولية" التي يصدرها صندوق النقد الدولي .

(أ) يعرف النقد بقيمته الحقيقية في هذا السياق بالنقد بمعناه الواسع (ويشار اليه بالرمز ن ٢ - ويتكون من العملة الموجودة خارج المصارف والودائع الموجودة تحت الطلب إضافة لعامل الوقت ، والمدخرات والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية) مخصوما منه التضخم باستخدام أواطر الناتج المحلي الإجمالي . وتقيس معدلات النمو التغيرات التي تحصل من نهاية السنة إلى نهاية السنة التالية (بيانات ١٩٩٠ مقدرة جزئيا) .

(ب) أسعار سوق النقد (سعر صكوك الخزانة في إيطاليا والمملكة المتحدة) .

(ج) عائد على سندات حكومية طويلة الأجل .

الجدول م ـ ٩ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية :
أسعار الصرف السائدة الحقيقية ، ١٩٨٠-١٩٩٠
(١٩٨٥ = ١٠٠)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
أسعار الصرف السائدة الاسمية : العالمية (أ)											
ألمانيا	٩١,٥	٨٨,٨	٩٣,٤	٩٨,٤	٩٨,٢	١٠٠,٠	١١٠,٠	١١٥,١	١١٤,٨	١١٤,٠	١١٩,٧
إيطاليا	١٢٨,٩	١١٨,١	١١٠,٦	١٠٨,٥	١٠٤,٤	١٠٠,٠	١٠٢,٨	٩٩,٧	٩٧,٢	٩٨,٢	٩٩,٧
فرنسا	١٢١,٢	١١٥,٢	١٠٦,٥	١٠٠,٣	٩٨,١	١٠٠,٠	١٠٣,٩	١٠٢,٩	١٠١,١	١٠٠,١	١٠٥,٠
كندا	١٠٦,٠	١٠٦,٠	١٠٦,٣	١٠٨,٤	١٠٤,٣	١٠٠,٠	٩٣,١	٩٢,٦	٩٧,٧	١٠٣,١	١٠٢,٨
المملكة المتحدة	١١١,٦	١١٤,٩	١١٠,٥	١٠٣,٣	٩٩,١	١٠٠,٠	٩٣,٣	٨٩,٢	٩٤,٤	٩١,٦	٩٠,١
الولايات المتحدة	٧٤,٩	٨٠,٢	٨٨,٠	٩٢,٢	٩٧,٣	١٠٠,٠	٨٤,٥	٧٢,٨	٦٧,٥	٦٩,٢	٦٧,٠
اليابان	٨٠,٩	٨٩,١	٨٣,٨	٩٢,١	٩٦,٥	١٠٠,٠	١٣٢,٠	١٤١,٩	١٥٣,٨	١٤٣,٩	١٣٣,٤
أسعار الصرف السائدة الحقيقية : شركاء البلدان الصناعية (ب)											
ألمانيا	١٠٣,٨	٩٥,٦	٩٦,٦	٩٩,٥	٩٨,٣	١٠٠,٠	١١١,١	١٣١,٠	١٣١,٩	١٣١,٣	١٣٩,٠
إيطاليا	٩٥,٥	٩٢,٦	٩٣,٥	٩٧,٨	١٠٠,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٥	١٠٢,٦	١٠٠,٦	١٠٦,٧	١١١,٥
فرنسا	١١٣,٤	١٠٩,٩	١١١,٧	١٠٤,٨	٩٩,٩	١٠٠,٠	٩٩,٣	٩٦,٩	٩٥,٠	٩٣,٣	٩٧,٨
كندا	٨٨,٨	٩٥,٧	٩٨,٩	١٠٣,٩	١٠٣,٤	١٠٠,٠	٩٣,٠	٩٨,٢	١٠٩,٧	١٢٥,٥	١٣٣,١
المملكة المتحدة	١١٥,٣	١٣١,٨	١١٤,٤	١٠٥,٥	١٠١,١	١٠٠,٠	٩٤,٠	٩٣,٥	٩٩,٢	٩٧,٦	٩٨,٣
الولايات المتحدة	٧٢,٣	٨٠,٩	٩١,٣	٩٢,٩	٩٨,٢	١٠٠,٠	٧٩,٧	٦٨,٢	٦٣,٣	٦٤,٦	٥٨,٦
اليابان	٩٤,٧	١٠٢,٤	٩١,٣	٩٧,٣	١٠٠,٨	١٠٠,٠	١٣٢,٤	١٣٧,٢	١٣٥,٨	١٣٩,١	١١٣,٠

المصدر : صندوق النقد الدولي "الإحصاءات المالية الدولية" ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "التوقعات الاقتصادية" .

(أ) مرجحة على أساس التجارة في المنتجات المصنعة مع ٢٣ بلدا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و ٦ مناطق خارج نطاق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أُعيد تحديد أساسها ليبدأ من الربع الأول لعام ١٩٧٠ = ١٠٠) .

(ب) استنادا إلى التكاليف النسبية المسوَّاة لوحدة العمل في ١٦ بلدا صناعيا .

الجدول م - ١٠ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي :
مؤشرات الناتج والطلب ، ١٩٨٠-١٩٩٠
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ (أ)
الصناعة ، الناتج الإجمالي											
بلغاريا	٤,٢	٥,٤	٤,٦	٤,٣	٤,٢	٣,٢	٤,٠	٤,٢	٥,١	٣,٢	١٤,١-
بولندا	--	١٠,٨-	٢,١-	٦,٤	٥,٢	٤,٥	٤,٧	٣,٤	٥,٣	٠,٥-	٢٣,٣-
تشيكوسلوفاكيا	٣,٥	٢,١	١,١	٢,٨	٣,٩	٣,٥	٣,٢	٢,٥	٢,١	٠,٨	٣,٧-
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٤,٦	٤,٧	٣,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٤	٣,٧	٣,١	٣,٢	٣,٣	٢٨,١-
رومانيا	٦,٦	٣,٨	١,٠	٤,٧	٦,٧	٣,٩	٧,٣	٣,٤	٣,١	٢,١-	١٩,٨-
هنغاريا	١,٧-	٣,٤	٢,٥	١,٢	٣,٢	٠,٧	١,٩	٣,٥	٠,٣-	٢,٥-	٥,٠-
أوروبا الشرقية	٣,١	٠,٥-	١,١	٤,٤	٤,٩	٣,٩	٤,٥	٣,١	٣,٥	٠,١	١٩,٠-
الاتحاد السوفياتي	٣,٦	٣,٤	٢,٩	٤,٢	٤,١	٣,٤	٤,٤	٣,٨	٣,٩	١,٧	١,٢-
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٣,٤	٣,٣	٢,٤	٤,٣	٤,٣	٣,٥	٤,٤	٣,٦	٣,٨	١,٣	٦,٣-
الزراعة ، الناتج الإجمالي											
بلغاريا	٤,٦	٥,٩	٥,٣	٧,٢	٧,٠	١٢,٣-	١١,٧	٥,١-	٠,١	٠,٤	٨,٨-
بولندا	١٠,٦-	٣,٨	٣,٨-	٣,٣	٥,٧	٠,٧	٥,٠	٢,٣-	١,٣	١,٥	١,٤-
تشيكوسلوفاكيا	٤,٨	٣,٥-	٤,٤	٤,٣	٤,٤	١,٦-	٠,٦	٠,٩	٣,٩	١,٨	٣,٧-
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	١,٣	١,٥	٤,١-	٣,٩	٦,٦	٣,٩	--	٠,٣-	٣,١-	١,٦	٣٠,٠-
رومانيا	٥,٠-	٠,٤-	٦,٩	--	١٣,٣	٠,٧	٥,٥-	٨,٩-	٥,٧	٥,١-	٣,٠-
هنغاريا	٤,٦	٢,٠	٧,٣	٢,٧-	٣,٩	٥,٥-	٣,٤	٣,٠-	٤,٣	١,٣-	٧,٠-
أوروبا الشرقية	٣,٧-	١,٩	١,٥	١,٣	٦,٨	٠,٩-	١,٨	٣,٩-	١,٩	--	٧,٩-
الاتحاد السوفياتي	١,٩-	١,٠-	٥,٥	٦,٣	٠,١-	٠,١	٥,٣	٠,٦-	١,٧	٠,٨	٣,٣-
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٣,٥-	٠,١-	٤,١	٤,٥	٣,١	٠,٣-	٤,١	١,٤-	١,٨	٠,٥	٤,١-

(يتبع)

الجدول م - ١٠ (تابع)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	(f)١٩٩٠
الاستثمار الإجمالي											
بلغاريا	٧,٥	١٠,٥	٣,٦	٠,٧	٠,٣	٨,٦	٨,٠	٧,٢	٢,٤	٧,٧-	١٣,٥-
بولندا	١٢,٣-	٢٢,٣-	١٣,١-	٩,٤	١١,٤	٦,٠	٥,١	٤,٢	٥,٤	٢,٤-	٨,٠-
تشيكوسلوفاكيا	١,٤	٤,٦-	٢,٣-	٠,٦	٤,٢-	٥,٤	١,٤	٤,٤	٤,١	١,٦	٣,٠
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٠,١	٢,٤	٥,١-	٠,٣-	٤,٩-	٣,٤	٥,٣	٨,٠	٧,٣	٠,٩	٥,٧-
رومانيا	٣,٠	٧,١-	٣,١-	٣,٤	٦,٠	١,٦	١,١	١,٤-	٢,٢-	١,٦-	٣٥,٠-
هنغاريا	٥,٥-	٤,٧-	١,٦-	٣,٤-	٣,٧-	٣,٠-	٦,٥	٩,٨	٩,١-	٠,٥	٩,٠-
أوروبا الشرقية	٢,٢-	٧,٢-	٤,٤	٢,٣	٢,٢	٣,٩	٣,٩	٤,١	٢,١	١,٥-	١٤,٠-
الاتحاد السوفياتي	٢,٢	٣,٧	٣,٥	٥,٦	١,٩	٣,٠	٨,٣	٥,٧	٦,٢	٤,٧	٤,٣-
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٠,٨	٠,٣	١,٢	٤,٧	٢,٠	٣,٢	٧,١	٥,٢	٥,٢	٣,١	٦,٧-
حجم الصادرات											
بلغاريا	١٢,٢	٨,٣	١١,٤	٤,٥	٤,٧	٧,٤	٣,٧-	١,٨	٢,٤	٣,٤-	٣٦,٠-
بولندا	٤,٢	١٩,٠-	٨,٧	١٠,٣	٩,٥	١,٣	٤,٩	٤,٨	٩,١	٠,٢	١٤,٩
تشيكوسلوفاكيا	٤,٩	٠,٣	٦,١	٥,٧	٩,٥	٢,٦	١,٢	٣,٤	٣,٢	٢,٠-	١٣,٠-
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٣,٧	٩,٨	٦,٢	١٢,٠	٢,٣	٢,٣	٤,٥-	٠,١-	٠,٢-	٠,٥	--
رومانيا	١,٢	١١,٣	٨,٣-	٣,٢	١٥,٩	٠,٣	٠,٢	٤,٢-	٧,٤	١٠,٨-	٤٦,٠-
هنغاريا	١,٠	٢,٦	٧,٣	٩,٤	٥,٨	٠,٣-	٢,٣-	٤,٠	٥,١	--	٤,٣-
أوروبا الشرقية	٣,١	٢,٧	٥,٣	٨,٠	٧,٠	٢,٥	١,٣-	١,٤	٣,٧	٢,١-	٩,٨-
الاتحاد السوفياتي	١,٦	١,٩	٤,٥	٣,٣	٢,٥	٤,٣	١٠,٠	٣,٣	٤,٨	--	١٢,٩-
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٣,٣	٣,٣	٤,٩	٥,٨	٤,٩	٠,٧-	٣,٨	٣,١	٤,٣	١,٠-	١١,٤-

(يتبع)

الجدول م - ١٠ (تابع)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(أ)
حجم الواردات											
بلغاريا	٤,١	٩,٣	٣,١	٥,٢	٢,٢	١٠,٥	٣,٩	١,٤-	٥,٣	٦,٥-	٣٠,٠-
بولندا	١,٩-	١٦,٩-	١٣,٧	٥,٢	٨,٦	٧,٩	٤,٩	٤,٥	٩,٤	١,٥	١٥,٦-
تشيكوسلوفاكيا	١,٦	٦,٩-	٢,٩	٢,١	٠,٣	٤,٦	٢,٧	٤,٣	٢,٩	٢,٧	--
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٥,٠	١,٧-	٦,٢-	٧,٢	٤,٨	٤,١	٢,٩	٩,٠	٤,٧	٢,٤	١٥,٠
رومانيا	٢,٠	٧,٢-	٢٢,٤-	٣,٨-	١٠,٥	٨,٥	١٨,٣	٦,٣-	٥,٨-	٣,٧	٤,٠
هنغاريا	١,١	٠,١	٠,١	٣,٩	٠,١	١,١	٢,١	٣,٣	٢,٠-	١,٠	٣,٤-
أوروبا الشرقية	١,٣	٤,٣-	٥,٣-	٤,٠	٣,٩	٥,٨	٤,٨	٣,٤	٣,٣	٠,٩	٠,٤-
الاتحاد السوفياتي	٧,٥	٦,٤	٩,٧	٤,٠	٤,٤	٤,٧	٦,٠-	١,٦-	٤,٠	٩,٣	٥,٠-
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٣,٩	٠,٩	٣,٢	٤,٢	٣,٩	٥,٣	٠,٦-	١,٠	٣,٧	٤,٥	١,٠-

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ، استنادا إلى بيانات وطنية .

(أ) تقدير أولي .

الجدول م - ١١ أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي :
التضخم والأجور الحقيقية(أ) ، ١٩٨٠-١٩٩٠
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
بلغاريا											
أسعار المستهلك(ب)	١٤,٠	٠,٤	٠,٣	١,٤	٠,٧	١,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٤	٦,٢	١٩,٣
الأجور الحقيقة	-٣,٢	٤,٨	٣,٥	-٠,١	٣,٢	١,٤	١,٦	٤,٣	٣,٧	-١,٢	..
بولندا											
أسعار المستهلك(هـ)	٩,١	٢٤,٤	١٠١,٥	٢٣,٠	١٥,٨	١٤,٤	١٧,٣	٢٥,٥	٥٩,٠	٢٥٩,٥	٥٨٤,٧
الأجور الحقيقة	٣,٩	٣,٤	-٢٤,٩	١,٣	٠,٥	٣,٨	٣,٧	-٣,٥	١٤,٤	٨,٣	-٢٧,٣
تشيكوسلوفاكيا											
أسعار المستهلك(ج)	٣,٤	٠,٩	٤,٧	١,١	٠,٩	١,٣	٠,٤	٠,١	٠,٢	١,٥	٩,٩
الأجور الحقيقة	-١,١	٠,٦	-٣,٣	٠,٧	٠,٨	٠,٣	١,١	١,٩	٣,١	٠,٨	-٥,٦
الجمهورية الديمقراطية الالمانية											
أسعار المستهلك(و)	٠,٤	٠,٢	..	..	..	..	-٠,٣	٠,٥	٣,٢	٣,٣	-٢,٥
الأجور الحقيقة	١,١	٣,٢	١,٩	١,٣	٣,٠	-٤,١	٣,٧	٤,٩	٠,٧	٠,٣	..
رومانيا											
أسعار المستهلك(ب)	٣,٠	١,٩	١٦,٩	٥,٣	١,١	٠,٤	٠,٣	٠,٤	١,٧	٠,٩	٥,٧
الأجور الحقيقة	٣,١	٣,٦	-٧,٧	-٣,٣	٥,٥	١,٥	٠,٧	٠,٣	٠,٩	٣,١	١١,٦
هنغاريا											
أسعار المستهلك	٩,١	٤,٦	٦,٩	٧,٣	٨,٣	٧,٠	٥,٣	٨,٦	١٥,٥	١٨,٨	٢٨,٩
الأجور الحقيقة	-٣,٨	١,٧	-٠,٤	-٣,٣	٣,٦	٣,٦	١,٩	*-٠,٤	١٢,١	-٤,٣	-٣,٨
الاتحاد السوفياتي											
أسعار المستهلك(ب ، و)	٠,٧	١,٤	٣,٤	٠,٧	-١,٣	٠,٨	١,٩	١,٩	٣,٣	١,٩	٥,٣
الأجور الحقيقة	٣,٧	٠,٧	-٠,٦	١,١	٣,٨	٣,٣	٠,٩	١,٨	٥,٩	٧,٣	٦,٦

المصدر : اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

* تشير إلى انقطاع في السلسلة .

(أ) خُصم التضخم من الأجور الإجمالية للعمال والموظفين المتفرغين في القطاع الاشتراكي ، باستثناء المزارع التعاونية ، بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك .

(ب) أسعار التجزئة في القطاع الحكومي .

(ج) الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للعمال والموظفين .

(د) تشمل الاتعاب والرسوم بمختلف أنواعها (بأوزان ١٩٨٥) .

(هـ) الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للعمال والموظفين في القطاع الاشتراكي .

(و) تشمل التموين العام ؛ استنادا إلى أرقام قياسية مقربة ؛ ١٩٧٠-١٩٨٧ : "قائمة الاسعار" المعتمدة فقط .

الجدول م -١٢- البلدان النامية : الاستثمار والادخار
والتحويلات الصافية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٩
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

الدولة والمجموعة	الاستثمار المحلي الإجمالي			الادخار المحلي الإجمالي			التحويل الصافي للموارد		
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩
جميع البلدان النامية	٢٥,٢	٢٣,٢	٢٤,٧	٢٦,٦	٢٣,٦	٢٤,٧	-١,٤	-٠,٤	--
حسب المنطقة :									
أمريكا اللاتينية	٢٤,٠	١٧,٦	٢٠,٠	٢٢,٦	٢٢,٤	٢١,٦	١,٤	-٤,٧	-١,٦
افريقيا	٢٣,١	١٩,٠	١٩,٣	٢٢,٥	١٧,٧	١٥,١	٠,٦	١,٣	٤,٢
غرب آسيا	٢١,٣	٢١,٦	٢٢,٠	٥٠,٨	٢١,٧	٢٣,٩	-٣٩,٥	-٠,١	-١,٩
جنوب آسيا وشرقها	٢٦,٤	٢٤,٩	٢٦,٧	٢٣,٩	٢٣,٨	٢٦,٣	٢,٥	١,١	٠,٤
البحر المتوسط	٢٢,٥	٢١,٥	٢٢,٩	١٤,٤	١٧,٨	٢٢,٤	٨,١	٣,٧	٠,٥
حسب المجموعة التحليلية :									
بلدان فائض رأس المال	٢٠,٩	٢١,٨	٢٤,٩	٥٧,٣	٢٣,٦	٢٦,٥	-٣٦,٤	-١,٨	-١,٦
بلدان مستوردة لرأس المال	٢٤,٢	٢٠,٨	٢٢,٧	٢٦,١	٢٢,٠	٢٢,٨	-١,٩	-١,٣	-٠,١
بلدان مصدرة للطاقة	٢٥,١	٢١,٦	٢١,٤	٣٦,١	٢٥,١	٢٣,٨	-١١,٠	-٣,٥	-٣,٥
بلدان مستوردة للطاقة	٢٣,٤	٢٠,١	٢٢,٢	١٨,٦	١٩,٧	٢٢,٣	٤,٨	٠,٤	٠,٩
بلدان حققت فائضا مؤخرا	٣٤,٣	٢٦,١	٢٩,٦	٢٩,١	٣١,٥	٣٥,١	٥,٢	-٥,٤	-٥,٦
بلدان أخرى	٢٢,٣	١٨,٦	٢٠,٩	١٧,٧	١٧,٩	١٨,٩	٤,٦	٠,٨	٢,٠
بند تذكيري :									
بلدان افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى	٢٠,٠	١٨,٤	٢١,٦	١٣,٥	١٥,٣	١٤,١	٦,٥	٣,٠	٧,٥
خمسة عشرة بلدا مثقلا بالديون	٢٣,٩	١٦,٤	١٩,٨	٢٣,٤	٢١,٢	٢١,٦	٠,٥	-٤,٨	-١,٨

(يتبع)

الجدول م -١٢- (تابع)

الدولة والمجموعة	الاستثمار المحلي الإجمالي			الادخار المحلي الإجمالي			التحويل الصافي للموارد		
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩
بلدان نامية مختارة									
الأرجنتين	٢٢,٢	٨,٥	١٢,٠	٢٠,٠	١٥,٢	١٩,٠	٢,٢	٦,٦-	٧,٠-
اندونيسيا	٢٤,٣	٢٤,٠	٢٣,٥	٣٧,١	٣٦,٨	٣٦,٧	١٢,٨-	٣,٧-	٣,٢-
البرازيل	٢٢,٩	١٦,٧	٢٢,٤	٢٠,٧	٢١,٧	٢٢,٥	٢,٢	٥,٠-	٠,١-
بنغلاديش	١٥,١	١٢,٥	١١,٧	٢,١	١,٨	١,١	١٢,٩	١٠,٦	١٠,٥
بيرو	٢٧,٥	٢٢,٤	١٩,٩	٢٧,٥	٢٧,٠	٢٢,٣	--	٤,٧-	٢,٤-
تايلند	٢٦,٤	٢٤,٠	٣٢,٥	٢٠,١	٢١,٢	٢٣,٠	٦,٣	٢,٨	٩,٥
تركيا	٢١,٩	٢١,٠	٢٢,٤	١٤,١	١٧,٨	٢٢,٥	٧,٨	٣,٢	٠,١-
تونس	٢٩,٤	٢٦,٦	٢٢,٨	٢٤,٠	٣٠,٤	١٨,٧	٥,٤	٦,١	٤,٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٣,٠	١٥,٧	٢١,٢	٩,٨	٧,٤	١٠,٠-	١٣,٢	٨,٣	٣١,٢
جمهورية كوريا	٣١,٧	٢٩,٣	٣٤,٥	٣٤,٣	٣٠,٥	٣٧,٣	٧,٤	١,٣-	٢,٨-
زامبيا	٢٣,٣	١٤,٩	١٦,٦	١٩,٣	١٤,١	١٢,٣	٤,٠	٠,٨	٤,٤
السودان	١٥,١	٤,٥	٩,١	٣,٤	٣,٨-	٢,٣	١١,٦	٨,٤	٦,٩
الصين	٣٣,٢	٣٨,٧	٣٦,٤	٣٢,٢	٣٤,٥	٣٥,٧	--	٤,٢	٠,٧
كوت ديفوار	٢٨,٢	١٢,٦	١٠,٣	٢٢,٢	٢٥,٨	١٣,١	٦,١	١٣,٢-	٢,٨-
كينيا	٣٠,٠	٢٥,٩	٢٥,٥	١٨,٧	٢٤,٨	١٩,٧	١١,٤	١,١	٥,٨
مصر	٢٧,٥	٢٦,٧	١٩,٣	١٥,٢	١٤,٦	٥,٧	١٢,٤	١٢,١	١٣,٦
المكسيك	٢٧,٢	٢١,٩	١٩,٣	٢٤,٩	٢٦,٨	٣٠,٤	٢,٣	٤,٩-	١,١-
نيجيريا	٣٠,٥	٧,٥	١٢,٥	٢٩,٥	١٠,٨	٣١,٠	٩,١-	٣,٣-	٨,٤-
الهند	٢٢,٨	٢٥,٩	٢٣,٠	١٩,٢	٢٢,٨	٢٠,٠	٣,٦	٣,١	٢,٩

المصدر : الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى "الجداول العالمية" التي يصدرها البنك الدولي وتقديرات الأمانة العامة .

الجدول م -١٣- البلدان النامية : هيكل التجارة في البضائع والخدمات ، ١٩٨٠ - ١٩٨٨

(نسب مئوية)

البلد والمجموعة	الحصة في مجموع صادرات السلع والخدمات من : المنتجات المصنعة ١٩٨٠	المنتجات المصنعة ١٩٨٥	المنتجات المصنعة ١٩٨٨	السلع الأولية غير الوقودية ١٩٨٠	السلع الأولية غير الوقودية ١٩٨٥	السلع الأولية غير الوقودية ١٩٨٨	مدفوعات وتحويلات مرتبطة بالسفر ١٩٨٠	مدفوعات وتحويلات مرتبطة بالسفر ١٩٨٥	مدفوعات وتحويلات مرتبطة بالسفر ١٩٨٨	الميزان التجاري للوقودات ١٩٨٠	الميزان التجاري للوقودات ١٩٨٥	الميزان التجاري للوقودات ١٩٨٨
جميع البلدان النامية	٢٠,٩	٣٢,٩	٤٨,١	١٨,٢	١٧,٤	١٧,٧	٦,٩	٧,٧	٩,٨	٣٧,٩	١٧,٦	١٠,٠
حسب المنطقة :												
أمريكا اللاتينية	١٣,٨	١٨,٥	٢٨,٠	٣١,٩	٢٩,٠	٣٣,٤	٥,٩	٦,٢	٧,٩	١٤,٠	١٩,٣	٩,٠
افريقيا	٥,٠	٧,٣	١٣,٩	٢٤,٢	٢٢,٩	٣٠,٣	٩,٥	١٢,٤	١٧,٧	٤٨,٣	٤٢,٧	٢٤,٤
غرب آسيا	٤,٨	٩,٥	١٧,٩	١,٣	٢,٦	٤,٣	٢,٦	٣,٣	٣,٧	٧٩,٠	٥٠,٧	٣٩,٤
جنوب آسيا وشرقها	٤٦,٥	٥٦,٦	٦٦,٤	٢٣,١	١٥,٣	١٣,٤	٧,٥	٧,١	٩,٤	٥,٩-	٣,٦-	٣,٤-
البحر المتوسط	٤٠,٨	٥١,٤	٤٧,٠	٢٢,٨	١٧,٥	١٧,٣	٤٤,١	٢٧,٢	٣٠,٥	٣٦,٥-	٢٣,٨-	١٢,٧-
حسب المجموعة التحليلية :												
بلدان فائض رأس المال	٢,٢	٤,٣	١٠,٦	٠,٤	١,٢	٢,٢	١,٠	٠,١	٠,٢	٨٧,٠	٦٠,٩	٥٠,٨
بلدان مستوردة لرأس المال	٢٠,١	٣٢,٣	٤٦,٩	١٧,٩	١٧,٢	١٧,٨	٧,٢	٧,٩	١٠,٣	٣٣,٦	١١,٠	٧,٦
بلدان مصدرة للطاقة	٣,٧	٨,٣	١٩,٣	٧,٧	٩,١	١٢,٨	٣,٨	٤,٩	٧,١	٧٨,٨	٦١,٥	٤٤,٦
بلدان مستوردة للطاقة	٤٠,٨	٥٠,٤	٥٨,٥	٣٠,٨	٣٣,٢	١٩,٩	١١,٤	١٠,١	١١,٦	٢١,٥-	٣٣,٩-	٥,٨-
بلدان حققت فائضا مؤخرا	٦٧,٣	٧٣,٥	٧٧,٢	١٠,٠	٧,٦	٦,٩	٤,١	٤,٠	٧,٩	١٣,٥-	٩,٣-	٤,٠-
بلدان أخرى	٢٥,١	٣٢,٠	٣٦,٩	٤٣,١	٣٥,٨	٣٤,٨	١٥,٧	١٥,١	١٥,٨	٢٦,٠-	٣٢,١-	٧,٠-
بند تذكيري :												
بلدان افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى	٨,١	٩,٧	١٣,٧	٥٨,٢	٥٣,٠	٥٥,٣	٥,٧	٦,٧	٧,٣	١,٣-	٣,٣	١,٤-
خمسة عشرة بلدا مثقلا بالديون	١٥,٤	٢٢,٣	٣١,٨	٢٨,١	٢٦,٦	٣٠,٣	٨,٥	٧,٩	١٠,٧	٢٢,٢	٢٠,٧	٩,٣
بلدان نامية مختارة												
الأرجنتين	١٦,٦	١٧,٤	٢٠,٤	٥٣,٥	٥٨,٠	٥٧,٤	٣,١	٥,١	٥,٦	٧,٣-	١,٥	٢,١-
اندونيسيا	٢,٤	١٢,٣	٢٦,١	٢٥,٤	١٨,٦	٣٥,٦	٠,٨	٣,٠	٦,٥	٦٠,٦	٤٣,٧	٢٧,٠
البرازيل	٣٣,٤	٣٩,١	٤٤,٣	٥١,٤	٤٢,٧	٤٤,٦	٠,٦	٠,٢	٠,٣	٤٤,٦-	١٧,٥-	٨,٥-

(يتبع)

الجدول م -١٣- (تابع)

البلد والمجموعة	الحصة في مجموع صادرات السلع والخدمات من : المنتجات المصنعة ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	السلع الأولية غير الوقودية ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	مدفوعات وتحويلات مرتبطة بالسفر ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	الميزان التجاري للوقودات ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨
بلدان نامية مختارة (تابع)												
بنغلاديش	٥٢,٢	٥٠,٧	٥٥,٢	٣٥,٥	٣٣,٩	٣٣,٤	٢١,٨	٣١,٧	٤٨,٧	-٤٢,٦	-٣١,٣	-١٧,٨
بيرو	١٣,٨	١٦,٢	١٥,٣	٥٠,٨	٤٣,٠	٥١,٤	٦,١	٧,٦	١١,٠	١٤,٨	١٥,٤	٤,٧
تايلند	٢٢,٠	٢٧,٤	٣٧,٧	٥٣,٤	٤١,٣	٣٤,٩	١٠,١	١١,٤	١٤,٣	-٣٣,٠	-١٩,٥	-٩,٧
تركيا	٢١,٣	٤٥,٤	٤٢,١	٥٦,٨	٣٣,٨	٣٢,٢	٦٥,٣	٢٤,٧	٢٣,١	-٩٨,٨	-٣٩,٠	-١٤,٥
تونس	٣٣,٩	٣٩,٠	٣٥,٧	٧,٨	٨,٤	١١,٠	٢٩,٩	٣٠,٦	٤٣,٧	١٣,٣	١٤,٧	٣,٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٢,٠	١٠,٤	١٤,٨	٦٢,٣	٤٧,٤	٦٦,٠	٤,٢	١٥,٠	٦,٨	-٣٣,٧	-٥٥,٨	-٣٥,٢
جمهورية كوريا	٦٩,٦	٨٣,٦	٧٩,٧	٧,٦	٥,١	٥,١	١,٦	٣,٤	٤,٤	-٢٩,٢	-١٩,٣	-٧,٦
زامبيا	٠,٨	٢,٣	٢,٠	٨١,٩	٩٠,٥	٩٣,٥	١,٣	٠,٩	٠,٤	-١١,٠	-١٥,٨	-٥,٦
السودان	١,٨	٣,٤	٥,٥	٦٩,٥	٦٦,٠	٦٥,٧	٣١,٧	٦٠,٤	٤٩,٨	-٣٢,٢	-٣١,٥	-٢٣,٤
الصين	٤٣,١	٤٢,٧	٦٤,٧	٢٥,٠	٢١,٥	١٧,٣	--	٣,٧	٣,٦	٢٠,٧	٢٢,٢	٥,٥
كوت ديفوار	٨,١	٨,٣	١٠,٠	٧٣,٠	٧٦,٤	٦٩,٠	٢,٢	١,١	٢,٤	-٨,٧	-٣,٧	-٧,٨
كينيا	١٠,٢	٧,٧	٩,٧	٣٥,٦	٤٤,١	٣٨,٠	١١,٦	١٥,٥	٢٠,٩	-٢١,٠	-١٩,٠	-١٤,٣
مصر	٥,٥	٦,٨	١٢,٨	١١,٠	٨,٣	٦,٨	٤٦,٤	٤٠,١	٤٧,٠	٤٧,٦	٤٢,٤	٢٨,٧
المكسيك	١٠,٢	١٥,٧	٣٦,٣	١٢,٦	٩,٦	٨,٨	١٥,١	١٠,٤	١٣,٤	٤٥,٤	٤٧,٥	١٩,٥
نيجيريا	٠,٥	٠,٦	٢,٠	٣,٤	٢,٠	٨,٨	٠,٣	٠,٣	٠,٧	٨٨,٤	٨٧,٢	٧٧,٤
الهند	٤١,٩	٤٥,٥	٥٧,٩	٢٥,٣	٢٠,٧	١٨,٩	٣٥,١	٢٣,٤	٢٢,٣	-٤٩,٦	-٢٥,٨	-١٢,٩

المصدر : الأمم المتحدة/ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية استنادا الى بيانات "الجداول العالمية" التي يصدرها البنك الدولي وتقديرات الأمانة العامة .

الجدول م -١٤- البلدان النامية : التضخم ، ١٩٨٠ - ١٩٨٩[(أ)]
(النسب المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[(ب)]
جميع البلدان النامية	٣٢,٩	٣٤,١	٣٢,٣	٥٩,٠	٨٣,٧	١١٠,٨	٤٠,٧	٥٩,٠	١٣٩,٠	٤٣٤,٩	٤٠٠
حسب المنطقة :											
أمريكا اللاتينية	٥٦,٥	٦٢,٧	٦٩,٠	١٣٩,٣	١٩٨,٠	٢٨٩,٨	٩٢,٣	١٣٧,٦	٣٥٢,٥	١ ١١٠,٠	١ ٢٠٠
افريقيا	١٥,٤	٢٢,١	١٢,٤	٢٣,٢	٢٣,٤	١٠,٨	١٢,٧	١٤,٤	٢٢,٧	٢٦,٠	٢١
غرب آسيا	١٨,٢	٢٢,٨	١٦,٣	١٨,٨	٣٣,٤	٢٤,٦	١٠,٨	١٤,٠	١٢,٦	١١,٠	١٤
جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا	١٦,٠	١٢,٩	٧,٦	٨,٣	١٠,٠	٥,٣	٤,٩	٦,٠	٧,٤	٦,٧	٩
البحر المتوسط	٦٩,٧	٢٤,٢	٣٢,٣	٣٥,٥	٤٩,٤	٥٨,٠	٦٢,٣	٨٠,٠	١٣٤,٦	٦٧٠,٨	٣٥٠
الصين	٧,٤	٢,٥	٢,٠	١,٩	٢,٧	١١,٩	٧,٠	٨,٨	٢٠,٧	١٦,٣	٢
حسب المجموعة التحليلية :											
بلدان فائض رأس المال	١٠,٩	١١,٩	٨,٢	٨,٣	٤,٧	٠,٤	٦,١	١١,٢	١٢,٣	١٠,٠	٠٠
بلدان مستوردة لرأس المال	٣٥,٦	٣٦,٨	٣٥,٣	٦٥,٢	٩٣,٦	١٢٤,٤	٤٥,٠	٦٤,٩	١٥٤,٥	٤٨٧,١	٠٠
بلدان مصدرة للطاقة	١٧,٢	١٨,٥	٢٢,٨	٣٦,٢	٣١,٢	١٠١,٥	٣٩,٧	٤٢,٤	٥٣,٦	٩٣,٩	٠٠
بلدان مستوردة للطاقة	٤٨,٣	٤٩,٥	٤٣,٩	٨٥,٣	١٣٨,٢	١٤٠,١	٥٥,٥	٨٠,٤	٢٣٤,٢	٧٥٨,٦	٠٠
بلدان حققت فائضا مؤخرا	٣١,٦	١٧,٤	٦,٣	٣,٩	٤,٠	١,٧	١,٩	٢,٥	٥,٠	٥,٨	٠٠
أخرى	٥٢,٠	٥٣,٩	٤٩,١	٦٩,٦	١٥١,٥	١٥٩,٤	٦٣,٠	٩١,٢	٢٥٤,٦	٨٦٣,٢	٠٠
بند تذكيري :											
بلدان افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى	١٧,٦	٢٧,٩	١٣,٥	٣٠,٦	٣٠,٦	١٠,٧	١١,٥	١٦,٣	٣١,٦	٣٥,٠	٣٣
خمسة عشرة بلدا مثقلا بالديون	٥٠,٣	٥٦,٢	٦٠,١	١٢٠,٣	١٧٢,٧	٢٤٥,٦	٨١,١	١٢٠,٨	٢٨٥,٩	٩٣٠,٧	٨٠٠

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية استنادا الى "الاحصاءات المالية الدولية" التي يصدرها صندوق النقد الدولي وتقديرات الأمانة العامة .

(أ) الأوزان المستعملة هي القيمة الدولارية للناتج المحلي الاجمالي في ١٩٨٠ .

(ب) تقديرات أولية استنادا الى بيانات جزء من السنة .

الجدول م -١٥- بلدان أو مناطق نامية مختارة : أسعار الصرف
السائدة الحقيقية ، ١٩٨١ - ١٩٩٠
(١٠٠ = ١٩٨٠-١٩٨٢)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الأرجنتين	١٠٧,٥	٧٧,٠	٧١,٦	٨٠,٢	٧١,٠	٦١,١	٥٣,٧	٥٩,٩	٥١,٧	٦٠,٣
اسرائيل	٩٩,٢	١٠٨,٧	١٢٠,٨	١١٩,٥	١٠٦,٦	١٠١,٠	٩٧,٦	١٠٧,١	١٠٩,٤	١٠٥,٨
اندونيسيا	٩٩,٧	١١١,٧	٩٦,٢	٩٦,٠	٩٤,٧	٥٣,٦	٥٦,١	٥٤,١	٥٥,٧	٥٧,٥
البرازيل	١٠٣,٢	١١٣,٠	٨٦,٠	٨٥,٧	٨٥,٢	٧٤,٩	٧٤,٣	٨١,٤	٩٩,٢	١١٨,٧
بيرو	١٠٣,٢	١٠٥,١	٩٨,٥	١٠٥,٨	٩٦,٨	٩٧,٠	١٠٨,٨	١٣٠,٠	١٣٩,٩	١٨٣,٦
تايوان - المقاطعة الصينية	١٠٢,٦	٩٦,٦	٩٤,٦	٩٧,١	٩٤,٢	٨٦,٤	٩١,٧	٩٥,٢	١٠٠,٩	٩٤,٠
تركيا	١٠٤,٤	٩٦,١	٩٤,٢	٨٩,٦	٨٩,٨	٧١,٩	٦٣,٨	٦٥,١	٧٣,٧	٧٦,٨
جمهورية كوريا	١٠١,٣	١٠١,٩	٩٧,٦	٩٦,٥	٨٩,٤	٧٦,٤	٧٥,٧	٨٣,٤	٩٣,٣	٨٥,٣
سنغافورة	١٠١,٩	١٠٠,٨	١٠١,٨	١٠٣,٥	٩٥,٧	٨٠,٩	٧٤,٦	٧٣,٣	٧٨,٣	٨١,١
شيلي	١٠٨,١	٩٧,٣	٨٩,٣	٩٠,١	٧٩,٦	٦٨,٨	٦٥,٦	٦٠,٦	٦٣,٣	٦١,٠
الفلبين	١٠١,٣	١٠٦,٧	٩٦,١	١٠٧,٩	١١٤,٧	٩١,٠	٨٧,٧	٨٩,٥	٩٥,٧	٨٨,٤
فنزويلا	٩٩,٦	١١٠,٣	١١٧,٣	٨٥,٩	٩٣,٠	٩٠,٧	٦٥,٣	٧٣,٠	٦٣,٣	٥٣,٥
كولومبيا	١٠٠,٤	١٠٥,٩	١٠٤,٩٠	٩٩,٦	٨٦,١	٦٨,١	٦٣,٧	٦١,٥	٦٠,٨	٥٥,٤
ماليزيا	٩٩,٣	١٠٥,٦	١١٣,٩	١١٩,٦	١١٦,٣	٩٥,٥	٨٩,٥	٨٠,٤	٨٠,٠	٧٥,٧
المكسيك	١١٤,١	٨٣,٧	٧٩,٠	٩١,٩	٨٧,٤	٦٣,٨	٦٤,٦	٧٦,٩	٧٣,٧	٦٨,٩
هونغ كونغ	٩٩,٤	١٠١,٤	٩٤,٩	٩٩,٥	١٠٣,٦	٩٤,٠	٩٠,٠	٩٠,٧	٩٨,٨	٩٩,١

المصدر : "مؤسسة مورغان غارنتيي الائتمانيـــة" (Morgan Guaranty Trust Company) ، أعداد مختلفة من نشرة "الأسواق المالية الدولية" (World Financial Markets) .

ثانيا - التجارة الدولية

الجدول م - ١٦ اتجاه التجارة : الصادرات ، ١٩٨٠-١٩٨٩

المنشأ	الوجهة	العالم	البلدان المتقدمة الاقتصاد السوقي	اوروبا الشرقية مجموع البلدان السوفياتي	اوروبا مجموع البلدان النامية	امريكا اللاتينية	افريقيا	غرب آسيا	جنوب آسيا وشرقها	الصين
		ببلايين الدولارات	النسبة المئوية							
العالم	١٩٨٠	٢ ٠٠٠,٩	٦٧,٦	٧,٣	٢٤,٤	٦,٣	٤,٣	٤,٨	٧,٥	١,١
	١٩٨٥	١ ٩٣٣,٤	٦٦,٤	٧,٨	٢٤,٦	٤,٨	٣,٣	٤,٦	٨,٦	٢,٢
	١٩٨٩	٣ ٠٢٦,٣	٦٩,٨	٦,٣	٢٢,٣	٣,٩	٢,٣	٣,٠	١٠,٣	٢,٠
البلدان متقدمة	١٩٨٠	١ ٣٦٧,٩	٧١,٢	٣,٦	٢٤,٤	٦,٠	٥,٢	٥,٣	٦,٦	١,١
النمو ذات	١٩٨٥	١ ٣٦٦,٩	٧٤,٠	٢,٧	٢٢,٢	٤,٥	٣,٨	٤,٥	٧,٠	٢,٠
الاقتصاد السوقي	١٩٨٩	٢ ١٣٤,١	٧٦,٦	٢,٣	١٩,٦	٣,٩	٢,٣	٢,٧	٨,٩	١,٢
اوروبا الشرقية	١٩٨٠	١٥٥,١	٣١,١	٥٠,٧	١٧,٦	٣,٣	٢,٨	٣,٨	٢,٠	٢,٧
والاتحاد	١٩٨٥	١٧٢,٢	٢٤,٠	٥٣,٢	٢١,٤	٤,٠	٢,٥	٣,٠	٢,٢	٣,٧
السوفياتي	١٩٨٩	٢١٢,٩	٢٤,٢	٥٣,٢	١٦,٨	٤,٠	١,٧	٢,٣	٢,١	٤,٢
البلدان النامية	١٩٨٠	٥٧٧,٩	٦٩,٣	٣,٣	٢٦,٢	٧,٧	٢,٥	٤,٠	١١,٢	٠,٧
	١٩٨٥	٤٩٤,٣	٦١,٦	٥,٣	٣١,٨	٥,٧	٢,٧	٥,٥	١٤,٧	٢,٤
	١٩٨٩	٦٧٩,٣	٦٢,٥	٤,٢	٣٢,١	٤,٠	٢,٥	٤,٠	١٧,٤	٣,٨
منها :										
امريكا اللاتينية	١٩٨٠	١٠٧,٨	٦٤,٨	٦,٥	٢٧,١	٢١,٣	٢,٢	١,٥	١,٣	٠,٧
	١٩٨٥	١٠٩,٢	٦٩,٠	٨,٠	٣٠,٨	١١,٩	٢,٥	١,٩	٢,٨	١,٥
	١٩٨٩	١١٦,٠	٧٠,٩	٦,٧	٢٠,٦	١٢,١	١,٣	١,٦	٤,٠	١,٤
افريقيا	١٩٨٠	٩٤,٩	٨٣,٨	٢,٦	١٢,٨	٦,٢	٣,١	١,٩	١,٢	٠,٤
	١٩٨٥	٥٩,٣	٨٠,٤	٤,١	١٤,٣	٣,٩	٥,٠	٢,٠	١,٧	٠,٣
	١٩٨٩	٥٧,٤	٧٦,٦	٤,٣	١٧,٤	١,٩	٧,٤	٢,٧	٣,٥	١,٠
غرب آسيا	١٩٨٠	٢١١,٠	٧٣,٠	١,٦	٢٤,٩	٥,٦	١,٧	٥,٣	١٢,٣	٠,١
	١٩٨٥	١٠٤,٨	٥٠,٢	٢,٥	٤٦,٣	٨,٨	٢,٩	١٣,٦	٢٠,٠	٠,١
	١٩٨٩	٨٨,٥	٥٨,١	٢,٨	٣٦,٦	٦,٧	٣,٢	١١,٣	١٤,١	٠,٢
جنوب آسيا وشرقها	١٩٨٠	١٤١,٦	٦٢,٣	٢,٥	٣٤,٢	٢,٦	٣,٠	٥,٣	٢١,١	١,٩
	١٩٨٥	١٧٨,٥	٦٢,٧	٢,٠	٣٤,٠	١,٧	٢,٠	٤,١	٣٠,٦	٥,٢
	١٩٨٩	٣٤٦,٢	٦٣,١	١,٢	٣٤,٧	١,٥	١,٧	٢,٨	٢١,٩	٦,٥
الصين	١٩٨٠	٣٠,٤	٤٣,٨	١٣,١	٤٣,١	١,٩	٥,٦	٤,٩	٣٠,٦	-
	١٩٨٥	٣٠,١	٣٩,٢	١٢,٦	٤٨,٢	٢,٢	١,٩	٦,٠	٣٦,٣	-
	١٩٨٩	٥٤,٥	٣٥,٨	١١,٥	٥٢,٧	١,٢	٣,٤	٦,٠	٤١,٠	-

المصدر : حسابات أمانة الأونكتاد ، استنادا الى بيانات مقدمة من المكتب الاحصائي التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة .

الجدول م - ١٧ اتجاهات التجارة : الواردات (تسليم ظهر السفينة) "فوب" ، ١٩٨٠-١٩٨٩

المنشأ	الوجهة	العالم	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	مجموع البلدان النامية	امريكا اللاتينية	افريقيا	غرب آسيا	جنوب آسيا وشرقها	الصين
				ببلايين الدولارات						
العالم	١٩٨٠	٣ ٠٠٠,٩	١ ٣٥١,٧	١٤٣,٩	٤٨٨,٢	١٣٦,١	٨٤,٤	٩٦,٥	١٥٠,٧	٢٢,٨
	١٩٨٥	١ ٩٣٣,٤	١ ٢٨٣,٣	١٥١,٧	٤٧٥,٣	٩٣,٦	٦٣,٦	٨٩,٠	١٦٥,٥	٤٣,٣
	١٩٨٩	٣ ٠٣٦,٣	٢ ١١١,٤	١٨٩,٨	٦٧٠,٩	١١٩,١	٦٨,٩	٨٩,٤	٣١٣,٦	٥٩,٥
				النسبة المئوية						
البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١٩٨٠	٦٣,٤	٦٦,٨	٣٣,٣	٦٣,٤	٦٠,٥	٧٧,٩	٧٠,٣	٥٥,٢	٦٣,٧
	١٩٨٥	٦٥,٥	٧٣,١	٣٣,٣	٥٩,٣	٦١,٩	٧١,٩	٦٣,٤	٥٣,٦	٥٧,٧
	١٩٨٩	٧٠,٥	٧٧,٤	٣٥,١	٦٣,٣	٧٠,١	٦٩,٩	٦٤,١	٦٠,٨	٤٣,٣
اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	١٩٨٠	٧,٨	٣,٦	٥٤,٧	٥,٦	٤,١	٥,٣	٦,٠	٣,١	١٨,٣
	١٩٨٥	٨,٩	٣,٣	٦٠,٤	٧,٣	٧,٥	٦,٨	٥,٩	٣,٣	١٤,٦
	١٩٨٩	٧,٠	٢,٤	٥٩,٧	٥,٣	٧,٣	٥,٣	٥,٥	١,٤	١٥,٠
البلدان النامية	١٩٨٠	٢٨,٩	٢٩,٦	١٣,٣	٣١,٠	٣٥,٤	١٦,٩	٢٣,٨	٤٣,٨	١٨,٠
	١٩٨٥	٢٥,٦	٢٣,٧	١٧,٣	٣٣,٠	٣٠,٦	٢١,٣	٣٠,٧	٤٤,٠	٢٧,٦
	١٩٨٩	٢٣,٤	٢٠,١	١٥,٣	٣٣,٥	٣٣,٧	٢٤,٩	٣٠,٤	٣٧,٨	٤٣,٨
منها :										
امريكا اللاتينية	١٩٨٠	٥,٤	٥,٣	٤,٨	٦,٠	١٨,٣	٣,٨	١,٦	٠,٩	٣,٣
	١٩٨٥	٥,٦	٥,٩	٥,٨	٤,٨	١٤,١	٤,٣	٣,٣	١,٩	٣,٩
	١٩٨٩	٣,٨	٣,٩	٤,١	٣,٦	١١,٨	٣,١	٣,١	١,٥	٣,٧
افريقيا	١٩٨٠	٤,٧	٥,٩	١,٧	٣,٥	٤,٧	٣,٥	١,٩	٠,٧	١,٥
	١٩٨٥	٣,١	٣,٧	١,٦	١,٨	٣,٥	٤,٦	١,٣	٠,٦	٠,٤
	١٩٨٩	١,٩	٢,١	١,٣	١,٥	٠,٩	٦,٣	١,٧	٠,٦	١,٠
غرب آسيا	١٩٨٠	١٠,٥	١١,٣	٣,٣	١٠,٨	٩,٣	٤,٣	١١,٥	١٧,١	١,٤
	١٩٨٥	٥,٤	٤,١	١,٧	١٠,٣	٩,٩	٤,٧	١٦,١	١٣,٧	٠,٤
	١٩٨٩	٣,٩	٣,٤	١,٨	٤,٨	٥,٠	٤,٣	١١,٣	٤,٠	٠,٣
جنوب آسيا وشرقها	١٩٨٠	٧,١	٦,٥	٣,٥	٩,٩	٣,٩	٥,٠	٧,٧	١٩,٨	١١,٧
	١٩٨٥	٩,٣	٨,٧	٣,٣	١٣,٨	٣,٣	٥,٧	٨,٣	٣٣,٣	٣١,٤
	١٩٨٩	١١,٤	١٠,٣	٣,٣	١٧,٩	٤,٣	٨,٧	١٠,٨	٣٤,٣	٣٧,٩
الصين	١٩٨٠	١,٠	٠,٧	١,٩	١,٨	٠,٣	١,٤	١,٠	٤,١	-
	١٩٨٥	١,٦	٠,٩	٣,٥	٣,٠	٠,٧	٠,٩	٣,٠	٦,٦	-
	١٩٨٩	١,٨	٠,٩	٣,٣	٤,٣	٠,٥	٣,٧	٣,٧	٧,١	-

المصدر : حسابات أمانة الأونكتاد ، استنادا الى بيانات مقدمة من المكتب الاحصائي التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة .

الجدول م - ١٨ تركيب السلع الأساسية في التجارة العالمية : الصادرات ، ١٩٨٠-١٩٨٨
(ببلايين الدولارات والنسب المئوية)

مجموعات البلدان المصدرة	مجموع الصادرات (ببلايين الدولارات) ١٩٨٠	١٩٨٨	السلع الأساسية: الاغذية ١٩٨٠	١٩٨٨	المواد الاولية الزراعية ١٩٨٠	١٩٨٨	الوقود ١٩٨٠	١٩٨٨	الركازات والفلزات ١٩٨٠	١٩٨٨
العالم (ببلايين الدولارات)	٣ ٠٠٠,٩	٣ ٨٢٩,١	٢٣١,١	٣٧٩,٥	٧٣,٩	١٠٠,١	٤٨٠,٨	٣٦٦,٨	٩٣,٤	١٠٦,٩
العالم			(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١ ٢٦٧,٩	١ ٩٨٣,٢	٦٤,٩	٦٥,٩	٦١,٩	٦٦,٩	١٨,٤	٣٦,٩	٦٨,١	٦٦,٨
اوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٥٥,١	٢١٦,١	٤,٤	٣,٧	٨,٨	٧,٥	٨,٨	١٩,٥	٥,٣	٥,٤
البلدان النامية	٥٧٧,٩	٦٣٠,٨	٣٠,٧	٣٠,٤	٣٩,٣	٢٥,٦	٧٣,٨	٥٣,٦	٣٦,٦	٢٧,٨
امريكا اللاتينية	١٠٧,٨	١١٠,١	١٤,٣	١٢,٠	٤,٦	٤,٠	٩,٥	٨,٣	١٠,٩	١١,٦
افريقيا	٩٤,٩	٥٥,٣	٤,٦	٣,٥	٤,٠	٣,٠	١٤,٩	١٠,٦	٦,٠	٤,٥
غرب آسيا	٢١١,٠	٨٧,٠	١,٣	١,٥	١,٣	٠,٨	٤١,٥	٢٤,٨	١,٣	١,٥
جنوب آسيا وشرقها	١٤١,٦	٣١١,٥	٨,٠	٩,٩	١٧,١	١٤,١	٦,٣	٧,٩	٦,٤	٦,٣
الصين	٢٠,٤	٥١,٥	٢,٣	٢,٧	٢,١	٣,٠	٠,٦	٢,١	١,٣	٢,١

المنتجات المصنعة

مجموعات البلدان المصدرة	المنسوجات ١٩٨٠	١٩٨٨	المنتجات الكيميائية ١٩٨٠	١٩٨٨	الآلات والنقل ١٩٨٠	١٩٨٨	المنتجات المصنعة من الفلزات ١٩٨٠	١٩٨٨	منتجات مصنعة ١٩٨٠	١٩٨٨
العالم (ببلايين الدولارات)	٩٦,١	١٧٧,٤	١٤٠,٧	٢٥٣,٧	٥١٣,١	٩٩٤,٤	١١٤,٢	١٥٠,٨	٢٣١,١	٤٠٤,٧
العالم	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٦٢,١	٤٩,٠	٨٧,٨	٨٤,٤	٨٥,٥	٨٢,٠	٨٦,٢	٧٦,٧	٨٠,٩	٧٤,٧
اوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٥,٠	٤,٥	٥,٥	٥,٣	٩,٠	٦,٥	٦,٨	٧,٤	٥,٣	٤,٣
البلدان النامية	٣٢,٩	٤٦,٥	٦,٧	١٠,٣	٥,٥	١١,٤	٧,٠	١٥,٩	١٣,٩	٢١,٠
امريكا اللاتينية	٣,٢	١,٩	٢,٠	٣,٠	١,٠	١,٥	١,٦	٤,١	١,٧	٣,٠
افريقيا	١,٣	٣,١	٠,٦	١,٠	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٤
غرب آسيا	١,٥	٣,٦	١,٠	١,١	٠,٣	٠,٣	٠,٤	١,٢	٠,٦	٠,٦
جنوب آسيا وشرقها	٢٣,١	٣٢,٣	٣,٣	٤,٧	٣,٩	٩,٠	٤,٠	٨,٣	٩,٩	١٦,٣
الصين	٤,٨	٧,١	٠,٨	١,١	٠,١	٠,٣	٠,٦	٠,٩	١,٣	١,٣

المصدر : حسابات امانة الاونكتاد ، استنادا الى بيانات مقدمة من المكتب الاحصائي التابع للامانة العامة للامم المتحدة .

الجدول م - ١٩ تركيب السلع الاساسية في التجارة العالمية : الواردات ، ١٩٨٠-١٩٨٨
(ببلايين الدولارات والنسب المئوية)

مجموعات البلدان المستوردة	مجموع الواردات (ببلايين الدولارات) ١٩٨٠	١٩٨٨	السلع الاساسية الاغذية ١٩٨٠	١٩٨٨	المواد الاولية الزراعية ١٩٨٠	١٩٨٨	الوقود ١٩٨٠	١٩٨٨	الركازات والفلزات ١٩٨٠	١٩٨٨
العالم (ببلايين الدولارات)	٣ ٠٠٠,٩	٣ ٨٢٩,١	٢٢١,١	٢٧٩,٥	٧٣,٩	١٠٠,١	٤٨٠,٨	٢٦٦,٨	٩٣,٤	١٠٦,٩
العالم			(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١ ٣٥١,٧	١ ٩٦٤,٠	٦١,٣	٦٩,٤	٦٩,٦	٦٨,٣	٧٦,١	٦٣,٩	٧٩,٨	٧٦,٠
اوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٤٣,٣	١٩٣,٤	١٠,٣	٧,٣	٧,٤	٥,٩	٣,٩	١١,٨	٥,٦	٤,٦
البلدان النامية	٤٨٨,٣	٦٤٣,٩	٢٦,٨	٣٣,٩	٣٣,٧	٣٥,٤	١٨,١	٣٣,٤	١٣,٦	١٨,,٨
امريكا اللاتينية	١٢٦,١	١١٥,١	٦,٠	٣,٩	٣,١	٣,١	٦,٧	٥,٧	٣,١	٣,٩
افريقيا	٨٤,٤	٦٨,٧	٦,١	٤,٣	٣,٣	١,٨	١,٦	١,٩	١,٣	١,٣
غرب آسيا	٩٦,٥	٩٠,١	٥,٧	٤,٧	٣,٣	١,٦	٣,٠	٣,٥	١,٥	١,٨
جنوب آسيا وشرقها	١٥٠,٧	٣٨١,٦	٧,٠	٧,٧	١٠,٦	١٣,٠	٧,٤	٩,٩	٥,٠	١٠,١
الصين	٣٣,٨	٥٩,٣	١,٧	١,٨	٤,٣	٤,٣	٠,١	٠,٨	٠,٧	١,٣

المنتجات المصنعة

مجموعات البلدان المستوردة	المنسوجات ١٩٨٠	١٩٨٨	المنتجات الكيميائية ١٩٨٠	١٩٨٨	الالات والنقل ١٩٨٠	١٩٨٨	المنتجات المصنعة من الفلزات ١٩٨٠	١٩٨٨	منتجات مصنعة ١٩٨٠	١٩٨٨
العالم (ببلايين الدولارات)	٩٦,١	١٧٧,٤	١٤٠,٧	٣٥٣,٧	٥١٣,١	٩٩٤,٤	١١٤,٣	١٥٠,٨	٢٣١,١	٤٠٤,٧
العالم	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٧٠,٤	٧١,٣	٦٤,٩	٦٧,٣	٦٠,٤	٧٠,٣	٥٧,٤	٦٥,٨	٧٣,٦	٧٦,٩
اوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٦,٩	٥,١	٧,٤	٥,٥	٨,٧	٦,٦	٩,٣	٧,٩	٥,٥	٤,٤
البلدان النامية	٢٢,٤	٢٣,٣	٢٧,٤	٢٦,١	٣٠,٤	٢٢,٥	٣٢,٧	٢٦,٠	٢١,٥	١٨,١
امريكا اللاتينية	٣,٦	٣,٣	٨,٠	٥,٣	٧,٨	٤,٥	٦,٤	٣,٥	٤,٩	٣,٨
افريقيا	٤,٥	٣,٤	٤,٧	٣,٧	٦,٣	٣,٤	٦,٤	٣,١	٣,٩	١,٨
غرب آسيا	٥,٨	٣,٧	٤,٣	٣,٩	٦,٩	٣,٠	٨,٧	٤,٣	٥,٦	٣,٣
جنوب آسيا وشرقها	٧,٤	١٠,٨	٨,٧	١١,٣	٨,١	٩,٩	٨,٥	١٠,١	٦,٣	٨,٤
الصين	١,٠	٣,٤	١,٦	٣,١	١,٣	٣,٠	٣,٣	٤,٠	٠,٧	١,٣

المصدر : حسابات امانة الاونكتاد ، استنادا الى بيانات مقدمة من المكتب الاحصائي التابع للامانة العامة للامم المتحدة .

الجدول م - ٣٠ - التجارة العالمية : التغيرات في الحجم والأسعار وشروط التبادل التجاري حسب المجموعات القطرية الرئيسية ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ (أ)	١٩٩١ (ب)
حجم الصادرات											
العالم	٠,٩	-٢,١	١,٨	٨,٢	٣,٥	٤,٨	٦,٤	٨,٠	٦,٦	٤,٢	٢,٩
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣,٠	-٢,٠	٢,٢	١٠,١	٤,٨	٣,١	٤,٤	٧,٧	٦,٧	٥,٤	٤,٠
البلدان النامية	-٤,٣	-٤,٣	-٠,٥	٤,٤	١,٥	٩,٦	١٢,٩	٩,٧	٨,٣	٥,٦	٣,٣
بلدان فائض رأس المال	-١٨,٤	-١٨,٨	-١٥,٩	-١٣,٠	-٦,٦	١٨,٩	٢,٤	٥,٧	١١,٧	٣,١	..
بلدان أخرى للتصدير الصافي للطاقة	-٦,٩	-٣,٤	٢,٥	٧,٧	-٣,٢	١,٨	١٢,٨	٥,٠	١٠,٩	٦,٤	..
بلدان استيراد صاف للطاقة	١١,٢	٥,٤	٧,٠	١٠,١	٥,٢	٨,٩	١٥,٧	١٢,٢	٦,٥	٥,١	..
الصين	١٦,٧	١٣,٨	٥,٥	١١,٦	١٤,٢	١٩,٥	٢٤,٠	١٥,٧	٦,٢	١٢,٨	..
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٢,٢	٤,٩	٥,٨	٤,٩	-٠,٧	٣,٨	٣,١	٤,٢	-١,٠	-١١,٤	-١٠,٧
حجم الواردات											
العالم	١,٢	-١,٨	١,٠	٨,٧	٣,١	٣,٥	٥,٦	٨,٧	٦,٩	٣,٩	٣,١
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	-٣,٠	-٣,١	١,٨	١١,٧	٤,٢	٧,٠	٦,٥	٧,٧	٦,٨	٥,١	٣,٥
البلدان النامية	١٤,٠	-٣,٢	-٣,٠	٣,٦	-١,٠	-٥,٢	٤,٢	١٣,٦	٨,٢	١,٦	٤,٠
بلدان فائض رأس المال	٢٧,٢	٨,٤	-٣,٦	-١١,٠	-١٩,٠	-١٨,٠	-١٣,٥	٧,٢	٣,٧	-٣,٨	..
بلدان أخرى للتصدير الصافي للطاقة	٢٣,٨	-٥,٢	-١٣,٦	٣,٥	-٨,٢	-١٤,٧	-١,٢	٥,٢	٧,٨	٨,٠	..
بلدان استيراد صاف للطاقة	٦,٢	-٤,٢	٢,٦	٥,٤	٠,٢	٢,٩	١٠,٦	١٦,٤	٩,٢	٢,٩	..
الصين	١٤,٤	-٤,١	١٣,٥	٢٧,٩	٦٦,٧	-١٤,٥	-٦,٢	١٥,٨	٥,٠	-١٦,٦	..
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٠,٩	٢,٢	٤,٢	٣,٩	٥,٢	-٠,٧	١,٠	٣,٧	٤,٥	-١,٠	-٥,٥
قيمة وحدة الصادرات											
العالم	-٢,٢	-٤,٢	-٣,٧	-٢,٢	-٢,٢	٥,١	١٠,٤	٤,٩	١,٠	٨,٥	٧,٤
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	-٥,٠	-٣,٥	-٢,٢	-٢,٢	-١,٥	١٢,٢	١٢,١	٥,٨	٠,٤	٩,٤	٩,١
البلدان النامية	٣,٩	-٧,٤	-٥,٧	٠,٦	-٤,١	١٥,٥	٨,١	٤,٥	٤,١	٧,٢	١,٢
بلدان فائض رأس المال	١٢,٢	-٤,٢	-٩,٨	-١,٠	-٢,٨	٣٥,٨	١٠,٢	-٩,٢	١٢,٢	٢٠,١	-٨,٦
بلدان أخرى للتصدير الصافي للطاقة	٦,٤	-٥,٧	-٥,٧	-٠,٤	-٤,٦	٢٩,٩	٨,٠	-٣,٩	٧,٢	١٢,٢	-٥,١
بلدان استيراد صاف للطاقة	-٤,١	-٨,٩	-١,٦	٢,٧	-٤,٠	١,٥	٧,٢	٩,٢	٢,٥	٢,١	٤,٩
الصين	١,٦	-١٠,٤	-٣,٨	٠,٢	-٢,٨	٤,٦	٢,٤	٢,٩	٢,٢	٤,٦	٥,٨
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	-١,٤	٠,١	-٠,٨	-٢,٢	-١,٢	٦,٢	٧,٤	-٠,٤	-١,٢	٢,٥	٩,٢

(يتبع)

الجدول م - ٣٠ - (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ (أ)	١٩٩١ (ب)
قيمة وحدة الواردات											
العالم	-١,٨	-٤,١	-٣,٥	-٣,٣	-٣,٥	٦,٠	١٠,٧	٤,٩	١,٣	٨,٧	٧,٠
البلدان المتقدمة النمو ذات											
الاقتصاد السوقي	-١,٨	-٤,١	-٣,٨	-٣,٣	-٣,٠	٥,٨	١١,٣	٥,١	١,٤	٩,١	٧,١
البلدان النامية	-٣,٣	-٤,٤	-٣,٧	-٣,٣	-٣,٣	٥,١	١٠,٤	٤,٩	١,٧	٩,٠	٦,٣
بلدان فائض رأس المال	-٤,٣	-٤,١	-٣,١	-٣,٤	-١,٩	٨,٤	١١,٠	٥,٧	١,٣	٨,٥	٧,٣
بلدان أخرى للتصدير الصافي للطاقة	-٣,٣	-٤,٠	-٣,٣	-٣,٣	-١,٩	٨,٦	١١,٣	٥,٤	١,٣	٨,٩	٧,٥
بلدان استيراد صاف للطاقة	-٠,٩	-٤,٣	-٤,٣	-٣,٠	-٣,٣	١,٥	١٠,٩	٤,٣	٣,١	٩,٣	٥,٨
الصين	-٥,٣	-٨,٩	-٠,٦	-٤,٩	-١,٧	١٨,٨	٧,٣	١٠,٠	٠,٤	٧,٥	٦,٥
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	-٠,٨	-٣,٥	-١,٠	-٣,٧	-٧,٣	١٠,٣	٦,١	٤,١	-٣,٣	١,٤	٧,٩
شروط التبادل التجاري											
العالم	-٠,٤	-٠,٣	-٠,٣	٠,٠	٠,٣	-٠,٨	-٠,٣	٠,٠	-٠,٣	-٠,٣	٠,٣
البلدان المتقدمة النمو ذات											
الاقتصاد السوقي	-٣,٣	٠,٦	٠,٦	-٠,٩	٠,٦	٧,٠	٠,٨	٠,٨	-١,٠	٠,٣	١,٨
البلدان النامية	٦,٤	-٣,٣	-٣,١	٣,٩	-١,٨	-١٩,٦	-٣,١	-٠,٤	٣,٤	-١,٦	-٤,٧
بلدان فائض رأس المال	١٧,٣	-٠,٣	-٦,٩	١,٤	٠,٨	-٤٠,٨	-٠,٧	-١٤,١	١٠,٨	١٠,٨	-١٤,٨
بلدان أخرى للتصدير الصافي للطاقة	١٠,١	-١,٧	-٣,٥	١,٨	-٣,٧	-٣٥,٥	-٣,٠	-٧,٩	٦,٠	٣,٣	-١١,٨
بلدان استيراد صاف للطاقة	-٣,٣	-٤,٩	٣,٨	٤,٨	-١,٨	-٣,٩	-٣,٣	٤,٩	٠,٤	-٥,٧	-٠,٨
الصين	٧,٣	-١,٧	-٣,٣	٥,٥	-٣,١	-١٩,٧	-٤,٥	-٥,٥	١,٨	-٣,٧	-٠,٧
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	-٠,٦	٣,٧	٠,٣	-٠,٥	٦,٦	-٣,٦	١,٣	-٤,٣	٠,٩	١,٠	١,٣

المصدر : الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) توقعات ، تستند جزئيا الى مشروع فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية "لينك" .

الجدول م - ٢١ - الأرقام القياسية لأسعار السلع الأولية غير الوقودية المصدرة من البلدان النامية ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠

(١٩٨٥ = ١٠٠)

		الأغذية	المشروبات والمدارية	البذور الزيتية والزيوت النباتية	المواد الأولية الزراعية	المعادن والفلزات	رقم قياسي موحد لوحدات السحب الخاصة بالدولار	أسعار المنتجات المصنعة (أ)	الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية (ب)	بند تذكيري: النفط الخام (ج)
١٩٨٠		٢٤٠	١١٨	١١٧	١٣٦	١٤٤	١٧١	١٣٤	١١٦	١٤٧	١١٠
١٩٨١		١٩٢	٦٧	١١٢	١١٩	١٣١	١٤٢	١٣٢	١٠٩	١٣٠	١٢٣
١٩٨٢		١٣١	٩٢	٩٠	١٠٣	١٠٥	١١١	١٠٣	١٠٧	١٠٤	١٣٠
١٩٨٣		١٣٨	٩٦	١٠٧	١١٠	١١٣	١١٨	١١٢	١٠٣	١١٤	١٠٥
١٩٨٤		١١٦	١١٠	١٤٤	١١١	١٠٥	١١٤	١١٣	١٠٠	١١٤	١٠٢
١٩٨٥		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٦		١١٠	١٣٤	٦٢	١٠٢	٩٥	١٠٤	٩٠	١٢٠	٨٧	٥٤
١٩٨٧		١١٧	٨١	٧٣	١١٩	١١٣	١٠٧	٨٤	١٣٥	٧٩	٦٤
١٩٨٨		١٥٢	٨٢	٩٦	١٢٩	١٦٤	١٣٥	١٠٢	١٤٤	٩٤	٥١
١٩٨٩		١٦١	٧٠	٨٥	١٢٩	١٦٤	١٣٥	١٠٧	١٤٣	٩٤	٦٢
١٩٩٠		١٥١	٦٢	٧٤	١٣٧	١٤٩	١٢٧	٩٥	١٥٨	٨٠	٧٩
١٩٨٩	أولا	١٥٤	٨٦	٩٢	١٣١	١٨٢	١٤٠	١٠٨	١٤٤	٩٧	٦٠
	ثانيا	١٦٣	٨٠	٩٢	١٢٩	١٦٨	١٣٩	١١١	١٤٢	٩٨	٦٣
	ثالثا	١٦٤	٥٩	٨٠	١٢٨	١٥٦	١٣٢	١٠٦	١٤٢	٩٣	٥٨
	رابعا	١٦٤	٥٤	٧٧	١٢٨	١٤٩	١٣٠	١٠٣	١٤٥	٨٩	٦٤
١٩٩٠	أولا	١٦٥	٥٨	٧٤	١٣٢	١٤٠	١٣٩	٩٩	١٥١	٨٥	٧٠
	ثانيا	١٥٧	٦٣	٧٣	١٣٥	١٤٨	١٣٠	١٠٠	١٥٢	٨٥	٥٨
	ثالثا	١٤٥	٦٢	٧٣	١٤٠	١٦٠	١٢٨	٩٥	١٥٩	٨٠	٨٦
	رابعا	١٣٧	٦٣	٧٧	١٤٢	١٤٨	١٣٣	٨٧	١٦٧	٧٣	١٠٢

المصدر : الأونكتاد ، "النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية" والأمم المتحدة "النشرة الشهرية للاحصاءات" .

(أ) قيمة وحدة الصادرات من المنتجات المصنعة المصدّرة من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وجرى تحريك أساس الرقم القياسي الأصل الى ١٩٨٥ .

(ب) جرى خصم معدل التضخم من الرقم القياسي الدولاري باستخدام أسعار المنتجات المصنعة .

(ج) أسعار النفط في منظمة البلدان المصدّرة للنفط (الأوبك) .

ثالثا - التمويل الدولي والأسواق المالية الدولية

الجدول م - ٢٣ - ميزان المدفوعات العالمي في الحساب الجاري
حسب المجموعة القطرية ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (أ)
(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ (ب)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	-٣٥,٣	-٢,٥	-٣,٧	٣,٧	-٣٨,٢	-٣٨,٦	٩,٣	-١٦,٨	-١٤,٦	-٣٥,٧	-٥٠,٧
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية ومنها :	-١٠,٢	٣٣,٢	١٩,٥	١١,١	-٢٩,٨	-٢٩,٠	١١,١	-١٢,٤	-٢,٩	-١٢,٨	-١٩,٦
المانيا (ج)	٧,٠	٢,٧	١١,٢	١١,٠	-١٦,٠	-٢٣,٤	٤٧,٧	٥٦,٨	٦٢,١	٦٧,٧	٥٩,٣
الولايات المتحدة	٨,٤	١٤,١	٣,٥	-٣١,٥	-٨٨,٣	-١٠٨,٨	-١٣١,٤	-١٤٩,٧	-١١٥,٧	-٩٦,٦	-٧٩,٣
اليابان	٩,٥	٦,٣	٨,١	٢٢,٢	٣٦,٤	٥٠,٥	٨٧,٣	٨٩,٧	٨٣,٦	٦٠,٣	٤٠,٣
بلدان صناعية أخرى	-٢٥,١	-٢٥,٨	-٢٣,٢	-٧,٣	١,٦	٠,٥	-١,٨	-٤,٣	-١١,٧	-٢٣,٠	-٣١,٠
البلدان النامية	٣٢,٩	-٣٧,٥	-٧٥,٧	-٥٤,٨	-٣٧,٥	-٣٠,٣	-٥٠,٦	-١١,٦	-٢١,٧	-١٣,١	-٦,٩
بلدان فائض رأس المال	١٠٤,٤	٦١,٤	١٧,٩	-٣,٤	١,٨	٧,٠	-٨,٤	٣,٠	١,٧	١٣,١	٢٦,٠
بلدان مستوردة لرأس المال	-٧١,٤	-٩٨,٩	-٩٣,٦	-٥٣,٤	-٣٩,٣	-٣٧,٤	-٤٣,٢	-١٣,٧	-٢٣,٤	-٢٥,٢	-٣٣,٩
بلدان مصدرة للطاقة	-٠,٤	-٣٩,٣	-٣٥,٢	-١١,٦	-١,٨	-٣,٠	-٢١,٦	-٤,٨	-١٧,٨	-٩,٦	-٤,٠
بلدان مستوردة للطاقة	-٦٨,٦	-٧١,٧	-٦٤,٣	-٤٥,٣	-٣٩,٨	-٣٣,٩	-١٣,٥	-٩,٣	-١,٧	-١١,١	-٣٤,٤
بلدان حققت فائضا مؤخرا	-٨,٩	-٧,٣	-٣,٩	١,٤	٦,٧	١٠,٤	٢٣,١	٣٠,٨	٣٨,٤	٣٣,٨	١٦,٠
أخرى	-٥٩,٧	-٦٤,٦	-٦١,٣	-٤٦,٧	-٣٦,٥	-٣٣,٣	-٣٦,٦	-٤٠,٠	-٣٠,٣	-٣٤,٩	-٥٠,٣
الصين	-٣,٤	٣,٠	٥,٩	٤,٤	٣,٤	-١١,٥	-٧,٣	٠,٣	-٣,٨	-٤,٥	٥,٦
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي (د)	-٣,٥	-٦,٤	٤,٣	٨,٠	١٠,٤	٣,١	٠,٨	٧,٦	٣,٣	-٦,١	-٩,٤
أوروبا الشرقية	-٦,٥	-٤,٨	٠,٧	٣,٣	٣,٧	٣,٠	٠,٣	٠,٥	٠,٩	-٣,٣	-٤,٩
الاتحاد السوفياتي	٣,٠	-١,٦	٣,٦	٥,٨	٦,٧	٠,١	٠,٤	٧,١	٣,٣	-٤,٠	-٤,٥
باقي العالم (هـ) ومنه :	٥,٩	٤٦,٤	٧٥,٣	٤٣,١	٤٥,٣	٥٥,٨	٤٠,٦	٢٠,٨	٣٣,١	٥٥,٠	٦٦,٩
باقي التجارة (الواردات ، تسليم ظهر السفينة)	-٤٣,٤	-٣١,٨	-١٢,٦	-٢٠,٧	-٣٠,٥	-١٨,٣	-١٣,٣	-٣٥,٧	-٣٥,٠	-١٧,١	-٢٥,٤
الخدمات والتحويلات الخاصة	٤٩,٣	٧٨,٣	٨٧,٨	٦٣,٨	٧٥,٧	٧٤,١	٥٣,٨	٥٦,٥	٦٨,١	٧٣,٠	٩٣,٣

المصدر : الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى بيانات مقدمة من صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية ودولية أخرى .

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة .

(ب) تقدير أوّلي .

(ج) تتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الالمانية سابقا اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(د) الميزان بالعملات القابلة للتحويل ؛ ويتضمن المجموع الجمهورية الديمقراطية الالمانية سابقا .

(هـ) تجارة وخدمات وتحويلات خاصة غير مبلغ بها وأخطاء عدم تناسق زمني في البيانات المبلغ بها .

الجدول م - ٢٣ معاملات الحساب الجاري : البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٨٠-١٩٩٠(أ)

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(ب)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٨٩٥,٩	٩٠٥,٣	٨٤٦,٣	٨٣٦,٦	٨٩٧,٧	٩٣٦,١	١ ٠٧١,٦	١ ٢٣٨,٨	١ ٤٣٥,٥	١ ٥٤٠,٣	١ ٧٤٧,٠
واردات سلعية	٩٢٩,٦-	٩٠٥,٥-	٨٤٥,٨-	٨٤٨,٨-	٩٤٤,٤-	٩٦٥,١-	١ ٠٧٠,٧-	١ ٢٤٩,٨-	١ ٤٢٦,٣-	١ ٥٤٦,٦-	١ ٧٥٥,٨-
الميزان التجاري	٣٣,٧-	٠,٣-	٠,٤	١٢,١-	٤٦,٧-	٣٩,٠-	٠,٨	١١,٠-	٩,٣	٦,٣-	٨,٨-
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٢٣,٥	٢٣,٦	١٩,١	٢٣,٢	١٦,٩	١٠,٠	١٠,٢	١,٤-	١٢,٢-	٦,٥-	١٠,٨-
ومنها : إيرادات استثمارية	٢٧,٥	٢٣,٦	١٨,٢	٢٢,٥	٢١,٤	١٤,١	١٤,٠	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧	٢٤,٧
رصيد الحساب الجاري	١٠,٢-	٢٣,٢	١٩,٥	١١,١	٣٩,٨-	٣٩,٠-	١١,١	١٣,٤-	٣,٩-	١٣,٨-	١٩,٦-
ومنه :											
المانيا(ج)											
صادرات سلعية	١٨٣,٢	١٦٦,٨	١٦٥,٨	١٥٩,٩	١٦١,٤	١٧٣,٧	٢٣١,٠	٢٧٨,١	٣٠٨,٢	٣٢٤,٣	٣٩١,٥
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	١٧٤,٥-	١٥٠,٧-	١٤١,١-	١٣٨,٥-	١٣٩,٢-	١٤٥,١-	١٧٥,٣-	٢٠٨,٣-	٢٢٨,٨-	٢٤٧,٧-	٣١٩,٦-
الميزان التجاري	٨,٧	١٦,١	٢٤,٧	٢١,٤	٢٢,٣	٢٨,٦	٥٥,٨	٦٩,٨	٧٩,٤	٧٦,٧	٧١,٩
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	١٥,٧-	١٣,٤-	١٣,٥-	١٠,٥-	٦,٢-	٥,١-	٨,١-	١٣,١-	١٧,٢-	٩,٠-	١٣,٦-
ومنها : إيرادات استثمارية	١,٩	٠,٦	١,٢-	١,٦	٣,٦	٣,٣	٤,٢	٤,١	٥,١	١١,٨	١٦,٥
رصيد الحساب الجاري	٧,٠-	٢,٧	١١,٢	١١,٠	١٦,٠	٢٣,٤	٤٧,٧	٥٦,٨	٦٣,٢	٦٧,٧	٥٩,٣
الولايات المتحدة											
صادرات سلعية	٢٢٤,٣	٢٣٧,١	٢١١,٢	٢٠١,٨	٢١٩,٩	٢١٥,٩	٢٢٣,٤	٢٥٠,٣	٣٢٠,٣	٣٦٠,٥	٣٨٩,٣
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٢٤٩,٨-	٢٦٥,١-	٢٤٧,٦-	٢٦٨,٩-	٣٣٢,٤-	٣٣٨,١-	٣٦٨,٤-	٤٠٩,٨-	٤٤٧,٣-	٤٧٥,٣-	٤٩٨,٠-
الميزان التجاري	٢٥,٥-	٣٨,٠-	٣٦,٤-	٦٧,١-	١١٢,٥-	١٢٣,٢-	١٤٥,١-	١٥٩,٥-	١٣٧,٠-	١١٤,٩-	١٠٨,٧-
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٣٣,٩	٤٢,١	٣٨,٩	٣٥,٦	٢٤,٤	١٣,٣	١٣,٧	٩,٨	١١,٣	١٨,٣	٢٩,٤
ومنها : إيرادات استثمارية	٢٨,٨	٣١,٤	٣٨.٣	٣٧.٤	٢٣.٤	١٦,١	١١,٠	٥,٣	١,٥	٠,٩-	٧,٥
رصيد الحساب الجاري	٨,٤	١٤,١	٢,٥	٣١,٥-	٨٨,٣-	١٠٨,٨-	١٣١,٤-	١٤٩,٧-	١١٥,٧-	٩٦,٦-	٧٩,٣-

(يتبع)

الجدول م - ٣٣ (تابع)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(ب)
اليابان											
صادرات سلعية	١٣٦,٧	١٤٩,٥	١٣٧,٧	١٤٥,٥	١٦٨,٣	١٧٤,٠	٢٠٥,٦	٢٣٤,٦	٢٥٩,٨	٢٦٩,٦	٢٨٠,٢
واردات سلعية (تسليم											
ظهر السفينة)	-١٢٤,٦	-١٢٩,٦	-١١٩,٦	-١١٤,٠	-١٢٤,٠	-١١٨,٠	-١١٢,٨	-١٢٨,٢	-١٦٤,٨	-١٩٢,٧	-٢١٦,٢
الميزان التجاري	٢,١	٢٠,٠	١٨,١	٣١,٥	٤٤,٣	٥٦,٠	٩٢,٨	٩٦,٤	٩٥,٠	٧٦,٩	٦٣,٩
صافي الخدمات											
والتحويلات الخاصة	-١١,٦	-١٣,٨	-٩,٩	-٩,٣	-٧,٩	-٥,٥	-٥,٥	-٦,٧	-١٢,٤	-١٦,٦	-٢٣,٦
ومنها : إيرادات											
استثمارية	٠,٩	-٠,٨	١,٧	٣,١	٤,٣	٦,٨	٩,٥	١٦,٧	٢١,٠	٢٣,٤	٢٣,٢
رصيد الحساب الجاري	-٩,٥	٦,٣	٨,١	٢٣,٢	٣٦,٤	٥٠,٥	٨٧,٣	٨٩,٧	٨٣,٦	٦٠,٣	٤٠,٣
بلدان صناعية أخرى											
صادرات سلعية	٣٥٣,٦	٣٣٠,٠	٣١٣,٥	٣٠٩,١	٣٣٣,٥	٣٣٣,٠	٣٩٤,٣	٤٧٤,٧	٥٣٨,٧	٥٧٠,٠	٦٧٤,٦
واردات سلعية (تسليم ظهر											
السفينة)	-٣٨٨,٤	-٣٦٠,٤	-٣٣٨,٧	-٣١٩,٣	-٣٣٣,٧	-٣٣٣,٤	-٣٩٨,٧	-٤٨٦,٨	-٥٥٥,٣	-٥٩٣,٣	٦٩٧,٤
الميزان التجاري	-٣٥,٨	-٣٠,٤	-٣٦,٣	-١٠,٣	-٠,٣	٠,٧	-٤,٦	-١٣,٠	-١٦,٥	-٢٣,٣	-٢٣,٨
صافي الخدمات											
والتحويلات الخاصة	١٠,٨	٤,٦	٣,١	٣,٨	١,٨	-٠,٣	٣,٨	٧,٧	٤,٨	-٠,٨	-٨,٣
ومنها : إيرادات											
استثمارية	٦,٩	-١٣,٣	-١٣,٨	-١٣,٨	-١٣,٦	-١٥,٥	-١٦,٩	-١٧,٣	-٢١,٥	-٢٤,٧	-٢٩,٤
رصيد الحساب الجاري	-٢٥,١	-٢٥,٨	-٣٣,٣	-٧,٣	١,٦	٠,٥	-١,٨	-٤,٣	-١١,٧	-٣٣,٠	-٣١,٠
جميع البلدان المتقدمة											
النمو ذات الاقتصاد											
السوقي											
صادرات سلعية	١ ٣٤٨,٤	١ ٣٣٥,٣	١ ١٥٨,٧	١ ١٤٥,٧	١ ٣٣١,٣	١ ٣٥٩,١	١ ٤٦٥,٧	١ ٧١٣,٦	١ ٩٧٤,٣	٢ ١١٠,٣	٢ ٤٣١,٦
واردات سلعية (تسليم ظهر											
السفينة)	١ -٣١٧,٩	١ -٣٦٥,٩	١ -١٨٤,٦	١ -١٦٨,٠	١ -٣٦٨,٠	١ -٣٩٧,٥	١ -٤٦٩,٥	١ -٧٣٦,٦	١ -٩٨١,٤	٢ -١٣٨,٨	٢ -٤٥٣,٣
الميزان التجاري	-٦٩,٥	-٣٠,٧	-٣٥,٩	-٢٢,٣	-٤٦,٩	-٣٨,٤	-٣,٧	-٣٣,٠	-٧,٣	-٣٨,٥	-٣١,٦
صافي الخدمات											
والتحويلات الخاصة	٣٤,٣	٣٨,٣	٣٣,٣	٣٦,٠	١٨,٨	٩,٨	١٣,٠	٦,٣	-٧,٤	-٧,٣	-١٩,١
ومنها : إيرادات											
استثمارية	٢٠,٦	١١,٣	٥,٤	٩,٧	٧,٨	-١,٤	-٣,٨	-٣,٦	-٧,٨	-١١,٠	-٤,٥
رصيد الحساب الجاري	-٣٥,٣	-٣,٥	-٣,٧	٣,٧	-٣٨,٣	-٣٨,٦	٩,٣	-١٦,٨	-١٤,٦	-٣٥,٧	-٥٠,٧

المصدر : الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا إلى بيانات مقدمة من صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية .

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة .

(ب) تقدير أولي (يستند جزئيا إلى تقديرات الأمانة العامة) .

(ج) يتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الالمانية سابقا اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٠ .

الجدول م - ٢٤ معاملات الحساب الجاري : أوروبا الشرقية
والاتحاد السوفياتي ، ١٩٨٠-١٩٩٠(أ)
(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(ب)
أوروبا الشرقية(ج)											
الصادرات السلعية	٣١,٩	٣٣,٣	٣١,٥	٣٢,٢	٣٤,٠	٣٤,٠	٣١,٥	٣٤,٤	٣٧,٣	٣٨,٧	٣٩,١
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٣٥,٠	-٣١,٧	-٣٦,٣	-٣٦,٥	-٣٧,٣	-٣٨,٢	-٣٨,٧	-٣٣,٤	-٣٤,٥	-٣٧,٣	-٤٢,١
الميزان التجاري	-٣,١	٠,٦	٥,٢	٥,٧	٦,٧	٥,٨	٢,٨	٢,٠	٢,٨	١,٤	٣,٠-
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٣,٤	-٥,٤	-٤,٥	-٣,٥	-٣,٠	-٣,٨	-٢,٥	-١,٥	-١,٩	-٣,٦	-١,٩
رصيد الحساب الجاري	-٦,٥	-٤,٨	٠,٧	٢,٢	٣,٧	٣,٠	٠,٣	٠,٥	٠,٩	-٢,٢	-٤,٩
الاتحاد السوفياتي											
الصادرات السلعية	٣٨,٢	٣٩,١	٤٢,٤	٤٤,٢	٤٣,٣	٣٦,٩	٣٤,٦	٤٠,٨	٤٢,٧	٤٥,١	٤٨,٨
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٣٤,٨	-٣٩,٩	-٣٩,١	-٣٨,٠	-٣٦,٦	-٣٦,٢	-٣٣,٢	-٣٢,٧	-٣٩,٢	-٤٧,٤	-٥٠,٢
الميزان التجاري	٣,٤	-٠,٨	٤,٣	٦,٢	٦,٧	٠,٧	١,٢	٨,١	٢,٥	-٢,٢	-١,٤
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٠,٤	-٠,٨	-٠,٧	-٠,٤	٠,٠	-٠,٦	-٠,٩	-١,٠	-١,٢	-١,٧	-٣,١
رصيد الحساب الجاري	٣,٠	-١,٦	٣,٦	٥,٨	٦,٧	٠,١	٠,٤	٧,١	٢,٣	-٤,٠	-٤,٥
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي(ج)											
الصادرات السلعية	٧٠,١	٧١,٤	٧٤,٩	٧٦,٤	٧٧,٢	٧٠,٩	٦٦,١	٧٥,٢	٨٠,٠	٨٣,٨	٨٧,٩
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٦٩,٨	-٧١,٦	-٦٥,٤	-٦٤,٥	-٦٣,٩	-٦٤,٤	-٦٢,٠	-٦٥,١	-٧٣,٧	-٨٤,٧	-٩٢,٣
الميزان التجاري	٠,٣	-٠,٢	٩,٥	١١,٩	١٣,٤	٦,٥	٤,١	١٠,١	٦,٣	-٠,٩	-٤,٤
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٣,٨	-٦,٢	-٥,٣	-٣,٩	-٣,٠	-٣,٤	-٣,٣	-٣,٥	-٣,١	-٥,٢	-٥,٠
رصيد الحساب الجاري	-٣,٥	-٦,٤	٤,٢	٨,٠	١٠,٤	٣,١	٠,٨	٧,٦	٣,٢	-٦,١	-٩,٤

المصدر : بيانات مقدمة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة مقوّما بالعملات القابلة للتحويل .

(ب) تقدير أوليّ .

(ج) يتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الالمانية سابقا .

الجدول م - ٢٥ معاملات الحساب الجاري : البلدان النامية ١٩٨٠-١٩٩٠[أ]
(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[ب]
البلدان المصدرة للطاقة ذات الفائض											
(٨ بلدان)											
الصادرات السلعية	٢١٥,٩	١٩٧,٥	١٥٥,٩	١٣١,١	١١٠,٥	٩٣,٩	٦١,٠	٧٥,٢	٧٤,٥	٩٠,٩	١٠٤,٥
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٧٥,١	-٩١,٥	-٩٥,٣	-٨٦,٤	-٧٤,٥	-٦٠,٣	-٥٣,٧	-٥٤,٩	-٥٧,٨	-٦٠,٥	-٦١,٣
الميزان التجاري	١٤٠,٨	١٠٦,٠	٦٠,٦	٣٤,٧	٣٦,٠	٣٣,٧	٨,٤	٢٠,٣	١٦,٧	٣٠,٤	٤٣,٢
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٣٦,٥	-٤٤,٥	-٤٣,٧	-٣٧,٢	-٣٤,٢	-٢٦,٧	-١٦,٨	-١٨,٣	-١٥,٠	-١٨,٣	-١٧,٣
ومنها : إيرادات استثمارية	١١,٤	١٥,٣	١٨,٤	١٩,٧	١٥,٨	١٦,٣	١٨,٨	١٥,٨	١٧,٤	١٨,٣	١٨,٩
رصيد الحساب الجاري	١٠٤,٤	٦١,٤	١٧,٩	-٢,٤	١,٨	٧,٠	-٨,٤	٢,٠	١,٧	١٢,١	٣٦,٠
البلدان المصدرة للطاقة ذات العجز											
(١٩ بلدا)											
الصادرات السلعية	١٤٠,٣	١٤٠,٢	١٢٥,٩	١٢١,٣	١٣٢,٤	١٣٦,٤	٨٨,٨	١٠٨,٣	١١٠,٨	١٣٣,٠	١٦٣,٥
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-١٠٨,٠	-١٣٨,٤	-١١٦,٣	-٩٧,٨	-٩٧,٠	-٩٣,٣	-٨٠,٠	-٨٤,٧	-١٠٠,٨	-١١٤,٣	-١٣٦,٣
الميزان التجاري	٣٣,٣	١١,٨	٩,٦	٢٣,٥	٣٥,٤	٣٤,٣	٨,٨	٢٣,٤	١٠,٠	١٧,٧	٢٦,٣
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٣٣,٨	-٤١,٠	-٤٤,٨	-٣٥,١	-٣٧,٣	-٣٧,٣	-٣٠,٤	-٢٨,٣	-٢٧,٨	-٢٧,٤	-٣٠,٣
ومنها : إيرادات استثمارية	١٧,٠	١٩,٨	٢٥,٣	٣٣,٧	٢٥,٩	٢٥,٠	٢١,٣	٢٣,٥	٢٤,٣	٢٧,٠	٢٧,١
رصيد الحساب الجاري	-٠,٤	-٢٩,٣	-٣٥,٣	-١١,٦	-١,٨	-٣,٠	-٢١,٦	-٤,٨	-١٧,٨	-٩,٦	-٤,٠
البلدان المستوردة للطاقة											
(١٠٠ بلد)											
الصادرات السلعية	٢٠١,٠	٢١٤,٦	٢٠٤,٣	٢١١,٥	٢٤٠,٦	٢٣٧,٠	٢٦١,٣	٣٣٤,٨	٣٩٨,١	٤٣٤,٦	٤٦٦,٩
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٢٥٨,٨	-٢٧١,٤	-٢٤٩,٧	-٢٤٠,٦	-٢٤٨,٠	-٢٤١,٧	-٢٥٦,٥	-٣١٨,٤	-٣٨٣,٥	-٤٣٠,٧	-٤٨١,٩
الميزان التجاري	-٥٧,٨	-٥٦,٨	-٤٥,٥	-٢٩,١	-٧,٣	-٤,٧	٤,٨	٦,٦	١٤,٦	٣,٩	-١٥,٠
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-١٠,٨	-١٥,٠	-١٨,٧	-١٦,٣	-٢٣,٥	-١٨,٣	-١٨,٣	-١٥,٧	-١٦,٣	-١٥,٠	-١٩,٤
ومنها : إيرادات استثمارية	٢١,٣	٣٩,٨	٣٧,٣	٣٥,٥	٣٨,٣	٣٧,٧	٣٧,٠	٣٧,٧	٣٩,٠	٣٨,٣	٣٧,٧
رصيد الحساب الجاري	-٦٨,٦	-٧١,٧	-٦٤,٠	-٤٥,٣	-٣٩,٨	-٣٣,٩	-١٣,٥	-٩,٣	-١,٧	-١١,١	-٣٤,٤

(يتبع)

الجدول م - ٢٥ (تابع)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(ب)
البلدان التي حققت فائضا مؤخرا (٤ بلدان)											
الصادرات السلعية	٧٤,٧	٨٤,٦	٨٣,١	٩٠,٧	١٠٧,٦	١٠٨,٦	١٣٠,٢	١٧٥,٤	٢٢١,١	٢٤٣,٧	٢٦١,٦
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٨٣,٩	-٩٣,٧	-٩٠,٥	-٩٣,٢	-١٠١,٠	-٩٩,٨	-١١١,١	-١٥٠,٠	-١٩٨,٩	-٢٢٤,٣	-٢٥٢,٠
الميزان التجاري	-٩,٢	-٩,٠	-٧,٤	-٢,٥	٦,٥	٨,٨	١٩,١	٢٥,٤	٢٢,٢	١٩,٣	٩,٦
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٠,٢	١,٩	٤,٥	٤,٠	٠,٢	١,٦	٤,١	٥,٤	٦,٣	٤,٥	٤,٥
ومنها : إيرادات استثمارية	-٢,٦	-٢,٨	-٢,٦	-٢,٩	-٢,٣	-١,٤	-٠,٧	-٠,١	٢,٠	٣,٢	٤,٩
رصيد الحساب الجاري	-٨,٩	-٧,٢	-٢,٩	١,٤	٦,٧	١٠,٤	٢٢,١	٣٠,٨	٢٨,٤	٢٢,٨	١٦,٠
مستوردون آخرون للطاقة (٩٦ بلدا)											
الصادرات السلعية	١٢٦,٢	١٢٩,٩	١٢١,١	١٢٠,٩	١٢٣,١	١٢٨,٤	١٣١,١	١٤٩,٤	١٧٦,٩	١٩٠,٩	٢٠٥,٣
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-١٧٤,٩	-١٧٧,٧	-١٥٩,٢	-١٤٧,٤	-١٤٦,٩	-١٤١,٩	-١٤٥,٤	-١٦٨,٣	-١٨٤,٦	-٢٠٦,٤	-٢٢٩,٨
الميزان التجاري	-٤٨,٦	-٤٧,٧	-٣٨,١	-٢٦,٦	-١٣,٩	-١٣,٥	-١٤,٢	-١٨,٩	-٧,٦	-١٥,٥	-٢٤,٥
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-١١,١	-١٦,٩	-٢٣,٢	-٢٠,١	-٢٢,٦	-١٩,٨	-٢٢,٤	-٢١,١	-٢٢,٥	-١٩,٥	-٢٥,٨
ومنها : إيرادات استثمارية	-١٨,٦	-٢٦,٠	-٣٣,٦	-٣٢,٦	-٣٦,١	-٣٦,٣	-٣٦,٣	-٣٧,٦	-٤١,٠	-٤١,٥	-٤٢,٦
رصيد الحساب الجاري	-٥٩,٧	-٦٤,٦	-٦١,٣	-٤٦,٧	-٣٦,٥	-٣٣,٣	-٣٦,٦	-٤٠,٠	-٣٠,٣	-٣٤,٩	-٥٠,٣
اليمين											
الصادرات السلعية	١٨,٥	٢٣,٠	٢١,١	٢٠,٧	٢٣,٩	٢٥,١	٢٥,٨	٣٤,٧	٤١,١	٤٣,٣	٥١,٠
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٢١,٣	-٢٠,٣	-١٦,٩	-١٨,٧	-٢٣,٩	-٣٨,٣	-٣٤,٩	-٣٦,٤	-٤٦,٤	-٤٨,٨	-٤٤,١
الميزان التجاري	-٢,٨	١,٧	٤,٣	٢,٠	٠,٠	-١٣,١	-٩,١	-١,٧	-٥,٣	-٥,٦	٧,٠
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٠,٣	٠,٣	١,٦	٢,٤	٢,٤	١,٦	٢,٠	٢,٠	١,٥	١,٣	-١,٤
ومنها : إيرادات استثمارية	-٠,١	-٠,٣	٠,٤	١,٣	١,٥	٠,٨	٠,٠	-٠,٣	-٠,٣	٠,٣	٠,٣
رصيد الحساب الجاري	-٣,٤	٣,٠	٥,٩	٤,٤	٣,٤	-١١,٥	-٧,٣	٠,٣	-٣,٨	-٤,٥	٥,٦

(يتبع)

الجدول م - ٢٥ (تابع)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(ب)
بلدان مستوردة لرأس المال لآجال طويلة (١٣٠ بلدا)											
الصادرات السلعية	٣٥٩,٨	٣٧٦,٨	٣٥١,٢	٣٥٣,٦	٣٩٧,٠	٣٨٨,٥	٣٧٥,٩	٤٦٧,٧	٥٤٩,٨	٦٠٩,٨	٦٨٠,٤
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٣٨٨,٠	-٤٣٠,٠	-٣٨٢,٨	-٣٥٧,٢	-٣٦٨,٩	-٣٧٢,١	-٣٧١,٤	-٤٣٩,٤	-٥٣٠,٧	-٥٩٣,٨	-٦٦٢,٢
الميزان التجاري	-٢٨,٢	-٤٣,٢	-٣١,٦	-٣,٦	٣٨,١	١٦,٤	٤,٥	٢٨,٣	١٩,٢	١٦,٠	-١٨,٢
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٤٣,٢	-٥٥,٧	-٦١,٩	-٤٨,٨	-٥٧,٣	-٥٣,٨	-٤٦,٧	-٤٢,٠	-٤٢,٨	-٤١,٢	-٥١,٠
ومنها : إيرادات استثمارية	-٣٨,٣	-٤٩,٨	-٦٣,٠	-٥٨,٠	-٦٢,٧	-٦١,٩	-٥٨,٢	-٦١,٥	-٦٣,٥	-٦٥,٠	-٦٤,٦
رصيد الحساب الجاري	-٧١,٤	-٩٨,٩	-٩٣,٦	-٥٣,٤	-٢٩,٢	-٣٧,٤	-٤٢,٢	-١٣,٧	-٢٣,٤	-٢٥,٢	-٣٢,٩
جميع البلدان النامية (١٣٨ بلدا)											
الصادرات السلعية	٥٧٥,٧	٥٧٤,٢	٥٠٧,١	٤٧٤,٧	٥٠٧,٥	٤٨٣,٥	٤٣٦,٩	٥٤٣,٩	٦٣٤,٥	٧٠٠,٧	٧٨٤,٩
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٤٦٣,١	-٥١١,٥	-٤٧٨,١	-٤٤٣,٦	-٤٤٣,٤	-٤٣٣,٣	-٤٢٤,١	-٤٩٤,٣	-٥٨٨,٥	-٦٥٤,٣	-٧٣٣,٥
الميزان التجاري	١١٢,٦	٦٣,٧	٢٩,٠	٣١,١	٦٤,٠	٥٠,٣	١٣,٨	٤٨,٧	٣٥,٩	٤٦,٤	٦١,٤
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٧٩,٧	-١٠٠,٣	-١٠٤,٦	-٨٥,٩	-٩١,٥	-٨٠,٥	-٦٣,٥	-٦٠,٣	-٥٧,٦	-٥٩,٦	-٦٨,٣
ومنها : إيرادات استثمارية	-٣٦,٩	-٣٤,٦	-٤٢,٦	-٣٨,٣	-٤٦,٩	-٤٥,٧	-٣٩,٤	-٤٥,٧	-٤٦,١	-٤٦,٨	-٤٥,٧
رصيد الحساب الجاري	٣٢,٩	-٣٧,٥	-٧٥,٧	-٥٤,٨	-٢٧,٥	-٣٠,٣	-٥٠,٦	-١١,٦	-٢١,٧	-١٣,١	-٦,٩

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، استنادا إلى بيانات مقدمة من صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية رسمية أخرى .

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة

(ب) تقدير أولي

.../...

الجدول م - ٣٦ التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان الصناعية ، ١٩٨٠-١٩٩٠

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(أ)
الولايات المتحدة											
صافي تدفق رأس المال	١١,٢	١,١	٨,٧	٤٥,٢	١٠٤,٤	١٢٦,٨	١٤٢,٣	١٥٧,٧	١٢٤,٨	١٤٤,٠	١١٢,٩
منح خاصة(ب)	-٠,٤	-٠,٦	-٠,٩	-٠,٩	-١,٣	-١,٤	-١,٣	-١,٣	-٠,٩	-٠,٤	-٠,٣
منح رسمية	-٦,٠	-٥,٨	-٨,٣	-٨,٧	-١٠,٨	-١٣,٤	-١٤,٠	-١٢,٥	-١٣,٣	-١٣,٤	-١٩,٩
استثمار مباشر(ج)	٩,٥	٢٦,٢	١٩,٩	١٨,٦	٢٨,٣	٢١,٣	٢٧,٧	٢٧,٩	٤٨,٣	٦٣,٠	٣٠,٩
حافظة أوراق مالية	١٠,٥	١٥,٥	٩,٥	١,٧	٢٥,٠	٦٨,٦	٨١,٥	٦١,٧	٦٦,٠	٧٥,١	١,٠-
قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل	-٩,٠	-١٩,٠	-٢٢,٧	-١٨,٠	-١٢,٨	-٨,٠	-٥,١	-٠,٨	١١,٥	٢,٦	٢٣,١
رأسمال قصير الأجل	-١٩,٠	-٣٤,٩	-٢٥,٥	٤١,٠	٤٨,٨	٢٣,٨	٣٧,٥	٦٩,٧	٢١,٥	٥,٥-	١٧,١
أخطاء وإلغاءات	٢٥,٧	١٩,٦	٣٦,٧	١١,٤	٢٧,٢	١٩,٩	١٥,٩	٢,٩	٨,٣-	٢٢,٦	٧٣,١
استخدام إئتمانات الصندوق	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -
صافي الأرباح والفائدة	١٧,٠	٢٠,٨	٢١,٢	١٤,٠	٩,١	٠,٧	١,٤-	١٢,٩-	٤,٥-	٢٣,٤-	٢٤,٠-
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	٢٨,٢	٢١,٨	٢٩,٩	٥٩,٣	١١٣,٥	١٢٧,٤	١٤٠,٨	١٤٤,٧	١٢٠,٣	١٢٠,٦	٨٨,٩
استخدام الاحتياطيات الرسمية(د)	٨,١-	٥,٢-	٥,٠-	١,٢-	٣,١-	٣,٨-	٠,٣-	٩,١-	٣,٩-	٢٥,٣-	٣,٢-
صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)	٢٠,١	١٦,٧	٢٤,٩	٥٨,١	١١٠,٣	١٢٣,٦	١٤١,١	١٥٣,٩	١١٦,٤	٩٥,٣	٨٦,٦
المملكة المتحدة											
صافي تدفق رأس المال	١٢,٨-	٢١,٣-	١٢,٥-	٧,٧-	٣,٢-	٦,٤-	٣,٩	٢٨,٧	٣٧,٣	٢٤,٤	٢٧,٩
منح خاصة(ب)	٠,٥-	٠,١	٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,١	٠,٢-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-
منح رسمية	٣,٧-	٢,٨-	٣,١-	٢,٩-	٢,٩-	٤,٢-	٣,٣-	٥,٣-	٥,٩-	٧,٠-	٧,٤-
استثمار مباشر(ج)	٢,٥-	٥,٣-	٠,٨-	١,٥-	٥,٢-	٤,٨-	٤,٦-	١٠,٣-	٩,٠-	٦,٨	٢٨,٠
حافظة أوراق مالية	٤,٣-	٨,٦-	١٢,٩-	٨,٠-	١١,٣-	١٥,٤-	٢٥,٩-	٣٩,٧	٧,٥	٤١,٠-	١٨,٨-

(يتبع)

الجدول م - ٣٦ (تابع)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(أ)
المملكة المتحدة (تابع)											
قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل	٢,١-	٣,٩-	١,٧-	٣,٩-	٢,٤-	٢,١	٦,٦	٢,١	٣,٤	٨,٦	٥,٢
رأسمال قصير الأجل	٠,٦-	١,٧-	١٠,٣	٧,٦	١٠,٦	٨,٧	٩,٩	٠,٢	٢٧,٨	٣١,٨	١٤,٨
أخطاء وإلغاءات	١,١	١,٣	٤,١-	٠,٧	٧,٥	٦,٩	٣٠,١	١٢,٥	١٤,٠	٢٥,٧	٦,٦
استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,١-	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -
صافي الأرباح والفائدة	٠,٩	١,٥	١,٦	٢,٨	٢,٨	١,٨	٣,١	٠,٢	٣,٠-	١,٨-	٤,٤-
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	١١,٩-	١٩,٨-	١١,٠-	٤,٩-	٠,٤-	٤,٦-	٦,٠	٢٨,٩	٣٤,٣	٢٢,٧	٢٣,٥
استخدام الاحتياطيات الرسمية(د)	٠,٦-	٤,٧	٢,٤	٠,٩	١,٣	٠,٦-	١,٤-	٣٠,٢-	٤,٩-	٨,٨	٠,١-
صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)	١٢,٦-	١٥,١-	٨,٦-	٤,٠-	٠,٩	٥,١-	٤,٦	٨,٧	٢٩,٤	٣١,٥	٢٣,٣
ألمانيا(هـ)											
صافي تدفق رأس المال	٢,٩-	٥,٣-	٩,٦-	١٣,٨-	١٦,٠-	٢٠,٩-	٤١,٧-	٣٦,٦-	٧٨,٨-	٦٦,٥-	٥٢,٧-
منح خاصة(ب)	١,٤-	١,٢-	١,١-	١,١-	٠,٨-	٠,٩-	١,٣-	١,٥-	٢,٣-	٢,٣-	٣,٨-
منح رسمية	٦,٨-	٥,٩-	٦,٢-	٥,٥-	٦,٤-	٦,٤-	٧,٨-	١٠,٧-	١١,٧-	١٢,٣-	١٥,٣-
استثمار مباشر(ج)	٢,٧-	٣,٧-	١,٨-	١,٤-	٢,٥-	٣,٣-	٧,٠-	٧,١-	٨,٩-	٧,١-	١٧,٢-
حافظة أوراق مالية	٩,٢	٨,٢	٠,٥-	٣,٥	١,٣	١,٨	٣٣,٦	٢,٥-	٤٣,٨-	٤,٤-	٠,٩
قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل	٢,٦-	١,١-	٣,٨-	٥,١-	٤,٣-	١,٩-	٠,١	٣,٦-	٤,٠	٠,٣-	١٨,٨-
رأسمال قصير الأجل	٢,٤	٢,٥-	٦,٣	٤,٦-	٥,٣-	١٣,٣-	٥٠,٧-	١٠,٤-	١٨,٦-	٤٣,٣-	١٧,٤-
أخطاء وإلغاءات	١,٠-	٠,١-	٢,٥-	٠,٥	٢,٢	٣,٠	١,٤	٠,٨-	٢,٣	٣,٠-	١٨,٨
استخدام إئتمانات صندوق النقد الدولي	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -

(يتبع)

الجدول م - ٣٦ (تابع)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ (أ)
ألمانيا (هـ) (تابع)											
صافي الأرباح والفائدة	١,٠	٠,٣-	١,٠-	١,٥	٢,٣	٢,١	٢,٢	٣,٩	٤,٢	١١,٢	١٣,٢
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	١,٩-	٥,٦-	١٠,٦-	١٢,٤-	١٣,٦-	١٨,٨-	٣٩,٥-	٣٢,٦-	٧٤,٦-	٥٥,٣-	٣٩,٤-
استخدام الاحتياطيات الرسمية (د)	٩,٤	٢,٢	٢,٩-	١,٩	٠,٤	٢,٢-	٥,٤-	٢١,٥-	١٥,٤	٢,٨-	٧,٣-
صافي تحويل الموارد (على أساس الإنفاق)	٧,٥	٣,٤-	١٣,٥-	١٠,٤-	١٣,٣-	٢١,٠-	٤٤,٩-	٥٤,٢-	٥٩,٢-	٥٨,١-	٤٦,٦-
اليابان											
صافي تدفق رأس المال	١٤,٥	٢,٥-	١٢,٩-	٢٠,٨-	٣٤,٤-	٥١,٤-	٧٣,١-	٥٢,٨-	٦٧,٢-	٧٤,٠-	٤٩,١-
منح خاصة (ب)	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	٠,٦-	١,٠-	١,١-	١,٠-	١,٠-
منح رسمية	١,١-	١,٢-	١,٣-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٥-	٢,٧-	٣,٠-	٣,٣-	٤,٥-
استثمار مباشر (ج)	٢,١-	٤,٧-	٤,١-	٣,٢-	٦,٠-	٥,٨-	١٤,٣-	١٨,٤-	٣٤,٧-	٤٥,٢-	٤٦,٢-
حافظة أوراق مالية	٩,٤	٧,٧	٠,٨	٢,٩-	٢٤,٠-	٤١,٨-	١٠٢,٠-	٩١,٣-	٥٢,٨-	٣٢,٥-	١٤,٧-
قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل	٤,٩-	٩,٤-	١٣,٠-	١٢,٦-	٢٠,١-	١٥,٧-	١٥,٨-	٢٤,٣-	٣٩,٦-	١٦,٠-	٧,٨
رأسمال قصير الأجل	١٦,٥	٤,٩	٠,١	٢,٦-	١٣,٤	٩,٧	٥٨,٦	٨٨,٦	٥٠,٩	٤٥,٨	٣٠,٤
أخطاء وإلغاءات	٣,١-	٠,٤	٤,٧	٢,١	٣,٧	٣,٨	٢,٥	٣,٧-	٣,١	٢١,٨-	٢٠,٩-
استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -
صافي الأرباح والفائدة	٠,٩	٠,٨-	١,٧	٣,١	٤,٢	٦,٨	٩,٥	١٦,٧	٢١,٠	٢٣,٤	٢٣,٢
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	١٥,٣	٣,٣-	١١,٣-	١٧,٧-	٣٠,٢-	٤٤,٦-	٦٣,٦-	٣٦,١-	٤٦,٢-	٥٠,٦-	٣٥,٩-
استخدام الاحتياطيات الرسمية (د)	٥,٣-	٣,٩-	٤,٧	١,٦-	٣,١-	٠,٦	١٤,٨-	٣٧,٩-	١٦,٥-	١٢,٨	٧,٨
صافي تحويل الموارد (على أساس الإنفاق)	١٠,١	٧,٢-	٦,٥-	١٩,٣-	٣٣,٣-	٤٤,٠-	٧٨,٤-	٧٤,٠-	٦٢,٧-	٣٧,٨-	١٨,١-

(يتبع)

الجدول م - ٢٦ (تابع)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(أ)
بلدان صناعية أخرى											
صافي تدفق رأس المال	٥٢,٨	٣٣,٧	٣٤,٧	٢٢,٥	١٤,٩	١,٨	-٠,١	٥٠,٧	٥٢,٨	٦٣,٢	..
منح خاصة(ب)	-٠,٦	-٠,٦	-٠,٣	-٠,٥	٠,٢	٠,١	-٠,٧	-٠,٤	٠,٢	-٠,٦	..
منح رسمية	-٢,٢	-٣,٣	٥,٢-	-٣,٦	-٣,٤	-٣,٩	-٧,٢	-٧,٠	-٧,٢	-٩,١	..
استثمار مباشر(ج)	-٢,٢	-٩,٣	-٠,٣	-١,٥	-٤,٢	-١١,٣	-٩,٤	-١١,٣	-٨,٧	-١٤,٨	..
حافظة أوراق مالية	٥,٨	٣,٩	٦,٨	٦,٥	١٤,٧	١٨,١	-١٤,٧	٢١,٦	٣١,٧	٥٧,١	..
قروض متوسطة الأجل											
وطويلة الأجل	٢,٥	١٩,٤	١٩,٩	١٦,٠	٩,٤	٤,٠	٣,٦	٢٣,٩	١٢,٩	٢٢,٣	..
رأسمال قصير الأجل	٣٩,٣	٣٠,٥	٣,٤	٩,١	٣,٤	٤,٩	٨,٢	٢٤,٢	٢٦,١	٢٧,٠	..
أخطاء وإلغاءات	١١,١	-٦,٥	٩,٩	-٣,٦	-٤,٥	-١١,٣	-٨,٨	٠,٤	-١,٨	-١٨,٨	..
استخدام ائتمانات											
صندوق النقد الدولي	-٠,٨	-٠,٤	٠,٦	٠,٣	٠,٣	--	-٠,٤	-٠,٨	-٠,٥	--	..
صافي الأرباح والفائدة	-١١,٥	-٢٢,٥	-٢٦,٥	-٢٧,٩	-٣٠,٣	-٢٩,٩	-٣٤,٥	-٣٨,٠	-٤٦,٥	-٥٣,٦	..
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	٤١,٣	١١,٣	٨,٢	-٥,٣	-١٥,٥	-٢٨,١	-٣٤,٦	١٢,٧	٦,٣	٩,٦	..
استخدام الاحتياطيات الرسمية(د)	-١٣,٦	٩,٠	٢,٣	-١٥,٢	-١٥,٧	-٠,٣	-٣,٦	-٣٨,٣	-٣٧,٦	-٢٠,٤	..
صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)	٢٧,٧	٢٠,٣	١٠,٥	-٢٠,٦	-٣١,٣	-٣٨,٣	-٣٨,٣	-٣٥,٥	-٣١,٤	-١٠,٨	..

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى بيانات مقدمة من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) تقدير أولي .

(ب) باستثناء تحويلات العمالة .

(ج) صافي الحصائل المعاد استثمارها .

(د) الاضافات الى الاحتياطيات مبينة بأرقام سالبة .

(هـ) يتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الالمانية سابقا اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٠ .

الجدول م - ٣٧ التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٨٠-١٩٩٠(أ)

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(ب)
					جميع البلدان						
التحويل عن طريق الاستثمار المباشر											
تدفق صافي للاستثمارات	٥,٨	٩,٧	٧,١	٦,٢	٦,٢	٧,٤	٥,٩	٩,٣	١٤,٥	١٥,٩	١٦,٥
صافي أرباح وإيرادات أخرى	١٠,٧-	١٠,٢-	٩,٨-	٩,٣-	٨,٦-	٨,٠-	٧,١-	٨,١-	٨,٦-	١١,١-	١٢,١-
التحويل الصافي	٤,٩-	٠,٥-	٢,٧-	٣,١-	٢,٤-	٠,٦-	١,٢-	١,٣	٥,٩	٤,٨	٤,٥
تحويل عن طريق الاقتراض الأجنبي الخاص الطويل الأجل											
تدفق صافي للائتمان	٣٥,٤	٤٨,٣	٤١,٠	٣٦,٨	١٨,٥	١٢,٥	٧,٦	٣,١	٧,٦	٣,٦	٣,٤
فوائد مدفوعة	٢٤,١-	٣١,٢-	٣٧,٢-	٣٥,٥-	٤٠,٣-	٣٩,٢-	٣٤,٨-	٣٣,٨-	٣٩,٤-	٣٣,٦-	٣٢,٢-
التحويل الصافي	١١,٣	١٧,٢	٣,٨	٨,٧-	٢١,٨-	٢٦,٧-	٢٧,٢-	٣١,٧-	٣١,٨-	٢٩,١-	٢٩,٨-
تحويل عن طريق الاقتراض القصير الاجل والتدفقات المحلية الخارجة(ج)											
التحويل الصافي	٥,٠	١٢,٥-	٢٧,٥-	١٨,٩-	١٣,٧-	٩,٣-	٠,٥	٢,٣-	١٠,٤-	٣,٤-	١,٢
تحويل عن طريق المنح الخاصة (صاف)	١,٧	١,٨	١,٧	٢,١	٢,٦	٢,٩	٣,٨	٤,١	٤,٨	٣,٤	٣,٢
تحويل عن طريق التدفقات الرسمية											
تحويلات رسمية (منح)	١١,٢	١١,٩	٩,٢	١٠,١	١٠,٨	١١,٨	١١,٢	١٢,٦	١٢,٨	١٣,٤	١٧,٨
ائتمانات رسمية صافية	٢٣,٤	٢٨,٦	٣١,٣	٢٧,٦	٢٥,٥	١٦,٩	١٦,٦	١٣,٧	١٥,٩	١٦,٦	٢٧,٤

(يتبع)

الجدول م - ٢٧ (تابع)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(ب)
جميع البلدان (تابع)											
فائدة مدفوعة	-٥,٨	-٦,٧	-٨,٣	-٩,٦	-١١,١	-١٢,٧	-١٥,٦	-١٦,٨	-١٨,٣	-١٨,٣	-٢٢,٦
التحويل الصافي	٢٨,٨	٣٣,٧	٣٢,٣	٢٨,٢	٢٥,٢	١٥,٩	١٢,٢	٩,٥	١٠,٥	١١,٧	٢٢,٦
مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي)	٤١,٩	٣٩,٧	٧,٦	-٠,٦	-١٠,٢	-١٧,٨	-١١,٩	-١٩,١	-٣١,٠	-١٢,٦	١,٧
استخدام الاحتياطيات الرسمية(د)	-١٤,٧	٣,٠	١٩,٢	-٦,٣	-١٨,٨	١,٢	٨,٣	-١٤,١	-١٠,٦	-١٤,٦	-٢٣,٤
مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)	٢٧,٢	٤٢,٧	٢٦,٨	-٦,٩	-٢٩,٠	-١٦,٦	-٣,٦	-٣٣,٢	-٣١,٦	-٢٧,١	-٢١,٧
البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى											
المنح :											
خاصة	-٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٦	٠,٧
رسمية	٣,١	٣,١	٢,٧	٢,٩	٣,٠	٣,٥	٣,٩	٤,٩	٥,٠	٥,١	٥,٥
استثمار مباشر صاف	-٠,٤	-٠,٤	-٠,٩	-٠,٣	-٠,٦	-٠,٥	-٠,٦	-٠,٥	-٠,٦	-٠,٨	,٢-
ائتمان أجنبي رسمي	٣,٦	٤,٨	٤,٣	٤,١	٢,٣	١,٤	١,٦	٢,٢	٢,١	١,٨	٣,٢
ائتمان أجنبي خاص(هـ)	١,٩	٠,٢	١,٣	--	-٠,٣	-٠,٦	-٠,٤	-٠,٦	--	-٠,١	٠,٥
اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجة(ج)	-٠,٤	١,٤	-٠,٩	-١,١	-٢,٣	-٠,٥	-٠,٩	-٠,١	٠,٧	-١,٥	-١,٢
مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي)	٧,٦	٩,٣	٧,٣	٥,٩	٢,٦	٤,٠	٥,٩	٦,٧	٨,٠	٥,١	٨,٥
استخدام الاحتياطيات الرسمية(د)	٠,٣	-٠,١	٠,٢	-٠,٤	-٠,٣	-٠,٨	-٠,٥	-٠,٥	-٠,٦	١,٠	٠,٥
مجموع التحويل الصافي (على أساس الانفاق)	٧,٩	٩,٢	٧,٤	٥,٥	٢,٣	٣,٢	٥,٤	٦,٢	٧,٥	٦,١	٩,٠

(يتبع)

الجدول م - ٢٧ (تابع)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(ب)
					خمسة عشرة بلدا مثقلا بالديون						
المنح :											
خاصة	٠,٧	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٠,٩	١,٠	١,١	١,٣	١,٤	١,٦	١,٧
رسمية	١,٠	١,١	٠,٧	٠,٧	٠,٨	١,٣	٠,٩	١,٢	١,٣	١,٥	١,٧
استثمار مباشر صاف	-١,٠	١,٩	٠,٣	-٠,٥	-٠,٥	٠,٣	-١,٧	٠,٧	٢,٥	-٠,٣	٠,٦
ائتمان أجنبي رسمي	٢,٦	٣,٧	٦,٥	٤,٨	٥,٥	٠,٢	-٠,٢	-٣,٧	-٣,٨	-٤,٨	٦,٢
ائتمان أجنبي خاص(هـ)	٦,٤	١٥,١	١,١	-١٢,٢	-٢٢,٣	-٢٦,٠	-٢٥,٤	-٢١,٥	-٢٧,١	-٢١,٣	-١٧,٠
اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجية(ج)	٦,٢	-٩,٤	-٢٣,٠	-١٨,٤	-١١,٥	-١٤,٩	-١,٩	-٣,٤	-٧,٩	-٩,٥	-١١,٤
مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي)	١٦,٠	١٣,٢	-١٣,٩	-٢٤,٨	-٢٧,٢	-٣٨,١	-٢٧,٢	-٢٣,٥	-٣٣,٧	-٣٢,٧	-١٨,٢
استخدام الاحتياطيات الرسمية(د)	-٧,٣	٧,٢	٢٣,٣	١,١	-١٣,٤	-٣,٥	٥,٢	-٤,٩	٢,٧	-٣,٥	-١١,٥
مجموع التحويل الصافي (على أساس الانفاق)	٨,٧	٢٠,٤	٩,٤	-٢٣,٨	-٤٠,٦	-٤٠,٦	-٣٢,١	-٣٨,٤	-٣١,٠	-٣٦,٢	-٢٩,٧

المصدر : الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى بيانات مقدمة من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة .

ملاحظة : الاستثمار المباشر هو صافي الحصائل المعاد استثمارها (نهج التدفق النقدي) ؛ وتتضمن الائتمانات الرسمية استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي ، وتتضمن الفائدة رسوم الصندوق ؛ وتشمل المنح الخاصة صافي تدفق الهبات المقدمة من أشخاص مقيمين بالخارج (باستثناء تحويلات العمال) والمنح المقدمة من المنظمات غير الحكومية .

(أ) عينة مكونة من ٩٣ بلدا .

(ب) تقدير أولي .

(ج) محسوبة بوصفها باقيا (يتضمن تمويل التجارة قصيرة الأجل ، والتدفقات العادية وغير العادية "رأس المال الهارب" ، والمتأخرات على الفوائد المستحقة ، وغير ذلك من التدفقات التي ترد في بيانات ميزان المدفوعات بوصفها أخطاء أو إلغاءات ويفترض أنها تدفقات مالية) .

(د) الإضافات الى الاحتياطيات مبينة بأرقام سالبة .

(هـ) اقتراض أجنبي قصير الأجل وطويل الأجل .

الجدول م -٢٨ الاحتياطيات الرسمية وتغطية المصروفات الجارية في البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨٠-١٩٩٠

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(أ)
	(ببلايين الدولارات)										
مستوى الاحتياطيات(ب)											
جميع البلدان	١١٣,٩	١١١,٠	١٠٠,٨	١٠٩,٣	١٢٧,٥	١٣٩,٠	١٥٧,١	٢٠٧,٣	٢٠٩,٠	٢٢٨,١	٢٧١,٥
بلدان مصدرة للطاقة	٤٤,٥	٣٩,٨	٢٨,٨	٣١,٣	٣٦,٤	٣٨,٩	٣٣,٠	٤٢,١	٣٩,١	٣٤,٧	٥٢,٣
بلدان مستوردة للطاقة	٦٦,٣	٦٥,٧	٦٠,١	٦٢,٥	٧٣,٢	٨٦,٩	١١٢,١	١٤٨,٢	١٦٠,٨	١٧٤,٨	١٨٨,٩
بلدان حققت فائضا مؤخرا	١١,٩	١٧,٦	٢٠,٠	٢٣,٦	٢٩,٠	٣٨,٥	٦٢,٨	٩٦,٠	١٠٤,٠	١٠٩,٤	١١٢,٨
أخرى	٥٤,٥	٤٨,١	٤٠,٢	٣٨,٩	٤٤,٢	٤٨,٤	٤٩,٣	٥٢,٣	٥٦,٩	٦٥,٤	٧٦,١
الصين	٣,١	٥,٦	١١,٨	١٥,٥	١٧,٨	١٣,٢	١٢,٠	١٦,٩	١٩,١	١٨,٥	٣٠,٢
بند تذكيري :											
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون	٥٠,٠	٤١,٧	٣٦,٣	٣٧,٥	٣٩,٦	٤٠,٩	٣٤,٤	٣٨,٧	٣٣,٥	٣٧,٩	٥١,٤
البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى(ج)	٣,٤	٣,١	٣,٦	٣,٠	٣,١	٤,١	٥,١	٥,٩	٦,٤	٧,١	٦,٦
	عدد الاشهر										
تغطية المصروفات الجارية(د)											
جميع البلدان	٢,٧	٢,٢	١,٩	٢,٣	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٢,٨	٢,٥	٢,٦	٣,١
بلدان مصدرة للطاقة	٣,٢	٢,٤	١,٨	٢,٤	٢,٧	٣,٠	٢,٩	٣,٥	٢,١	٢,٣	٣,٠
بلدان مستوردة للطاقة	٢,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٧	٢,٧	٣,١
بند تذكيري :											
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون	٣,١	٢,٣	١,٦	٢,١	٣,٠	٣,٢	٢,٧	٢,٩	٢,٢	٢,٤	٢,٨
البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى(ج)	١,١	١,٠	٠,٩	١,١	١,١	١,٥	١,٧	١,٨	١,٨	٢,٠	١,٧

المصدر : الامم المتحدة/ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى بيانات مقدمة من صندوق النقد الدولي وتقديرات وطنية .

(أ) مقدر جزئيا .

(ب) مجموع الاحتياطيات في نهاية الفترة (حيث قيّمت أوقية الذهب ب ٣٥ وحدة من وحدات السحب الخاصة) .

(ج) باستثناء نيجيريا .

(د) الانفاق على السلع والخدمات (بما في ذلك فوائد المدفوعات) لسنة معينة بالنسبة الى مجموع الاحتياطيات في نهاية السنة ، عينة مكونة من ٩٣ بلدا .

الجدول م -٣٩ صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية :
حسب المرفق ، ١٩٨٠-١٩٩٠
(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
المرافق العادية	٢,٣	٦,٢	٤,٢	٨,٤	٤,٤	١,١	٠,١	-٣,٨	-٤,٠	-٣,٠	-١,٦
مسحوبات الشرائح الائتمانية	١,٥	٣,٩	١,٩	٣,٥	١,٢	١,١	١,٠	-١,٨	-١,٢	-١,٥	-٢,٨
مسحوبات المرفق الموسع	٠,٧	٢,٤	٢,٣	٤,٩	٣,٢	-	-٠,٩	-١,٩	-٢,٨	-١,٤	١,١
المرافق الخاصة	١,٢	٠,٤	١,٤	٢,٣	-٠,٢	-٠,٨	-٢,١	-١,٠	-٠,٥	١,٠	-٠,٦
تمويل المخزونات الاحتياطية	-	-	٠,١	٠,٣	-	-٠,٢	-٠,٢	-٠,١	-	-	-
التمويل التعويضي	٠,٣	٠,٧	١,٧	٢,١	-	-٠,٤	-١,٤	-٠,٧	-٠,٤	٠,٢	-٠,٨
المرفق النفطي	-٠,٧	-٠,٧	-٠,٤	-٠,١	-	-	-	-	-	-	-
الصندوق الاستئماني للسبعينات	١,٦	٠,٤	-	-	-٠,٢	-٠,٣	-٠,٦	-٠,٧	-٠,٧	-٠,٥	-٠,٤
مرفق التكيف الهيكلي	-	-	-	-	-	-	٠,١	٠,٥	٠,٣	٠,٦	٠,١
مرفق التكيف الهيكلي المعزز	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٣	٠,٧	٠,٥
المجموع	٣,٤	٦,٦	٥,٧	١٠,٦	٤,٢	٠,٢	-٢,٠	-٤,٧	-٤,٥	-٢,١	-٢,٣
بند تذكيري : خصائص منتقاة لاتفاقات الإقراض ذات المشروطية العالية											
عدد العمليات التي شرع فيها خلال العام	٢٨	٣١	١٩	٣٣	٣٠	٢٦	٣١	٢٥	٢٨	٢٣	١٣
متوسط الطول (بالأشهر)	٢٠	٢٣	١٤	١٨	١٤	١٦	٢٢	٢٦	٢٥	٢٥	١٩
مجموع المبالغ المرتبط بها	٧,٥	٢٤,٤	٢,٦	١٥,٧	٤,٠	٣,٤	٤,٠	٤,٤	٥,٤	١٣,٨	١,٩

المصدر : صندوق النقد الدولي "الاحصاءات المالية الدولية الشهرية" و "دراسة صندوق النقد الدولي الاستقصائية" .

الجدول م - ٣٠ الأموال المجمعة من أسواق الائتمان الدولية ، ١٩٨١-١٩٩٠
(ببلايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
مجموع العالم	٣٠٠,٦	١٧٩,١	١٥٧,٨	٢٢٨,٨	٢٧٩,١	٣٢١,٤	٣٠٣,٧	٣٧١,٩	٣٨٥,٣	٣٥٣,٢
مجمعة حسب المقرض :										
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١٣٧,٢	١٢٣,٢	١١٣,٣	١٨٢,٥	٢٣١,٣	٢٨٥,٢	٢٦٠,٣	٣٣٠,٣	٣٤٥,٠	٣١٠,٠
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١,٦	٠,٧	١,١	٣,٤	٥,٣	٣,٩	٣,٧	٤,٣	٤,٧	٤,٦
البلدان النامية	٥٥,١	٤٦,٧	٣٥,٨	٣٣,١	٣٩,٣	٣٢,٢	٣٧,٨	٣٦,٨	٣٢,٧	٣٣,٦
المؤسسات المتعددة الأطراف	٦,٧	٨,٥	٧,٧	٩,٨	١٣,٢	١٠,١	١١,٩	١٠,٥	١٢,٩	١٥,٠
مجمعة حسب الصك :										
سندات :	٥٢,٨	٧٥,٥	٧٧,١	١١١,٥	١٦٩,١	٢٢٨,١	١٨٠,٨	٢٢٩,٧	٢٥٥,٨	٢٢٨,٨
السندات الدولية	٣١,٣	٥٠,٣	٥٠,١	٨١,٤	١٣٦,٥	١٨٧,٧	١٤٠,٥	١٧٨,٩	٢١٢,٩	١٨١,٩
اصدارات أجنبية واصدارات خاصة	٢١,٥	٢٥,٢	٢٧,٠	٣٠,١	٣٢,٥	٤٠,٤	٤٠,٣	٥٠,٨	٤٢,٩	٤٦,٩
قروض	١٤٧,٧	١٠٣,٦	٨٠,٧	١١٧,٣	١١٠,١	٩٣,٣	١٢٢,٩	١٤٢,٢	١٢٩,٥	١٢٤,٥
قروض مصرفية	٩٤,٦	٩٨,٢	٦٧,٢	٦٢,٠	٦١,١	٦٣,٢	٩١,٧	١٢٥,٦	١٢١,٢	١١٨,٢
تسهيلات أخرى	٥٣,١	٥,٤	١٣,٥	٥٥,٣	٤٨,٩	٣٠,٠	٣١,٢	١٦,٦	٨,٤	٦,٣

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "الاحصاءات المالية الشهرية" .

الجدول م - ٣١ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية حسب نوعها ، ١٩٨١-١٩٨٩

(بملايين الدولارات والنسب المئوية)

المجموعة المانحة والدولة المانحة	معدل نمو المساعدة الإنمائية الرسمية (بأسعار وأسعار صرف العملة في ١٩٨٨)		المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (ببلايين الدولارات)	النسبة المئوية لتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية حسب النوع في ١٩٨٩				
					ثنائية			متعددة الاطراف	
	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٨٩	١٩٨٩	١٩٨٩	المنح(أ)	التعاون التقني	القروض	الامم المتحدة	المؤسسة الإنمائية الدولية	أخرى
مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية	١,٧	١,٤	..	٥٣,٢	ـــــ	٧٦,٣(ب)	ـــــ	ـــــ	٢٣,٧(ج)	ـــــ
مجموع بلدان لجنة المساعدة الإنمائية	٢,٩	١,٦	٠,٣٣	٤٦,٥	٥٨,٧	٢٢,١	١٤,٥	٧,٣	٧,٠	١٢,٥
مجموع الاتحاد الاوروبي ومنه :	٣,٩	٣,٦	٠,٥١	٢٣,٣	٥٥,٦	٢٦,٦	١٣,٠	٥,٣	٨,٨	١٧,٥
المانيا	٢,٦	١,٠-	٠,٤١	٤,٩	٤٧,٥	٢٩,٧	١٦,٣	٤,٤	١٠,٣	٢١,٦
ايرلندا	٨,٤	٥,٦-	٠,١٧	٠,١	٣٨,٨	٣٣,٤	--	٨,٣	١٠,٣	٤٣,٩
إيطاليا	١٣,٤	١٦,٦	٠,٤٣	٣,٦	٤٣,٥	٩,٨	١٧,٩	٦,٧	١٤,٣	١٨,٧
بلجيكا	٣,٤	١,٣-	٠,٤٦	٠,٧	٤٥,٣	٢١,٧	٥,٣	١,٨	٢١,٠	٣٦,٦
الدانمرك	٣,٥	٥,٤	٠,٩٤	٠,٩	٥٥,٧	١٠,٩	٠,١	١٩,٩	٥,٩	١٨,٥
فرنسا	٥,٦	٣,٨	٠,٧٨	٧,٤	٦٣,٩	٣٥,٠	١٨,٤	١,٥	٤,١	١٣,١
المملكة المتحدة	١,٣	٠,٧	٠,٢١	٢,٦	٥٩,٨	٣٣,٥	٣,٣-	٧,٣	١١,١	٣٥,٠
هولندا	٠,٦-	٣,٦	٠,٩٣	٢,١	٦٥,٦	٣٠,٨	٦,٦	٩,٤	٧,١	١١,٣
استراليا	٤,٠	٣,١-	٠,٣٧	١,٠	٦٩,٣	٣٠,٨	-	٨,٤	٨,٩	١٣,٤
السويد	٣,٥	٥,٥	٠,٩٥	١,٨	٧٣,٤	١٧,٩	٢,١-	١٦,٤	٧,٠	٦,٣
سويسرا	٧,٣	٣,٠	٠,٣٠	٠,٦	٧٠,٥	١١,٥	٥,٤	١٦,٤	--	٧,٧
فنلندا	١٥,٨	١٦,٨	٠,٦٣	٠,٧	٥٥,٥	٩,٥	٥,٥	٣٠,٩	٥,٣	١٣,٩
كندا	٥,٤	١,٣	٠,٤٤	٣,٣	٦٨,٨	١٠,٦	٠,٧-	١١,٨	٧,٣	١٢,٨
النرويج	٥,٩	٤,٠	١,٠٤	٠,٩	٦٠,٦	٩,٤	٠,١-	٢٤,٧	٧,١	٧,٧
النمسا	١٢,١	١٠,٠-	٠,٣٣	٠,٣	٣٧,٦	١٦,١	٣٣,٣	٧,٩	١١,١	١٠,٠
نيوزيلندا	٣,٥-	٣,٣-	٠,٢٣	٠,١	٨٨,٤	٢٥,٦	--	٣,٣	--	٩,٣
الولايات المتحدة	٠,٥	٨,١-	٠,١٥	٧,٦	٨٨,٦	٢٨,٠	٠,٣	٨,٠	--	٣,٣
اليابان	٣,٠	٧,١	٠,٣١	٨,٩	٣٣,٩	١٣,٨	٤١,٥	٥,٦	٨,٧	١٠,٣
مجموع الدول غير الاعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	..	..	٠,٠٨	٠,٤	..	..	..	..	..	..
البلدان العربية	١٦,٥-	٣٧,٣-	٠,٥٤	١,٥	ـــــ	٨٨,٩(ب)	ـــــ	٠,٣	٠,٠٥	٨,٦
المملكة العربية السعودية	..	..	١,٤٦	١,٣	ـــــ	٩٤,٨(ب)	ـــــ	٣,٣	--	٣,٠
الكويت	..	..	٠,٥٤	٠,٣	ـــــ	٨٧,٣(ب)	ـــــ	٠,٩	٤,٩	٦,٩
الإمارات العربية المتحدة	..	..	٠,١٠	--	ـــــ	٩٦,٠(ب)	ـــــ	٠,٣	--	٠,٣
أخرى	..	..	..	٠,٣	ـــــ	٤٦,٧(ب)	ـــــ	٠,١	--	٥٨,٣
بلدان نامية أخرى	..	..	٠,٠٣(د)	٠,٥	..	..	..	..	..	..
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	..	..	..	٤,٣	ـــــ	٩٨,٩(ب)	ـــــ	ـــــ	١,١(ج)	ـــــ

المصدر : حسابات الاونكتاد ، استنادا الى أعداد مختلفة من نشرة "التعاون الإنمائي" التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(أ) تتضمن التعاون التقني .

(ب) مجموع المساعدة الثنائية الاطراف : المنح والتعاون التقني والقروض .

(ج) مجموع المساعدة المتعددة الاطراف : الامم المتحدة والمؤسسة الإنمائية الدولية وجهات "أخرى" .

(د) أرقام ١٩٨٨ .

الجدول م - ٣٣ التوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية ، ١٩٨٠-١٩٨٩

(ببلايين الدولارات والنسب المئوية)

المانح ومجموعة المانحين	جميع البلدان النامية		امريكا اللاتينية		افريقيا		غرب آسيا		غرب آسيا وشرقها	
	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨٨-١٩٨٩	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨٨-١٩٨٩	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨٨-١٩٨٩	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨٨-١٩٨٩	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨٨-١٩٨٩
مجموع المساعدة الإنمائية (ببلايين الدولارات)	٦٣,١	٨٨,٢	٧,٤	١٢,٥	٢١,٩	٣٦,٣	١٢,٣	٥,٧	٢١,٦	٣٣,٨
النسبة المئوية لحصة كل من :										
المساعدة الثنائية من البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	٥١,١	٦٥,٣	٥٨,٥	٦٩,٧	٦٢,٥	٦٩,٤	٢٩,٩	٧٥,٣	٤٩,٠	٥٧,٥
استراليا	١,٦	١,٤	--	--	٠,٣	٠,٣	--	٠,١	٤,٢	٣,٤
المانيا	٦,٥	٦,٣	٨,٣	٦,٦	٧,١	٧,٣	٧,٥	١٢,٠	٤,٧	٤,٣
ايرلندا	--	--	--	--	٠,١	٠,١	--	--	--	--
إيطاليا	٠,٣	٤,٧	٠,٣	٥,٧	٠,٧	٧,٨	٠,١	١,٣	--	١,٥
بلجيكا	١,٣	٠,٧	٠,٥	٠,٤	٢,٧	١,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٦	٠,١
الدانمرك	٠,٦	١,٠	٠,١	٠,٣	١,١	١,٦	٠,١	٠,٥	٠,٧	٠,٧
السويد	١,٥	٢,٠	٠,٧	١,٧	٢,٩	٣,٠	٠,١	٠,٣	١,٣	١,٤
سويسرا	٠,٤	٠,٨	٠,٥	٠,٩	٠,٦	١,٠	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٦
فرنسا	١٠,٤	١٢,٢	٢١,٩	١٦,٩	١٧,٥	١٧,٧	١,١	٣,٨	٤,٦	٦,١
فنلندا	٠,٣	٠,٨	٠,١	٠,٤	٠,٤	١,٣	--	٠,٣	٠,١	٠,٤
كندا	١,٧	٢,٤	١,٨	٣,	٢,٣	٢,٧	٠,٣	٠,٦	٢,٠	٢,١
المملكة المتحدة	٣,٥	٢,٦	١,٨	١,٤	٤,٣	٣,٧	٠,٩	٠,٤	٤,٨	٣,٣
النرويج	٠,٧	١,١	٠,٣	٠,٧	١,٣	١,٧	٠,١	--	٠,٧	٠,٦
النمسا	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,١	٠,٥	٠,٣	٠,٩	١,٤	٠,٦	٠,٣
نيوزيلندا	٠,٣	٠,١	--	--	--	--	--	--	٠,٤	٠,٣
هولندا	٣,٣	٣,٠	٧,٧	٤,١	٣,٤	٣,١	٠,٤	١,٤	٣,٤	٣,٨
الولايات المتحدة	١١,٨	١١,٨	١٠,٤	١٩,٦	١٤,٤	٩,٩	١٧,٠	٤٤,١	٦,٦	٥,٧
اليابان	٦,٥	١٣,٩	٤,٠	٧,٧	٣,١	٦,٦	١,١	٨,٨	١٣,٩	٢٤,٩
المساعدة المتعددة الاطراف	٢٢,٠	٢٣,٥	٢٤,٠	١٥,٩	٢٣,٨	٢٨,٤	٦,٤	٨,٦	٢٨,٦	٢٣,٥
البلدان العربية	١٧,٧	١,٠	٠,٣	--	١٣,٩	١,٠	٦١,٦	١٠,٩	٣,٨	-٠,٣
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٩,١	١٠,٣	١٧,٣	١٤,٣	٠,٨	١,٣	٣,٣	٥,١	١٨,٥	١٩,٣
مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : حسابات الاونكتاد ، استنادا الى بيانات مقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي .

الجدول م - ٣٣ الموارد المرتبط بها من قبل المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف[(أ)] ، ١٩٨٠-١٩٩٠

(بملايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
المؤسسات المالية	٥٨٣ ١٧	٦٦٨ ١٨	٣٣٩ ١٨	٠٢٦ ٢٢	٣٠٠ ٢٠	٨٠٩ ٢٣	٩٦٠ ٢٤	٦٤٠ ٢٦	٦٥٥ ٢٧	٣٦٣ ٣٢	٨١٤ ٣٤
مصرف التنمية الافريقي	٥٧١	٦٣٦	٧٦٦	٨٩٩	٨٩٧	١٥٤ ١	٦٤٠ ١	١٤٠ ٢	١٧٦ ٢	٨٥٦ ٢	٣٠٠ ٣
مصرف التنمية الاسيوي	٤٥٢ ١	٦٩٤ ١	٧٠٢ ١	٩٢٣ ١	٢٥٧ ٢	٨٤٥ ١	٠٤٤ ٢	٥٠٨ ٢	٢٤١ ٣	٧٦١ ٣	٠٩٩ ٤
مصرف التنمية الكاريبي	٤٥	٤٣	٤٥	٤٨	٦٥	٥٠	٦٧	٤١	٧٤	٧٧	١٠١
مصرف التنمية للبلدان الامريكية	٣٤١ ٢	٥٣٤ ٢	٧٩٣ ٢	٠٩٩ ٣	٦١٥ ٣	١٠٢ ٣	٠٥٧ ٣	٤٠٨ ٢	٧٣٨ ١	٦٧٩ ٢	٩٣٨ ٣
ومنها :											
مؤسسة الاستثمار للبلدان الامريكية										٦	٦٦
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٣٩٤	٣٧٧	٣٣٨	٣٨٣	٢١١	١٣١	١٤٧	٢٣٣	٢٤٤	٢٧٧	٣٢٣
مجموعة البنك الدولي :	٧٨٠ ١٢	٣٨٥ ١٣	٦٩٥ ١٢	٧٨٦ ١٥	٢٥٥ ١٣	٥٢٧ ١٧	٠٠٥ ١٨	٣١٠ ١٩	١٨٣ ٢٠	٧٦٥ ٢٢	٠٤٣ ٢٣
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٤٨ ٨	٩٠٥ ٨	٣٩٨ ٩	٧٢١ ١١	٤٤٨ ٩	٩٥٢ ١٢	٥٩٣ ١٣	٠٦٦ ١٤	٤١١ ١٤	٣٥١ ١٦	١٧٦ ١٥
المؤسسة الإنمائية الدولية	٨١٧ ٣	٦٨٨ ٣	٨٣٢ ٣	١١٣ ٣	٢٢٣ ٣	٥٤١ ٣	٣٧٣ ٣	٨٤١ ٣	٣٥٠ ٤	٩٢٤ ٤	٣٠٠ ٦
مؤسسة التمويل الدولية	٨١٥	٧٩٢	٤٦٥	٩٥٣	٥٨٥	٠٣٤ ١	٠٣٩ ١	٤٠٣ ١	٤٢١ ١	٥٩٠ ١	٥٦٧ ١
الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة	٧٣٥ ١	٨٣٩ ١	٩٤٧ ١	٧٢٣ ١	٠٢٨ ٢	٠٣٢ ٢	٩٣٣ ١	٢٤٢ ٢	٧٦٣ ٢	٨٥١ ٢	٠١٣ ٣
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[(ب)]	٦٣٩	٦٩٦	٦٢١	٥٢٧	٥٣١	٥٦٧	٦٥٦	٨٠٩	٩٤٢	٠٦٣ ١	١١١ ١
صندوق الأمم المتحدة للسكان	١٤٦	١٢٧	١١٥	١١٧	١٣٤	١٤١	١١٦	١٣٤	١٦٩	١٩٤	٢١١
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٣٧٩	٣٩٥	٤٠٥	١٨٢	٣٠٤	٤٥٢	٢٤٨	٣٣٠	٤٥٤	٤٩٨	٥٤٥
برنامج الأغذية العالمي	٦٧١	٧٢١	٨٠٦	٨٩٦	١٥٩ ١	٨٧٢	٩١٣	٩٦٩	١٩٨ ١	٠٩٦ ١	١٤٥ ١
مجموع الارتباطات	٣١٨ ١٩	٥٠٧ ٢٠	٢٨٦ ٢٠	٧٥٨ ٢٣	٣٢٨ ٢٣	٨٤١ ٢٥	٨٩٣ ٢٦	٨٨٣ ٢٨	٤١٨ ٣٠	٢٧٢ ٣٥	٨٨٣ ٣٧
بند تذكيري :											
الارتباطات بوحدات القوة الشرائية لعام ١٩٨٠[(ج)]	٣١٨ ١٩	٨١٦ ٢١	٠٥٠ ٢٣	٦٩٤ ٢٦	٩٦٣ ٢٥	٠٤٨ ٣٠	١١٠ ٢٦	٨٩٨ ٢٤	٥٣١ ٢٤	٦٧٦ ٢٨	٨٥٤ ٢٧

المصدر : التقارير السنوية والمعلومات المقدمة من فرادى المؤسسات .

(أ) القروض والمنح والمساعدة التقنية والمساهمة في رأس المال ، حسب الاقتضاء ؛ جميع البيانات محسوبة على أساس سنة تقويمية .

(ب) تشمل الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

(ج) مجموع الارتباطات بعد خصم التضخم حسب أرقام الأمم المتحدة القياسية لأسعار التصدير للمنتجات المصنعة بدولارات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٨٠ = ١٠٠ .

الجدول م - ٣٤ الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨٠-١٩٩٠

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(أ)
					جميع البلدان(ب)						
ديون طويلة الاجل	٤٤١,٩	٥١٢,٥	٥٨٠,٨	٦٧٤,٤	٧١٥,٥	٧٩٥,٨	٨٩٦,٤	١ ٠٠٦,٥	٩٨٧,٩	٩٧٩,٣	١ ٠٣٢,٣
تساهلية	١٠٧,٨	١١٤,٦	١٢٢,٥	١٣٠,٦	١٣٣,٤	١٥٤,٠	١٨١,٥	٢١٤,٦	٢٢٣,٤	٢٣٠,٣	..
ثنائية	٨٣,٤	٨٧,٠	٩١,٦	٩٦,٦	٩٦,٥	١١١,٨	١٣٣,٥	١٥٨,٢	١٦٣,٦	١٦٥,٠	..
متعددة الاطراف(ج)	٣٤,٤	٣٧,٦	٣١,٠	٣٤,٠	٣٦,٩	٤٢,٢	٤٨,١	٥٦,٤	٥٩,٨	٦٥,٣	..
رسمية ، غير تساهلية	٧٤,٣	٩٣,٥	١١٠,٣	١٣٥,٢	١٤٧,٥	١٧٩,٦	٢١٨,٤	٢٦٢,٧	٢٥١,٠	٢٥٦,٠	..
ثنائية	٣٨,٤	٤٥,٧	٥١,١	٦٠,٢	٦٨,٧	٧٩,١	٩٣,٩	١١٢,٣	١٠٨,٧	١١٢,٧	..
متعددة الاطراف	٢٦,٩	٣٢,٣	٣٩,٤	٤٥,٩	٤٧,٨	٦٥,٠	٨٦,٧	١١١,٩	١١٠,١	١١٤,٦	..
صندوق النقد الدولي	٨,٩	١٤,٥	١٩,٧	٢٩,٠	٣١,٠	٣٥,٤	٣٧,٨	٣٨,٥	٣٣,١	٣٨,٦	٣٣,١
خاصة	٢٥٩,٩	٣٠٥,٤	٣٤٨,١	٤٠٨,٥	٤٣٤,٦	٤٦٣,٣	٤٩٦,٦	٥٢٩,٣	٥١٣,٥	٤٩٣,١	٤٧٥,٨
ديون قصيرة الاجل	١٢٥,٣	١٤٨,٤	١٦٣,٨	١٣٧,١	١٢٩,٩	١٢٩,٠	١٣٤,٠	١٤١,٩	١٥٠,٣	١٦٤,٠	١٨١,١
مجموع الديون الخارجية	٥٦٧,٣	٦٦٠,٩	٧٤٤,٦	٨١١,٥	٨٤٥,٤	٩٢٤,٨	١ ٠٢٠,٤	١ ١٤٨,٤	١ ١٣٨,٣	١ ١٤٣,٣	١ ٢١٣,٣
					خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون						
ديون طويلة الاجل	٢٠٤,٧	٢٤٥,٩	٢٨٠,٦	٣٤١,٢	٣٦٦,٨	٣٩٣,٢	٤٣٤,١	٤٧٦,٤	٤٥٢,١	٤٣٦,٧	٤٤١,٦
تساهلية	١٤,٤	١٥,١	١٥,٥	١٥,٤	١٥,٢	١٨,١	٢٢,٣	٢٤,٥	٢٤,٥	٢٤,٨	..
ثنائية	١٢,٣	١٢,٨	١٣,٢	١٣,١	١٢,٨	١٥,٤	١٩,٤	٢١,٣	٢١,٣	٢١,٥	..
متعددة الاطراف(ج)	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٤	٢,٧	٢,٩	٣,٢	٣,٢	٣,٣	..
رسمية ، غير تساهلية	٣٥,١	٣٩,٨	٣٥,٨	٤٨,٠	٥٦,٠	٧٢,١	٩٥,٤	١٢١,٤	١١٩,٩	١٣٦,٣	..
ثنائية	٩,٠	١٠,٣	١٠,٩	١٤,٤	١٨,٨	٢٣,٠	٣٣,٠	٤٤,٥	٤٧,١	٥٣,١	..
متعددة الاطراف	١٣,١	١٥,٥	١٩,٠	٢١,٨	٢٣,٠	٣١,٤	٤٢,٩	٥٥,٨	٥٤,١	٥٥,٦	..
صندوق النقد الدولي	٣,٠	٣,٩	٥,٩	١١,٨	١٤,٣	١٧,٧	١٩,٥	٢١,٣	١٨,٧	١٧,٥	٢٣,٥
خاصة	١٦٥,٣	٢٠١,١	٢٢٩,٣	٢٧٧,٧	٢٩٥,٦	٣٠٣,٠	٣١٦,٥	٣٣٠,٥	٣٠٧,٧	٢٨٥,٨	٢٦٤,١
ديون قصيرة الاجل	٧٩,٩	٩٩,٧	١٠٥,٣	٧٤,٨	٦٤,٣	٥٦,٦	٤١,٣	٤٥,٨	٥٠,٥	٦٠,٣	٦٦,٣
مجموع الديون الخارجية	٢٨٤,٦	٣٤٥,٦	٣٨٥,٩	٤١٦,٠	٤٣١,٠	٤٤٩,٨	٤٧٥,٤	٥٣٣,٣	٥٠٣,٦	٤٩٦,٩	٥٠٧,٨
					البلدان الافريقية جنوبي الصحراء الكبرى						
ديون طويلة الاجل	٤١,١	٤٥,٧	٥٠,٦	٥٥,٠	٥٧,٧	٦٨,٣	٨٠,١	٩٥,٧	٩٦,٤	٩٨,٩	١١١,٤
تساهلية	١٤,٥	١٦,٦	١٨,٧	٢٠,٤	٢٢,٣	٢٦,٥	٣١,٨	٣٩,٣	٤١,٩	٤٤,٣	..
ثنائية	١٠,٣	١١,٤	١٢,٥	١٣,٣	١٤,١	١٦,٧	١٩,٥	٢٣,٣	٢٤,٤	٢٤,٦	..
متعددة الاطراف(ج)	٤,٣	٥,٣	٥,٧	٧,٣	٨,١	٩,٨	١٢,٣	١٥,٩	١٧,٥	١٩,٦	..
رسمية ، غير تساهلية	١١,٦	١٣,٦	١٥,١	١٨,٧	١٩,٥	٢٣,٧	٢٨,٧	٣٥,٣	٣٤,٣	٣٤,٤	..
ثنائية	٥,٩	٦,٣	٦,٧	٨,٧	٩,٤	١١,٦	١٤,٨	١٨,٧	١٨,٦	١٩,٤	..
متعددة الاطراف	٣,٧	٣,٠	٣,٥	٤,٠	٤,١	٥,٤	٦,٩	٩,٠	٨,٦	٨,٦	..
صندوق النقد الدولي	٣,٠	٤,٤	٤,٩	٦,٠	٦,٠	٦,٧	٧,٠	٧,٦	٧,٠	٦,٤	٦,٤
خاصة	١٥,٠	١٥,٦	١٦,٨	١٦,٠	١٥,٩	١٨,٠	١٩,٦	٢١,٣	٢٠,٣	٢٠,٤	٢١,٥
ديون قصيرة الاجل	٦,٣	٦,٤	٦,٧	٦,٣	٧,٣	٨,٧	٩,٧	١١,٩	١٣,٣	١٥,٣	١٥,٠
مجموع الديون الخارجية	٤٧,٣	٥٣,١	٥٧,٣	٦١,٣	٦٤,٩	٧٦,٩	٨٩,٨	١٠٧,٦	١٠٩,٦	١١٤,١	١٢٦,٤

المصدر : الامم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى بيانات مقدمة من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي .

حواشي الجدول م - ٣٤

(أ) تقديرية .

(ب) ديون ١١٩ بلدا مستخرجة أساسا من بيانات نظام التبليغ عن المدينين في البنك الدولي (١٠٤ بلدا) . وبالنسبة للبلدان التي لا تقدم تقارير استخرجت البيانات من نظام التبليغ عن الدائنين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٥ بلدا) لكنها مع ذلك لا تتضمن الديون المصرفية غير المضمونة المستحقة للمراكز المالية الخارجية ، ومعظمها ليس مما تدين به الاقتصادات المحلية . كذلك لا تتضمن البيانات التي أبلغ عنها الدائنون بيانات نشرها الاتحاد السوفياتي عن عام ١٩٨٨ . فإدخال هذه البيانات يحدث فجوة عميقة في عام ١٩٨٨ ما لم يكن ضمن سلسلة زمنية أطول . ومن شأن إدخال البيانات أن يزيد أيضا ديون أفغانستان وأنغولا وكمبوديا وكوبا وفييت نام بمقدار ٣٨ بليون دولار في عام ١٩٨٩ .

(ج) تشمل المرافق التساهلية لصندوق النقد الدولي .

الجدول م - ٣٥ - مؤشرات الديون ومدفوعات خدمة الديون للبلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨٠-١٩٩٠

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
					مؤشرات الديون						
					(النسب المئوية)						
نسبة الديون الخارجية الى الناتج القومي الاجمالي											
جميع البلدان	٣٦,٤	٣٨,٩	٣٣,٥	٣٧,٦	٣٧,٨	٤٠,٣	٤٢,٦	٤٤,٠	٣٨,٨	٣٥,٢	٣٧,٣
ومنها :											
خمسة عشرة بلدا مثقلا بالديون	٣٢,١	٣٥,٦	٤٤,٠	٥٥,١	٥٥,٨	٥٧,٦	٦٠,٨	٦٥,٥	٥٥,٨	٤٨,٩	٥١,٧
البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى	٤٤,٩	٥٣,٢	٥٩,٥	٦٤,٢	٧١,٥	٨٤,٩	٨٤,٠	٩٧,٩	٩٤,٥	٩٣,٥	١٠٢,٣
نسبة الديون الخارجية الى الصادرات											
جميع البلدان	١١٩,٥	١٣٠,٢	١٥٤,٦	١٦٩,٠	١٥٩,٧	١٧٦,٨	١٩٥,٢	١٨٣,١	١٥٤,٥	١٤٠,٣	١٣٨,٤
ومنها :											
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون	١٦٨,٥	٢٠٠,٢	٢٥١,٤	٢٨٧,٠	٢٧١,٠	٢٨٨,٧	٣٤٢,٩	٣٣٤,٦	٢٨٧,٣	٢٦٢,٦	٢٤٨,٤
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	١٥٧,٢	١٩٠,٧	٢٢٢,٧	٢٤٧,٣	٢٤٤,٣	٢٩٤,٧	٣٢٦,٣	٣٥٧,٣	٣٦٧,٦	٣٦٥,٢	٣٦٣,٦
نسبة خدمة الديون الى الصادرات											
جميع البلدان	١٨,٦	٢٠,٩	٢٣,٧	٢٢,٤	٢١,٦	٢٣,٠	٢٣,٤	٢١,٠	١٩,٢	١٥,٩	١٥,٨
ومنها :											
خمسة عشرة بلدا مثقلا بالديون	٣١,٣	٣٧,٠	٤٤,٩	٤٠,٨	٣٩,٣	٣٧,٠	٤٠,٨	٣٤,٨	٣٦,٥	٢٩,١	٢٦,٧
البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى	١٧,١	١٩,٩	٢٠,٨	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٥,٦	٢٨,٧	٢٥,٠	٢٥,٤	٢٢,٥	٢٤,٥
					مؤشرات الديون						
					(النسب المئوية)						
					مدفوعات خدمة الديون						
					(ببلايين الدولارات)						
جميع البلدان											
مجموع خدمة الديون	٨٩,٥	١٠٧,٥	١١٥,٤	١٠٩,٣	١١٦,٦	١٢٣,٧	١٢٦,٣	١٣٦,٥	١٤٥,٨	١٣٤,٣	١٣٨,٨
مدفوعات الفائدة	٤٥,٦	٦٠,١	٦٧,٣	٦٤,٣	٦٨,٣	٦٧,٩	٦٣,٤	٦٢,٩	٧٣,٤	٦٥,٩	٦٦,٦
ومنها : غير تساهلية	٤٣,٦	٥٧,٧	٦٥,٤	٦٢,٥	٦٦,٦	٦٥,٨	٦٠,٧	٥٩,٩	٦٩,١	٥٧,٦	..

(يتبع)

الجدول م - ٣٥ (تابع)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
خمسة عشرة بلدا مثقلا بالديون											
مجموع خدمة الديون	٥٢,٩	٦٣,٩	٦٨,٩	٥٩,١	٦٢,٣	٥٧,٧	٥٦,٦	٥٤,٣	٦٣,٩	٥٥,١	٥٤,٣
مدفوعات الفائدة	٣٧,٩	٣٧,٩	٤٣,١	٣٩,٦	٤١,٦	٣٩,٨	٣٤,٣	٣٢,٦	٣٨,٨	٣١,٣	٣٨,٧
ومنها : غير تساهلية	٣٧,٥	٣٧,٦	٤٢,٨	٣٩,٢	٤١,٣	٣٩,٥	٣٤,٠	٣٢,٣	٣٨,٥	٣١,٠	..
البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى											
مجموع خدمة الديون	٥,١	٥,٤	٥,٣	٥,٥	٥,٩	٦,٧	٧,٩	٧,٥	٧,٦	٧,٠	٧,٩
مدفوعات الفائدة	٢,٤	٢,٧	٢,٨	٢,٦	٢,٨	٣,٠	٣,٢	٢,٩	٣,٠	٢,٨	٣,١
ومنها : غير تساهلية	٢,١	٢,٥	٢,٥	١,٦	٢,٧	٢,٨	٢,٩	٢,٦	٢,٦	٢,٤	..

المصدر : الامم المتحدة ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى بيانات مقدمة من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي .

(أ) تقدير أولي .

الجدول م - ٣٦ - إعادة هيكلة الديون مع الدائنين الرسميين ، ١٩٨٢-١٩٩٠

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
عدد الاتفاقات									
مجموع البلدان النامية	٥	١٥	١٤	٢٢	١٩	١٧	١٥	٢٤	١٧
بلدان الدخل المتوسط	-	٤	٢	٩	٣	٤	٣	٥	٢
بلدان الدخل المتوسط الأدنى	-	٣	٥	٤	٦	٥	٣	٥	٦
بلدان الدخل الأدنى	٥	٨	٧	٩	١٠	٧	٨	١٠	٩
البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى	٥	٩	٩	١٠	١٥	٩	٩	١٤	٩
المبالغ المعاد جدولتها (أ) (بملايين الدولارات)									
مجموع البلدان النامية	٤٢٨	٨ ٦٤٤	٣ ٧٦٤	٦ ٤٥٧	١٢ ١٨٣	١٩ ٩٦٩	٩ ٣٦٢	١٨ ٥٤٨	٥ ٨٧٥ (ب)
بلدان الدخل المتوسط	-	٤ ١٧٣	٧٠٤	٣ ٧٨٩	٢ ٣٠١	٦ ٦٧٠	٦ ٧٢١	٦ ٠١٦	١١٠
بلدان الدخل المتوسط الأدنى	-	١ ٦٣٥	١ ٩٣٩	١ ٦٩٣	٧ ٥٠٣	١٠ ٩٦٣	١ ٣٤٣	٩ ٣١٣	٣ ٣٢٠
بلدان الدخل الأدنى	٤٢٨	٣ ٨٣٧	١ ١٣١	٩٧٦	٣ ٤٨٠	١ ٩٨٧	٩٧٣	٣ ٤٦٦	٣ ٤٤٥ (أ)
البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى	٤٢٨	٣ ٨٥٤	١ ٤٩٤	١ ١٩٣	٩ ٤٦٦	٣ ٩٠٤	١ ٣٩٩	١٠ ٢٧٨	٣ ٣٧٤ (أ)
متوسط فترات التوحيد (بالسنوات)									
مجموع البلدان النامية	١,١	١,١	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٤	١,٥
بلدان الدخل المتوسط	-	١,١	١,٠	١,١	١,٣	١,١	١,٤	١,٦	١,٣
بلدان الدخل المتوسط الأدنى	-	١,١	١,٣	١,٣	١,٣	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
بلدان الدخل الأدنى	١,١	١,٠	١,١	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٧
البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى	١,١	١,٠	١,١	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٦

(يتبع)

الجدول م - ٣٦ (تابع)

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
متوسط آجال استحقاق الديون الموحدة (بالسنوات)									
مجموع البلدان النامية	٨,٨	٨,٧	١٠,٧	٩,٩	١٠,٣	١٣,١	١٦,١	١٦,١	١٨,٦(ج)
بلدان الدخل المتوسط	-	..	٨,٨	٩,١	٩,٩	٨,١	٩,٤	٩,٤	٩,٤
بلدان الدخل المتوسط الادنى	-	..	١٠,٠	١٠,١	١٠,١	١٠,٤	٩,٠	١٠,١	١٥,١
بلدان الدخل الادنى	٨,٨	..	١١,٨	١٠,٦	١٠,٥	١٧,٦	٢٢,٠	٢٣,٨	٢٤,٢(ج)
البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى	٨,٨	٩,٨	١١,٤	١١,٥	١٠,٣	١٥,٩	٢٠,٧	١٩,٣	٢٣,٠(ج)

المصدر : الاونكتاد ، استنادا الى المحاضر المعتمدة لنادي باريس ، والبنك الدولي "جداول المديونية العالمية" ، وصندوق النقد الدولي "اعادة هيكلة الديون الرسمية المتعددة الاطراف : التجارب الاخيرة" (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "التمويل والديون الخارجية للبلدان النامية ، دراسة استقصائية لعام ١٩٨٩" .

(أ) تتضمن ديون أعيد جدولتها سابقا .

(ب) غير كاملة . لا توجد أرقام تتعلق بالاجتماعات التي عقدت بعد أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(ج) تقديرات .

الجدول م - ٣٧ - اتفاقات إعادة هيكلة الديون مع المصارف التجارية :
جميع البلدان النامية ، ١٩٨٣-١٩٩٠

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
عدد الاتفاقات	٣٧	٣٦	١٤	١٢	١٩	١٠	٤	٦
المبالغ المعاد جدولتها (ببلايين الدولارات) (أ)	٤٧,٦	٩١,٣	٢٣,٢	٧٣,٧	٨٩,٧	٧٩,٧	٦,٨	١١,٩
متوسط فترات التوحيد (بالسنوات)	١,٥	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٤,٠	٦,٥	٣,٣	٣,٩
الشروط المتوسطة للدفع :								
الاستحقاق (بالسنوات)	٦	٩	١١	١٠	١٥	١٩	١٦	١٣
السماح (بالسنوات)	٣	٣	٤	٤	٥	٧	٥	٤
موزعة على سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن (النسبة المئوية)	٢,٠	١,٨	١,٥	١,٣	١,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٨

المصدر : نظام التبليغ عن المدينين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

(أ) يتضمن ديونا أعيدت جدولتها سابقا .

رابعا - سوق النفط الدولية

الجدول م - ٣٨ قيمة صادرات النفط للبلدان الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ١٩٧٠-١٩٩٠(أ)

(بملايين الدولارات)

البلد	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(ب)
اكوادور	١	١ ٥٥١	١ ٩٢٦	٩٨٣	٧٢٤	٩٧٦	١ ١٤٧	١ ٤٨٨
الامارات العربية المتحدة	٥٢٣	١٩ ٥٥٨	١١ ٨٤٢	٧ ٤٥٣	٨ ٦٦٥	٧ ٣٥٢	١١ ٥٠٠	١٥ ٨٦١
اندونيسيا	٤٤٦	١٥ ٥٩٥	٩ ٠٨٣	٥ ٥٠١	٦ ١٥٧	٥ ١٨٩	٥ ٧١٦	٦ ٦١٣
ايران (جمهورية - الاسلامية)	٢ ٣٥٨	١٣ ٢٨٦	١٣ ١١٥	٧ ١٨٣	١٠ ٥١٥	٨ ١٧٠	١٢ ٥٠٠	١٨ ٦٥٩
الجزائر	٦٨١	١٢ ٦٤٧	٩ ١٧٠	٤ ٨١٩	٦ ٠٥٧	٤ ٩٨٨	٧ ٠٠٠	٨ ١٧٧
الجماهيرية العربية الليبية	٢ ٣٥٦	٢١ ٣٧٨	٩ ٩٦٣	٥ ٤٣٨	٥ ٤٣٢	٥ ١٦٩	٧ ٥٠٠	١٠ ٠٧٢
العراق	٧٨٨	٢٦ ٢٩٦	١٠ ٦٨٦	٦ ٩٠٥	١١ ٤١٦	١٠ ٩٥٢	١٤ ٥٠٠	٩ ٧٠٨
غابون	٦٢	١ ٧٤٥	١ ٦٢٩	٧٢٣	٨٩٦	٧٧٩	١ ٢٠٠	٢ ١٣٦
فنزويلا	٢ ٣٧١	١٨ ٢٤٨	١٠ ٣٥٢	٦ ٦٥٣	٦ ٩٥٩	٨ ١٦٢	١٠ ٠٣٠	١٤ ١٦٢
قطر	٢٢٧	٥ ٤٠٦	٣ ٠٦٨	١ ٧٣٠	١ ٨٢٩	١ ٧٠٩	٢ ٠٠٠	٣ ٠٥٩
الكويت	١ ٥٩٦	١٧ ٦٧٨	٩ ٨١٧	٦ ٣٧٨	٧ ٥٣٠	٦ ٨٤٠	١٠ ٨٦٣	٦ ٣٨٢
المملكة العربية السعودية	٢ ٤١٨	١٠٥ ٨١٣	٣٤ ١٨٠	١٦ ٩٧٥	١٩ ٣٧١	١٩ ٠١٥	٣٤ ٠٠٠	٤٥ ٧١٣
نيجيريا	٧١٦	٢٥ ٢٩٠	١٢ ٣٥٣	٦ ٠١٠	٧ ١٦١	٦ ٦٣١	٨ ٧٠٠	١٢ ٥٢٣
المجموع	١٤ ٥٤٣	٢٨٤ ٤٩١	١٢٧ ١٨٠	٧٦ ٧٣٩	٩٣ ٦٠١	٨٥ ٩٣٣	١١٦ ٦٤٦	١٥٤ ٥٥٣

المصدر : الامم المتحدة/ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى "نشرة الاحصاءات السنوية للأوبك ، ١٩٨٩" .

(أ) تتضمن صادرات المنتجات النفطية ، حسب الاقتضاء . وتتضمن بيانات بعض البلدان صادرات الزيت المكثف . وابتداء من ١٩٨٠ استُبعد الغاز الطبيعي السائل من بيانات المملكة العربية السعودية .

(ب) تقدير .

الجدول م - ٣٩ انتاج النفط الخام لبلدان الاوبك ، ١٩٩٠
(بآلاف البراميل يوميا)

البلد	كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ ابريل	آيار/ مايو	حزيران/ يونيه	تموز/ يوليه	آب/أغسطس	أيلول/ سبتمبر	تشرين الأول/ اكتوبر	تشرين الثاني/ نوفمبر	كانون الاول/ ديسمبر
اكوادور	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠
الامارات العربية المتحدة	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ١٠٠	٢ ٠٥٠	١ ٩٥٠	١ ٩٧٠	١ ٦٠٠	٢ ٢١٥	٢ ٢٤٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣٥٠
اندونيسيا	١ ٢٤٠	١ ٢٤٠	١ ٢٦٠	١ ٢٧٠	١ ٢٥٠	١ ٢٨٠	١ ٢٥٠	١ ٢٩٠	١ ٣٢٠	١ ٣٢٠	١ ٣٣٠	١ ٤٠٠
ايران (جمهورية - الاسلامية)	٢ ٥٠٠	٢ ٨٠٠	٣ ١٥٠	٣ ٠١٠	٣ ٤٣٠	٣ ٩٣٠	٣ ٩١٠	٣ ٢٠٠	٣ ٤٧٠	٣ ٠٠٠	٣ ٤٦٠	٣ ٤٥٠
الجزائر	٧٨٠	٧٨٠	٧٨٠	٧٨٠	٧٦٠	٧٦٠	٧٨٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	١ ٣٥٠	١ ٣٥٠	١ ٣٥٠	١ ٣٠٠	١ ٣٠٠	١ ٣٠٠	١ ٣٠٠	١ ٣٥٠	١ ٤٣٠	١ ٦٠٠	١ ٥٥٠	١ ٥٥٠
العراق	٣ ١٥٠	٣ ١٠٠	٣ ١٠٠	٣ ٠٥٠	٣ ١٥٠	٣ ١٥٠	٣ ٢٨٠	٧٠٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠
غابون	٣٥٠	٣٥٠	٢٥٠	٢٧٠	٢٤٠	٢٦٠	٢٧٠	٢٧٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
فنزويلا	١ ٩٥٠	٢ ٠٥٠	١ ٩٥٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٢٥٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣٥٠
قطر	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٨٠	٤٣٠	٤٣٠	٤٠٠	٣٦٠
الكويت(أ)	١ ٩٧٥	١ ٩٧٥	٢ ٠٧٥	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	١ ٨٦٠	١ ٩١٠	٢٧٥	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠
المملكة العربية السعودية(أ)	٥ ٧٧٥	٥ ٦٢٥	٥ ٦٧٥	٥ ٨٥٠	٥ ٢٥٠	٥ ٣٦٠	٥ ٤١٠	٥ ٦٢٥	٧ ٦٣٠	٧ ٨٠٠	٨ ٣٣٠	٨ ٤٣٠
نيجيريا	١ ٧٠٠	١ ٨٠٠	١ ٨٥٠	١ ٨٠٠	١ ٧٠٠	١ ٧٦٠	١ ٧٥٠	١ ٨٠٠	١ ٨٧٠	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠
المجموع	٣٣ ٣٢٠	٣٣ ٦٢٠	٣٤ ٠٩٠	٣٣ ٩٨٠	٣٣ ٦٨٠	٣٣ ٢٦٠	٣٣ ٤٨٠	١٩ ٥٧٠	٣٣ ٦٨٥	٣٣ ٦٦٠	٣٣ ٦٣٠	٣٣ ٨٦٠

المصدر : الامم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية للشرق الاوسط" ، ٢٥ آذار/مارس ١٩٩١ .

(أ) تتضمن حصة المنطقة المقسمة .